

مجموعه
القواعد القانونية

سعيد احمد شعله

مَجْمُوعَةُ الْقَوَاعِدِ الْقَانُونِيَّةِ

التي قررتها محكمة النقض في مازعات العمل
ونظم العاملين بالقطاع العام والتأمينات الاجتماعية
خلال ستين عامًا

١٩٣١ - ١٩٩٠

المُتَّار

سعيد أحمد شعله
الحامي العام ببنية النقض

توزيع المطبوعات
جلال حادي وشركاه

مقدمه

كان إنشاء محكمة النقض فى سنة ١٩٣١ بوصفها المحكمة العليا التى لها الاجتهاد الأخير فى تأويل القانون وتطبيقه حدثاً جليلاً إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية فى مصر، فقد كان انشاؤها حافزاً على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الرأى فيها ، فليس أضر بالعدالة مظهراً وجوهراً من اختلاف معنى النص باختلاف من يقضى . وقد قامت محكمة النقض بأداء رسالتها منذ إنشائها وحتى الآن ولم تدخر وسعاً فى تحقيق الأمل التى علقت عليها فى تععيد القواعد وجلاء الغامض وتمييز الراجع من المرجوح ورفع خلاف طالما أرهاق رجال القانون واضطربت فيه أحكام القضاء فیسرت بذلك للأفهام معانى القانون وهى لا تألو جهداً فى العمل على استقرار ما وضعت من قواعد إيماناً منها بأنه من الخير أن لا ينقض الاجتهاد بمثله .

وقد حرصت محكمة النقض حرصاً يصل إلى درجة التزمّت على الوقوف عند انزال حكم القانون على وقائع النزاع دون أن يذهب بها الاستطراد إلى ما وراء ذلك علماً منها ان ما يزيد فليس له ما للأحكام من وزن فى علم القانون أو فقه يبسط فى غير موضعه ^(١).

ولما كانت قوانين العمل ونظم العاملين بالقطاع العام والتأمينات الاجتماعية تمثل مركز الصدارة بين التشريعات الاجتماعية لما تحدثه من أثر واضح وملحوس فى كافة جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أيضاً . فقد رأيت إثراء للمكتبة القانونية أن أجمع بين دفتى كتاب واحد مجموعة القواعد التى أرستها محكمة النقض فيما يتعلق بالتشريعات العمالية منذ إنشاء المحكمة فى عام ١٩٣١ وحتى

(١) من تقديم المستشار عبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض السابق لمجموعة خمسة وعشرين عاماً .

١٩٩٠/٤/٣ . باعتبارها خير معين لرجل القانون عند تطبيقه لهذه التشريعات .

يشتمل هذا الكتاب على جزئين :-

الجزء الأول : قوانين العمل ونظم العاملين بالقطاع العام

الجزء الثاني : التأمينات الاجتماعية

والله أسأل أن يحقق هذا الجهد ما أرجوه .

سعيد أحمد شعله

الجزء الأول

فى

قوانين العمل ونظم العاملين بالقطاع العام

إثبات

١- لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على وجوب إثبات عقد العمل بالكتابة وعلى أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات وكان الطاعن قد أقام دعواه بالمطالبة بحقوقه العمالية دون أن يكون في حوزته عقد بعمله لدى مورث المطعون ضدهم مما يقتضاه أنه يجوز له وفقاً للمادة المشار إليها إثبات تلك الحقوق بطرق الإثبات كافة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن استناداً إلى أنه لا يحق له أن يركن في الإثبات إلى البيهة لينفى ما جاء بمستندات المطعون ضدهم من أنه كان يعمل مفارلاً رغم عدم وجود عقد عمل مكتوب واحتجب بما وقع فيه من خطأ عن تقدير مدى صحة الدلائل المستمدة من أقوال من سمع من شهود أمام محكمة أول درجة في إثبات أو نفي قيام علاقة العمل فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٨ في جلسة ١٦/١١/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٢٢٨)

٢- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ والفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إذا نص على أن يكون الإخطار بالفصل كتابة وجعل وسيلة الإثبات بكتاب مسجل وذلك يتيسر للإثبات إلا أنه لم يتفيا من هذه الوسيلة أن يكون إجراء شكلياً بحتاً ، فمضى ثبت علم العامل بالإخطار الكتابي بالفسخ باقراره فإنه ينتج أثره . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر في صحيفة الدعوى بأنه فصل ورتب الحكم على ذلك وقوع الإخطار بالفسخ وقضى بعدم استحقاقه للأجر عن المدة التالية لتاريخ الفصل فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥١ سنة ٤٣ في جلسة ٢٤/٢/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ من ٩١١)

أجازات

١- إذن صاحب العمل لمستخدميه بأجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون ولم تتخذ هيئة الاستقرار لا يخولهم حقاً مكتسباً في هذه الزيادة إذ لا يخرج عن كونه منعه لا تكسب حقاً في المطالبة بتكرارها فمتى كان قرار هيئة التحكيم قد التزم في رفض طلب زيادة الأجازات أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ولم يرى تكليف صاحب العمل بالكثير مما قرره فإنه لا يكون بحاجة لبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الأجازات ولا مسوغات إلغاء الزيادة السابق منحها .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

٢- الأجازة السنوية وإن كانت حق أوجبته المشرع سنوياً للعامل لاستعادة نشاطه وقواء المادية والمعنوية تنسبه للاحتياج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقاً بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه . إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل موعد حلولها . أما إذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعاً لذلك على هذا الحظر بالنسبة للأجازة السنوية المذكورة وأصبحت تلك الأجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل المادية يرد عليها التنازل .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٢ من ١٠ ص ٣٥١)

٣- نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن استحقاقها خاص بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازة .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٢ من ١٠ ص ٣٥١)

٤- مقابل الأجازة للعامل أو المستخدم بأجره شهريه هو طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي أجر خمسة عشر يوماً في السنة والأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة هو الأجر الثابت الذي

بتقاضاه العامل أو المستخدم شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل دون ما إعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٣ من ١٠ ص ٣٥١)

٥- النص في المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن لكل عامل في المؤسسات التي يشتغل بها مائة عامل فأكثر الحق في إجازة بأجر كامل في أيام الأعياد التي حدها وفي القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لكل عامل الحق في إجاره بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على ألا تزيد على تسعة أيام في السنة ، لا يمنع رب العمل من أن يمنع عماله إجازات بأجر لمناسبات أخرى بالإضافة إلى تلك التي نص عليها القانون بحيث إذا جرت العادة على منح هذه الإجازات الإضافية واتخذت صفة العمومية والاستمرار والثبات أصبحت التزاماً في ذمته .

(الطعن رقم ٩٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٦ من ١٧ ع ٢ ص ٥٩٥)

٦- إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبرات من النظام العام وهي في نطاق المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى "عوض" ، مجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادره على إعتبرات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا حين حقه بينما لا بدله فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ع ١ ص ٥٥٠)

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥ من ١٨ ص ٣٥٧)

٧- إجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة

من الشارع ، دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي - فى نطاق القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يحكم واقعه الدعوى - أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقررة فى القانون ، ولغير مقتضيات العمل باستبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما أنه لا يجوز استبدالها بمقابل نقدى ، وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ، ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى " عوض " ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفى ذلك مصادره على إعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفة لها . والقول بأن لتلامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها ، معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام - وهو عوض حقه لا عين حقه - بينما لا بد له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها ، فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعريض العامل عنها . ولما كان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل فى الأجازة التى لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ، ومهما يكن زمن استحقاقها ، خاصاً بالسنة الأخيرة فى خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بها ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن - العامل - قد حصل على أجازته عن سنة ١٩٥٨ وهى السنة الأخيرة ، ولم يقدم لمحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب الشركة بأجازاته عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ وأنها رفضت التصريح له بها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الأجازات عن السنوات سالفة الذكر ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ من ٢٣ ع ١ من ١١٢ ، الطعن رقم ١٥٤١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

أ- إذ كان يبين من القرار المطعون فيه أن عمال الشركة الطاعنه يعملون بأجر ثابت خلال فترة التشغيل والتى كانت فى مدة النزاع ثمانى ساعات يومياً ، وأن الشركة التزمت بموجب إتفاق تم بينها وبين النقابة المظعون ضدها فى فبراير سنة ١٩٦٠ بأن تدفع لعمالها مكافأة تتناسب مع زيادة إنتاجهم عن القدر المقرر فى فترة التشغيل اليومية ، وكان يبين بما تقدم ومن طبيعة هذه المكافأة أنها غير ثابتة لأنها تتمشى مع ما قد يبذله العامل من جهد إضافى خلال فترة التشغيل العادية ، وكان الأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الاجازة - على ما

جرى به قضاء هذه المحكمه - هو ذلك الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل أو المستخدم مقابل ما يؤديه من عمل - هذا العمل هو الذى يأخذ العامل أو المستخدم فى حالة قيامه بالأجازه مقابله كأنه أداه - لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب مكافأة زيادة الانتاج فى تقديره لمقابل الاجازة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٦ فى جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ من ٢٢ ع ٢ من ١٢٩٢)

٩- إذ كانت إجازة الاعبياد حقاً أوجبها الشارع للعامل وفرض حداً لها ، فإن هذه الإجازة هى التى يلتزم بها رب العمل التزاماً متعلقاً بالنظام العام بحيث لا يمكنه من الانتفاص منها إلا فى الأحوال المستثناة فى القانون . وأما إذا اتفق رب العمل مع عماله على منحهم أجازه بأجر فى الاعبياد يزيد مقدارها على الحد المقرر قانوناً فإن هذا الاتفاق يكون صحيحاً ويجب اتباعه اعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه أكثر فائدة للعمال . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض طلب النقابه الطاعنه تأسيساً على أنه يتعارض مع قاعدة أمره قررنا نص المادة ١/٦٢ من قانون العمل المشار إليه وقرار وزير العمل رقم ١١ لسنة ١٩٦١ المنفذ له ولا يسوغ مخالفتها ومحجب بهذا الخطأ عن بحث عقود العمل المبرمه بين الشركة المطعون ضدها وبين عمالها واستظهار ما حوته هذه العقود من شروط خاصة بتلك الاجازة ومدادها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٧ فى جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ١٢٧٩)

١- أجازات العامل بأنواعها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمه - قد فرضها المشرع لاعتبارات من النظام العام ، وهى فى نطاق القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ زيام معدودات من كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال المقرره فى القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام آخر من السنه أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدى ، وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ، ولم تحقق الغرض منها واستحال إلى " عوض " ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفى ذلك مصادره على اعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفتها لها ، والقول بأن للعامل ان يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بثيسته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل

بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يد له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص به بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنها .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ من ٢٥ من ١٩١ .

الطعن رقم ٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧ من ٢٧ من ٢٢٠ .

الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ من ٧١٨ .

الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤ من ٢٩ من ٦٦٤ .

الطعن رقم ١٤٨٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ .

الطعن رقم ٩٨٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

١١- نصت المادة ٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه « تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين » وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ تاريخ بدء خدمة المطعون ضده أساساً لحساب مدة السنة التي تستحق عنها الإجازة ، وقضى له بمقابل إجازة عن سبعة أيام بعد استئصال ثلاثة أيام لم ينزع المطعون ضده في حصوله على إجازة فيها ، وكان بذلك قد خالف حكم المادة المشار إليها والتي لا يستحق المطعون ضده تطبيقاً لها إلا مقابل الإجازة عن المدة من أول يناير حتى تاريخ فصله في ١٢/٣/١٩٦٧ وهو ما يقل عن الأيام الثلاثة التي حصل عليها فعلاً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢ من ٢٧ من ١٠٤٧)

١٢- المادة ٣٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - الذي يحكم واقعه الدعوى - نصت على اتخاذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساساً لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ من ١٦٧٨)

١٣- الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل يغير اعتباره لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ من ١٦٧٨)

١٤- لما كان لا يجوز للعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يتراخى باجازاته ثم يطالب بمقابل عنها والا فقدت اعتبارها ولم تحقق الغرض منها وأستحاللت إلى عرض نقدي وفي ذلك مصادره على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، وأما إذا حل ميعاد هذه الاجازات ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى ولزمه تعريض العامل عنها . وكان الطاعن لم يدع أنه طالب الشركة باجازاته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته وأنها رفضت التصريح له بها فإنه لا يحق له المطالبة بمقابلها .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ من ١٦٧٨)

١٥- ضم المنحه إلى أجر الطاعن (العامل) وإن كان لا يغير من مقابل الاجازة الذي استحق له لأن الأجر الذي يحسب على أساسه هذا المقابل هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه دون اعتبار لما قد يكون له من ملحقات إلا أنه يرتب زيادة بدل مهلة الانذار المقتضى له به كما أن الأجر من عناصر تقدير التعريض ويرتبط به .

(الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨ من ٢٧ من ١٧٧٨)

١٦- استتنت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العمال المخصصين للحراسه والنظافه من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ منه على أن يحدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعملاً بهذا التفويض أصدر وزير العدل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي حدد في مادته الثالثة الأعمال التي تسند إلى هؤلاء العمال ونص في مادته الرابعة المعدله بقرار وزير العمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الاسبوع وإن يخفض هذا الحد إلى ٤٢ ساعة في الاسبوع بالنسبة لمن يعمل منهم في المنشآت الصناعية المشار إليها في القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية وعلى ان يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١٢ ساعة في الاسبوع ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقر لهؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن ذلك القرار الوزاري لم يخبر من وضعهم في هذا الخصوص لأن ما

نص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية الإضافية في الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنعهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع .

(الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٩٠٠)

١٧- مفاد نص المادة ٢٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي يحكم واقعة المستوى أن مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الاجازة المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه وله إذا دعت أسباب قويه تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الاجازة الاعتبارية لسنوات تالية ، وتضم الأجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر فقط على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من أجازته الاعتبارية مدته ستة أيام متصلة سنوياً . لما كان ذلك ، وكان الواقع الثابت في الدعوى أن الطاعن إبان عمله لدى البنك المطعون ضده طلب الحصول على أجازته الاعتبارية في مواعيدها ، وقد حال دون صدور أمر رئيس مجلس إدارة البنك بتأجيلها إلى سنوات لاحقة لأسباب قدرها ودعت إليها مقتضيات العمل ومصلحته ، وكان رئيس مجلس الإدارة وهو يقف على قمة الهيكل الوظيفي للبنك يعتبر بمثابة مدير الإدارة المختص بالنسبة للطاعن في حكم المادة ٢٣ المشار إليها ، وإذا كان الطاعن لم يتراخ بأجازته الاعتبارية بمشيئته وإرادته المنفردة فإنه يحق له بالتالي المطالبة بمقابل مالى لها .

(الطعن رقم ٨٦١ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٠ من ٢١ ص ١٢٢٢ ،

الطعن رقم ١٤٨٩ سنة ٤٩ ق جلسة ٨/١٢/١٩٨٥ ،

الطعن رقم ١٥٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٨/٦/١٩٨٧)

١٨- لما كانت نصوص عقد العمل الفردى الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مكمله لنصوص لائحته نظام العاملين بالقطاع العام الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ فتسرى أحكام هذا القانون فيما لم يرد به نص في تلك اللائحة وكان قرار رئيس الجمهورية المشار إليه لم يتضمن نصاً بشأن حق العامل في المقابل النقدي للاجازات السنوية فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .

(الطعن رقم ١٥٤١ سنة ٤١ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧)

١٩- الاجازة السنوية حقاً أوجبته المشرع سنوياً للعامل لاستعادته قراء المادة والمعنوية تنميه للانتاج ومن ثم فهي تدور مع المحكمة التي دعت إلى تقريرها فلا يستحقها العامل إذا لم يباشر عمله خلال السنة التي يستحق عنها الاجازة ولا يلتزم صاحب العمل بالمقابل التقديري عن الاجازة السنوية إلا إذا حل ميعادها ورفض الترخيص بها للعامل ومؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان انتهاء خدمة العامل لا يؤثر على حقه في اجازة السنة الأخيرة من خدمته ويستحق مقابلاً لما لم يحصل عليه منها وأنه إذا لم يمض سنة كاملة في الخدمة يكون له الحق في مقابل اجازة بنسبة المدة التي قضاها أياً كان سبب انتهاء الخدمة .

(الطعن رقم ١٤٨٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

(الطعن رقم ١٤٨٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

(الطعن رقم ٩٨٦ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

٢- مؤدى نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ان نقل العامل من الشركة التي يعمل بها لا يؤثر على حقه في اجازته السنوية وانه يستحق مقابلاً تقديراً لما لم يحصل عليه منها .

(الطعن رقم ١٥٤١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

أجر

١- حددت المادة ١٥ من قانون العمل الفردى المعدله بالقانون رقم ٣.٩ سنة ١٩٥٣ الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات - بأنها الأعمال التى من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها فى عقد تأسيسها أو فى عقد امتيازها - ونصت فى فقرتها الأخيرة على أنه لا يعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التى ليست لها صفة الدوام والاستمرار . كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلى أو مكمله له أو تتفق طبيعتها وطبيعته العمل الأصلى فإذا كان القرار المطعون فيه قد سلم بأن الأعمال التى يقوم بها العمال الشاكون لم ترد فى عقد امتياز الشركة أو لائحة تأسيسها ولكنه يرد قضاء بأنها أعمال مرتبطة بالعمل الأصلى ومكمله له وتتفق طبيعتها ووصفها بصفة الدوام والاستمرار - وهو وصف قانونى خاطئ، لتلك الأعمال - وهى أشغال التجاره والنحاس والبريات التى تعهد المقاول بالقيام بها بواسطة عماله بأجر محدد على أساس وحدة العمل وفى أجل محدد ، فهى أعمال لا تعدو أن تكون طارئة أو دورية . مما يخضعها لرقابة محكمة النقض وإعطائها الوصف القانونى الصحيح مما يخرجها عن الأعمال الأصلية التى نصت عليها المادة ١٥ معدله من قانون العمل الفردى ، فإن القرار المطعون فيه بإعماله حكم هذه المادة وتقرير حق العمال الشاكين فى المساواة بينهم وبين عمال الشركة فى سائر الحقوق والمزايا وإلزام المقاول بذلك بالتضامن مع الشركة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦ و ٣١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٠٥)

٢- خولت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - سواء فى نصها الأصلى أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣.٩ سنة ١٩٥٣ - العمال الذين يستخدمهم من عهد إليهم صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية الحق فى مطالبه هؤلاء الأخيرين بمساواتهم بعمال صاحب العمل ، كما وضعت على صاحب العمل التزاماً بمسؤوليته بالتضامن مع من عهد إليه القيام ببعض أعماله الأصلية قبل العمال الذين يستخدمهم هذا الأخير فى خصوص تلك المساواة وهذا النص لا يتسع لإلزام صاحب العمل بتثبيت عمال المقاول لأن ذلك ينطوى على إنشاء علاقة عمل مباشر بين عمال المقاول وصاحب العمل .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ٤٧١)

٣- من حق صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها وليست العبرة بالتمييز بين وظائف العمال وبيان أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤ من ١٥ من ١١٤٦ .

الطعن رقم ١٠ سنة ١٩٩١ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٤٢٤)

٤- قيام رب العمل بإجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة هو تنظيم للمنشأة يملكه بغير معقب ، ولا يعتبر تغييراً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يخول العمال الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها ، وإذا كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من التغيير الذي أجرته الشركة في وسائل العمل وما ترتب عليه من صعوبات مؤقتة أثرت في الانتاج مبرراً لوضع حد ثابت للأجر بصفة دائمة ولم يقصره على صعوبات الإنتاج في فترة النزاع التي وافقت الشركة على زياده فئات الأجر خلالها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٦٢٤)

٥- المقصود بالأجر الأساسي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة هو الأجر الاجمالي للعامل أو المستخدم بعد أن تطرح منه إعانه غلاء المعيشة .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ٤/٥/١٩٦٦ من ١٧ من ١٠٠٤)

٦- من حق صاحب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها ، وإذا كان ذلك وكانت المكافأة جزء من الأجر وقد تمسكت الشركة في دفاعها بأنها جرت في صرفها لعمالها وموظفيها على أساس واحد هو الأجر الأصلي وحده دون إعانه الغلاء وذلك فيما عدا بعض موظفيها تعاقدت معهم على أساس الأجر الشامل ، ولم يرد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في النزاع ، وجرى في قضائه على « وجوب مساواة العمال بالموظفين فيقتضى الأمر أن يكون الجميع مراسيه في تقاضى المكافأة السنوية مضافاً إليها غلاء المعيشة ولا يتميز فريق منهم على سواه » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشرباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٧ من ١٨ ح ١ من ١٢٢)

٧- الأجر إما يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما متى كان لا ينزل عن الحدود المقررة قانوناً ، ومن ثم فإن مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري وإن كان يرتب للعامل بعض المزايا التي نص عليها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه ليس من شأنه وحده أن يزيد أو ينقص من أجر العامل . ولا وجه للاستدلال في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الواردة في الفصل الخاص بالأحكام العامة من أن « تعتبر السنة في تطبيق أحكام هذا القانون ٣٦٥ يوماً والشهر ثلاثين يوماً إلا إذا نص على خلاف ذلك إذا المقصود منها هو كنيته حساب كل من الشهر والسنة وتحديد عدد أيام كل من هاتين الوحدتين الزمنتين ، بحيث إذا حدث خلاف بين العامل ورب العمل في هذا الصدد وجب الرجوع إلى هذه المادة لحسم الخلاف ، ولا علاقة لها بالأجر الذي يحدد جزافاً باتفاق الطرفين عن كل وحدة زمنية . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على أنه « لما كان نقل العامل من الأجر اليومي إلى سلك الشهري يحمل في طبيعته ميزة الانقطاع بأيام الراحة التي لا يعمل فيها خلال الشهر ، كان من الضروري احتساب أجر العامل باليوميه المنقول إلى سلك الشهري على أساس الأجر اليومي مضروباً في ثلاثين يوماً » فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٢٤٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٤ من ٢١ ع ١ ص ٢٤٦)

٨- مؤدى النص في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر ، قبل استبعاد نظام السراكي لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أن القواعد الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً .

(الطعن رقم ٥٩٢ سنة ٢٤٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٤ من ٢١ ع ١ ص ٢٥٠)

٩- مفاد نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن الأجر يشمل كل ما يستحقه العامل في مقابل أداء العمل أيًا كان نوعه وأيًّا كانت طريقته تحديده وأيًّا كانت تسميته وأنه في الأصل يتحدد بما يتفق عليه العاقدان في ذات العقد بشرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المقررة قانوناً ، وأنه إذا

نحدد في العقد أو في قرارات رب العمل - التي تعد متممة لعقد العمل - فإن هذا الأجر يكون ثابتاً ولا يجوز لأى من المتعاقدين أن يستقل بتعديله .

(الطعن رقم ٤١٦ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ع ١ ص ٦٢٠)

١- إذا كان القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله ، هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بتعدد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، فإن القرار الذى أصدره مدير عام مصلحة الموانى والنائر بتقدير الأجر الذى يستحقه الطاعن - المرشد - لا يعد قراراً إدارياً يباشر به عملاً من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانونى ، وكل ما يهدف إليه المشرع من تخويل مدير عام مصلحة الموانى والنائر إصدار هذا القرار هو مجرد إقامته وسبباً بين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما فى علاقة من علاقات القانون الخاص . وإذا تختص جهة القضاء العادى بنظر جميع المازعات المتعلقة بالعلاقات التى يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانى والنائر بتقدير أجر الطاعن - المرشد - عن مساعدته السفينة قراراً إدارياً ورتب على ذلك القضاء بعدم اختصاص المحكمه ولائياً بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٦٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٠ من ٢١ ع ٢ ص ١٠٥٥)

١١- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة ، لم تكن النصوص القانونية القائمة وقتذاك لتحول دون إمكان أن يشغل عضو مجلس الادارة المنتدب فى ذات الرقعة وظيفة المدير العام أو المدير الفنى للشركة . فيجمع بذلك بين صفتى الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدها . وإذا كان مفاد ما خلص إليه المحكمان الابتدائى والاستئنافى أن مبرر المطعون عليهما كان يقوم بأعمال المدير العام للشركة وهو وضع - وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه - لا يتعارض مع قانون نظام الشركة الذى لا يقيد الأجر بنسبة معينة . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون أو النقص فى التسيب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٢٦٦ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٧١ من ٢٢ ع ٢ ص ٥٠٠)

١٢- إذا كان يجوز لعرض مجلس الإدارة في الشركات المساهمة - باعتباره مديراً عاماً - أن يتقاضى أجراً نظير إدارته الفعلية . وأن هذا الأجر غير متبدد بحدود معينة وكان ما انتهى إليه المحكم في هذا الصدد كافياً لحمل قضائه . فإن النعم عليه بالخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر رئيس مجلس الإدارة عضواً منتدباً دون أن يصدر قرار صريح من مجلس الإدارة بتعيينه بكن غير منتج .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٢٢٦ في جلسة ١٩٧١/٤/٢٠ من ٢٢ ع ٢٢ من ٥٠٠)

١٣- متى كان الثابت أن عمال الشركة الطاعنة نقلوا من نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر الشهري نفاذاً للاتحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت هذه للاتحة قد خلت من بيان كيفية احتساب أجور هؤلاء العمال عن أيام الاعياد والإجازات السنوية ، فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من هذه للاتحة الرجوع في هذا الخصوص إلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢٢٥ في جلسة ١٩٧١/١١/١٠ من ٢٢ ع ٢٢ من ٨٨٨)

١٤- مژدى نص المادة التاسعة والعاشره من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن العامل الشهري يعتبر أجره مدفوعاً عن مدة ثابتة لا تتغير ، عدتها ثلاثون يوماً ، بصرف النظر عما يتخلل هذه الفترة من أعطال أسبوعية أو إجازات ، وأنه يتعين لذلك احتساب أجره عن الأعياد والإجازات الرسمية على أساس أن الشهر ثلاثون يوماً ، يستوى في ذلك أن يكون هذا العامل معيناً أصلاً في سلك الأجر الشهري أو نقل إليه من سلك آخر .

(الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢٢٥ في جلسة ١٩٧١/١١/١٠ من ٢٢ ع ٢٢ من ٨٨٨)

١٥- تكليف ما يعتبر أجراً وما لا يعتبر هو من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٢٧ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢ من ٢٢ ع ٢٢ من ١٤٦٢)

١٦- إنه وإن كانت المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح ، وتعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من التكاليف في معنى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى ولو كانت تربط هؤلاء المستخدمين والعمال بصاحب المنشأة علاقته وثيقه من القرباء أو المصاهرة ، إلا أنه ينبغي التحقق من تناسب الأجر

الذى يتقاضاه هؤلاء العمال ، وما يؤدونه من عمل فعلى مع مراعاة ظروف المنشأة والمقارنه بينها وبين المنشآت المشابهه ، وامتغلاص ذلك خاضع لتقدير محكمه الموضوع .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٣٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ من ٢٤ ع ١ ص ٢٤٢ .

الطعن رقم ٧٠٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٤٤١)

١٧- المستفاد من نص المادة التاسعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه بقرار القاعدة التي تنظم حساب أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم لا بالشهر أو الأسبوع أو اليوم ، بل على أساس إنتاجهم الفعلى ، وتقضى هذه القاعدة بأن يكون تقدير تلك الأجور على أساس متوسط ما تقاضاه العامل عن أيام العمل الفعلية فى السنة الأخيرة ، إذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد انتزم هذا النظر وانتهى إلى حساب متوسط الأجر اليومى لغير العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو الأسبوع أو اليوم على أساس ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية فى السنة الأخيرة ، مستبعداً بذلك مقابل ساعات العطل ، فإن النعمى على القرار بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٧٢ من ٢٤ ع ١ ص ٢٦٩)

١٨- من المقرر إعمالاً لالتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجراً مقابل ما أداه من عمل ، أنه يجب فى حالة تحديد أجر العامل بنسبه مثويه من الأرباح وثبوت أن المنشأة التى يعمل بها لم تحقق أى ربح أن يقدر للعامل أجره وفقاً للأسس الواردة فى المادة ١/٦٨٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٧٢ من ٢٤ ع ١٢ ص ٣٧٢)

١٩- إذ كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مكافآت الانتاج أو البرنس ، والمعمول به - وفقاً للمادة الثانية منه - اعتباراً من ١/٦/١٩٦٣ تقضى بأنه « إلى أن تتم معادله الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، يكون صرف مكافآت الانتاج أو البرنس على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقرره للعامل فى الشركة على الموظفين بها وبعد أقصى مائتى جنيه فى السنة » ، وكان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب الطاعنه (النقابه) « تقرير حق العاملين فى مصنع ... فى ضم متوسط مكافآت الانتاج إلى أجورهم ، دون حرمان أحد

منهم من هذا الضم أو انتقاص أى جزء من هذا المتوسط ، تأسيساً على ما أورده من أنه ، عملاً بالقانون السالف الذكر واعتباراً من ١٩٦٣/١/٦ يتحتم إلا يتجاوز الحد الأقصى لصرف مكافأة الانتاج أو البونص التي منحت من هذا التاريخ مانه جنبه في السنة وأنه لا يحتاج بما يكون قد جرى عليه العمل على خلاف نص هذا القانون بالاستناد إلى العرف أو الحقوق المكتسبة للقول بأن المكافأة قد أصبحت جزءاً من الأجر إذ أن هذا الاستثناء لا يقبل في مواجعه القانون . . وكان ما حصله الحكم على هذا النحو من أن المبالغ التي تطالب بها الطاعنه ان هي إلا مكافأة انتاج تخضع بطبيعتها للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ هو تحصيل صحيح لواقعه الدعوى وتطبيق سليم للقانون . ذلك أنه لا يمنع من إعتبار تلك المكافأة أجراً كونها مكافأة انتاج تسرى عليها أحكام ذلك القانون ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٢/١١/١٠ من ٢٤ ع ٣ من ١٠٦٦)

٢- منذ نصوص المواد ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧.٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها و ٩. من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣.٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي انفي القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - أن المشرع وضع حكماً انتقالياً مؤداه أن يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم بما فيها اعانه الغلاء والمنحه السنويه ان توافرت شروطها وفي الحدود التي رسمها القانون لأنها تعتبر جزءاً من الأجر ، وذلك حتى يتم التعادل .

(الطعن رقم ٢٧٠. ٢٧. سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٩ من ٢٤ ع ٣ من ١٢٨٢)

(١٢٨٢ من ٢٤ ع ٣)

٢٩- بראعى عند إجراء التعادل (تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام أن يتم على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه العامل والذي يشمل إعانه الغلاء ومتوسط المنحه في الثلاث السنوات الماضيه ، وأنه إذا تبين بإجراء التعادل أن هذا المرتب الشامل لهذه العناصر كلها أقل من أول مربوط الدرجة التي تستحقها وظيفته وتم على أساسها التعادل برفع هذا المرتب إلى أول مربوط الدرجة في الميعاد المحدد بالقرار الجمهوري رقم ٢٧.٩ لسنة ١٩٦٦ وهو أول السنه الماليه

التاليه لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إداره المؤسسه المختصه
بهذا التعادل .

(الطعن رقم ٢٧٠ . ٢٧٠ سنة ٢٧٠ ق ٢٧ جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٢)

(ص ٢٤ ع ٣ من ١٢٨٢)

٢٢- من المقرر قانوناً أن أجر العامل كما يكون مبلغاً محدداً يكون أيضاً نسب
منه معينه متفقاً عليها .

(الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٧٠ ق ٢٧ جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ١٤٧)

٢٣- إذ كانت المستندات التي أشار إليها الطاعن وأردعها ملف الطعن غير
مؤشر عليها بما يفيد سبق تقديمها لمحكمة الموضوع ، وكان ما أثبتته المحكمة
الابتدائي بصدد مستندات الطاعن لا يؤدي الى نتيجة تخالف ما استخلص منها
من أن تمسك المطعون ضده بأن الطاعن خبير وليس موظفاً بالشركة هو أمر في
صالح الطاعن ولم يكن ليحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش ، فإن
النعي على الحكم بالخطأ في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٢٧٠ ق ٢٧ جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٤ ص ٢٥ ع ٢٧٧)

٢٤- متى كانت الفقرة الثالثه من المادة الأولى من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يمنع المعينون وفقاً لأحكامه المرتب وعلاوة غلاء
المعيشة بالفئات والأوضاع المقرره لمن يعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر
العالي بالحكومة ، وكان المشرع قد استهدف من هذا النص وعلى ما صرحت به
المذكوره الإيضاحيه للقانون ايجاد المساواة في المرتبات بين خريجي الجامعات المعينين
بالشركات وبين الخريجين المعينين وفقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بهوزارات
الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العامة ، مما مقتضاه أن ذلك القانون قد
فرض مرتباً خاصاً للمعينين وفقاً لأحكامه يتعين على الشركات أن تتقيد به
محققاً لتلك المساواة ، فإنه لا يجدى الطاعنين بعد ذلك - وطالما أن اقرار
الوزارة الصادر بتعيينهم ومن بعده عقود العمل المبرمه بينهم وبين الشركة قد
حددت مرتباتهم طبقاً لما يقتضى به القانون - الاحتجاج بحكم المادة السادسة من
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أساس أن المرتبات التي حددها كادر
الشركة هي الأكثر فائدة لهم ، أو بأن مرتباتهم تقل عن المرتبات المقرره بالجدول
المرفق للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما لا يسوغ لهم مطالبه

الشركة بأن تسوى بينهم وبين زملائهم المعينين بها وفق القواعد العامة الواردة بالنظام الصادر بهذا القرار الجمهوري في المرتبات لأن هذه التفرقة ليست من عمل الشركة وإنما ترجع إلى التزامها بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم تعيينهم بها .

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٥١٤)

٢٥- ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر في ١٩٦٨/٩/٢٨ - في مادته الأولى على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي » كما نص في مادته الثانية على أن « ... يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه في سنة ١٩٦٤ بطلب رفع مرتبه استناداً إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق باللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وهو ما نص القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ على عدم جواز المطالبة به وقد صدر الحكم المطعون فيه في ١٩٦٨/٥/١٦ بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى فإن الطعن يكون متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٧٤ من ٢٥ ص ١١٧٩ .

الطعن رقم ٤٦٤ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٧٧٩ .

الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٥٩٧ .

الطعن رقم ٩٦٠ من ٤٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ من ٢١ ص ١٠٨٨)

٢٦- إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص إلى أن وضع الطاعن الوظيفي الذي حدده العقد المبرم بينه وبين الجمعية المطعون ضدها لم يتغير وانتهى من ذلك إلى أنه لا يحق للطاعن أن يطالبها بتسوية حالته على أساس الدرجة والمرتب المقرر لوظيفته تعلو وظيفته مادام أنه لم يرق إليها فعلاً ، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفه فيه للقانون لأن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفته أخرى تعلو الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا

يفيد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر مطالبة بدرجة تلك الوظيفة أو راتبها أو بوضع فيها ، كما أن وعده بالترقية إليها لا يكسبه حقاً فيها .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥ من ١٤٢٥)

٢٧- رأى الشارع بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام احترام الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم في خصوص سريان لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ فيما يتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور ، وعدم المساس بما قضت به ، فنصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضي الحد الأدنى للمرتبات المقررة في لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالتهم أو صرف أية فروق عن الماضي ، ونصت المادة الثانية من القرار بالقانون المشار إليه على أن يعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، إذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن بأحقية في إقتضاء فروق الأجر عن مدة تالية للسنة المحكوم بها في التضييد رقم قولاً بعدم حجية ذلك الحكم بصدر القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق وخالف ما نص عليه القرار بالقانون المشار إليه بعد التزام حجية ذلك الحكم ، ولا اعتبار لاختلاف المدة المطالب بفروق الأجر عنها في الدعويين مادام الأساس فيها واحد ، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم الأول باستحقاق الطاعن لفروق الأجر وفقاً للحد الأدنى المقرر بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ولا محل كذلك لما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه وفقاً للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فإن تاريخ العمل به يرجع إلى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وإن المدة المطالب بفروق الأجر عنها تدخل في نطاق تطبيق هذا القانون مما يمتنع معه المطالبة بفروق الأجر عنها ، إذ أن المادة الأولى من القانون المشار إليه نصت صراحة على عدم الإخلال بالأحكام النهائية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف

هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً .

(الطعن رقم ٤٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٨ من ٢٦ ص ٢٥٢ .

الطعن رقم ٢١٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٢ من ٢١ ص ١٤٢)

٢٨- مفاد نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - معدله بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ منه ، وعلى ضوء ما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن « القيد الوارد بالمادة ٢٤ الخاص بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الإدارة بصفته هذه فإن كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع » ، أن المشرع أورد قيوداً في المادة ٢٤ خص بها أعضاء مجلس الإدارة بصفته هذه دون المديرين الأجراء الذين يختص مجلس الإدارة بتعيينهم والذين تقوم علاقتهم بالشركة على أساس من عقد العمل ، وإن كان يجمع من أعضاء المجلس بين صفته هذه وبين عمل المدير - وذلك قبل حظر الجمع بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - يخضع لهذه القيود بصفته الأولى دون هذه الصفة الأخيرة ، وأن ما أوردته المادة ٤٢ سالفه البيان هو وسيلة لتمكين جماعه المساهمين من مباشرة حقوقهم في الاشراف على تقدير أجور ومكافآت أعضاء مجلس الاداره بصفته هذه ومراقبه موافقتها لنظام الشركة وما يقرره القانون بشأنها ، كما أن الفقره (ج) من تلك المادة صريحه في أنها تعنى المبالغ التي لا يملك المجلس حق تقريرها وإنما مجرد اقتراحها ولا تنصرف إلى الأجور التي يحصل عليها المديرون لقاء عملهم هذا ، وإذا كانت المكافآت محل النزاع إنما تقرر صرفها للمطعون ضده - وعلى ما هو ثابت من قرارات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه - مقابل قيامه بعمله مديراً للشركة سواء أكان فترة جمعه بين هذا العمل وعضوية مجلس الإدارة أو في الفترة التالية والتي تفرغ فيها لعمله الأول ، فإنه لم يكن ثمه موجب لتضمين الكشف التفصيلي المنوه عنه بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بياناً لها .

(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ من ٢٦ ص ١٢٠٤)

٢٩- إذ نصت المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه

لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري بنير موافقته المكتوبة إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعيّنين بالأجر الاسبوعي أو بالقطعة أو بالساعة ويكون للعامل في حائع الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي تضاها بالأجر الشهري طبقاً لأحكام المواد ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٧٣ و ٧٨ و ٨١ فقد دلت على أنه يحظر تعديل طريقه احتساب أجر العال وفق المتفق عليه في عقد العمل بالإدارة المنتردة لأحد طرفيه ، وأنه إذا وافق العامل كتابه على نقله من سلك عمال المشاهدة إلى سلك من يتقاضون أجورهم بطريقة أخرى فإن هذا التعديل في طريقه احتساب الأجر لا ينطوي على مخالفة للقانون ويتعين إعماله ، مع احتفاظ العامل في هذه الحالة بالحقوق التي كسبها طوال مدة عمله بالأجر الشهري . إذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر د أن أجر المطعون ضده في ١٩٦٢/٥/٣١ هو مبلغ ٣٩٠ و ١٢٠ جنبياً وأن أجره في المدة من ١/٦/١٩٦٢ حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ كان بالعمولة وبأجر المتوسط الشهري عنها ١٨٨ و ١١ جنبياً ، ورتب على ذلك أن الاتفاق على تعديل طريق احتساب الأجر التي أدت إلى تخفيضه باطل وفقاً للترانين العمل ، فإن الحكم بكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ من ٢٦ ص ١٦٩٩)

٣- إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نصت على أن تسري أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد تم هذا النشر في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، وكان نص المادتين ٦٢ و ٦٤ من تلك اللائحة هو تجسيد لمرتبات العاملين المعيّنين بالشركات قبل صدورها اعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللائحة في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول الذي أعدته في حدود الجدول المرافق للاتحاد ، وبالتالي يتم هناك سند لتقرير زيادة في المرتب أي من العاملين بهذه الشركات خلال تلك الفترة . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض دعوى الطاعن (العامل) ملتزماً بهذا النظر ربما يتضمن الرد على دفاعه لأن الأمر بزيادة أجره إنما صدر أثناء مريان تلك اللائحة وبالمخالفة

لما نصت عليه من تجميد لأجور العاملين بالشركات وأنه لا أثر له ، فإن النعى عليه بمخالفه القانون يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٤١ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ من ٢٧ من ٤٧٦ .

الطعن رقم ٥٩٠ سنة ٤١ فى جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ من ٤٣٦ .

الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ من ١٤٢٧ .

الطعن رقم ٥٥٨ سنة ٤٣ فى جلسة ١٩٧٨/٦/١٧ من ٢٩ من ١٤٨١ .

الطعن رقم ١٥٩ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٨٢/٥/٢ من ٢٤ من ١١١١)

٣٩- مفاد نص المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن المشرع رأى - لاعتبارات قدرها - تقييد حرية الشركات فى تحديد مرتبات من تعيينهم فى وظائفها ممن كانوا يشغلون وظائف فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها .

(الطعن رقم ٥٤٢ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ من ٢٧ من ٦٢٨)

٣٢- لما كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي التى كانت تنظم شئون العاملين بهذه الشركات منذ تاريخ العمل بها فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ وقد نصت المادة التاسعة منها فى فقرتها الأولى على أن « يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال » وكان الثابت ان المطعون ضده عين فى ١٩٦٤/٩/٧ أى بعد تاريخ العمل باللائحة المذكورة لأعمال مؤقتة ثم اعتمد تعيينه فى ١٩٦٥/٦/١ بوظيفه كاتب قيودات من الفئة التاسعة بمرتبة شهرى قدره إثنا عشر جنيهاً حسبما هو وارد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمدة والذي أعدته الشركة الطاعنة تنفيذاً لأحكام المادة ١٩٦٣ من تلك اللائحة ، وكان الأجر الذى يستحقه بالتطبيق للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدنى المقرر لتلك الوظيفة طبقاً لما ورد بهذا الجدول بفض النظر عن نوع الاجازة العملية التى يعملها ، وما توافر له من خبره عمليه سابقه قد تؤهله لوظيفة أعلى من تلك التى يشغلها ، وكان لا محل فى هذه الحالة لتطبيق المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادله الوظائف وتسوية حاله العاملين بالشركات وقت صدورها طبقاً لما تسفر عنه تلك الخطوات وطالما أنه التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بتلك اللائحة ومنع الأجر المحدد لوظيفته وفقاً لما جاء

بذلك الجدول ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر واعتد بخبره المطعون ضده لا يستلزمها وصف تلك الوظيفة حسبما هو وارد بالجدول المذكور مما أدى إلى رفع فنتها الحالية على غير ما تم من تقييم لها تبعاً لذلك الوصف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٥/٥/١٩٧٦ من ٢٧ ص ١١١١ .

الطعن رقم ٤٢٦ من ٤٥ في جلسة ١٦/٦/١٩٧٩ من ٣٠ ج ٢ ص ٦٤٨ .

الطعن رقم ٢١٩ سنة ٤٤ في جلسة ٢٤/٢/١٩٨٠ من ٢١ ص ٥٩٢)

٣٣- قرار وزير التربية والتعليم الرقيم بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ وما أوجبه في المادة ٦/٦٩ منه أن تكون مرتبات المدارس الخاصة عند التعيين بمائته لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية هو تشجيع مستحدث ليس له أثر رجعي ومقتضى ذلك أن حساب فروق المرتب المستحقه للمطعون ضدها الثانية - المدرسه بالمدرسه الخاصه - تطبيقاً لأحكام القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يجب أن يجرى اعتباراً من تاريخ العمل بذلك القرار في ٢٣/٤/١٩٥٩ ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاء على حساب تلك الفروق منذ أن بدأت المطعون ضدها الثانية خدمتها في ١/١/١٩٥٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٩ سنة ٤٠ في جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ ص ١١٤٤)

٣٤- نصت الفقرة السابعة من المادة ٧ من قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٥١٢ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الحرة على أن تشمل اللائحة الداخلية للمدرسة نظم تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين والنظم المقررة للعلاوات التي تمنح لهم وترقياتهم واجازاتهم والمكافآت التي تمنح لهم عند ترك الخدمة . وضماناً لاستقرار أحوال المدرسين في تلك المدارس تستنير بالمتبع في مثل هذه الحالات بالمدارس الحكومية مع مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ثم نصت الفقرة السادسة من المادة ٦٩ من قرار وزير التربية والتعليم المركزي رقم ٢ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ الممثل بقرار وزارة التربية والتعليم رقم ٧٧ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٢ باللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ الذي استبدل بالقانون السابق على أن تشمل اللائحة الداخلية للمدرسة

نظام تعيين المدرسين والموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين والنظم المقررة للعلاوات التي تمنح لهم وترقياتهم وأجازاتهم والمكافآت التي تمنح لهم عند ترك الخدمة . وضماناً لاستقرار أحوال المدرسين والموظفين تستنير تلك المدارس بما هو متبع في مثل حالاتهم بالمدارس الرسمية على أن تكون مرتباتهم عند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الرسمية على الأقل مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . ولما كان نص كل من هاتين المادتين واضحاً وقاطعاً في الدلالة على ما استهدفه الشارع منه وهو أن تستنير المدارس الخاصة وهي بصدد وضع لوائحها الداخلية بما يتبع في المدارس الحكومية من نظم خاصة بالمرتبات والعلاوات والترقيات والأجازات والمكافآت ولا يرقى إلى أحد إلزامها باتباع تلك النظم ، فلم لم يستوجب الشارع توحيد المعاملة بين مدرسي المدارس الخاصة وبين مدرسي المدارس الحكومية ومساواتهم في المرتبات والعلاوات وفي غيرها من الحقوق والمزايا المتعلقة بالوظائف ولذلك حرص على أن يصرح في القرار الوزاري الأخير وعندما شاء أن يفرض قدرأ من المساواة بينهم بأن تكون مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند التعيين مماثلة لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية ولما كان ذلك وكان إيراد الشارع عبارته (عند التعيين) لمباتها في هذا القرار يفيد بجلاء أنه إنما أراد قصر المماثلة على المرتبات عند التعيين فلا تتمتعها إلى العلاوات المقررة لمدرسي المدارس الحكومية وإلى ما قد يطرأ على مرتباتهم من زياده من بعد ، يؤيد هذا المعنى أن الشارع راعى عند تقنينه المادة ٢٦ من قرار وزير التربية والتعليم المركزي رقم ٢٧ بتاريخ ١٣/٤/١٩٦١ بشأن وضع نموذج لائحة داخلية للمدرسة الحرة وهي المادة الخاصة ببيان مرتب المدرس والعلاوة السنوية أنه ينص على أنه « ويلاحظ أن هداية المرتب يجب أن تكون مساوية لهداية المرتب المقرر لتظيره عند التعيين في المدارس الرسمية المناظرة كما أن نصوص القانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص - والذي حل محل القانونين السابقين المنطبقيين على واقعه الدعوى - من أصحاب المدارس والعاملين فيها ... وإجراءات التعيين والتأديب والفصل وساعات العمل وغيرها من القواعد المتعلقة بأوضاع العاملين بالمدارس الخاصة . وجميع الأحوال يجب أن تكون مرتبات العاملين في المدارس الخاصة عند التعيين مماثلة - على الأقل لمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية . كما نصت المادة ٧٥ من قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بشأن اللائحة التنفيذية لذلك القانون على أنه يجب أن تتضمن

اللائحة الداخلية للمدرسة نظاماً لمنح العاملين علاوات دوريه بشرط ألا تزيد الفترة بين علاوة دوريه وأخرى على ثلاث سنوات وتقرر لجنة إدارة المدرسة في ختام كل سنة مائيه مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة إلى العاملين وذلك في ضوء المركز المالي للمدرسة . وهو ما يدل على أن منح العلاوة الدورية للعاملين بالمدراس الخاصه لا يرتبط بالنظام المتبع في الجهاز الحكومي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على إطلاق التسوية بين لمطعون ضدهن وبين نظرائهم في المدارس الحكومية في المرتبات العلاوات وانتهى إلى إضافة العلاوات المقرره بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة إلى مرتبات المطعون ضدهن وإلى تعديل هذه المرتبات وفق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العلاوات الدورية الواردة به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

(الطعن رقم ٦٩٦ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ من ٢٧ من ١١٤٤)

٣٥- عقد العمل من العقود الرضائية ، وإذا كان ما نص عليه القانون المدني وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أحكام في خصوص هذا العقد تجيز أن تكون طريقه أداء الأجر أياً كان مشاهره أو ميارمه أو تبعاً لما يتفق عليه الطرفان ، وكان لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل وتصنيف الوظائف بها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصلحته ولا رجة للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أي قصد في الإساءة لعماله ، كما له أن يميز في الأجر بين عماله لإعتبارات يراها ، إذ كان ذلك وكان لا يصح الاحتجاج بالمادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن التسوية المقصوده بهذا النص لا يسرغ أن تسلب صاحب العمل حقه في تنظيم منشأته على الوجه السائف الإشارة إليه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رفض حساب أجر الطاعن عند بدء تعيينه عاملاً باليومية على أساس معاملته المعينين بالسلك الشهري من عمال المطعون ضدها أخذاً بما ارتضاه الطرفان عند التعيين وبما دعت إليه ظروف المنشأه ، وأبان عن أنه إذ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحته نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، قامت المطعون ضدها بتنفيذه وحولت عمال اليومية ومنهم الطاعن إلى عمال يتقاضون أجرهم

شهيراً ، وأنه لا حق للطاعن فيما طالب به في دعواه ، فإنه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

(الطعن رقم ٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ من ٢٧ من ١٢١٨)

٣٦- متى كانت أجور الطاعنين الحالية تجاوز الأجر المقرر بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بشركات القطاع العام لفئة الوظيفة التي عينوا فيها ، وكان ما احتج به الطاعنون من أن الشركة منحت زميلاً لهم أجراً يزيد على الحد الوارد بهذا الجدول وبالمخالفة لأحكام تلك اللائحة لا يسوغ الاستدلال على أن الشركة جنحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها لأن ذلك مما يمكن تصور وقوع خطأ فيه من جانب الشركة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون قد أخل بقاعده المساواة .

(الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٦ من ٢٧ من ١٥٢٥)

٣٧- لما كان الشايت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الجمعية في ١٩٤٦/٧/٢٩ كمحصل لقاء عموله بنسبة ١٥٪ من قيمة الاشتراكات المحصلة خفضت إلى ١٪ طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وأن الجمعية رأت لمواجهة نقص العمولة إسناد بعض الأعمال الكتابية إليه اعتباراً من ١٩٦٠/٥/١ مقابل مبلغ ٢٥٠٠ ج إلى أن اعترضت مراقبه الشئون الاجتماعية على ذلك فقررت الجمعية انقضاء عن هذه الأعمال الكتابية إليه اعتباراً من ١٩٦١/٦/١ ، وكانت المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والصادر بها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٥٧/٤/٢٨ قد فرضت رقابه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على هذه الجمعيات في جمع المال كما خولتها وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمعه وإنفاقه ، وترتيباً على ذلك يكون ما ارتأته مراقبه الشئون الاجتماعية من إنقضاء الطاعن عن مباشره أعمال الجمعية الكتابية وتفرغه لأعمال التحصيل خشية التلاعب في مساهماتها هو مما يدخل في سلطتها المخولة بمقتضى القانون ويجب على الجمعية اتباعه وكانت المادة ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تمنع من تطبيق القواعد العامة في شأن استحاله التنفيذ وفسخ العقد المترتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ انتهى إلى أن التزام الجمعية بالوفاء بأجر الطاعن عن الأعمال الكتابية قد انقضى وأن توقفها عن أدائه لا يعتبر انتقاصاً من حقوقه .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ من ٢٧ من ١٦٦٥)

٣٨- نص المادة السادسة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التي تحكم واقع النزاع - يدل على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة ، والشركات التابعة لها في وظائف الشركات بأجر لا يجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها ولما كان رفع مرتب الطاعن وزميله بهذه النسبة بالتطبيق لأحكام تلك المادة كما فعلت الشركة عن شأنه تفارت مرتبتهما عند التعيين وما لا يدع مجالاً لإعمال قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد والتي تفرضها مبادئ العدالة لأن هذه القاعدة لا ترد إلا حيث يجتمع صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر .

(الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/١/١ من ٢٨ من ١٤٢)

٣٩- لن كان الشارع قد نص في المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على حالتين تقع فيهما المقاصد القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإثلاف ، وجعل لكل منهما حكماً خاصاً إلا أنه فيما عدا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصد ووفقاً للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدني جائزه بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجر العامل بالقدر القابل للحجز من هذا الأجر . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن ما تقتطعه الشركة المظعون ضدها عن مرتب الطاعن استيفاء لديونها المترتب على إلغاء التسوية لا يجاوز الربح الجائز الحجز عليه طبقاً للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه . فإن النعمى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ من ٢٨ من ٧٧٩)

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ من ٢٩ من ٩٧٧)

(الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٦/٧/٢٢)

٤- تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه : إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنع عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم ، فإن مفاد هذا النص أنه يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على اعتبار أن الأجر إلزام من الالتزامات المنبثقة عنه بما مؤداه أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حالة فصل العامل طالما أن هذا الفصل ينهي ذلك العقد ويزيل

الالتزامات الناتجة عنه ومنها الأجر فإن الطاعن يكون بمنأى عن أحكام المادة ٦٩٢ المشار إليها . فلا على المحكمة إن هي التفتت عن دفعه المنوه عنه .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٦٢ ،

الطعن رقم ٥٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ من ٧٧٤ .

الطعن رقم ١٢١٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٦)

١- الأصل في استحقاق الأجر - طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ولما كان الطاعن لا ينزع في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أنبت خدمته اعتباراً من ١/٧/١٩٦٩ فإن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن في المطالبة بأجره عن المدة اللاحقة لإنتها - خدمته يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٨٧٧)

٢- تعتبر لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نافذه منذ تاريخ العمل بها في ٢٩/١٢/١٩٦٢ . علما ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ومنع العلاوات الدورية والترقيات فيتراخى تنفيذها إلى حين إتمام معادله الوظائف ومزدى المادة الثانية من مواد إصدار ذلك القرار الجمهوري أن النصوص المخالفة لأحكام اللائحة المنوه عنها وقواعد ونظم إعانه غلاء المعيشة فتتخسر عن بعين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بعد تاريخ نفاذ هذه اللائحة وإذا نصت المادة التاسعة من اللائحة في فقرتها الأولى على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الوظائف فإن هذا الأجر يعتبر شاملاً لكل ما يستحقه العامل قبل الشركة . إذ كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضد التحقق بالعمل لدى الشركة الطاعنه في ١٨/١١/١٩٦٢ بمهنة مساعد مفتش لحام وأنه شغل وظيفته مفتش لحام بتاريخ ١٩/١/١٩٦٤ بعد سريان القرار الجمهوري المشار إليه لما أجتاز بنجاح الاختبار المعلن عنها مما يجعل وضعه في وظيفته تلك إعاده تعيين له فيعتبر بهذه المثابة التحاقاً بالعمل لدى الشركة الطاعنه في تطبيق أحكام البند الرابع من المادة الخامسة من القرار الجمهوري المذكور التي تنص على أن يشترط فيمن يعين في الشركة أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يرى مجلس إدارة الشركة إجراؤها إذ كان الشايت من الأوراق أن فته الوظيفة التي يشغلها هي التي حدد الجدول المرفق للقرار

الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ : بنائه مربوطها بعد أدنى مقداره عشرين جنيهاً شهرياً وأن الطاعنة احتفظت للمطعون ضده بما كان يتقاضاه من أجر وقت شفله لنا على اعتبار أنه يزيد عن هذا المبلغ ، فإن المطعون ضده بضحي فاقده السند فيما يطالب به من أجر راعائه غللاً يزيد على ما يتقاضاه .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤ من ٢٩ ص ٢٩٦ .

الطعن رقم ١٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٧ ص ٢٩ من ١٤٧٦)

٤٣- الأصل في استحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل والنص في المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه : إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم ، مفاده أنه يشترط لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصحت عنها هذه المادة أن يكون عقد العمل قائماً لأن الأجر التزام من الالتزامات الناجمة عنه فتتحرر أحكامها عن حاله فصل العامل مادام أنه ينهى هذا العقد ويزيل بالتالي الالتزامات المترتبة عليه ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد فصل من عمله في ١٢/٥/١٩٦٨ فيضحي غير مستحق لأي أجر عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على القضاء له بأجر فترة عمله خلال شهر مايو ١٩٦٨ فإن النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤ من ٢٩ ص ٦٦٤ من

الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٢ .

الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٤ .

الطعن رقم ١٠٩٩ من ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

٤٤- حظر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الاستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات المقررة بالجدول المرافق للاتحة موظفي وشمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين وتم يستثنى من حصره سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، وكان العاملون الذين سوت في شأنهم تلك للاتحة لم تنشأ لهم حقوق في تلك المرتبات حتى ألغيت ، وكان مقتضى ذلك أن الاستثناء الذي أورده القانون لا يصلح سناً

لطلب المساواة بين العاملين إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون وفي الحماية التي يضمنها على أصحاب هذه الحقوق ، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعاً جوهرياً قد يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالتقصير أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٤٦٣ سنة ٤١١ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ من ٢٩ ص ٥٩٧)

٥٤- مژدى النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من لاتحاد العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة أعلى مرتب فى الشركة هو أن يراعى عند وضع جدول الوظائف والفئات الخاصة بالشركة أن يكون مرتب رئيس مجلس إدارتها هو أعلى مرتب بها باعتبار أنه يمثل الأساس الهرمى لقواعد تسلسل الوظائف مما ينبغى معه تقييم وظيفته بأعلى المستويات بالشركة ، وإذا كان هذا النص لا يحول دون إمكان زياده مرتبات بعض العاملين فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة بالتطبيق لأحكام ذات اللاتحاد التى نصت فى المادة ٦٤ منها على احتفاظ العاملين بمرتباتهم بصفه شخصيه ولو زادت على المرتبات المقرره لهم بمقتضى التعادل على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيه ، كما يتضمن الجدول المرفق بتلك اللاتحاد حداً أدنى للمرتب الثابت لرئيس مجلس الإدارة يتجاوز مروط الفئتين الأولى والثانية نتيجة لتدرج المرتبات بالعلاوات الدورية المقرره لكل منهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى أنه لا ينبغى أن يزيد مرتب العامل بالشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥١ ، ٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٨ من ٢٩ ص ٩٨٥)

٥٦- النص فى المادة العاشرة من لاتحاد نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أنه يجوز لمجلس إدارة الشركة عند الضرورة التعيين فى غير أدنى الفئات أو فى غير الحد الأدنى لصالح الانتاج وإمكان الافاده من ذوى الخبرة والكفاءه الخاصه ، والنص فى المادة ١٠ مكرر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل أحكام تلك اللاتحاد على عدم جواز تعيين موظفى الحكومه أو المؤسسات العامه فى وظائف الشركات التى تساهم فيها الدوله بمرتبات تتجاوز مرتباتهم الأصلية فى الحكومه أو المؤسسات العامه بنسبه ٥٠٪ وذلك إذا ما تم التعيين خلال سنتين من تاريخ

تركه للخدمة يدلان على أن المشرع قد فرض بالمادة ١٠ مكرر أنه اذكر مرتباً خاصاً للمعينين بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة إذا تم تعيينهم خلال سنتين من تركهم الخدمة وهو ألا يتجاوز هذا المرتب الخاص ٥٠٪ عما كان يتقاضاه ، وهو نص خاص يعتبر استثناء من حكم المادة العاشرة من اللائحة مالفه البيان .

(الطعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٧ من ٢٩ إلى ١٤٨٦)

٤٧- مفاد نص المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ سنة ١٩٦٦ أن استحقاق الأجر المقرر للتوظيفه يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطاً بتاريخ استلام العمل تنفيذاً لهذا القرار ولا ينسحب هذا الاستحقاق إلى المدة السابقة على صدور قرار التعيين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده لأجر الفته السابقة التي عين فيها بالقرار الصادر في ١٩٦٧/٩/٢١ من يوم التحاقه بالعمل في ١٩٦٥/٥/٢٠ فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٠ من ٣٠ إلى ٨٧٤)

(الطعن رقم ٢١ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٥ من ٢٢ إلى ٥٠٧)

٤٨- العبارة في بدء علاقة العمل وترتيب كانه آثارها عدا الأجر بالقرار الصادر بالتعيين إذ أن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها ، فلا يعمل في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل سواء تم قبل صدور قرار التعيين أو بعد صدوره ، إذ أن استلام العمل واقع ماديه لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعمل عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر .

(الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٩ من ٣٠ إلى ٦٠٩)

٤٩- إن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٦٢ من القانون المدني على أن : « حقوق الماقلين من الباطن والعمال المقرره بمقتضى هذه المادة مقلده على حقوق من ينزل له الماقل عن دينه قبل رب العمل » يقتضى أن تكون ذمه رب العمل مشغوله بدين للماقل الأصلي ناشئ عن عقد الماقله ، وألا يكون قد تم الوفاء به للمحال إليه . أما إذا كان هذا الأخير قد اقتضى الحق المحال فعندئذ يجب التفرقه بين حالتين : (الأولى) أن يكون هذا الوفاء قد تم قبل أن يوقع الماقل

من انباطن الحجز تحت يد رب العمل على المبالغ المستقة للمقاول الأصلي وقبل أن ينذر المقاول من انباطن رب العمل بعدم الوفاء بهدين المقاول المذكور ، ففي هذه الحالة يكون الوفاء للمحال ميرثاً لنعمه رب العمل وسارياً في حق المقاول من الباطن ، والحالة الثانية أن يكون الوفاء لاحقاً للحجز أو الانتذار فلا يسرى - عندئذ - في حق المقاول من الباطن ، يكون له - رغم ذلك - أن يستوفى حقه قبل المقاول الأصلي بما كان لهذا الأخير وقت الحجز أو الانتذار في ذمه رب العمل ، ولو كان نزول المقاول الأصلي عن حقه للخير سابقاً على الحجز أو الانتذار .

(الطعن رقم ٨١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٠ من ٣٠ ع ٢ من ٨٧)

٥- إذا كان الثابت في الدعوى أن المظنون ضده عين لدى الطاعنه بمكافأة شهرية تحت التسوية ، بعد تاريخ العمل بلاحته نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ثم اعتمد تعيينه في وظيفته من الفئة المالية السابعة ، وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أن : يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال . ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل ... فإن الأجر الذي يستحقه المظنون ضده بالتطبيق للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدنى المقرر للوظيفة التي اعتمد تعيينه فيها طبقاً لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الطاعنه تنفيذاً لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة اعتباراً من تاريخ شغله لها . ولما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وأرجع إستحقاق المظنون ضده لأجر وظيفته إلى تاريخ سابق لتاريخ اعتماد تعيينه فيها وقضى بإلزام الطاعنه على هذا الأساس بأن تدفع له قيمة فروق أجر إستحقاقها المظنون ضده عن مدة عمله السابقة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ من ٣٠ ع ١ من ٨٥٢)

(الطعن رقم ٤٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢ من ٢٢ ع ١٢٥٤)

٥١- قسم القرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام الفئات الوظيفية إلى فئات أدناها الفئة الثانية عشر بأجر سنوي من ٨٤-٦٠ ج ثم أعيد تقسيم هذه الفئات بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي حل محل اللائحة مالفه الذكر ونص في المادة ٧٩ فقره سادسه منه على أن : ينتقل المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق ، العاملون بالفئات

الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشره وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام ، ومن ثم فإنه يكون قد أورد حكماً صريحاً في شأن الفئات التي عيبتها ، وهي أن النقل إلى المستوى الثالث مقصور على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة ، ويسري على غيره من الفئات وهو نص قاطع الدلالة على قصد الشارع منه ، فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستثناء بالحكمة التي أملت لبشمل نقل شاغلي الفئة الثامنة عشره إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، لأن البحث في حكمه التشريعي ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم شاغلي الفئة الثانية عشره للمستوى الثالث بجدول القانون المشار إليه تأريلاً لنص المادة ٧٩ فقرة سادسة منه ، وقولاً منه بأن المشرع لو قصد إرجاء تنظيم شأنهم لنص على ذلك مثل ما نص عليه القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، فإنه يكون قد خالف القانون بأن فسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها ، وجره ذلك إلى خطأ آخر هو قضاؤه بأحقية المطعون ضدهم لأول مربوط المستوى الثالث بأجر شهري ، قدره ١٢ ج تطبيقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤ الذي يشترط لتطبيقه شغل وظيفته من المستوى الثالث طبقاً للقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو ما لا يتوافر في المطعون ضدهم .

(الطعن رقم ٥٥٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٦ من ٢٠ ع ٢ من ٤٥١)

٥٢- يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر أعمالاً للمادتين ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٩٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقد العمل قائماً ، على اعتبار أن الأجر التزام من الالتزامات المنبثقة عنه وأن أحكام تلك المادتين تنحصر عن حائه صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهي عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٩ من ٢١ ع ٢٠٦)

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٥٣- الأصل أن تحديد أجر العامل طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧١ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محله هو ربط أجر العامل

بوحدة زمنيه يحدد أجرها طبقاً لجدول توصيف الوظائف الذى يحدد الأجر المقرر لها ، وإنه إستثناء من هذا الأصل - تحقيقاً للحاقر المادى - أجاز الشارع لمجلس إدارة شركة القطاع العام فى المادة ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المقابل للسادة ٤٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وضع نظام العمل بالنقطه أو بالإنتاج أو بالعموله بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبه للعامل أو مجموعته العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة فى هذا الأجر عند زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى المعين فيه العامل ، ومفاد ذلك أن يكون للعامل إنتاج فردى أو جماعى يمكن قياسه بوحدة قياس تبين معدل الانتاج الواجب تحقيقه للحصول على الأجر المحدد له كما تبين الزيادة فى إنتاج العامل التي يترتب عليها زيادة فى أجره عن الأجر المحدد لمعدل الاداء دون تقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى المعين فيه العامل .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ من ٢٢ من ٢١٢٩)

٥٤- لما كان عمل مساعد رئيس الوردية على فرض إرتباطه بإنتاج عمال النسيج المسئول عنهم وتأثيره فيه لا يحقق إنتاجاً بذاته إنتاجاً فردياً أو جماعياً له . إذ المقصود بالإنتاج الفردى هو انتاج الفرد بنفسه عملاً كاملاً والمقصود بالإنتاج الجماعى هو إنتاج مجموعته من الأفراد عملاً كاملاً يشترك كل منهم فى أداء جزء منه فيكون عمل كل فرد مكملاً لعمل الآخرين لا مرتبطاً ومؤثراً فيه فحسب بل مؤدباً بالفعل إلى إنتاج العمل المطلوب كاملاً وبدونه لا يتم العمل فعلاً . ولما كان الثابت أن عمل رئيس الوردية يقتصر على الاشراف والرقابة غيرها من واجبات ومسئوليات بدونها يستطيع هو ربط أجر العامل بإنتاجه لا بإنتاج غيره وإن لم يكن له إنتاج فلا مجال لتطبيق هذا النظام عليه .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ من ٢٢ من ٢١٢٩)

٥٥- مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - والمادة ١٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن الحاق العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعيه بالعمل لدى بنوك القرى التابعة للبنك الطاعن إنما هو تعيين جديد لهم فى هذه البنوك يستحقون بمقتضاه الحد الأدنى للأجر المقرر للوظائف التي عينوا فيها طبقاً للعقود المبرمه بينهم وبين بنوك القرى بخض النظر عما توافر لديهم من خبره عمليه سابقة وما قد يؤهلهم ذلك لوظائف

أعنى من تلك التى عينوا فيها ، ولا يحق لهم بناء على هذه الترابطة أن يطالبوا بضم مدة خدمتهم فى الجمعيات التعاونية الزراعية إلى مدة خدمتهم فى البنوك المذكورة لأن علاقه العمل التى تربط بينهم وبين هذه البنوك متبينة السلة بتفك التى كانت قائمة بينهم وبين الجمعيات التعاونية الزراعية ولا تعد استمرار لها ، إنما هى فى حقيقتها علاقه عمل جديد مستقل عن سابقتها بمصدرها ومميزه عنها بطرفيها وشرائطها وآثارها فهى بين المظمون ضده وبين البنك الطاعن أحد وحنات القطاع العام ومصدرها عقد العمل المبرم بينها فى ١٩٧٧/٥/١ ويحكمها نظاماً العاملين بالقطاع العام الصادران بأئقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى حين كانت العلاقه الأخرى بين المظمون ضده وبين الجمعية التعاونية الزراعية ومصدرها عقد العمل المزمخ ١٩٦٩/١١/٧ ويحكمها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، ولا ينال من ذلك ما نص عليه قرار وزير الزراعة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ من أنه (يتم تعيين الناجحين فى الاختبارات بينوك القرى وتحدد فئاتهم الوظيفية ومرتباتهم وفقاً لخبراتهم بشرط ألا يسبقوا إخوانهم المعينين بالبنك الذى سيلحقون به وفى حدود الندرجات المنشأ لهذا الغرض فى موازنه سنه ١٩٧٧ مع الاحتفاظ بمرتباتهم التى وصلوا إليها فى ١٩٧٦/٦/١١ بصفه شخصيه) إذ أن هنا أن القرار استحدث حكماً جديداً ، وباعتباره أدنى فى منارج التشريع من القانون لا يسوغ أن يلقى أو يعطل القواعد التى نصت عليها المادتان ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٨ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليهما .

(الطعن رقم ١٨٧٢ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٢/١١/٧ من ٢٤ من ١٥٦٢ .

الطعن رقم ٦٩١ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨ .

الطعن رقم ٩٨٦ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

٥٦- لما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المظمون فيه أن الشركة الطاعنه درجت على حساب أجور العمال الخلفيين على آلتها بنسبة ٩٥٪ من أجور العمال الأماميين على أساس الانتاج الذى ارتفع معلل منذ ١٩٦٨/١/١٦ بواقع ١٪ فقامت الطاعنه بزيادة أجور العمال الأماميين فقط مما أدى إلى خفض نسبة أجور العمال الخلفيين إلى ٨٦٪ من أجور العمال الأماميين ، ولما كان مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام انصا در به قرار رئيس الجمهورية سنة ١٩٦٦ أن نظم الانتاج التى تضعها الوحدة الاقتصادية

ومعدلات الاداء. اننى يتعين على العامل أو مجموعه من العاملين تحقيقها إنما تهدف إلى زيادة الإنتاج بما لازمه وجوب تغير أجر العامل أو مجموعه العاملين مادام هنا الأجر يدور إرتفاعاً وانخفاضاً مع الإنتاج لارتباطه به ويوجب أيضاً بطريق الاقتضاء، بأنه متى حققت مجموعه من العاملين المتكامل عملهم زيادة فى إنتاجها فلا يسوغ لصاحب العمل رفع أجور بعضهم دون أجور البعض الآخر بما يس ما كان قائماً من تناسب بين أجر الفريقين ولذلك حرص المشرع أن يضع الفصل الخامس من الباب الأول من القرار الجمهورى المشار إليه - الذى أورد به نص المادة ٢٩ المترو عنها - تحت عنوان الحوافز وربط الأجور بالإنتاج إذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير الحبير أن أجر العمال الخلفيين مرتبط بنسبة معينة من أجر العمال الأماميين فإن زيادة أجر هؤلاء الأخيرين يترتب عليه زيادة أجر العمال الخلفيين لزوماً لا سيما وأن هذه الزيادة فى أجر العمال الأماميين نتيجة زيادة الإنتاج مما لا يستقيم معه المنطق أو القانون أن يمنع العمال الأماميين هذه الزيادة ويحرم منها العمال الخلفيون بنفس النسبة التى زاد بها العمال الأماميون ، وكان مفاد ما أوردته الحكم أنه متى تحدد أجر المطعون ضدها كعاملين خلفيين بنسبة معينة من أجر العامل الأمامى وزيد أجر هذا الأخير تبعاً لزيادة الإنتاج ، فإن ذلك يستوجب بطريق اللزوم زيادة أجر العامل الخلفى نتيجة الارتباط القائم بين أجرهما .

(الطعن رقم ١٠٠٢ سنة ٤٧ فى جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ من ٢٤ ص ٥٥٠)

٥٧- لما كان الثابت فى الدعوى ان المطعون ضدهم كانوا يعملون لدى شركة ... وهى من شركات القطاع الخاص واستمروا فى عملهم بعد أن آلت ملكيتها إلى الطاعنه فى ١٩٦٦/٣/٢٦ وقامت الأخيره - اعتباراً من هذا التاريخ - بوضعهم على وظائف بهيكتها ذات فئات مالىه محدده ومنح كل منهم الحد الأدنى للأجر الشهري المقرر لفئه وظيفته ، وكانت المادة ٩ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعه للمؤسسات العامه الصادره بها قرار رئيس الجمهوريه رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى تحكم واقع الدعوى - تنص على أن « يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال » . وكان المطعون ضدهم لا ينازعون فى أن الأجر الذى اعطى لهم هم الحد الأدنى لأجر الفئه الوظيفيه التى وضع عليها كل منهم فإنهم لا يستحقون سوى هذا الأجر بصرف النظر عما كانوا يتقاضونه قبل ذلك ، ولا محل فى هذه الحاله لتطبيق نص المادة

٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تقضى بمسئولية الخلف عن الوفاء بجميع التزامات اصحاب العمل السابقين عند انتقال ملكية المنشأ وذلك لورود نص المادة ٩ من اللائحة سالفه البيان ، ولما هو مقرر من أن أحكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الخاص بهم .

(الطعن رقم ٦٩٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١)

٥٨- مفاد المادة ٣/٩ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للترول ولائحه نظام العاملين بتلك الهيئة الصادره فى ١٩٧٧/٤/٢٤ والمعمول بها من ١٩٧٧/٥/١ ، أن هذه اللائحه حددت ثلاث مستويات للعاملين بالشركة لكل منها أجر محدد فى بدايته كما قررت زيادة محدد لكل مستوى تمنح للعاملين الذين يشغلون وظائف أو بدايه أجر المستوى أيهما أكبر وبشرط ألا يترتب على ذلك تجاوز نهاية الأجر المقرر له أى أن هذه الزيادة وإن كانت محددة ببلغ معين إلا أن العامل لا يستحقها كامله إلا إذا ترتب على ذلك عدم تجاوزه نهاية أجر المستوى الموجود به كما أنه لا يستحق منها إلا بالقدر الذى يبلغ به نهاية أجر هذا المستوى فإن كان قد بلغه قبل هذه الزيادة فإنه لا يستحقها مما لازمه أن من تفررت لهم هذه الزيادة هم العاملون الذين كانوا يشغلون فعلاً عند العمل باللائحه فى ١٩٧٧/٥/١ وظائف أى من المستويات الثلاث أما من يتم تعيينهم بعد هذا التاريخ فإنهم لا يستحقونها .

(الطعن رقم ٤٤٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

٥٩- النص فى ماده ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن " يصدر مجلس إداره الشركة قراراً بنظام احتساب الخبرة المكتسبه علمياً وما يترتب عليها من احتساب الاقدميه الافتراضيه والزيادة فى أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة كما يضع مجلس الادارة - القواعد التى تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة وذلك فى الحالات التى يتوافر فيها لشاغل الوظيفة خبرة ترفع من مستوى (يدل على ان - المشرع قد استلزم للاعتداد بمدة الخبرة الزائدة عن المدة المشترطة للتعيين لزيادة اجر التعيين عن بداية الاجر المقرر للوظيفة ان تكون هذه المدة متفقه مع طبيعة عمل هذه الوظيفة

وتؤدي الى رفع مستوى الاداء بها طبقاً للتقواعد التي يضعها مجلس الادارة ، وكانت المادة ٤٨ من لائحة الشركة الطاعنة قد حددت الزيادة في اجر التعيين بوائف علاوة من علاوات الدرجة التي عين عليها العامل عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة وما لا يجاوز خمس علاوات وبشرط اتفاق الخبرة مع طبيعة العمل الوظيفية وحاجة التمثل بها . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز اعمال المساواة فيما يناهض احكام القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده في زيادة مرتبه اعتباراً من تاريخ التعيين على الدرجة الأولى له وزيادة أجره عن بداية اجر التعيين دون ان يستظهر مدى اتفاق مدة الخبرة التي احتسبها مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها المطعون ضده وما اذا كانت هذه الخبرة تؤدي إلى رفع مستوى الاداء بها واعمال قاعدة المساواة دون ان يستظهر اتفاق المطعون ضده مع المقارن به في نوع العمل وطبيعته وخبرته فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قاصر التسيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ سنة ٢٠٢٢ في جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨)

٦٠- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز لرب العمل ان يتنزع بحقه في تنظيم منشأته ليعمل بإرادته المنفردة طريقة تحديد الأجر بما يؤدي إلى خفضه .

(الطعن رقم ١٨٢٢ سنة ٢٠٢٢ في جلسة ١١/٢٨/١٩٨٨)

٦١- الأصل في استحقاق الاجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، انتهاء العمل الذي يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الاصل سوى حالات مبيحة أوردتها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الاجر رغم عدم اداء العمل . وكان النص في المادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام الحكم المحلي على أنه « ... وعلى الجهة التي يعمل بها عضواً لمجلس المحلي ان تيسر له اداء واجبات العضوية ، وذلك طبقاً للتقواعد والاضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ... » والنص في المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المشار اليه انصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « وعلى الجهة التي يتبعها عضو المجلس المحلي أن تيسر له اداء واجبات العضوية بما في ذلك حضور اجتماعات المجلس ولجانه والقيام

بالزيارات الميدانية التي يكلفه بها المجلس . وفي جميع الاحوال يعتبر عضو المجلس المحلي اثناء تزدية واجبات العضوية قائماً بعمله الرسمي . ، يدل على أن أعضاء المجالس المحلية لا يتفرغون لاداء واجبات العضوية بها ، وانهم لا يعتبرون قائمين بعمل رسمي الا عند أداء تلك الواجبات . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان المطعون ضده انقطع عن عمله لدى الطاعنه بعد صدور القرار بنقله الى مقر الشركة الرئيسي بكفر الزيات في ١٩٧٨/٥/٨ . وقد تضمن تقرير الخبير ان المطعون ضده وقع في دفا تر حضور اللجان بالمجلس في الفترة من ١٩٧٩/٣/٢٥ حتى ١٩٧٩/٨/٢٨ ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده باجره لدى الطاعنه عن المدة من مايو سنة ١٩٧٨ حتى نهاية سنة ١٩٧٨ على سند من ان العامل المنتخب للمجالس المحلية لا يتقاضى راتبه من تلك المجالس انما يتقاضاه من جهة التي يتبعها ، والتي يتعين عليها ان تبسر له اداء واجبات العضوية ، دون ان يستظهر ما اذا كان المطعون ضده كان يقوم بعمل للمجلس المحلي خلال الفترة المطالب بأجره عنها من عدمه فانه فضلاً عن مخالفته القانون يكون مشرباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٠ سنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٦٣- لما كان انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام طبقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مؤداه انتهاء الرابطة العقدية بين العامل وصاحب العمل ولو اتسم الانهاء بالتعسف فلا يترتب للعامل سوى الحق في التعويض إن كان له مقتضى ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل على أنه : ، يدل على أن يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصحت عنها أن يكون عقد العمل قائماً على إعتبار أن الأجر التزام من الالتزامات الناشئة عنه ، مما مؤداه أن حكمها ينحسر عن حالة صدور قرار بانتهاء خدمة الطاعنه طالما أن هذا الانهاء ينقضى به عقد العمل وينزل معه الالتزامات الناجمة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

(الطعن رقم ٢٤٠٣ سنة ٥٥ في جلسة ١٩٩٠/٤/٨)

أجر إضافي

١- رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض مع القانون . فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد في القانون ، ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي أتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون ، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل ، فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق ، ولا يكون للعمال الحق في المطالبة بأجر إضافي عن الفرق بين عدد الساعات التي كان يجرى عليها نظام العمل في المنشأة ، وتلك التي حددها القانون إلا إذا كان قد نص على ذلك في عقد العمل أو كان العرف في المنشأة قد استقر على منحهم هذه الأجر بحيث أصبحت تعتبر جزءاً من الأجر لا تبرعاً .

(الطعن رقم ١٧٢ و ١٨٢ سنة ٢٤ في جلسة ١٢/٢/١٩٦٩ من ٢٠ ع ١ من ٤١٨ ،

الطعن رقم ٤٦١ سنة ٢٤ في جلسة ١٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ع ٢ من ٦٣٠)

٢- متى كانت المادة ١١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة » وجاء بالمادة ٣٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن يحدد مجلس الإدارة أيام العمل في الأسبوع وساعاته وفقاً لمقتضيات العمل ويمنح العامل الأجر الإضافي المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يتجاوز ساعات العمل المحددة ، وكان الثابت في النزاع أن الشركة الطاعنة كانت تحسب وقت العمل الفعلي من الوقت الذي يتسلم فيه العامل السيارة إلى الوقت الذي يسلمها فيه وكانت تدفع للعمال الأجر الإضافي كاملاً عن ساعات العمل الزائدة عن ثماني ساعات طبقاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم عدلت من جانبها عن هذا النظام إلى حساب الأجر الإضافي بنسب ترجع إلى طول خطوط التشغيل مما أدى إلى خفض هذا الأجر ، وكان لا يجوز لصاحب العمل أن يتلوع بحقه في تنظيم منشأته ليعمل بإرادته المنفردة من طريقه لتحديد الأجر بما يؤدي إلى خفضه إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ

أنزمت الشركة الطاعنة باحتساب الأجر الإضافي لعمالها وفقاً للتأسيس السابقه قبل تعديلها لا يكون مخائفاً للقانون .

(الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ من ٢٥ من ٤١٤)

٣- متى كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم المودعه صورته ائرسية ملف الطعن أنه عرض في أسبابه للحلاف الذي قام بين الطرفين حول تحديد الأجر الإضافي الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي وفقاً للمادة ١ مكرراً من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ - المضاف بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ - ويت في هذا الحلاف بتقريره أن ذلك الأجر الإضافي لا يصح أن يجاوز أجر ساعتين إضافيتين يومياً ، وكان قضاء ذلك الحكم في هذه المسألة الأساسية وقد صدر نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، يمنع المحصوم أنفسهم من التنازع فيها في أنه دعوى تالبه تكون فيها تلك المسألة هي بلماتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء في الدعوى على أن أجر الطاعن الإضافي يأخذ حكم الأجر الأصلي مهما بلغت ساعات العمل الإضافية التي تقاضى عنها الطاعن ذلك الأجر يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم المشار إليه وناقض هذا الحكم الذي سبق أن صدر بين المحصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ويكون الطعن بالنقض فيه جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة الثالث من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي رفع الطعن في ظله .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/٢/٢ من ٢٥ من ٤٥٩)

٤- متى كانت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ استثنت العمال المخصصين للحراسة والنظافة من أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ منه على أن تحدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وعملاً بهذا التفويض أصدر وزير العمل القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦١ الذي حدد في مادته الثالثة الأعمال التي تستند إلى هؤلاء العمال ونص في مادته الرابعة المعدله بقرار وزير العمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الأسبوع وأن يخفض هذا الحد إلى ٤٢ ساعة في الأسبوع لمن يعمل منهم في المنشآت الصناعية المشار إليها في

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية ١٢ ساعة فى الأسبوع وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . فإن مؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقرر لهؤلاء العمال راحة أسبوعية وأن ذلك القرار الذى لم يغير من وضعهم فى هذا الخصوص لأن ما نص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية والإضافية فى الأسبوع لا يتأدى منه أنه فرض لهم راحة أسبوعية ، ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال أيام الأسبوع ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة لم تقرر لعمالها المخصصين للحراسة والنظافة راحة أسبوعية بل أنها تقوم بتشغيلهم تشغيلاً فعلياً طوال أيام الأسبوع وأن تشغيلهم الإضافى بعد امتداداً لتشغيلهم الفعلى وفى الحدود الواردة بقرار وزير العمل المشار إليه ، وكانت المادة ٢/١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساساً حتى يستحق العامل الأجر الإضافى المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل فى يوم الراحة ، فإنه لا يحق لهؤلاء العمال اقتضاء هذا الأجر وإذا كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩٩ فى جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ص ٢٦ ص ٢٨ .

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٢/١١/١ .

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ .

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠ .

٥- إذ كان الثابت فى الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - أن تلك الأعمال التى أضافها البنك إلى المطعم ضده الأول تخرج من نطاق عمله الأسمى وتقارير طبيعته وتؤدى فى غير أوقات العمل الرسمية وهى بهذه المثابة تعد أعمالاً إضافية يفترض أنها فى مقابل أجر ، فإن أجر المطعم ضده الأول عن هذه الأعمال يكون أجراً إضافياً ولا يعتبر مكافأة تشجيعية فى مدلول المادتين ١٣ من نظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكان هذا الأجر إذا لم يتفق على تعيين مقننه بتولى القاضى تقديره طبقاً لتنى المادة ١/٦٨٢ من القانون المدنى ،

فإن الحكم إذا انتهى إلى تقدير أجر المطعمين ضده الأول من تلك الأعمال لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ من ٢٦ ص ١١٢٢)

٦- إذ كانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولائحه نظام العاملين بالقطاع العام الصادره بالقرار رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد خلتا من تحديد من لا يتمتع من العمال بالأجر عن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية ، فإنه يتعين طبقاً للمادة الأولى من هذين النظامين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ٢٥١ .

الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)

٧- متى كانت المادة ١/١٢٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على ألا تسرى المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ منه بشأن ساعات العمل والراحة الأسبوعية على الوكلاء المفوضين عن صاحب العمل ، وكان الطاعن لم ينازع في سلامه ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه حول تحديد علاقته الوظيفية برب العمل وكونه في حكم الوكيل المفوض عنه ، فإنه يخضع لأحكام المادة ١/١٢٣ ولا تسرى عليه بالتالي أحكام المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٢ بشأن ساعات العمل الإضافية وأيام الراحة .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ٢٥١)

٨- إذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة منحت المطعون ضده أربعة أيام راحة في الشهر لا تشغله فيها وأنها تصرف له أجره عن هذه الأيام فوق أجره عن عمله في الستة والعشرين يوماً الباقية من الشهر ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم أساساً حتى يستحق العامل الأجر الإضافي المضاعف المنصوص عليه فيها أن يقع العمل في يوم الراحة ، فإنه لا يحق للمطعمين ضده اقتضاء هذا الأجر .

(الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٢ من ٢٩ ص ١٩٠٠ .

الطعن رقم ٢١٢٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٧ .

الطعن رقم ١١٤٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)

٣- لن كان المشرح قد منع تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ثم حصر عنها فترات تناول الطعام والراحة في المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة ومنها الجمعية المطعون ضدها ، بيد أنه أجاز لهذه المؤسسات تشغيل العامل وقتاً إضافياً بناء على ذلك الإذن بتضفى على العمل صفه الشرعيه ويرتب أجر العامل عنها في نطاق هذا الإذن وأحكام المادة ١٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ التي حددت حالات تجاوز ساعات العمل الفعليه الأصلية ومنعت زيادتها على عشر ساعات في اليوم الواحد لأن هذا الأجر مقابل زيادة العمل والجهد في الساعات الإضافية ، لا كان ذلك وكان البين من التصوره الرسميه لصحيف الاستئناف - المرفقه بحافظه الطاعنين المردعه ملف الطعن - ومذكرات الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا في السبب الثاني من أسباب استئنافهم بأن إذناً قد صدر بتشغيلهم ساعات إضافية ، وإذا قضى الحكم برفض دعواهم تأسيساً على أن تشغيل العامل ساعات إضافية عمل مؤثم أسيم فيه طرفاً العقد بشكل جرمه لا تجوز أن تكون مصدر حق يطالب به قضاء لأن مصدره يجب أن يكون واقعاً بقراها القانون ، وكان هذا القضاء قد حجب عن تحقيق دفاع انطاعنين المشار إليه الذي تمسكوا به في استئنافهم حالد أنه دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٨٦٧ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ من ٢٩ ص ٢٠٨٨)

١- الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ أنه لقاء العمل الذي يقدم به العامل وأما ملحقات الأجر فعنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفه الثبات والاستقرار أما الأجر الإضافي إنما يتناول زيادة طارئة في ساعات العمل المقره لمراجعة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذا المشابه يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(الطعن رقم ٦٩٩ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٢٠ ص ٦٢)

(الطعن رقم ١٢٢٦ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/١/١٨)

١١- إذ كان الثابت في النزاع أن أعمال الطاعنه الذين قضى القرار المطعون فيه بأحقيتهم للأجر الإضافي يعملون بصنعها في منطقة مدينه كفر الزيات بينما

يعمل زملائهم الطرف الآخر في طلب المساراة في منطقته أخرى بمصنع الطاعنة بمدينة الاسكندرية بما ينتفى معه أساس المساراة المطالب بها لاختلاف الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في كل من المنطقتين ، وكان من حق رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التمييز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها ، وكان لا يصح الاحتجاج بنص المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن التسمية المقصودة بهذا النص لا تسلب صاحب العمل حقه على الوجه المشار إليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى المساراة فيما بين عمال الطاعنة في مصنع كفر الزيات وعمال مصنعها بالاسكندرية رغم قيامهم بالعمل في منطقتين متباعدتين ، والتفت بذلك عن حق الطاعنة في التمييز في الأجور بين عمالها على الوجه المتقدم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٤ س ٣٠ ع ١ ص ٤٧٣)

١٢- مفاد نص المادة ٣٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن الأجر الإضافي يُلَوَّر وجوداً وعلماً مع اشتغال العامل ساعات عمل إضافية تجاوز ساعات العمل المقررة وهو بهذه المثابة ليس منحه مما يخضع لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم المعاملة المالية للموظفين للتدريب . فإذا كان الطاعن لا يؤسس طلب أجر ساعات العمل الإضافية على أنه اشتغلها بالفعل ولكن باعتبارها من الميزات التي يتمتع بها أثناء فترة تدريبه بالخارج وهو وعلى ما سلف البيان ليست كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي رفض طلب الطاعن في هذا الخصوص أخذاً بأسبابه وأنه لا حق له فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كان طلب الطاعن أجراً إضافياً عن ساعات العمل الزائدة لا يستند إلى أساس صحيح فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على طلب نذب خير لتحقيق دفاع غير موثر في الدعوى

(الطعن رقم ٨٢٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١١/٩ س ٢٢ ص ٢٠٠٧)

١٣- الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملءقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تمحقت أسبابها فمنها ملءقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار أما الأجر الإنشائي

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المناهة أجراً يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٢٦٩ .

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨)

١٤- مفاد نصوص المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ و ١١٩ و ١٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقع الدعوى - أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن عمله فترات إضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة بأحكام مغايرة لأحكام أجازات العامل وأجره عن عمله في الأعياد وما لا سبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنع العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة لأسبوعية واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي ألزمه القانون بها عملاً إضافياً .

(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢ من ٢٣ من ١٠٧٥ .

الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ .

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١/١١/١٩٨٧)

١٥- لما كان المشرع قد حدد للعامل في مقابل تشغيله وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة وفي يوم الراحة أجراً خاصاً بما نص عليه في المادة ١٢١ من قانون العمل المشار إليه من أن العامل يستحق إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمه أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمه أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجر إضافياً بنسبه ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً فإذا وقع العمل في

يوم الراحة الأسبوعي المنفرد الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفاً وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة سالفه الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعي - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد أجراً عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضمناً في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجراً إضافياً مضاعفاً هر ٥٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلاً .

(الطعن السابق ، الطعن رقم ١١٢٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١١/١ .

الطعن رقم ٢٧ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/٥/٣ .

الطعن رقم ٣٢٧ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/٧/٣ .

١٦- إذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعي كانت ساعات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية على اعتبار أن العامل لا يلتزم أصلاً بالعمل فيه .

(الطعن السابق ، الطعن رقم ١١٤٦ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ .

الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣ .

الطعن رقم ١١٢٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١١/١ .

١٧- لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، فهو بهذه الشهادة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١/٩ من ٢٤ ص ١٤٧)

١٨- إن المادة الثانية من قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم تشغيل العمال في بعض المؤسسات الصناعية بالقطاع الخاص المعمول به اعتباراً من ١٩٧٢/٣/٢٨ تنص على أنه لا يترتب على

تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل أو الأجر الإضافى الذى كان يحصل عليه بصفة مستمرة من أول أغسطس ويعتبر الأجر الإضافى مستمراً فى تطبيق أحكام هذا القرار إذا كان العامل قد حصل عليه فى ٩٠٪ على الأقل من أيام العمل خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ العمل بالقرار الشار إليه وقد عمل به فى ١٩٧٢/٣/٢٨ فحدد المشرع بذلك مدة الستة أشهر السابقة على ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ لحساب الأجر الإضافى الذى حصل عليه العامل فيها مما لا يجوز معه إضافته مدة أخرى لها .

(الطعن رقم ١٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٧ من ٢٤ ص ٤١٦)

١٩- الأصل فى استحقاق الأجر - على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وكان مقابل الجهود غير العادية أو الأعمال الإضافية التى يكلف بها العامل من الرئيس المختص طبقاً لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقع الدعوى - لا يعنى أن يكون أجراً إضافياً يستحقه العامل إذا بذل جهداً غير عادى وأدى أعمالاً خارجة عن نطاق عمله الأسمى ومقاييره لطبيعته وهو بهذه المشابه بعد أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف التى اقتضته .

(الطعن رقم ١٢٩٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ من ٢٤ ص ١٨٥٩)

٢٠- إذا كان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن يعمل لدى المطعم ضدها سائق سياره مخصصه لنقل عمالها وموظفيها من منازلهم بالاسكندرية إلى مقرها بالطايبه فى فترة صباحيه تمتد من الساعة السابعة حتى الثامنة والنصف ثم يعود بعد انصرافهم فى فترة مسائية تستغرق ساعة واحدة من الثالثة والنصف حتى الرابعة والنصف ويقضى الوقت بين الفترتين بدون عمل فى مكان للإنتظار والراحة أعدته المطعم ضدها له ولأقرانه وغيرهم من العاملين بمكان إيواء السيارات ولازم ذلك أن ساعات التشغيل الفعلى للطاعن لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً فلا يسوغ له المطالبه بمقابل ساعات عمل زائده عليه ولا وجه للتحدى فى هذا الشأن بتراجعه يومياً بمقر المطعم ضدها خلال الوقت الفاصل ما بين فترتى عمله

طالما أنه لم يكن يؤدي عملاً لحسابها يجاوز الحد الأقصى المقرر لتشغيله .

(الطعن رقم ٩١٦ سنة ٤٨ قى جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣ ص ٣٤ ح ١٩٠٨)

٢١- إذا كانت أجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد فرضها الشارع لاعتبارات من النظام العام ، وهي فى نطاق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقع النزاع أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال انقرره فى القانون أن تستبدل بها أيام أخر من السنة أو السنوات التالية ، كما أنه لا يجوز أن يستعاض عنها بمقابل نقدى وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض ومجرد مال سائل ينفعه صاحب العمل للعامل ، وفى ذلك مصادره على اعتبارات النظام العام التى دعت إليها ومخالفه لها ، وكان الشارع قد نظم كل نوع من تلك الاجازات على حده بأحكام خاصة تناولت مدى حق العامل فى الاجازة وما قد يستحقه من مقابل عنها فأوجب على صاحب العمل فى المادتين ١١٨ و ١١٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن يمنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية ولم يجر تشغيل العامل فيها إلا فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٢٠ من هذا القانون على سبيل الحصر على أن يؤدي له صاحب العمل أجراً إضافياً وفق أحكام المادة ١٢١ منه ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يعق للعامل الذى يقبل العمل فى أيام الراحة الأسبوعية فى غير تلك الحالات أن يطالب بأجر إضافى عنه بالتطبيق للمادة الأخيرة أياً كان الدافع على هذا العمل لأن أحكام القانون صالفة البيان دعت إليها وكما سبق القول اعتبارات النظام العام وبالتالي يكون الاتفاق على مخالفتها غير جائز ولا ينتج أثراً . إذ كان ذلك وكان الثابت فى النزاع أن عمال الشركة المطعون ضدها ارتضوا العمل فى أيام الراحة الأسبوعية وفى غير حالات المادة ١٢٠ المشار إليها ، وكان لا محل لاستناد الطاعنه إلى ما تضمنه نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام تخص أنواعاً أخرى من الاجازات انتهى أوجبها الشارع للعامل أياً كان وجه الرأى فيما أوردته أسباب التمر بشأنها ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٠ قى جلسة ١٧/١/١٩٧٦ ص ٢٧ ح ٢٣٠)

٢٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ ، ١١٩ . ١٢٠ ، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية بأحكام مغايرة لأحكام اجازات العامل وأجره من عمله في الاعياد بما لا سبيل للقياس عليها أو الخلط بينهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنع العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية ، واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات العمل وأيام العمل التي ألزمه القانون بها عملاً إضافياً .

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

٢٣- يستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمه أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة وضرب الناتج في عدد ساعات العمل الإضافية وأجرها إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً .

(الطعن السابق ، الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥٤ ق جلسة ٣٠/٧/١٩٨٩ ،

الطعن رقم ١٨٨ سنة ٥٤ ق جلسة ٨/١/١٩٩٠)

٢٤- يضاعف الأجر الإضافي إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١١٠٪ ليلاً .

(الطعن السابق)

٢٥- مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ان المشرع ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية وتكون هي الواجبه التطبيق اعتباراً من تاريخ العمل به في ١/٧/١٩٧٨ وذلك دون القواعد الواردة في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن السابق)

٢٦- الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما ملحقاته فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها . فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زياده طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهه حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المشابه بعد أجر متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للاحتياج بما تقتضيه من زياده ساعات العمل عن المواعيد المقررة ، فمناط استحقاقه هو تشغيل العامل ساعات عمل إضافية ، فإذا لم تقتض حاجة العمل هذا التشغيل فإنه لا يستحقه ولا يكون له أن ينمى على جهة العمل أنها بعدم تشغيله وقتاً إضافياً قد حرمته من الأجر الإضافي أو أن يطالب بمقابل نقدي لعدم تشغيله .

(الطعن رقم ١٤٦٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

٢٧- لا يكون لعمال الحراسة والنظافة إلا تقاضي الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية المذكورة بالنسب المقررة بالمادة ١٢١ سالفه الذكر، وإن جاز لهم المطالبة بتعويض عن ساعات العمل الإضافية الزائدة عن هذا الحد

(الطعن رقم ١٢٩٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ .

الطعن رقم ١٢٩٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠ .

الطعن رقم ٢٤٩٨ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

٢٨- لما كان نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « » إنما يعرف الأجر الإضافي المستحق للعامل إذا بذل جهداً غير عادي أو أدى أعمالاً خارجة عن نطاق العمل الأصلي أو مغايرة لطبيعته وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل هذا النص على مقابل ساعات العمل الإضافية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ١١٢٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

٢٩- المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تحكم واقعة الدخول تنص على أن « للعامل الحق في أجازته بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة على ألا تزيد على أحد عشر يوماً في السنة . ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف ... » ومفاد هذا النص ان للعامل الحق في أجازته بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية فإذا تم تشغيله

خلالها استحق فضلاً عن هذا الأجر - مقابل تشغيله - أجراً مضاعفاً ، أى ٢٠٠٪ عن الأجر الأصلي بالاضافه إلى الأجر المستحق عن يوم الاجازة .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

٣- المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد نص على انه « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون » كما نصت المادة الأولى من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون . » وكان التفويض الصادر لمجلس الاداره بمقتضى المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ التى نصت على أن « يحدد مجلس الادارة أيام العمل فى الاسبوع وساعاته وفقاً لمتطلبات العمل » يقتصر على التفويض فى تحديد أيام العمل فى الاسبوع وساعاته ولا يمتد الى التفويض فى تحديد أجر ساعات العمل الاضافيه التى يعملها العامل فيما يجاوز ساعات العمل المحددة ، كما أن التفويض الصادر لمجلس الاداره بمقتضى المادة ٤٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى نصت على أن « يستحق العامل مقابلاً عن الجهود غير العادية والاعمال الاضافيه التى يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقاً للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس الاداره فى هذا الشأن . » لا يمتد بدوره الى التفويض فى تحديد اجر ساعات العمل الاضافيه لان المقابل المشار اليه فى تلك المادة هو ذلك الذى - يستحق للعامل اذا بذل جهداً غير عادى أو أدى عملاً آخر خارج نطاق عمله الاصلى ومغائراً لطبيعته ، واذا خلا كل من قانوني ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللذين يحكمان واقعه النزاع من تحديد الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافيه ، فان الاحكام الواردة فى هذا الشأن فى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعه النزاع تكون هى الواجبه التطبيق واذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٢٠٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)

٣١- اجر ساعات العمل الإضافية يستحق للعامل بمجرد استمراره في العمل خلالها تنفيذاً لتعليمات رب العمل دون حاجة لأي إجراء آخر لاستحقاقها . واذ التزم الحكم المظعون فيه هذا النظر فان النعى يكون على غير أساس .

(المظعن رقم ١٢٠٢ سنة ٥٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣)

٣٢- المقرر انه وان كانت المادة ٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المقابلة للمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ - قد أقرت حق مجلس ادارة الشركة بما له من سلطة تنظيم وإدارة شئون الشركة في وضع النظام الخاص بتحديد أيام العمل الأسبوعي وساعاته وتعديل هذا النظام في أي وقت دون أن يكون للعمال حق في الادعاء بحق مكتسب من النظام السابق إلا أن مجلس الادارة يلتزم في وضع هذا النظام بالاحكام المتعلقة بالنظام العام ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اتباع التنظيم القانوني الذي وضعه المشرع بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ باصدار قانون العمل - الذي يحكم واقعه الدعوى - وما تضمنه من أحكام أمره في شأن تنظيم أوقات العمل ومنها ضرورة توفير راحة اسبوعية للعمال لما كان ذلك وكان نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن نصاً بشأن كيفية حساب الاجر الإضافي فانه يتعين الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل عملاً بالمادة الأولى من هذا النظام والتي تقضي بسريان أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فيه .

(المظعن رقم ١٨٨ سنة ٥٤٤ ق جلسة ١٩٩٠/١/٨)

إختراع العامل أثناء وسبب العمل

١- مقتضى العلاقة التنظيمية التي تربط الموظف بالدولة أن ما يكتشفه أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلاً في نطاق هذه الوظيفة تملكه الدولة دون الموظف الذي لا يكون له أى حق فيه . وهذا الذى تقتضيه علاقة الموظف بالدولة تقتضيه كذلك علاقة العامل برب العمل - على ما بين العلاقتين من تباين - وذلك إذا كانت طبيعة الأعمال التى تعيد بها العامل تتطلب منه إفراغ جهده فى الكشف أو الاختراع وهبات له ظروف العمل الوصول إلى ما احتدى إليه من ذلك . وهذه القاعدة التى تستمد أساسها من أصول القانون العام قد قننها المشرع فيما يتعلق بالاختراعات بما نص عليه فى المادة ٢٨١ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢/٦٨٨ من القانون المدنى . وإذا كان اكتشاف المطعون عليه معدن الكروميت أثناء إيفاده فى بعثته على نفقة شركة كانت قد استعارته من الحكومة لا يؤدى وحده إلى أن يكون هو صاحب الحق فى هذا الكشف ، إذ لو كانت هذه البعثة أوفدت خصيصاً لهذا الكشف وكان استخدام المطعون عليه فى تلك الفترة لهذا الغرض فإنه وفقاً للقواعد المتقدمة يكون الحق فيما اهتمت إليه البعثة من كشف للشركة دون المطعون عليه ، وإذا غفل الحكم المطعون فيه عن القواعد المتقدمة ولم يعن ببحث العلاقة التى كانت تربط المطعون عليه بالشركة فى فترة الاعارة على ضوء هذه القواعد ولا أثر البعثة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/٢١/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٠٦٢)

٢- لا تشرب على المحكمه إن هى لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبيرين فى تحديد مقدار المكافأه المطالب بها ، مادام أنها قد انتهت فى حكمها الذى سجلت أسبابه هنا الطلب إلى أنه لا يحق للطاعن مطالبه الشركة المطعون ضدها بأى مقابل ، بما يفيد أنها لم تر حاجة إلى هذا الإجراء .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ ص ٢٣ ع ٢ ص ١٤٠٩)

٣- متى كانت محكمه المروض قد اقتنعت بما جاء بتقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى من أن ما أدخله الطاعن على الماكينه هو مجرد تحسينات ولا يعتبر اختراعاً ، فلا عليها إن هى ربت على هذا النظر قضاء برفض دعواه ، لأن مناط

استحقاق المفاهيم الخاصة المتضمنة عليه في الفترة الثالثة من المادة خمسة من
التأمين المدني أن يرفق العامل إلى اختراع ذي أهمية اقتصادية . كما أن الأصل
في هذا التسدد أنه لا يجوز للعامل في غير هذه الحالة الرجوع على رب العمل
بدعوى الإثراء بلا سبب لوجود رابطه عقديه بينهما تمنع من تطبيق هذه القاعدة .

(المعلن رقم ١١٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ من ٢٢ ح ٢ ص ١١٠٩)

٢- لا تنطبق المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلا حيث يكون
موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحب على اختراع
له سبق أن منحت عند براءة اختراع .

(المعلن رقم ١١٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ من ٢٢ ح ٢ ص ١١٠٩)

إختصاص قيمي

١- متى كانت الدعوى قد تضمنت طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه رافع الدعوى في ذمه كل منها مرتب متأخر ومكافأة عن مدة خدمته فإن هذه الطلبات الثلاثة وإن جمعها صحيفه دعوى واحدة إلا أنها تعتبر في حقيقتها ثلاث دعوى مستقلة تختلف موضوعاً وسبباً وخصوماً ومن ثم فلا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموعها وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حده . ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر إذ هو في كل منها عقد عمل ذلك أنه مادام أن كل طلب يستند إلى عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر فإن الاسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٤١ من قانون المرافعات ولو قائلت في النوع .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٢٤٧)

٢- طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقاً للمادة ٣٩ مكرراً من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافه بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٣ ، هو طلب غير مقدر القيمة وما يدخل في اختصاص المعكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٤٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٠٨)

٣- الأجر وبطل الانتار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها باعتبارها جملة وفق ما تقتضى به المادة ٤١ من قانون المرافعات كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٣٩٨ مرافعات .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٩٠)

٤- إذا اشترطت المادة ٢٦٦ من القانون المدني لاستحقاق الفوائد التأخيريه ان يكون محل الإلتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن المبالغ المحكوم بها وهي مرتب شهر والمكافأة السنوية ومقابل إجازة السنة الأخيرة ومكافأة نهاية الخدمة مما يدخل في هذا النطاق ، إذ هي محددة بمقتضى قانون عقد العمل وليس للقاضي سلطة تقديرية في تحديدها .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٥٥٠)

٥- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . وإذا كان يبين من الأوراق أن دعوى المطعون ضده قد تضمنت إلى جانب طلب الأجر عن مدة الإيقاف طلب التعويض عن وقفه خطأ عن العمل وهو يدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية ، وكان هذا الطلب يرتبط بطلب الأجر لوحده سيبيها القانوني وهو عقد العمل ، فإن اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في طلب التعويض يمتد إلى طلب الأجر .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٢٢٨ في جلسة ١١/٥/١٩٧٤ من ٢٥ من ٨٥٤)

٦- إذ كانت دعوى المطعون ضده قد تضمنت طلبين أولهما تحديد مرتبه بواقع ٢٣ جنيهاً و ٢٥ ملباً شهرياً وثانيهما - وهو يرتبط بالطلب الأول - إلزام الشركة الطاعنه بأن تصرف له الفروق المترتبة على ذلك ، وكان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة في قانون المرافعات السابق الذي أقيمت الدعوى في ظله فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤ من هذا القانون ومن ثم تختص به المحكمة الابتدائية ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، فإن الاختصاص بنظر الدعوى يبرمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية .

(الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٢٢٩ في جلسة ١٠/٥/١٩٧٥ من ٢٦ من ٩٥٢)

٧- لن كان الدعوى قد رفعت بطلب الحكم بإلزام المطعون عليها بمبلغ معين - متجمد العلاوة الاجتماعية في المدة المطالب بها وما يستجد حتى تاريخ الحكم إلا أن المطعون عليها ، وقد تمسكت بعدم استحقاق الطاعن للعلاوة الاجتماعية فإنه لذلك تكون المنازعة قد استطلت إلى أصل الحق في اقتضاء المبالغ المطالب بها ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقدرة القيمة وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استئنافه .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٢٨ في جلسة ١١/١/١٩٨٢ من ٢٢ من ٦٩)

إختصاص نوعى

١- لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حال كانت عليها الدعوى ولو فى الاستئناف » فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمه فى المحصوره ومطروحه دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى فى الاختصاص ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليه طلب بدعواه المقامه أمام محكمه شئون العمال الجزئيه الحكم له على الطاعنه بمبلغ ٣٨٤ جنيهاً و ٢٢٥ مليمًا مكافأه له عن مدة خدمته لديها وفقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٥٢ فقضت المحكمة المذكوره فى هذه الدعوى برفضها ، وألغت المحكمة الابتدائيه (بهيئته استئنافيه) هذا القضاء ، وألزمت الطاعنه بأن تدفع للمطعون عليه مكافأه عن مدة خدمته بمبلغ ١٨٨ جنيهاً و ٦٤٥ مليمًا ، وكانت الدعوى التى طرحت على محكمه شئون العمال الجزئيه تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدده فى المادة ٤٥ من قانون المرافعات كما أنها لا تدخل فى نصابها الاستثنائى المبين فى المادة ٤٦ من ذلك القانون لأنه مقصور على ما ورد فيها تحديداً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد جانب هذا النظر بالفصل فى موضوع المطالبه وهو محجوب عن المحكمة الجزئيه باعتبارها غير مختصه بذلك وبالتالي محجوب عن المحكمة الابتدائيه بوصفها درجة استئنافيه لها . يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٤ من ١٠ ص ٨٤٠)

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩ من ١٠ ص ٦٧٢)

٢- اختصاص محكمه شئون العمال بالنظر فى المنازعات المتعلقة بقوانين العمل طبقاً للقرار الصادر من وزير العدل بإنشائها عملاً بالحق المخول له بمقتضى المادة العاشره من قانون القضاء ، هو اختصاص بحسب نوع القضيئه أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعى الواردة فى قانون المرافعات والقوانين الأخرى .

(الطعن رقم ٣١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٩ من ١٢ ص ٦٠٦)

٣- متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردى فإنها تنظر على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفه بواسطة أحد المحضرين فى ميعاد عشره أيام من تاريخ إعلان الحكم . وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفه قلم كتاب المحكمه فقد وقع باطلاً ويكون على محكمه الاستئناف أن تقضى ببطلانه - ولو لم يدفع به - لتعلق هذا البطلان بالنظام العام . ولا يمنع من ذلك أن صدر الحكم فى الدعوى العماليه من محكمه عاديه ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمه الابتدائيه مسأله تنظيميه وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من اختصاص تنفرد به دائره دون دائره أخرى .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٦ فى جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١١٤٠)

إختصاص ولائى

١- إذا كان مبنى الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهينه استثنائيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة المطعون عليها ، حتى من شركات القطاع العام التى يخضع العاملون فيها لقواعد التقسيم والتسكين المنصوص عليها فى لائحة الشركات الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، وأن المنازعه فى التقسيم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائى لا يجوز الطعن فيه ، ولا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ومن ثم يجوز الطعن فيها بالنقض - وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ولو كان الطاعن قد سكت عن إثارتها أمام محكمة الموضوع لتعلقها بالنظام لعام .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٧٠/٦/٢ من ٢١ ع ٢ ص ٩٧٩)

٢- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هى علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعيه ، كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءاً متماً لعقد العمل - وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسميه فى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٦ - ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الافراد فى كل شركة بقرار من مجلس إدارتها تختص بالتعيين وبغيره من الشئون والمشاكل الخاصة بالعاملين بها طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات هذه اللجان إنما تصدر فى نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٧٠/٦/٢ من ٢١ ع ٢ ص ٩٧٩)

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ فى جلسة ١٩٧١/١٢/٨ من ٢٢ ع ٢ ص ٩٩٦)

٣- العبرة فى تحديد طبيعه القرار - الصادر من البنك الأهلى المصرى بفصل

الطاعن من عمله - لمعرفة الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه ، هي هـ وقت صدره دون اعتداد بما يطرأ من تغيير على صفة مصدره في تاريخ لاحق .

(الطعن رقم ٤١١ سنة ٢٠٠٥ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧١ ص ٢٢ ج ٢ ص ١٠٢٨ .

الطعن رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٩٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٥ .

الطعن رقم ١٥٥٤ سنة ١٩٩٩ ق جلسة ٢٨/١/١٩٨٥ .

الطعن رقم ١٧٦٠ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧)

٤- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءاً متصلاً لعقد العمل ، وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٨/٨/١٩٦٦ ، ولا يغير من طبيعته هذه العلاقة خضوع العاملين بهذه الشركات إلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن قواعد تعيينهم وتحديد مرتباتهم ، لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيم للعلاقة التعاقدية القائمة بينهم وبين الشركات التي يتبعونها ، كما أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ لا يمتد إلى الوظائف الحالية بالشركات ، وإنما يقتصر على الوظائف الحالية في الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى ، على أساس خضوع المطعون ضدهم لقوانين العمل ، فإنه لا يكون قد أخطأ في الاختصاص المتعلق برعاية المعاكم .

(الطعن رقم ١٥٨ سنة ٢٠٠٦ ق جلسة ٩/١٢/١٩٧٢ ص ٢٤ ج ٣ ص ١٢٤٢ .

الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٠٠٨ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٧٤ ص ٢٥ ج ٧١٢)

٥- موزى نص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يحكم واقع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بتلك الشركات هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لأحكام ذلك النظام باعتباره جزءاً متصلاً لعقد العمل . وإذا كان مقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه

الشركات فى شأن هؤلاء العاملين لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية ، فإن جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ من ٢٥ ص ٧١٣ .

الطعن رقم ٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ من ٢٧ ص ١٢٢٢ .

الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٨ .

الطعن رقم ٢٢٥٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٦- العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هى وقت نشوء حق المطعون ضده (العامل) فى الترقية فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذى امتنع فيه البنك (بنك مصر) عن إصدار قرار بترقيته إلى هذه الدرجة ، دون اعتداد بزوال صفة المؤسسه العامه عن البنك بعد ذلك بتحويله إلى شركة مساهمه وانتفاء صفة الموظف العام عن المطعون ضده تبعاً لذلك فى وقت لاحق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمه ولائياً بنظر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ من ٢٥ ص ١٨٠ .

الطعن رقم ١٥١٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٢ من ٢٤ ص ٢٧٧ .

الطعن رقم ١١٥٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

٧- إذ كان من المقرر ان الموظف العام هو الذى يكون تعيينه بأداء قانونيه لأداء عمل دائم فى خدمه مرفق عام تديره الدوله أو أحد أشخاص القانون العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً استناداً إلى إدماج أموال صندوق المعاشات للمحامين المختلطة فى إيرادات الدوله واعتماد مبالغ فى ميزانيتها لأداء المرتبات طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل هذا الصندوق مما يستتبع حتماً اعتبار العاملين به من الموظفين العموميين ، وذلك بغير ان يبحث مدى انطباق المقومات الاساسيه التي تقوم عليها فكرة الموظف العام السالف بيانها على حالة الطاعن الذى التحق فى هذا الصندوق قبل حله بمقتضى عقد عمل فردى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٧ من ٢٦ ص ١١٦٠)

٨- مژدى نص المواد ١.٢.٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - الذى يحكم واقعه الدعوى - أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفه من وظائفها يتقاضى شغلها الأجر ويدل التمثيل مقابل إنصرافه إلى عمله بالشركة والتفرغ له شأنه فى ذلك شأن مائر العاملين ، مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيميه بل علاقة عمل تعاقدية تنفى عنه صفة الموظف العام وتخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام اللائحة المشار إليها باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة - السارى على واقعه الدعوى - قد نص على أن « يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة فى الشركات التى تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية » ، وان الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها على أنه « يجوز نقل العامل أو نديه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر فى المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من رئيس الجمهورية » ، لأن ذلك لا يعود فى حقيقته ان يكون تنظيمياً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التى يعمل بها ، بالإضافة الى أن أداء التعيين أو الندب أو النقل لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبه وهى أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال عن طريق شغله وظيفه تندرج فى التنظيم الإدارى لهذا المرفق فإن مقتضى ما تقدم فى مجموعه أن تكون المنازعات الناشئة بين رئيس مجلس الإدارة والشركة بمنأى عن اختصاص القضاء الإدارى ويختص بنظرها القضاء العادى .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٨١ .

الطعن رقم ١٦٢٢ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٧)

٩- إذا كان الثابت فى الأوراق أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام المحكمة الإدارية بمجلس الدولة على وزارة الخزانة طالباً الحكم بإلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين ما أثاره المطعون ضده فى تلك الدعوى أن

علاقته بالوزارة علاقة عقديه وليست تنظيميه ، فإن مقتضى الفصل فى تلك الدعوى أن تبحث المحكمه فى حقيقة العلاقه بين الطرفين ثم قضت فى أسباب حكمها بحقيقة العلاقه بينهما ، وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المذكور يكون قد حسم النزاع بين الطرفين فى خصوص تكييف العلاقه بينهما وقطع بأنها علاقه تنظيميه تختص ولائياً القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى بنظر المنازعات الناشئه عنها ، ولما كان ذلك لازماً للفصل فى تلك الدعوى فإن الحكم السابق وهو حكم نهائى حاز قوة الأمر المقضى فى شأن الاختصاص الولائى . وتكييف العلاقه بين الطرفين ومنعهما من النزاع فى هاتين السألتين فى الدعوى الحالیه ولو بأدلة قانونیه أو واقعیه لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى وقضى فيها تأسيساً على أن المطعون ضده ليس موظفاً عاماً فإنه يكون قد فصل فى النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٥٠٠٠٠٠٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٩)

س ٢٠ ع ١ ص ٨٢٤)

١- إذا كان تأميم الشركة وجعلها تابعه لمؤسسة عامه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمه - لا ينفى عنها شخصيتها الاعتباريه وكيانها المستقل عن شخصيه الدوله والمؤسسة العامه . ولا يحس شكلها القانونى الذى كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامه تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها ، وكان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدوله أو المؤسسة العامه وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهى لا تمثل جهازاً إدارياً ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكيه الدوله لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقه عقديه وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بشركات القطاع العام بالقرارات الجمهوريه ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ ثم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم قبلها ، ولا يغير من ذلك أن يكون منشؤها قراراً صادراً من الوزير المختص إذ

تقتصر سلطة القضاء على أعمال هذا القرار على المنازعة المطروحة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى فإنه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ٥٨٨ .

الطعن رقم ١٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٧ من ٢٢ ص ١٥١٣)

١١- مفاد نصوص المواد الثانية والثالثة والرابعة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن أن المشرع وقد عين في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون أنواعاً من الجرائم التي تقع بالسفينة باعتبارها أفعالاً تتضمن إخلالاً بالنظام والأمن وعبر عنها بالمخالفات ضد النظام وأفردها لها جزاءات عينها تتحقق بها صفة العقاب لمن يرتكب أياً منها ، ناط في المادة الرابعة سلطة نظرها وتوقيع الجزاءات عنها لمدير إدارة التفتيش البحري أو القنصل العربي أو ريان السفينة بحسب الأحوال . وكان الثابت في الدعوى أن القرار محل النزاع قد صدر من مدير إدارة التفتيش البحري بالمصلحة الطاعنة وكانت الأفعال محل القرار المشار إليه تشكل المخالفات المنطبقة على الفقرة العاشرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فإن القرار السالف الذكر يكون قد صدر ممن منحه القانون ولاية إصداره طبقاً للمادة الرابعة منه بتوقيع جزاء عقابي على المطعون ضده الأول ريان السفينة وبالتالي يخرج عن اختصاص القضاء المدني النظر فيه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك ونعرض للفصل في موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٩٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٢٢ ص ١٠٤٨)

١٢- لما كان الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق في إيدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من استقراء نصوص كل من القانوني رقمي ١٥ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص و ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن الشارع قصد لاعتبارات رآها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ - إلى تصفية

الأوضاع المترتبة على فرض الحراسة ورفعها بحيث تنتهى العلاقة بين هؤلاء الأشخاص وبين الأجهزة المختصة بعد صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ مباشرة ، إلا أن أغلب الأوضاع بقيت دون إنها بصفة دائمة لقيام صعوبات قانونية وإجراءات حالت دون الانتهاء من تحديد المراكز المالية للأشخاص المذكورين ، وهو ما دعا الشارع إلى إصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ مستهدفاً به وضع إجراءات مبسطة وسريعة تكفل تصفية تلك الحراسات وإنهاء آثارها بصورة شاملة فى موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل به فى ١٥/٩/١٩٧١ بمراعاة الأحكام القانونية السارية فى شأن من رفعت عنهم الحراسة والتيسيرات التى تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقاً للإجراءات القواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ، وخولت المادة الثانية عشر منه الوزير المختص فى سبيل إتمام التصفية سلطة مباشرة كافة الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء والوزير المختص بالأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات . وإذ صدر القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ ليعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ونص فى مادته الخامسة على أن « يتولى وزير الخزانة تصفية الجهاز الإدارى للحراسة وتكون له اختصاصات الوزير المختص فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وكذلك اختصاصات الحارس العام » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ - لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء الجهاز الإدارى للحراسة العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة ونص فى مادته الأولى على أن « يلقى الجهاز الإدارى للحراسات العامة وتنقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة » ونصت المادة الثانية منه على أن « تتولى وزارة الخزانة تصفية أعمال الحراسة ، كما تقوم بتوزيع العاملين بها على أجهزة الدولة » ونصت المادة الثالثة من ذات القرار على أن « يوقف سريان الاقتطاع الإدارى وغيره من المصاريف الإدارية التى تتحملها الأموال التى خضعت لتدابير الحراسة » ، فإن مفاد ذلك أن وزارة الخزانة هى الجهة المختصة بتحقيق ما تغيبه الشارع من مصالح عامة بتصفية الأوضاع المترتبة على رفع الحراسة وتصفياتها ، وذلك بتحديد المراكز المالية للأشخاص الذين رفعت عنهم هذه الحراسة بما يؤداه أن جهاز تصفية الحراسات

المنبثق عن تلك الوزارة هو فى حقيقته جهاز من أجهزة الحكومة ، وله صفة المصالح الحكومية ، ويضحى بهذه المشابه من الأشخاص الإدارية العامة بما لازمه أن العاملين به سواء أكانوا معينين ابتداء أم معارين له من جهات حكومية أخرى موظفون عموميون ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده من موظفى وزارة التجارة وأعتبر للعمل بجهاز تصفية حراسات الأجانب وهو جهة حكومية تابعة لوزارة الخزانة ، وكانت الإسارة لا تقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية فإن النزاع حول استحقاق المطعون ضده للمكافأة المقررة لغيره من موظفى مصلحة الضرائب المعارين لذات الجهاز يكون من اختصاص مجلس الدلة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وفقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو اختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣٠٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٢/١٩٨٢ ص ٢٤ من ٩١)

١٣- الهيئة العربية للتصنيع وحسبما تلى عليه اتفاقه تأسيسها - المصدق عليها فى مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - هى منظمة دولية اقليمية متخصصة انشأتها جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف اقامة قاعدة صناعية تكفل احتياجات الدول العربية فى مجال الصناعات المتقدمة ، ومن ثم يتعين الرجوع فى كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بما فى ذلك وسائل حل المنازعات التى تقوم بينهم وبينها ، لا إلى القوانين الوطنية للدولة المنشئة لها ولكن إلى الاتفاقية ذاتها ... وإذ كانت المادة الثالثة من الاتفاقية تنص على أن « يبين النظام الاساسى للهيئة الأحكام الخاصة بنظامها المالى الرقابة على حساباتها وتصرفاتها وأعمالها وانشائها واجراءات وصلاحيات اللجنة العليا ومجلس الادارة ووسائل حل المنازعات ووسائل الاحكام المنظمة للهيئة » وتنص المادة ٦ من النظام الاساسى للهيئة على أن تنشأ الهيئة لجان قضائية خاصة للفصل فى المنازعات الادارية والعمالية التى تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها ويتدب لهذه اللجان قضاء من خارج الهيئة ٢ - يصدر مجلس الادارة لائحة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية ممارستها لاختصاصاتها والاجراءات التى تتبع امامها والمكافآت التى تمنح لعضائها » فان مفاد ذلك أن اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع أناطت

بلائحة النظام الأساسي ببيان الاحكام الخاصة بالمسائل المشار اليها في المادة ١٣ منها من بينها الاحكام الخاصة بوسائل حل المنازعات وتضمن النظام الاساسي النص على انشاء لجان قضائية للفصل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئته أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها مما مؤداه أن اللجان القضائية بالهيئته تختص دون غيرها بالفصل في هذه المنازعات .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٤ .

الطعن رقم ٨٥٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٥ .

الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

١٤- النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن تخفيض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على تشكيل لجنة عليا لتفسير أحكام هذا القرار واعتبار قرارات هذه اللجنة تفسيراً تشريعياً ملزماً لا يخضع على اللجنة الصفة القضائية ولا يسلب المحاكم المدنية سلطتها في نظر المنازعات المتعلقة بهذا القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨٥)

١٥- لما كانت دعوى الطاعنين بأحقيتهم للفتة الرابعة بالتطبيق لنص المادتين ١٥ ، ٢١ بند (ب) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تستند في أساسها إلى المنازعة في القرارات الخاطئة بتحديد فئة بداية تعيينهم وفقاً للائحة المصانع الحربية المعمول بها اعتباراً من ١/٧/١٩٥٥ ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات قد نصت على أن « ينشأ لمصانع وزارة الحربية مجلس ادارة مكون من » وهو ذات النص الوارد بمصدر المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ المعمول به اعتباراً من ١٣/٩/١٩٥٦ والمعدل للقانون الأول ، مما مؤداه - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن المصانع الحربية كانت تتبع في ذلك الوقت وزارة الحربية ومن ثم لم يكن العاملون بها في مركز من مراكز القانون الخاص بل كانت علاقتهم بها علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفي مركز من مراكز القانون العام ، ولما كان

القرار الإداري هو إنصاح جهة الإدارة عن إدارتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين وجائزاً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة فإن القرارات المتضمنة لمحدد أول مجموعة ه فئة ه وضع عليها الطاعنون طبقاً للاتحة المصانع الحربية تعد قرارات إدارية بمعناها سالف الذكر . وكان مفاد البندين الثاني والعاشر من من المادة العاشر من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خروج القرارات الإدارية من اختصاص المحاكم أي كان انطلب أو النزاع المتعلق بالقرار الإداري سواء بالفائه أو بوقف تنفيذه أو بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عنه ، فليس للمحاكم أى اختصاص بالطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ولو عرض النزاع بصفة تبعية لنزاع مما تختص المحاكم به ، كما لا يكون لها عند الفصل فى المنازعات المدنية والتجارية البعته التى تقع بين الأفراد والحكومة والهيئات العامة أو عند الفصل فى المسائل الأخرى التى خولها القانون حق النظر فيها أن تزول الأمر الإداري وليس لها أن توقف تنفيذه أو تتجاهله ولا تلتزم آثاره ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن دعواهم جاءت مؤسسة على المطالبة ابتداء بتعديل المجموعة التى وضع عليها كل منهم بموجب لاتحة المصانع الحربية وقت أن كانت المطعون ضدها جهازاً إدارياً وقبل أن تتحول الى شركة من شركات القطاع العام ، وأن هذا الاجراء تم بقرار مستوف لمقررات القرار الإداري الذى ظل قائماً وسارى المفعول وأنه لا يجوز الاستناد الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - للطعن فى هذه القرارات ، وهى أسباب تتفق وصحيح القانون وتحمل الرد الضمنى المسقط لدفاعهم المؤسس على ثائل الفئة التى سكنوا عليها نفاذاً للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠)

لظعن رقم ٧٦٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١٤ .

الظعن رقم ١١٤٠ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

١٦- لما كانت منظمة العمل العربي هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة

الدول العربية ، وقد انضمت مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ إلى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١ . وبذلك صارت جزء من تشريعها الداخلى ، ومن ثم فإنه بتعين الرجوع الى نظام المنظم ذاته لا إلى القوانين الوظيفية للدولة المنشئة لها فى كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بما فى ذلك وسائل حل المنازعات التى تقوم بينها وبينهم . وإذا كان دستور منظم العمل العربى ينص فى المادة الثالثة منه على أن « » وتنص المادة ٥٦ من نظام موظفى ومستخدمى مكتب العمل العربى على أن « » مما يؤداه ان المحكمة الادارية لجامعة الدول العربيه تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المنظمه والموظفين أو العاملين بها .

(الطعن رقم ١٢١١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٨)

١٧- لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن علاقه العاملين بشركات القطاع العام علاقه تعاقدية تخضع لأحكام قوانين ونظم العاملين بالقطاع العام ، وأن القرارات التى تصدرها هذه الشركات فى شأن العاملين بها لا تعد قرارات ادارية وتدخل المنازعات التى تشور فى خصوصها فى نطاق اختصاص المحاكم العادية ، وأن النص فى المادتين الخامسة والتاسعة من نظام العاملين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعه الدعوى - على ان تتم ترقيه العاملين فى بعض الحالات بقرار من الوزير المختص لا يعدو فى حقيقته ان يكون تنظيماً للعلاقة القائمة بين العامل والشركة ولا يغير من طبيعته هذه العلاقة ، أن رئيس مجلس ادارة الشركة هو الممثل القانونى لها أمام القضاء وفى صلتها بالغير عملاً بنص المادة ٥٣ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام دون الوزير المختص بإصدار قرار الترقيه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفعين بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٧٧٩ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٧/١٩٨٩ .

الطعن رقم ١١٤١ سنة ٤٤ ق جلسة ٣٠/٧/١٩٨٩)

١٨- لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الأولى منه على أن : « يحول بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » وقد ظل كذلك الى ان ألغيت المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الذى نص فى مادته الأولى على أن : « يحول المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك للتنمية والائتمان الزراعى وتتبع وزير الزراعة » وكان النزاع فى الدعوى يقوم على مطالبة المطعون ضده بمرء اقدميته الى ١٨٦٨/٢/١ أو ١٩٦٨/٢/١١ واقدميته فى الفئة السابعه الى ١٩٧١/١٢/٣١ والفئة السادسه الى ١٩٧٣/١٢/٣١ . وكان البنك الطاعن وقت ذلك مؤسسه عامه فإن علاقة المطعون ضده بها تكون علاقة تنظيميه بوصفه موظفاً عاماً بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام . ولا يقدح فى لك صدور نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ونصه فى المادة الاولى منه على أن : « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها » لأن سريان أحكام هذا النظام على هؤلاء العاملين لا يتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة تنظيميه ، وإنما يعنى أن أحكام ذلك النظام أصبحت - بالنسبة للعاملين فى المؤسسات العامة وهى أشخاص القانون العام وتحكمها قواعده - جزءاً من هذه القواعد والانظمة اللاتحبة التى تخضع لها علاقاتهم بالمؤسسة العامة . سيما أن المشرع لم يقصد من اصدار هذا النظام سوى توحيد المعامله لجميع العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية ازالة الفوارق بين العاملين فى قطاع واحد ، خاصة وانهم يعملون فى ظروف واحدة لتحقيق اهداف مشتركة ، وذلك بمنأى عن المساس - بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التى بقيت كما هى قائمة على أسس لاتحبة وتنظيمية باعتبارهم موظفين عموميين . لما كان ذلك فإن الاختصاص بنظر الدعوى الراهنة يكون منعقداً جهة القضاء الادارى دون القضاء العادى آخذاً بأحكام المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في النزاع على الرغم من خروجه عن ولاية القضاء العادى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٢٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٣)

١٩- مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعه الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان علاقة العاملين بشركات القطاع العام هى علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا النظام ومن ثم تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقاً لقانون العمل أو نظام العاملين المشار إليه .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

إدارات قانونية

١- إذ كانت المادة ٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٠/٨/٢٧ قد اشترطت فيمن يكون عضواً بالإدارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقبداً في جدول المحامين المشتغلين ، مما يقتضاه أن قيد محامى الإدارات القانونية بالقطاع العام بجدول النقابة أضحي منذ هذا التاريخ شرطاً ضرورياً لاكتسابهم صفة العضوية بتلك الإدارات ، وكانت المادة ١٧٢ من قانون المحاماة سالف الذكر قد نصت على أنه « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراطات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ، مما مفاده أن التزام تلك الجهات قاصر على مجرد تحملها بقيمة رسوم القيد بالنقابة فحسب ولا يجاوزه إلى ما يستلزمه هذا القيد من إجراءات أخرى .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ١٤٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ من ٦٠٤)

٢- مفاد نص المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمادة ٢٤ من ذات القانون ان ذلك القانون هو الاساس في تنظيم شئون مديري واعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام وأن الرجوع الى أحكام تلك التشريعات لا يكون الا فيما لم يرد به نص في هذا القانون ، ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد انتظمت نصرة حكماً في خصوص تحديد مرتبات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بأن نص في المادة (١١) منه على أن كما يبين جدول المرتبات المرفق به ما يحدد لكل وظيفة منها من ربط مالي وعلاوة سنوية ، وكانت هذه النصوص واضحة جلية وهي بذلك قاطنة الدلالة على المراد منها فلا يجوز الخروج عليها أو تأويلها بحجة البحث عن حكمة التشريع ودواعيه وهو ما اذا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه بما يضطر القاضي في سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقصى الغرض الذي رمى اليه النص والقصد الذي أملاه ، الأمر المنتفى من النصوص سالفة البيان ، فان مؤدى ذلك ان مطالبه شاغلي هذه الوظائف بأن تطبق عليهم

جداول المرتبات الملحقه بنظام العاملين بالتطاع العام تكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢١)

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣)

٣- مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة الألى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونيه بالمؤسسات العامه والهيئات العامه والوحدات التابعة لها ، الا يوقع صحيفة الطعن بالنقض المقام من احدى وحدات القطاع العام فى غير الحالة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون الاخير - الا معام - عضواً بالادارة القانونيه لتلك الشركة ومقبول امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من مطالعه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ان الاستاذ ... - الذى وقع على صحيفة الطعن - قد عين فى وظيفة ادارية هى وبالتالى لم يعد عضواً بالادارة القانونيه للشركة فانه لا يكون له صفة فى التوقيع على صحيفة الطعن نيابة عن الشركة الطاعنه ، ومن ثم يكون الطعن باطلاً .

(الطعن رقم ١٩٣٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٢)

٤- لما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالادارات القانونيه فى المؤسسات والهيئات العامه والوحدات الاقتصادية التابعة لها قد بين طبيعته تلك الادارات واختصاصاتها ووظائفها الفنية والشروط اللازمة للتعيين فى احداها ، كما بين القواعد الخاصة بترقيه اعضائها وتعليمهم وتأديبهم ، ونص على استقلال تلك الادارات فى ممارستها لاختصاصاتها بحيث لا يجوز التدخل لديها فى كل ما يتعلق مباشرة هذه الاختصاصات بغير الطريق الذى رسمه القانون وبين فى المادة ١١ منه الوظائف الفنية فى تلك الادارات وحدد لها بجدول مرفق بالقانون المرتبات الخاصه بهذه الوظائف ونص على ان يمنح شاغلوا الوظائف المبينه بهذا الجدول بدل تفرغ قدره (٢٠٪) من بدايه مبروط الفئه الوظيفيه ، وسرى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافيه والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، ويستحق هذا البدل اعتباراً من الشهر التالى لانتهاه العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانيه الحرب ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعه عمل آخر ، ومفاد ذلك

أن المستفيدين من هذا البديل هم وحدهم العاملون الفنيون بالادارات القانونية التى تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمى لهذه الادارات ، ومن ثم فلا يستحقه غيرهم حتى ولو كانت طبيعة اعمالهم لها اتصال ببعض الاختصاصات المحددة للادارات القانونية ماداموا منفصلين عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن المطعون ضده ليس من بين الاعضاء الفنيين بالادارة القانونية للشركة الطاعنة وفقاً للتحديد الذى بينه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه يكون له الحق فى البديل المطالب به واذا خالف الحكم لمطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩١ سنة ٥٠ فى جلسة ١٧/٦/١٩٨٥)

٥- لما كان مفاد نص المادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقيه ونقل وندب مديري وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره فى ٢٨/٣/١٩٧٨ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان قواعد ترقيه مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والوارده بنص المادة ١٤ منه لا تجد مجالاً للتطبيق الا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار اليه باعتبار ان القواعد التى تضمنها هذا القرار هى قواعد منتمية لإعمال هذه المادة ، مما مؤداه ان الترقيات التى تتم فى الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها اعمالاً لنص المادة ٢٨ من القانون .

(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٥٠ فى جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٤ ،

الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٥٠ فى جلسة ٢٧/١/١٩٨٥ ،

الطعن رقم ٢١٦٥ سنة ٥٦ فى جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٧)

٦- لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على أن : " يمنع شاغلو الوظائف الفنية المبيته فى هذا الجدول بدل تنوع قدره ٣٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية وسرى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ولا يجوز الجمع بين

بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر) وقد حدد الجدول المشار اليه المستفيدين من هذا البديل وهم العاملون الفنيون بالادارات القانونية من درجه مدير عام ادارة قانونيه الى وظيفه محام رابع وكانت المادة ٤٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه : مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فته كل منها وذلك وفقاً للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن (١) (٢) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بعد أقصى ٤٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل . وتضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ١٩٧٩/٦/٥ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام فى الفصل الأول منه المبادئ والقواعد التى تحكم منح هذه البدلات وفى الفصل الثانى ظروف أو مخاطر الوظيفة التى تحدد على أساسها نسب البديل وتنص المادة الاولى من هذا القرار على أن : البديل تعريض للعامل على أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الامن الصناعى ويرتبط البديل بالوظيفة وليس بالعامل ، ولما كان ذلك وكانت المادة (٤) من القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ الذى أصدرته الطاعنه فى ١٩٨١/٦/١ اعمالاً لقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر تنص على أن : يمنع العاملون شاغلو الوظائف الموضحة بالكشف رقم (٢) بدل ظروف أو مخاطر وظيفة قدره ١٥٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة (١) ، وكان البديل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أما أن يعطى الى العامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزءاً من الاجر واما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الاجر مرهوناً بالظروف التى دعت الى تقريره فيستحق بوجردها وينقطع بزوالها فان بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة الذى تقرر للعاملين لدى الطاعنه فى ١٩٨١/٦/١ بموجب قرارها رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ يكون على هذا الوضع بدل طبيعة عمل لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المنصوص عليه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذى يخضع له المطعون ضدهم باعتبارهم أعضاء فنيين بالادارة القانونية للشركة الطاعنه ولا يرتب حقاً لهم - فى اقتضاء هذا البديل بالمخالفة لاحكام القانون لمذكور واذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءً بتأييد الحكم الابتدائى بأحقية المطعون ضدهم فى الجمع بين البدلين على أساس أن

الطاعنة أصدرت القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ لزيادة أجور العاملين لديها وأن هذه الزيادة لا تعتبر بدل طبيعة عمل فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٠٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ .

الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٠ .

الطعن رقم ١٣٢٤ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٦)

٧- لما كان المشرع قد أناط في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر بمجائس ادارة شركات التأمين اصدار النظم واللوائح المالية المتعلقة بمرتبات العاملين واجورهم ومكافآتهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم في الداخل والخارج وتحديد قنات بدل السفر ونظم الحوافز دون تقيد بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام . وكانت لائحة نظام العاملين بالشركة الطاعنة التي أصدرها مجلس ادارتها نفاذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ قد نظمت أحكام العلاوات والبدلات والمكافآت التشجيعية وحوافز الانتاج والاجور الاضافية التي تصرف للعاملين بالشركة روضعت جدولاً أساسياً لدرجات الوظائف وقنات الاجور والعلاوات التي تقرر نقلهم اليها بهدف زيادة اجورهم . ونصت المادة ١٢٨ منها على أن يصرف للعاملين بدل طبيعة العمل والحوافز والزيادة في الاجور المشار اليها أو بدلات التفرغ والبدلات المهنية والمزايا المقررة بقوانين أخرى أيهما أفضل . وكانت الشركة الطاعنة قد طبقت في شأن المطعون ضدهم النظم المالية التي تضمنتها لائحته الداخلية باعتبار هذه النظم هي الأفضل فانه لا يحق لهم من بعد أن يقتضوا بدل التفرغ الذي كان مقرراً لهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه واذا خالف الحكم المطعون فيه هنا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٨٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

٨- مفاد المواد ١١ و١٢ و٢٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات انقانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية ، ان تسكين أعضاء الادارات القانونية طبقاً للقواعد التي

وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مالف البيان والمخوله بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضى الرطب بين عضو الادارة القانونية والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفى لهذه الادارة وبين الوظيفة المعادلة له والواردة بهذا الهيكل والوظيفى ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الاخيرة والمعادلة لوظيفته التى يشغلها اعتباراً من تاريخ صدور الهيكل الوظيفى ، اما اذا توافرت فيه شروط شغل وظيفته تعلق هذه الوظيفة أى تالية لها مباشرة فانه يسكن عليها اذا كانت شاغرة اعتباراً من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفى للادارة ويعبث لا يجوز تجاوز هذه الوظيفة الى وظيفة أعلى منها حتى ولو كان قد استوفى المدة اللازمة لشغلها عملاً بنص المادة ١٣ من القانون مالف الذكر .

(الطعن رقم ٢١٠٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢)

(الطعن رقم ١٧٢٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٥)

٩- لما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نص فى المادة الأولى من مواد اصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على : (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١) ، (٣) من القانون المرافق » وكانت عبارة النص قد جاءت فى صيغة عامة بالنسبة لسريان أحكام هذا القانون عدا المادتين ١ و ٣ منه على جميع العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بصرف النظر عن نوعية الوظائف التى يشغلونها أو الشهادات الدراسية اللازمة لشغل هذه الوظائف ، وكانت المادة الأولى من مواد اصدار هذا النظام قد نصت على سريان احكامه على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وان انتظمت احكامه جانباً من شئون أعضاء الادارات القانونية بهذه الجهات الا أنه لم يخرجهم من عداد العاملين بها بدليل ما نصت عليه المادة ٢٤ منه من أن « يعمل فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن المدنيين بالدولة بالقطاع العام على حسب الاحوال وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها فى الجهات المنشأة بها الادارات القانونية » مما يؤداه اعتباراً أعضاء الادارات القانونية

بشركات القطاع العام من العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الذين
عناهم نص المادة ٢ بند (ب) من مواد اصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥
وبالتالى تسرى عليهم أحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام ما عدا المادتين ١ و ٣ منه خاصة وان أحكام هذا القانون منبئة
الصلة عن تلك التى وردت فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم وقضى برفض دعوى
انطاعن تأسيساً على ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يسرى فى شأنه لكونه
يشغل وظيفة تخصصية (معام) يلزم لشغلها مزهل عال معين دون سواء من
مزهلات عالية من غير ذات المجال المهنى وتحجب الحكم بذلك عن بحث مدى
احقية الطاعن فى طلباته استناداً لهذا القانون فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢١٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٥)

١- لما كانت الطاعنة قد أصدرت حركة الترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا
بالقنة الثانية بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣١ ، وكان قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة
١٩٧٧ بقواعد واجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف
الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لم
يعمل به إلا من تاريخ نشره الحاصل فى ١٩٧٧/٨/٦ ، فإن مؤدى ذلك ان
المناط فى تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل هذه الوظيفة يكون بما ورد فى شأنها
توصيف الوظائف المعمول به وقت إجراء حركة الترقية نفاذاً لنص المادتين الأولى
والثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
دون تلك الواردة فى شأن اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية
المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

(الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ٥٠ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٦)

١١- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
قد أناطت بهوزير العدل - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة من
هذا القانون - إصدار لائحة بتنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبى
لمديرى الادارات القانونية واعضاؤها وباجراءات ومواعيد النظم بما قد يوقع عليهم

من جزاءات ، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التي تقع منهم والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذا لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعين إعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن " مما مقتضاه خضوع طلب إلغاء الجزاء الموقع على الطاعن ... لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الساري وقت توقيع الجزاء .

(الطعن رقم ١٦٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

١٢- مفاد نص المادة ٢٠ من قرار وزير العمل رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٧ أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية التي يعمل بها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة في ذلك الهيكل ولها المصروف المالي الخاص بها فإذا استحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين أن يتم شغلها بطريقة التعيين متى توافرت شروطه .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)

١٣- المادة ١٦ من قرار وزير العمل رقم ١٧٨٥ سنة ١٩٧٧ قد أفصحت عن قيام الإدارة القانونية بالهيئة العامة أو الشركة بوضع هيكلها الوظيفي بالاتفاق مع وحدة التنظيم والإدارة بها ، على أن يعرض الهيكل المقترح على لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالوزارة لدراسته وإبداء الرأي فيه تطبيقاً لأحكام المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ وقد نصت المادة ١٧ من هذا القانون على تشكيل لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون بقرار من الوزير المختص على أن يكون من بين اختصاصاتها إبداء الرأي في الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف والتي يتم اعتمادها بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وتطلبت المادة ١٨ من نفس القانون إبلاغ توصيات اللجنة المذكورة إلى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، وله خلال شهر من إبلاغ التوصيات إليه أن يعترض عليها كتابة مع أعادتها إلى اللجنة ، وفي هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأي وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً - لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد اعتبر اعتماد مجلس ادارة الشركة الطاعنة للهيكل الوظيفى فى ١٩٧٩/٩/٢ هو الاعتماد النهائى لهذا الهيكل وقضى بتسكين المطعون ضدهم عليه اعتباراً من هذا التاريخ على خلاف ما استلزمته المادتان ١٧ ، ١٨ أنفى البيان من صدور هذا الاعتماد من أى من اللجنتين المشار إليها حسب الأحوال فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص بما يوجب نقضه جزئياً بالنسبة لتاريخ التسكين المقضى به .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)

١٤- لن كانت حركة الترقيات التى أجرتها المطعون ضدها قد صدرت بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٨ وكان قرار وزير العمل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . قد سرى العمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٧/٨/٦ وقراره رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ - الصادر استناداً الى التفويض المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون المذكور بملاحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديرى واعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام قد سرى العمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٨/٣/٢٨ ، فان مفاد ذلك أن قواعد ترقية مديرى واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وكذلك الاشتراطات اللازمة لشغل الوظائف الفنية بها والمنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون المشار اليه تخضع للقرارين مالفى الذكر باعتبارها القواعد السارية وقت اجرائها دون تلك الواردة فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والتى لا تحجب مجالاً لتطبيقها فى هذا الصدد منذ العمل بالقرارين المذكورين .

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)

١٥- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى بدء علاقة العمل وترتيب آثارها - عدا الاجر - بالقرار الصادر بالتعيين لان هذا القرار ينشئ المركز القانونى للعامل فى الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها ، وان مجرد تكليف العامل

بأعمال وظيفة غير الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا يفيد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر المطالبة بوضعه في هذه الوظيفة . كما أن وعده بالتعيين فيها لا يكسبه حقاً في شغلها . وكان النص في المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن : " تسرى أحكام القانون المرافق على مديري واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . " والمادة ١٢ منه على أن : " يشترط فيمن يعين بإحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة او القطاع الخاص حسب الاحوال . وأن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد الواردة في المادة التالية وان تتوافر فيه الشروط الاخرى التي تقرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون . " مفاده ان مناط أعمال أحكام هذا القانون أن يكون العامل معيناً على إحدى الوظائف الفنية التي عدتها المادة الاولى والشروط الواردة به . وبقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بملاعة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري واعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار المطعون ضده عضواً بالادارة القانونية بما لا يجوز نقله الا بعد مرافقة كتابية منه طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون المذكور على سند من انه يقوم بالعمل الفنى ، وببإشراف فعلية مهام رئيس وحدة الشئون القانونية ، مهتماً بذلك دفاع الطاعن من أنه لم يصدر قرار الجهة المختصة قانوناً بتعيينه على إحدى الوظائف الفنية بالادارة القانونية . فإنه يكون قد شابه القصور في التسبيب ، أدى به الى الخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٩٥ سنة ١٩٨٩/٦/٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

١٦- مؤدى نص المادة الاولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ خضوع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - باعتباره هيئة عامه - وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والتي تتبعه - لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

(الطعن رقم ٤٣٢ سنة ١٩٨٩/١١/٢٦ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

١٧- يدل النص في المادة ١/١٦ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية على أن المشرع جعل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها وحدة واحدة في مجال التعيين والترقية ، مما يقتضاه أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة بصرح أن يتزاحم عليها شاغلوا الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها .

(الممن رقم ٤٢٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

استثناء

١- إذ كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أن طلبات الطاعنين النهائي أمام تلك المحكمة كانت المطالبة بالأجر عن مدة إيقاف المورث وعشرين ألف جنيه تعريضاً عن الفصل التعسفي ، فإن ما زاد عن هذه الطلبات المبداء أمام المحكمة المذكورة يكون طلباً جديداً لا يجوز ابدازه لأول مرة في الاستئناف وعلى المحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق ، إلا أن يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة . وإذا كان طلب أجر المدة السابقة على الوقف لا يدخل في عداد هذا الاستثناء مما يعتبر معه طلباً جديداً ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد على هذا الطلب .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٤ من ٢٥ ص ٧٩٦)

٢- متى كان الطلبان الأصلي - بإلغاء قرار إنهاء خدمة الطاعن وإعادته لعمله - والاحتياطي - بالتعويض التقدي - اللذان ضمنهما الطاعن دعواه بجمعهما أساس واحد هو أن الشركة المطعون ضدها تعسفت في إنهاء خدمته ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أنه يحق للشركة إنهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لحكم الفقرة (ب) من البند الأول من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وما ينفي التعسف عنها ، فإن النعي على الحكم - بأن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم الابتدائي له بطلبه الأصلي وظل الطلب الاحتياطي قائماً دون أن تفصل فيه مع أنه كان يجب عليها إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في هذا الطلب إتباعاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات الحالي - لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية يحته لا يعتد بها إذ لو صح واقتضى نقض الحكم وطرح الطلب الاحتياطي على المحكمة الابتدائية لكان مآله حتماً ما لطلب الأصلي هو الرفض مما يكون معه هذا النعي غير منتج .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ من ٢٦ ص ٦٤٣)

٣- إذ كان النزاع في الدعوى قد ثار بين الطرفين حول مسأله كليه هي حق الطاعن فيما يطالب به من بدل انتقال مقداره جنيهان شهرياً من ١٩٦٥/٧/١ بحيث يكون الحكم الصادر فيها حجه على الطرفين بالنسبة لأحقية

انتدع عن في هذا البطل أو عدم أحقيته وبالتالي فإن الدعوى تقدر باعتبار قيمته هذا الحق بأكمله طبقاً للمادة ٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الحق في بطل الاستئناف يمتد إلى مدد تالية لا يمكن تحديد المقابل النقدي لها فإن الدعوى تكون بطش غير قابل للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بالمادة ٤١ من ذات القانون ومن ثم فإنها تخرج عن النصاب الانتهازي لمحكمة الابتدائية.

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ من ٢٩ من ٩٢٨)

٤- الأجر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وطلب التعويض عن الاتهام الكيدي يستند إلى سبب مغاير هو العمل غير المشروع ، فتقدر قيمة الدعوى به وفقاً للمادة ٢٨ من قانون المرافعات باعتبار قيمته واحدة ، كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك . وكان الثابت أن قيمة طلب التعويض عن الاتهام الكيدي هو ٢٠٠ ج فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف الحكم الصادر في خصوص هذا الطلب استناداً إلى صدوره نهائياً طبقاً للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تجاوزه قيمته مائتين وخمسين جنيهاً ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٩١٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ من ٢٠ ع ٢ من ٦٢)

٥- الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا بالنسبة للخصوم الحقيقيين في الدعوى الذين كان النزاع قائماً بينهم ففصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم ، ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى به بالنسبة إلى خصم أدخل في الدعوى ولم توجه إليه فيها طلبات ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى اختصت المطعون ضده الثاني ليصدر الحكم في مواجهته دون أن توجه إليه أية طلبات ولم يحكم عليه بشيء . وقد قضى بترك الخصوم في الاستئناف بالنسبة له ، وإذا كان ذلك فإن المطعون ضده الثاني لا يعد خصماً حقيقياً في الدعوى ولا يترتب على صدور الحكم بقبول ترك الخصوم بالنسبة له اسباغ الحجية على قضاء الحكم الابتدائي بنفي علاقة العمل بينه وبين ميرث المطعون ضدها الأولى ، ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها

الأولى بأحقيتها لمعاش تأسيساً على قيام رابطة بين مورثها وبين المطعون ضده
الثانى فإنه لا يكون قد فصل فى النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين
المخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ١٠٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٠ من ٢١ من ١٣١)

٦- إذ كان يبين من الحكم الابتدائى أنه أسس قضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها
قبل الأوان على أن الوظيفة موضوع التناعى ما زالت شاغرة فلا يكون للمطعون
ضده طلب أحقيته لها عن شغلها ولا يحق له المطالبة بالفئة المالية استناداً إلى
خلو الوظيفة لأن هنا الخلو ليس شرطاً لاستحقاق الفئة ، وهذا الذى أقام الحكم
الابتدائى عليه قضاء يتضمن أن محكمة الدرجة الأولى قد فصلت فى أنه لا يحق
للمطعون ضده طلب الترقية إلى الفئة المالية محل التناعى وهو من المحكمة قضاء
الموضوع تستنفذ به ولايتها ، ومن شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن
يطرح الدعوى على المحكمة الاستئنافية بما اشتملت عليه من طلبات . ويتعين
عليها إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائى وقبول الدعوى أن تفصل فى
موضوعها ، والا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى .

(الطعن رقم ٧٥١ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٥٨٨)

٧- مسؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٩.٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً
بذاتها فى تطبيق أحكام هذا القانون والمواد الأولى والثانية والرابعة من القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١) ان مؤسسة مصر للطيران صارت شركة
مساهمة تحت ذات المسمى منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ،
وان النص فى المادة الأولى من قرار وزير الطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥
الصادر بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٦ استناداً الى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار
رئيس الوزراء رقم ٩.٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « » ، وفى المادة
السابعة على أن « » لم يغير من الشخصية الاعتبارية ذات الطبيعة
الخاصة لمنشأة مصر للطيران باعتبارها شركة مساهمة منذ سريان القانون رقم

١١٦ لسنة ٩٧٥ فى ١٩/٩/١٩٧٥ وانما امتهدل اسم شركة مصر للطيران باسم
مؤسسة مصر للطيران الذى كانت تباشر نشاطها به بما لازمه ان الاسمين السابقين
لشخصية اعتبارية واحدة وليسا لشخصيتين متغايرتين قامت احدهما بعد انقضاء
الآخرى ، ومن ثم يكون المحكوم ضده بالحكم المستأنف شخصية اعتبارية واحدة
هى منشأة مصر للطيران أياً ما كان الاسم الذى اختصت به فى الدعوى الذى
عسمها هنا الحكم فيحق لها استئنافه فيما قضى به عليها بأى من هذين
الاسمين .

(الطعن رقم ١٦٠٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٧)

استقاله

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن العامل لم يترك العمل قرر تقديم استقالته أو قبولها بل استمر يباشره بأمر مخدمه الذى طلب إليه الاستمرار فيه مدة معينة ورتب على ذلك أن العقد لا يكون قد انتهى فعلاً إلا فى نهاية هذه المدة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣ من ١٥ إلى ١٢١١)

٢- تجبىز المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدنى لكل من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر بإرادته المنفردة وهو حق لا يقيد به سوى سبق الاخطار فى الميعاد الذى حدده القانون أو التعويض عنه إذا لم يتم ، وإذا كانت المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقاً للمادة ٧٢ أن يستقل من العمل » فإن الاستقاله تكون إنهاء للعقد بالإدارة المنفردة وتتم بمجرد تقديمها ومن ثم فلا يحول دون أعمال أثرها التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو قول المطعون ضده أن الطاعن مازال موظفاً لديه بعد أن أنهى الطاعن عمله بإرادته المنفردة باستقالته منه .

(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٢٠٠٧ جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ من ٢٥ إلى ٥٣١)

٣- إذ كان المطعون ضده قد وجه خطاباً إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنه يرجو فيه التكرم بالموافقة على قبول استقالته من العمل بها اعتباراً من ١٠/١/١٩٦٦ فأصدرت هذه الأخيره قراراً إدارياً بقبول الاستقاله اعتباراً من هذا التاريخ وكانت الطاعنه قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده قدم استقالته من العمل مختاراً دون إكراه من جانبها وأنه ترتب على تقديمه الاستقاله وعلى القرار الصادر منها بقبولها انتهاء خدمته نهائياً اعتباراً من ١٠/١/١٩٦٦ طبقاً لنص المادتين ٧٥ ، ٧٨ من القرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وأن القرار بإعادة تعيينه بالشركة فى تاريخ لاحق إنما هو تعيين جديد بها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن هذه الاستقاله لم تقدم من المطعون ضده اختياراً وأنه لم يعين تعييناً جديداً وأن مدة عمله تعتبر متصله مستنداً إلى مجرد القول بأن اسمه ورد مع أسماء العاملين الذين أوصت بإعادتهم لأعمالهم لجنة

الرقابة العليا للدولة وأن الطاعة قامت بتنفيذ توصيتها بإعادة المطعون ضده إلى عمله السابق ، بما لا يبرر الانحراف عن المدلول الظاهر لعبارة خطاب الاستقالة من أنها قدمت اختياراً وإذا لم يورد الحكم الدليل المقبول تأييداً لما ارتأه في هذا الخصوص ، وكان ما رتبته على ذلك النظر الحاطىء من اعتبار مدة عمل المطعون ضده متصله ، والقضاء له بالاهتناء عليه من تعديل في الأجر واستحقاقه المبالغ المقضى بها يتعارض مع ما تنص عليه اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ من أحكام في هذا الشأن فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسيب قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ من ٢٩ من ١٨٧٩)

٤- لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه : للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ، ومفاد هذا النص أن الاستقالة لا تنتج أثرها في إنهاء علاقة العمل إلا بقبول جهة العمل لها إما صراحة بإصدار قرار بقبولها أو حكماً بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها. لما كان ذلك وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ للمطعون ضدها بطلب إحالته للمعاش المبكر لظروفه العائلية اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ عملاً بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن يستحق المعاش فى الحالات الآتية : ١- ٢- ٣- ٤- ٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٣) متى كانت مدة اشتراكهم فى التأمين ٢٤ شهراً على الأقل . فإن طلب الطاعن إحالته للمعاش المبكر طبقاً لهذا النص يتضمن ضمناً طلباً باستقالته وانتهاء خدمته للأسباب الواردة به مما يقتضى مراعاة الميعاد الذى نصت عليه المادة ٦٧ سالفه الذكر والذى يجب أن يبت فى هذه الاستقالة خلاله وإن كان رئيس مجلس إدارة الجمعية المطعون ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ بعدم الموافقة ، فإن هذه الاستقالة تكون مع ذلك قد قبلت حكماً بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر

وجرى فى قضائه على أن طلب الطاعن احواله للمعاش المبكر لا يتضمن استقالته
بمفهوم المادة ٦٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٩٢ سنة ١٩٨٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦)

٥- ان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته من « وكان الثابت ان
المستأنف عليه كان يعمل رئيساً لقسم الشكاوى وقد قضى لصالحه
بأحقبته فى شغل وظيفة محام اول بالادارة القانونية واذ كلف بامساك
دفاتر وسجلات - اصابات العمل والشكاوى وعرضها على الاساتذة المحامين وهى
وظيفة كتابية يحته يعيده كل البعد عن العمل الفنى فان ذلك يكون تنزيراً
لوظيفة العامل وهو امر غير جائز قانوناً ويكشف بهجلاء عن التعسف ، يعد اكرام
من رب العمل للعامل على الاستقالة والتى تعتبر فى هذه الحالة فصلاً تعسفياً
لا يعد اكراماً للمطعون ضده على تقديم الاستقالة ولا يعد قبول الشركة لها خطأ
يستوجب التعويض عنه ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعويض
المطعون ضده عن انتهاء خدمته واعتبر ذلك فصلاً تعسفياً قد شابه الفساد فى
الاستدلال الذى جره الى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١/٢٥/١٩٨٨)

٦- الاستقالة من أسباب انتهاء الخدمة التى نص عليها فى المادة ٩٦ من القانون
المشار إليه - ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - ، والقرار الصادر بإنهاء الخدمة وعلى ما جرى
عليه قضاء هذه المحكمة لا يخضع لرقابه القضاء إلا فى خصوص طلب التعويض
عن الضرر الناجم عنه ما لم يكن الفصل بسبب النشاط النقابى .

(الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١/٢٥/١٩٨٨)

٧- النص فى المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام
العاملين بالقطاع العام - والذى يحكم واقعة الدعوى - على أن « للعامل
ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولا تنتهى خدمه
العامل إلا بالقرار لاصدار بقبول الاستقالة ، ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين
يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن
طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً بتقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة
العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه مفاده أن خدمة

العامل تنتهر بصدر قرار بقبول الاستقالة أو مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها ما لم تكن معلقة على شرط أو مقترنه بقيد ، وكان الشاهد بالأوراق أن الطاعن قد استقالته بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٩ ، وصدر قرار بقبولها بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٢ قبل ان يقدم الطاعن طلبه بالعلول عنها في ١٩٧٨/٤/٢٤ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بالقرار الصادر بقبول استقاله الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٦٤٨ سنة ٥٢ في جلسة ١٤/٤/١٩٨٩)

٨- المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لنظام العاملين بتلك الشركات وان تقديم العامل لاستقالته مختاراً وقبول الشركة لها يترتب عليه انتهاء خدمته لديها وإن إعادة تعيينه مرة أخرى يعتبر تعييناً جديداً منبت الصلة بعمله السابق .

(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٥٢ في جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)

إعانه غلاء المعيشة

١- متى كان المحكم المطعون فيه إذ قضى برفض التصديق على الصلح الذى نزل بموجبه المطعون عليه عن جزء من إعانة الغلاء التى يستحقها قبل الطاعنه بموجب الأمرين العسكريين رقمى ٣٥٨ ، ٥٤٨ والمرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ قد أقام قضاءه على أن هذا الصلح يخالف أمرا عده المشرع من النظام العام ذلك أنه ذكر فى ديباجة الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ أن المشرع إنما يقرر إعانة غلاء للعمال ويلزم بها رب العمل إلزاماً لا سبيل للتخلص منه لاعتبارات متعلقة بالنظام العام وهى توفير مورد للعامل لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة تبعاً لزيادة أسعار الحاجات الضرورية كما أكد صلة ما قرر بالنظام العام بما أورده فى المادة الثامنة من اعتبار تخلف رب العمل عن دفع هذه الإعانة جريمة معاقباً عليها جنائياً ومن النص على أنه (تقضى المحكمة فضلاً عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر العلاوة لمستحقها ...) فإن ما قرره هذا المحكم لا مخالفه فيه للقانون ولا محل للتحدى بهجواز التصالح عن الضرر الذى يتخلف عن جريمة ذلك أن موضوع الصلح فى الدعوى لم يكن الضرر المتخلف عن جريمة وإنما هو النزول عن بعض حق قرره المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام وأوجب على المحكمة رعاية له أن تقضى به من تلقاء نفسها لمن حبس عنه .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٢- إن المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ تقضى بمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ من يونيو ١٩٤١ إعانه غلاء معيشة على أساس نصف الفئات المقررة إذا تبين أنه قد روعى فى تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة . وإذن فمتى كانت محكمة الموضوع قد استعرضت وقائع الدعوى واستخلصت منها استخلاصاً سائفاً أن أجر المطعون عليه الذى استخدم بعد ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤١ قد تحدد بحسب أجر سنة ١٩٣٠ ودون مراعاة لحالة غلاء المعيشة فلا سبيل للنعى على هذا التقرير الموضوعى

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢١)

٣- ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردى أن ينتفع بأحكام الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة الغلاء ، وإنما هو مقصور على عمال المحال الصناعية والتجارية وما عده الشارع فى قانون اصابات العمل فى حكم المحال

التجارية - وإن لم تكن فى الواقع كذلك - وهى اسطبلات السباق والترادى الرياضية ومحال الادارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية . وإذن فمتى كان العامل الذى يطالب بإعانة غلاء المعيشة وفقاً للأمر المشار اليه يشتغل فى أحد المستشفيات فإنه يتعين البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف الى تحقيق الربح أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا ، وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية والتى لا يحول دون اعتبارها كذلك تتقاضى أجر العلاج وتؤمن الدواء ومبلغاً إضافياً عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشأ من وراء ذلك ربحاً ولكنها تبغى العون على فعل الخير .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٥)

الطعن رقم ١٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤ من ٢٩ إلى ٦٦٤)

٤- إذا كانت الشركة المطعون عليها قد اتفقت مع عمالها على حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد ، فإن مؤدى ذلك أن الطرفين إذا اتفقا على عناصر تقدير المكافأة يكون قد انعقد رضاها على أن لحسب من واقع الأجر ونظراً إلى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان وقصداء بمفهومه القانونى الذى يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أياً كان نوعه مقابل قيامه بالعمل ، فتدخل فى هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدنى هذا المعنى فنصت فى فقرتها الثانية على أن العلاوات التى تصرف لمستخدمى المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر . ومن ثم يتعين عند حساب المكافأة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها الى الأجر الأصلى ، وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه إهدار الحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء فإنه يكون قد خالف القانون بما مستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٤ من ١٢ إلى ١٢٧)

الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٠ من ١٢ إلى ٢٩٦)

٥- متى كانت نماذج تعيين موظفى الشركة المطعون عليها وعمالها مرفعةً عليها منهم وموضعه فيها تفصيلاً مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذى أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة

الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠، ومن ثم فلا يجدى الطاعن التحدى بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل ، ولا يكون القرار المطعون فيه - إذ أخذ بهذا النظر - قد خالف القانون أو شابه قصور .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٧ من ١٢ ص ٨٢٨)

٦- النص في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على أن يمنح عمال المحال الصناعية والتجارية إعانة غلاء المعيشة طبقاً للفئات المبينة بالجدول المرافق له وفي المادة الثالثة منه على أن يمنح العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣. إعانه غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعى في تحدد أجورهم حالة غلاء المعيشة . يدل على أن الشارع أراد أن يتخذ من مراعاتها حالة الغلاء في تحدد أجور العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣. أو عدم مراعاتها وقت التعيين معياراً لاستحقاقهم نصف إعانه الغلاء . أو استحقاقها كاملة ، وضابط هذا المعيار ولازمه هو مقارنة أجر العامل الذي عين بعد ١٩٤١/٦/٣. بأجر زميله الذي عين في تاريخ سابق متى تساوت ظروفها لا مقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد في سنة ١٩٥١ وبمقتضاء وحدت الشركة بين أجور عمالها وسوت بينهم فيها .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣ من ١٥ ص ١٢٠٣)

(الطعن رقم ١٠٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٣١ ص ٩٤٧)

٧- الأوامر الصادره بشأن إعانه غلاء المعيشة لا يمنع من زيادة إعانه الغلاء عن النصاب الوارد فيها لمصلحة العامل باعتباره الحد الأدنى لكل فئة ، وهو ما تشير إليه المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بقولها « يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن بصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانه غلاء معيشة فوق مرتباتهم وأجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها المبينه بالجدول المرافق وما تشير إليه كذلك المادة السادسة من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بقولها « تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتباراً من ١٩٥٠/٣/١ ما لم تكن فئات إعانه غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق ففي هذه الحالة يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٣ من ١٥ ص ١٢١٨)

٨- إذا كان رب العمل قد تمسك فى دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تعيين جميع عماله بأجر شامل بما فى ذلك علاوة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها وأنهم ارتضوا هذا الوضع دون اعتراض أو شكوى ، ورد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بما أثبتته مفتش مكتب العمل فى تقريره من أن : تعديلات بالإضافة قد أجريت للتغيير من طبيعة مقابل العمل وتحويله من أجر إجمالى إلى أجر مقسم أصلاً إلى أساسى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها وذلك لضمان عدم تأثر قيمة الغلاء بتغيير الحالة الاجتماعية للعامل ، فإن ما ورد به القرار من ذلك ينطوى على قصور يعيبه إذ هو لا يراجع دفاع رب العمل من أنه جرى على أن بضمن أجور عماله عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ومنهزمه أن ما أجراه من تغييرات بالإضافة فى الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال لم يؤثر فى حقيقة التعاقد والأوضاع القائمة بينه وبينهم منذ تعيينهم وكان بتعين على هيئة التحكيم أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به إن صيغ وجد الرأى فى النزاع لا أن تكفى فى الرد عليه بما أثبتته الخبر من حصول تغير فى الأجور الثابتة بالملفات .

(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٠ من ١٥ ص ١٢٢٦)

٩- الأجر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يشمل كل ما يدخل فى ذمه العامل من مال أياً كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاه له ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة وبالتالى فإن عبارة الأجر العادى فى حكم المرسوم بقانون ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد أقام قضاء على أساس وجوب إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور الساعات الإضافية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٨٦ من ١٢ ص ٤٩٩)

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ من ١٥ ص ١٢٠٢)

١٠- إذا فرض الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التى تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون فى المحال الصناعية أو التجارية وفى

المحال التى عدها الشارع فى المادة الأولى من قانون اصناف العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى حكم المحال التجارية وهى امطيلات السباق والنوادي الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية ، فإنه يتعين - لتعرف ماهية المستشفى الذى يمثل الطاعن وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك - البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى تحقيق الربح أم لا من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحول دون اعتبار المستشفى خيراً أن يتقاضى أجر العلاج وبيع الدواء ويفرض رسماً لزيارته المرضى فى غير المواعيد المقررة لها ، متى كان القائمون بأمره لا ينشئون من وراء ذلك ربحاً ولكنهم يتفنون العون على فعل الخير .

(الطعن رقم ٨ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ من ٢٣ ع ٢ من ١٥٠٢)

١١- إذا كان بين من ذكره الطاعن مقدمه لهيئة التحكيم والمودعه صورتها الرسمية ملف الطعن أنه تمسك فى دفاعه بأن المستشفى الذى يمثل هو مستشفى خيري لا يستهدف أى ربح ، وأن ما قد يحصل عليه من إيراد ضئيل ينفقه فى وجوه الخير ، وأن تأميم المستشفيات الخيرية لم يشمل جميع هذه المستشفيات ولم ينصرف إلى ما كان منها تابعاً لهيئات أجنبية كمستشفى هرمل . وكان القرار المطعون فيه قد اكتفى فى اعتباره هذا المستشفى منشأة تجارية تسرى على عماله أحكام الأوامر العسكرية الخاصة بأعماله غلاء المعيشة بما ورد فى تقرير الخبير المقدم فى النزاع من أن المستشفى تتقاضى أجراً للعلاج وبيع الدواء ويفرض رسماً لزيارته المرضى فى غير المواعيد المقررة لها ولا يضم قسماً للأسعاف ، ومن أن قرار التأميم المستشفيات الخيرية لم يشملها ، فإن القرار المطعون فيه إذ فاته التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمر المستشفى وهل هو الربح والكسب أم القيام بخدمة إنسانية ، كما أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعن سالف البيان والرد عليه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على قصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٨ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ من ٢٣ ع ٢ من ١٥٠٢)

١٢- نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

صریح فیما قضی به من عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعیسة على العاملين بأحكام ذلك النظام ، كما أن مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة لمجمید مرتبات العاملين بالشركات ، اعتباراً من تاریخ نشر القرار الصادر بها فی الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى يتم تعادل وظائف الشركات بجدول الوظائف المرفق باللائحة ، ومن ثم لم يعد هناك سند لتقرير أحتیة العاملين بتلك الشركات لإعانة غلاء جديدة .

(الطعن رقم ١٧٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٩ ص ٢٤ ع ٢ ص ٧٨٥ ،

الطعن رقم ٣٩٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠ ص ٢٧ ص ١٧٤ ،

الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢ ص ٢٧ ص ١٠٥٢ ،

الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦ ص ٢٧ ص ١٥٢٤ ،

الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ص ٢٨ ص ١٤٢٧ ،

الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٥ ص ٣١ ص ٨١٥)

١٣- رأى المشرع بالنسبة لأفراد أطقم السفن التجارية المصرية احترام الأحكام النهائية الصادره من المحاكم فی خصوص اعانه غلاء المعیسة وعدم المساس بما قضت به فنص فی المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه : مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامه أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبه بإعانه غلاء معیسة بالاضافة إلى مرتباتهم متبیهة بمجرد صدور هذا القانون ،

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١ ص ٢٤ ع ٢ ص ١١٩٨)

١٤- إذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن (العامل) بأحتیته لإعانه الغلاء عن مدة تالية للمدة المحكوم بها فی الدعوى السابقة قولاً منه بعدم حجية ذلك الحكم لصدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه یكون قد ناقض قضاء الحكم السابق وخالف نص المادة الثانية من القانون المشار إليه بعدم التزامه حجية ذلك الحكم . ولا عبره باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فی الدعویین مادام الأساس فیهما واحداً ، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسی غیر شامل لإعانه غلاء المعیسة وأنه يستحق بذلك تلك

الإعانة ، ولا محل كذلك لما جاء بالحكم المطعون فيه من أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبر واقعة جديدة لم تكن تحت نظر المحكمة فى حكمها الأول إذ أن المادة الثانية من ذلك القانون قد نصت صراحة على عدم الاخلال بالأحكام النهائية . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد فصل فى النزاع خلا فالحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً .

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١ من ٢٤ ع ٢ من ١١٩٨)

١٥- إذ كان يبين من الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية فى ذات الدعوى والذي قضى بنذب خبير لبيان ما لم يتقاضه الطاعنون (العمال) من اعانة الغلاء فى غضون الخمس السنوات السابقة على رفع الدعوى وفقاً لأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، أنه عرض للخلاف الذى قام بين الطرفين حول استحقاق الطاعنين اعانة الغلاء بالاضافة إلى أجورهم الحالية ويت فى هذا الخلاف بتقريره أن أحكام اعانة الغلاء المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ تسرى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٩ والقرارات الوزارية المنفذة له أو بعد صدورها وان تلك الاعانة يجب أن تضاعف بالنسب الواردة فى تلك الأوامر إلى أجورهم التى عينت هذه القرارات حدودها الدنيا ، لأن هذا التحديد لا يمنع من إضافة اعانة الغلاء إليها - وكان هذا الحكم قد فصل بصفة قطعية فى هذا الشق من الموضوع الذى كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة بشأنه وصدر نهائياً وحاز قضاؤه قوة الشئ المحكوم فيه ، فإنه يمتنع على المحكمة إعادة النظر فيه ويتمين عليها أن تتقيد بما قضت به .

(الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٩ من ٢٤ ع ٢ من ١٣٩٦)

١٦- وردت عبارة « مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية » بنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ بصفة عامة مطلقة بحيث تنصرف إلى كافة الأحكام النهائية التى قضت بأحقية العمال البحريين فى اعانة الغلاء التى فرضتها الأوامر العسكرية سواء حسمت هذه الأحكام النزاع كله أو قطعت باستحقاقهم هذه الاعانة وحسرت النزاع بعد ذلك فى تحديد مقدارها . إذ كان ذلك فإن قصر تلك العبارة على الأحكام التى قضت للعمال البحريين بمبالغ الاعانة المطالب بها كما ذهب الحكم

المطعون فيه يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز .

(الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٩ من ٢٤ ح ٢ من ١٢٩٦)

١٧- نص المشرع في المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإضافة مادة إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد أطقم السفن التجارية المصرية على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم منتبهة بمجرد صدور هذا القانون ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الطاعن - بحرى بشركة الملاحة البحرية - بحقه فى إعانة الغلاء عن مدة تالية للسنة المحكوم بها فى الدعوى رقم قولا بعدم حجية ذلك الحكم بصور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق ، إذ يعودته إلى بحث أجر الطاعن وهل هو أجر أساسى أم شامل لإعانة غلاء المعيشة والإنتهاء إلى أنه شامل لإعانة غلاء المعيشة يكون قد أعاد النظر فى ذات المسألة التى فصل فيها الحكم السابق وناقض هذا الحكم الذى صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى - قبل صدور هذا القانون لعدم استناده - ولاعبرة باختلاف المدة المطالب بفرق الأجر عنها فى الدعويين مادام الأساس فيها واحداً ، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم الأول بأن أجر الطاعن أجر أساسى غير شامل لإعانة غلاء المعيشة وأنه يستحق بذلك تلك الإعانة ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ مألغة الذكر توجب احترام أحكام النهائية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن يكون قد فصل فى النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزاً .

(الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ من ٢٥ ح ٢ من ١٤٨٢)

١٨- إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ على أن يكون تنظيم أجور ومرتبات أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدرت القرارات الوزارية رقم

١٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم شئون ضباط الملاحة وضباط اللاسلكى بالسفن التجارية المصرية و٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن أجور عمال البحر وأجازاتهم و٣٢ لسنة ١٩٥٣ بشأن مرتبات المهندسين البحريين بالسفن التجارية المصرية و١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد أطقم السفن البحرية التجارية الذي نص فى مادته الأولى على إلغاء القرارات السابقة ونص فى مادته الثالثة على أن يكون الحد الأدنى للمرتبات وفقا للجداول المرافقة له . وكان المشرع قد أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ مادة برقم (٢) إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن تعتبر الأجور والمرتبات والمكافآت المحددة بالقرارات الصادرة تنفيذ الحكم المادة السابقة شاملة لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة الواردة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . واتبع هذا النص بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية تعتبر الدعاوى المقامة أمام المحاكم من أفراد أطقم السفن البحرية للمطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى إجورهم منتهية بمجرد صدور هذا القانون وكان مقتضى هذين النصين مرتبطين أن تطبق هذه المادة الأخيرة مقصورة على دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية المحددة أجورهم ومرتباتهم بالقرارات الوزارية سائلة البيان . فإن دعوى الرهان بطلب تلك الاعانة لاتندرج فى تلك الدعاوى التى نص القانون على اعتبارها منتهية .

(الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ص ٢٦ ص ١٢٢٩ .

الطعن رقم ١٠٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩ ص ٣١ ص ٩٤٧)

١٩- القواعد المنظمة لإعانة غلاء المعيشة لاتسرى إلا على العاملين وقت صدورها أما الذين يعينون بعد العمل بأحكامها فيفترض أن فئاتها قد روعيت فى تحديد أجورهم ، ما لم يثبت أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت الى غير ذلك . ومتى كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بعد العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ونص فى البند الثانى من عقد عمله على أن أجره يشمل إعانة غلاء المعيشة على أساس أعلى نسبة مقرر فلا يكون ثمة سند لمطالبته بأى زيادة فيما يتقاضاه من إعانة غلاء .

(الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٣ ص ٢٧ ص ١٣٤٢ .

الطعن رقم ٤٦٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٥ ص ٢٩ ص ٨٥٨ .

الطعن رقم ١٠٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٩ ص ٣١ ص ١١٤٧)

٢- تنص المادة السادسة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على أنه تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات اعتباراً من ١/٣/١٩٥٠ ما لم تكن فئات إعانة غلاء المعيشة التي تصرفها المؤسسات التي يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن الفئات الواردة بالجدول المرفق ففي هذه الحال يعمل بالفئات المقررة بالمؤسسة ، و إذا كان الواقع الذي لم ينازع فيه الطاعن (العاقل) هو أن فئات إعانة غلاء المعيشة المقررة بلائحة البنك المطعون ضده الأول تزيد على الفئات المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى تطبيقاً لذلك إلى النتيجة الصحيحة وهي وجوب أعمال فئات إعانة الغلاء الواردة بلائحة البنك ، فإن النعمى على ما أورده تزيدياً في هذا الشأن من قرارات قانونية خاطئة أو تسبب معيب يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ٥٨٠)

٢١- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة باحتساب إعانة الغلاء طبقاً للفئات الواردة بلائحة البنك وهي الفئات الأكثر سخاء فإنه لايسوغ للطاعن بعد أن طبقت عليه هذه الفئات وتقاضى مرتبه على أساسها طوال مدة خدمته أن يطالب بالمزايا التي تعود عليه بعد تقاعده من تطبيق نظام آخر .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ٥٨٠)

٢٢- مفاد الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والمادة ٦٤ من ذات اللائحة ، أن المشرع بعد أن قرر قاعدة عدم مريان نظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، رأى بالنسبة للعاملين الحاليين بها أن يستمر صرف إعانة الغلاء إليهم مع مرتباتهم بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم ، بحيث لو زادت هذه المرتبات مضافاً إليها إعانة الغلاء على المرتبات المقررة لوظائفهم يفتشى التعادل . فإن هذه الزيادة تستهلك مما يستحقونه مستقبلاً من علاوات أو بدلات ، ومؤدى استمرار صرف إعانة الغلاء بصفة شخصية وإلى أجل موقوت هو بقاءها مستقلة بذاتها مشدجة في المرتب الأساسي .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ٥٨٠)

(الطعن رقم ٦٦٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤ من ٢٩ من ٦٧٥)

٢٣- مفاد المواد ١ ، ٢ ، ٣ . من القانون ٧٦ لسنة ٦٤ هو أن الشارع قصد إيضاح أن الأجر المحدد بقرار وزير الحربية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بشأن أفراد أطقم السفن البحرية التجارية إنما هو أجر شامل لإعانة غلاء المعيشة وأن وضع حدا لأنزعجتهم نحو المطالبة بإعانة غلاء المعيشة بالإضافة إلى مرتباتهم دون مساس بحجية الأحكام النهائية ، ذلك أن مرتباتهم وأجورهم منذ نظمت - على نحو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - وهي شاملة لإعانة غلاء المعيشة ، ولم يحدث أبداً أن طبقت القواعد العامة لإعانة غلاء المعيشة عليهم ، والسبب في ذلك أنهم لا يعملون في دولة واحدة . وأنه روعى من تحديد المرتبات أن تكون شاملة لإعانة غلاء المعيشة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لانه لم يطبق قواعد الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٠١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٨ من ٢٧ من ١٦٩١)

٢٤- الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التي تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فرضت إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التي عدّها الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في حكم المحال التجارية وهي إسطبلات السباحة والنوادي الرياضية وكذلك مجالس الإدارة وحدها المتعلقة بالأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنفعة العامة وإذا كان المسجد الذي عمل به مورثا الطاعنين لا يندرج في عداد المحلات التجارية أو تلك التي اعتبرها المشرع في حكمها مما ينأى بها عن نطاق تطبيق تلك الأوامر فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٠٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ من ٢٨ من ١٣٠٢)

٢٥- النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦١ بالنظام الأساسي للبنك البلجيكي والدولي بمصر ، والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بنك بورسعيد - البنك البلجيكي والدولي سابقاً - والفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القرار ، وفي المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر والمادة الثانية من ذات القرار ، والمادة الأولى من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمادة ٣٤ من القانون ٦ لسنة

١٩٤٣ بشأن المؤسسات العامة ، مفاده أن بنك هورسعيد - قبل تحويله إلى شركة مساهمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يطبق من تاريخ نشره فى ١٩٦٥/٤/٢ - يعد مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، وإذ كانت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص فى فقرتها الأولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة » ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء على خضوع العاملين لدى بنك هورسعيد - قبل صيرورته شركة مساهمة - لأحكام تلك اللائحة التى منعت المادة الثانية من مواد إصدارها مريان قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة بشأنهم ، فإن النعى عليه بأن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قصرت تطبيق اللائحة المذكورة على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى يضحى - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ من ٢٩ من ١٣٤٥ .

الطعن رقم ٦٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ من ٢٢ من ٢٢٢٢) .

٢٦- إذ كانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ قد صدرت استناداً إلى الإعلان الدستورى بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر فى ١٩٦٢/٩/٢٧ وكانت القرارات التى يصدرها رئيس الجمهورية استناداً إلى ذلك الإعلان الدستورى يكون لها فى موضوعها قوة القانون التى تمكنها من إلغاء وتعديل القوانين القائمة ، فمن ثم يكون للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قوة إلغاء قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة المقررة بتشريعات سابقة بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكامه .

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٥ من ٢١ من ٨١٥ .

الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ من ٢٢ من ٢٢٢٧ .

الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٢/١/١١ من ٢٢ من ٦٩)

٢٧- إذ كانت المادة ٦/١٤ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره نرى ١٩٥٩/٤/٧ قد نصت على إلغاء الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى وعمال المعال التجارية والصناعية

والمعمول به يمتنع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ فإنه أية مطالبة بزيادة جديدة فى الأجر بالتطبيق لقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها فى ذلك الأمر العسكرى تكون ولاسند لها ، ولما كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى المشار اليه أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة ، هو ما رعى إليه من رغبة فى استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكرى بما رتب له لهم أثناء سريانه من زيادة فى إعانة غلاء المعيشة ، دون غيرهم مما عبنوا فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغاه فيفترض فى شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الاعانة ، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر لأجور فإنه لا مخالفة فى ذلك للقانون .

(الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ١٨١٨)

٢٨- يدل نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص على أن الأجر الشهري الذى حطر القانون زيادته مع إعانة الغلاء عن خمسين جنيهاً إنما هو الأجر الذى جرى على أساسه حسب اشتراطات التأمين الاجتماعى فى ١/١/١٩٧٥ أو الاجر عند الالتحاق بالخدمة بالنسبة لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ فلا يرد على الأجر الذى زيد بعد ذلك بمقدار العلاوات أو غيرها وما مفاده وعلى ما ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ عدم استهلاك إعانة الغلاء المذكورة من أية علاوات دورية أو زيادات تطراً على أجر العامل بعد التاريخ المشار إليه .

(الطعن رقم ٥٢١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٠ من ٣٥ ص ١١٥٢)

٢٩- مفاد نص المادة الأولى من القرار الجمهورى ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والبند رقم (٣) فى الجدول المرافقة لهذا القرار أن العبرة فى استحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة المقررة فى الجدول المرافق للقرار سالف البيان هى بالاجر الاساسى الذى يتقاضاه العامل من جهة العمل حسب الفئة الوظيفية التى يشغلها فى تاريخ استفادته بأحكام هذا القرار ، وذلك كله دون نظر إلى عمولة المبيعات التى قد يتحصل عليها العامل ، إذ لم قصد المشرع حسابها حين تقرير الاعانة

النصوص عليها في القرار سالف البيان لنص على ذلك صراحة ولم يقيد
لاستحقاق بشرط عدم زيادة مايتقاضاه العامل من اعانه الغلاء بالاضافة إلى
المرتب أو الأجر الاساسى عن الحد المنصوص عليه .

(الطعن رقم ٦٦٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٥)

اعتقال العامل

١- لئن كان اعتقال العامل بأمر من المحاكم العسكرية أو سلطات الطوارئ، غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع فيعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً على العامل بيد أنه لما كانت هذه الاستحالة وقتية بطبيعتها لا ترتب انفساخ عقد العمل بقوة القانون بل تؤدي إلى مجرد وقفه لأن الانفساخ لا يقع إلا بالاستحالة النهائية . وكان المبدأ السائد في نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار روابط العمل حماية للعامل أساساً وضماناً لمعاشه فإن من مقتضى ذلك أن وقف عقد العمل المنبثق عن اعتقال العامل لا يرتب كل آثار الوقف إنما يبقى للعقد على الرغم من وقفه أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه وهو التزام صاحب العمل بأداء أجر العامل إليه عن مدة الاعتقال طالما أن الأجر هو عماده الأساسي في معاشه مما ينبغي معه الاعتداد بصفته الحيوية هذه بالنسبة له وعدم حرمانه منه بسبب اعتقاله الذي أوقف عقده وبعد أمراً خارجاً عن إرادته لا يد له فيه .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٦١٢)

٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي تملكت الطاعنة في ظله الصبديلية محل النزاع - بعد أن حدد في المادة ٧٥ منه على سبيل الحصر الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل أتبع ذلك بالنص في المادة ٨. على « أن يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهي فيه خدمته » مما مؤداه أن وقف عقد العامل بشركة من شركات القطاع العام بسبب اعتقاله لا يرتب حرمانه من أجره طوال فترة الاعتقال مادام أن مناط الحرمان إنما هو انتهاء الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر المادة ٧٥ من القرار الجمهوري آنف الذكر . متى كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد اعتقل يوم ١٩٦٥/٨/٢٢ فإن الاعتقال الذي يعد قوة قاهرة لا يرتب انفساخ عقده بقوة القانون بل يؤدي إلى وقف هذا العقد مع إبقاء التزام الشركة الطاعنة بأجره عن فترة اعتقاله موضوع التداعي الراهن سواء في ذلك المدة السابقة على القرار الجمهوري ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وتلك اللاحقة عليه .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٦١٢)

٣- الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ماجرى به نص المادة الثالثة من قانون

العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابه فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وإذا كان المقصود بمكافأة زيادة الانتاج هو دفع العامل الى الاجتهاد فى العمل ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باستحقاق المطعون ضده لمكافأة زيادة الانتاج عن مدة اعتقاله التى لم يزد فيها عملاً لدى الطاعنه وانعدم بذلك أساس استحقاقه لها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٣ من ٢٩ من ١٣٩٨٢)

٤- مفاد نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن تسوية حالة العاملين لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم أى فى ١٩٦٤/٦/٣ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها بفض النظر عما إذا كان حاصله على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة أعلى . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يكن شاغلاً فى ١٩٦٤/٦/٣ وظيفة من الفئة المالية السابعة بسبب كونه معتقلاً فى هذا التاريخ بما لا يمنعه حقاً فى التسكين فى تلك الفئة ، وكان لاوجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على نصوص القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو للقياس على حالات الاستدعاء أو الاستبقاء فى الخدمة العسكرية فيما تقرره من وجوب الاحتفاظ للعامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقبات كما لو كان يؤدي عملاً ، إذ هى استثناء من القواعد العامة فى القانون المدنى التى تعتبر تجنيد العامل سراً مورياً مؤدياً لانقضاء عقد عمله من تلقاء نفسه ، على خلاف حاله اعتقال العامل التى تؤدى إلى وقف عقده لا انقضاءه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده (العامل) فى التسكين على الفئة السابعة بمقوله أن اعتقاله لا يحول دون اعتباره شاغلاً الوظيفة من الفئة

المذكورة فى تاريخ التسكين التى كان سيصل إليها فعلاً لو ظل فى العمل دون أن يعتقل ، كالمستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة وأسوة بزملائه المقارن بهم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٦٦ سنة ٤٩ فى جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٠ من ٣١ من ٨٢٧)

هـ - لئن كان اعتقال العامل بعقد محدد المدة مؤدياً لوقف العقد لا إنفساخه إلا أن ذلك لا يحول دون إنتهاء عقد المظنون ضده بانتهاء مدته .

(الطعن رقم ١٩٧١ سنة ٤٩ فى جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨١ من ٣٢ من ١٢٩٢)

إقتراض العامل من صاحب العمل

١- مفاد نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع أجاز لأصحاب الأعمال إقراض العمال ، وأنه في سبيل التوفيق بين مصلحة العامل في قبض أجره بالكامل وبين حق صاحب العمل في التمسك بانتقضاء الأجر مقاصه مع القرض ، وضع قيوداً على طريقة الوفاء بما لا يرهق العامل ، كما حرم تقاضى فوائد على هذا القرض حماية للعامل ومنعاً من استغلاله ، ولم يقصد المشرع أن يقيد صاحب العمل في استغلال نشاطه أو أن يتنازل عن أرباحه منه للعامل ، فإذا أقبل عامل بأحد البنوك على طلب قرض بمحض رغبته من هذا البنك والتزم في العقد بالفائدة التي يتقاضاها البنك من عملائه عن القروض التي هي من صميم أعماله ، فإن العامل يكون ملزماً بالفائدة التي تمثل أرباح البنك من نشاطه ، ولا يمتد إليها الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٣٥ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٠ ص ٢١ ج ٢ ص ٨٢٠)

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل

١- الاتفاق - بالصلح أو التنازل - بين رب العمل وعماله لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل ، وإذا كان الاتفاق بين الشركة والناقبة المطعون عليها يتضمن التنازل عن الملاوة لمنحة الأقدمية في مدة معينة مقابل مزايا منحت للعمال ، لم تقل النقاة إنه من حقوقاً قررتها قوانين العمل ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن عقد الصلح ينطوى على تنازل عن جزء من الأجر وهو أمر غير جائز للاتفاق عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٧ من ١٨ ع ٢ من ١٠١٨)

٢- الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل . وإذا كان الاتفاق الذي انعقد بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده ، والذي تضمن استبدال أجر ثابت بمعمولة كان يتقاضاها المطعون ضده ، لم يمس حقوقاً قررتها قوانين العمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على « أن المعمولة التي يتقاضاها المطعون ضده جزء من الأجر تعلق به حق المستأنف عليه - المطعون ضده - ولا يجوز المساس به أو الاتفاق على مبلغ أقل منه » فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/١/١٩٧٢ من ٢٤ ع ١ من ١١٤)

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٦٩٩)

(الطعن رقم ١٥٢٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ من ٣١ من ١١١٠)

٣- الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل ، وإذا كان الثابت أن العقد الذي أبرم بين الطاعن والشركة المطعون ضدها واستمر نافذاً بحكم العلاقة بينهما إلى أن أقام دعواه ، قد تضمن تحديد أجره مضافاً إليه مبلغ معين يمثل متوسط المنح التي كان يتقاضاها في الثلاث سنوات السابقة على العمل باللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبالتنفيذ لأحكامها وبما يجاوز الحد الأدنى للأجر المقرر قانوناً ، فإن ذلك لا يمس حقوقاً تقررها قوانين

العمل فى حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإنما - إن صح - يتضمن تعديلاً للأجر الذى كان يتقاضاه الطاعن حتى حرم إبرام العقد على أساس من علاقة العمل السارية وقتئذ مما يجوز الاتفاق عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون الطرف الآخر فى تلك العلاقة هو الشركة المندمجة أو خلفها ، إلا أن بشوب إرادته اكراه بفسدها أو عيب آخر من عيوبها وهو ما لم يسبق للطاعن أن أثاره أمام محكمة الموضوع . إذ كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه لم يخالف النظر سالف البيان . فإن النعى عليه بمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٥٣ سنة ١٩٧٦/٢/٢٠ جلسة ١٩٧٦/٢/٢٠ من ٢٥ ص ٧١)

٤- الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع باطلاً وفقاً لنص المادة ٣/٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هذا القانون ، وإذا كانت إعانة غلاء المعيشة قد فرضها الشارع للعامل لاعتبارات تتعلق بالنظام العام وينبنى على ذلك وجوب دفعها لهم كاملة وفق النصاب الوارد بالأوامر العسكرية الصادرة بشأنها باعتباره الحد الأدنى لكل فئة ، فإن الاتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن جزء من هذه الإعانة يندرج تحت حكم هذه المادة فضلاً عن مخالفته للنظام العام .

(الطعن رقم ٢٠٦ سنة ١٩٧٦/٥/٢٩ جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ من ٢٧ ص ١٢٢٨)

٥- الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه يقع باطلاً وفقاً لنص المادة ٣/٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا خالف أحكام هذا القانون ، ولما كان العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يمنحون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم بما لا يجوز معه أن تقل عن أول مربوط فئة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى للأجر وذلك عملاً بنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، فإن الاتفاق بين الشركة المظنون ضدها وبين الطاعن على التنازل عن الفروق المالية الناتجة عن منحه مرتباً يقل عن أول مربوط الفئة التى سويت حالته عليها وكذا التنازل عن الدعوى بهذه الفروق بموجب الأقرار الصادر من الطاعن - العامل - يكون باطلاً لمخالفته نص الفقرة الثانية من المادة السادسة

ولما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بترك الخصومة في الدعوى إلى ذلك الإقرار الباطل فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ من ٢٧ ص ١٤٢١)

٦- تنص المادة ٣/٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يقع باطلاً كل مصالحه أو إبراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه أو خلال شن من تاريخ انتهائه إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون » وإذا كان مفاد إقرار التنازل الصادر من الطاعن - العامل - أن نزوله عن دعواه إنما ينصرف إلى تنازله عما تشتمل عليه هذه الدعوى من حقوق تندرج تحت حكم هذه المادة . وكان المحكم المطعون فيه قد خرج من مدلول الإقرار وجرى قضائه على اعتبار هذا التنازل تركاً للخصومة لا يمس تلك الحقوق ولحجب بهذا الخطأ عن نظر موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٤٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ من ٢٨ ص ١٢٦٤)

٧- إذ كان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل ، وكان الطاعن ملزماً بأداء مبلغ ثلاثة جنيهات شهرياً مقابل انتقاله بسيارة الشركة المطعون ضدها من منزله إلى مقر عمله بها ذهاباً وعودة فإن القرار المشار إليه بسبب النعى لا يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل في حكم المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه لم يخالف ذلك النظر فإن النعى عليه مخالفته القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٤٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٣١ ص ٩٥٤ .

الطعن رقم ٢١٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ ،

الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

الأرباح المخصصة للعمال

١- إذا كانت المنشأة موضوع النزاع قد أتمت تأميمها نصفياً بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وذلك بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ في شأن مساهمة الدولة بحصة قدرها ٥٠٪ من رأس المال ، وكان القانون الأخير قد نص في مادته الأولى على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتعديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، فإن مژدى ذلك أن المنشأة التي كانت مملوكة للمطعمون ضدهم قد تحولت إثر تأميمها نصفياً إلى شركة مساهمة ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ قد نص في مادته الخامسة على أن « يخصص للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥٪ من صافى أرباح تلك الشركات فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ما تمسكت به الطاعنة من وجوب استئزال ٢٥٪ للعاملين بالشركة من صافى أرباحها إعمالاً لأحكام القانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٤٢ قى جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ من ٢٩ من ١٣٥٤)

إلتزام العامل بطاعة أوامر جهة العمل

١- مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٥ من القانون المدني والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، أن العامل يلتزم بإطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم على تنفيذه في حدود وظيفته طالما أنها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها .

(المضمن رقم ٧٩٩ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل الجماعية

١- إذا كان عمال الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات المنصوص عليها فى الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنما أثاروا بطلبهم نزاعاً حول أحقية فريق منهم للحد الأدنى من الأجور المبينة بالأمر العسكرى وفريق آخر لإعانة غلاء المعيشة المقررة بهذا الأمر وأحقية فريق ثالث فى ضم العلاوة إلى المرتب الأسمى لا إلا اعانة غلاء المعيشة ، فإن هنا الطلب مما يدخل فى اختصاص هيئة التحكيم ، ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كانت تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائى ثم صدر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فحذف هذه الفقرة وأشار فى مذكرته الإيضاحية إلى أن الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلاقى الدفوع بعدم الاختصاص التى كثيراً ما تسبب فى تعطيل الفصل فى المنازعات ، كما ورد فى هذه المذكرة أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف فى التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك روى فى القانون الجديد تعميم حق لجنة التوفيق فى إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم ، وبين من ذلك وما ورد فى المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هيئة التحكيم قد وسع اختصاصها حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع مهما كانت صفته سواء كانت ناشئة عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى لاتستند إلى نص فى القانون .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٢٢ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٢٠)

٢- مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله ، على ما يبين من المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إن هو إلا وسيط للسعى فى التفاهم بين الطرفين ولايعتبر فى قيامه بهذه المهمة هيئة ذات اختصاص قضائى ، وإن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا المرسوم بقانون من

رفع تقرير مفصل بنتيجة سعى المكتب المذكور وأسباب إخفائه إلى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع إذ لم يتمكن من تسوية النزاع بالطرق الودية ، فإنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على إغفاله أى بطلان ولا أثر له على صحة إجراءات التحكيم ولا على القرار الصادر فيها .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

٣- تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة ، ولا يكون للمندوبين رأى في المناولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك » كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه « يجب على الهيئة قبل المناولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به ، ومزودى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحاً إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا يجب عليها قانوناً أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى انتهت إليه فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأياً مخالفاً لما انتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٥٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ من ١١ ص ٨٩)

٤- إذا كانت النقابة (الطاعنة) قد نعت على قرار هيئة التحكيم المطعون فيه بالبطلان لخلوه ومحاضر جلسات الهيئة مما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ، ولم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في تلك المادة ، فإن نعيها يكون عارياً عن الدليل .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١١ ص ١٦٧)

٥- متى كان النزاع خاصاً بإدماج عمال تابعين لمقارلين عهدت إليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال واهور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة وهم ليسوا من عمالها ، فإن هذا النزاع يكون خارجاً عن ولاية هيئة التحكيم المحددة التي أسبغها عليها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فضلاً عن أن هذا النزاع لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل أو بشروطه . وهو مناط اختصاص هيئة للتحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمالهم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٣٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ ذلك أن أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال واهور المياه بمدينة بورسعيد ليست من الاعمال الأصلية للشركة المذكورة التي أنشئت للقيام بها .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١١ من ٨ ص ٤١٨)

٦- مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترفيق والتحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . وعلى ذلك فإذا تبين أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب رب العمل في وجوب تقديم اللبّ إلى العمال كامل النسم وكانت مراقبة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الذي لم يتم نزاع بشأنه فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر طلب صرف اللبّ كامل النسم لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ من ٨ ص ٤٢٦)

٧- متى تبين أن مستخدمى صاحب العمل قد طلبوا فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسى فأثاروا بطلبهم هذا نزاعاً حول أحقيتهم في بيان أجرهم الأساسى على حدة وإضافة علاوة الغلاء إليه بصورة مستقلة أو طبقاً للنسب المقررة في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلاً من ربط أجرهم بطريقة شاملة كما عرضوا بالطلب الآخر نزاعاً حول تدخل صاحب العمل في أعمال النظافة وطلبوا التقرير بمنعه ولم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التي نص عليها أمر العسكري المذكور أو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات

العمال فإن هذين المطلبين هما مما يدخل فى اختصاص هيئة التحكيم طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى وسعت من اختصاص هيئة التحكيم حتى أصبح يشمل - فيما عدا ما استثنى فيها - كل نزاع يقع بمناسبة ارتباط الطرفين بعقد العمل مهما تكن طبيعة هذا النزاع سواء أكانت ناشئة عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى لا تستند الي نص فى القانون .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

٨- إذا كان مستخدموا رب العمل قد طلبوا إعادة الموظفين المفصولين فصلاً تعسفياً فإن هذا النزاع وإن تعلق فى أصله بحالة فرد واحد أو أكثر من العمال مما يبدو فى مظهره على أنه نزاع فردى من حيث العدد إلا أن مثل هذا النزاع يصح أن يعتبر نزاعاً جماعياً بالمعنى الذى قصدت اليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ويصح أن تتقدم بجهة جماعة العمال متى كان هذا النزاع متعلقاً بمبدأ يؤثر فى المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال أو فريق منهم فإذا تبين أن هذا الطلب يحمل فى طياته الرغبة فى الدفاع عن مصالحهم المشتركة فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظره دون أن يبحث أسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال يكون قد أخطأ فى القانون وشابه قصور يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

٩- المستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كان النزاع بين رب العمل وجميع عماله أو فريق منهم يتعلق بطبيعة العمل أو بشروطه كانت هيئة التحكيم مختصة بنظره وذلك بغض النظر عما تنتهى إليه من قضاء فى موضوعه فإذا كانت نقابة العمال قد تقدمت الى هيئة التحكيم بتقرير ببل انتقال للعمال واستندت إلى وجود نص فى لائحة العمل يقضى بذلك فإن هذا ببل فى وضوح على ارتباط هذا النزاع بشروط العمل . ولا يمنع من اختصاص الهيئة بنظره ما دفعت به الشركة صاحبه العمل من أن هذا الببل قد ألغى من زمن بعيد لأن هذا الدفاع فى موضوع الطلب ولا شأن له مسألة الاختصاص .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٧ من ٩ ص ١٥٤)

١- إن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أن لها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، قد قصدت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذي يجب عليها اتباعه رخصه أجازتها لها هذه المادة هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقرر لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة فمتى التزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها ودرأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يقضى عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختبار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تشرب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختبارها لأحد وجهي الرأي فيها - كما أنها غير ملزمة يبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم ما دامت قد عزفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتزمت في قضائها حد القانون .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

١١- مؤدى نص المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من نزاعات بين أرباب الأعمال والعمال وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقرر لهم في القانون ، وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

(الطعن رقم ٤١٥ سنة ٢٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٤ من ١١ ص ٦٦)

١٢- إذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد استند في تقرير حق العمال الدائمين بأحد مصانع الشركة الطاعنة بحكوم أمبو في علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملائهم في مصنع آخر بنجع حمادى مملوك للشركة نفسها ويقوم

بصناعه مماثلة الى مبادئ العدالة وحدها وذلك للأسباب السائفة الواردة به ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه لعدم قيام عرف فى كوم أمبو جرى بعلاج عائلات العمال الدائمين يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤١٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٤/١/١٩٦٠ من ١ ص ٦٦)

١٣- ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من تحديد ميعاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، إنما قصد به وضع قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون سالف الذكر من النص على البطلان جزاء مخالفة أحكام نص المادة ١٣ منه ، ومن ثم فليس من شأن التجاوز عن هذا الميعاد أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من هيئة التحكيم بعينه .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٧)

١٤- المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعده تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ١٥ سالف الذكر ، ومن ثم فليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٧٠)

١٥- إن المادة ١٦/٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفى النزاع فى خلال ثلاثة أيام من صدره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى البحث على سرعة إخطار طرفى النزاع بالقرار الذى تصدره الهيئة ، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفته تلك القاعدة .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٤/٤/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٧٠)

١٦- مژدى المادتين ١١/١٦. ٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن

انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحاً إذا لم يحضره العضوان المحلفان المندوبان من جانب رب العمل ومن جانب النقابة أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانوناً أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى انتهت إليه فإذا لم يدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأياً مخالفاً لما انتهت إليه فإن النعى فى هذا الخصوص على القرار الذى تصدره اللجنة يكون غير مجد .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٤ من ٨ ص ٢٧٠)

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٠ من ٨ ص ٦٠٤)

١٧- إذا كان قرار هيئة التحكيم قد حصل من الأوراق أن الحالات التى عرضتها نقابة العمال على الهيئة وأدعت ان رب العمل خالف فيها عقد الصلح الذى أبرم بينه وبين العمال رصدت عليه الهيئة فى تحكيم سابق بشأن إعانة الغلاء هى حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم فإن تحصيله يكون موضوعاً لا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ويكون غير منتج التحدى بخطأ القرار فى تكيف ذلك الصلح القضائى .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ من ٨ ص ٤٢٦)

١٨- متى كان قرار هيئة التحكيم قد انتهى إلى أن الشكوى فى شأن إعانة الغلاء هى مما يخرج عن اختصاصه فلا محل للنعى عليه بالخطأ فى فهم وتأويل المادة ٣ من الأمر العسكرى رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٢ إذا كان ما ورد بالقرار فى هذا الخصوص هو تزييد لم يكن القرار بحاجة إليه .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ من ٨ ص ٤٢٦)

١٩- متى كانت الشركة صاحبة العمل قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة الى هيئة التحكيم بأن طلب تقرير بدل الانتقال للعمال لا يقبل ممن التحق منهم بخدمتها بعد إلغاء هذا البدل فأغفل الحكم الإشاره الى هذا الدفاع والرد عليه - وهو دفاع كان من المحتمل لو التفتت إليه هيئة التحكيم أن يتغير معه رأبها فى تقرير بدل الانتقال للعمال الذين عينوا بعد إلغاء الشركة للبدل- فإن القرار يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٧ من ٩ ص ١٠٤)

٢- إذا كان بين من تزار هيئة التحكيم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه بإلزام الشركة الطاعنه بعلاج أسر العمال إلى الأحكام العامه لقانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وإنما أقام قضاءه على شرط فى العقد المبرم بين الشركة والحكومة يلزم الشركة بعلاج عائلات العمال ، وكان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار فى هذا الذى أقام عليه قضاءه ، وكانت المادة ٥ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع باطلاً كل شرط فى عقد العمل تخالف أحكامه هذا القانون ما لم يكن شرط أكثر فائدة للعامل ، فإن النعى على القرار بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٢٥ جلسة ١٢/١٢/١٩٥٩ من ١٠ من ٨١٦)

٢١- لهيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥١ ، أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابته مطالب العمال التى لا ترتكن إلى حقوق تؤدى إليها نصوص القانون . وإذن فمتى كان الثابت أن اتفاقاً أبرم بين الشركة وعمالها بشأن حصيلة الروبه (١٠٪) وطريقه توزيعها فإنه يكون ملزماً للطرفين ولا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا لمبرر يقتضيه تغيير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية . وعلى ذلك فإذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ما يفيد أن هناك تغييراً فى الظروف لجوز معه إعادته النظر فى الاتفاق المبرم بين الطرفين فإن قضاءه بتوزيع الروبه بنسبة مرتبات العمال والموظفين يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٨١ سنة ٢٦ جلسة ١٣/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ٧٧٨)

٢٢- المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم يشمل كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئاً عن خلاف فى تطبيق القانون أو تأويله أو غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى تستند إلى نص فى القانون . وإذا كان النزاع موضوع الطعن خاصاً باعتبار أجر الساعات التى أضيفت إلى أجور العمال بقراره ١٩٥٤/٧/١٥ أجراً أساسياً يدخل فى حساب المكافآت والأجازات وإصابات العمل فإن هذا النزاع يكون جماعياً ومتعلقاً بصميم علاقة العمل .

(الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٩ جلسة ١٣/١١/١٩٦٢ من ١٤ من ١٠٢٩)

٢٣- متى كانت هيئة التحكيم قد انتهت بقرارها بخصوص ما طلبته النقابة من

إلزام الشركة بأعداد مساكن صحيحة للعمال الى أنها تهيب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى هذه المساكن على الوجه الملائم ، فإن هذا الذى انتهى إليه القرار لا يخرج مخرج الإلزام لا تنحصر به الخصومة وفى ذلك ما يعيبه .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٠ جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤ من ١٥ من ١١٤٦)

٢٤- أوجبت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على هيئة التحكيم قبل مداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المتدوين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المتدوين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى قرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومفاد ذلك أنه متى كان رأى المتدوين الحاضرين أو أحدهما مخالفاً لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأى فى القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وإذا فتمت كان القرار المطعون فيه خلواً من إثبات رأى مندوب الغرفة الصناعية المخالف للقرار ومن بيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لكى يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهى على بينه من ذلك الرأى المخالف وابهضاح سبب مخالفته فإنه يكون معيباً ومخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٦ جلسة ٨/١١/١٩٦١ من ١٢ من ٦٤٥)

٢٥- يشترط لقيام حجة الشىء المقضى التى لا تجيز معاودة النظر فى نزاع سبق الفصل فيه أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب . فتمتى كان قرار هيئة التحكيم السابق قد فصل فى مزيه السكن المجانى للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلاً قبل صدوره وكان النزاع الحالى مطلوباً فيه أحقية من عدا هؤلاء العمال فى التمتع بالسكن مجاناً فى المساكن التى تنشئها الشركة لعمالها فإنه لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع فى النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٦ جلسة ٢٠/٤/١٩٦١ من ١٢ من ٢٩٢)

٢٦- لا يجوز الحكم حجة الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث إذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه غير متوافر الاركان . وتقدير اختلاف الموضوع فى الدعويتين مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى فى قضائه على إمكان

إعادة النظر في قرارات هيئة التحكيم إذا تغيرت الظروف الاقتصادية فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ من ١٢ ص ١٢)

٢٧- تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل التنظيمية أو الجهات الإدارية المختصة على حسب الأحوال . ومن ثم فإن طلب النفاذ تصنيف الوظائف بالشركة لبيان العمل الزراعي عن العمل الصناعي لا تختص هيئة التحكيم ابتداء بالنظر فيه إذ هو لا ينطوي على نزاع خاص بالعمل أو بشروطه .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦ من ١٥ ص ١١٤٦)

٢٨- هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمه أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصه الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقرره لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، ومتى التزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يفنى عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختبار العمل بالرخصة المخولة له ولا تشرب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختبارها لأحد وجهي الرأي فيما كما أنها غير ملزمة ببحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم .

(الطعن رقم ١٠٤ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ ص ٢ ع ٧٨٩ ،

الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٨ من ١٨ ص ٤ ع ١٦٢٨ ،

الطعن رقم ١٧٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ ،

الطعن رقم ٧٧٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

٢٩- مؤدى ما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن اختيار المندوبين وإحضارهما في يوم الجلسة منوط بالخصوم لا بالهيئة ولا إلزام عليهما باستدعائهما أو التقرير بصحة انعقادها إذا ما تغيب المندوبان أو أحدهما ويقع انعقاد الهيئة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - صحيحاً إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وإذا كان طرفا النزاع لم يختارا مندوبين

عنهما ولم يعضراهما فإن انعقاد الهيئة بدونهما يكون صحيحاً دون حاجة الى التقرير بصحة ذلك الانعقاد ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٢٢ في جلسة ١٩٦٧/١١/٨ من ١٨ ع ٤ من ١٦٢٨)

٣٠- إذ كان بين من الرجوع إلى الأوراق أن كلاً من المطعون عليهم (العاملين بينك الاسكندرية) قد أقام دعواه ضد الطاعن (بنك الاسكندرية) بطلب إلزامه بمبلغ معين مقابل بدل التوقيع عنه مع استمرار صرف أجره مضافاً إليه هذا البديل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البديل أو عدم استحقاقه له وهو على هذا الوضع نزاع فردي قوامه حق ذاتي، لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

(الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢٢٥ في جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٨ من ٢١ ع ٢ من ١١٠١)

٣١- نصت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق على البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم على سبيل الحصر ، وليس من بين هذه البيانات إثبات حلف عضوي هيئة التحكيم البمين المنصوص عليها في المادتين ١٩٨ ، ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٢٨ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ع ١ من ٢٥٥)

(الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٢٦ في جلسة ١٩٧٢/٥/١٢ من ٢٢ ع ٢ من ٨٩٤)

٣٢- لما كان الثابت ان القرارين المطعون فيهما وان قضيا في منظورهما بعدم الاختصاص الولائي ، إلا أن الهيئة واجهت جميع عناصر النزاع وانتهت في قضائها الى نفي علاقة العمل التي كانت المدار الرئيسي للنزاع الشار بين الطرفين وبالتالي عدم انطباق قانون العمل ، لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد طبقا القاعده العامه المقرره في قانون المرافعات وألزمنا حاضر الدعوى بمصروفاتها فإنهما لا يكونان قد خالفا القانون .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٢٢٦ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢٣ ع ٢ من ١٢١١)

٣٣- مؤدى نص المادة الأولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الأولى من

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية ، ولا يغير من هذا النظر خلو القرار الأخير من نص مماثل لنص المادتين سالفتي البيان الواردتين في القرارين الأولين ، لان إرادته ذلك النص يفيد بقاء علاقة العاملين بهذه الشركات خاضعة للقانون الخاص . وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد تصدى للفصل في النزاع القائم بين الشركة والنقابة فإنه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولاى .

(الطعن رقم ١٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٦.٢)

٣٤- مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . وإذا كانت النقابة المطعون ضدها قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير فريق من عمال الشركة في صرف متوسط عموله التوزيع خلال أجازاتهم مستنده في ذلك إلى أحكام القانون المدنى وقانون العمل وإلى ما جرى عليه العمل في الشركة ، وكان النزاع على هذا الوضع نزاعاً جماعياً ويتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون للنقابة صفة في رفعه وتختص هيئة التحكيم بنظره .

(الطعن رقم ١٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٦.٢)

٣٥- مفاد نص المادة ١٩٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبقة على واقع الدعوى وهى المقابلة للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اختيار المندوبين عن الخصوم واحضارهم في يوم الجلسة منوط بهم لا بهيئة التحكيم دون ما إلزام عليه باستدعائهم .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٣ من ١.٩٠)

٣٦- مفاد نصوص المواد ٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ و ٩٦ و ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أن القانون شرع للعاملين أن يحتفظوا في كل الأحوال بالأميزتهم مما اكتسبوه من حقوق سواء أكان مصدرها قانون العمل أم عقد العمل المشترك أم عقد العمل الفردى .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٣ من ١.٩٠)

٣٧- ما اشترطته المادة ٢.١ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن يؤدي عضواً هيئة التحكيم عن وزارتي العمل والصناعة اليمين الميَّنة بها أمام رئيسها يقتضى أن يتم الحلف قبل مباشرتهما العمل فى الهيئة ، وإذا كان هذا الاجراء يصح إثباته بحضور جلسة أول نزاع يعرض على الهيئة دون ما حاجة إلى تكرار اثباته بحضور كل نزاع قال كما يصح أن يفرد له محضر خاص قائم بذاته ، وكان الأصل فى الاجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه . كما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم سوى معاضر الجلسات التى نظر فيها هذا النزاع وهى لا تكفى بذاتها للتدليل على أن عضو وزارة العمل فى الهيئة لم يؤد تلك اليمين ، فإن نعيها يكون مجرداً عن الدليل .

(الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٩ من ٢٥ ص ٢١٦)

٣٨- متى كانت المطعون ضدها . التقاها العامة لعمال البناء) قد طلبت أحقية عمال السد العالى وخطوط الكهرباء ، بأسوان الذين منحوا علاواتهم الدورية فى سنتى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ فى احتساب الأجر الإضافى وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الأصلى مضافاً إليه العلاوة الدورية وإذا ثبت ان هذا الطلب يتصل بحق جماعه من العمال ويتأثر به مركزها وليس فردياً يقوم على حق ذاتى بل بدور حول الأحتية فى احتساب الأجور الإضافيه وأجور أيام الراحة فى الفترة محل النعى على الأجر الأصلى بإضافه العلاوة الدورية وهو نزاع جماعى يتعلق بتصميم علاقة العمل ولا غموض فيه . وإذا كان مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكان النزاع المطروح قد اقيم من النقابة المطعون ضدها بطلب يتصل بحق مجموعة من العمال وتتأثر بهم مصلحتهم وقد قام القرار المطعون فيه على ما اقتنعت به الهيئة من أدلة لها أصلها الثابت فى الأوراق وجاء محمولاً على أسباب سائفة تكفى لحمله ولا يلزم بعد ذلك ان يتعقب الخصوم فى مناحى دفاعهم وتنفيذ حججهم ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ من ٢٧ ص ٤٨٢)

٣٩- الأصل فى الاجراءات ان تكون قد روعيت على من يدعى أنها خولفت

إقامه الدليل على ما يدعيه كما لا يجوز له أن يجحد ما أثبتته المحكم إلا بالظمن بالتزوير وإذا كان الشايت بمحضر الجلسة أمام هيئة التحكيم أن كلاً من عضوى الهيئة - مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة - قد أديا اليمين القانونيه ، وأن طرفى النزاع صمما على طلباتهما ، وقررت الهيئة - فى غيبه مندوبى أصحاب العمل والنقابات غير ذات الصلة المباشرة بالنزاع - النطق بالمحكم بالجلسة التى صدر فيها القرار المطعون فيه ، وكانت الطاعنه لم تقدم دليلاً على عدم انتداب مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة ، ولا يجوز لها أن تجحد ما ثبت بمحضر الجلسة من حلفها اليمين القانونيه إلا بالظمن بالتزوير فإن النعى على القرار المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٧ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٩/٦/٢ من ٢٠ ع ٢ من ٥٠٥)

٤- سير هيئة التحكيم فى نظر النزاع فى غيبه مندوبى منظمات أصحاب العمل والنقابه اللذين لا علاقة لهما مباشرة بالنزاع يتضمن أنها رأت نظرة فى غيبتها عملاً بالمادة ١٩٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى نصت على أنه : إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح إنعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك ، من ثم فإن النعى على القرار المطعون فيه بالبطلان يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٧ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٩/٦/٢ من ٢٠ ع ٢ من ٥٠٥)

٤٩- مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم ، ومفاد نص المادة ١/١.٢ من ذات القانون أن هيئة التحكيم ملزمه أصلاً بتطبيق أحكام القوانين فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل رخصه أجازها لها القانون هى أن تستند إلى أحكام الشريعة الاسلاميه والعرف ومبادئ العدله فى إيجابه العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوقهم مقررره لهم فى القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصاديه والاجتماعيه العامه فى المنطقه .

(الطعن رقم ٢٠١٢ سنة ٥٤ فى جلسة ١٩٨٩/١١/١٩)

٤٢- مفاد نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار

قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمهاجر أن المشرع أوجب لإعتبار العمليات المبيته بالبندين الأول والثاني وما يلحق بهما من عمليات أخرى من صناعات المناجم والمهاجر وقوعها في المنطقة المرخص بها أو التعاقد عليها أو الصادر بشأنها قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية كل حسب الأحوال المنصوص عليها في البندين سالفى الذكر ، وإذا كان البين من الأوراق أن منطقة أبو زعبل التي تقع بها العمليات موضع النزاع لم يصدر بشأنها ترخيص أو عقد أو قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية ، فإن أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ لا تسرى على العاملين فيها . ولا يغير من ذلك ما جاء بتقرير الحبير من أن الحاضر عن الشركة قرر أن الأعمال التي يزاولها العمال المحتكمون تدخل في نطاق العمليات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المشار اليه أو ما تمسك به المطعون ضدهما في خصوص الترخيص رقم مادام أن العبرة في تحديد المقصود بصناعات المناجم والمهاجر هي بما يقضى به القانون وليس بما يبيده الخصم من أقوال ، وطالما أن الترخيص المشار اليه - وعلى ما يبين من صورته المرفقة - قد صدر من وزاره الصحة العموميه للتحقق فحسب من مدى استيفاء موقع العمل للاشتراطات التي تطلبها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ولائحته التنفيذية بشأن المحلات الملائمة للراحة والمضرة للصحة والخطرة ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٦٩٢ سنة ٦٩ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٠)

التوفيق والتحكيم ... الطعن بالنقض فى قرارات هيئة التحكيم

١- لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه عملاً بمنهزم المخالفة للمادتين ٤٣٤ ، ٤٣٥ من قانون المرافعات ، فإذا تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن مختصماً أمام هيئة التحكيم فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له .

(الطعن رقم ٢٦٨ سنة ٢٢ فى جلسة ١١/٤/١٩٥٧ من ٨ ع ٢ من ٤١٨)

٢- إبداع الكفالة المقررة للطعن بالنقض عند التقرير به فى الطعون التى رفعت عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أما الطعون التى تقدم بعد العمل به فيجب إبداع الكفالة فيها ، ذلك أنه فى الصورة الأولى وإن كانت المادة ٤٣ مرافعات توجب على الطاعن إبداع الكفالة قبل التقرير بالطعن إلا أن لزوم هذا الإجراء مقصور على حالة الطعن فى الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة ، أما إذا كان الطعن فى غير حكم من هذه الأحكام ، كما هو الحال فى قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن إبداع الكفالة ليس لازماً فيها لأن هذه القرارات لم تكن معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان الشارع يعتبرها قرارات إدارية لا أحكاماً صادرة من محاكم الاستئناف وتنقصر على التقرير بأن لها قوة الأحكام النهائية ، أما فى الصورة الثانية فالكفالة واجبة لأن التعديل الذى أجراه هذا القانون فى المادة ٢/١٦ و ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نص على اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وعلى اتباع الأحكام الواردة فى قانون المرافعات عند الطعن بالنقض وهنا يقتضى إبداع الكفالة المقررة للطعن فى أحكام محاكم الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ فى جلسة ٩/٥/١٩٥٧ من ٨ من ٤٨٤)

٣- نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ على أن يتبع فى إجراءات الطعن بالنقض فى قرارات هيئات التحكيم الأحكام الواردة فى قانون المرافعات ، فإذا كان المطعون عليه قد دفع الطعن بأنه غير مقبول لأن الطاعنه قبلت القرار المطعون فيه ولفوات ميعاد الطعن الذى بدأ فى ١/٢/١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر فى

النزاع رقم ١٦٤ سنة ١٩٥٢ . وكان لم يتم أى دليل يستفاد منه قبول الطاعنه للقرار المطعون فيه . وكان قرار ١١/٢/١٩٥٤ غير منه للخصوم لأنه اقتصر على إحالة الطلبات الجديدة للعمال إلى مكتب العمل ، وكان لم ينقض عند التقرير بهذا الطعن ثلاثون يوماً على إعلان القرار المطعون فيه بل على تاريخ صدوره ، فإن الطعن يكون مقدماً في ميعاده ومقبولاً .

(الطعن رقم ٢٦ و ٣١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٠٥)

٤- تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك وفقاً لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون .

(الطعن رقم ٢٦ و ٣١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٠٥)

٥- تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل على أن الطعون في قرارات هيئات التحكيم المعالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تعتبر هـ في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض ويجرى عليها بعد ذلك أحكام المادة ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون ابداع الأوراق المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطار الطاعن من قلم الكتاب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول هـ وإذا أخطر قلم كتاب المحكمة الطاعنه بالاحاله بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ولم تقدم صورة من القرار المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه فإن عدم تقديم هذه الصورة في الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يترتب عليه بطلان الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ١١٩٢ ،

الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٦٦ من ١٧ ج ٤ ص ١٥٤٩)

٦- تمسك الطاعن (العامل) ببطلان تشكيل اللجنة الثلاثية وبطلان قرارها ، هو دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فهو غير مقبول .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ج ٢ ص ١٥٠٧)

٧- يثل نص المراء ١.٤.٧.٨.٩.١٢.١٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية على أن البنيان النقاى يقوم على شكل هرمى ذى ثلاث طبقات تقع فى الطبقة الأولى منه اللجنة النقاية لعمال المنشأة التى يبلغ عدد الراغبين من عمالها فى الانضمام إلى النقاية خمسين عاملاً على الأقل أو لعمال المهنة الواحدة فى منشآت متعددة إذا بلغ طالبوا الانضمام للجنة العدد المذكور ، ثم تعلوها النقاية العامة لمجموعة من المهن أو الصناعات ، ويقوم على رأسها جميعاً الاتحاد العام لنقابات العمال ، وأن كل طبقة من هذا البنيان منظمة نقابية مستقلة تثبت لها الشخصية الاعتبارية فرز إتخاذها الاجراءات الشكلية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من القانون ، لما كان ذلك ، وكان الراضع من صحيفة الطعن أنه أقيم على رئيس مجلس إدارة اللجنة النقاية للعاملين بشركة أهر زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية ، وكانت هذه اللجنة بإلها من شخصية إعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها هى الأصل المقصود بذاته فى الخصومه دون ممثلها ، فإن ذكر إسمها المميز لها فى صحيفة الطعن يكون كافياً لسبر الطعن .

(الطعن رقم ١٦٩٢ سنة ٥٩ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٠)

الراتب المصرفى

١- مفاد ما تضمنته نصوص المواد ٢٩/٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمادة ١٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى و ٣١ من لائحة العاملين بينك التذية الصناعيه الصادره نفاذاً لهذا القانون أن الراتب المصرفى هو بدل طبيعة عمل إذا إختار العامل من أصحاب البدلات المهنيه صرفه باعتبار أنه أصلح له . فإنه لا يجوز له من بعد طلب البدل المهنى لما فى الجمع بينهما من مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٢١٣١ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٨١ من ٢٢ ص ١٩٨٠)

٢- إذ كان مجلس إدارة البنك الرئيسى - للتنمية والائتمان الزراعى - قد أصدر بموجب هذه السلطة - المخوله له قراراً فى ١٩٧٧/٦/٣ بمنح العاملين بالجهاز المصرفى بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٪ من المرتب الأساسى يسمى الراتب المصرفى ، وتفويض رئيس مجلس الإدارة فى وضع قواعد وشروط صرف هذا البدل . وتنفيذاً لهذا أصدر رئيس مجلس الإدارة قرار فى ١٩٧١/١٢/٣١ بمنح البدل للعاملين شاغلي وظائف المستويات الوظيفية المختلفة والإدارة العليا دون المعينين بمكافآت شاملة وكانت اللائحة الداخلية للبنك الطاعن قد صدرت فى ١٩٧٩/٢/٢٨ ونصت فى المادتين ٢٧ ، ٣٨ منها على أنها حذت حذو قرار مجلس إدارة البنك الرئيسى ، وقرار رئيس مجلس إدارة هذا البنك وقصرت منع البدل على العاملين الذين يشغلون وظائف ذات فئات ماليه دون العاملين المؤقتين بدليل إسنادها نسب البدل إلى الأجر الأصلى وهو ما لا يتقاضاه سوى العاملين فى وظائف ذات فئات ماليه .

(الطعن رقم ٩٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٢ من ٢٤ ص ٧٨٩)

٣- لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ، والوحدات التابعة لها ينص على أن « يمنع شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه الحفض المقرر بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية التى تمنح للعاملين

المدنيين والعسكريين ... ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر . وقد حدد الجدول المشار اليه المستفيدين من هذا البديل وهم العاملون الفنيون بالادارات القانونية من درجة مدير عام ادارة قانونيه الى وظيفة معام رابع ، وكان النص فى المادة التاسعة عشر من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن انشاء البنك المركزى والجهاز المصرفى على أن « مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام هو السلطة المهنية على شئونه والمجلس فى مجال نشاط كل بنك اتخاذ الوسائل الآتية :

أ ب ج د ه ز ح ع وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدايات الخاصة بهم » وكان القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر من البنك الطاعن فى ١٧/٧/١٩٧٦ ينص على أنه « اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٧ يصرف للعاملين بالبنك راتب مصرفى على الأسس الآتية : ١..... - بحسب الراتب على أساس ٣٪ من الاجر الاصلى الذى يتقاضاه العامل ٢ - بخفض الراتب طبقاً لاحكام القانون ٣ لسنة ١٩٦٧ يستحق الاجر العاملون فى جميع المستويات الوظيفية المختلفة والادارة العليا ، وهو مرتبط بقيامهم بالعمل فعلاً يجمع بينه وبين الاجر الاضافى عن ساعات العمل الزائدة عن ٤٢ ساعة أسبوعياً . كما يجمع بينه وبين البدلات فيما عدا البدلات المهنية . ولمن يصرف له بدل مهنى حق الاختيار بين الراتب المصرفى والبديل المهنى أيهما أصلى له » وكان مفاد هذه النصوص مجتمعاً ان الراتب المصرفى هو بدل طبيعة عمل اذا اختار العامل - من أصحاب البدلات المهنية - صرفه باعتبار أنه أصلى له ، فانه لايجوز له طلب البديل المهنى لما فى الجميع بينهما من مخالفة للقانون . وكان الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم - وهم محامون بالادارة القانونية للبنك الطاعن - اختاروا الراتب المصرفى المقرر للعاملين بالبنك بموجب القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر منه نفاذاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار البنك المركزى المشار اليهما سلفاً ، فانه لا يحق لهم من بعد أن يطالبوا الطاعن ببديل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لعدم جواز الجمع بينهما - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر ، وقضى للمطعون ضدهم ببديل التفرغ مع

تقاضيتهم الراتب المصرفي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣ .
الطعن رقم ١١٥٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢ .
الطعن رقم ٦٤١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩ .
الطعن رقم ١٩٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٤ .
الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٦)

٤- لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ - ينص على أن وقد حدد الجدول المشار اليه المستفيدين من هذا البديل وهم العاملون الفنيون بالادارات القانونية من درجة مدير عام ادارة قانونية اى وظيفة معام رابع ، وكانت المادة ٣٨ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان ونسوك التنمية بالمحافظات تنص على أن : يمنع العاملون بالبنك راتب مصرفى بواقع ٣٪ من الاجر الاصلى ويعتبر من قبيل بدلات طبيعة العمل وذلك بالشروط الآتية (أ) (ب) يجوز الجمع بين الراتب المصرفى والاجر الاضافى أو أنه بدلات أخرى فيما عدا البدلات المهنية وللعامل حق الاختيار بين الراتب المصرفى والبديل المهني ايهما اصلحة له ، فان مفاد ذلك أن الراتب المصرفى لا يعدو وأن يكون بديل طبيعة عمل ومن ثم لا يجوز الجمع بينه وبين بديل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ للعاملين الفنيين بالادارات القانونية .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

٥- مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والمادتين ٣٧ ٣٨ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية ونسوك التنمية بالمحافظات وجدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها- وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن الراتب المصرفى هو بديل طبيعة عمل اذا إختار العامل - من أصحاب البدلات المهنية - صرفه باعتبار أنه اصلحة له ، فانه لايجوز طلب البديل المهني لما فى الجمع بينهما من مخالفة للقانون ، ولاوجه فى ذلك للتحدى بالحق المكتسب لان ذلك لا يكون الا فى الحقوق التى يكفلها القانون وفى الحماية التى يضيفها على أصحاب هذه الحقوق .

(الطعن رقم ١٢٥٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

العمل بالهيئات الاجنبية

١- مژدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الاجنبية ، وما نص عليه فى النموذج الذى أعده وزير الداخلية لطلب الحصول على الاذن الصادر به قرار وزير الداخلية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢ ، أنه يتمتع على المصرين الذين يريدون العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدموا للجهات المختصة بمقتود عمل مع تلك الهيئات وتكون موثقة أو مصدقاً عليها من جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول على الاذن ، وأنه لايعفى من تقديم هذه العتود سبق العمل بالهيئات الاجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٩ ص ٢٠ ع ٣ ص ١٢١١)

العمل لدى الغير فى غير أوقات العمل

١- متى كان الطاعن يدعى قيامه العادة الاتفاقية ، بين الشركة وموظفيها على العمل فى الخارج ر فى غير أوقات العمل لديها فإن عليه هو لا على الشركات إثبات وجودها وإثبات أن المتعاقدين كليهما قد قصدا الالتزام بها راتبها .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٥٢)

الفاقد والتالف

١- يفسح نص المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عن أن المشرع رسم سبيلا للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الأصل في اللجوء الى القضاء مباشرة ، فلم يورد حظرا على حقه في التقاضى بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها بها اجراماً مسبقاً قبل رفعها .

(الطعن رقم ٢٢٢١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

الوهبة

١- ليس فى القانون ما يمنع رب العمل من أن يتفق مع عماله على أن يختص بجزء من الوهبة مقابل زيادة أجورهم الثابتة ومراعاة الحد الأدنى لها ، فهو لا يعدو وأن يكون وسيلة لتحديد الأجر ، وينبنى على ذلك أنه متى كان القرار المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن مناط صرف الوهبة « يرجع إلى ما قد ينشأ من اتفاق بين صاحب العمل وعماله بشأنها وطالما أن صاحب العمل قد حدد نصيب مساعدى الجرسون من هذه الوهبة بـ ٢٪ على ما هو ثابت فى عقود عملهم كما احتجز ٢٪ منها لما يقوم العمال بإتلاقه وجرى العمل بذلك منذ التحاق الشاكين بالعمل فلا جناح عليه فى ذلك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٥٣ سنة ٢١ فى جلسة ١٧/١١/١٩٦٥ من ١٦ من ١٠٩٨)

٢- ليس فى نصوص القانون ما يمنع صاحب العمل من أن يتفق مع عماله على أن يختص بجزء من الوهبة مقابل أدواته الفاقدة والنالفة فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد الأجر لا تمس حقوقاً قررناها قوانين العمل لهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بموجب العقد المحرر فى ٢٣/٢/١٩٥٣ بين نقابة عمال ومستخدمى الفنادق والمجلات العامة وبين ممثلين لهذه الفنادق والمجلات تم الاتفاق على توزيع حصيلة الوهبة ومقنارها عشرة فى المائة بواقع ٨٪ للعمال و ٢٪ لأصحاب العمل لتغطية خسائرهم الناشئة عن فقد وتلف أدواتهم ، وإذا انتهى القرار المطعون فيه إلى رفض منازعة النقابة الطاعنة فى هذا الخصوص تأسيساً على أن الاتفاق المبرم بذلك العقد قد استقر عرفاً بين الفنادق وعمالها المستفيدين من حصيلة الوهبة مع اعتبار أن نسبة ٢٪ منها هى الحد الأقصى الجائز لصاحب العمل خصمه لقاء فقد وتلف أدوات العمل وأن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تمس شيئاً من الحقوق المكتسبة للعمال فى تلك الحصيلة لأنها خصصت فى الفترة منذ ضمها إلى القطاع العام حتى نهاية السنة المالية فإن النعمى عليه بمخالفة القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٩ فى جلسة ١٧/٢/١٩٧٩ من ٢٠ ع ١ من ٨١٥)

انتقال ملكية المنشأة

١- صيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصلة من وقت استخدام العامل لدى رب العمل الأصلي كما لو كانت قد أهرمت منذ البداية مع هذا الأخير .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٤ ص ١٠٦٢)

٢- مفاد نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المقابل لنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب عمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ، ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد ، كما لو كان قد أهرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه .

(الطعن رقم ١٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٥ من ٢١ ع ٢ ص ٦٤٠ .

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ ص ٧٩٢)

٣- انتقال ملكية المشروع المزمع إلى الدولة لا يترتب عليه انتهاء عقود العمل المبرمة بل تظل سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد الذي انتقلت إليه ملكية المنشأة لتحقيقاً لاستقرار العامل في وظيفته ، وتغليباً لصلته بالمنشأة في ذاتها على مجرد الصلة بشخص رب العمل ، وهذا يتفق مع ما تقضى به المادة ١/٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أن أن انتقال المنشأة بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات ويبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائمة .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٨ من ٢٢ ع ٢ ص ٩٩٦)

٤- بيع المنشأة أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو النزول عنها أو غير ذلك من التصرفات لا يؤثر وفقاً للمادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في بقاء عقود استخدام عمال المنشأة قائمة وجعل صاحب العمل الجديد مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ الالتزامات المقررة قانوناً الخاصة بالمدة السابقة على تحويل عقود العمل ومنها الوفاء بالأجور لأن صلة العمال بالمنشأة أقوى من صلتهم بصاحب العمل المتعاقد معه وهو ما

يتأدى منه أن الشركة انطاعت تسأل عن التزامات الفترة السابقة على تاريخ شرائها للصيديليه متى استوفت شرائط استحقاقها

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦ من ٢٨ من ٦١٢ .

الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ من ٩٧٢ .

الطعن رقم ٢٢٦٩ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩ .

الطعن رقم ١١٨١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

٥- إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السانغة التي أوردها أن المطعون ضده العامل كان يتقاضى هذلى قميل وسكن من البنك الأهلى التجارى السعودى الذى أدمج فى بنك السوسى والذى أدمج بدوره فى البنك الطاعن . وأن هذين الهدلين ناشان عن عقد العمل ويدخلان فى معنى المرتب وبأخذان حكمه . وكان البنك الطاعن قد خلف البنكين المندمجين فيه خلاقه عامة فيما لهما من حقوق وما عليهما من إلتزامات . ومكان مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى قائماً بفترة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية . وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه . ولاوجه لتحدى الطاعن بمبدأ المساواة أو بمبادئ العدالة للخروج على الأصل الذى قرره المشرع بصريح نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المقابلة للمادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٦ من ٢٩ من ١٩٢٩)

٦- إذ كان القرار المطعون فيه قد خلص فى حدود سلطته الموضوعية إلى أن المنشأة وإن كانت قد بيعت بطريق المزاد . فإن بيعها كان شاملاً لحقوقها والتزاماتها مع استمرار بقاء عقود استخدام عمالها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن النشى - بأن انتقال الملكية لم يتم بتصرف إرادى - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٨٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ من ٢٩ من ١٦٩٤ .

الطعن رقم ١٨٨١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤٨)

٧- النص في المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريح في أن انتقال الملكية للمنشأة من صاحب عمل الي غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة في ذمة رب العمل ، واعتبار خلفه مسئولاً عن تنفيذها .

(الطعن رقم ٩٤٠ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ من ٢٢ من ٢١٢٥)

٨- مژدى المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الي غيره بأي تصرف مهما كان نوعه بما في ذلك إدماجها في أخرى لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد وينصرف أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة عليه ، ولا يعنى ذلك قانوناً وجوب تطبيق القواعد والأحكام التى تضمنتها العقود والنظم الخاصة بعمال الشركة الدامجة قبل الإندماج على عمال الشركة المندمجة طالما أن عقودهم والنظم التى كانت سارية فى شأنهم لم تتضمن قواعد وأحكام مماثلة . كما لا يعنى أيضاً إعتبار عمال الشركة المندمجة عمالاً لدى الشركة الدامجة قبل حصول الإندماج .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ من ٢٢ من ٢٤٢٣ .

الطعن رقم ١٨٨١ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ .

الطعن رقم ١٨٠١ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/١٢/٥ .

الطعن رقم ١٢٤٣ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/٦/١٩)

٩- من المقرر طبقاً لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإندماج فى شركات المساهمة أن أندماج شركة فى أخرى يترتب عليه إعتبار الشركة الدامجة خلفاً عاماً للشركة المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها فى حدود ما اتفق عليه فى عقد الإندماج .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ من ٢٢ من ٢٤٢٣ .

الطعن رقم ١٨٨١ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٦/١٤ .

الطعن رقم ١٨٠١ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/١٢/٥ .

الطعن رقم ١٢٤٣ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/٦/١٩)

١٠- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن انتقال ملكية المنشأة بالبيع لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزداد وإنما من شأنه أن ينتقل إليه ملكية الشئ المبوع من المدين أو الحائز وبذلك يعتبر الراسى عليه المزداد فى البيع الجبرى

خلفاً خاصاً انتقلت إليه ملكية المبيع شأنه في ذلك شأن المشتري في البيع الاختباري .

(الطعن رقم ١٨٨١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٧)

١١- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة انتقال ملكية المنشأة تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد العمل إلى ما انتقلت إليه الملكية ، ويبقى عقد العمل قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه ، إلا أنه يترتب على إدماج المنشأة في أخرى خضوع العمال لنظام المنشأة الناجمة بعد الإدماج سواء بالنسبة لنظام العمل أو نظام الأجور ، طالما أن ذلك لم يؤد إلى نقص أجورهم التي كانوا يتقاضونها بالمنشأة المندمجة .

(الطعن رقم ١٤٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٩)

١٢- مفاد ما نصت عليه المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل الذي يبنى قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه إلا إذا كان صاحب العمل يباشر نشاطه بمقتضى التزام من التزامات المرافق العامة ثم اسقط عنه هذا الالتزام وقامت الجهة مانعة الالتزام باستغلال المرفق سواء بنفسها أو عهدت به المنشأة أخرى فإن عقود العمل المبرمة مع صاحب العمل لا تستمر في مواجهة الجهة الإدارية أو المنشأة الجديدة إذ لا يعتبر أي منهما خلفاً لصاحب العمل لأنها لم تلتق منه ملكية المنشأة .

(الطعن رقم ٦٢٦ سنة ٥٥ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٩)

١٣- لما كان الثابت بتقرير الحبير أن المطعون ضده الأول قد التحق بالعمل لدى الشركة المصرية للنقل على الطرق اعتباراً من حتى وترك العمل بها نفاذاً لأحكام الأمر العسكري رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ ثم التحق بالعمل لدى شركة سيارات الطرق الصحراوية بمنطقة البحيرة في التي ادمجت في الشركة الطاعنة بمقتضى قرار وزير المواصلات رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ اعتباراً من

١٩٦٣/٦/١٧ . وكانت المادة الثانية من الامر العسكري رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن د ... د وتنص المادة الثالثة من ذات الأمر على أن د د مما مفاده أن الشركات والافراد الصادرة لهم تراخيص باستغلال نقل الركاب والتي انتهت في ١٩٥٣/٨/٨ يمنع عليهم مباشرة النشاط بما يترتب عليه انتهاء عقود عملهم المبرمة فيما بينهم وبين العاملين لديهم ولا تعد الشركات والاشخاص الجدد والمرخص لهم بنقل الركاب خلفاً خاصاً لتلك الشركات والافراد مما انتهت تراخيصهم ومن ثم فلا أساس لاعتبار الشركة الطاعنة خلفاً للشركة المصرية للنقل علي الطرق في حكم المادة من ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٥٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)

انتقطاع عن العمل

١- مقتضى الفوائد العامة أنه يحق للعامل الانتقطاع عن العمل بسبب تخلف صاحب العمل عن أداء أجره بغير مبرر ولا يعتبر ذلك غياباً بدون سبب مشروع إذ يكون الانتقطاع عن العمل في هذه الحالة دفاعاً بعدم التنفيذ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأغفل الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٣ من ٢٤ من ٢٢٣)

٢- يدل نص المادة ٦٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن المشرع عالج ادعاء العامل المرض بأحكام خاصة مقتضاها اعتبار قرار الطبيب الذي ترفده الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان رأى الطبيب الخاص ، فلا يعتد من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة لحالته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مدة انتقطاع المطعون ضده عن العمل بغير إذن مدة اثنين وعشرين يوماً أدعى فيها المطعون ضده المرض ورفض طبيب البنك احتسابها أجازة مرضية بسبب قمارضه واعتبر غياب المطعون ضده خلالها انتقطاعاً عن العمل بغير إذن علي سند من التزل أن المطعون ضده تظلم من تقرير الطبيب ورتب على ذلك عدم كفاية مدة الغياب لإنهاء خدمته طبقاً للمادة ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٣ من ٢٤ من ٩٤٤)

(الطعن رقم ١٠٥٢ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)

٣- يدل نص المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن المشرع منع جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانتقطاع التي بتدبيرها لا يحددها في ذلك غير إساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً ، وإن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشروعيته .

(الطعن رقم ١٠٥٢ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)

٤- مفاد نص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١

الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الانقطاع عن العمل بعدم الحضور إلى مقره الذي يقوم سبباً لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام يجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد المبرر لبعض أيام الانقطاع تعين استبعادها ، على أن يسبق انتهاء الخدمة إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابة عشرة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابة خمسة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدة متصلة ، فلا يعتد بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا يمنع الشركة من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنع العامل مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرين يوماً المنفصلة أو مدة العشرة أيام المتصلة والا كان انتهاء خدمته بهذا السبب بلا مبرر .

(الطعن رقم ١٢٠٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٨٧)

٥- لما كان نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام بالآتي : ، مما يدل على أن المشرع اعتد بالتفريم الميلادي في شأن حساب المدد المنصوص عليها فيه وكانت السنة الميلادية تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام فإنه يتعين اتخاذها أساساً لحساب مدة الغياب المتقطع . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبراء المطعون ضده لم يكتمل غيابة ثلاثين يوماً غير متصلة في مدة سنة تبدأ من يناير إلى ديسمبر فإنه لا يعتبر مقدماً استقائه طبقاً للمادة ١٠٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر وإذا التزم الحكم المطعون هذا النظر فإن النعمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/١٤/١٩٨٨)

٦- النص في المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه ويصرح بالاجازة المرضية بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة بعد توقيع الكشف الطبى على المريض فإذا اضطّر المريض الى عرض نفسه على طبيب خارجى جاز للجهة الطبية المختصة اعتماد الاجازة المرضية المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى ، وفى جميع الأحوال يوفد طبيب من قبل الوحدة لزيارة المريض على أن - يكون قراره نهائياً مهما كان الطبيب الخارجى ، فإذا توجه الطبيب الى العامل فى منزله ولم يجد وجب على العامل أن يقدم عذراً مقبولاً ، فإذا لم يقبل العذر الذى يقدمه العامل أو قرر الطبيب أنه كان يكتبه الحضور لمقر الجهة الطبية المختصة جاز حرمانه من أجره عن مدة غيابة بالاضافة الى توقيع الجزاء المناسب عليه ومطالبته بتكاليف زيارة الطبيب ويجب على

العامل أن يخطر الجبهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تغلده عن العمل وفي جميع الاحوال يعتبر لمرض العامل اخلافاً خطيراً يوجبانه يسترجع - توقيع جزاء رادع واذا رغب العامل المريض في قطع اجازته والعودة لعمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابي منه وبعد موافقة الجهة الطبية المختصة دينر- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع عالج حالة ادعاء العامل المرض باحكام خاصة مقتضاها اعتبار قرار الطبيب الذي توفده الوحدة لزيارة العامل نهائياً مهما كان رأي الطبيب الخاص فلا يتخذ من بعد بتظلم العامل من تقرير طبيب الوحدة لحالته ، وكان مرض العامل يعتبر سبباً مشروعاً لانقطاعه عن العمل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في نضائه الى رفض طلب الطاعنة التعويض تأسيساً على ان غيابها بعد انتهاء اجازتها الاعتيادية والمصرح لها بها حتى ١٩٧٨/٩/٢٤ . وانقطاعها عن العمل بعد الموعود الذي حدد له المطعون ضده لعودتها لم يعد مبرراً لانها ختمتها دون ان يقرم في الأوراق ما يدل على ان البتة قد أرفد طبيباً من قبله لزيارة الطاعنة والبت في شأن الاجازة المرضية حتى يكون قراره نهائياً . فان الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوهاً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٢٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٤)

(الطعن رقم ٢٠٠٩ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

٧- لما كان مفاد نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم وائعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الانتذار الذي - توجهه جهة العمل الى العامل الذي ينقطع عن العمل دون مبرر خلال المدد المشار اليها في الحالتين المنصوص عليهما في البندين ١ ، ٢ من المادة المذكورة سوى أن يكون كتابه - ومفاد ما نصت عليه المادة ٩١ من التقنين المدني أن التعبير عن الارادة لا ينتج أثره اذا اثبت من وجهه اليه لم يعلم به وأن عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه وكان الحكم المطعون فيه قد ورد بمذونات في هذا الخصوص قوله ، بما مفاده أن الحكم مع تسليمه بثبوت قيام الطاعنة بالانتذار المطعون ضده كتابه الا أنه أخرج هذا الانتذار استناداً الى أنه لم يكن مصحوباً بعلم ووصول رهر مالم يشترطه القانون ، كان حسب الطاعنة أن تقيم التليل على انتذارها المطعون ضده كتابه ليتحمل عبء اثبات عدم وصول الاخطار اليه . فان الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بمخالفته الثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٨٢٨ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

إنهاء خدمة (فصل العامل)

١- تقدير قيام المبرر لفصل العامل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى أقام قضاء على استخلاص سائق .

(الطعن رقم ١٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٤ .

الطعن رقم ٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٨)

٢- نفى الحكم تعسف رب العمل فى استعمال حق فصل العامل هو تقدير موضوعى لامعقب عليه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٤)

٣- متى كان الحكم قد قرر أنه ليس لرب العمل فى عقد غير محدد المدة أن يفصل العامل الذى استخدمه متى شاء ، وأنه لا يكتفى أن يراعى المهلة التى يجب أن تمضى بين الإخطار والفصل ، بل يجب توافر قيام ما يبرر الفصل ، فإن ما قرره الحكم فى هذا الخصوص هو تطبيق سليم لنصوص القانون .

(الطعن رقم ١٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٤)

٤- لما كانت المادة ٤.٤ من القانون المدنى (القديم) تقضى بأنه إذا لم تعين مدة الإيجار فى العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخه فى أى وقت أراد بشرط أن يكون فى وقت لا يتق للفسخ ، فلما صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى نص فى المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذى أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنع تعريضاً إذا كان فسخ العقد بلا مبرر ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك المظنون عليه تعسفه فى فصل الطاعن من خدمته وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض قد أقام قضاء على أسباب سائغة ، وكان ما ينهه عليه الطاعن من خلط بين الفصل التعسفى والفصل بغير مبرر على غير أساس وكذلك ما ينهه عليه من عدم بيان المبرر لفصله ، ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن هو ما أوجبه قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين فى وظائف الشركات مما حدا بالبنك المظنون عليه إلى الاستغناء عن

بعض الموظفين الأجانب ومنهم الطاعن ، لما كان ذلك كان ما نعاء الطاعن على الحكم في سبب طعنه على غير أساس .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٢٠٢٢ في جلسة ١٨/٦/١٩٥٢)

٥- المادة ١٣ من قانون عقد العمل انفرادي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إنما تتناول حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يكون قد أتلّفه من الآلات والأدوات نتيجة لحطّته أو بسبب إهماله ولا تتناول حق الفسخ المشار إليه في المادتين ١/٢١ ، ٣٠ من ذلك القانون فلا تحرم صاحب العمل من استعمال هذا الحق زيادة عن حقه في الرجوع على العامل .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٠٢٢ في جلسة ١٤٨/٣٠/١٩٥٧ من ٨ من ٢٢٦)

٦- حق رب العمل في فسخ العقد لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدث يرجع في أصله إلى أن عقد العمل ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة تسوغ لأحدهما التحلل من رابطة العقد إذا امتنع الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أخل به .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٠٢٥ في جلسة ٢٥/٦/١٩٥٩ من ١٠ من ٤٩٤)

٧- إذا كان يبين مما أورده الحكم الابتدائي وأقره الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استعرضت مستندات المطعون عليه الذي استدل بها على تعاونه مع الشركة وحسن مسلكها معها ، كما استعرضت مستندات الطاعنة ووجهه نظرها في فصل المطعون عليه وهي أنه وقف موقفاً غير لائق نحو رؤسائه بمطالبتهم جبراً بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه وبين الشركة كما جاء في خطاب الفصل وخلصت من كل ذلك إلى أن السبب المباشر الذي حمل الطاعنة على فصل المطعون عليه هو رفعه للدعوى التي طالب فيها بفرق حصيلة النسبة المثوبة التي يدّعيها نزلاء الفندق ورواده ، وأنه ليس في الأوراق أو أقوال الشهود ما يمس مسلك المطعون عليه بل أن فيها ما ينطق بحسن سيره وسلوكه مما يتناقض مع أقوال الشركة الطاعنة ، وبذلك عرض الحكم المطعون فيه للأساس الذي عرضته الطاعنة في خطابها مبرراً للفصل ، وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة بمسلك المطعون عليه قبل رفع الدعوى وأنه كان النتيجة المباشرة لرفع المطعون عليه دعوى المطالبة بفرق الحصيلة ، فإنه لا يكون الحكم قد فسر عبارات خطاب الفصل تفسير غير سائب ، لما كان ذلك وكان ما قرره

الحكم من أن المظنون عليه إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن سبباً. القصد بحمل الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة مبرراً للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرتها الطاعنة قذفاً في حق إدارتها وتعدياً على مديريها ، وكان ما حصلته محكمة الموضوع من أن الشركة الطاعنة قد فصلت المظنون عليه بغير مبرر قصد استناده إلى أسباب سائفة ، فإن النعى عليه بالخطأ في القانون أو القصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ من ١٠ من ٨٨٤)

٨- إذا كانت الدعوى التي رفعها العامل هي مطالبة بتعويض عن فسخ عقد العمل وفصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق وبحيثا الحكم في حدود هذا الموضوع وخلص في خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وأحال الحكم في مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة العامل للأمر الصادر إليه من صاحب العمل أو الخطأ فيما أعتقده من أن إرجاء تنفيذ هذا الأمر ليوم آخر لا يضر وكان الحكم قد استبعد تطبيق المادة ٦/٣ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فيما وقع من العامل فإنه لا يكون هناك تناقض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه ولا خروج فيه عن نطاق الدعوى ذلك لأنه إذا كان الفسخ لا يصح إرجاعه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٧/٣/١٤ من ٨ من ٢٢٦)

٩- تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع تقديراً لا معقب عليه فيه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٩/٤/٢٣ من ١٠ من ٢٥١)

١- فصل العامل في غير الحالات التي أوردتها المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بمجرد على أنه فصل تعسفي تنطبق عليه المادة ٣٩ من هذا المرسوم بقانون والمادة ٢/٦٩٥ مدني بل يجب أن يقوم الدليل على عدم صحة المبرر الذي استند إليه رب العمل في فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل كان تعسفياً ويلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ من ٩ من ٤٨٧)

١١- لا يعتبر مرض العامل بذاته - قبل صدور قوانين العمل الفردى وبعد صدرها - من الاسباب التى تؤدى إلى إتفاسخ العقد بين العامل ورب العمل بقرة القانون ومن تلقاء نفسه . بل يجب أن يقوم الدليل فى الدعوى على أن رب العمل أعرب عن نيته فى غير تعسف فى إنهاء العقد بسبب هذا المرض فإذا لم يتم الدليل على رغبة رب العمل فى فسخ العقد بل كانت الوقائع تدل على استمراره فإنه لا يكون ثمة سند للقول بحصول فسخ ضمنى له .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٤ فى جلسة ١٩/٦/١٩٥٨ من ٩ من ٥٩١)

١٢- إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل فى إنهاء عقد العمل بسبب مرض العامل من الادلة التى تقدم إليها إلا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائفاً ، فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت قيام رب العمل بأداء الأجر كاملاً للعامل طيلة مرضه الذى امتد سنوات دليلاً على رغبته فى فسخ العقد بينما هو صريح الدلالة على العكس فإن هذا الاستخلاص يكون غير مستساغ .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٤ فى جلسة ١٩/٦/١٩٥٨ من ٩ من ٥٩١)

١٣- الحالات التى تحدث عنها المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ باعتبارها الاسباب المنتهية لعقد العمل إنما هى خاصة بالعقد غير محدد المدة ، فإذا ما كانت مدة العقد قد تحددت بحلول أجل معين باتفاق بين العامل ورب العمل امتنع القول بأن إنهاء رب العمل للعقد نتيجة حلول هذا الأجل مخالف للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ فى جلسة ١/١/١٩٥٩ من ١٠ من ٢٢)

١٤- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برفض التعريض على أن الاسباب التى قامت لدى الشركة لفصل العامل هى أسباب جدية تغولها حق فصله لما وقعت فيه من خسارة مالية مما اضطرها إلى تخفيض عدد عمالها بقصد ضغط المصروفات حتى تتلافى الكارثة وكانت هذه الاسباب التى أوردها سائفة فى توافر المبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة المطعون عليها ، فإن ما يتحدى به الطاعن من قول بأن حق رب العمل فى ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة فى نشاطها إلا بلجوتها إلى هذا الخفض ، لا يعمدو أن يكون جديلاً

موضوعياً في قيام هذا المهر وتوفره مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٢ ص ١٠ ص ٢٥١)

١٥- أوضحت المادة ٦٨٥ من القانون المدنى التزامات العامل الجوهرية ومنها ما أوجبه على العامل فى فقرتها الأولى من « أن يؤدي العمل بنفسه وأن يبذل فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد » ، فإذا كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه تبريراً لفصل المطعون عليه إخلال الأخير بالتزاماته بعدم بذله فى العمل المتعاقد عليه العناية اللازمة مما سبب للطاعن خسارة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ، وكان ما أورده بأسبابه من نفي جهل الطاعن بالعمل المتعاقد عليه أو التنويه بكفائته لا يبدل بذاته على نفي ما تمسك به الطاعن من إخلال المطعون عليه بالتزاماته الناشئة عن عقد العمل ولا يصلح رداً على هذا الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور فى التسبب يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥ ص ١٠ ص ٤٩٤)

١٦- حق صاحب العمل فى فسخ العقد طبقاً للفقرة ٨ من المادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا ينشأ إلا بعد الحكم على العامل نهائياً لجناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الامانة أو الاخلاق ، ومن ثم فإن عدم إيقاف العامل لاتهامه فى جناية سرقة ليس من شأنه أن يسقط حق صاحب العمل فى فصله بعد صدور الحكم النهائى فيها ، إذ من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشونه وهو - شأن سائر الحقوق - لا يسقط إلا بالاستقاط الصريح أو وجدت ظروف ملاهية تدل عليه ، وعدم إخطار العامل بفصله على أثر صدور الحكم بإدائته لا يبدل وحده وبذاته على أن صاحب العمل أسقط حقه فيه .

(الطعن رقم ١١١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٢ ص ١٥ ص ١٠٩)

١٧- إذ نصت المادة ٤ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الحالات التى يجوز لصاحب العمل فيها فسخ عقد العمل دون إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض ومنه حالة ما « إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بهوقوعه » فإنها بذلك تكون قد ترخست فى ميعاد التبليغ وجعلت بدء

سريانه يتراخى إلى وقت علم صاحب العمل بوقوع الحادث . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل المناط في التبليغ وهدم مبعاده هو وقت رقرع الحادث لا وقت علم صاحب العمل به . وأرجب أن يتضمن التبليغ نسبة الخطأ إلى العامل في حين أن القانون لم يشترط وجوب أن يتضمن البلاغ اسم العامل الذي ينسب إليه الحادث فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٠٠٢ في جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ من ١٦ إلى ١١)

١٨- فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب ، أو بغير مراعاة إجراءات ومواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه ، أو رغم صدور قرار من الجهة المختصة بحفظ التحقيق الذي أجرى بشأنه ، لا يمنع من اعتباره فسخاً لعقد العمل بسبب إخلال العامل بالتزاماته الجهرية وفقاً للفقرة السادسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى أثبت رب العمل هذا الإخلال ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب المكافأة والتعويض على أن فصل الطاعن من العمل كان له ما يبرره من عدم قيامه بالتزاماته الجهرية ، إذ من أخص الالتزامات الجهرية في مثل الطاعن - وصفته قبائلاً متروك الأمر في الوزن لذمته وضميره - أن يكون أميناً في عمله ، فإذا ما تعدد الإخلال بهذه الأمانة كان ذلك مبرراً لفصله ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٠٠١ في جلسة ١٩٦٥/٣/١٧ من ١٦ إلى ٢٢٨)

١٩- علم إدارة المستشفى بمبيت الطاعنة - وهي رئيسة المرضات - في دارها بعد زواجها وتخيرها بين مبيتها بالمستشفى أو إنهاء عقدتها وتسليمها شهادة تتضمن الشناء عليها حتى يتيسر لها سبيل الالتحاق بعمل آخر ، لا يمنع من إنهاء عقدتها غير المحدد المدة وفقاً للمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ متى رأت إدارة المستشفى أن في استمرار مبيتها في الخارج ما يؤثر على حسن سير العمل وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن إنهاء العقد له ما يبرره فإنه لا يكون قد شابه قصور أو انطوى على تناقض أو خطأ في الاستناد لأن فصل العامل لاخلاقه بالتزاماته الجهرية يختلف في مناطه وفي نطاقه عن مبررات الفصل الأخرى ولا يتعارض معها .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٠٠١ في جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤ من ١٦ إلى ٢٧٤)

٢٠- عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومنها إنشاء استمرار العمل الصناعية أو التجارية أو وقوع اعتداء منه على صاحب العمل .

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ٢٢١ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ من ١٦ من ٤٢٩)

٢١- إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته التي نص عليها القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٤/٤ والقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢١ في جلسة ١٩٦٥/٥/١٢ من ١٦ من ٥٦٤)

٢٢- النص في الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية ينشأ عن وجوب أن يخطر العامل صاحب العمل بسبب غيابه وإلا وسع هذا الأخير فسخ عقد العمل بمراعاة الأوضاع المقررة في القانون ، إذ العبرة فيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف في - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالظروف والملازمات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده ، ومتى كان الثابت أن الطاعنة لم تخطر المطعون عليها بسبب غيابها إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام وبعد أن كانت هذه الأخيرة قد أخطرتها بفسخ العقد وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعنة « سكنت مجهولة سبب انقطاعها ولم تفصح عن هذا السبب سواء كان صحيحاً أو غير صحيح إلا بعد أن استعملت المطعون عليها حقها الذي منحه القانون لها » ورتب على ذلك وعلى غياب الطاعنة أن من حق المطعون عليها فسخ عقد العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٢١ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٢ من ١٦ من ١٢٢٢)

٢٣- عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٤٧

لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يمنع من قسح عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون .

(الطعن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ في جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٥ من ١٦ من ١٢٢٢)

٢٤- تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل في استعماله حق الفصل مسألة موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ في جلسة ٥/٢/١٩٦٤ من ١٥ من ١٧٢)

٢٥- مبرر الفصل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما يستقل به قاضي الموضوع وإذا استندت المحكمة في قضائها بانتفاء هذا المبرر إلى أسباب سائفة فلا عليها إن هي أعرضت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٠ في جلسة ١١/٢/١٩٦٤ من ١٥ من ٢٢٠)

٢٦- تقدير مبرر فصل العامل مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاء على استخلاص سائغ وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي مستنداً في ذلك إلى أن « الشركة فصلت المستأنف عليه (الطاعن) بتاريخ ١٩٥٩/٨/٨ استناداً إلى قرار لجنة شؤون الموظفين التي قررت بجلسته ١٩٥٩/٨/٦ (١) إنهاء خدمة المذكور برصفه المفتش الإداري بانوجه القبلى (٢) إعادة التعاقد معه كمنتج بالشركة بنفس شروط عقد الانتاج السابق » ، وأن مبرر الفصل على ما جاء بكتاب مدير عام الشركة إلى رئيس مكتب الشكاوى والتظلمات برئاسة الجمهورية هو عدم الصلاحية وأنه « لا محل لمناقشة الشركة في مدى صلاحية المستأنف عليه للتعرض بأعباء وظيفته مادام لم يثبت أن الشركة عندما أنهت عمل المستأنف عليه كانت تعتمد إلى الاضرار به ولم يقدم الطاعن ما يدل على ثبوت الاضرار به لدى الشركة » ، وأن لجنة شؤون الموظفين التي قررت إنهاء العقد رأت إعادة التعاقد معه كمنتج بنفس شروط عقد الانتاج السابق مما يؤكد أن الشركة مثله في لجنة شؤون موظفيها لم ترع في قراراتها إلا وجه المصلحة والعدالة ولم تهدف إلى إساءة الطاعن أو اضرار وأنها بذلك لا يمكن بحال وصف قرار انفصل بالتعسف » وكانت تلك القرارات الموضوعية سائفة من

شأنها أن تؤدي إلى نفي وصف التعسف عن قرار الفصل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٥٦٤)

٢٧- إزاء صاحب العمل بانتهاء العمل بالورش ، التي كان يعمل بها العامل لا يمنع من الحكم بإعادة العامل للفصول (بسبب نشاطه النقابي) إلى عمله طالما أن صاحب العمل لم يذهب إلى القول بتصفية جميع أعماله .

(الطعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٠٨)

٢٨- متى كان الحكم المطعون فيه قد نفي وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل - وهو تقدير موضوعي - واستبعد معه حق الطاعن في التعويض ثم أورد مبررات هذا الفصل وذلك لما اتخذته من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه ، وهي مبررات سائغة كافية لحمله فإنه ينبغي تعيب الحكم بالتناقض وقصر البيان .

(الطعن رقم ٥٢٥ سنة ٢٦١ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦١ من ١٢ من ٥٩٠)

٢٩- بالرجوع إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣ منه على أنه « يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة . ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيه » . ومفاد ذلك أن للشركات المشار إليها تعيين مستخدمين جدد من المصريين وأن تفضل من موظفيها الأجانب ما يحقق النسبة المقررة في هذا القانون مما لا يجوز معه القول بأن فصل المطعون عليه من خدمة الشركة وهو من موظفيها الأجانب لتحقيقاً لهذه النسبة يكون بغير مبرر .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٣ من ١٤ من ١١٩٧)

٣٠- متى كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن العامل لم يترك العمل فور تقديم استقالته أو قبولها بل استمر يباشره بأمر مخدمه الملقى طلب إليه الاستمرار فيه مدة معينة ورتب على ذلك أن العقد

لا يكون قد انتهى فعلاً إلا في نهاية هذه المدة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٦ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٥ من ١٥ من ١٢١١)

٣١- ما ورد في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على انتهاء عقد العمل برفاة العامل أو عجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً يستوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا بياناً لبعض صور انتهاء العقد لسبب قهري وحيث يكون انتهازه عرضياً لاعادياً .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٤ من ١٠٥٦)

٣٢- متى كان تبين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف بشأن لاتحة المعاشات (الخاصة بموظفي البنك الأهلي اليوناني) أن الموظف يستحق معاشاً في حالة المرض متى كانت مدة اشتراكه في صندوق المعاشات قد بلغت عشر سنوات وكان المرض من شأنه أن يعجزه عن الاستمرار في العمل ولم تشترط اللاتحة لاستحقاق الموظف المعاش في هذه الحالة أن يكون فصله قد تم بسبب قيام حالة لمرض به فإن مزدي ذلك أنه لا يمنع استحقاق الموظف للمعاش ، متى توافر هذان الشرطان ، أن يكون قد فصل لسبب آخر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على مرض المطعون عليه وعجزه عن الاستمرار في عمله بأدلة سائفة مستمدة من الشهادات الطبية المقدمة - ولو كانت لاحقة لانتهاء علاقة العمل - فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٨ من ١٢ من ٤٧٤)

٣٣- النص في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على طريقة إثبات العجز الذي يبرر انتهاء العمل بأن تقدم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل بحيث إن اختلفت الشهاداتتان يعرض الأمر على الطبيب الشرعي ، لا يعدو وأن يكون تقريراً لقاعدة تنظيمية لا يترتب على عدم اتباعها حرمان المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات التي تراها كفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره ولا يمنع من استعمالها هنا الحق عدم وجود الشهادات الطبية التي نصت عليها المادة ٤٥ سائفة الذكر .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٠٢ من ١٥ من ١٧٢)

٣٤- متى كان يبين من الحكم الصادر في استئناف قضية اللجنة أن النزاع فيه كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في هذه المسألة عرضت المحكمة إلى القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة - وهي الامتناع عن دفعه المكافأة واعطاء شهادة خلو طرف - وانتهت في قضائها إلى أنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مستندة إلى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة في ١٩٥٨/٨/٤ وفي ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان تعيين القانون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل بين الطاعن والمطعون عليهما - وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتجريمها ، فإن قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤ من ١٦ ص ١١٤١)

٣٥- النص في لائحة الشركة على تحديد من الستين لتقاعد عمالها إنما هو تصرف صدر من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه . وإذا كان الثابت في الدعوى أن طبيب الشركة قدر من المطعون عليه وقت إلتحاقه بالعمل ولم يعترض أو ينازع في هذا التقدير طول مدة خدمته واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى أن بلغ سن الستين وأنهت عقده لهذا السبب ، فإن هذا الانتهاء لا يكون بغير مبرر .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ من ١٤ ص ١٠٥٦)

٣٦- من سلطة رب العمل التنظيمية تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج بحيث إذا استبان عدم كفايته اعتبر ذلك « مأخذاً مشروعاً » لتعديل شروط عقد العمل أو إنهاءه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء إثباته . عدم صلاحية العامل للنهوض باعباء وظيفته كفتش إداري يعتبر مأخذاً مشروعاً لإنهاء علاقة العمل .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٢ من ١٦ ص ٥٦٤ .

الطعن رقم ٤١٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٥ من ٢١ ص ٢٢٠)

٣٧- من سلطة رب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته واتخاذ مايراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف وسلطته في ذلك تقديره لا يجوز لقاضي المدعى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه .

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٦/٤/٦ من ١٧ ع ٢ من ٨٢١ ، الطعن رقم ٤٤ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٠/٥/١٧ من ٣١ من ١٢٨٦)

٣٨- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن سلطته كذلك - طبقاً للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وللفترة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني - أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المنفرد عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ من ١٧ ع ١ من ٤٠١)

٣٩- عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجهرية المترتبة على عقد العمل .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ من ١٧ ع ١ من ٤٠١)

٤٠- حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للمادة ٥/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مقيد بأن يكون غياب العامل بغير سبب مشروع ، وينبنى على ذلك أنه متى كان العامل بسبب مشروع وهو المرض ، انتفى مير الفصل .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٦/٥/٤ من ١٧ ع ٢ من ١٠٠٤)

٤١- مشروعيه سبب غياب العامل أو عدم مشروعيته لا شأن له بالتزام توفير الرعاية الطبية للعامل أو منحه إجازة مرضيه ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد

استظهر من واقع أوراق الدعوى وفى نطاق سلطته مشروعيه هذا السبب ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خالف الثابت فى الأوراق .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٤ من ١٧ ع ٢ من ١٠٠٤)

٤٢- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعير إلى ذلك ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهااء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطة رب العمل فى ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى أن يعمل محله فيها وإنما يقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التى دعت إليه .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ من ١٨ ع ١ من ٢٥٧)

٤٣- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعير إليه بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطته فى ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى أن يعمل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التى دعت إليه ، وهو غير ملزم بأن يلحق العامل المفصول بعمل آخر .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ من ١٨ ع ١ من ٤٥٢)

٤٤- بشرط فى التصرف الذى ينتفى عنه وصف التعسف فى فصل العامل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون مبنياً على أوضاع قائمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة وفى الحسابان تخلفها .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١/٤ من ١٨ ع ١ من ٤٧)

٤٥- إعادة العامل الذى يفصل بسبب نشاطه النقابى إلى عمله وفقاً للمادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أمر جوازى للمحكمة لها أن ترفضه متى رأت من ظروف الحال عدم ملائمته وأن إعادة العامل إلى عمله ضاره بحسن سير العمل .

(الطعن رقم ١٠٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ ع ٢ من ٧٩٤)

٤٦- عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من فسخ عقد العمل ونصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمقابلة للمادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ من ١٨ ع ٤ من ١٨٢٠ .

الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/٥/١٨ من ٢٥ من ٨٩٥ .

الطعن رقم ٢٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)

٤٧- النص في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « إذا نسب إلى العامل ارتكاب جريمة أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن » لا يتضمن الالتزام بالإبلاغ عن الجرائم الموضحة فيه إذا نسب إلى العامل ارتكابها ولم يقيد سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة مؤسسته تقتضي ذلك وأن ما حدث من العامل يكتفى في إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقاً لما تقتضيه المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ من ١٨ ع ٤ من ١٨٢٠ .

الطعن رقم ٩٩ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٨٠/١/١٩ من ٢١ من ٢٠٦)

٤٨- النص في الفقرة الأولى من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن ينتهي عقد العمل بمرض العامل مرضاً يستوجب انتطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً أو مدداً تزيد في جملتها عن مائتي يوم خلال سنة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل على أن عبارة « خلال سنة واحدة » تقتصر على المدد المتفرقة ولا تتعداها إلى المدة المتصلة فينتهي عقد العمل إذا انقطع العامل عن العمل بسبب مرضه مدة متصلة لا تقل عن مائة وثمانين يوماً ولو انتهت سنة وبدأت أخرى خلالها .

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٨/١١/١٣ من ١٩ ع ٢ من ١٢٥١)

٤٩- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ومن

سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزه أو ملاسه من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل .

(الطعن رقم ١٣٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٤ من ١٩ ع ٣ من ١٤٧٤ ،

الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ع ١ من ١١٢)

٥- تحديد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله بترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل فى عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز انتهائه بغير إخطار سابق ودون مبرر.

(الطعن رقم ٨٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٩/١/٨ من ٢٠ ع ١ من ٦١)

٥١- مژدى نص المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص ، ونص المادة ١٩ من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الاشخاص والهيئات ، أن الشارع خول صاحب العمل فصل العامل دون انذار سابق أو تعريض بسبب فرض الحراسة على أمواله . فإذا تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة فإنه يكون قد تنازل عن استعمال الرخصة المخولة له وأسقط حقه فيها ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتخذ منها مبرراً للفصل .

(الطعن رقم ٥٢٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٠/١/٧ من ٢١ ع ١ من ١٨)

٥٢- مژدى نص المواد ١/٦٧ ، ٢ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل لسنة ١٩٥٩ أن المشرع بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه « إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً » إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف فى صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب . وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر فى المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل فى إنهاء عقد العمل

الغير محدد المدة ، إذا توافر المبرر المشروع لهذا الانتهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر ، لأنه هو الذى يدعى خلاف الثابت حكماً .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٤ من ٢١ ع ١ ص ٢٢٦ .

الطعن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١١ من ٢١ ع ١ ص ٢٨٤ .

الطعن رقم ١٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ من ٢٢ ع ٢ ص ١٥٠٧ .

الطعن رقم ١٦٢٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٥٢- الأصل فى التزام المرافق العامة أن يلتزم بدير المرفق لحسابه وتحت مسؤوليته ، وجميع الالتزامات التى ترتبت فى ذمته أثناء قيامه هو بإدارة المرفق تعتبر التزاماً عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها ، ما لم ينص فى عقد الالتزام - أو فى غيره - على تحميلها بها ، وإسقاط الالتزام أو انتهاؤه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم أو الحراسه الإدارية وبين إدارة النذلة للمرفق ، ومن ثم فإن النذلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً خاصاً أو عاماً للشركة التى أسقط عنها الإلتزام أو انتهى إلتزامها .

(الطعن رقم ١٩٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/١/٦ من ٢٢ ع ١ ص ٢٢)

٥٤- لتحديد رب العمل مناً معيناً لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أى الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل فى عمله بعد بلوغها وموافقه رب العمل فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق وبدون مبرر .

(الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ من ٢٢ ع ٢ ص ٦٨٧)

٥٥- المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى اللشوى أو بإنقضائه ، فإن هذا القضاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفائها وإذا كان الحكم الصادر فى اللشوى السابق - الذى قضى بالتعويض - قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم وقد أصبح هذا الحكم نهائياً ، فإنه يحوز قوة الشىء المحكوم فيه فى تلك المسألة ، وإذا كانت هذه المسألة بناتياً الأساس فيما يدعيه

الطاعن من حقوق - طلب المكافأة - بالدعوى الثانية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . وقد استقرت حقيقتها بين الخصوم بالحكم الأول استقرار جامعاً مانعاً ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد خالف هذا الأساس ، وأقام قضاءه فى الدعوى على أن الطاعن أخل بالتزاماته الجهرية المترتبة على عقد العمل ، ورتب على ذلك جواز فصله دون مكافأة أو تعويض ، يكون قد فصل فى النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به .

(الطعن رقم ٤٨٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ من ٢٢ ع ٢ من ٦٩١ ،

الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١ من ٢٤ ع ٢ من ١١٩٨)

٥٦- لم يحظر القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلاحقة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة استخدام الاجانب ، بل أجازت المادة ٥/١ من هذه اللائحة أن يعين الأجنبي فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة إذا كان يتمتع بجنسيه إحدى الدول التى تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل ، وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعيين فى هذه الشركات ، وأخذاً بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥٦ من اللائحة المذكورة أن خدمة العامل تنتهى بفقد جنسيه الجمهورية العربية المتحدة ، أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية ، وهو يتسق مع ما تنص عليه المادتان ٣٥ ، ٣٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٨ من ٢٢ ع ٢ من ٩٩٦)

٥٧- إنه وإن كان على إدارة المدارس الخاصة اتباع الإجراءات والقواعد التى نص عليها القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ فى المواد من ٣٢ إلى ٤١ بشأن تأديب الموظفين فى تلك المدارس ، وكذلك تنفيذ ما أوجبه المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون وفى المادة ٢٧ من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ من إتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزاره التربية والتعليم فى شأن تنظيم المدارس الخاصة ومن بينها القرار الوزارى رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لما كانت الفقرة ثانياً من المادة الأولى من القرار الوزارى الأخير بعد أن حددت الأسباب التى تجبىز إنهاء عقود المدرسين والموظفين الفنيين بالمدارس الخاصة أضافت ه وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والحقوق المقررة بمقتضى القانون رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، ، مما مفاده أنه يجوز تطبيق أحكام قانون العمل على هؤلاء المبرمجين اثنين ، ولما كان مجال بحثنا في التزام رب العمل بما يفرضه القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له ، إنما يكون عند التصديق للفصل في طلب التعويض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لهذا البحث ، لأنه كان بصدد نظر طلب بطلان قرار الفصل دون طلب التعويض الذي لم يفصل فيه بعد ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢ من ٢٢ ع ٢ ص ١٠٩)

٥٨- تجيز المادة ٥/٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعه الدعوى لصاحب العمل فسخ العقد ، إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقضت ثلاثة أيام في الحالة الثانية ، وبين من هنا النص أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الإنذار الذي يوجهه صاحب العمل إلى العامل واكتفى بأن يكون بالكتابة .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٢٢ ع ١ ص ٦٧)

٥٩- عدم مراعاة قواعد التأديب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأي مسوغ مشروع . وإذا ان الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب ما أثارته تصرفاته من ربه في أمره مما دعا إلى عدم الثقة والإطمان إليه فإن النعي لهذا السبب يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ من ٢٢ ع ١ ص ٤٢٢)

الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ من ٢٦ ص ١٢٢٣ ،

الطعن رقم ٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٦)

٦- تقدير المبرر للفصل ، ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسأله موضوعيه يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح المبررات السائغة التي أدت إلى فصل الطاعن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ من ٢٢ ع ١ ص ٤٢٢)

الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ من ٢٦ ص ١٢٢٣ ،

الطعن رقم ٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٦)

٦١- متى كان ما أورده الحكم هو تدليل سائق على ما اقتنعت به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من أن الطاعن (العامل) قد أنهى عقد العمل الأول واستأدى من رب العمل حقوقه المترتبة على إنهائه ، ثم أبرم معه العقد الثانى دون أن يكون واقعاً فى ذلك تحت تأثير أى إكراه ، ومن أن المخالصة لم تصدر منه نتيجة استغلال من جانب رب العمل ، ومن نفى وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة له كجزء من أجره ، فإن مؤدى ذلك أن الطاعن ورب العمل قد تلاقى إرادتهما على إنهاء العقد الأول غير محدد المدة ، وأن يستبدلا به عقداً جديداً محدد المدة ، وأن هذا العقد لم ينتقص شيئاً من أجر الطاعن . وإذا كان العقد الأول الغير محدد المدة يجوز إنهاؤه باتفاق الطرفين وفقاً للتواعد العامة ، وكان العقد محدد المدة الذى تلاه لا يمس أى حق من حقوق الطاعن فى حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا العقد صحيحاً وأقام قضاءه على ذلك لا يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

(المظن رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٢ ج ٢ من ٧٥٦)

٦٢- إذا كان الثابت ان المظعون ضده كان عاملاً زراعياً بدائرة طرسون وألحق بوزاره الأوقاف فى يناير سنة ١٩٥٩ ، وكانت أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ قاصره التطبيق وفقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى منه على من يفصل من عمله من موظفى وعمال الدوائر والتفائش الزراعيه المعينين بالماشيه الشهرية بسبب الإستيلاء على الأراضى الزراعيه التى كانوا يعملون بها تنفيذاً لأحكام قانون اصلاح الزراعى ، ولم يكن المظعون ضده قد فصل من عمله لهذا السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واحتسب مكافأة المظعون ضده عن مدة عمله السابقة لتاريخ إلحاقه بوزاره الأوقاف على أساس أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ دون التزام بأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الراجبه التطبيق - لأن علاقة العمل قد استمرت بعد صدره وفصل فى ظله - يكون قد خالف القانون .

(المظن رقم ١٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٠ من ٢٢ ج ٢ من ١٠٩٧)

٦٣- تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل فى استعمال حق

الفصل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسأله موضوعيه يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٨٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١/٦ من ٢٤ ع ١ من ١٠)

٦٤- يجوز لكل من التعاقدين فى عقد العمل غير المحدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى ، والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع التعاقد الآخر ، ويتعين لاستعمال أى من التعاقدين هذه الرخصة أن يخطر التعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدى إلى الطرف الآخر تعريضاً مساوياً لأجر العامل فى مدة المهلة أو الجزء الباقى منها ، مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهياً بإبلاغ الرغبة فى إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض على التفصيل السابق .

(الطعن رقم ١٠٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤ من ٢٤ ع ١ من ٢١٦ .

الطعن رقم ١١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)

٦٥- لا يمتنع على المحكمة المدنية البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يعتبر إهمالاً جسيماً ، إذ يجوز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يوجد خطأ جنائى وإذا كانت حجة الحكم الجنائى السابق فيما قضى به من برائة الطاعن - العامل - مقصوده على أنه لم تثبت ارتكابه للجريمة ولا تنفى عنه الإهمال الجسيم الذى نسب إليه الحكم المطعون فيه ، واعتبره إخلالاً بالتزامات الجوهريّة المترتبة على قد العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٣ من ٢٤ ع ٢ من ٩٦٢)

٦٦- إذا كان وجه النعى يقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعدم استظهاره شروطها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنين (العمال) العوده إلى عملهم الأصلى على ما قرره من عدم جواز هذا الطلب وإجبار رب العمل على إعادة الطاعنين إلى عملهم الأصلى لأن ذلك يقتضى تدخلاً فى شئونه الأمر الذى يمتنع على العامل المطالبه به وليس له إلا المطالبه بالتعويض إذا توافر له ما يبرره . وكان

هذا القول من الحكم كافياً لحمل قضائه . فإن النعى عليه بعدم استظهاره ركن
الضرورة التي اقتضت تغيير عمل الطاعنين أو اختلال انسل الجديداً اختلافاً
جوهرياً عن سابقه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٥٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤ من ٢٤ ح ٢ من ١١٢٠)

٦٧- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣
الصادر بإضافته بند رابع الى المادة الأولى وفقرة جديدة إلى المادة الثانية من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بمراتب أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات - وعلى
ما أفصحت عنه المذكره الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ - أن المشرع
رأى لاعتبارات خاصة أن ينقل حق توقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل
بالنسبة للفئات التي حددها البند الرابع سالف الذكر إلى المحاكم التأديبية ، وذلك
دون أن يسبغ على تلك المحاكم اختصاص آخر يتعلق بإعادة من يفصل من أفراد
هذه الفئات إلى عمله - إن كان لذلك محل - أو بتعويضهم عن الفصل أو الوقف
الذي يقع بالمخالفة لأحكامه ، وهو ما تختص به المحاكم العادية ذات الولاية
العامة ، إذ كان ذلك وكان الطاعن يطالب بإعادته إلى عمله فإن النعى على
الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الاختصاص الولايتي يكون
على غير أساس .

(الطعن رقم ٥١١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٩ من ٢٥ ح ٢٢٢ ،

الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٦ من ٢٩ ح ٢٠٢٨)

٦٨- مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في
شأن ممرات أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - وعلى ماجرى
به قضاء هذه المحاكم - أن المشرع لم يتجه إلى تقييد سلطة رب العمل في
توقيع الجزاءات التأديبية المقررة في القانون على موظفي الشركات التي تساهم
فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو
تضمن لها حداً أدنى من الأرباح الذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً
شهرياً ، بل أبقى حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولم يلزمه بإبلاغ النيابة
الإدارية عند وقوع أية مخالفات منهم . وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل
بسلطة توقيع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقرر في المادة ٧٦/٦ منه عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ح ٢ من ٨٩٥ .
الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ح ٦٠٥)

٦٩- نصت المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليه في صدرها على مراعاة أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واعدت أسباب انتهاء خدمة العامل ومنها الفصل دون أن تفصح عن الحالات التي يجوز فيها للشركة أو المؤسس العامة فصل العاملين بها ، مما مؤا أنها تركت أمر تلك الحالات محكوماً بالقواعد الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه ولم تنسخها .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ح ٢ من ٨٩٥ .
الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ح ٦٠٥)

٧٠- ما نصت عليه المادة ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جريمة أو أية جريمة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها في هذا الشأن ، لم يتضمن الالتزام بإبلاغ النيابة عن الواقعة التي نسب إلى العامل ارتكابها ولم تقيد سلطة رب العمل في إجراء التحقيق الإداري والاكتفاء به في إجراء الفصل إذا قدر أن مصلحة منشأته تقتضي ذلك وأن ما وقع من العامل يكفي إنهاء العلاقة العقدية بالفسخ طناً لما تقتضي به المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ح ٢ من ٨٩٥ .
الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ح ٦٠٥)

٧١- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً يرفض الدعوى على أن فصل الطاعن كان بسبب إخلاله بالتزاماته الجوهرية طبقاً للفترة السادسة من المادة ٧٦ من قانون العمل ، وأن الحكم قد خلص بأسباب مسانعة لها أصلها الثابت في الأوراق إلى توافر هذا الإخلال في جانب الطاعن ، فإن هذا النص لا يعنى أن يكون جديلاً موضوعياً في قيام سبب الفصل وتوافره مما يستل قاضي لمخرج بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ح ٢ من ٨٩٥ .
الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ح ٦٠٥)

٧٢- تجوز المادة ١/٦٩٤ من القانون المدني لكل من طرفي عقد العمل غير محدد المدة أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر بإرادته المنفردة وهو حق لا يقيد - سوى سبق الإخطار في الميعاد الذي حدده القانون أو التعويض عنه إذا لم يتم رداء كانت المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يجوز للعامل بعد إعلان صاحب العمل طبقاً للمادة ٧٢ أن يستقيل من العمل » فإن الاستقالة تكون إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة ويتم بمجرد تقديمها ومن ثم فلا يعزل دون أعمال أثرها التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو قول المظنون ضده أن الطاعن مازال موظفاً لديه بعد أن أنهى الطاعن عمله بإرادته المنفردة باستقالته منه .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢ من ٢٥ ح ٢ من ٥٢١)

٧٣- تقدير مبرر الفصل من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع رداء كانت أسباب الحكم سائفة وتؤدي إلى ما انتهى إليه من قيام مبرر الفصل لتزعزع الثقة الواجب توافرها في مورث الطاعنين والشك في نزاهته ، فإن النعي يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٤ من ٢٥ ح ٢ من ٧٩٦)

٧٤- حكم المادة ٥٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ إنما ينصرف إلى جواز تنحية أعضاء مجلس إدارة الشركة بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص متى اقتضت ذلك مصلحة العمل ، ولا يرد على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن التقاعد الذي نظمته المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ على النحو المبين بها .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ من ٢٦ ح ٢ من ٦٤٣)

٧٥- المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ التي عدت حالات انتهاء خدمة العامل ومنها بلوغه سن الستين إذا استثنت من ذلك في الفقرة (أ) من بندها الأول العاملين الذين تقضى قرائن المعاشات والتأمينات الاجتماعية ببقائهم لمدة أخرى فنصت على أنهم يستمرون في عملهم إلى نهاية هذه المدة ، لم تتضمن ما يتعارض مع حكم المادة ٧١ مكرراً (ب) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة

١٩٥٩ ، التي تحكم النزاع وليس للطاعن حق المطالبة بإبقائه في الخدمة بعد سن الستين استناداً إلى حكمها لإتفاء شرطها ، أو المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية التي صيغت على غرارها بل أقيمت على حكمها . ولما كان الطاعن قد عين أخيراً عضواً بمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها بقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٤/٩/٣ ومن ثم تخضع حالته للفقرة (ب) من البند الأول من المادة ٧٥ من نظام العاملين المشار إليه التي نصت صراحة وبصيغة عامة مطلقه على إنهاء خدمة العاملين الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بعد نه من تاريخ العمل بهذا النظام في ١٩٦٦/٨/٢٨ إذا كانوا قد جاوزوا سن الستين والتي يُلغى الطاعن في ١٩٦٦/١٢/٢١ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الفقرة (أ) من البند الأول من المادة ٧٥ من ذلك النظام لا تنطبق على حالة الطاعن وأنه يحق للشركة إنهاء خدمته عملاً بالفقرة (ب) التالية لها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ ص ٢٦ ع ٢ ص ٦٤٢)

٧٦- إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أن الفقرة (أ) من البند الأول من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ لا ترد على حالة الطاعن فلا تلزم الشركة المطعون ضدها بإبقائه في الخدمة بعد بلوغه سن الستين بل يحق لها إنهاء خدمته وفقاً لنص الفقرة التالية لها وهي الفقرة (ب) باعتباره من العاملين الذين عينوا بقرارات جمهورية فإن الحكم لم يكن بحاجة بعد ذلك لبحث ما تمسك به الطاعن من أن عقد عمله والذي أبرم بعد بلوغه تلك السن قد تمجدد لمدة غير محدودة أو ما ادعاه من قيام تعارض بين هاتين الفقرتين ينصرف إلى حالة غير حالته بما يجعل تعيبه الحكم بالقصور لإغفاله الرد على هذا الدفاع غير منتج .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ ص ٢٦ ع ٢ ص ٦٤٢)

٧٧- جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الرصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وإذا كان يبين من الحكم الجنائي الصادر بتاريخ في الجنبه رقم أن النياه العامة أقامت الدعوى الجنائية

ضد مدير المؤسسة المطعون ضدها لأنه فى يوم فصل الطاعن قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك ورغم معارضة اللجنة الثلاثية لقرار الفصل ، وقضت المحكمة الجنائية بتفريم المتهم مائتى قرش استناداً إلى أنه ثبت أن العامل الذى فصله هو سكرتير اللجنة النقابية بالمؤسسة مما لايجوز معه وقفه أو فصله إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية ، وكان مؤدى ذلك أن الحكم الجنائى لم يفصل فيما إذا كان الطاعن قد فصل من عمله بسبب نشاطه النقابى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى فى قضائه على أن فصل الطاعن لم يكن له شأن بالنشاط النقابة لا يكون قد خالف حجية الحكم الجنائى السالف الإشارة إليه .

(الطعن رقم ٤١٦ سنة ٣٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٢١٢)

٧٨- إذ كان الطاعن عملاً بإحدى شركات القطاع العام ويخضع فى إجراء التحقيق معه وتأديبه وإنهاء خدمته للأحكام المنصوص عليها فى الفصلين العاشر والثانى عشر من الباب الأول من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان القرار الجمهورى الصادر بإنهاء خدمة الطاعن وفصله من العمل بغير اتباع الطريق التأديبى المنصوص عليه فى نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه لايتصل بطبيعته بأعمال السيادة حتى يمتنع على القضاء مناقشة وتقدير سلامته قانوناً فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قرار فصل الطاعن عملاً من أعمال السيادة لايجوز سماع الدعوى بشأنه وقضى برفضها على هذا الأساس يكون قد أخطأ التكليف القانونى السليم فى خصوصه وأخرجه بغير حق عن رقابة القضاء .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٧٠)

٧٩- تقدير قيام مبرر لفصل العامل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بما يستقل به قاضى الموضوع . وإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية ولما ساقته من تدليل سانع إلى عدم تناسب جزاء الفصل الموقع على المطعون ضده مع ما يلزم منه إهمال يجعل فصله مشرباً بالتعسف ، فإنما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٠ ق جلسة ٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٠٤٧ .

الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٠٦٨ .

الطعن رقم ٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٨)

٨- تقدير توافر الإخلال بالالتزام الجمهوري من جانب العامل مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ ص ١٦٦٥)

٨١- تقضي المادة ٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بأن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين وتنص المادة ٧٦ منه على أنه لا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة إلا إذا دعت حاجة العمل إليه ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص لمدة أصحها سنتان وقرار من رئيس الوزراء فيما تجاوز هذه المدة مما يدل على أن مد خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين مرهون بحاجة العمل إليه وهي مسألة تقديرية تخضع لسلطة رب العمل في تنظيم منشأته بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهااء عقود بعض عماله بهد سن الستين كان لهذا الإجراء ما يبرره . وانقضى عنه وصف التعسف وإذا كان الثابت أن الطاعن التحق بالعمل لدى الشركة المطعون عليها في ١/٤/١٩٦١ بعد تجاوزه سن الستين وصدر قرار الشركة بالاستغناء عن خدماته في ٢٢/٣/١٩٦٦ لعدم الحاجة إليه فإن قرار الفصل لا يكون مشوباً بالتعسف بل أصدرته الشركة بمقتضى الحق المخول لها في المادتين ٧٥ و ٧٦ من القرار الجمهوري المذكور . وليس بلام قانوناً لاستعمال هذا الحق أن يكون الطاعن غير لائق طبياً وقت صدور قرار الفصل .

(الطعن رقم ٤٦٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧ من ٢٧ ص ١٤٢٨)

٨٢- متى كان الأصل وطبقاً لأحكام المواد ٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدني و ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الإنهاء تقتضيه الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يرتب العامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض . وكان المشرع استثناء من هذا الأصل أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهي إذ كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان إنهاء خدمة المطعون ضده الأول بمقتضى قرار الشركة الطاءنة لا يدخل في نطاق ذلك الاستثناء فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ من ٢٨ ص ٢٨٣)

الطعن رقم ١٨٥٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١ من ٢٢ ص ٢٧٨

الطعن رقم ٤١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٢

الطعن رقم ٢٢٠٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤

الطعن رقم ٧١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩

٨٣- نص الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يدل على أن لصاحب العمل الحق في نسخ عقد العامل دون مكافأة أو تعويض إذا تغيب الأخير عن عمله أكثر من عشرة أيام متوالية خلال السنة الواحدة بشرط أن يوجه إليه إنذار كتابياً بعد مضي عشرة أيام على الأقل من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ومن ثم فلا يعتد بالإنذار إذا وقع قبل اكتمال هذه المدة ولكن هذا لا يمنع صاحب العمل من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنع عامله مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرة أيام المتوالية ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد انتطع عن العمل في ١٩٦٩/٥/٥ وأرسل إلى المطعون ضده إنذار كتابياً موزعاً في ١٢/٥/٦٩ وصله في ١٤/٥/١٩٦٩ ثم اعقبه المطعون ضده بخطاب الفصل الموزع في ١٧/٥/١٩٦٩ فإن العشرة أيام المتتالية التي اشترطها المشرع تكون قد اكتملت ، وبالتالي فلا يجدي الطاعن التحدي بأنه لم يكمل مدة خمسة أيام من تاريخ استلامه الإنذار حتى صدور قرار الفصل .

(الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ من ٧١٨ .

الطعن رقم ١٢٠٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

٨٤- العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالظروف والملاحظات التي كانت محيطة به وقت النسخ لبعده . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام ، وكان الأخير لم يتصل علماً بمرض الطاعن إلا بعد أن استعمل حقه الذي منحه القانون إياه في نسخ العقد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ من ٧١٨ .

الطعن رقم ١٢٠٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

٨٥- تنص المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تنتهي خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ٣... - الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديب أو بقرار رئيس الجمهورية ٦... - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم

مع وقف تنفيذ العقوبة ، ومفاد هذا النص أن حالة إنهاء الخدمة التي قررها المشرع في البند السادس من المادة ١٧٥ المشار إليها ليست جزءاً تأديبياً بالفصل إذا قرر لها الشارع بنياً مستقلاً يمتاز عن البند الثالث من هذه المادة الذي أفصح فيه عن جزاء الفصل التأديبي وأن البند السادس من المادة ٧٥ صريح فهو أن إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة جوازي يختص بإصداره رئيس مجلس إدارة الشركة التي يعمل بها العامل فينحصر اختصاص المحكمة التأديبية عن ذلك الإنهاء . وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي اتخذته المحكمة المطعون فيه قواماً لقضائه إنما قضى بأنه وقد حكم على الطاعن نهائياً بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف تنفيذ هذه العقوبة وفقاً غير شامل لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عن جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب الواردة في الباب العاشر من قانون العقوبات الخاص بالنصب وخيانة الأمانة والمخلة بالشرف والأمانة فيكون منقفاً والقانون قرار إنهاء خدمته الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها استناداً إلى المادة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ التي منحت في هذه الحالة سلطة ذلك الإنهاء المختلف عن جزاء الفصل المقرر بالمادة ٦ من القرار الجمهوري المذكور ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ١٢٧٢)

٨٦- عدم مراعاة قواعد التأديب المشار إليها العرض على اللجنة الثلاثية قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ من ٢٩ من ١٧٥٦ ،

الطعن رقم ٨٢٥ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٨١/٢/١٥ من ٢٢ من ٤٩٢)

٨٧- عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها وقوع إعتداء من العامل على صاحب

العمل - بالتشهير عن طريق النشر نسي الصحف - وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ ص ٢٩ من ٢٠٢٨ .

الطعن رقم ٤١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٢)

٨٨- تنص الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن « ينتهى عقد العمل برقاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل » وكان المقصود بالعجز المبرر لإنتهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق به صفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزاً عجزاً كاملاً بل يكفى أن يكون غير قادر على أداء ذات العمل المتفق عليه . وإذا كان الحكم المطعون عليه قد جرى فى قضائه على أن رفض الطاعنة إسناد عمل خفيف نهاراً إلى المطعون ضده الأول غير العمل المتفق عليه تنفيذاً لقرار القومسيون الطبى التابع للمطعون ضدها الثانية يعتبر عملاً جائزاً دفع المطعون ضده الأول إلى الامتناع عن العمل كليه بما تعتبر معه أنها فصلته تصفياً يستوجب استحقاقه الحقوق العمالية المطالب بها دون أن يعرض الحكم لما أهدته الطاعنة من دفاع بأن المطعون ضده الأول لم يعد صالحاً للوظيفة التى عين فيها وتضمنها عقد العمل بسبب عجزه عن تأدية وظيفته ، وأنه هو الذى امتنع عن تنفيذ هذا العقد مخلاً بشروطه ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأي فى الدعوى . فإنه يكون قد عابه القصور فى التسييب .

(الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ ص ٢٩ من ١٨٨٢ .

الطعن رقم ٨١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ ص ٢١ من ٩٩٦)

٨٩- تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدنى على أنه « إذا حضر العامل أو المستختم لمزاولة عمله فى الفترة اليومية التى يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله فى هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق فى أجر ذلك اليوم » . ومفاد هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر فى الحالة التى

أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على اعتبار أن الأمر التزام من الالتزامات المنبثقة عنه ، مما مؤداه أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حالة صدور قرار بفصل المطعون ضده طالما أن فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناجمة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجرة .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ من ٧٧٤)

٩- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ والفقرة الأولى من المادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إذ نص على أن يكون الاخطار بالفصل كتابه وجعل وسيلة الإثبات بكتاب مسجل وذلك تيسيراً للإثبات إلا أنه لم يتغيا من هذه الوسيلة أن يكون إجراء شكلياً بحثاً فتمتى ثبت علم العامل بالاخطار الكتابي بالفسخ باقراره فإنه ينتج أثره ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر في صحيفة الدعوى بأنه فصل ورتب الحكم على ذلك وقوع الاخطار بالفسخ وقضى بعدم استحقاقه للأجر عن المدة التالية لتاريخ الفصل فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ من ٩١١ . الطعن

٤١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٧)

٩١- مودى نصوص المواد ٦٩٤ من القانون المدني و ٧٢ و ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد الغير محدد المدة بإرادته المنفردة ، وأن هذا الإنهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض ، وكان المشرع - استثناء من هذا الأصل - أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد ، وذلك فى حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهى إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من هذا القانون .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٠ من ٣١ من ٢٠٦ ،

الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ من ٣٢ من ١١٧٢)

٩٢- النص فى المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ - الذى يسرى من تاريخ نشره فى ٢٨/٨/١٩٦٦ - مفاده أن الأصل انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل

بحق للعامل الذي جاوز هذه السن في تاريخ نفاذ ذلك القرار الجمهوري الاستمرار في عمله لمدة سنة أخرى من هذا التاريخ إذا كانت لوائح ونظم خدمته تقضى ببقائه إلى وقت يجاوزها . أما العامل الذي لم يكن قد بلغ سن الستين في ذلك التاريخ ، فإنه يكون بمنأى عن ذلك الاستثناء وتنتهي خدمته ببلوغه هذه السن وفقاً للأصل العام المقرر بالمادة ٧٥ المشار إليها حتى ولو نصت تلك اللوائح والنظم الصادرة قبل سريان القرار الجمهوري المذكور على سن للتقاعد تزيد عنها ، فليس من شأن ذلك النص أن يرتب حقاً مكتسباً للعامل ، ذلك أن ما رأى صاحب العمل تقريره لتحديد سن معينة لتقاعد عماله إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صادر منه بماله من سلطة مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصلحة فيحق له - مادام ذلك التقرير بهذا الوصف - تحديد سن أخرى للتقاعد تقل عنها .

(الطعن رقم ٢٠٦ سنة ١٩٨٠/١/١٢ جلسة ١٤/١٢/١٩٨٠ من ٣١ من ١٢٤)

٩٣- إذ كان الثابت في الدعوى أنه بين طلبات المطعون ضده - العامل - الختامية طلب وقف تنفيذ قرار فصله من العمل الحاصل في ١٩٧٦/٣/١ وقد قضى في هذا الطلب بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق القانوني ، وبعد هذا الطلب بمثابة إقرار قضائي من المطعون ضده بحصول فصله من العمل في التاريخ المشار إليه بحاج به ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لرب العمل طبقاً للمواد ٦٩٤ من القانون المدني ، ٧٢ و ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنهاء عقد العمل بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الإنهاء تنقضي الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض أن كان له محل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد العمل مستمراً وقضى للمطعون ضده بالأجر وفروقه عن الفترة اللاحقة على ١٩٧٦/٣/١ رغم إقرار المطعون ضده بفصله يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨٥٩ سنة ١٩٨٠/٥/٤ جلسة ١٩/٥/١٩٨٠ من ٣١ من ١٢٠١)

٩٤- إذ كان مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ أنه لايجوز للشخص شغل أكثر من وظيفة واحدة بالجهات التي أفصح عنها ذلك القانون ومن بينها الشركات ، فيمتنع منذ نفاذه تعيين من يشغل وظيفة بها في وظيفة أخرى ، كما يلتزم شاغل الوظيفتين أو أكثر باختيار تلك التي يحتفظ بها

خلال شهر من تاريخ سريانه . فإن تخلف عن هذا الاختيار في الميعاد المحدد له رجب قصر عمله على الوظيفة المعين بها قبل سيرها . ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل لدى شركة الاتصالات الشرقية في ١/٣/١٩٥٨ وانتهت خدمته بها لبلوغه سن الستين بتاريخ ١/٩/١٩٦٧ ، كما عين أثناء عمله لديها في وظيفة مستشار فني بالشركة المطعون ضدها الثانية في ١/١/١٩٦٣ وأن هذه الأخيرة فصلته من العمل اعتباراً من ٣/٦/١٩٦٧ ، فإنه يكون في هذا التاريخ قد جمع بين وظيفتين في هاتين الشركتين بما يخالف الحظر المقرر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه في هذا الخصوص ، كما يكون بمنأى عن الاختيار المقرر به لأحدهما ، لأنه إنما يشغل وظيفة لدى المطعون ضدها الثانية في ظل أحكامه المانعة للجمع بين الوظيفتين وبالمخالفة لهذه الأحكام ، حال أن ذلك الاختيار مقرر لمن كان وقت نفاذ ذلك القانون يشغل أكثر من وظيفة ، ومن ثم يكون فصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها الثانية بمبرر غير مشوب بالتعسف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨١ ص ٢٢ ص ٥١.)

٩٥- إذ كان لا إنطباق للقرار الجمهوري ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعارين إلى الخدمة والذي يقتصر تطبيقه على من سبق فصلهم بغیر الطريق التأديبي ، فلا يفيد منه المطعون ضده والذي انتهت خدمته بانتهاء مدة عقده دون فصل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٩٧١ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٨١ ص ٢٢ ص ١٢٩٢)

٩٦- العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف في - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت النسخ لاهذه . وكانت الطاعنة قد تمسكت بأنها فصلت المطعون عليه بأتباع الإجراءات التي نصت عليها المادة ٧/٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، رد كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليه قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٨/٤/١٩٧٨ وأرسلت له الطاعنة إنذاراً كتابياً

مؤرخاً ١٩٧٨/٥/١١ ثم أعقبته بخطاب الفصل المؤرخ ١٩٧٨/٧/٢٢ فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر فصل المطعون عليه تعسفياً وقضى له بالتعويض تأسيساً على تقيده عن العمل كان يعذر قهري لمرضه دون أن يقطع في أسبابه بأن الطاعنة قد اتصل علمها بهذا المرض قبل إستعمالها لحقها المقرر لها بالقانون في فسخ العقد بالإرادة المنفردة فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ من ٣٢ من ٢٤٦٥ ، الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ ، الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٩/٤/١٠)

٩٧- مؤدى نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل أن على الطرف الذي ينهى العقد أن ينصح عن الأسباب التي أدت إلى هذا الانهاء ، فإذا لم يذكرها قامت قرينة لصالح الطرف الآخر على أن انتهاء العقد وقع بلا مبرر ومن ثم فإذا ذكر صاحب العمل سبب فصل العامل فليس عليه إثبات صحة هذا السبب ، وإنما يكون على العامل عبء إثبات عدم صحته وأن الفصل لم يكن له ما يبرره ، فإذا أثبت العامل عدم صحة المبرر الذي يستند إليه صاحب العمل في فصله كان هذا دليلاً كافياً على التعسف لأنه يرجع ما يدعيه العامل من أن فصله كان بلا مبرر . وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة ذكرت مبررات فصل المطعون عليه وهي إخلاله بواجبات وظيفته واعتياده السكر خلال العمل وأثناء مقابلة العملاء ، فإن المطعون عليه إذا دعى تعسف الطاعنة في فصله يكون هو المطالب بإثبات عدم صحة هذه المبررات ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً للمطعون عليه بالتعويض عن فصله على أن الطاعنة لم تثبت صحة المبررات التي استخلصها الحكم لفصل المطعون عليه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٢/٥/٢ من ٣٣ من ٤٧٠ ، الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٩٨- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل بإحدى شركات القطاع العام في ظل رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام

العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - تسرى عليه الأحكام الواردة فى الفصل العاشر من الباب الأول منه ، وأن خلو مواد هذا النظام من نص يجيز إعادة العامل إلى عمله بعد إنهاء خدمته ، مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا فى خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابى وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن أحكام هذا النص تسرى فى هذه الحالة لعدم ورود نص بشأنها فى النظام المنو عنه وفق ما تفضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من مصاد إصداره ، لما كان ذلك وكان الطاعن يعمل لدى شركة من شركات القطاع العام وقد اقتصر فى دعواه على طلب إلغاء قرار إنهاء خدمته الذى لم يكن بسبب النشاط النقابى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تلك الدعوى ملتزماً بالنظر متقدماً البيان ، لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٥٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٨ من ٣٥ ص ١٥٧ .

الطعن رقم ٧٠١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢ .

الطعن رقم ٢٠٨٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ .

الطعن رقم ١٨٠٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ .

الطعن رقم ١٤٦٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠ .

٩٩- مؤدى نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذى يحكم واقعة الدعوى - أنه على الطرف الذى ينتهى العقد أن يفصح عن الأسباب التى أدت إلى هذا الإنهاء فإذا لم يذكرها قامت قرينة كافية لصالح الطرف الآخر على أن إنهاء العقد وقع بلا مبرر . ومن ثم إذا ذكر صاحب العمل سبب فصل العامل فليس عليه إثبات صحة هذا السبب وإنما يكون على العامل عبء إثبات عدم صحته وأن الفصل لم يكن له ما يبرره فإذا أثبت العامل عدم صحة المبرر الذى يستند إليه صاحب العمل فى فصله كان هنا دليلاً كافياً على التعسف لأنه يرجع ما يدعيه العامل من أن فصله لم يكن مبرراً .

(الطعن رقم ١٧٠١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧ من ٣٥ ص ١١٩٧)

١٠٣. لما كانت المواد من ٦٤ إلى ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام قد نظمت الاجازات الاعتيادية والرضية وكان مؤدى أفراد ٦٩ ، ٩٦ ، ٩٨ من هذا القانون أن الشرع جعل عدم اللياقة للخدمة صحيحاً من أسباب انتهاء خدمة العامل بإحدى شركات القطاع العام ، وأنصح عن أن ثبوت حالته يكون بقرار من الجهة الطبية المختصة ومنع جهة العمل من فصل العامل في هذه الحالة قبل نفاذ اجازاته المرضية والاعتيادية . لكنه أجاز للعامل طلب انتهاء خدمته قبل نفاذ هذه الاجازات .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٢٥ من ١٠٥٤ .

الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

١. ١- أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن إضافة حكم جديد إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن بما مفاده أن الحكم وأن طبق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على واقعة النزاع مما كان يوجب تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان نزولاً على حكم المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ المنوّه عنه ، إلا أن الحكم أعمل أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والذي يطبق على موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وتنحصر أحكامه عن العاملين لدى الطاعنة بكونها إحدى شركات القطاع العام .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٢٥ من ١٠٥٤ .

الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

١. ٢- استناد الحكم في اثبات عدم استنفاد المطعون ضده لاجازاته المرضية والاعتيادية على نفي ما ورد بتقرير الخبرة في هذا الشأن نفياً مجرداً بغير أن يفصح في أسبابه عن الوقائع التي استند إليها والادلة التي اقتنع بثبوتها مكتفياً بالقرل أن عدم دراياه المطعون ضده بما قرر باستنفاد الاجازات المذكورة لا يفيد صحة ذلك ، دون أن يعنى الحكم المطعون فيه بالتثبيت من صحة أو عدم صحة نفاذ هذه الاجازات قبل أن تصدر الطاعنة قرارها بفصل المطعون ضده لعدم اللياقة

للخدمة صحياً وعلى الرغم مما جاء بتقريرى الحرة المذكورين من أن حالة هذا الأخير طبقاً لقرار اللجنة الطبية العامة بالهيئة العامة للتأمين الصحى عجز كامل مزمّن مستديم ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٥٣ فى جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٢٥ من ١٠٥٤ .

الطعن رقم ٧٥٢ سنة ٥١ فى جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

٣. ١- طلب الطاعنين بطلان قرار إحالتهما للتقاعد الحاصل فى ١٩٧٥/٧/٦ بعد بمثابة إقرار قضائى بحصول فصلهما من العمل فى هذا التاريخ المشار إليه يحتاجان به .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ٤٩ فى جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)

٤. ١- لنن كانت المضمون ضدها - وقت تعيين الطاعن بها وحتى انتهاء خدمته - مؤسسة عامة يفتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مؤسسة مصر للطيران إلا أن علاقتها بالعاملين بها كانت تخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى نصت المادة الأولى من مواد إصداره على أن تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام ، وإذا كانت المادة ٧ من النظام المذكور تنص على أن « لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى الملتحقين بجنسية جمهورية مصر العربية أو الأجانب إلا وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية » وتنص المادة ٦٤ على أن « تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : (٩) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى » ، مما مفاده جواز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى المصريين أو الأجانب وفقاً للقواعد التى يقرها مجلس إدارة المؤسسة ، وأن العامل الذى يسند إليه هذا النوع من الأعمال تنتهى خدمته بانتهاء مدة العمل المسند إليه ، وكان المعول عليه فى اعتبار العمل مؤقتاً أو عرضياً فى أحكام ذلك النظام هو أن يكفى تعيين العامل قد جاء على غير الوظائف الواردة بجدول المقررات الوظيفية للمؤسسة والموصوفة بجدول توصيف الوظائف الخاصة بها والمرتبة فى الفئات المالية المبينة فى الجدول الملحق بالنظام المذكور لأنها هى الوظائف الدائمة فى المؤسسة لورودها فى هيكلها التنظيمى ، ولاعبرة فى هذا

المقام بنوع العمل الذي يسند الى العامل المعين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو حمل إحدى مسمياتها ولا بالزمن الذي يستغرقه عمله مهما طال ولا بمدة عقده ولو كان غير محدد المدة لان استتالة خدمة العامل المعين بالمؤسسة على عمل مؤقت أو عارض أو تجديد عقده لا يغير من صفة هذا العمل الى عمل دائم طالما أن العامل لم يعين على أى من الوظائف الدائمة بفتتها المالية كما أن تعيين العامل بمكافأة شاملة أيا كان مقدارها يعتبر تعييناً على عمل عارض أو مؤقت لان ذلك يعنى أن العمل الذي اسند اليه لا يصادف وظيفة واردة بالهيكل التنظيمى للمؤسسة وجدول مقرراتها الوظيفية وأن وصف تلك المكافأة بالشمول يفيد أن المؤسسة غير ملزمة بأن تضيف اليها أى مبلغ آخر كبديل أو علاوة مما يطبق على الوظائف الدائمة الواردة بالهيكل التنظيمى - لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أن الطاعن عين لدى المظنون ضدها فى ١٩٧٢/٣/٩ بالقرار رقم ١٧٥ فى وظيفة مساعد رئيس كافتيريا (أ) بمكافأة شاملة مقدارها ٣٥ جنبها شهرياً وذلك لمدة سنة امتدت لثلاثة أشهر أخرى بالقرار رقم ٤٠٦ سنة ١٩٧٣ . وفى ١٩٧٣/٦/٦ أصدرت المظنون ضدها القرار رقم ٥٢٣ سنة ١٩٧٣ بانتهاء خدمته اعتباراً من نهاية يوم ١٩٧٣/٦/٨ لانتهاى مدة عمله المؤقت ، وكان عمل الطاعن على هذا النحو يعتبر عملاً مؤقتاً ينتهى بانتهاء مدته عملاً بالمادة ٦٤ بند (٩) من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر فإن قيام المظنون ضدها بانتهاء خدمة الطاعن لديها بانتهاء مدة العمل المسند اليه يكون قد وقع صحيحاً فى القانون وتنقسم به علاقة العمل بين الطرفين وتضعى دعوى الطاعن بالغاء قرار انتهاء خدمته وبإعادته لعمله على غير سند من القانون متعيناً رفضها .

(الطعن رقم ٥٧١ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٥/٦/٣)

١٠٥ - صفة سوء السلوك فى ذاتها صفة لصيقة بالشخص فإذا ما شابت العامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدى إلى الاخلال بكرامته ومقتضياته ويستوى بعد ذلك أن يكون سوء السلوك قد وقع فى مجال العمل أو خارجه طالما أن الخدمة قد انتهت بسببه .

(الطعن رقم ١٤١٣ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

١٠٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن انتهاء خدمة العامل فى ظل العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة

فى الفصل الثانى عشر منه ، وان خلو هذا النظام من نص يجيز انهاء قرار انهاء خدمة العامل وإعادةه الى العمل مؤداه أن القرار الصادر بانها الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء الا فى فى خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الانهاء بسبب النشاط النقابى وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة (٧٥) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعنم يورد نص فى شأنها فى النظام الخاص بهم ، وفق ما تقضى به المادة الأولى من نظام العاملين المشار اليه .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

الطعن رقم ٢٠٩٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦

الطعن ٢٠٢٦ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

٧.١- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل انهاء العقد غير المحدد المدة وأن هذا الانهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الامر أنه يرتب للعامل الذى اصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض ولم يجز المشرع إعادة العامل الى عمله رغم انهاء صاحب العمل للعقد الا فى حالة واحد ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهى ما اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من هذا القانون .

(الطعن رقم ١٩٠٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

الطعن رقم ٢٢٢٩ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

٨.١- النص فى المادة ٤٨ من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية الذى حل محل الباب الرابع من قانون العمل وتضمنت نصومه تنظيم الحماية القانونية للنقابين من أنه (.....) وقصد المشرع من تقرير هذه الحماية تمكين اعضاء مجالس ادارات المنظمات النقابية من مباشرة نشاطهم فى حرية لا يقيدوها ما يتعرضون له من اضطهاد أو تعسف من جانب جهات عملهم ونص على بطلان كل قرار يصدر من جهة العمل بالمخالفة لهذه الاحكام ، فضلاً عن الجزاء الجنائى الذى يتعرض له صاحب العمل المخالف وهو الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٧٤ من القانون ٣٥ لسنة ٧٦ ، غير أن بطلان قرار الفصل الصادر من جانب صاحب العمل بالمخالفة للاحكام السابقة لا يحول دون قيامه بانهاء عقد العمل اذا ما وجد لديه سبب مشروع يبرز هذا الانهاء ، اذ أن بطلان قرار الفصل لمخالفته الاحكام الخاصة بالتأديب لا يمنع من فسخ هذا العمل

وفصل العامل لاحد الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومنها عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهريّة المترتبة على عقد العمل ، ولا يستثنى من ذلك الاحالة ما اذا كان الفصل لاسباب نقابية فعندئذ يجوز للقضاء أن يعيد العامل المفصول الى عمله .

(الطعن رقم ١٩٠٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٢٢٩ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٨٩)

٩.١- تقدير مبرر فصل العامل مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع متى اقام قضاء على استخلاص سائق .

(الطعن رقم ١٩٠٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٢٢٩ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٨٩ .

الطعن رقم ١٧٧٥ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٩)

١١. - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢.٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والمادة السادسة من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بعد تعديلها بالقرار ٨ لسنة ١٩٦٥ والمادة السابعة منه لا يعمدوا أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية لا يلزم من مخالفتها أن يكون الفصل تعسفاً ولا يسلب محكمة الموضوع سلطتها فى تقدير المبرر للفصل .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٨)

١١٩- النص فى المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام يدل على أنه إذا بلغ العامل من التقاعد إنتهت خدمته بقوة القانون ويعتبر القرار الصادر بانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد كاشفاً عن هذا السبب .

(الطعن رقم ١٧٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٨)

١١٢- الاستقالة من اسباب انهاء الخدمة التى نص عليها فى المادة ٩٦ من القانون المشار اليه ، وانقرار الصادر بانهاء الخدمة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (٢) لا يخضع لرقابة القضاء الا فى خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ما لم يكن الفصل بسبب النشاط النقابى .

(الطعن رقم ٧٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٨)

١١٣- لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدير قيام المبرر لفصل العامل وتقدير التعويض المستحق له عن الفصل بدون مبرر من سلطة محكمة الموضوع طالما اقامت قضاها على اسباب سائغة وكان الحكم المنطوق فيه قد اقام قضاء في هذا الخصوص على أن المظعون ضده لم يتغيب مدة ثلاثين يوماً متقطعة في خلال سنة ميلادية تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر على نحو ما ورد في الرد على السبب الاول من اسباب الطعن وان انتهاء الشركة لعقده بسبب الغياب لم يكن له ما يبرره ويعتبر خطأ ترتب عليه ضرر للمظعون ضده ، وهي اسباب سائغة لها أصلها الثابت بالاوراق فان ما تنعاه الطاعنة بهذا السبب على الحكم المنطوق فيه يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٤ .

الطعن رقم ١٥٠٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

١١٤- لما كان انتهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة الدعوى تسرى عليه الاحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني منه وأن ظل هذا النظام من نص يجيز الغاء قرار انتهاء خدمة العامل واعادته للعمل مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القرار الصادر بانتهاء الخدمة ينهى الرابطة العقدية بين العامل وصاحب العمل ولو اتم بالتعسف ولا يخضع لرقابة القضاء الا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ان كان له محل الا أن يكون الفصل بسبب النشاط النقابي فعندئذ يجب الحكم باعادة العامل لعمله طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعدم وجود نص بشأنها في النظام الخاص بهم وفقاً لما تقضى به المادة الاولى من ذلك النظام .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨ .

الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢ .

الطعن رقم ٢٠٩٢ سنة ٥٨ ق جلسة ٨٩/٣/٢٧)

١١٥- لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصد تعيين أى شخص علي وظيفة واحدة قد نصت على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص في اكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو في الجمعيات أو المنشآت الأخرى » وجرى نص المادة الثانية بانه « على كل

موجب من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر أن يختار الوظيفة التي يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين بها قبل غيرها ، ، بما مژداه أنه لا يجوز للشخص شغل أكثر من وظيفة بالجهات التي أفصح عنها ذلك القانون ومن بينها الحكومة والشركات ، فيمتنع منذ نفاذه تعيين من يشغل وظيفة بها في وظيفة أخرى ، كما يلتزم شاغل الوظيفتين أو أكثر باختيار تلك التي يحتفظ بها خلال شهر من تاريخ سريانه ، فان تخلف عن هذا الاختيار في الميعاد المحدد له وجب قصر عمله على الوظيفة المعين بها قبل غيرها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن « الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف أن التعاقد تم مع الشركة المستأنف عليها في ١٩٧٨/٨/١ وأنه تقدم بطلب الاستقالة للجهاز المركزي للمحاسبات في ١٩٧٨/٩/١ وان استقالته قبلت بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر في ١٩/٤/١٩٧٩ اعتباراً من ١٩٧٨/٨/١ أي أنه عند إجراء التعاقد مع الشركة في ١٩٧٨/٨/١ لم يكن المستأنف قد تقدم بطلب استقالته من الجهاز المركزي للمحاسبات وعند صدور قرار فصله في ١٩٧٨/١٠/٢٨ لم يكن قد صدر القرار من الجهة التي كان يعمل بها بقبول استقالته بعد إذ الثابت أن هذا القرار قد صدر في ١٩٧٩/٤/١٩ وان كان قد أرجع قبول الاستقالة الى ١٩٧٨/٨/١ » وكان مفادها خلص اليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم أن المطعون ضده يكون عند فصله في ١٩٧٨/١٠/٢٨ قد جمع بين وظيفتين أحدهما في الجهاز المركزي للمحاسبات والاخرى في الشركة المطعون ضدها بما يخالف الحظر المقرر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في هذا الخصوص ، كما يكون بمنأى عن الاختيار المقرر به لأحدهما لأنه إنما شغل وظيفته لدى المطعون ضدها في ظل احكامه المانعه للجمع بين الوظيفتين وبالمخالفة لهذه الاحكام حال ان ذلك الاختيار مقرر لمن كان يشغل وقت نفاذ ذلك القانون أكثر من وظيفة ومن ثم يكون فصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها بمبرر غير مشوب بالتعسف ولايفير من ذلك أن القرار الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ بقبول استقالة الطاعن قد أرجع تاريخ قبول الاستقالة الى ١٩٧٨/٨/١ لان العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما اذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت الفصل لا بعده ، وكان الثابت أن استقالة

الطاعن لم تكن قد قبلت حتى تاريخ فصله فانه لا أثر لقبولها بعد ذلك على سلامة قرار الفصل وأن ارجع هذا القبول الى تاريخ سابق على الفصل . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١٠٤٨ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١)

١١٦- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انتهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسري عليه الاحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني منه ، وأن خلو هذا النظم من نص يجيز الغاء قرار انتهاء خدمة العامل واعادته للعمل مؤداه أن القرار الصادر بانتهاء الخدمة لا يخضع لرقابه القضاء . الا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه وكان الاصل طبقاً لاحكام المادتين ٦٩٤ ، ٩٦٥ من القانون المدني أن لصاحب العمل انتهاء العقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الانهاء تنقضي به الرابطة العقدية ولر اتسم بالتعسف ، غاية الامر أنه يترتب للمعامل الذي اصابه ضرر من هذه الحالة الحق في التعويض ، الا أن يكون الفصل بسبب النشاط النقابي فعندئذ يجب الحكم باعادة العامل الى عمله طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٦٦ من قانون العمل الصادر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والتي تسري على العاملين بشركات القطاع العام لعدم وجود نص بشأنها في النظام الخاص بهم وفقاً لما تقتضيه المادة الاولى من ذلك النظام ، لما كان ذلك وكان قرار انتهاء خدمة الطاعن لم يكن بسبب نشاط نقابي فان الحكم المطعون فيه اذ رفض القضاء له بالغاء هذا القرار واعادته الى العمل ، يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعي عليه على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٦٥١ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(الطعن رقم ٢٠٠٩ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

١١٧- مفاد النص في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . ان الاصل انتهاء خدمة العاملين بالمؤسسات الصحفية والقومية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ - والذي عمل به من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ - بلوغ سن الستين ، واستثناء من هذا الاصل يجوز للمجلس الاعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين ، ولاينال من الاصل المذكور أن تكون اللاتعة التي

عين الطاعن في ظل احكامها قد نصت علي من للتقاعد تزيد عن الستين عاماً
اذ ليس من شأن ذلك النص أن يترتب حقاً مكتسباً للطاعن ازاء هذا التحديد
القانوني الجديد لسن التقاعد .

(الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

١١٨- مفاد نص المادة ٧/٩٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع جعل الحكم على العامل بعقوبة جنابة سبب
لانتهااء الخدمة أبا كان نوع الجنابة ، ولم يجعل الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
غير عقوبة الجنابة سبب لانتهااء الخدمة إلا إذا صدر في جريمة مخلة بالشرف أو
الامانة ما لم يكن الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ ، لما كان ذلك وكانت المادة
١٥٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية تنص
على أن « » وكان القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات
والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد أناط في المادة ٩٧ منه بوزير
الحربية اصدار قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ، وكان وزير الحربية قد أصدر
القرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٥/١/١٩٦٩
بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة ونص في المادة الأولى منه على أن
« » فإن مؤدى ذلك أن الهروب من خدمة القوات المسلحة لا يعد جريمة
مخلّة بالشرف إلا اذا ارتكبت وقت خدمة الميدان وصدور الحكم بعقوبة جنابة .

(الطعن رقم ٤١٥ سنة ٥٦ في جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

بـدـل

١- البـدـل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أداءه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجوبها وينقطع بزوالها .

(الطعن رقم ١١٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٩ ص ٢٠ ع ٢ ص ٦٦٥ .

الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ ص ٢٠ ع ٢ ص ٢٨٧)

٢- مفاد المادة ٤٨ من المرسوم رقم ٣١٧ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية راذ كانت الشركة التى تمنع عمالها بدل د صعود ، ادمجت فى الشركة الطاعنة ، وانصرفت إليها أثر عقودهم التى استمرت بقوة القانون ، وكان لاوجه لتحدى المطعون ضده بمبدأ المساواة أو قواعد العدالة للحصول على بدل د صعود ، أسوة بالعمال الذين أدمجوا فى الشركة الطاعنة والتى راعى المشرع استمرار عقودهم بما اكتسبوه من حقوق بصريح نص المادتين ٤٨ ، ٨٥ سالفتى الذكر وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/١/١٩٧٩ ص ٢٠ ع ١ ص ٢٠٦)

٣- إذ كان قرار وزير النقل رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ الذى عين الطاعن بموجبه عضواً بأول مجلس إدارة للشركة المطعون ضدها قد نص على تشكيل مجلس مؤقت لم يحدد له فترة عمل وناط به مهمة معينة هى متابعة إجراءات تأسيس الشركة واستلام الحصص العينية واستصدار القرارات اللازمة للترخيص بإنشائها ، وهو ما ينبىء عن أن عمل هذا المجلس محدد بالمهمة الموكولة إليه ، وإذا ارتضى الطاعن عضويته بهذا المجلس الموقت - منذ أول يوليو سنة ١٩٦٤ - فإن استحقاقه فى المكافأة والبـدـل المقربين لعضو المجلس رهن باستمرار عضويته فى ذلك

المجلس ، ولما كانت هذه العضوية قد زالت عنه بقرار وزير النقل رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ فلا يكون له الحق فى المطالبة بالمكافأة والبدل المقررين لعضو مجلس الإدارة .

(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٤١ فى جلسة ١٩٧٩/٤/٧ من ٣٠ ع ٢ من ٢٢)

٤- إذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ثبت له من تقرير الخبير المنتدب من أن الطاعن كان يتقاضى مقابلته نقدياً جزاء ما كان يقوم به من جهد فى إعداد وتنسيق معرض المطعون ضدها خلال أوقات العمل غير العادية ، وأن ما كان يتقاضاه الطاعن مقابل هذا الإعداد ، هو بدل كان يعطى له لقاء هذا الجهد المبذول ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم استحقاق الطاعن هذا البدل بعد زوال سببه وتوقف الطاعن عن تنسيق واجهة المعرض، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٤ فى جلسة ١٩٨٠/٢/٢ من ٢١ من ٦٩١ .

الطعن رقم ٦٥٩ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البدل الذى يعطى إلى العامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله لا تعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه فإن إقطاعه من أجر الطاعن لا يعد خطأ لأنه لا يندرج فى أجره عند التسوية ، فضلاً عن أنه كان فاقد الحق فى إقتضائه البدل المذكور وقت نفاذ نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ المعمول به إعتباراً من ٢٨ / ٨ / ١٩٦٦ ، لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩. منه التى يجرى نصها بأن يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٤٦ فى جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ من ٢٢ من ٢١٢٨)

٦- البدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أما أن يعطى للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر على هذا

الوضع جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وأما ان يعطى له لقاء طاقة يديها
أو مخاطر يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف
التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجدها وينقطع بزوالها .

(الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٠)

الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢

الطعن رقم ١٥٩٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦

الطعن رقم ٢٠٢٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٦

الطعن رقم ١٢٥٨ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١/١

٧- مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣ لسنة
١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح
للعاملين المدنيين والعسكريين - وعلى ما أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون
المذكور - ان المشرع نهج التعميم حتى يشمل الخفض كافة البدلات والرواتب
الإضافية أياً كانت تسميتها وحده على سبيل الحصر ما يخرج عن دائرة الخفض
وهو بدل السفر ومصاريف الانتقال النعبلية وبدل الغناء وأعانة غلاء المعيشة وما
في حكمها ، وفيما عدا هذه الاستثناءات التي وردت على سبيل الحصر تخضع
الإضافات التي تمنح علاوة على المرتب الأصلي لقاعدة الخفض المحددة بالمشرع
على نحو ما نصت عليه المادة الأولى منه .

(الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

بدل اغتراب

١- بدل الاغتراب وكما جرى به نص المادة ١١ من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ يندرج في بدل طبيعة العمل .

(الطعن رقم ١ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧٦/٤/١٧ من ٢٧ من ١٩٧٢)

٢- إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بأحقية المظنون ضده في بدل الاغتراب على أن الشركة ظلت تصرف له هذا البدل باطراد بمقدار ثابت طوال مدة عمله بالأقاليم فأصبح حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره تلتزم الشركة بأدائه إليه ، وكان هذا الذي قرره الحكم خاصاً بقيام هذا الحق المكتسب قبل العمل بلاحقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ليس محل نعي من الطاعنه ، وكانت أحكام هذه اللائحة لا تمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، كما أن ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القرار الجمهوري من إلغاء نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وكل نص يخالف أحكام تلك اللائحة المرفقة له ، وما نصت عليه المادة العاشرة من هذه اللائحة من أن تقرير بدل طبيعة العمل - والذي كان يجوز منحه بقرار من مجلس إدارة الشركة على مقتضى نظام موظفي وعمال الشركات المشار إليه - يكون بقرار من رئيس الجمهورية لا يترتب عليه إلغاء القرارات التي أصدرتها الشركات بمنع هذا البدل في ظل ذلك النظام أو قبل العمل به . لأنها ليست قرارات تنظيمية بل تبقى هذه القرارات قائمة وناظفة مادام أنه لم ينص صراحة على إلغائها .

(الطعن رقم ١ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧٦/٤/١٧ من ٢٧ من ١٩٧٢)

٣- لما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار المبلغ الذي تصرفه الشركة المظنون ضدها للطاعن بدلاً بناء على ما استظهره من أوراق الدعوى وظروف ومبررات صرفه من أنه يؤدي للطاعن لقاء اغترابه لاضطلاع بالعمل في فرع الشركة بمدينة أسوان ، وأنه على هذا الوضع لا يعتبر منحه ولا يتبعها في حكمها ، يتفق مع صحيح القانون ، وكان بدل الاغتراب وكما جرى به نص المادة ١١ من لائحة موظفي وعمال الشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، يندرج في بدل طبيعة العمل ، ولما كانت الشركة قد قررت

صرف ذلك البديل للطاعن بموجب قرار مجلس إدارتها الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣ وبالمخالفة لنص المادة ١٠ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يقضى بأن تقرير بديل طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية . ومن ثم يكون قرار الشركة بصرف البديل عديم الأثر ولا يكسب حقاً . وبالتالي يكون لها أن توقف العمل به .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤١ في جلسة ١٥/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١١١٥)

٤- إذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقرير حق المطعون ضده (العامل) في المساواه بينه وبين زملائه الذين يتساوون معه في ظروف العمل في اقتضاء بديل أسوان كاملاً ولم يستند في ذلك إلى حكم المادة ٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بل استند إلى قاعدة المساواه بين عمال رب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية لو لم يجر بها نص خاص في القانون ، تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر فإن ما تثيره الطاعنه في هذا الشق من النعي لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ في جلسة ٤/٦/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٢٦١)

٥- النص في المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة العاشرة من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٧ من القرار الجمهوري ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن بديل الاغتراب يندرج في طبيعة العمل وبأخذ حكمه من حيث وجوب صدور قرار بتقريره من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمداً من الوزير المختص - حسب الأحوال - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أحقية المطعون ضده في بديل الإقامة تطبيقاً لقاعدة المساواه التي لا مجال لإعمالها لخروج ذلك على ما قرره الشارع بنصوص صريحة ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وقد حجبتة هذه المخالفة عن تحرى ما إذا كان ثمة قرار من مجلس إدارة البنك الطاعن قد صدر بتقرير بديل إقامة للعاملين بأسوان واعتمده الوزير المختص ، ومن ثم فإنه يكون فضلاً عن مخالفته القانون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٩٠٧ سنة ٤٤ في جلسة ١٩/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٥٢٩)

بدل اقامه

١- مجال تطبيق القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة مقصور على موظفى الدولة وعمالها ولا بتعداهم إلى العاملين بشركات القطاع العام .

(الطعن رقم ١ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٦ من ٢٢ من ٩٧٢)

٢- إذ كان بدل الإقامة الذي يتقرر للعاملين بوحدة القطاع العام الاقتصادية فى محافظة أسوان يتفيا بطبيعته استقرارهم فى هذه المحافظة النائية وتشجيعهم على البقاء فيها بمنحهم ذلك البدل مما بضحي معه - وهو بهذا الوصف - مكتسباً طبيعة متميزة عن إعانه غلاء المعيشة التي تستهدف مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة فتتعرض عنه بالتالى أحكام المادة الثانية من مواد إصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على عدم سريان قواعد ونظم إعانه الغلاء على هؤلاء العاملين ، ولا يقدح فى ذلك تحديد هذا البدل بنسبة مئوية من هذه الإعانة ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون وسيلة لتقدير قيمته ، فلا تغير هذه الوسيلة من طبيعته .

(الطعن رقم ٦١٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ من ٢١ من ١٠٧٩)

٣- إذ كانت المساواة بين عمال صاحب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - قاعدة أساسية ولو لم يجر بها نص فى القانون تفرض قواعد العدالة أعمالها إذا ما جنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن أى حق من حقوقهم ، وكان الثابت فى الدعوى أن البنك الطاعن جرى على منح العاملين بفرعه بأسوان بدل إقامة بواقع ٢٥٪ من قيمة إعانه غلاء المعيشة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٦٣ حتى يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن المطعون ضده يستحق ذلك البدل منذ تاريخ نقله إلى الفرع المذكور أسوة بزملائه العاملين به ، لما كان ذلك ، واذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده لبدل الإقامة موضوع التداعى تأسيساً على أن الأخير لا يطالب بإعانه غلاء المعيشة ويتساوى فى ظروف العمل الزمانية والمكانية مع زملائه العاملين بفرع البنك الطاعن بأسوان الذين درج على منحهم ذلك البدل منذ عام ١٩٦٣ مما يتعين معه مساواته بهم فى تقاضيه ، فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون غير سديد .

(الطعن السابق)

بدل انتقال

١- بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه وإما أن يعطى لقاء طاقة يبذلها وفى هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق لوجودها ويقطع بزوالها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خلص إلى أن بدل الانتقال الذى يطالب به الطاعن بفرض صحة وجوده لم يكن لقاء جهد إضافى يلتزم بهذله ، ورتب على ذلك عدم اعتبار بدل الانتقال جزءاً من الأجر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون

(الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ من ٢٨ ص ٧١٨ .

الطعن رقم ٢٢٦٩ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩ .

الطعن رقم ١٢٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٢- بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل الوصول إلى عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وإما أن يعطى له كميزه عينيه جرى عرف الشركة على منحها له وأصبحت جزءاً من الأجر وإذا كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى مستنداً إلى أن بدل الانتقال على إطلاقه لا اعتبر جزءاً من الأجر وهو خطأ ومخالفة للقانون حجه عن بحث سبب بدل الانتقال فإنه يكون معيباً ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ ص ١٢٦٥)

٣- مفاد نص المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة الثالثة من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع قد وضع قاعدتين فى شأن استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها - أولهما - توجب سداد مقابل شهرى مقداره ثلاث جنيهات لقاء استعمالهم لها من منازلهم الى مقر أعمالهم ذهاباً وعودة - وثانيهما - يصرح للعاملين بوحدات الإنتاج إستعمال هذه السيارات من أماكن التجمع إلى مقر أعمالهم فى الذهاب والإياب بغير مقابل ، ولما كان الثابت من الأوراق أن سيارة الشركة الطاعنه نقلت المظنون ضدهما - مع باقى العاملين لديها - من مناطق التجمع الى مكان العمل ذهاباً وإياباً منذ تعيينهما وأنها عدل عن هذا النظام نفاذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء

المشار إليه بأن جعلت استعمال السيارة من منازل العاملين إلى مكان العمل ذهاباً وعودة مقابل مبلغ نقدي مقداره ثلاثة جنيهات ، وكان يحق للشركة إجراء هذا التعديل بوصفها صاحبة العمل ومن سلطتها إعادة تنظيم إدارة منشأتها على الوجه الذي تراه كفيلاً بتحقيق مصلحتها مادام إنتقال المطعون ضدها بسياراتها من مناطق التجمع الى عملهما لا يعتبر ميزه عينيه لهما لكونها غير ملزمة أصلاً بتوفيره لهما تبرعاً واقتفاده صفة الدوام والاستقرار ، فمن ثم يضحى المطعون ضدهما فاقدى الحق فى استرداد المبلغ موضوع التناعى المستقطع من مرتباتهما لقاد استعمال سيارة الشركة .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ من ٨٢٨ ،

الطعن رقم ٧٤٩ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠ من ٣١ من ٩٥٤)

ع- المسألة الواحدة إذا كانت أساسية يترتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو انتفائه ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم انفسهم ، ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوت أو انتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم الصادر فى الدعوى ... والذي أصبح نهائياً بتأييده فى الاستئناف ... والصادر بين نفس الخصوم قد قطع باعتبار أجر الطاعن يشمل بدل انتقال ثابت بواقع جنيه واحد يومياً . وبامتثاقه له تأسيساً على أنه أجر ثابت زيد إلى راتبه ، ويحتفظ به بصفة شخصيه عملاً بالمادة ٩٠ فى فقرتها السادسة من القرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ سنة ١٩٦٦ ، وقضى بالزام المطعون ضدها بأن تدفع الى الطاعن قيمة متجمد هذا البديل منذ تاريخ توقفها عن صرفه إليه ، فإن هذا الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى سواء بالنسبة للمدة المطالب بها فى الدعوى الأولى أو فى المدة الثانية المطالب بها فى الدعوى - الأخيرة - إذ لا عبره باختلاف المدة المطالب بالبديل عنها فى هاتين الدعويتين مادام الأساس فيهما واحداً ، وهو الأساس الذى قطع فيه ذلك الحكم باعتبار أن أجر الطاعن يشمل البديل المذكور وأنه يستحقه .

(الطعن رقم ٥٦٣ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٩ من ٣٠ ع ٢ من ١٥٣)

٥- نصت المادة ٥٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن « يصدر قرار

من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة للعاملين بالشركات ، وقد جاء تعبيره « مصاريف الانتقال » الوارد بها مطلقاً ينصرف مدلوله إلى نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء . يؤيد ذلك أن المشرع استعمل ذلك التعبير أيضاً في الباب الثاني من القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالدولة والباب الثالث من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام - بما يكشف عن مرده من أنه رُمي إلى تطبيق حكم المادة ٥ المشار إليها على نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٤٤ في جلسة ١١/٢٢/١٩٨٠ من ٢١ من ١٩٢٨)

٦- لما كانت المادة ٥ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناطت بالمجلس التنفيذي وضع القواعد الخاصة بمصاريف الانتقال بالنسبة إلى العاملين بالشركات ، وقد صدر إعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ يقضى في مادته الأولى بسريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادره بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وكانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقرير بدل الانتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر قرار لجنة شئون الأفراد توصية يلزم لتقريرها والعمل بها صدور قرار وزاري لا يمكن قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٧- تنص المادة ٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن « يصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة إلى العاملين بالشركات ... » وقد جاء تعبير مصاريف الانتقال الوارد بها مطلقاً ينصرف مدلوله إلى نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء وقد صدر إعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ وتنص في المادة الأولى منه - قبل تعديلها بقرار رئيس الوزراء رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ على سريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . وإذا

كانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقرير بدل الانتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد مما مؤداه أن قرار وزير المالية والاقتصاد هو وحده دون غيره أداة تقرير بدل الانتقال الثابت للعاملين بتلك الشركات في نطاق التشريعات المنوطة عنها ، ويكون قرار لجنة شئون الافراد بالشركة الطاعنة المؤرخ ١٩٦٣/١١/٩ بتقرير هذا البديل صادراً من جهة غير مختصة بالمخالفة لأحكام القانون بما يجعله معدوم الأثر ولا يترتب عليه أية حقوق للعاملين في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ من ٢٤ من ١٢٨١)

٨- لما كان الثابت في الدعوى أن بدل الانتقال تقرر لمواجهة المصروفات التي يتكبدها العاملون لدى الشركة الطاعنة أثناء أداء الوظيفة فإنه لا يغير من طبيعته تحديد مبالغ شهرية ثابتة ، ومن ثم فإن هذا البديل يشمل بدل الانتقال الثابت ونفقات الانتقال الفعلية على السواء ، ولا يكون الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون ضده بفروق بدل الانتقال الفعلي قد خرج عن نطاق الطلبات المطروحة .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ من ٢٤ من ١٩٠٢)

٩- لما كانت الطاعنة لم تقار في أن بدل الانتقال الشهري المقرر للمطعون ضده وفقاً لنظامها هو عشرون جنيهاً قامت بتخفيضه بواقع ٢٥٪ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين وكانت المادة الأولى من هذا القانون قد استثنت صراحة مصاريف الانتقال من الخفض المقرر بالقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أحقية المطعون ضده لفروق مصروفات الانتقال الفعلية دون أن يخضع هذه المصروفات للخفض المقرر بالقانون المشار إليه وبما لا يجاوز بدل الانتقال الشهري الثابت الذي قرره نظام الطاعنة للمطعون ضده بواقع عشرين جنيهاً لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ من ٢٤ من ١٩٠٢)

١٠- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه باستحقاق المطعون ضده الأول بدل الانتقال على أن البنك جرى على تخصيص سيارته له في تنقلاته كمميزه عينيه صارت حقاً مكتسباً له وعنصراً من عناصر أجره ، وكان هذا الذي

قرره المحكم ليس محل نعى من الشاعن ، فإن ما انتهى إليه المحكم من تقرير بدل انتقال للمطعون ضده مقابل حرمانه من استعمال تلك السيارة صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون لأنه مادام أن هذا القرار قد ألقى تخصيص السيارات للعاملين بالبنك واستحال عليه بذلك تنفيذ التزامه قبل المطعون ضده الأول فإنه يتعين على البنك أن يؤدي له مقابلاً تقديماً لتلك الميزة العينية طالما أنها قد تقررت له كجزء لا يتفصل عن أجره ولا يجوز له بالتالى الانتقاص منه .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ من ٢٦ ص ١١٢٢ .

الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ من ٢٧ ص ١٢٢٧)

١١- مفاد نصوص المواد ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - اللذان بحكمين واقع الدعوى ، ٢٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الصادره نفاذاً للمادة المشار إليها أن مجلس إدارة الشركة هو المنوط به تقرير بدل الانتقال الثابت للعاملين بها وإصدار اللوائح المتعلقة بالشئون المالية .

(الطعن رقم ١٦٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٢ من ٢٥ ص ٢٦٢)

١٢- إذ كان تقرير بدل الانتقال إنما يقصد به مراجعة المصروفات التى يتكبدها العاملون أثناء أداء وظيفتهم ، وكان الثابت فى الدعوى أن مجلس إدارة الشركة الطاعنه قرر صرف بدل انتقال ثابت لمدير الادارة القانونية ومن فى حكمه ولم يصدر قراراً بشأن صرفه لأعضاء هذه الادارة وأن المطعون ضدهم يحصلون على نفقات انتقال فعلية فإنه لا يكون لهم الحق فى بدل الانتقال الثابت ، ولا يقبل منهم التحدى فى هذا الحصر مبدء المساواة بين العاملين لاختلافهم فى الظروف عمن تقرر لهم هذا البدل ولأنه لا مساواة فيما يناهض القانون .

(الطعن رقم ١٦٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٢ من ٢٥ ص ٢٦٢)

١٣- لما كان بدل الانتقال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل عرضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وهو فى كلتا

الحالتين لا يعد ميزه عينيه ولا يدخل فى عداد الأجر الإضافى ، لأن الميزه العينيه تؤدى عيناً لا نقداً ، والأجر الإضافى يمنح للعامل مقابل ساعات العمل الزائدة عن الحد الأقصى المقرر قانوناً ، وصرف البديل بصفة مستمرة ومنتظمة أو تقديره جزافاً بمبلغ شهرى ثابت لا يغير طبيعته لأن أداء تقريره هى التى تتكفل بتحديد طبيعته والافصاح عن مبررات صرفه وكان الحكم المطعون فيه قد أبد الحكم الابتدائى فى قضائه للمطعون ضلعم ببلل الانتقال الثابت باعتباره أجراً على أساس أنه مقابل ميزه عينيه وساتراً لأجر اضافى وقدر جزافاً واستمر صرفه بصفة منتظمة من ١٩٦٥/١١/١ يكون معيباً بالقصور والتناقض الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧٢ سنة ٥٠ فى جلسة ١٧/٢/١٩٨٦ ،

الطعن رقم ١٢٨ سنة ٥١ فى جلسة ٢٦/١/١٩٨٧)

بدل تفرغ

١- لما كان الثابت أن المطعون ضده عين فسى الشركة الطاعنة بتاريخ ٢٢/١/١٩٦٢ بمقتضى أمر التكليف رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ، ولائحة مرفقى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ولتحدد مرتبه وفق هذه اللائحة ، وكان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام اللائحة ، ولارجه بالتالى لمعاملة المطعون ضده بأحكامه وتحديد أجره على سند منها مادام أن تعيينه لم يكن مرتكباً إليه ، وكان لاسحل لإعمال المساواة بينه وبين زملاء له يختلفون عنه فى ظروف تعيينهم على ما هو ثابت من تقرير خبير الدعوى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النثر وقضى بأحقية المطعون ضده فى بدل التفرغ بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ فيما نصت عليه من منع المعين وفقاً لأحكامه المرتب وعلاوة غلاء المعيشة بالثقات والأوضاع المقررة لمن يعين فى وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالى الحكومى . وأما كان وجه الرأى فى مدى ذلك التماثل فى الأجور بين من يعين بالشركات الناهية للمؤسسات العامة طبقاً لأحكام ذلك القانون ومن يعين فى الوظائف الحكومية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٤٠ فى جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١١٥٨)

٢- إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن المطعون ضدها - وهى محامية بالإدارة القانونية للبنك الطاعن - إختارت الراتب المصرفى المقرر للعاملين بالبنك بموجب لائحته الصادرة نفاذاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه آنفاً فإنه لايجب لها من بعد أن تطالب الطاعن ببديل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لعدم جواز الجمع بينهما سواء بنص هذا القانون أو بنص اللائحة سالفة الذكر . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٣١ سنة ٥٠ فى جلسة ٢٦/١٠/١٩٨١ من ٢٢ من ١٩٨٠)

٣- مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنه لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بمنح بدل تفرغ للإخصائيين التجاريين العاملين بالشركة الطاعنة وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر منح بدل تفرغ للإخصائيين أعضاء نقابة التجاريين قد أشار في ديباجته إلى نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مما يكشف عن مراده من أنه رعى إلى منح هذا البدل للإخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام . فإن القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦١٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٢ من ٢٣ من ٢٤٧ .

الطعن رقم ٧١٨ سنة ٥٦ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢١٢ سنة ٥٧ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٨)

٤- مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ، ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون . وكان قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر هذا البدل للإخصائيين العلميين وقرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر منح بدل تفرغ للإخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين . وقرار مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر منح بدل التفرغ للمهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية . قد أشار كل منهما في ديباجته إلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مما يكشف عن مراده في قصر هذا البدل على الإخصائيين العلميين والتجارين والزراعيين العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام . وكانت الشركة الطاعنة قد قررت صرف ذلك البدل للمطعمين ضدهم بموجب قرار مجلس إدارتها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ بالمخالفة لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي يقضى بأن يكون تقرير هذا البدل بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء فإن قرار الشركة بمنح البدل يكون مخالفا

للقانون ، ولا يكون للمطعون ضدهم حقاً وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم في البديل المطالب به فإنه يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ٧١٨ سنة ٥٦ في جلسة ١٦/١١/١٩٨٧)

٥- مفاد نص المادة ٤/٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العام وضع النظم المتعلقة بالبدلات الوظيفية التي تقتضيها أداء وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها ولحرمهم من مزاولة المهنة بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة لما كان ذلك وكان المقرر أن البديل إذا تقرر بالإداء التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ وفي نطاق الشروط التي وضعها ، ولم يستند مشروعيتها من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ، فإنه لا يمتاز مع قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٣ التي نص على وقف صرف بدلات التفرغ التي كانت مقررة قبل العمل به . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم أحقية الطاعنين في البديل المطالب به على قوله دون أن يعرض لما إذا كان البديل - المطالب به والمقرر من مجلس إدارة الشركة من بين البدلات الوظيفية الواردة في المادة سالفة الذكر بالشروط المبينة فيها فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وانقصور في التسيب .

(الطعن رقم ١٧٢٧ سنة ٥٤ في جلسة ١٣/١١/١٩٨٩ ،

الطعن رقم ١١٢٦ سنة ٥٧ في جلسة ٤/٢/١٩٩٠)

٦- مفاد النص في المادة ٤/٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن المشرع ناط بمجالس إدارات شركات القطاع العام وضع النظم المتعلقة بالبدلات الوظيفية التي تقتضيها أداء وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها ولحرمهم من مزاولة المهنة ولها عند تقرير منع تلك البدلات تحديد شروط وأوضاع لها مغايرة لشروط استحقاق البدلات الوظيفية للعاملين المدنيين بالدولة ولا تنقيد في هذا الشأن إلا بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

(الطعن رقم ٨٧ سنة ٥٦ في جلسة ٥/٢/١٩٩٠)

بديل تمثيل

١- البديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، ولما كان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه لم يعتبر بديل التمثيل الذي يتقاضاه الطاعن جزءاً من الأجر لأنه يصرف له لمواجهة الإلتزامات التي يفرضها عليه المركز الذي يشغله ، فإن ما إنتهى إليه الحكم في هذا الشأن يتفق مع صحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٠١٧/٢/٢ جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ص ١٢٦ .

الطعن رقم ١٤٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٨)

٢- تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى أن في استمرارهم إضراراً بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافاتهم أثناء مدة التنحية ، وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى » وبديل التمثيل المقرر أعضاء مجلس الإدارات إنما يصرف لهم لمواجهة الإلتزامات التي يفرضها عليهم المركز الذي يشغلونه وبالتالي فلا يعتبر أجراً أو مكافأة من قبيل ما نصت المادة ٥٢ المشار إليها على استمرار صرفه فترة تنحية عضو مجلس الإدارة ، وأنه على هذا الأساس لا يستحق إلا عن المدة التي يقوم بها عضو مجلس الإدارة بأعباء العضوية المقرر لها هذا البديل .

(الطعن رقم ١١٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ من ٢٠ ع ٢ ص ٦٦٥)

٣- البديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ، ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في إزاء عمله . فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

(الطعن رقم ١١٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ من ٢٠ ع ٢ ص ٦٦٥)

٤- مفاد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ سنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والذي عمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٨ أن المشرع وضع قاعدة مؤدها تحديد مراتب وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٨ تبعاً لمستوى تقييم الشركة على النحو الوارد بالجدول المرافق لذلك القرار وقرر المشرع عند تطبيق هذه القاعدة على رؤساء مجالس الإدارة الموجودين فعلاً وقت العمل بالقرار المذكور بين حالتين الأولى خاصة بمن لم تصدر لهم قرارات من رئيس الجمهورية بتحديد مراتبهم في وظائفهم وهؤلاء تسرى عليهم القاعدة المشار إليها ويعتبرون من الفئات المحددة بالجدول المرافق ومنحون المراتب والبدلات المقررة فيه والثانية تخص من سبق تحديد مراتبهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق وهؤلاء يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية والمناط في كون مراتب وبدلات تمثيل هذين الفريقين من رؤساء مجالس الإدارة قد حدثت أو لم تحدث بقرار من رئيس الجمهورية هي بصور هذا القرار فعلاً بتحديد تلك المراتب والبدلات .

(الطعن رقم ١٤٨٧ سنة ١٤٨٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ من ٢٤ ص ١٤٠٧)

٥- النص في المادة ٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه : « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يصفه في هذا الشأن : (١) بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين وشاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يعدها مجلس الإدارة وذلك في حدود ٥٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة . ويصرف هذا البدل لشاغلي الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب . (٢) (٣) (٤) أما بدل على أن بدل التمثيل المبين به كما يصرف لشاغلي بعض الوظائف التي تقرر لها وذلك لمواجهة الالتزامات التي تفرضها عليهم مراكزهم ، فانه - ولذا المحكمة - يصرف أيضاً للقائمين بأعبائها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اسند إليه القيام بأعباء مدير عام الشؤون القانونية بالشركة المطعون ضدها إعتباراً من ١/٩/١٩٧٨ حتى ٢٦/٤/١٩٨٢ تاريخ صدور قرار رئيس

مجلس الإدارة رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بنده إليها ، فإن مؤدى إستحقاقه لبذل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة قيامه بأعبائها عملاً بالمادة ١/٤ مالفة الذكر واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى عدم إستحقاقه لهذا البذل في هذه الفترة باعتبار أنه لم يكن خلالها شاغلاً للوظيفة المقرر لها عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو التذب أو الاعارة إليها ، رغم أنه كان قائماً بأعبائها في تلك الفترة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٥٧ في جلسة ٨/٢/١٩٩٠)

بدل سفر

١- إذ كان مفاد ما قرره الحكم أن كلا من بدل السفر وبدل السيارة كان يزود للطاعن (العامل) عوضاً له عن نفقات يتكبدها بسبب ما يقتضيه تنفيذ عمله من وجوب السفر ، وأنهما على هذا الوضع لا يعتبران جزءاً من الأجر ولا يتبعانه في حكمه ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في هذا التكييف القانوني السليم على ما استخلصته من وقائع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذين البديلين فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢ من ٢٣ ص ١٤٦٢)

٢- النص في المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أنه : يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً ، بدل على أن مناط استحقاق العامل لهذه الميزة هو سفره أو عائلته فعلاً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل نقدي لتذاكر السفر كتعويض باعتبار هذا المقابل ميزة عينيه تلحق بالأجر وتأخذ حكمه فيستحقها المطعون ضدهم رغم عدم سفرهم فعلاً ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٦ من ٢٠ ص ١٦ ،

الطعن رقم ١٦٦٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٣- مفاد نص المادة ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٧٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المنوط بها لتحديد الجهات النائية التي يحق للعاملين بها السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أحال بدوره إلى تقرير الحبير المقدم في الدعوى معتمداً إياه سنداً لقضائه ومحمولاً على أسبابه ، وكان الشاهد بمطالعة هذا التقرير أن الحبير أثبت في محضر أعماله نص الكتاب الصادر

من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإنشاءات المدنية برقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠. المبلغ للشركة الطاعنة ولم يرد به أن منطقة أسوان من الجهات النائية السابق تحديدها بالقرار السابق لمجلس الإدارة ، ورغم أن الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الجهات النائية قد سبق لتحديدها في سنة ١٩٦٩ وحصرها في مناطق الواحات والصحراء الشرقية والغربية وسينا. فقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع الجوهري باعتبار أن المطعون ضده من العاملين بمنطقة أسوان الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة المطروحة .

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٣٢ ص ٥٨٨)

٤- البين من التشريعات الخاصة بأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال أن المشرع عندما أراد أن يبسط الأحكام الخاصة بالعاملين بالدولة على العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها تدخل بالنص على ذلك ، ثم أنه حينما أراد أن يفرد أحكاماً خاصة بهم في هذا الشأن نص على ذلك صراحة ، وإذا كان القرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ قد فوض رئيس الوزراء وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة لتحديد الجهات النائية التي يرخّص بها بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فقد دل ذلك على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحده المتوط بتحديد الجهات النائية ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين قد أصدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ يحدد الجهات النائية وليس من بينها سوهاج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى لكل من المطعون ضدهم بالمقابل التقدي لأربع تذاكر مجانية له ولعائلته رغم أن الثابت في الدعوى أنهم من العاملين بفرع الشركة الطاعنة بسوهاج ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ من ٣٢ ص ١٦٤)

٥- مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى أن المشرع وضع حكماً خاصاً بشأن البعثات التدريبية بمقتضاء أناط بمجلس إدارة شركات القطاع العام وضع الاسس والقواعد الخاصة بالموفدين للتدريب بالدول الأجنبية خلافاً للأحكام العامة المنصوص عليها في المادة ٧٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تطبق فيما لم يرد به حكم خاص ، لما كان ذلك وكانت المادة

الثانية من القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ المتضمن الموافقة على سفر المطعون ضده للتدريب بالاتحاد السوفيتي نص على أنه « وتتم المعاملة المالية طبقاً للشروط العامة لإتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين جمهورية مصر العربية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي » وكانت المادة الثانية من تلك القواعد قد نصت على منع الرفض للتدريب غير الجامعي مبلغ ٢٧ روبل شهرياً مقابل نفقات المعيشة على أن يخصص الثلث للسكن والثلث للمأكل والثلث الباقي للمصروفات الشخصية وكان ذلك يندرج تحت التعريف القانوني لبذل السفر الذي يمنح للعامل مقابل النفقات التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، لما كان ما تقدم فإن هذه الأحكام الخاصة المنطوية على تنظيم بدل سفر المبعوث للتدريب بالاتحاد السوفيتي هي الراجعة للتطبيق وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمنع المطعون ضده نصف بدل السفر بالإضافة لبذل السفر الذي تقاضاه ، عملاً بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان مطبقاً في هذا الشأن لائحة بدل السفر الخاصة بموظفي الدولة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاملة المالية للموفدين للتدريب بالداخل فإنه يكون قد أخطأ في الاستناد وقد أدى به ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٦/٧ من ٢٢ من ١٧٤٥ .

الطعن رقم ٧٨٨ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٥/٣/٤)

٦- مفاد نص المادة ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع وضع حكماً خاصاً بشأن البعثات التدريبية بمقتضاء ناط ب مجالس إدارة شركات القطاع العام وضع الاسس والقواعد بالموفدين للتدريب بالدول الاجنبية خلافاً للأحكام العامة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وفي المادتين ١١ و ١٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العام) والتي تطبق فيما لم يرد به حكم خاص . فإذا كان الطاعن قد أوفد في بعثة تدريبية بالخارج ، وكانت الشروط المالية لتلك البعثة تقضى بأن تتحمل الشركة المطعون عليها نفقات سفر الطاعن ذهاباً وعوده وتتحمل جمهورية الهند تكاليف الإقامة واندراصة وهو ما يندرج تحت التعريف القانوني لبذل السفر الذي يمنح

للمعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي فإن هذه الأحكام الخاصة التي نظمت الشروط المالية للبعثة التدريبية التي أوفاها الطاعن تكون هي الواجبة التطبيق .

(الطعن رقم ٨٢٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١١/٩ من ٢٢ من ٢٠٠٧)

٧- مفاد نص المواد ٢٨ ، ٤٤ ، ٤٤ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن مقابل استثمارات السفر بالسكك الحديدية إنما يصرف للعامل عوضاً عن النفقات التي يتكبدها في السفر بهذه الوسيلة فيما بين الجهة الثانية التي يعمل بها وموطنه الأصلي ذهاباً وعوده فلا تعد بهذه المشاة أجراً ومن ثم يتعين حسابه على أساس الفئات المالية التي يشغلها العامل فعلا وقت استحقاقه الصرف ، ولا ينال من ذلك أية تعديلات قد تطرأ على هذه الفئات نتيجة تسويات لاحقة يترتب عليها تعديل فيها بأثر رجعي لأن من شأن هذه التسويات الكشف عن حقيقة المركز القانوني للعامل في وقت سابق على إجرائها وتحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها .

(الطعن رقم ٩١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩ من ٢٥ من ١٨٥)

٨- لما كان نظاما العاملين بالقطاع العام الصادران بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد فرضا في المادتين ٥٣ ، ٧٤ على التوالي رئيس الوزراء في وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر ، وكان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام قد رخص في المادة ٤٤ منه للعاملين بالجهات الثانية التي تمخضت بقرار مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم من الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً ، وكان مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج قد حدد بقراره الصادر في ١٦/١٢/١٩٦٨ الجهات الثانية بالبلاد الواقعة على ساحل البحر الأحمر الجنوبي والواحات ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ لم يتناولا بالتعديل ما نصت عليه المادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الجهات المرخص للعاملين بها بتذاكر السفر وإنما نصاً على صرف مقابل نقدي لهذه التذاكر ، فإن العاملين بالبلاد الواقعة على ساحل البحر الأحمر الجنوبي والواحات

يكونون هم وحدهم أصحاب الحق في قيمة تذاكر السفر المرخص لها بموجب هذا القرار .

(الطعن رقم ٧٢٨ سنة ٤٩ ، ١٢٤٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٠ ص ٢٥
ص ٢٢٦ ، الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)

٩- لما كان النص في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ على مضاعفة بدل السفر الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ وذلك للوفود والعاملين الموفدين في مهام رسمية إلى الخارج ، بدل على أن الشارع قد قصر أمر مضاعفة بدل السفر على طائفتين هما الوفود والعاملون الموفدون في مهام رسمية إلى الخارج ، وكان أداء المطعون ضدهم للعمل خارج مصر بشكليف من الطائفة مع انتفاء مظنة النقل يؤدي إلى اعتبارهم من بين العاملين الموفدين في مهمة رسمية ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم ممن يعملون لدى الشركة الطائفة في حفر آبار المياه الجوفية وانها إلزاماً منها بحفر آبار جوفية في جمهورية السودان قد أوفدت المطعون ضدهم للقيام بهذا العمل بما يتعين معه مضاعفة بدل السفر بالنسبة لهم من تاريخ نفاذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وجرى قضائه على أحقية المطعون ضدهم في مضاعفة بدل السفر تأسيساً على أنهم يستحقون ما يستحقه الموفدون في مهام رسمية بالخارج فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعم عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٤٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢١)

(الطعن رقم ٧٠٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩)

(الطعن رقم ١٩٢١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٤)

(الطعن رقم ١٩٩٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

١٠- مفاد نص المادة ٤٤ (مكرراً) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ المعدلة بقراري رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ أن النص صراحة على حساب العامل ضمن الحد الأقصى لعدد افراد الاسرة الذي يصرف عنه بدل نقدي أنه لم يكن يحسب ضمن هذا الحد الأقصى قبل التعديل .

(الطعن رقم ١٢٥٠ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)

بدل سكن

١- وحود مسكن بالمحلج الذي يعمل به المظعون ضده يقيم فيه المذكور من شهر سبتمبر إلى شهر مارس من كل عام ، كما يقيم فيه زائروا المحلج وبعض الفزازين - على نحو ما جاء بمذونات الحكم المظعون فيه - لايتأدى منه إثناء مسكن خاص للمظعون ضده ولايستتبع بطريق اللزوم زوال حقه في بدل السكن انقرر له .

(المظعن رقم ١٩٧٦ سنة ١٩٩٩ في جلسة ١٨/١١/١٩٨٥)

٢- بدل السكن لايعتبر في جميع الأحوال من قبيل الأجر في مفهوم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإنما يلزم لاعتباره كذلك أن يكون صاحب العمل قد التزم بإدائه للعامل لقاء عمله الذي يؤديه وكانت طبيعة هذا العمل تفرض حصوله عليه . وفي غير ذلك يعتبر من ملحقات الأجر غير الدائمة لايستحق إلا إذا تحقق سببه .

(المظعن رقم ١٩٧٦ سنة ١٩٩٩ في جلسة ١٨/١١/١٩٨٥)

بدل طبيعة العمل

١- بدل طبيعة العمل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات بتكبتها فى سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة بهذله أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١/٦ من ٢٢ من ٢٢ .

الطعن رقم ١٢١٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)

٢- إذ كانت المادة ٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه : يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منع العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل كما يجوز لمجلس الإدارة منع العاملين البدلات المهنية بالشروط والأوضاع التى يقررها المجلس وترتبط البدلات التى تمنح وفقاً لهذه المادة بالأعمال أو المناطق التى تفررت من أجلها ، مما مفاده أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم فلا يجوز منع تلك البدلات بغير هذا الطريق الذى رسمه القانون والاستدلال بقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح ، وكان الواقع الثابت فى الدعوى أن المظعون ضده نقل إلى الطاعنة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١ ، ولم يكن هذا البديل مقررأ له قبل نقله إليها وكان منع البدلات على ما سلف بيانه أضحي من اختصاص مجلس الوزراء بالشروط والأوضاع التى يقررها وفقاً للمادة ٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن طلب المظعون ضده يكون فاقداً الأساس القانونى فى اقتضاء هذا البديل .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ من ٢٢ من ٩٦٨ .

الطعن رقم ١٦١٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ من ٢٢ من ٢٤٧)

٣- مژدى نص المادة العاشرة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن تقرير بدل طبيعة العمل يكون بقرار من رئيس الجمهورية بما مژداه أن قرار الشركة بصرف هذا البديل عديم الأثر ولا يكسب حقاً فيكون لها وقف العمل به . وكانت الطاعنة قد

تمسكت أمام المحكمة الابتدائية وفي إستئنافها بأنه لا يحق للمطعمون ضده إقتضاء الزيادة في بدل طبيعة العمل التي قررها رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٨ وبأثر رجعى كما تمسكت بحقتها في إسترداد تلك الزيادة . ولما كان هذا الدفاع جوهرياً ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، واد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٧٥٥ سنة ١٩٦٦ فى جلسة ١٩٨١/١١/٨ من ٢٢ إلى ١٩٨١)

٤- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء فى ١٩٧١/١٢/٢١ بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام أن قرار مجلس الوزراء قد اشترط لاستحقاق البديل الذى تقرر فضلاً عن إعتماد الوزير المختص للقوائم التى يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية إقرار وزير الخزانة لهذه القوائم تحديداً للتكلفة ولتدبير الصرف المالى كإجراء مكمل لموافقة الوزير المختص على تقرير البديل واعتماد القوائم ومن ثم فإن موافقة وزير الخزانة تعتبر إجراء جوهرياً لا يمكن بدونه أن يكون لمن تقرر لهم البديل الحق فى تقاضيه أو صرفه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنة الجوهري القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تتم وأقام قضاء بأحقية المطعمون ضدهم فى بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن المؤسسة العامة للنقل البرى لركاب الأقاليم التى تتبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم بالوظائف التى تستحق بدل طبيعة عمل ومنها وظائف المطعمون ضدهم واعتمدها وزير النقل الذى تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعتماده للإحاطة وأنه قد ثبت المصدر القانونى للحق المطالب به فلا ينال منه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا البديل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير النقل باعتماد قوائم الوظائف التى أعدتها المؤسسة العامة المختصة وهو السبب المنشئ للحق فى البديل والأثر القانونى لقرار مجلس الإدارة ولا يجوز لوزير الخزانة الاعتراض والقول بغير ذلك يحتمل ليس تسلط وزير على وزير آخر فحسب بل يجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذى هو المصدر القانونى للحق فى البديل وصاحب الحق فى توجيه تفسير دور وزير الخزانة بعد تأشير وزير النقل وهو عضو مجلس الوزراء الذى وضع شروط منح البديل بإخطار وزير الخزانة لقراره للإحاطة ورتب على ذلك أن موافقة وزير الخزانة على قرار وزير النقل ليس من

جوهر نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنه ليس شرطاً لنشونه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد مخالف القانون بما حجه عن بحث دفاع الشركة الطاعنة الجوهري بعدم صدور موافقة وزير الحزاة على قرار منح البديل ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٥١ في جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ من ٢٢ من ٧٢٥ .

الطعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٩ في جلسة ١١/٤/١٩٨٥ .

الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٥١ في جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٦ .

الطعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٥٦ في جلسة ٩/١١/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١٩٦٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٤/١١/١٩٨٨)

٥- إن المشرع بنص المادة ٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد خول مجلس الوزراء سلطة تقدير منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل بهد أقصى قدره ٣٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل وتحديد الشروط والأحكام المنظمة لهذه البدلات ، وكان مجلس الوزراء قد أصدر بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧١ تنفيذاً للنص آنف الذكر قراراً بمنح بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام اعتباراً من أول شهر يناير سنة ١٩٧٢ وبيان المبادئ والقواعد التي تحكم منح هذا البديل ومن هذه الأحكام أن يرتبط البديل بأعمال الوظيفة التي ينتقل من أجلها وأن يتم التمييز في نسبة البديل على أساس الحد الأقصى تبعاً لتفاوت درجة ونوع التعرض لظروف العمل الموجهة لتقرير البديل قرباً أو بعداً وأن يمنح البديل أساساً لشاغلي الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الانتاج وأن يتقرر للعمل الواحد (الوظائف النمطية أو المتكررة) البديل بنسبة واحدة على مستوى القطاع العام ، ولا يجوز تقريره لجميع العاملين بالوحدة على إطلاقهم ونسب متساوية ، وأن يمنح البديل للعاملين بالوظائف المساعدة والإدارية والمالية والتجارية والخدمات العامة بنسبة ٥٪ من البديل المقرر ، وكانت المادة ٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه د مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه في هذا الشأن ١ - ٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو

مخاطر الوظيفة وذلك بعد أقصى ٤٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل ... وتضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام ذات المبادئ والقواعد المنصوص عليها في قراره السابق الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ السالف البيان ونص في المادة ٨ منه على أن يمنع البديل للعاملين بالوظائف التجارية والمالية والإدارية والخدمات العامة بنسبة ٥٪ من البديل ، كما نص في المادة ١٤ على أنه تحدد نسبة البديل ١٥٪ ، ٣٪ ، ٤٪ حسب نوع الوظيفة ودرجة ونوع تعرض العامل للظروف أو المخاطر المواجهة لتقرير البديل وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنه منحت عمالها الفنيين والمهنيين اعتباراً من ١٩٧٢/١/١ بدل طبيعة عمل بنسبة تتراوح بين ١٪ و ٢٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل اعمالاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ ثم بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ عدلت هذه النسبة بالزيادة اعتباراً من ١٩٧٩/٦/٥ فصارت ٢٪ لمن كانت نسبتهم ١٪ وأضحت ٣٪ لمن كانوا يتقاضون البديل بنسبة ٢٪ لما كان ذلك وكان البين من القرار المطعون فيه أنه أسس قضاءه بزيادة قيمة بدل طبيعة العمل للعاملين الفنيين لدى الطاعنه على المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بما يدل على أنه التزم الأصل المقرر له وهو تطبيق القوانين ، القرارات التنظيمية المعمول بها على النزاع ، وكان النص في قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ وفي المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ على أن بدل طبيعة العمل الذي يمنح للعاملين في الوظائف التجارية والمالية والإدارية والخدمات العامة بنسبة ٥٪ من البديل المقرر لمواقع الانتاج التي تتطلب طبيعة عملهم التواجد داخلها لا يرتب حقاً للعاملين شاغلي الوظائف المجموعه التخصصيه لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعده والحرفيه في أن تدور بدلاتهم على وجه الدوام مع البديل الذي يتقرر لشاغلي الوظائف التجاريه والماليه والإداريه والخدمات العامة بالزيادة عن النسبة المقررة ليكون بصفة مستمره ضعفه ، فإنه يكون لا أساس من القانون لما قضى به القرار المتضمن فيه ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٦١٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢١ من ٢٤ ص ٢٦٧)

٦- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن البدلات التي منحت للعاملين قبل سريان
لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرين بالقرارين الجمهوريين رقمي ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ ، ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناظفة بعد العمل بهما لانهما لم
تنصا صراحة على إلغائها ، وكان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نظم في الفقرة الأولى من المادة ٢ منه
طريقة منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل للعاملين الخاضعين لأحكامه ولم
ينص بدوره صراحة على إلغاء البدلات الممنوحة لهؤلاء العاملين فتبقى قائمة
ونافذة بعد العمل بأحكامه ، وكان الين من الأوراق أن البديل موضوع التنازع
تقرر للطاعنين قبل العمل بنظم العاملين بالقطاع العام سالفه البيان فيظل سارياً
بعد نفاذ أحكامها .

(الطعن رقم ٨٠٥ سنة ١٩٩٩ في جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ١١٢٢)

٧- مفاد الفقرة الأولى من المادة ٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وجدول المرتبات والعلاوات
المرفق والمادة السادسة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن البدلات التي تقتضيها طبيعة
العمل محسب على أساس الأجر المقرر لبداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها
العامل وأن تسوية حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار
إليه على فئة مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي
للوحدة الاقتصادية التي يعمل لديها تسمح بترقيته إليها هذه التسوية لا ترتب
أية آثار بالنسبة لبديل طبيعة العمل الذي يحصل عليه عن شغله لوظيفته الأصلية
فلا تؤدي إلى استحقاقه البديل المقرر لوظائف الفئة المالية التي سوت حالته عليها
طالما أن هذه التسوية لم تتم على وظيفة من هذه الوظائف ومادام المناط استحقاق
بديل طبيعة العمل هو يشغله الوظيفة المرجحة لاستحقاق هذا البديل الذي يحدد
قيمه بتسوية معينة من بداية ربط الفئة الوظيفية ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه إنما قضى بأحقية المطعون ضده - الذي شغل وظيفة من وظائف الفئة
الثانية في الترقية إلى الفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٤/١/١
إعمالاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المنوه عنه ولم يقض بترقيته على
وظيفة درجة بالهيكل التنظيمي للشركة الطاعنه فإنه يكون قائداً الحق في

الحصول على بدل طبيعة العمل محسباً على أساس أول مربوط الفئه الماليه
الخامسه المتضى بترقيته إليها .

(الطعن رقم ١٩٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ١١٢٥ .

الطعن رقم ٢٢٤٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩ .

الطعن رقم ١١٧٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٧ .

الطعن رقم ٥٠ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

٨- لما كان الشارع قد فرض مجلس الوزراء بموجب الفقرتين الأولى والثانية من
المادة ٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -
الذى يحكم واقع الدعوى - فى تقرير منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا
القانون بدلات طبيعة عمل وتحديد الشروط والأحكام المنظمة لهذه البدلات ، وكان
مجلس الوزراء قد أصدر بناء على هذا التفويض قراراً بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١
بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع اعام بمن يشغلون الوظائف
الفنية والمهنية بالمستويين الثانى والثالث دون المستوى الأول ، وكانت هذه القواعد
قد وضعت فى نطاق التفويض ولم تتعداه ، فإن مقتضى ذلك وجوب مراعاتها
عند تقرير البديل والامتناع عن صرفه فى حالة تخلفها كلها أو بعضها .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢١ .

الطعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٩ .

الطعن رقم ٢١٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥ .

الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

٩- لما كان الشارع قد فرض مجلس الوزراء بموجب الفقرتين الأولى والثانية
من المادة عشرين من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى تقرير منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون
بدلات طبيعة عمل وتحديد الشروط والأحكام المنظمة لهذا البدلات ، وكان مجلس
الوزراء قد أصدر بناء على هذا التفويض قراراً فى ١٩٧١/١٢/٢١ بالموافقة
على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام وتحديد الشروط والأحكام
المنظمة لهذا البديل ، وناط بمجلس الادارة المختص بكل وحدة اقتصادية إعداد قوائم
بالوظائف التى يصرف لها البديل تحدد فيها النسب المقررة لكل وظيفة وجملة
الأعباء التى تتطلبها الصرف وأوجب اعتماد هذه القوائم من الوزير المختص
وموافاء وزارة الخزانة بها لمراجعتها وإقرارها تمهيداً لصرف البديل ، وكانت هذه

الشروط والاحكام قد وضعت فى نطاق التفويض ولم تتعداء بما مقتضاء وجوب مراعاتها عند تقرير البديل ، فاذا تخلفت كلها أو بعضها امتنع صرفه . وكانت المادة ٤٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منع بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بعد أقصى ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل ، وتنص المادة ١٩ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام الصادر فى ١٩٧٩/٦/٥ على أن يضع مجلس ادارة الشركة قوائم بالوظائف التى تنطبق عليه أحكام هذا القرار ، ويتم اعتمادها من رئيس المجلس الاعلى للقطاع . وكان مجلس ادارة الشركة الطاعنه لم يصدر قرار بالشروط والاضاع التى تطلبها هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بزيادة بدل طبيعة العمل الى ٢٠٪ من بداية ربط الفئه الوظيفيه للعاملين لدى الشركة شاغلى الوظائف الفنية والمهنية والمباشرين وعمال الخدمات فى مواقع الانتاج ، كما أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٨٩ سنة ٧٩ق لمحكيم القاهرة لم يعرض لهذه الزيادة وإنما اقتصر على القضاء بالزام الطاعنه بأن تزود بدل طبيعة عمل بمواقع ١٠٪ لفئات أخرى من العاملين لديها بالقطاع التجارى والمالى والادارى والأمن والحراسة والرئاسة ، فإن المطعون ضدها لا يكون لها الحق فى المطالبه بالزيادة محل الدعاى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥)

(الطعن رقم ٢١٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)

١- النص فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧١/١٢/٢١ والمادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧١ على أن بدل طبيعة العمل الذى يمنح للعاملين فى الوظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة تكون نسبته ٥٠٪ من البديل المقرر لمواقع العاملين بالانتاج التى تتطلب طبيعة عملهم التواجد داخلها ولا يترتب بذاتها حقاً للعاملين شاغلى وظائف المجرعه التخصصيه لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية فى أن تدور بدلاتهم على وجه الدوام مع البديل الذى يتقرر لشاغلى الوظائف

التجارية والمالية والإدارية والخدمات العامة بالزيادة ليكون بصفة مستمرة
ضعفه .

(الطعن رقم ٢١٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٧)

١ :- تقاضى المطعون ضدهم بدل طبيعة عمل يتمثل فى بدل نقدى شهري لا
يحرمهم من استحقاق الأجر الإضافى لاختلاف أساس الالتزام فى كل منهما ، إذ
أن بدل طبيعة العمل هو مقابل ما يبذله العامل من جهد فى عمله المتعاقد عليه
ويرتبط به وجوداً وعدماً ، فى حين أن الأجر الإضافى إنما يكون عن ساعات
العمل الإضافية المقررة قانوناً .

(الطعن رقم ١٢٩٣ سنة ٥٢ ق جلسة ٦/٢١/١٩٨٧ ،

الطعن رقم ١٢١٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٩)

بدل غذاء

١- مژدى نص المادتين ٨٥ و ١٣١ من القانون رقم ١.٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة مجتمعين أن يحتفظ هؤلاء العسكريون المنقولون إلى وظائف مدنية بكامل ما كانوا يتقاضونه من الوظائف العسكرية من رواتب أصلية ومن تعويضات تشمل كافة أنواع البدلات أياً كانت طبيعتها وأساس استحقاقها ، على أن يستهلك ما يتجاوز مبروط الدرجات المقررة للوظائف التى نقلوا إليها مما يحصلون عليه فى المستقبل من زيادة فى المرتب نتيجة للترقية أو منع العلاوات والبدلات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مرتب الطاعن الذى يجب أن يزدى إليه بعد نقله إلى الشركة المطعون ضدها المبلغ الذى كان يتقاضاه فى وظيفته العسكرية كبديل تغذية بدعوى أن هذا البديل يرتبط بالوظيفة العسكرية ولا يعتبر جزءاً من الأجر ورتبت على ذلك استئزال متجدد هذا المبلغ من الفروق المستحقة له فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٤٣ فى جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ من ٢٨ من ١.٩٥)

٢- لهيئة التحكيم وفقاً للمادة ١/٢.٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٩٥٩ بإصدار قانون العمل أن تطبق القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما أن لها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة ، فى إجابة مطالب العمال التى لا ترتكن إلى حقوق تؤدى إليها نصوص القانون ، ولما كان القرار المشعون فيه قد استخلص فيما قرره فى أسبابه فى خصوص إلغاء الوجبة الغذائية التى كانت تقدمها الطاعنة لعمالها واستبدال بدل نقدى بما يقدر بمبلغ ١٥ قرشاً شهرياً إلى القول بأن « الرأى استقر فيما بين الطرفين منذ عام ١٩٧٦ على حلول هذا البديل محل الوجبة الغذائية » ، مما كان يقتضى منه إعمال أثر هذا الحل الملزم للطرفين إتفاقاً فلا يعدل من قيمة هذا البديل النقدى المقدّر بمبلغ ١٥ قرشاً شهرياً لكل عامل ، وإذ قضى انقرار المطعون فيه بزيادة البديل النقدى إلى مبلغ ٤٥ قرشاً شهرياً لكل عامل بالمخالفة لهذا الاتفاق دون موجب يقتضيه فإنه يكون قد خالف القانون . ذلك لأنه لا يجوز

المندول عن الاتفاق الذي استظهره القرار المطعون فيه من واقع النزاع إلا لمبرر يستوجبه بسبب تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية العامة في المنطقة ، إذ لا يبين من القرار المطعون فيه ما يفيد حدوث تغيير في تلك الظروف يمكن معها عدائه إعادة النظر في الاتفاق المبرم فيما بين الطرفين ، فإنه يكون لا أساس من القانون لما قضى به من زيادة قيمة بدل الرجبة الغنائية للعاملين لدى الطاعنه .

(الطعن رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٨٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ من ٢٠ ع ١ ص ٤٢٤)

بدل ملابس

١- البدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى الى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإنما ان يعطى له لقاء طاقة لها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره - فيستحق بوجودها ويزول بزوالها - ولما كان البين من الأوراق أن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري قررت مقابل الزى موضوع انداعى للعاملين لديها لقاء النفقات التي يتكبدها بسبب ما يقتضيه تنفيذ أعمالهم من ارتداء ملابس معينة ، فإنه على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من أجرهم ولا يتبعها في حكمها . وإذا كانت المطاعم ضدها قد نقلت من هذه المؤسسة الى الشركة الطاعنة ، وكانت مزاوله عملها لدى هذه الشركة لا تستلزم ارتداء ذلك الزى ، فإنها تضحى فائدة الحق في اقتضاء البدل المشار إليه منذ تاريخ نقلها . ولا ينال من هذا النظر أن القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ الصادر من مدير عام المؤسسة المذكورة قد نص على ان العاملين بها يستحقون مبلغ أربعة جنيهات شهرياً مقابل الزى اعتباراً من أول اكتوبر سنة ١٩٦٣ - التاريخ الفعلى لإيقافه - ويضاف إلى مرتباتهم التي أسفرت عنها التعادل في أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، ذلك أن هذا القرار لا يغير طبيعة البدل باعتبار أنه غير دائم وليست له صفة الثبات والاستمرار فلا يستحقه العامل إلا إذا توافرت مسوغاته وهي أداء العمل الذي يوجب ارتداء ملابس خاصة . وإذا خالف الحكم المطاعم فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطاعم ضدها في بدل الزى ابتداء من تاريخ نقلها الى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨ من ٢٠ ع ٢ من ٢١٣)

تأديب

١- دلت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على أن المشرع لم يتجه الى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في القانون على موظفي الشركات المشار اليها والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبها بل أبقى له « حق الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق » ولم يلزمه بإبلاغ النيابة الادارية عند وقوع أية مخالفات منهم ، وذلك كله يستلزم الاحتفاظ لرب العمل بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل توقيعها ومنها عقوبة الفصل المقررة في المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ من ١٨ ج ٤ من ١٨٢٠ ،

الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٨ من ٢٥ من ٨٩٥ ،

الطعن رقم ٤٧٩ سنة ٢٢٨ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ من ٢٦ من ٣٨٥)

٢- إذ كان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ينص على سريان بعض أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي الشركات التي تسهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبه معينه والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبها شهرياً ، ومن هذه الأحكام ما نصت عليه المواد ١٤ ومن ١٨ إلى ٢٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بشأن الإحالة إلى المحاكم التأديبية وكيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبع أمامها والجزاءات التي تملك توقيعها وطريق الطعن في أحكامها ، وكان المشرع لم يتجه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمه - إلى تقييد سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على موظفي الشركات المشار إليها بل احتفظ له بسلطة توقيع جميع الجزاءات التأديبية التي يجيز قانون العمل توقيعها وكانت المادة ٦١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - التي كانت سارية وقت فصل الطاعن - تنص على أنه " إذا حكم تأديبياً على العامل بالفصل وكان موقوفاً عن عمله انتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل " فإن حكمها لا ينطبق إلا على الحالات التي تصدر فيها الجهات المختصة طبقاً للقانوني رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و١٩ لسنة ١٩٥٩ حكماً تأديبياً بفصل عامل كان موقوفاً ، دون الحالات التي

يستعمل فيها رب العمل حقه طبقاً لقانون العمل . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءً على دعائه وحيداً عيناها سريان حكم المادة ٦١ سالفة البيان على حالات الفصل بغير حكم تأديبي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١ من ٢٦ ص ٢١١)

٣- متى كانت المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨.٢ لسنة ١٩٦٧ قد تضمنت أحكاماً خاصة بالجزاءات التأديبية والجهة المختصة بتوقيعها وينظر التظلم منها ، كما نصت على عدم قبول الطعن أمام جهة قضائية في القرارات الصادره في التظلم من بعض هذه الجزاءات ، وكانت بذلك قد عدلت اختصاص جهات القضاء الأمر الذي لا يجوز إجراؤه بغير القانون . إذ لا يصح لسلطة أعلى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه بعدم الاختصاص الولائي بنظر الغاء قرارات الجزاءات بالخصم من مرتب الطاعن بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً الى المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية المشار إليها يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ من ٢٦ ص ٣٨٩ .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢ من ٢٧ ص ١٠٤٧)

٤- عدم مراعاة قواعد التأديب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب اعتدائه على صاحب العمل بالسب والقذف العلني فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ من ٢٦ ص ١٢٢٢ .

الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ من ٢٩ ص ١٧٥٦ .

الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ من ٢٩ ص ٢٠٢٨ .

الطعن رقم ٢٢ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)

٥- إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . المنطبق على واقعه الدعوى -

تنص على أنه : تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام . مما مفاده أن أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المنفذة له لا تسرى على العاملين بشركات القطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القرار الجمهوري المشار إليه . وكان هذا القرار قد نظم في الفصل العاشر منه أحكام التحقيق مع العاملين وتأديبهم تنظيمياً كاملاً مبيناً قواعد وإجراءات التأديب والعقوبات الجائز توقيعها عليهم ، فإنه لا محل بعد ذلك لإعمال قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب الصادر بناء على التفويض بالمادة ٦٦ من قانون العمل المشار إليه . على العاملين بشركات القطاع العام ذلك أن المشرع إذ عمد في لائحة العاملين بالقطاع العامل إلى تنظيم ذات الموضوع الذي تعرض له قرار وزير العمل ، ووضع له أحكاماً خاصة مغايرة ، فإن مفاد ذلك أنه يتعين التزام أحكام اللائحة للتعرف على قواعد وإجراءات التأديب دون تلك الواردة بقانون العمل والقرار الوزاري المشار إليه . وبالتالي فإن ما ورد بالمادة الثانية منه بشأن حظر الجمع بين إقطاع جزء من أجر العامل طبقاً لأحكام المادة ٥٤ من قانون العمل وبين أي عقوبة ، يكون تطبيقه غير وارد على الواقعة المطروحة إذ هي تتعلق بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العاملين بشركات القطاع العام وفقاً لأحكام القرار الجمهوري ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦.

(الطعن رقم ٤٠٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٢٢ ص ١٠٥٩)

٦- لما كان الجزاء وعلى ما يبين من الأوراق قد أوقعه الطاعن على المطعمون ضده طبقاً للمادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ٦٦ المعدل بالقرار ٨.٢ لسنة ١٩٦٧ وكانت المحكمة العليا قد قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ق عليا (دستورية) بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ بعدم دستورية هذه المادة لأنها عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار جمهوري وهو ما لا يجوز إجراؤه إلا بقانون . ولازم ذلك أنه لا محل لتطبيقها على الجزاء الذي وقع على المطعمون ضده ويكون هذا الجزاء خاضعاً للقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي كان سارياً قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وكانت مفاد المادة

الثانية عشر الواردة في الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذي أحالت إليها المادة الثالثة من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ أنه انبى أن الشرع أعطى المحاكم التأديبية سلطة توقيع بعض الجزاءات دون أن يسبق على هذه المحاكم اختصاص آخر وذلك إلى جانب سلطة صاحب العمل في المنشآت المشار إليها في توقيع الجزاءات المقررة قانوناً على موظفي هذه المنشآت .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ١٣٧٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ من ٢٢ من ١٠٨٥)

٧- الاختصاص بنظر الطعون في الجزاءات ينعقد للمحاكم العادية ذات الولاية العامة إلا أنه يصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجالس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً والنص في المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليها تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأ الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ مالف الذكر وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٩٧٢/١٠/٥ ، لما كان ذلك ، وكانت القواعد المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى التي ترفع في ظلها على ما تقتضي به المادة الأولى من قانون المرافعات . وكان الطعن في الجزاء الذي أرمعه الطاعن على المظنون ضده قد وقع في ١٩٧٤/٤/٢ في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المشار إليه فإن المحاكم التأديبية بالمجلس تكون هي المختصة بنظره .

(الطعن السابق)

٨- إذ كان الثابت في الدعوى أن النيابة أجرت مع المظنون ضده تحقيقاً بشأن اختلاسه كمية من الكسب قيد برقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ إداري قسم ثان المنصوره انتهت فيه على أثر قيامه بسداد ستين جنيهاً قيمة الكسب محل الاتهام إلى طلب مجازاته إدارياً عن هذه الواقعة ، وبناء على ذلك أصدرت الطاعنه قرارها

رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٣ بمجازاة المطعون ضده بخضم أجر خمسة عشر يوماً من راتبه بما مفاده ان وفاؤه قيمة الكسب كان طواعيه ليتوفى إقامه الدعوى الجنائية قبله ودفع المبلغ فى هذه الحالة بعد بمثابة تعويض الطاعنه عن كمية الكسب محل الاختلاس من حقها إقتضاء ولا يمر أجره فى شيء . إذ من المقرر أن توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من استبقاء تعويض الضرر الذى أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفي به العامل اختيارياً من تلقاء نفسه أو بالحصول على حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل فى الحدود التى يجوز فيها الحجز عيه . لما كان ذلك وكانت الطاعنه لم تقرر أو تخضم قيمة الكسب من أجر المطعون ضده وكان هو لا يجادل بشأن مسئوليته من الخطأ المسند إليه أو تقدير قيمة المبلغ الذى قام بسداداه كتعويض عن كمية الكسب محل المسامله فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً على سند من نص المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر الجمع بين إقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين أي عقوبة أخرى عن ذات الفعل ، وكان تطبيقها غير وارد على الواقعة المطروحة فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ٤٤١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ من ٢٢ ص ٢٤٠)

٩- لم يحدد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذى يحكم واقعه الدعوى - العقوبات التأديبيه التى يجوز توقيعها على العمال ولا القواعد والإجراءات التأديبيه التى يجب اتباعها بصدد توقيعها وإنما ناط فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ منه بوزير الشئون الاجتماعيه والعمل بيان تلك العقوبات والقواعد والإجراءات بقرار يصدره ، وتطبيقاً لهذا النص صدر القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارات أرقام ١.٧ لسنة ١٩٦٣ ، ١٤. لسنة ١٩٦٤ ، ٨. لسنة ١٩٦٥ ، ٣٥ لسنة ١٩٦٩ ببيان العقوبات التأديبيه وقاعد وإجراءات تأديب العمال ونص فى مادته الأولى منه على (العقوبات التأديبيه التى يجوز توقيعها على العمال هى : ١- الإنذار ٢- الغرامه ٣. الوقف عن العمل ٤- الفصل من الخدمة مع حفظ الحق فى المكافأه ٥. الفصل من الخدمة مع الحرمان من المكافأه) وإذا كان مؤدى ذلك أن التزام صاحب العمل باتباع قواعد وإجراءات التأديب التى نص عليها هذا القرار متصور على حالة

توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها فيه وكانت الإجراءات المنسوبة صدورها من الطاعنة حبال المطعون ضده الأول وهي اعتبار إجازته خلال وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدون مرتب وعدم صرف علاوة استثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له بالجريدة ومنعه من الكتابة لا تدخل ضمن تلك الجزاءات فإنه لا يلزم بصند اتخاذها اتباع القواعد الإجراءات المنصوص عليها في القرار التواري السالف الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلانها لعدم التزام الطاعنة تلك القواعد والإجراءات فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩٩ و ٢١٠ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/٥ من ٢٥ من ٦١٧)

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لنظام العاملين بالشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص بهذا النظام باعتباره جزءاً متصلاً بعقد العمل لما كان ذلك وكان النص في المادة ٤٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطبق على واقعه النزاع - على أن : " كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء " والنص في المادة ٤٨ على أن : " الجزاءات - التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وهي : " والنص في المادة ٤٩ على أن : " يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها وفقاً لما يلي : " والنص في المادة ٥٠ على أن : " يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها إجراءات التحقيق " بطل على أن المشرع وضع نظاماً آمراً تكفي معاقبة العاملين تأديبياً في حالة مخالفة الواجبات المنصوص عليها في النظام المذكور ، أو الخروج على مقتضى الواجب في الأعمال الوظيفية ، وحدد الجزاءات التأديبية وأجهة المختصة بتوقيعها على العاملين ، وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها ، وناط بمجلس إدارة الشركة بيان أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها وإجراءات التحقيق الواجب اتباعها في ذلك ، وأنه يحق لجهة العمل أن تلجأ إلى الدعوى المدنية أو الجنائية في الحالات التي تراها لاقتضاء حقوقها قبل

العاملين أو اذا رغبت في أن توقع عقوبات تزيد عن تلك الجزاءات التأديبية وعندئذ يجوز لها اقتضاء قيمة التعويض الذي يحكم لها به من أجره وفي الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أسندت الى أحد المتاولين القيام بعملية لحسابها ونسبت الى الطاعن أنه قام بصرف مبلغ ٦٢٤٩٨٩ ر.ج. جنياً الى هذا المتاول بالمخالفة للتعليمات المالية ، ودون أن يقوم بإخطار مصلحة الضرائب عن عملية المقابلة واسم المتاول القائم بها ، وقد أوقعت المطعون ضدها جزاء على انطاعن عما نسب اليه بخضم ما يعادل أجر أسبوع وتم الخصم فعلاً من أجره الشهري ثم أنها أصدرت قراراً ادارياً بتحميله المبلغ المذكور الذي تم صرفه وأخطرت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣ بداية خصمه مقتصاً كل شهر ، وذلك دون أن تلجأ الى اقتضاء للعصول على حكم بالزام الطاعن بالمبلغ المذكور ، كما أنها لم تحصل على رضا الطاعن اختياراً بتسليم المبلغ ، لما كان ما تقدم وكانت الجزاءات التأديبية التي عددها القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على سبيل الحصر ليس من بينها اعطاء الحق لجهة العمل بالزام العامل بقيمة التعويضات التي تدعيها قبله ثم القيام بتحصيلها من أجره ، كما أن هذا المبلغ الذي تقوم المطعون ضدها بتحصيله من أجر الطاعن ليس من بين المبالغ التي يحق لصاحب العمل اقتطاعها من أجر العامل باعتباره قرضاً أو لكونها تعريضاً عن الاتلاف اعمالاً لنص المادتين ٥١.٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - المطبق على واقعة النزاع - فإنه لا يكون للمطعون ضدها أن تقوم باستقطاع جزء من أجر الطاعن سداداً لمبلغ ٦٢٤٩٨٩ ر.ج. جنياً الذي رأت الزامه به ، وفي غير الأحوال ويغير الاجراءات القضائية المحددة قانوناً ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٠٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

١١- للقاضي مراقبه استعمال صاحب العمل لسلطته في التأديب بالتحقق من وقوع المخالفة التي وقع من اجلها الجزاء ، فإذا تحقق من عدم وقوعها تعين إلغاء الجزاء .

(الطعن رقم ٥٢٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩)

١٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة ان علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ، ولاتحة نظام العمل ، والجرائم التأديبية ، والقانون والعرف الجارى ، وان لاتحة نظام العمل والجرائم التأديبية تنتظم الاحكام الخاصة بالأجور والمنح والمكافآت ، وسائر الملحقات الأخرى ، والعلاوات والترقيات ، ومواعيد العمل ، وفترات الراحة ، والاجازات وغيرها والجرائم التى يجوز توقيعها على العاملين ، والقواعد والاجرامات التى يلزم مراعاتها لدى توقيع الجزاء . وان هذه الاحكام ملزمة لصاحب العمل لما تنطوى عليه من توحيد نظام العمل في المنشأة ، ووضوح قواعد عامه مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين ، وواجباتهم ، كما أنها ملزمة للعامل ، وتستمد قوتها الالتزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل في تنظيم منشأته ، والاشراف على العاملين بها ، وكان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذى يحكم واقع الدعوى - لم يحدد العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين ولا القواعد والاجرامات التأديبية التى يجب ابتاعها ، وانما ناط في الفقرة الاخيرة من المادة ٦٦ منه بوزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان تلك العقوبات ، والقواعد والاجرامات بقرار يصدره ، وتطبيقاً لهذا النص صدر القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرارات ارقام ١.٧ لسنة ١٩٦٣ ، ١٤. لسنة ١٩٦٤ ، ٨. لسنة ١٩٦٥ ، ٣٥ لسنة ١٩٦٩ ببيان العقوبات التأديبية ، وقاعدة واجرامات تأديب العاملين ونص في المادة الأولى منه على أن " العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على العمال هي : ١- الانذار ٢- الغرامة ٣- الوقف عن العمل ٤- الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المكافأة ٥- الفصل من الخدمة مع الحرمان من المكافأة " وكانت هذه العقوبات قد وردت على سبيل الحصر ، فلا يجوز لصاحب العمل النص على غيرها في لاتحة الجزامات ، أو توقيع عقوبة على العامل غير واردة في لاتحة الجزامات - أو مخالفة القواعد والاجرامات التى نص عليها القانون بمصد تنظيم سلطته في تأديب العاملين لديه ، والا كانت العقوبة باطلة ، وحق للعامل اللجوء الى القضاء للحكم بهذا البطلان ، وبالتعرض ان كان له مقتضى ، وكانت المادة ٧٦ من قانون العمل المشار اليه قد حددت على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها توقيع عقوبة الفصل مع الحرمان من المكافأة ، فلا يجوز لصاحب العمل توقيعها على العامل في غير هذه الحالات أو النص في لاتحة الجزامات على توقيعها في حالات أخرى وان كان له النص في اللاتحة على جزاء أخف شريطة ان يكون هذا الجزاء

بما نص عليه قانون العمل ، وكانت لائحة الجزاءات الصادرة بقرار رئيس مجلس إدارة البنك المطعون ضده رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ قد حددت المحصم من المرتب عقوبة لمخالفات الخروج عن حدود اللياقة مع العملاء أو الرؤساء أو الاعتداء البسيط على الرؤساء أو وكلائهم أو الاعتداء الجسيم على العملاء أو الرؤساء أثناء العمل فان القرار الصادر من مجلس التأديب بهذا البنك بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٢ بخفض الدرجة الوظيفية للطاعن وتخفيض أجره لتعديده على رئيس مجلس الإدارة استناداً الى ان العقوبة المقررة لهذه المخالفة هي فسخ عقد العمل ، دون سبق اعلان ودون مكافآت أو تعويض طبقاً لنص المادة ٧٦ / ١ من قانون العمل المشار اليه ، وان من سلطة مجلس التأديب توقيع عقوبة أخف يكون باطلاً لانطوائه على عقوبة مغايرة للعقوبة المنصوص عليها في لائحة الجزاءات ، ولعدم جواز توقيع عقوبة على العامل لم تنص عليها اللائحة بالنسبة للمخالفة التي ارتكبها ، ولو كانت احدى العقوبات التي أوردها قانون العمل ، اذ من حق صاحب العمل ان يضمن لائحه الجزاءات عقوبة أخف من العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون طالما كانت من العقوبات المنصوص عليها فيه ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على مشروعيه هذا القرار ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١)

مجنيد (وضباط الاحتياط)

١- من مقتضى القواعد العامة فى القانون المدنى أن الالتزام ينتضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلاً بسبب أجنبى لا يد للمدين فيه ، وأنه من العقود الملزمة للجانبين إذا انتضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينسخ العقد من تلقاء نفسه ، ولئن كان مقتضى تطبيق هذه القواعد على عقد العمل أن مجنيد العامل بعد قوة قاهرة لجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً على العامل ، ومن ثم ينسخ عقد العمل من تلقاء نفسه بمجرد مجنيد العامل ، إلا أنه لا مانع يمنع من اتفاق طرفى العقد على الإبقاء عليه ووقف نشاطه فى فترة التجنيد حتى إذا انتهت عاد إلى العقد نشاطه واستمر العامل فى عمله تنفيذاً لهذا العقد .

(الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٢٠٠٣ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٢ ص ٥١٤)

٢- إذا كان مژدى نص المادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ - الذى يحكم واقعه الدعوى - أن ترقية العاملين بالقطاع العام بأحد طريقين هما الاختيار على أساس الكفاية بالنسب لوظائف الفئات السادسة وما يعلوها وبالأقدمية أو الاختيار بالنسبة لما عداها من الفئات ، وكانت المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه " استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار فى الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . وتسرى أحكام هذه المادة على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى " فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن ترقبه زملاء الطاعن بالشركة المطعون ضدها أثناء استدعائه للعمل كضابط احتياط هى ترقية استثنائية على خلاف ما تقتضى به المادة الناشرة من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليها ورتب على ذلك خروجها عن حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ السالف بيانها ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما حجبه عن بحث مدى توافر أفضلية الطاعن على زملائه الذين رقوا بالاختيار الى الفئة السادسة .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٠٠٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ من ٢٦ ص ٩٥٩)

٣- تقضي المادة ٦٠ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على أنه " يجب على الهيئات والافراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه وعمالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده " . مما مفاده أن المشرع لاعتبارات رآها لم يوجب على الهيئات والافراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن خمسين أن يحتفظوا للمجندين منهم بوظائف أو بأعمال مدة تجنيدهم .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ١٠٠٠ جلسة ١٩٧٦/٥/٨ من ٢٧ ص ١٠٧٢)

٤- تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يستبدل بنص المادة ٦٣ من ذلك القانون النص الآتي " بحسب مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحقة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة شركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وبحسب هذه المدة من أقدمياتهم ... وتنص المادة الثانية على أن " ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ فإن مؤدى نص هاتين المادتين أن التسوية بين المجندين من العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام في خصوص احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار اليه لأن الأصل في القوانين أنها لا تنطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا انتهى هذا الاستثناء وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الطاعن جند في المدة من ١٢/٧/١٩٥٦ حتى شهر يناير سنة ١٩٥٨ فإنه ينطبق عليه نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والذي كان ينص قبل هذا التعديل على أن يحتفظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة وتبعاً لذلك لا يحق للطاعن وهو عامل بإحدى شركات القطاع العام أن يطالب باحتساب مدة

خدمته العسكرية مدة خدمة مدنية مادام أنه لم يكن يعمل بإحدى الجهات
سائفة الذكر .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٥/٨ من ٢٧ من ١٠٧٣)

٥- لا وجه لتمسك الطاعن (العامل) بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عدل نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بإضافة " انشركات " إلى نص هذه المادة لينطبق عليها كما ورد بالمذكور الإيضاحيه لهذا القرار بالقانون - ما يسرى على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية العامة بشأن أولوية التعيين في هذه الجهات للمجندين واحتساب أقدميتهم في التعيين بها اعتباراً من التاريخ الذي عين فيه زملائهم من نفس دفعه تخرجهم ، ذلك أن هذا القرار بقانون قد صدر في ١٩٦٢/١٢/٢٠ ونص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من ١٩٦٢/٩/١٥ في حين أن الطاعن قد التحق بخدمه الشركة المظعون فيه لما كان ذلك وكان الثابت أن مدة تجنيد الطاعن وتاريخ التحاقه بالشركة المظعون ضدها كانا قبل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانونين رقمي ١٦ لسنة ٦٢ ، ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فلا حاجة لتتبع تعديل أحكام المادتين ٥٩ ، ٦٣ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بهذين القرارين بدعوى استخلاص ما توخاه المشرع بهذا التعديل أو لبحث مركز زملاء الطاعن المساوين له من تاريخ حصولهم على نفس مؤهله . لأن نص كل من المادتين ٥٩ ، ٦٣ سالفتي الذكر مثل تعديله وهو نص القانون الواجب التطبيق على واقعه الدعوى واضح الدلالة على المراد منه .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٥/٨ من ٢٧ من ١٠٧٣)

٦- سؤدي نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوظيفية - وقبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اللاحق لواقعه النزاع - أن المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج بحيث يحق للمجنّد الذي لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته في الاقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط التوظيف وكان التجنيد هو الذي حرّمهم من التعيين معهم ، دون أن يكون له الحق في المطالبة بمساواته بهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر ، وذلك على خلاف من يستدعون للإلزامية أثناء قيام علاقة العمل الذين أفرد لهم المشرع حكماً

خامساً في المادة ٦٢ من ذات القانون بالنص على أن يحتفظ لهم بما يستحقونه من ترقية وسلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلاً وأن تضم مدة خدمتهم العسكرية وانوطية سنة عملهم وتحسب في المكافأة أو المعاش .

(الطعن رقم ١٥٢ سنة ١٩٦٢ في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ من ٢٩ من ١٥٢٢)

٧- ينص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة هان أمريكان والمؤسسة المصرية العامة للبتترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس في المادة الثانية منه على أن تكون للأحكام الواردة في المادة السابعة من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القوانين والقرارات السارية ، ونصت الفقرة (أ) من المادة السابعة من شروط اتفاقية الامتياز البترولى المرفقة لذلك القانون على أن تقوم المؤسسة المصرية العامة للبتترول وشركة هان أمريكان بتكوين شركة في الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم " شركة بترول خليج السويس " - وهي الشركة الطاعنة - وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين السارية في الجمهورية العربية المتحدة باستثناء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص بتمثيل الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ، والقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة مما يقتضاه ولازمه أن يكون قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحده هو الذي يحكم علاقة الشركة الطاعنة بالعاملين لديها ، ولما كانت نصوص قانون العمل المشار إليه لا تتضمن إلزاماً على صاحب العمل بوضع لائحة تنظيمية معينة بإنشائه لترتيب الوظائف والدرجات ومنع الترقيات والعلاوات الدورية للعاملين لديه ، بل أن القانون ترك له سلطة التقدير في أن يميز في الأجور بين عماله وفق ما يراه من اعتبارات لصالح العمل وحسن الانتاج إستناداً لما له من حرية في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب له ، ولما كان الشاهد فيما سجله الحكم المطعون فيه وعلى ما أفصحت عنه أسبابه أن الحبير الذي ندبته محكمه الاستئناف أثبت أن اللائحة الداخلية للشركة الطاعنة قد خلت من أي نص على نظام محدد لترقية العاملين لديها ومنع العلاوات لهم ، وأنه لا توجد معايير أو مقاييس معينة تحكم هذه الترقيات والعلاوات وذلك تمسكاً من جانبها بسلطانها التقديرية التي

أولاً القانون إياها في هذا الخصوص . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعرض عن إزال حكم هذه القواعد القانونية على واقع النزاع إلى الأخذ بتقرير الحبيب فيما ارتأه من أحقية المطعون ضده لترقيات وعلاوات بالاستهداء بما ناله زميل له ، دون نظر لما هو مقرر لزب العمل من سلطات وحرية في تقدير كفاية العاملين للترقية وفي التمييز بين أجورهم لاعتبارات براهنا لحسن سير العمل والانتاج بغير عسف ، ومن عدم وجود معايير محددة في لائحة الشركة لمحكم الترقيات والعلاوات لديها ، مما يجعل من المتعذر تطبيق نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٥ إذ أنه ملزم لأعمال هذا النص أن توحد قواعد ومعايير محددة للتعين والترقية في الشركات الخاصة فمثل تلك التي وردت بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة حتى ينسنى البحث في عناصر المساواة لإعمال أثرها وإلا استحال هذا التطبيق . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب - وعلى خلاف هذا النظر - إلى إنصال نص المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٦ معدلاً في غير مجال تطبيقها ، واستند إلى القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية الوطنية للمجندين والذي لا ينطبق بشأن ضباط الاحتياط وانتهى إلى تقرير حقوق للمطعون ضده في ترقيات وعلاوات هي من اطلاقات رب العمل وسلطته في التصرف في منشأته ويرجع الأمر في تقدير منحها إلى الطائفة وحدها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٥١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ من ٢٩ من ١٥٢٧)

٨- مژدى نص المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ أن التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا من ١/١٢/١٩٦٨ - تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه - لأن الأصل في القوانين أنها لا تنطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا انتفى هذا الاستثناء ، وكان النص المعدل للمادة ٦٣ المنوّه عنها ليس تشريعاً تفسيرياً لنصها القديم لأنه أورد أحكاماً مستحدثة في خصوص مدة عمل المجندين الذين يعينون

بشركات القطاع العام التي جاء النص القديم واضح الدلالة على المراد منها في هذا الشأن . وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن جند في المدة من ٢٧/٥/١٩٦٢ حتى ١٩٦٧/٩/٣ وعين بالشركة المطعون ضدها في ٢٧/٣/١٩٦٨ فإنه يخضع لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والذي كان قبل هذا التعديل يقصر الاحتفاظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس على من يتقدم منهم للتوظيف في وزارات الحكومة أو مصالحها والهيئات الاعتبارية العامة فقط ، وتبعاً لذلك لا يحق للطاعن المعين بإحدى شركات القطاع العام المطالبة بحساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية مادام أنه لم يعين بإحدى الجهات المذكورة .

(الطعن رقم ١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ من ٢١ من ١٩٦٩)

٩- لوجه لما يتمسك به الطاعن (العامل) من إعمال أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط الذي أضاف إلى المادة ٦٦ من القانون المذكور فقرة جديدة موزاها اعتبار فترة الاستدعاء مدة خبرة تحسب في الاقدمية عند التعيين في وظائف القطاع العام ، ذلك أن هذا القانون لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ١٨/٣/١٩٧١ في حين أن مجنيد الطاعن وخدمته كضابط احتياط - وتاريخ التحاقه بالشركة المطعون ضدها في ٢٧/٣/١٩٦٨ - كان قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه مما لا محل معه لإعمال حكم هذا النعى المستحدث على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ من ٢١ من ١٩٦٩ ، الطعن رقم

١٢٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

١- مؤدى نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ثم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ - بطريق اللزوم والاقتضاء أنه ينبغي الاعتداد بالتقارير الدورية التي تعدها القوات المسلحة عن الضباط الاحتياط عند إجراء حركة الترقيات بشركات القطاع العام التي عملوا بها قبل استدعائهم للخدمة بالاحتياط ، لأن إطرار هذه التقارير بنأى بهم عن الضمانات التي حرص المشرع على توفيرها لهم في هذا الخصوص وكشف عنها في المذكرتين الإيضاحيتين

للقانونين رقمي ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٩ لسنة ١٩٦٥ ويجعلهم في مركز أسوأ مما كانوا عليه في وظائفهم المدنية قبل ذلك الاستدعاء. مما يعطل أعمال نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ويهدد الحكمة التي تفيهاها المشرع بهذا النص ويخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين المرشحين للترقية بالاقتدار من غير انضباط الاحتياط بحرمانهم من معيار رئيسي في هذه الترقية وهو التقارير ، سيما أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم ينص على عدم الاعتداد بالتقارير المنو عنها . لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من هذا القرار بقانون تنص على أن : تكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاقتدار على أساس الكفاية ويشترط في الترقية بالاقتدار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقدير الدوري عن السنتين الأخيرتين . ، ولما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المظنون فيه ينسب عن أن المظنون ضده الذي يعمل بقسم الامن لدى الشركة الطاعنة استدعى للخدمة العسكرية ضمن الضباط الاحتياط في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ واستمر في هذه الخدمة حتى سنوات تالية لتاريخ حركة الترقيات موضوع التذاعى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وأن كفايته عن كل عام من عامي ٩٧٥ . ١٩٧٦ السابقتين على هذه الحركة قدرت بدرجة ممتاز فإن المظنون ضده يكون قد تساوى مع زميله المقارن به في درجة الكفاية . وتكون له بالنسبة الأفضلية عند الترقية بالاقتدار إلى الفئة المالية الرابعة - وهي من فئات المستوى الأول .

(الطعن رقم ١٩٦١ سنة ٤٩ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ ص ٢٢ ص ١٥٣ .

الطعن رقم ١٧٧٩ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٧/١٩٨٩)

١١- مؤدى المادة ٦٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع احتفظ لهؤلاء المجندين الذين لم يسبق توظيفهم أو إستخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج بحيث يحق للمجنّد الذي لم يسبق تعيينه أن يطالب بمساواته في الاقدمية مع زملائه المتخرجين معه إذا توافرت له شروط الترشف وكان التجنيد هو الذي حرمه من التعيين معهم .

(الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٤٠ ق جلسة ٧/٦/١٩٨١ ص ٢٢ ص ١٧٣٩)

١٢- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٨٣

لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التسوية بين المجندين من العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام في خصوص حساب مدة الخدمة العسكرية مدة خبرة مدنية لا تكون إلا اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه لأن الأصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص .

(الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٧ من ٢٢ ص ١٧٢٩ ،

الطعن رقم ١٤٥١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

١٣- إذ كانت المادة ٦٦ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الإحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن « تضم لضباط الإحتياط في الوظائف مدة الإستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف وتدخل هذه المدة في الإعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم » وكان مجال أعمال الحكم الوارد بهذا النص قاصر على حالة تعيين ضباط الإحتياط في الوظائف العامة لأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام دون التعيين في وظائف شركات القطاع العام التي تعتبر من يعمل بها موظفاً عاماً لأن العلاقة بين هذه الشركات وبين العاملين لديها علاقة تعاقدية لا تنظيمية .

(الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٧ من ٢٢ ص ١٧٢٩)

١٤- لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل . وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكان النص في المادة ٥١ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن (أولاً) تحسب مدة استدعاء أفراد الإحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانياً ، وثالثاً من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتبة أو بأجر كامل مقصور على مدة الاستدعاء من

الاحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة وما بعدها من ذات القانون لإختلاف كل من نوعي الخدمة في أحكامه ومبناه .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢ من ٢٢ من ١٠٢٠ .

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

١٥- لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده استدعى للخدمة العسكرية الإلزامية . وكان صدور قرار من المجلس الطبي العسكري بعدم لياقته بعد ثبوت لياقته الطبية لا يخلع عنه صفة المجند عن الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري طبقاً للمادتين ١٢٢ ، ١٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة . ومن ثم لا يستحق أجراً خلال فترة تجنيده . فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعنة بأجر المطعون ضده عن الفترة التي تغيب فيها عن العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بقوله أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن السابق)

١٦- لما كان النص في الفقرة الأولى والثانية من المادة ٧٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذي يحكم واقعة الدعوى - وفي المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ اللاحق في صدوره على تاريخ تجنيد الطاعن وفي المادة ٦١ من ذات القانون وفي المادة ٦٢ وإن دل على أن الشارع رتب على عقد العمل - في حالة عودة العامل إلى عمله بعد تسريحه من الخدمة العسكرية الإلزامية - ضم مدة التجنيد إلى مدة الخدمة عند حساب المكافأة أو المعاش وتقرير العلاوات والترقيات واعتبار أن فترة الاختبار قد تم اجتيازها بإنهاء مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية إلا أنه لا يتأدى منه إلزام صاحب العمل بأداء أجر العامل طوال هذه المدة أو مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة وكان عقد العمل يدخل أثناء مدة تجنيد العامل في عداد العقود الموقوفة طبقاً للقواعد العامة في

القانون المدني إذ يستحيل على العامل القيام بعمله خلالها وفي المقابل لا يلزم صاحب العمل بأداء أجره لأن الأصل في إستحقاق الأجر طبقاً للمادة الثالثة من قانون العمل المشار إليه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر وليس من بينها حالة إستدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكانت مدة عقد العمل المحدد المدة تنتهى بحلول أجله أثناء مدة التجنيد ، فإنه لا يكون للعامل الحق في طلب إعادته إلى عمله بعد تسريحه لأن لتجنيد العامل ليس من شأنه إحداث تغيير في طبيعة عقد العمل أو في الشروط المتفق عليها فيه . ولاوجه للتعدي في هذا الخصوص مبدأ المساواة بين العاملين إذ لا مساواة فيما يناهض القانون .

(الظمن رقم ٨٧٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٢/١٩٨٤ ص ٢٥ من ٧١١)

١٧- لما كانت المادة ٥١ من القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن (" أولاً - لحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين " ثانياً وثالثاً " من هذه المادة أحازة استثنائية يترتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية " ثانياً " تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم) وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون السالف الذكر المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به اعتباراً من ٨/٦/١٩٧٢ - الذي ينطبق على راقعة الدعوى - على أن (.....) ويمنح العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملازمهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية) وكان المشرع قد قصد من إصدار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - على ما يبين في مذكرته الإيضاحية - توحيد المعاملة المالية لجميع الأفراد العاملين بالجهات

المقصود عليها في المادة سالف الذكر الذين يستدعون للخدمة في الاحتياط والذين يستبقون في الخدمة بعد انتهاء مدة الخدمة الإلزامية وتحديد الماهيات التي تتحمل بها هذه الجهات لتشمل كافة ما كان يتقاضاه الفرد مقابل عمله عند استدعائه حتى لا يضار بسبب الاستدعاء أو الاستبقاء في الخدمة كما أن الهدف من إصدار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية - هو دفع الضرر عن العاملين المستدعين والمستبقين بخدمة الاحتياط نتيجة حرمانهم من مكافآت الانتاج وهي ميزة مادية رتبوا حياتهم المعيشية على أساسها - وقد تبلغ هذه المكافأة في بعض الأحيان ما يوازي مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها - لمجرد أنهم لم يشاركوا في الانتاج بسبب دعوتهم للاحتياط وهو واجب وطني لا بد من أدائه فلا يتأتى أن يكون سبباً للساس بأجورهم مما مفاده أن مكافآت وحوافز الانتاج لم تدرج ضمن الأجور وملحقاتها المستحقة للعاملين المستدعين والمستبقين بالخدمة في الاحتياط المشار إليها بنص المادة ٥١ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر إلا اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ التي قضى بمنحها لهم بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١ من القانون رقم ١.٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على أن (يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استبقاء بعض المجندين الذين أتموا مدة خدمتهم الإلزامية وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط بسدل على أن المشرع قصد من ذلك تحقيق المساواة بين أفراد الاحتياط المستدعين والمستبقين من حيث النظم والقرارات التي يخضعون لها وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى قضاؤه بأن حوافز الانتاج التي طالب بها المطعون ضده عن مدة الاستبقاء في الاحتياط استحققت له اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٨ حتى تاريخ استلام العمل لدى الطاعنة في ١٩٧٤/٩/١ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم يكون النعي عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٩٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

١٨- مفاد نصوص المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة

١٩٦٤ والمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ وما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع استهدف توفير أوفى قدر من الضمانات لاطمئنان ضباط الاحتياط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية والادبية التي يتمتع بها الضباط الاحتياط في وظيفته المدنية ، ويقصد تحقيق هذه الطمأنينة ، أوجب اعتبار فترة استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في وظائف القطاع العام مدة خبرة تحسب في اقدمية الفئة التي يعينون فيها ، كما أوجب على تلك الجهة أن تحتفظ لمن يستدعى منهم بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم ، ولايتأني الاحتفاظ لهؤلاء بعلاواتهم وترقياتهم الا باحتساب فترة استدعائهم الذي يحصل بعد التعيين ضمن مدة خبرتهم كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ، والقول بعدم احتساب مدة الاستدعاء اللاحقة للتعين وقصر ذلك على المدة السابقة عليه من شأنه أن يؤدي الى نتيجة تتعارض مع ما استهدفه المشرع من ضمانات اذ يجعل من يستدعى منهم قبل التعيين في وضع افضل ممن يستدعى بعده وذلك باحتساب مدة خبرة لمن لم يعين بعد في الوظيفة في حين لا تحسب لمن سبق تعيينه فيها ، كما أن من شأنه أن يجعل ما تقضى به المادتان ٦٧ و ٦٨ سالفتي البيان من الاحتفاظ لضباط الاحتياط المستدعين بعد التعيين بعلاواتهم وترقياتهم وأفضليتهم عند الترقية بالاخطار اذا تساوا مع المرشحين من غيرهم لغوا لا طائل منه وهو ما ينأى عنه المشرع .

(الطعن رقم ٨٨٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٠)

١٩- لما كانت أفضلية ضباط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالأختبار في الوظائف العامة وحسبما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، مناطها أن يتساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط ، واذا كانت المساواة غير قائمة في واقعة الدعوى بين الطاعن وقرينه اللذين تمت ترقيتهما فإن النعمى بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٥٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٩)

٢- مزدى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد استبداله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ - والذي عمل

به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ - أن التسوية بين المجتدين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون الا من ١/١٢/١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ . لأن الأصل في القوانين انها لا تطبق بأثر رجعي الا ما استثنى بنص خاص . ولذا انتهى هذا الاستثناء . وكان النص المستبدل للمادة ٦٣ المذكورة ليس تشريعاً تفسيرياً لنصها القديم لأنه أورد أحكاماً مستعدة في خصوص مدة عمل المجتدين الذين يعتبرون بشركات القطاع العام التي جاء النص القديم واضح الدلالة على المراد منها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١١٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٨٧)

٢١- مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، أن ما نصت عليه من اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية واحتسابها في الاقدمية أو كمدة خبرة - وعلى ما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا في القرار رقم ٢ لسنة ٨ ق " تفسير " والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٦/٥/١٩٨٨ العدد ٢١ - لا يسرى إلا على المجتدين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم .

(الطعن رقم ١٩٩٢ سنة ٥٤ ق جلسة ٢/٢٦/١٩٨٩ .

الطعن رقم ١٦٠٦ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/٧/١٩٨٩ .

الطعن رقم ٢٤٨٤ سنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٩٠)

٢٢- مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذي يحكم واقعة الدعوى والمعمول بها من ١/١٢/١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وجوب حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليها في هذه المادة ضمن مدة خدمة واقدمية المجتدين ذوى المؤهلات متى توافر زميل التخرج في ذات الجهة التي عين او يعين بها المجند بشرط ألا يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد اقدمية المجتدين أو مدد خدمتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .

(الطعن رقم ٨٢٨ سنة ٥٥ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٩)

٢٣- لما كانت المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - وقبل تعديلها بالقانون رقم ١.٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن " وكان المشرع قد أصدر القانون رقم ١.٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٤٤ سالفه الذكر ونص في المادة الاولى من هذا القانون على أنه " فان مؤدى ذلك أن المشرع أوجب حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليها في هذه المادة ضمن مدة خبرة وأقدمية المجندين ذوي المؤهلات بشرط إلا يترتب على حسابها أن تزيد أقدميتهم أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عبنوا في ذات الجهة ولتلقى ما يمكن أن يترتب على حساب مدة الخدمة العسكرية والوطنية من زعزعة المراكز القانونية المستقرة للعاملين اذا ما تعرضت للطعن عليها ، وحماية لاصحاب هذه المراكز حظر المشرع الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذا النص للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١/١٢/١٩٦٨ حتى ١/١٢/١٩٨٠ تاريخ العمل بأحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب ضم مدة الخدمة العسكرية وأرجاع أقدميته إلى ١/٢/١٩٧٨ وصرف ما يستحقه عنها من علاوات ، وكان هذا الطلب لايتضمن طعناً في القرارات التي أصدرتها المطعون ضدها بتعيين أو ترقية أي من العاملين في الفترة المحددة بالفقرة الاخيرة من المادة ٤٤ سالفه الذكر . ومن ثم لايسرى عليه الحظر المنصوص عليه بتلك الفترة .

(الطعن رقم ١٢٥٣ سنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٩٠)

ترقية

١- إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلص إلى أن وضع الطاعن التوظيفي الذي حدده العقد المبرم بينه وبين الجمعية المطعون ضدها لم يتغير وانتهى من ذلك إلى أنه لا يحق للطاعن أن يطالبها بتسوية حالته على أساس الدرجة والمرتب المقررين لوظيفة تعلو وظيفته مادام أنه لم يرق إليها فعلا ، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون لأن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو الوظيفة المتفق عليها في عقد العمل لا يفد بذاته تعديل هذا العقد ولا يبرر مطالبة بدرجة تلك الوظيفة أو راتبها أو بوضعه فيها ، كما أن وعده بالترقية إليها لا يكسبه حقا فيها .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٤٣٥)

٢- إذ كان مژدى نص المادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن ترقية العاملين بالقطاع العام تتم بأحد طريقين هما الاختيار على أساس الكفاية بالنسبة لوظائف الفئات السادسة وما يعلوها وبالأقدمية أو الاختيار بالنسبة لما عداها من الفئات ، وكانت المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ - تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عن التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . وتسرى أحكام هذه المادة على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى » فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن ترقية زملاء الطاعن بالشركة المطعون ضدها أثناء استدعائه للعمل كضابط احتياط هي ترقية استثنائية على خلاف ما تقضي به المادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليها ، ورتب على ذلك خروجها عن حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ السالف بيانها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما حجه عن بحث مدى توافر أفضلية الطاعن على زملائه الذين رقا بالاختيار إلى الفئة السادسة .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٥ من ٢٦ من ٩٥٩)

٣- مفاد المادتين ٢ ، ٢٥ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، أن الترقية لغیر الوظائف من السادسة إلى الأولى تكون بالأقدمية في حدود ٧٥٪ وبالاختيار في حدود ٢٥٪ ، وأنه يشترط في الترقية أن يكون العامل حاصلًا على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لأخر سنة وأن يكون قد مضى على تعيينه سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار ... وإذا كانت دعوى المطعون ضده - العامل - تتعلق بحركة الترقيات التي أقرتها الشركة الطاعنة في أول يونيو ١٩٦٣ وبأحقبته في الترقية إلى وظيفة مساعد ملاحظ والتي كانت موجودة وقت إجراء حركة الترقيات مما يندرج تحت حكم المادتين ٢ ، ٢٥ دون المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على ما استخلصه بأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق من توافر الشروط اللازمة للترقية والواردة في المادة ٢٥ من لائحة العاملين بشركات القطاع العام ، وبأحقبة المطعون عليه للترقية بالأقدمية في حدود الـ ٧٥٪ والنصوص عليها في المادة ٢ من ذات اللائحة دون استناد إلى قاعدة المساواة الواردة بالمادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو إلى أن الترقية حق تلقائي عند توافر شروطها فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ من ٢٧ ص ١٤٩٥)

٤- تنص الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " تعتبر الأقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل في فئة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي إذا كان التعيين متضمنًا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة السابعة " وتنص المادة العاشرة من هذا القرار على أن تكون الترقية في وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية ، على أن تأخذ التقارير الدورية في الاعتبار ، فإذا تساوت مرتبة الكفاية برقي الأقدم في الفئة المرقى منها ومفاد ذلك أن الترقية إلى الفئة السادسة وما فوقها تكون بالاختيار على أساس الكفاءة ، وتؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار . تكون الأفضلية للأقدم في الفئة المرقى منها ، وإذا كان الحكم المطعون

فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى بأحقية المطعون ضده للفتة المالية الثالثة تأسيساً على ما هو ثابت من تساوى الكفاية بينه وبين زملائه المقارن بهم باعتباره الأقدم فى الفتة المرقى منها وذلك أخذاً بحكم المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢ من ٢٠ ع ٢ من ٥٠٩ .

الطعن رقم ١٥٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٤ من ٢٥ من ٥٩٩ .

الطعن رقم ٧٢٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

٥- جعل المشرع الترقية إلى المستوى الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية وأنشط بعثة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فمنع جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين بها للترقية إلى المستوى الأول والثانى ملتزمة فى ذلك بما تضعه من صوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، وكان من المقرر أن من سلطة رب العمل التنظيمية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذي يصلح له ، وأنه إذا استبان له عدم كفايته اعتبر ذلك مأخذاً مشروعاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن أجرى حركتى ترقيات بتاريخى ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٧/٥/١٧ شملت بعض زملاء المطعون ضده الأقدم منه فى الحصول على التزهل وفى شغل الفتة المالية الثالثة ملتزماً بالضوابط والمعايير التى وضعها فى هذا الشأن ، وأختار للترقية من رأى صلاحيتهم للوظائف التى تمت توقيتهم إليها وعلى أساس ما قدره من كفاياتهم لها ، ولم ينسب المطعون ضده إلى الطاعن أنه اساء استعمال حقه فى الاختيار أو تعسف فى استعماله بما يضر بحقوقه لأن دوره فى الترقية لم يعمل بعد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى المستويين الثانى والأول بطريق التخطى لغيره من زملائه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٠٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ من ٢١ من ٦١٢ .

الطعن رقم ١٦٩٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧ من ٢٥ من ١٤٢٨ .

الطعن رقم ١٠٢٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ .

الطعن رقم ١١٨٥ سنة ٥٣ ، ٦٥١ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٤)

٦- من المادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن ترقية العاملين في شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة ، ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الشر و قضى بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٣/١/٣١ ومنحه الآثار المالية المترتبة على ذلك بمقتضاه أن امتيازته في عمله ثابت وليس ثمة مبرر لتخطية في الترقية إلى هذه الفئة ، دون الإحاطة بما وضعه مجلس إدارة الشركة الطاعنة من ضوابط ومعايير للترقية إلى الفئة الرابعة المشار إليها أو استظهار مدى توافر الشروط اللازمة لشغل وظيفة بهذه الفئة في المتعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٨٢١ ،
الطعن رقم ١٦٧٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٤ من ٢٥ ق من ٦٢٤ ،
الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٤ من ٢٥ من ١٢٦٨ ،
الطعن رقم ١٤٦٦ سنة ٥١ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٧ ،
الطعن رقم ٢٨٧ من ٥٢ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٨)

٧- إذا كان الثابت أن الطاعن لم يستوف أحد شروط شغل وظيفة الريان وهو شرط انقبام بوظيفة ضابط أول على إحدى السفن مدة خدمة بحرية فعلية لا تقل عن ثلاث سنوات ، وكان قيامه على سبيل الاختيار بأعمال وظيفة الريان التي لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق في الترقية إليها ولا يعدو ذلك أن يكون ندياً لهذه الوظيفة فلا يجرى مجرى الترقية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دعوى التعامل استناداً إلى عدم أحقيته للترقية إلى وظيفة الريان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠ من ٢١ من ١٩٦٦ ،
الطعن رقم ٤٧١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٤٢٥ ،
الطعن رقم ١٨٢١ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٦ ،
الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٤ من ٢٥ من ١٢٦٨)

٨- من كانت المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١

لسنة ١٩٧١ قد نصت على أنه « لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة » إلا أنه لما كانت المادة ٢ من القانون ذاته قد أوجبت أن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن كل وظيفة وترتيبها داخل إحدى مستويات جدول المرتبات والعلاوات الملحق بذلك القانون ، وكان هذا الجدول الأخير قد أورد مستويات وظيفية مختلفة لكل منها نطاق أجرها السنوي الذي ينقسم بدوره إلى عدد من الفئات المالية التي تنظم مختلف الوظائف حسبما ترد في جداول التوصيف المشار إليها ، وكان مفاد ذلك أن كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب أن تقابلها فئة مالية معينة مما موداه أن الوظيفة و الفئة المالية أمران متلازمان لا يتأني وجود أحدهما بدون الآخر ، فإن الترقية إلى فئة مالية معينة تعنى حتماً وبطريق اللزوم الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تجادل في سبب النemy في وجود وظائف خالية في الهيكل التنظيمي لها من الفئتين الخامسة والرابعة في التاريخ الذي حدده الحكم لترقية المطعون ضده إلى كل منها وتعلق مباشرة الوظيفة التي كان يشغلها هنا الأخير حكماً بموجب الحكم ، كما أنها لا تجادل في استيفاء المطعون ضده لاشتراطات شغل الوظيفة بهاتين الفئتين من التاريخ المشار إليه ، فإن النemy على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٣١ من ٢١٤١)

(الطعن رقم ٦٧٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٣ من ٢٥ من ١٢٦٨)

٩- لن نصت القواعد الخاصة بالشركة الطاعنة - على ما ورد بمحاضر أعمال الحبير - في البند ٢٠ منها على أن « يعتبر المركز الرئيسي للشركة والمناطق والفروع وحده واحدة عند أعمال قواعد الترقية » وهو مؤداه أن كل مصانع الشركة وأقسامها وإدارتها تعتبر وحدة واحدة عند إجراء حركة الترقيات بها فلا يجوز تخطي أحد العاملين بها وترقية آخر لمجرد كونه يعمل في مصنع أو قسم غير الذي يعمل به العامل المرقى ، بيد أنه يشترط لترقية العامل بالتطبيق لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن تتوافر فيه اشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها فيما يتعلق بالمؤهل ومدة الخبرة .

(الطعن رقم ١٩٥٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٣٢ من ٤٢٧)

١- إذا كان من المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه لاجبية لحكم إلا فيما يكون

قد فصل فيه بين المحصوم بصفة صريحة أو ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ برأى المحبير طالما أنها أهابت فى حكمها بأسباب سائفة عن مبررات عزوفها عنه ، وكان اثبات فى الدعوى أن الحكم الصادر بتدب المحبير لم يتعرض فى أسبابه أو منطوقه بقضاء صريح أو ضمنى لموضوع أحقية الطاعن للفئة المطالب بها ، فإنه لا يكون قد قطع فى هذه الأحقية بحكم حائز قوة الشيء المعكوم به ، ويضحي النعى فى هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٢٢ من ٤٤٠)

١١- إذا كان الأصل فى قرار الترقيات أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص على خلاف ذلك فيكون المناط فى شأن أجر الوظيفة المرقى إليها العامل بتاريخ الترقية الفعلى دون التعويل على تاريخ تقلد أعباء الوظيفة سواء قبل صدور قرار الترقية كما فى حالة التدب أو بعد صدور هذا القرار حينما يتراخى وقت تسلم العمل الجديد إلى ما بعد صدوره ، بما مؤداه أن العامل لا يستحق أول مروط الفئة المالية للوظيفة المرقى إليها إلا من تاريخ شغله لها فعلاً إذ الأصل فى استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل .

(الطعن رقم ٥٤٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٢٢ من ١٠٤٤)

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٢)

١٢- إذا كانت المادة العاشرة من لائحة نظام العاملين بالقطاع انعام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ سنة ١٩٦٦ التى تحكم واقعة الدعوى تنص على أن تكون الترقية إلى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية وفى جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة ، مما مؤداه أن الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها هى من المسائل المنوطة بالشركة وتخضع لتقديرها ، وليست حقاً للعامل يتعين ترقبته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ، ولو كان يوجد بالسلم الوظيفى للشركة درجة خالية لم يتم شغلها . إذ الشركة وحدها هى صاحبة الحق فى تقرير الوقت المناسب لإجراء حركة الترقيات حسبما تقتضى به المصلحة العامة لشغل الدرجة الخالية لديها ولا إلزام عليها فى وجوب شغلها فى تاريخ معين . لما كان ذلك وكان من المقرر - فى

قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفية أخرى تعلو الوظيفة التي يشغلها لا يبرر مطالبة لتلك الوظيفة أو أجرها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يرد على دفاع الطاعنه في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨١ من ٢٢ من ١١٠١)

١٣- مفاد نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى أن المشرع جعل الترقية إلى المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية دون إعتداد بالأقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللاتحتان السابقتان لنظام العاملين بالقطاع العام رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشرع يعتد بالأقدمية عند تساوى المرشحين في الكفاية فخلو القانون السالف الذكر جهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل .

(الطعن رقم ١٧٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨١ من ٢٢ من ١٥١٢ .

الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٥ .

الطعن رقم ٥١٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٦ .

الطعن رقم ١١٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٧)

١٤- في الوظائف المتميزة بطبيعة تقتضى تأديلاً خاصاً وصلاحيه خبرة معينة ينبغي أن يتوافر هذا التأهيل وتلك الصلاحيه في العامل لكي يتدرج ضمن المرشحين للترقية لهذه الوظائف لأن تميزها بطبيعتها الخاصة هذه إنما يقوم على أساس من مصلحة العمل بما يؤدي إلى كفاله صالح الإنتاج في الوحدة الاقتصادية على نهج مثالي ، ولما كان مؤدى ما تقدم أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف القانونية من الفئة السادسة وما يعلوها يأخذى الوحدات الاقتصادية التي يشترط فيمن يشغلها ويستطيع القيام بأعباء واجباتها ومسئولياتها الحصول على مؤهل قانونى وخبره في الاعمال القانونية لايجوز أن يتزاحم عليها جميع العاملين من

مختلف التخصصات كالمحاسبين وغيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى المتعددة والمتساوية بل ينبغي أن يقتصر نطاق هذا التزام على الحاصلين على المؤهل والخبرة القانونية وأن تجري المفاضلة بينهم وفقاً لأحكام لوائح العاملين بشركات القطاع العام في هذا الخصوص بما يجعل من عداهم بناءً عن تلك المفاضلة .

(المظن رقم ٢٨٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦ من ٢٢ من ٢٢٢٢)

٥- لما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء . فإن مؤدى ذلك أن هذا الجدول هو النظام الأساسي الذي ينظم شؤون العاملين بالشركة ، بما لزمه أن ترقية العامل لأحدى الوظائف الواردة به لا يكون إلا تطبيقاً لما تضمنه من قواعد أمره ومقيده تنعم فيها السلطة التقديرية للشركة من حيث المنع أو الحرمان ، فلا يعد قرارها منشأ لمركز قانوني خاص ، وإنما مجرد تنفيذ وتقرير للحق في الترقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم يجوز للشركة سحبه في أي وقت متى أستبان لها خطؤه ومخالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من اشتراطات يجب توافرها فيمن يشغلها ، إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يمتنع عليها المساس به ، ولما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول لم يكن قد استكمل مدة الخبرة التي استلزمها الجدول فيمن يشغل الفئة المرقى عليها فإنه لا يكون مستحقاً لشغل الوظيفة التي رقى إليها ، ويضحي قرار الطاعنة بإلغاء الترقية الخاطئة قائماً على منتهى من القانون ، ولا وجه للتحدي بأن هذا الإلغاء قد وقع بعد صدور الترقية بما يجاوز الأربعة سنوات ، مما أوجد للمطعون ضده الأول وضعاً يكون من حقه الإبقاء عليه ذلك لأن تأخير تطبيق القاعدة القانونية لا يكسب أحداً حقاً ولا يصيبها بتعطيل أو زوال ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(المظن رقم ٦٧٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٦ من ٢٤ من ٢٢٨)

١٦- مفاد نص المادة الثامنة فقرة / ٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن المشرع منح مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستثنى من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون ، وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام .

(الطعن رقم ١٠٢٠ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٣/٦ من ٢٤ ص ٦٢٢)

١٧- إذ كان البين من الأوراق أن مجلس إدارة البنك الطاعن وضع معياراً عاماً لترقية إلى الفئة المالية الرابعة يجمع من النظر في ترقية العاملين القائمين بأجازات حصة بدون مرتب أو المعاري خارج البنك ما لم تكن الإعارة بتكليف من البنك منه قاصداً قصر الاختيار على القائمين فعلاً بالعمل وهو مالا يناهض أحكام قانون وأما التحقق به الخصومات التي تزود بها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر لتصلحة الخدمة وكان المتصور منه في هذا التاريخ معاراً بناء على رغبته بغير موافقة الوزارة للعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر فلا تشرب على الطاعن أن هو امتنع عن النظر في ترقية إلى تلك الفئة مادام معاراً لجهة خارجية بناء على طلبه ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش واستحقاق التلاوة والترقية إذ لا يبيد هذا النص حتمية ترقية لمعار اعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجربته متى حل دوره للترقية واستوفى مقدمات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة تترخص في استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها فلا معقب عليها في ذلك طالما خلا قرارها من شبهة التعسف .

(الطعن رقم ١٠٢٠ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٣/٦ من ٢٤ ص ٦٢٢ .

الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥ .

الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/١/١٠)

١٨- لما كان في الأصل في قرار الترقية أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص فيه على خلاف ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن ترقية الطاعن إلى الفئة الرابعة إنما تمت في وكان اجتياز الطاعن للإمتحان الذي أجرى لشغل وظيفة هذه الفئة لا يرتب له حقاً في شغلها إلا إذا صدر القرار بذلك ممن له حق

إصداره وفي الوقت الذي يحدده ، فإن إرجاء المطعون ضدها النظر في شغل وظيفة تلك الفئة حين الفصل في النزاع القائم بينها وبين الطاعن لا يعتبر قراراً بترقيته إليها معلقاً على شرط واقف وإنما هو استعمال لحقها في تحديد وقت إصدار قرار شغلها .

(الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٥ من ٢٤ إلى ٢٦)

١٩- التعيين والترقية في وظائف الإدارة العليا ومنها الفئة الأولى بقرار من الوزير المختص تطبيقاً لحكم المادتين الخامسة والتاسعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يبعد أن يكون في حقيقته تنظيماً للعلاقة التعاقدية القائمة بين الشركات والعاملين بها يمنح الوزير المعتمر سلطة التعيين والترقية في تلك الوظائف ضماناً لحسن سير العمل في القطاع العام ، ويكون هذا القرار بحسب طبيعة الموضوع المتعلق به ليس قراراً صادراً في المجال الإداري لصدوره في نطاق العلاقة العقدية الخاصة وإذا كانت معاكم مجلس الدولة تطبيقاً لحكم المادة العاشرة من القرار بقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تختص بنظره الطلبات التي يقدمها ذور الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، وكان قرار الترقية محل النزاع الصادر من وزير المالية لم يصدر في مجال الوظائف العامة باعتبار أن المطعون ضده ليس موظفاً عمومياً على ما سلف بيانه ومن ثم فلا يتعد اختصاص بنظر هذه المنازعة لجهة القضاء الإداري .

(الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٧ من ٢٢ إلى ٢٤)

٢٠- مژدى نص المادة ٢٢ من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ منع جهة العمل من النظر في أمر ترقية عامل حل دوره للترقية في الوقت الذي يكون محالاً فيه للتحقيق معه من النيابة العامة أو النيابة الإدارية مع إبقاء الوظيفة مثار الترقية خالية لمدة أقصاها سنة وترتب على براءته خلالها إمكان نظر ترقية إليها أما إذا تجاوزت المحاكمة هذه المدة وثبتت براءته فتحسب أقدميته في الدرجة المرفق إليها من تاريخ اجرائها لو لم يكن قد قدم للمحاكمة التأديبية .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٢ من ٣٥ إلى ٢٤٨)

٢١- مژدى المواد ٥ ، ٨ ، ٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ أن ذلك النظام وإن جعل الترقية لوظائف المستوى الأول

والثاني بطريق الاختيار على أساس الكفاية شريطة أن يكون العامل حاصلاً على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين على أن تكون درجة التقدير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية عنصرين أساسيين في الاختيار ، وجعل الترقية إلى وظائف المستوى الثالث بالاختيار أو بالأقدمية في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة ، إلا أنه خلا مما يقيد السلطة المختصة بالتعيين أو الترقية لوظائف الإدارة العليا في قرارها ، بما لا يزمه ترخيصها في هذا الحق تطبيقه من كل قيد إلا ما يعيب القرارات عامة من عيب إساءة استعمال سلطة أو الانحراف بها مستهدفة غاية غير المصلحة العامة .

(الطعن رقم ١١٦٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٨ من ٢٥ من ١٢١)

٢٢- لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦.٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - الذي نشر في ١٩٦٦/٩/٢٨ - تنص على أن " تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون إلى الخدمة بعد انتهاءها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ويطبق وحده على من سبق إعادتهم إلى الخدمة قبل صدور هذا القرار " وكانت عبارة النص جاءت في صياغة عامة مطلقة صريحة رقاطعة في اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين المخاطبين بأحكامها فينتصرف مدلولها إلى مدة خدمة هؤلاء العاملين التي أُنْفِج عنها النص عند ترقيةهم سواء تمت هذه الترقية بالأقدمية أم أجريت بالاختيار إذ لا تخصص بغير مخصص .

(الطعن رقم ١٦٩٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧ من ٢٥ من ١٤٢٨)

٢٣- لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده الأول - المدعى - حسباً حصلها الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه هي إلغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في إلى وظيفة فيما تضمنه من تخطيه هو في الترقية إليها والحكم بترقيته التي هذه الوظيفة اعتباراً من وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن مما مفاده أن المطعون ضده الأول لم يبلغ من طلباته إلا الحكم له بإلغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ذاته ، إلا أن الحكم الابتدائي - المزيد - بالحكم المطعون فيه - انتهى إلى القضاء

بالغاء هذا القرار على اطلاقه وليس فقط فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية فخرج بذلك عن الطلبات المبداء ، وتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٩٧٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

٢٤- يدل نص المادة ٢٤ والمادة ٢٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب أن المشرع في سبيل كفالة استقلال عضو مجلس الشعب وقيامه بعمله بالمجلس على الوجه الاكمل قد أوجب تفرغه لعضوية المجلس مع احتفاظه بوظيفته أو عمله الاصلى وحظر أن تقرر له أى معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله الاصلى طوال مدة عضوريته بالمجلس وأعفاء من الخضوع لنظام التقارير السنوية في جهة وظيفته أو عمله الاصلى حتى لا يكون لجهة الادارة أى سلطة في تقدير كفايته مما قد يؤثر على استقلاله وأوجب عليها في ذات الوقت أن تقوم بترقيته عند حلول دوره فيها أو إذا رقى بالاقتبار من بليه في الاقدمية فاذا ما رقى من بلى عضو مجلس الشعب في الاقدمية بالاقتبار تعين أن يرقى العضو ايضاً بالاقتبار الا أن ذلك لايعنى أنه في الفرض العكسى أى في حالة ترقية عضو مجلس الشعب بالاقتبار تلتزم جهة الادارة بطريق الوجوب والحتم بترقية من بليه في الاقدمية ايضاً فالقول بهذا الوجوب يعنى تحميل نص المادة ٢٥ سالفه البيان بما لايتحتمله عباراتها ولاتؤدى اليه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى تأميساً عليه برفض دعوى الطاعن فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢١)

٢٥- لما كانت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - التي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أنه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة . وتكون الترقية الى وظائف المستوى الاول - والثانى بالاقتبار على اساس الكفاية وتكون الترقية الى وظائف المستوى الثالث بالاقتبار أو بالاقدمية في حدود النسب التى يحددها مجلس الادارة . وبشرط في الترقية بالاقتبار أن يكون العامل حاصلاً على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدورى عن السنتين الاخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التى تنبئها الوحدة الاقتصادية عنصراً أساسياً في

الاختيار وتضع مجلس الادارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وكان مفاد ذلك أن المشرع جعل الترقية الى وظائف المستويين الاول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية واتخذ من درجة تقارير الكفاية عنصراً رئيسياً من عناصر الترقية ، كما أناط بهيئة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، ومنح جهة العمل حق اختيار الاصلح من العاملين فيها للترقية الى المستويين الاول والثاني ، ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل ، ولئن كان الاصل في الترقية بالاختيار انها من الملامات التي تترخص فيها جهة الادارة الا أن مناط ذلك أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة أو قصد الاساءة الى العامل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المقارن به الذي رقى حصل في التقرير الدوري عن السنتين الاخيرتين على تقدير جيد في حين حصل الطاعن في التقرير الدوري عن هاتين السنتين على تقدير ممتاز ، مما مؤداه أن هذا الاخير يتفوقه في درجة الكفاية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده في اسبابه من أن المقارن به يتساوى مع الطاعن في عنصر الكفاية اللازم للترقية وهو الحصول على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدوري عن السنتين الاخيرتين ، وإن مجلس إدارة البنك المظعون ضده قد رشح المقارن به للترقية لافضلته عن الطاعن في الاقدمية ولكونه اكبر منه سناً دون أن يأخذ في اعتباره افضلية الطاعن في درجة تقارير الكفاية رغم كونها عنصراً رئيسياً من عناصر الترقية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(المظمن رقم ١٠٢٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١/١٩٨٥)

٢٦- من المقرر أنه من حق صاحب العمل بماله من سلطة في تنظيم منشأته أن يقصر الترقية على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية وذلك فيما بين الأعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج إلى تأهيل معين وخبرة متميزة ، ولأن الترقية إلى المستويين الأول والثاني ليست حقاً للعامل يتحتم ترقيته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ولو وجد بأيهما درجة خالية لم يتم شغلها إذ أن المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الوقت المناسب

لإجراء حركة الترقيات حسبما تقتضى به المصلحة العام لشغل الفئة المالية الحالية لديها ولا إلزام عليها فى وجوب شغلها فى تاريخ معين .

(الطعن رقم ١٩٥٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٩)

٢٧- مفاد نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب ان تقابلها فئة مالية معينة وهو ما مؤداه أن الوظيفة والفئة المالية أمران متلازمان لا يتأتى وجود أحدهما بدون الآخر وان الترقية إلى فئة مالية معينة يعنى حتماً وبطريق اللزوم إلى إحدى وظائف هذه الفئة .

(الطعن رقم ١٩٨٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٩)

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥)

٢٨- مؤدى نص المادة الثانية والمادة الثالثة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان جدول التوظيف هو النظام الاساسى الذي ينظم شئون العاملين بالشركة ، مما لازمه ان ترقية العامل لإحدى الوظائف الواردة به لا يكون الا تطبيقاً لما تضمنه من قواعد أمره ومقيدته تنعدم فيها السلطة التقديرية للشركة من حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشئاً لمركز قانونى خاص ، وإنما مجرد تنفيذ وتقرير للحق فى الترقية الذى يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم يجوز للشركة سحبه فى أى وقت متى استبان لها خطؤه ومخالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من اشتراطات يجب توافرها فيمن يشغلها ، إذ ليس هناك حق مكتسب فى هذه الحالة يمتنع عليها المساس به .

(الطعن رقم ٢١٦٥ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥)

٢٩- ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة فى حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقيه ، لا يفيد حتمية ترقية المعار ، اعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية ان تجريه متى حل دوره للترقيه واستوفى مقومات شغل الوظيفة الاعلى بل هى حق للوحدة ترخص فى استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق اهدافها .

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥)

(الطعن رقم ١١٦٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

٣- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية ان تحببه إليها متى حل دوره للترقية واستوفي مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة فترخص في استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق اغداها وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها فلا معذب في ذلك طائفاً خلا قرارداً من شبهة التعسف وإساءة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ١١٣٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٧٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٦٥٧ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/٧/١٩٨٩)

٣١- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل يتحتم إجابته إليه ، إذ ان الوحدة الاقتصادية لها السلطة التقديرية في تحديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات وبالشروط التي تضعها لذلك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت في العامل شروط الترقية وثبتت أحقيته فيها طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الحالبه بالهيكل التنظيمي التي يعق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة الترقيات بها بغير سبب يبرر لها ذلك .

(الطعن رقم ١٩٨٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٥٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

٣٢- بل النص في المادة الثامنة والفقرة الأولى من المادة ٣٣ والمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمنطبق على واقعه الدعوي - على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لها وكذلك جداول التوظيف وترتيب الوظائف ومستقل مجلس إدارة الشركة بوضع التواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وبراى في ذلك المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وان تكون الترقية الى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار ويهتدى في هذا الصدد بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة اجتياز الدورات التدريبية التي قررتها الشركة لشغل الوظيفة ، ملتزمة في ذلك

بالمعايير التى يقررها رئيس مجلس الوزراء ، والتى صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٢٥٩٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١١٨٥ سنة ٥٣ ق ، ٦٥١ سنة ٥٧ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٥ ق جلسة ٥/١١/١٩٨٩)

٣٣- يبدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تتم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى إليها على أن تتوافر فيمن يرشح إليها اشتراطات شغلها .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٨٩٣ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٧)

٣٤- المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه لا محل لإعمال قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام للخروج على أحكام وشروط الترقية المقررة بالقانون

(الطعن رقم ١٢٤٧ سنة ٥١ ق جلسة ٨/٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١٦٠٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٧)

٣٥- يبدل النص فى المادة الثامنة والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، على أن ترقية العاملين فى شركات القطاع العام وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انما تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة كل شركة ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها .

(الطعن رقم ١٦٠٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)

٣٦- مفاد إعادة الوحدة الاقتصادية تنظيم هيكلها طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب أن تقابلها فئة ماله معينة ، لأن الوظيفة والفئة الماله أمران متلازمان لا يتأتى وجود احدهما دون الأخرى ، بما لازمه ان تناول الفئة الماله بالتعديل عند إعادة تقييم الوظائف يكون منظورياً فى واقع الأمر على استحداث لوظيفة جديدة بغض النظر عما قد يقوم من تطابق بين كل من

بطاقتي توصيفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها .

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٧)

٣٧- مژدى نص المواد ٨ و ٩ و ٣٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، والمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أوجب على كل شركة تقسيم وظائفها إلى مجموعات نوعية وأجاز لها وفقاً لطبيعته وظروف واحتياجات العمل المزاولة إنشاء مجموعات نوعية فرعية داخل المجموعة النوعية الواحدة . واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحدة متميزة في مجال التعيين والنقل والتدرب والاعارة ، مما يقتضاه أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى مجموعة نوعية أو فرعية معينة لا يجوز أن يتزاحم عليها شاغلوا وظائف المجموعات الأخرى بل ينبغي قصر هذا التزاحم على شاغلي وظائف هذه المجموعة فحسب ، بما يجعل من عداهم بناءً عن هذا التزاحم .

(الطعن رقم ٦٣١ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٨)

٣٨- المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة العاشرة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو التدرب أو الاعارة إليها وذلك طبقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس الإدارة " وفي المادة ٢٤ منه على أن " يضع مجلس الإدارة القواعد والاجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئولياتها وواجباتها وكفاء المرشح لشغلها والتي تتحدد على ضوء اجتياز الدورات التدريبية التي تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية يدل على أن المشرع قد منح مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يسنه من قواعد واجراءات للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعته نشاطها مادامت هذه القواعد غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح ولا يحددها في ذلك إلا عيب اساء استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن تنفيهاها إلى باعث آخر لا يمت لها بصله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها

قد وضع القواعد والاجراءات التي استند اليها في اجراء حركة الترقبات الصادره في ١٩٧٨/١٢/٢١ واستبعد فيها العاملين الحاصلين على اجازات بدون مرتب من الترقية إلا بعد مضي سنة من تاريخ عودتهم من الاجازة قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام بالعمل فترة كافية بعد العودة من الاجازة ، وهو ما لا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه كنظام مقرر للمصلحة العامة اعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية ان تجبره متى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى ، بل هي حق للوحدة ترخص في استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق اهدافها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان الطاعن حصل على اجازة بدون مرتب للعمل في الخارج من ١٩٧٦/٩/٢٦ وحتى ١٩٨٠/٩/٢٥ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلبه الترقية الى الفئة الأولى على منند من أنه كان في اجازة بدون مرتب للعمل بالخارج فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٢٩٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٠)

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١١)

٣٩- مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ والمواد ١٣ و١٤ و١٥ من لائحة العاملين بالبنك الطاعن الصادر تنفيذاً للمادة المشار اليها ، ان الترقية بالبنك الطاعن وإن كانت من الملامات التي يترخص بالاختيار فيها على أساس الكفاية والصلاحية بيد أن حقه في هذا الشأن ليس طلبياً بمارسه كيفما شاء وإنما هو محدد بالضوابط والمعايير التي يضعها مجلس الادارة وبراهها لازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعته نشاطه بالاضافة الى درجة تقدير كفاية العامل في التقرير الدوري عن السنتين الاخيرتين واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي يضعها في هذا الشأن باعتبارهما عنصريين أساسيين في الاختيار ، فإذا خرج قرار البنك عن هذه الحدود في الاختيار كان معيباً بالاعتراض في استعمال السلطة .

(الطعن رقم ١٦٤٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

٤- على أن المشرع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتحقيقاً لأهداف الشركة التي يملك رأسالها شخص عام أو أكثر رأى ان يعهد لرئيس مجلس الوزراء تعيين رئيس مجلس إدارتها ، وكذلك نصف اعضاء هذا المجلس واستثنى شاغلي هذه

الروثائف من قواعد الترقية المنصوص عليها في المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والمادة الثالثة والثلاثون من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
سألفي الذكر ، ولا وجه للتحدى بما يتقرر لهؤلاء من فئات مالية واتخاذها مستنداً
لطلب الترقية .

(الطعنان وفقاً لسنة ٢٠٠٨، سنة ٥٦ في جلسة ١٠/١/١٩٨٨)

٤١ - قواعد الترقية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بإصدار قانون تسريح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام (الفصل الثالث - المواد ١٥ وما بعدها) وللقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام الفصل الأول من الباب الأول المادة ٨ وما بعدها) هي من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تستظهرها حتى يمكن لهذه المحكمة مراقبه محكمه الموضوع في صحة تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢)

٢٤- المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه " لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية الى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية وتكون الترقية الى وظائف المستوي الثالث بالاختيار أو بالاقدميه في حدود النسب التي يحددها مجلس الادارة . وبشرط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلأ على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدوري عن السنتين الاخيرتين على أن تكون درجة التقرير بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية شئرا ان أساسيان في الاختيار ... ويضع مجلس الادارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ... " وتنص المادة العاشرة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن " يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الإعارة اليها وذلك طبقاً للقواعد والضوابط والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة في هذا الشأن وتنص المادة ٢٤ منه على أن " يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهميه الوظيفة المطلوب شغلها ومسئولياتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتي تتحدد على ضوء اجتياز

الدورات التدريبية التي تحتاج له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية . مما فاده أن استيفاء شروط شغل الوظيفة التي يرشح العامل للترقية إليها وفقاً للقواعد والضوابط التي تضعها شركات القطاع العام في حدود سلطتها في الترقية ، هو عنصر أساسي وجوهري لترقية العاملين الى مختلف وظائف هذه الشركات سواء كانت الترقية بالأقدمية أم بالاختبار ولا وجه للخروج على هذا الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح يدعو المساواة بين العاملين إذ لا يجوز التعدي بقاعدة المساواة المناهضة أحكام القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بأحقية للمطعون ضده في الترقية الى الفئة المالية الخامسة (قديم) اعتباراً من ١٩٧٦/١/١ على سند مما أورده في أسبابه من ان المطعون ضده يتساوى مع المقارن به في تاريخ التخرج وسبقه في تاريخ التعيين بالبنك بأكثر من شهر وان تفوقه المقارن به عنه في التقرير الدوري عن السنتين السابقتين على هذه الترقية بحصوله على تقدير ممتاز دون المطعون ضده الذي حصل على هاتين السنتين على تقدير جيد لا يهدر حق الأخير في الترقية الى هذه الفئة على سند من مبدأ المساواة ، ورتب الحكم على ذلك أحقيته في الفئة المالية الثانية (جديد) اعتباراً من ١٩٨٠/١/٢٤ . فان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث مدى توافر شروط الترقية لهاتين الفتين في المطعون ضده طبقاً للقواعد والضوابط التي وضعها مجلس إدارة البنك الطاعن في هذا الشأن بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

٤٣- المادة الخامسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه " ويكون التعيين في وظائف المستوى الأول بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على ترشيح لمجلس " . وتنص المادة التاسعة منه على أن " تكون الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين ذلك طبقاً لنص المادة الخامسة من هذا النظام " كما تنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن " يختص رئيس مجلس إدارة الشركة بإدارتها ويتصرف شؤونها " مما مفاده وحسبما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تحجبه متى حل دوره في الترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة ترخص في استعماله لها ، فلا يعقب

عليها في ذلك طالما خلا قرارها من شبهة التعسف ، ولا يغير من ذلك أن يكون العامل قد رشح للترقية على وظيفة شاغرة إذ أن ذلك لا يعطيه حقاً في شغلها مادام لم يصدر قرار جهة العمل بذلك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى تخويل رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها تقدير الوقت المناسب لترقية الطاعن والى انتفاء اساءه استعمال سلطته في هذا التقدير بعدم ترقيته لسواء وهي أسباب مانعة تكفي لحمل قضاءه وفيها الرد الضمني المسقط لما اثاره الطاعن بصدد الخصومة مع رئيس مجلس الادارة ، ولا يعدو أن يكون ما اثاره الطاعن في هذا الخصوص جدلاً موضوعياً لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان النعمى بسببه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٨ ،

الطعن رقم ٩١١ سنة ٥٥ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩)

٤٤- وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العاملين الذين يتركون الخدمة في الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى يعد الحاقهم بوظائفهم الجديدة تعييناً لهم يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهاء الرابطة الأولى ، اما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة فإن الحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعييناً جديداً لهم فيها وإنما يعتبر نقلاً اليها تحكمه القواعد المقررة في القانون للنقل ، والمقرر أن العبرة في هذه علاقة العمل وترتيب آثارها - عدا الأجر - بالقرار الصادر بالتعيين ، لان هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها ، لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم واقعة تعيين الطاعن لدى المطعون ضدها - على أن : " يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ... " والمادة الثامنة عشر على أن : " مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة المعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل - " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن

المشرع أوجب على كل شركة وضع جدول توصيف وتقييم الوظائف بها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في نطاق الجدول المرافق للقانون المشار اليه لأنه إنما استهدف وضع قواعد عامة مجردة باتخاذ أساس موضوعي يعتد في الوظيفة بالفئة المالية المقررة لها ، ويخضع من يعين بشركات القطاع العام لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد للوظيفة بها بغض النظر عن نوع أجازته العلمية وخبرته العملية مما قد يؤوله لوظيفة أعلى من تلك التي عين بها ، ولازم ذلك أن المناط في تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً الى حالته الشخصية أو الى قاعدة المساواة ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت في الدعوى - وعلى ما سجله المحكم المطعون فيه - أن الطاعن قبل التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها كان يعمل بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية في وظيفة مفتش قسم تليفون وأنهيت خدمته بها بالاستقاله ، وفي ١٩٧٧/٧/٢٥ عين بالشركة المطعون ضدها أمين خزينة بالفئة السادسة بالقرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ تطبيقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فإن التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها - بعد تعييناً جديداً يكسبه مركزاً قانونياً جديداً مغايراً لمركزه السابق الذي انتهى بانتهاء الرابطة الأولى ، وتحسب اقدميته من تاريخ تعيينه بها ، واذا كان الطاعن لم يكن يعمل لدى المطعون ضدها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وقت تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وإنما عين لأول مرة بها في ١٩٧٧/٧/٢٥ فلا يجوز الاحتجاج عليها بأعمال هذا القانون ، وكان لا وجه لتحديه بسبق اعتماد المطعون ضدها في ١٩٧٨/١٠/٣ بشهادة الخبرة المقدمة منه ، وحصوله على الفئة السابعة - في جهة عمل أخرى - في ١٩٦٩/٩/١ تمهيداً لترقيته الى الفئة المطلوبة ، ذلك أن التسوية الحاطته لا تكسب أحداً حقاً ويصح سحبها ، وكان مفاد نص المادة ٢١ من لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين بها ، فإنه لا يكون للطاعن أحقية للترقية الى الدرجة الثانية في حركة الترقيات التي أجرتها المطعون ضدها في ١٩٧٨/١٢/٣١ تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب

وظائف العاملين بالقطاع العام تنفيذا لهذا القانون ، لعدم قضائه مدة يمنية قدرها ثمانى سنوات على الأقل فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى هذه النتيجة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)

٥- لما كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعد أن فرض فى المادة ٨ منه على كل شركة أن تضع هيكلأ تنظيمياً وجداول لتوصيف وتقييم وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ، قد نص فى المادة ٩ منه على أن : " تقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والتدب والاعارة " ونص فى المادة ٢٢ منه على أنه : - " مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى اليها " ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام قد نص فى المادة ٤ منه على أنه " يجوز للشركة انشاء مجموعات نوعية أخرى جديدة ... كما يجوز لها انشاء مجموعات فرعية داخل المجموعة النوعية الواحدة وذلك وفقاً لطبيعة وظروف واحتياجات العمل المزاوول . وفى جميع الاحوال تعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحدة متميزة فى مجال شئون التوظيف " فان مژدى ذلك كله أن المشرع أوجب على كل شركة تقسيم وظائفها الى مجموعات نوعية فرعية داخل المجموعة النوعية الواحدة واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والتدب والاعارة ، مما يقتضاه أنه فى حالة خلو وظيفة من الوظائف التى تنتمى الى مجموعة نوعية أو فرعية معينة لا يجوز ان يتزاحم عليها شاعلو وظائف المجموعات الاخرى ، بل ينبغى قصر هذا التزام على شاعلى وظائف هذه المجموعة فحسب ، بما يجعل من عداهم بمنأى عن هذا التزام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه يرفض ترقية الطاعن على اختلاف المجموعة النوعية التى ينتمى اليها الطاعن عن تلك التى ينتمى اليها المقارن به ، دون أن يعنى يبحث الهيكل التنظيمى للشركة المطعون ضدها وجداول توصيف وتقييم وظائفها ومجموعاتها النوعية والفرعية ، لاستخلاص ما اذا كانت وظيفة

القطاع " براد " تدخل فى ذات المجموعة النوعية التي تنتمى اليها وظيفة المقارن به " خراط " أم أن كل منهما ينتمى الى مجموعة نوعية مختلفة ، فانه يكون مشرباً بقصور فى التسبيب جره الى خطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٩)

٤٦- النص فى المواد ٨ ، ١٠ ، ١/٢٣ ، ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يدل على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - إنما تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة ولا تتم إلا لوظيفتخالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية اليها اشتراطات شغلها ، وأن تكون الترقية الى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار ويهتدى فى هذا الصدد بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين .

(الطعن رقم ٢٦١٩ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٨٩)

٤٧- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتمتع على الشركة ترقبته متى حل دوره فى الترقية بل هى صاحبة الحق فى تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسبما تقضى به المصلحة العامة دون الزام عليها فى وجوب شغل الدرجات الخالية لديها فى وقت معين ، وكان البين من مطالعة تقرير الخبير بملف الطعن - والذي أخذ به الحكم المطعون فيه واعتبره جزءاً من أسبابه ، أن الطاعنة أصدرت القرار رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣ بتسوية حالات العاملين لديها ، والذين حصلوا اثناء مدة خدمتهم على مؤهلات دراسية أعلى من مؤهلهم المعينين به وذلك وفقاً للمعادلة الحسابية التي بينها ، وأعمل الحكم هنا القرار فى ظل أحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وانتهى الى أحقية المطعون ضده للفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/٦/٣ والزمها الفرق المالية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ واذا جاء هذا التقرير خلوا كما يفيد بأن الطاعنة قد أجرت توقيات - حسب لاعتبتها - فى التاريخ المشار اليه - لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يكشف فى أسبابه الواقعية عن المصدر الذى استقى منه صدور حركة الترقيات ، ومدى توافر شروط شغل

الترقية الأعلى ، وترقية المظنون ضده عليها ، فإنه يكون معيباً بالقصور في
التسبب مما أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٥٧ سنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

٤٨- المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان النص في المادتين ١٠ ، ٣٤ من قانون
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يدل على ان
المشرع منح مجلس ادارة الشركة سلطة تقديرية بوضع مقتضاها ما يستتبعه من -
قواعد واجراءات للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة
شاطئها مادامت هذه القواعد غير متنافية للقيود وشامة التطبيق ويهدف بها الى
خدمة الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق اختيار الاصلح ولا يعدها
من ذلك الا عيب اساسي استعمال السلطة اذا خرجت من هذه القواعد أو تنكبت
وحدة المصلحة العامة التي يجب ان تتعبد بها في باحث آخر لا يمت لها بصله ، لما
ذكر ذلك وذكر الذين من الأوراق - المظنون ضدها وضعت القواعد والاجراءات
سي استند اليها في اجراء حركة الترقية المتبادرة في ١٩٨٣/١٢/٣١
وتمت في المادة ١٧ منها على عدم جواز النظر في ترقية العاملين المتراجمين
بحدارة بدور مرتب لمدة تزيد على سنة اذا لم يكن قد مضى على استلامهم العمل
بعد العودة من الاجازة مدة تجاوز ستة أشهر فاصلة بذلك ان تكون المفاضلة بين
المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام بالعمل فترة كافية بعد العودة
من الاجازة وهو مالا يناهض احكام القانون لما تقتضي به الحتمات التي تؤذيها
الترقيات في تسهيله الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة اعتباراً بأن الترقية
يستحق حقاً مكتسباً للعامل بحيث يعتمد على جهة العمل ان تجريه متى حل
دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الاعلى . بل هي حق لها ترخص
في استعماله وفقاً لمتطلبات العمل بما يساعد على تحقيق أهدافها

(الطعن رقم ٧٤٤ سنة ٥٦ ق. جلسة ١٩٩٠/١/٢١)

(الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٥٦ ق. جلسة ١٩٩٠/٤/١)

٤٩- يدل نص المادة ٨/٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، المادتين ١٠ ، ٣٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - على أن المشرع سواء في القانون السابق أو
القائم منح مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية بوضع مقتضاها ما يستتبعه

من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجانبه للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها الى رعاية الصالح العام ، كما منع جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح ولا بعدها في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة اذا خرجت عن هذه الضوابط أو المعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها الى باعث آخر لا يمت لها بصلة . ولا ينال من ذلك ما نحدى به الطاعن في نعيه من أن التعديل الذي أدخله المشرع على المادة ٧١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ والقاضي بعدم جواز ترقية العامل المنسوح- اجازة بدون مرتب الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاجازة قاصر على هذه المرحلات دون غيرها ذلك ان هذا التعديل لا يفقد حتمية ترقية القائم باجازة بدون مرتب من غير درجات الوظائف العليا ولا بسبب من مجلس الادارة سلطته السانف ذكرها . وما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس ادارة الشركة المضمون صدها بعد أن وضع معياراً عاماً للترقية بقراره الصادر في ١٩٧٦/١١/٢١ أدخل عليه ما له من سلطة متجهاً له القانون على النحو المشار اليه - تعديلاً بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٦ - وقت ان كان الطاعن في اجازة بدون مرتب يمنع النظر في ترقية العاملين القائمين باجازات خاصة بدون مرتب قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية على أساس القيام فعلاً بالعمل . وهو ما لا يناهض أحكام القانون ، وانما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة باعتبار أنها ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتعنه على الوحدة الاقتصادية أن تجربها حتى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة ترخص في استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وما يساعد على تحقيق أهدافها تستقل بتقدير الوقت الملائم لها بلا معقب عليها في ذلك طاماً خلا قرارها من شبهة التعسف .

(الطعن رقم ١٤٤٧ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

٥- مفاد نص المادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - وعلى ما حري به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية الى الدرجة الثانية وما دونها بالاختيار والاقدمية كل في حدود النسب المقررة لها ، واكتفى في الترقية بالاقدمية بحصول العامل على تقرير كفاية بمرتبه لا تقل عن باعتبار أن المادة ٣٠ من القانون المشار اليه قد نصت على

حرمان العامل الحاصل على تقرير كفاية بمرتبه ضعيف من الترقية فى السنة
المقدم عنها التقرير .

(الطعن رقم ١٥٧٤ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٥)

٥١- مفاد المواد ٨ ، ٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة الرابعة
من قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب
وظائف العاملين بالقطاع العام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
المشرع أوجب على كل شركة تقسيم وظائفها الى مجموعات نوعية وأجاز لها وفقاً
لطبيعة وظروف واحتياجات العمل المزاويل إنشاء مجموعات نوعية فرعية داخل
المجموعة النوعية الواحدة واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحدة متميزة فى
مجال التعيين والترقية والنقل والتدب والاعارة ، لما كان ذلك ، وكان البين من
تقرير الحبير أنه خلص إلى أحقية الطاعن فى الترقية الى الفئة الثالثة إعتباراً
من ١٩٨٢/١٢/٣١ تأسيساً على أنه والمقارن به الذى رقى اليها بشغلان
وظيفة تنتم الى مجموعة نوعية واحدة وهي مجموعة الوظائف الحرفية وكان الحكم
المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الطاعن يعمل بإدارة الانتاج بينما يعمل
المقارن به بإدارة الصيانة . ورتب على ذلك اختلاف المجموعة النوعية التى تنتم
اليها وظيفة كلاً منهما . دون الإحاطة بالهيكل التنظيمى للشركة المطعون ضدها
لإستظهار ما أجرته من تقسيم لوظائفها وما إذا كان هذا التقسيم قد أدرج كل
من وظائف هاتين الإدارتين فى مجموعة نوعية أو فرعية تختلف عن الأخرى ،
فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٧٦٢ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٢٢)

٥٢- مؤدى نص المادتين ٢١ ، ٣٣ من قانون نظام العاملين العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف الدرجة الثانية وما
دونها بالاختيار والاقدمية كل فى حدود النسب المقررة لها ، واستلزم للترقية
بالاختيار حصول العامل على مرتبة متميزة فى تقرير الكفاية عن السنتين
الأخيرتين على أن يفضل - عند التساوى فى مرتبة الكفاية - من حصل على
مرتبة ممتاز فى السنة السابقة مباشرة على هاتين السنتين ، فإذا تساوت الكفاية
عن السنوات المشار اليها تتم المفاضلة بين المرشحين للترقية على أساس الاقدمية

فى الوظيفة السابقة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس
قضاه بأحقية المطعون ضده فى الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من
١٩٧٩/١٢/٢١ على أنه والمقارن به حصل على مرتبة ممتاز فى الثلاث سنوات
السابقة على حركة الترقيات وأنه أسبق منه فى التعيين ، دون أن يأخذ فى
الاعتبار ترتيب أقدميتها فى وظيفة الدرجة الثالثة ، رغم ما لها من أثر فى
المفاضلة بينهما ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٧٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٢)

تسكين

١- إذ كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي بحكم واقعة الدعوى قد فرضتا على هذه الشركات ان تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها الاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة المختصة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل وكان مقتضى ذلك انه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المعتمدة ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها بعد أن سلكت المراحل التي رسمتها هاتان المادتان قررت وضع الطاعن في وظيفة رئيس قسم المبيعات بفرع بورسعيد التي استوفى شروطها المقررة في التقييم ولم تسند إليه وظيفة مدير إدارة هذا الفرع- والتي كان يشغلها منذ أول يولييه سنة ١٩٦٢ - لعدم استيفائه شروط شغلها ، وأن هذه التسوية لم تمس راتبه الذي كان يتقاضاه فإن نقل الطاعن إلى تلك الوظيفة يكون قد تم موافقاً لقواعد التقييم والتسكين التي وضعها نظام العاملين المشار اليه وفي نطاق سلطة رب العمل في تنظيم منشأته وتصنيف جزاء تأديبي عليه ، ومن ثم لا يحق له أن يتضرر منه .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٥١١ .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١/٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ٧١٤)

٢- مفاد نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم تستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المبينه بالجدول الذي وضعت الشركة والذي يتضمن العمل الأساسي الذي يقوم به شاغل الوظيفة وطبيعته وتحديد واجباته ومسئولياته ، وأنه عند معادلة الوظائف بالشركة بالوظائف التي توضع في ذلك الجدول يجب أن يتم التعادل على الاختصاص والمسئوليات لكل من الوظيفتين بغير نظر لشاغل الوظيفة أي أن الوصف للوظيفة وليس للموظف فيوضع الموظف حسب الوظيفة التي يشغلها فعلاً وقت التعادل في الدرجة الخاصة بهذه الوظيفة

فى الجدول دون اعتبار للمرتب الذى يتقاضاه ، وأنه إذا كان مرتبه عن تسوية حالته يزيد على نهاية مهروط الدرجة المقررة للوظيفة الواردة بالجدول ، فإنه يظل محتفظاً بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مستقبلاً من البدلات وعلاوات الترقية . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده كان فى تاريخ التقييم فى ١٩٦٤/٦/٣ يشغل وظيفة كاتب بقسم الملاحة ، وكان يبين من جدول تعادل الوظائف بالشركة أن فته هذه الوظيفة هي السادسة - التى سكتته عليها الشركة المطعون ضدها فعلاً - وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بفته تلك الوظيفة بالجدول وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة الرابعة استناداً إلى أن مدة خدمته ومرتبته يؤهلانه لهذه الفئة فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ من ٢٦ من ١٢٢٢)

(الطعن رقم ١١٢٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٤ من ٢٠ من ٧٠١)

٣- فرضت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فىمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمده مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل . وإذا كان العمل الواحد قد تختلف مسئوليته من شركة إلى أخرى تبعاً لحجم العمل وتشعب مشاكله فى كل منهما ولذلك - كما أشارت المذكرة الإيضاحية لتلك اللائحة - ترك لكل شركة أن تقترح تنظيمياً لأعمالها فى حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوضاعها . وكان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التى كان يشغلها فى ١٩٦٤/٦/٣ - بالشركة المنقول منها - هي وظيفة مساعد رئيس وردية مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة المطعون ضدها وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التى يستوفى شروط شغلها . إذا كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لشغل وظيفة مساعد رئيس وردية (أ) المقرر لها الفته الثامنة أو وظيفة رئيس وردية (ب) ووظيفة مساعد رئيس وحدة (ج) المقرر لهما الفته السابعة بجداول الشركة المطعون ضدها ، فإن

تسوية حالة الطاعن على وظيفة عامل غزل من الفئة التاسعة بهذه الشركة تكون قد جرت وفقاً لأحكام لائحة العاملين المشار إليها وفي نطاق سلطة رب العمل في تنظيم منشأته وتصنيف وتقييم وظائفها فلا يحق للطاعن أن يتضرر منها ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠ من ٢٦ ص ١٦٢٠ ،

الطعن رقم ٤٦٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٠/٥/١٠ من ٢١ ص ١٢١٩)

٤- إذ تضمنت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الأحكام الخاصة بوصف وتقييم الوظائف وتصنيفها في فئات وتسوية حالة الشاغلين لهذه الوظائف طبقاً لهذه الأحكام ، ونصت المادة الأخيرة منها على " يمنع العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة التالية على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار إليه فيستحقون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية " فقد دلنا على ان المرتب الذي يتقاضاه العاملون بالشركة قبل إتمام التسوية - أيأ كانت طريقة لتحديد - لا اعتبار له عند إجراء التعاقد ولا يدخل في عناصر تسوية حالة العاملين .

(الطعن رقم ٥١٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ من ٢٧ ص ٦٢٨)

٥- متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد نقل إلى الشركة المطعون ضدها قبل أن تتم تسوية حالة العاملين بها ، فإن تحديد مرتبه عند نقله إليها وفقاً للمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يحول دون إعمال حكم المادتين ٦٣ و ٦٤ بالنسبة له عند إجراء تعادل الوظائف بالشركة بعد ذلك . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على خضوع الطاعن لحكم المادة السادسة عدم انطباق قواعد المادتين ٦٣ و ٦٤ عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٤٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ من ٢٧ ص ٦٢٨)

٦- إذ نص الشارع فى المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن ونص فى المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٧.٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه فقد أراد بذلك رد حصول العاملين على الفئات التى وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم إلى أول يوليه سنة ١٩٦٤ ومن ثم تكون المرتبات التى تتخذ أساساً لتسوية حالة هؤلاء العاملين هى المرتبات التى كانوا يتقاضونها فى ١٩٦٤/٦/٣ ، ومقتضى هذا أن العلاوات التى يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التى سويت حالتهم عليها وتضاف إليها ، ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القرار الجمهورى الأخير من إرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل لأن هذا النص إنما ينصرف إلى تحديد الوقت الذى تصرف فيه تلك الفروق المالية المترتبة على التسوية ولا يغير من القواعد التى يجب أن تجرى عليها التسوية ذاتها . كما أنه لا حجة فى استناد الشركة المطعون ضدها إلى المادة ٦٥ من لائحة العاملين سالفة الذكر التى أوجبت على الشركات أن تراعى فى تطبيقها أحكام هذه اللائحة عدم زيادة النسبة المئوية للمصاريف الإدارية لأن الشارع لم يستهدف من ذلك سوى الحد من مغالاة الشركات فى تقييم وظائفها بما يعملها أعباء لا تتناسب مع حجم أعمالها . إذ كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الشركة المطعون ضدها قد منحت الطاعن الذى سويت حالته على الفئة الثالثة علاوة دوريه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٥ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر الشركة على عدم إضافة هذه العلاوة إلى المرتب المقرر لهذه الفئة على أساس أنه لا يستحق أول مربوطها إلا فى ١٩٦٥/٧/١ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٧.٩ لسنة ١٩٦٦ ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٠ من ٢٧ ص ٧٠٤ ،

الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٣ من ٣٠ ع ٢ ص ٥٢٨ ،

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ من ٢١ ص ٢٧٧)

٧- متى كان الحكم المطعون فيه انتهى أخيراً بما اثبتته الحجبر المنتدب فى الدعوى إلى أن الفئة المالية التى يستحقها الطاعن هى الفئة الثامنة طبقاً للجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى عين فى ظله وأنه تقاضى

أول مرتبتها وهو خمسة عشر جنيهاً شهرياً وكانت الشركة المطعون ضدها بذلك قد التزمت أحكام هذا القرار بالنسبة لفئة الطاعن المالية ومرتبته وكان ما يشيره الطاعن بشأن تقاضى بعض زملائه مرتبات تزيد على الحد المقرر بالجدول المشار اليه لا يصلح أساساً للاستدلال لأن هذا الأجر الزائد منح لهم بالمخالفة لأحكام ذلك القرار فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه (من أنه أخل بالمساواة بينه وبين زملائه) يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢ من ٢٧ ص ١٠٥٢)

٨- إذ كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة ، يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسريه حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل ، فإن مزوى ذلك أن هذه التسريه لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل ، وإنما تقضى الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم- أي في ١٩٦٤/٦/٣ - وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً ، حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصله على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة بجزان له شغل وظيفة أعلى .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ من ٢٧ ص ١٤٩١ ،

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨ ٦/٢٤ من ٢٩ ص ١٥٤٣ ،

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ من ٢٠ ص ٤١٨ ،

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣ من ٢٤ ص ٣٢٧ ،

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١ ،

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

٩- تسوية حالة الطاعن-العامل-على الوظيفة التي يشغلها بالشركة وهي وظيفة رئيس رردية مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة ، وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفى شروط شغلها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن لا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لشغل

وظيفة رئيس ودية (أ) المقرر لها الفئة السادسة بجداول الشركة فإن تسوية حالته على وظيفة مساعد رئيس وديه من الفئة الثامنة بهذه الشركة تكون قد جرت وفقاً لأحكام نظام العاملين المشار إليه - ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ولا وجه للتحدي بقاعده المساواة بين العاملين للخروج عن هذا الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٤٤٨ ،

الطعن رقم ٤٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١/٢/١٩٨١ من ٣٢ ص ٤٠٨)

١- يقضى كل من القرار الجمهوري رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ ، ٨٨٨ سنة ١٩٧٣ بأن يعين بالمؤسسة العامة للسياحة والفنادق من كان يعمل بالحراسة العامة ويمنح المرتب الذي كان يستحقه بناء على التسوية المنصوص عليها في القرارات من تاريخ القرار الذي يصدر بالتسوية ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن « » وفي مادته الثانية على أن « » ، وفي مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بكل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٦٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٨ بحسب الاحوال مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي » ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ بقضائه على الطاعنة بفروق مالية للمطعون ضده الاول عن المدة من ١/٤/١٩٦٨ إلى ٣١/٥/١٩٧٦ وهي مدة سابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٤/٦/١٩٧٦ فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٨٤٢)

١١- فرضت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على هذه الشركات أن تقوم بمصرف وظائفها ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها ، والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها ، وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد مجلس ادارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء ، وتسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل ، وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها

قبل التقييم أى فى ١٩٦٤/٦/٣ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم -
وذلك بمطابقة الاشتراطات التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها
فعلاً ، حتى اذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها بغض النظر
عما إذا كان حاصله على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة
ذات فئة أعلى وأن قيد العامل على وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها -
على النحر السالف بيانه - يعتبر بمثابة ندب له للقيام بأعباء هذه الوظيفة دون
أن تكون له الحق فى الحصول على بداية مبرمها .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٤٦ ق ٢١٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣)

من ٢٩ من ٢٠١١ .

الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢ من ٣١ من ٨٥٧ .

الطعن رقم ٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٣١ من ٢١٤١ .

الطعن رقم ٢٠١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٣٢ من ٤٤٠ (

١٢- مفاد النص فى المادة الثالثة فقره (ز) من المادة الرابعة من نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩ ٢٣ سنة ١٩٦٦ الذى يحكم
واقعة النزاع أنه لايجوز تعيين عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها
المحددة بجدول توصيف الوظائف والمرتبات الذى يضعه مجلس إدارة الشركة فى
حدود الجدول المرفق لهذا النظام .

(الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٩ من ٣٠ ع ٢ من ٦٠٩ .

الطعن رقم ٦٧٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ من ٣٠ ع ١ من ٩١٤)

١٣- تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن تسكين العامل بثلاثى المدة
الترجيبة لاتعذر أن تكون تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع وهو أمر
جوازى لصاحب العمل غير ملزم له بقدره طبقاً لشروط العمل وإحتياجاته
وصلاحية كل من العاملين ولايترتب على إستعماله هذه الرخصة إضافة إلى
سنوات الخبرة الفعلية من يرى التجاوز عن مدتها اللازمة لفئة مالية معينة ، وإذا
خالف الحكم المطعون فيه هذا النثر وقتضى بأحقية المظعون ضده للفئة المالية
الخامسة تأسيساً على إستيفائه ثلثى مدة الخبرة اللازمة لشغلها فإنه يكون قد
خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

(الطعن رقم ٦٧٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ من ٣٠ ع ١ من ٩١٤)

١٤- مفاد نص المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن العاملين

بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذين يسرى في حقهم نص المادة ٦٤ المشار اليه بمنحون الأجور التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم بما لايجوز معه أن تقل عن أول مربوط فئة كل منهم باعتبار أنه هو الحد الأدنى للأجر المقرر ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قامت بتسكين المطعون ضدهم على الفئة المالية الخامسة باعتبار أن هذه الفئة تعادل فئة الوظيفة التي كانوا يشغلونها عند العمل بقواعد التسكين ، ولم يكن هذا التسكين على تلك الفئة بصفة شخصية أو قيدا بطريق الندب ، فإن لازم ذلك استحقاق العامل لأول مربوط الفئة التي تم تسكينه عليها .

(الطعن رقم ٦٤١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١ من ٣٠ ع ٢ ص ١)

١٥- الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عموله البيع التي تصرفها الشركة المطعون ضدها للطاعن والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فإذا باشره الطاعن استحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الذي يتخذ أساساً عند تسوية حالة الطاعن طبقاً لأحكام القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

(الطعن رقم ٨٠٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١ من ٣٠ ع ٢ ص ٢٤١ ،

الطعن رقم ٥٦٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ من ٢١ ص ١٦٨٩ ،

الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ ص ٢٧٧)

١٦- فرضت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمده مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره هذا

المجلس بصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل ، وهو ما مؤداه أن الأحكام التى أفصح عنها المشرع فى هاتين المادتين إنما تسرى على العاملين ذوى الوظائف الدائمة فى ١٩٦٤/٦/٣ الذين تتم تسوية حالاتهم وفقاً لجداول التصنيف والتقييم والتعادل المنظمة لهذه الوظائف الدائمة مما يجعل أصحاب الوظائف الموقوتة الذين عينوا فى نوابغ لاحقة له - كالطاعن - بنأى عن هذه الأحكام وبالتالى عن القاعدة التى أفصحت عنها المادة ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى الفقرتين السادسة والسابعة منها بنصها على أن « » ذلك لأن المخاطبين بهذه المادة هم العمال ذوى الوظائف الدائمة مما يستحقون إعانة غلاء المعيشة وعلاوات الترقية ويجرى تثبيتهم على فئات جداول التوصيف والتقييم والتعادل وليس أصحاب الوظائف الموقوتة .

- (الطعن رقم ٣٠٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٧ من ٣٠ ع ٢ من ٣٣ .
- الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٣١ من ٣١ من ١٦١٥ .
- الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٥ من ٢٢ من ٥٠٠ .
- الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ من ٢٤ من ٧١٠)

١٧ - نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة » كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص » وإذا أصدر وزير التمرين القرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٦٤ بمرئان هذه اللائحة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية ، فإنه يتعين الالتزام بتطبيق أحكامها فى خصوص تسكين العاملين لدى الشركة الطاعنة المنسلخة عن الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية على أساس أنها خضعت لأحكام اللائحة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بموجب القرارات المشار إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف

هذا النظر ، ولم يعمل فى شأن تسكين المطعون ضده أحكام اللائحة السالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٢٠ ع ٢ من ٧٢ .

الطعن رقم ٩٩٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ من ٢١ من ٦٠٩)

١٨ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدهم يعملون بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلية ، وقد جرت الشركة الطاعنة على منحهم مقابلاً لهذا العمل يعادل أجر ساعتين . وبعد الأجر بهذه المشابة بدلاً يواجه ظروف العمل ليلاً ، وكان تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام وتسوية حالاتهم تتم وفقاً لنص المادتين ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه العامل والذي يشمل إعانه الغلاء ومتوسط المنحة فى الثلاث سنوات الماضية ، فلا يندرج ضمن هذه العناصر البديل الذي كان المطعون ضدهم يتقاضونه لمواجهة ظروف العمل ليلاً . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن البدلات التى كانت تمنح للعاملين قبل صدور القرارين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة ونافذة بعد العمل بهما لعدم النص صراحة على إلغائها . فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم لمقابل العمل الليلي بما يعادل أجر ساعتين مضافاً إلى أجورهم التى حددتها القرارات الصادرة بتسوية حالاتهم عند التعادل لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٠٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ من ٢١ من ١١٥٠)

١٩ - المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة ويصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل ، وكان البين من الحكم الابتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه - أخذاً بتقرير الخبير - أقام قضاءه برفض طلبات الطاعن على أن تسكينه بالفئة المالية الحادية عشرة فى ١/٧/١٩٦٤ تم صحيحاً طبقاً لقواعد

التوصيف والتعادل ، وبالتالي لا يستحق الترقية فى ١/١/١٩٦١ إلا إلى الفئة المالية التالية وهى العاشرة ، ومن ثم لا يكون هناك وجه للتحدى بقاعدة المساواة .

(الطعن رقم ١٤٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١/٢٢/١٩٨٠ من ٣١ من ٢٢٥)

٢ - القرار الجمهورى رقم ٣٣.٩ سنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام قد قسم الوظائف إلى فئات أدناها الفئة الثانية عشر ثم أعيد تقسيم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والتي حل محل اللائحة السالفة الذكر وقد نص فى مادته الأولى على أن « يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلاً تنظيمياً لها يعتمد من الوزير المختص ونص فى مادته الثانية على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ثم نص فى الفقرة السادسة من المادة ٧٩ على أن « ينقل إلى المستوى الثالث المنصوص عليه فى الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التى يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام . مما مفاده قصر النقل إلى المستوى الثالث على شاغلى الفئات من الثامنة إلى السادسة عشر فلا يجوز الخروج على النص أو تأويله بدعوى الاستثناء بالمحكمة التى أملت له ليشمل نقل شاغلى الفئة الثانية عشره إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ لأن البحث فى حكمه التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(الطعن رقم ١٢٦٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢/٢٤/١٩٨٠ من ٣١ من ٦٠٥)

٢٩ - إذ كانت دعوى الطاعن بأحقية لفئة التاسعة اعتباراً من ٣/٦/١٩٦٤ تقوم على شغله وظيفته مقرر لها تلك الفئة بحكم جداول التوصيف والتقييم الخاصة بالشركة المطعون ضدها فى التاريخ المذكور وقد دار النزاع على هذه الواقعة بالذات أمام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة إلى عدم ثبوتها ورفضت دعوى الطاعن بأحقية لفئة التاسعة لانتفاء أساس هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد نفى فى مراحل الدعوى أنه كان يشغل وظيفة

مساعد المقرر لها الفئتين الحادية عشرة والعاشرة فإنه لا تشريب على المحكمة إذا
هى لم تعرض لاستحقاق الطاعن العاشرة مادام هذا الطلب لم يكن مطروحاً عليها.

(الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٥٢٦)

٢٢ - التجاوز عن ثلث مدة الخبرة فى تلك التسوية أمر جوازى للشركة تقديره
طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها ، ولاوجه للتعدي
ببدأ المساواة بينهم أو بتقواعد العدالة للخروج على الأصل العام فى التسويات
الذى قرره المشرع بنص صريح .

(الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٨٠ من ٢١ من ٨٥٧ ،

الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٦/١/١٩٨٠ من ٢١ من ٢٨٢)

٢٣ - جرى نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦
المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ بالآتى : وكان البين
من هذه المادة أن حكم الفقرة الأخيرة منها - بشأن تحديد أول السنة المالية التالية
لاعتداد مجلس الوزراء . كتاريخ لسريان الآثار المترتبة على إعادة تقييم
المستوى - لا ينطبق إلا فى حالة إعادة تقييم مستوى الشركات ولايمتد أثر تلك
الفقرة إلى حالة إعادة تقييم وظائف الشركات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية
من المادة آنفة الذكر لم كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر
وأقام قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على أن الأثر المترتب على إعادة تقييم
الوظائف لايسرى إلا من السنة التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء ، فإنه يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧١٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ من ٢١ من ١٠٨٤)

٢٤ - مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم
٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا
البريطانيين والفرنسيين بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والشركات
التابعة لها ، أنه لايجوز تسوية حالة العاملين المشار اليهم بالقرار الجمهورى رقم
٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ على فئة وظيفية لم يستوفوا شروط شغلها المحددة بجداول
الشركة المعتمدة وفيها شروط مدة الخبرة والذى نص المشرع على أنها مدة عملهم
بالحراسة وكذلك المدة التى يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة وإذا
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده للفئة

المالية الرابعة على أساس أن مدة خبرته بلغت ٢٢ سنة و ١٠ أشهر و ١ يوم محتسباً مدة خبرته السابقة على عمله بالحراسة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٤ من ٣١ من ١٢٩٧ .

الطعن رقم ١٢٠٠ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩/١/١)

٢٥ - لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن عين لدى البنك المطعون ضده بمكافأة شاملة في ١٠/١٠/١٩٦٥ بعد تاريخ الصل بلاحقة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي تسري من تاريخ نشرها في ٢٩/١٢/١٩٦٢ فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لامل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدورها طبقاً لما تسفر عنه تلك المحطرات ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٨٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٩ من ٢٢ من ٢١٤٤ .

الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٥ من ٢٢ من ٥٠٠)

٢٦ - مؤدى نص المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار ورئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي بدأ به في تاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٢ والمادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٧٩ سنة ١٩٦٦ أن الشراع قد أراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم الى ١/٧/١٩٦٤ ، ومن ثم تكون المرتبات التي تتخذ أساساً لتسوية حالة هؤلاء العاملين هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ٣/٦/١٩٦٤ ، ويقتضى هذا أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضال إليها ، ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الأخير من إرجاء صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالة العاملين إلى أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بالتعادل لان هذا النص إنما ينصرف إلى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك الفروق

المالية المترتبة على التسوية و يغير من القواعد التى يجب أن تسرى على التسوية ذاتها .

(الطعن رقم ٦١٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٣ من ٢٤ من ٢٣٨)

٢٧ - إذا كان الثابت من صورة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٩.٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة أن الطلب الحتامى فيها للطاعن إنما يحدد بتسوية حالته على الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٢٧ وهو ما فصلت فيه المحكمة وقضت بإجابه الطاعن إليه فى ١٩٧٤/٣/٣١ دون أن تعرض لبحث طلب أحقيته للفئة المالية السادسة الذى كان محل دعواه ابتداءً إلتزاماً منها بنطاق ذلك الطلب الحتامى ، وكانت الدعوى المطعون فى حكمها قد اقيمت بطلب تسوية حالة الطاعن على الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٢٧ فإن الحق موضوع النزاع فى كل من الدعويتين يكون مختلفاً عن الآخر ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٩.٧ سنة ١٩٧١ المشار اليه ثمة حجة عند نظر الدعوى المطعون فى حكمها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن موضوع الدعويتين واحد هو طلب التسكين اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٢٧ على الفئة المالية التى كان يستحقها الطاعن ورتب على ذلك قضاء بعدم جواز نظر الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٣ من ٢٤ من ٤٦٩)

٢٨ - لما كان البين من الأوراق أنه بشرط للتسكين على الفئة المالية السابعة مشار النزاع صلاحية للعمل وخبره ١٥ سنة وأن الطاعنة حسبت للمقارن بهما الحاصلين على شهادة الابتدائية فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ مدة خبرة مقدارها أربعة عشر سنة من تاريخ حصولهما على هذه الشهادة حتى ١٩٦٤/٦/٣ وأن المطعون ضده الذى يسبقها فى الالتحاق بالعمل لدى الطاعنة حصل على الشهادة المذكورة قبلهما بعام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ فتكون مدة خبرته ١٥ سنة بالتطبيق للقاعدة التى التزمها الطاعنه فى هذا الشأن باعتبارها قاعدة حسابية مجردة استهدفت تحديد العدد الحسابى لسنوات مدة الخبرة وما دامت الطاعنة طبقتها على المقارن بهما إذ تفرض مبادئ العدالة اعمالها على المطعون ضده بغير تفرقه بينه وبينهما فى هذا الخصوص وطالما أن هذه القاعدة - وهى بهذا الوصف - تختلف اختلافاً كلياً فى طبيعتها وأهدافها عن قاعدة التجاوز عن ثلث

مدة الخبرة المطلوبة للتسكين على فئة مالية معينة التي تخضع لتقدير الشركة لأن النشاط في الاخذ بها ظروف العمل لديها واحتياجاته ومدى صلاحية العاملين لديها ، ومن ثم يكون للمطعون ضده قد استوفى شروط التسكين على الفئة المالية موضوع الداعي بما يجعله على حق في المطالبة بها .

(الطعن رقم ٥٤٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٦ من ٢٥ من ١١٢٦)

٢٩ - المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مودى نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنه لايجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة وفقاً لأحكام هذا النظام ، وأن التجاوز عن ثلث المدة المطلوبة أمر جوازي للشركة تقدره طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحية كل من العاملين بها ، وأنه لا وجه للتحدي يبدأ المساراة بين العاملين أو بقواعد العناية للخروج على هذا الأصل العام الذي قرره المشرع بنص صريح .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ من ٢٥ من ١٢٥٧)

تصحيح وتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام

١- إذ كان مفاد نصوص المواد ١٥ و ١٨ و ١٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع أعتد في الترقية طبقاً للقانون المذكور بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب على أن يدخل في حساب المدة الكلية المدة التي لم يسبق حسابها في الاقدمية والتي قضاها العامل في المجالس المحلية أو المرافق العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وغيرها مما نصت عليه المادة الثامنة عشر بالشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر ، وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتد بمدة خدمة اعتبارية توازي المدة من تاريخ حصول المطعون ضده على مؤهل الثانوية العامة وحتى تاريخ تعيينه بالشركة الطاعنة ، وأقام قضاء بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١ مدخلاً هذه المدة الاعتبارية في حساب المدة الكلية اللازمة للترقية إلى هاتين الفئتين ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٣٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨١ من ٢٢ ص ٥٠٠)

٢- مفاد نصوص ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع إعتد في الترقية طبقاً لهذا القانون بمدة الخدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ ، ٢١ بالنسبة للعاملين الفنيين مثل المطعون ضدهم . وإذ كانت هذه النصوص صريحة في الدلالة على قصد المشرع والمراد منه فلا محل للخروج عليها وتأويلها أو تقييدها أو إطلاق حكمها فيما يجاوز نطاق النص ، ولا يغير من ذلك ما ورد في كتاب وزارة الصناعة رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٧٥ أو الكتاب النوري رقم ١٢ الصادر من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على النحو الذي أشار إليه تقرير الخبير من غير تقديم صورته رسمية له من أيهما في شأن الاعتداد بمدة الخبرة السابق اعتمادها عند التسكين أو التعيين إذ أن هذا مخالف لأحكام القانون . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التعليمات الوزارية أو الصادرة عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ما هي إلا قرارات تنظيمية غير ملزمة وليس لها صفة التشريع ، وكان

الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعتد في شأن ترقية المطعون ضدهم بمدد خبرتهم المعول عليها عند تسكينهم - أخذاً بتقرير الحبير - ملتفتاً عما نص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من قواعد وشروط في هذا الخصوص على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ من ٢٢ إلى ٢١٦)

٣- مؤدى حكم المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن مدة الخدمة السابقة المطالب بحسابها تعرض على لجنة شئون العاملين بالجهة التابع لها العامل لاعتمادها وإصدار قرار بإضافتها وذلك بطلب يلتزم بتقديمه إليها في الميعاد المحدد بالمادة ١٩ .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ من ٢٢ إلى ٩٩٧)

٤- نظراً لما أوجد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاء العاملين (الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع) بالرغم من أنهم جميعاً يقومون بنفس العمل ، وأدوا بنجاح امتحان مسابقة عند دخولهم الخدمة لأول مرة واجتازوا الامتحان الفنى اللازم للترقية إلى درجة الصانع الدقيق دون تفرقة وتوخياً للمعالة بين أفراد هذه الطائفة الواحدة . واستقراراً لأوضاعهم الوظيفية فقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن " في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ / ٦٣) إعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار بشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثانية عشرة ثم صدر بعد ذلك القانون

رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ ومفاد ما تقدمه في مجموعة . أن أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا تسرى إلا على المعنيين بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدى الصناعات فقط المنصوص عليهم فى الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم وإذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده من العاملين البديوين لدى الطاعنة يتسم المصاهين وتدرج فى الترقية حتى حصل على الفئة السادسة تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، مما مؤداه أنه ليس من الصبية أو الإشراقات أو مساعدى الصناعات الذين خصهم الشارع دون سواهم بالتعديل الذى تم بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ فتتحرر أحكامهما عنه .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ من ٢٢ ص ١٠٠١ .

الطعن رقم ٦٠١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٩ .

الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٠ .

الطعن رقم ١٦٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

٥- مفاد المادة ٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أن العامل الذى حصل على مؤهل عال وهو فى الخدمة ونقلت فنته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقرره لحمله المؤهلات العليا التى تبدأ من الفئة ذات الربط المالى ٧٨٠/٢٤ ج قبل ١/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة فى أقدميته التى يعتد بها فى الترقية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الجدول الثانى الخاص بعمله المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالى ثم اعتباراً من هذا التاريخ تطبيق الجدول المتعلق بعمله المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والاقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثانى .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ من ٢٢ ص ١١٤٧)

٦- مفاد نصوص المواد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع اعتد فى الترقية بمدد الخدمة الفعلية التى قضاه العامل فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ والشروط الواردة بها وبالمادة ١٩ ومن هذه الشروط

أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل بما يكسب العامل خبره في وظيفة الحالية .

الطعن السابق .

الطعن رقم ١٤١٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٢٩٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/١/١٩٨٩ .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٢/١٩٩٠ (

٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بضم مدة الخدمة موضوع النزاع إلى المدد الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ١١ سنة ١٩٧٥ المشار إليه وتسوية حاله المظنون ضده طبقاً لأحكامه على أن شهادة الخبرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة بكفر الزيات وذلك بغير الرد على دفاع الطاعنه الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ من أن المختص باعتماد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير عام المصنع حاله أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨٤ سنة ٥١ ق جلسة ٢١/١١/١٩٨٢ من ٢٢ من ٩٩٧)

٨- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تسويات بعض العاملين بمصانع الطائرات ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع أوجب الاعتداد بالقواعد التي اعتمدتها المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ووحداتها بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٦ لتنفيذ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة طبقاً لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥ ، باستثناء قاعدة القرنين الامير المنصوص عليها في البند ثالثاً من تلك القواعد ، وذلك على الرغم مما أثير من إن بعضها لا يطابق القواعد القانونية السليمة ، ورائده في ذلك هو الحفاظ على المراكز القانونية لهؤلاء العاملين التي كانت قد استقرت على أساس التسويات التي أجريت منذ فترة طويلة . وفقاً للقواعد التي أعدتها السلطات المختصة بالمؤسسة التي يتبعونها مما يقتضاه أن مناط اعتبار تسويات العاملين بمصانع الطائرات التي تمت في ديسمبر سنة ١٩٧٤ صحيحة هو موافقتها لما تقضى به قواعد المؤسسة المشار إليها - عدا قاعدة القرنين الامير -

من أحكام ، فلا تثبت الصحة لما عداها من تسويات خرجت عن نطاقها أو غير موافقة لأحكامها . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن تسوية حالة المطعون ضده في نهاية سنة ١٩٧٤ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٦٧ - امتدت حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ تاريخ ترقبته الى الفئة الثالثة ، فخرجت بذلك على ما تقتضى به قواعد المؤسسة من وقف تدرج التسويات عند . ١٩٧٣/١١/١ تاريخ خضوعه لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ١٩٧١/٦١ مما دعا إلى سحب ترقبته وكانت الترقية الحاطنة لا تكسب أحد حقاً ويجوز سحبها في أي وقت متى استبان خطؤها ومغالفتها لما أوجبه القانون ، إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يمنع المساس به وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده في الترقية مشار النزاع ، على المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، إنما أصبح الشرعية على تلك التسوية وأقر صحتها بما لا محل معه لإعمال مستندات الطاعنة في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ من ٢٤ ص ٧٦٨)

٩- مفاد نص المادة الثانية والمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات التي قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة ، والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعيين ولم تسمح قواعد ضم مدة العمل السابقة بتعديل أقدمياتهم ، من أرتأى الشارع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إعمال قواعد المساواة بينهم وبين من لم يوضع بعد في الدرجة ، وذلك بإعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخول الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .

(الطعن رقم ٢١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ من ٢٤ ص ٧٨٠ ،

الطعن رقم ١٥٩٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ،

الطعن رقم ١٣١٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ ،

الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧)

١- مفاد نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وما أورده المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وجوب تسوية حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ، وذلك إعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بمزملاتهم المعينين في التاريخ المذكور على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال إنطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق ، تلك التفرقة التي قصد الشارع إزالتها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة ، لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المقارن به هو ممن سبق تسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فلا تصلق عليه بهذه المثابة صفة الزميل في معنى المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنوء عنه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يجوب نقضه .

(الطعن السابق ،

الطعن رقم ١١٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٩)

١١- مؤدى نص المادتين ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ١/ ٢- من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أن هذين القانونين لايسريان إلا على المعينين برؤائف الصببة والاشراقات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم في الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها بوظيفة محصل بتاريخ ١٩٤٨/٧/٥ ، ثم سويت حالته بوصفه على الفئة الرابعة إعتباراً من ١٩٧٥/٦/١ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو ما مؤداه أنه ليس من الصببة أو الاشراقات أو مساعدى الصناع الذين خصهم الشارع

دون سواهم بالتعديل الذي تم بالقانونين سالمي الذكر . فتتحرر أحكامهما عنه .
ولا يفيد منها .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٢ من ٢٤ ص ١٥٨٤ .

الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ٥/٦/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٦٧٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٩)

١٢- مؤدى نص المادة ٢. من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن مناط حساب مدة الخدمة السابقة على حصول العامل على المؤهل العالي وفقاً للجدول الثانى المرافق للقانون سالف الذكر حتى تاريخ حصوله على هذا المؤهل ثم بالتطبيق للمدد المبينة فى الجدول الأول اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة ولاقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى هو أن تكون ننته قد نقلت إلى مجموعة الوظائف العالية قبل تاريخ نشر القانون المشار اليه فى ١/٥/١٩٧٥ . وهو شرط لازمة أن تكون وظائف المنشأة التى يعمل بها مقسمة إلى مجمرعات . منها مجموعة الوظائف العالية . لما كان ذلك وكان الثابت أن العمل لايجرى بهذا التقسيم الوظيفى فى البنك الطاعن . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بمطلبه تأسيساً على أن قرار لجنة شئون العاملين رقم الصادر فى ينتقله إلى وظيفة وكيل قلم من الفئة المالية السادسة لم يكن مجرد اخطار بتغيير مسمى الوظيفة التى يشغلها وإنما استهدف نقل فنته إلى مجموعة الوظائف العالية ورتب على ذلك اخضاعه لأحكام الفقرة (د) من المادة ٢. من القانون المشار اليه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٧٧ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٨٢ من ٢٤ ص ١٧٠٤)

١٣- مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه لايجوز الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الواردتين فى الفصل الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه إلى أعلى من فنتين وظيفيتين من الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، إلا أنه بعد حذف القيد الوارد بالفقرة (د) - من المادة الثانية - المذكورة من عدم الحصول قبل ٣١/١٢/١٩٧٦ على

أى ترقية أخرى بتعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه يصح ترقية العامل الثالث فئة ، على أن ترد أقدمية من يستحق من العاملين الترقية فى هذه الحالة إلى أول الشهر التالى لاستكمال المدد إعمالاً لنص المادة (١٥) من ذات القانون ، كما أن مفاد الفقرة (ز) بعد تعديلها بالقانون ٢٣ سنة ١٩٧٧ أنه لا تصرف الفروق المالية المترتبة على الترقية لثالث فئة إلا من ١/١/١٩٧٧ وهذا كله مشروط بالقيدين الواردين فى الفقرتين (ح) ، (ط) من المادة الثانية للقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ من أنه لا يجوز استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ ، لمن يرقى إلى أكثر من فئة واحدة إذا بلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين من علاوات الفئة التى يرقى إليها ، أو صرف أبه فروق مالية عن فترة سابقة على ١/٧/١٩٧٥ .

(الطعن رقم ١٩٦٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٦ من ٢٤ من ٢٩٧ .

الطعن رقم ٨٩٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

١٤- ينص قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ١٥ منه على أنه : يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجمرعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدد .. ، وفى المادة ١٨ على أن : يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التى لم يسبق حسابها فى الاقدمية من المدد الآتية : (أ) مدة الخدمة التى قضاهها العامل فى المجالس المحلية أو فى المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقات الحيرية التى آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو فى المدارس الخاصة الخاصة لاشراف الدولة (ب) (ح) ، بما مفاده أن المشرع اعتد فى الترقية بمدد الخدمة الفعلية التى قضاهها العامل فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون المشار اليه وتشمل هذه الجهات المشروعات والمنشآت التى آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ويكون الغرض الاساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى أو تعاونى أو أداء خدمه وأيا كان الشكل الذى تتخذه هذه التنظيمات ، وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السالف الذكر بقولها ، وقد أضافت

اللجنة مدد الشركات أو المشروعات أو المنشآت على أساس لمحقق المحكمة فيها مثل المرافق العامة وحتى لا يشر خلاف فى احتساب المدد التى تقضى فى هذه الجهات فيما لو فسرت عبارة المرافق تفسير ضيقاً طبقاً للمفهوم القانونى التقليدى لها قبل عملية التحول الإشتراكى فى مصر .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٧ من ٢٤ ص ٤٢٠)

١٥- الجمعيات التعاونية التى تتبع المؤسسات العامة تعتبر من وحدات القطاع العام الاقتصادية طبقاً للمادة الرابعة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ - المقابلة للمادة الرابعة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - ومن ثم يعتد بالترقية وفقاً لأحكام المواد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدة الخدمة الفعلية التى قضاها العامل فى تلك الجمعيات فى وظيفة أو عمل يكسبه خبره فى وظيفته الحالية . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن تأسيساً على أن الجمعيات التعاونية التى تعتبر من وحدات القطاع العام ليست من الجهات الواردة على سبيل الحصر فى المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، وأنه بهذا الخطأ حجب نفسه عن بحث مدى أحقية الطاعن للترقية وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ آنف الذكر باستظهار ما إذا كانت الجمعية التعاونية لانتاج وتسويق الحضر والفاكهة بدمنهود تعتبر من وحدات القطاع العام أم لا مما يستوجب نقضه .

(الطعن السابق)

١٦- لنن كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ / ١٩٧٥ تقضى بسريان أحكامه على العاملين الحاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وعلى العاملين الحاضعين لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، بيد أنه لما كانت المادة الثانية فقرة (د) من مواد إصدار ذلك القانون تقضى بعدم جواز الترقية طبقاً لأحكام المادة

١٥ منه إلا أعلى من فئتين وظيفتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، وتنص المادة ١٥ المشار إليها على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية الملحقه بذلك القانون قد قست العاملين الخاضعين لحكم هذه المادة إلى مجموعات حسب الرطب المالى للئات الرظيفيه المعينين عليها بمقتضى القانونين رقمى ٥٨ و ٦١ سنة ١٩٧١ المشار إليهما فإن مؤدى ذلك أن تطبيق أحكام الترقيات المحتمبة الواردة فى المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام سالف الذكر يقتضى كأصل عام (أن يكون العامل معيناً على فئة وظيفية لها رطب مالى وليس مجرد تقاضيه لأجر يدخل فى نطاق الرطب المالى لفئة وظيفية دون أن يكون معيناً عليها . يزيد ذلك أن المشرع حينما أراد الخروج على هذا الأصل العام بشأن الصببة والاشراقات ومساعدى الصناع نص فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من ذات القانون على إعتبارهم شاغلين للفئة (١٦٢ - ٣٦) أو مايعادلها بالشروط الواردة فى هذه المادة .

(الطمن رقم ٢١٦٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٣ من ٢٤ من ١١٧٤ .

الطمن رقم ٢٢٩٤ سنة ٥١ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٨ .

الطمن رقم ٤٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/٧/١٩٨٩)

١٧- لما كان المشرع أرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ستة جداول الثالث منها خاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين والسادس خاص بوظائف الخدمات المعاونة ، وكان مفاد نصوص المواد الخامسة من قانون إصداره والفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون والمادة ٢١ من ذات القانون ترقبه كل مجموعة من العاملين طبقاً للجدول الخاص بها ، وأن العبرة فى تطبيق أى جدول من الجداول الملحقه بهذا القانون هى برصف الوظيفة التى يشغلها وقت نشره . فإذا كان العامل يشغل وظيفة فنية أو مهنية وقتذاك طبق عليه الجدول الثالث أما إذا كان يشغل وظيفة من وظائف الخدمات المعاونة ، فإن الجدول السادس هو الواجب التطبيق ولو كان يقوم فعلاً بعمل يتميز . بصفة فنية بعد نشر القانون المنوه عنه ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من ذات القانون من أن العاملين الذين عينوا إبتداءً فى مجموعة الخدمات المعاونة لا تحسب المدد الكلية والمحددة بالجدولين الثالث - الخاص بالعاملين

الفنيين أو المهنيين - والسادس - الخاص بالكفاءات غير المؤهلين - إلا إذا تم نقلهم قبل نشر القانون إلى الوظائف المثبتة بهذين الجدولين ، وهو ما مؤداه أنه لو استمر العامل شاغلا لوظيفته في مجموعات الخدمة المعاونة حتى تاريخ نشر القانون فإن الجدول السادس هو الواجب التطبيق على حالته .

(الطعن رقم ١١٢٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١١٨٣/٥/٢٢ من ٣٤ ص ١٢٥٦ .

الطعن رقم ١٥٢٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨ .

الطعن رقم ١٨٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

١٨- مؤدى نص المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن هذا القانون ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة إصدار قرارات ببيان الشهادات والمؤهلات الدراسية المشار اليها به ومستواها المالى ومدة الاقدمية الإضافية المقررة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٦.٥ من ذلك القانون ، وكان الوزير المختص بالتنمية الادارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ صالف الذكر وكان مفاد نص المادة السابعة من ذلك القرار أن وزير التنمية الادارية وهو الجهة النوط بها إصدار القرارات ببيان الشهادات والمؤهلات الدراسية التى توقف منحها قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فى ١٢/٣١/١٩٧٤ قد اعتمد فى البند (٢٨) من تلك المادة الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية) كشهادة متوسطة تتبع لحاملها صاحبة التعيين فى وظائف الفئة المالية (١٨. ، ٣٦.) وبما يؤكد هذا النظر أن ذلك القرار لم يشترط سبق الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية) بالحصول على شهادة الابتدائية القديمة بذاتها ، إذ لو اشترط الحصول على هذه الأخيرة ، لحرص - فى هذا الصدد - على النص بذلك كدأبه فى البنود من ٣١ حتى ٣٤ من المادة السابعة المذكورة التى أورد فيها شهادة اتمام الدراسة الزراعية الابتدائية وشهادة مدرسة الزراعة العملية وشهادة مدرسة التربية والتسوية وشهادة الأولية الراقية للبنات ، اذا اشترط فى هذه البنود أن تكون تلك الشهادات كلها « مسبوقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » ، لما كان ما تقدم وإذا التزم

الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٥١٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩/٢/١٩٨٤ من ٣٥ من ٤٨٦ ،

الطعن رقم ١٣٠٨ سنة ٥٤ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٨٩)

١٩- مژدى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين والفقرة الأولى من المادة ١٧ من هذا القانون والمادة ٢٠ منه أن حساب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة فى الجدول الأول المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها لترقية للفئات الوظيفية المبينة به اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع انقاص مدة سنة واحدة عن المدة المبينة بالجدول الأول للعامل الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المژد لأسبابه بالحكم المطعون فيه التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنه تأسيساً على فيكون قد انتهى بأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق إلى أن مدد الخدمة الكلية للطاعنه حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ تنقضى عن المدد اللازمة لترقيتها للفئة المالية مشار النزاع بما يجعلها فاقدة الحق فيها ، ولايجدى الطاعنه التحدى بأحكام قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة بعض المؤهلات الوظيفية الذى نصت فى المادة الأولى منه على أن : تعتمد معادلة المؤهلات الوظيفية الآتية على الوجه الآتى :

(١) (٧) دبلوم المعهد العالى للسياحة لصلاحية الحاصلين عليه فى التعيين برؤائف الدرجة السابعة بأقدمية فيها مدتها سنتان ويرتب قدره ثلاثة وعشرون جنبهاً على أساس منحهم علاوتين من علاوات هذه الدرجة وذلك بشرط أن يكون هذا المؤهل مسبقاً بمؤهل عال وأن يكون الحاصلين عليه من العاملين فى الحقل السياحى ، وذلك لاختلاف اعمال هذا القرار الوزارى عن مجال اعمال قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المنوه عنه مادام هذا القانون قد تضمن نصاً خاصاً فى الفقرة (ج) من المادة ٢٠ منه التى نظمت طريقة حساب المدد انكلية للحاصلين على شهادة الماجستير أو مايعادلها على ما تقدم بيانه ، بما لازمه وجوب اعمال أحكام

هذا النص فى شأن تسريبات حالات انعامين على شهادته الماجستير أو مايعادلها .

(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥ من ٢٥ إلى ٧٩٨)

٢- مژدى نص المادتين ٧.٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن هذا القانون ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات والمؤهلات الدراسية المشار إليها به ومستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٦.٥ من ذلك القانون وكان الوزير المختص بالتنمية الادارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ - بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً للأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ونصت المادة الثامنة على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات ائدراسية أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها الآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة (١٦٢ / ٣٦) : (٢) شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاعدادية الصناعية..... (٨) شهادة الزراعة الاعدادية (٩) شهادة إتمام الدراسة الاعدادية الزراعية و بما مفاده أن المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان حددت المستوى المالى لحمله الشهادات أقل من المتوسطة ومنها شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها بالفئة ١٦٢ - ٣٦ ، وحددت الفئة ١٨ - ٣٦. حملة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالبة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادة المساء بالثانوية الصناعية أو الزراعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالبة لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وحددت الفئة ١٨ - ٣٦. حملة الشهادات المدرسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وأن وزير التنمية الادارية وهو الجهة المنوط بها اصدار القرارات ببيان تقييم المؤهلات الدراسية قد أورد بالمادة الثامنة من قراره التقييم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاعدادية الصناعية وشهادة الزراعة الاعدادية وشهادة إتمام الدراسة الاعدادية الزراعية بين الشهادات المعتمدة مؤشراً

دراساً أقل من المتوسط وصلاحياتها للتعيين في وظائف الفئة ١٦٢ - ٣٦ .
متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع الاعلى والاصل
أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له الدرجة ينص
صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم وهو الأمر الذي حرصت على بيانه
المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها
وزير التنمية اعمالاً بنص المادة السابعة من القانون ببيان المؤهلات الدراسية
ومستواها المالي ومدة الاقتمية الاضافية المقرر لها فأوردت المذكورة الايضاحية أن
من المسلم به أن التعليمات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية الا بحسب مدى
تطابقها مع التشريعات التي تصدر هذه التعليمات بناء عليها ، وأن اللجنة
المذكورة ليست جهة فتوى أو تفسير أو تطبيق لقوانين الخدمة المدنية محل محل
الاجهزة القانونية والقضائية والتنفيذية المختصة طبقاً لاحكام الدستور والقانون .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٩ في جلسة ١/٤/١٩٨٤ من ٢٥ من ٨٨٩)

٢١- المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس لاحد أن يكسب حقاً على خلاف ما
ينص عليه القانون واذا كان قرار تصحيح أوضاع الطاعنين على الفئة (١٨ -
٣٦) المطالب بها باعتبار الشهادات الحاصلين عليها من الشهادات المتوسطة
بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان صحة تقييمها أنها أقل من
المتوسط وتحديد مستواها المالي بالفئة ١٦٢ - ٣٦ فانه أياً كان
وجه الرأي بشأن قرارى وزير التنمية رقمى ١ لسنة ١٩٧٦ و ٤ لسنة ١٩٧٦ فى
هذا الخصوص ، فان النعى - باكتسابهم حقاً فى تصحيح أوضاعهم وفق قرار
وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ - يكون غير منتج .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٩ في جلسة ١/٤/١٩٨٤ من ٢٥ من ٨٨٩)

٢٢- مؤدى المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، والبنء التاسع من الجدول المرفق رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية أن المشرع اعتبر الشهادة المذكورة
- شهادة الابتدائية للصناعات - من المؤهلات المتوسطة . يؤكد ذلك أن قرار
الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية
تنفيذاً لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نص في المادة السابعة منه على أن
• تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى أو التى
توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على
الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو مايعادلها للتعين
فى وظائف الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) ... (٦) شهادة المدارس الابتدائية للصناعات •
بما يفيد أن هذه الشهادة كانت ومازالت مؤهلاً متوسطاً دون التقيد بكونها
مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بذاتها اذ يقوم مقامها ما يعادلها .

(الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٢٥ حتى ١٠٦٠ .

الطعن رقم ٣٥١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٠ .

الطعن رقم ١٠٠٩ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)

٢٣- مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمادة ٢١ منه
والجدولين الثالث والخامس المرفقين به أن العامل غير الحاصل على مؤهل دراسي
الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونه أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر
هذا القانون فى ١٠/٥/١٩٧٥ الى وظائف المجموعة المهنية وكذا العامل الذى لم
يحصل على مؤهل دراسي وعين ابتداء فى وظائف الخدمات المعاونه ونقل قبل هذا
التاريخ الى الوظائف المكتبية ، تحسب المدد الكلية اللازمة لترقية الى فئة مالية
معينة على أساس اضافة سبع سنوات أو مدة خدمته في مجموعة الخدمات
المعاونه أو الكتابية أيهما أقل الى المدد الكلية الواردة بالجدولين الثالث أو الخامس
المرفقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن يكون تاريخ تعيينه
فى وظائف الخدمات المعاونه أو الوظائف المكتبية هو الذى يبدأ منه حساب مدة
خدمته فى هذه الحالة ، ولازم ذلك أنه لايجوز اضافة مدة السنوات السبعة أو
المدة الاقل التى قضيت فى مجموعة الخدمات المعاولة أو الكتابية الى مدة خدمته
فى وظائف المجموعة المهنية أو الوظائف المكتبية التى نقل اليها ، لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهما للفئة
المالية السادسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تأسيساً على أن
المادة ٢١ منه توجب اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة الاقل الى مدة
خدمتها فى وظائف المجموعة المهنية التى نقل اليها ، فانه يكون قد أخطأ فى
تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)

٢٤- مفاد نص المواد ٤ و ١٨ و ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، أن العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إحدى المدة الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في الجداول الملحقه به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدة خدمة ، يلتزم - إذا أراد احتسابها - بالتقدم بطلب الى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/١٩٧٥ حتى يمكن حصر هذه المدة بالسرعة الواجبة ، وترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسابها . ولا يغنى عن التقدم بالطلب المشار اليه ثبوت هذه المدة بطلب خدمة العامل وقت التعيين .

(الطعن رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٨٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٤ .

الطعن رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٨٧ ق جلسة ٨/٣/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١١٠٥ سنة ١٩٨٨ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٦٠٣ سنة ١٩٨٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٩)

٢٥- مژدى نصوى المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من القانون رقم ٧٢ لسنة ٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطه والمتوسطه - والمعدل به من تاريخ نشره في ٢٥ يوليو ١٩٧٤ - أن أحكام المادة الخامسة المشار إليها إنما تسرى على حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطه والمتوسطه الذين يعينون في الوظائف المدنية التي أنصحت عنها المادة الأولى من القانون اعتباراً من تاريخ سريانه ، أما أولئك المعينون في هذه الوظائف قبل نفاذه فتتظم انتفاعهم بأحكام المادة السادسة منه التي وضعت لهذا الانتفاع شروطاً . يؤكد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون إذ تقول : « شالبت المادة ٦ أوضاع العاملين الموجودين في وظائف مدنية من الحاصلين على الشهادات العسكرية المذكورة فنصت على أن العاملين الحاصلين على الشهادات المشار إليها الموجودين في اخدمة في إحدى الجهات المشار إليها في المادة (١) تسرى حالتهم باعتبارهم في الفئة الوظيفية المقرره لشهاداتهم من تاريخ التعيين أو الحصول على الشهادة المتوسطه بشرط ألا يكون هذا التاريخ سابقاً

على ١٩٧٣/١/١ ما لم يكونوا قد عينوا أوردوا إلى الفئة المقررة لشهاداتهم قبل ذلك .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥ من ٢٥ من ٧٩٢)

٢٦- بدل نص المادة الأولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ على أن المشرع قصد إلى مجرد التقييم العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين المشار اليهم في هذه المادة وذلك بأن عادل المستوى العلمي لهؤلاء الخريجين بمستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم اول (الكفاءة الملقاة) دون ان يترتب على ذلك أية آثار تتعلق بالوضع المالي أو الوظيفة للعاملين من خريجي تلك المدارس . يزيد ذلك أن المشرع حينما أراد تحديد أوضاع هؤلاء العاملين مالياً ووظيفياً أصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين بين فئة المالية التي يعينون عليها والدرجة الوظيفية التي تسرى حالاتهم عليها بالشروط الواردة فيه والآثار التي تترتب على هذه التسوية .

(الطعن رقم ١٦٧١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)

٢٧- لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل بعض أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نصت على أن " في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢-٣٦) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ... " كما نصت المادة الثانية منه على أن " ينشر هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ " وكانت المادة ١/٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن " تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيماً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب " وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ " أنه من المسلم به أن أن المدد تحسب من

تاريخ التعيين أو الحصول على المزيل أيهما أقرب بالنسبة للجداول الخاصة بعملية المزيلات الدراسية سواء بالنسبة لما يتم تقييمه منها طبقاً للقواعد الواردة بالمشروع أو بالنسبة لما تم تقييمه طبقاً لقوانين سابقة ... ، ومفاد ذلك أن العامل الذي حصل على مزيل دراسي وهو في الخدمة يستحق الدرجة التاسعة من تاريخ الحصول على المزيل إذ هو التاريخ الأقرب لصدور القانون المنظم للجداول لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم عينوا لدى الشركة الطاعنة سنة ١٩٥٦ وحصلوا في سنة ١٩٥٩ على المزيل الدراسي الأقل من المتوسط (الإحصائية الصناعية) وكانوا قد بلغوا أكثر من السادسة عشرة من عمرهم وقت التعيين ولذلك يعتبرون شاغلين للثقة التاسعة من تاريخ حصولهم على المزيل المذكور سنة ١٩٥٩ وإذا كان الحكم الابتدائي - الميزد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد خالف هنا النظر وأقام قضاءه على أنهم يستحقون الفئة التاسعة من تاريخ تعيينهم في سنة ١٩٥٦ باعتبار أنه التاريخ الأقرب وانهم بذلك يكونون قد استوفوا المدة اللازمة للترقية إلى الفئة الخامسة في سنة ١٩٧٧ وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه ، على أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٣٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٠/٢/١٩٨٥)

٢٨- مفاد نص المادة الثانية من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، أن ه الفقرة (و) حظرت الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام المادة (١٣) المتعلقة بترقية حملة المزيلات العليا أو تسوية الحالة طبقاً للمادة (١٤) المتعلقة بالعاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والترقية سواء بعصفة حتمية أو جوازية بالتطبيق لأحكام المادتين (١٥) ، (١٧) إذا كان يترتب على ذلك ترقية العامل إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها - وقد قصد بذلك إزالة الشبه في خضوع التسوية والترقية طبقاً للمادتين ١٣ ، ١٤ وذلك التزاماً للقاعدة العامة التي التزمها المشروع هي عدم جواز ترقية العامل بناء على أحكامه وأحكام الرسوب الوظيفي إلى أكثر من فئتين تاليتين عن الفئة التي يشغلها ومع ذلك قد ترك للعامل اختيار الحصول على هاتين الفئتين إذا توافر فيه شروط استحقاقها طبقاً للمادة ١٣ ، ١٤ وطبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ أو أي من هاتين المادتين على

النحو الافضل له وهو ما يعنى أنه وإن كان يحق للعامل الترقية لثالث فئة بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ فإنه بالخيار للحصول على هذه الفئات المالية بين أن يطالب بها علي أساس الترقية إعمالاً للمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو علي أساس التسوية إعمالاً لأحكام المادة ١٤ منه إذا كانت تسرى عليه التسوية المقررة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ويغير أن يجمع بين حكم الترقية والاستفادة بالتسوية ، بل أن النص في المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ يؤكد أن العامل يخبر بين طلب الترقية إعمالاً لأحكام القانون المذكور أو تسوية حالته طبقاً أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ايهما أفضل له ، ولا يحق له بحال من الأحوال أن يجمع بين الترقية والتسوية ، كما يؤكد ما أورده المذكرة الإيضاحية في هذا الصدد من أن تنفيذ التسوية بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قد قيد بصفة خاصة بالحكم الوارد بالفقرة (و) من المادة الثانية من قانون الإصدار سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢)

(الطعن رقم ١٢١٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

٢٩- مفاد نص المادتين الأولى والرابعة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين بالنولة والقطاع العام ، أن المشرع قصد بالعاملين المخاطبين بأحكام المادة ١٤ سالفه الذكر العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهم العاملون بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، وكذلك العاملون بالقطاع العام ممن طبقت عليهم أحكام هذا القانون الأخير في هذه الجهات قبل التحاقهم به ، يزيد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كانت قد استثنت هذه المادة من نطاق سريانه على العاملين بالقطاع العام ثم حذف هذا الاستثناء من عند صياغة البند (ب) من المادة الأولى المشار إليها ، مما مفاده ، عدم جواز قصر نطاق المادة ١٤ من هذا القانون علي فئة العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة دون العاملين بالقطاع العام ممن ينطبق عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وقت أن كانوا يعملون في إحدى هذه الجهات .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٩)

٣- مؤدى نصوص المواد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين

المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المدة الكلية التي عنها المشرع في حكم المادة ١٥ سالف الذكر والجداول المذكورة هي عدد سنوات الخدمة المسحوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الاقدمية من مدة الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ . فإذا كانت هذه المدة السابقة من خدمة العامل قد سبق حسابها في أقدميته فإنها بذلك تكون قد صارت جزءاً من عدد سنوات خدمته فيتعين حسابها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها في ١٩٦٦/٢/٢٠ بالفترة التاسعة بعد احتساب مدة خبرة فعلية له قضاها في العمل بمحلات مقدارها ثمانى سنوات فإن هذه المدة وقد حسبت في أقدميته عند التعيين ومنع على أساس تلك الفترة بتعين حسابها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول المرفقة به .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤ .

الطعن رقم ١٥٩٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ .

الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٠ .

الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

٣١- النص في المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن " تسرى أحكام القانون المرافق على : (أ) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين ١ و ٣ من القانون المرافق " يدل على أن المشرع لم يستثن من تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ علي العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام سوى أحكام المادتين الاولى والثالثة منه على سبيل الحصر ومن ثم تسرى عليهم أحكام باقى مواده ومنها المواد من ١٨ الي ٢٢ الواردة بالفصل الرابع منه بشأن حساب مدة الخدمة ومفاد ما تقدم وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ علي العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام شأنهم شأن العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا المادتين ١ و ٣ اللتين استثنيا

من ذلك بصريح نص المادة ١/ب من قانون الاصدار ومن ثم فلا يصح القول بامتنعاد نص المادة ٢. فقرة (د) من هذا القانون من التطبيق على حالات حساب مدد الخدمة اللازمة للترقية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو قصر سريان أحكامها على من نقل منهم الي مجموعة الوظائف العالية قبل اغسطس ١٩٦٦ على نحو ما ذهب اليه الطاعن . واذا كانت المادة ٢. من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول تنص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبلاً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نالت فنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد البينية في الجدول الاول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » وكان البين بما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون في شأن هذه المادة سريان حكمها على العاملين بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم أو نقلت فنتهم الي مجموعة الوظائف العالية في ظل أنظمة للعاملين لايجرى فيها تقسم الوظائف الي وظائف عاليه وادارية وأخرى فنيه وكتابية باعتبار أن « مجموعة الوظائف العالية » الواردة في الفقرة (د) من المادة ٢. سالفة الذكر يقصد بها مجموعة الوظائف التي تتطلب - في الاصل - من بين شروط شغلها حصول العامل على مؤهل عال ومؤدى ذلك إن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فنته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحمله المؤهلات العليا ابتداء في الفئة ذات الرتب المالي (٢٤. - ٧٨. جنيهاً) قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الترقية بالقانون المذكور على اساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الاول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني - لما كان ذلك

وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر تنص على أن
« تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد
الآتية : (هـ) تطبيق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق اكثر
من جدول من الجداول المرفقة على حالته » وكانت المادة ١٥ تنص على أن يعتبر
من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة
بالجداول المرفقة مرفى في نفس مجموعته الوظيفية » فإن مفاد
ذلك أن حكم المادة ١٦ / هـ إنما يسرى على الحالات التي تكون فيها مدة الخدمة
الكلية للعامل قد قضيت في مجموعة وظيفية واحدة ومع ذلك تسمع بانطباق
اكثر من جدول عليه - لما كان ما تقدم وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أن
المطعون ضده حصل على دبلوم معهد السكرتارية سنة ١٩٦١ وعين بهذا الموهل
في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بوظيفته كاتب في ١٩٦٢/٢/٢٥ ثم
حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٩ وأعيد تعيينه بهذا الموهل بنبابة منها في
وظيفة من الفئة السابعة (٢٤ - ٤٨ جنباً) بمجموعة الوظائف الادارية
اعتباراً من ١٩٧٠/١١/٢٣ ثم نقل الى البنك الطاعن في ١٩٧٤/١١/٢
وكانت هذه المجموعة الوظيفية تتطلب لشغلها أصلاً مؤهلاً دراسياً عالياً وفقاً
للقرار الوزاري رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن اصدار معايير ترتيب الوظائف الصادر
عن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة نفاذاً للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٠٦٧ بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف الصادر استناداً للمادة ٥ من القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فإن المطعون ضده بدخل
في عداد العاملين الذين اعيد تعيينهم بمجموعه الوظائف العالية في حكم المادة
٢. فقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
سالف الذكر قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون وبالتالي ينطبق عليه
حكم هذه الفقرة من المادة المذكورة دون المادة ١٦ / هـ . واذا التزم الحكم
المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وبمضحي
التمنى عليه بهذين السببين على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٠)

الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٠ .

الطعن رقم ١٠٧١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢ .

الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

في نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين
 الاتحادات التعاونية الزراعية المراكز ودورها والمؤسسات الاقتصادية بوزارة
 الزراعة ومؤسسات القطاع الرأسي أو أي جهة أخرى ونسريه أوضاعهم أن المشرع
 أرجع في المادة الأولى من هذا القانون تاريخ تعيين العاملين الخاضعين لاحكامه
 في الجهات التي يعينون بها الي تاريخ انتهائهم بخدمة الاتحاد التعاوني ، ثم
 وضع في المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية اوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة
 للفئات المائية التي يعينون فيها واقتدياتهم بها وترقياتهم الي الفئات
 الاعلى بموجب القوانين التي اشار اليها ، الا أنه لم بشأ تطبيق هذه القواعد
 علي اخلاقيها حتي لايسبب الضرر لنظرائهم والجهات التي يعينون بها فجاء
 في الفقرة الاخيرة من هذه المادة بقيد حظر بموجه أن يترتب علي تطبيقها سبق
 العامل زملائه في الجهة التي يعين بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب التسمية ،
 واذا كان المركز القانوني للعاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون لابنشاء لهم في
 الجهات التي يعينون بها الا من تاريخ التعيين الذي حددته القانون فان زمالتهم
 لنظرائهم المتساويين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحق
 الا من وقت هذا التعيين ، ومن ثم فان الزميل الذي قصد اليه المشرع في الفقرة
 الاخيرة من تلك المادة هو من عين في تاريخ يتفق وتعيين نظيره المتساوي معه
 في المؤهل بخدمة الاتحاد التعاوني - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
 خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة المالية السابعة اعتباراً من
 ١٩٧٨/١/١ تأسيماً علي أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ مالف الذكر قد
 منحه ميزة احتساب ثلاثة ارباع المدة من تاريخ التخرج حتى تاريخ التعيين
 بالاتحاد التعاوني مما يترتب عليه أن يسبق زملاء المعينين بالبنك بعد تاريخ
 انحقاقهم بهذا الاتحاد ، ولتحجب الحكم بذلك عن بحث ما اذا كان زملاء المطعون
 ضده لدى الطاعن والمعينين معه في تاريخ تعيينه بالاتحاد التعاوني قد رقوا الي
 تلك الفئة في التاريخ المذكور حتى يتسنى اعمال الفقرة الاخيرة من المادة الثانية
 للقانون المطبق علي واقعة الدعوى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في
 تطبيقه وعاهد القصور في السبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٠٠٣ ق جلسة ١٠/٢/١٩٨٥ .

الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٨٦ .

الطعن رقم ٩٨ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ١١/١/١٩٨٧ .

الطعن رقم ١٦٠٩ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٨)

٣٢- مؤدي نص المواد ١ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، أن المشرع اشترط لضم مدة تطوع العامل بإحدى الجهات المدنية أو العسكرية والتي لم يسبق حسابها ضمن مدة خدمته الكلية اللازمه لترقيته في مجال تطبيق أحكام هذا القانون أن تكون قد قضيت في عمل مما يكسبه خبره في عمله الحالي . ولواجه بعد ذلك لتحدي الطاعن بالمادة ٣٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لاستثناء مدة تطوعه بالشرطة من شرط انقضاءها في عمل مما يكسبه خبره في عمله الحالي لأن هذه المدة لا تعتبر مدة خدمة عسكرية أو وطنية مما ينطبق عليها أحكام هذا القانون .

(الطعن رقم ١٤٠٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

٣٤- لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « بعدد المستوى العالي والأقدمية للعاملين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي : أ - الفئة (١٦٢ - ٣٦) حملة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) . ب - الفئة (١٨٠ - ٣٦) حملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالبة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالبة لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ج - الفئة (١٨٠ - ٣٦) حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » وتنص المادة الثامنة منه على أن يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية أو في الترتيب المعادلة لها وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيها أقرب مع مراعاة ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات

الدراسية » وتنص المادة الخامسة عشر منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » فان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن تسرية حالة العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط في إحدى شركات القطاع العام رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين تتم وفقاً لحكم المادة الثانية سائلة الذكر بوضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج متى كان موجوداً في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون وهو ما يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية والمبينه بالجداول المرفقة بالقانون المذكور من مجموعة الوظائف الأقل من المتوسطة الى مجموعة الوظائف المتوسطة من تاريخ التعيين أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيهما أقرب فإذا كان هذا التاريخ سابقاً على ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بهذا القانون طبقت عليه المادة ١٥ منه فيرقى الى الفئات الأعلى اذا توافرت لديه إحدى المدة الكلية المشترطة للترقية والمبينه بالجدول الثاني المرفق به باعتباره منتصباً لمجموعة الوظائف المتوسطة لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن وإن كان قد عين بالشركة المطعون ضدها في ١٣/١٠/١٩٦٤ بمؤهل أقل من المتوسط هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها عام ١٩٤٩ إلا أنه حصل أيضاً قبل هذا التعيين على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عم ١٩٥٥ وعدلت الشركة الوظيفة المعين عليها من الثامنة الى السابعة بمقتضى القرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه حاصل على هذا المؤهل المتوسط ، فإنه يكون منتصباً لمجموعة الوظائف المتوسطة وتنطبق على حالته المادة الخامسة عشر من القانون سالف الذكر والجدول الثاني المرفق به واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على أن المؤهل الذي يحدد مستوى الطاعن المالي وأقدميته في الشركة المطعون ضدها وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليه عام ١٩٤٩ ولاينطبق عليه بالتالي الجدول الثاني المرفق بهذا القانون فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجب ذلك عن بحث ما إذا كان الطاعن قد استوفى المدة الكلية اللازمة لترقيته للفئة

المالية الرابعة طبقا للجدول الثانى المرفق بالقانون آنف البيان أم لا . ما
يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢١١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

٣٥ - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتقطاع العام - والذي يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور - نص فى المادة السادسة منه على أن يضاف بند (هـ) الى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور ، ونص فى الفقرة الاخيرة من هذا البند على أن : « فإذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها ، ومفاده أنه - اعتباراً من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور - وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بالقانون فى تصحيح وضعه الوظيفى ، بدلا من المدد المبينه بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون النقل الى مجموعته وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض ، وهو شرط لازم لإعمال المدد المبينه بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم الابتدائى والذى أحال عليه الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الطاعنه بدون مؤهل بوظيفة فنية اعتباراً من ١/١/١٩٤٠ ثم نقل الى وظيفة ساعى من وظائف الخدمات المعاونة فى ١/١/١٩٧٠ حتى خرج على المعاش فى ٢٩/١٠/١٩٧٨ ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه والذى اشتق أسباب حكم محكمة الدرجة الاولى أنه أقام قضاءه على ما انتهى اليه تقرير الخبير من إستفاده المطعون ضده بتطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعمالاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، وكان يبين من تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه - والمودع صورته الرسمية بملف الطعن - أنه قد خلا من استظهار ظروف نقل المطعون ضده الى وظيفة ساعى ، وهى إحدى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة اعتباراً من ١/١/١٩٧٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومات إذا كان هنا النقل بسبب المرض أو بسبب آخر وحتى يبين

مضى استحقاق المطعون ضده لتسوية حالته طبقاً للمدد المحددة بالجداول الثالث المذكور . وكان الحكم المطعون فيه قد اشفل ببيان هذا الشرط . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعذبه القصور في التسيب مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

٣٦- لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ . كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن : يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن : يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ . وتنص المادة الثامنة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون ضده لم يستكمل المدة اللازمة للترقية للفترة المالية السادسة التي يطالب بها حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ بل في ٢٨/٩/١٩٧٨ - أي في تاريخ لاحق علي الاجل المضروب في القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سألقة البيان فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك بتأييد الحكم الابتدائي بأحقية لهذه الفئة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣)

٣٧- لما كانت المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صريحة في وجوب

الاستناد في الترقية طبقاً لأحكامها بالمدد الكلية المحتسبه من تاريخ التعيين أو الحصول على المزيل أيها أقرب ، على أن يدخل في حساب المدد الكلية المدة التي لم يسبق حسابها في الاقدمية والتي قضاها العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة الثامنة عشر إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة التاسعة عشر وليس من بينها شرط عدم تزامنها كلياً أو بعضها مع مدد الخدمة الاعتبارية المقررة للشهادات الدراسية ، فإنه لا يجوز الخروج على أحكام هذه المواد باستحداث هذا الشرط ، يؤيد ذلك أن المشرع أورد في المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من ذات القانون تحديداً للمستوى المالي والادمية للعاملين على الشهادات أقل من المتوسطة والمتوسطة وفوق المتوسطة ، وأضاف لحمل هذه الشهادات مدداً افتراضية في الاقدمية طبقاً للشروط والأوضاع التي تضمنتها ، ولو شاء المشرع عدم جواز الجمع بين هذه المدد إذا تزامنت مع مدد الخدمة الفعلية السابقة والتي انتظمتها المادة ١٨ من القانون لنصر على ذلك صراحة ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بقواعد العدالة ، لأن القول بعدم جواز هذا التزامن من شأنه أن يؤدي الى التفرقة بين العاملين وذلك باحتساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها ، وهي تفرقة تحكمية تتجافى وقواعد العدالة التي تفرض إعمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح الى التفرقة بينهم في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للجنة الخامسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استناداً إلى أحقيته في احتساب المدة التي قضاها في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة كاملة ضمن المدة الكلية المشترطة للترقية ويصرف النظر عن تزامنها في جزء منها مع مدة الاقدمية الافتراضية المقررة للمزيل الدراسي بموجب التشريعات السابقة على العمل بأحكام هذا القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الجلسة رقم ٦٧٢ سنة ١٩٨٦/١٢/٧)

٣٨- لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ سنة ١٩٧٥ وتنص على أنه : لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل

المادة ١١... (ج) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرسوم المستعمل للأعمال
في تاريخ نشر هذا القانون ، فإن المحكم الطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض
الطعن المأمن على أنه وإن كان به تحقق الفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١/٢ /
١٩٧٧ إلا أنه يحتفظ بوضعه الحالي إذ أنه حصل على هذه الفئة قسماً ٢٩ /
١٢ / ٧٦ يكون قد طبق حكم المادة ٣ / أ - جـ من مواد إصدار القانون ١١
لسنة ١٩٧٥ تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٢٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٧)

٣٩- مؤهل دبلوم المعاهد البريطانية ، لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذي
تستلزمه المادة ١ / ٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يتضمنه قرار وزير
التربية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً
لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن السابق)

٤- مؤدى نص الفقرة ب من المادة الخامسة والمادتين السادسة والسابعة من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام ، والمادة الخامسة من قرار وزير التربية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥
بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المادة
الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت المستوى المالي
لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات
تأهلاً لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها بالفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠)
وأنه وإن كان وزير التربية الإدارية قد أورد بالمادة الخامسة من قراره رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية التي
تمنع بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبوقة بالشهادة الاعدادية العامة أو ما
يعادلها باعتبارها مؤهلاً متوسطاً إلا أنه لم يضاف الى حاملها مدة اقدمية
افتراضية سواء كانت مدة دراسته بأجازات أم استمرت بغير أجازات متسقة في
ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع الاعلى الذي اناط به سلطة
إصدار القرارات بتقييم المؤهلات الدراسية ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها ،
والأصل أن التشريع لا يُلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مسار له في الدرجة

ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم ، وهو الامر الذي حرصت على بيانه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية اعمالاً لنص المادة السابعة من القانون السابق الاشارة اليه .

(الطعن رقم ٢٧٠٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) .

الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٤ .

الطعن رقم ١٦٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨)

٤١- مفاد الفقرة الاولى من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، والمادة ٢١ من ذات القانون ، والمواد الثانية والسادسة والثامنة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار اليه ، ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أرجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، واذا وردت المادة ٢١ بند (هـ) ضمن المواد التي انتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فانه يتعين حساب مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ١٦٥٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

٤٢- لما كانت المادة ٢١ فقرة هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى وفي حدود ملطته الموضوعية في تقدير الادلة أن مدة خدمة الطاعن بدأت في ١/١/١٩٤٠ في عمل فني ثم قسام يعمل كتابي حتى ١٥/١١/١٩٧١ ثم عاد للعمل الفني حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ وينطبق عليه طبقاً للبند د من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجدول الثالث من ١/١/١٩٤٠ حتى ١٩٥٣ ثم الجدول الخامس من ١٩٥٣ حتى ١٥/١١/١٩٧١ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا تنطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصغر على المدة الكلية بأكملها لأن الجدول الأصغر وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الخدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للنسبة الثالثة اعتباراً من ١/١٢/١٩٧٦ . وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، وكان كافياً لحمل قضائه وله

أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور
يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٠٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ٤/٦/١٩٨٩)

٤٣- لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على « »
وتنص المادة ١٨ منه على أن « » وكانت الجداول الملحقه بهذا
القانون والمعتبره جزءاً لا يتجزأ من المادة الخامسة من مواد إصداره قد جعلت
المدد اللازمة للترقية مشروطة بعدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبه في
أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التي عناها المشرع في
حكم المادة ١٥ سالفه الذكر والجداول المذكورة هي مدة الخدمة المحسوبه في
أقدميه العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون
مضافاً اليها ما لم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات
المنصوص عليها في المادة ١٨ اذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ،
وكذلك مدد الخدمة السابق حسابها في أقدميته والتي على أساسها تقررت له
الفئة التي عين بها أو سكن عليها اذ تعد جزءاً من عدد سنوات خدمته ويتعين
حسابها ضمن المدة الكلية التي يعتد بها عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ المشار اليه .

(الطعن رقم ١٨٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١/٥/١٩٨٩)

٤٤- مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٥ والمادة ٢١ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ان
العامل غير الحاصل على مؤهل دراسي الذي عين ابتداءً في وظائف الخدمات
المعاونه ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المهنيه ، تحسب المدة الكلية
اللازمة لترقيته الى فئة مالية معينه على اساس إضافة سبع سنوات أو مدة
خدمته في مجموعة الخدمات المعاونه أو الكتابية أيهما أقل الى المدد الكلية
الوارده بالجدولين الثالث أو الخامس المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار

اليه على أن يكون تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف
المكثية هو الذي يبدأ منه حساب خدمته في هذه الحالة ، ولازم ذلك أنه
لايجوز إضافة مدة السنين السبع أو المدة الأقل التي قضيت في مجموعة
الخدمات المعاونة أو الكتابية الى مدة خدمته في وظائف المجموعة الفنية أو
المكثية التي نقل اليها .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠ .

الطعن رقم ١١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

٥- لما كانت المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن " يعتبر من أمضى
أو بمضى من العاملين المرجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول
المرفقة مرفى في نفس مجموعته الوظيفية " وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي
لاستكمال هذه المدة وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن " يدخل في
حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي
لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (أ) (ب) مدة خدمة
العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة أو عند نقله
الى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو
الوحدات الاقتصادية التابعة لها ... (ج) مدد التطوع والتجديد والتكليف
بالوظائف المدنية أو العسكرية " وتنص المادة الحادية والعشرين على أن
" تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو
الكتابية غير الحاصلين على مزايا دراسية والمحددة بالجداولين الثالث والخامس
المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : ... (د) خصم المدة
المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مفررة لتعيين العامل فيها الى
الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف
المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) أو
الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق " ومفاد ذلك أنه وإن كان
المشرع قد ادخل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية سواء
كانت عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية
التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين بما في ذلك العاملين الفنيين أو

المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب عليها ترقبات حتمية داخل المجموعة الوظيفية المنتهى اليها العامل إلا أنه بالنسبة لمن عين من العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفئة (١٦٢ - ٣٦) أو الفئة (١٨ - ٣٦) أو الفئة (٢٤ - ٧٨) أو ما يعادلها في تاريخ سابق ، فقد نظم المشرع بمقتضى الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الاشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضها بما يوازي المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى التي عين فيها فعلاً باعتبار ان تعيينه قد تم في فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتخذة أساساً لضم مدد العمل السابقة التي نصت عليها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذا كان ذلك فإنه لا يجوز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية الى مدة الخدمة الكلية للعامل المهني أو الفني غير الحاصل على مؤهلات دراسية والمعين في الفئات التي نصت عليها الفقرة (د) من المادة ٢١ سالف الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على جواز الجمع بين أحكام المادتين ١٨ ، ٢١/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٢٧ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)

٤٦- مفاد نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٦ ونص المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه أن المشرع جعل الفئات التي تتم الترقية إليها وفقاً لأحكام هذا القانون - فيما عدا الوظائف الحالية - منشأة بصفة شخصية على أن تُلغى عند خلوها من شاغليها لأي سبب كان تخفيفاً للعبء على الميزانية . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم تكن توجد بالادارة القانونية وقت تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سري وظيفة خالية واحدة بالفئة الثالثة تمت ترقية زميل الطاعن عليها باعتباره يفضلته خبره وأقدمية ... وقد سويت حالة الطاعن على الفئة الثالثة وذلك بصفة شخصية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب الطاعن ترقبته على الوظيفة الحالية يكون قد خلص إلى النتيجة الصحيحة التي تتفق والنظر المتقدم .

(الطعن رقم ١٨١٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/٤/٢)

٤٧- لما كان النص في المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (ز) صرف أية فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاء أو الأحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين (ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على ١٩٧٥/٧/١ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ وكان الثابت من تقرير الحبير الذى عول عليه الحكم المطعون فيه قضائه أن المطعون ضده عين لدى الطاعته على الفئة التاسعة وأنه باحتساب مدة خدمته الكلية فإنه يستحق الترقية للفئة الثامنة من ١٩٧٢/٦/١ والفئة السابعة من ١٩٧٧/٦/١ وإذا احتسب الحكم المطعون فيه الفروق المترتبة على هذه الترقية ابتداء من ١٩٧٥/٧/١ وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقرة (ط) فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٥٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٨)

٤٨- مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بعد استبدالها بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والمعمول به من ١٩٨٠/٧/١ ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أن المشرع اعتد فى نطاق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمنح أقدمية اعتبارية للعاملين بالدرجات التى كانوا يشغلونها أصلاً فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بصفة أصلية أو بتلك التى حصلوا عليها لتسوية حالاتهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فى التاريخ المذكور .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ٥/٦/١٩٨٨)

٤٩- مژدى نص المادة ٢١/د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين ... أن المناط فى إعمال الحكم الوارد بالبند (د) سالف الذكر أن يكون

العامل من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وعين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفئة (١٦٢ - ٣٦) أو الفئة (١٨ - ٣٦) أو الفئة (٢٤ - ٧٨) أو ما يعادل هذه الفئات ودون اعتداد بالفئة التى سكن عليها فى ١٩٦٤/٧/١ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك أن تسكين العامل فى ذلك التاريخ على الوظيفة المعادلة للوظيفة التى كان يشغلها فعلاً قبل التقييم هو تسوية حالته الوظيفية ولا يعد تعييناً لأول مرة طبقاً لمفهوم المادة ٢١ بند (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ولا وجه فى ذلك للتحدى بقاعدة المساواه للخروج على هذا الأصل الذى قرره المشرع بنص صريح .

(الطعن رقم ٩٥١ سنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)

٥- مفاد نصوص المواد ٤ و ١٩ من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والمواد ٣ و ٤ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والمواد ٢ و ١٨ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وعلى ما يبين من المذكره الإيضاحيه لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العامله عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وكذلك المذكرة الإيضاحيه للاقتراح بمشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، أن العامل الذى يستكمل حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ إحدى المدد الكلية المشترطة للترقيه فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو فى الجداول الملحقه به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمه يلتزم - إذا اراد احتسابها - بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل فى ١٩٧٥/٥/١ حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبه ، وبترتب على عدم مراعاة هذا المبدأ عدم جواز النظر فى احتسابها ، على أنه ازاء ما تبين من أن بعض انعاملين لم يستكملوا المدد المشترطه للترقيه إلا خلال عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وازاء ضآله الفترة الزمنية التى أتاحها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للتقدم بطلب حساب مدد الخدمة السابقة بحيث تعذر عليهم تقديم هذا الطلب خلالها فقد رأى المشرع تحقيقاً للمساواه بينهم وبين العاملين الذين أكملوا المدد حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولكى يتساووا جميعاً فى ضم مدد الخدمة السابقة من

العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقه به حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ وذلك بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨. مما مقتضاه عدم سريان الميعاد المحدد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لطلب حساب مدة الخدمة السابقة على العاملين الذين أكملوا المدد المشترطه للترقيه خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وهو ما ذكره المشرع بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسريه حالات بعض العاملين المعمول به اعتباراً من ١٩٨٤/١/١ .

(الطعن رقم ٢٢٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

٥١- لما كان البين من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام خلوها من النص علي الميعاد الذي تستحق فيه العلاوات الدورية المترتبة على تطبيق أحكامه ، باستثناء ما نصت عليه المادة ٢٣ منه بالنسبة للعامل الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئه الوظيفية في نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى ، فإن مؤدى ذلك وجوب الرجوع في شأن هذا الميعاد الى القواعد الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعمالاً لنص المادة ٢/٥ من مراد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يجرى علي انه « وتسرى فيما لم يرد به نص في القانون المراتق احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار - اليهما حسب الاحوال » ، يوزد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من أنه « لاجدال من أن الترقبات الحتمية طبقاً لاحكام المشروع تخضع للقواعد الواردة في انظمة العاملين والمنظمة لاستحقاق العلاوات الدورية في حالة الترقية والتي تقضى بعدم استحقاق العلاوة الدورية الا في أول يناير من السنة التالية للترقية طبقاً للمادة ١٨ فقرة أ ، ب من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطبقاً للمادة ٢٤ فقرة (٣) (أ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ » ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه لانه لايجوز منح العلاوة للعامل المرقى قبل حلول أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ صدور قرار الترقية ، وكان الثابت في النسوى - وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضدها قامت بترقية الطاعنين الى الفئة الرابعة طبقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

اعتباراً من ١٩٧٤/٨/١ بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع والخامس ، واعتباراً من ١٩٧٤/١٠/١ ، ١٩٧٤/١٢/١ بالنسبة للطاعنين الاول - والثاني علي التوالي ، بما مفاده أن أياً منهم لم يكن مستوفياً بعد المدة المقررة لاستحقاق العلاوة منذ تاريخ ترقبته حتى ١٩٧٥/١/١ ، ومن ثم فإن القول بأنهم وقت نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/١ قد خفضت مرتباتهم بمقدار العلاوة الدورية عن سنة ١٩٧٥ بالمخالفة لنص المادة ٣ فقرة (ج) من مواد إصداره يضحى ولا محل له ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بدواته أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يضع نظاماً متكاملًا للعلاوات الدورية التي تستحق بعد اجراء الترقيات ومن ثم فإنه بتعين تطبيق القواعد العامة ولاسيما ان المادة الخامسة منه قد نصت على أن تسرى احكام القانون واحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما لم يرد به نص . واذا كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تشترط انقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار الترقية حتى تمنح العلاوة ، وكان المتأنفون قد رفوا حسب القرار الوزاري رقم ٦٢٥ سنة ١٩٨١ الصادر من الشركة المتأنفة نفاذاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمقدم صورته للخبير المنتدب في غضون أشهر أغسطس وأكتوبر وديسمبر ١٩٧٤ أي لم تمض سنة ميلادية كاملة من تاريخ الترقية حتى حلول علاوة ١٩٧٥ ومن ثم فإنهم جميعاً لا يستحقون تلك العلاوة وكان ما أورده الحكم يتفق وصحيح القانون ويكفي للرد على دفاع الطاعنين ، فإن النعى عليه بسببي الطعن يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٦٧٠ سنة ١٩٨٩ في جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

٥٢- مؤدى نص المادتين الخامسة والسابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن هذا القانون ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة إصدار قرارات بيان الشهادات والمؤهلات الدراسية المشار اليها ومستواها المالي ومدة الاقدمية الاضافية المقررة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون وكان الوزير المختص بالتنمية الادارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنقيلاً لاحكام القانون رقم ١١

سنة ١٩٧٥ صائب الذكر ودين أن يدرج مؤهل الطائفة - وطهرم فن الترميم
نظام سنة ونصف بعد الشهادة الابتدائية - صير المؤهلات المتوسطة الواردة
في المادة الخامسة منه ذات الحكم المقتضى في ذلك خلاص من تقرير الخبيرين
المتنبين الى عدم حصول الطائفة الى المؤهل المتوسط وعدم استيفائها بالتالي
للمدة المقررة قانوناً للترقية الى الفئتين الخامسة والرابعة لا يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

٥٣- بطل نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على
مؤهلات دراسية على أن العبرة في تحديد الفئة المالية التي ترد عليها الأقدمية
الاعتبارية المشار اليها بهذا النص هي بالفئة التي شغلها العامل أصلاً في
١٩٧٤/١٢/٣١ لو بالفئة التي شغلها في ذات التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المتنبين بالدولة والقطاع
العام ، لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده لم يكن شاغلاً
في ذلك ١٩٧٤/١٢/٣١ الفئة الثالثة بل شغلها - وعلى ما هو ثابت بتقرير
الخبير في ١٩٧٧/١/١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن
ثم لا ترد عليها الأقدمية الافتراضية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ،
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فانه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٨٢٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

١- إذ كان منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المؤرخ ١٩٦٥/٩/٦ الذي رتب عليه الحكم قضاء لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من قواعد اختصاص جهات القضاء لأن هذا التعديل لا يجوز إلا بقانون ، فإن الاختصاص بنظر هذا النزاع يظل معقوداً لجهة القضاء العادي ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى استناداً إلى أن الاختصاص بنظر التظلم من قرارات التسوية والتقييم معقود للجان التي أنشأها ذلك المنشور وحدها ويخرج عن ولاية القضاء العادي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ من ٢٥ من ٧١٣ .

الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ من ٢٦ من ٩٥٢)

٢- تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والتي تمنع من ضم مدة الخدمة السابقة في القطاع العام في أقدمية الفئة المقررة للوظيفة لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من مبدأ المساواة بين عمال رب العمل الواحد المنصوص عليه في المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٠ من ٢١ من ١٢١٤ .

الطعن رقم ١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ من ٢٢ من ٣١٦)

٣- ما ورد بالكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من امتداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ إلى العاملين من غير الصفيه والإشراقات ومساعدى الصناع بخالف أحكام القانون لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أن تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرارات تنظيمية غير ملزمة وليست لها صفة التشريع .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ من ٢٢ من ١٠٠١ .

الطعن رقم ١٢٥٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١ من ٢٢ من ١٩٨٦ .

الطعن رقم ٢٠٦٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ من ٢٢ من ١٩٨٧)

٤ تعارضات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لا تعبر أن تكون مجرد تعاليمات
إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يجوز لها أن تعلل من أحكامه

(الطعن رقم ١٤٠٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢ .

الطعن رقم ١٩٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ .

الطعن رقم ٢٠٦٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ .

الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ .

الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥ .

الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

تعويض

١- متى كان الحكم إذ قضى بإلزام رب العمل بأن يدفع للعامل الذي يتقاضى أجراً يومياً ما يساوى أجر ثلاثين يوماً بصفة تعويض لفسخ العقد دون إخطار سابق لم يغفل أن الوحدة الزمنية التي يتقاضى العامل أجره على أساسها هي اليوم ، ولم يستند في قضائه بالتعويض بما يساوى أجر ثلاثين يوماً على أساس أنه من ذوى المرتبات الشهرية وإنما استخلص من الأوراق ومن الوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم أن الطرفين قصدا إلى أن تكون معاملة العمال على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية وأنه ينبغي أخذاً بهذا القصد إعمال أثره بينهما في شأن بدل الإلتذار وأنه على هذا الأساس يكون العامل مستحقاً قبل رب العمل ما يعادل أجر ثلاثين يوماً ، وكان رب العمل لا يعيب الحكم فيما استخلصه في هذا الخصوص ، بل قصر النعمى على أنه خالف الثابت بأوراق إذا اعتبر أن العامل من ذوى المرتبات الشهرية في حين أنه معترف في صحيفة دعواه من العمال الذين يتقاضون أجراً يومياً ، فإن هذا النعمى لم يرد على مبنى الحكم وهو قصد المتعاقدين المستخلص من الأوراق يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٤)

٢- تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن المدة التي تكفى المستخدم الذي فصله رب العمل بدون مسوغ لكى يهوى . لنفسه عملاً جديداً هو تقدير موضوعى لا سبيل لمناقشته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٧)

٣- (أ) القول بأن المادة ٤.٣ من القانون المدنى - القديم - التي تلزم السيد الذى يفسخ عقد الإيجار المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التي يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير لا تنطبق إلا إذا لم يكن للمستخدم المفضل عمل آخر يرتزق منه وأن يكون النصل قد أدى إلى بطالته بطلالة تامة هذا القول غير صحيح إذ نص المادة مطلق في هذا الخصوص لا يرد عليه قيد ما .

(ب) إنه وإن كانت المادة المذكورة تلزم السيد الذى يفسخ عقد العمل المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير إلا أن عدم التمكن هذا هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع مستنبطاً هذا التقدير من كافة ما يقدم

إليه من أدلة بما في ذلك مجرد القرائن ومستهدياً في ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملاساتها .

وإذاً فتى كان الحكم إذ قضى للمطعمون عليه وهو طبيب بقيمة أجر المدة الباقية من عقد استخدامه وفقاً للمادة ٤.٣ من القانون المدني قد أقام قضاءً على ما رآته المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع من أن عدم ادعاء الطاعن التحاق المطعمون عليه بخدمة جديدة وعدم تسكه بأن المطعمون عليه تقاعد عن السعى في هذا السبيل ودفاعه بأن المطعمون عليه كان يكسب من تفرغه لعمله بعيادته الخاصة ما يعرضه عن المرتب الذي كان يتقاضاه من المستشفى الذي فصل منه مع عدم قيام الدليل على ذلك . ما رآته من أن ذلك كله هو تسليم من الطاعن بأن المطعمون عليه لم يوفق إلى الالتحاق بوظيفة جديدة ولا سيما بعد ما ذكره أمام محكمة الاستئناف من أن تصرف إدارة المستشفى قبله كان عائقاً له في هذا السبيل . فإن الطعن على الحكم استناداً إلى أنه أخطأ في تفسير المادة ٤.٣ من القانون المدني القديم وخالف قواعد الإثبات كما شاهه القصور والتناقض يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ١٩٩١ في جلسة ١٩٩١/٤/١٩)

٤- إذا كان الحكم قد أخطأ في تقريره بعبارة مطلقة أن المادة ٣ من قانون عقد العمل لا تنطبق إلا حيث لا يوجد اتفاق بين العامل ورب العمل دون تحديد للمعنى الذي يقصده ولكنه مع ذلك كان قد استعرض أقوال العامل ورب العمل ومحضر جميع كل منهما واطلع على مستنداتها فأستبان له أن كل ما نسبته صاحب العمل إلى العامل من تبديد وتحريض للعمال على الإضراب وتقصير في عمله لا دليل عليه وأن صاحب العمل هو الذي حال دون قيام العامل بعمله بأن طلب إلى البوليس منعه من الحضور إلى مصنعه وأخذ التعهد عليه بذلك - فإن ذلك الخطأ لا يكون له تأثير على سلامة الحكم فيما قضى به من التعويض للعامل .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ١٩٨٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

٥- لئن كان اغفال قواعد التأديب المنصوص عليها في قرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٩٤٥/٨/٨ قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي على العامل لا يترتب عليه بطلان هذا الجزاء إلا أن هذا البطلان الذي يشوب الجزاء

التأديبي بسبب ما لحقه من عيب شكلي لا يستتبع حتماً القضاء للعامل بالتعويض عن فسخ العقد بغير مبرر في صحة الأسباب التي بنى عليها هذا الفسخ . ذلك أن رب العمل أن يتحمل عند مجابهته بدعوى التعويض بأن العامل لم يقم من جانبه بالالتزامات المشروطة في عقد العمل وفي القانون سواء أكانت قواعد التأديب قد اتبعت قبل فسخ العقد أو لم تتبع .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٦/١١/٢٢ من ٧ من ٩١٤)

٦- إذا كان العامل قد أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل منعه من استلام عمله بعد إيلاله من مرضه حين توجه إلى مقر العمل لهذا الغرض ثم فصله وأنه بذلك يكون قد فسخ العقد المحدد المدة فحق عليه التعويض ، فإنه لا يجوز لهذا العامل أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه يستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل قد أخل بالتزاماته المتفق عليها في العقد فامتنع عن دفع مرتب المدة التي كان مريضاً فيها وأن امتناع رب العمل هذا يجيز له الامتناع عن العمل وفسخ العقد طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٣ من القانون المدني . ذلك أنه لا يقبل من المدعى لأول مرة أمام محكمة النقض أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٧/٤/٤ من ٨ من ٣٧٨)

٧- لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطاً لازماً لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أي ضرر عن فصله للأسباب التي استندت إليها في هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٠/١/٧ من ١١ من ٢٥)

٨- إذا كان الحكم قد اثبت تعسف الشركة المطعون عليها في فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه دعوى بالمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم أن هذا الفصل التعسفي خطأ ورتب عليه مسؤولية الشركة المطعون عليها عن تعويض

الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم التعويض في حدود حقه المطلق في التقدير على
هذه العناصر التي أشار إليها هو والحكم الابتدائي والتي تستوجب المادة ٣٩ من
القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مراعاتها عند التقدير فإن ما ورد في الحكم
يتضمن الرد الكافي على ما ينص به الطاعن عليه من القصور ومخالفة القانون
والخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣١ من ١٠ من ٨٦٦)

٩- استناد الحكم في قضائه بالتعويض على الطاعن الى عدم ثبوت المبرر لديه
في فصل المطعون عليه يتحقق به خطؤها الموجب لمسئوليتها دون ما حاجة بعد
ذلك إلى إثبات سوء نيتها أو إساءة استعمالها لحق الفصل .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٧ من ١١ من ٢٠)

١٠- الضرر ركن من أركان المسؤولية وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء
بالتعويض تبعاً لذلك . فإذا كان الطاعن (رب العمل) قد تمسك في دفاعه بأن
المطعون عليه (العامل) لم يلحقه ضرر من جراء فصله إياه من العمل وذلك
لاتحافه بخدمة رب عمل آخر فإن الحكم المطعون فيه إذا التفت عن هذا الدفاع
ولم يعر بتسحيصه والرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير
معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٣ من ٧١٦)

١١- متى كانت محكمة الموضوع وهي في سبيل تقدير التعويض عن الفصل
التعسفي قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع
العمل الذي كان يباشره الطاعن (العامل) لدى الشركة المطعون عليها (رب
العمل) وأجره الأصلي وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ العقد المبرم
بينهما والتحاق الطاعن بعمل آخر ، وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض الذي
رأت أنه يستحقه على ضوء هذه العناصر مجتمعة ، وكان تقدير التعويض متى
قامت أسبابه من سلكة فاضى الموضوع دون معقب فإن النعي على الحكم في شأن
هذا التقرير يكون جديلاً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٤ من ٥٦٥)

(الطعن رقم ١٠٦٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ من ٥٧٩)

١٢- تقدير الحكم للمدة التي يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التي

تحتل فيها عن العمل - بعد فصله قبل نهاية مدة العقد - هو تقدير سليم يتفق مع حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني . وإذا كان الطاعن قد أقر بأنه التحقق بعمل جديد ولم يدع أن أجره فيه يقل عن أجره المتفق عليه من المطعمون عليهما فإن النعى على الحكم بأنه لم يقض للطاعن بتعويض عن المدة التي التحق فيها بعمله الجديد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٩٩٦ في جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ من ١٤ من ٨٠٤)

١٣- متى كان يبين من الأوراق أن الإدارة قد تولت بنفسها تسيير المرفق مؤقتاً بموجوداته وعماله وموظفيه نفاذاً لأمر العسكري رقم ٨٩ سنة ١٩٥٤ الصادر بالاستيلاء المؤقت على المرفق ثم عادت وأسقطت الالتزام عن الملتزم السابق وظلت تدير المرفق حتى وضعت قائمة شروط جديدة لتسييره كان من بينها التزام الملتزم الجديد بتشغيل عمال الملتزم السابق بحيث تكون له الخبرة في الاستعناء . ومن يرى الاستعناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق ومن بينهم المطعمون عليه الأول فلم يشأ الملتزم الجديد إنهاء الأخير وأخطر بذلك جهة الإدارة التي قامت بإنهاء العقد (المحدد المدة) وتحديد مكافآته ، وكان مؤدى ذلك أن إنهاء العقد قد وقع بناء على عمل إجباري من جانب الإدارة بعد أن قبلت تنفيذه المدة من وقت الاستيلاء على المرفق وبعد إسقاط الالتزام - حتى تاريخ إنهائها للعقد ، فحققت بذلك مساءلتها عن هذا الإنهاء وما يترتب عليه من نتائج ، وذلك بصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام ومدى تقيد جهة الإدارة بآثار العقود والالتزامات المبرمة بين الملتزم السابق والغير . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالتعويض عن فسخ الإدارة عقد المطعمون عليه الأول من جانب واحد وقبل انتهاء مدته ، لا يكون قد خالف القانون

(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٩٧٢ في جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢ من ١٢ من ٦٤٦)

١٤- إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن الطاعن (المجلس البلدي) بوصفه القائم على مرفق النقل بمدينة القاهرة قد تولى بنفسه إدارة المرفق بموجوداته وعماله وموظفيه ومنهم المطعمون عليه - نفاذاً للأمر العسكري رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على المرفق من الشركة الملتزمة بإدارته - مع الاحتفاظ بالحالة التي كان عليها عماله ومستخدموه وأنه لمناسبة طرح المجلس التزام استغلال المرفق في المزايا من جديد أنهى عقد استخدام المطعمون عليه على الوجه الذي انتهى

إليه الحكم المطعون فيه من أن ذلك كان د بلا جريه أرتكيبها ودون أي مبرر قانوني ، فإن إنهاء العقد على هذا النحو - ويصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام واسترداده - مما يوجب مساءله المجلس .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٠٠٤)

١٥- إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنه والتي أورد الحكم المطعون فيه نصها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعه في إنترام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنه بأي حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان السبب فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ٢٤٦)

١٦- متى كان الحكم المطعون فيه - بعد أن نفى عن الطاعنه التعسف في فصلها المطعون عليهم - قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قدرتها الشركة الطاعنه في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة - وهي تختلف في أساسها القانوني عن التعويض عن الفصل التعسفي - فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٢٥)

١٧- متى كان الحكم قد أورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته فإن ذلك ما يدل على أنه راعى هذه العناصر في تقدير التعويض .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٤ من ١٥ ص ٨٦٢)

١٨- متى كانت المحكمة وهي بصدد دعوى التعويض لم تستلزم توافر الضرر لإمكان إنهاء عقد العمل ، وإنما استعرضت الأخطاء المنسوبة إلى العامل وخلصت منها إلى أنها لاتصلح مبرراً كافياً للفصل وهو استخلاص موضوعي سائق يقع في سلطة المحكمة التقديرية ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون في خصوص ما استظهر إليه في مناقشة افتراض أن قرار الفصل شقوي

تأديبه تطبيق عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤ من ١٥ إلى ٨٦٢)

١٩- ما حرم الطعن فيه أمام القضاء ، ونهى عن سماع الدعوى به إنا هو تصرفات
السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد
والحراس العامين ومندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام
العرفية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٥
وبالقدر اللازم لحمايتها ، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية المعلنه بمقتضى المرسوم الصادر فى
١٩٥٢/١/٢٦ وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون . وإذا كان نظام
الأحكام العرفية نظاماً استثنائياً لا يجوز التوسع فى تطبيقه أو فى تفسير
أحكامه ، وكان الأمر العسكرى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ بوضع الحراسة على
الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية قد استهدف حسن إدارة الشركة
وصيانته أموال المساهمين وحقوق المتعاملين معها ، وخول الحارس سلطة النيابة عن
الشركة وإدارتها ونص على أن له بوجه خاص حق تعيين الموظفين والبت فى
شئونهم ، وهى أمور لا تدخل بطبيعتها فى نطاق التناهي التى قصد الشارع
حمايتها ومنع سماع الدعوى بها فى معنى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧ لسنة
١٩٥٦ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب
التعويض عن فصل الشركة للطاعن بلا مبرر ، يكون قد خالف القانون وأخطأ
فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٨ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٤/٢/٢٥ من ١٥ إلى ٢٩٠)

٢٠- ترك العامل الخدمة لعدم قيام صاحب العمل بالتزاماته القانونية أزاء ومنها
دفع الأجر فى المواعيد وعلى الوجه المقرر فى القانون ، لا يمنع من استحقاقه
المكافأة أو التعويض .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ من ١٦ إلى ٩٥)

٢١- الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ من ١٧ إلى ١٨٠٢)

٢٢- متى كان التعويض المطلوب عن الخطأ - التقصيرى أو العقدى - مما

يرجع فيه إلى تقدير القاضى المطلق فإنه لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - معلوم المقدار وقت الطلب فى معنى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ ص ١٧ ع ٤ ص ١٨٠٢)

٢٣- للعامل الحق فى تعويض ما أصابه من ضرر مادى مباشر بسبب إنهااء عقده بغير مبرر مشروع .

(الطعن رقم ١٤٢ سنة ٢٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ ص ١٨ ع ١ ص ٦٢٦)

٢٤- الحكم المستعجل الصادر بوقف تنفيذ قرار فصل العامل ، هو حكم يصدره قاضى الأمور المستعجلة باجراء وقتى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ، لايمس أصل الحق ولايعتبر فاصلاً فيه ، وهو لايجاز فى تقريره نطاق الدعوى المستعجلة . فلا يقيد محكمة الموضع عند النظر فى دعوى التعويض عن الفصل بغير مبرر .

(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢٢٤ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٤ ص ٢١ ع ١ ص ٢٥٠)

٢٥- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً برفض دعوى التعويض - عن فسخ عقد العمل - على توافر مبرر إنهااء العقد لدى الشركة المطعون عليها فذلك حسبه ولايكون عليه بعد ذلك أن يتقصى وقوع ضرر للطاعن أو أن يلتفت لما ساقته من أسانيد لإثبات هذا الضرر .

(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٢٢٤ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٤ ص ٢٢ ع ٢ ص ٤٧٧)

٢٦- تستوجب المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر ، أن التعويض عن الإنهاء التعسفى لعقد العمل يقتصر بالنظر إلى الأضرار التى لحقت بالعامل ويشمل ذلك ما لحقه من خساره وما فاته من كسب وفقاً للتواعد العامة المقررة فى القانون المدنى وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجملّة ولم يبين عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاره البطلان لتصور أسبابه .

(الطعن رقم ١٢٩ سنة ٢٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٢ ص ٢٣ ع ٢ ص ٨٩٤)

٢٧- إنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا التحد الموضوع فى كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما ، هذا فضلا عن وحدة الخصوم وإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى الدعوى السابقة أن الطاعن رفعها بطلب مكافأة إدارة وعلاوة تونجية ونصيب فى الارباح وما يستحقه فى صندوق الإدخار والمعاشات ومقابل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة ، وكانت طلبات الطاعن فى الدعوى الحالية هي الحكم له بتعويض عن فصله تعسفياً ، الأمر الذي لم يكن معروضاً فى الدعوى السابقة ، فإن الدعويين تكونان مختلفتين موضوعاً ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الحكم السابق فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٢٢/٦/٢٢ من ٢٤ ع ٢ من ٩٦٢)

٢٨- متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه برفض دعوى الطاعنين بالتعويض عن فصلهم من عملهم إلى ما استظهره من واقع النزاع المعروض من أن الفصل لم يكن بقصد الاساءة إليهم وأنه كان مبرراً بما صادف المعهد من صعوبات مالية اعترضت سبيل إدارته مما أضطر المركز الرئيسى الذي يتبعه المعهد فى خارج البلاد إلى التقرير بخلقه نظراً لتعذر تمويله والاتفاق عليه فى مصر ، وإلى أن الطاعنين لم يقوموا بالتدليل على بطلان البواعث التى اقتضت غلق المعهد ولذا كان القرار الصادر بهذا الشأن لا يتسم بالتعسف فى استعمال الحق الموجب للتعويض وإذا كان تقدير مبرر الغلق وما استتبعه من إنهاء عقود الطاعنين هو من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع متى قام قضاؤه على استخلاص سائغ ولا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض فإن النعى بهذا السبب ، يكون على غير أساس

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٤/٥/٢٥ من ٢٥ من ٩٢٩)

٢٩- إذا كان المشرع قد أجاز فى المادة ٢/٦٩٤ من القانون المدنى والمادة ١/٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لكل من طرفى عقد العمل غير محدد المدة أن يضع حداً مع المتعاقد الآخر بشرط مراعاة مهلة الاخطار المقررة فى القانون ، وكان استعمال حق الفسخ بإرادة المتعاقد المنفردة لا يرتب مسئولية طالما استند الى ما يبرر فإن أعوزه المبرر كان للمتضرر الحق فى تعويض تقدره المحكمة تشبهاً مع المبدأ العام من أن العقد غير المحدد المدة هو عقد مؤقت بطبيعته وليس

أهدباً ، فإن تخطئه المحكم المطعون فيه بأنه أقر إنهاء عقد الطائعين في حالة ليست من الحالات الواردة على سبيل المحصر في قانون العمل يكون لاسند له من القانون .

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١ من ٢٥ من ١٦٢)

٣- أساس التعويض عن مهلة الإنذار المقررة قانوناً في حالة فسخ العقد غير المحدد المدة هو إخلال الطرف المنهي للعقد بالتزامه باحترام هذه المهلة وعدم إعلانه الطرف الآخر في المواعيد المقررة بعزمه عن إنهاء العقد . وأساس التعويض عن الفصل غير المبرر هو ما يشوب تصرف رب العمل من عسف في استعمال حقه في فسخ العقد . وإن كان إنهاء العقد لا يفيد بذاته أن هذا الإنهاء وقع عسفاً بل يتعين أن يقوم الدليل على ذلك ، وكان الطلبان وأن المحدا في مصدرهما وهو العقد إلى أن أساس كل منهما يختلف عن أساس الآخر ومن ثم فلا تناقض في أسباب المحكم المطعون فيه إن هو استجاب في قضائه لطلب مقابل مهلة الإنذار دون طلب التعويض عن الفصل عسفاً .

(الطعن السابق)

٣٩- التعويض عن مهلة الاخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أساسهما القانوني ، فالتعويض الأول التزام فرضه القانون على من يفسخ العقد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب أن تمضي بين الاخطار والفصل سواء أكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر ، وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله بغير مبرر ، ولذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويضين في ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وفي المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ من ٢٥ من ١٤٩٢)

٣٢- الأصل في التعويض انه مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر ومناطه ترتب الضرر ولا يغير من طبيعة هذا التعويض تقديره بما يوازي الأجر المتبقى من المدة التي لم ينتفد فيها العقد ، ولا يخضع بهذه المثابة للضريبة على كسب العمل لأنه ليس إيراد دورياً وإنما هو في حكم رأس المال يصرف دفعه واحدة عند انتهاء خدمة العامل نظير الخطأ التعاقدى بفسخ عقد العمل قبل حلول موعده ، وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع المبلغ المدفوع للطائعين

كتعويض مقابل الضرر الذي لحق به بسبب إحلال الشركة بالتزامها التعاقدى فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٩٩٠ ق جلسة ١٦١/٤/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٨٠٥)

٣٣- مؤدى نصوص المآراد ٥ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية والمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء مؤسسات علاجية بالمحافظات والمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مؤسسة علاجية لمحافظة القاهرة - أن مستشفى هيلبوليس قد خلصت ملكيتها للدولة بالتأميم وآل إلى المؤسسة الطاعنة وإذا كان التأميم على هذه الصورة يرتب إنقضاء المشروع المزمع ونشوء شخص معنوى جديد محله ، وكان مقتضى ذلك أن الدولة أو المؤسسة العلاجية ليست امتدادا لهذا المشروع فلا تعتبر بمثابة خلف له فإن هذه المؤسسة لاتسأل بحسب الأصل عن الديون التى ترتبت فى ذمة ذلك المستشفى قبل تأميمه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما لم يتضمنا نصاً بانتقال التزامات المستشفيات المزممة إلى الدولة أو إلى المؤسسات العلاجية . وكان المقصود بنوى الشأن الذين يحق لهم إقتضاء التعويض المنصوص عليه فى المادة الخامسة من ذلك القانون هم أصحاب المستشفيات المزممة دون دائنى هذه المستشفيات الذين لم يكلفهم المشرع بتقديم بيان عن ديونهم كما فعل بالنسبة لمدينىها ومن ثم تبقى حقوق هؤلاء الدائنين قائمة قبل أصحاب تلك المستشفيات ، فإن المؤسسة الطاعنة لاتكون لها صفة فى هذه الخصومة القائمة على مطالبة المظعون ضدها باستحقاقاتها المترتبة على فصلها الذى تم قبل تأميم المستشفى ، لما كان ذلك وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاء يرفض الدفع المبدى من المؤسسة الطاعنة - المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استناداً إلى أن هذه المؤسسة تعتبر خلفاً عاماً لمستشفى هيلبوليس المزممة وأعمل فى شأنها حكم المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ورتب على ذلك إلزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٠٧ سنة ٢٩٩٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٥ من ٢٦ ص ١٢٠٧)

٣٤- لئن كان تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له هو من اطلاقات قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون قد اعتمد فى قضائه على أساس سليم ، ولما كان الثابت على ما سجله الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦١ بقرار مسن الحارس العام على أموال الخاضعين لأمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وأن هذه المؤسسة أتمت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية من ١٢/٥/١٩٦٣ وكان مقتضى ذلك أن الطاعن فصل من العمل بالمؤسسة مألقة الذكر قبل تأميمها فإن الحكم إذ أخذ فى الاعتبار عند تقدير الضرر الذى حاق بالطاعن من جراء هذا الفصل وتحديد التعويض الجابر له بما تقتضى به المادة السادسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ من جواز اعفاء مديرى الشركات المزممة من مناصبهم يكون قد بنى على غير أساس من الواقع والقانون .

(الطعن رقم ٦٦٥ سنة ٤٠ فى جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١١٥٢ .
الطعن رقم ١٢٦ سنة ٥٢ فى جلسة ١٤/١١/١٩٨٨)

٣٥- متى كان الطاعن قد استمر فى العمل بعد انقضاء مدة عقده المحددة المدة فى آخر ابريل ١٩٦٣ وبالتالى يعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة عملاً بالمادة ٧١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يستحق فى حالة إلفائه من جانب الشركة دون مراعاة المهلة المحددة فى المادة ٧٢ من ذلك القانون بثلاثين يوماً بالنسبة له تعويضاً مساوياً لأجره عن مدة هذه المهلة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بمرتب شهر مقابل مهلة الإخطار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ فى جلسة ٢٧/١١/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٦٧٨ ،
الطعن رقم ١٧٧٥ سنة ٥٢ فى جلسة ٢٧/٢/١٩٨٩)

٣٦- مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات فى المراد المدنية والتجارية أن الحكم الصادر فى المراد الجنائية تكون له حجبيته فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوتين الجنائية والمدنية وفى الرصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإند يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها وعليها أن تلتزمها فى

بعد الحقن المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكماً مخالفاً للحكم الجنائي السابق
لـ . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في اللجنة المستأنفة قد قضى ببرامة
الطاعن - العامل - من تهمة القتل والإصابة الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد
على المقرر المسند إليه . وأقام قضاؤه بذلك على ما أورده من أسباب منها استناد
الاسراع بالسيارة إلى الطاعن معوط بالشك . فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى
برفض الدعوى بالتعويض عن الفصل التعسفي تأسيساً على أن خطأ الطاعن
بأسرعه بالسيارة يعد إخلالاً بالتزاماته الجهرية ببرر فصله وهو ذات الخطأ الذي
قضى الحكم الجنائي بعدم ثبوته وأهدر بذلك حجة هذا الحكم فإنه يكون قد خالف
القانون .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٥ من ٢٨ ص ٢١٠)

٣٧- إذ كان المطعون ضده الأول من العاملين لدى الشركة الطاعنه في وظيفه
رئيس مجلس إدارتها مما يجعلها صاحب العمل في العلاقة التعاقدية القائمة
بينهما ، فإن فسخ هذه العلاقة بغير مبرر الذي يلحق ضرراً بالمطعون ضده الأول
يرتب مسئوليتها عن التعويض وذلك وفق ما تقضى به المادتان ٦٩٥ من القانون
المدني و٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يبرأ هذه المسئولية عنها
إقام الفسخ بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو في واقع الأمر أن يكون
إجراء شكلياً ينظم وسيلة إنهاء تلك العلاقة التعاقدية .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤ من ٢٩ ص ١٨١)

٣٨- إذ كان يبين مما أورده الحكمان الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع
وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت من أوراق
الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان يباشره الطاعن
لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم بينهما وصعوبة
حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت
أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة ، وكان تقدير
التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه فيه ،
وطالما أن الأسباب التي أوردها المحكمة في هذا الصدد سائغة وتؤدي إلى
النتيجة التي انتهت إليها في قضائها فإن ما ينهيه الطاعن في شأن
تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام هذه
المحكمة . ولا ينازع من ذلك أن محكمة الموضوع راعت في تقديرها للتعويض

المعاش الذي تقرر للطاعن طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية نتيجة أصابه العمل وذلك لأن الغاية من التعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه .

(الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ من ٢٩٢ .

الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٤)

٣٩- مژدى النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من القانون المدنى أنه فى حالة نسخ العقد الملزم لتجانبين بسبب خطأ أحد المتعاقدين يكون للطرف الآخر الذى أصابه ضرر من الفسخ أن يطالب هذا المتعاقد بالتعويض عما لحقه من ضرر استناداً الى قواعد المسئولية التقصيرية .

(الطعن رقم ١٨٩١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

٤- مژدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الرصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكى لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائى السابق له . ثا كان ذلك وكان الثابت بالاوراق - وعلى ما سجله الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٠٦٧/٤/٣ - أن النياه العامة اتهمت الطاعن بأنه فى يوم ١٠/٥/١٩٦٣ تعدى على أحد مفتشى الشركة المظعون ضدها واتلف الزجاج الملوك لها ، وأنه بعد أن نقض الحكم الصادر بالادانته قضى ببراءته مما اسند اليه تأسيساً على ما مؤداه عدم صحة واقعة التعدى ، والتشكيك فى اقوال المجنى عليه بشأن واقعه الانلاف ، وأشار الحكم الجنائى فى أسبابه أنه لايفوت المحكمة أن تنزه أن الباعث الى الصاق التهمة بالطاعن هو التنافس على انتخابات مجلس اداره المظعون ضدها ووقوف الطاعن فى غير جانب المجنى عليه وشهوده ، وان ذلك يؤكد أن الطاعن هو المجنى عليه وأن يد الاداره صورت الأمر كما تبغيه حتى تتمكن من وقفه ثم فصله من العمل وبذلك يكون الحكم الجنائى قد فصل فصلاً لازماً فى واقعة هى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ومن ثم يحوز فى شأنها حجية الشئ

المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن أقام قضاءه برفض طلب الطاعن بتعريضه عن الفصل من الخدمة واحقيقته في الاجر عن مدة الرقف عن العمل على أن نقض الحكم الصادر بادانته ثم القضاء بالبراءة ليس من شأنه أن يجعل الفصل تعسفياً فإنه يكون قد أهدر حجة هذا الحكم وخالف القانون .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)

٤١- لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه عرض لتقدير التعريض عن فصل المطعون ضده بقوله : وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن محكمة الموضوع في سبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعريض قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملاساتها ونوع العمل الذي كان يباشره المطعون ضده لدى الطاعنه والمدة التي قضاه فيها وحرمانه من مصدر دخله من هذا العمل وتولت بذلك تحديد مقدار التعريض الذي رأت أن المطعون ضده يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة ، وكان تقدير التعريض متى قامت اسبابه من سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه فيه ، وطالما أن الاسباب التي أوردتها المحكمة في هذا الصدد سائغة وتؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها في قضائها . واذا كانت الغاية من التعريض هي جبر الضرر متكافئاً معه وغير زائد عليه . وكان الحكم قد أورد حرمان المطعون ضده من مصدر دخله من بين العناصر التي ذكرها للتعريض ، ولم يورد عدم التحاقه بعمل آخر بين تلك العناصر ، فإن ما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه هذا الصدد ينحل الى مجادلة موضوعية في تقدير التعريض ، وهو ما لايجوز اثارته أمام محكمة النقص .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ٨/٤/١٩٩٠)

تعيين

١- مژدى نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ والمادة الخامسة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ أن الشركات التى آلت ملكية بعض أسهمها للدولة يقتضى أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - ومنها الشركة المطعون عليها - لايحل لمجلس الاداره المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب أن يعفى من تعيين فى الوظائف التى لايقل المرتب الأسمى المقرر لها عن ١٥ جنبها شهرياً من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الادارية المختصة . ولايعتبر من ذلك ما جرى به نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أنه « إذا كانت حصة المؤسسة فى رأسمال إحدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس اداره المؤسسة حق طلب إعاده النظر فى كل قرار يصدره مجلس الاداره أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ إعلانه به وإلا اعتبر القرار نافذاً » ذلك أن أحكام هذا القانون - وهو سابق على صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - يقتصر العمل بها على قرارات مجلس الاداره الدائم للشركة أو جمعيتها العمومية ولا تمتد إلى قرارات مجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة الدائم . كما لايفير ذلك ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ التى أجازت شغل بعض الوظائف الحالية دون إجراء امتحان مسابقة لان نطاق أعمال هذا الاستثناء - على ما هو ظاهر من صراحة النص وما تدل عليه المذكرة الایضاحية - إنما يقتصر على الوظائف الحالية ومصالحها وفى الهيئات والمؤسسات العامة فلا يمتد الى الوظائف الحالية فى الشركات.

(الطعن رقم ١٣٨ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ص ٢٠ ع ٢ ص ٨٦٨)

٢- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون قد نصت صراحة على أن تعيين هؤلاء الخريجين بتلك الشركات يكون بقرار من الوزير المختص كما نصت المادة الثانية منه على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ . وكان الواقع فى الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه هو أن الطاعنين

بحرث ديبينهم بالشركة المطعون ضدها بقرار وزير الصناعة رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/١/٢٧ وتلا ذلك أن اهرمت الشركة معهم عقود العمل المؤرخة أول ابريل وأول مارس و٨ فبراير سنة ١٩٦٢ على الترتيب ، فإن هذا القرار يكون قد صدر من يملكه وطبقاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٣٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٥١٤)

٣- نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية على أن « يعين خريجو الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية الآتي بيانهم بوظائف الدرجة السادسة بالكادرين الفني والمالي والإداري في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحافظات والبلديات المعادلة لها في المؤسسات العامة وذلك في الوظائف الحالية حالياً أو التي تنشأ بقرار جمهوري » ونص المادة الرابعة منه على أن « تسرى حالة خريجي الكليات النظرية بالجامعات والأزهر والمعاهد العليا النظرية بناء على طلبهم إذا كانوا موجودين حالياً في الخدمة بمكافآت أو على اعتمادات أو درجات في كادر العمال أو درجات تاسعة أو ثامنة أو سابعة أو سادسة بالكادرين الكتابي أو الفني المتوسط أو مايعادلها من وظائف المؤسسات العامة . وتكون التسوية على الدرجات السادسة بالكادرين الفني المالي والإداري أو ما يعادلها » .

مؤداهما أن المشرع قد أراد أن يقتصر تطبيق هذا القانون فيما يتعلق بتسوية حالة هؤلاء الخريجين على العاملين منهم بتلك الجهات التي عينتها الفقرة الأولى من المادة الأولى منه ، فلا يندرج فيها الشركات التابعة للمؤسسات العامة ولاوجه للربط بين الفقرتين الأولى والآخرى من المادة الأولى من ذلك القانون ، لاختلاف مجال كل منهما عن الأخرى إذ عنت الفقرة الأولى بيان الخريجين اللذين يرشحون للتعيين والجهات التي يجرى تعيينهم بها بينما نصت الفقرة الأخيرة على أن يستبعد من الاختيار للتعيين الخريجون اللذين يشغلون وظائف بالجهات التي عدتها ومنها المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ولا صلة بين النصين ، كما لا يجدي الطاعن أيضاً ما يدعيه من أن المشرع وقد نص على صريح القانون على العاملين بالمؤسسات العامة فإنه قصد من ذلك أن ينصرف هذا النص إلى العاملين بالشركات التابعة لها بما يتلائم مع اتجاهه إلى إزالة الفوارق بينهم ، لأن تبعية هذه الشركات التابعة للمؤسسات العامة لا ينفي عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن تلك المؤسسات ونسب كانت نصوص هذا القانون واضحة كما

سبق القول فإنه لا يجوز الخروج عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الطاعن باعتبار أنه يعمل في شركة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ من ٢٦ ص ٤٥٢)

٤- بشرط اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجي خاطيء . منسوب للموكل من شأنه ان يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر . وإذا كان الثابت في الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - أن الشركة المظنون ضدها لم تعين السيد / بمقتضى العقد المبرم بينهما مديراً لها بل عينته ليشرف على الاعمال الإدارية إلى جانب مديرها الذي له حق التوقيع المبرم لها وكان الطاعن (التعامل) لم يدع في دفاعه أمام محكمة الموضوع وجود مظهر خارجي يجعله معذوراً في أن يعتقد ان للسيد سلطة تعيين العاملين بالشركة . وكان وضع الأخير في الشركة على ذلك النحو لا يشكل أي خطأ من جانبها مما بنى به عن توافر ذلك المظهر . وكان مؤدى ذلك من انتهاء صفة الوكيل الظاهر أو المدير الظاهر عنه . فإن الدفاع الذي يتمسك به الطاعن يكون دفاعاً لا سند له من القانون وغير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون النفي على الحكم بالنقض لإغفاله ذلك الدفاع غير منتج .

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ من ٢٦ ص ١٤٦٢)

٥- تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا يتفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصيه الدولة والمؤسسة العامة ولا يمس شكلها القانوني الذي كان لها قبل التأميم كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها . وإذا كان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإن تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهي لا تمثل جهازاً إدارياً ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تثقل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقتها بها علاقة عقدية . وهو ما ألح به الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات والقطاع العام الصادر بالقرارات الجمهورية ٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . فإن ما صدر عن وزير الاقتصاد ورئيس الوزراء من توجيهات بشأن الحاق الطاعن بخدمة الشركة المظنون ضدها لا تعدو ان تكون مجرد توصيات

غير ملزمه الشركة ولا تصلح كأداة لتعيينه فيها ولا أثر لها على شئ من العمل المبرمين بينها وبين الطاعن واللذين يحكمان وحدهما علاقته بها .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠ من ٢٧ من ١٦٢)

٦- نصت المادة السابعة من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٢/١٢/٢٩ أنه " لا يجوز التعيين في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ولا يمكن الإفادة من ذوي الكفاية والخبرة الخاصة ويكون التعيين في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب إدارة الشركة وموافقة مجلس إدارة المؤسسة " وإذا كان الواضح من هذا النص أنه يتضمن قاعدة أمره لا يجوز الاتفاق على مخالفتها مؤداها النهي عن التعيين في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية وكان الثابت أن الوظيفة التي يشغلها الطاعن من الوظائف التي لا يجوز التعيين فيها إلا بقرار من رئيس الجمهورية ولم يصدر هذا القرار بتعيينه إلا في ١٩٦٦/٥/٢٨ فإنه لا يعتد في تسريه أقدميته بالشركة المطعون عليها إلا اعتباراً من هذا التاريخ ، ولا يترتب على عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة في ١٩٦٤/٣/١٤ أي حق في أقدميته وبالتالي يكون طلب تسريه حالته في ١٩٦٤/٣/١٤ أو في ١٩٦٤/٧/١ على غير أساس من القانون ولا محل بعد ذلك للتحدى بقواعد التعادل والتسكين المحدد لإجرائه في ١٩٦٤/٧/١ وفقاً لنص المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة سالفة الذكر متى كان الطاعن في تاريخ تعيينه المعبر قانوناً وهو ١٩٦٦/٥/٢٨ خارج نطاق هذا التسكين .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٨ من ٢٧ من ١٦٩)

٧- إذا كان يبين من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن إعادة تشكيل بعض المجالس المؤقتة لإدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي الذي أصدره مجلس إدارة هذه المؤسسة بهيئة جمعية عمومية ، أن الطاعن قد شمله تشكيل المجلس المؤقت لإدارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ، وكانت مهمة المجلس المؤقت هي إدارة الشركة لحساب ولصالح المؤسسة والتي لمجلس إدارتها برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين بالنسبة للشركات التابعة لها طبقاً لنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ على أن تتحمل المؤسسة مرتبات ومكافآت أعضائه

وذلك إلى حث تشكيل مجلس إدارة الشركة ، فإن اختيار أعضاء المجلس المؤقت من جانب المؤسسة على ذلك النحو لا يتأدى منه اعتبارهم معينين فى وظائف مجلس الإدارة الخاصة بالشركة لأن تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة انتهى تتبع المؤسسة لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لنص المادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة المشار إليه .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ١٠ / ٤ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٩١٤)

٨- متى كان يبين من مطالعه أوراق الدعوى ومستنداتها المودعه ملف الطعن أن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى رأت اعتبار أعضاء المجالس المؤقتة لإدارة الشركات معارفين للعمل بهذه الشركات ، وأن المجلس المؤقت لشركة اتوبيس غرب الدلتا ، وافق على إعارة الطاعن إليها وأن مجلس إدارة شركة اتوبيس الوجه القبلى قرر اعتبار الطاعن معارفاً لشركة اتوبيس غرب الدلتا فى المدة من حتى وأن قرار مجلس إدارة المؤسسة بهينه جمعيه عموميه رقم ١ لسنة ١٩٦٥ والذي تبلغ للطاعن إلغاء إعارته الى هذه الشركة وإعادةه الى عمله الاصلى بشركة اتوبيس الوجه القبلى ، وكان مؤدى ذلك كله أن الطاعن قد شمله تشكيل المجلس المؤقت لإدارة شركة اتوبيس غرب الدلتا أثناء إعارته الى هذه الشركة من الشركة الأخرى ، وإن تكليف الطاعن بهذه المهمة لم يغير من هذا الوضع ومن ثم لا يقطع علاقته بالشركة الأخيرة، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بالتعويض عن الفصل التعسفى ، تأسيساً على أن إلحاقه بذلك المجلس يقتضى قرار المؤسسة بعد تعيينه جديداً أنهى صلته بهذه الشركة ، يكون قد خالف القانون كما خالف الشايت بالأوراق .

(الطعن السابق)

٩- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى يحكم واقع الدعوى أن تقرير صلاحية العامل أو عدم صلاحيته للاستمرار فى العمل المعين فيه تحت الاختبار فى شركات القطاع العام بحكمه النظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة متضمناً العناصر اللازمة للتحرف على هذه الصلاحية ومدى توافرها فى عاملها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بمقوله إنه وقد عين بالشركة فى ١٦ / ٣ / ١٩٧٢ بمقد جديد تحت الاختبار فإنه يحق للشركة إنهاء خدمته دون إعتبار لنتيجة ما أظهرته فترة اختباره عن مدى صلاحيته للعمل ،

فإنه يتكرر قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث قواعد النظام الذى وضعه مجلس إدارة الشركة فى شأن تقدير صلاحية عامليها المتعينين تحت الاختيار ، لاستظهار مدى توافر عناصر الصلاحية التى تضمنها هذا النظام فى الطاعن (العامل) لإمكان النظر فى أمر فصله إذا ما تقررت عدم صلاحيته للعمل ، مما يعيبه بالقصور فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٤٤٠ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٩ من ٢١ ص ٧٥٦)

١- مفاد المادتين ٥٢ ، ٥٧ من قانون المؤسسات العامه وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ أنه إذا شغل أحد العاملين بشركة من شركات القطاع العام وظيفة من وظائفها ، ثم صدر قرار رئيس الوزراء بتعيينه مفوضاً للقيام بسلطات مجلس إدارة شركة أخرى من هذه الشركات أو رئيس هذا المجلس استناداً إلى المادة ٥٧ المشار إليها فى واقع الأمر منتدباً من وظيفته الأصلية لهذه الوظيفة الجديدة طوال فترة شغله لها . ولا يعتبر معيناً فيها مادام أن تعيين رئيس أو عضو مجلس الإدارة ينبغي ألا يتم إلا بقرار من رئيس الجمهورية . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعن فيه أن الطاعن عين فى وظيفة المدير العام للشئون الفنية لدى الشركة المطعون ضدها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٦٨ ثم صدر قرار رئيس الوزراء رقم بتاريخ بتعيينه مفوضاً بشركة مع تفويضه سلطات مجلس الإدارة ورئيسه ، فإن هذا التعيين يعد فى حقيقته ندباً لهذه المهمة وليس تعييناً له فيها . ولازم ذلك أن تظل علاقته بالشركة المطعون ضدها قائمة إذ لا ينهى الندب علاقة العامل بالعمل المنتدب منه ، وتضحى بالتالى دعواه الراهنة بناءً من السقوط المقرر بالمادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ١٤٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ من ٢٢ ص ٢١٣٤ ،

الطعن رقم ٢٩٢ سنة ١٤٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ من ٢٢ ص ٢٠٦٨)

١١- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده حدد طلباته الختامية فى مذكرته المقدمه بجلسته ١٩٧٣/٤/١١ بأحقية فى التعيين بالفئة الثانية اعتباراً من ١٩٦٦/١١/٢٢ وما يترتب على ذلك من فروق الأجر والعلاوة والمكافأة فإن

الحكم إذ قضى بأحقية الى الفئ الرابعه اعتباراً من ١٩٦٧/٨/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار يكون قد فصل فيما يدخل فى نطاق الطلبات المطروحه عليه .

(الطعن رقم ٨٢٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ ص ٢٨٥)

١٢- مفاد نص المادتين الثانية والثامنة عشر من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن المشرع أوجب على كل شركة وضع جداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك فى نطاق الجدول المرافق للقانون المشار إليه لأنه إنما استهدف وضع قواعد عامه مجردة باتخاذ أساس موضوعى يعتد فى الوظيفة بالفئة المالية المقرر لها ، ويخضع من يعنى بشركات القطاع العام لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد لتوظيفة المعين بها بغض النظر عن نوع إجازته العلمية وخبرته العملية بما قد يزعمه توظيفه أعلى من تلك التى عين بها ، ولاره أن يكون المناط فى تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه فى قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته الشخصية أو قاعدة المساواة .

(الطعن رقم ٣٠١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٢ ص ٤٤٠ .

الطعن رقم ٢٠٨٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢ .

الطعن رقم ١٨٩٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

١٣- إذ كان واقع الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه أن زميل المظنون ضده المذكور به إنما شغل بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٢ وظيفة ميكانيكى فى ظل رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ حين احتار بنجاح الاختيار المعلن بما مرداه أن يكون وضعه فيها هو إعادة تعيين له بغير بهمة المتابعة المتخذة بالعمل لدى الطاعنه فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثامنة من تلك اللائحه التى نصت على أن " ولا يكون قد رقى إلى الوظيفة المذكورة طالما أن شروط الترقية لم تتحقق فى حالته لما كان ذلك غير المظنون ضده يكون بمنأى عن أحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية لأنها فيما يتعلق بمن يستدعون للخدمة الإلزامية أثناء علاقة العمل توجب الاحتفاظ للعامل أثناء وجوده بالخدمة لعسكريه بما يستتبعه من ترقيات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً ، ولا

يحق له بطريق اللزوم والاقتضاء طلب مساواته بزميله المقارن به في الوظيفة والأجر .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ١٤٥٠ في جلسة ١٩٨١/٦/٧ من ٢٢ من ١٧٥٠)

١٤- مفاد ما نصت عليه المواد الثمانية الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ أن العاملين الذين يتركون الخدمة في الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعييناً لهم فيها بكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهاء الرابطة الأولى موضوعها . أما العاملون الذين يتركون الخدمة فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم بحول دون حصولهم على علاواتهم السنوية عند حلول مواعيد استحقاقها ولا ينال من ذلك أن تكون وسيلة شغلهم لوظائفهم المنقولين إليها قرارات جمهورية نص فيها على تعيينهم في هذه الوظائف لأن المناط في هذا الخصوص هو حقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ١٤٦٠ في جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ من ٢٢ من ٢٠٦٨)

١٥- البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء انتهاء على قيام البنك بإجراء نشرة داخلية عن مسابقة لتعيين كسب قضائين بالفئة السابعة لا يعتبر وعداً بالتعيين على هذه الفئة لمن ينجح في المسابقة لعدم توافر الشروط التي تتطلبها القانون في الوعد بالتعاقد ، إذ أن النشر لا يعتبر إيجاباً باتاً وإنما مجرد دعوة إلى التفارص لا يرتب القانون عليها أثراً قانونياً وللمنك أن يعدل عنها في أي وقت يشاء ، ثم انتهى الحكم إلى أن تعيين الطاعنين على الفئة التاسعة كان منتهى الصلة بالإجراءات التي تمت بناء على النشرة الداخلية المشار إليها وأنه تم بناء على نشره حديثة أعقبتها قيام الطاعنين بحسب طلبيهما السابقين وتقديم طلبين جديدين بالتعيين على الفئة التاسعة واستبعد الحكم أن يكون قد وضع عليها إكراه في ذلك كما نفى عن هذا التعاقد صفة الإذعان .

(الطعن رقم ٧٤٩ سنة ١٤٦٠ في جلسة ١٩٨١/١/٢ من ٢٣ من ٥٠)

١٦- تعيين العامل عضواً في مجلس إدارة المنشأة لا يؤثر على استمرار علاقة العمل التي نشأت بينهما من قبل وما يترتب عليها من آثار .

(الطعن رقم ١٧٠١ سنة ١٤٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٥/٧ من ٢٥ من ١١٩٧)

١٧- لما كانت المادة الرابعة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٧٦ - الذى يحكم واقعة لدعوى - تنص على أن " يشترط فيمن يعين عاملاً ما يأتى (أ) (ب) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة (ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره " بما مفاده أنه يشترط فيمن يتعين عاملاً ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أياً كانت هذه العقوبة المحكوم بها إذ يترتب عليه بطريق اللزوم اعتبار المحكوم عليه سبباً السيرة والسمعة فاقد شروط الصلاحية للتعيين ولا يجوز تعيينه بإحدى شركات القطاع العام إلا بعد رد اعتباره إليه ، لأن رد الاعتبار سراء أكان قضائياً أم قانونياً لا يزيل حكم الإدانة إلا بالنسبة إلى المستقبل فيصبح المحكوم عليه ابتداء من تاريخ رد اعتباره فى مركز من لم يسبق إدانته .

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٨ من ٢٥ من ٩٢٤)

١٨- المحكوم عليه بعقوبة جنائية وقد افتقد شروط الصلاحية اللازمة قانوناً للتعيين يكون قرار تعيينه باطلاً مطلقاً لا تلحقه إجازة لأن شروط التعيين التي أفصحت عنها المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليها مقرر للمصلحة العامة وهى قواعد أمره ملزمة للعامل والشركة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

(الطعن السابق)

١٩- تنص المادة السادسة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذى عين الطاعن فى ظله على أن " يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ستة شهور من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته فى خلال مدة الاختبار وفقاً للنظام الذى يقرره مجلس الادارة " واذا كان المستفاد من هذا النص ان المشرع جعل من الاختبار نظاماً حتمياً واجبارياً لكل عامل يعين فى إحدى شركات القطاع العام وذلك لتمكين تلك الشركات من الحكم على كفاية العامل خلال فترة الاختبار سراء نص على " الاختبار " فى عقد العمل أو قرار التعيين أو لم ينص فيهما على ذلك بحيث اذا تقررت صلاحيته خلال مدة الاختبار استقر فى عمله وأصبح عقدته هاتماً وإذا لم تقرر صلاحيته أنهى عقده وفقاً للنظام الذى يقرره مجلس الادارة فى هذا الخصوص . وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالمهندسين المصريين قد نصت على أنه " لأجهزة الحكومة وشركات القطاع العام أن تستوفى احتساباتها من المهندسين

المصريين خريجي الجامعات المصرية فور تخرجهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الأحوال ومن ثم فإن خضوع الطاعن للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ لا يعنى استثناءه من مدة الاختبار المقررة بالمادة السادسة من نظام العاملين بالقطاع العام سالفه البيان بل انه على النقيض من ذلك يؤكد انطباقها عليه .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)

(الطعن رقم ١١٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠)

٢- لما كانت المادة ٧٨ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية منها أن يكون التعيين في الوظائف التي تشغلها امتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وكان الثابت في السطور - وعلى ما سجله تقرير الحبير ان المطعون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة كاتب قضائي من الفئة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب قضائي من الفئة الثامنة ، وهي وظيفة أخرى غير المعلن عنها ، وذلك لحصوله في نتيجة الامتحان على درجة أدنى من التي حصل عليها من عين بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن الحاقه بالفئة الثامنة يعد تعييناً منبت الصلة باجراءات الاعلان لشغل وظيفة الفئة السابعة ، بما لازمه ان دعواه بتسوية حالته بالفئة السابعة استناداً الى الاعلان المشار اليه تكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٦١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

٣١- مفاد نص المادتين ٦٤ ، ٦٧ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الامتداد تشج اثرها في إنهاء علاقة العمل بقبول جهة العمل لها إما صراحة بإصدار قرار بقبولها أو حكماً بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها دون التمس أمرها ، أما إعادة التعيين طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ فتتضمن أثره فيما أورده النص من حقوق كفلها للعامل ليس من بينها اعتباره مستمراً في عمله دون انقطاع أو اعتبار استقالته كأن لم تكن .

(الطعن رقم ١٦٢٨ سنة ٥٢ ق ١٤٢٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

٢٢- يدل ندر المادتين الخامسة والثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والمادة ٤٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، والمادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، والمادتين ١٢ ، ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتحققاً لأهداف الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر رأى أن يعهد لرئيس مجلس الرزراء بتعيين رئيس مجلس ادارتها ، وكذلك نصف اعضاء هذا المجلس ، وامتننى شاعلى هذه الوظائف من قواعد الترقية المنصوص عليها في المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والمادة الثالثة والثلاثون من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مالفى الذكر ، ولاوجه للتعدي بما يتقرر لهؤلاء من فئات مالبه واتخاذها سندا لطلب الترقية .

(الطعنان رقما ٢٧ سنة ٥٣ و ٢٠٠٨ سنة ٥٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٨)

تقادم

١- متى كانت النسبة في الارباح عنصراً من عناصر مكافأة نهاية الخدمة ، فإن مدة سقوط الدعوى بها بالتقادم لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد ولا يفتنى من ذلك التصديق على الميزانية أو نشرها

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ من ١٧ ع ٢ من ٦٤٧ .

الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢١)

٢- التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من القانون المدني - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع من أشياء - وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم من أحر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والحكم والاجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات - بقوه على قرينه الوفاء ، وهي - مظنه ، رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه وهي يمين الاستيثاق وأوجب - على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً ، بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - لا يقوم على هذه المظنه ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العله التي يقوم عليها ويدور معها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - هو تقادم عام ومطلق لم يقيد الشارع بأي اجراء آخر كتوجيه يمين الاستيثاق أو غيرها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٢ من ١٧ ع ١ من ١٠٢)

٣- حق العامل في حصيلة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً ، هو حق ناشئ عن عقد العمل ولحكمه قواعد في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من

وقت إنتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، وإذا كان المحكم المظعون فيه قد التزم هذا النشر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد انقضاء سنه من تاريخ عقده فلا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١ من ١٨ ع ١ من ٢٩١ .

الطعن رقم ٦٩٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ من ٢٧ من ١٠١٠ .

الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

٤- دعوى التعريض عن الفصل التعسفى تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١ من ١٨ ع ٢ من ٥٢٥)

٥- سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم وفقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى إنما راعى الشارع فيه ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمراثة التى تصبى المراكز القانونية لكل من رب العمل والعمال على سواء ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعريض عن الفصل التعسفى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٧ من ١٨ ع ٢ من ١٢١٢ .

الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ من ٢٩ من ٩٤٢ .

الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢ .

الطعن رقم ٤٦١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨ ١٢/١٢)

٦- دعوى التعريض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور هى من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، ولا محل للتحدى فى هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ سالفه الذكر ، تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تقضى بأن تتقادم دعوى التعريض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضى ثلاث سنرات من اليوم الذى يعلم فيه الضرر بالضرر ومحدثه أو بمضى خمسة عشر عاماً من يوم وقوع العمل غير المشروع .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٢٢ ع ١ من ٦٧)

٧- التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة - لا يقوم على قرينه الوفاء المؤسس عليها التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني ، وهي مظنه رأى الشارع توثيقها بيمين الاستيثاق من المدعى عليه ، بل يقوم على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل ، والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء . ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها .

(الطعن السابق)

٨- مفاد نص المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين الثانية والارابعة من لائحة المعاش بالشركة المطعون عليها - شركة مصر للبتروك - أن حق العامل في المعاش وقد تقرر في اللائحة سالف الذكر ، هو حق ناشئ عن عقد العمل ، وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها : تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق هذه المادة على طلب المعاش فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٩- التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون فيها وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم وحقوق العمال والخدم والاجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات - يقوم على قرينه الوفاء ، وهي مظنه رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه ، وأوجب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً ، بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني لا يقوم على هذه المظنه ، ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء . وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقتصر على دعاوى

المطالبة بالأجر وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الطعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥ من ٢٣ ع ١ ص ٥٢١)

١- التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسرى على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن (العامل) لم يرفع دعوى التعويض إلا بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى سقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ من ٢٣ ع ٢ ص ٦٦٢ ،

الطعن رقم ٢١٦٩ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٢)

١١- لا يبطل الحكم متى كان سليماً في نتيجته بتقادم الدعوى العمالية ما يكون له ورد في أساسه من خطأ في الاستناد إلى المادة ٣٨٧ / من القانون المدني - والصحيح أنها المادة ١/٦٩٨ من ذات القانون - إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

(الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ من ٢٥ ص ١٥٠٢)

١٢- التقادم الخمس للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنيب المدين عبء الرفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتسكك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته ، بينما يقوم التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدها المدين أو ورثته ، ويبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلفان كلياً عن الآخر في أحكامهما ومبناهما ، ولما كان التعبير بكلمتي « المهايأ والأجور » في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بتسوية عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعمر النص بغير مخصص وهو ما لا يصح ، ومؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع كل من التقادم الخمس

والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ مالفتي الذكر ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدم - ورثة رب العمل - تمسكوا أصلياً بالتقادم الخمسى واحتياطاً بالتقادم الحولى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتقادم الاول لانطباقه على واقعة الدعوى . لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ من ٢٨ من ٤٧٨ .

الطعن رقم ١٤٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٨ .

الطعن رقم ١٤٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

١٣- لم ينظم قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإنما تركها للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدنى .

(الطعن رقم ٧٣٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٢٤٤ .

الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ من ٢٩ من ٩٤٢)

١٤- النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه : المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ويلزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار اليهم في المادة (٨٢) من قانون العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافاً إليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنوياً وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاء المؤمن عليه وفقاً لحكم المادة (٨٢) من قانون العمل المشار اليه يدل على أن حق التامل في قيمة الزيادة بين انظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التى ارتبط بها أصحاب الأعمال ومحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة (٧٢) من قانون العمل هو حق ناشئ عن سند التمل ومحكمه قواعده في عقود التمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها

من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها : تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل باقتضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ من ٢٨ من ١٦٦٢ .

الطعن رقم ١٤١٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ من ٣٠ ع ٢ من ٤١٨)

١٥- جرى قضاء هذه المحكمة على أن مؤدي نص المادة الاولى من نظام موظفي وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الاول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ان علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي ظل هذه النظم التعاقدية تعاقدية يحكمها قانون عقد العمل والاتعة العاملين بالشركات باعتبارها جزءاً متصلاً لعقد العمل ، وإذا كان الشاهد من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل مديراً إدارياً وعضواً بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت واجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل والاتعة توجب اداء العمل الخاضع لهم بعناية الشخص الأمين ودون مخالفة للتعليمات الادارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما أضروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل مستكملاً بقانون العمل والاتعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة - بمطالبه المطعون ضده بالتعويض - بالتقادم الثلاثي إعمالاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ من ٢٨ من ١٨٦٧)

١٦- إذ كان الشاهد أن الطاعن أقام الدعوى في ١٩٦٥/٢/٢٧ بالمطالبة بحقوقه العمالية المترتبة له على الفصل قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء عقد عمله الذي فصل منه في ١٩٦٢/٥/٦ أي خلال الميعاد الذي يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني وكان الطاعن إذ عول طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة في ١٩٦٦/٩/٢٩ إنما عدلها بالزيادة وتشمل حقوق أخرى استجدت

له بعد تاريخ رفعها دون التنازل عن أى من طلباته الأولى فيها ، فإن مطالبتة بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن يلحقها السقوط .

(الطعن رقم ٢١٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٧٦ .

الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٢٦٠)

١٧- إذ كان عقد عمل الطاعن قد انتهى بفصله فى ٢٦/١١/١٩٦٦ وكان قد تسلم قبل ذلك بياناً بما يستحقه من عمولة حتى تاريخ إلغائها ولم يرفع دعواه الماثلة إلا فى ٣/١/١٩٦٨ بعد انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى سقوط حقه فى المطالبة بتلك العمولة بالتقادم الحولى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٠٦٨)

١٨- لما كان يجوز لكل من المتعاقدين فى عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدنى والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهرى وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها ، مما مفاده اعتبار عقد العمل منتهياً بإبلاغ الرغبة فى إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر ، وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلى مجرد التعويض على التفصيل السابق ، ولما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون عليه ، أن الطاعن علم بقرار فصله يقيناً بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٥ وهو تاريخ تقديمه شكواه إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار فصله ، ومن ثم يعتبر عقد عمله منقوضاً اعتباراً من هذا التاريخ بينما أقام دعواه بحقوقه العمالية بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى سقوط الحق فى المطالبة بالتقادم ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٧٥٦)

١٩- الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين ، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد أن بينت في فقرتها الخامسة على أن « تمنح العاملون المرتبات التي يعدها القرار الصادر بتسوية حالانهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية » وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن « بتقادم خمس سنوات كل حق دوى متجدد ولو أقر به المدين كأجره والمهايا والأجور والمعاشات » فإن فروق الأجر المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمس.

(الطعن رقم ٣٨٤ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ من ٢٩ من ١٥٤٣)

٢- إذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن الأجر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم خمس سنوات ولو أقر به المدين ، سواء أكان مصدره العقد أو القانون ، وكانت الدورية أو التجدد هما صفتان لصيقتان يدين الأجر ، وهما مفترقتان فيه ما بقى حافظاً لوضعه ولو تجدد بانتهااء المدة المستحق عنها وأصبح في الواقع مبلغاً ثابتاً في الذمة لاي دور ولا يتجدد وكان الحكم قد التزم هذا النظر ، وقضى بسقوط حق الطاعات فيما زاد عن فروق الأجر المستحق بهن عن المدة السابقة للخمس السنوات السابقة على رفع الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٩/٥/٥ من ٣٠ ع ٢ من ٢٧٠)

٢١- مناط خضوع الحق للتقادم الخمس وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني هو إتيافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر ، ولما كانت المبالغ المطالب بها - وهي الأجر الإضافى وبدل السكن وبدل السفر - قد روى في تقريرها لمورث الطاعن ، أن تكون عوضاً عما يتعمله من مشقة العمل والإقامة خارج البلاد ، وهي وإن كانت قد انقطعت بانتهااء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأديس أياها إلا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائماً فتعتبر حقاً دورياً متجديداً ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهااء فترة الانتداب وصيرورتها مبلغاً ثابتاً في

الذمه ومن ثم يخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى ، واذا كان من المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأرجح دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

(الطعن رقم ٤٢٠ سنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ من ٢١ ص ٦٦٢)

٢٢- لما كان البين من تقارير الحكم أن الفروق المالية التى قضى بها المطعون ضده نتيجة لتسكينه على الفئة المالية السادسة تتمثل فى فرق الأجر الذى حرم منه ، وكان قضاء الحكم بهذه الفروق مقرر الحق المطعون ضده فيها وليس منشأ له فإن هذا الحق القائم أصلاً يبقى له سببه ووصفه ويسرى عليه التقادم من تاريخ استحقاقه لا من تاريخ انقضاء به ، واذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد وتو أقر به المدين كأجره المبانى والمهايا والأجور والمعاشات » فإن فروق الأجر المترتبة على التسكين تخضع لهذا التقادم الخمس من تاريخ استحقاقها ، واذا ذهب الحكم الى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٢١ ص ٢١٤١)

٢٣- مفاد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أنه وأن كان أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقادم بخمس سنوات ، طالباً أن رب العمل قد تمسك بهذا التقادم أمام محكمة الموضوع ، الا أنه بالنسبة لأجره الذى لم تنقص - من تاريخ استحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى (تاريخ المطالبة) - هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة الى أن تفصل فيه دون حاجة الى أن يعنى العامل طلباته ويقصرها على هذا الأجر ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ونقضى بسقوط حق المطعون فيه فى المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى فى ٤/١٠/١٩٧٩ بالتقادم وبإلزام الطاعنه أن تؤدى له فروق الاجر التى لم تتقادم بهذه المدة ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ١١٨٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

٢٤- لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه « بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحولي الخاص الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وحدها دون غيرها وقد راعى المشرع فيه ملائمة استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمزديية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من العامل وصاحب العمل على السواء وكان التزام صاحب العمل أن يرد للعامل ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو التزم مصدره القانون المذكور ولا يعد ناشئاً عن عقد العمل ومن ثم لا يسري على هذا الالتزام التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني وإنما يسري في شأن تقادمه القواعد العامة .

(الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ جلسة ١٩٨٧/١١/٩)

٢٥- مفاد نص المادة ٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا صدر حكم بدين جديد من الديون الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى صار الدين محدداً نهائياً يصدر هذا الحكم وتزول عنه صفتي الدورية والتجدد فلا يتقادم الا بخمس عشرة سنة ، أما ما لم يحكم منها ويكون مستحق الاداء في المستقبل فلا يفقد صفتي الدورية والتجدد ويظل خاضعاً للتقادم الحسي .

(الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢٦- لما كان مفاد نص المادة ٦٩٨ / من القانون المدني أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضى بسقوط دعاوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد العمل بمضى سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد عدا تلك المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة الاسرار التجارية أو تنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمى الى ضمان احترام هذه الاسرار ، وذلك لاعتبارات من المصلحة العامة تقضى باستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل بعد انتهائه ، والموالية الى تصفية المراكز القانونية لكل من طرفيه ، وكانت دعوى الطاعنة عن نفسها وبصفتها باثبات قيام علاقة العمل بين مورثيها والمطعون ضده الاول لا تندرج تحت مدلول عبارة الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، - وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة التفرقة بين تقادم الحق وتقادم

الدعوى . فان دعوى الطاعنة لا تكون خاضعة لاحكام التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

(الطعن رقم ٦٦٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١١)

٢٧- لما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده فى فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة على بالتقادم الخمس بمقولة أنها بنأى عن أحكامه ثم قضى له بهذه الفروق على أساس نكولها عن إداة البين وفقاً أحكام التقادم الحولى ، حجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان الحق فى المطالبة بهذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

٢٨- مؤدى نص المادتين ١/٦٩٨ ، ٢٨٨ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة فى الارباح والنسب المتوية فى جملة الابراد فان المدة فيها تبدأ من الوقت الذى يسلم فيه صاحب العمل الى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد ويقوم هذا التقادم على اساس وجوب تصفية المراكز القانونية بين طرفى العقد فى مدة قصيرة .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

(الطعن رقم ١٤٨٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

(الطعن رقم ٨٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/١)

٢٩- مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أن مناط خضوع الحق للتقادم الخمس بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دوريه ايا كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لاينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر لما كان ذلك فإن الاجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى .

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢)

٣- لما كان البين من تقارير الحكم أن الفروق المالية التي قضى بها للطاعن نتيجة ترقبته للفئات المالية ، وتمثل في فرق الأجر الذي حرم منه ، وهي من الحقوق الدورية المتجددة . وكانت المادة ٢٧٥ من القانون المدني تقضى على أن « بتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجره المباني والمهايا والأجرز والمعاشات » فإن فروق الأجر المترتبة على ترقية الطاعن تخضع لهذا التقادم الخمسى من تاريخ إستحقاقها . وإذا أعمل الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٨٨/١٢/١١ جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

٣١- مفاد نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضى بسقوط دعاوى المطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد العمل بمضى سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد عدا تلك المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة الاسرار التجارية أو تنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمى إلى ضمان احترام هذه الاسرار ، وذلك لاعتبارات من المصلحة العامة تقضى باستقرار الاوضاع الناشئة عن عقد العمل بعد انتهائه والمراعاة الى تصفية المراكز القانونية لكل من طرفيه . لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضده بالغاء قرار انتهاء خدمتها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . وكان الثابت في الاوراق ان المطعون ضدها فصلت من العمل في ١٩٧٩/١١/١ واقامت الدعوى في ٨١/٧/١٢ بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل عما تكون معه الدعوى قد سقطت بالتقادم .

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ١٩٨٩/١٠/٩ جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)

٣٢- مفاد نصوص المواد ٦٩٨ من القانون المدني و ١/٧٨٢ و ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع اذ نص على أن يكون الاخطار بالفصل كتابة وجعل وسيلة الاثبات بكتاب مسجل وذلك تيسيراً للاثبات الا انه لم يتغيا من هذه الوسيلة ان يكون اجراء شكلياً بعنا فمتى علم العامل بالفصل باقراره فانه ينتج اثره في حقه . لما كان الطاعن قد اقر في صحيفة دعواه وهي الدعوى المستعجلة المقدمة منه بوقف تنفيذ قرار فصله واستمرار صرف مرتبه - وهي الدعوى التي استخلست منها محكمة أول درجة علمه بقرار فصله ، وكان الطاعن قد أقام دعواه

الحالية بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في بعد مضي ما يزيد على منه ميلادية كاملة على فصله فإن حقه في إقامة الدعوى يكون منقطع بالتقادم الحولي .

(الطعن رقم ٥١٠ سنة ٥٤ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٩)

٣٣- لما كان المقرر أن فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها مائفاً وله سند ، إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها بعد أن انتهت خدمة الطاعن اعتباراً من ١٩٨١/١١/١٤ لانقطاعه عن العمل عادت وأصدرت القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ ونصت فيه على اعتبار فترة انقطاع كل من الآتي أسمائهم بعد - ومنهم الطاعن - والموضحة قرين كل منهم كأنها اجازة بدون أجر وتسوية حالاتهم على هذا الوضع وأوضحت قرين اسم الطاعن المدة التي انقطع فيها عن العمل وهي الفترة من ١٩٨١/١١/١٤ حتى ١٩٨٤/٥/١٧ فإن مؤدى ذلك إنصراف قصدها إلى العدول عن قرار إنهااء خدمته واعتبار العلاقة التي ارتبط بها قبل انقطاعه عن العمل قائمة ومنتجة لآثارها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار القرار المشار إليه إعادة تعيين وليس عدولا عن إنهااء خدمة الطاعن ورتب على ذلك سقوط دعواه بالتقادم فانه يكون قد كيف القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ بما يتجافى مع مدلول عباراته مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون لقضائه بسقوط الدعوى بالتقادم الحولي رغم عدم انقضاء عقد العمل ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٦٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٠)

قطع التقادم

١- دعوى النقابة هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء ، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة وتؤثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكيلة عنهم . والدعوى من النقابة بحقوقها هذا التميز لا تمنع أحد أعضائها من رفع الدعوى بحقه هو الآخر ولا تتعارض معها . وإذا كان الأصل في الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون متعلقاً بالحق المراد اقتضائه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث إذا تغير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الأثر ، فإن دعوى النقابة لا تقطع التقادم في دعوى الأعضاء . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة في الطلب المقدم من نقابة عمال شركة ترام القاهرة لا يترتب عليه قطع التقادم في دعوى الطاعنين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٣١ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٦ ص ١٧ ع ١ ص ١٠٢)

٢- جرى قضاء محكمة النقض على أن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٦٧ ص ١٨ ع ١ ص ٢٠٧)

٣- الأصل في الإجراء القاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون متعلقاً بالحق المراد اقتضائه ، ومتخذاً بين نفس الخصوم ، بحيث إذا تغير الحقان أو اختلف الخصوم ، لا يترتب عليه هذا الأثر .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٢ ص ٢٣ ع ١ ص ٦٧)

٤- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم برفض الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيعتبر الانقطاع المبني عليها كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رقتها مستمراً في السريان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانوناً فإن ما استورد إليه من أسباب زائدة عن حاجة

الدعوى لا يكون له أثر على قضائه بحيث يضحى النعى عليها بالقصور أو التناقض - أيا كان وجه الرأي فيه - عديم الجدوى .

(الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ من ٢٥ ص ١٥٠٢)

٥- المطالبة القضائية التى يترتب عليها قطع التقادم فى حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى هى المطالبة التى تتضمن معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة الجازم بالحق المراد اقتضاؤه ولما كانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل هى دعوى بإجراء وقتى ولا تنصب على الحق ذاته فهى لاتقطع التقادم بالنسبة له . وإذا كانت الدعوى الحالية المقامة من الطاعن بطلب التعويض عن فصله لاتعتبر استمرار للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولابتسع له نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذا الطلب تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبيل الطلب الجازم به ، فإن الحكم المضمون فيه إذا انتهى إلى أن دعوى الطاعن بطلب وقف تنفيذ قرار فصله لاتقطع مدة تقادم الدعوى الحالية ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٩٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨ من ٢٧ ص ١٧٨٢ .

الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٢٤٤)

٦- إذ كان الخطاب الصادر من الشركة المظعون ضدها - أيا كان وجه الرأي فيه باعتباره إقراراً بالدين - قد صدر قبل انتهاء عقد مورث الطاعنه أى قبل بداية مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ومن ثم فلا يكون هناك تقادم حتى يرد عليه الانقطاع ، أما القول بأن الخطاب السالف الذكر يعتبر سنداً جديداً بالدين فلا يتقادم إلا بالمدة الطويلة فإنه مردود بأن الخطاب لا يخرج المبالغ الواردة به عن طبيعتها باعتبارها حقاً ناشئاً عن عقد العمل ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المظعون فيه وقد التزم هذا النظر وجرى قضائه على سقوط دعوى الطاعنه لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقد عمل مورثها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٩٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ من ٢٧ ص ١٠١٠)

٧- إذ كان رفع المظعون ضده دعواه المستعجلة بإيقاف قرار فصله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما يطالب به العامل رب العمل فى تلك الدعوى إنما هى إجراءات وقتيه عاجلة

يصدر قاضى الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء رقتى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فصلاً فيه . ولما كانت الدعوى الحالية القائمة من المطعون ضده بطلب الأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها ، فإن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التى لا يترتب على رفعها فى هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ من ٢٨ من ١٩٢٥)

٨- يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له الا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تغاير الحقتان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر ، وإذا كانت صحيفة الدعوى السابقة لا تحمل معنى الطلب الجازم بتأخر الأجر والعسولة والمنفعة السنوية التى يطالب بها الطاعن فى دعواه الحالية وكانت هذه الحقوق لا تعتبر من توابع طلب إلغاء قرار فصله الذى كان مطلوباً فى الدعوى السابقة بالمعنى السالف تحديده فإن تلك الدعوى لا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى هذه الحقوق إذ أنها لا تجب بوجوبه ولا تسقط بسقوطه .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ من ١٠٦٨)

٩- المقرر قانوناً أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٨٨ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

وقف التقادم

١- إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعاً بتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ ص ٢ ح ٥٢٥ .

الطعن رقم ٨٨٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ ص ٢٢ ح ٦٠٩)

٢- المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ويكون ناشئاً عن تقصيره لا يوقف سريان التقادم . وإذا كان الحكم قد خلص إلى أنه وإن كانت الخطابات قد ردت إلى الشركة - رب العمل - (وهي الخطابات المرسلة للعامل لاستئناف عمله . ثم بإثارة بالعودة للعمل . ثم بإخطاره بفسخ العقد) لأن الطاعن - العامل - « عزل من مسكنه ولم يترك عنوانه » إلا أن الطاعن هو الذي تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذه الخطابات ، لأنه ترك مسكنه الذي أبلغ به الشركة ، وغادر البلاد ، دون أن يخطر بها كتابه بتفكيره إلا بعد فسخ العقد ، وإذا عمل الحكم الأثر القانوني لهذه الإخطارات ورتب على ذلك عدم وقف التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ ص ٢٣ ح ١ ص ٦٧)

٣- إذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الفصل حصل أثناء وجوده بالمعتقل ولم يصل إلى علمه شيء عن واقعة فصله حتى تم الإفراج عنه في ، ومن ثم لا تبدأ مدة السقوط إلا من هذا التاريخ الأخير ، وكانت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات قد نصت على أن « يتولى مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ إدارة أموال الأشخاص والهيئات الآتي بيانها : (١) كل شخص طبيعي يعتقل أو يوضع تحت المراقبة تنفيذاً لتدابير الأحكام العرفية الخ » ونصت المادة الثانية على أن « تكون مهمة المدير العام النيابة عن هؤلاء الأشخاص والتقاضى باسمهم » ، ونصت المادة السابعة على أنه « لا يجوز لأي شخص من المشار إليهم في المادة

الأولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظرة أمام الهيئات المذكورة ، كما نصت المادة ١٦ على أن تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ما دامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر ، فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتحهم في حقهم خلال فترة الحراسة بحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على سقوط الدعوى لرفعها بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل قولا بأن الطاعن كان يعلم بتاريخ فصله وأنه هو الذي تقدم بطلب إيقاف قرار الفصل ، ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع بشأن اعتقاله ووقف مدة التقادم بالنسبة له حتى الإفراج عنه ، وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٥٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٤ من ٢٧ من ٢٨٨)

٤- اتخاذ العامل إجراءات الإلتجاء إلى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لإيقاف تنفيذ قرار فصله لا يعتبر مانعاً يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا تصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للتواعد العامة في القانون إذ رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ولا تعتبر إقامة دعوى التعويض عن الفصل التعسفي استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها .

(الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٢٤٤)

٥- إذا كان اتهام المطعون ضده وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقليده للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعاً يتعذر معه دعواه بطلب الاجر والتعويض عن فصله بغیر مبرر وبالتالي لا يصلح هو ايضاً سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للتواعد العامة في القانون ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده فصل من عمله لدى الطاعنه في ١٩/١٢/١٩٦٩ بينما أقام دعواه

الحالية بالمطالبة بالأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر في ١٩٧٠/١/٥ بعد انقضاء سنة بدءاً من وقف انتها. عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم كتصر المادة ٦٩٨ من القانون المدني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ من ٢٨ من ١٩٢٥ .

الطعن رقم ٩١٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٥ من ٣٠ ع ٢ من ٦٢)

٦- إذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى قضاؤه في شأن دفع الطاعنه بالتقادم الخمسى على أن علاقة التبعية بين المطعون ضده والطاعنه تعد عنراً يجب احتمالات التسوية الودية مما يشكل مانعاً أدبياً بوقف سريان التقادم ، وكانت هذه الاحتمالات بشأن التسوية للحقوق المتنازع عليها بين العامل وصاحب العمل حال قيام علاقة العمل لاتقف حائلاً دون مطالبة العامل بهذه الحقوق على النحو الذى رسمه له القانون مما لا يصح معه اعتبارها مانعاً بوقف سريان التقادم ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال مما أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون . وإذا كان الحكم بعد أن قرر عدم سريان التقادم على الفروق المالية المحكوم بها إلا من تاريخ الحكم بها ثم اتبع ذلك بأن علاقة العمل تعد مانعاً أدبياً بوقف سريان التقادم مما مژده أن الفروق المالية المحكوم بها يسرى عليها التقادم قبل الحكم بها فيما إذا لم يوجد هنا المانع ، وكان الحكم بذلك قد نفى فى اسبابه ما أثبتته فى موضع آخر بحيث لم يعد يعرف على أي الأمرين أقام قضاء بخصوص التقادم فإنه يكون قد شابه التناقض فى التسبيب بما يستوجب نقضه جزئياً لهذا السبب .

(الطعن رقم ٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٢١ من ٢١٤١)

٧- علاقة العمل لاتعتبر مانعاً أدبياً يحول دون مطالبة العامل بحقوقه لأن المشرع كفل له الضمان الكافى لحفظها واستقراره فى عمله فلم يعد له ما يخشاه من صاحب العمل إن طالبه بهذه الحقوق .

(الطعن رقم ٧٥٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ من ٢٢ من ٢٠٠٢)

تقارير الكفاية الدورية

١- مفاد المادتين الأولى والثانية من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي ألغى العمل باللائحة السابقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن علاقة العاملين بالشركات التي تتبع المؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام اللائحة مالف الذكر باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل ، مما يقتضاه أن تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقاً لتلك القوانين ، ولا يغير من ذلك ما تنص به المادة ٢٣ من ذات نظام العاملين بالقطاع العام من أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير النشاط الدورية المقدمة عنهم يكون نهائياً ، إذ أن نص هذه المادة إنما ينظم فقط سبيل التظلم من تلك التقارير أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء إلى القضاء .

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٦ من ٢٥ من ١٢٢٨)

٢- مفاد نص المادة ١٥ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة تقدير درجة كفاية المطعون ضده عن سنة ١٩٧٧ - أن لجنة شئون العاملين - في ظل العمل بأحكام ذلك القانون - هي الجهة صاحبة الحق في تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير ، وإن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض عليها لها أن تأخذ بها أو تعدلها دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبب قرارها لخلو نظام العاملين بالقطاع العام مالف الذكر من نص يفرض عليها ذلك ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة شئون العاملين لدى الطاعنه قدرت كفاية المطعون ضده عن سنة ١٩٧٧ بدرجة جيد ، وكان الحكم الاستثنائي الصادر في ١٩٨٢/٢/٢٧ قد قضى في أسبابه بطلان هذا التقدير من جانب اللجنة استناداً إلى ما قرره من أن رئيس المستأنف - المطعون ضده - قدر كفايته بدرجة ممتاز (٩١) إلا أن لجنة شئون العاملين خفضته إلى درجة جيد (٨٩ درجة) دون إلقاء الأسباب التي أدت إلى هذا التخفيض الأمر الذي يبطل تقدير لجنة شئون العاملين ويتعين معه الرجوع

للتقدير الأول وبالتالي اعتبار كفاية المستأنف بدرجة ممتاز ، وكان الحكم بذلك قد أهدر قرار اللجنة بتقدير كفاية المطعون ضده عن تلك السنة بدرجة جيد لمجرد خلو هذا القرار من الأسباب التي تبرر تعديله لرأى الرئيس المباشر مع أن اللجنة غير ملزمة بذلك قانوناً ، وأعتد الحكم برأى هذا الأخير في تقدير الكفاية بدرجة ممتاز ورتب على ذلك أحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية الثانية فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ من ٢٤ من ١٦٩٨ ،

الطعن رقم ١٥٢٦ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ ،

الطعن رقم ٨٥ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/١/٢٤ ،

الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

٣- العاملين بالقطاع العام - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام . ومن ثم تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقاً لقانون العمل أو لنظام العاملين المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما تنص به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من أن قرار رئيس مجلس إداره الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير الكفاية المقدمة عنهم يكون نهائياً إذ أن نص هذه المادة إنما ينظم فقط سبيل التظلم أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء .

(الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ من ٢١ من ٨٢١)

٤- مژدى نص المادتين ١١ ، ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن الرئيس المباشر للعامل يعد كتابه التقرير الدورى عنه ثم يبدى مدير الاداره المختص رأيه كتابه عليه ويتولى عرضه على لجنة شئون العاملين المختصة بتقدير درجة الكفاية ، وأن المشرع لم يلزم أعضاء هذه اللجنة وسكرتيرها بالتوقيع على قرارها الذى تصدره بتقدير درجة كفاية العامل ، فلا تعتبر هذه التوقيعات من بياناته الجوهرية بما لازمه أن اغفال أى توقيع منه لا يؤدى إلى بطلان هذا التقرير ، يؤكد هذا النظر أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الذى الفى نظام انعاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ خلا من نص شامل للفترة الرابعة من المادة ١٧ من هذا النظام التي نصت على أن : ينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة ومادار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والأسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والأعضاء الحاضرون والفائز بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات :

(الطعن رقم ١٥٧٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧ من ٢٥ إلى ١٤٢٤)

٥- مفاد نص المادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ان لجنة شئون العاملين - في ظل احكام هذا القانون - هي الجهة صاحبة الاختصاص في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعديلها ، ويكون قياس الاداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها التقرير .

(الطعن رقم ٢٥٩٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

(الطعن رقم ١٧٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

٦- التقارير السنوية للعاملين بشركات القطاع العام تخضع لرقابة القضاء سواء في الأسباب التي بنيت عليها أو الإجراءات والأوضاع التي رسمها القانون وأوجب اتباعها .

(الطعن رقم ٣٤٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

٧- لا يجوز التعدي بافتقار العامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في استحقاق العلاوة وذلك أن الأصل هو صلاحية العامل لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها ، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه وإن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقوف عن العمل ، إلا أنها لم تحظر تقدير كفايته تقديراً حكماً بالتقرير السابق على الوقف ، يؤيد ذلك ما استحدثه المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والنزى حل محل النظام السابق - من أحكام خاصة في

تقدير كفاية بعض فئات العاملين أجاز فيها تقدير الكفاية تقديرًا حكميًا وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بإجازة خاصة ، وتقرير الكفاية بمرتبه كفاء حكميًا بالنسبة للعامل الموجد أو بمرتبه ممتاز حكميًا إذا كان قد حصل عليها في العام السابق ، وبمرتبه ممتاز حكميًا بالنسبة للعامل المستدعى للاحتياط أو المستثنى وبما لا يقل عن مرتبه الكفاية في السنة السابقة على الانتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمة النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، وبمرتبه كفاء حكمًا لمن زادت مرضه عن ثمانية أشهر ، أو بمرتبه ممتاز حكميًا إذا كان قد حصل عليها في العام السابق .

(الطعن رقم ١٦٣٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

٨- مفاد نص المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن لجنة شئون العاملين في ظل أحكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأي الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها . لما كان ذلك وكان تقدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طالما كان هذا التقدير مبررًا من الاتحراف واساء استعمال السلطة ، وكان المطعون فيه قد خالف هذا النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٢٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

(الطعن رقم ٨٣٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

٩- مفاد نص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع منح مجالس إدارة شركات القطاع العام سلطة تقديرية يضع بمقتضاها نظاماً لقياس كفاية الأداء يتفق مع طبيعة نشاط كل شركة وأهدافها وتنوعيات الوظائف بها للعاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى وغيرها من الوظائف الأدنى منها وذلك بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وهو نص مستحدث قصد به المشرع ان يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل الذي قدم عنه

التقرير طوال السنة التي قدم عنها ، لما يترتب عليه هذا التقرير من آثار كثيرة منها ترقبته إلى الوظيفة الأعلى سواء كانت الترقية بالاقدمية أم بالاختيار وقد أوجب المشرع اعلان العامل بمعايير قياس الكفاية كما أوجب اعلانه بصورة من التقرير النهائي بدرجة الكفاية المبنى عليها بمجرد اعتماده من لجنة شئون العاملين أيًا كانت درجة الكفاية ، وهو اجراء حتى تفتح به مواعيد التظلم من هذا التقرير باعتباره التقرير النهائي الذي يعول عليه في مجال الترقية بالاختيار .

(الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨)

١- كانت المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : يعتبر العامل بصورة من تقرير الكفاية يعرضه من لجنة شئون العاملين وله أن ينظم منه خلال عشرين يوماً من تاريخ عمله للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن يشتركوا في وضع التقرير . وعرض تحذره اللجنة التقيية بقرار من مجلس الإدارة على أن يعرض اللجنة في هذا النظم خلال مئتين يوماً من تاريخ تقديمه اليها ويكون قراره نهائياً . و معاد ذلك أن المشرح ور كار قد رسم سبيلاً للتظلم من تقرير كفاية العاملين بشركات القطاع العام بمجرد اعتمادها من لجنة شئون العاملين . و لجنة تشكل من ثلاثة من كبار العاملين الذين لم يسبق لهم الاشتراك في وضع هذه التقرير وعرض آخر تحذره اللجنة التقيية ، الا أنه لم يسبب حق العامل الاصيل في اللجوء الى القضاء مباشرة ، فهو لم يورد حظراً على حق في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يعمل من الالتجاء الى اللجنة السابق الاشارة اليها اجراءً مسبقاً قبل رفعها ، ولا بغير من ذلك ما يقتضيه به نص هذه المادة من أن قرار اللجنة في تظلمات هؤلاء العاملين نهائياً ، إذ أن هذا النص إنما ينظم فقط سبيل التظلم من تلك التقارير أمام الجهة التي يتبعونها قبل اللجوء الى القضاء . وإذا خالف حكم محكمة الدرجة الأولى المزيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى على منند من أن الطاعنين لم يسلكوا طريق التظلم من تقرير كفايتهم أمام اللجنة سالفة البيان قبل رفعها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٣٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٢/١/١٩٨٩)

١١- منذ نص امادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن تقدير جهة العمل لنشاط العامل وكثايتة هو من صميم عملها

ولا رتبة عليها في ذلك طالما كان هذا التقدير مبرراً من الانحراف واساءة استعمال السلطة . كما أن تقدير كفايته لا يجوز كأصل عام أن تقاس على كفايته في فترة أخرى .

(الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٠ .

الطعن رقم ٦٢ . ٢ سنة ٥٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩٠)

١٢- لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى تنص على أن مجلس ادارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمه على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع سلطات اللازمة للقيام بالاعمال التى تقتضيها أغراض البنك وعلى الاخص ما بأتى ١- ٢ - ٣ - الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية وأصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة ومراتبهم وأجرهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج دون التنفيذ بالنظم والقواعد النصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويكون ذلك في اطار لوائح البنوك التجارية » وكانت المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالبنك الطاعن والصادره تنفيذاً للمادة ١١ من القانون السالف الذكر تنص على أن « تشكل بكل بنك بقرار من رئيس مجلس الاداره المختص لجنة أو أكثر لشئون العاملين » وتنص المادة ٢٥ على أن « تختص لجنة شئون العاملين بالآتى : - النظر في تعيين وترقيه ونقل العاملين واستحقاقهم للمعلاوات بالنسبة لشاغلى الوظائف الادنى من مدير ادارته وما يعادلها . ٢ - اعتماد تقارير الكفاية لكافة العاملين » وتنص المادة ٢٦ على أن « يحزر عن العامل تقرير سنوى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه لتقدير درجة كفاية وذلك باحدى المراتب الآتية : ممتاز أكثر من ٩٠٪ جيد جداً أكثر من ٧٥٪ وحتى ٩٠٪ جيد أكثر من ٦٠٪ وحتى ٧٥٪ متوسط أكثر من ٤٠٪ وحتى ٦٠٪ ضعيف ٤٠٪ فأقل » وتنص المادة ٢٧ على أن « يعد التقرير السنوى عن الفترة من أول أكتوبر حتى آخر ديسمبر من العام الذى يليه » وتنص المادة ٢٩ على أن « يعد التقرير الدورى كتابه بواسطة كل من الرئيس المباشر والمدير المختص ثم تعرض التقارير على لجنة

شئون العاملين لاعتمادها ، ويتعين على اللجنة توضيح مبررات أية تعديلات ترى ادخالها على مرتبه الكفاية المعروضة بهذا التقرير وتنص المادة ٣٠ على أن : يخطر العامل الذي قدرت درجة كفاية بدرجة متوسط فأقل كفاية بأوجه الضعف في مستوى ادائه لعمله وله أن يتظلم منه للجنة التظلمات خلال عشرين يوماً من تاريخ اخطاره ولا يعتبر التقرير نهائياً الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه . بما مفاده أن لجنة شئون العاملين في ظل أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين للنظام التقارير الدورية وأن ما يسر قرارها في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأي الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختص هي مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها متى أن تلتزم في حالة التعديل بتسبيب قرارها - ولارقابة عليها في ذلك مما أن يعدلها له مبرره . وعلى أن يكون قرارها في الحائزين مبرماً من الاعمال السابقة استعمال السلطة . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة شئون العاملين قد خفضت تقدير كفاية المظلمون صده الذي وضعه رئيسه المباشر عن عام ١٩٧٩ من درجة ممتاز الى درجة جيد جداً مبرره ذلك يسبق توقيع جزاء عيبه لعدم دريئة بالعمل واعتمدت تقدير كفاية عن عام ١٩٨٠ وكان لا رقابة عليها في ذلك مادام لم ينسب اليها عيب اساء استعمال السلطة ، واذا خالف الحكم المظلمون فيه هذا النظر وفسر كفاية المظلمون صده عن هذين العاملين بدرجة ممتاز ورتب على ذلك احقيته في الترقية الى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨١/٦/١٧ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٧٨ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٩)

تقدير كفاية العامل

١- من سلطة رب العمل التنظيمية تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان التي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج بحيث إذا استبان بحدس كفايته اعتبر ذلك « مأخذاً مشروعاً » لتعديل شروط عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد عبء اثباته . عدم صلاحية العامل للنهوض باعباء وظيفته كمفتش إداري يعتبر مأخذاً مشروعاً لإنهاء علاقة العمل

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٥٦٤)

(الطعن رقم ٤١٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ع ٢ من ٦٢٠)

٢- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل مبرزه أو ملازمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل .

(الطعن رقم ١٢٩ سنة ٢٤ ق جلسة ٤/١٢/١٩٦٨ من ١٩ ع ٣ من ١٤٧٤)

٣- من سلطة صاحب العمل في تنظيم وإداره منشأته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له ، لا يعدها في ذلك إلا عيب اساءة استعمال السلطة إذا قام الدليل عليه .

(الطعن رقم ١١٣٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٢)

(الطعن رقم ١٤٦٦ سنة ٥١ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)

(الطعن رقم ٢٥٩٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٧)

(الطعن رقم ١١٨٥ سنة ٥٣ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٨)

(الطعن رقم ٦٥١ سنة ٥٧ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٨)

دعوى

١- الإعفاء من الرسوم القضائية المتخصص عليه في المادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في شأن عقد العمل الفردي ، مقصور على الدعاوى التي يرفعها العمال ابتداء أمام محاكم الدرجة الأولى ، فتمتى أصدر القضاء الابتدائي حكمه في الدعوى التي يرفعها العامل طبقاً لأحكام ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم يصبح مستحقاً للرسوم القضائية المفروضة على مراحل التقاضي التالية . ولا يصح القول بسحب الإعفاء من الرسوم القضائية على هذه المراحل قياساً على مرحلة التقاضي الابتدائية لأن هذا هذا الإعفاء هو استثناء من الأصل المقرر في قانون الرسوم القضائية فلا يقبل التوسع في بسط نطاقه على غير ما شرع له هذا الاستثناء .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٣ في جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٦ من ٧ من ١٠٢٤)

٢- إن المادة ٣٩ مكرراً المضافة إلى قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التي أوجبت على المحكمة الفصل في النزاع الذي يقوم بين العامل ورب العمل في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره ، إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان بالحكم لصدوره بعد مدة شهر .

(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ في جلسة ١/١/١٩٥٩ من ١٠ من ٢٣)

٣- مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إنما قصد إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل في جميع مراحل التقاضي وإذا لم يستلزم المشرع في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية في المراد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى من احتمال كسبها فإنه خول المحكمة في حالة رفض الدعوى وتحقق خسارتها رخصة الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي قد كان اعفى منها ذلك لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقده حقاً له . ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاة أصلاً لأن المشرع إذ أورد المصروفات

فى ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى نص فيها على حكم الاعفاء من الرسوم فقد قصد بذلك اتصال المصروفات بهذا الاعفاء لتنصب عليه تحقيقاً للفرض منه ويؤكد ذلك أن مفهوم الاعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٢٣/٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ « رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التى يتحملها الخصوم » مما مفاده أن الرسوم القضائية فى صدد الاعفاء منها لا يختلف معناها فى نظر الشارع عن المعنى الذى قصده من المصروفات القضائية عند الحرمان من الإعفاء .

(الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ع ١ من ٢٥٧)

٢- متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردى فإنها تنظر على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة فقد وقع باطلاً (المادة ٤٠٥ مرافعات فقرة أخيرة) ويكون على محكمة الاستئناف أن تفضى ببطلانه - ولو لم يدفع به - لتعلق هذا البطلان بالنظام العام . ولا يمنع من ذلك أن يصدر الحكم فى الدعوى العمالية من محكمة عادية ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلف نوعاً من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٠٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/١٣ من ١٣ من ١١٤٠)

٥- إستئناف الحكم بالنسبة لطلبات الأجر وبدلى الإنذار والأجازه ومكافأة نهاية الخدمة يخضع للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الواجبة التطبيق وهو عشرة أيام باعتبار أن الحكم صادر فى دعوى أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادة ٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥١٧ سنة ٢٠٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٣ من ٢٣ ع ٢ من ١٠٧١)

٦- مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن الشارع وضع

التزاماً على رب العمل الجديد - الذي آلت إليه المنشأة - بسفرليته بالتزام من مع رب العمل السابق قبل العمال ، ومن مقتضى هذا الالتزام التضامني أنه لا يتعين ترجيح الطلب الخاص به ابتداءً إلى رب العمل السابق .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٨ جلسة ١٩٦٢/٥/٣ من ١٣ ص ٧١٦)

٧- إذا كان القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان - مرد ما أودعه العامل الطاعن لدى رب العمل من أموال تأميناً للضرر الذي قد لحق به نتيجة للصفة التي عقدها الطاعن - بناء على ما ذهب إليه من أن مقدار الضرر لم يتحدد بعد ، حال أنه بفرض ثبوت حصول ضرر نتيجة خطأ من الطاعن فإن من واجب المحكمة تحديد مقداره باعتباره داخلاً في صميم موضوع النزاع المطروح عليها في ضوء الطلبات المقدمة في الدعوى ، وللمحكمة في سبيل ذلك اتخاذ كافة وسائل التحقيق والإثبات الموصلة لإظهار وجه الحق في النزاع حسماً للخلاف القائم بشأن المبالغ التي يطالب الطاعن بأحقته لها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بما يترتب عليه ترك أمر القضاء في هذه الطلبات معلقاً بغير غاية ، فإنه يكون قد حجب نفسه عن الفصل في موضوع الدعوى بما يخالف القانون .

(الطعن رقم ١٠٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ من ٣٠ ع ١ ص ٨٤٧)

٨- مژدى نص المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المؤسسات العامة ، أنه لئن كان تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة لمؤسسة عامة ينفي أن يتم بقرار من رئيس الجمهورية بيد أن نقله من الشركة التي عين بها إلى شركة أخرى إنما يكون بقرار من المؤسسة المختصة ، ونقل رئيس مجلس الإدارة من الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها إلى وظيفة مماثلة بوحدة أخرى ينهى عمله بالوحدة المنقول منها فتصبح الوحدة الجديدة التي نقل إليها هي صاحب العمل الذي يعمل لديه ويوجه إليه مطالباته الناشئة عن العمل رضاء أو قضاء .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤ من ٢٩ ص ١٨١)

٩- إذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يعمل بمصنع إحدى الوحدات الانتاجية التي كانت تتبع الشركة المطعون ضدها الثانية حتى ١٩٦٥/٦/٣ والتي قامت بتسوية حالته اعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣ ثم أدمج

ذلك المصنع بالشركة المطعون ضدها الاولى اعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ ومؤدى ذلك أن المطعون ضدها الأولى تكون لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتكون الشركة الاخيرى وحدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات . فإن الاستئناف المرفوع من تلك الشركة عن الحكم الابتدائي يكون مقاماً من الخصم الأصلي في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه - حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف - ورفض دعوى الطاعن ثم يهدر حجة قضاء حاز قوة الأمر المنطوق .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٨/٢/١١ من ٢٩ من ٤٤٨)

١- المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل إذ نصت على أن : تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعوى التي يرفعها العمال طبقاً لأحكام هذا القانون وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها ، فقد دلت على أن المشرع أراد بذلك أن يعطى المحكمة - عند رفض الدعوى - رخصة الحكم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي كان قد أعفى منها ، لأن الإعفاء إنما شرع ليبسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد حقا له بحيث خول المحكمة في حالة رفض دعوى العامل تقدير دواعى المطالبة بها وموقف العامل منها وحرمانه من الإعفاء وذلك باستعمال الرخصة الممنوحة لها والحكم عليه بالمصروفات كلها أو بعضها ، وإذ كان هذا الأمر متروكاً لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ، فإنه لايقبل التمسك على حكمها إن هي استعملت هذه الرخصة .

(الطعن رقم ٢٠٨٦ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

١١- مفاد نص المادة ١٩ من قانون الرقابة والاشراف على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ أن الذى يمثل الشركة وينوب عنها أمام القضاء وفى صلايتها بالغير هو رئيس مجلس إدارتها دون اعضاء هذا المجلس . ومفاد نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أن الحظر الوارد في هذا النص إنما يسرى عند التعاقد مع شركة أخرى .

(الطعن رقم ١٩٢٧ سنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

١٢- لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانوناً ، وكانت هي المقصودة بذاتها بالحصرمة فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغيير .

(الطعن رقم ١٦٢٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢)

١٣- مژدى نص المادتين الاولى والثالثة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، أن الاصل هو أن الادارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هي صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ، واستثناء من هذا الاصل يجوز لآحد المعاملين من اصحاب المكاتب الخاصة مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عنها بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أنها أردعت قلم كتاب هذه المحكمة من الاستاذ / (صاحب المكتب الخاص) بصفته نائباً عن رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنه روقع عليها بهذه الصفة بالتوكيل الصادر له من رئيس مجلس ادارة - الشركة ودون أن يقدم القرار الصادر من مجلس الادارة بتفويض رئيس المجلس فى التعاقد معه لمباشرة الطعن فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١٢٥٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

دعوى النقاة ودعاوى الأعضاء

١- النزاع حول استحقاق العامل أو عدم استحقاقه فرق إعانة الغلاء بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه في إخطار الشركة به فور حصوله هو نزاع فردى قوامه حق ذاتى له لا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر بها مركزها ، ومن ثم فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٨٠)

٢- دعوى النقاة هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء ، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة وتتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائمة أو ركيطة معهم ، والدعوى من النقاة بحسب هذا المتميز لا تمنع أحد أعضائها من رفع الدعوى بحقه هو الآخر ولا تنعكس معها . وإذا كان الأصل في الأحراء التقاطع للتقادم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون متعلّقاً بالحق المراء المتنازع ومتمحلاً بين نفس الخصوم بحيث إذا تغير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الأثر ، فإن دعوى النقاة لا تقطع التقادم في دعوى الأعضاء .

(الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٢ .

الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٦٠٥)

٣- إذا كان من النزاع السابق رقم أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة أن الطاعنة (النقاة) طلبت الحكم بتقرير عموله للبائعى البترول الجائلين بالقاهرة ، وقد استعرضت الهيئة عناصر النزاع وقضت بعمولة قدرها أربعة جنيهات شهرياً لكل منهم ، وتناولت في أسباب قضائها الخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكييف العلاقة القانونية التي تربط هؤلاء البائعين بالشركات المطمون ضدها وهل هي علاقة تجارية أم علاقة عمل ، وانتهت الهيئة إلى أن هذه العلاقة هي علاقة عامل برب عمل ، وكان موضوع النزاع الحالى تقرير العمولة سالفة البيان للبائعين الجائلين بمنطقتى الجيزة والمرج الذين انضموا إلى النقاة أخيراً أسوة بزملائهم في القاهرة ، وهو موضوع يختلف عن الموضوع السابق لأن هؤلاء البائعين بمنطقتى الجيزة والمرج لهم كيانهم الذاتى ولهم أوضاعهم المادية والقانونية التى لم يمتد النظر إليها فى النزاع السابق ولم تكن طبيعة علاقتهم

بالشركات المطعون ضدها من بين مواطن الخلاف التي ثار حولها الجدل في ذلك النزاع . فالثابت أن النقابة تصرت طلباتها في النزاع السابق على تقرير العمولة للباعة في القاهرة وحدهم وقد صدر القرار رقم بالنسبة لهؤلاء العمال . وهذا التخصيص يعزل دون اعتبار مسألة التكيف التي حسمتها الهيئة في النزاع المشار اليه مسألة عامة شاملة بنسب نطاقها لشمول بانعنى البترول في المناطق الأخرى لأن حجية الأحكام يجب أن تقدر بقدرها ولا يجوز أن تخرج عن النائرة المرسومة لها . لما كان ذلك ، وكان المنع من إعادة النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، ونكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أي الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وإذا كان ذلك غير متوافر في النزاع الحالي على ما سلف القول فإن النعنى على القرارين المطعون فيهما لصدورهما على خلاف حكم سابق يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢٣ ع ٢ من ١٢١١)

٤- دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الاعضاء ، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم رقم المردع صورته الرسمية بالأوراق أنه قد صدر في نزاع بين بعض العمال والشركة الطاعنة ، بينما صدر القرار المطعون فيه في نزاع مردد بين نقابة عمال الشركة وبين الشركة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم سالف الذكر .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٣ ع ٢ من ١٢٩١ .

الطعن رقم ٦٩٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ من ٢٧ من ١٠١٠ .

الطعن رقم ٩٦٠ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٢ من ٢١ من ١٠٨٨)

٥- إذ كانت دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الاعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بعن الجماعة وتؤثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكيلة عنهم ومن ثم

فإن 'مؤتم' الصادر لصالح النقابة العامة للمناجم والمهاجر والبتروك ضد شركات البتروك ومنها الشركة الطاعنة والقاضي بانطباق القرانين العمالية علي باعة البتروك الجائلين بالقاهرة وضواحيها العاملين بتلك الشركات والذين قتلهم النقابة المذكورة ، لا تكون له أى حججة بالنسبة للتزاع المائل المقام من المظعون ضده الأول - أحد أعضاء تلك النقابة - ضد الشركة الطاعنة بطلب تطبيق تلك القرانين عليه باعتباره عاملاً لديها كبائع متجول ، وبالتالي فليس من شأنه في ذاته أن يكون سنداً للحق المطالب به .

(الطعن رقم ١٥٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٣٢ من ١٢١ ،

الطعن رقم ٥٧٧١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل

١- خولت المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ العامل الذى ينصل من العمل بلا مبرر الحق فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ونظمت إجراءات هذا الطلب وطريقة نظره على وجه يكمل السرعة ويوفر الضمان اللازم لطرفى النزاع ، كما خولت محكمة الموضوع سلطة القضاء باعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل وهو النشاط النقابى مكرناً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال وإذا كان الثابت فى الدعوى أن العامل التزم هذه الأوضاع والإجراءات بأن تقدم إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار الفصل وأحال المكتب إلى قاضى الأمور المستعجلة وقضى هذا الأخير برفض طلب وقف التنفيذ ووقف بالإجراءات عند هذا الحد ولم يحل طلباته الموضوعية إلى محكمة المصروع المختصة فإنه يسعه استكمال هذه الإجراءات وأن يتقدم بطلباته هذه إلى محكمة الموضوع فى صورة دعوى مبتدأة ومن ثم فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه

(الطعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤ من ١٦ ص ٢٠٨)

٢- متى كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب مرتب وعموله وبدل إنذار ومكافأة وتعرض عن الفصل التعسفى ، فإنها بذلك - وعلى هذه الصورة - لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها بحيث يجوز القول بأن الدعوى بهذه الطلبات تعتبر مرفوعة وقائمة أمام المحكمة مقدماً ومن قبل الطلب الجازم بها .

(الطعن رقم ٤٤١ سنة ٢٠٠٢ جلسة ١٩٦٦/٢/١٦ من ١٧ ع ١ ص ٢١٠ .

الطعن رقم ٦٩٢ سنة ٢٠٠١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨ من ٢٧ ص ١٧٨٢)

٣- ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قصد به خصص الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعريض التى ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها وما عداها

باق على أصله ويلتزم في استئناف الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

- (الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٥ من ١٩ ع ٢ من ١١١٦ ،
الطعن رقم ٢٢١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ من ١٩ ع ٢ من ٧٢٢ ،
الطعن رقم ٩٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ من ١٩ ع ٢ من ٨٢٧ ،
الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٢ من ١٩ ع ٢ من ١٦٦ ،
الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٤ ق و ١٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ من ٢٠ ع ٢ من ١٠٦٢ ،
الطعن رقم ١٢٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٣ ع ١ من ٣٩١ ،
الطعن رقم ٤٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣ من ٢٣ ع ٢ من ١٤٥٦ ،
الطعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢ من ٢٣ ع ٢ من ١٠٧١ ،
الطعن رقم ٤٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٧ من ٢٤ ع ١ من ١١٤)

٤- جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعاوى التعويض عن الفصل التي ترفع طبقاً للأوضاع المبينة بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون مبيعا للاستئناف فيها عشرة أيام ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اقتصر في دعواه على طلب اعادته الى عمله لأن فصله كان بغير مبرر ، وكان هذا الطلب في حقيقته هو طلب تعويض بطريق التنفيذ العيني واتبعت بشأنه الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . فإن مبيعا استئناف الحكم الصادر فيه يكون عشرة أيام .

- (الطعن رقم ١٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/١١ من ٢٦ ع ١٥٠ ،
الطعن رقم ٩١٢ من ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ من ٣٠ ع ٢ من ٦٢)

٥- مبيعا الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقصود على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها ، وماعداها باق على أصله ويتبع في استئناف الأحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه في قانون المرافعات . ولما كانت الدعوى الحالية لم ترفع بالتزام الأوضاع المقررة بتلك المادة ، فإن مبيعا استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون أربعين يوماً يبدأ من تاريخ صدوره وفقاً لنص المادتين ١/٢١٣ ، ١/٢٦٧ من قانون المرافعات .

- (الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ من ٢٨ ع ٢٨٢)

٦- انتهائية الحكم وفقاً لما تقضى به المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقتصر على الحكم الصادر في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل ولا تنصرف الي الحكم الصادر في الدعوى الموضوعية .

(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ من ٢٨ من ٢٨٣)

٧- دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل التي خولت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر في رفعها ونظمت إجراءاتها هي دعوى بإجراء وقنى هو وقف تنفيذ قرار الفصل ريثما يفصل في دعواه الموضوعية بالتعويض ، وإذا كانت دعوى المطعون ضده الأول بإلغاء قرار إنهاء خدمته هي دعوى بطلب موضوعي لا يتسع له نطاق الدعى الأولى وتختص بنظرة المحكمة الابتدائية باعتباره طلباً غير مقدار القيمة وذلك عملاً بالمادة ٤١ من قانون المرافعات . فإن عدم التزام العامل الأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها لا يحرمه حقه في أن يرفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادى لرفع الدعاوى .

(الطعن رقم ٧١٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ من ٢٨ من ٢٨٣)

٨- الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل هو حكم يصدره قاضى الأمر المستعجلة بإجراء وقنى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يمس أصل الحق أو يعتبر فاصلاً فيه ، ولا تكون له أية حجية أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ من ٢٨ من ١٨٧٧)

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٢٢ من ١٠٥٢)

٩- مفاد نص المادة ٧٥ فقرة ٣ ، ٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد عمد إلى رعاية العامل خلال فترة إنتظار صدور الحكم في دعوى التعويض عن فصله من العمل فأجاز له أن يستصدر حكماً وقتياً بوقف تنفيذ هذا الفصل وإلزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره وذلك على سبيل التعويض المؤقت حتى يصدر حكم المحكمة المختصة في موضوع النزاع وتحديد مبلغ التعويض إن كان له وجه على أن يختم منه ما قد يكون العامل سبق إقتضاه من مبالغ ، مما ينفي عن هذا المقابل الذى قد يحكم به وصف النفقة المؤقتة ، وإذا كان هذا الوصف لا يمكن إستخلاصه من صراحة النص أو دلالة وكان الحكم

الابتدائي المزيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هنا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٥ ص ٢٢ من ١٠٥٢)

١- إذ كان يترتب على صدور الحكم برفض دعوى العامل بالتعويض موضوعاً ، انتهاء أثر الحكم الوقتي بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض الموقت له وبالتالي يكون من حق رب العمل إسترداد ما سبق أن قبضه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه بثبوت عدم توافر أركان المسؤولية العقدية في جانب رب العمل ، ولما هو مقرر من أنه يجوز للموظف إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء تم تنفيذاً لإلتزام زال سببه بعد أن تحقق تطبيقاً لحكم المادة ١٨٢ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

رأى مجلس الدولة

١- البين من عبارة الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وما نصت عليه من أنه « يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسبقاً فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة » أن الشارع إنما أراد بهذا النص مجرد طلب الرأى في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام النظام دون أن تكون الجهة الطالبة ملزمة باتباعه .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ من ٢٦ من ٦٤٣ .

الطعن رقم ٧٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ من ٤٤١ .

الطعن رقم ١٣٥٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١)

٢- من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شركات القطاع العام لا تلتزم باتباع رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام نظام العاملين بهذه الشركات والتي أجاز لها طلب رأىها فيها .

(الطعن رقم ١٩٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ .

الطعن رقم ٢٤١٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ .

الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٥)

سلطة رب العمل في تنظيم منشأته

١- لسحب العمل قانوناً السلطة في تنظيم منشأته باعتبار أنه هو المالك لها وأنشئ عن ادارتها ولا معقب على تقديره إذا رأى - لأزمة اقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به - تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته بما يجعل له الحرية تبعاً لذلك في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعه ، فإذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بنى على نظر خاطئ . مخالف لما سبق مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة الطاعنه لمنشأتها ما يحتم طرد المطعون عليه من عمله - فجادل الحكم بذلك الشركة الطاعنه في الوسائل التي تتخذها لإعادة تنظيم عملها توقياً لما يتهدها من خطر وهو أمر غير جائز له قانوناً ، وكان الحكم فيما انشاق اليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعنه من عدم صحة ما أسست عليه قرارها في إعادة تنظيم أعمالها وإنما بنى قضاءه على افتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص ولا يعتبر ذلك من الحكم تسليمًا منه بصحة هذا الادعاء ، أو نفيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٧٩٨)

٢- إذ كان الواقع أن مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية - الطاعنه - انعقد وصادق على اقتراح بأن يحال علي المعاش كل من بلغ سن الستين عاماً ميلادية من عمال الجمعية وخدمها السابرة فتقدمت نقابة ومستخدمى وعمال الجمعية المذكورة - المطعون عليها - بشكوى إلى مكتب العمل طالبه إلغاء هذا القرار ، ولما لم يتيسر حل النزاع ودياً أحيل إلى هيئة التحكيم فأصدرت القرار المطعون فيه بقبول طلب النقابة وإلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية بتحديد سن الستين للإستغناء عن خدمة الموظفين والعمال ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه اقيم علي نظر حاصلة العقود المبرمة بين الطاعنه وعمالها خالية من نص يحدد موعداً لانتهاؤها فلا يحق لها أن تصدر قراراً تغير به من هذا الوضع بما يجعل هذه العقود محددة المدة مخالفاً بذلك نص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٢ لسنة ١٩٥٢ وما يترتب على ذلك من الإخلال بحقوق العمال المكتسبة لهم في أن تطرح - غيرهم غير محددة المدة ، وما يتضمنه من فرض شرط جديد في العقود

من أحد طرفيها ، فإن هذا الذي استند إليه القرار المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون ، ذلك أن ما اتخذته الطاعنة من قرار بتحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف من صاحب العمل بنا له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه . ولما كانت شكوى المطعون عليها من هذا التحديد قد خلت من إسناد سوء القصد لصاحب العمل في إصدار قراره المذكور . كما أن هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها في الإلغاء على أنه أريد بهذا القرار الإساءة إلى العمال فإن سلطة صاحب العمل في هذا الشأن تعبير سلطة تقديرية لا معقب عليها . كما أنه ليس شأن القرار المذكور أن يعجل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى عقود محددة المدة إذ لا تزال ممكنة إنهااء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد . ولا مجال في هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إذ أن ما ورد بها من نص على انتهاء عقد العمل بوقوع العامل أو معجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً استوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ، ليس إلا سرّاً لبعض صور نهاية العقد غير محددة المدة حيث يكون انتهاء العقد انتهاء عرضياً لا انتهاء عادياً .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٤ من ١١ ص ٢٢٩)

٣- يملك صاحب العمل سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصلحة منشأته . ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أي قصد في الإساءة إلى عماله . فإذا كانت شكوى النقابة المطعون عليها من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع قد خلت من إسناد سوء القصد للشركة الطاعنة ، وكانت هيئة الحكيم لم تؤسس نظرها - بتقرير حق عمال قسم هندسة الشركة في العمل بدون راحة أسبوعية - على أنه أريد بالتصرف الذي اتخذته الشركة الطاعنة الإساءة إلى بعض العمال . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٧٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ من ١١ ص ٦٤٤ ،

الطعن رقم ٢٥٦٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٦ ،

الطعن رقم ١٢٢١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢١)

٤- من سلطة رب العمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق

دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف وسلطته فى ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التى دعت إليه .

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٤/٦ من ١٧ ع ٢ من ٨٢١ ،

الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢١ فى جلسة ١٩٦٥/٤/٢٦ من ١٦ من ٦٢٤ ،

الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٧/٢/١٥ من ١٨ ع ١ من ٣٥٧ ،

الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ من ١٨ ع ١ من ٤٥٣)

٥- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ، ومن سلطته كذلك طبقاً للمادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وللفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدنى - أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزه أو ملازمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ ع ١ من ٤٠١ ،

الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ من ١٨ ع ١ من ١٩٨ ،

الطعن رقم ١٤٤ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٨/٤/١٨ ،

الطعن رقم ٢٠٢١ سنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٩/١/١)

٦- فى تعيين العمل يكفى بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومداها فى عقد العمل ، وفى تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفى تحديد مداها يتمين الرجوع الى الأعمال التى يقوم بها نظراً له وإلا تحددت بالرجوع الى العرف فإن لم يوجد تولى القاضى تحديدها وفقاً لمقتضيات العدالة ، وفى هذا النطاق وبما لرب العمل من سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها ، فإنه يسعه ويكون له ، تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات التى تؤديها وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد

إختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما أنه لا يس
أجودهم ومراكزهم الأدبية .

(الطعن رقم ١٤٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٢ ص ١٨ ع ٢ ص ٦٢٦)

٧- لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشأته
واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها ، متى رأى من ظروف العمل ما
بدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي
يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله طبقاً للمادة ١٩ من قانون عقد العمل
الشرعي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني
أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ، لا يحتلف عنه إختلاقاً جوهرياً ،
وإن ينفذ إلى مركز أقل مبره أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت
مصلحة العمل ذلك ، بحيث إذا رفض العامل النقل وضع صاحب العمل أن ينهي
عقد العمل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر تبعاً لذلك أن عمولة الطاعن -
العامل - على المبيعات تحسب في المنطقتين اللتين اختص بهما ، طبقاً للتنظيم
الجديد للعمل ، وخلص الحكم إلى أن الشركة - رب العمل - لم تخل بالتزاماتها
القانونية إزاء الطاعن حتى يجوز له أن يستقل بفسخ العقد ، مستنداً في ذلك
إلى أسباب سائفة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ ع ١ ص ١١٢ .

الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٣ ص ٢٨٧)

٨- من غير الجائز أن يفرض العامل قسراً على رب العمل في وظيفة معينة على
الرغم منه ، لأن ذلك من شأنه أن يخل بما له من سلطة في تنظيم منشأته
باعتباره مسئولاً عن إدارتها وهو مالا يتأتى إذا أجبر على تشييل عامل في
وظيفة يرى أنه غير كفء لها .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧٣ ص ٢٤ ع ٣ ص ١١٢٠)

٩- من حق رب العمل بإرادته المنفردة أن يعيد تنظيم منشأته من
الناحيتين الإدارية والمالية طبقاً لما يراه من قواعد تضمن حسن سير العمل
وسلامته وانتظامه واستمراره دون تعسف بالعمال أو ساس بحقوقهم
المكتسبة قبل إعادة التنظيم .

(الطعن رقم ٦٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٢٢٢٢ .

الطعن رقم ٧٥٧ سنة ٥٤ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٨٩)

سن تقاعد العامل

١- اشتراط رب العمل على العامل التزامه بالتقاعد عند بلوغه سن الستين ، هو فى ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وليس فيه إضرار بمصلحة العامل .

(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/١/١ من ١٠ من ٢٣)

٢- النص فى لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد عمالها إنما هو تصرف صريح من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كذاً لتحقيق مصالحه ، إذا كان الثابت فى الدعوى أن طبيب الشركة قدّر سن المظنون عليه وقت الاحتفاء بالعمل ولم يعترض أو يمارع فى هذا التقدير طول مدة خدمته واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى أن بلغ سن الستين وأنهت عقده لهذا السبب ، فإن هذا الانتهاء لا يكون بغير مبرر .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢ من ١٤ من ١٠٥٦)

٣- تحديد رب العمل سناً معيناً لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذا السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل فى عمله بموافقة رب العمل فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز أنهائه بغير إخطار سابق ودون مبرر .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٩/١/٨ من ٢٠ ع ١ من ٦١)

٤- النص فى لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كفاً لتحقيق مصالحه ، وسلطته فى ذلك تقديرية لا معقبة عليها ، وليس من شأن هذا النص أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة ، إذ لا تزال مكنة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد . ولا مجال فى هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ أن ما ورد بها من النص على إنهاء عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً استوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا سرداً لبعض صور إنهاء العقد غير محدد المدة حيث يكون إنهاء

العقد انتهاء عرضياً لا إنتهاء عادياً وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٦ ص ٢٠ ع ١ ص ٤٨١)

٥- النص في لائحة العمل الداخلية - الصادرة أثناء خدمة العامل - على تحديد سن الستين لتقاعد المستخدمين والعمال ، إنما هو تصرف من رب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه ، وسلطته في ذلك تقديرية ولا معقب عليها .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٦ ص ٢٢ ع ٢ ص ٦٨٧)

٦- ما رأت الدار المطعون ضدها تقريره في اللائحة التي أصدرتها ف عام ١٩٦٣ من تحديد سن الستين لتقاعد موظفيها إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه - المحكمة تصرف صادر من صاحب العمل بما له من سلطة مطلقة في إدارة وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إحالة الطاعن إلى التقاعد لبلوغه سن الستين تمت في ظل أحكام اللائحة المشار إليها وما نصت عليه من أحكام تنظيمية سارية المنعول منذ تقريرها وأنه لا اعتداد بما كان معمولاً به من قبل في خصوص تحديد سن أخرى لإحالة موظفي الدار إلى التقاعد إذ ليس من شأن ذلك أن رتب حقاً مكتسباً للطاعن ، وأن أنتهاء خدمته كان مبرراً ببلوغه سن الإحالة إلى المعاش طبقاً لتلك اللائحة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ص ٢٦ ص ٢٤٤)

شهادة خلو طرف العامل

١- إن إلزام رب العمل بإعطاء الأجير عند انقضاء عقد العمل شهادة بخلو طرفه تتضمن بيانات مطابقة لحقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي يقوم به ومقدار أجره عليه ذلك لا يعدو أن يكون مما يوجب حسن النية في تنفيذ عقد العمل ، ولكي يتيسر للعامل سبيل الحصول على عمل يرزق منه . ومن ثم كان الحكم الابتدائي على صواب في الأخذ بقواعد العدالة لسد ما في القانون من نقص في هذا الخصوص عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم . والحكم المطعون فيه إذ ألغاه استناداً إلى عدم وجود نص يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٠)

٢- جرى قضاء هذه المحكمة - إعمالاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - على أن قواعد العدالة والعرف توجب إلزام رب العمل ، عند انقضاء عقد العمل ، إعطاء شهادة بخلو طرف للعامل تتضمن بيانات معينة تتطابق حقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي كان يقوم به ومقدار أجره عليه إذ لا يعدو أن يكون ذلك مما يوجب حسن النية في تنفيذ عقد العمل .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٤)

طوائف العمال المستثناء من تطبيق قانون العمل

١- إذا كان الطالب قد قدم طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه مثلاً نقابة عمال هيئة قناة السويس ، وكان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم قناة السويس قد أناط بإدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عزم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ، فإن مقتضى أعمال هذه النصوص اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة - ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلّة انحلت نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جميعه سميت « رابطة عمال هيئة قناة السويس بورسعيد » بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٠/٨/١٥ ، وهذه تغاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس (سابقاً) مغايرة تامه ، وبذلك لم تعد للطائب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أضحت بصدير قانوني التأميم والعمل الموحد المشار إليهما فريده لا جماعيه ، وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعيه الجديدة لا يعنى أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولانعدام مصلحته فيه في محله ويتعين قبوله .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٩ ق - تنازع اختصاص - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١)

(ص ١١ ص ٥٠٨)

٢- المرشدون وعمال هيئة البرغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة . وقيام الدولة بتحصيل رسوم الارشاد إنما هو إجراء مقرر لتسيير تحصيلها وكفائه هذا التحصيل بدليل أنها بعد تحصيلها تدفعها لبيئة الارشاد بعد خصم المصروفات التي انفقها ومن ثم لا تعتبر هيئة البرغاز مؤسسه عامه ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩١١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٢ ص ١٤ ص ١٠٢٩)

٣- متى كان الحكم المطعون فيه قد كلف دعوى الطاعن بأنها دعوى تعريض عن أمرين إداريين هما القرار الصادر بنقله إلى إدارة الحريق والقرار الصادر بفصله ، وكان لازم هذا التكييف ومقتضاه هو وجوب إعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية في هذا الخصوص ، فإنه وقد أخضع العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهم لقانون عقد العمل الفردي وقضى تبعاً لذلك بسقوط الدعوى طبقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٧ من ١٦ ص ٤٤٩)

٤- مؤدى نصوص المواد ٨٨ فقرة ب من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤ و ٣٥ من القانون المدني مجتمعة ، أن أفراد أسرة صاحب العمل الذين استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هم ذور قرياء بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك ، سواء كانت قرابتهم مباشرة ، وهي الصلة ما بين الأصول والفروع ، أو قرابة خواشي ، وهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر ، متى كان يعولهم فعلاً ، والقول بغير ذلك ، وقصر أفراد أسرة صاحب العمل الذين استثناهم المشرع من تطبيق أحكام الفصل الثاني من قانون العمل على ذوي قرياء المباشرين ، وهم أصوله وفروعه ، تخصيص لنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بغير مخصص .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢١ من ٢٢ ص ٥٢٥)

عقد التدريب

١- عقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر فى خدمة آخر وتحت إدارته وإشرافه ، أما عقد التدريب الذى يتعهد بمقتضاه شخص بالالتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة ، وليس شرطاً أن يتلقى أجراً فالتزامه بالعمل ليس هو الالتزام الأساسى وإنما هو تابع للالتزام الأصلى بالتعليم .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ من ٢١ ص ٦٩٦)

٢- إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الأساسى فى العقد سند الدعوى هو تعلم المظعون ضده مهنة ميكانيكا النسيج ، فإنه يكون عقد تدريب ، لا يدخل فى نطاق ما إذن القانون للقاصر فى إبرامه ، على ذلك يخضع للقواعد العامة فى قانون الولاية على المال ، ولأنه حوى شرطاً جزائياً بإلزام المظعون ضده بأداء تعويض فى حالة فسخ العقد ولأن العبرة فى وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون منذ انعقد تصرفاً دائراً بين النفع والضرر ، وقاهلاً للإبطال لمصلحة القاصر .

(الطعن السابق)

عقد العمل البحري

١- عقد العمل البحري المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة لا يسرى بطبيعته إلا لفترة الرحلة البحرية فينتهى حتماً بانتهانها ، ما لم يستبق مجهزة السفينة العامل لفترة أخرى أو بتعلق الأمر بوقائع حدثت أثناء الرحلة . إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان عقود الطاعن قد أبرمت على أساس رحلات معينة بينها فاصل زمني - وهي تجري في موسم الحج من كل عام - ولم يثبت أن المجهز قد استبقاه في العمل بعد أى منها وجرى قضاء الحكم المطعون فيه على أنه " يوجد فاصل زمني بين كل عقد وآخر الأمر الذي لا يسمح باعتبارها مكمله لبعضها أو باعتبار العقود التالية بمثابة تجديد للعقد الأول في حكم المادة ٧١ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ " فإنه لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع أو خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٨٦ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ع ٢ ص ١١٤٥)

٢- التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري وإن كان قد شرع لحماية الناقل البحري من المطالبات الناشئة عن عقد العمل البحري خشية ضياع معالم الاثبات ، فإن النص في المادة ٢٧٢ من هذا القانون على أنه " ومع سقوط الحق في الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة في المواد الاربعه السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تخليف من احتج به " يدل على أنه إذا طلب الدائن تخليف المدين الذي يحتج عليه التقادم على أنه قد أوفى بالتزاماته قبله لمحول عمل القاضى من إقرار الأثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو نكول بحيث يترتب على نتيجته الفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ٥٨٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٢ س ٢٢ ص ١٠٨٠)

عقد العمل المشترك

١- تعتبر لائحة العمل الصحفي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع ذلك أن نقابة الصحفيين بحكم تكوينها الذي أضفاه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الصادر بإنشائها قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريقين أصحاب الصحف ومحرريها وقد نظم المشرع طريقه إبرام العقد بينهما وشرط نفاذه - فإذا ما خزل مجلس النقابة المكون من ممثلي الفريقين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فإنما يتم لا بوصفه تشريعاً وإنما باعتباره عملاً إرادياً صدر من فريقين بإرادته الممثل لهما - قدر الشارع أن هذا الممثل يهدف إلى رعاية مالحتهما وهذا العمل الإداري هو عقد مشترك بينهما وإن باشره ممثل واحد لهما بإرادة واحدة بما خوله الشارع له مراعاة من سلطة النيابة عنهما . أما عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن " يتنوع مجلس النقابة لائحة بالتواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتعريضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقاً لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مزاولة مهنتهم طبقاً لها وغير ذلك " فلا تتسع لأكثر من تخويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تسرى على جميع عقد الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منع هذا المجلس سلطة التشريع والتقنين .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ من ١٠ ص ٩٣)

٢- نظم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ نوعاً معيناً من أنواع عقود العمل المشترك ، بعد صدور قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ فلا تمتد أحكامه إلى عقد عمل مشترك نظمه الشارع في قانون خاص من ناحيتي الانعقاد والنفاذ ، لما كان ذلك ، وكانت لائحة العمل الصحفي قد استمدت كيانها ووجودها من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين ، وكان هذا القانون قد عرض لشرط نفاذها ورتبه على تصديق لجنة الجداول والتأديب دون أي إجراء آخر وقد تم التصديق في ١١/٢٣/١٩٤٣ ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك لم يعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ولا للإنحصر

التي صدرت تنفيذاً له ، فإن هذه اللائحة تظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذى أنشأها نافذاً أو إذا نص على نفاذها بعد إلغائه دون حاجة لأى إجراء آخر - ومن ثم تكون بنأى عن إجراءات التسجيل التى استلزمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ - يؤكد ذلك أن المشرع عندما ألغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورأى استبدال النقابة المشكلة فى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بالنقابة السابق تشكيلها وجعل النقابة الجديدة قاصرة على الصحفيين دون أصحاب الصحف لم يشر فى ديباجته إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ونص صراحة فى المادة ٧٤ منه على استبقاء هذه اللائحة والعمل بأحكامها فدل بذلك على أنها لا تدخل فى مدلول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أهدر أحكام لائحة الصحفيين وما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفى الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها ، استناداً إلى القول بأن صفتها التعاقدية قد زالت بعد صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ من ناحية وأنه لم يلحقها التسجيل من ناحية أخرى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ ص ١٠ ص ٩٢)

٣- لائحة العمل الصحفى إنما صدرت تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ لإنشاء نقابة الصحفيين فتظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذى أنشأها أو ما بقيت هى بالنص على نفاذها بعد إلغائه ، وقد استمر هذا القانون قائماً إلى أن ألغى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ دون أن يمس هذا الإلغاء ما ترتب للصحفيين بمقتضاه أو بمقتضى اللوائح التى صدرت تنفيذاً له من حقوق وامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم جاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ فأكد هذا الوضع واستظهر فى عبارة جليبه معكمه حين عدل هذه الفقرة واستبدل بها نصاً جديداً يقضى بالابقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفى الصادرة فى ٢٣/١١/١٩٤٣ للصحفيين المقبدين بجدول النقابة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . ومؤدى ذلك أن هذه اللائحة بقيت واستمرت نافذة منتجة لأحكامها رغم إلغاء القانون الذى صدرت تنفيذاً له ، فإذا كان الحكم المطعون فيه

قد أطرحتها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة ، استناداً إلى القول بأنها إن كانت تشريعاً فقد نسخها قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت عقد عمل مشترك فقدت مدلولها هنا وزالت صفتها التعاقدية بصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ وبعد تسجيلها طبقاً لأحكامه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الظمن رقم ١٨٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٥١٦)

٤- مقتضى نص المواد ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن عقد العمل المشترك هو اتفاق تنظم بمقتضاء شروط العمل بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال أو اتحاد نقابات العمال وبين واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ينتمون إلى تلك النقابات أو المنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال ، وأنه يجب أن يكون بالكتابة وإلا كان باطلاً كما يجب أن يعرض على الجمعية العمومية للنقابة أو الاتحاد وأن يوافق عليه أغلبية الأعضاء ، وأنه لا يكون ملزماً إلا بعد تسجيله لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر إعلان عن هذا التسجيل في الجريدة الرسمية يشتمل على ملخص لأحكام العقد ، وإذا كان بطلان العقد الذي يتقرر بنص قانوني إنما هو بطلان خاص بقرره الشارع لحكمه بتوحيها فيتبع في شأنه النص الذي قرره ، ولا يزال باتفاق المتعاقدين على تعديل العقد طالما ظل سبب البطلان بلاحقه ، وإنما يبقى العقد الباطل على حاله ويبطل الاتفاق على تعديله ما أفتقد أحد شروط صحته كما أن اعتبار العقد ملزماً لعاقديه مرهون بحسب الأصل بالنجاء إرادتهما إلى إحداث أثر قانوني ، غير أنه إذا تطلب الشارع إلى جانب ذلك إجراء معيناً ولم يتوافر هذا الإجراء فإن العقد لا يكون ملزماً .

(الظمن رقم ٧١٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢/٤/١٩٨٤ من ٢٥ ص ٨٩٨)

علاقة العمل و عقد العمل »

١- تشتمل عقد العمل بتوافر أمرين هما: تسمية العامل لرب العمل وتقاضيه أجراً على عمله وذلك وفقاً لمزدى المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٤ ص ٨ ص ٢٧٠)

٢- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً في خصوص تكييف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما على ما قرره وكيل الطاعن أمام مكتب العمل من أنه استغنى عن خدمتهما لعدم حاجة العمل إليهما وعلى أن انفارق الوحيد بين عتدى العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والإشراف في العقد الأول وإنعدامه في العقد الثاني ، وكانت هذه القرارات التي عول عليها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يكشف عن حقيقة العلاقة القائمة بين الطرفين وأنها علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية بما يعجز محكمة النقض عن مراعاة تطبيق القانون ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ ص ١٢ ص ٢٢٤)

٣- النص في المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الجمعيات والهيئات والشركات أو لدى الأفراد لا ينفي قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يعاونه في مباشرة مهنته لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والإشراف لأن حكم هذه المادة لا يسرى على عمل المحامي في مكتب زميل له ، إذ لا بعد ذلك من قبيل « التوظيف » الذي عتده هذه المادة .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٩ ص ١٢ ص ٦٠٦)

٤- العبرة في تكييف العقود هي بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون الاعتداد بالألفاظ التي صيغت في هذه العقود وبالتكييف الذي أسبغه الطرفان عليها . فإذا كانت نصوص العقد قد أبانت عن أنه قد أبرم بين رب عمل وعامل متفرع لأداء خدمة معاونة رب العمل في إدارة أعماله المبينة بالعقد مما يقتضى بطريق اللزوم تبعية العامل لرب العمل وإشراف الأخير عليه وتوجيهه له في مهمة وذلك لقاء أجر معلوم محدد إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة كما أبانت عن حقوقه في التعويض عن نسخ التعاقد قبل نهاية مدته وفي

الإجازات على اختلاف أنواعها فإن كل ذلك ينبىء عن أن المتعاقدين قد اتجهت نيتهما إلى إبرام عقد عمل فردى وقد أفرغا فى العقد كل عناصره .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١١٤٠)

٥- المناط فى تكليف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التى تتمثل فى خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدنى بقولها إن « عقد العمل هو الذى يتعهد أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة التعاقد الآخر ولحمت إرادته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به التعاقد الآخر » وما نصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها « عقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه فى مقابل أجر » ويكفى لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الادارية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل فى تكليفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل ، بما استخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وحضور المظعون عليه فى تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته وهو استخلاص سائغ يؤدى إلى ما انتهى إليه فإن النعمى على هذا الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والنساذ فى الاستدلال يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٣ من ١٤ ص ٢٢٩ .

الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٦ من ٢٧ ص ٩٦٤ .

الطعن رقم ٧٧٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٢ من ٢٢ ص ٧٠٧)

٦- يتميز عقد العمل بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر ، ويتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل . ولا يغير من هذا النظر كون المظعون عليه عضواً فى مجلس إدارة الشركة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقولها « إن عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة إذ كلف بعمل آخر فى الشركة ، كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٢٠)

٧- إلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - لم

آخر منصوص القانون ما يجمع من أو يجتمع من أعضاء مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة بين صنفين هذا رصفت كمدير عام أو مدير فني لها فيجمع بذلك بين صنفين صنفه كوكيل وصنفه كأجير بحيث تحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها ، وهو ما تظاهره المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بقولها إن « عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن يزجر على هذا العمل .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢٠٢٠ جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٢١٨)

٨- لصاحب العمل أن يتهذ إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعمال مدنية أو نية أخرى فيجمع بذلك بين صنفه كأجير وصنفه كدليل متميزة كانت كل منهما عن الأخرى أو مختلفة وهر ما يتعين استظهاره والتحقق منه لإمكان تكييف العلاقة القانونية بين الطرفين . وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه كيف العلاقة بين طرفي الخصومة على أنها وكالة لا عقد عمل استناداً إلى تركيبات عامة صرح بها فيها الموكل (صاحب العمل) للوكيل (العامل) بحضور المزايدات الرسمية وغير الرسمية والتزايد عنه فيها والشراء باسمه سواء بالنسبة للأطيان الزراعية أو العقارات أو المشتريات ودفع ثمنها وإدارة كافة أملاكه من الأطيان والعقارات وإجراء كل ما يلزم لذلك وبيع المحصولات وقبض ثمنها وغير ذلك وشراء الأطيان والعقارات والمشتريات لحسابه ودفع ثمنها حسب ما يراه . ورتب على ذلك « استبعاد تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها عمل » بينما هي قرارات قاصرة ليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن وقيم دعواه فإنه يكون قاصراً في أسبابه متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٢ سنة ٢٠٢١ جلسة ٢/٢٤/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢١٥)

٩- فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى ومرتب أقل - بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل - اعتباره إجراء قصدت به الشركة مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردي وأنه باطل ولا أثر له بالتطبيق لحكم المادة ٥ . من هذا القانون ، وما رتبته الحكم المطعون فيه على هذا النظر من اعتبار علاقة المطعون عليه بالشركة مستمرة إلى أن فصلته للمرة الثانية هو استخلاص موضوعي مانع يكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢١٤ سنة ٢٠٢٩ جلسة ١١/٢٩/١٩٦٤ ص ١٥ من ١٤٥)

١- يكفى فى علاقة العمل توافر التبعية المهنية وهى أن يخضع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل وتعليماته .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٩ من ١٨ ع ٢ من ٦٨٨ .

الطعن رقم ١٥٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٤)

١١- يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال فإذا كان المركز الرئيسى فى الخارج وكانت فروعها فى مصر هى التى أهرمت هذه العقود فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق ، ووفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدنى لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى مصر بأن عس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولا يدخل فى هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطنى أكثر فائدة . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن طرفى النزاع أمريكيان وتم التعاقد بينهما فى أمريكا والقانون الذى يحكم علاقة العمل بينهما هو القانون الأمريكى وقد استبعد الحكم المطعون فيه تطبيقه بحجة أن « قانون عقد العمل الفردى المصرى من النظام العام فى مصر وهو يقضى بحق العامل لكافأة نهاية الخدمة ويجوز تطبيق القانون الأمريكى على موضوع النزاع مادام ذلك القانون كما هو متفق عليه بين الطرفين لا ينص على إستحقاق العامل مكافأة نهاية مدة الخدمة أو فى الطلبات الأخرى موضوع الدعوى وأنه يلتفت عما أثارته الشركة من أنه ليس العامل أن يختار أفضل النظامين » فى حين أن فكرة النظام العام لا تتصل بالمقارنة التى يعقدها قاضى الدعوى - ومن عنده - بين القانونين الوطنى والأجنبى وما يراه - هو - من أوجه المفاضلة والتفضيل بينهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ ع ٢ من ٧٩٨)

١٢- عقد التمل وفقاً للمادتين ٦٨٤ من القانون المدنى و ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إنما يتميز بخصيصتين أساسيتين ، التبعية والأجر بحيث لا يقوم إلا بهما مجتمعين .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٨ من ١٨ ع ٤٤ من ١٦٢٤)

١٣- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءاً متصلاً لعقد العمل - وذلك قبل إلغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ - ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في كل شركة بقرار من مجلس إدارتها تختص بالتعيين وبغيره من الشئون والمساكن الخاصة بالعاملين بها طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات هذه اللجان إنما تصدر في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٠/٦/٢ من ٢١ ع ٢ من ٩٧٩ .

الطعن رقم ١٥٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٢/٤/١٤ من ٢٤ ع ٢ من ٦٠٢ .

الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)

١٤- مژدى نص المادتين ٣ ، ٤/١٤ من الأمر العالى الصادر فى ١٤/٥/١٩٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ ، أن البطريك بوصفه رئيساً لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برسمه القس وترقيتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم وأنه وحده صاحب الحق فى الاشراف الإدارى والمالى على جميع أديرة الأقباط وكنائسهم ، ولا يوجد ما يمنع من أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية فتتولى الإدارة بتفويض منه ونياية عنه ولا تستطيع الخروج على النظام الذى رسمه لها . وتظل هذه الكنائس والقس العاملين بها خاضعة لتبعيته واشرافه وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريكية ولو اقتضى التنظيم المالى فى هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة المالية نيابة عن البطريك ، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين قد رسم كاهناً لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس فى ١٦/٩/١٩١٥ ثم نقل

إلى كنيسة السيدة العذراء واستمر في عمله حتى توفي في ١٩٦١/٧/٢٢ ولم يكن قد صدر قرار بفصله من عمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على انتهاء عقد عمله مع المجلس الملي في ١٩٥٣/١/١ لانقطاع صلته به في هذا التاريخ وتقاضيه مرتبه بعد ذلك من كنيسة السيدة العذراء وهي لا تتبع المجلس الملي ولها ذمة مالية مستقلة عنه ، فإن الحكم - وقد أجتزأ مدة العقد وهي متصلة ورتب على هذه التجزئة آثارها - يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٠ من ٢٢ ع ١ ص ٩٣)

١٥- هيئة إرشاد البوغاز بميناء الاسكندرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تعتبر مؤسسة عامة ، ومرشديها لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٧ من ٢٢ ع ٣ ص ٩١٠)

١٦- معاد بصرى المادتين ١١٨ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم الإرشاد في ميناء الإسكندرية الذي يحكم واقعة الدعوى - والمواد ٩ و ١ و ١٥ من قرار وزير المواصلات رقم ٢٧ لسنة ١٤٨ الصادر نفاذاً للمادة ١٥ من ذلك القانون ، والمواد ٢/١ و ٣ و ٤ - ٨ و ١٤ - ١٨ و ٢٤ و ٢٢ و ٣٣ من اللائحة الداخلية لهيئة الإرشاد بميناء الإسكندرية الصادرة في سنة ١٩٥٤ مجتمعة ، أن هيئة الإرشاد بميناء الاسكندرية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها رأس مال يتكون من حصيلة رسوم الإرشاد وإن لهذه الهيئة على مرشديها سلطة فعلية في رقبتهم وتوجيههم ، وأنها توفيهم الأجور المستحقة لهم بما يتوافر معه عناصر التبعية والأجر وهما الحقيقتان الأساسيتان لعقد العمل . ولا يغير من ذلك تدخل الموائى والمناظر في تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم ، لأن ذلك هو من قبيل ما تمارسه الدولة من إشراف على المرافق لحسن تسيرها وضمان انتظامها .

(الطعن السابق)

١٧- لا يعيب الحكم عيباً يوجب نقضه خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الإرشاد بميناء الاسكندرية - بتفى علاقة التبعية بينهما - مادام لم يكن له تأثير على النتيجة السليمة التي انتهى إليها من عدم استحقاق الطاعنين - المرشدين

للمعاش المطلوب ، وحسب محكمة النقض أنها أسبغت على هذه العلاقة وصفها الصحيح .

(الطعن السابق)

١٨- مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، والمادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - الذى يحكم واقعه الدعوى وقبل الغائه بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - أن العاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة يعتبرون كما كانوا قبل التأميم فى مركز تعاقدى من مراكز القانون الخاص وعلاقتهم بالشركات التى يعملون بها هي علاقة تعاقدية - لانتظيمية - تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءاً متصلاً لعقد العمل ، مما يقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هي المختصة بنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقاً لهذه القوانين .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٨ من ٢٢ ع ٢ ص ٩٩٦ .

الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ من ٢٢ ع ٢ ص ١٢٢٢ .

الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦ من ٢٥ ص ٤٠٢)

١٩- تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته للدولة ، وهذا الوضع لم يتغير بصور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك أن المشرع أنشأ بهذا القانون مؤسسة عامه جديدة هي البنك المركزى المصرى ، وأبقى البنك الأهلى فى الوضع الذى كان عليه بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ - الذى صدر باعتباره مؤسسه عامه - يؤكد هذا النظر أنه أصدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى ، على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على أن البنك الأهلى المصرى مؤسسه عامه ذات شخصيه اعتباريه مستقلة ، ولا محل للتحدى بصور القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تحيل إلى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها ، والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفة الذكر على العاملين

فى المؤسسات العامة - ذلك أنه فى حالة انطباق هذين القرارين على موظفى المؤسسة العامة ، وما يستتبعه ذلك من سريان بعض أحكام قانون العمل عليهم - لا يعتبر هؤلاء الموظفون فى مركز من مراكز القانون الخاص ، بل تظل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفى مركز من مراكز القانون العام ، غير أن أحكام قانون العمل المطبقة تصبح فى هذه الحالة جزءاً من الأحكام التنظيمية التى تحكم هذا المركز العام ، وفى ذلك تطبيق لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام قانون العمل كلها أو بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، على أن يكون ذلك بصفة تدريجية ، مما يفصح عن رغبة المشرع فى تطبيق أحكام قانون العمل على عمال الحكومة فى المستقبل استهدافاً للتسوية فى الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال ، ولا وجه أيضاً للتعلى بصور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٢١ بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى شركة مساهمة عربية ، ذلك أن هذا القرار صدر لاحقاً لقرار فصل الطاعن فلا أثر له على علاقته بالبنك ، وإذا كان البنك الأهلى المصرى يعتبر مؤسسه عامه وقت صدور القرار بفصل الطاعن فى ١٩٦٤/٦/٣ ، وكان الطاعن يعتبر وقتذاك من الموظفين العموميين بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يكون هو المختص دون غيره بنظر الطعن الذى قدمه الطاعن على اقرار الصادر بفصله ، وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ من ٢٢ ح ٢ ص ١٠٢٨ ،

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

٢- مفاد نصوص المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الارشاد فى ميناء الاسكندرية أنه وإن كان المرشد يجبر على ارشاد السفن فى منطقة ميناء الاسكندرية كما تجبر السفن على قبول الارشاد منه ضماناً لسلامة الملاحة فى الميناء ولحسن سير العمل فيها ، كما يجبر المرشد على تقديم المساعدة أولاً للسفينه التى فى خطر ، ولئن رتب المشرع على تخلف المرشد عن أداء عمله بالارشاد أو بالمساعدة الحكم عليه بعقوبة جنائية طبقاً لما تقضى به

المادة الثانية عشره من القانون ١٣ لسنة ١٩٤٨ ، إلا أن ذلك لا يغير من أن المرشد يعتبر أثناء قيامه بعمله بإرشاد السفينه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تابعاً للمجهز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ، ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد إجبارياً . وليس في هذا الخروج عن الأحكام المقرره في القانون المدني في شأن مسئولية التبوع ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطته التبعية تقوم ولو لم يكن التبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رعايته وتوجيهه ، ومجهز السفينه يمارس سلطه الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربابها . كما أن المرشد في ميناء الاسكندرية وأخذاً بما ورد بالاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر موظفاً عمومياً ولا تربطه بالدولة علاقة الوظيفة العامه ، وليس في تحصيل الدولة لرسوم الارشاد المنصوص عليها في القانون سالف البيان ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومي ، وإذا كان ما يتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينه التي في خطر هو ويصرح نص المادة الرابعه أجر خاص ، فإن مفاد ذلك كله قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينه التي يقوم بمساعدتها في حالة الخطر ، منشؤها قيام هذا المرشد بهذه المساعده .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٠ ص ٢١ ع ٢ ص ١٠٥٥)

٢١- المناط في تكليف عقد العمل وتمييزه عن عقد الوكالة وغيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها : عقد العمل هو الذي تعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر ومحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . وما تقضى به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إداره صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الاداريه . وإذا كان الطاعن - معام - قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام هذه التبعية مستنداً في ذلك الى تخصيص مكتب له بمقر الشركة لمباشرة قضاياها ، وأنه كان يعاونه في العمل موظفون من قبلها ويستعمل مطبوعاتها ، وكانت القضايا توزع بينه وبين

زفلا ، ل آخرين ويجرر كسفا بما يحكم فيه ويؤجل منها ويعرض الكشف على مدير الشركة ، وينتاضي الطاعن نظير عمله أجراً شهرياً ثابتاً عدا منحة سنوية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انفى الحكم الابتدائي في خصوص طلب التعويض رفقى بأن علاقة الطرفين هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل استناداً إلى ما قرره من أن الطاعن و له مكتب مباشر فيه قضايا الخاصة ولا يحضر للشركة في مراتب ثابتة وأن كل عمله بالشركة أنه مباشر القضايا التي تعهد إليه بها ولا يغير من هذا الأمر أن تكون انعايه عن عمله القانوني قد تحدثت سلفاً وشهيراً ، وهي قرارات قاصرة لا تكفى لحمل الحكم إذ لا تصلح لبيان سبب مخالفة الحكم الابتدائي في قضائه ، وليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ولم تتناول الرد على على المستندات التي تمسك بها تأييداً لصحة دعواه مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة ، ولو أن الحكم عنى ببعضها ومحض الدفاع المزس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٢ ع ١ ص ١٢١)

٢٢- المناط في تكليف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته ، وهو ما قرره المادة ٦٧٤ من القانون المدني ، والمادة الأولى من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . راذ يبين لما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت من الوقائع المطروحة عليها - في حدود سلطتها الموضوعية - عدم توافر علاقة العمل بين الطاعن (الطبيب) والجهات سالفه الذكر (شركات ومستشفى ومدرسة) لعدم خضوعه في تنفيذ عمله لإشرافها ورقابته ، ولم تعند بما تضمنته المستندات المقدمة من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة وضع الطاعن ، واستندت في ذلك إلى أسباب سائغة تكفى لحمل الحكم ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ من ٢٢ ع ١ ص ٢٢٧)

٢٢- إذا كانت المحكمة للأدلة السائغة التي أوردها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها في حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الطاعنين (المولين) بالمؤسسة الأجنبية التي تعاقدت معها ، ليست صلة مستخدم أو أجير ، بل كانا يعملان لحسابها الخاص فيما يقرمان به من تصرف منتجتها دون رقابه أو

إشراف من المؤسسة . ورتبت المحكمة على هذا النظر أن العمولة التي حصل عليها . تعتبر ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فإنها تكون بذلك قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً . ولما كانت العبارة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر . لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . فلا يعيب الحكم إغفاله الإشارة صراحة إلى بنود العقد المبرم بين الطاعنين وبين المؤسسة سالفة الذكر . مادام أن فهمه الواقعي لمركز الطاعنين يتضمن الرد على سند العقد المشار إليه . إذ لا على المحكمة إن هي لم تتبع الخصوم في مناحي حججهم ودفاعهم مادامت قد بنت قضاها على أسباب صحيحة كافية لحمله .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٩ من ٢٣ ع ١ ص ١٤٧)

٢٤- النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على صريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على « السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة » وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أي نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها « يدل على أن المشرع أخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، الأرباح الناتجة من الوساطة دون نظر إلى الاسم الذي يطلق عليها أو الشكل الذي يتم به دفع العمولة للوسيط ، إنما يشترط لذلك أن تكون هذه الوساطة خاصة بالشراء والبيع ، وأن يكون الوسيط مستقلاً عن غيره في أداء عمله ، وهي الخصيصة التي تميزه عن الوسيط الذي عنته المادة ٦٧٦ من القانون المدني والذي يعمل لحساب رب العمل ويكون تابعاً له وخاضعاً لرقابته ، ويعتبر الوسيط في هذه الحالة أجيراً يخضع لضريبة المرتبات والأجور .

(الطعن السابق)

٢٥- إذا كان الثابت من الحكم الجنائي رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٦٢ قصر النبل أنه قضى بإدانته مدير الشركة المطعون عليها لعدم التأمين على ثلاثة وعشرين من عمالها وبراءة الطاعن الأول تأسيساً على أنه عامل بالشركة وليس مقاولاً من الباطن ، كما أن الثابت من الحكم الجنائي رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٦٢ قصر النبل أنه قضى بإدانته مدير الشركة المذكورة كذلك لعدم التأمين على تسعة من عمالها . فإن مقتضى ذلك بطريق اللزوم أن العمال الذين لم تقم الشركة بالتأمين

عليهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية هم عمال لديها تربطهم بغير علاقة عمل .
وإذا كان أساس طلب العمال في النزاع أمام هيئة التحكيم أن المطالبين تربطهم
بالشركة المطعون ضدها علاقة عمل وليست متولدة ، وهي ذات المسألة التي سبق
عرضها علي المحكمة الجنائية ، فإن الحكمين الجنائيين سائلي الذكر بقضائهما
السابق بكونان قد فصلًا فصلًا لازماً في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية
والمدنية وبحوزان قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، وإذا قضى القرار
المطعون فيه برفض الطلب على أساس أن طالبي التحكيم ليسوا عمالاً لدى
الشركة ، فإنه يكون قد خالف حجية الحكمين الجنائيين السابقين .

(الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ ع ١ ص ٢٥٥)

٢٦- لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل
بسبب تجنب العامل ، وذلك من الأدلة والفرائض التي تقدم إليها . وإذا كان هذا
الاستخلاص سائفاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن الجدول في قيام عقد
العمل ووقف نشاطه أثناء فترة تجنب المطعون ضده - العامل - أو في نسخ
العقد بمجرد تجنبه يكون جدلاً موضوعياً مما تستقل به محكمة الموضوع دون
معقب عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٢ ع ١ ص ٥١٤)

٢٧- إذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءً بأحقية الورثة في المعاش
والتأمين المقررين بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ علي أن
مورثها كان من العاملين في الحكومة - إذ أن هذه العلاقة تنظمها قوانين
المعاشات المقررة لموظفي الدولة - ومستخدمها - وإنما علي أساس قيام علاقة
عمل صريحة بينه وبين المطعون ضدهما الأخيرين (رب العمل) أدت إلى
سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليه وبالتالي إفاده ورثته منها ، فإنه
لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ من ٢٢ ع ٢ ص ١٠٢٦)

٢٨- إذا كان حكم محكمة أول درجة قد قطع في أسبابه بأن علاقة المطعون ضده
(العامل) بالشركة الطاعنه هي علاقة عمل ، وأنه لا يس ثمة ما يمنع من أن
يكون العامل شريكاً بالشركة التي يعمل بها لاختلاف طبيعة الأمرين دون
تعارضهما » وبأن فصل المطعون ضده من عمله » كان بدون صبر قانوني يشوبه

العسف في استعمال الحق . ورتب الحكم على ذلك القضاء للمطعون ضده بالأجر الذي يستحقه وبطل الأجازة والاندثار بالتعريض الذي قدرته المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ج . وتحدد نطاق طعنه في أن الاضرار التي لحقت به تزيد قيمتها عن المبلغ المقضى به ، فعدل الحكم المطعون فيه مقدار التعريض الى مبلغ ٧٠٠ ج . والتزم الحقيقة القضائية التي استقرت بالحكم الابتدائي الذي حسم النزاع نهائياً حول تكيف العلاقة القائمة بين الطرفين وحاز قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص لما كان ذلك ، فإن ما تشبه الطاعنه في اسباب النعى الثلاثة حول تكيف العلاقة بينهما وبين المطعون ضده إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه فهو غير مقبول

(الطعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٢ ج ٢ من ١٤١٥)

٢٩- البطريرك بوصفه رئيساً لمجلس الاقباط الأرثوذكس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يختص دون غيره برسامة القسس وترقيبتهم من كنيسة الى أخرى وعزلهم وتجريدهم ، وإن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعون لتبعية وإشرافه ، وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى التنظيم المالي في هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التي تتولى إداره نيابة عن البطريرك ، وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس هي علاقة عمل .

(الطعن رقم ٤٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢ من ٢٢ ج ٢ من ١٤٥٦ ،

الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ من ٢٨ ج ١ من ١٠٩١)

٣- متى كان الحكم قد فصل فصلاً قاطعاً في النزاع الذي قام حول حلول الشركة محل هيئة التأمينات وانتهى إلى نفي هذا الحل - وهو العلة في ايجاب التضامن الذي يحتج به الطاعن - وكانت هذه القرارات التي تضمنتها أسباب الحكم في هذا الشأن متعلقة بالوقائع محل النزاع ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه القاضي برفض الدعوى قبل الشركة المطعون ضدها الثانيه ، وداخله في بناء الحكم وتأسيسه ، ولازمه للنتيجة التي انتهى اليها ، فإن هذه القرارات تكون لها حجية ملزمة كمنطوق الحكم ، ومانعه من إعادة البحث في مسألة التضامن وإثارتها من جديد ، وكان يجب على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء دون حاجة إلى ايراد أسباب خاصة لتأييده ، لأن هذه الاسباب تكون من قبيل

الأسباب النافلة ، ويكون النعى عليها بالخطأ فى القانون - بفرض صحته - غير منتج .

(الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ ص ٢٣ ع ٢ ص ١٢٩٨)

٣١- بطلان عقد العمل بالاستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للأسباب الواقعية التى يشيرها الطاعن وإن كان من النظام العام ، إلا أنه لايجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدة عقد العمل السابق وقدر الأجر الذى حدده للطاعن وشروط هذا العقد والظروف التى أحاطت بانهاك . وإذا خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن التعدى به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٧٨ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢ ص ٢٣ ع ٢ ص ٧٤٧)

٣٢- إذا كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين - معام وشركة - بأنها علاقة وكالة لا تتضمن تبعية الطاعن للشركة ولبست علاقه عمل بناء على ما استظهرته من عبارات المكاتبات المتبادلة بينهما حول التعاقد وتحديد الانتعاب ، ولما كان المناط فى تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما تنه العاقدان منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدى إليه وقائع الدعوى ومستنداتها . وكان ما انتهت إليه المحكمة المحكمة من تكيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة وكالة تؤدى إليه عبارات تلك المكاتبات وما استخلصته المحكمة منها . إذ كان ذلك وكان المقرر أن القيام بالعمل القانونى محل الوكالة يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له ، وكان الواضح من سياق أسباب الحكم الابتدائى أن قصد المحكمة من عبارات العمل القضائى إنما هو تمثيل الشركة أمام القضاء ، والذي يندرج ضمن الأعمال القانونية التى نرد عليها الوكالة ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فى تكيف تلك العلاقة بأنها وكالة .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ ص ٢٤ ع ١ ص ٢٦٠)

٣٣- المناط فى تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو ما تنه العاقدان فيها ، وإذا كان ما انتهت إليه المحكمة من تكيف العقد بأنه ينطوى على عقد حمل وليس شركة لاخروج فيه على نصوص هذا العقد وتؤدى إليه

عباراته وما استخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته ، مما يتعارض و طبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكييف لتحديد أجر المطعون بنسبة مثرية من صافى الارباح ، إذ ليس ثمة ما يمنع من تحديد أجر العامل على هذه الصورة دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، وكان ما ورد في أسباب الحكم الأخرى التي عيبتها الطاعنة لم يكن إلا استطرادا زائدا من الحكم يستقيم بدونها ، مما يكون معه النعى على ما تضمنته هذه الأسباب الزائدة غير منتج ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بأنه أخطأ في تكييف العقد بأنه عقد عمل - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢ من ٢٤ ع ١ ص ٢٧٢ .

الطعن رقم ٥٢٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٩ من ٢٧ ص ٤٦٧)

٣٤- بشرط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقاً للمادة ١.١ من القانون المدنى أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلا عن المدة التي يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون السبيل مهيئاً لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود له دون حاجة الى اتفاق على شىء آخر ، والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها ، والتي ما كان أن يتم العقد بدونها ، وإذا كان من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلاً عن ماهية العقد المراد إبرامه ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها ، ولم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي ، وكان لوجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوى على عقد عمل غير محدود المدة مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينهما وبين المطعون ضده ينظمها في المستقبل عقد جديد ، فضلاً أنه لم يتضمن باقى العناصر التي تتحقق بها علاقة العمل وهي توافر التبعية ، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالاً مادية ، مما مؤداه تخلف الشرطين الواجب توافرهما لانعقاد الوعد بالتعاقد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ من ٢٤ ع ٢ ص ٦٤٩)

٣٥- إذا كان طلب المطعون ضده الأول - العامل - إلزام الطاعنة - الشركة - بأن تدفع للمطعون ضدها الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - قيمة

ما استحق عن مدة عمله لديها من اشتراكات ، تضمن حتماً وبطريق اللزوم الفصل فى العلاقة التى كانت تربطه بالطاعن فى مدة النزاع وهل هى علاقة عمل أو غير ذلك ، إذ يتوهمها لا يقوم طلب الالتزام بتسديد قيمة الاشتراكات الى المطعون ضدها الثانية ، وكان تكبيف تلك العلاقة بوصفها السابق استمر قائماً محوراً النزاع وأساساً له ، فإن ما قضى به اخكم المطعون فيه من إعتبار العلاقة المشار اليها عقد عمل ، يعتبر فصلاً فى طلب داخل فى نطاق الطلبات المطروحة ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ ص ٧٤٠)

٣٦- يتضمن نص المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ قاعدة خاصة بتجديد العقد مجدد المدة إذا ما استمر تنفيذه بعد انقضاء مدته ، إذ يعتبر مجدد لمدة غير محددة . وذلك حرصاً من الشارع على عدم العبث بحقوق العمال إذا ما تجددت عقودهم لمدة محددة ، ومؤدى ذلك أنه لا يشمل حالة إبرام عقد غير محدد المدة بعد عقد محدد المدة انتهت مدته لإنتفاء الحكمه التى دعت الى هذا النص ، وإذ كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن العقد الموسمى انتهى بانتهاء الموسم ، ثم حرر للعمال الشاكين عقد عمل جديد كمعقد عمل دائم ، كما لا يعتبر معه أن هذا العقد الجديد استمرار لعقد العمل الموسمى ، وكان القرار طبق احكام لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى نصت على تجديد إعانته غلاء المعيشة على حالة هؤلاء العمال باعتبار أنه عمل بها من ٢٩/١٢/١٩٦٢ قبل إبرام العقد الجديد فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ ص ٨٥٧ ،

الطعن رقم ١٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧٦ من ٢٧ ص ١٦٢)

٣٧- تبعية العامل لرب العمل هى عنصر جوهري فى عقد العمل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى انتفاء هذه التبعية استناداً الى ما قرره من أن الثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا فى الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها كانت علاقة وكالة بالعمولة وليست علاقة عمل دون أن يحصل الحكم فى أسبابه أقوال هؤلاء الشهود أو بين هذه المستندات ومضمونها وكيف استقى منها هذه الحقيقة التى قام عليها فإن ذلك يعد قصوراً

مبطلا للحكم إذ لا يمكن معد تعيين الدليل الذي أقامت عليه المحكمة اقتناعها والتحقق من أنه يفضى الى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٤٧)

٣٨- إذ كان النزاع في الدعوى يقوم على امتناع البنك (بنك مصر) عن إصدار قرار بترقية المطعون ضده الى الدرجة السادسة في ٣١/١٢/١٩٦٤ مع أنه كان يجب على البنك اتخاذ هذا الاجراء تنفيذ للمنشور رقم ٨٧٢ الصادر في ٢٥/٧/١٩٦٤ ، وكان ذلك البنك يعتبر وقتذاك مؤسسة عامة . فإن علاقة المطعون ضده به تكون علاقة تنظيمية بوصفه موظفا عاما بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة من سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ، لأن سريان هذه اللائحة على هؤلاء العاملين لايتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة لم تعد علاقة تنظيمية وإنما يعنى أن أحكام هذه اللائحة أضحت بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة وهي من أشخاص القانون العام وتحكمها قواعده جزئاً من هذه القواعد والأنظمة اللاتعية التي تخضع لها علاقتهم بالمؤسسة العامة إذ أن المشرع لم يقصد من إصدار القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وعلى ما صرح به مذكرته الايضاحية مسرى توحيد المعاملة لجميع العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية إزالة الفوارق بين العاملين في قطاع واحد خاصة وأنهم يعملون في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، وذلك بمنأى عن المساس بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التي بقيت كما هي تقوم على أسس لاتعية أو تنظيمية ، باعتبارهم موظفين عوميين ، إذ كان ذلك فإن الاختصاص بنظر الدعوى يكون معقوداً لجهة القضاء الادارى دون جهة القضاء العادى أخذاً بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٨٠)

(الطعن رقم ١٥٩ سنة ٤٢ ق جلسة ٢/٥/١٩٨٢ من ٢٤ من ١١١١)

٣٩ - بنك مصر تحول من مؤسسة عامة الى شركة مساهمة عربية بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٤/٢. وأصبحت علاقته بموظفيه اعتباراً من هذا التاريخ علاقة تعاقدية تخضع لاحكام قانون العمل كما تخضع لاحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتباره جزءاً متمماً لعقد العمل .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٨ من ٢٥ ح ٨٩٥)

٤- أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة ، ولئن كانوا يعتبرون وكلاء عن الشركة طبقاً لقانون التجارة ولا تقوم بينهم وبين الشركة بصفتهم هذه علاقة عمل ، وظل هذا النظر قائماً بعد صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادية إذ أن مژدى نصوص هذين القانونين فى شأن أعضاء مجالس الإدارة الذين يمثلون رأس المال العام أنهم ينوبون عن المؤسسة العامة فى مجالس إدارة الشركات ويتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانه المؤسسة وهم على هذا الوضع لا يعتبرون من العاملين بهذه الشركات كما لم يتضمن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ولانظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظره المشرع الى أعضاء مجالس الإدارة بما يجعلهم من عداد العاملين بالشركات ، إلا أن وضع رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغين قد تغير بصدور نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ فأصبحت علاقتهم بهذه الشركات منذ هذا التاريخ علاقته عمل بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاء يرفض الدعوى على أن علاقته الطاعن بالشركة المندمجة فى الشركة المطعون ضدها هى علاقته وكاله وليست علاقته عمل وحجبه هذا الخطأ عن بحث ما رتبه الطاعن على قيام هذه العلاقة بينه وبين تلك الشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٨ من ٢٥ ح ١٠٠٩)

(الطعن رقم ٤٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ من ٢٧ ح ١٢٥٥)

١٤- إذ نصت المادة ٦٣ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يضع مجلس إداره كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق له وأن يعتمد ذلك الجدول بقرار من مجلس إداره المؤسسة المختصة وأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إداره الشركة هو أعلى مرتب في الشركة ، وتضمن الجدول المرافق لهذا النظام بيان فئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وفي مقدمتها وظيفة رئيس مجلس إداره الشركة التي تحدد لها أجر أساسي قدره ١٢.٠٠٠ الى ٢.٠٠٠ في السنة وبدل تمثيل بمقدار أقصى ١.٠٠٪ من الاجر الأصلي فقد أنصح المشرع بذلك عن أن عمل رئيس مجلس إداره الشركة بعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شغلها ذلك الأجر وبدل التمثيل مقابل انصرافه الى عمله بالشركة والتفرغ له شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بها ، وتمشياً مع هذا النظر يتعين اعتبار عضو مجلس الاداره المنتخب وأعضاء مجلس الاداره - وإن خلا نظام العاملين المشار اليه من أي نص في شأنهم - من عداد العاملين بالشركة منذ العمل بهذا النظام في ١٩٦٢/١٢/٢٩ متى روعي في تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة . إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن كان يعمل عضواً منتدباً لمجلس إدارة الشركة العربية للنفط والتجارة متفرغاً لهذا العمل حتى تقرر إدماج هذه الشركة في الشركة المطعون ضدها مما يعني أنه كانت تربطه بالشركة الاندماجية وليس بالمؤسسة العامة علاقة عمل تنفي عنه صفة الموظف العام ، وكان النزاع في الدعوى لا يتعلق بقرار إداري بل يقوم على مطالبه الطاعن الشركة الدامجة - المطعون ضدها - بالتعويض لامتناعها عن تهيئة عمل له بعد أن اندمجت فيها تلك الشركة وفقاً لحكم المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك بوصفه أحد العاملين بهذه الشركة وليس بصفته عضواً منتدباً بمجلس إدارتها التي زالت بزاول شخصيتها تبعاً لاندماجها في الشركة المطعون ضدها مما تختص بنظره جهة القضاء العادي ، فإن الدفع بعدم الاختصاص الولائي المبني على أن الطاعن يعتبر موظفاً عاماً وبالتالي يكون طعنه على فصله من العمل طعناً على قرار إداري يختص به ويطلب التعويض عنه مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون على غير أساس .

(الطعن السابق ،

الطعن رقم ٢٨١ سنة ٤١ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٨١)

٤٢- متى كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى بإحالة الدعوى الى التحقيق أنه قطع فى أسبابه بأن عقد عمل مورث الطاعنين هو عقد عمل غير محدد المدة وإذا كان الطاعنون لم يستأنفوا هذا الحكم فإنه لا يقبل التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض على ما قضى به الحكم المذكور إذ تحول قوة الأمر المقضي انتهى حازها دون ذلك .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٤ من ٢٥ من ٧٩٦)

٤٣- متى قضت هذه المحكمة بنقض القرار المطعون فيه وقررت رفض الدفع المبدئى من شركات البترول المطعون ضدها بعدم اختصاص هيئة التحكيم وباختصاصها على أساس أن على هيئة التحكيم أن تنقيد بالقرار الذي أصدرته فى النزاع رقم ٤ لسنة ١٩٥١ الصادر بين نفس الخصوم وعن ذات الموضوع وأن تعتبر الباعه الجائلين العاملين بالشركات المطعون ضدها عمالا لديها ذلك لأن هذا القرار يعتبر حائزاً لقوة الأمر المقضى ، وارتأت بعدئذ أن تقضى فى نظر الموضوع لتحكم فيه باعتبار أن الطعن الحالى بالنقض كان للمرة الثانية ، فإنه لا يقبل من الشركات المطعون ضدها معاودة النزاع فى علاقة الباعه الذين تمثلهم النقابه الطاعنه بالشركات المطعون ضدها أو طلب ندب مكتب الخبراء لفحص تلك العلاقة أو فى اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع بعد أن قضت محكمة النقض بحكمها المذكور فى ذلك ، وكذلك ليس بسديد ما تشبه الشركات المطعون ضدها من طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى الطعن على قرار التحكيم رقم ٤ لسنة ١٩٥١ والمحال من محكمة القضاء الادارى الى محكمة النقض أو لحين صدور تفسير له وذلك لما لقرار هيئة التحكيم من قوة قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ من ٢٦ من ٤٤٦)

٤٤- متى قضت محكمة النقض بقيام علاقة عمل بين العمال التابعين للنقابه الطاعنه وبين شركات البترول المطعون ضدها ، وكان أولئك العمال ليسوا من بين الطوائف المستثناة من نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فإنه يتعين إجابة انطاعنه الى طلباتها بسريان أحكام ذلك المرسوم بقانون على العمال التابعين لها وكذلك الأمر بالنسبة للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الاجبارى من حوادث العمل والقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة وهى جميعاً قوانين قصد بها تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب

العمل . أما عن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية الذى كانت تنص المادة الأولى منه على أنه « يجب على جميع العمال الذين يشغلون في المحال الصناعية والتجارية أن يكونوا حاملين لبطانة شخصية » فإنه قد حل محله القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية الذى أوجب فى مادته الأولى على كل مواطن تزيد منه على ستة عشر عاماً أن يحصل على بطاقة شخصية . ومن ثم فلم تعد البطاقات الشخصية قاصرة على العمال ، فلا يكون لطلب إعمال القانون ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ من محل .

(الطعن السابق)

٥٤- مفاد المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة والمادة الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها فى حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية - فيما يجاوز هذه المسائل - من اشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعمالين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العمالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذى امتد صريحتها الى العمالين بالمؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار المؤسسة المطعون ضدها الثانية وهى مؤسسة صحفية - مؤسسة عامة ورتب على ذلك جواز نقل المطعون ضده الاول من هذه المؤسسة المطعون ضدها الثالثة - المؤسسة المصرية للصناعات الغذائية استناداً الى أحكام نظام العمالين المشار اليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٥ من ٢٦ من ٧٩١ .

الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٢٦٠)

٥٦- عقد العمل يتميز بخصيصيتين أساسيتين هما التبعية والأجر ويتوافرهما

تقوم علاقة العمل وإذا كان عنصر التبعية - وهو المناط في تكييف عقد العمل وتميزه عن غيره من العقود - يتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وكان إحضار العمال بعض ما يلزم عملهم من أدوات وخامات ودفع أجور مساعدتهم ليس من شأنه نفى عنصر تبعيتهم لصاحب العمل ماداموا يخضعون لرقابته وإشرافه ، وكان من صور الأجر تحديد على أساس ما ينتجه العامل دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، فإن الحكم المظنون فيه إذا أقام قضاءً بانتهاء علاقة العمل استناداً إلى أن الأجر يدفع عن القطعة وأن العمال يحضرون بعض ما يلزم صناعه الخزاء من خامات ويدفعون أجور مساعدتهم من الصبغة يكون قد شابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ من ١٧١٤)

٤٧- إذا كان الذي خلص إليه الحكم المظنون فيه يشف عن أن المعكفة في حدود سلطاتها الموضوعية استخلصت قيام علاقة العمل بين المظنون ضده وبين المالك الأصلي لتبعية موضوع التماسي وامتناد هذه العلاقة إلى الحراسة العامة ثم إلى الشركة العامة - المشتري للتبعية - واستندت في كل ذلك إلى أسباب صانع لها أصلاً أثبتت في الأوراق ، فإن التمس على الحكم في هذا الخصوص ينبغي في غير محله ولا يفتقر أن يكون جديلاً موضوعياً غير جائز إبدائه أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٣٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٦٩٢ ،

الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٧/٢/٩)

٤٨- إذا كانت إدارة النقل انعام لمدينة الاسكندرية - القطاع - وقبل صدور قرار الجمهوري رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ الذي اعتبرها هيئة عامة ، قد انشئت بالتاريخ رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١/٩ الذي أضفى عليها الشخصية المعنوية وأثبت مباشر مرفق عاماً من مرافق الدولة ، فهي بذلك تعتبر من اشخاص القانون العام ، ويعتبر موظفوها ومستخدموها موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها ، وتكون علاقتهم بها علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين والنواحي .

(الطعن رقم ٤٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ من ٢٨ من ٩٨٢)

٤٩- العبارة في بدء علاقة العمل وترتيب كافة آثارها عدا الأجر بالقرار الصادر بالتعيين إذا أن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل

حقوقها وواجباتها . فلا يعمل في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل سواء تم قبل صدور قرار التعيين أو بعد صدوره . إذ أن استلام العمل واقع مادياً لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعمل عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر .

(الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٩/٦/٩ من ٣٠ ع ٢ من ٦٠٩ .

الطعن رقم ٥١٩ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ من ٣١ من ١٢٤١ .

الطعن رقم ١٤٢٩ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ من ٢٤ من ١٢٥٦ .

الطعن رقم ١٠٤٩ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤ .

الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/٤/٣)

٥- علاقة شركات القطاع العام بالعاملين لديها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظم العاملين بهذه الشركات الصادرة بالقرارات الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على حسب الأحوال ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذه التشريعات . ولا تفسر التوجيهات التي تصدر من وزير الصناعة بشأن إلحاق العمال بخدمة هذه الشركات أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها ولا تصلح كأداء للتعيين فيها ولا أثر لها على العقود المبرمة بينها وبينهم وأحكام التشريعات المشار إليها والتي تحكم وحدها علاقاتهم بها ، وهو ما مؤداه أن المظنون ضد الأول قد عين في وظيفة تعييناً حديداً منبت الصلة بعقد عمله السابق الذي انتهى بإغلاق المصنع إغلاقاً نهائياً يستتبع هذا التعيين الجديد لأحكام القرار الصادر به والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتنحصر عنه توجيهات وزير الصناعة ، وإذا كان قرار رئيس مجلس الإدارة قد نص مباشرة على أن يعقد أjour المظنون ضد الأول على أساس إنتاج وثق الفئات المقررة بلائحة الشركة القطاعية في هذا الخصوص ، فإنه يصحى ناقد الحق في أن يكون تعيينه بها لقاء نفس الأجر الذي تقاضاه من المصنع قبل إغلاقه .

(الطعن رقم ٥١٥ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ من ٣٠ ع ١ من ٢١٧)

٥٩- لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ بما لها من أثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم نفاذها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ فتسرى أحكامها على المراكز القانونية الناشئة في

ظلمها وتلك التي بدأ تكوينها أو انتقضاؤها قبل سريانها ولم يتم هذا التكرين أو الانتضاء إلا في ظلها وعلى الآثار المترتبة على مركز قانونى سابق ابتداء من تاريخ نفاذها .

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٠ من ٢١ من ٨١٥)

٥٢- إذ كان مفاد نص المادة ٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص أن الاشراف المالى والادارى على المدرسة لايجعل الجهة القائمة عليه صاحبة العمل ، وإنما هى بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته ممثلاً لمديره التربية والتعليم بأسبوط التى كانت تتولى الاشراف المالى والادارى على المدرسة قبل استيلاء الوزارة عليها ، وكان اختصاص المطعون بهذه الصفة لايجعل منه صاحب عمل ، لما كان ذلك وكان حكم المادة ٨٥ من قانون العمل لايسرى إلا على أصحاب الاعمال فإن الحكم إذ قضى بعدم التزام المطعون ضده بفرق الأجر المطالب به لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨١ من ٢٢ من ٥٩٥)

٥٣- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بنك مصر منذ أن تحول من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة يصدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ٢/٤/١٩٦٥ فقد أصبحت علاقته بموظفيه إعتباراً من هذا التاريخ علاقة تعاقدية تخضع لاحكام قانون العمل كما تخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ١٧٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨١ من ٢٢ من ١٥١٢)

(الطعن رقم ٥٢٧ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٥)

٥٤- مفاد نص المادة ٤٤ من القانون ١٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة أن إدارة المدرسة المستولى عليها مؤقتاً بما تتطلبه من اشراف مالى وإدارى لايجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل وإنما هى بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨١ من ٢١ من ٢٤٢٧)

٥٥- المناط فى تكليف عقد العمل وتقييده عن غيره من العقود - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها : عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر تحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ، وما تنص على المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الشردى على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إداره صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفى لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الادارية .

(الطعن رقم ١٥٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٨ من ٣٢ من ٤٢١ .

الطعن رقم ٧٧٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ من ٢٣ من ٧٠٧ .

الطعن رقم ٥١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٥٦- المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة رأي المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفقا للقواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يتخص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص ، وبالتالي تخضع علاقاتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ١٨٥٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١ من ٢٢ من ٢٧٨)

٥٧- لئن كانت علاقة المدير الشريك المتضامن أو شركة التوصية ليست - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وأن حقيقة الأمر ما يأخذه مقابل عمله هو في الاصل حصة من الربح وليس أجرا مستحقا لأجير ، إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن شركة التوصية التي كان الطاعن شريكا متضامنا فيها ومدير لها قد أتمت تأمينا نصفيا منذ ١٩٦٢/١/٣ بموجب القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وذلك بإضافتها للجدول المرافق للقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ في شأن مساهمة الدولة بحصة مقدارها ٥٠٪ من رأسمالها ثم تلا ذلك تأميمها تأمينا كليا في ١٩٦٣/٥/٧ وأن الطاعن استمر في العمل مديرا لها بعد التأميم النصفى ، وكان الحكم المطعون فيه وإن كيف

علاقة الطاعن بالشركة المذكورة قبيل التأميم تكبيفا صحيحا بأنها علاقة شريك متضامن وليست علاقة عمل مما لا يكون له حق في النسبة المقررة له من أرباحها بموجب عقد تأسيسها باعتبارها أجر عمل في الفترة السابقة على التأميم ، لم يبن ببعد علاقة الطاعن بالشركة واستمراره في العمل مديرا لها بعد التأميم . النصفى ومدى أحقيته في تلك النسبة من أرباحها باعتبارها أجرا ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٨٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٥ من ٢٢ ص ٢٧٧ .

الطعن رقم ١٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٦ من ٢٢ ص ١١٢٢)

٥٨- رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بمجرد أنها لا تكفي لإثبات علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية ، ذلك لأنه لا يكفي لتوافر التبعية الموجبة للمسؤولية أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه فقد تشتغل سلطة الرقابة والتوجيه الفعلية مع قيام رابطة العمل إلى شخص آخر غير صاحب العمل كالمستعير أو المستأجر إذا كانت الإعاره أو الإجارة يستفاد منها أنه في فترة الإعاره أو الإجارة يستقل المستعير أو المستأجر بالرقابة على العامل وتوجيهه في العمل الذي يقوم به العامل لحساب المستعير أو المستأجر خاصة لا لحساب صاحب العمل ولو أن ذلك يتم في نطاق علاقة العمل الأصلية بين العامل وصاحب العمل الذي أجر أو أعار فخرج العامل بمقتضى الإعاره أو الإجارة عن نطاق سلطته الفعلية في الرقابة عليها والتوجيه له في العمل الضار بذاته المنشول عنه وإن بقي في ذات الوقت عاملا لديه وله مطلق الرقابة ومطلق التوجيه له في نطاق العمل لديه لا في العمل الضار بذاته الذي ارتكبه ومثل عنه .

(الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ من ٢٢ ص ١٠٦٥)

٥٩- علاقة شركات القطاع العام بالعاملين لديها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظم العاملين بهذه الشركات الصادرة بالقرارات الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ ، ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - على حسب الأحوال - وأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في التشريعات .

(الطعن رقم ١٢٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٦ من ٢٤ ص ٥٠٢ .

الطعن رقم ١٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٢٢١٧)

٦- مزدي نص المادتين ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئة عامة قاهضة يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وأن تتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات والمنشآت وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها وأن يكون مجلس إداره البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمه على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك ومنها الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى أو البنوك التابعة له ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج .

(الطعن رقم ٩٦٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ من ٢٤ ص ٧٨٩)

٦١- يعتبر من العاملين بالقطاع العام من يعمل فيه لقاء أجر تحت سلطة وإشراف وحدة من وحداته الاقتصادية سواء كان عاملاً دائماً أو مؤقتاً

(الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦ من ٣٥ ص ٤٠٢)

٦٢- عقد العمل على ما جرى به نص المادتين ٤٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٧٤ من القانون المدنى هو العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر

(الطعن رقم ٩٩ ، ٣١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٥ من ٣٥ ص ٦١٧)

٦٣- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطاعنة - مؤسسة مصر للطيران - تعتبر فى واقع الأمر شركة من شركات القطاع العام فى ظل العمل بأحكام القانونين رقمى ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ مما يجعل العلاقة بينهما وبين العاملين لديها خلال هذه الفترة علاقة تعاقدية لا تنظيمية ، وكان قرار انهاء خدمة المطعون ضده موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٤ مما يخضعه لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٣٥ ص ١٠٥٤)

الطعن رقم ١٩٥٣ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨

الطعن رقم ١٦٢٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥

٦٤- العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام تتضمن بالتالى التزامات متقابلة ومن ثم يجوز طبقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى لكل من الطرفين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به بشرط أن تكون الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، إلا أن تحديد تلك الإلتزامات وكونها مستحقة الوفاء من عدمه بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام يرجع بشأنه إلى أحكام النظام الخاص بهم وإلى لوائح الشركة التى لا تتعارض مع هذه الأحكام .

(الطعن رقم ٤١٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٦)

٦٥- قيام علاقة العمل من مسائل الواقع ومن سلطة محكمة الموضوع استخلاص هذه العلاقة فى حدود سلطتها التقديرية ما دامت قد امتدت إلى أسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، ولما كان وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه سائفاً وله أصله الثابت فى الأوراق فإن ما تشير الطاعنة فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير المحكمة للدليل لا لجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨)

علاوات

١- مؤدى نص الفترتين الخامسة والأخيرة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . أنه إذا تبين بإجراء التعادل أن المرتب الذى يتقاضاه العامل يتجاوز نهاية مهروط الفئة المالية المقررة لوظيفته فإنه يستمر فى تقاضى ذات المرتب بصفة شخصية حتى تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من بدلات أو علاوات أما إذا وقع مرتب العامل بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة الجديدة فإنه يستمر فى صرف هذا المرتب مع أحقيته فى العلاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته حتى يصل إلى نهاية مهروطها . متى توافرت شروط منح تلك العلاوات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٥ من لائحة العاملين المشار إليها .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١١ من ٢٨ من ١٤١٧)

٢- إذا كان المطعون ضده قد طلب القضاء له بالعلاوة الدورية المستحقة عن المدة من ١/١/١٩٦٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٦٨ فإنه يكون قد طالب بعلاوة سنة ١٩٦٥ لأنها هى العلاوة التى تصرف للعاملين اعتباراً من ١/١/١٩٦٦ وذلك بالتطبيق للمادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ التى تنص على أن : « يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما يحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة ... ومنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسبة التى تقرر منها فى أول يناير من كل عام » .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٠ من ٣٠ ع ١ من ٧٦٥)

٣- النص فى المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة فى الباب الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات على أن « يقرر مجلس الشركة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين فى الشركة ... » وفى المادة ٢٥ على أن « يشترط فى الترقية أو منح العلاوة أن يكون العامل حاصلاً على تقدير مقبول على الأقل فى متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد مضى على تعيينه فى خدمة الشركة

سنة كاملة ، وفى المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين يدل على أن العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما قدرت الشركة مبدأ منحها وترافرت فيهم شروط استحقاقها وإلى أن يضع مجلس إدارتها نظاماً للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمول تنفيذاً للفترة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨.٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك أن النص فى كل من نظامى العاملين سالفى الذكر - قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨.٢ لسنة ١٩٦٧ - على استحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصفة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمول .

(الطعن رقم ٥٤٦ سنة ١١ فى جلسة ١٥/٥/١٩٧٩ ص ٣٠ ح ٢ ص ٢٥٢ .
الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٤٢ فى جلسة ٧/٦/١٩٨٠ ص ٢١ ص ١٦٨١)

٤- مفاد نص المادتين ٢٤ و ٩ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية لسنة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والجدول المرافق لها أن مناط استحقاق العلاوة الدورية السنوية أن يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية وارده بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية بفض النظر عن خضوعه لنظام الأجر الثابت ، أو لنظام العمل بالقطعة أو بالعمول طالما لم تكن قواعد هذا النظام قد صدرت متضمنة نصراً خاصه فى هذا الشأن . لأن هذه العلاوة إنما تلزم وجوداً وعدمياً مع تلك الفئة المالية وتقدر قيمتها أو نسبة من هذه النسبة حسب الأحوال على أساس الفئة المالية وفقاً للجدول المنو عنه الذى حدد لكل فئة علاوة دوريه سنويه خاصه بها ولأن العامل الخاضع لنظام الأجر بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمول لتحدد لعمله فئة مالية يتقاضى الحد الأدنى لأجرها بالإضافة إلى الأجر المحدد عن الانتاج الزائد على المعدل المقرر فى المهن المتباينه .

(الطعن رقم ٨٨٩ سنة ٤٦ فى جلسة ٢٩/١١/١٩٨١ ص ٢٢ ص ٢١٤٤)

٥- مناط استحقاق العلاوة الدورية السنويه وفقاً للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية وارده بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية ، وأن يكون أجره

- فى الميعاد المحدد لها - واقعاً بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التى يشغلها فى هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ ، ٢٥ من اللائحة .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ من ٢٤ ص ٧١٠ ،

الطعن رقم ١٢٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٢ من ٢٤ ص ١٥٢٥ ،

الطعن رقم ٩٠١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

٦- لما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول التحق بالعمل لدى البنك المطعون ضده الذى يعد من وحدات القطاع العام فى وظيفة مندوب تسويق بتاريخ ١٩٦٦/١/١٢ بمكافأة شاملة وأنه بهذه الصفة يعد من العاملين بالقطاع العام إذ يعتبر عاملاً بهذا القطاع من يعمل لقاء أجر تحت سلطة وإشراف وحدة من وحداته الاقتصادية سواء كان عملاً دائماً أو عرضياً أو عقلياً فنياً أو إدارياً ، وقد منحه البنك إعانة غلاء المعيشة الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٥ وكان مؤدى نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٦ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص والمادة الأولى من القانون ١٥ سنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة استثنائية للعاملين بالقطاع الخاص والمادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة للعاملين بالقطاع الخاص أن العلاوات الاستثنائية المقررة بالقوانين المشار إليها إنما يستفيد منها العاملون بالقطاع الخاص الذين تطبق عليهم أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حسبما نصت عليه هذه القوانين صراحة ، فلا تنسحب أحكامها على العاملين بوحدات القطاع العام إذ لو قصد المشرع ذلك لنص عليه صراحة كشأنه حينما أورد النص فى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٧٥ بمنع إعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول ليس من بين العاملين بالقطاع الخاص الذين أفصحت عنهم تشريعات العلاوات الاستثنائية التى تقدم بيانها ، فإنه يكون فائد الحق فى هذه العلاوات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠ من ٢٤ ص ٥٠٢ ،

الطعن رقم ١٢٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦ من ٣٥ ص ٤٠٢)

٧- تشترط المادة ٢٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، لمنح العلاوة الحصول على

تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد قضى على تعيين العامل في خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار .

(الطعن رقم ١٤٤٦ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠ من ٣٥ من ٤٩٣)

٨- مؤدى نص المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ والمعدل به من ١٩٦٦/٨/٢٨ أن منح العلاوة للعاملين في ختام كل سنة مالية أو منح نسبة أو عدم منحها منوط بقرار مجلس إدارة الشركة تبعاً لمركزها المالي وما حققته من أهداف وأن يعتمد قرار الشركة في هذا الشأن من المؤسسة التابعة لها ثم من الوزير المختص ، كما تفرق في نسبة العلاوة التي تمنح للعاملين تبعاً لمستوى التقارير السنوية .

(الطعن السابق)

٩- إذ كان الخطأ العقدي يتحقق بعدم تنفيذ الدين للالتزام الناشئ . عن العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً للمطعون ضده الأول بالتعريض على إخلال الطاعنه بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل بعدم صرف علاوة استثنائية له في سنة ١٩٧٦ ووقف نشر مقالاته وإلغاء العمود الأسبوعي المخصص له في الجريدة ومنعه من الكتابة دون أن يعنى ببيان سنده في قيام هذه الالتزامات في جانب الطاعنه وصدورها وما إذا كانت تدخل في نطاق عقد عمل المطعون ضده المذكور ، وعلى خلاف الثابت في الأوراق من أن منح العلاوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسة هو من إطلاقات الطاعنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في السبب ، وخالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه .

(الطعنان رقم ٩٩ و ٢١٠ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/٥ من ٣٥ من ٦١٧)

١٠- إذا جاوز أجر العامل نهاية ربط المستوى المقرر لوظيفته أضحي غير مستحق للعلاوة الدورية إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفة شخصية على أن تستهلم الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الترقية التي يحصل عليها مستقبلاً سواء كانت الترقية إلى فئة في ذات المستوى الذي نقل إليه أو إلى فئة في المستوى الأعلى حتى يتم استهلاك الزيادة .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

١١- بدل نص المادة ١٣ والمادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر

بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل انقضاء الأجل المبينه بالبندين (أ) و (ب) من المادة ٣٤ سالف الذكر ، أو قبل استهلاك ما جاوز مرتب نهاية ربط المستوى الذى ينقل إليه العامل - وقت صدور القرار بقانون المشار اليه - مما يحصل عليه مستقبلاً من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، وأنها لا تستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبى بحرمانه منها أو حصل على تقرير دورى بمرتبه « دون المتوسط أو ضعيف » ، كما لا تستحق فى جزء منها إذا حصل على تقرير دورى بمرتبه متوسط ، ومزودى ذلك أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل المحصر الحالات التى لا تستحق فيها العلاوة الدورية - سواء بأكملها أو فى جزء منها - وليس من بينها حالة وقف العامل عن عمله ، مما يقتضاه أن قرار جهة العمل بحرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية يكون باطلاً وغير منتج لأثاره .

(الطعن رقم ٦٢٦ سنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

١٢- لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبتروك تنص على أن " " وكانت لائحة نظام العاملين بالهيئة المذكورة التى أصدرها مجلس إدارتها نفاذاً لهذا القانون ، قد وضعت جدولاً أساسياً لدرجات الوظائف وفئات الأجور والعلاوات لزيادة أجور العاملين ونظمت أحكام العلاوات والبدلات والمكافآت التشجيعية وحوافز الانتاج والأجور الإضافية التى تصرف لهم ونصت اللائحة على منع العلاوة الدورية بنسب مئوية من الأجر الأساسى الشهرى ومنحها للمعارين للعمل خارج الجمهورية بناء على طلبهم والمرخص لهم بإجازات خاصة بدون مرتب بنسبة المدة التى قضيت بالعمل خلال السنة المستحقة عنها العلاوة وكان تقرير الحبير قد تضمن أن الشركة الطاعنة تطبق تلك اللائحة على العاملين لديها وأن تطبيق العلاوة الدورية التى وردت بها عليهم يعتبر أفضل لهم مما تحققه العلاوة الدورية المحددة فى قانون العاملين بالقشاع العام رقمى ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك حتى بالنسبة للمعارين أو الحاصلين على إجازات بدون مرتب لان العلاوة طبقاً لها قد تصل الى ١٢٪ من الأجر وكانت الطاعنة طبقت فى شأن المطعون ضدهم النظم المالية التى تضمنتها اللائحة باعتبار هذه النظم هى الأفضل . فإنه لا يحق

لهم من بعد أن يطالبوا بالعلاوات الدورية المقررة بالقانون رقم ٦١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

(الطعن رقم ١٢٣٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٩ .

الطعن رقم ١٩٣٥ سنة ٥٤ ق جلسة ٣/٧/١٩٨٩)

١٣- لما كانت المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد وضعت القاعدة العامة في بيان عناصر الأجر ينصها على أنه « يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات أياً كان نوعها » بما مؤداه ان المقصود بالأجر أساساً كل ما يدخل في ذمة العامل مقابل العمل الذي يؤديه تنفيذاً لعقد العمل وأن العلاوة الدورية بعد منحها للعامل تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر .

(الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٨٨)

١٤- أن النص في المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والواردة في الباب الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات على أن « يقرر مجلس ادارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين في الشركة » وفي المادة ٢٥ على أن « يشترط في الترقية أو منح العلاوة ان يكون العامل حاصلاً على تقدير مقبول على الاقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة » وفي المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « يقرر مجلس الادارة في ختام كل سنة مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين » يدل على أن العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها . وتوافرت فيهم شروط استحقاقها والى أن يضع مجلس الادارة نظاماً للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك ان النص في كل من نظامي العاملين بالقطاع العام سالف الذكر - قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ على استحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة ، ولم يستثن الشارع من

حكم العاملين بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمرة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وتضمن برفض الدعوى على قول : أنه وقد خلصت المحكمة ان المستأنف عليه كان يشغل وظيفة عامل انتاج نسيج خلال فترة النزاع فانه طبقاً للمادة (٩) من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ لا يجوز الجمع بين نظام العمل بالانتاج ونظام العلارات التدريج و نانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١١٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٩)

١٥- مفاد نص المادة ١٩ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والمادة ٤١ من لائحة العاملين بالبنك الطاعن والمصادره تنفيذاً لها . أن المشرع ناط بمجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بها ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد بدل السفر لهم في الداخل والخارج ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات في هذا الشأن بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ... والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ... والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتسرى أحكام هذه اللوائح على العاملين بكل بنك من بنوك القطاع العام . لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى ان لاتحة البنك الطاعن المعمول بها من ١٩٧٧/٧/١ تقضى بحرمان العامل المنعاه دون تكليف من البنك وترشيحه إذا زادت مدة إعارته عن ستة أشهر من العلاءه التدريج ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحتية المطعون ضده في العلاتين المطالب بها تأسيساً على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هي التي تنظم علاقات العاملين بشركات القطاع العام دون أي نص يذالفوا في قانون آخر وان حق البنك الطاعن طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ قاصر على وضع لوائح الأجور بما يجاوز المحدد والمقرر بنظم العاملين بالقطاع العام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٣٥ سنة ٥٥ ق جلسة ٨/١/١٩٩٠)

عمل عرضي أو مؤقت

١- لما كانت المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ تجيز تعيين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة ويعتمدها مجلس إدارة المؤسسة المختصة . وكان الممول عليه في إعتبار العمل المسند إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الواردة بالجدول المعتمد للوحدة الاقتصادية والمرتبه في الفئات المبيته في الجدول المرتق لللائحة المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها ولا عبره في هذا الخصوص بمدة عقد العمل مهما طالت حتى ولو كان غير معدد المدة طالما أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف الدائمة . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول حينما لذي البنك الطاعن في سنة ١٩٦٥ بعد العمل باللائحة سالفة الذكر في وظيفة ملاحظ تسويق بمكافأة شهرية شاملة لكل منهم وان هذه الوظيفة ليست من الوظائف الواردة في الجدول المعتمد للطاعن وليس مقررأ لها فئة مالية محددة وكان المطعون ضدهم قد منحوا الأجر المتفق عليه في العقد المبرم بينهم وبين الطاعن ، فإنه لا يكون لهم الحق في الفئة المالية المطالب بها والعلاوات الدورية المقرره لها .

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٢ من ٢٤ من ١٥٣٥ .

الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ٣/١/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٨)

٢- مؤدى نصوم المواد الأولى والثانية والخامسة والسابعة من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والثامنة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشر والخادية والعشرون من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . أن كلاً من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليهما - اللذان يحكمان واقعة الدعوى - أوجب أن يكون للشركة هيكل تنظيمي وجدول مقررات وظيفية وميزانية تقديرية للوظائف والأجور وجدل توصيفي للوظائف والأجور يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى الفئات المالية المبيته بالجدول الملحق بالنظام . كما أنه أجاز للشركة أن تسند أعمالاً مؤقتة أو عرضية

أو مرسومه إلى مصريين أو أجانب وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارتها ، بما
لازمه أن أحكام كل نظام إنما تطبق فقط على العاملين الذين يعينون على
الوظائف الواردة بجدول القرارات الوظيفية للشركة . وهي الوظائف الموصوفة
والمرتبة في الفئات المالية المبينة بالجدول الملحق بذلك النظام ليستحق العامل
المعين على وظيفة منها - بشروطها - الفئة المالية المقررة لها ، أما العاملون
الذين يعينون على غير تلك الوظائف إذا أسندت إليهم الشركة أعمالاً مؤقتة أو
عرضية أو مرسوميه فإنهم يعاملون وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة
وطبقاً لما ورد في عقود عملهم أو قرارات تعيينهم .

(الطعن رقم ٧٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٨ من ٢٥ حر ٦٠٩ .

الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٥١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٢٩١ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٨)

٣- المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المعول عليه في اعتبار العمل المسند
إلى العامل بشركة القطاع العام عرضياً أو مؤقتاً هو أن يكون تعيينه على غير
الوظائف الواردة بجدول القرارات الوظيفية للشركة والموصوفة بجدول توصيف
الوظائف الخاصة بها والمرتبة في الفئات المالي المبينة في الجدول الملحق بالنظامين
سالف الذكر ، لأنها هي الوظائف الدائمة في الشركة لورودها في هيكلها
التنظيمي ، ولا عبرة في هذا المقام بنوع العمل الذي يسند لعامل معين على
غير هذه الوظائف الدائمة - ولو كان له مسمى منها - ولا بالزمن الذي يستغرقه
عمله مهما طال ، ولا مدة عقد عمله ولو كان غير محدد المدة طالما أنه لم يعين
عليها . لأن استنطاله خدمة العامل المعين بالشركة بصفة عارضة أو وقتية لا يغير
صفة العمل المؤقتة إلى صفة دائمة ، وأن العامل المعين بمكافأة شاملة أياً كان
يعتبر أنه عين بعمل عرضي أو مؤقت ، لأن ذلك يعني أن العمل الذي أسند إليه
لا يصادف وظيفة واردة بالهيكل التنظيمي للشركة ومقرراتها الوظيفية وأن
وصف تلك المكافأة بالشمول يفيد أن الشركة غير ملزمة بأن تضيف إليها أي
مبلغ آخر ، كبديل تمثيل أو غيره من البدلات أو أية علاوات أخرى مما يطبق على
الوظائف الدائمة المبينة بالهيكل التنظيمي ، وأن أحكام كل نظام من هذين
النظامين هي التي تطبق دون غيرها في هذا الخصوص على العاملين بالقطاع
العام بما يجعلهم يخضعون لنظام قانون العمل لأنها لا تسري إلا فيما لم يرد به
نص خاص في النظامين المذكورين إذ كان التعيين على وظيفة دائمة منبث الصلة

يسبق شغل أعمال مؤقتة أو عرضية أو موسمية لأن كل عقد مستقل عن الآخر ، فإن الأقدمية في الوظيفة الدائمة إنما تكون من تاريخ التعيين فيها وفقاً للشروط المقررة قانوناً ، ولا يعتد في هذا الصدد بالمدد السابقة التي قضاها العامل في عمل عرضي أو مؤقت أو موسمي .

(الطعن السابق ،

الطعن رقم ٩٠١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ .

الطعن رقم ٥٦٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١ .

الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧ .

الطعن رقم ١٣٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤ .

الطعن رقم ١٢٧٢ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٣٠ .

الطعن رقم ١٩٢٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨)

٤- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن جميع أنظمة العاملين بالقطاع العام بدءاً بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وانتهاءً بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد أوجبت أن يكون لكل شركة من شركات القطاع العام هيكل تنظيمي وجدار مقررات وظيفية وميزانية تقديرية للوظائف والاجر وجدول توصيفي لها يتضمن وصف لكل وظيفة ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها ، وترتيبها في إحدى الفئات المالية المينة بالجدول الملحق بكل نظام ، كما أجازت تلك النظم للشركة أن تسند أعمالاً مؤقتة أو عرضية انى مصريين أو اجانب وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارتها ، بما لازمة أن أحكام كل نظام منها إنما يطبق فقط على العاملين الذين يعينون على الوظائف الواردة بجدول- المقررات الوظيفية للشركة ، وهي الوظائف الموصوفة المرتبة في الفئات المالية أما العاملون الذين يعينون على غير تلك الوظائف اذا اسندت اليهم الشركة أعمالاً مؤقتة أو عرضية فانهم يعاملون وفقاً لقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة وطبقاً لما يرد في عقود عملهم أو قرارات تعيينهم ، فالمعول عليه في اعتبار العمل المسند الى عامل بشركة القطاع العام عرضياً أو مؤقتاً هو أن يكون تعيينه في غير الوظائف الدائمة الواردة بجدول المقررات الوظيفية للشركة والموصوفة بجدول توصيف الوظائف الخاص بها ، والمرتبة في الفئات المالية في الجداول الملحقه بأنظمة العاملين المتعاقبة ، ولا عبرة في هذا المقام بنوع العمل الذي يسند - لعامل معين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو كان له مسمى فيها ، ولا بالزمن الذي يستغرقه عمله مهما طال ، ولا بمدة عقد عمله ، ولو كان

غير محدد المدة ، لأن استقالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة مؤقتة أو عارضة لا يغير صفة العمل المؤقتة الى دائمة ، اذ أن أحكام كل نظام هي التي تطبق دون غيرها في هذا - المحصر على العاملين بالقطاع العام بما يجعلهم بمنأى عن أحكام قانون العمل التي لا تسرى عليهم الا فيما لم يرد به نص خاص في النظم المذكورة اذ كان التعيين على وظيفة دائمة منبت الصلة بسبق شغل اعمال مؤقتة أو عرضيه لأن كل عقد مستقل عن الآخر ، فإن الاقدمية في الوظيفة الدائمة انما يكون من تاريخ التعيين فيها وفقاً للشروط المقررة قانوناً . ولا يعتد في هذا الصدد بالمدد السابقة التي قضاها العامل في عمل عرضي أو مؤقت . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنين عينوا لدى المطعمون ضدها في خلال عام ١٩٧٤ بموجب عقود عمل مؤقتة في وظائف غير واردة بجداول مقرراتها الوظيفية وفتاتها المالية ، واستمروا في العمل بموجب هذه العقود الى أن تم تعيينهم في أشهر اكتوبر وديسمبر سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ في وظائف دائمة لها فتات مالية ، فان علاقة العمل القائمة بينهم وبين المطعمون ضدها السابقة على تعيينهم الاخير ، هي علاقة مؤقتة محددة المدة وليست دائمة وذلك اعمالاً لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام الواجبة التطبيق عليهم دون احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واذا عمل الحكم المطعمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٠٣ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٤)

عموله

١- لا تخلو العموله أن تكون هي كل الأجر أو بعضه فتدخل بذلك في حساب المكافأة وكذلك البند ما لم يتم الدليل على أنه كله أو بعضه مذهب تكليف فعلى .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ من ١٧ ع ٢ من ١٢٢٦)

٢- الاتفاق بالصلح أو بالتنازل بين رب العمل والطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون باطلاً إلا أن يمس حقوقاً تقررها قوانين العمل . وإذا كان الاتفاق الذى انعقد بين الشركة الطاعنه والمطعون ضده ، والذى تضمن استبدال أمر ثبات بالعمولة التى كلن يتقاضاها المطعون ضده ، لم يمس حقوقاً قررتها قوانين العمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن : العمولة التى يتقاضاها المطعون ضده جزء من الأجر تعلق به حق المتأنف عليه - المطعون ضده - ولا يجوز المساس به أو الاتفاق على مبلغ أقل منه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢١ سنة ٢٢٧ فى جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ من ٢٤ ع ١ من ١١٤)

٢- متى كان الواقع الذى سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنه جرت على منع عموله على التوزيع لعمال قسم البيع بها إلى جانب أجورهم الأصلية وأن هذه العمولة ترتبط بالتوزيع الفعلى وجرداً وعدماً ، وإذا كان الأصل فى استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها حقة الثبات والاستقرار ومن بينها عموله التوزيع التى تصرفها الشركة الطاعنه على ذلك النحو لبعض عمالها فرق أجورهم الأصلية والتى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلى . فإذا باشره العامل استحق العمولة ويقتدر هذا التوزيع ، أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذى يؤدى للعامل عن فترة الأجازات . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتقرير حق عمال قسم المبيعات

بالشركة الطاعنه فى صرف متوسط تلك العموله عن أيام الأجازات السنوية والمرضية على أساس أن هذه العموله تعتبر جزءاً من أجورهم واجب الأداء فى أيام الأجازات ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٦٠٢ .

الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١/٣/١٩٨٠ من ٣١ من ٦٥٥)

٤- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع - فى شقة الصادر بنذب خبير لتحديد العموله المستحقة للمطعون ضده على ما قام ببيعه من بضائع - فى استحقاق المطعون ضده لتلك العموله ، ولم يرد فى أسبابه أو منطوقه ما يوحى بأى رأى للمحكمة فى هذا الخصوص ، فإنه يكون قضاء صادراً قبل الفصل فى الموضوع ، ولا يعتبر منهياً للخصومه كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن فى هذا الشق من الحكم إلا مع الطاعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٦٤٩)

٥- إذ نصت المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري بغير موافقته المكتوبة إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعينين بالأجر الأسبوعي أو بالقطعة أو بالساعة ويكون للعامل فى حالة المرافقة على نقله جميع الحقوق التى كسبها فى المدة التى قضاها بالأجر الشهري طبقاً لأحكام المواد ٥٨ ، ٦١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨١ فقد دلت على أنه يحظر تعديل طريقة احتساب أجر العامل وفق المتفق عليه فى عقد العمل بالإرادة المنفردة لأحد طرفيه ، وأنه إذا وافق العامل كتابة على نقله من سلك عمال المشاهير إلى سلك من يتقاضون أجورهم بطريقة أخرى فإن هذا التعديل فى طريقة احتساب الأجر لا ينطوى على مخالفة للقانون ويتمتع إعماله ، مع احتفاظ العامل فى هذه الحال بالحقوق التى كسبها طوال مدة عمله بالأجر الشهري ، إذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر ه أن أجر المطعون ضده فى ٢١/٥/١٩٦٢ هو مبلغ ١٢.٣٩ و ١٢. جنيتها وأن أجره فى المدة من ١/٦/١٩٦٢ حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ كان بالعموله وبلغ المتوسط الشهري عنها ٦١.٩٨٨ ر جنيتها ، ورتب على ذلك أن

الاتفاق على تعديل طريقة احتساب الأجر التي أدت إلى تخفيضه باطل وفقاً
لأحكام العمل . فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٦٩٩)

٦- الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به
العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت
أسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار . وإذا كان
الزانع الذي لم يتنازع فيه المطعون ضده - العامل - أن مبلغ الحسم منه سليم كان
يسره ، لا مقابل كل - فبينة يقوم بتدوينها بحيث لا يستحقه العامل إلا إذا تحقق
سببها وهو قيامه أولاً بتدوين السفن ومقدار ما تولى تدوينه ، متى كان ما تقدم
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستوى إلى اعتبار متوسط ما
تقاضاه المطعون ضده مقابل تدوين السفن خلال فترة معينة بمثابة أجر ثابت يتعين
الاستمرار في سره إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٢٨)

٧- العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز لرب العمل أن يستقل
بتدوينها أو الفائتها ، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة
الثبات والاستمرار . إذ لا تعدر أن تكون مكافأة تعد منها إيجاد حافظاً في
العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق جلسة ٦/٦/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٢٨١)

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٤١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١١٦٦)

٨- لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملاً
آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل
ميزه أو ملاءمه من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٤١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧٦ من ٢٧ من ١١٦٦)

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٤١ ق جلسة ٦/٦/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٢٨١)

٩- متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطة محكمة الموضوع
التقديرية ولما أورده من تدليل سائغ - إلى أن نقل الطاعن إلى قسم الإطارات
اقتضته مصلحة العمل بعد توقف استيراد السيارات من الخارج الأمر الذي يخرج

عن إرادة الشركة المطعون ضدها ، وانتهى إلى عدم استحقاق الطاعن متوسط ما كان يتقاضاه من عموله بعد نقله من العمل الذى تستحق هذه العمولة بسببه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن السابق)

١- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه الذى أهد الحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءً فى الدعوى على أساس ان الشركة الطاعنه قد خالفت مقتضى عقد العمل المبرم بينهما وبين المطعون ضده إذ أقدمت على حرمانه من العموله - وهى جزء من أجره - عن بعض المنتجات وعلى تفويت حقه فيها بالنسبة لبعض الصفقات ، وكان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده قد تقاضى العموله عن الصفقات الأخرى التى عقدها فى الفترة من حتى وقضى له فى ذات الدعوى بالفروق الخاصة بهذه العموله ، وكانت العموله المقرره للمطعون ضده إنما أضيفت إلى أجره الثابت ويجرى حسابها بنسبة مئوية من قيمة الصفقات التى بعدها وهى لذلك تختلف حصيلتها من شهر إلى آخر وترتبط هذه الصفقات وجوداً وعدماً ، وكان لا يجوز لصاحب العمل باتباع طريقة أخرى لتحديد الأجر تخالف الاتفاق المبرم بينه وبين العامل ، فإن مساءله الشركة عن العموله المستحقة للمطعون ضده يجب ان تقتصر على ما فاته منها فعلاً فى فترة النزاع ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه الضوابط ورأى تثبيت عموله المطعون ضده على أساس متوسطها فى سنة سابقة وقضى له بها بالإضافة الى أجره بصفة دائمة . وعمل بذلك طريقة أداء الأجر المتفق عليها بين الطرفين كما حمل عموله المطعون ضده كاملة عن الفترة من حتى مع أنه وكما سبق القول قد استأدى جزءاً منها وقضى له بالفروق الخاصة بها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ١٩٧٦/٥/٢٩ جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ من ٢٧ حتى ١٢٣٢)

١١- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً برفض الدعوى على أن المقرر أن القرار الصادر بالغاء عموله التأمين الاجبارى على السيارات كان عاماً وشاملاً لكافة المنتجين فى جميع شركات التأمين بعد أن أصبح هذا النوع من التأمين لا يحتاج إلى أى جهد من المنتج واقتضى تنظيم الشركة المطعون ضدها عدم مزاوله الطاعن لهذا العمل وعدم أحقيته بالتالى فى العموله المخصصة له ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ١٩٧٦/٦/٦ جلسة ١٩٧٦/٦/٦ من ٢٧ حتى ١٢٨١)

١٢- لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ورضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ، وله طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ولا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل خبره أو ملائمته من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك وإذا كان المحكم المطعون فيه قد قرر أن الشركة ارتأت الحاجة التحل بها تعزيز الفرع التابع لها بموظف آخر مع الطاعن مما أدى إلى انتقاص نصيبه في العمولة مستثنياً في ذلك إلى أسباب سائفة مستمدة من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ ص ٤٨٦ .

الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٤ من ٢٩ ص ١٩١ .

الطعن رقم ١٧٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/١٥)

١٣- لصاحب العمل السلطة في إتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيم منشأته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى انتقاص في عموله العاملين لديه طالما أن هذا الاجراء غير مشوب بالتعسف وسوء القصد .

(الطعن السابق)

١٤- لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركزاً آخر أقل ميزه من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(الطعن رقم ٧٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ ص ١٤٢٢ .

الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ من ٣٠ ص ٢٨٧)

١٥- إذا كان الواقع حسبما سجله المحكم المطعون فيه هو أن المطعون ضدها - رب العمل - كانت تمنح العامل عمولة على المبيعات إلى جانب أجره عندما كان يشغل وظيفته بائع حتى تم نقله إلى عمل آخر لا يتصل بالبيع أو التوزيع فإن هذه العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز للمطعون ضدها أن

تستقل بتعديلها أو إلغاؤها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستقرار والثبات إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع أو التوزيع الفعلي فإذا باشره العامل إستحق العمولة بمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل فلا يستحق هذه العمولة .

(الطعن رقم ٧٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٤٢٢ .

الطعن رقم ٦٦٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ .

الطعن رقم ٤١٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٦)

١٦- لا يحوز الحكم السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا التحد الموضوع في كل من الدعويين والتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما ، هذا فضلاً عن وحدة الخصوم . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع الدعوى السابقة ضد المطعون ضدها بطلب الحكم له بالعمولة التي يستحقها عن فترة كان يعمل خلالها بقسم البيع وكانت طلبات الطاعن في الدعوى الحالية هي الحكم له بتلك العمولة عن فترة لاحقة لنقله إلى عمل آخر لا يباشر فيه أعمال البيع فإن الدعويين تكوينان مختلفتين سبباً لأن عموله التوزيع لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي وينقل الطاعن من قسم البيع أصبح لا يباشر عملية التوزيع وينتفى لذلك سبب استحقاقه للعمولة . ولذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته الحكم السابق في غير محله .

(الطعن السابق .

الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ١٩١)

١٧- الأصل في استحقاق الأجر بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عموله التوزيع أو التحصيل التي يصرفها صاحب العمل لعماله فوق أجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع أو التحصيل الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العمولة بمقدار ذلك التوزيع وهذا

التحصيل ، أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق العمولة .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعن لعموله
التحصيل موضوع الدعاى إبتناء على الفائتها ونقل الطاعن من عمله السابق إلى
عمل يختلف عن عملية التحصيل ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سديداً
بنأى عن الفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٢ فى جلسة ١٤/١/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٩١ .

الطعن رقم ٩٣٥ سنة ٤٩ فى جلسة ٢٤/١١/١٩٨٥ .

الطعن رقم ١١٩٥ سنة ٤٩ فى جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

١٨- عموله التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائنة وليست لها صفة الثبات
والاستقرار وهى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا
يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلى ، وإذا كان الثابت فى الدعوى
أن نظام عموله التوزيع قد الفى اعتباراً من ١/٥/١٩٦٥ بموجب قرار وزارة
الصناعة الذى عهد بعملية التوزيع الى جهة أخرى وأضحى الطاعن لا يباشر
عملية التوزيع الفعلى فإنه لا يستحق أية عموله إبتداء من هذا التاريخ ، فإن
النعى على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن تقادم الحق فى المطالبة بها
غير منتج .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ فى جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٠٦٨ .

الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٩ فى جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ من ٣٠ ع ٢ من ٢٨٧ .

الطعن رقم ١٧٩٤ سنة ٥٢ فى جلسة ١٥/١٠/١٩٨٧)

١٩- إذ كان بين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ بالزام المطعون عليه
بقيمة العمولة المستحقه للطاعن عن المدة من ١/٨/١٩٦٠ إلى آخر يونيه نسبة
١/٢٪ من مجموع مبيعات المعرض ، وقد تأيد هذا القضاء استئنافياً ، وحاز
قوة الأمر المقضى ، ولما كانت الدعوى الحالية قد اقيمت بطلب الحكم للطاعن
بالعمولة المستحقه عن الفترة من ١/٧/١٩٦١ إلى ٣١/٨/١٩٦٢ ويفرق
العمولة المستحق عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ إلى ٣١/٧/١٩٦٠ وتعديل الأجر
الشهرى بإضافة متوسط العمولة بسبب نقله من عمله اعتباراً من ١/٩/١٩٦٢
تأسبباً على أن عقد عمل الطاعن وإقرار المطعون ضدها يغولانه الحق فى
عموله بواقع ١/٢٪ من جملة مبيعات المعرض وهو ذات الأساس الذى حمل

عليه طلباته في الدعوى الصادر حكمها بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ . وانحسم الخلاف بينهما بشأنه بالحكم النهائي الصادر فيها . لما كان ذلك ، وكانت المسألة الواحدة هيئتها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه . فإن هذا القضاء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ومنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ، لما كان ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطاعن بطلباته على أساس ما استقر له بموجب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ والحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٦ من حق في العمولة بواقع ٢/١٪ عن جملة مبيعات العرض وما لهذا القضاء من حجية قولا منه بأن هذه الحجة قاصرة على النزاع الذي تعرض له الحكم المذكور ولا يمتد أثرها إلى غير الفترة الزمنية التي صدر بشأنها . مع أنه لا اعتبار لاختلاف المدة المطالب بالعمولة عنها في الدعويين مادام الأساس فيها واحد . ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم السابق باستحقاق الطاعن للعمولة بنسبة ٢/١٪ من مجموع مبيعات العرض ، فإنه يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٦٨٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ ص ٢٠ ع ١ ص ٦١٥ ،

الطعن رقم ٨٨٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ ص ٢٢ ص ٢٤٤١ .

الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨)

٢- إذا كان الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عموله التوزيع أو البيع التي لا تعدر أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الثملى ، فإذا باشره العامل استحق العمولة ومقدار هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا

يستحقها العامل عن الفترة منذ وقفه عن العمل وفصله منه حتى تاريخ إعادته إلى عمله ثانية .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٠ ص ٣٠ ع ١ ص ٧٦٥ .

الطعن رقم ١٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ ص ٢١ ص ١٨١٢

الطعن رقم ٦٦٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٧ .

الطعن رقم ١٧٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ .

الطعن رقم ١٤٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٨ .

الطعن رقم ٣٩١ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

٢١- إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول عمل ابتداء لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وتقاضى منها بالاضافة إلى أجره عموله توزيع متغيره القيمة وفق نسب المبيعات لقاء قيامه بتوزيع منتجاتها وعموله ثابته المقدار مقابل زيادة جهده في عمله كمفتش بها لقيامه بعمل الموزعين من عمالها عند غيابهم ، قم نقل المطعون ضده لأول وبعض زملائه إلى الشركة الطاعنه التي لا تأخذ بنظام التوزيع ولا تصرف أية عمولات للعاملين لديها ، فإن المطعون ضده الأول يضحى بعد نقله إلى الشركة الطاعنه فاقد الحق في اقتضاء عموله توزيع والعموله الثابته التي صارت بدلاً مادام أنه في مزاولة عمله لديها لا يقوم بعملية التوزيع ولا يبذل في أدائه لهذا العمل الطاقة التي أوجبت تقرير البدل .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ ص ٣٠ ع ٢ ص ٢٨٧)

٢٢- إذا كان لمجلس إدارة الشركة الحق في وضع نظام للحوافز في سبيل تنمية وتطوير احساس العاملين بالمشاركة تطبيقاً لحكم المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - المنطبق على واقع الدعوى - وكان الثابت أن الطاعنه قد وضعت نظاماً شاملاً للعموله على المبيعات وحددت نسبة معينة لحسابها تسرى على كافة العاملين بتوزيع منتجاتها ، ومن ثم فإن المطعون ضده يكون خاضعاً لذات النظام بعد اندماج الشركة السابقة التي كان يعمل بها بالشركة الطاعنه ، ولا يتدح في ذلك أنه كان يتقاضى نسبة عموله تفوق النسبة المحددة بالشركة الأخيرة ، إذ أنه حقه يتعلق بحسب عدم المساس بمقدار أجر الذي كان يتقاضاه بالشركة المندمجة مضافاً إليه عموله المبيعات .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ ص ٢٢ ص ٩٠٧)

٢٣- النص في المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقضاء العام يند على أن مجلس إدارة شركة قطاع العام الحق في تحديد نسب العمولة أو تعديلها طالما أن ذلك يستهدف تطوير الانتاج وتنميته بشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز .

(الطعن رقم ١٣١١ سنة ١٧٠٧ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ من ٢٢ من ١٠٧١ .

الطعن رقم ١٤٧٩ سنة ١٨٠٧ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢ من ٢٤ من ١٨٠٧ .

الطعن رقم ٢٣٢٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠ .

الطعن رقم ٥٢٩ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٩)

٢٤- العمولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي من ملحقات الاجر إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستمرار والثبات ، اذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فاذا باشره العامل استحق العمولة ويقتار هذا البيع ، اما اذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يشملها الاجر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يلتزم هذه الضوابط ، واجرى تثبيت عمولة للمطعمين ضدهم على أساس متوسطها في مدة سابقة على مدة النزاع ، دون التثبت من تحقق سببها على النحو السالف بيانه وعذرك بذلك طريقة اداء الاجر المتفق عليه بين الطرفين ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

٢٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الأصل في استحقاق الاجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، واما ملحقات الاجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهي ملحقات غير دائمة ليست لها صفة الثابت والاستقرار ومن بينها عمولة التحصيل التي يصرفها صاحب العمل لعماله فوق اجورهم الاصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل لا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها وهو التحصيل ، اما اذا لم يباشرها العامل أو لم يتم بالعمل اصلاً لنقله الي عمل يختلف عن عمليه التحصيل فلا يستحق العمولة .

(الطعن رقم ١٨٢٧ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٢)

غلق المنشأة

١- أنه وإن كان المعهد المظنون ضده وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ المنطبق على واقعة الدعوى والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ يعتبر من المدارس الخاصة للتعليم بالمراسلات ويخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ، إلا أنه طالما كانت نصوص هذا القانون ولائحته التنفيذية قد خلت أصلاً من أى نص يوجب على صاحب المدرسة الحصول على إذن سابق من الوزارة المشرفة عليه فى حالة اعتزامه الغلق ، على خلاف ما يستلزمه القانون القائم الآن رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص ، فإن النعى على الحكم المظنون فيه بمخالفة القانون إذ لم يعتبر المعهد المظنون ضده مدرسة يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٥ من ٢٥ من ٩٢٩)

٢- قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ وقد قضى به بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع الخاص واقتراح الحلول التي تكفل استمرار العمل فيها ، لم يتضمن ما يوجب على المنشآت المشار إليها فى ذلك القرار أن تحصل عند غلقها على إذن مسبق بالغلق من اللجنة المذكورة .

(الطعن السابق)

٣- متى كان الحكم المظنون فيه قد استند فى قضائه برفض دعوى الطاعنين بالتعرض عن فصلهم من عملهم إلى ما استظهره من واقع النزاع المعروض من أن الفصل لم يكن بقصد الإساءة إليهم وأنه كان مبرراً بما صادف المعهد من صعوبات مالية اعترضت سبيل إدارته مما اضطر المالك الرئيسى الذى يتبعه المعهد فى خارج البلاد إلى التبرير بقلقه نظراً لتعذر تمويله والاتفاق عليه فى مصر ، وإلى أن الطاعنين لم يقوموا بالتدليل على بطلان البواعث التى اقتضت غلق المعهد ولذا كان القرار الصادر بهذا الشأن لا يتسم بالتنسف فى استعمال الحق الموجب لتعريض . وإذا كان تقدير مبرز الغلق وما استتبعه من إنهاء شهود انطاعنين هو من المسائل الموضوعية التي تستلزم بياناً قاضى الموضوع متى قام قضاؤه على استخلاص سائغ ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

٤- مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إن إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع إنهاء عقود العاملين بها ، وبموجب أحكام القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ ألغى الترخيص الصادر إلى شركة الطباعه والتعبئة الصناعيه التي كان يعمل لديها المطعمون ضده ، وامتنع عليها مباشرة نشاطها وصار إغلاقها نهائياً مع ما يترتب على ذلك من إنهاء عقد عمل المطعمون ضده لديها عملاً بمقتضى نص المادة ٨٥ سالفه الذكر ، وبالتالي فإن التحاق هذا الأخير من بعد العمل لدى الطاعنه يكون بمثابة تعاقد جديد تخضع لأحكام وحده العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد عمله السابق الذى انتهى بإغلاق منشأة شركة الطباعه والتعبئة الصناعيه نهائياً بموجب القانون الصادر فى هذا الشأن ومن ثم فلا أساس لاعتبار الطاعنه - شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكيه - خلفاً لها حتى يصح القول بالتزامها بأحكام العقد المشار إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على اعتبار الطاعنه خلفاً لشركة الطباعه والتعبئة الصناعيه والزامها بقيمة فروق الأجر المطالب بها فى الدعوى بالاستناد إلى أحكام عقد عمل المطعمون ضده مع تلك الشركة والذى لا قيام له ، فيما يقرره له من مبلغ أجر يزيد على الأجر المتفق عليه مع الشركة الطاعنه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ ص ٢٩ ص ١١٥١ .

الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

٥- إذ كان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمه - أن إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع إنهاء عقود العاملين بها وبالتالي فإن التحاق أحد من هؤلاء العاملين من بعد بالعمل لدى منشأة أخرى يكون بمثابة تعاقد جديد تخضع لأحكام وحده العلاقة فيما بين طرفيه .

(الطعن رقم ٥١٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ ص ٢٠ ع ١ ص ٣١٧)

٦- النص فى المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها فى غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك

من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والافلاس والإغلاق النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً ، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة ، بما مفاده ان إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً يستتبع انتهاء عقود العاملين بها والتحاقهم بمنشأة أخرى يكون بمثابة تعاقد جديد تخضع لأحكامه وحده العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد العمل السابق الذي انهى بإغلاق منشأة الشركة الطاعنه .

(الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)

لائحة تنظيم العمل

١- لم يورد المشرع في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى نصاً يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال . فإذا كانت نقابة العمال تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن قرار هيئة التحكيم لا يكون قد خالف القانون إذ قرر أنه لا إلزام على صاحب العمل بأن يضع كادراً لعماله إلا برضائه .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٢٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢٦)

٢- لم يقصد من لائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إلا أن تنظم أداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لمواعيد عملهم وأوقات راحتهم فلا يتعدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقبات والعلاوات الدورية لأن ذلك يخرج عن مژدى تلك المادة .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٢٣ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٠٤)

٣- ليس في نصوص المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ما يوجب على صاحب العمل بوضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقبات والعلاوات الدورية لعماله ، وإذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصه أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقرره لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، وكانت النقابة الطاعنه لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضى إلزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذى وضعتة الشركة إخلاله بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبه لمستخدمى الشركة وعمالها ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٢٦ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦١)

٤- لاتعة النظام الأساسى للعمل ليس لها شكل معين ولم يوجب القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إيداعها الجهة الإدارية المختصة وعدم وضعها فى مكان ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نفاذها مادامت معلومة للعامل وليس فيها ما يخالف القواعد الأمر والنظام العام .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٠ من ١٩ ع ١ ص ٢٢)

٥- العبارة بما اشتملت عليه لاتعة النظام الأساسى للعمل من نصوص لا بعنوانها .
(الطعن السابق)

٦- من المقرر أن علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولاتحة نظام العمل والقانون والعرف الجارى وأن لاتعة نظام العمل تنظيم الاحكام الخاصة بالاجور والمنع والمكافآت ومائز الملحقات الاخرى والعلاوات والترقيات ومواعيد العمل وفترات الراحة والاجازات وغيرها ، وأن هذه الاحكام ملزمة لصاحب العمل لما تنطرى عليه من توحيد نظام العمل فى المنشأة ووضع قواعد عامه مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم ، كما أنها ملزمة للعامل وتستمد قرة الزامها قبله من الحق المقرر لصاحب العمل فى تنظيم منشأته والاشراف على العاملين بها ، ومن ثم تسرى فى شأن المكافأة الافضل لاتعة نظام العمل المعمول بها فى المنشأة وقت نشوء الحق فيها بانتهاء خدمة العامل .

(الطعن رقم ١٦٥٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

مدة عقد العمل

١- إذا كان يبين من الوقائع التى أثبتها الحكم المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه كمدرس للتربية البدنية مع المدرسة الطاعنه بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة نص فيه على انتهائه بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من الطاعنه بعدم تجديده ، وأن هذا التعاقد قد استمر رغم ذلك يتجدد سنوياً لغاية اغسطس سنة ١٩٥٢ أى اثنين وعشرين مرة ، فإن ما استخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر رغم النص فى كل مرة على منعه ، يدل على ان نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة وهو استخلاص ساذج لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١/٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٠)

٢- متى تبين أن علاقة العامل برب العمل بدأت بعقد تضمن شرطاً مقتضاه أن لكل من الطرفين الحق فى إبطاله بشرط انذار الطرف الآخر قبل ميعاد الإبطال بمدة معينة وأنه ذكر فى العقد أنه لمدة محددة واستمر العامل فى عمله وكانت تصدر قرارات بتجديد عقده مدة بعد أخرى ثم كانت العقود تتكرر بعد ذلك وفى بداية كل مدة تجدد لها خاليه من حق كل من الطرفين فى إبطال العقد فإن هذا العقد يكون قد نشأ غير محدد المدة ذلك أن العقد الذى يخول كل طرف فيه حق إبطاله فى أي وقت شاء إنما هو فى حقيقته عقد غير محدد المدة وإن نص فيه على أنه لمدة محددة .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٥/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٠٢)

٣- إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١/٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥)

٤- إنه وإن كان استغلال شركة الملاحات المصرية لملاحة المكس موقتاً بمدة التكليف الصادر لها بإدارتها إلا أن انتهاء هذا التكليف لا يبنى عليه انقضاء الشركة وزوال شخصيتها بل تظل قائمة لتحقيق النشاط الذى كانت تمارسه أصلاً قبل تكليفها بإداره الملاحة وهو ما يستتبع بقاء علاقتها بمستخدميها وعمالها واستمرارها ، وإذا جددت الشركة عقد المطعون عليه بعد انتهاء مدته فإنه

يتجدد لمدة غير محددة وفقاً لأحكام المادة ١/٣٥ من قانون عقد العمل
الفردى .

(الطعن رقم ٢١٤ سنة ٢٠١٩ فى جلسة ١٩٦٤/١/٢٩ من ١٥ إلى ١٤٥)

٥- طبيعة التعامل وما يجرى عليه العمل عند تعيين الأطباء المبتدئين فى
المستشفيات تصلح مخصصاً لمدة العقد . وإذا رتب الحكم كون الطبيب المقيم
بالمستشفى وظيفة موقتة بانتهاء فترة تدريبية أو تعيينه طبيباً أخصائياً أنها
تعتبر على هذا الوصف محددة المدة وإن لم ينص عليها صراحة فى العقد وأن
انتهاء خدمة الطبيب المقيم بالمستشفى بعد قضاء فترة تدريب بها لا تقل عن
سنتين لا يكون بغير مبرر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٢١ سنة ٢٠١٩ فى جلسة ١٩٦٥/١١/١٧ من ١٦ إلى ١١٠٢)

٦- صيروره المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء بإدراتها لا
يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصله من وقت
استخدام العامل لدى رب العمل الأصلي كما لو كانت قد أهرمت منذ البداية مع
هذا الأخير .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٠١٩ فى جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠ من ١٤ إلى ١٠٦٢)

٧- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء باعتبار مدة عمل العامل متصله
على أن رب العمل السابق أخذ على العامل إقراراً جاء به أنه باع محلته إلى
الحالى (الطاعنه) وجاء فى عقد البيع أن البائع يقوم بتعويض مستخدميه
بحيث يعتبرون مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد لدى المشتري
ابتداء من تاريخ البيع . وقد أقر العامل أنه قبض ما يستحقه من تعويض
ومقابل مهلة الإhtar ومكافأة وأن تجزئته عقد العامل فضلاً عن مخالفته لصريح
نص القانون فإنه يترتب عليه إنقاص حقوقه فى مكافأة نهاية الخدمة وأنه لا
يحتج بالمخالصة الصادره منه لأن نصوص عقد العمل نصوص آمره لا يصح
الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم يكون رب العمل الثانى وقد حل محل رب
العمل الأول بطريق الشراء مستولاً بطريق التضامن عن الوفاء بالتزامات الناشئه
عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة . وهى قرارات موضوعيه سائغه من
شأنها أن تؤدى إلى اعتبار مدة عمل العامل (المطعون عليه) متصله فإنه
يكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من أن الشركة الطاعنه وقد حلت محل الشركة

السابقة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة .

(الطعن رقم ١٧٦ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٢٣)

٨- إذا كان الثابت أن الحكومة أكرمت تسوية مع الشركة الطاعنة أعطتها منحة مالية تعينها على استئناف نشاطها وتعهدت الشركة بالعمل على إعادة جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يشغلون بها وفقاً لشروط منها أن للعمال والمستخدمين الذين سبق أن صرفت لهم الشركة مكافآتهم الحبار بين ردها الى الشركة أو الاحتفاظ بها على أن تعتبر مدة خدمتهم فى الحالة الأولى متصلة أما فى الحالة الثانية فبعد إلحاقهم بالخدمة استخدماً جديداً بعقد عمل جديد ولكن بنفس الشروط السابقة ، وكان مژدى هذه الشروط هو وجوب رد المكافأة التى سبق للعامل أو المستخدم أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة فإن ما انتهى اليه القرار المطعون فيه من تقرير حق عمال ومستخدمى الشركة الطاعنة فى اعتبار خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بخدمته الجديدة استناداً إلى مجرد إبقاء العامل رغبته فى هذا الخصوص ودون أن يقوم عند إعادته الى العمل بدفع قيمة المكافأة التى سبق له صرفها يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٢ من ١٢ ص ١٩٠)

مساواة

١- متى كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى أن مؤسسه المطعون عليه الأول مستقلة في عملها عن الشركة المطعون عليها الثانية ولا تربطه بها رابطة ما ، فإنه ينتفى وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقاً للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ المقصود بها - أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يستندون كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين وأصحاب عمل آخر جرياً وراء التخلص من الحقوق أو الامتيازات التي حصل عليها عمالهم ، وإذا هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة ، وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف ، وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها وتتساووا هم في المزهلات والكفاء والخبرة وهو ما خلت منه عناصر النزاع .

(الطعن رقم ٤٨ سنة ٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/٤ من ١٨ ع ١٤ من ٧٤ .

الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦ من ٢٢ من ٢٢٢٣)

٢- توجب المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقارن الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق ، والمقصود بها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يستندون كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جرياً وراء التخلص من الحقوق والامتيازات التي حصل عليها عمالهم .

(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٨ من ١٨ ع ٤ من ١٦٢٨)

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى عدم توافر عناصر المساواة فيما بين الطاعنين وزملائهم المقارنين بهم ، فإن النعى عليه لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٩٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ من ٤٢٦)

٤- إذا كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ قد حظر الاستناد إلى الحدود الدنيا للمرتبات المقررة بالجدول المرافق للاتحة موظفي وعمال الشركات الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمه سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية - فإن

العاملون الذين سرت في شأنهم تلك اللائحة لم تنشأ لهم حقوق في تلك المرتبات حتى انقبت . فإن مقتضى ذلك أن الاستثناء الذي أورده القانون لا يعلج مستأ نطلب المساواة لأن المساواة بين العاملين إنما تكون ، في الحقوق التي يكفلها القانون وفي الحماية التي يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالتقصير أو الإخلال بحق الدفاع لإشغاله الرد عليه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٦ من ٢٨ من ٧٧٩)

٥- إذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقرير حق المطعون ضده - العامل - في المساواة بينه وبين زملائه الذين يتسارون معه في ظروف العمل في اقتضاء بدل أسوان كاملاً ولم يستند في ذلك إلى حكم المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بل استند إلى قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون ، تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر . فإن ما تشير الطاعنه في هذا الشق من النعى لا يصادف معلاً في قضاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٤ من ٢٨ من ١٢٦١)

٦- إذا لم تقدم الطاعنه - الشركة - ما يدل على إختلاف حالة المطعون ضده - العامل - عن حالة زميله المقارن به ، مما يجعل نعيها بغير دليل .

(الطعن السابق)

٧- متى كان العاملون بشركات القطاع العام فاقدي الحق في اقتضاء العلاوة الاجتماعية بعد نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإن تحدى انطاعن بأن الجمعية المطعون ضدها قد منحت هذه العلاوة لأقرانه العاملين بها - مع افتراض صحتها - يكون قد وقع بالمخالفة لأحكام ذلك القرار الجمهوري فلا يسوغ استدلال الطاعن على إضرار قاعدة المساواة بينه وبين هؤلاء العاملين ولا يترتب له حق مساواته بهم في الأجر إذ لا مساواة فيما يتم على خلاف القانون .

(الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ من ١٤٢٧)

٨- المناط في اعمال مبدأ المساواة الذي يكشف عنه نص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو منع التفرقة التحكيمية بين عمال صاحب العمل بحيث لا تكون المساواة راجية بينهم إلا عند التساوي في الظروف والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والاقدمية ، فلا تشرب على صاحب العمل إذا قام نوعاً من التفرقة بين أجور عماله تبعاً لاختلاف نوع عملهم وطبيعته وظروفه وطريقة أدائه ، لأن من حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها وليست العبرة بالتمييز بين العمال وبيان أوجهه ولكن بتوافر مبرراته ودواعيه أو عدم توافرها ، ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي - عن تقرير الحبيب - أن المقارن بهما إنما حصل على المكافأة محل النزاع بالتطبيق لقرار مجلس إدارة الشركة الطاعنة لظروف عملهما بقسم البطاريات بينما يعمل المطعون ضدهما بقسم العمل الذي ولئن اعتبر أحد فروع قسم البطاريات من الناحية المالية لكنه يختلف عن ذلك العمل من الناحية العملية ، فإنه لا يحق للمطعون ضدهما إقتضاء المكافأة المشار إليها بالاستناد الى مبدأ المساواة لانتفاء التماثل في طبيعة العمل وظروفه .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٩ من ٣٠ ص ٨٢٨ .

الطعن رقم ١٩١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٦/١٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢٣٥٢ سنة ٥٧ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٨٨)

٩- إذا كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد - وهي قاعدة أساسية - ولو لم يعبر بها نص خاص بالقانون تفرض قواعد العدالة أعمالها إذا ما جئنا رب العمل الى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

(الطعن رقم ٩٢٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٠ من ٣١ ص ١٢١٥)

١- مفاد نص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن حكمها إنما ينصرف إلى التسوية بين عمال المقاول من الباطن وعمال صاحب العمل الاصلى ، وهذه التسوية ليست مطلقة بل هي مشروطة بأن تتماثل الاعمال التي يقوم بها عمال صاحب العمل الاصلى وعمال المقاول في طبيعتها وأن يكون العمل في منطقة واحدة فإذا اختلفت الظروف التي تعمل فيها الطائفتان من العمال - عمال صاحب العمل الاصلى وعمال المقاول - أو تغايرت أعمالهم في طبيعتها ، أو لم

يكن لصاحب العمل عمالا أصلا سواء في منطقة العمل أو في غيرها فلا محل لإعمال حكم هذا النص .

(الطعن رقم ١٧٣. سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢١ من ٢٢ من ١٨٨٣)

١١- لا وجه لتحدى الطاعن بأن المظعون ضدها طبقت القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على بعض أقرانه ، لما هو مقرر أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي كفلها القانون .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٣ من ٢٤ من ١٨٥٤ .

الطعن رقم ٩١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

١٢- من المقرر انه لا أساس لطلب المساواة فيما يناهض حكم القانون .

(الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢ .

الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)

١٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين لمناهضة القانون اذ لا مساواة فيما يتم على خلاف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ .

الطعن رقم ١٧٢٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ .

الطعن رقم ٢١٦٨ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨)

مقابل التهجير

١- يدل نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ والفقرة الثانية من هذه المادة المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على أن مقابل التجهيز تقرر رعاية لصالح فئة العاملين المدنيين الذين يعملون بمنطقة القناة الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصه وأن استحقاقهم لمقابل التهجير منوط بقيام العامل بتهجير أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيراً فعلياً بسبب ظروف العنصران .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٥٣ فى جلسة ١٩٨٣/١٢/٥ من ٣٤ من ١٧٦٨)

٢- إذ كان القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر من وزارة الشئون الاجتماعية لايتأدى منه خضوع مقابل التهجير للأحكام والشروط التى نصت عليها المادة الأولى من هذا القرار لأنها مقصورة على تحديد من يعتبرون من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظة القناة المعنيين بالفقرة (٤) من المادة (٦) من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضده بمقابل التهجير أخذاً بالقرار الوزارى السالف الذكر ودون أن تتوافر فيه شروط استحقاق هذا المقابل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن السابق)

مكافأة

١- الأصل في المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته والمتنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة الثالثة من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أن تكون تبرعاً من قبل رب العمل ، لا يلزم بأدائها ، ولا تعتبر جزءاً من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ، إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح انحصار يعتبرونها جزءاً من الأجر .

(الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٢ ع ١ من ١٦١ .

الطعن رقم ١٠٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢ من ٣٠ ع ٢ من ٥٠٥ .

الطعن رقم ١٠٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣)

٢- استخلاص المحكمة أن العرف لم يجر في الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين ، وهي التي احتسبتها المحكمة ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، هذا الاستخلاص هو ما يدخل في حدود سلطة المحكمة الموضوعية للأسباب السانغة التي استندت إليها .

(الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٢ ع ١ من ١٢٦)

٣- إذ كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مكافآت الانتاج أو البونص ، والمعمول به ، وفقاً للمادة الثانية منه - اعتباراً من ١/٦/١٩٦٣ تقضى بأنه : الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، يكون صرف مكافآت الانتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين بها ويحدد أقصى مائتي جنيه في السنة ، وكان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب الطاعنه (النقابة) ، تقرير حق العاملين في مصنع في ضم متوسط مكافآت الانتاج الى أجورهم ، دون حرمان أحد منهم في هذا الضم أو انتقاص أي جزء من هذا المتوسط ، تأسيساً على ما أورده من أنه : عملاً بالقانون السالف الذكر واعتباراً من ١/٦/١٩٦٣ يتحتم ألا يتجاوز الحد الأقصى لصرف مكافأة الانتاج أو البونص التي منحت من هذا التاريخ مائة جنيه في السنة وأنه لا يحتاج بما يكون قد جرى عليه العمل على خلاف نص هذا القانون بالاستناد الى العرف أو الحقوق المكتسبة للقول بأن المكافأة

قد أصبحت جزءاً من الأجر إذ أن هذا الاستثناء لا يقبل في مواجهة القانون .
وكان ما حصله المحكم على هذا النحو من أن المبالغ التي تطالب بها الطاعنة إن
هي إلا مكافأة انتاج تخضع بطبيعتها للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ هو تحصيل
صحيح لواقعة الدعوى وتطبيق سليم للقانون . ذلك أنه لا يمنع من اعتبار تلك
المكافأة أجر كونها مكافأة انتاج تسمى عليها أحكام ذلك القانون ، فإن النعمى
يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/١١/١٩٧٣ من ٢٤ ع ٢ ص ١٠٦٦)

٤- إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه
« إلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، يكون صرف مكافآت الإنتاج أو البونص
على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين
بها وبعد أقصى ١ جنيه في السنة » فقد أفصح المشرع بذلك عن أنه أراد
التسوية بين الموظفين والعمال في اقتضاء مكافآت الإنتاج أو البونص فأوجب أن
يتم صرفها إليهم على أسس وقواعد واحدة ، كما قصد أن يفرض حداً أقصى
للك مكافآت بالنسبة للعاملين جميعاً من عمال وموظفين فنص على ألا يتجاوز
مقدارها ١٠٠ جنيه في السنة .

(الطعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٧ في جلسة ٩/٢/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٣١٦)

٥- إذ كان الثابت وعلى ما سجله القرار المطعون فيه أن الشركة الطاعنة جرت
على منح السائقين والمحصلين « مكافأة إيراد » إذا زاد الإيراد الاجمالي
للسيارات التي يعملون عليها على المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التي
يتقاضون عنها أجورهم الأصلية وتستحق المكافأة بنسبة معينة من هذه الزيادة ،
وكان مژدى ذلك أن هذه المكافأة تعد من قبيل مكافآت الانتاج المنصوص عليها
في تلك المادة التي ورد نصها بصيغة مطلقة بحيث يشمل هذه المكافآت بكافة
صورها التي يجب ألا يتجاوز مقدارها في الفترة من ١/٦/١٩٦٣ - تاريخ
العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ - وإلى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد
المرتبات طبقاً لأحكام نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ١٠٠ في السنة .

(الطعن السابق)

٦- حظر تجاوز مكافآت الانتاج الحد الذي فرضه القانون لايدع محلا لتعدي عمال الشركة بأنهم كسبوا حقاً مستقراً فيما يزيد على هذا الحد من تلك المكافأة لايصح المساس به باعتبارها جزءاً من الأجر لأن من حق المشرع لاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودوافعها أن يعدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يمتنع التمسك بالحق المكتسب . إذ كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأطلق حق العمال في صرف تلك المكافأة تأسيساً على أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ لاينطبق على العمال ولاتنصرف أحكامه إليهم ، وأن هذه المكافأة قد توافرت لها العناصر التي تجعلها جزءاً من الأجر في حكم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأصبحت حقاً مكتسباً للعمال ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن السابق)

٧- متى كان الطاعن لم يباشر العمل بالشركة خلال فترة تعيينه لصدور قرار وزير المواصلات بإبعاده عن العمل ، وكانت مكافأة الانتاج ترتبط بالعمل وجوداً وعدمياً ولايتقرر حق العامل فيها إلا إذا باشر العمل فعلاً فإن الطاعن لايستحق تلك المكافأة عن الفترة المذكورة .

(الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨ من ٢٧ من ١٧٧٨ ،

الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٣ من ٢٩ من ١٣٩٨ ،

الطعن رقم ٩١٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٧ من ٣١ من ١٦٨٥)

٨- لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل السنة المالية لبعض الهيئات العامة والمؤسسات والشركات التابعة لها والمعمول به من ١٩٦٢/٣/٢٧ قد نصت على تعديل سنتها المالية بحيث تبدأ من أول يولييه من كل عام وتنتهي في آخر يونيه من العام التالي وعلى أن يمد العمل بميزانيه السنة المالية الحالية الى ١٩٦٣/٦/٣ إذا كانت نهاية السنة قبل هذا التاريخ وكان مقتضى ذلك أن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ قد امتدت بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى إلى آخر يونيه ١٩٦٢ وجرى حساب أرباحها عن تلك السنة حتى هذا التاريخ ، وكان الطاعن قد تقاضى نصيبه في تلك الأرباح على هذا

الاساس ، فإنه لا يكون ثمة سند لمطالبته بأية زيادة عن الفترة التي امتدت إليها الشركة المالية .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ من ١٦٧٨)

٩- مفاد نصوص المواد ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ لنظام العاملين بالنطاق العام و ٢٢ ، ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالنطاق العام - المقابلة لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - أنه في ظل هذه النظم المتعاقبة يعتبر مجلس إداره الوحدة الاقتصادية هو وحده صاحب الاختصاص في وضع النظام الخاص بحوافز الانتاج وذلك بما له من سلطة تنظيم المنشأ بحسب ظروف العمل فيها . لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات المحكم المطعون فيه أن الشركة أصدرت ثلاث لوائح حوافز للإنتاج ، الأولى سارية المفعول في ١٩٦٨/٧/١ وتقرر بها صرف ٥٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية والثانية سارية ١٩٧٦/٢/١ وتقرر بها صرف ٥٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية والثانية سارية من ١٩٧٦/٢/١ وتقرر بها ذات النسبة أما الثالثة فقد عمل بها اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ وتقرر بها صرف ١٠٪ من الزيادة في الانتاج ، وكان المحكم المطعون فيه قد انتهى الي تأييد المحكم الابتدائي الذي قضى بأحقية المطعون ضدهما لهذا الحافز بنسبة ١٠٪ منذ ١٩٦٨/٧/١ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ مهدراً ما ورد باللائحتين المرفوعين بهما قبل ١٩٧٩/١/١ بتحديد هذه النسبة بواقع ٥٪ فحسب رغم نمسك الطاعن بإعمال أحكامهما والتفتت عن إعمال النظام الخاص بالنطاق العام شأن تحديد نسبة حوافز الانتاج ورأى مساواة المطعون ضدهما برملاء لها منحوا نسبة تزيد عما هو مقرر بذلك النظام في حين أنه يتعين إعمال أحكامه باعتباره جزءاً متصلاً لأحكام القانون علي ما سلف بيانه إذ لا مساواة فيما يتأخر حكمه ، وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤١٢ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ من ٢٢ من ٩٠٢ .

الطعن رقم ٦١٢ سنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ .

الطعن رقم ١٢٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١٢)

١- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من القرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت عدم زيادة مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج التي يحصل عليها

العامل طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة في هذا الخصوص على نسبة مائه في المائة من الأجر الأساسي للعامل . وذلك باعتبار إن العامل في هذه الحالة يتقاضى أجراً ثابتاً ، وتكون هذه الحوافز من ملحقات الأجر ولا تتحقق إلا بتحقيق سببها . إلا أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد تناولت حالة ما إذا كان العامل لا يتناول أجراً سوى النسبة المئوية عما يحققه من عمله بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ، فإنه يتقاضى في هذه الحالة الحوافز جميعها مهما بلغت قيمتها لأنها إنما تمثل أجره المتعاقد عليه عن النسبة المئوية للصفقات التي يحققها .

(الطعن رقم ١٠٣٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٥)

١١- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن حوافز الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليست لها صفة الاستمرار والنايت ، فلا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بذات العمل المقرر له ، فإذا باشر العمل استحق هذه الحوافز وبمقدار ما حققه هذا العمل ، أما إذا لم يباشره العامل بأن تقل منه إلى عمل آخر غير مقرر له فلا يستحقها .

(الطعن رقم ٦٥٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢/٢٢/١٩٨٧)

١٢- الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وإذا كان المقصود بمكافأة الانتاج هو دفع العامل إلى الاجتهاد في العمل . ومن ثم فهو لا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج فيه .

(الطعن رقم ١٩١٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٧)

(الطعن رقم ٧٧٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٢/٢٣/١٩٨٧)

١٣- ان نص في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام على أن « » يدل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الانتاج بما

له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ، وتعين أعمال أحكامه باعتباره جزءاً متصلاً للقانون .

(الطعن رقم ١٢٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

١٤- النص في المادة الأولى من قرار وزير الكهرباء رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ على أن : « يمنح العاملون بمنطقة كهرباء ، الفناء الذين يؤدون أعمالاً بمناطق التعبير بمحافظات الفناء أكثر من عشر ساعات يومياً بمكافأة جهود غير عادية بواقع ... » ، يدل على أنه يتعين منح العامل مكافأة الجهد غير العادية المشابهة التي أن تزيد ساعات عمله عن عشر ساعات يومياً ، لما ورد في ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله : « وحيث أن المستأنف اقتصر لطلبه تلك بتقديم مستندات تثبت في (١) صورة من قرار وزير الكهرباء التابع له الرقم ٥٥ سنة ١٩٧٥ ولامرأه في انطباق الشروط الواردة بالقرار على المستأنف - المطعون ضده - إذ هو يعمل أكثر من عشر ساعات يومياً التزاماً بالقرار الإداري رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ كما وأن استيفاء المستأنف ساعات العمل المنصوص عليها بقرار وزير الكهرباء يستدل عليه أيضاً من الطلب الذي تقدم به لمدير الشؤون القانونية رئاسته المباشرة للعمل فترة مسائية وموافقة المدير المذكور على هذا الطلب وعرضه على مدير الشؤون الإدارية بالشركة الذي أشر بعدم المنفعة وإحالة الطلب إلى الاستحقاقات لمراعاه احتساب البديل المالي المقرر عن هذا العمل ، وكان هذا الذي أورده الحكم ، وأقام قضاءه عليه لايبين منه أن المطعون ضده باشر عمله مدة تزيد عن عشر ساعات يومياً - الأمر الذي اشترطه القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ لاستحقاق مقابل الجهد غير العادية على ما سلف - ذلك أن مجرد تقدم المطعون ضده بطلب لرئيسه للعمل فترة مسائية ، وموافقة المذكور عليه ، وعدم اعتراض الشؤون الإدارية بالشركة اقتضاه لا يؤيدان بطريق اللزوم إلى ثبوت قيام المطعون ضده بالعمل يومياً الساعات السالفة الذكر ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه التسور والفساد في الاستدلال كما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

١٥- النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن : « يضع مجلس الإدارة نظاماً للعوافر يراعى فيه البصرح وسهولة التطبيق » يدل على أن المشرع

جمل مجلس ادارہ شركة القطاع العام هو وحدة المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الانتاج بما له من سلطه تنظيم المنشأ بحسب ظروف العمل فيها وتعيين اعمال احكامه باعتباره جزءاً متتماً لاحكام القانون . وكان قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن نصاً يخالف ما ورد بالمادة ٢٢ سالفه الذكر . ولما ألغى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام نصت المادة ٤٨ منه على أن « يضع مجلس الاداره نظاماً للحوافز - المادة والادبية على اختلاف انواعها بما يكفل تحقيق اهداف الشركة ويحقق زياده الانتاج وجودته على اساس معدلات قياسية للاداء والانتاج » وهو يدل على أن المشرع التزم ذات القاعدة التي كان يتضمنها القانون الملغى وهي أن مجلس ادارہ شركة القطاع العام هو المختص وحده بوضع النظام الخاص بحوافز الانتاج لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مجلس ادارہ الشركة المطعون ضدها قد اصدر القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٢ المنظم لصرف مكافآت الانتاج فقرر منح العامل الذي يزيد انتاجه عن المعدل العادى مكافأة تقدر بحاصل ضرب نسبة محمد بحسب هذا الانتاج الزائد في المرتب الشهري المركزي بالجنيه طبقاً للجدول رقم ٢ الملحق به . وحدد ذلك الجدول المرتب المركزي لكل درجة مالية ، بما مفاده ان هذه المكافأة لا ترتبط بالوظيفة التي يشغلها العامل بل بالدرجة المالية التي يتقاضى راتبها . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعرض لقرار مجلس الاداره سالف الذكر فانه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قاصر التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٥٥ قى جلسة ١٩٨٩/٩/٢٥)

منحة

١- متى كان الثابت أن هناك منح سنوية اعتبرها رب العمل ثابتة وتعهده بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطراف فإن قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها يكون قد خالف القانون وذلك طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٨/٤/١٨ من ٨ من ٤٢٦)

٢- إذا كان الحكم قد اعتبر المنحة السنوية التي تمنح للعامل جزءاً من الأجر وقدر مكافآت علي هذا الأساس وفقاً لقانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . فإنه يكون غير منتج النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمفوله إنه استند إلى المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد مع أن العامل كان قد فصل من الخدمة قبل العمل بهذا القانون . ذلك أن المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردي المشار إليه عند تحديثها عن أساس تقدير التعويض الذي يستحقه أحد الطرفين (العامل أو رب العمل) قبل الطرف الآخر عن الإخلال بشرط المهلة قبل فسخ العقد وضعت نصاً يبين منه أن الأجر يشمل ما يتناوله العامل من أجر ثابت ومرتبات إضافية وأتبع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التي وضع فيها قواعد تقدير المكافأة التي يتعين على رب العمل أدائها إذا كان الفسخ صادراً منه وذلك على أساس أجر العامل وقد أطلق في هذا الخصوص لفظ « الأجر » ولم يحدده بأنه الأجر الثابت الذي يستفاد منه أن المشرع قصد بضموم هذا اللفظ أن يشمل الأجر الثابت والمرتبات الإضافية على نحو ما عرف به الأجر في المادة السابقة . وبين من ذلك أن المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد إذ نصت على أن المنحة السنوية المشار إليها في هذه المادة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر لم تستحدث حكماً جديداً في بيان عناصر الأجر .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ من ٨ من ٨٤٢)

٣- متى كان الحكم إذا اعتبر المنحة السنوية جزءاً من أجر العامل وأجرى احتساب مكافآته على هذا الأساس قد استند إلى ما استخلصه من شهادة الشهود وما ثبت من هذه الشهادة من أن رب العمل اعتاد لهذه سنوات صرف المنحة لعماله جميعاً بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم وأن هذا

الاعتقاد أنشأ عرفاً خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعاً الى جعلها إلزاماً يضاف إلى أجر العامل الأصلي ويعتبر مكملًا له ، ولم يدع رب العمل أمام قضاء الموضوع أنه توقف عن إعطاء عماله المنحة السنوية أو أنه انقص من قدرها الذي جرى على احتسابه سنوياً على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنه لم يوجه أى مظهر فيما اعتبره الحكم عرفاً ، إذن استخلاص محكمة الموضوع فى هذا الصدد هو ما يدخل فى حدود سلطتها الموضوعية التى هى بنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها فى خصوصه .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ من ٨ من ٨٤٢)

٤- المنحة متى تقرر واستكملت عناصرها القانونية التزم صاحب العمل بأدائها كما هى وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها وهى بذلك تختلف عن الأجر العادى أو الأجر الأساسى الذى تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة طبقاً لما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه « يتخذ أساساً لتحديد العلاوة الأساسى الذى يتناوله الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدور هذا الأمر » وما يستفاد منه أن علاوة غلاء المعيشة إنما تضاف وتنسب إلى الإجر الأساسى وحده لا إلى ملحقاته .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ من ١١ من ٦٦١)

٥- إذ كانت هيئة التعكيم قد استخلصت من تراوح المكافأة التى صرفتها الشركة لعمالها نهاية كل عام خلال السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ بين أجر شهر واحد وأجر ثلاثة شهور أن صرف المكافأة لهم على أساس مرتب شهرين فى نهاية كل عام لم يجر به العرف ، فإن تقريرها أن مكافأة نهاية العام بالقدر الذى يطلبه العمال ليست جزءاً من المرتب يعد تقريراً سائغاً لا مخالفة فيه للقانون ، وليس فى هذا الذى انتهت اليه تعارض مع تقريرها حق العمال فى صرف أجر نصف شهر فى كل عيد لاستنادها فى هذا الخصوص إلى ان الشركة كانت تصرف مكافأة الزيد باطراد باستمرار وبمقدار ثابت منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ هو أجر نصف شهر لكل عيد .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١١ من ١٦٢)

٦- متى توافرت عناصر العرف فى صرف المنحة أصبحت حقاً مكتسباً للعمال

وجزماً من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم لا يمنع من ذلك تحقيق الخساره أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف فإذا كان يبين من القرار المطعون فيه أنه ثبت لهيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنه أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات الى أن أوقفت صرفها في السنة الأخيرة وأن الهيئة إنتهت الى أن العشر سنوات « مدة كافية لتكوين العقيدة عند العمال لاعتبار المنحة جزءاً من الأجر » فإن القرار لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٨٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٠ من ١١ ص ٦١٤)

٧- إذ كان القرار المطعون فيه قد رفض طلب منع علاوة اجتماعية للمتزوجين « لأن العرف لم يستقر على منح هذه العلاوة » ولأنه لا محل للمقارنه بين ما تجرى عليه هذه الشركة بالنسبة الى الشركات الأخرى إذ لكل امكانياتها وظروفها الخاصة فإن هذا الذي أورده القرار كاف لحمله .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٦١)

٨- متى كان القرار المطعون فيه (قرار هيئة التحكيم) قد أقام قضاءه بتقرير حق العمال في المنحة على أنه لاخلاف بين الطرفين في قيام الشركة الطاعنه (رب العمل) بصرف المنحة بطريقة مستمرة ومنظمة وعامه وأن التزام الشركة بعد ذلك ثابت من إقرارها ، في حين جرى دفاع الشركة على أنها لا تقوم بدفع المنحة من مالها ولكن يدفعها صندوق خاص مستقل منفصل عنها في إدارته وماليتها وشخصيته وانكرت بذلك قيام الالتزام بالمنحة في ذمتها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد تأول دفاع الشركة واستظهره على وضع من شأنه أن يفسد وجه الرأي فيه ومن ثم يكون مشوباً بالنقص والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٤/٢٥/١٩٦٢ من ١٢ ص ٤٩٤)

٩- الأصل في المنحة أنها تبرع ولا تصبغ إلزاماً ما يضاف إلى الأجر إلا إذا كانت مقرره في عقد العمل أو لاتحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر . ومتى كانت لاتحة الشركة قد نصت على أنه لا تدخل ضمن الأجر فإن هذا النص يؤكد تمسك الشركة بالالتقاء عليها بوصفها تبرعاً لا إلزاماً ومن شأنه أن ينفي جريان العرف بها .

(الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١/٨/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٠٨)

١٠- إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها تعيين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجارى في المعاملات (المادة ٣/١٦ مدنى) وينبنى على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المبرم بين الطرفين بأنها تنطوى على إقرار من الشركة (صاحب العمل) بحق المستخدمين والعمال في « المنحة » على أن يكون تقديرها مرتبطاً بحالة الشركة المالية وبنيت على ذلك تقديرها للمنحة فإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عباراته ، ولذا وجه التحدي بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار لأن هذا الثبات إنما يشترط توافره عندما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها لا الاتفاق .

(الطعن رقم ١٣٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٣ من ١٢ ص ١٣)

١١- الأصل في المنحة أنها تبرع وليست لها صفة الالتزام ، إلا أنه يرتفع عنها هذا الوصف وتصبح جزءاً من الأجر متى الزم صاحب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة .

(الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ من ١٧ ص ١ ع ٢٨٨)

١٢- متى توافرت شروط المنحة أصبحت حقاً مكتسباً للعمال وجزءاً من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم ، ولا يمنع من ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تحقق خساره أو انخفاض الربح بعد استقرارها . وإذا كان القرار المظنون فيه قد جرى في قضاائه على أنه وإن أصبح أجر نصف شهر في كل من العبدتين حقاً مكتسباً للعمال إلا أن خسائر الشركة بلغت من الخطورة درجة دفعتها إلى التفكير في إغلاق مصانعها ، وندبت على ذلك أن مطالبه العمال بالمنحة في هذه الظروف فيه مخاطره قد تزدى بالشركة وبهم ولاستطيع الهيئة لذلك القطع برأى في النزاع في الوقت الحاضر وقبل أن تستبين بوضوح وجلاء مركز الشركة المالي وأنها عادت إلى مستواها الطبيعي ، ويتمين لذلك عدم قبوله على اعتبار أنه سابق لأوانه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٩ من ١٧ ص ٤ ع ١٦٤٦)

١٣- الاندية الرياضية هي من الهيئات التي تخضع لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة

١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب طبقاً لنص المادتين ١ و ٥٨ منه ، ولا تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة عملاً بمصرح نص الفقرة ٢ من المادة ١ من مواد إصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ولئن كانت المادة ٢ من هذه المواد قد أوجبت على تلك الهيئات تعديل نظمها وطلب شهرها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون في ٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ، إلا أنها - فضلاً عن أن هذا الميعاد لم يكن قد انقضى عند صدور القرار المطعون فيه - لم ترتب الحل جزاء على تخلفها عن اتخاذ إجراءات الشهر في الميعاد . إذ كان ذلك وكانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن تعتبر الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، وكانت القرارات الجمهورية المشار إليها بسبب الظعن خاصة بصرف منحة لموظفي وعمال الحكومة والهيئات العامة ، فإن القرار المطعون فيه إذ رتب على هذا النظر أن استبعد تطبيق هذه القرارات على عمال النادى المطعون ضده لا يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٠ من ٢٣ ع ٢ من ١١٠١)

١٤- إذ كان الحكم قد انتهى في حدود سلطته الموضوعية إلى الاعتداد بعقد العمل المحدد المدة ، وإلى نفي وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للطاعن كجزء من أجره بأدلة محملة وبأسباب سائفة تؤدي إلى ما انتهى إليه وما يتفق مع الثابت في الأوراق ، فإن ما يشير الطاعن (العامل) في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا يصح طرحه على محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٣ ع ٢ من ٧٥٦)

١٥- لا ارتباط بين المنحة الواجب دفعها للعامل باعتبارها جزءاً من الأجر في الفترة السابقة على إجراء التعادل والتي يجب الاستمرار في صرفها مع المرتب وإعائه الفلاء حتى يتم التعادل وبين الفروق المالية التي قد يسفر عنها التعادل ، وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب التقابة صرف المنحة عن المدة السابقة على التعادل تأسيساً على أن الشركة المطعون ضدها - عند إجرائها التعادل - ضمت متوسط المنحة في الثلاث السنوات الماضية للمرتب ، وأن المنحة باعتبارها من الفروق المالية لا تستحق الدفع إلا من تاريخ صدور قرار

مجلس الوزراء في ١٩٦٥/٧/١ بالتصديق على قرار التعادل فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٧٠، ٢٠٧٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٩ من ٢٤ ع ٢ من ١٢٨٢)

١٦- متى كان يبين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده العامل - وحتى ١٩٦٢/٦/٣ تاريخ انتهاء المدة التي حددها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لإجراء التعادل ، لم يكن قد حصل على المؤهل الذي تقدم به للشركة وسويت حالته على أساسه إذ حصل عليه في يوليو سنة ١٩٦٣ وعين في الدرجة التاسعة ابتداء من ١٩٦٣/٩/١ وإذا كانت العبرة في تحديد المرتب ومتوسط المنحة التي يجب ضمها له وفقاً للقرار الجمهوري السالف الإشارة إليه والمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨ قبل صدور الحكم المطعون فيه ، هي بالمنحة التي صرفتها الشركة للعاملين في السنوات الثلاث السابقة على تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المرفق بالقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي تحدد لإتمامه مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بما يستحق المطعون ضده منحة لم تكن مستحقة له عند إجراء التعادل ولم يسبق صرفها إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٦ من ٢٥ من ٢٢٧)

(الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ من ٢٩ من ١٠٧٤)

١٧- متى كان النزاع في الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - يدور حول ضم متوسط المنح التي صرفتها الشركة الطاعنة قبل العمل بنظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلى مرتب المطعون ضده عند تسوية حالته في ١٩٦٥/٥/١٩ طبقاً للتعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من ذلك النظام الذي يحكم هذا النزاع دون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكانت المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ متى توافرت عناصر العرف في صرفها أصبحت حقاً مكتسباً للعمال وجزءاً من الأجر يلتزم صاحب

العمل بأدائه إليهم . وكانت المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد التزمت هذه القاعدة حين أشارت إلى أن « يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم » وهذا مع مراعاة أن يضم إلى هذه المرتبات متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية ، إذ أن مؤدى هذه العبارة أن الممول عليه في هذا الضم هو المنحة التي صرفتها الشركة في تلك السنوات ومن ثم يفيد منه كل عامل كان في خدمتها عند صدور ذلك القرار الجمهوري في ١٩٦٢/١٢/٢٩ أيما كانت مدة خدمته طالما أن الشركة قد صرفت تلك المنحة للعاملين بها في الثلاث سنوات السابقة على صدوره . إذ كان ذلك ، وكان لا يجوز الاعتماد بما جاء بتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الخصوص إذ هي تعليمات إدارية لا تنزل منزله التشريع . فإن ما انتهى إليه الحبير من قسمة المنحة التي صرفت للمطعمون ضده في ١٩٦٢/٥/٨ على ١٢ شهراً وليس على ٣٦ شهراً حسبما جرت به تلك التعليمات في حساب متوسط هذه المنحة يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ من ٢٦ من ٩٥٢ .

الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٢ من ٢٧ من ١٢٢٤ .

الطعن رقم ٨٢٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ من ١٠٧٤)

١٨- المنحة التي تعطى للعامل علاوة على الأجر ووفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والفقرة الثالثة من المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر جزءاً من الأجر ، إذا كانت مقرره في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الانظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من أجورهم لا تبرعاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى نى قضائه على أن اعتبار المنحة جزءاً من الأجر مشروط بالتزام رب العمل بدفعها في عقد العمل أو لائحة المنشأة وتحجب بهذا الخطأ عن استظهار ما إذا كان العرف قد جرى بصرف هذه المنحة للطاعن ، وخرج بها من اعتبارها تبرعاً إلى جعلها حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره تلتزم الشركة بأدائه إليه . فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٨ من ٢٧ من ١٧٧٨)

١٩- الأصل في المنحة أنها تبرع ولا تصبغ إلزاماً يضاف إلى الإجر إلا إذا كانت مقرره في عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال

يعتبرونها جزءاً من الأجر لاتبرعا ، وإذا نصت لاتحة الشركة على أنها لا تدخل ضمن الأجر فإن هذا النص يؤكد تمسك الشركة بالإبقاء عليها برصفتها تبرعاً لا إلزاماً كما ينتفى جريان العرف بها

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٧/٣/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ١ ص ٨١٩ .

الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٧)

٢- التحقق من توافر شرائط العرف متروك لقاضى الموضوع ، وإذا تحقق الحكم المطعون فيه من عدم توافر شرط الاستمرار فى أداء المنع حتى استقرت عرفاً وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأجر عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من كل من المادتين ٦٨٣ من القانون المدنى والثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأسباب سائغة مستمدة من تقرير الخبير وتؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ما يشبه الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن السابق)

مؤهلات دراسية

١- إذ كان يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤ أنه عهد إلى الخبير المنتدب بيان ما إذا كان مؤهل المطعون ضدهم - العمال - مؤهلاً عالياً طبقاً للأسانيد الواردة بصحيفة دعواهم دون أن ينقطع في تحديد مستوى المؤهل موضوع النزاع ، لما كان ذلك وكان لا حجة للحكم فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ من ٢٨ من ١٤٨٩)

٢- تنص المادة الأولى من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على أن تعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق له في الدرجة وبالمهنية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وكان الجدول المرافق للقانون قد نص في البند ٣٣ منه على تقدير مؤهل التجارة التكميلية العالية - الذي حصل عليه المطعون ضدهم - في الدرجة السادسة بمرتبة ١. جنبيه و ٥. ملزم أى في ذات الدرجة وبذات المرتبة اللذين كانت تمنعهما لحامل هذا المؤهل قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٠/٨ ، ١٩٥١/١٢/٩ قبل الغائها بموجب المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية المشار إليها . وكانت قرانين موظفي الدولة السارية وقت صدور تلك القرارات وهذا القانون تشترط للعاملين في الدرجة السادسة الحصول على مؤهل عال ، فإن مقتضى ذلك اعتبار مؤهل التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً ، ولا يتنقص من مستوى هذا المؤهل أن ينداه مرتبة التعيين في الدرجة السادسة بالنسبة لحملة هو ١. جنبيه و ٥. ملزم أو ما نصت عليه المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية السالف الذكر بشأن الإقصائية الاعتبارية النسبية لحاملي المؤهلات الجامعية لما كان ذلك وكان لا يحاج بما ورد في المرسوم الصادر من بعد بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ من اعتماد مؤهل التجارة التكميلية لصلاحيته الترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط أو بما جاء في مذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة استناداً إلى هذا المرسوم ، ذلك أن المشرع قد أصدر القرار الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنتقل إلى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا في نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم

١٩٥٣/٨/٦ ثم أصدر القانون رقم ٨٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادتيه الأولى والثانية علي منح حاملي المؤهلات المحددة بالجدول المرافق له . ومنها موهل التجارة التكميلية العالية الدرجة والمهابة المحددة في الجدول المرافق بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية في تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب . وأن تدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الاساس ، وذلك - وكما جاء في مذكرته الإيضاحية - رغبة من المشرع في إزالة التفرقة وأعمال المساواة بين من انتفعوا بأحكام قانون المعادلات الدراسية وبين من عينوا في الدرجة السابعة طبقاً لمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ من حملة المؤهل الدراسي الواحد ، وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ إلى قرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل في نفس قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالتالي استمرار اعتبار مؤهلهم مؤهلاً عالياً .

الطعن رقم ١٨٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ من ٢٨ من ١٤٨٩)

٣- إذ كان مفاد النزاع المطروح لايتناول سلطة الجهة الادارية ذات الشأن في تحديد المستوى العلمي لموهل المطعون ضدهم وإنما يدور حول أحقيتهم في تسوية حالتهم باعتبار مؤهلهم من المؤهلات العالية استناداً منهم الى قرارات مجلس الوزراء في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ إلى قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وغيره من القوانين التي رأوا أنها تعد من إرادة السلطة المختصة في اعتبار هذا المؤهل عالياً ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى إقرار وجهه نظرهم لا تكون قد تعدت ولايتها .

(الطعن السابق)

٤- لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على د المؤهلات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علمياً إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص أو من وزير شؤون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزي للتنظيم والادارة والكنيات والمعاهد التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علمياً كما يصدر قرار من الجهة المشار إليها بالتقييم العلمي للمؤهلات التي

تمنحها المعاهد والمنازل الوطنية . وتنص المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أنه ه مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين في الدولة وتنص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المذكور على أن ه المؤهلات العلمية الأجنبية التي تمنحها المنازل والمعاهد والجامعات الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علمياً إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية ، قرار من وزير التعليم العالي أو من وزير التربية والتعليم أو من الوزير المختص بشئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التربية والتعليم والإدارة العامة للبعثات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والمعاهد والكليات التي فيها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها أو تقييمها علمياً . ويكون لتحديد المستوى المالي للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأي لجنة تمثل فيها وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأزهر والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ه ، وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع أناط بتقييم المؤهلات العلمية الأجنبية ومعادلتها بالمؤهلات الوطنية وبالتالي لتحديد المستوى المالي لها باللجنة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص إلى اعتبار مؤهل المطعون ضده الحاصل عليه من معهد يتمان مؤهلاً متوسطاً على سند من أن الطاعنه اعتبرت بعض المؤهلات العلمية الأجنبية الماثلة له من المؤهلات المتوسطة دون عرضه على اللجنة المختصة أو صدور قرار بمعادلتها ودون أن يرد على ما تضمنه كتاب لجنة المعادلات النواسية بوزارة التربية والتعليم المقدم من الطاعنه من أنه لم يصدر قرار بمعادلة هذه الشهادة وتقييمها علمياً فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٧٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)

هيئة عينية

١- إنه وإن كان مجانية المياه نوعاً من الأجر تختص به الشركة من بقيمة من مستخدميها في دائرة التزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضي إلزام الشركة بتعميم هذه المجانية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لقصر المجانية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقومون داخل منطقة التزامهم دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة ، فإن النعمى على القرار المطعون فيه رفضه طلب تعميم مجانية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة لمخالفته لقواعد العرف والعدالة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ من ١١ ص ٦٦١)

٢- صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ليحل محل القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، ونص على إلغاء هذا القانون الأخير كما نصت المادة ٢٧ منه في فقرتها الثانية علي أن « من يستخدم عمالاً في المناطق البعيدة التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملزمة بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليماً عن الوجه الواحد » ولم يرد في القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما يفيد إلغاء الأمر العسكري رقم ٤٩٦ الصادر في ١٩٤٤/٢/٢٨ « بالزام أصحاب المحال الصناعية والتجارية التي تستخدم عادة خمسين مستخدماً أو عاملاً فأكثر في مصنع واحد والحائزين لأرض زراعية تزيد مساحتها علي مائتي فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال على أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم له بما لا يتجاوز خمسة عشر مليماً .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/١٧ من ١٠ ص ٨٢٠)

٣- مجال تطبيق الأمر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن هذا الأمر تنطبق أحكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسيوط دون التقيد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧٥ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق إلا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة

عن العمران والتي حدها وزير الشؤون الاجتماعية ، ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٢١٧ سنة ١٩١٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه الأمر العسكري ٤٦٩ ولا يمكن بالتالي ثمة محل للتحدى بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق إذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

(الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٥٩ من ١٠ من ٨٢٠)

٤- الأصل في المنح المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٤ من القانون المدني أن تكون تبرعاً من قبل رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءاً من الأجر إلا إذا كانت مقرره في عقد العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر . وإذا كان السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان الطاعن لم يتمسك بأنه اتفق على السكن المجاني في العقد أو أن العرف قد جرى به على الرجة الذي يشترطه لقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص بأدلة سائغة أنه لا يعتبر جزءاً من الأجر لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ من ١٤ من ٨٠٤)

٥- إذ كانت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات أياً كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :- (١) (٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة . (٣) وكان يبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه أن المطعون ضدها قد التزمت بسكنى العاملين بها في بعض مبانيها التي خصصها لهم وتحملت في الوقت نفسه بمقابل مصاريف استهلاك المياه على تلك المباني ، وكان ذلك يعتبر ميزة عينية ممنوحة للعاملين وتنصراً من عناصر الأجر المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، فإنه لا يجوز للمطعون ضدها أن تحصل مقابل استهلاك المياه من شاغلي هذه المباني ، لما في ذلك من مساس بالميزة العينية الممنوحة لهم مما يعد انتقاصاً من أجرهم بالمخالفة للقانون ، إذ كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النثر وانتهى إلى تحصيل ثمن استهلاك المياه من

العاملين لا يعتبر إنقاصاً لميزه عينيه قولاً بأن هذا الانتقاص ضئيل ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ ص ٢٤ ع ١ ص ٥٢٩)

٦- متى كان الثابت في الدعوى أن كلا من بدلى الانتقال والمشروب لا يعدو أن يكون مقابلاً نقدياً لميزه عينيه التزمت الشركة المطعون ضدها بتقديمها للطاعن وصارت حقاً مكتسباً له ، وكانت المزايا العينيه تعتبر وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ جزءاً من الأجر فإنه يجب إدماجها في مرتب الطاعن عند إجراء التعادل والتسوية ولا يجوز صرفهما له بعد تسوية حالته لأن هذه التسوية تقوم على تحديد مرتبات العاملين بما يتضمن تقييماً شاملاً لمرتبات وظائفهم .

(الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٠ ص ٢٧ ص ٧٠٤)

٧- السكن المجاني لا يعتبر مزية عينيه تلحق بالأجر وتأخذ حكمه إلا إذا كان رب العمل ملزماً بأن يوفر للعامل في مقابل عمله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في استدلال سائق إلى أن الشركة المطعون ضدها لم تلتزم بتهبئة ذلك السكن للطاعن « كاتب بوزارة » كجزء من أجره وأن طبيعة عمله لا تفرض حصوله عليه ، ورتب على ذلك أنه لا يعد من قبيل الأجر العيني فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٥٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٦ ص ٢٨ ص ٩٦٧)

٨- إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اعتمد في تكييف المبلغ موضوع النزاع بأنه أجر وليس بدل انتقال على ما قرره من أن الشركة الطاعنة قد التزمت بأن ترتب للمطعون ضده - العامل - وسيلة انتقال إلى مقر عمله كميزه عينيه أو أن تؤدي إليه مقابلاً نقدياً لهذه الميزه قدره ثلاث جنيهاً كل ثلاث شهور ، وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائق يتفق مع واقع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذا المبلغ ، وكانت الميزه العينيه وطبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر من قبيل الأجر ويلحق حكمها بما يلتزم رب العمل بأدائه للعامل كمقابل لها ، وأن الحكم إذ أنهى على هذا الأساس إلى اعتبار ذلك المبلغ جزءاً من أجر المطعون ضده تعلق به حقه لا يكون قد أخطأ في التكييف ، ولا يجدي الطاعنة بالتالي التمسك بنص المادة

٢٧ من لائحة صرف البدلات لهؤلاء العاملين ، أو بعدم توافر العناصر القانونية
التي تخرج بالمنحة إلى اعتبارها أجراً .

(الطعن رقم ٦٤٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ١١٩٢)

٩- تنص المادة الثالثة من قانون العمل على أنه : يقصد بالأجر في تطبيق
أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه
جميع العلاوات ، أياً كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي : (١)
(٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة
وأعباء العائلة ... ، وإذا كان الثابت أن ما تقرر للطاعن - العامل - من مرتب
يشمل المقابل النقدي لمزايا تقرر له كجزء لا ينفصل عن أجره ، وكان بدل
السيارة واستعمال تليفون بمنزل العامل لا يعدو أن يكون مقابلاً نقدياً لميزة
عينية التزمت الشركة بتقديمها للعامل وعنصراً من عناصر الأجر ، وكان لا يوجد
في القانون ما يمنع من اعتبار تخصيص سيارة لانتقال العامل ميزه عينية وجزءاً
من الأجر في تطبيق المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فلا
يجوز المساس بها أو الانتقاض منها لما في ذلك من انتقاض للأجر بالمخالفة
للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى
أن ميزتي السيارة والتليفون لا تعدان جزءاً من الأجر ولم يواجه الواقع الذي
سجله الحكم الابتدائي ونسك به الطاعن هنا بالنص عليها في قرار تعيينه
واستمرار صرفها له من غير أن يكون أنفقها فعلاً ، ورتب على ذلك كونها بدلاً
ولبت أجراً وأنه يشترط لاستحقاقها أن يقوم العامل باتفاقها فعلاً في
سبيل أعمال الشركة المطعون ضدها ، فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوباً
بالقصور .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ من ٢١ من ١٤١٦)

١- إذا كان وصف الأجر لا يلحق جميع الميزات العينية التي يحصل عليها
العامل وإنما يشترط لاعتبار الميزة العينية أجراً أن يكون صاحب العمل ملزماً بها
للعامل لا تبرعاً ، ومناط كونها كذلك أن تستلزمها مقتضيات عمله فتتضح
ضرورة أدائه ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أنه لا يعتبر من قبيل الأجر الملابس
الخاصة التي تمنح للعامل لارتدائها أثناء العمل بقصد الظهور بالمظهر اللائق أمام
العملاء أو توحيد الزي بين العمال . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه لم يبين
السند القانوني لقضائه بأحقية سائقي سيارات النقل بالشركة الطاعنه في الملابس

الخاصة بموجب التنازع ولم يحقق عناصر هذه الاحقية فلم يعرض لما اذا كانت هذه التلايس قد استكملت شروط الميزة التعينية أو افسدتها وما اذا كانت ضرورة لأداء عمل هؤلاء الدائنين أم أنها ليست كذلك . وكان يتعين على القرار أن يقرر كلمته في هذه المسائل القانونية ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الحبير الذى تقتصر مهمته على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء الرأى فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه . ولما كان هذا القرار قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها فى مراقبة صحة تطبيقه للقانون فإنه يكون مشرباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور .

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٨٠/٣/١ من ٢١ من ٦٥٥ .

الطعن رقم ١٠٤٠ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٦/٢/٣ .

الطعن رقم ١٢١٥ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)

١١- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر ميزة عينيه تأخذ حكم الأجر إلا اذا قدم إليه لقاء عمل . وعلى ذلك فلا يعتبر منها كذلك ما يقدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ من النقود أيا كان ، مقدار هذا المبلغ ومدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية . ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن (العامل) كان يحصل على السكن والغذاء من الشركة المظنون ضدها الأولى نظير مقابل نقدي يؤديه إليها ، وليس لقاء عمله ، فإن أيا منها لا يعد من قبيل الأجر العيني .

(الطعن رقم ٧٧٩ سنة ٤٤ فى جلسة ١٩٨٠/٦/١٤ من ٣١ من ١٧٦٢ .

الطعن رقم ٢٢٦٩ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ .

الطعن رقم ٦١٩ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٦/٤/١٤)

١٢- القرار الصادر من المؤسسة فى سنة ١٩٧٠ الذى أباح للعاملين بمحافظة أسوان حق السفر المجانى بشروط معينة هو تقرير لميزة عينيه خاصة بالعاملين بالمناطق الواقعة جنوب محافظة أسيوط ولا شأن له بتنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ إذ لا تملك المؤسسة وضع أحكام خاصة تقيد من حق العاملين الناشئ عن هذا القرار الأخير وكل ما لها إعمالا للتفويض هو تحديد المناطق النائية أما الجهة المنوط بها وضع هذه الأحكام الخاصة فهى الوزير المختص

دون المؤسسة وهو ما نصت عليه صراحة المادة ٤٧ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ .

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ٥٨٨)

١٣- من المقرر في قضاء النقض أنه وإن كان قرار رئيس الوزراء رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به إعتبار من ١٩٦٦/٧/١ قد ألغى تخصيص سيارات الركوب لانتقال العاملين لغير الوزراء ونوابهم والمعافطين ومن في حكمهم في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجوب أداء تعويض نقدي للعامل مقابل تلك الميزة العينية بعد استحالة التنفيذ العيني طالما أنها تقرر له كجزء لا ينفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الانتقاص منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطئ ، مخالفا لما سبق مؤداه أن حظر استخدام السيارات الخاصة بالشركة دون مقابل عملا بأحكام قرار رئيس الوزراء المشار إليه لا يمس حقا مكتسبا للعاملين ، وكان الحكم فيما انشاق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما تمسك به الطاعنان من أن الشركة المطعون ضدها الأولى جرت على تخصيص سيارات لهما في انتقالهما من محل إقامتهما إلى مقر العمل ذهابا وإيابا كميزة عينية أصبحت عرفا ساريا تلتزم الشركة بتوفيرها لهما بتحقيق صفة الدوام والاستقرار مما يعتبر معه عنصرا من عناصر الأجر وتأخذ حكمه مما يلتزم معه رب العمل بأداء مقابل تلك الميزة للعامل ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في السبب .

(الطعن رقم ٨٧٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ٩١١)

١٤- الميزات العينية التي تصرف للعامل لاتعد أجرا في مفهوم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - ولا تأخذ حكم الأجر إلا إذا كان صاحب العمل ملزما بأن يوفرها للعامل مقابل عمله . أما تلك التي يؤديها صاحب العمل لتكيبه من أداء عمله والحجازه فلا تعتبر أجرا ولا تأخذ حكمه ، ولما كنت ميزة المأكل والسكن المنصوص عليها في المادة ٣١ من نظام الشركة المطعون ضدها قد تقرر للعاملين بفنادق الشركة بسبب طبيعة العمل في هذه الفنادق وما تتطلبه من استمرار وجودهم في أماكن عملهم لتلبية طلبات النزلاء التي لا تنقطع فإن هذه الميزة لاتعد أجرا ولا تكسب حقا لأنها لا تصرف لهؤلاء العاملين مقابل العمل وإنما

تؤدى إليهم لتمكينهم من أدائه على الوجه الاكمل ولا يحق لغيرهم اقتضاؤها ولا ينال من ذلك النص فى قرار رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٨ على اعتبار الميزات التى كان يتمتع بها العاملون بالشركة قبل يوم جزءاً من الأجر لان ذلك لا يغير من طبيعة تلك الميزة . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن كان يعمل بفندق ونتر بالاس بالأتصر حيث كان يتمتع بميزة المأكل والمسكن ثم صدر القرار الجمهورى رقم فى بتعيينه مديراً عاماً لشئون فنادق الشركة وعضواً لمجلس ادارتها بالقاهرة وانتهى بذلك عمله بالفنادق ومن ثم فإن حقه فى اقتضاء تلك الميزة أو المقابل النقدي لها يكون قد زال اعتباراً من ذلك التاريخ بزوال سببه .

(الطعن رقم ١٠٩٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٣ من ٣٤ من ٢٤٢ .

الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٥٠ ق جلسة ٩/٢/١٩٨٧)

١٥- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما يعطيه صاحب العمل للعمال من غذاء لا تعتبر مبره عينيه تأخذ حكم الأجر ، وفقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إلا إذا قدمه لقاء عمله ، وعلى هذا فلا يعتبر منها كذلك ما يقدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ نقدي ايا كان مقداره ، ومدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن جرت على صرف الوجبة الغذائية بصفة عامة مقابل مبلغ رمزى يدفعه العامل مقابلها ، ثم ابدلتها الطاعن بمبلغ نقدي مقداره ١.٤ ر. جنيه زيد اعتبار من يناير سنة ١٩٧٥ إلى مبلغ ١.٥ ر. جنيه مما لا يعتبر معه هذا المقابل من المزايا العينية التى تأخذ حكم الأجر ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن البديل يعد جزءاً من الأجر ، يصرفه لجميع العاملين واستمرار الطاعن فى صرفه ، وكان ما أورده الحكم لايواجه دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشرباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨١٩ سنة ٥١ ق جلسة ٢٣/١/١٩٨٩)

نذب العامل

١- وإن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعه الدعوى ، يعجز نذب العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى فى نفس مستوى وظيفته الأولى ذلك مشروط بأن يتم النذب طبقاً للإجراءات التى نص عليها القانون ، وأن يكون لمصلحة العمل بربطاً من التعسف وسوء القصد ، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه . ولو كان هذا الضرر أدبياً .

(الطعن رقم ١٨٥٩ سنة ١٩٨٢/٦/١٢ جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ من ٢٢ ص ٧٤١)

٢- لما كانت المادة ١٧ من القانون المدنى تنص على أنه : يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعيًا فى ذلك الظروف الملابسة ، وكان النذب فى المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خساره وما فاتته من كسب يبدل على أن القانون يوجب التعويض الجاهز لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ولا مانع فى القانون من أن يحسب فى عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطئ . وضار كذلك ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره فى مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إداره الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها أو أن يعد خطأ من جانب الشركة الطاعنه والمطعون ضده الثانى بسبب للمطعون ضده الأول ضرراً مادياً تمثل فى حرمانه من المزايا المالية التى فوتها عليه قرار النذب وهى الحوافز والمكافآت التى فصلها تقرير الحبير المقدم فى الدعوى فضلاً عن الاضرار الادبية التى أصابته وخلست المحكمة من ذلك إلا انها ترى مراعاة لها لظروف الدعوى وملابساتها أن مبلغ ألف جنيه كاف لجبر الأضرار ومنهزم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض إجمالى دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبى ولا مقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهى على ما أثبتته خبير الدعوى فى تقرير حوافز الإنتاج ومكافآت مجلس الاداره والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية وعلي ما يبين من تقرير الحبير إذا كان فوات الحصول على بعضها

الأخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض إجمالي للمطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادي ما فوته عليه قرار الندب من فرصة الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطاً بقرار الندب ولا بتوافر في شأنه عناصر المسؤولية التي توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا دخلها ضمن عناصر الضرر الذي يتعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وإذا كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر المنصرفة من التعويض الاجمالي المقضى به فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً في خصوص معدلات التعويض المحكوم به .

(الطعن السابق)

٣- مؤدى النص في المادتين ٣ ، ١٥ من قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ أن مدة خدمة العامل الموضوع تحت تصرف الاتحاد تعتبر في حكم الخدمة الفعلية في جهة العمل الأصلية وذلك من حيث استحقاقاته المشار اليها في المادة الثالثة المذكورة وفق القوانين النافذة في جمهوريته .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٩)

٤- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شغل العامل إحدى الوظائف ندباً لا يصلح في ذاته أن يكون سبباً لأحقاقه في المطالبة بها حين إجراء حركة الترقيات .

(الطعن رقم ١٧٧٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٩)

نقابات العمال

١- إذا كان الطالب قد قدم طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلاً لنقابة عمال هيئة قناة السويس . وكان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس قد أناط إداره المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة . وكان قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ، فإن مقتضى أعمال هذه النصوص اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة - ومنها عمال هيئة قناة السويس - منحلّة إنحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جمعية سميت « رابطة عمال هيئة قناة السويس بيورسعيد » بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ وهذه تغاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس « سابقاً » مغايرة تامة ، وبذلك لم تعد للطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أضحت بصدور قانوني التأمين والعمل الموحد المشار اليهما فردية لا جماعية وكون الطالب انتخب رئيساً لهذه الجمعية الجديدة لايعنى أكثر من أنه لايمثل إلا شخصية في هذا النزاع وقد أقر انه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزاول صفة الطالب ولانعدام مصلحته فيه في محله ويتعين قبوله .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٦٠ من ١١ من ٥٠٨)

٢- جاءت المادة الثالثة من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مطلقة وصريحة في أن العمال المنتمين إلى نقابة يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص . فإذا كان الطاعنون ينتمون إلى نقابة وكانت هذه النقابة لم تمثلهم في النزاع فإن القرار المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول النزاع شكلاً لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٣/١٩٦١ من ١٢ من ٢٤٩)

٣- تنص المادة السادسة من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل الموحد على أن تستمر النقابات والاتحادات انتماء في تاريخ العمل بهذا القانون في ممارسة أعمالها إني أن توفق نظمها مع الأحكام الواردة فيه وعلى أن يتم ذلك خلال أربعة أشهر على الأكثر من هذا التاريخ وإلا اعتبرت منحلة . وقد سدت هذه المهلة منذ استعاقبة تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ بموجب القانون رقم ٢٧٦ سنة ١٩٦٠ ومؤدى ذلك أن النقابات التي كانت قائمة في ظل القانون الملقى (رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢) تعتبر منحلة متى أدركها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ما لم تكن النقابة العامة قد شكلت قبل هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/١/٢١ من ١٣ من ١٢٧)

٤- تشترط المادة ١١ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ لقيد الصحفي في جداول نقابة الصحفيين أن يكون محترفاً غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء . ومفاد ذلك أن الشارع قد قصر القيد على الصحفيين المحترفين واستبعد ملاك الصحف ووكالات الأنباء فإذا كان يبين من المادة ٧٤ من القانون المذكور أن الشارع قد استبقى للصحفيين حقوقهم وامتيازاتهم التي كانت مقرره لهم بملاحة عقد العمل الصحفي فإنه لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء أن يكون هؤلاء الآخرون مقبدين بجدول النقابة .

(الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٣ من ٧٢٥)

٥- تدل نصوص المواد الأولى والسابعة والثامنة والتاسعة والثانية عشرة والسادسة والخمسين من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية - والمنطبق على واقعة النزاع - أن البنيان النقابي يقوم على شكل هرمي ، ذي ثلاث طبقات تقع في الطبقة الأولى منه اللجنة النقابية لعمال المنشأة التي يبلغ عدد الراغبين من عمالها في الانضمام إلى النقابة خمسين عاملاً على الأقل ، أو لعمال المهنة الواحدة في منشآت متعددة إذا بلغ طالبوا الانضمام للجنة العدد المذكور ، ثم تعلوها ائقابة العامة لمجموعة من المهن أو الصناعات ، ويقوم على رأسها جميعاً الاتحاد العام لنقابات العمال ، وأن كل طبقة من هذا البنيان منظمة نقابية مستقلة تثبت لها الشخصية الاعتبارية فيراً اتخاذها الاجرامات الشكلية المنصوص عليها في المادة (٦٣) من القانون ، ومؤدى ذلك أن المنظمة النقابية ذات صفة في مباشرة تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها ، ودبا

أو قضائياً وأن لكل من هذه المنظمات النيابية أن ترفع الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكام القانون المذكور إذ نصت المادة الخامسة والستون منه على إعفائها من الرسوم القضائية في كافة مراحل التقاضي ، وأن هذه المنظمات النيابية تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها واثباتها عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل .

(الطعن رقم ٨٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٢٩ / ١٩٨٥)

نقض

١- أوجب القانون فى حالات الطعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة خزانه المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له ولا يعفى من الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية (المادة ٥٤٣. مرافعات و ٨ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩) وترتب البطلان على إغفال هذا الإيداع ولكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة أن تفضى به من تلقاء نفسها . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل المرحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن « تعفى من الرسوم القضائية فى جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم ونقابات العمال » لأن هذا الإعفاء قاصر على الدعاوى التى ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون .

(الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ٧٧٥)

٢- متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان إعلان تقرير الطعن موجهاً إليها باعتبارها الأصل فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون ممثلها ، فإن ذكر اسمها المميز له عن غيرها فى طلب التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كافياً لصحته فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ من ١٨ ع ٤ من ١٨٢٠ ،

الطعن رقم ٥١٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

٣- إذ كان موضوع النزاع يدور حول استحقاق الطاعن لإعانة غلاء المعيشة وبطل الإجازات وفى أحقية المطعون عليهم فى فصله من عمله وهو على هذه الصورة موضوع غير قابل للتجزئة لأن الطاعن كان يقوم بعمل واحد لدى المطعون عليهم ولدى مورثهم من قبل فلا يتصور أن يستحق إعانة غلاء معيشة أو بطل أجازة قبل بعضهم دون البعض الآخر كما لا يتصور أن يكون فصله من العمل قد تم دون سائرهم فى حق البعض دون الآخر .

(الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٧ من ١٩ ع ٢ من ٧٦٩)

٤- النعى بأن ما دفعته شركة التأمين - لورثة العامل المضرور - هو تكملة

للتعويض الذي دفعه رب العمل طبقاً لقانون إصابات العمل ، هو واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/١١ من ٢٢ ص ٢٩٥)

٥- إذ كان بين مما أورده الحكم المطعون فيه ، أنه وأن انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في منطوقه - برفض طلب بطلان قرار فصل الطاعن - إلا أنه لم يتبين الأسباب التي استند إليها من أن الطاعن أصيب بمرض جعله غير كفء للتدريس وأن قرار الفصل له ما يبرره ، هل أقام الحكم المطعون فيه قضاءً على دعامة مستقلة حاصلها أن المطعون عليها الأولى فصلت الطاعن تطبيقاً لما تقتضيه القواعد العامة من جواز إلغاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه ، وأنه لا محل لإجابه الطاعن إلى طلبه العودة إلى العمل لأن حاله ليست من الحالات التي يجوز فيها ذلك ، ونأي الحكم بنفسه عن بحث مستندات الطرفين وتوافر المبرر لإنهاء العقد ، لاتصال هذا الأمر بموضوع طلب التعويض الذي لم يتم الفصل فيه بعد - أمام محكمة أول درجة - لما كان ذلك فإن النعي بأن المستندات المقدمة غير موقعة عليها وتتناقض مع المستندات الرسمية الصادرة من المنطقة التعليمية وأن هذا القضاء يفتع مسبقاً عن رأي المحكمة في موضوع طلب التعويض الذي لم يفصل فيه بعد ، يكون موجهاً إلى ما ورد في الحكم الابتدائي ، وهو ما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه ، وبالتالي يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢ من ٢٢ ص ١٠٩٠)

٦- متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان يجوز وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم إذا كان صادراً في مسألة اختصاص متعلق بولاية المعاكم ومبنيّاً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وكانت أسباب الطعن الثلاثة مبنية على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، لأنه تنفى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، استناداً إلى أن علاقة المطعون ضدهم بالشركة الطاعنة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل ، في حين أن هذه العلاقة هي علاقة تنظيمية لائحية ، وبالتالي تكون المنازعات الناشئة عنها من اختصاص القضاء الإداري ، ولا تملك المعاكم ولاية

الفصل فيها . وكانت هذه الاسباب متعلقة بولاية المحاكم . فإنه يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٢ من ٧٦٥)

٧- متى كان الطاعن - العامل - لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأحكام المادة ٤٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ التى تجيز للعامل بعد إعلانه صاحب العمل ، أن يستقيل من عمله بعد مضي خمس سنوات مع أحقيته في نصف المكافأة ، وهو سبب جديد لما يخالطه من واقع . كان يجب عرضه علي محكمة الموضوع فلا يجوز للطاعن أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٢ ع ١ من ١١٢)

٨- القول بأن المطعون ضده (العامل) أقام دعوى بعد صدور الحكم المطعون فيه ، وأنه ذكر في صحيفة أنها أنشأ مصنعا لحسابه ، قول غير مقبول ، لأنه دفاع جديد لم يسبق عرضه علي محكمة الموضوع فلا يحل للطاعن إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٦ من ٢٢ ع ٢ من ١٤١٥)

٩- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أن الخساره التى لحقت بالشركة الطاعنه فى مدة عمل المطعون ضده لم تنشأ عن خطئه أو تقصيره . فإنه لايجدى الطاعنه تعيب الحكم فى اعتباره الشرط الوارد فى البند الثالث عشر من العقد شرطاً جزائياً بمنعها من خصم الخسارة تلقائياً من حصة المطعون ضده فى الارباح ثم من التأمين ، طالما أن هذا الخصم يقتصر طبقاً للعقد علي الخساره الناشئة عن خطأ أو تقصير المطعون ضده ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير منتج .

(الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٤ ع ١ من ٢٧٢)

١- إذا كان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، قد أقام لظاهه بعدم أحقية الطاعنه فى خصم ما يقابل السكن واستهلاك الكهرباء فى الإضاءة والرقود من المطعون ضدهم (العمال) - على ما صرح به فى أسبابه - على دعامتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى (الأولى) العرف الذى ثبت لدى المحكمة بتمتع المطعون ضدهم بتلك الميزات . (والثانية) إقرار الشركة بأحقيتهم لتلك الميزات بذاتها وأنها أقامت دفاعها على أن ما تخصمه هو مقابل

صيانته المبانى ولما ينفق من التيار الكهربائى فى إشراف لا محل له ، وكانت هذه الدعامة الثانية التى عول عليها الحكم فى قضائه كافية وحدها لحمله ، فإن النعى على الدعامة الأولى يفرض صحته يكون غير منتج .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ من ٢٤ ح ١ من ٢٥٥)

١١- إذا كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بحقتها فى حبس التأمين - الدفاع التى لها من العامل بمقتضى عقد العمل - تبعاً للرهن الحيازى المقرر لها عليه حتى تبرأ ذمة المطعون ضده العامل من المسحوبات ، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يغالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٧٢ من ٢٤ ح ١ من ٣٧٢)

١٢- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع - فى شقة الصادر بتدب خبر لتعدد العمولة المستحقة للمطعون ضده على ما قام ببيعه من بضائع - فى استحقاق المطعون ضده لتلك العمولة ، ولم يرد فى أسبابه أو منطوقه ما يوحى بأي رأى للمحكمة فى هذا الخصوص ، فإنه يكون قضاء صادراً قبل الفصل فى الموضوع ، ولا يعتبر منهياً للخسومة كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن فى هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٢ من ٢٤ ح ٢ من ٦٤٩)

١٣- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق وإذا كان يبين من وقائع الدعوى أن محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية ضمت أسباب حكمها الصادر فى ٢/١٢/١٩٦٣ أن نظام إعانه غلاء المعيشة المقررة بالأوامر العسكرية المختلفة وآخرها الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يسرى على عمال البحر والملاحين سواء قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقرارات الصادرة تنفيذاً

له أو بعد صدورها وأن الاعانة تضاف بالنسبة الواردة بالجداول المرافقة للأوامر العسكرية إلى مرتباتهم التي تمحدث في تلك الأوامر . وقضت تلك المحكمة بنسب خبر لبيان ما يستحقه مورث الطاعن من إعانة الغلاء . على هذا الأساس في الخمس سنوات السابقة على وكانت هذه المسألة هي التي ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة . فإن تلك المحكمة تكون قد حسمت النزاع بشأنها بين مورث الطاعن والمطعون ضدها وقطعت باستحقاق مورث الطاعن لإعانة غلاء المعيشة بحكم حاز قوة الأمر المقضى لعدم استثنائه . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٥/١/١٩ وباعتبار دعوى الطاعن منتهية إستناداً الى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . فإنه يكون قد حرم مورث الطاعن من إعانة غلاء المعيشة على خلاف ما قضى له به الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم من محكمة العمال الجزئية بالاسكندرية في ١٩٦٣/١٢/٢ بأحقبته لتلك الاعانة والذي حاز قوة الأمر المقضى . إذ كان ما تقدم فإن الطعن على الحكم المطعون فيه لمخالفة حجية حكم سابق يكون جائزاً وذلك سواء أكان الطاعن قد دفعه أمام محكمة الموضوع بتلك الحجة أو لم يدفع .

(الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ من ٢٤ ع ١ من ٤٨٢)

١٤- متى كان الحكم قد أقام قضاءً على دعائم مستقلة متعددة من بينها أن المطعون ضده لم يرتكب خطأ يوجب مسئوليته على العكس كان تمسكه بأن الطاعن خبر بالشركة مما لا يحول دون جمعه بين المرتب والمعاش . وكانت هذه الدعامة كائنة وحدها لحمل قضائه . فإن تعيبه في أية دعامة أخرى - أيا كان وجه الرأي فيها - يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢ من ٢٥ من ٢٧٧ .

الطعن رقم ١٤١٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٣)

١٥- متى كان سبب النعى لا يخرج عن كونه مجادلة فيما حصلت محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية من أن الطاعن - العامل - لا يتساوى مع زميله المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل . فإنه لا يتقبل أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠ من ٢٦ من ١٦٢٠)

١٦- متى كان الثابت من مشونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها

الثانية - رب العمل المطلوب صدور الحكم في مواجهتها - لم يتف من الخصومة موقفاً سلبياً ، وإنما طلبت رفض دعوى الطاعن التي رفعها بمستحققاته قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بقرار أنها وإن أخطرتة بفصله في ١٩٦٤/٧/٦ إلا أن إنهاء خدمته يرجع إلى تاريخ وقفه من العمل في ١٩٥٨/٩/١٨ ، وكان الطاعن قد أسس ضمه على أسباب تتعلق بتحديد تاريخ هذا الفصل الذي نازعته بشأنه المطعون ضدها الثانيه ، فإن الطاعن تكون له مصلحة في اختصاصها في الطعن .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١ من ٢٦ من ٢١١)

١٧- إذا كان الحبير المنتدب قد أورد في تقريره في خصوص بحثه لما جرى عليه العمل بالنسبة لعلاج موظفي النار (المطعون ضدها) ، إنه اتضح له من مناقشة طرفي الخصومة في الدعوى أنه لم يكن للمطعون ضدها أي نظام مكتوب يحكم علاج موظفيها ، وأنها إما كانت تتبع في ذلك الشأن ما يصدره المركز الرئيسي في الخارج من تعليمات توجه إلى كافة الفروع في أنحاء العالم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل على ما رآه الحبير في نتيجة التقرير من استحقاق الطاعن لتفقات العلاج وانتهى إلى رفض هذا الطلب تأسيساً على أن البين من أعمال الحبير عدم وجود لائحة أو نظام ثابت في خصوص علاج الموظفين وأن الطاعن لم يقدم دليلاً على وجود قاعدة مطردة متبعة في هذا الشأن ، أن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما قرره قد ناقض ما ثبت بتقرير الحبير ، ولما كان ما حصله الحكم على هذا النحو من عدم استحقاق الطاعن لتفقات العلاج هو من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، فإن النعى عليه - بالقصور - يكون على غير أساس

(الطعن رقم ٧٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ من ٢٦ من ٢٤٤)

١٨- متى كان الثابت من الأوراق أن دفاع الطاعن (العامل) أمام محكمة الاستئناف قام على أنه نقل إلى محل يتحقق فيه مناط إستحقاق العمولة طبقاً لما ذهب إليه الحكم الابتدائي وهو البيع ، دون أن يتحصك بأن لقسم الإطارات لائحة تعطى الحق في العمولة ، فإن ماينعاه في هذا الخصوص يعتبر سبباً جديداً لما يخالطه من وافع بحيث لايجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ من ٢٧ من ١١٦٧)

١٩- مناط حجية الحكم المانعه من إعادة طرح النزاع فى ذات المسألة المقضى فيها أن يكون هذا الحكم قد قطع فى مسألة أساسية بعد أن تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان ، وإذا كانت المسألة الأساسية فى النزاع هى مدى استحقاق الطاعن لأجر ساعات عمل إضافية وأجر أيام الجمع ، الأمر الذي لم تكن حقيقته قد استقرت بعد ولم يحسمه الحكم التمهيدى - الصادر بتدب خبير لبحث تلك المسألة - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة قضاء قطعى وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ من ٢٥١)

٢- متى كان الحكم قد استقام قضاؤه على ما امتظهره فى أسباب سليمة على أساس المسؤولية التقصيرية فإن النعى باستناده - بصدد إثبات مسؤولية رب العمل عن وفاء العامل - الى المادتين ١٠٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ أيا كان وجه الرأى فيها يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ من ٢٧ من ١٤٥٤)

٢١- النعى من الشركة الطاعنه بأن ترقية زملاء المطعون عليه - العامل - قد تمت فى نطاق نسبة الاختيار المحددة بـ ٢٥٪ غير مقبول لانه دفاع موضوعى جديد لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ من ٢٧ من ١٤٩٥)

٢٢- إذ كان الطعن فى الحكم للخطأ الذي يرد فى الأسباب لايصح إلا إذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، دون الأسباب التى يستقيم الحكم بقبولها وكان بين من الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه أنه وإن عرض فى أسبابه لبحث العلاقة القائمة بين الشركة الطاعنه وبين المطعون ضده إلا إنه أورد فى ختامها قوله : « وحيث أنه متى كان ذلك وكان إنهاء العقد موضوع الدعاى قد تم بناء على اتفاق طرفيه لا بطريق الفصل من جانب الشركة المدعى عليها (الطاعنه) تكون دعوى المدعى (المطعون ضده) الماثلة قائمة على غير أساس من الواقع أو القانون متعينه الرضى » وكان هذا الذى حصله الحكم وأقام عليه قضاء يكفى وحده للحمل

النتيجة التي انتهى إليها أيا كانت العلاقة القانونية بين الطرفين على مقتضى العقد المبرم بينهما ، فإن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب خاصة بتكليف هذه العلاقة لا تكون مرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً لأنه يقوم بدونها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنة بشئ ، ومن ثم لا تكون لها مصلحة في الطعن فيه ، فإنه بتعين القضاء بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٥٢٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠ من ٢٧ من ١٦٢٤)

٢٣- تحدى الشركة الطاعنة - المشترية للصيدلية - بعدم امكان تعيين المطعون ضده مديراً للصيدلية لأنه ليس صيدلياً ، فمردود بأنه دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٦١٢)

٢٤- إذ كان الحكم المطعون فيه لم يمه الخصورة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري باعتبار أنه صادر بتعديل مركز قانوني وليس حكماً بالإلزام أو من الأحكام الرئسية والمستعجلة وغير مشموله بالنفاذ المعجل فإنه لا يقبل الطعن بالنقض على استقلال رأيا يطعن فيه مع الحكم النهائي وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٨٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ من ٢٩ من ١٥٤٢)

الطعن رقم ٧٢ سنة ٤٦ ق . ٢١٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٢ من ٢٩ من ٢٠١١ .

الطعن رقم ٦٢٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ من ٣٠ ع ١ من ٤١٨ .

الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٩ من ٢٠ ع ٢ من ٦٠٢)

٢٥- إذ كان الطلبان الأصلي والاحتياطي اللذان ضمنهما الطاعن دعواه بجمعهما أساس واحد هو أن المطعون ضدها أخطأت في تسكين الطاعن على الفئة المالية التاسعة ، وكان الحكم رقم ٦٥ لسنة ٦ ق استئناف المنصورة الصادر في ١٩٧٥/١/٩ حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أسس قضاء على أن تسكين الطاعن على الفئة المالية التاسعة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ قد تم صحيحاً وفق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه لا يحق له التسكين على الفئة المالية الثامنة لعدم توافر شروط شغلها فيه بما يتفنى الخطأ المطعون ضدها ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لعدم إعادة

الطلب الاحتياطي إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة لا يعند بها . إذ لو صبح واقتضى نقض الحكم طرح الطلب الاحتياطي على المحكمة الابتدائية لكان مآله كالطلب الأصلي هو الرفض مما يكون هذا النعى غير منتج .

(الطعن رقم ٦٩٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣ من ٢١ ص ١٩٢٢)

٢٦- لما كان الثابت من بيانات صحيفة الطعن - بالنقض - أنه اقيم من بصفته رئيساً لمجلس اداره الشركة المصرية لتسويق الاسماك وكان رئيس مجلس الوزراء أصدر قراره الرقيم ٨٦٥ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل مجلس اداره هذه الشركة وتعيين الطاعن رئيساً لمجلس الاداره ونشر هذا القرار في الوقائع الرسمية قبل رفع الطعن بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة معام مقبول أساسها فيكون الدفع - ببطلان الطعن المؤسس على عدم تقديم هذا القرار - على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٨ من ٢٥ ص ٩٢٤)

٢٧- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه ، يدل على أن لمحكمة النقض أن تشير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الطعن .

(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٢)

٢٨- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام لا يجوز ابدؤها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت عناصرها قد طرحت أمام محكمة الموضع .

(الطعن رقم ١٨٩٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠)

٢٩- مؤدى نص المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (٢) أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية الى المحكمة التي أصدرته للفصل فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فانه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة وما يحرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الاحالة هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي فصلت فيها وان حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي تمت فيها ويمتنع

على محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعوى المساس بهذه المحبة ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما اشار اليه الحكم الناقض .

(الطعن رقم ٢٢٤٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٣- مژدى نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ان صحيفة الطعن بالنقض تعد ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في خصوصية النقض والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها فتعين أن يوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض باعتبار أن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بحصولها ممن صدرت منه على الوجه المعتبر قانوناً والا كانت صحيفة الطعن باطلة وهذا البطالان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة القضاء به ولو لم يشبه أحد الخصوم . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن انها خلت من توقيع محام عليها في أصلها وصورها فان الطعن باعتبار الصحيفة هي اداه رفعه يكون باطلا ولا يغير من ذلك أن يكون قد اشير في صدر الصحيفة ما يفيد ايداعها قلم الكتاب بمعرفة أحد المعامين اذ ان التوقيع على الصحيفة من محام مقبول أمام محكمة النقض هو اجراء مقصود لذاته ومستقل عن اجراء الابداع الذي لا يعدو وأن يكون عملاً مادياً يستوى فيه ان يباشره من حرر الصحيفة بنفسه أو بكل أمره إلى غيره .

(الطعن رقم ٨٦٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

٣١- مفاد ما نصت عليه المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الاصل هو أن الادارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هي صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها واستثناء من هذا الاصل يجوز لاحد المعامين من غير تلك الادارات مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات أو الهيئات أو الوحدات التابعة لها بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس ادارتها . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن صحيفة الطعن اودعت قلم كتاب المحكمة من الاستاذ / المحامي (صاحب المكتب الخاص) بصفته نائباً عن رئيس مجلس ادارته البنك الطاعن ووقع عليها بهذه الصفة بالتوكيل رقم ٣١٧ سنة ٨٢ توثيق عام البنوك الصادر له من رئيس مجلس ادارته البنك ولم يتقدم

بالتفويض الصادر للاخير من مجلس اداره البنك فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٢ ق ١٩٨٩/١/٢ .

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

٣٢- ذلك إنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تقضى فى فقرتها الاولى بأن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ، كما تقضى فى فقرتها الثانية بأنه اذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكانت المحكمة فيما أرجه القانون على الخصوم أن ينبؤوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالاجراءات وفى المرافعة أمامها أن هذه المحكمة لا تنظر الا فى المسائل القانونية ، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون اليها والمرافعة فيها الا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن قد وقع على هامشها بامضاء غير مقروء ومسبق بكلمة « عنه » مما يدل على أن المحامى الذى أودع الصحيفة لم يوقعها بل وقعها آخر نياحة عنه ، لما كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يكشف عن شخص موقع الصحيفة حتى يمكن الوقوف على ما اذا كان من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فانه بتعيين اعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٥٣ سالفة الذكر والحكم ببطلان الطعن ، ولا يغير من ذلك ابداع صحيفة الطعن من محام نياحه عن زميله المقبول امام محكمة النقض موكل من رئيس مجلس اداره الشركة الطاعنه ، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم يتحقق على هذه الصورة لان هذا التوقيع وحده هو الذى يضمن جدية الطعن وكفاية اسبابه على النحو الذى يتطلبه القانون .

(الطعن رقم ٢٣٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٩)

٣٣- مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات والمادة الاولى فقرة ثانياه والمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوسائط التابعة لها والمادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بملاحة تنظيم العمل فى الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام الصادر استناداً الى التفويض

التشريع المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المشار اليه على أن
الادارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هي
صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم باختلاف انواعها
ودرجاتها ، ويستثنى من هذا الاصل الدعاوى التي ترفع من الهيئة أو الشركة
ضد أحد اعضاء الاداره القانونية بها ومنهم عليها فمباشرتها لا تكون إلا لهيئة
قضايا الدولة . ومن ثم فلا ينوب عن الهيئة أو الشركة في هذه الدعاوى الاداره
القانونية بها ، ومن ثم فان توقيع المحامي بها علي صحيفة الطعن المرفوع على
أحد اعضاء الاداره القانونية لا يتحقق به الشرط الذي تتطلبه المادة ٢٥٣ من
قانون المرافعات ويكون الطعن باطلاً ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن
لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٧٢٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ .

الطعن رقم ٣٦٤٨ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

نقل العامل

١- لا يجوز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاصة عن المركز الذي كان يشغله إلا إذا اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الإساءة إلى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٦٩٦/٢ من القانون المدني . ولا يقدح في ذلك أن يكون العامل قد تعهد بالاستمرار في خدمة رب العمل في العمل الذي يسنده إليه لمدة سبع سنوات ، إذ يعتبر نوع العمل بموجب هذا العقد غير محدد اتفاقاً ، ويتعين لتحديد - وفقاً لما تقضى به المادة ٦٨٢/٢ من القانون المدني - أن يرجع إلى عمل المثل ثم إلى عرف الجهة ، فإن لم يوجد تولى القاضي هذا التحديد .

(الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ من ١٨ ع ١ من ١٩٨)

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ من ١٧ ع ١ من ٤٠١)

٢- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاصة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهي علاقة العمل .

(الطعن رقم ١٢٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٤ من ١٩ ع ٣ من ١٤٧٤)

(الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ع ١ من ١١٢)

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ من ٢٧ ع ١ من ١١٦٦)

٣- من سلطة رب العمل التنظيمية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ، وله أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ، لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاصة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، كما أنه إذا استبان لرب العمل عدم كفاية العامل اعتبر ذلك مأخذاً مشروعاً لتعديل عقد العمل أو إنهائه وعلى من يدعى عدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد إثباته . ولا محل لما يتحدى به الطاعن (العامل) من عدم التزام المطعون عليه (لرب العمل) لأحكام المادة

٦٦ من قانون العمل ذلك أن تقدير رب العمل لكفاية العامل لاشأن لها بقواعد التأديب وإجراءاته .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ع ٢ من ١٢٠ .

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠ من ٢٠ ع ٣ من ٢٨٧)

٤- إذ كانت المادة ١٨/١ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - والتي تحكم واقعة الدعوى دون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - لا تشترط في نقل العامل من شركة الي أخرى سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية للأسباب السائغة التي أوردها أن وظيفة مساعد رئيس ورديه بالشركة المطعون ضدها تعلو في مستواها عن نظيرتها بالشركة المنقول منها الطاعن ، وأن نقله الى العمل الذي أسندته اليه الشركة المطعون ضدها لم يمس راتبه الذي كان يتقاضاه من قبل ولم يرتب له أي ضرر ، فإن هذا النقل لا يكون مخالفاً لحكم تلك المادة ولا ينطوي على الإساءة للطاعن أو توقيع جزاء تأديبي عليه وبالتالي يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٦٢٠)

٥- إذا كانت أحكام قانون العمل لا تجيز لرب العمل نقل العامل الى المؤسسات انعاماً فإن قرار المطعون ضدها الأولى - مؤسسة أخبار اليوم بنقل الطاعن العامل بها يكون وقع مخالفاً للقانون ولا ينال من ذلك تمسكها بأن ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس الوزراء في هذا الشأن إذ ان هذه التوجيهات لاتعبر أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها كما أنها لاتصلح بدورها أداء لنقل الطاعن منه ولا أثر لها على عقد العمل القائم بينهما والذي يحكم علاقته بها بل تظل وحدها هي صاحبة الحق في اصدار القرارات الخاصة بشئون العاملين بها في نطاق هذه العلاقة لما لها من شخصية اعتبارية مستقلة وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية .

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٢٦٠)

٦- نقل العامل الى مركز أقل ميزة أو ملامنة من مركزه الذي يشغله يعد عملاً

تصفياً إذا تفيها الإساءة إليه ويمتنع على صاحب العمل تكليف العامل بصفة دائمة بعمل غير عمله المتعاقد عليه يختلف عنه اختلافاً جوهرياً لكنه يسوغ له أن يعبد إليه بعمل آخر غير المتفق عليه ولو اختلف عنه اختلافاً جوهرياً إذا اقتضت ذلك ضرورة ملجئة من دعوى العمل بشرط أن يكون هذا التغيير مؤقتاً فلا يدوم إلا بالقدر اللازم لمراجعة هذه الضرورة ويؤول بزاولها ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن عمل ابتداءً لدى المؤسسة المطعون ضدها كمراسل صحفي لها بموسكو وبيروت ثم نقل إلى إدارته الإعلانات بها اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/١ ، وكانت شهادة نقابة الصحفيين التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية - التي جاء بها أن عمل مندوب الإعلانات ليس من الأعمال الصحفية - تنبئ عن أن عمل انطاعن بتلك الإدارة يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمله كمراسل صحفي خارجي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي انتهى فيها إلى أن نقل الطاعن بمنأى عن الإساءة لأنه نقل من موسكو لعدم تجديد إقامته بها ومن بيروت لاختلاف مكتب المطعون ضدها فيها وأن وظيفته المنقول إليها لا تغاير في طبيعتها ووظيفته الأولى ولم يلحقه الضرر المادي أو الأدبي من هذا النقل لعدم تغير أجره ، وذلك بغير أن يستظهر في مدوناته دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار إليها ، حالة أن الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة في النقل من موسكو وبيروت بمجرد رافعا نازع بوجوبها في نقله إلى عمل بإدارته الإعلانات يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمل المراسل الصحفي الخارجي المتفق عليه أصلاً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالنقص في التسيب .

(الطعن رقم ٩٤٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ من ٢١ ص ٦٦٧)

٧- إذا كانت المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ سنة ١٩٧١ - والتي تحكم واقعة الدعوى - لا تشترط في نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته ، فإن الحكم المطعون فيه وقد استخلص في حنوده سلطته الموضوعية وللأسباب السانغة التي أوردها أن الطاعن كان يشغل حتى تاريخ صدور قرار نقله وظيفة أخصائي ثالث من الفئة السابعة بفرع المطعون ضدها بالاسكندرية ، وتم نقله للعمل بالشئون الإدارية برملة هولاق . بذات مستوى الوظيفة المنقول منها لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ٦٠٤ ،

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٨- لما كان واقع الدعوى الذي سجله المحكم المطعون فيه ، أن الطاعن قام بتنفيذ القرار الصادر ١٩٧١/٥/٣١ بنقله من الشركة المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثانية إلا أن هذه الأخيرة لم تسند إليه عملاً ما . وإنما نقل إلى وظيفة خارج الربط بقرار الشركة المطعون ضدها الثاني الصادر في ١٩٧١/٨/١ الذي لم يحدد له عملاً مناسباً لمستواه الوظيفي بالفئة الخامسة المنقول عليها ، وامتنعت كلتا المطعون ضدهما عن صرف أجره ثم صرفت المطعون ضدها الثانية بمبلغ تحت التسوية نقل عن أجره المستحق ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٣.٩ سنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة النزاع نصت على أن " " وهو ما مؤداه أن نقل العامل ، وبالحالات التي عددها النص وسواء كان النقل داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى مشروط أن يكون إلى وظيفة من ذات فئة وظيفته ، والا كان النقل اضراً بالعامل وينطوي على جزاء تأديبي متنع ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة في المادة المذكورة على أن " " لما كان ذلك وكانت المادة ١/٦٩٦ من القانون المدني تنص على أن " " مما مفاده أن وضع العامل المنقول في مركز أقل ميزة . إذا ينسم بالتعسف ، متى استهدف منه صاحب العمل الاساء للعامل مما يخوله الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء ذلك . كما أنه يحق له الامتناع عن تنفيذ قرار نقله إلى المركز الأقل ميزة ، طالما لم ينسب إليه خطأ ، ولم تكن مصلحة العمل تقتضيه .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٦ ص ٢٤ ص ٢٢٢)

٩- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية وأنها بلك تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ومن بينها النظام الصادر بالثانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقعه هذه الدشوى باعتباره جزءاً متمماً لعقد العمل ومقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن العاملين بها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، ومن ثم فإن جهة القضاء العادي هي التي تختص بنظر المنازعات المتعلقة بها . ولا يغير من ذلك أن المادتين ٢٦ و ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تميزان نقل العامل إلى وظيفة من ذات مستوى

وظيفته أو نديه للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو إلى مؤسسه أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ، وتشترطان أن يتم النقل أو التذب في بعض الحالات بقرار من الوزير المختص لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيماً للعلاقة التعاقدية القائمة بين العامل والشركة لا يغير من طبيعة هذه العلاقة فضلاً عن أن أداء النقل أو التذب لا تسبغ على العامل صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافره . لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضده الأول تقوم على المنازعة في قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ بنديه إلى الشركة الطاعنه ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن أداة التذب كانت قراراً من الوزير المختص ، فإن المنازعة المتعلقة بهذا القرار تظل بنأى عن اختصاص القضاء الإدارى . ويختص بنظرها القضاء العادى . وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨٥٩ سنة ٥١ في جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ من ٢٢ ص ٧٤١)

١- يمل نص المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن رئيس مجلس الوزراء هو وحده صاحب السلطة المنوط به نقل رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير المختص . وقد أصدر بناء على هذه السلطة القرار رقم متضمناً نقل المطعون ضده رئيس مجلس إدارة شركة للعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة وإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بطلب إلغاء هذا القرار تأسيساً على عدم إستيفائه للشروط الموضوعية وانحرافه بالسلطة بما يجعل الخصومة فيما موجهه إلى القرار في ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته فإنها تكون قد رفعت على ذى صفة ولا تشرب على المطعون ضده إن هو لم يوجه خصومته إلى المثل القانونى لشركة القطاع العام طالما أنه لم يرفع الدعوى على الشركة ولم يوجه إليها طلبات ما .

(الطعن رقم ١٧٦١ سنة ٥٢ في جلسة ٦/٢/١٩٨٤ من ٢٥ ص ٤٠٧)

١١- لما كان المحكم - المطعون فيه - قد استظهر التعسف في نقل المطعون ضده مما استخلصه من الظروف التى أحاطت بإصدار قرار النقل وملابسات التذب السابقة عليه والتي من شأنها ان تؤدى إلى ما رتبته المحكم عليها وكان تقدير القرائن

المطروحة في الدعوى واستنباط الواقع منها هو من إطلاقات قاضي الموضوع يستقل بتقديره فيها ما لم يخرج عما يؤدي إليه مدلولها . فإن ما يشير الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو كونه مجرد جدل موضوعي في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة غير التي أخذت بها المحكمة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(الطعن السابق)

١٢- وردت حالات إنتهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام في المادة ٩٦ من قانون نظام العاملين بشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المنطبق على واقعه الدعوى - على سبيل الحصر فلا يجوز إضافة حالات أو أسباب أخرى إليها . وإذا كان نقل رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام إلى شركة أخرى مما تجيزه المادة ٥٩ من هذا القانون لرئيس مجلس الوزراء لا يتدرج ضمن حالات إنتهاء الخدمة الواردة في المادة ٩٦ المشار إليها فإنه لا يعتبر إنتهاء للخدمة بالشركة المنقول منها أو تعييناً جديداً بالشركة المنقول إليها ولا يعدو أن يكون نقلاً لمحكمة القواعد المقررة في القانون لنقل العاملين ، ولو كانت صياغة قرار النقل قد جاءت بلفظ التعيين في الشركة المنقول إليها .

(الطعن السابق)

١٣- لما كانت المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم واقعه النزاع - قد أجازت نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى ، وكان النقل في هذه الحالة يرتب آثاره ومن بينها استصحاب العامل المنقول لمدة خدمته وخبرته المعتمدة قانوناً ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن نقل من جهة عمله السابقة إلى المطعم ضدها الأولى بمدة خبره محسوبة اعتباراً من تاريخ حصوله على ليسانس الحقوق وكان الحكم بالمطعمون فيه لم يلتزم هذا النظر وأسقط من مدة خبره الطاعن ما سبق اعتماده في الجهة التي نقل منها ، ورتب على ذلك عدم استيفائه مدة الخبرة المشترطة للترقية . وخلص إلى رفض دعواه ، دون أن ينحلق مما إذا كانت مدة الخبرة المشترطة للترقية يتعيب أن تكون مدة خبرة فعلية أم يكتفى فيها بالخبرة النظرية ، فإنه يكتنق قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

١٤- لما كان الشارع قد ناط في المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع لعام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر قرار نقل الطاعن في ظله - برئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام سلطة نقل العاملين بالشركة الذين يشغلون الوظائف حتى المستوى الأول إذا كان النقل خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، واشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت النقل على العامل دوره في الترقية إلا إذا كان النقل بناء على طلب العامل أو بموافقة أو من الحالات التي نص القانون على أن يصدر به قرار من الوزير المختص فقد أضاف الشارع من هنا الشرط ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن كان يشغل وظيفة عامل بقسم الزراهر من المستوى الثالث في الشركة المطعون ضدها الأولى عندما صدر قرار المطعون ضده الثاني رقم ٦٧. في ١٩٧٥/٦/٣ بنقله إلى شركة النصر للغزل والنسيج ببورسعيد والزقازيق وكانت هذه الحالة لبست من الحالات التي ناطت فيها المادة ٢٦ من نظام العاملين المشار إليه بالوزير المختص سلطة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها وإنما تندرج ضمن الحالات التي عهدت فيها هذه المادة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بالشركة ، فإن قرار نقل الطاعن يكون قد صدر ممن لا يملك إصداره ، ولا ينال من ذلك ما ورد بهجز المادة ٢٦ من نظام العاملين السالف الإشارة إليه من أنه (..... يشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من الوزير المختص) لأنه لا يتأدى منه منع الوزير سلطة نقل العاملين في جميع الحالات ولو أدى النقل إلى تفويت دورهم في الترقية وإنما يكشف عن مراد الشارع في استبعاد شرط عدم تفويت دور العامل في الترقية إذا كان نقلهم بناء على طلبهم أو بموافقتهم أو بقرار من الوزير في الحالات التي ناط فيها الشارع بالوزير المختص سلطة إصدار مثل هذا القرار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى إلغاء قرار نقل الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٨٧ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/٤/٨)

(الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/٦/١٠)

١٥- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تقدير

كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة من قصد الاساءة الي العامل وأنه لا يشترط لصحة نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها سوى أن يتم في المستوى الوظيفي ذاته . لما كان ذلك وكان تقدير التعسف في استعمال الحق هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص في حدود سلطته الموضوعية في تقدير أدلة الدعوى نفى تعسف الشركة المطعون ضدها في استعمال حقها في نقل الطاعن لخلو الأوراق من الدليل على هذا التعسف فإن النعى عليه بهذا السبب لا يعدر أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٦٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

١٦- المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العاملين الذين يتركون الخدمة في الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعييناً لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة ومغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهاء الرابطة الأولى ، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعييناً جديداً لهم فيها وإنما يعتبر نقلاً اليها لمحكمة القواعد المقررة للنقل ولا ينال من ذلك ان تكون وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين اليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم في هذه الوظائف لان المناط في هذا الخصوص هو بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ١٥٤١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

١٧- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن مساهمة جمهورية مصر العربية في رأسمال الهيئة العربية للتصنيع - يدل على أن الشارع احتفظ للعامل المنقول وفقاً لأحكام القانون المشار اليه بما كان يتقاضاه من بدلات ومتوسط ما كان يحصل عليه من حوافز ومكافآت وإرباح وأي مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عاى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بينهما ، وبين ما

يكون مقررًا من مزايا أو حوافز مماثلة في الجهة المنقل إليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)

١٨- النص في المادة ٢/٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - يدل على أن رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير المختص هو محده صاحب السلطة المنوط به نقل أعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام بناء على عرض رئيس مجلس إدارة الشركة . وقد أصدر الطاعن بناء على هذه السلطة القرار رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٠ بتدب المطعون ضده المدير الإداري عضو مجلس إدارة شركة جنوب الاسكندرية للعمل بالامانة الفنية لقطاع الترميم والتوزيع الداخلي ، وكانت الدعوى الراهنة قد رفعت على الطاعن بصفته يطلب الحكم بالزامه بأن يؤدي للمطعون ضده تعويضاً قدره خمسة آلاف جنيه عن الاضرار المادية والادبية التي حاقّت به نتيجة لذلك القرار تأسيساً على عدم استيفائه الشروط الموضوعية وانحرافه بالسلطة مما يجعل الخصومه فيها موجهة الى القرار ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته فإنها تكون قد رفعت على ذي صفة .

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥٣ ، ٤٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)

١٩- نقل العامل مشروط عملاً بالمادة ٥٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأن يكون لمصلحة العمل بريئاً من التعسف وسوء القصد والا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه ، ولما كان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بتعويض المطعون ضده على قوله (صحيح ما نعاه المستأنف علي الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الحكم له بالتعويض عن نقله من عمله كمصرفي (ب) بفرع قليبوب من مجموعة الوظائف المصرفية الى وظيفة كاتب بقسم الصيانة بفرع عبد الحالق ثروت ، ذلك أن الثابت من تقرير الحبير ومستندات البنك المستأنف ضده ان المستأنف نقل الى فرع البنك بعبد الحالق ثروت بتاريخ ١٩٨٢/١/٣١ بوظيفة كاتب بقسم الصيانة دون أن يقدم البنك سبباً لاتخاذ هذا الاجراء قبل المستأنف خاصة وان الوظيفة المنقول منها هي ضمن مجموعة الوظائف المصرفية وتختلف كلية عن الوظيفة المنقول اليها وهي من ضمن مجموعة الوظائف الادارية ، وقد افاد الحاضر عن البنك بأقواله أمام الحبير بما مؤداه ان نقل المستأنف كان بشابة

جزأاً له عن المغالطات التى ارتكبها بفرع قليبب ولما تبين للمحكمة من واقع أوراق الدعوى وما اثبتته الحبير فى تقريره ان نقل المستأنف من عمله بفرع قليبب الى فرع عبد الحالى ثروت فى وظيفة تختلف كلية عن الوظيفة المنقول منها هو نقل مشوب بالتعصف) وكان تقدير قيام التعصف فى نقل العامل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، وكانت تقديرات المحكم فى هذا الخصوص سائغة ولها أصلها الثابت فى الأوراق فان ما ينهأ الطاعن على المحكم المطعون فيه هذا الشأن يكون على غير أساس .

(الطمن رقم ١١٩٣ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

٢- ولئن كانت المادة ١/٥٢ من نظام العاملين العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تجيز نقل العامل داخل الشركة دون موافقته الا أن ذلك مشروط بأن يكون النقل لمصلحة العمل برئاً من التعصف وسوء القصد .

(الطمن رقم ٢٠٩٨ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)

٢١- يدل النص فى المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - على ان المشرع اجاز للوزير المختص بصفته رئيس المجلس الاعلى للقطاع طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العامل من وحدة اقتصادية الى وحدة اخرى داخل القطاعات التى يشرف عليها فى هذه الحالات المشار اليها فى المادة السابقة ، وما أورده المادة فى هذه الخصوص لا يخرج عن القواعد العامة فى سلطة صاحب العمل فى تنظيم منشأته وفقاً لما يقتضيه صالح العمل فلجهة العمل نقل العامل فى أى وقت طالما اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وليس للعامل أى حق فى البقاء فى جهة معينة أو وظيفة بعينها ضد مصلحة العمل ويسرى قرار النقل الا ان يثبت العامل ان افتقد مقوماته القانونية لعدم استيفائه الشروط والاضاع المقرره ثم دون ما يبرره من مقتضيات العمل ودراعيه ، أو يقصد الاساءة الى العامل أو سراً لجزاء تأديبى .

(الطمن رقم ٨٧٦ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٠)

وقت العمل

١- متى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات فى بعض الصناعات وفى الوقت ذاته طبق الاتفاق المبرم بين رب العمل ونقابة العمال والذى بمقتضاه أن الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومية سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجراً عن كل ساعة زائدة يعادل سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجراً عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الأجر اليومي فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التى أشار إليها ذلك القانون هى التى تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥٪ وهى العلاوة الواجبة قانوناً ، أما ما دون التسع ساعات فإنه يخضع لما ورد بعقد الاتفاق المذكور أى تحسب العلاوة بواقع سبع الأجر اليومي .

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ من ٨ ص ٤٢٦)

٢- متى كان قرار هيئة التحكيم يرفض طلب تخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً قد صدر فى حدود القانون والاتفاق المبرم بين الطرفين ولم تقدم نقابة العمال ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ من ٨ ص ٤٢٦)

٣- رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض مع القانون . فإذا كان العمل قد جرى فى المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد فى القانون ، ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل فى التنظيم الذى اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر فى القانون ، ولم يمنعه من نص فى عقد العمل ، فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق ، ولا يكون للعمال الحق فى المطالبة بأجور إضافية عن الفروق بين عدد الساعات التى كان يجرى عليها نظام العمل فى المنشأة ، وتلك التى حددها القانون إلا إذا كان قد نص على ذلك فى عقد العمل أو كان العرف فى المنشأة قد استقر على منحهم هذه الأجور بحيث أصبحت تعتبر جزءاً من الأجر لا تبرعاً .

(الطعن رقم ١٧٢ ، ١٨٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٢ من ٢٠ ع ١ ص ٤١٨)

٤- لرب العمل بمقتضى سلطته فى الإدارة والإشراف - وعلى ما جرى به قضاء .

محكمة النقض - أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذي وضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحددة قانوناً ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي اتبعه من قبل وأن يزيد من ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل فلا يجوز إلزامه بالعودة إلى النظام السابق .

(الطعن رقم ٤١٦ سنة ٢٤ في جلسة ١٥/٤/١٩٧٠ من ٢١ ج ٢ من ١٢٠)

٥- لرب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والاشراف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينظم وقت العمل اليومي لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذي يضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . فإذا كانت الشركة الطاعنة قد أذنت فيما مضى لعمالها المسيحيين بأن يبدأوا عملهم صباح يوم الأحد من كل أسبوع في الساعة العاشرة بدلاً من الساعة الثامنة . ورأت لمقتضيات العمل أن توقف هذا الاذن ، ولم يمنعها من ذلك نص في عقد العمل ، فلا يجوز إلزامها بالعودة إليه ، وإذا كان الثابت من القرار المطعون فيه أن الطاعنة - نقابة العمال - لم تقدم أمام هيئة التحكيم كدليل منه على أن تخفيض الشركة ساعات العمل لهؤلاء العمال في ذلك اليوم قد اتخذ صفة الثبات والاستقرار ، فإنه لا يسوغ لها بالتالي التحدى بأنهم كسبوا حقاً في المطالبة به ، ولا وجه لانسك الطاعنة بما يجري عليه نظام العمل في مصالح المحكومة أو في المنشآت الأخرى . إذ كان ذلك فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعنة لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ في جلسة ٥/٥/١٩٧٢ من ٢٤ ج ٢ من ٧٠٨)

٦- جرى قضاء محكمة النقض أن لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الإدارة والاشراف أن ينظم وقت العمل اليومي طبقاً لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم الذي يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يومياً على فترتين محددة أن الساعه الأولى من كل من هاتين الفترتين هي ساعة عمل إضافية وكانت هاتان الساعتان تقعان نهائياً ، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل

الإضافيه بالنسبة لساعات العمل الأصليه ، وإذا لم يلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن ساعات العمل الإضافيه لا تكون إلا بعد انتهاء ساعات العمل الأصليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ من ٣١ ص ١١٤١ .

الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٥١ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٧)

٧- مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعيه والمادة الأولى من قرار وزير الصناعه رقم ١٤٤ - الصادر بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٦٢ بتحديد ساعات العمل فى بعض الشركات والمصانع وزياده عدد العاملين فيها - هو تحديد الحد الأقصى لساعات العمل فى الشركات الخاضعه لأحكامه بسبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة فى الاسبوع والعبره فى هذا الخصوص بساعات التشغيل الفعلى فى العمل الذى يؤديه العامل لحساب صاحب العمل فلا تدخل فيها الفترات المخصصه لتناول الطعام والراحة أو ما ينفقه العامل من أوقات الانتظار بكان العمل قبل بدئه .

(الطعن رقم ٩١٦ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٢ من ٢٤ ص ١٩٠٨)

وقف العامل

١- مژدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ هو أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم المشار إليها فيها ينطوى بذاته على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه الى العامل - إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه - ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قد يقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذى عناء المشرع بلفظ " العلم " الوارد فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ المشار إليها . ولا اعتداد بالقول بأن العلم بالتدبير يساوى التدبير نفسه فياخذ حكمه ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر فى جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليها حكم الفقرة الخامسة المذكورة إلا إذا كان نصها يشملهما سرياً .

(الطعن رقم ١١٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٤٦٦)

٢- متى كان الحكم إذ قضى بإلزام رب العمل بأجره العامل من تاريخ وقفه عن العمل حتى وفاته أقام قضاءً على أن رب العمل أبلغ النيابة العمومية ضد العامل بأنه يهدد أموال المنشأ التى يشتغل فيها وأن السلطة المختصة حققت هذه الشكوى وانتهت إلى حفظها بقرار صار نهائياً بعدم الطعن فيه وأن التبليغ كان يعلم رب العمل وتديره ، فإن هذا الحكم يكون قد طبق المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٥١ سنة ٢١ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٥٤)

٣- وفقاً للمادة ٣ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة إصراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكاب أية حادثة جناية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطات المختصة حين صدور قرار منها فى شأنه . فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً تنطبق عليه أحكام المادة ٣٩ . وإذا ثبت إتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله المسئول وجب أداء أجره عن مدة الرقف - ومؤداها أن المشرع رخص لرب العمل وقف العامل عن مزاولة نشاطه - كإجراء وقائى - بمجرد اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها

فيها بحيث لا يكون للعامل الحق في أن يتقاضى أجره عن مدة الوقف إلا ثبت أن صاحب العمل هو الذي لفق الإتهام ودهره بقصد الكيد له والتخلص منه وليس يكفي في ذلك أن يكون الإتهام صادراً منه أو من وكيله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه متي كان صاحب العمل هو الذي استخلص التهمة ووزنها ثم وجهها إلى العامل وساندها بالأدلة وأوقف العامل نتيجة لها ثم ثبتت براءته منها تعين على رب العمل أن يدفع له أجراً عن مدة الوقف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيق .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٦ ص ١٧ ع ٢ ص ١١٦٢)

٤- مژدى نصوص المواد ١/٦٧ ، ٢ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه « إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً » إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته ، مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب ، وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العمل الغير محدد المدة ، إذا توافر المبرر المشروع لهذا الانتهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر ، لأنه هو الذي يدعى بخلاف الثابت حكماً .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٤ ق جلسة ٤/٢/١٩٧٠ ص ٢١ ع ١ ص ٢٢٦)

٥- مژدى نص المادة ٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لصاحب العمل الحق في وقف العامل من تاريخ إهلاك السلطة المختصة بارتكابه إحدى الجرائم المحددة فيه ، وأنه لا يجب على صاحب العمل إعادته إلى عمله قبل صدور قرار منها بعدم تقديم العامل للمحاكمة أو القضاء ببراءته ، ولم يوجد لدى صاحب العمل سبب آخر لفسخ العقد .

(الطعن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٠ ص ٢١ ع ١ ص ٢٨٤)

٦- مژدى نصوص المواد ١/٦٧ ، ٢ و ١/٧٢ و ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه « إذا رأت السلطة المختصة عند تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبيته في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، ورأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته ، مركزاً قانونياً يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب ، وهذا المركز الخاص لا يتعارض مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العمل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الانهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذي يدعى خلاف الثابت حكماً .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ من ٢٢ ع ٢ من ١٥٠٧ .

الطعن رقم ٨٢٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٥ من ٢٢ ع ٢ من ٤٩٢)

٧- متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على الإشارة إجمالاً إلى أوراق الدعوى ومذكرات الطاعن باعتبارها المصدر الذي استقى منه واقعه وقف المطعون ضده عن عمله بعد أن أصدرت النيابة العامة قرار الحفظ دون بيان مؤدى هذه الأوراق والمذكرات بما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المعكمة اقتناعها بوجهه نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء الحكم عليها فإن الحكم يكون قد عاره قصور يبطله .

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١١ من ٢٥ ع ٨٥٤)

٨- عبارة السلطة المختصة التي أوردتها المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عبارة عامة لا تخصيص فيها للنياه العامة بالذات . وإذا كان مفاد نصوص المواد ٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الادارية ، ١ ، ١٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن مريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبيه على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، أن تختص النيابة الادارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة إليها ضد موظفي الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، فإن رأت النيابة الادارية أن في الامر صعوبة أبلغت به النيابة

العامه ، وكان الثابت ان الشركة المطعون ضدها قد أهلت المؤسسة التابعة لها بالجريمة المنسوبة إلى مورث الطاعنة وأن هذه بدورها أهلت النيابة الادارية بذلك ، فإن البلاغ يكون قد قدم إلى الجهة المختصة التي أشار إليها المشرع في المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وطبقاً للقانونين سالف الذكر .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٤ من ٢٥ ص ٧٩٦)

٩- إذ كان الثابت من الحكم الجنائي المؤيد استئنافياً أن الدعوى الجنائية رفعت على رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده لأنه لم يقدم للطاعنة أجره في الميعاد القانوني ولم يقدم دليل تقاضى هذا العامل لأجره ، فقضت المحكمة ببراءته مما أسند إليه تأسيساً على أنه وقد نسب للطاعنة الاختلاس فيحق للمذكور إيقافه عن العمل حين البت في أمره دون حاجة إلى إبلاغ السلطات المختصة بما ارتكبه هذا العامل الذي لم يكن اتهمه بتدبير من صاحب العمل ولا يكون هذا الأخير ملزماً بتحقيق مقابلاً عنها . وكان مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم أن الطاعنة بضحي فاقده الحق في اقتضاء أجره عن فترة الإيقاف المشار إليها وكان هذا بذاته هو الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية الراهنة في هذا الصدد ، فإن الحكم الجنائي سالف الذكر يكون قد فصل فصلاً لازماً في واقعه هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ٦٦٢)

١- مژدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وإذا نظمت المادة ٥٧ - من نظام العاملين الصادر بالقطاع العام - قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ، ومدى حقوقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٨٤١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ من ٢٩ ص ٧١٧ ،

الطعن رقم ١٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ١٨١٢)

١١- تنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام على أنه : لرئيس مجلس

الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف نصف مرتبه ، ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن ، وإذا كانت عبارته « وقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » فقد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إدارياً أم جنائياً ، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمره بغير مخصص .

(الطعن السابق ، الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

١٢- إذ كان الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عموله التوزيع أو البيع التي لا تعد أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العموله بمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه العموله وبالتالي لا يستحقها العامل عن الفترة منذ وقفه عن العمل وفصله منه حتى تاريخ إعادته إلى عمله ثانية .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٠ من ٣٠ ع ١ من ٧٦٥ .

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ من ٣٠ ع ١ من ٨٥٥ .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ من ٢١ ع ٨١٢)

١٣- مفاد نص المادة ٦٨ من نظام العاملين بالنطاق العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ أن الوقف الاحتياطي للعامل يوقف صرف نصف مرتبه غير أن استمرار هذا المنع مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف فيزول حق الشركة في حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل .

وتلتزم في هذه الحالة بصرفه إليه لحين صدور قرار المحكمة بشأنه لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة أوقفت المطعون ضده عن عمله احتياطياً في أول يونيه سنة ١٩٦٧ عندما أجرت معه تحقيقاً عن واقعه تلاعبه في عمليات البيع التي استندت إليه كما أوقفت صرف نصف مرتبه من هذا التاريخ ولم تعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة إلا بعد انقضاء شهر ونصف بكتابها المؤرخ ١٩٦٧/٧/٧ ، كما فصلته من العمل لديها اعتباراً من ١٩٦٧/٧/٤ وصدر حكم المحكمة التأديبية المختصة بالغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار فأعادته الشركة إلى عمله في ١٩٦٧/١٢/٣ . فيكون على حق في طلب المرتب عن فترة وقفه .

(الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٠ من ٢٠ ع ١ من ٧٦٥ .

الطعن رقم ١٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦ من ٢٢ من ٢٢١٧ .

الطعن رقم ١٤٥٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

١٤- إن القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ وقد صدر بشأن العفو عن المفرج عنهم صحباً عن باقي العقوبات المحكوم بها عليهم في قضايا سياسية وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٩٧١/٥/١٥ ويجوز إعادة بعض الموظفين العموميين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في القضايا السياسية إلى خدمة الدولة ، لم يجعل الإعادة إلى العمل نتيجة لازمة وحتية بصدره وإنما هي جوازه لجهة العمل ، بصريح نص المادة الثانية منه والتي صدرت بعبارة " يجوز أن يعاد ... " كما ذلت تلك المادة بعبارة " ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها " كما نصت المادة الثالثة من ذلك القرار على أن " كل موظف أعيد إلى الخدمة وفقاً للمادة السابقة يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إعادته ويجوز لأسباب تتعلق بالأمن بقررها وزير الداخلية أن يفصل الموظف خلال فترة الاختبار " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار المذكور أن غالبية من تقدم ذكرهم والمحكوم عليهم في قضايا الأخوان المسلمون بعقوبة الجنائية وكانوا عاملين سابقين بالحكومة أو القطاع العام وفصلوا من عملهم قانوناً للحكم عليهم بعقوبة الجنائية وبدون عمل حالياً ليس لهم مورد خلاف وظائفهم كما أنهم أرباب أسر وليس لديهم حالياً ما يكفل لهم حياة شريفة ، وقد هامت بالفشل جميع المحاولات التي بذلوها في عودتهم إلى أعمالهم السابقة أو أي عمل مناسب .

وذلك على غرار أحكام القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن المحكوم عليهم من محكمة الشعب سنة ١٩٥٥ . وإذا كان ذلك فلا محل للقول بأن صدور هذا القرار يعنى حتماً ولفظاً استمرار علاقة العمل قائمة أو اعتبار واقعه الفصل كأن لم تكن . وإذا كانت واقعة الحبس الاحتياطي على ذمة الاتهام الذي انتهت بإدانة الطاعن بالحكم عليه بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات في المدة من ١٩٦٥/٣/٢٣ حتى ١٩٦٦/٨/١٦ قد وقعت في ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بملاعة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولم يرد به نص يعالج حالة العامل الذي يحبس احتياطياً من حيث مدى حقه في تقاضي أجره مثلما تناولته المادة ٦٩ من القرار الجمهوري ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وهي لا تحكم واقعه الدعوى باعتبار أنه لم يعمل به بالتطبيق للمادة الثالثة من مواد إصداره إلا اعتباراً من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨ ، ومن ثم تعيين الرجوع إلى أحكام قانون العمل في هذا الشأن إعمالاً للمادة الأولى من لائحة النظام الأول ، وفي ذلك لا تخول المادة ٦٧ من قانون العمل حق العامل في اقتضاء كامل أجره عن مدة الوقف إلا في حالة ما إذا ثبت أن اتهام العامل كان بتدبير من صاحب العمل ووكيله المشغل - وهو ما لم تقم على أساس منه دعوى الطاعن - ومتى كان ذلك النعى على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من رفض إجابته الطاعن إلى طلب النصف الآخر من الأجر عن فترة الحبس الاحتياطي بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بضحي على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٩٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥ من ٢٢ إلى ٤٣)

١٥- إذ كان القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، لم يتضمن أيهما حكماً في شأن أجر العامل الذي يحبس احتياطياً بسبب اتهامه في جريمة لا تتعلق بالعمل ، وكان حبس العامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يؤدي إلى وقف عقد العمل ، وكان الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل هو ما يعطى للعامل لقاء عمله فإن الطاعن لا يستحق أجراً عن مدة الحبس الاحتياطي السابقة على سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ التي لم يؤد فيها عملاً

ولا ينال من ذلك تعليقات رئيس الوزراء في ١٩٦٥/٨/٢٢ التي لا ترقى إلى مرتبة التشريع الملزم .

(الطعن رقم ١٤٤٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠ ص ٣٥ ع ٢ ص ٤٩٣)

١٦- يمل نص المادة ٩٩ من القرار الجمهوري ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، على أن المشرع فرق في شأن استحقاق الأجر بين من يحبس احتياطياً فنصرف له نصف أجره وبين من يحبس تنفيذاً لحكم قضائي فيحرم من الأجر ، وعلة التفرقة تتمثل في تعرض المحبوس احتياطياً الذي تتضح عدم مسئولية الجنائية عن إجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي باعتبار أن وقف العامل عن عمله في هذه الحالة يمثل أمراً خارجاً عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه واتضح عدم مسئولية عنه ، وبما مفاده أن استحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة الحبس الاحتياطي مشروط بالآلا يقدم إلى المحاكمة الجنائية أو أن يقضى ببراءته من الاتهام وأن تنتفي أيضاً مسئولية التأديبية .

(الطعن السابق)

١٧- النص في المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن « استثناء من أحكام ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ لا يجوز وقف أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية أو أحد أعضاء الإدارة المنتخبين أو توقيع جزاء الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة المختصة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام » وإذا كان الحكم الوارد في هذه المادة قد جاء استثناء من أحكام المواد المشار إليها منها ، ومن ثم ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم أعماله في النطاق الذي وضع من أجله وهو كفالة حماية محددة لأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين بالنسبة لجزاءى الوقف عن العمل والفصل من الخدمة المنصوص عليهما في البندين ٣ ، ٨ من المادة ٤٨ وذلك بإسناد توقيع هذين الجزائين عليهم إلى المحكمة التأديبية بدلاً من إخضاعهم في شأنها للإجراءات الواردة في المادتين ٤٧ ، ٤٩ ولازم ذلك أن ينصرف الحكم الوارد في المادة ٥٢ سائلة الذكر إلى الوقف عن العمل المتبر جزءاً تأديبياً دون الوقف الاحتياطي التي أفرد له المشرع حكماً خاصاً في مادة تاليه هي المادة ٥٧ من ذات النظام التي خولت رئيس مجلس الإدارة سلطة وقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق بصرف النظر عن صفته النقابية أو مستواه الوظيفي . ينوّد هذا النظر أن المشرع لو كان قد أراد أن يمد نطاق حظر الوقف

عن العمل بالنسبة لأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية إلى الوقف الاحتياطي لنص على ذلك صراحة أسوة بالنهج الذي سار عليه في القرار الجمهوري رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وفي المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٧٦ وكما نص في المادتين ٨٤ ، ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٩٥٠ سنة ٤٩ في جلسة ١٨/٢/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٧٠٠)

١٨- يمل نص المادة ١٣ والمادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل انقضاء الأجل المبني بالبندين (أ) و (ب) من المادة ٢٤ سالف الذكر ، أو قبل استهلاك ما جاز مرتب نهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه العامل - وقت صدور القرار بقانون المشار إليه - مما يحصل عليه مستقبلاً من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، وأنها لا تستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبي بحرمانه منها أو حصل على تقرير دوري بمرتبه " دون المتوسط " أو ضعيف ، كما لا تستحق في جزء منها إذا حصل على تقرير دوري بمرتبه متوسط ، ومزدي ذلك أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات التي لا تستحق فيها العلاوة الدورية - سواء بأكملها أو في جزء منها - وليس من بينها حالة وقف العامل عن عمله ، مما يقتضاه أن قرار جهة العمل بحرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية يكون باطلاً وغير منتج لآثاره .

(الطعن رقم ١٦٢٦ سنة ٥٢ في جلسة ٨/١١/١٩٨٧)

١٩- واقع الدشوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أنه تم وقف الطاعن عن العمل لـلجنة في المدة من ١/٥/١٩٧٧ حتى إعادته للعمل في ١/٩/١٩٧٩ ومن ثم بحكم في القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي - حل محله ، وعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٨ ، وكان النص في المادة ٥٨ من القرار بقانون المذكور على أن كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويعزم من راتبه في الحالة الثانية . ويخضع الأمر عند عسودة العامل إلى عمله على رئيس مجلس

الادارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديباً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه ، والنص في المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام على ان .. هـ كل عامل بحس احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم نهائي . ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على رئيس مجلس ادارة الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية ، فاذا اتضح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه ، مما مفاده ان المشرع في نطاق الاثار المترتبة على وقف العامل بقوة القانون بسبب حبسه احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، وفيها اوقف صرف نصف أجره طوال مدة حبسه ، فاذا ما عاد الى عمله عرض امره على رئيس مجلس الادارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئوليته التأديبية فاذا لم تتوافر هذه المسئولية في جانبه بأن كان ما نسب اليه لا يؤثر على وظيفته ولا يمس كرامتها . صرف له نصف أجره الموقوف خلال فترة حبسه . والحالة الثانية وقف العامل لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي ، وقد رتب عليها حرمانه من كامل أجره طوال مدة حبسه ولا مجال في هذه الحالة لبحث جواز استرداد هذا الاجر ، اذ قصر المشرع جواز استرداد نصف الاجر الموقوف - بعد عودة العامل الى عمله - على حالة الحبس الاحتياطي او الحبس تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي . لما كان ذلك وكان التثبت من الاوراق ان الطاعن كان مسجوناً في فترة المطالبة بأجره تنفيذاً لحكم جنائي نهائي بالسجن لمدة ثلاث سنوات في سنة رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٢ - الخيرة بنهية الشروع في قتل - فيه لا يستحق ارجاء خلال الفترة . وادى الشرع الحكم بقدر فيه عدم استمر يكون قد طبق القانون بسبب صحيحه ويكرر النمو عليه بهذه مسجبة على مدير مداس .

(المظعن رقم ١٩٢٩ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

١٢٥

الجزء الثانى

فى

التأمينات الاجتماعية

استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط

١- قضاء المحكمة العليا بجلسته ١٩٧٦/١١/٢٧ في طلب التفسير المقيد بجنولها برقم ٤ لسنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تخفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها ، دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدد الاستدعاء من الاحتياط .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ من ٢٩ من ١٧٦٢ .

الطعن رقم ٨٦٠ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٣١ من ٢١٤٩)

اشتراكات التأمين

١- تنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن « يلتزم أصحاب العمل والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك ، بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون » ولم يجعل القانون هذا الالتزام فورياً بل نصت المادة ٧ منه على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، ونص في الوقت نفسه على استمرار العمل بأحكام القوانين والقرارات الملقاة إلى أن يتم تطبيقه على جميع أنحاء الجمهورية ، ولم يرد القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون المشار إليه نص يتعارض مع استمرار العمل بالنظم الخاصة التي كان معمولاً بها طبقاً للقوانين والقرارات الملقاة ، وظل الحال كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي جعل الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعية إجبارياً ، وبين من نص المادة الرابعة منه أن عقود التأمين الجماعية وغيرها من النظم المماثلة قد ظل معمولاً بها حتى تاريخ صدوره . وإذا كان الثابت في الدعوى أن أحد الموظفين المزمّن عليهم جماعياً لدى شركة التأمين الطاعنه قد توفي بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ وكانت الشركة المطعون عليها - رب العمل - قد سدت أقساط هذا التأمين إلى ما بعد هذا التاريخ ، فإن شركة التأمين تكون ملزمة بتنفيذ العقد بالنسبة له . ولا يشفع للشركة الطاعنه استنادها إلى المادة ٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر أي اعتباراً من أول اغسطس سنة ١٩٦١ ، ذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص يعتبر من النصوص التنظيمية ، فإن تطبيق القانون تدريجياً على المؤسسات والجهات التي يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، وإذا لم يصدر قرار وزاري يسري أحكامه على الشركة المطعون عليها - رب العمل - قبل تاريخ الوفاة فإنها لا تكون ملزمة بالاشتراك لدى الهيئة ، إكتفاءً بارتباطها بالنظام الخاص الذي ارتضته لعمالها والذي أجاز القانون استمرار العمل به .

(الطعن رقم ٤١٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ من ٢٤ ج ١ ص ٤١١)

٢- الاشتراك الاجبارى لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لايتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية فى حالة اتفاق الطرفين على انشائها أو الاستمرار فيها وارتضاء كل منهما أداء الالتزامات الواردة فيها . والعقد متى نشأ صحيحاً أصبح ملزماً لطرفيه ، فلا يزول أو يوقف أثره إلا باتفاقهما . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى استمرار عقد التأمين الجماعى المبرم بين الطاعنه - شركة التأمين - والمطعون عليها - رب العمل - فإن اشتراط إفصاح الشركة الطاعنه عن رغبتها فى استمراره يكون على غير اساس .

(الطعن المسابق)

٣- تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه « لايجوز تحميل العاملين أي نصيب فى نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص » وقد وردت عبارة « نفقات التأمين » فى هذا النص بصفة عامة مطلقة بما مفاده عدم جواز تحميل العاملين بأي نفقات تأمين خلاف ما نص عليه فى القانون ، بما يستتبع حتماً وطريقاً للزوم عدم تحميلهم بنصيب صاحب العمل فى اشتراكات التأمين والقول بقصر مدلول عبارة نفقات التأمين تلك على المبالغ التى تصرف فى تحصيل الاشتراكات لأدائها لهيئة التأمينات واستبعاد اشتراكات التأمين ذاتها من هذا المفهوم يكون تقبيلاً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص باعتبار أن اشتراكات التأمين هى من مشمول نفقاته وهو ما لايجوز لتقييده أو تأويله بمقوله استثناء قصد الشارع منه . لما كان ذلك ، وكان القرار الجمهورى رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٠ بتحديد إعارة المطعون ضده لبنك الأئتمان الكويتى لم يحمله بشئ من اشتراكات التأمين الملزم بها البنك الطاعن أصلاً ، وإنما نص على تحميل الجهة المعار إليها جميع الالتزامات المالية المترتبة على الإعارة ، فلا يصح الاتفاق على تحميل المطعون ضده بها .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٤ من ٢٠ ع ١ من ٦٩٥ .

الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

٤- مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجرامات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجته فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الشغل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل

ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مغالطاً للحكم الجنائي السابق له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم التأمين على عماله وعدم إعداد سجل الأجور المقرر لهم في مكان العمل ، وأقام قضاءه بذلك على أن ذوى المهن الحرة ومنهم المطعون ضده - محام - والذين يشتغلون لحسابهم من موظفين وعمال لا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لعدم صدور القرار الجمهوري المنو عنه بالمادة ٣/٢ من هذا القانون ، وبالتالي لا يكون المطعون ضده ملزماً بالتأمين على عماله لدى الطاعنه ، وكان لاختلاف بين الطرفين على أن اشتراكات التأمين موضوع الدعوى العمالية هي بذاتها التي قضى الحكم الجنائي بانتفاء تهمة عدم سدادها عن المطعون ضده ، فإن الحكم الجنائي السالف الذكر يكون قد فصل بقضائه فصلاً لازماً في واقعه هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائيين والمدنية وهي واقعة عدم سداد اشتراكات التأمين ، ويحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى أنه يمتنع على الطاعنه أن تطالب المطعون ضده باشتراكات التأمين عن عماله وهي الاشتراكات التي قضى الحكم الجنائي بعدم ثبوت تهمة عدم سدادها في حق المطعون ضده ، التزاماً منه بحجية هذا الحكم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠ ع ٢ ص ١٢٢)

٥- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مدة تجنيب المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذه الأسباب يضحى غير سديد .

(الطعن رقم ٨٦٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ ص ٣١ ص ٢١٤٩)

٦- لما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعنه استثمارات موقعا عليها منه بطلب الاشتراك لديها عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع بصفتهم عمال لديه اعتباراً من ١/١/١٩٦٥ بالنسبة للمطعون ضده الثانى واعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه فى ٨/٥/١٩٦٧ أخطر الطاعنه بانتهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى عقد الشركة المبرم فى ١/٥/١٩٦٦ والثابت التاريخ فى ٢٥/٥/١٩٦٦ وخروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وكان الحكم الصادر فى اللجنة رقم قد قضى ببراءة مورث المطعون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله استناداً إلى قيام عقد الشركة فى ٢٥/٦/١٩٦٦ وكانت الواقعة محل المحاكمة فى ٢٨/٦/١٩٦٦ بما لا يتأدى معه الاحتجاج به فى النزاع حول علاقة العمل الذى نشأت بين المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ كما هو مقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها وكان فصله ضرورياً . لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع فى الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيساً على أنهم كانوا شركاء للمورث ولم يكونوا عمالاً لديه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ ص ٢٢ ص ١١٢٢)

٧- إذ كان وزير العمل قد أصدر القرار الوزاى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى أصحاب الأعمال على مدد تزيد على سنوات التخلف ولدى المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وتضمن هذا القرار الشروط والأوضاع الخاصة بتقسيط المبالغ المستحقة للهيئة قبل المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات ، وكان نص المادة ٤ منه قد وضع قاعدة تنظيمية متعلقة بأداء الاشتراكات المستحقة قبل المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات فى حالات معينة هى وفاء المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو انتهاء الخدمة بسبب العجز المستديم الذى تبلغ نسبته ٣٥٪ فأكثر واستحقاق المعاش المقرر لذلك العجز ، مقتضاها انقضاء حق الهيئة فى تحصيل

مبالغ باقى الاقساط فى الحالات المذكورة ، فإنه يكون قد صدر فى نطاق التفويض المخول لوزير العمل بنص المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ١١٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ من ٢٤ من ٥١٨)

٨- مفاد نص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعه الدعوى - أن صاحب العمل هو الملزم بسداد اشتراكات التأمين المستحقة على عماله للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وأنه إذا تأخر فى سدادها فى مواعيدها إلترزم بأداء قيمتها مضافاً إليها فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المنصوص عليها فى المادتين ١٤ ، ١٧ من هذا القانون ، ولاتبرأ ذمة صاحب العمل من هذه المستحقات إلا بالوفاء أو بما يقوم مقامه .

(الطعن رقم ٩٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٧ من ٢٤ من ١٥٥٨)

٩- تقرير وزارة التربية والتعليم إعانه مالية للمدارس الخاصة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بمثابة هبة تمنحها الوزارة لهذه المدارس لاعتبارات تتصل بأداء رساله التعليم فلا تلزم إلا طرفيها ولايتأدى من تقريرها أو تخصيص جزء منها لسداد اشتراكات التأمين بمجرد تغيير شخص المدير بها ، ولاينبنى على تعهد وزارة التربية والتعليم بسداد الاشتراكات انتقال الإلتزام بها إلى هذه الوزارة طالما لم يتم الإلتفاق فيما بين صاحب المدرسة الخاصة ووزارة التربية والتعليم على حواله الدين إلى الأخيرة ولم تقر الطاعنه هذه الحواله وفق ما تقضى به المادتان ٣١٥ ، ٣١٦ من القانون المدنى .

(الطعن المسبق)

١- إذا كان الثابت فى الدعوى أن ممثل المطعون ضده الثالث تعهد أمام الخبير بسداد وزارة التربية والتعليم ما تأخر على المطعون ضده الاول من اشتراكات تأمين للهيئة الطاعنه حتى وأن الحاضر من الهيئة قبل ذلك ، وكان هذا التعهد وذلك القبول لاتتعهد بهما حواله الإلتزام بأداء تلك الإشتراكات من ذمة المطعون ضده الاول إلى ذمة المطعون ضده الثالث ولا تنفذ بهما الحواله فى حق الطاعنه ، فلم يكن الحاضرين عن الهيئة مفوضاً تفويضاً خاصاً فى إقرارها .

(الطعن المسبق)

١١- مژدى نص المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعه الدعوى - والفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع حمل أصحاب العمل حصة من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم وفوض وزير العمل فى تحديد طريقة حساب الأجر وشروط وأوضاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً لهذا القانون وذلك بموجب قرار يصدره بناء على اقتراح مجلس إداره الهيئة المذكورة وحظر تحميل العاملين حصة أصحاب العمل فى الاشتراكات إلا ينص وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التى وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر ، ولما كان القرار الوزاى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره وزير العمل تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم ينص على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية ولابتقاضون أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين حصة أصحاب العمل فى الاشتراكات إذ أن ما جاء بالفقرة (ب) من المادة الأولى والمادة الثانية من ذلك القرار لايفيد سوى تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة مدة الإجازة الاستثنائية بدون أجر إلى حين عودة العامل إلى عمله ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنه منحت إجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذي يعمل بالخارج فإنه لايجوز تحميلها حصة المطعون ضدها فى اشتراكات التأمين عن هذه الفترة ولاينال من ذلك تعهدا بتحمل حصة المطعون ضدها فى اشتراكات التأمين ذلك لأن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٤٩ قى جلسة ١٩٨٤/١/٢٠ من ٢٥ ص ٢٢٢ ،

الطعن رقم ١٢٢١ سنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

١٢- المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لايجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لايكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ قى جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)

١٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن علاقة المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن وفى شركة التوصية ليست علاقة عمل وإنما هى علاقة شركة ، وأن ما

يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو في حقيقته من الربح وليس أجراً ومن ثم لا يعتبر عاملاً لديها ولا يكون خاضعاً لأحكام التأمينات الاجتماعية ، ولا ينال من ذلك قيام الشركة بالاشتراك عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لأن هذا التأمين لا يغير من طبيعته العلاقة بينه وبين الشركة كشريك فيها ، ولا يكسبه حقاً في التمتع بأحكام التأمينات الاجتماعية لأن حق المؤمن عليه في التأمين مصدره القانون .

(الطعن رقم ٥١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

١٤- مفاد نص المادة ١٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمين الاجتماعي ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

إصابه عمل

١- يسرى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال ومستخدمى الحكومة الذين ليسوا من الموظفين الدائمين أصحاب الحق فى المعاش طبقاً لقوانين المعاشات .

(المظن رقم ١٢٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٨)

٢- إن المشرع فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ قد حدد التعويض المستحق للعامل تحديداً ثابتاً فى بعض الأحوال ، للعمال الذين يشتغلون تحت التمريض بغير أجر وبتراوح فى الأحوال العادية بين حدين أدنى وأعلى بحيث لايسوغ للقاضى مجاوزة أيهما ، وجعل أساس هذا التحديد أجر العامل ، وذلك فى حالة ما إذا أدت الإصابه إلى وفاة العامل أو سببت له عاهة مستديمة تعجزه عن العمل عجزاً كلياً . أما إذا سببت الإصابه للعامل عاهة مستديمة جزئية فقد فرق القانون بين صورتين الأولى أن تكون العاهة الجزئية مما نص عليه القانون فى الجدول الذى أورده فبين أن التعويض يكون بالنسب التى حددت فى الجدول وذلك من التعويض المستحق فيما لو كانت العاهة قد سببت للعامل عجزاً كلياً أما فى الصورة الأخرى وهى إذا لم تكن العاهة الجزئية من العاهات المذكورة فى الجدول فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على أن يكون التعويض الذى يلزم به صاحب العمل هو : بنسبة ما أصاب العامل من العجز فى قدرته على الكسب ، وهو نص يطلق لمحكمه الموضوع سلطة التقدير غير مقيدة إلا بمراعاة نسبة العجز الذى أثرت به العاهة على قدره العامل على الكسب وهى مسألة واقعية لم يرد فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضى الأخذ فى تحديداتها بدليل معين مثل التقرير الطبى ولبس ثمة قيد على تقديره سوى ما تمليه البداهة من أن لايجاز فيه التعويض عن العاهة الكلية التى تعجز العامل عن العمل عجزاً تاماً .

(المظن رقم ٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٧)

٣- لايجوز الجمع بين أحكام قانون إصابات العمل ، باعتباره من القوانين الخاصة ، وأحكام القانون العام فى المطالبة بتعويض الضرر المدعى به . لأن القانون الأول مجال تطبيقه الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل ، نظراً لمخاطر العمل ، بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو

تقصيره عند المطالبة بالتعويض . فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض . فإنه لا يصلح له بمقتضى المادة الرابعة أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل ما لم يكن الحادث المطلوب عنه التعويض فقد نشأ عن خطأ فاحسٍ ولكن إذا كان المدعى بنى طلب التعويض على قانون إصابات العمل . ثم طالب بتعويض بناء على قواعد المسؤولية العامة . وطلب الحكم له بالتفويض على اعتبار انهما طلبان أصليان . فاستبعدت المحكمة تطبيق قانون إصابات العمل . فإنه يكون من المتعين عليها مع ذلك أن تنظر فى الطلب المؤسس على القانون العام .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ١١ ق جلسة ١٤/٥/١٩٤٢)

٤- إذا كان خطأ رب العمل الذي نشأ عنه الحادث فاحشاً فإنه يجوز للعامل المضروب منه التلوع بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون تقيده باللجوء إلى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وذلك عملاً بالمادة الرابعة منه . وإذن فإن الحكم وإن كان قد أخطأ فى فهم قانون إصابات العمل بما قرره من وجوب أن يكون الحادث قد نشأ عن آلات العمل وأدواته إلا أن النعى عليه بهذا الفهم الحاطى . يكون غير منتج متى كان قد أقام قضاءً على دعامة يستقيم بها وهى وقوع خطأ فاحسٍ من جانب رب العمل بسوء العامل طلب تطبيق القواعد العامة للمسئولية التقصيرية .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق جلسة ٩/١٢/١٩٥٤)

٥- متى كانت المحكمة إذ قضت بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ . ١٥٢ من القانون المدنى (القديم) قد استخلصت من وقائع الدعوى فى حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السانغة التى أوردتها أن المصاب لم يكن عمالاً بمصنع الطاعن وأن إصابته وقعت باهمال أحد عمال المصنع فإن لمحدى الطاعن بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٢)

٦- إن المثار من الباطن يعتبر فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل من أصحاب العمل . وإذن فعلاقة المثار من الباطن بالعامل المصاب إذا كان من أعضاء أسرته الذين قد يلزم بأن يعولهم لاتخضع لأحكام هذا القانون بمقتضى المادة الثانية منه . وبالتالي لاتخضع لهذه الأحكام علاقة المثار الأصلى بذلك

العامل ، إذا القانون فى هذه الحالة لايجعل المفاول الاصلى مسئولاً إلا على اعتباره مجرد ضامن للمفاول من الباطن ، وىنا . على ذلك فإنه كلما كانت المسئولة عن المفاول من الباطن منتفبة للقرايه فإن مسئولية المفاول الاصلى تكون لامل لها .

(الطعن رقم ١٨ سنة ١٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٤٠)

٧- إذا كان الحكم قد أول المادة الأولى من قانون إصاهاى العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى أعال عليها الأمر العسكرى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانه الغلاء بأنها تعتبر فى حكم المعال التجارية المعال ذات المنافع العمومية الأمر الذى يستتبع اعتبار كل مستشفى معلا تجارياً ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تأويل القانون ، ذلك أن عباره المادة المشار إليها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون فى مؤسسة ذات منفعة عمومية وإنما تقتصر ذلك على العمال الذين يعملون فى معال الاداره المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية . مثلها فى ذلك مثل معال الاداره فى الاعمال الخاصة كمحل الاداره الخاص بالمستشفى موضوع النزاع ، وكا ذلك يقتضى معرفة ماهية المستشفى وهل هو من قبيل المعال التجارية أم لايعتبر كذلك كما يستلزم معرفة عمل العامل الذى يريد الانتفاع بأحكام الأمر العسكرى الخاص بإعانه الغلاء . وهل هو يعمل فى مجال اداره المستشفى أم فى محلاته الأخرى وهل هو مخصص لعمل واحد فى مكان ثابت أم ينتقل فى أعمال ومعال المستشفى المختلفة ، وأخيراً هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أر بعدما ليجرى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٥/٥/١٩٥٥)

٨- إن المادة الثالثة من قانون إصاهاى العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أن لكل عامل أصيب بسبب العمل فى أثناء تأديته الحق فى الحصول من أصحاب العمل على تعويض عن إصاهاىه قد جاء نصها عاماً شاملاً لأى من الحواث يقع فىصيب العامل بسبب العمل وأثناء تأديته ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن تطبيق هذه المادة والقضاء بالتعويض للعامل بموجبها مقصور على الحواث التى تنشأ عن آلات العمل وأدواته ، فإن هذا الذى قرره غير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق جلسة ٩/١٢/١٩٥٤)

٩- إن العبرة في تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل هي بدرجة الخطأ المنسوب إلى رب العمل . فإذا كان الحكم الابتدائي الذي قضي بمسائلة رب العمل عن تعريض الحادث الذي وقع لأحد العمال قد أسند الخطأ الذي ترتب عليه وقوع الحادث إلى أحد تابعي رب العمل ثم قدر التعويض على مقتضى أحكام ذلك القانون - لا على أساس القانون المدني - قولاً منه بأن الخطأ الذي وقع من التابع لا يعد من قبيل الخطأ الفاحش دون أن يبين الأسباب المبرره لقوله هذا ، ثم جاءت محكمة الاستئناف فأعتبرت المصاب شريكاً في الخطأ الذي وقع ، ورتبت على ذلك قولها بأن الخطأ كان يسيراً ، وأبدت الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب التي أضافتها من عندها ، فهذا الحكم الاستئنافي يكون قد أقيم على خطأين متغايرين أحدهما ما أسندته محكمة الدرجة الأولى إلى تابع رب العمل واعتبرته غير فاحش ، والآخر ما أشركت فيه محكمة الاستئناف غير رب العمل واعتبرته يسيراً وهو بذلك يكون قاصر الأسباب فيما يتعلق بتعيين درجة الخطأ التي يتوقف عليها تطبيق حكم قانون إصابات العمل ، كما قضت المحكمة ، أو حكم القانون المدني كما طلب المدعى .

(الطعن رقم ٨١ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٩)

١- لا يبين من المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا من المذكرة التفسيرية أن الشارع عندما أجاز تطبيق قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل قد ميز بين الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم مما يدل على أن مؤداهما في هذا الخصوص واحد وأن معناهما يتضمن وقوع الخطأ بدرجة غير يسيره ولا يشترط أن يكون هذا الخطأ متعمداً .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٩)

١١- إن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يقضي بأنه إذا ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته ملزم صاحب العمل بأن يدفع إليه أسبوعياً نصف متوسط أجره في الخمسة عشر يوماً السابقة على الحادث على ألا يزيد على عشرين قرشاً في اليوم . وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو تثبت عاقبته المستديمة وفقاً لنص المادة ٢١ أو إلى أن يتوفى . وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاهة المستديمة في بحر اثني عشر شهراً من تاريخ الحادث فإن المبالغ التي تكون قد دفعت بمقتضى هذه المادة لا تخصم من مقدار التعويض

المنصوص عنه في المادتين ٢٦ و ٢٨ أما المبالغ التي تكون قد دفعت بعد المدة المذكورة فتخصم من ذلك المقدار فالمادة ترتب التزاماً صريحاً في ذمة رب العمل وهو مد العامل بهذا العون الذي حدده القانون ظيله تعطله بسبب ما لحقه من عجز وذلك إلى أن يتم شفاؤه أو تثبت العاهة . وهو التزام مطلق من أى قيد زمني ، فهو عالق بصاحب العمل حتى لو طالبت الفترة بين الحادث وبين الشفاء أو ثبتت العاهة عن سنة . وعلة ذلك ما راعه الشارع من أن العامل إذا يصاب بما يعجزه عن أداء عمله يكون في حاجة إلى ما يسد عجزه وعوز عائته إلى أن تتبين نتيجته إصابته إما بالشفاء وإما بثبوت العاهة وإما بالنوفاء فليس من شأن استطاله هذه الفترة أكثر من اثني عشر شهراً إلا أن يكون لصاحب العمل أن يخصم ما دفعه عما زاد على فترة الاثني عشر شهراً من التعويض النهائي المستحق وهنا قد يؤدي حسب الاحوال إما إلى خصم جميع ما دفعه عن المدة الزائدة إذا كان التعويض النهائي أكثر مما دفع عنها بما يعادل مقدار التعويض النهائي المستحق إذا كان مبلغ هذا التعويض أقل منها . وإذن فلا يجوز للعامل المصاب أن يجمع بلا شرط بين ما يرفع إليه في فترة عجزه وتعطله بسبب الحادث وبين التعويض الذي يستحقه بمقتضى القانون عما لحجم عن الحادث بل هذا الجمع مشروط بالخصم على النحو السابق بيانه .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٤٩)

١٢- المدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاصة بإصابات العمال من بضرمتها من المواعيد التي لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة بالتقادم لا تفرق التفرقة على ذوي الشأن اتخاذ اجراءات معينة في التقادم وإلا سقطت حقوقهم . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم تقادم الدعوى التي رفعها - تطاعته بطلب التعويض عن وفاة مورثها الذي كان يشتغل عاملاً عند المقتضى عليه أقام قضاء على أن الدعوى لم ترفع في خلال الستة الشهور التالية لحادث الوفاة ، فإنه يكون في غير محله النعمى على هذا الحكم بخالفه القانون لعدم تطبيقه قواعد الانقطاع الخاصة بالتقادم .

(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٨/١/١٩٥٢)

١٣- إن رب العمل ليس له أن يستغل العامل بما من شأنه أن يزيد في أخطار العمل الذي يستخدم العامل لأدائه ، فإن هر فعل صح اعتباره مخالفاً يعقد الاستخدام إخلالاً لا يصلح أساساً لمسؤوليته . فإذا كان الثابت ان عقد استخدام

ملاحى سفينه لم يرد فيه ما يفيد أن صاحبها معتمزم تأجيرها للدولة معارية وأن مزلاء اللاحين لم يحاطوا علماً بهذا التأجير ، وكان هذا التأجير من شأنه طبيعه أن يزيد فى أخطار عملهم فلا مخالفة القانون إذا كانت المحكمة قد رأت أن قيام صاحب السفينه بهذا التأجير فيه خطأ من جانبه فى حق عماله يستوجب تعويضهم ، وإذا كانت المحكمة قد ربت على هذا الخطأ مسنوية من فقد ملاحى السفينه على اعتبار أن هذا الفقد كان نتيجة لهذا الخطأ فأربها فى ذلك هو رأى فى مسألة واقعية لاتراقبها فيها محكمة التقض .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٤)

١٤- وأن أوجب المشرع فى المادة ١١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل إن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل بوقوع الحادث فور حصوله إلا أنه ترخص فيه إلى أن تسمح حالته بذلك ، وإذا أن من الحوادث مالا يترتب أثره فور وقوعه بل يتراخى ظهوره ويسغرق وقتاً ما فإن واجب الإخطار يتراخى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر ، ومن ثم فمضى كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين لم يحفل بإصابته فور وقوعها لعدم أهميتها وإلى أن استشعر بتزايد أثرها ونقل المستشفى التى تولت التبليغ عن الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون .

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٨ من ١٥ ص ٢٥)

١٥- إلزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل وإن كان لا يمنع من إلزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم ، إلا أن هذين الإلزامين متحدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائداً عليه ، إذ أن كل زياده تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب .

(الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ من ١٥ ص ٨٦٨)

١٦- التعويض عن إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة وفقاً لأحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ، هو تعويض قانونى رسم الشارع معاملة ووضع له معياراً يدرر ويتحرك مع الأجر ونسبه العادة وحدد نطاقه بما لا يقل عن ١٨ ج ولا يزيد عن ٧٠ ج فى حالتى العاهة الكلية والجزئية ، ولم يترك لقاضى الدعوى سلطة تقديره ، وإذا

قضى المحكم المظعون فيه للمظعون عليه بتعويض قدره ٤٠٠ جنيه بينما الثابت فى الدعوى أن أجره اليومى ٢٦٥ م وهو بذلك لا يستحق تعويضاً عن العاهة الكلية أكثر من ٢١٨ ج ونسبه مئوية منه عن العاهة الجزئية التى تخلفت لديه لانتقل عن الحد الأدنى وهو ١٨ ج ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٦٥/٦/٢ من ١٦ ص ٦٦٦)

١٧- وإن كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق أحكامه العمال الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص ، إلا أنه عاد وفى المادة ١٩ الواردة فى الفصل الأول من الباب الثالث بشأن تأمين إصابات العمل فنص على أن تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين فى آلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، وهو بذلك يكون قد أوجب التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة من عمال الزراعة .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦ من ١٥ ص ١١٤٦)

١٨- يشترط لإلتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن يزيد عددهم على خمسمائة فإذا كانت الطاعنة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها يقلون فى مجموعهم عن هذا العدد وكانت هيئة التحكيم لم تستبين حقيقة النزاع الدائر حول عدد العمال مع أنها مقطوع المحسومة وانتهت فى قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذى استقت منه هذا الذى أقامت عليه قضاها فإن قرارها المظعون فيه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٦١/٥/٤ من ١٢ ص ٤٥)

١٩- إذا لم تؤسس محكمة الموضوع قضاها بمبلغ التعويض عن وفاة العامل أثناء عمله لدى المدعى عليه على أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر فى شأن إصابات العمل وإنما استته على ما ثبت له من مسئولية المدعى عليه عن الحادث مسئولية تقصيرية ، وألزمته بتعويض المدعى عن الأضرار التى لحقت نتيجة لذلك والتى رأت تقديرها بالمبلغ المقضى به ، وكان القضاء بالتعويض على أساس

المسئولة التقصيرية يرجع فيه إلى القواعد الواردة بالقانون المدني ، وإذا تركت هذه القواعد كمحكمة الموضوع أمر تقدير التعويض ، فإن النعى على الحكم بمخالفة أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ التى تحدد مقدار التعويض يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٢ فى جلسة ١١/٢٩/١٩٦٦ من ١٧ ع ٤ من ١٧٤٧)

٢- متى كانت إصابه العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل آثارها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمه أمره أو من نظام النظام العام فى هذا الخصوص تلحقها ، وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المطعون عليه « لم تستقر بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبى بناء على طلب وزارة الداخلية فى تاريخ لاحق لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان صرف مكافأة نهاية المدة والتعويض » وانتهى الحكم وفى نطاق الواقعة المفروضة إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها « عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢ من هذا القانون » ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٢ فى جلسة ١/١/١٩٦٧ من ١٨ ع ١ من ٤٣)

٢١- متى كانت تسوية المعاش للمطعون ضده قد تمت إستناداً إلى أحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن إصابته - أثناء عمله - فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذى يستحقه عن إصابته طبقاً لأحكام القانون المدني .

(الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ فى جلسة ٢/٢/١٩٦٧ من ١٨ ع ٢ من ٥٢١)

٢٢- مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن التزام رب العمل بدفع التعويض للمضرور مصدره القانون ، إذ جعله مسئولاً عن أداء تعويض محدد . وأحله محل العامل فى حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المسئول ، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما دفعه للعامل المضرور مستنداً إلى ضرر أصابه هو باعتباره رب عمل ويختلف عن الضرر الذى أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضاً آخر خلاف ما يقتضيه العامل ، بل أنه يستند إلى ذات الضرر الذى أصاب العامل ، ويترتب على ذلك

أن المسئول إذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجاهر للضرر ، فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه ، أما إذا دفع رب العمل التعويض للعامل ، فإنه يحل محله في اقتضاء ما دفعه من المسئول ، وإنما يتعين عليه إخطار المسئول بالامتناع عن الوفاء للمضروب حتى لا يعرض العامل مرتين عن ضرر واحد فإن هو أهمل هذا الإخطار وأوفى المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته ، وليس لرب العمل إلا الرجوع على المضروب الذي اقتضى التعويض مرتين ، وإذا كان الثابت من قرارات المحكم المطعون فيه أن رب العمل لم يطلب من شركة التأمين الإمتناع عن دفع التعويض الذي دفعته لورثه العامل المتوفى وحلت محلهم فيه ، فإن وفاء شركة التأمين يكون مبرراً لذمتها ولذمة المسئول عن الحادث لانهما ملتزمان بدين واحد

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/١١ ص ٢٢ ج ١ ص ٢٩٥)

٢٣- تطلبت المادة ٤٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان رجوع العامل على صاحب العمل بالتعويض فيما يتعلق باصابات العمل أن يكون يكون خطؤه جسيماً . وقد وردت هذه العبارة في هذا النص بصيغة عامة مطلقة بما يجعلها شاملة لكل فعل خاطئ سواء أكان مكوناً لجريمة يعاقب عليها أم أنه لا يقع تحت طائلة العقاب طالما أنه خطأ جسيم ، وإذا كان ما يقوله الطاعن بسبب النفي من أن الخطأ الجسيم لا يتوافر إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية - ينطوي على تخصيص لعموم النص بغير مخصص وهو مالا يجوز ، وكان المحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالتعويض على أساس الخطأ الجسيم من جانب رب العمل وتابعه مستنداً في ذلك إلى قواعد المسئولية التفسيرية المقررة في القانون المدني فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

(الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٩ ص ٢٤ ج ٢ ص ١٢٨٨)

٢٤- أنه وإن كانت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى قد بنيت طريقة إثبات العجز الحاصل للعامل من إصابته عمله وتقدير مدهاء ، وكيفية تعظم العامل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، إلا أن ذلك لا يبعد أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتفسير على العامل في إقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الالتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم ، لا سيما وأنه لم يرد في تلك النصوص أو غيرها من مواد

ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق وإذا كان الشاهد في الدعوى أن الطاعن لم يبلغ أصلاً إثني إجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حقه في إثبات إصابته المهنية لتقاضيه عن التظلم أمام لجنة التحكيم الطبي المشار إليها بالمواد السابقة وأنه لا يعتد في إثبات إصابته العمل في حالة الخلاف إلا بقرار من تلك اللجنة ، إذ كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٤ من ٢٥ من ٥.٩ ، الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ من ٢٥ من ٩.٢)

٢٥- إلزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل لا يمنع من إلزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم وإذا بين من الحكم المطعون فيه أن استنزل من جملة التعويض الذي يستحقه المطعون عليهما عن جميع الأضرار التي لحقتهم المبلغ المقضى به في الدعوى رقم ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو القصور في التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٥١٩ ،

الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/٢/١٩٨٧)

٢٦- أقام القانون المدني في المادة ١٧٤ منه مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رعايته وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال في بيان الأخطاء المسندة إلى تابعي الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها الحادث - وفاة العامل - إلى تقرير اللجنة الفنية وانتهى في حدود سلطته في تقدير الأدلة إلى اعتبارها خطأ جسيماً يجيز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني ، فإن المجادلة في مدى نسبة الخطأ إلى تابعي الشركة أو في تقدير درجته لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً .

(الطعن السابق)

٢٧- مژدى نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لاعتبار أن الإصابة هي إصابته عمل أحد أمران أولهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة لهذا المرض ، وثانيهما أن تكون الإصابة

قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب التعويض على أن مرض الانفصال الشبكي الذي أصاب الطاعن ليس من قبيل إصابات العمل لأنه لم يرد في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولأنه - أخذاً بتقرير الخبير المنتدب - لم يقع نتيجة حادث وإنما هو حالة مرضية حدثت تلقائياً بسبب قصر خلقى شديد ، وكان قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ والذي اعتبر الانفصال الشبكي من الأمراض المزمنة قد صدر في نطاق تحديد الأمراض المزمنة التي يستحق العامل المريض بإحداها أجره كاملاً ولا شأن له بتحديد أمراض المهنة الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذي يجوز تعديله طبقاً للمادة ٤٤ من ذات القانون إلا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية فإن ما ينعاه الطاعن - على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١ من ٢٥ من ١٤٨٧)

٢٨- لما كان المعاش الذي تطالب به الطاعن عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابته استناداً إلى المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي يحكم واقعة الدعوى لا يخرج عن كونه تعويضاً رأي المشرع وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لكل من القانون رقم ٢.٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن يؤدي للعامل المصاب في صورة معاش بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة الذي كان مقرراً بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن التعويض عن إصابات العمل فلا يتدرج ذلك المعاش في المعاشات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي تربط للموظفين العموميين عند انتهاء خدمتهم بمقتضى القوانين المقررة لهذه المعاشات ركاز مناط اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بطلبات التعويض طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون أن تكون هذه الطلبات مرفوعة على القرارات الإدارية المنصوص عليها في المادة الثامنة منه وكانت دعوى الطاعن لا تتعلق بقرار إداري بل تقوم على واقعة مادية هي إصابته أثناء العمل فإن الاختصاص بنظر هذه الدعوى يكون معقولاً لجهة القضاء العادي .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٧٤/١١/٢٢ من ٢٥ من ١٢٧٠)

٢٩- لئن كانت المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت لالتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم باخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذى تقرره له في المكان الذى تعينه ، إلا أن ذلك لا يهدو أن يكون تقرير القواعد تنظيمية فتقصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقة وغير ضرورية . ومفاد ذلك أنه إذا ما تثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التى انفتت في علاج العامل وضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على التزامها بعلاجه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الثابت بتعين أن المطعون ضده كان مريضاً فعلاً وأنه لم يكن من سبيل لعلاجه إلا في الخارج وفق ما ثبت من تقرير الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزاره الصحة وأن الهيئة منحته إجازة لمدة شهر بعد عودته واستطلعت رأى القومسيون الطبي العام في شأن احتساب المدة السابقة على تلك الإجازة وانتهى الحكم صحيحاً بعد استعراض مستندات المطعون ضده الأول الخاصة بالمبلغ المطلوب إلى جدية نفقات الانتقال والعلاج بالمستشفى التى قضى لله بها دون أية نفقات أخرى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون - إذ قضى بالزام الهيئة العامة لتأمين الصحى بنفقات العلاج رغم أن العامل لم يتبع الإجراءات التى حددتها المراد المشار إليها آنفاً - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ من ٢٥ من ١٠٩١)

٣٠- إن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعه الدعوى - إذ نصت فى الفقرة (د) على أنه يقصد بإصابه العمل فى تطبيق أحكامه ، الإصابه بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابه نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، فقد جاء نصها عاماً شاملاً لأى من الحوادث يقع فيصيب العامل أثناء تأديه العمل ولو لم يكن بينه وبين العمل علاقة ما .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ من ٢٧ من ١١٦٢)

٣١- النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعه النزاع على أنه ، لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابه قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى

الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل المضروب منه التفرع في هذه الحالة بالقواعد العامة للمستولية التقصيره دون التقيد باللجوء إلى قانون التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ من ٢٧ من ١٤٥٤ .

الطعن رقم ٨٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦ من ٢٧ من ١٧٧٥ .

الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ من ٣٠ ع ٣ من ٢٢٧ .

الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩

٣٢- الخطأ الجسيم في معنى المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي تقابلها المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ من ٢٧ من ١٤٥٤ .

الطعن رقم ١٠٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ من ٣١ من ١٢٣٦ .

الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩

٣٣- المقصود بإصابة العامل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعته اندسوى . الإصابة بأحد الأقسام المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه وممر جسم العامل وأحدث به ضرراً شديداً وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأثر وفاة مورث الطاعن نتيجة إصابته بهجمة مفاجئة في الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لا تعتبر إصابته عمل . حتى لا يحصل منه أن إرهاقه من العمل كان مستمراً ولا ينسب بالمباشته حتى يعتبر حادث عمل وما رتبته على ذلك من أن تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق بالقانون فلا يعتبر مرضاً مهنيّاً . وكان هذا الذي حصله الحكم قد أسنده إلى أسباب سائفة تتفق مع الثابت في

الأوراق ولا مخالفة فيه للقانون ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن النعى على الحكم يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ من ١٦٧١ .

الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ من ٢٢ من ١٢٨٢)

٣٤- إذ تنص المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحرى على أن « كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك فى خدمة السفينة أو فى محاربته العدو أو للصوص البحريين بأخذ أجرته وبعاليج وتضمد جروحه ، وفى حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض » فإن مفاد هذا النص أن المشرع وإن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالأجر والعلاج ، إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون حالة المرض ، ويشمل قطع العضو فى مدلول المادة ٧٧ كل عاهة تنشأ عن الإصابه لا عن المرض ، ويترتب عليها بتر العضو أو فقد منفعته فقداً كلياً أو جزئياً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه ، وانتهى إلى رفض دعوى الطاعن - بالتعويض - استناداً إلى أن العجز الذى تخلف لديه قد نتج عن المرض لا عن الإصابه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا وجه لما يشيره الطاعن بالنسبة لقوانين إصابه العمل وأمراض المهنة طالما أن دعواه موجهة الى المطعون ضدها - التى التحق بمخزمتها ملاحاً بسفنها - استناداً إلى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى لا إلى هيئة التأمينات الاجتماعيه الملزمه بتعويض العاملين فى مثل هذه الحالات .

(الطعن رقم ٤٩١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ من ٦٢٢)

٣٥- البين من استقراء نصوص قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه بعد ان استثنى بالمادة الثانية من سريان أحكامه بعض فئات العاملين ، إما لطبيعة العمل الذى يؤدونه أو لنوع العلاقة التى تربطهم بصاحب العمل ، ومنهم العاملون فى الحكومت والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات عاد فى المادة الثالثة وألزم الجهات المذكوره بعلاج المصابين من العاملين بها ودفع التعويضات المقرره لهم وفقاً لأحكام تأمين إصاباه العمل النوارده فى الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٥ ، رجال قضاء ، جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦ من ٢٧ من ١٢٥)

٣٦- مفاد نص المادة ٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان المعونة المالية التي تؤديها هيئة التأمينات للمصاب خلال فترة تخلفه عن عمله بسبب إصابته إذ حالت بينه وبين أداء عمله ، لا تعدو أن تكون تعويضاً عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله وتصرف له حتى يتم شفاؤه أو يثبت عجزه المستديم الذي يستحق عنه المعاش أو تعويض النفع الواحدة ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بينها وبين الأجر الأمر الذي يؤكد عدم استحقاقها عن أيام الراحة الأسبوعية التي لا يستحق العامل عنها أجراً والزام صاحب العمل بتحمل أجر اليوم الذي تقع فيه الإصابة ، إذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملاً خلال فترة علاجه وحتى ثبوت العجز فإن مطالبة بالتعويض المعادل لأجره عن هذه الفترة يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

٣٧- تقضى المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ - المعمول به اعتباراً من ١٩٥٩/٤/١ - على أنه يجوز إبرام أو تجديد أو امتداد عقود تأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين كما لا يجوز منع إعفاءات طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون . وتلغى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد اثني عشر شهراً من التاريخ المذكور . وتسرى أحكام القانون رقم ٨٩ ، ١٦٧ سنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة ومؤدى ذلك « كما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن عقد التأمين التي أبرمها أصحاب الأعمال في شأن التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والتي تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فإنها تلغى جميعها على أن تسرى أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة » .

(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ من ٥٧٢)

٣٨- نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن « كل من تولى حراسته أشياء تتطلب حراستها عناية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما يحدث هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه »

ومن ثم فإن الحراسة الموجهة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطره الشخص على الشيء. سيطره فعلية لحساب نفسه . ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاول يسد فتحات في أبواب بمان مملوكة له ، وفي يوم الحادث كان مورث المظعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقوده للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه ، ولم تنتقل هذه الحراسة إلى المقاول لأن عمله البناء التي أسندت إليه لا شأن لها بالاسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المظعون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ، ولا تنتفي عنها هذه المسئولية إلا إذا اثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه .

(الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١ من ٢٨ ص ٥٩١)

٣٩- مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذي تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابه ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فإن ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة في القانون المدني لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

(الطعن السابق)

٤- تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية المنطبقة على واقعه الدعوى وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. على أن يلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابه تقتضي مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول بما مقتضاه أن تنفيذ الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين

إصابات العمل ، لا يجوز بما يكون للزمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول .

(الطعن رقم ٨٨٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ من ٢٨ ص ١٠٥٥ .
الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ من ٣٠ ج ٢ ص ٢٢٧ .
الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ١٩٧٣)

٤١- نصت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني على أن المتبرع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تاهده بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها وإذا كانت مسئولية المتبرع عن تاهده ليست مسئولية ذاتية وإنما هي مسئولية - الكفيل التضامن - وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة التأمينات الاجتماعية بأحكام أي قانون آخر . ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم فى جانبه ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

(الطعن السابق .)

الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ١٩٧٣ .
الطعن رقم ٥٦١ و ٥٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ من ٢٤ ص ١٩٤٨)

٤٢- إذ كان العامل يقتضى حقه فى التعويض عن إصابته العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل فى دفعها بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(الطعن السابق .)

الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ من ٢٢ ص ١٧٠ .
الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ١٩٧٣ .
الطعن رقم ٥٦١ و ٥٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ من ٢٤ ص ١٩٤٨)

٤٣- إذ كان الثابت ان المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استناداً إلى أحكام المادة ١٧٨

من القانون المدنى الخاصة بمسئولية حارس الأشياء ، فإنه ليس للطاعنة ان توجه دعوى الضمان الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به إذ لا علاقة بينهما تخولها هذا الحق ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذه النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى التى يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استناداً إلى قانون التأمينات الاجتماعية ، ورتبت ذلك قضاءه برفض الضمان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١ من ٢٨ من ٥٩١)

٤٤- تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى على أنه : كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك فى خدمة السفينة أو معارضة العدو أو اللصوص البحريين ، يأخذ أجرته ويعالج وتضمد جروحه ، وفى حالة قطع عضو منه يعطى له تعريض ، فإن مفاد هذا النص أن المشرع وأن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتعلق بالأجر والعلاج إلا أنه فرق بينهما فيما يتصل بالتعريض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض ، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الانسان مخصص لتأدية وظيفة ضرورية أو نافعة للحياة ، فمن ثم تعتبر الأسنان عضواً من أعضاء جسم الانسان إذ تقوم بمهمة مضغ الطعام جيداً وتساعد على حسن هضمه ، لما كان ذلك فإن فقد الملاح أسنانه وبسبب عمله بالسفينة يوجب منعه التعريض المنصوص عليه فى المادة ٧٧ المشار إليها ، ولا يغير من هذا النظر إمكان الاستعاضة عن الأسنان الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها ، لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار فقدتها ليس من شأنه أن ينفق الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرمه حقه فى المطالبة بتعريض عن ذلك .

(الطعن رقم ٥٢٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ من ٨٦٢)

٤٥- حصول المؤمن عليه على حقوقه التى كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته رب العمل بالتعريض الجاهر لما حاق به من ضرر استناداً إلى المسئولية التقصيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيرى متى كان جسيماً ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات

الاجتماعية - الامر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث - إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذي يستحق لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قدر مبلغ التعويض المقضى به للمطعون ضدها الأولى بصفتها قبل رب العمل - الطاعن - بألف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، ودون أن يكشف في قضائه عما إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذي ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فإنه يكون مشوباً بالقصور

(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٤٦ في جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٢٤٦)

٤٦- المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضرر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن وفاء مورث المطعون ضدهم نتيجة إصابته بجلطة في القلب تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه اصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاب المورث من العمل ينسجم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، ولما كانت تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الاشارة إليه فلا تعتبر مرضاً مبنياً ، فإن الحكم إذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدهم على أساس أن وفاء مورثهم نشأت عن إصابته بعمل يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٥ في جلسة ١/٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ٦٨٢)

٤٧- تنص الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية والتي أحيل الطالب إلى المعاش وفق أحكامها على أنه : ، وإذا لا يتطلب هذا النص في المرض أن يكون بسبب العمل أو مرتبطاً به ولا أن يترتب عليه عجز القاضى

تماماً عن أداء عمله وإنما يكفى فيه أن يمنع القاضى من القيام بوظيفته على الوجه اللاتق . فإن إحالة القاضى إلى المعاش إعمالاً لهذا النص لا يدل بذاته وفى سائر الأحوال على إن إصابته إصابه عمل أو أنه نشأ عنها العجز الكامل فى مفهوم المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ولما كان الثابت من قرار القومسيون الطبى العام ، والمعتمد بقرار هيئة التأمين الصحى أن إصابه الطالب بذهبة صدرية وجلطة فى أحد شرايين القلب مرتبط بعمله وتخلف عنها عاهة هى تليف بعضلات القلب بقدر العجز الناشئ عنها بنسبة ١٥٪ من العجز الكامل . وكان يشترط لاستحقاق المعاش المقرر بالمادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون تالمذكور أن ينشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاء أو عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٠٪ فأكثر . فإن الطالب لا يستحق هذا المعاش .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٤٦ قى . رجال قضاء . جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩ من ٢٠ ع ١ من ٨٩)

٤٨- إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد نصت على أن تسرى أحكامه على الجنود المجندين الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وقد نظم هذا القانون أحكام قرارات منع ومعاشات ومكافآت لمن يصاب من هؤلاء خلال فترة تجنيدهم أو يستشهد فى العمليات الحربية أو بسبب الخدمة العسكرية ، ولما كان الثابت من قرارات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهما قد استشهد فى العمليات الحربية أثناء فترة تجنيده بالقوات المسلحة ، فقررت لهما الحقوق المستحقة وفقاً لأحكام ذلك القانون ومنها الاستشهاد . ولما كان ذلك ، فإن استشهاد مورثهما أثناء فترة تجنيده لا تعتبر إصابه عمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية استناداً إلى حكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ الذى يقضى فى مادته على اعتبار الإصابة التى تقع للعاملين المنتفعين بأى من قوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بسبب الاعتداءات العسكرية إصابة عمل فى تطبيق أحكام هذه القوانين ، إذ يبين من مذكرته الإيضاحية إن نطاق تطبيقه مقصوراً على العاملين المدنيين الذين تحدث إصابتهم بسبب الاعتداءات العسكرية ولو كانت فى أماكن خارج أماكن عملهم ، ولا يمتد حكم هذا القانون إلى العاملين المدنيين المجندين بالقوات المسلحة والذين يصابون أو يستشهدون فى العمليات الحربية أو بسبب الخدمة العسكرية

إذ أن هؤلاء يخضعون لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والذي حل محله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٤/٢ من ٢٠ ع ٢ من ٦٢)

٤٩- النص في المادة ٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعه الدعوى - على أنه
بما مفاده أن المعونة المالية إنما تصرف للمؤمن عليه حالة عجزه عن أداء عمله بسبب الإصابة ، ويشترط الاستمرار صرف العامل لها أن يظل خاضعاً للتأمين على اعتبار أن العلة في منحها هي حيلولة الإصابة بينه وبين أداء عمله ، لذلك فهي تقدر بقيمة الأجر المستحق له والمسدد عنه اشتراك التأمين فيتعين وقف صرف هذه المعونة عند بلوغ العامل المزمّن عليه سن الستين لخروجه حينئذ عن نطاق التأمين لما كان ما تقدم . فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على أن للمطعون ضده الأول الاستمرار في صرف المعونة المالية بعد بلوغه سن الستين وبالإضافة إلى معاش الشبخوخة الذي يتقاضاه ، يكون قد خالف وأخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨١٤ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ من ٢٠ ع ٢ من ٦٦١)

٥- دلالة نصوص المواد ٦٣ ، ٦٤ مكرراً ، ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مجتمعة أن العامل الذي يصاب - أثناء سريان عقد العمل - بأحد الأمراض المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يستحق المعونة المالية المنصوص عليها في هذه المادة إلى أن يتم شفاؤه أو تستقر حالته بما يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يثبت عجزه عجزاً كاملاً والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يكون في استطاعه صاحب العمل بإرادته المنفردة - حين ينهي عقد العمل - أن يحرم العامل المريض من المعونة المالية التي ألزم القانون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأدائها إذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير لجنة التحكيم الطبي عن حاله المريض المشمول بقوامه المطعون ضده الأول أن حالته قابلة للتحسن ولم تستقر حتى ١٩٦٧/٩/٣ بالشفاء أو العجز الكامل ، فإن قيام المطعون ضدها الثانيه بانتهاء عقد عمله بتاريخ ١٩٦٧/١/٧ - وأياً كان وجه الرأي فيما انتهت إليه محكمة الموضوع في شأن هذا الانهاء - لا يؤثر في استحقاقه للمعونة المالية ، مادام مشتركاً في التأمين الصحي لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو تسعة متقطعة اتصل

منها الشهران الأخيران تطبيقاً لنص المادة ٥٠ من قانون التأمينات الاجتماعية
سالف الذكر وهو ما لم يجادل فيه الطاعنه .

(الطعن رقم ٢٧٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦ ص ٣٠ ع ٢ ص ٧٧٥ .

الطعن رقم ١٦٤٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

٥١- تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم
من ارتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون
المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان
واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . ومن ثم تكون مسئولية المتبوع
عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وإنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن
كفالة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون . ولا يجدى في هذه الحالة
التحدى بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي لا يجيز للمصاب فيما
يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له
ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ
جسيم من جانبه . ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب
العمل الذاتية .

(الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ص ٣٠ ع ١٢ ص ٢٢٧)

٥٢- إن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل - أو ورثته -
بسبب إصابات إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينيه
بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي
ارتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(الطعن السابق)

٥٣- بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ،
٤٥ ، ٤٦ طريقه إثبات العجز الجزئي المستديم الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مده
وكيفيه طلب إعادته النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا
الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ثم نص في المادة ٤٧
على أنه « على مكتب علاقات العمل المختص بهوزاره العمل إخطار كل من
المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار
نهائياً وغير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما ترتب عليه من التزامات

كما مفاده أنه في حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع ، فإن هذا القرار يصير نهائياً وغير قابل للطعن ويلتزم كلا من الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب إعادة النظر في تقدير الهيئة لنسبه عجزه أمام لجنة التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قراراً نهائياً ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٢/١٠ من ٣١ من ٤٦٦)

٥٤- إذ كان ثبوت إصابة الطاعن (العامل) بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي وتاريخ حدوث هذه الإصابة غير منتج في الدعوى طالما أن الطاعن لا يدعى بوقوعها نتيجة حادث مفاجئ ، وقع أثناء العمل أو بسببه ومن ثم فلا تعد إصابة عمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم ، فلا تشرىب على الحكم المطعون فيه ، إن هو أغفل طلب ضم ملف علاجه ، أو رفض طلب إحالته للكشف الطبي .

(الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٢١ من ٩٦٠)

٥٥- النص في المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على أنه « لا يجوز للصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه » يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو في الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرفع جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض . فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطأه الذي نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل للمضروور منه التلويح في هذه الحالة بالتراجع العامة للمسؤولية التفسيرية دون التقييد باللجوء إلى قانون التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ من ٢١ من ١٢٢٦)

٥٦- المقصود بإصابة العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعه الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١٠ الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بهته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه من جسم العامل وأحدث به ضرراً ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المحضر رقم ٦٢٤٦ لسنة ١٩٧٣ إداري الرمل تضمن أن مورت المطعون ضدها الأولى قد توفى بسبب هبوط في القلب ، وقد خلص إلى ذلك الحكم - الذي أهدى وأحال إلى أسبابه في هذا الشأن الحكم المطعون فيه - إلى أن هذه الوفاة قد حدثت أثناء العمل وبسببه دون أن يبين الأساس الذي أقام عليه هذا القضاء، ولم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثارته الطاعنة بأسباب استئنافها في هذا الشأن فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ من ٢١ من ١٠٥٤ .

الطعن رقم ١٧٢٤ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦)

٥٧- مؤدى نص المادة الخامسة فقرة هـ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - أنه يتعين لاعتبار الحادث إصابة عمل أن يقع أثناء العمل أو بسببه ، ويعتبر الحادث واقعاً أثناء العمل إذا وقع في الساعات المحددة للعمل أثناء تأدية العامل له أو في غير هذه الساعات إذا كان العامل مباشر العمل لمصلحة صاحب العمل أو إذا وقع عقب انتهاء ساعات العمل وأثناء قيام العامل بتسليم أدواته أو قبل بدء العمل في الدقائق التي كان يتسلم فيها العامل عمله ، ولا يشترط في الحادث الذي يقع أثناء العمل توافر رابطة السببية بينه وبين العمل إذا افترض المشرع قيام هذه الرابطة في جميع الحالات التي يقع فيها الحادث أثناء تأدية العمل فلا يلزم إثبات وجودها ولا يجوز نفيها ، كما يعتبر الحادث الذي يقع على العامل في غير أوقات العمل إصابة عمل إذا وجدت علاقة بينه وبين العمل الذي يقع بسببه فإذا انتفت هذه العلاقة لا يعتبر إصابة عمل ، إذ كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي تكشف عنه أوراقها أن مورت المطعون ضدهما من بين التلاميذ الصناعيين الملحقين بشركة أسمنت هورتلاند بعلوان بموجب عقد التدريب الجماعي للتدرج على مهنة الكهرباء، وأنه إنما توفى غرقاً في البحر بالاسكندرية يوم

خلال الرحلة الاختيارية التي قام بها مع فريق الجواله بهذه الشركة أثناء
الاجازة المقررة له ، فإن هذا الحادث الذي أودى بحياته لايعتبر إصابه عمل ، وإذا
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبره إصابه عمل رتب عليها القضاء
للمطعون ضدها بالمتأثر المقرر عن إصابه العمل فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٧٨٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ من ٢٢ ص ١٨٠٦)

٥٨- تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات
الاجتماعية - المنطبقة على واقعه الدعوى - على أن تلتزم المؤسسة بتنفيذ
أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصاها تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف
صاحب العمل وتحمل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما
تكلفته مما يقتضاه أن تنفيذ التأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في
الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لايجل بما يكون للمؤمن له العامل أو
ورثته من حق قبل الشخص المسئول .

(الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ من ٢٢ ص ١٧٠)

الطعن رقم ٥٦١ و ٥٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٣ من ٢٤ ص ١٩٤٨)

٥٩- وردت أنواع التأمين الاجبارى في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ -
الذي يحكم واقعه الدعوى - على سبيل الحصر ، إلا أن لكل نوع من هذه
التأمينات مبناء وأحكامه . فالهدف من تأمين الشيخوخة والعجز والرفاه حصول
المؤمن عليه أو المستحقين عنه على معاش أو تعويض حين التقاعد بسبب
الشيخوخة أو العجز أو الرفاه بينما شرع تأمين إصابات العمل لمواجهة أخطأ العمل
وتأمين العامل المصاب بإصابه عمل وذلك بالحصول على العلاج وتعويض الأجر
خلال فترة الإصاها وتعويض العجز المستديم إذا لم يتم الشفاء أو تعويض الأسرة
في حالة وفاة المصاب .

(الطعن رقم ١٢٤٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/١/١٩٨٤ من ٢٥ ص ٢٤٥)

٦- تسرى أحكام تأمين إصابات العمل - وفق ما نصت عليه المادتان الثامنة
والثالثة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين
الحاضرين لأحكام قانون العمل الذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة

دون تقيد ببلوغهم سن الثامنة عشر كما تسرى على المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بخدمة عامة .

(الطعن السابق)

٦١- النص في المادة ٤ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على انتهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين ، يخص تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فلا يسرى حكمها على تأمين إصابات العمل الذي وردت أحكامه في الباب الرابع من القانون وخلا من النص على حكم مماثل للمغفيرة والتمايز بين التأمينين ، فلا يجوز الربط بينهما إلا في الحدود التي نص عليها القانون .

(الطعن السابق)

٦٢- مژدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والمادة ٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، إن مناط سريان تأمين إصابات العمل هو قيام علاقة العمل وحدث الإصابة خلالها ، على اعتبار أن هذا التأمين يستهدف مواجهة أخطار العمل . لما كان ذلك وكان تحديد سن الستين كحد أدنى لسن تقاعد العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على واقعة الدعوي - لا يحول دون صاحب العمل وتشغيل العمال أو استبقاء من يراه صالحاً من عماله للاستمرار في العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما يمنع من التأمين على إصابات العمل طبقاً طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي آنف الذكر على العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل إذا تم تشغيلهم بعد سن الستين .

(الطعن السابق)

٦٣- النص في المادة ٥١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل على حساب معاش إصابه العمل بنسبه معينه من الأجر الذى يحسب على أساسه معاش الشيخوخة والعجز والوفاة بما لا يزيد أو يقل عن الحدين الأقصى والأدنى المنصوص عليهما في المادتين ٢ ، ٢٤ أو زياده هذا المعاش زياده نسبيه لا يتأدى من سريان أحكام انتهاء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأمين إصابات العمل ، ولايعنى إلا أن المشرع

رأي حساب معاش تعويض إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذي سددت على أساس اشتراكات التأمين بدلاً من الأجر الفعلي الذي جرى القانون السابق رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على اتخاذه أساساً لحساب هذا المعاش ، وأن الزيادة النسبية في المعاش لا تعدو وأن تكون إحدى صور الرعاية الخاص للمصابين بإصابته عمل أو المستحقين عنهم حتى بلوغ سن الستين حقيقة أو حكماً .

(الطعن السابق)

٦٤- لا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد إصابته العمل من أنه لا يستحق تعويض الأجر إذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين أو من التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به ويصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاء ، إذ أن حكمها مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو من آخر للتقاعد .

(الطعن السابق)

٦٥- لما كان الخطأ المعنى بالفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعه الدعوى - الذي يجيز للمصاب بإصابته عمل أو للمستحقين عنه التمسك قبل صاحب العمل بأحكام أي قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه - هو خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يترتب مسؤوليته الذاتية ، وهو خطأ واجب الإثبات فلا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في المادة ١٧٨ من القانون المدني لأن النص في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة ، يدل على إنه عندما يكون قد ورد في شأن المسؤولية الشبئية أحكام خاصة فإن هذه الأحكام هي التي تطبق دون أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في صدر تلك المادة التي تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس فلا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا بدله فيه ، وكان المحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه بالتعويض على افتراض الخطأ من جانب الطاعنه بالتطبيق لأحكام المسؤولية الشبئية المنصوص

عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني فإنه يكون قد لمحجب بذلك عن إعمال أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي السالف الإشارة إليها فيما تضمنه من أحكام خاصة بشأن خطأ صاحب العمل التوجب الاثبات .

(الطعن رقم ١٩٩١ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ من ٢٥ من ١٠١٩ .

الطعن رقم ١٨١٥ سنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

٦٦- البند هـ من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر - ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قد اعتبر في حكم إصابة العمل هـ كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي هـ . وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق إلى أن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى تعتبر إصابة عمل لوقوع الحادث الذي أدى لوفاته خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله ، وفي الطريق إليه . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

٦٧- المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن ترجيح أن أرهاق مورث المطعون ضدها الأول والثاني من العمل يتسم بالمباشرة حتى يعتبر حادث عمل ، وكانت إصابة مورثهما لاتعدو أن تكون مرضاً لم يرد في الجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة إليه ولا يعتبر مرضاً مهنيّاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١١/٩ .

الطعن رقم ٩٧٤ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

٦٨- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الحبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والرأى

الذي ينتهي اليه في تقريره نتيجة ابحاثه الشخصية محل مناقشة بين الخصوم .
محل تقدير موضوعي من المحكمة بما لا وجه معه للنعم بأن المحكمة نذبت خبيراً
حسابياً لا درايه له بالمسائل الطبية التي يتطلبها بحث موضوع النزاع . وتقدير
ما اذا كانت الوفاة اصابة عمل من عدمه هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى
فلا يخضع فيه قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان - استخلاصه
سائغاً . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي ايدى الحكم انطعون فيه قد ارد
بمدوناته (.....) وكان الثابت من تقرير الخبير المودع ملف الدعوى ان تاريخ
ميلاد مورث المدعية المدعية ٥٤/١٢/١ أي أن سنة وقت الوفاة نتيجة الاصابة
أقل من ٦ سنة وأنه كان يعاني من مرض تكيس الكلاء وارتفاع ضغط الدم
وقد تقرر بواسطة طبيب الشركة المدعى عليها الثانيه اسناد عمل خفيف أو نهاري
له الا أن الشركة لم تراعى توصية طبيبها وامسندت الي مورث المدعية وعلى ما هو
موضع بتقرير الخبير ذات العمل الذي كان يزوده قبل مرضه وهو قسم السحب
اليوم . كما أن الثابت من كتاب الشركة المودع ١٩٨٤/١/٣١ والمودع بمحاضر
اعمال الخبير وايضا من ذات التقرير أن مورث المدعية كان يعمل بموجب أوامر
تشغيل أي بتكليف من الشركة ساعات عمل اضافية تزيد عن ساعات العمل
الاصلي وأنه اثناء عمله بالوردية وعلى أثر تعب الم به تم نقله من مقر الشركة
الى المستشفى بسياره الشركة وأن سبب الوفاة كما هو ثابت من شهادة الوفاة
الخاصة به والمودعه حافظة مستندات المدعية هو جلطة بالشريان التاجي وتوقف
مفاجيء . بالقلب) وكان هذا الذي أورده الحكم سائغاً وله اصله الثابت
في الاوراق فان النعم عليه بهذا الوجه ينحل الى جنل موضوعي في سلطة
المحكمة في فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيهما لايجوز اثارته امام محكمة
النقض .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٦٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ
الدستورية المعمول بها اصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين . وكان
المراد بالقانون في القاعدة الدستورية التي تنص بان احكام القوانين لايجري الا
علي ما يقع من تاريخ نفاذها ولايترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ما لم ينص
فيها على خلاف ذلك هو القانون بمقتاه الاعم فيدخل في هذا المجال اي تشريع
سواء كان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى

الضيق أو كان صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها ، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار ، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات ونلك اللوائح الأعلى ما يقع من تاريخ صدورهما ، ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها الا اذا كانت صادرة - تنفيذاً لقوانين ذات اثر رجعى ، لما كانت المادة ٥/د من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، وصدر استناداً لهذا التفويض قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل الذى عمل به من تاريخ صدره فى ٨/٩/١٩٨٥ طبقاً للمادة العاشرة منه فان هذا القرار بما تضمنه من قواعد وشروط لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل لا تسرى - احكامه على واقعه وفاء مورث المظعون ضدها الحاصلة فى ٨/٤/١٩٨٢ ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير اساس .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ فى جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى

١- مفاد نص المادة ٥ ط من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء أكان هذا المقابل محدد بالمدة أم بالانتاج أم بهما معاً ، ولا تدخل الأجر الإضافية فى حسابه إذ أن هذا الأجر إنما يقابل الزيادة فى ساعات العمل المقرره ، فيعتبر بهذه المشابهة أجراً متغيراً ومرتبباً بالظروف الطارئة التى تدعو إلى تشغيل العمال ساعات إضافية ، ولابنال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله .

(الطعن رقم ٥٢٣ سنة ٥١ فى جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ من ٢٢٦٩ ٥٢٢ .

الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٥٢ فى جلسة ٩/١/١٩٨٣ من ٣٤ من ١٤٧ .

الطعن رقم ١٧٧١ سنة ٥٠ فى جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٦ .

الطعن رقم ٨٠١ سنة ٥٢ فى جلسة ١٥/٢/١٩٨٨)

٢- الأجر الذى يعتد به فى حساب قيمة الاشتراكات وتسوية المعاش بالنسبة للعامل المنتدب هو ما يحصل عليه لقاء عمله الاصلى .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ فى جلسة ٢٥/١/١٩٨٨)

٣- ما انتهت اليه المحكمة العليا فى قرارها الصادر بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣ فى طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق من أن مكافأة زيادة الانتاج التى تصرف للعاملين بالقطاع العام عند توافر أسباب استحقاقها وفقاً للأنظمة التى تضعها مجالس الاداره المختصة بناء على السلطة المخولة لها بموجب المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقانون العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعتبر جزءاً من الأجر ، مجال أعماله وفق ما جاء بقرار التفسير ذاته هو نطاق تطبيق أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ٥١ فى جلسة ٩/٥/١٩٨٨)

٤- الفقرة « ط » من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ قد

درفت الأجر في تطبيق أحكام القانون بأنه ما يحصل عليه المزمّن عليه لقاء عمله
الأصلى .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

هـ- الأجر الذي يعتد به في حساب قيمة الاشتراكات وتسوية المعاش بالنسبة
للمعاشر المنتدب هو ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلى .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

التأخر في سداد الاشتراكات

١- مؤدى نص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد والأوضاع التي رسمها القانون ، وخصص المشرع كل حالة بعكسها . فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات بالمادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦٪ سنوياً عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد القانوني ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه في صدد المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك إنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ وهو دفع مبالغ إضافية طالما أن المادة ٧٣ قد استقلت بأحكامها الخاصة بالتأخير في توريد قيمة الاشتراكات بما في ذلك الجزاء الذي رتب المشرع بها على التأخير وهو إلزام صاحب العمل بالفوائد بواقع ٦٪ على التمر المتقدم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هنا النظر وانتهى إلى عدم استعفاء هيئة التأمينات للبالغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ٧٦ باعتبار أن المظنون عليه لم يتخلف عن الاشتراك لدى الهيئة عن عماله فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

(الطعن رقم ١٩ سنة ٢٤ في جلسة ١٦/١/١٩٦٨ من ١٩ ج ١ من ٦٢)

٢- نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتنص المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ٨٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بعد أقصى قدره ٣٪ وذلك فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب أدائه حتى تاريخ السداد ، ومؤدى ذلك أنه إذا تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لدى الهيئة عن المواعيد المعينة في القانون فإنه يستحق عليه بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافي المبين في هذه المادة وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة المشار إليها .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٩/٥/٨ من ٢٠ ع ٢ من ٧٦٥ .

الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٩/١١/١١ من ٢٠ ع ٢ من ١١٧٦)

٣- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أن المشرع أراد أن يلزم رب العمل التي يتأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية النورية في مواعييدها المحددة بغرامة إضافية بواقع ١٪ من الاشتراكات التي تأخر عن أدائها في كل شهر يحدث فيه التأخير . ولذلك فإن هذه الغرامة تتعدد بعدد الشهور التي يتأخر رب العمل خلالها في الوفاء بالاشتراكات على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٪ من قيمة هذه الاشتراكات وهذا النص يسرى بأثر رجعي منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ طبقاً لنص المادة الخامسة من مواد الإصدار في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على الزام رب العمل بغرامة قدرها ١٪ دون تحديد الشهور التي تم فيها التأخير ودون بيان نطاق هذه الغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٩/٦/٤ من ٢٠ ع ٢ من ٨٢٦)

٤- المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخير في أداء الاشتراكات والمنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليس تعويضاً كما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدني لاستحقاقه إغذار المدين . بل هو جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات المستحقة في مواعييدها وهذا الجزاء شبيه بالجزاء الذي فرضه المشرع في المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزي أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر في المواعيد المحددة لأدائه فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً ووصفت مذكرته الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذا أنه يختلف عن التعويض الذي هو مقابل الضرر الذي يلحق الدائن بسبب خطأ المدين والذي لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافي يستحق بثبوت التأخير في دفع الاشتراكات المستحقة ودون اثبات أي عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتى كان هذا المبلغ الإضافي لا يعتبر تعويضاً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني

الذي يوجب الإعذار ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة أسرة بالفوائد التي ألزم بها المشرع رب العمل في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ص ٢٠ ع ٢ ص ٩٥٢ .

الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٧٠ ص ٢١ ع ١ ص ١٢٢ .

الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٤١ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٢ ص ٢٤ ص ١٨٨٦)

٥- مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من مواد إصداره التي نصت على الأثر الرجعى للمادة ١٧ ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن تأخر رب العمل في سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة موجب لاستحقاق المبلغ الإضافى المبين بالمادة ١٧ ، وإذا كان المبلغ الذى طلب الطاعنون الحكم به براءة ذمتهم منه هو ما كانت تطالبهم به هيئة التأمينات على أساس المستحق عليهم نظير التأخير ، هو ١٠٠٪ من المبالغ التى تأخروا في سدادها ، فإنه وقد ثبت أن المستحق عليهم طبقاً للمادة ١٧ أنفة الذكر نسبة تقل عن ذلك فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يخصم ما يوازى هذه النسبة مادام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل قبل الفصل نهائياً فى الدعوى .

(الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٧٠ ص ٢١ ع ١ ص ١٢٢)

٦- جرى نص المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تحكم النزاع إعمالاً لأثرها الرجعى المقرر بالمادة الخامسة من مواد إصدار هذا القانون على التفرقة بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية عن كل أو بعض عماله أو عدم أدائه الاشتراكات على أساس أجورهم الحقيقية وبين حالة تأخر صاحب العمل بعد اشتراكه فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد المحددة ، وفرض على صاحب العمل فى الحالة الاولى غرامة إضافية بواقع ٥٪ من قيمة الاشتراكات التى يلم يؤدها ، بينما حدد هذه الغرامة فى الحالة الثانية بواقع ١٪ من قيمة الاشتراكات التى تأخر صاحب العمل فى أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٪ وإذا كان إخطار المطعون ضدهما - رب العمل - هيئة التأمينات الاجتماعية بعدد عمالها وأجورهم الصحيحة بمقتضى الاستمارة المقدمة منهما ، لا يدل بذاته على تاريخ بدء اشتراك المطعون ضدهما فى التأمين عن كل عمالهما فى الفترة السابقة على هذا الإخطار ، وكان تحديد حالة المطعون ضدهما وهل هى حالة تخلف عن الاشتراك

في التأمين أم حالة تأخر في أداء الاشتراكات يقتضى الوقوف على تاريخ اشتراكهما لدى هيئة التأمينات الاجتماعية وما إذا كان هذا التاريخ يوافق بداية خضوعهما لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو أنهما تأخرا في سداد المستحق عليهما فتتطبق على حالتهما الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار إليها أم أن اشتراكهما يلى ذلك فتعتبر الفترة السابقة على الاشتراك في التأمين فترة تخلف تسرى عليها الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث ذلك ولم يراجع دفاع الطاعنه في هذا الخصوص رغم ماله من أثر جوهري في الدعوى ، فإنه يكون مشوهاً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ من ٢٤ ع ٢ ص ٨٢٥)

٧- متى كانت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي عمل به قبل الفصل نهائياً في الدعوى - قد نصت على سريان أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٧ هذه تنص في فقرتها الثانية على أن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينه في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية يوازي ١٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر بعد أقصى ٣٪ وذلك فضلاً عما تقتضى به المادة ١٤ من ذات القانون من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد . إذ كان ذلك وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه طبقاً لما انتهى إليه الحجير المنتدب من محكمة أول درجة ، والذي ينازع فيه المطعون ضده ، هو أنه آخر في سداد الاشتراكات بما رتب في ذمته فروقاً لها والفوائد المستحقة عليها ، فإنه يكون قد استحق عليه أيضاً المبلغ الإضافي المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٧ الشالف بيانها وفي حدود النسب الواردة بها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقرراً أن المادة ١٧ بفقرتيها لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣٠ من ٢٥ ص ٦١٨)

٨- النص في المادتين ١٤ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ والفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من قانون التأمينات الاجتماعية المضافة بالقانون رقم ٤٥

لسنة ١٩٧٥ يدل على أن الشرع رأى - وعلى ما أفصح عنه في المذكرة
الابضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - التيسير على أصحاب الأعمال في
سداد الاشتراكات المتأخرة وأقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة المتأخرة
لديهم للهيئة ، فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ على
إعفائهم من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المستحقة عن المبالغ المذكورة وذلك
استثناء من أحكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنصوص فيهما على المبالغ سالفة الذكر دون
المبالغ الإضافية الخاصة بالتأخير في إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية بانتهاء
خدمة العامل المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من ذات
القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٧ من ٢٠ ع ٢ من ١٤٩)

التخلف عن الاشتراك فى التأمينات

١- مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل كليه عن الاشتراك فى هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد وبالأرضاع التى رسمها القانون وخص المشرع كل حالة بحكمها فنص على حالة التأخير فى توريد الاشتراكات فى المادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦٪ سنوياً عن الاشتراكات التى لم تورد فى الميعاد القانونى . ولا يغير من ذلك ما نص عليه فى صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لايتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل فى حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ للتخلف وهو دفع مبلغ إضافى يوازى مقدار الاشتراكات المستحقة لأن الاحالة إلى أحكام المادة ٧٣ إنما وردت بشأن التخلف لا التأخير . وقد استقلت حالة التأخير بأحكامها الخاصة الواردة فى تلك المادة بما فى ذلك الجزاء المقرر لها وهو سريان الفوائد بواقع ٦٪ على الاشتراكات التى لم تورد فى الميعاد . ولاحجة فيما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع قصد تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التأخير والتخلف إذ لا يتفق ذللك مع مدلول المادتين سالفتى الذكر ولايمكن أن تضيف المذكرة الإيضاحية إلى أحكام القانون السابق جديداً لم تتضمنه نصوصه أو أن تفسر أحكامه بما لايتفق مع مدلولها .

(الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ص ١٩ ح ١ ص ٤٢٧)

٢- أخذ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالترقية بين حالتى التأخير والتخلف عن الاشتراك فى هيئة التأمينات فجعل التخلف مقصوراً على حالة عدم قيام صاحب العمل بالاشتراك عن العاملين لديهم كلهم أو بعضهم وحالة قيامه بأداء الاشتراكات الخاصة بالعمال المؤمن عليهم على أساس أجور غير حقيقية . أما حالة التأخير عن أداء الاشتراكات الشهرية فى المواعيد المعينة لذلك فقد خصها هذا القانون بحكم خاص وفرض لها جزاء أخف

بكثير من جزاء التخلف مما يدل على أن لتأخير في ذم المشرع معنى يختلف عن معنى التخلف .

(الظمن السابق)

٣- إذا نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت هذه المادة الأخيرة قد تناولت في فقرتها الأولى حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة ، وفرضت عليه في هذه الحالة غرامه إضافيه توازي ٥٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها ، بينما تناولت في فقرتها الثانية حالة تأخر صاحب العمل في أداء الاشتراكات المستحقة للهيئة في المواعيد المعينه في هذا القانون ، وألزمته في هذه الحالة بغرامة إضافيه توازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وبعد أقصى قدره ٣٪ فإن مؤدى ذلك أن الأثر الرجعى لهذه المادة ينسحب الى هاتين الحالتين على السواء ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة المشار اليها في فقرتها الثانية من أنه يجب على الهيئة تسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقاً لأحكام المادة ١٧ في جميع الحالات التي استحدثت فيها مبالغ إضافية بواقع ١٠٪ ، إذ أن نص تلك الفقرة لا يتأدى منه أن الأثر الرجعى لهذه المادة يقتصر على حالة تخلف صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة ، وإنما أضافه المشرع إلى المادة الخامسة تمثيلاً مع ما كان يقصده - وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - من تطبيق المادتين ٧٣ ، ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التخلف والتأجير في سداد الاشتراكات ، وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ ، وهو مضاعفة الاشتراك في هاتين الحالتين .

(الظمن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٩٢٢)

امتياز المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات

١- الامتياز وعلى ما جرى به نص المادة ١١٣ من القانون المدني هو « أولوية يقرها القانون لمحق معين مراعاة منه لصفته » كما أن المادة ١١٣١ من ذلك القانون تنص على أن « مرتبة الامتياز يحددها القانون » فالتقانون وحده هو الذي يعيش الحقوق الممتازة وهو وحده الذي يحدد مرتبة الامتياز بحيث وضع ترتيبه اتفاقاً أو قضاء . وقد نصت المادة ١١٣٢ من القانون المدني على أن ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقار معين ، ومن ثم فإن صاحب حق الامتياز العام يباشر إجراءات التنفيذ على أي مال للمدين فيستوفى حقه الممتاز من هذا المال متقدماً على جميع دائني المدين العاديين ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة ١٠٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملقى والتي تقابلها تنص على أن المبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يكون لها امتياز على أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية بما يجعل مرتبة امتياز حقوق الهيئة الطاعنة في أعلى الدرجات بعد المصروفات القضائية ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أهدر حق الامتياز المقرر لديون الهيئة الطاعنة على جميع أموال مدينها باعتبارها من حقوق الامتياز العامة المقررة بالقانون وبغير تفرق بين مال وآخر ثم عاد فجعل مجاله ميزانيه المنشأ دون ذكر أسباب هذا التخصيص المخالف لما ورد من الأحكام العامة في القانون المدني ومن الأحكام الخاصة في قانون التأمينات الاجتماعية ، فانه يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٤/٧ من ٢٧ من ٨٨٠)

٢- النص في المادة ١١٣٣ من القانون المدني على أنه « لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية ويعتبر حائزاً في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ... » مفاده أن جميع حقوق الامتياز عامة في جميع أموال المدين أم كانت حقوق امتياز خاصة على منقول معين ، لا يحتج بها على الحائز حسن النية لأنه بالإضافة إلى أن عبارة « حق الامتياز » جاءت بهذا النص عامة دون تخصيص ، فإن هذا النص ورد في الفصل الأول من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بالأحكام العامة

فى حقوق الامتياز ، هنا فضلاً عن أن هذا النص قصد به تغليب قاعدة الحيازة بحسن نية على الامتياز سواء كان خاصاً أم عاماً وإذا كانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - يكون لها امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار . فإن ذلك لا يعنى أنه يحتج بها على الحائز حسن النية شأنها شأن سائر حقوق الامتياز سواء كانت عامة أو خاصة .

(الطعن رقم ١٣٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ ص ٣٠ ع ٢ ص ٢٢٢)

٣- النص فى المادة ١١٤٣ من القانون المدنى على أن « أجرة المبانى والأراضى الزراعية لسنتين أو لمدة الايجار إن قلت عن ذلك وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار يكون لها جميعاً امتياز على ما يكون موجوداً بالعين المؤجرة ومملوكاً للمستأجر من منقول قابل للعجز ... » مفاده أن امتياز دين الأجرة على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة قاصر على أجرة سنتين ، ولما كان دين الأجرة المستحقة للمطعمون عليهم الخمسة الأول هو مبلغ ٥٥١٢ جنيهاً فقط ، وكان الحكم المطعون فيه قد خصهم بكامل دين الأجرة المستحق لهم وقدره ٧٥.٥ جنيهاً على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ من القانون المدنى لا ينفذ فى حقهم ، مع أن ذلك النص فيما فرضه من استبعاد حقوق الامتياز التى تتقدم امتياز المؤجرين بينها المبالغ المستحقة للخزانة العامة والتى اعتبر المشرع مستحقات الهيئة الطاعنة فى مرتبتها بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يكون بالنسبة للأجرة على إطلاقها ، وإنما يعنى الأجرة التى حددتها الفقرة الأولى من ذات المادة بسنتين فقط ، ، ومن ثم فإن امتياز المؤجر باعتباره حسن النية - طبقاً للمادة ١١٢٣ مدنى - لا يتقدم على امتياز الهيئة الطاعنة إلا فى حدود سنتين ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن السابق)

انتقال ملكية المنشأة وأثره على مستحقات هيئة التأمينات

١- إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تجعل صاحب العمل الجديد مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن دفاع الطاعنة بأنه لا يجوز مساملتها عن مكافأة نهاية الخدمة إلا إعتباراً من بموجب عقد البيع الصادر إليها من صاحب العمل السابق يضحى غير منتج في الدعوى .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ١٩٨٢ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ من ٢٩ من ٧٩٠)

٢- لما كان النص في المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أنه لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الاعمال السابقين عند تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة ... ، مفاده أنه حالة انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف من التصرفات القانونية تكون المنشأة ضامنة بذاتها لمستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل عن الفترة السابقة على انتقال الملكية ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام باخطار الهيئة بالتصرف في حينه أو التعهد السلف بالسداد منفرداً ، وكان الثابت في الدعوى ان المنشأة محل الداعي كانت مملوكة للمطعون ضدها الثانية رانها تصرفت فيها بالبيع للمطعون ضدها الأولى تكون ملزمة بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية بسداد كافة المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة قبل المطعون ضدها الثانية عن الفترة السابقة على هذه التاربخ واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء ببراءة ذمة المطعون ضدها الأولى على أنها قد أخطرت الطاعنة بالتصرف في حينه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٦٠ سنة ١٩٨٢ في جلسة ٢١/٣/١٩٨٢)

٣- النص في المادة ١٤٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تضمن

المنشأة في أي يد كانت كافة مستحقات الهيئة المختصة . ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات . على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالاندماج أو الوصية أو الإرث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما آل إليه . ينظر وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التأمين الاجتماعي على أن المشرع لتحقيقاً للعناية الكافية لأموال الهيئة المختصة جعل المنشأة بذاتها ضامنة لكافة مستحقات تلك الهيئة في حالة انتقال ملكية المنشأة أو أحد عناصرها إلى الغير بأي تصرف من التصرفات أو بالإرث فإذا كان من انتقلت إليه المنشأة خلفاً لصاحب العمل السابق فإنه فضلاً عن ضمان المنشأة لمستحقات الهيئة يكون الخلف مسئولاً متضامناً مع أصحاب الأعمال السابقين في الوفاء بكافة المستحقات وغيرها من الالتزامات الأخرى ونص المشرع على تحديد مسئولية الخلف في حدود ما انتقل إليه في الحالات التي ينتقل فيها إلى الخلف أحد عناصر المنشأة ، وبما لازمه أن ضمان المنشأة بذاتها لمستحقات الهيئة المختصة مستقل عن تضامن الخلف في الوفاء بتلك المستحقات . لما كان ذلك وكان الواقع الثابت بالأوراق أن منشأة الطاعن عبارة عن فندق يقوم باستغلاله عن طريق تأجيره للغير ومن ثم فإن المنشأة بهذه المثابة تكون ضامنة لمستحقات الهيئة المطعون ضدها الأول وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الالتزام يعتبر من مقومات المنشأة فيمكن للهيئة مطالبة الشركة المتسائلة بكافة المستحقات فإنه يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

(:الطعن رقم ٧٨٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٩)

تأمين اضافى (تعريض اضافى)

١- تروخى الشارع فى تقرير نظام التأمين الإضافى فى المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تصرف الهيئة مبلغاً نقدياً إضافياً إلى المؤمن عليه أو ورثته الشرعيين أو المستفيدين الآخرين الذين يعينهم قبل وفاته فى حالة تحقق أحد الخطرين المؤمن منهما وهما العجز الكامل والوفاة خلال مدة خدمته ، وتشترط تلك المادة لاستحقاق هذا التأمين أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكاً شهرياً متقطعاً . ولما كنت اشتراكات التأمين وطبقاً لنص المواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤ من ذلك القانون تستحق شهرياً وتعتبر واجبة الأداء من أول الشهر التالى ، فان تلك الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ إنما تتحدد بمقدار ما سدد منها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق العجز الكامل أو الوفاة ولا تتعداه قد جرت على تحصيل هذه الاشتراكات مسبقاً عن تلك المدة .

(الطعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ من ٢٧ من ١٤١٧)

٢- مفاد نص المادتين ٨٧ ، ٨٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التأمين الإضافى عبارة عن مبلغ نقدى بصرف دفعه واحدة إلى المؤمن عليه أو المستحقة عنه فى حالات العجز الكامل أو الوفاة بالشروط التى عينها القانون ، ويكون معادلاً لنسبته من متوسط الأجر السنوى المشار إليه فى المادة ٨١ تبعاً للمسن ووفقاً للجدول رقم ٤ المرافق للقانون مع زيادة النسب الواردة فى الجدول المذكور بواقع ٥٪ من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة عمل ، ويعتبر بهذه المثابة تعريضاً قصد منه المشرع مساعدة المؤمن عليه وأسرته بسبب انتهاء خدمته قبل سن التقاعد ومعالجة الآثار الناجمة عن الوفاة أو العجز الكامل قبل هذه السن ، وكانت عبارة « المعاشات أو التعويضات » قد وردت فى نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصيغة عامة مطلقة فتشمل تبعاً التامين الإضافى باعتباره تعريضاً يتعين صرفه فى المواعيد المقررة بالمادة المشار إليها وإلا التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين منه المستندات المطلوبة ، فإن القول بتقصر مدلول عبارة « المعاشات أو التعويضات » على المعاش أو تعويض الدفعة

انراحدة دون هذا التأمين الإضافى يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠ من ٢١ ص ٩٨٧ ،

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٣- مفاد نص المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لاستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه مبلغ التأمين الإضافى أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ من ٢٢ ص ١١٧٢)

٤- مفاد نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم فى الهيئة ومحسب مستحقانهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى الذى كانوا يتقاضونه فى الستين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

(الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٠ من ٢٢ ص ١٤١٤ ،

الطعن ٢٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥)

٥- تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن ، مما مفاده أن التأمين الإضافى المستحق عند وفاة المؤمن عليه يتعين توزيعه على ورثته الشرعيين طبقاً لقواعد الارث المبينة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ما لم يكن قد حدد قبل وفاته مستفيدين آخرين يحسب إليهم مبلغ التأمين .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ من ٢٢ ص ١٨١٤)

٦- لئن كانت المادة ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ قد أجازته إعادة تسوية بعض الحقوق التأمينية ونصت على أنه يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو من يستحقون عنهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع بما يأتى :
ولاً - إعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى وذلك بمراعاة الأحكام الآتية ٧- الفقرة الأولى من المادة ٥١ متى توافر فى الحالة

تعريف إصابة العمل المنصوص عليها في هذا القانون ٨- الفقرة الثانية من المادة ٥١ « فإن حكم هذه المادة يعد استثناء من الأصل في عدم سريان القانون على الوقائع السابقة على نفاذه ، وقد انحصر هذا الاستثناء فيما يتعلق بطلب الانتفاع بما تقرره المادة ٥١ من القانون إذا ما اعتبرت الحالة محل التسوية إصابة عمل في حكم المادة ٥ فقرة (هـ) من هذا القانون في تسوية المعاش والزيادة النسبية فيه ، فلا تجاوزة إلى غيره من المستحقات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتسوية معاش ومستحقات مورث المطعون ضدها الأولى طبقاً للمراد ٥١ ، ١١٨ ، ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما مفاده أنه قضى بتسوية التعويض الإضافي وفق حكم المادة ١١٨ من هذا القانون حالة أنه لا ينطبق على الواقعة ولا تنص المادة ١٦٨ منه على تسوية التعويض الإضافي ضمن الحالات التي أدرجها في نطاق الاستثناء المشار إليه ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٣/١٩٨٢ من ٢٤ ص ١٨٠٦)

٧- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم تنص على أن « تسرى على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه » وكانت المادة ١٨ من القانون ١٠٨ لسنة ٧٦ المشار اليه تنص على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه - بحسب الاحوال - معاشاً في حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته ، بشرط الا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة اشهر متصلة أو ستة اشهر متقطعة » كما تنص المادة ٢١ على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً اضافياً في الحالات الآتية (١) (٢) وفاة المؤمن عليه (٣) ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض ان يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة اشهر متصلة أو ستة اشهر متقطعة » ولما كان القانون ١٠٨ لسنة ٧٦ لم ينص على قاعدة معينة بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند احتساب مدة الاشتراك فإنه يتعين الرجوع الى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٨)

٨- مزدي نص المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٣ لسنة ١٩٨٠ ان التعريض الإضافي المستحق عند وفاء المؤمن عليه يتمين توزيعه على ورثته الشرعيين طبقاً لقواعد الارث المبينة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ما لم يكن قد حدد قبل وفاته مستفيدين آخرين فينصرف إليهم مبلغ التعريض .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ .

الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء

١- مفاد نص المادة ٣/٧ من مواد إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثانية من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية ، والمادة الأولى من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع رأى أن يعمم نظام التأمينات تدريجياً ، وجعل الأصل هو أن تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاء على جميع المهن الموجودة في الجمهورية ، ولم يستثن من هذا الأصل إلا الهيئات التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ على سبيل المحصر ومنها : أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنبها ، وهو استثناء يشترط لتطبيقه أن تكون هناك ضريبة مستحقة أصلاً على أصحاب هذه المهن وألا تزيد هذه الضريبة المستحقة على عشرين جنبها ، ومن ثم فلا يشمل الاستثناء المذكور صاحب المهنة غير التجارية المعفى من هذه الضريبة لهدف خاص توخاه المشرع ، يؤيد هذا النظر أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ السابق الاشارة إليه والذي تم بمقتضاه تنفيذ القانون في جميع أنحاء الجمهورية على جميع العمال والطوائف التي كانت مستثناة خلال الفترة السابقة على العمل به لم ينص على سريانه أيضاً على الطوائف المعفاة من ضريبة المهن بقوة القانون ، مما يدل على أن الاستثناء السابق لم يكن يشملها ، إذ كان ذلك ، وكان الاستثناء لا يجوز القياس عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بأن الاستثناء سالف الذكر ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة هذه المهن وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦ من ٢٤ ع ٢ ص ٨٢٨)

٢- إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتدب خير لبيان مقدار المبالغ التي أداها المطعون ضده - صاحب مدرسة خاصة - للطائفة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - من اشتراطات وترابعها عن الفتة عن ١/٨/١٩٥٩ حتى ٣١/٧/١٩٦١ ، إلا أنه قد أقام قضاءً بذلك على ما قطع به في أسبابه

من أن الاستثناء الوارد في القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى ابتداء من ١/٨/١٩٥٩ والذي يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيهاً ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة المهن ، وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيوخه والعجز والوفاء وإنما تخضع لأحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١/٨/١٩٦١ الذي نص على سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الجميع والحكم بذلك يكون قد بت في أساس الخصومه فلا يعتبر في هذا الخصوص صادراً قبل الفصل في الموضوع ، بل هو حكم أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومه لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن فيه على استقلال يكون جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦ من ٢٤ ج ٢ ص ٨٢٨)

٣- مژدى نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأمر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، والذي أهرم عقد التأمين الجماعى - الذى ينتفع به الطاعن تطبيقاً له ، أن العجز لا يعتبر كاملاً ، متى كان المؤمن عليه يستطيع القيام بأى مهنة أو عمل يكتسب منه وهو ما أكدته المشرع بعد ذلك فى المادة الأولى من قانونى التأمينات الاجتماعيه الصادرين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها الأولى بعد ان تبينت عدم قدرة الطاعن على القيام بعمله كسائق ، قد استندت إليه عملاً آخر يستطيع أن يؤديه ، فإنه يخرج بذلك عن مدلول عبارة العجز الكلى الكامل الذى يستحق عنه قيمة التأمين ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٢٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ من ٢٦ ص ٥٩٤)

٤- لما كانت المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن يستحق معاش الشيوخه كل من مؤمن عليه بلغ سن الستين ، وجرى نصحها بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن يستحق معاش الشيوخه عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، وكان مژدى هذه

النصوص أن اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة يتوقف بحسب الأصل بمجرد بلوغه من الستين ، وكان ما أجازته المادة ٧١ مكرراً (ب) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافه بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية من استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه - وهو استثناء من ذلك الأصل على ما صرحت به المادة الأولى منهما - مشروطاً بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك المرجح لاستحقاق المعاش بحيث إذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ من الستين أن يطلب الاستمرار في عمله أو الالتحاق بعمل جديد ابتغاء الحصول على معاش أكبر ولذلك نصت هاتان المادتان على أن حكمهما لا يسرى بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ لأنه في هذا التاريخ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال - وهو أول تشريع لتأمينات الاجتماعية في مصر - قد استكمل تلك المدد واستحق بذلك الحد الأدنى للمعاش فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد الستين ، ولو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد ذلك الأجل وجعل سريان كل من النصين مطلقاً من كل قيد . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المرحوم ... كان يعمل بمصلحة البريد إلى أن انتهت خدمته بإحالة إلى المعاش في سنة ١٩٥٠ لبلوغه من الستين وأنه يتقاضى معاشاً عن خدمته هذه ، فإن التحاقه بالعمل لدى المظنون ضدها الأولى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ إلى أن توفي في سنة ١٩٦٦ لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة لأنه يكون بمثابة تأمين يبدأ لأول مرة بعد بلوغه من الستين وهو ما لا يجوز .

(الطعن رقم ١٩٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢ من ٢٦ من ٩٠٧ .

الطعن رقم ١٧٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

٥- لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض اصحاب الاعمال - الذي يحكم واقع الدعوى تنص على انه (تسرى أحكام تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء المقرره بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على اصحاب الاعمال الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : ١- ان

يكونوا ممن يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو فى مجال الخدمات ويخضعون
لشروط القيد فى السجل التجارى ...) وتنص المادة الثانية من ذات القانون على
أن (تستحق الاشتراكات الشهريه بالقيمة المحددة بالجدول رقم (١) المرفق للفتات
التي يختارها المؤمن عليه لاداء الاشتراك على اساسها لأول مرة بشرط ألا تقل
عن الفئة الأولى المبين بهذا الجدول ويقدم طلب المؤمن عليه بهذا الاختيار كتابة
الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعيه على النموذج الذي تعده لهذا الغرض ،
وتزدى الاشتراكات الى الهيئة بالشروط والأوضاع وفى المواعيد المقرره فى قانون
التأمينات الاجتماعيه المشار اليه) وكان مزودى ذلك أن سريان أحكام تأمين
الشيوخه والعجز والرفاه المقرره بقانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض اصحاب الاعمال منوط بتحقيق الشروط المنصوص فى
المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ وحدها دون غيرها وأن الطلب
الذى يقدمه المؤمن عليه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعيه بناء على نص
الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون ليس شرطاً لسريان احكام التأمين
وإنما هو مجرد وسيلة لاختار الهيئة ببعض البيانات الخاصه بالمؤمن عليه وبالفئة
التي يختارها لاداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينيه على اساسها فاذا
استوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون وقدم الطلب الى
الهيئة متضمناً الفئة التي اختارها وكانت هذه الفئة داخله فى نطاق الحدين الأدنى
والأقصى المنصوص عليهما فى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون تعين سداد
الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينيه وفقاً لها ، واذا لم يقدم هذا الطلب
حسب الاشتراكات وفقاً للفئة الدنيا وصرفت المستحقات طبقاً للمادة ١١٣ من
قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي احوالت اليها المادة ١٦ من
القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ ويكون من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعيه ان
ترجع على المؤمن عليه أو ورثته بجميع الاشتراكات المقرره وقوائد تأخيرها ، لما
كان ذلك ، وكان الشاهد فى الأوراق ان مورث المظنون ضدها المرحوم حلمى عبد
الحافظ محمد كان يزاول نشاطاً تجارياً خاضعاً لشروط القيد فى السجل التجارى
فوتصدير الحاصلات الزراعيه والحيوانيه ومنتجاتها ومشتقاتها ، وساتوفى باقى
الشرايط التي تتطلبها المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ واختار الفئة
انفصرى المبيته بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون ، فانه يكون خاضعاً لاحكام

التأمين على أصحاب الأعمال التي انتظمها وتتبع حساب الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينية للمطعون ضدها وفقاً لهذه الفئة ولا ينال من ذلك ان الطلب تضمن نشاطاً مغايراً لا يخضع لأحكام التأمين على أصحاب الأعمال لان الطلب ليس شرطاً لسريان هذه الأحكام وإنما هو مجرد وسيلة لاخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ببعض البيانات عن الزمن عليه والفئة التي اختارها لمعامل على أساسها ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه على غير اساس .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٥)

٦- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ والمادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١.٨ لسنة ١٩٧٦ ، أن المشرع مد بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المقرر بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض الفئات ممن كانوا محرمين من التمتع بأحكامه ومنهم فئة أصحاب الأعمال من يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو في مجال الخدمات والذين أضاف إليهم أصحاب الأعمال ممن يزاولون نشاطاً زراعياً والحرفيون وغيرهم ممن يزودون خدمات لحساب أنفسهم بموجب القانون ١.٨ لسنة ١٩٧١ أما المشتغلون بالمهن الحرج كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن فبعد أن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ قد استثناهم من الخضوع لأحكامه عاد بمناسبة صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي فأخضتهم لأحكامه بمقتضى القانون رقم ١.٨ لسنة ١٩٧٦ المعمول بع اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٦ عملاً بالمادة الرابعة من مواد إصداره .

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٥٣ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧)

٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح والنظم الصادرة في هذا الشأن كل منها حسب نطاقها الزمني وانه لا يطبق بشأنها أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد فيه نص خاص بتلك اللوائح والنظم ، لما كان ذلك وكان قرار مجلس ادارة مؤسسة المصانع الحربية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٣ المنشور بملحق الوقائع رقم ٢٧ بتاريخ ٢/٤/٦٤ قد رخص لمصنع ٦٣ الحربي بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة مصرية فان علاقته

بالشركة الطاعنه اصبحت علاقة تعاقدية منذ تحويلها الى شركة مساهمة ويخضع لاحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقع الدعوى - ولأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ ، الصادر قانون التأمينات الاجتماعيه ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وكانت المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد نصت على ان تنتهى خدمة العامل لاحد الأسباب الآتية : (١) بلوغ سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . (٢) يدل على أنه اذا بلغ العامل ن التقاعد انتهت خدمته بقوة القانون ويعتبر القرار الصادر بانتهاء الخدمه لبلوغ سن التقاعد كاشفاً عن هذا السبب ، وكان الاصل فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والذى انتهت خدمة المطعون ضده فى ظل احكامه - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - انه اذا بلغ المؤمن عليه فى القطاع الخاص سن الستين أو انتهت خدمته فى الحكومة أو القطاع العام ببلوغه سن التقاعد ينتهى اشتراكه فى تأمين الشيخوخه بحيث لا يجوز له من بعد الاستمرار فى التأمين أو تأجيل أو تسريه معاشه فاذا لم تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين المدة اللازمة لاستحقاق المعاش استحق تعرض الدفعة الواحدة الا انه استثناء اجيز للمؤمن عليه طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المذكور عدم صرف هذا التعريض والاستمرار فى العمل وفى التأمين حتى تتوافر له مدة استحقاق المعاش وبمجرد توافر هذه المدة ينتهى تأمين الشيخوخه لانتهاء الفرض منه وهو استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش اذ ليس المقصود اناحة فرصة الحصول على معاش أكبر من خلال العمل بعد من التقاعد وانما هو فقط استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده بلغ سن الستين فى ١٠ / ١٠ / ١٩٧٨ فان خدمته تكون قد انتهت بقوة القانون ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واذا اصدرت الشركة قرارها بانهاء خدمته ببلوغه سن الستين فان قرارها يكون صحيحاً ، ولا ينال من ذلك ان تنص لائحة المصانع الحربية الصادرة قبل سريان القانون المذكور على سن آخر للتقاعد ، لان ذلك لا يرتب حقاً مكتسباً فى استمراره فى الخدمة على خلاف أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الحكم رقم ١٧٧٠ سنة ٢٣ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٨)

تأمين صحي

١- أصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى ونص فى المادة الأولى على أن يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ النص الآتى : مادة ١ - لا تسرى أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية فى شأن التأمين الصحى إلا على المنشآت الموجودة فى محافظة الاسكندرية ويبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل ، ثم أصدر قراره رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ باعتبار فروع المنشآت بمحافظه الاسكندرية والتى يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل فى حكم المنشأة فى شأن سريان نظام التأمين الصحى ونص فى مادته الأولى على أنه : فى تطبيق أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يعتبر فى حكم المنشأة الفروع الموجودة فى محافظة الاسكندرية للمنشآت التى يبلغ مجموع عمالها مائة عامل على الأقل ، فسارى بذلك بين المنشأة وفرع المنشأة الموجودة بمحافظه الاسكندرية فى شأن سريان التأمين الصحى وأخضعه لنظام إذا بلغ عدد عماله مائة عامل على الأقل ، وأن القرار ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن العمل بأحكام المادة الأولى من القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة إليها نظام التأمين الصحى قد قصد بإصداره مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بجعله - وعلى ما جاء فى مادته الاولى - أول يناير ١٩٦٦ ، دون أن يغير فى موضوعه من شرط اخضاع فرع المنشأة الكائن بمحافظه الاسكندرية لنظام التأمين الصحى بأن يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل .

(الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٥٠٦)

٢- مفاد نصوص إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، القرار الجمهورى رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام التأمين الصحى تدريجياً على المنشآت والجهات التى يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الصحة فى هذا الخصوص ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من مراد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه يتم سريان أحكام التأمين الصحى على جميع الخاضعين لأحكامه فى جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ

العمل به أي اعتباراً من ١/١/١٩٦٧ ذلك لأن ما تنص عليه المادة في هذا الشأن هو من الامور التنظيمية ، فإذا لم يصدر قرار من وزير الصحة يسريان أحكام التأمين الصحي الوارده بالباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشاء ما فإن عمالها لا يستفيدون من أحكام هذا التأمين .

(الطعن رقم ٥٨ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٩٧)

٣- مؤدى نص المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المؤمن عليهم الذين يحتفظون بالمزايا الطبية المقرره لهم بمقتضى قوانين أو لوائح أو نظم خاصه ، أو عقود مشتركه أو اتفاقيات أو غيرها ترتفع في مستواها أو في تخصصاتها عن الرعاية التي يؤديها إليهم تأمين المرض بموجب ذلك القانون ، هم أولئك الذين تقرر لهم المزايا قبل يوم ١/١/١٩٦٤ تاريخ العمل بأحكام التأمين الصحي التي أوردها هذا القانون باعتبارها حقراً مكتسبة لا يجوز المساس بها .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

محكميم طبي

١- أجازت المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ للمؤمن عليه أن يتقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات بطلب لإعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المختصة بعدم إصابته بمرض مهني . وأرجبت المادة من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة محكميم يصدر بتشكيلها وتنظيم أعمالها قرار من وزير التأمينات لتصدر قرار ملزماً لطرفي النزاع ، مما مفاده أن الالتجاء إلى المحكميم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن عليه ولكنه إذا اختار هذا الطريق لاقتضاء حقوقه ، فإن قرار لجنة المحكميم الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه منه وتعين عليه التزامه وعدم التحلل منه .

(الطالبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ ق ١٠٤ لسنة ٥٠ ق ٥ رجال القضاء ، جلسة ٨ /
١٢ / ١٩٨١ من ٢٢ من ٦٤)

تعويض الدفعة الواحدة وفوائد التأخير

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة إلى عدم اعتبار هيئة التأمينات متأخرة في الوفاء للطاعن بالتعويض المستحق له منذ التاريخ الذي يقول به وحتى صدور الحكم الابتدائي ، وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير التعويض وجديده المنازعة التي أدت إلى تأخير صرفه من مسائل الواقع التي يستقل بتعصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر الهيئة غير متأخرة في الوفاء بالتعويض المستحق للطاعن يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٨ في جلسة ١٥/٦/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٠٦٦)

٢- إذ كان الثابت في الدعوى أن هيئة التأمينات المطعون ضدها سددت للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائي مبلغ في ٨/٨/١٩٦٧ ولم تقدم ما يفيد سدادها له باقى المبلغ المحكوم به وقدره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للجزاء المالى المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمبلغ - غير المسدد - المحكوم به من يوم التنفيذ الجزئى في ٨/٨/١٩٦٧ حتى السداد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن السابق)

٣- البين من النص ٨١ ب من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - ان حالات استحقاق تعويض الدفعة الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى . فإذا قبل خروج المزمع عليه نهائياً عن نطاق قانون التأمينات الاجتماعية وكانت الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً استحق تعويض الدفعة الواحدة ولا يشترط ان يكون له بلوغه من الستين ، وإذا بلغت مدة الاشتراك ٢٤ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض المذكور فور تقيده ببلوغ تلك السن ومن الحصول على معاش الشيخوخة الذي يعصرف له عند استحقاقه . وإذا كان ذلك الطاعن في الدعوى أنه ترك مهنة التعويض وأصبح يعمل مزارعاً لحسابه وأنه خرج بذلك نهائياً من نطاق تطبيق القانون المذكور ويحق له المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة دون تقيده بسنه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بحالة خروج الطاعن نهائياً عن نطاق تطبيق القانون على

حده واشترط لاستحقاق ذلك التعويض أن يتوافر معها مفادره الطاعن لبلاد نهائياً والهجرة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٢٩٩٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٥٩٩)

٤- مفاد نص المادتين ٨٩ و ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا استحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً لخروجه نهائياً عن نطاق التأمينات الاجتماعية ، تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقدمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بمستنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديمه وتحديد مبلغه ، فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة أداء التعويض الإضافي إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٢٢٤)

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٨٢ ص ٢٤ ص ٨٨٩)

٥- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى أحقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن كان قد استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض والتي لم تكن محل منازعة من الهيئة ، ومع ذلك لم تقم المطعون ضدها الأولى بدفع مستحقاته إليه ، ومن ثم كان يحق له تقاضى التعويض الإضافي بواقع ١٪ من قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن أيام التأخير في السداد وفق ما تنص عليه المادة ٩٥/٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض القضاء له بقيمة هذا التعويض الإضافي فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٦- إذا كانت الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ - تقضى بأن بصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الواردة بها و في حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً ، وكان المشتغلون لحسابهم - طبقاً لنص المادة الثانية من ذات القانون - من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطاقة عليهم قرار من رئيس الجمهورية . وإذا وردت عبارة الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون ، بالمادة ٨١ المشار إليها بصيغة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه الحالات على تلك التي لا يتصور معها عودة المؤمن عليه الى عمل جديد يخضع لأحكام القانون واستبعاد حالة اشتغاله لحسابه من هذه الحالات يكون تنقيداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمره بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ذلك أنه متى كان النص عاماً صريحاً لم الدلالة على المراد منه فلا محل لتقيده أو تأويله بدعوى استبعاد قصد الشارع منه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله واشتغاله لحسابه بالزراعة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦ من ٢٧ من ٦١٧)

٧- مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه ، يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، والنص في المادة ٧٨ من القانون على أنه ، يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤ شهراً على الأقل . ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه ١٨ شهراً على الأقل ، والنص في الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة ، إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش ، إن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أملاً معاش الشيخوخة إذا بلغ المدة التي ألتصحت عنها المادة ٧٨ المشار إليها فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره حتي ولو بلغ

هذه السن أثناء نظر دعواه يطلبه أمام محكمة الدرجة الثانية ظالماً أنه قد استكملها قبل أن تصدر المحكمة حكمها فيها ، لأن الفرض الذي استهدفه المشرع بنظام التأمينات الاجتماعية هو ألا يتسلم المؤمن عليه كلما ترك الخدمة عند أصحاب الأعمال قبل بلوغ سن الستين - وهو سن الشيخوخة - مع قدرته على العمل مكافأته فيبدها ويتعرض هو ومن يعولهم للحاجة والحرمان ، ولذلك حرص المشرع على نقل الالتزام بدفع المكافأة من عاتق أصحاب الأعمال إلى عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأوجب عدم صرف تعريض الدفعة الواحدة إلا عند بلوغ سن الشيخوخة .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ من ٧٨٦)

٨- نص المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « مع عدم الإخلال أحكام المادتين ٨٠ و ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش يواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فإذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقاً لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعريضاً دفعه واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة يواقع ٥٪ من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة ٨١ » ينبنى عن أن المشرع لم يصف حالات جديدة لاستحقاق المعاش أو تعريض الدفعة الواحدة غير تلك التي نص عليها في مواد الفصل الثاني عن استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها الواردة بالباب السابع الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ورغم استهداف ذلك النص - أخذاً بما اشتملت عليه عباراته وبورده من مواد الفصل الثالث من ذلك الباب بعنوان في حساب المدة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش - ضم مدة الخدمة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل إلى مدة الاشتراك في التأمين .

(الطعن السابق)

٩- المحكمة مقيدة في قضائها بما يطلبه الخصوم ، فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنه بطلب تقرير معاش شهري لها وفقاً لأحكام القانون

رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ . فإن ما تنعاه من عدم القضاء لها يتمويض طبقاً للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لاملح له مادام لم يثبت أنها عدلت طلباتها التي أقامت دعواها على أساسها .

(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ من ٥٧٢)

١- لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من دفع التعويض الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢/٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة الزام الهيئة به إلا إذا كانت منازعة الهيئة تنصب على أصل الحق - وهو خروج الطاعن نهائياً من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية أو عدم خروجه - إستناداً إلى التعديل الذي أدخله المشرع في هذا الخصوص على قانون التأمينات الاجتماعية فإن الهيئة لا تلتزم بالتعويض الإضافي المشار إليه وتقدير جدية هذه المنازعة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ما دام قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٧٥٦ سنة ٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ من ٢٨ من ١٨٢٨)

١١- مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المزمرة للصرف ، لما كان ذلك وكان المحكم المظعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بالتعويض من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الطاعن (العامل) لم يقدم للمظعون ضدها (هيئة التأمينات الاجتماعية) المستندات التي تثبت حقه وإنما قدمها لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢٣٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٣ من ٣٠ ع ٢ من ٧)

الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠ من ٢١ من ٩٨٧ ،

الطعن رقم ٨٦٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٥

١٢- حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند

خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المزمدة للصرف .

(الطعن رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٣ ص ٣٠)

١٣- القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والقائه فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعمول به في ١/٩/١٩٧٥ تنص في فقرتها الثالثة على أنها « فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إلترزم الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المومن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم » وكانت الطاعنة قد انفردت بالطعن في الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٨ وقضى للمطعون ضده الأول بتعريض الدفعة الواحدة وفوائده بواقع ١٪ عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الواجبة التطبيق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٣ ص ٣٠)

١٤- تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير المعاش أو التعريض من مسائل الراجع التي يستقل بتحصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض متى أقامة على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٣ ص ١٢٦)

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٨٢ ص ٣٤ ص ٨٨٩)

١٥- نقاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الشرع قدر - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة - ما تنطوي عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقيها من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تغياه من نظام التأمينات الاجتماعية بما يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة أسابيع على

الأكثر من تاريخ تقديم الزمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه فإذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر استحق الزمن عليه أو المستحقون عنه ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وتحمل بها الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقيها خلال الميعاد الذي حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على جزاء مالى يرتبه التأخير في صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وأطلق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة في نطاق فترة سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقول بأن مجموع تلك النسبة ينبغي ألا يجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لعموم نص المادة ٩٥ بغير مخصص . لما كان ذلك ، إذا التزم الحكم المطعون فيه هنا النظر فيما يتعلق بنطاق نفاذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن النص عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ من ٣٠ ع ٢ من ١٢٠ .

الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ من ٣٠ ع ٢ من ١٢٦ .

الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ من ٣١ من ٩٨٧)

١٦- المادة ١٤١ من قانون التأمينات الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه : على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم الزمن عليه أو المستحقين عنه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة ، فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات . وذلك من تاريخ استيفاء الزمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم ، ومزودى تلك القاعدة أنه لا يجوز للزمن عليهم أو المستحقين عنهم - إعمالاً للأثر المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يسرى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ - اقتضاء نسبة الـ ١٪ المشار إليها متى بلغ مجموعها المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى المحكوم بها للمطعون ضده الأول بصفته مقدارها ٢٧ جنيه وأن الجزاء المالى المستحق بواقع ١٪ يومياً من هذا المبلغ منذ ١٩٧٤/٦/٣ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ يجاوز قيمة هذه المعونة لأنه

يبلغ ١٥٨ جنيه و ٣٦ مليماً فإنه يضحى فاقد الحق في اقتضاها اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في ١/٩/١٩٧٥ . فإذا قضى له الحكم المطعون فيه بهذا الجزاء المالى عن المدة من ٣/٦/١٩٧٤ حتى السداد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ من ٣٠ ع ٢ من ١٢٠ ،

الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ من ٣٢ من ٩٦٤)

١٧- مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا استحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقدمه إليها بطلب الصرف موزداً بمستنداته . فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل ما يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة إلزام الهيئة به ، لأنه طالما أن الحق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع إلى تقدير هذا الحق المؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد ألزم الهيئة بأداء جزاء مالى إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ، وإذا كان هذا فإن هذا الجزاء المالى ليس فائدة قانونية بما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لاختلاف كل منها على الآخر مصدراً أو سبباً ولذلك فإنه لا يسرى عليه الحكم المادة ٢٣٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٢ من ٢١ من ١٢٨ ،

الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٤ من ٢٤ من ٨٨٩)

١٨- إذ كانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن " تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين ويستثنى من الموضوع لأحكامه الفئات الآتية ورئيس الجمهورية أن يصدر قراراً ببيان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها وبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية

وطريق حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات : ٣- ذوى
المهن الحرة والمتقاعين لحسابهم وأصحاب الحرف ٤- أصحاب الأعمال أنفسهم .
وكانت المادة ٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه : إذا
انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة
الواحدة ... (ب) فى حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا
القانون أو فى حالة مغادره البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً
لنسب الآتية ... وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا
القانون بقرار يصدر من وزير العمل وكان وزير العمل قد أصدر بموجب
هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٥٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد
حالات الخروج النهائى عن نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف
تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن المادة
الثانية من القانون حددت فئات العمال الخاضعين لنطاق تطبيقه ، وإذا كان لتحديد
هذه الحالات إنما ورد فى قرارات وزير العمل على سبيل المحصر وذلك بالاستناد
إلى تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما
كان ذلك وكانت استقالة المظعون ضده للعمل بالمعاماة لا تعد من الحالات الواردة
حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعيه
تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة .

(الطعن رقم ١٦٥٢ سنة ٤٩ فى جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٢٢ ص ١٠٦٤)

١٩- مؤدى نص المادة ١٤١ من قانون التأمينات الاجتماعى الصادر بالقانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الجزاء المالى أو التعويض المنصوص عليه فى هذه المادة
أصبح يقدر بمواقع ١٪ من قيمة المستحقات عن كل شهر يتأخر فيه صرفها عن
الميعاد إعتباراً من تاريخ إعمال هذا القانون وبما لا يجاوز أصل المستحقات
جميعاً ، فلا يجوز للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم إعمالاً للأثر المباشر للقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ إقتضاء نسبة ١٪ المشار
إليها متى بلغ المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم حتى ولو كان بعضها قد
استحق فى ظل العمل بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى كانت
تقدر هذا الجزاء المالى بنسبة ١٪ عن كل يوم تأخير بدون حد أقصى ، ذلك أن
ما نص عليه فى شأن مقدار التعويض عن التأخير والحد الأقصى له هو من
قواعد النظام العام وله صفة أمره وبالتالى يتعين إعماله بأثر مباشر على الوقائع

والمراكز القانونية التي تتم بعد نفاذ القانون في ١٩٧٥/٩/١ ولو كان أصل الاستحقاق قد بدأ قبل ذلك .

(الطعن رقم ٤٠٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٤ من ٢٥ من ٦٥٣)

٢- مؤدى نص المادتين ١٩/٢ . ٣. من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ٢٦ ، ٣٤ من ذات القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٩/١ من القانون المذكور - ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - أن السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي قضاها العامل في أي عمل أو نشاط مستثناء وفقاً لهذا التعديل الذي أجراه المشرع على أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من المدد التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة ، وسرت أحكام هذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٧٥/٩/١ بما يتأدى معه أعمالها على الوقائع التي قد تحدث اعتباراً من هذا التاريخ ولو كان العامل قد أحيل إلى المعاش قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ من ٣٥ من ٩٩١)

٢١- النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول بها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول في ١٩٧٥/٩/١ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم البندين (٤ ، ٦) من المادة (١٨) إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة وحسب بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) ألتحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناء من تطبيق أحكام هذا القانون بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات إلخ ومما ذكره أن المشرع حدد على سبيل الحصر في المادة المذكورة حالات استحقاق المؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة لدى انتهاء خدمته وعدم توافر شروط استحقاقه للمعاش . وهي حالات لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى ومنها حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى إحدى الجهات المستثناء من تطبيق أحكام القانون وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار وزير التأمينات . بما يؤداه افتراض استمرار قيام علاقة عمل بين

المؤمن عليه وجهة عمل مستثناء من تطبيق أحكام القانون فإذا إنتفت هذه
العلاقة بأن صار المؤمن عليه صاحب عمل فلا مجال لأعمال حكم النص المذكور .
لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن المطعمون ضده قد استقال من عمله لدى شركة
كفر الزيات للمبيدات والكيماويات واشتغل بالمعاماة ومن ثم فقد تخلف أحد
الشروط المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه
فانه لا يكون له الحق في اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة واذا خالف الحكم
المطعمون فيه هذا النظر رجرى في قضائه على أحقية المطعمون ضده لتعويض
الدفعة الواحدة رغم عدم استيفائه للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب
نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

٢٢- لئن كانت المادة ٣/٥٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه عند حساب متوسط الأجر يتعين ألا
يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية مدة الاشتراك وأجره
في باديتها ٢٠٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد لا تدخل الزيادة في متوسط الأجر
قد وردت بمصد ربط معاش الشيفوخه ولا مثيل لها في نصوص تعويض الدفعة
الواحدة إلا أنه يتعين إعمال أحكامها بالنسبة لهذا الحق التأميني لأن العلة من
إيراد هذا النص - وهي على ما أفصحت عنه المذكره الإيضاحية حماية حقوق
المؤمن عليهم من ناحية والحد من أي طفرة في الأجر بقصد الارتفاع بالمعاش من
ناحية أخرى - متوافره في تعويض الدفعة الواحدة كما هو الشأن في المعاش .

(الطعن رقم ١٥٦٢ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

تقديم

١- إذ كان البين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المظنون فيه أن طلب المكافأة (مكافأة نهاية الخدمة) قد تمثل في حالة الدعوى المطروحة - في تعريض الدفعة الواحدة ، وتلتزم به الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وفق ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني إنما يواجه الدعوى الناشئة عن عقد العمل ، وكان منشأ الحق في تعريض الدفعة الواحدة ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، فإن الحكم المظنون فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعنة بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ مدني يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠ من ٢٥ ص ١٢٠٧)

٢- نصت لفترة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني على أن تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وذلك إعمالاً للأثر المباشر للتشريع ، وقرر قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ١١٩ منه - وعلى ما هو مفهوم من نصها - أن دعوى المؤمن عليه يطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية بخمس سنوات إذا لم تكن الهيئة قد طولبت بها كتابة خلال هذه المدة استحدث بذلك تقادماً قصيراً لم يكن مقررأ في قانون التأمينات الاجتماعية السابق الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ خاصاً بطلبه المؤمن عليه بحقه في اقتضاء تعريض الدفعة الواحدة والتي كانت تتقادم بحسب الأصل بمضي خمس عشرة سنة عملاً بالمادة ٣٧٤ من القانون المدني ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون المدني قد نصت على أن تسري مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد . وإذا كان الشائب في الدعوى أن الطاعنة (العامل) انتهت خدمته في سنة ١٩٦٠ ووجه دعواه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية في ١٩٦٧ وبذلك لا تكون مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد استملت من وقت العمل بهذا القانون في ١/٤/١٩٦٤ حتي تاريخ

رفع النوى لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه استناداً إلى هذه المادة بغير أن يعمل حكم المادة الثامنة من القانون المدني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٦ من ٢٧ من ١٥٢١)

٣- إذ كان مقتضى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب العمل يلتزم بأداء اشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلتزم باستقطاع جزء محدد من أجور المزمّن عليهم وذلك شهرياً ، ويجب عليه توريد كل هذه الاشتراكات التي تتكون منها أموال التأمين إلى مؤسسه التزميات الاجتماعية خلال خمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي ، فإن هذه الديون كلها تتصف بالدورية والتجدد دون انقطاع طالما ظل خاضعاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ومن ثم فتعد الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات ، ولا يقدح في ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تدل فقط على تطبيق أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني باعتبارها أسباباً عامة وذلك بالإضافة إلى التنبية على صاحب العمل بزيادة المبالغ المستحقة للهيئة ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الالتزام دفع الاشتراكات والفوائد والغرامات أو عن نوع التقادم الذي تخضع له هذه الديون .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ من ٢٧ من ١٥٧٩)

٤- إذا كان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٦ من القانون المدني أنه إذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحقات وكانت المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات موضوع الطعن تعتبر من ملحقات الحق الأمسّر وهو دفع الاشتراكات الذي يسقط بالتقادم ، فإن تلك المبالغ الإضافية تسقط مع الأخرى مع هذا الحق .

(الطعن السابق)

٥- النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عدم العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . . . يدل على أن المشرع أحضع لهذا التقادم الحرلي الخاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعريف عن إصابات العمل وفقاً لأحكام القانون ٨٩

لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل فليس ناشئاً عن عقد العمل بل هو تعريض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معياراً يندرج ويتحرك مع الأجر والإصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ من ٥٧٨)

٦- إذا كانت هيئة التأمينات الاجتماعية - المطعون ضدها - تستند في مطالبه الطاعن بالمبلغ الذي طلب اعفائه منه إلى ما تفرضه في جانبه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من التزامات باعتباره رب عمل ، وكانت هذه الالتزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد العمل وكان التقادم عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملامحه استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدبه إلى تصفيه المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الإلتزامات وإنما تسرى في شأن تقادمها القواعد العامة للتقادم . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم المستند إلى تلك المادة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٧/٦/١١ من ٢٨ من ١٤٢٠)

٧- مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٧/١١/١٢ من ٢٨ من ١٦٦٢)

٨- إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب إلزام الهيئة المطعون ضدها الثانيه بربط معاش شهرى ، وكان منشأ الحق في المعاش ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذى رتب هذا الحق ونظم أحكامه وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى إنما يواجه الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض دفاع الطاعن بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى . يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ من ٢٩ من ٧٩٠)

٩ - إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنه تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالتقادم الحولي الوارد في المادة ٦٩٨ من القانون المدني وانتهت المحكمة إلى عدم انطباقه على واقعه الدعوى فلا على المحكمة بعد هذا أنها لم تعمل حكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأز الطاعنه لم تملك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة ولا يفتى عن ذلك تمسكها بالتقادم الحولي لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

(الطعن السابق)

١٠ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشتراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات ، وإن الغرامات والفوائد التأخيرية تسقط معها بانقضاء هذه المدة باعتبارها من ملحقاتها ، والتقادم المحس للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينه الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنّب المدين عبء اثبات الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له وفقاً لهذا النص أن يتسكك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ١٠٠٩ .

الطعن رقم ١١٤٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧)

١١ - النص في المواد الرابعة والخامسة والسابعة من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية يدل على أن استمرار العمل بالقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إصدار صندوق للتأمين وآخر للإدخار - على المؤسسات والجهات التي ان بصر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليها أو تنقضى سنتان على العمل بهذا القانون وإذا كان طلب تسوية حانة المطعون ضده الأول قد قدم في ٣/٩/١٩٥٩ قبل صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق هذا القانون الأخير على البنك الأهلي اليوناني وقبل انقضاء سنتين على العمل به ، فإن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ يكون هو الواجب التطبيق ، وقد خلا هذا القانون من مواعيد السقوط التي نصت عليها المادة ١٠٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإذا

التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧ ص ٣٠ ع ٢ ص ٨٦)

١٢- إذا كان وجود ملف منشأة المطعون ضده تحت يد الهيئة الطاعنه يفيد علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة واستحقاقها للمبالغ موضوع التناعى إعتباراً من تاريخ استحقاق كل قسط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في المطالبة إلى أن أخطرت المطعون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ١٩٧٢/١/٣١ بعد اكتمال مدة التقادم الخمس التي تمسك بها المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الاشتراكات المستحقة عن المدة من ١٩٥٩/٨/١ وحتى ١٩٦١/٨/٣١ يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ ص ٣١ ص ٢٢٧)

١٣- مفاد نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن صاحب العمل الذي تستحق في ذمته اشتراكات عن عماله بمقتضى قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذا ما قام بسداد ما يزيد على مستحقات الهيئة فإن حقه في استرداد المبالغ الزائدة يسقط بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع ، أما إذا كانت المبالغ المدبوغة كنها غير مستحقة أصلاً فإن الحق في استردادها يسقط طبقاً للمادة ١٨٧/١ من القانون المدني بمضى ثلاث سنوات على اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على سقوط الحق في طلب استرداد المبالغ المتنازع عليه بمضى خمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ ص ٣١ ص ١٥٢٧)

١٤- مؤدى نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن مسؤولية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الطاعنه - عن أداء المعاشات والتعويضات المقرره وفقاً لأحكام الباب السابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانتهى تقابل من التزامات صاحب العمل ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية هي مسؤولية ناشئة عن القانون مباشرة ، أما حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو

المكادرات أو الادخار الأفضل التي ترتبط بها أصحاب الأعمال فهو حق ناشئ. عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود للعمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها : تسقط بالتقادم الدعوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء ستة تبدأ من وقت إنتهاء العقد ، لما كان ذلك وكان التقادم الحولي الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ المشار إليها تخضع له الدعوى الناشئة عن عقد العمل يقوم على إعتبارات من المصلحة العامة وهي ملازمة إستقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء. فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلزام الطاعنة بأداء قيمة الزيادة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة البنك المطعون ضده الثاني بها بالتقادم ، يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤١ في جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ من ٢٢ من ١٢٨٢ .

الطعن رقم ١٩٢ سنة ٤١ في جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ من ٢٣ من ٥٢٦ .

الطعن رقم ٩١ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٥/٣/١٨ .

الطعن رقم ١٩٠ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٤/١٤ .

الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

١٥ تنص المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقع الدعوى - على أن : لا تقبل دعوى المطالبة باستحقاق الزم عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طرقت الهيئة بهذا كتابه خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر منه هذه المستحقات واجبة الاداء

وإذا كان اعتبار المستحقات واجبة الاداء يبدأ من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو بالنسبة للمعوز التأمينية الناشئة عن إصابات العمل من وقت حدوث الإصابة . وكان إعلان الهيئة الطاعنة - هيئة التأمينات الاجتماعية - بصحيفة الدعوى لا يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي يقطع التقادم المنصوص عليه في المادة ١١٩ إلا إذا تضمن مطالبة الهيئة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه ، وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى رقم ١٠٠٠ أقيمت من الطاعن في مواجهة المطعون ضدها بطلب إلزام صاحب العمل بالتعويض عن الإصابه تأسيساً على أحكام المسؤولية التقصيرية ولو لم يطلب الطاعن من المطعون ضدها أداء أية حقوق تأمينية مما يقرها قانون التأمينات الاجتماعية فإن

إعلان صحيفة هذه الدورية للهيئة المطعون ضدها لا يصدق به معنى الطلب
الكتابي الذي قصده المشرع واعتبره قاطعاً للقادر المنصوص عليه بالمادة ١١٩ .

(الطعن رقم ١٦٢١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٢ من ٢٥ من ٢٥٩)

١٦- النص في المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة النحرى يدل على
أن التقادم - مهما اختلف نوعه - لا يسرى في مواجهة الهيئة المفتحة لمصلحة
صاحب العمل الذي تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله ألا من تاريخ علم
الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يعتبر على الهيئة في هذه الحالات تحديد
دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبتها بهذا الدين .

(الطعن رقم ٨١٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦)

١٧- من المقرر أن استخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل
هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطة أن يكون استخلاصها سائغاً
ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها ويكفي لحمل قضائه .

(الطعن السابق)

١٨- مؤدى نص المادة ١٤٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن مطالبة المطعون ضده بالمعونة اليومية عن تعطله بسبب
العلاج من إصابته العمل تقطع التقادم بالنسبة لطلب مصاريف العلاج
باعتبارها حقين متكاملين مصدرهما القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهو ما
أنصح عنه المشرع بعد ذلك بالنص في المادة ١٤٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من
المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المفاش أو التمريض أو أي مبالغ مستحقة
طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ
فيه الاستحقاق والا انتضى الحق في المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بأي من المبالغ
المتقدمة شاملة للمطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الهيئة . - ولما كان ذلك
وكانت الطاعنة ملتزمة وفقاً لنص المادة ٢٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦٣
لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بعلاج المصاب وفقاً للتعليمات
التي تحددها الهيئة بموجب المادة ٢٣ من القانون ذاته . وكانت هذه التعليمات

قواعد تنظيمية يدخل بحث مدى توافر شروطها في نطاق سلطة المحكمة في تقدير الدليل .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٧)

١٩- مژدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالتقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن يسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة بالزيادة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع .

(الطعن رقم ١٢٤٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٢٦/١٩٨٧)

٣- المقرر أن النزول عن التقادم لا يفترض ولا يؤخذ بالظن وإنما يجب أن يقوم الدليل عليه بطريقة صحيحة وإن الإقرار القاطع للتقادم بشرط أن يكون كاشفاً عن نية المدعى في الاعتراف بالدين وأن من سلطة قاضي الموضوع استخلاص ما يفيد نزول المدعى عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب عليه من محكمة النظر طالما كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من الأوراق .

(الطعن رقم ١٢٤٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٢٦/١٩٨٧)

٢١- النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالتقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ مژداه أن المشرع في هذه المادة - المقابلة للمادة ٩٦ من قديم التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٩٦٤ - منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالنسبة المشار اليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بهبوط المعنى بنسبة نهائية في تاريخ انصراف بالنسبة لباقي الحقوق واستثنى من ذلك حالة إعادة تقدير عجز المؤس عن المصايب باصاها عمل - ومستحقاته اذا اصاب باصاها نالية طبقاً للقواعد المبررة بالمادة ٥٦ من هذا التشريع وحالة إعادة تفسير نسبة عجز المؤس عليه عند إعادة فحصه طياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه وصدر قانون لاحق يوجب إعادة التسوية أو حكم قضائي بالتعديل أو وقرع اخطاء مادية في حساب التسوية ولما كان المشرع قد انصاع في نصوص القانون المتقدم عن قصده التي مسرعة تقدير المعاشات - والتعويضات وصرفها لاربابها باعتبارها من مقومات معيشتهم ونفيا في نظام التأمين الاجتماعي كله العرن العاجل الى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجيبهم اختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يبعد بينهم والحصول على مستحقاتهم

لكى تستقر المراكز القانونية بين الهيئة وهؤلاء المستحقين مما يجعل الخطاب فى شأن عدم جواز رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليها موجهاً الى الهيئة المختصة واصحاب الشأن على حد سواء حتى تتحقق المحكمة منه لوروده عاماً لا يجوز تخصيصه بغير مخصص بما مؤداه سقوط الحق فى اقامة تلك الدعوى بعد انقضاء المدة المنوه عنها وأن مدة السنتين انوارده فى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنأى بحسب طبيعتها وقصد الشارع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .

(الطعن رقم ١٣٧١ و ١٦٣٥ سنة ٥١ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٨)

الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ .

الطعن رقم ٥٨٤ سنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ .

الطعن رقم ١٧٧١ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

٢٢- الدفع بانقضاء الحق فى رفع الدعوى بمضى سنتين والمنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون سالف الذكر - ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - هو دفع موضوعى تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تنص على النزاع .

(الطعن رقم ١٧٧١ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

٢٣- مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق باستثناء الحالات المنصوص عليها فى هذه المادة مستهدفاً سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها باعتبارها من مقومات معيشتهم ومد يد العون العاجل اليهم فى ظل قواعد منضبطة تحجبهم اختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم بما لازمه بأن هذه المدة مدة سقوط تنأى بحسب طبيعتها ، مقصود المشرع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم . وكان الثابت فى الاوراق أن المطعون ضدهم اقاموا الدعوى بطلب تعديل المعاش المستحق لهم عن مورثهم بعد انقضاء سنتين من تاريخ اخطارهم بربط المعاش بصفة نهائية وصرف التأمين الاضافى

وكانت هذه الحالة ليست من الحالات المستثناة التي يجوز فيها إعادة التسوية بعد انقضاء هذا الاجل فالدموى تكرر قد رفعت بعد الميعاد القانوني واذا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر بمنزلة أن هذه المدة مدة تقادم وقد انقطعت بإقامة الدعوى رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى الاسكندرية فانه يكون قد أخطأ من تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٧٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٤ .

الطعن رقم ١١١٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢ .

الطعن رقم ٨ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٩)

تقدير سن العامل

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٨ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة الخامسة من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أي مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد » وفي المادة ١٥ على أنه « إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفقة نموذجها وعلى صاحب العمل أن يرسل الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل وإخطاره به إرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلات بين السن الحقيقية والسن المقدرة » يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا ما تعذر عليه إثباتها في الميعاد وعلى الوجه المبين في المادتين ١٤ و ١٥ من تلك اللائحة وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أمر مفروضاً منه غير قابل بتاتاً لإعادة النظر فيه واجباً الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٨/١/١٠ ص ١٩ ع ١ ص ٢٢ .

الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٠/٥/١٣ ص ٢١ ع ٢ ص ٨٢٠ .

الطعن رقم ١٤ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/١/١٨ ص ٢٦ ص ١٩٢ .

الطعن رقم ١٠٠٤ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤ ص ٢٩ ص ٢٠١٩ .

الطعن رقم ٩٢٠ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨١/٣/١ ص ٢٢ ص ٧٢٠)

٢ - متى كان الثابت أن الطاعن وقت أن تقدم إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه لم يكن من موظفي الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ، وإنما يعمل في إحدى شركات القطاع الخاص التي أدمجت بعد ذلك في القطاع العام فإن استناده إلى الأحكام الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر في شأن موظفي الدولة كما أن القرار الجمهوري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٣ صدر بشأن

أحكام اللياقة الصحية للتعيين في الوظائف العامة وأشار في ديباجته إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦ من ٢٧ من ٦٢٢)

٣- مفاد نص المادة ٦٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم النزاع - أن تقدير سن المؤمن عليه لا يكون نهائياً غير قابل للطعن فيه إلا إذا تمخض بقرار من لجنة التعكيم الطبي المشار إليها فيها ، ولما كان الطاعن (العامل) لم يلجأ إلى الطريق الذي رسمه القانون وإنما استصدر قراراً بتقدير سنة من جهة أخرى هي القومسيون الطبي ، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا التقدير واعتمد ما ثبت من المستخرج الرسمي لشهادة ميلاد الطاعن المودع ملف خلعتة السابقة بوزاره الداخلية قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة ، فإن النعم عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

توقيع الحجز الإدارى وفاء لدين هيئة التأمينات

١- تفضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣.٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى ، بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، ويشترط فى الحق الذى يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ و ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق المقابلتين للمادة ٢٨ من قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وإذا كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل فى حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وكان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية انتهت للأسباب السائغة التى أوردها ، إلى أن الحق المعجوز وفاء له متنازع فى ترتيبه فى ذمة المطعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق من عدم العمال الذين يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم ، مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التى يلتزم بأدائها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، وإذا كان الدين بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود ، وغير معين المقدار ، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له . ولا محل بعد ذلك للتحدى بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تضمننا نصراً من شأنها أن تجعل دين الطاعنه - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مستوفياً شروط توقيع الخبر لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضي بإعلان الحجز موضوع النزاع يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٧ صفة ٣٥ جلسة ١٢/١/١٩٧٢ من ٢٢ ع ١ من ٤٤)

حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات

١- تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أنه : إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تمويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ)
(ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية ومحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التعويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ .
بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليه صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وهو ما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها . لما كان ذلك ، وكانت استقالة المظنون ضده للعمل بالمحاماة لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية لجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن استقالة المظنون ضده من خدمة القطاع العام في ٧ / ١ / ١٩٧٣ واستقاله بهيئة المحاماة المنظمة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضي تعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(المظنون رقم ٤٠٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ ع ٢ من ٣٠٠ .

المظنون رقم ١٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٨١ من ٢٢ من ١٠٦٤)

٢- تنص الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بأن

يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الوارد بهما في حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً ولما كان المشتغلون لحسابهم طبقاً لنص المادة الثانية من ذات القانون من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطباقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، وإذا وردت عبارة « الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون » بالمادة ٨١ المشار إليها بصفة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه الحالات على تلك التي لا يتصور فيها عودة المؤمن عليه إلى عمل جديد تخضع لأحكام القانون ، واستبعاد حالة العمل لحسابه من هذه الحالات يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لمعومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، إذ أنه متى كان النص عاماً جرى في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ إنما عدل من أحكام الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل إلا على الوقائع التي يقع بعد العمل به ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد استقال من عمله في ١٨/٣/١٩٦٩ لاحتراؤه التجارة قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استناداً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة على أساس خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله لإحتراؤه التجارة ، عملاً بالفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٤٢ في جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ من ٣٠ ع ١ ص ٥٥٧)

٣- لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « » وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تميز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة بما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما وردت في

قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض القانون ذاته وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن استقاله الطاعن من عمله لاشتغاله في التجارة لحساب نفسه لا تعد من الحالات الواردة حصروا رانها لا تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية لمجهز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ من ٢٢ إلى ١٨٨)

٤- مزدي نصوص المادتين ٦ ، ٢/٧١ مكررا من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والمادة ٢/٢ من مواد إصداره المضافة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغه سن الستين ، وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ستين اشتراكاً شهرياً ولم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً ، فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة عن مدة خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين محسوبة طبقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في المادة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٤/٧ وطبقاً للمادة ٧٣ من هذا القانون في المدد التالية وذلك إذا كان انتهاء خدمة العامل بسبب إنقضاء مدة العقد المحدد المدة أو بسبب إلغاء العقد من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة ، ويستحق ثلث المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للمادة ٨٠ من هذا القانون في حالة استقالته من عمله وكانت مدة خدمته قد بلغت خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات دون تفرقة بين مدة خدمته السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة خدمته اللاحقة على العمل بهذا القانون ، لأن حكم الفقرة الثانية من مواد إصدار هذا القانون مقصوداً على المادة ٧٣ منه دون غيرها .

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٤ من ٣٤ إلى ٨٨٩)

خضوع العمال الاجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية

١- يدل نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ونص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ ، على أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضى بخضوع جميع العاملين الذين يرتبطون مع أصحاب الأعمال بعقود عمل بما فى ذلك المتدرجين منهم لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها فى هذين القانونين ، واستثنى منها فئات محددة على سبيل المحصر أرتأى عدم خضوعها لهذه الأحكام ليس من بينها العمال الاجانب .

(الطعن رقم ٧٧١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢ من ٢٤ من ١٨١٠)

٢- إذ كانت الفقرة الأولى من كل من المادة الخامسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوزارات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والمادة الثالثة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، قد أجازت تعيين الاجانب فى شركات القطاع العام شريطة أن تكون الدول التى يشتمون إليها تعامل المصريين بالمثل ، فإن العمال الأجانب المرتبطين بعقود مع شركات القطاع العام فى ظل العمل بنظم العاملين المشار اليها يكونون خاضعين لأحكام التأمينات الاجتماعية التى تضمنها القانونان رقما ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤

(الطعن السابق)

٣- إصدار وزير العمل القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بناء على اقتراح المنصوص عليه فى المادة ٨١ (ب) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بتحديد حالات الخروج النهائى من نطاق تطبيق هذا القانون التى تحيز للمؤمن عليه صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للمادة ٨١ منه ، وإيراد هذه القرارات حالة مغادرة الأجنبى

البلاد ضمن هذه الحالات ، ما هو إلا إثر من آثار خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون المذكور .

٤- النص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ - بشروط توظيف الأجانب المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ - والمادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ - بشأن القواعد والتنظيم الخاصة باستخدام الأجانب - على حظر منع الموظفين الأجانب معاشاً أو مكافأة عن مدة خدمتهم ... مقصور تطبيقه على العاملين بالدولة بصريح دلالة نصوص المرسوم بقانون المذكور ولاستناد قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ الى التفويض المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فلا يتسنى إعمال أحكامها على العاملين بشركات القطاع العام بحكم كون هذه الشركات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ولا تندرج ضمن أشخاص القانون العام ، وأنه لا يتأدى من الإشارة بديباجة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وبديباجة القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، تطبيق أحكام هذين التشريعين على العاملين بشركات القطاع العام

(الطعن السابق)

دعوى

١- الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً إما يتصل بشكل الاستئناف دون غيره ، وأن من أختصم فيه إما كان خصماً أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى ذاتها ، ولا ينتقل النظر إليه إلا بعد أن تفصل المحكمة في شكل الاستئناف ، فإن قضاء المحكمة بقبول الاستئناف - المرفوع على مدير هيئة التأمينات الذي كان مختصاً أمام محكمة أول درجة - شكلاً ، لا يناقض قضاءها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بعد أن تبين للمحكمة أن مدير عام الهيئة لا يمثلها قانوناً أمام القضاء ، وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة .

(الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٢٦ في جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ج ٢ ص ١٢٩٨)

٢- نصت المادة ٤.٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن و ميعاد الاستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويكون الميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، وإذا كان الحكم في النزاع المردد في هذه الدعوى - دعوى عامل يطلب إلزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ليس صادراً في مادة مستعجلة وفقاً لما تعينه الفقرة الثانية من المادة ٤.٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي يقتصر الفصل فيها على الإجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وكانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفاً لعبارة - على وجه السرعة - التي نص قانون المرافعات السابق في المادة ١١٨ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها . إذ كان ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون ستين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤.٢ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٢/٥/١٩٧٢ س ٢٤ ج ٢ ص ٧٤٠)

٣- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن
المشرع رأى أن يحفظ للؤمن عليه أو المستحقين عنهم حقهم فى المستحقات بمجرد
تقديم طلب كتابى الى هيئة التأمينات الاجتماعية خلال خمس السنوات من
التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الاداء ، وذلك دون أن يشترط
شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابى أو يترتب عليه أية اجراءات أو مواعيد يتعين
على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد
تقديمه . إذ كان ذلك وكان إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال
المدة المحددة فى الفقرة الاولى من المادة ١١٩ سائفة البيان يتحقق به معنى
الطلب الكتابى الذى قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بتلك
الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها ودياً - إذا ثبت الحق فيها -
بما يغنى عن الاستمرار فى التقاضى ، فإن ما تنعاه الطاعنه - الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية - على الحكم المطعون فيه الذى أهد قضاء الحكم الابتدائى
يرفض الدفع المبدئى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لعدم مطالبتها كتابة بالمستحقات
قبل رفع الدعوى يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٨ فى جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ من ٢٥ ص ١٢٦١ .

الطعن رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٩/١١/١٢ من ٢٠ ع ٢ ص ٢٠ .

الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٥ فى جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ ص ٢٨٩)

٤- ما نصت عليه المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر
النازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال لا يعدو وأن يكون حثاً للمحكمة على
نظر هذه المنازعات على وجه السرعة . إذ كان ذلك فإن ميعاد امتثال الحكم
الصادر فى الدعوى يكون أربعين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من
قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/١/١٧ من ٢٧ ص ٢٢٤)

٥- متى كان البين من الخطأ الصادر من ناظر الوقف والذي ركن اليه
المطعون عليه أن المبلغ المشار اليه قد رتبته ناظر الوقف كمعاش اتفاق
للمطعون عليه مدى حياته عن مدة خدمة حدها بالفترة من يوليو سنة
١٩٣٢ إلى ١٩٦٠/١٢/٣ . مما مفاده إن ذلك المعاش قد تقرر - بالاتفاق -
بديلاً عن مكافأة نهاية خدمته التي انتهت في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ . وكان مؤدى نص المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار

قانون التأمينات الاجتماعية والمواد ١/١٨ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٩ من هذا القانون والمادة ٣٤ من القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى - مجتمعه ومتساندة - أن الشارع قد جعل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية - التى حلت محل مؤسسة التأمينات والإدخار - طرفاً أصلياً فى كل القضايا التى يطالب رافعوها بحقوق مقرره لهم فى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو يحققهم فى مكافأة نهاية مدة الخدمة أو بمعاش بديل عنها إذا وجد نظام خاص للمعاش وفقاً للمادة ٣/٨٣ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بحيث يتعين اختصاص تلك المؤسسة فى كل دعوى تتعلق بحق من الحقوق السالفة الذكر وإلا كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة وإذا كانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت فى هذا الصدد محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية بموجب قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ ومن قبله القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ يقطع بهذا الحل ، نصوص ذلك القانون فى الجملة وعلى وجه الخصوص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمواد ٥ و ١٣ و ٨٤ و ٨٩ و ١١٣ و ١١٩ و ١٢٨ و ١٣٩ من هذا القانون ، مما مفاده وجوب اختصاص تلك الهيئة فى دعاوى المطالبة بالحقوق التى ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعية ، وإلا كانت غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة - لما كان ما تقدم ، وكان المطعون عليه قد رفع دعواه فى ظل القانون الأخير مطالباً بالمعاش الاتفاقى المشار اليه بكتاب ناظر الوقف مختصاً فيها وزارة الأوقاف وحدها دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف القضاء بعدم قبولها لهذا السبب .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ من ٢٧ ص ٨٠٨)

٦- إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة أن المطعون ضده عدل طلباته فى مواجهة الطاعن إلى مبلغ - وهو ما انتهى إليه الخبير - وفوائد القانونية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، ومؤدى ذلك أن تعديل المطعون ضده لطلباته اقتصر على ما فحصه الخبير وهو مبلغ تعريض الدفعة الواحدة دون أن يمتد إلى طلبه الثانى والخاص بغرامة

التأخير السابق طلبها ابتداء بصحيفة دعواه والتي لم يعرض لها الحبير المنتدب ،
وجملة هذه المبالغ تزيد في مجموعها على النصاب الاتهامي للمحكمة الابتدائية مما
يجبز الطعن في حكمها بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز
الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١ من ٢٧ من ١٨١)

٧- إذ كانت الدعوى ناشئة عن سبب قانوني واحد فإنها تقدر بمجموع هذه الطلبات
على ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون المرافعات ، كما أن العبرة في نصاب
الاستئناف تكون وفق ذات الأساس السابق وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من
القانون بقيمة المطالب فيها وليس بقيمة ما قضت به المحكمة ، وإذا كان المطعون
ضده قد أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم له بمعاش شهري ومن
بمده للمستحقين عنه ومبلغ ١٠٤ جنيهاً و ١٣٠ مليماً قيمة التأمين الإضافي
ومبلغ ٢٩ جنيهاً قيمة المصروف المالية وكانت هذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب
تسري واحد هو أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تقدر بمجموع هذه
الطلبات باعتبار أن ثبوتها يترتب على مائتين وخمسين جنيهاً كنص المادة ٤١ من
ويكون استئناف الحكم الصادر فيها بالزام الهيئة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ
٢٩ جنيهاً قيمة المصروف المالية - جائزاً وفق القواعد السالفة الذكر وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا المظهر ولم يجز استئناف الحكم المشار إليه وقضى بعدم قبول
استئنافه شكلاً لعدم إنباع الطاعنة الكفالة المقررة بنص المادة ٢٢١ مرافعات قصداً
إلى أنه صدر بصفة انتهائية من محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز استئنافه إلا
بسبب وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم بشرط إيداع مبلغ الكفالة
المخصوص عليه في تلك المادة والتي لم تودعها الطاعنة فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ من ٢٩ من ٨٠٥)

٨- إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه إنه قضى بالفرامة على مورث المطعون
ضدهم من عدة تهم من بينها عدم التأمين على عمال دائرته الزراعية الموضحة
أسماؤهم بمحضر الضبط وكانت تهمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات عن
العمال - المزمومة بالمادة ١٣٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مخالفة ولا ترتبط بالجنح موضوع باقي التهم ارتباطاً لا يقبل
التجزئة ، وإلا إنه يجوز للمتهم والنيابة العامة استئناف الحكم الصادر فيها عملاً

بالفقرة الأخيرة من المادة ٤.٢ من قانون الاجرامات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١.٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .
يتمثل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في عدم خضوع العاملين بالزراعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عدا تأمين إصابات العمل بالنسبة للفتات المنصوص عليها في المادة ١٩ منه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن الحكم الجنائي التي تستند إليه قد صار باتاً ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم جنائي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون بغير دليل .

(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٤٠ في جلسة ١٤/١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٧٦)

٩- المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن بينت في فقراتها الأولى كيفية حساب الاشتراطات . أجازت في فقرتها الخامسة والسادسة لصاحب العمل الاعتراض على الحساب والإلتجاء إلى القضاء للمنازعة فيه . ولما كان مورث المطعون ضدهم لم يرتض التقدير الجزافي الذي أخطرت به الهيئة الطاعنة طبقاً لما أسفرت عنه تحرياتهما ولجأ للقضاء للفصل في منازعته ، وكانت محكمة الموضوع قد نذبت خبيراً لفحص الحساب وأسانيد الطرفين ثم انتهت بما لها من سلطة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما تظمن إليه منها ، إلى الأخذ بما خلص إليه تقرير الخبير محمولاً على أسبابه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

١- مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجرامات الجنائية ، ١.٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كلما قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الجنبنة والذي تأيد استثنائياً قد أدان المطعون ضده بتهمة عدم التأمين على ثلاثة من عماله ، وكان بذلك قد فصل فصلاً لازماً في قيام علاقة العمل بين أولئك العمال والمطعون ضده وفي التزامه بالأمين عليهم ، وهو ذات الأساس المشترك في الدعوى المدنية التي أقامها المطعون ضده بطلب براءة ذمته من اشتراكات التأمين على نفس هؤلاء العمال ، فإن الحكم المطعون

فيه إذا انتهى إلى علاقة المظنون ضده بهؤلاء العمال لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية يكون قد خالف قوة الامر المقضى التي حازها الحكم الجنائي المشار اليه .

(الطعن رقم ٩٢١ - سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٨ من ٢٩ من ١٩٩٣)

١١- تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه : لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدسوى ولا ينتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الاحكام الرقنيه والمستعجلة والصادرة بوقف الدسوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وإذا كان الحكم الصادر فى ١٩٦٩/١١/١٧ قد انتهى فى أسبابه فى خصوص طلبى تعويض الدفعه الواحدة وقيمة مكافأة نهاية الخدمة إلى استحقاق المورث لمبلغ قيمة تعويض الدفعه الواحدة وقيمة مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك وأعاد الدسوى للمرافعة لإدخال خصوم جدد (والذى العامل المتوفى) ابتغاء تحديد ما تستحقه المظنون ضدها - أحد ورثة العامل - فى هذا المبلغ حسبما قرره فى أسبابه وهو بهذه المثابة لا يعتبر أنه قد أنهى الخصومة كلها فى معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ مرافعات حتى يجوز استئنافه فى حينه ، كما أنه لا يندرج تحت واحد فى الاستثناءات التى نصت عليها تلك المادة والتى تجيز الاستئناف وكانت الطاعنة قد التزمت مفهوم نص المادة المشار إليها وترهتت بالحكم الصادر فى ١٩٦٩/١١/١٧ فى خصوص هذا الشق من الطلبات إلى حين صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها فى ١٩٧٠/٥/٢٥ فاستأنفه - على ما هو ثابت من بيانات الحكم المظنون فيه - خلال أربعين يوماً من تاريخ صدوره ، وكانت المادة ٢٢٩ فقرة أولى من قانون المرافعات تنص على أن : استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حكماً استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ ، مما مكنتضاء اعتبار الحكم الصادر فى ١٩٦٩/١١/١٧ - وفى نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط - مستأنفا تبعاً لذلك .

(الطعن رقم ٧٤٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ من ٢٩ من ٤٤٣)

١٢- الدفع بعدم القبول الذى تعينه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو كما حرصت المذكرة التفسيرية به - الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدسوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدسوى باعتباره حقا

مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانعنام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدفع الذي أثارته الهيئة الطاعنه بعدم القبول والمؤسس على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المزمّن أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابه خلال خمسة سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الاداء إعمالا للمادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل اتخاذ إجراء متعلق بالحق في إقامتها هو وجوب مطالبه هيئة التأمينات كتابة بمستحقات المزمّن ومن ثم فهو في حقيته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول هذا الدفع ولايتها ، وي طرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فإذا ألقت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً ، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذا التزمت هذا النظر وفصلت في موضوع الدعوى بعد أن رفضا الدفع ، لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ ص ٣٠ ج ٢ ص ١٦٢)

١٣- إذ كان مناط هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التي أفصحت عنها في حساب مدد اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنه مضاعفه عند حساب المعاش أو المكافأة عن الفترة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ إنهاء الخدمة أو إنتهاء حالة الحرب إيهما أسبق ، ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين أصحاب العمل وعمالهم و لا يتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون بمنأى عن اختصاص هيئة التحكيم وتختص المحاكم العادية بنظره

(الطعن رقم ١١٢٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ص ٢٢ ص ١٥٨)

١٤- إذ كانت المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم ، وكان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعه الدعوى - قد جعل مدد الاشتراك في التأمين هي الفاصل بين استحقاق المعاش أو المكافأة في حالة انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ، وجعلها من أسس تحديد مقدارها ومقدار بعض المزايا الأخرى التي تلتها للعاملين بأحكامه ، فإن المنازعة المتعلقة بطلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين تكون من صميم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت التي يختص بمحكمة النقض دور غيرها بالفصل فيها بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة لورثتهم ، ولو كانت المدة المتنازع بشأنها سابقة على التحاقهم بالقضاء أو نيابة لما لها من أثر في تحديد مستحقانهم وورثتهم من المعاش أو المكافأة ومن مزايا الأخرى التي كفلها القانون ، ويكون الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب على غير أساس

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٥٠ في رجال قضاء، جلسة ١٩٨١/٦/٢٣ من ٢٢ ص ٢٨)

١٥- النص في المادة ١٢٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن (تعف من الرسوم القضائية جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المزمّن عليهم أو المستعنين طبقاً لأحكام هذا القانون) مفاده غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من الفئات المعفاة سلفاً من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي ، فيمتد أثر هذا الاعفاء الى رقت الحكم في الدعوى أو الطعن برفضه ليحول دون تطبيق الاصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والحكم عليهم بالمصروفات ، وكان مفهوم الاعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٢٣ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ٩٤٤ ، رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصم ، مما مفاده ان الرسوم القضائية في صور الاعفاء منها لا يختلف معناها في نظر الشارع عن المعنى الذي قصد من المصروفات واذا

خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والزم الهيئة الطاعنه بالمصروفات شامله مقابل اتعاب المعامه فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه فى هذا المحصر .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ .

الطعن رقم ١١٠٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

١٦- مؤدى نص المادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامه ان الذي يمثل مجلس ادارة الهيئة العامه هو رئيس مجلس ادارتها فى صلاتها بالهيئات الاخرى وامام القضاء . وان لها الشخصية الاعتبارية ، وان مؤدى نص المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى ان رئيس مجلس ادارة الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير لما كان ذلك ، وكان المطعون عندهما الأول والثانى قد اقاما الدعوى على الطاعنين - مدير الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه - ومدير التأمينات الاجتماعيه بدشنا ، وكان لا يجوز القول بأن الطاعنين ارتضيا تمثيل الهيئة التى يعملان بها أمام محكمة أول درجة ، لان صفة من ينصبه القانون فى التمثيل أمام القضاء مقررة بالقانون ولا يملك الطاعنان بهذه المثابة أن ينصبا من نفسيهما نائبين قانونيين عنها . وكان الحكم المطعون فيه اذ بنى قضاءه برفض الدفع بعدم القبول على سند من ان الهيئة اختصت فى شخص الطاعنين وانهما حضرا وأهديا دفاعهما ، قد حجب نفسه بذلك عن تقصى الممثل القانونى لها طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ .

الطعن رقم ١٨٤٠ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)

١٧- النص فى المادة ٣٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال ومن فى حكمهم - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن « تعفى من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون ... الخ » مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع غل يد المحكمة بفرض منعها من الحكم بالمصاريف على خاسر الدعوى فى الدعاوى المرفوعة طبقاً لاحكام

القانون المذكور من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو المزمّن عليهم أو المستعدين عنهم خلافاً للأصل العام المقرر في قانون المرافعات ، وكان مدلول الرسوم النصائية لا يختلف عن المعنى الذي قصد المشرع بعبارة المصروفات النصائية التي يقضى بها على حاسر الدعوى من الحكم إذ خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنة بالمصاريف يكون قد أحصى في تطبيق القانون بما يوجب نصه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٥٠٢ سنة ٥٣ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٨٨)

سريان قانون التأمينات الاجتماعية على الاحداث

١- إذ كانت المادة ١٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « يمنع مباناً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة كما لايسمح لهم بالدخول في أمكنة العمل ، ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل أن يمنع تشغيل الأحداث إذا قلت سنهم عن خمس عشرة سنة في بعض الصناعات التي يحدد بقرار منه ، وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات التي يحدد بقرار منه ، وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات الاخرى ما لم تبلغ سنهم سبع عشرة سنة كاملة ، وكانت عبارة النص في الفقرة الأولى من هذه المادة قد وردت بصيغة أمره جازمة تحظر مطلقاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة بينما خولت الفقرتان الثانية والثالثة لوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تقرير حالات الحظر بالنسبة للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة أو سبع عشرة سنة في صناعات معينة وكانت المذكرة الإيضاحية قد إقتصرت في شأن تلك المادة علي بيان قصد الشارع من الحظر المطلق الوارد في الفقرة الأولى وتعلقه بمصلحة عامة تستهدف حصول الأحداث حتى سن الثانية عشرة علي قسط معين من التعليم . مما مؤداه النظر إلي حالات الحظر التي تنقرر بالإستناد لحكم الفقرتين الثانية والثالثة في نطاق المصالح التي ترمى إلي تحقيقها . لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر إستناداً الى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ سالف الذكر قد حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة في صناعات معينة من بينها اللحام بالأكسجين والأسيتلين والكهرباء الوارده في البند (٦) من المادة الأولى منه ، وكان العمل بالصناعات الواردة بهذا القرار مشروعاً بطبيعته وإنما تقرر حظره على تلك الفئة من العمال حماية لهم من الأخطار التي قد تنجم عن العمل بها لمن كان في سنهم مما مفاده أن الحظر الوارد في القرار الوزاري السالف الذكر قد تقرر لمصلحة العامل ومن ثم فهو لا يتعلق بالنظام العام ولا تؤثر مخالفته في قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل بهطلاته ، لما كان ما تقدم وكانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « تسري أحكام هذا القانون على

جميع العاملين رذا المترجين منهم فيما عدا الفئات الآتية ،
وجاءت عبارته النص في صيغة مطلقة لينصرف حكمها الى كافة العاملين -
غير المستثناء فئاتهم - مادامت تربطهم بأصحاب الأعمال علاقات عمل
محددة فإن الحكم الإبتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى
مريان أحكام هذا القانون على مورد المطعون ضدهم يكون قد إلترزم صحيح
القانون .

(الطعن رقم ٨٧٠ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/٤/١٩ من ٢٢ من ١١٨٢)

عمال البحر

١- لما كان النص في المادة ٨٨ (ج) من قانون العمل الفردى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن « يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل (أ) (د) (ج) ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية . » بما مفاده أن ملاحى وضباط ومهندسي السفن البحرية كانوا من المستثنين من نطاق تطبيق قانون العمل الفردى عليهم ، وكان القانون رقم ١٢٧ بإصدار قانون العمل والمعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٨/٧ قد وردت صرصه خلوا من نص مماثل للمادة ٨٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مما يدل على رغبة المشرع في إلغاء الاستثناء المقرر فيها بالنسبة الى ضباط ومهندسي وملاحى السفن البحرية وخضوعهم لاحكام قانون العمل الفردى وبالتالي خضوعهم للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن حقوقهم التأمينية المنصوص عليها فيه . عملاً بالفقرة (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذي يجيز للمصاب بإصابة عمل أو لمستحقين عنه اتساعاً قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر اذا نشأت الإصابة عنه ، هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذي يترتب مسئولية الثانية وهو خطأ واجب الاتبات ، ومن ثم فلا تنطبق فى شأن أحكام المسئولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ من التقنين المدنى ولا تلك الواردة فى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقدم مسئولية الطاعنة عن الضرر والزمها بالتعويض تأسيلاً على ثبوت الضرر وعدم حاجة انى ثبوت الخطأ فى حقها فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون معيلاً بالقصور الذى يمنع محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٠١ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

عمال المخازن

١- مؤدى نص المادتين ١٩ ، ١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ الذي يحكم واقته الدعوى إن معاش السبىز الجزئى المستديم يربط على اساس الاجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين من مدة خدمة المزمّن عليه أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك وأن الاجر الذى يتخذ اساساً لهذا الربط هو الاجر الفعلى ، وانه يجوز تغيير طريقة حساب الاجور بقرار من الوزير المختص ، وكان قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين على عمال المخازن في القطاع الخاص قد حدد اجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين في هذه المخازن بواقع جنبيين يرمياً للفران . وكان الثابت في الاوراق أن المطعون ضده الاول كان يتصل فرانيا بمخبز المطعون ضده الثانى ، وان خدمته انتهت بسبب عجز جزئى مستديم ، فانه يتعين حساب حقوقه - التأمينيه على اساس الاجر المبين بالقرار مالف الذكر ابا كان مقدار الاجر الذى تقاضاه أو الاشتراكات التى سددت عنه ، اذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن احكام قوانين - التأمينات الاجتماعية من النظام العام لايجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لايكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠)

٢- تنص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن (تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل على اساس ما يستحقه المزمّن عليه من اجر خلال كل شهر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الاداره ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينه) وكان مؤدى ذلك أن اشتراكات التأمين تحسب على اساس الاجور الفعليه للعمال وأنه لايجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير التأمينات طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس ادارته الهيئة الطاعنه ، وكان القرار الوزارى

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ قد حدد اجر تقدير الحقوق المقرره. وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية للفران بواقع جنيهان يوميا فانه يتعين حساب معاشه علي اساس الاجر المبين بذلك القرار الوزاري ، ايا كان مقدار الاجر الذي تقاضاه أو - الاشتراكات التي سددت عنه اذ المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام انعام لايجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقا تأمينيا لم تنص عليه .

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)

٣- لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعه الدعوى - تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل علي اساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ، ويراعى في حساب الاجر المحدد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم مشاهرة ، ولا تؤدي اية اشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها اجر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الاداره أن يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والارضاع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات المستحقة وفقا لهذا القانون » وكان قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين على عمال المخازن في القطاع الخاص ، قد حدد اجر تقدير الحقوق المقرره ، وفقا لقانون التأمين الاجتماعي للعاملين في هذه المخازن بواقع جنيهان للفران ، وكان الثابت بالاوراق أن مودث المطعون ضدهما الاولى والثانية كان يعمل فرانا بمخبز المطعون ضده الثالث ، وأن خدمته انتهت بوفاته ، فانه يتعين حساب الحقوق التأمينية علي اساس الاجر المبين بالقرار سالف الذكر ، ايا كان مقدار الاجر الذي تقاضاه أو الاشتراكات التي سددت عنه ، واذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه علي حساب المعاش والتعويض الاضافي علي اساس الاجر الفعلي ، ولم ينزل احكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)

٤- لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل علي

اماس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر . ويراعى في حساب الاجر
لمحدد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم
مشاهرة ، ومع عدم الاخلال بالحد الأدنى لاجر الاشتراك الاساسى
يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يحدد أجر
الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الاجر وطريقة
حساب الاشتراكات ، وكان قرار وزير التأمينات رقم ١٢ لسنة
١٩٧٥ الذي صدر تنفيذاً لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
وتعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً
لقانون التأمينات الاجتماعية للعاملين في المخازن البلدية بواقع مئمانه مليم
للخراط ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الاول كان يعمل خراطاً بمخبر
المطعون ضده الثانى وانتهت خدمته فى ١٩٧٧/١٠/٢٨ للمعجز الجزئى المستديم
فان أحكام القرار الوزارى المشار اليه بشأن تحديد الاجر الذى يجرى على اساسه
حساب حقوقه التأمينية من معاش وتمريض اضافى تكون هى الواجبة التطبيق
على واقع الدعوى اعمالاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تنضى باستمرار العمل بالقرارات الصادره تنفيذاً
لاحكام التشريعات السابقة على ذلك القانون القائمة فى تاريخ العمل به حين
صدور القرارات المنفذه له . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في
قضائه على حساب المعاش والتمريض الاضافى على اساس الاجر الفعلى ولم ينزل
احكام القرار الوزارى سالف الذكر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه
بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٦ .

الطعن رقم ٢٢٢٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٦)

عمال الزراعة

١- إذ كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق تطبيقه « العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص » كما جرى نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى على « العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص » وكان المشرع حين أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي واستثنى من أحكامه العاملين في الزراعة إنما أراد بهذا الاستثناء - وعلى ما يبين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون - استبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن لمصطلح « العاملين في الزراعة » مدلولاً معيناً في قصد المشرع ، وكانت نصوص القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والذي استثنى بدوره العاملين في الزراعة من نطاق تطبيقه ، وكذلك نصوص قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد خلت مما يشعر بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فإنه يتعين إلزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانونين الأخيرين لأن الأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفة لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ص ٢٥ ص ١٠٩٥ .

الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ص ٢٦ ص ١٢٢٣ .

الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ ص ٢٨ ص ٧٩٢)

٢- إذ أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حين تحدثت عن فئات العاملين التي استثنائها القانون في مادته الثانية من أحكامه « العاملين في الزراعة والمقصود بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ولا يمتد الاستثناء إلى من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والحفير أو كانت الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالاً مماثلة » تكون قد خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصد الشارع فضلاً عن تخصيصها لعمومه بغير

مخصص ومجاوزت حد الإبطاع وسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه الي قصرت سريان أحكامه فيما يتعلق بانعاملين في الزراعة وفقاً للمادة ١٩ منه التي صيغت علي غرار المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين لأمراض المهنة بالنسبة لتأمين إصابات العمل وهو ما لا تملكه تلك المذكرة ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ من ٢٥ من ١٠٩٥ .

الطعن رقم ٨٨٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٤ من ٢٩ من ١٦٨٩ .

الطعن رقم ١٠٣٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣ من ٢٩ من ٢٨٠)

٣ - جرى نصاً هذه المحكمة علي اعتبار العاملين في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يزورون محالا إدارية أو كتابية متعلقة بها من الخارجين من نطاق هذا القانون طبقاً لما يصدر في شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار بذلك ومن ما توهت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه قد صدر القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن انتفاع فئات عمال الزراعة بمزايا التأمينات الاجتماعية والمعمول بها طبقاً للمادة الخامسة منه اعتباراً من أول الشهر الثالث لتاريخ نشره في ١٤/٦/١٩٧٣ ، ونصت المادة الأولى من ذلك القرار على أن تسري أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على الفئات التالية : (أ) ب - عمال الزراعة النائمين في القطاع الخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، ويكون التأمين عليهم إلزامياً ، وسري في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور ، كما نصت المادة الثانية منه على أنه : يقصد بعمال الزراعة النائمين العمال الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة ، ، مما مفاده سريان قرار التأمينات المقرره بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عمال الزراعة في القطاع الخاص الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة ، والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، وأنه إذا أصدر وزير التأمينات القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٤

بتحديد فئات عمال الزراعة الذين يمسرى في شأنهم قانون التأمينات الاجتماعية والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في ١٩٧٤/٧/٣ ، ونص في مادته الأولى على أن : تسرى أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء على العاملين في الزراعة الذين لا تقل مدة عملتهم عن ستة أشهر متصلة لدى الجهات الآتية : (أ) ب - حائزي الأراضي الزراعية الذين تزيد مساحة الحيازة عن خمسة أفدنة في أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه أو في أي تاريخ لاحق . ج - فإن أحكام تأمين إصابات العمل والشيخوخة والمعجز والوفاء المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ تعتبر سارية على عمال الزراع النامين في القطاع الخاص بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٧/٣ بتحديد فئاتهم تنفيذاً للقرار الجمهوري المشار اليه والعمل به بدءاً من هذا التاريخ . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الثاني عمل خفياً لزراعة المطعون ضده الأول في ١٩٧٣/٧/٨ وأن اشتراكات التأمين بها من الطاعنه هي عن فترة عمله لدى رب العمل حتى آخر يناير سنة ١٩٧٤ فلا تمتد إليها أحكام القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ الذي تراخى العمل به في هذا الشأن إلى حين صدور القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ المنفذ له والعمل به ابتداء من تاريخ نشره في ١٩٧٤/٧/٣ ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم استحقاق الطاعنه اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن المدة محل النزاع حتى آخر يناير ١٩٧٤ وقضى برد ما دفع منها بغير حق فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤ ص ٢٠ ع ٢ ص ٧٤٠)

٤- لما كان المشرع قد أصدر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أنه : يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا النص قد أفصحت عن أنه

إنما تفيا ببيان قصد الشارع من عبارته عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار إليها بما ينهي عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط وهو ما وُدِّع أن عبارته المادة العاشرة المشار إليها ليست إلا تفسيراً كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين المنوطة عنها بنص المادة . أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، ذلك أنه يحق للمشرع أن يصدر قانوناً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر في هذا الحق استتالة الزمن بين القانونين ويعتبر القانون التفسيري كاشفاً عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذي فسره وليس منشأ الحكم جديد ومزدي ذلك بطريق التزود والاقتضاء أن من عناهم من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة - وهم الذين يؤدون الأعمال الإدارية وأعمال الحراسة كمنظر المزارعة والمحوري والخمير وركب المزارعة والمحصّل والعمال المشتغلين على الآلات ميكانيكية وسيرهم محرّ يؤدون عمالاً مماثلة - يخضعون لأحكام جميع أنواع التشريعات الاحترازية التي تصب في تلك التشريعات .

(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ من ٢٢ من ٢٤٢٢ .

الطعن رقم ١٥١٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢ من ٢٤ من ٨٨ .

الطعن رقم ١٧٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢ .

الطعن رقم ١٩٣ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ .

الطعن رقم ٣٠٩٩ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٩)

عمال المقاولات

١- إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته السابعة على أن يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع أحكامه وذلك إلى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ قد صدر - وعلى ما بين من عنوانه وديباجته - لبيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة ومنهم عمال المقاولات تنفيذاً للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت بعد أن نظمت كيفية حساب الاشتراكات على أساس الأجر الفعلية للعمال المؤمن عليهم على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة أن يضع شروطاً أخرى لحساب الأجر في حالات معينة ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد قصر في المادتين ٢ و ١٩ منه حق العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين إصابات العمل بينما امتد اليهم نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فإن هذا القانون وبالتطبيق لحكم المادة السابعة منه بعد ناسخاً لذلك القرار الوزاري المشار إليه لقيام تعارض بينهما يتمثل في أن هذا القرار كانت غايته وكما تقدم القول بيان طريقة وشروط حساب أجر هؤلاء العمال في تأمين إصابات العمل وحده تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية السابق وهو مالا يتوافق مع القانون الحالي لوضعهم على النحر المبين به ولا يجعل لهذا القرار محالاً في التطبيق بعد صدور هذا القانون ولا ينال من هذا النظر أن يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر تنفيذاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التي التزمت هي أيضاً الأصل المقرر في المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أن يكون أداء الاشتراكات على أساس الأجر الفعلية للعمال المؤمن عليهم - قد أتى على الطريقة التي وضعها القرار الوزاري رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة مادام أن هذا القرار يتعارض

مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هـ على النحو الصالح للإشارة إليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأجرى حساب الاشتراكات الخاصة بعمال المطاعم ضدّها الأولين - الذين استخدموا في عمله مؤقتة خاصة بتوريد الأحجار السنوية لجسر النيل - على أساس أجورهم الفعلية لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، الذي يحكم واقعه الدعوى ، واستبعد حسابها وفق أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠ من ٢٥ ص ١٢٠١)

٢- إذا كان البين في استقراء نصوص المواد ٤ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم إلا أولئك الذين يستخدمون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد نصت على أنه : إذا عهد لتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون ، فإن مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الحقيقي دون صاحب العمل انظر الطرف الآخر في عقد المفاوضة ، وفي حالة عدم إخطاره هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه ، كان للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له منتضى ، خلافاً للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بعدم مسئولية المطاعم ضده - مالك البناء - عن دفع اشتراكات التأمين عن العمال الذين قاموا بتنفيذ عملية البناء موضوع التنازع طالما أن الثابت أنه عهد بذلك إلي مقاول ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ ص ١٧١٠)

٣- لم يضع المشرع في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي وفي المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي تعريفاً لصاحب العمل ، ثم عني بتعريفه في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فنص في المادة الأولى منه على أنه « يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوعه » وإذا كان هذا النص قد ورد بصيغة عامة مطلقة دون اشتراط امتهان صاحب العمل أو احترافه فإن قصر هذا التعبير على صاحب العمل الذي يمتحن أو يحترف العمل الذي يزاوله يدعوى الاستهانة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من أن المقصود بصاحب العمل هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له اما بقصد الربح وأما لتحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية ، يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وانحرافاً عن عباراته الواضحة وهو ما لا يجوز الخروج ذلك عن مراد الشارع ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون ضده لا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره صاحب عمل لأنه لا يحترف صناعه البناء وعلى هذا الاساس قضى ببراءة ذمته من المبلغ الذي تطالب به الهيئة الطاعنة وحجبه هذا الخطأ عن بحث حقيقة العلاقة بين المطعون ضده وبين هؤلاء العمال الذين استخدمهم في بناء عقاره وما إذا كانت علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ من ٢٧ ص ١٠١٥ .

الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ من ٢٨ ص ٧٢٨)

٤- مژدى نص المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات - والصادر عملاً بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وأيا كان وجه الرأي في مدى التزامه حدود ذلك التفويض فيما فرضه على صاحب العمل من التزام باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها للهيئة لا ينطبق في الاصل وبصریح عباراته إلا حيث يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن وهو ما لم ينكشف عنه الواقع في الدعوى الراهنة . لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى استبعاد تطبيق حكم تلك المادة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ من ٢٨ من ١٥.٣ .

الطعن رقم ٢٧٣ سنة ٤٥ ق ١٩٨٢/١/٢٥ من ٢٢ من ١٨١)

٥- مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء. الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه في البعده المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى فلا تقيم واقعه الدعوى عدم الاخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له مادامت المادة ١٨ المشار اليها افترضت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بعبر نص في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣ من ٢٩ من ٢٠.٨ .

الطعن رقم ١٨٤٢ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٤/١٤)

٦- بين من استقرأ نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الاعمال إلا أولئك الذين يستخدمون عمالا يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وأنه في حالة عدم قيام صاحب العمل بإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه لا يكون للهيئة إلا مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى خلافاً للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى ببرائة ذمة المطعون ضده استناداً إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه

قد اعتد بعقود المقاولة المقدمة من المطعون ضده في مجال إثبات أنه عهد بالبناء إلى مقاولين ورتب على ذلك عدم التزامه بأداء الاشتراكات ما دامت الطاعنة لم تنف هذا الذي أثبتته فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦ من ٣٠ ع ٢ من ٧٨١)

٧- المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة وفي حالة عدم قيام الأخير باخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى خلافاً للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية فلا تسقط واقعه عدم الاخطار حق مالك العقار في إثبات أنه عهد تنفيذ العمل إلى أحد المقاولين .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ من ٣٠ ع ٢ من ٤٩)

٨- إذ كانت الهيئة الطاعنة لم تجادل أمام محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الاستئنافية في حجية العقود التي قدمتها المطعون ضدها (مالكة العقار) للتدليل بها على أنها عهدت بإقامة البناء إلى مقاولين متعددين - وكان الدفاع الذي تتحدى به الهيئة في هذا الشأن بعد سبباً جديداً - لا يجوز إهداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن السابق)

٩- صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٧٣ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات في ١٠/٢٨/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١٠/١١/١٩٧٣ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدها الأولى - العامل - توفي بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٣ قبل العمل بهذا القرار فلا تسري أحكامه على واقعه الدعوى .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ من ٣١ من ١٥٠٤)

١٠- مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يتعين التعرف على القيمة الفعلية لتكاليف المبانى كأحد العناصر التي يمكن بمقتضاها التوصل إلى تقدير الأجره ، ولما كان مدخل البوايه يعتبر من المبانى ولا يندرج

ضمن حساب المتر المسطح منها ، وكانت الاتعاب الهندسية وإشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء ، تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء ، والتي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني ، فإن النعى بأنها لا تدخل في تقدير الاجرة يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٤٠ ق ١٤/١٢/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٢٨٢)

١١- مفاد نص المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة السابعة من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات الصادر نفاذاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن العمال المقصودين بالتأمين عليهم وفق هذا القرار من ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات ، أما من عداهم ممن ترتبط عقود عملهم بعمل آخر غير المقاولات ، فلا يسرى عليهم هذا القرار ولو استخدمهم صاحب العمل في أعمال مقاولات عارضه على عملهم الأصلي لديه . لما كان ذلك وكان اثنين من أوراق الطعن أن العمال المراد إخضاعهم لهذا القرار إنما هم عمال دائمين لدى الطاعن ترتبط عقود عملهم لديه بعمله الأصلي وهو تصنيع الأخشاب وبيعها ومؤمن عليهم لدى الهيئة ولا ترتبط عقود عملهم بعمليات مقاولات فإن القرار الوزاري ٧٩ لسنة ١٩٦٧ لا ينطبق عليهم . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٢٩٥)

١٢- لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقارل وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المقارلة ، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات باسم المقارل وعنوانه في الميعاد المقرر ، يكون للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى فلا تثيم واقع عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي قام بالبناء بعمال تابعين له . مادامت المادة ١٨ المشار إليها افترضت الدائمة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون . لما كان ذلك وكان الاصل في الحقوق الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - براءة الذمة وإنشغالها عارض ويقع عبء الاثبات على عاتق من

بخالف الثابت أصلاً مدعياً أو مدعى عليه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة المطعون عليهما من المبلغ المطالب به على أنهما ليستا صاحب عمل بالنسبة للبناء الذي أقامته وأن عدم إخطارهما الهيئة الطاعنة باسم المقاول الذي تولى البناء لا يعنى أنهما أقامته بهما تحت إشرافهما ورقابتهما ، وأن قول المطعون عليهما بأنهما لم تستخدم في إقامة البناء عمالاً تربطهما بهم علاقة عمل لا يجعل منهما مدعياً بخلاف الظاهر أصلاً فلا ينتقل إليهما عبء إثبات أن علاقتهما بمن عهد إليهم بتشديد البناء علاقة مقاولية وليست علاقة عمل ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ من ٢٢ ص ١٨١)

١٣- تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أنه « بحسب الاشتراكات » وكان وزير العمل والتأمينات الاجتماعية قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٧٩ لسنة ١٩٦٧ و ٩ لسنة ١٩٦٩ و ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمه ترجع إلى طبيعة العمل الذي يؤدونه ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال تامقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حددته تلك القرارات بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته . لما كان ذلك وكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ قد صدر من وزير التأمينات في ١٩٧٣/١٠/٢٨ على أن يعمل به من ١٩٧٣/١١/١ ونص في المادة الثالثة منه على أن « يتم تحديد المزايا التي تستحق لعمال المقاولات المشار إليهم في المادة ١ من قرار السيد وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس الأجر المحدد لحرفة العامل وفقاً للجدول رقم (٨) المرفق » وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول إلتحق بالعمل لدى المطعون ضده الثاني في ١٩٧٤/٩/١ في أعمال المقاولات وأصيب في ١٩٧٤/١٠/٢٨ باصابة عمل نشأ عنها عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٣٩٪ فإن أحكام القرار الوزاري المشار إليه بشأن تحديد الأجر الذي يجرى على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معونه مالية ومعاش تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعونه المالية والمعاش على الأجر الفعلي ولم ينزل أحكام

القرار الوزاري السالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ من ٢٤ من ٢٩٧)

١٤- لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على : "لحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ، ويراعى في تحديد الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مباشرة ، ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر اشتراك الأساسي يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم بطريقة حساب هذا الأجر بطريقة حساب الاشتراكات بتاريخ بدء اشتغالهم بنظام المكافأة ، وكان قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ قد حصر بموجب هذا التفويض وعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمه ترجع الى طبيعة العمل الذي يؤديه ، بما موزاد أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حددته ذلك القرار بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، ونص في المادة الأولى منه على أن يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لأحكام الجدول المرفق وكان الثابت في الدعوى أن مودث المطعون ضدها يعمل بقطاع المقاولات ونوفى في ١١/١١/١٩٨١ فإن أحكام القرار الوزاري المشار اليه بشأن تحديد الأجر الذي يسرى على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معاش وتأمين إضافي تكون هي الواجبة التطبيق ، وأن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعونة المالية والمعاش على أساس الأجر الفعلي ولم ينزل أحكام القرار الوزاري السالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٦)

الطعن رقم ١٢٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٤ .

الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

١٥- لما كانت المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (بحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على اساس ما يستحقه المؤمن عليه من اجر خلال شهر . ويراعى في حساب الاجر تحديد عدد ايام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن يتقاضون اجورهم مشاهرة . ولا تؤدي اية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنه الاجر . ويكون الحد الادنى للاجر الذي تسدد على اساسه الاشتراكات شهرياً الحد الادنى للاجور المنصوص عليه بقوانين انظمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العام كما يكون الحد الاقصى لهذا الاجر ٣٠٠٠ جنيه سنوياً . ومع عدم الاخلال بالحد الاقصى المشار اليه يجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الاداره أن يحدد اجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الاجر وطريقة حساب الاشتراكات) وقد أصدرت وزيره الشئون والتأمينات الاجتماعية بموجب هذا التفويض القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اجر اشتراك المؤمن عليهم بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص ، بما مژءاء أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على اساس الاجر الذي حنده هذا ، القرار ، لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من ذلك القرار تنص على انه (بتحدد اجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لاحكام الجدول المرافق) وحدد البند الاول من الجدول متوسط الاجر اليومي للعمال العاديين أو الشغلة بمبلغ جنيه واحد ، وكان الثابت بمديونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهما كان من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص كعامل عادي في الفترة من ١٩٧٨/٩/١ حتى ١٩٨١/٩/٩ فإن احكام القرار الوزاري رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بشأن تحديد الاجر التي يجرى على اساسه حساب الحقوق التأمينية للعامل تكون هي الواجبة التطبيق ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعاش على اساس الاجر الفعلي ، ولم ينزل احكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

١٦- لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على أن (بحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على اساس ما يستحقه المؤمن عليه من اجر خلال كل شهر ، ويراعى في حساب الاجر

لتحديد عدد ايام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون اجورهم مشاهدة ، ولا تزيد اية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها اجر . ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والارضاع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون ، وقد اصدر وزير التأمينات الاجتماعية بموجب هذا التفويض القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ ، بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ، وبيان الاجر الذي يتم على اساسه تحديد حقوقهم التأمينية ، وذلك لحكمة ترجع الى طبيعة العمل الذي يزودونه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على اساس الاجر الذي حددته هذا القرار بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته لما كان ذلك وكان القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ صادر من وزير التأمينات الاجتماعية والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٧٩ قد نص في المادة الثالثة منه على أن يحل الجدول المرافق محل الجدول رقم ٨ لمرافق لقرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، ويحدد البند الخامس من الجدول الاجر اليومي للمبيض يبلغ : ٢٠ جنيه وكان الثابت بمذونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أن المظنون ضده يعمل في مهنة مبيض ، وقد انتهت خدمته في ١٩٨٢/٢/١ . فان احكام القرار المشار اليه بشأن تحديد الاجر الذي يجرى على اساسه حساب الحقوق التأمينية للعامل تكون هي الراجعة للتطبيق ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعاش على اساس الاجر الفعلي ، ولم ينزل احكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٣)

عمال مصانع الطوب

١- لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته الثانية عشر على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل والتي تقطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الاجور في شهر يناير من كل سنة ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الاداره أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة » كما نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي في المادة ١٢٥ منه على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الاداره أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة » وكان مؤدى ذلك أن اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لايجوز تغيير طريقته حساب الاجور إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إداره الهيئة المطعون عليها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على الحساب الذي أجرته اللجنة الفنية النائمة - التي شكلها وزير العمل - بتقدير أجور عمال مصانع الطوب دون إعتداد بالإجور الفعلية لعمال مصنع الطاعن ، وكان هذا الحساب ينطوي على تعديل في طريقة تقدير الأجور التي تتخذ أساساً لربط اشتراكات التأمينات دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ من ٢٢ من ٢٠٧٣ ،

الطعن رقم ٩١٤ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ من ٢٤ من ٥١٢ ،

الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)

٢- مؤدى نص المادة ٧/١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع أعطى لوزير العمل - بناء على اقتراح إداره الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - سلطة إصدار قرارات بقواعد خاصة لطريقة حساب الاشتراكات بالنسبة لبعض الحالات حسب ظروفها وكذلك بتحديد الشروط

والأرضاع في شأن تحصيل وأداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً للقانون ولو خالفت هذه القواعد ما هو متبع بالنسبة لغيرها .

(الطعن رقم ١١٢٠ سنة ١٩٦٩ في ٢١/٢/١٩٨٢ من ٢٤ من ٥١٨)

٣- مژدى نص المادة الثانية عشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن اشتراكات التأمين محسب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقته حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الطاعنه . وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن الطاعنه اعتصمت في حساب الاشتراكات التى طالبت بها المطعون ضده على تقديرات اللجنة النسبة القائمة لأجور عمال مصانع الطرب ولم تعتمد بالأجور الفعلية لعمال مصنع المطعون ضده وأن هذا الحساب انخرى على تعديل في طريقة تقدير الأجر التى نص عليها القانونان السالف ذكرهما وتتخذ أساساً لربط اشتراكات التأمين دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المعترض فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ١٩٦٩ في جلسة ٢١/٢/١٩٨٢ من ٢٤ من ٥١٢ .

الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٥٠ في جلسة ٢٢/١١/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٠٧٢)

قانون

١- إذ كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٧ وبدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٩/٨/١ طبقاً للمادة السابعة من اصداره . فإنه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ، ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهلة لأحكامه ، ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قبول اعتذار المطعون ضده بجهلة بأحكام القانون السالف الذكر إلى أن حكم قانون التأمينات الاجتماعية في شأن سريان أحكامه على موظفي المكتب لم يكن جلياً وإنما كان محل تأويل وتفسير مما لا يعتبر معه أن المطعون ضده قد تخلف عن الاشتراك لدى الهيئة الطاعنه على عمال المكتب وموظفيه ، وكان هذا القدر الذي أمس عليه الحكم المطعون فيه قضاء لا يقوم على سند من القانون إذ أن ادعاء المطعون ضده بعدم وضوح نص ذلك القانون في خصوص حالته لا يمنع من إنطباقه عليه من تاريخ العمل به إذا ما توافرت شروطه اعمالاً لما هو مقرر من أنه لا يفترض في أحد الجهل بالقانون ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢ من ٢٤ ع ٣ من ١٣٤٢)

٢- حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لأن القانون وحده هو الذي ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المقرره في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه حتى ولو لم يقوم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٣ من القانون) وكان التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون إلزامياً بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم (المادة ٤ من القانون) وبالبناء على ذلك فإن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام

بما لا يسوغ معه انعز بإمكان تحليل أى من الهيئة العامة للتأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢ من ٢١ ص ٢٨٠ .

الطعن رقم ١٧٩٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٨ .

الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠ .

٣- مفاد نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ - الذى يحكم واقعه الدعوى - هو سريان أحكام هذا القانون على جميع العاملين عدا من نوت عنهم تلك المادة ومن بينهم أصحاب الأعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر في شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار من رئيس الجمهورية .

(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ من ٢٤ ص ١١٩٦)

٤- إذ كان مورث المظنون ضدهم - على ما هو ثابت في الدعوى - شريكاً متصامناً في الشركة ومديراً لها مقابل نسبة محددة من صافى الأرباح ، وكانت علاقه المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن من ليست - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - علاقه عمل وإنما هى علاقه شركة وما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو فى حقيقته حصة من الربح وليس أجراً ، ومن ثم لا يعتبر عاملاً لديها ولا يكون خضاعاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يغير من هذا النظر قيام الشركة بالاشتراك في التأمين عنه لدى الهيئة الطاعنه ، ذلك لأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية لا يعرف سوى التأمين الإجبارى على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط بالطاعنه القيام بهذا التأمين الإجبارى ولم يخول لها القيام بتأمين اختياري من أي نوع كان فلا يتعد بقبولها الاشتراك في التأمين عن شخص غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسب هذا القبول أي حق في التمتع بأحكامه لأن حق المؤمن عليه في التأمين منشؤه القانون .

(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ من ٢٤ ص ١١٩٦ .

الطعن رقم ١٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٥- لما كان يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم

ومستخدميهم القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز ادارته هذه الاعمال . فإذا كان المركز الرئيسى في الخارج ، وكانت فروعها في مصر هي التي أبرمت هذه العقود ، فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن « القوانين المصرية هي الواجبة التطبيق تأسيباً على ما استخلصه من وقائع الدعوى من أن « طرفى العقد مصريان وإن المركز الرئيسى لرب العمل هو القاهرة والاقامة الدائمة للمورث كانت بالقاهرة وقد المجهت ارادة المتعاقدين عند إبرام العقد لإخضاع أحكامه للقوانين المصرية فضلاً على أنه عقد عمل فردى وفقاً لقانون العمل المصرى وقانون التأمينات الاجتماعية المصرى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

٦- مؤدى المادتين ١٥ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى أن حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم . وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة . وأن التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون إلزامى بالنسبة لجميع اصحاب الاعمال لديهم وأن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أي من الهيئة أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .

(الطعن رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

٧- تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى طلب من الخصوم بل هو واجب القاضى الذى عليه من تلقاء نفسه أن يبحث عن الحكم القانونى المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزل هذا الحكم عليها .

(الطعن رقم ٣٤٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧)

٨- المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما

فات القانون الخاص من أحكام . ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام . لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون الخاص . والأصل سريان النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تناولتها في لفظها أو في فحواها . والقاعدة العامة أن التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص لمجرد صدوره لاحقاً عليه . إذ أن التشريع لا يجوز الفاؤه إلا بتشريع لاحق ينشر على الإلغاء صراحة ، أو يدل عليه ضمناً .

(المضمّر رقم ١٧٧٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٩)

مدة خدمة

١- إذ كان البين من نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمال المدنيين أن ضم مدة الخدمة السابقة للمؤمن عليه الذي كان يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ويلتحق بإحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ أمر جوازي للمؤمن عليه ، وكان القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن ضم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقاً لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش قد نص في المادة الرابعة منه على أن « تسرى أحكام هذا القرار بالنسبة إلى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين والمعاشات الحكومية بالنسبة إلى مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ويكون التحويل إجبارياً في جميع الحالات المبينة في المادة الأولى ، فإن هذا القرار - حسبما جاء بهديجته - وقد صدر باعتباره لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ وفي درجة تشريعية أدنى منه لا يملك إلغاء أو تعديل أو تعطيل أحكامه أو الاعفاء منها ، فإن جاءت أحكامه مخالفة للتشريع الأعلى ينبغي إعمال هذا التشريع دون التشريع الأدنى . ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت ضم مدة الخدمة السابقة إجبارياً ، فإن هذا القرار يكون قد عدل القاعدة القانونية التي نص عليها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ وهو التشريع الأعلى والذي نص في المادة ٤٢ منه على أن يكون ضم تلك المدة أمر جوازي للمؤمن عليه ، مما يتعين معه - في هذا الخصوص - إعمال حكم هذه المادة دون القرار الجمهوري سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ بأن اعتبر ضم مدة الخدمة أمراً إجبارياً وأهدر حق الزمن عليه الطاعن في اختياره طلب تعريض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ من ٢٥ من ١٣٦٤)

٢- تنص المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في

هذا التأمين ويحسب عنها معاش ، مما مفاده أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل .

(الطعن رقم ٢٨١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٠ من ٢١ من ١٤٠٢)

٣- نصت المادة الخامسة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : لا تسري أحكام هذا القانون على خدم المنازل ومن في حكمهم إلا فيما يرد به نص خاص ، ولم يرد القانون بهذا القانون ولا بقوانين العمل السابقة نص يرتب لأحد من هؤلاء ، حقاً في مكافأة عند انتهاء عقده ، وكان حكم محكمة أول درجة المزد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى إلى أحقية المطعون ضده - وهو سائق سيارة خاصة - في إقتضاء معاش شهري يحسب علي أساس ضم مدة خدمته السابقة علي العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأجيل هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(انظر المسابق)

٤- نصت المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ لا ينطبق - وعلى ما ينل عليه صريح لفظها - إلا على حالات من تسرا بغير الطريق التأديبي ، ولا يفيد منه من انتهت خدمته عن غير ذلك الطريق . أما كان سبب انتهاء الخدمة ، ولما كان الثابت من ملف خدمة الطالب وما حواه من مستندات أنه لم يفصل من خدمته بوزارة الداخلية وإنما رفع اسمه من سجل العاملين بملك الوزارة لاعتباره مستقلاً بانقطاعه عن العمل بغير إذن أو غير وغم إنذاره ، فإنه لا يفيد من حكم تلك المادة ، ويكون عليه حساب مدة من تاريخ انتهاء خدمته في تلك الوزارة وإلى تاريخ تعيينه في القضاء دون مقابل ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي يسوي معاشه علي أساسها ، على غير منه من القانون .

(الطلب رقم ٢٩ سنة ٥٠ ق رجال قضاء ، جلسة ٢٣/٦/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٨)

٥- أما بالنسبة لطلب ضم المدة الثانية والتي استند فيها الطالب إني نص المادة ١٧٦ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه إذا نصت تلك المادة على أن طلبات الإفاده من حكمها تقدم إلى الوزير المختص وليس إلي هيئة

التأمينات المختصة بما مفاده أن الظعن على القرار يرفع مباشرة إلى القضاء فتخرج المنازعة عن نطاق المنازعات التي حظرت المادة ١٥٧ من القانون المذكور اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب لعرضها على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فيها .

(الطلب رقم ٢٩ سنة ٥٠ ق رجال قضاء، جلسة ١٩٨١/٦/٢٣ من ٢٢ إلى ٢٨)

٦- مفاد نص المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - التي يحكم واقعته التحوي - والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، ومذكرتها التفسيرية ، أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب لمعاش أن تكون بما يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبما مؤداه بطريق اللزوم والاقتضاء ، أنه إذا كان العامل قد سبق له أن استوفى مبلغ المكافأة عن تلك المدة فإنه لا يجوز له ضمها إلى مدة الاشتراك في التأمين لحساب معاش عنها إذ لا يحق له الجمع بين المكافأة عن مدة الخدمة السابقة والمعاش المقرر عنها . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم اقتضى مكافأة نهاية الخدمة عن المدة من إلى نفاذ للحكم رقم ، فإنه لا يحق له طلب ضمها إلى مدة الاشتراك في التأمين ، وإذا خالف الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أحقية المطعون ضدها الأولى لمعاش عن مورثها بحسب على أساس ضم مدة خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي ثبت صرفه مكافأة نهاية الخدمة عنها ولم يتم بردها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الظعن رقم ٤٤٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ من ٣٥ إلى ٥٦٤)

٧- لما كانت المادتان ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي تفضيان بحساب مدة الخدمة العسكرية وفقاً لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة التي انتهت هذه الخدمة في ظلّه ، لدى تسوية حقوق المؤمن عليهم في تأمين الشيخوخة والعجز والرفاة بالنسبة للمنتقلين إلى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المنتطرين أو مجندي الخدمة ذوي الرواتب العالية - وكان شرط ضم مدة الخدمة في القوات المسلحة مضاعفة عند حساب المعاش أو المكافأة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت ،

والتأمين والتعويض للقوات المسلحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ ، والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية يحدد مدة الحرب ، وآخر من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة أو من القائد الاعلى للقوات المسلحة بتحديد فئات المتنفعين بهذه الضميمة على ما قضت به المادتان السادسة والسابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧ لسنة ١٩٧١ ، والمادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٣ تقضيان بحساب مدة الخدمة بالقوات المسلحة مدة حرب اعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ ، وكان رئيس الجمهورية لم يصدر قراراً باعتبار المدة من ١٩٤٠/٥/١٤ الى ١٩٤٥/٥/١١ وهي مدة تطوع الطاعن للخدمة في القوات المسلحة ، مدة حرب ، كما أن هذه المدة سابقة علي المدة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما ، فان الطاعن لا يكون له الحز في ضم هذه المدة مضاعفه عند حساب المعاش .

(الطعن رقم ٢١٦٢ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٧/٢/٩)

٨- المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فرق في شأن حساب المدة - السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش بين حائتي الاولى وقد تناولتها المادة ٨٤ منه هي المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقاً لاحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الي أي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ، فقرر بالنسبة لها ادخالها ضمن الاشتراك في هذا التأمين دون اداء أية فروق اشتراكات عنها ، وذلك من اول ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابق علي هذا التاريخ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للمجدول رقم ٥ ارفاق . والثانية - وقد تناولتها المادة ٨٥ منه - هي المادة السابقة علي اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والتي يستحق عنها مكافأة ، فقرر بالنسبة لها ادخالها ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين على أن يحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة واجاز للمؤمن عليه في هذه

الحالة أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار إليها أو جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهري بشرط أن يؤدي الى الهيئة مبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرافق . ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن رد ثلث المبالغ التي تحملها المؤمن عليهم من العاملين لزيادته معدل احتساب المدة السابقة في المعاش من ١٪ الى ٢٪ وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية تنص على أنه : تجرى تسوية الاعباء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير حساب مدة خدمتهم السابقة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ وفقاً لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وذلك على الوجه الآتي فان مفاد ذلك أن التسوية التي قررها هذا القانون انما تجرى بالنسبة للاعباء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل به تطبيقاً لحكم المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، ولا يشمل ذلك الاعباء التي تحملها النظام الخاص تطبيقاً لحكم المادة ٨٤ من ذات القانون واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الاعباء موضوع الدعوى تحملها النظام الخاص تطبيقاً لحكم المادة ٨٤ المشار اليها ، فانه لا يكون هناك ثمة محل لاعمال التسوية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ في شأنها ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢١٤٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢)

معاش

١- إذا كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى ، قد عاد فقرر إدخال المنحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسرى عليه المعاش استناداً إلى أنهما يعتبران جزءاً من الأجر مع أن اعتبارهما كذلك لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقاً لنظام العمل في البنك ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠ من ١٥ ص ٧٠٢)

٢- مژدى نصوص المواد ١٨ و ٧٨ و ٣٤ و ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى حلت محل المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء المعاش الشهري المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ الى مستعقة بعد وفاة العامل وهى لاتلزم بأدائه كاملاً إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل قد اشترك عن العامل المتوفى في هذا التأمين ، فإذا لم يكن قد اشترك فيه ، فإن التزام الهيئة بالمعاش يكون على غير أساس الحد الأدنى للأجور بصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٧٩ من القانون المذكور ، وأن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى الهيئة وأداء هذه الاشتراكات إليها في مواعيدها . وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها أقساط تأمين بدفعها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش لحظف العامل المتوفى . ولما كان من المقرر أنه ليس للمؤمن أن يرجع على المستامن بقيمة التأمين الذى يدفعه للمستفيد فإنه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية . ولا يؤثر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعويض لأن الوفاء به إنما هو تنفيذ لالتزام فريده القانون .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٦ من ٢٠ ص ١٢٢٨)

٣- تنص المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لهيئة إرشاد البرغاز ببناء الإسكندرية

في فقرتها الثانية على أنه « لا يستحق مرشد البوغاز أي معاش أو مكافأة من أي نوع في حالة تركه الهيئة لإلتحاقه بأي عمل آخر أو توظيفه بأي شركة من الشركات أو أي جهة من الجهات » وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنين - المرشدين - لا يستحقون معاشاً طبقاً لتلك المادة تأسيساً على أن التحاقهم بهيئة قناة السويس لم يكن جبراً عنهم بل تم بمحض إختيارهم ، وكان لذلك القول سند من الأوراق المقدمة في الدعوى ، فإن ما انتهى إليه الحكم - علي النحو السالف بيانه - هو استخلاص سائع وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضائه .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٧ من ٢٢ ع ٢ من ٩١٠)

٤- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة - شركة التأمين الأهلية - قد وضعت عقب العدوان الثلاثي تحت الحراسة طبقاً للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وكانت أعمال الإدارة تدخل في سلطة الحارس الخاص طبقاً لنص المادة التاسعة من الأمر العسكري المشار إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حرم في قضائه على أن الحارس الخاص على الشركة الطاعنة قد أجاز قرار مجلس الإدارة الذي أصدره خارج حدود سلطاته بتحديد معاش المضمون عليه - العامل - والذي تختص الجمعية العمومية أصلاً بإصداره ، وكانت هذه الإجازة من الحارس على الشركة الطاعنة تنفذ في حقها لصدورها في حدود سلطاته المخولة له بالأمر العسكري على النحو سائع اسبق ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ، فإنه يكون قد طوق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٨٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ من ٢٢ ع ١ من ٢٢٢)

٥- معاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - وقبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - والمادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ ، حل نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة في حالة انتهاء العقد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، فأصبح هو الأصل الواجب اتباعه ، أما الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة ، فلا تسرى إلا في الحدود التي يرد فيها نص خاص ، وقد استهدف المشرع بهذا التعديل على ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، تطوير نظام مكافآت

نهاية الخدمة الى نظام للمعاش ، وقاية للمواطنين من شروخ الحاجة عند التقاعد أو العجز ، ورعاية أسرهم بعد وفاة العائل ، وتوجيه حصيله المدخرات إلى تمويل خطة التنمية الاقتصادية فتفتح افاقاً واسعة ، وتتيح فرصاً جديدة لتشغيل العمال ومراجعة تزايد عدد المساكن .

(الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ع ١ من ٤١٨)

٦- مفاد المادة ٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من هذا القانون الأخير أن نظام تأمين الشبوحه قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ . وإذا نصت المادة ١٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جعل الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلزامياً بالسبب لأصحاب الأعمال والعمال ، وتضمن الفصل الثاني من الباب الثالث من الأحكام الخاصة بذلك التأمين ، وبين في المادة ٥٧ وما بعدها المعاشات والتعويضات المقررة للعمال ، ونص في المادة ٧١ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة على اشتراكه ٢٤ شهراً ، استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة لحسب وفقاً لقانون العمل ، وعلى أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال هذه المدة أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش ونص في المادة ٧٣ منه على أن يورد صاحب العمل الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لمساهمهم إلى المؤسسة خلال خمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي ، وعلى أن لحاسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنوياً ، كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ويسرى حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله بأن يؤدي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغاً إضافياً يوازي ٥٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤديها ، وعلى إلزامه في حالة التأخر في سداد الاشتراكات بأن يؤدي إليها مبلغاً إضافياً يوازي ١٪

من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٪ ، فإن مؤدى ذلك كله أن المشرع ألزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء تلك المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال ، وهي لا تلزم بأدائها كاملة إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل في ذلك التأمين ، فإذا لم يكن قد اشترك فيه فإن التزام المؤسسة بالوفاء بها يكون على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل منه حقه كاملاً على أساس الأجر الفعلي عندما تستوفى هي حقوقها من صاحب العمل ، وذلك عملاً بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ووفقاً لما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، ولما هو ثابت من أن المشرع حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى المؤسسة وبأداء تلك الاشتراكات لها في المواعيد التي عينها القانون فإن تأخر في أدائها أو تخلف أصلاً عن الاشتراك في المؤسسة عن عماله كلهم أو بعضهم التزم بأن يؤدي لها علاوة على قيمة هذه الاشتراكات فوائد التأخير ومبالغ إضافية على التفصيل سالف البيان ، وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل مقابل التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالمعاشات والتعويضات والمكافآت المستحقة للعمال .

(الطعن رقم ١٢٩ سنة ٢٦ في جلسة ١٣/٥/١٩٧٢ من ٢٢ ع ٢ من ٨٩٤ .

الطعن رقم ١٨١٢ سنة ٤٩ في جلسة ١٤/٦/١٩٨٠ من ١٧٧٢)

٧- مؤدى نصوص المواد ٥٧ ، ٧١ مكرراً و٧١ مكرراً «ب» من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين استحق معاش الشيخوخة إذا كانت الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ٢٤ اشتراكاً شهرياً ، وأن المدة السابقة لإشراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عليها مكافأة لأحكام قانون العمل تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة التي أدخلها القانون ضمن مدة اشتراكه ٢٤ اشتراكاً شهرياً استحق المؤمن معاش الشيخوخة ، ويجوز للمؤمن عليه استثناء من هذه القاعدة وخلال الخمس السنوات التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أن يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش ، أما إذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤ شهراً فإن المؤمن عليه يستحق عن المدة السابقة على اشتراكه في التأمين مكافأة بحسب

وفقاً لقانون العمل ، إلا أنه رعاية للمؤمن عليه وأسرته من بعده وحتى لا يبدد المكافأة ثم يتعرض هو وأسرته بعد تبديدها لشروط الحاجة والحرمان ، إجاز المشرع - استثناء من حكم المادة ٥٧ للمؤمن عليه متى كان قادراً على أداء عمله ان يستمر فيه ، أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن السنتين حتى يستكمل مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش لا أن يزيد عليها ، والقرض من ذلك هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أيا كان مقداره ، لأن معاش الشبخوخة أفضل له وأبقى من المكافأة .

(الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٢ ص ٢٢ ع ٢ ص ٩١١)

٨- متى كانت مدد الاشتراك التي توجب الاستحقاق في معاش الشبخوخة قد اكتملت ، فإنه لا يحق لمن بلغ سن السنتين أن يطلب استمراره في عمله أو ان يلتحق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر ، وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون ٤١٩ سنة ١٩٥٥ قد استكمل ٢٤ اشتراكاً شهرياً ، واستحق الحد الأدنى للمعاش سواء كان يستحق مكافأة عن مدة سابقة أم لا ، فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل بعد سن السنتين ، ولذلك نص الشارع على ألا يسر حكم المادة ٧١ مكرراً (ب) بعد ذلك التاريخ ، لأنه ضمن للعامل حصوله على الحد الأدنى للمعاش، ولو كلن قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد هذا الأجل لجعل سريان النص مطلقاً من هذا القيد على أن عبارة الشارع واضحة في أن غرضه ومراده هو أن يستمر المؤمن عليه القادر على العمل في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن السنتين وذلك لاستكمال المدة الموجبة للاستحقاق في المعاش ، كما أن عباراته واضحة في أن المدة السابقة تدخل في حساب معاش المؤمن عليه وله أن يطلب المكافأة عنها بدلاً من احتسابها في المعاش .

(الطعن السابق ،

الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٨٢ ص ٢٤ ص ١٠٢١)

٩- إذا كان الطاعن لم يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة له عن المدة السابقة لإشتراكه في التأمين ، وإنما طلب مد خدمته حتى تضم مدة أخرى إليها بالإضافة إلى المدة السابقة التي ضمت وحصل بمقتضاها على معاش وذلك بفرض حصوله على معاش أكبر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن القانون إذ

أباح للعامل أن يستمر في العمل بعد سن الستين فإنه قصد من ذلك أن يستكمل المدة المقررة لاستحقاقه المعاش أي للعهد الأدنى من المعاش لازيادة معاشه ، وأن مدة الخدمة التي يستحق العامل مكافأة عنها تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن السابق)

١- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١/٩ وفقاً لما تراه هذه المحكمة ، قانون تفسيري كشف عن حقيقة مراد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ منذ تقنينها ، وهو أن يستمر المؤمن عليه في العمل أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه حتى يستكمل المدة المرجية لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهراً ، وأن هذه المدة لا تنصرف إلى مدة الاشتراك الفعلية في التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر . قضى برفض دعوى الطاعن (العامل) تأسيساً على أن مدة خدمته لدى الشركة المطعون ضدها تجاوزت عشرين عاماً ، وبذلك يكون قد استكمل المدة المقررة لاستحقاق المعاش وأن مبدأ اشتراكه في التأمين فعلاً في أول يولييه سنة ١٩٥٥ ، وأنه لا يحق له بالتالي أن يستمر في عمله بعد بلوغه سن الستين في ١٩٦٤/٤/١ ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تفسير القانون وتطبيقه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٠ من ٢٤ ج ١ ص ٢١٥ ،

الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٧ من ٢٧ ص ٩٦٧ ،

الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٤ من ٢٤ ص ١٠٢١)

١١- وفقاً لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المنطبقة في الدعوى ، يشترط لاستحقاق معاش الوفاة أن تكون وفاء المؤمن عليه قد وقعت خلال مدة الخدمة ، الأمر الذي لم يتوفر حصوله في واقعه هذه الدعوى ، إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأخير - رب العمل - أخطر مورث المطعون ضدهما الأولين في ١٩٦٢/١/١٨ برغبته في إنهاء العقد ، ومن ثم فإن العقد يعتبر منقوضاً من ذلك التاريخ ، وإذا كانت وفاة المورث في ١٩٦٢/٢/٢ قد وقعت في تاريخ لاحق لنقض العقد فلا يحق لورثته أن يتقاضوا معاش الوفاة عنه ، إذ كان ما تقدم ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرار أن عقد عمل المورث قد استمر - رغم الإخطار بنقضه - حتى نهاية مهلة الإخطار التي لم يراعها المطعون ضده الأخير ، ورتب على ذلك أن الوفاة وقعت أثناء خدمة المورث ، وأن ورثته يستحقون المعاش تبعاً لذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤ ص ٢٤ ع ١ ص ٢١٦)

١٢- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - والفقرة الأولى من المادة ٩٣ من قانون التأمينات الاجتماعية والفقرة الأخيرة من المادة ١٠١ من ذات القانون الواردة في الباب الثامن - الفصل الثاني الخاص بالمستحقين وشروط استحقاقهم - أن المشرع أجاز للمؤمن عليه الإستمرار في عمله بعد بلوغه من الستين إذا كان قادراً على أدائه ليستكمل المدة المرجوة لاستحقاق المعاش طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ولم يحرمه من الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات إلا تلك التي تستحق بالتطبيق لأحكام ذات القانون . وذلك على خلاف المستحقين عن المؤمن عليه الذين لا يجوز لهم الحصول على أكثر من معاش طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية أو قوانين معاشات أخرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطئ مخالف لما سبق ، مؤداه أنه لايجوز للمؤمن عليه الجمع بين معاشه عن مدة عمله بالحكومة والمعاش الذي يستحق له طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما حجه عن بحث مدى توافر شروط إعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للطاعن .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٤ ص ٢٦ ص ١٢٠ .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢ ص ٢٦ ص ٩٠٧)

١٣- إذ كان ما أجازته المادة ٧١ مكرراً (ب) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ التي بلغ الطاعن من التقاعد في ظلها وتحكم النزاع دون المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية من إستمرار المؤمن عليه في العمل أو التعاقد بعمل جديد بعد من الستين متى كان قادراً على أدائه مشروطاً وكما هو باد من نصها بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك المرجوة للاستحقاق في المعاش وقدرها . ٢٤ شهراً ، وكان من المقرر في قضاء هذه

المحكمة أن المدة السابقة لاشتراك المون عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً أحكام قانون العمل تدخل في حساب مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في تلك المادة ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن عمل ببنك مصر في المدة من نوفمبر سنة ١٩٢٦ الى مايو سنة ١٩٥٢ وحصل على مكافآته عنها ثم التحق بخدمة الشركة المظمون ضدها ولما يبلغ سن الستين في ١٩٦١/١٢/٢١ اقتضى مكافآته عن هذه المدة أيضاً ، وكان ضم هاتين المديتين تتوافر به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن المعاش لو كان قد لجأ الى هيئة التأمينات الاجتماعية بطلبه وأدى لها ما استحقه من مكافأة عنهما ، فإنه لايسوغ للطاعن المطالبة ببقائه في خدمة الشركة إستناداً إلى حكم المادة ٧١ مكرراً (ب) المشار إليها لانتفاء شرطها .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ من ٢٦ من ٦٤٢)

١٤- البين من نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنها دلت بعبارة صريحة على أن المراد بأصحاب المعاشات العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وأن حق أصحاب المعاشات في الإفادة من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قاصر على ما ورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه وأولهما متعلقة بالحددين الأقصى والأدنى لمعاش المؤمن عليه والثانية خاصة بوقف صرف المعاش إلى صاحبه إذا اعيد إلى الخدمة وبحال جواز الجمع بين الأجر والمعاش .

(الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٦ من ٢٦ من ١٥٦١)

١٥- دلت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بعبارة صريحة على أن من عناهم المشرع بتطبيق حكمها المستحقون عن أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن السابق)

١٦- إذ كان الواضح من نصوص مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لمعاش العاملين ولشروط استحقاق ورثتهم ومن كانوا يعولونهم في هذا المعاش أن المشرع يعبر عن العمال الذين لهم حق المعاش بأصحاب المعاشات بينما يعبر عن

المستحقين في المعاش من أولئك العمال في حالة وفاتهم بالمستحقين . وكان اختلاف النصوص التي تحكم حالة كل من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم وقاطعاً في الدلالة على أن يعتبر المستحقين الحاليين ، الواردة بالمادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف الى أصحاب المعاشات ، أنفسهم . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب قضاءه برفض دعوى الطاعن على أنه وهو صاحب معاش لا يطبق في شأنه حكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه ، فإن النعم عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

١٧- إذا كان الثابت أن علاقه الطاعن بالشركة المطعون ضدها هي علاقه عمل محددة المدة وكان الشارع إذ نص في المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك المرجية للاستحقاق في المعاش ، قد دل بذلك على أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على العامل بعقد غير محدد المدة ولا يتعداه الي العامل بعقد محدد المدة لأن هذا العقد ينتهي في أجل معين ولا يرتبط بسن التقاعد .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٠ من ٢٧ من ١٦٢)

١٨- متى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد عمل بمتجر الاسمنت من ١٩٣٠/٤/١ حتى ١٩٥٧/٩/٣ وحصل على مكافأة عنها ثم عمل لدى المطعون ضده الأول إلى أن انهى خدمته في ١٩٦٤/١١/٥ لبلوغه سن الستين ، وكان ضم هاتين المدينتين تتراخى به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن لمعاش لو كان قد لجأ بطلبه لهيئة التأمينات الاجتماعية وأدى لها ما استحقه من مكافأة عن مدة خدمته السابقة فإنه لا يسوغ له الاستمرار في عمله بعد بلوغه تلك السن بالاستناد الي المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لانتفاء شرطها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٧ من ٢٧ من ٩٦٢)

١٩- إذ كان الحكم المطعون فيه إذ النعى حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من رفض دعوى المسؤولية ضد الشركة الطاعنة والزامها بالتعويض قد تكفل بالرد على ما تشير تلك الشركة في هذا الخصوص بقوله « إن تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنع المستأنفين من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من التعويضين » وكانت محكمة الاستئناف إن هي ألغت الحكم الابتدائي وأقامت حكمها على ما يكفى لحمله غير ملزمة بالرد على أسبابه ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٨٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٨ من ٢٧ ص ٦٩٧)

٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص لأسباب التي أوردها أن المطعون ضدهم التحقوا بالعمل في دائرة الوقف وظلوا يعملون بها إلى أن وقفها الواقف على الخيرات عام ١٩٥٠ ، استمروا قائمين بعملهم إلى أن انتهت خدمتهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن الواقف بصفته ناظراً للوقف ، وفاء بالتزاماته عملاً بأحكام المادة ٨٥ من ذلك القانون قرر لكل منهم معاشاً بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة وارتضاء المطعون ضدهم عملاً بالمادة ٣/٨٣ من ذات القانون وأن الطاعنة - وزارة الأوقاف - بعد أن تسلمت تلك الاطيان في أغسطس سنة ١٩٦١ انصرف إليها أثر عقودهم وأصبحت مسنولة عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها وأقرت استحقاق كل منهم واجازته وسلمت كل منهم (سركياً) صرف بموجبه ذلك المعاش حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ . وكان الذي استخلصه الحكم المطعون فيه قائماً على أساس له أصله الثابت في الأوراق محمولاً على أسباب مبررة متفقاً مع صحيح القانون فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ ص ٧٩٢)

٢١- مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، ونص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم كانوا يعملون بوقف خيري وشرط الواقف (.....) النظر لنفسه عليه ، فإن

صفة الواقف في إدارة الوقف محل الدعوى حتى تاريخ وفاته تكون قائمة ،
ويكون له بصفته ناظراً للوقف أن يقرر معاشاً للمطعون ضدهم بدلاً من مكافأة
نهاية الخدمة وهو عمل متصل بأعمال الإدارة المخولة في حجة الوقف وليس تصرفاً
في أصل الاستعانة ولا تعديلاً في مصارفة أو تغيير لها الممنوع عليه إلا بإشهاد
عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .

(الطعن السابق)

٢٢- تنص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ على أنه يستحق معاش العجز أو الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه
واستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز
الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا يجاوز هذه الفترة سنة
من تاريخ التعطل وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن انتهاء خدمة ابن
النظام المؤمن عليه وتعطله حدث في ١١/١٢/١٩٦٣ وأن المحكمة في حدود
سلطانها الموضوعية قد تحقق لديها أن العجز الكامل الموجب لاستحقاق المعاش قد
أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢/٥/١٩٦٤ وهو تاريخ دخوله مستشفى الأمراض
العقلية ، وإذا كانت هذه الواقعة المرجحة لاستحقاق معاش العجز الكامل قد حدثت
بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣
لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤ عملاً بالمادة التاسعة من مواد إصدار هذا القانون
وقبل مضي سنة على تاريخ تعطل المؤمن عليه الذي استمر حتى أدركه الحكم
الحديث بشأنه والوارد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٢ المذكورة فإنه يكون
مستوفياً للشرط القانوني الخاص بتاريخ حدوث العجز الكامل الموجب لاستحقاقه
المعاش .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ١٣٦٨ .

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ من ٣٢ من ١١٧٢)

٢٣- مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون
التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما أفصحت عنه
المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير أن المشرع احتفظ للعاملين بالحق في الاستمرار
في الخدمة أو الالتحاق بعمل جديد بمعاش الستين بقصد استكمال مدة الاشتراك
في التأمين الموجب لاستحقاق المعاش ، واشترط لذلك أن تثبت قدرتهم على
العمل بقرار من الجهة الطبية التي يعينها وزير العمل . واستثناء من هذا الحكم

مع مراعاة ما استهدفه المشرع هو تمكين العاملين من استكمال مدد الاشتراك ، فقد أعطى لأصحاب الاعمال الحق في انهاء خدمة هؤلاء العاملين - وهم القادرون على العمل ممن بلوغوا سن الستين ولم يستكملوا تلك المدد - بشرط وفاء صاحب العمل بحصته في اشتراك تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء التي تستحق عن السنوات الكاملة الواجب إضافتها إلي مدد اشتراكهم في التأمين لاستكمالها التي القدر الذي يخولهم الحق في المعاش .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ من ٢٨ من ١٨٧٧)

٢٤- نصت المادة ١/٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي يحكم واقعه النزاع - على أنه إذا أدت الإصابة إلي وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشاً شهرياً بنسبة ٥/١ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ قرص ولا يجاوز ٢ جنيه على المستحقين من بعده علي الوجه المبين في المادة ٨٩ ونصت المادة ٨٩ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ علي أنه إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الانصبه المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق ... ، وتضمن هذا الجدول في البند رقم ٢ ج منه أنه في حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق يكون نصيب الوالد والوالدة مقدار ٨/١ المعاش لكل منهما . ولما كان الثابت من الأوراق أن أجر العامل المتوفى هو ١٢ جنيه شهرياً ، وترتب المادة ١/٣٤ سالفه الذكر معاشاً للمستحقين عنه مقداره ستة جنيهات شهرياً منه ٥/١ من أجره ، على أن يوزع هذا المبلغ طبقاً للمادة ٨٩ والجدول رقم ٣ المشار إليهما بحيث يستحق والده ووالدته ٨/١ هذا المعاش لكل منهما وكانت انصبه المستحقين الذين يزول حقهم في المعاش لا تنزل إلى غيرهم إلا في حالات معينة وردت علي سبيل الحصر في الجدول رقم ٣ وليس من بينها أيلولة معاش الوالدة إلي زوجها وأولادها ، فإن المحكم المظعون فيه إذ قضى لوالد العامل المتوفى عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً علي أولاده القصر من والده العامل بالمعاش الكامل الذي ترتبه المادة ١/٣٤ وهو مبلغ ستة جنيهات شهرياً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ من ٢٨ من ١٩٢٩)

٢٥- مفاد نص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

بعد تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة عجز جزئي مستديم ناشئ عن إصابته بعمل ولم يتوافر عمل آخر استحق المعاش المقرر في حالة العجز الكامل غير الناتج من هذه الإصابة .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ من ٢٩ من ٥١٨)

٢٦- مفاد نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمواد ٢٧ ، ٨٢ - بعد تعديلها بالقانون ٤ لسنة ١٩٧٠ - ٨٢ منه ، أن المشرع فرق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن إصابة عمل وبين المعاش المستحق له في حالة انتهاء خدمته نتيجة عجز جزئي مستديم غير ناشئ عن إصابته بعمل وثبتت عدم وجود عمل آخر له وحدد قيمة المعاش في الحالة الأولى على النهج الذي أنصحت عنه في المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته في الحالة الثانية وفقاً لاسر مغايرة له ومختلفة عنه اختلافاً كلياً هي المبينة في المادة ٨٣ من هذا القانون

(الطعن السابق)

(الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ من ٢٩٢)

٢٧- تنص المادة ١/٧٩ ، ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ والمنطبقة على واقع الدعوى - على أنه « استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الحسنيين من عمره وللمؤمن عليها التي بلغت من الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤ شهراً على الأقل . ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً لما يأتي مما مفاده أن الشارع أجاز للمؤمن عليه صرف المعاش إن هو استوفى الشروط المبينة بتلك المادة مع تخفيض قيمته بنسبة تختلف تبعاً لسن المؤمن عليه وأنه رتب صرف المعاش على مجرد تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعليها تحديد قيمة المعاش المستحق له وفقاً لحالته طبقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ من ٢٩ من ٧٩٦)

٢٨- تنص المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

على أن تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة ويؤدى المعاش أو التعويض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أساس الحد الأدنى للأجور في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر . وجرى نص المادة ٩١ من القانون سالف الذكر على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التى تمنح بهذا القانون مائة جنيهاً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦ قرشاً شهرياً ، ومفاد ذلك أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنه في الهيئة . وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الأخرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل ، وذلك بعد أقصى للمعاش قدره مائة جنيهاً شهرياً مهما بلغت مدة الأجر والخدمة ويحدد أدنى مقداره ٣٦ قرشاً شهرياً مهما نقصت قيمة الأجر أو ضوّلت مدة الخدمة ، ومن ثم فإن مناط إستحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش هو سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليه مما لا يستلزم الاستبشاق من مقدار عنصرى الأجر والمدة ، وذلك لأن التحقق من هذين العنصرين إنما يكون في حالة طلب العامل أو ورثته معاشاً يزيد عن الحد الأدنى وقد أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر والتي ورد فيها أنه تمسباً مع الأغراض المرجوة من إنشاء نظام للمعاشات وحتى يسائر القانون التطور الاجتماعى والعمل على رفع مستوى المعيشة لفئات العاملين ، فقد تضمن القانون أن يكون الحد الأدنى للمعاش ٣٦ قرشاً شهرياً لصاحب المعاش وخمسمائة مليم لكل من المستحقين عنه ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بأحقية الورثة للمعاش الذي طلبت المطعون ضدها الاولى الحكم به - ٣٥ قرشاً شهرياً - وذلك تأسيساً على أن مورث المطعون ضدها ممن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية وأنه قد توفى بسبب العمل واستخلص الحكم ذلك من التحقيقات التى تمت في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠ من ٢٩ من ٢٠٨٢ ،

الطعن رقم ١٩٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ من ٢٧١)

٢٩- مفاد نصوص المواد ٧٧ ، ٧٨ والفقرة (ج) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والفقرة الخامسة من المادة السادسة من مواد إصدار القانون ، أن المزمّن عليه الذي بلغ من الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين المدة المقررة للحصول على معاش ، فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعريض الدفع الواحد عن بلوغه سن الستين من عمره ، وإذا إنتهت خدمة المزمّن عليه قبل نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين وغير قادر على العمل ولم يكن قد استكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش كان له الخيار بين الحصول على تعريض الدفع الواحد وبين الحصول على معاش بقدر على الأساس المبين في الفقرة الخامسة من المادة السادسة أن مواد إصدار القانون ، ومقتضى ذلك أنه إذا انتهت خدمة المزمّن عليه لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال هذه المدة فإنه لا يستحق المعاش المقرر بالفقرة الخامسة من المادة السادسة سالفة البيان بل أنه يستحق تعريض الدفع الواحد كنص الفقرة (ج) من المادة ٨١ من القانون .

(الطعن رقم ٥٨٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٦ من ٢٩ ص ١١٧٦)

٣- مفاد نص المادة السادسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - أن الأصل هو انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل يحق له متابعة عمله بعد بلوغ هذه السن إذا كان قادراً على القيام بأعباء وظيفته وقت بلوغها لكي يستكمل مدة الاشتراك الفعلية التي ترتب استحقاق المعاش ، ولم يرسم المشرع طريقاً معيناً للتثبيت من القدرة الصحية مناط الاستمرار في العمل إذ جاء نص المادة السادسة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها خلواً من تحديد طريق معين لاثبات تلك القدرة في هذه الحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ قد بينا طريقة إثبات عجز العامل عن تأدية عمله وإجراءاته أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، لأن ذلك كله لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية

للتبشير على العامل في اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الإلتجاء إلى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم .

(الطعن رقم ١١١٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ ص ٣٠ ج ١ ص ٦١٠)

٣١- النص في المادة ١/٦ من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الإلتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجهة للاستحقاق في المعاش » ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ « يدل على أن استمرار المؤمن عليه في عمله منوط بإفصاحه عن رغبته في ذلك بقصد استكمال مدة الاشتراك الموجهة لاستحقاق المعاش . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يفصح عن هذه الرغبة استعمالاً للحق المقرر له على الطاعنة السالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٤٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ ص ٣٠ ج ٢ ص ١١٥)

٣٢- من المقرر أن منشأ حق العامل في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ليس هو عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ومن ثم فإن نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل لاستكمال مدة الاشتراك الموجهة لاستحقاق المعاش ، وإثاره صرف تعويض الدفعة الواحدة لا يتضمن مصالحه أو إهراءه في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن السابق)

٣٣- أصدر الشارع قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ وخص الباب السابع منه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي عند العجز والوفاة ، ثم أفرد في مواد الفصل الثاني من هذا الباب من المادة ٧٦ إلى المادة ٨٣ بشأن استحقاق المعاشات والتعويض وكيفية تسويتها ، فإنه يتعين عند تسوية معاش المؤمن عليه أعمال أحكام هذه النصوص لتحديد مقدار المعاش المستحق ابتداءً وتمهيداً وبالتالي لمعرفة ما إذا كان هذا المعاش يخضع بعد إتمام

تسوت لأحكام أخرى من القانون تنظم منحه أم لا ، لما كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من القانون المشار إليه قد نصت على أن « ترتبط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عند الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ... » ونصت المادة ٧٧ منه على أن « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه من الستين ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لإستحقاق المعاش في أحوال خاصة ... » ثم نصت المادة ٧٩ على أنه استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الخمسين من عمره وللمؤمن عليها التي بلغت سن الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤ شهراً غير الأقل ، ويجوز معاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعا للسنة وفقاً لما سدد من قسمة المعاش منى بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها أو حد من الحد الأقصى للمعاش الخمسين ، كما نصت المادة ٨٠ على أنه « مع مراعاة أحكام المادتين ٨١ ، ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة براتب ٢ من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بعد أقصى قدره ٧٥ ٪ من المتوسط ... » وإذا كانت المادة ٩١ من الفصل الأول من الباب الثامن للقانون في استحقاق المعاشات يوجه عام قد نصت على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التي تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون مائة جنيه شهرياً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٢٦ قرشاً شهرياً ، وتربط معاشات المستحقين بعد أدنى قدره ٥ ٪ ملزم لكل منهم شرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه ، ونصت بعد تعديلها بموجب القرار بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧١ على أنه « يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر ما يلزم من يتقاضوه أحراراً بطلب أو تزيد عن ٢ ٪ ج سنوياً ، ١١ ج باقى المتقاعين ١ ج ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٢٦ قرشاً شهرياً وتربط معاشات المستحقين بعد أدنى قدره ٥ ٪ ملزم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده - المؤمن عليه - والذي بلغت سنة الواحدة والخمسين في نوفمبر سنة ١٩٦٩ وجاوزت مدة اشتراكه في التأمين حينئذ ٢٤ شهراً يتحدد معاشه المستحق ابتداء بتسويته طبقاً للمواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث يخفض هذا المعاش بنسبة ١ ٪ منه على الأساس السابق ،

وأنه إذا تبين أن المعاش الذى تمت تسويته وفق ذلك قد تجاوز الحد الأقصى للمعاش الشهرى على ما هو منصوص عليه بالمادة ٩١ من هذا القانون فإنه يتعين النزول بمقداره الى الحد المبين بالمادة المشار اليها وبالتطبيق لحكمها قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ حسب الفترة الزمنية لحكمها قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ حسب الفترة الزمنية التى يعامل بها المزمّن عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ من ٢٠ ص ٦٢٠)

٣٤- مؤدى نص المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ . أن المشرع رفع الحد الأدنى للمعاش ومن أول مايو سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون سواء بالنسبة للمتفع صاحب الحق فى المعاش أو المستحقين عنه إذ من المقرر قانوناً بالنسبة للمتفع صاحب الحق فى المعاش أو المستحقين عنه إذ من المقرر قانوناً أن لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وإن كان من حق السلطة التشريعية فى غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العتاله والمصلحة العامة تستقل هى بتقدير مبرراتها ودرافعتها أن تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه بنصر صريح فيه ولا يجوز التحدى بقصد الشارع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ إزاء ما نصت عليه المادة الخامسة فيه على العمل بأحكامه اعتباراً من ١/٥/١٩٧٤ لانه متى كان النص صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بمرىان أحكام القانون المشار إليه بأثر رجعى على واقعة وفاة مورث المظعون ضده السابقة على تاريخ نفاذ ذلك القانون ودون نص صريح فيه وسوى معاش المورث بسنة جنهات شهرياً ورفع معاش المظعون ضده - والد العامل المتوفى - إلى مبلغ جنهين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٥٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ من ٢٠ ص ٩١٨)

٣٥- النص فى المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن « تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر

الشهرى الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عر ذلك . . . يواجه الغالب الاعم من صور تحديد الأجر على وجه ثابت لا ينشئ على احتمال ولا يرتبط هو فى طبيعته القانونيه يرتبط بحاجة العمل ذات الى تشغيل العمال ساعات اضافيه الى جانب ساعات العمل المحددة قانوناً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا ينال منه ما أثبتته الخبير عن منع الطاعنين الأجر الاضافى طول مدة عملهم بالشركة ، إذ تبقى لهذا الأجر مع ذلك طبيعته القانونيه بإعتباره أجراً متغيراً لا يدخل بوصفه هذا فى حساب المؤمن عليهم .

(الطعن رقم ٦٩٩ سنة ١٩٧٩/٤/٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٢٠ ع ٢ ص ٦٧)

٣٦- تنص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ لسنة ١٩٦٤ معدله بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ على أنه : مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ تدخل لمدة السابقة لاشتراك المؤمن تهمه فى هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ويحسب عنها معاش . . . ونجوزي مذكرتها التفسيرية بأن المدة السابقة هى تلك التى قضاهما العامل فى خدمة صاحب العمل قبل تاريخ اشتراكه فى الهيئة ومحسب هذه المدد فى المعاش بالنسبة للعامل المرحودين بالخدمة لدى صاحب العمل عند بدء اشتراكه فى التأمين وأن يكون تمويلها من المبالغ التى تزدى فى مقابل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة من تلك المدد المحسوبة وفقاً لقانون العمل وعلى أساس الأجر الأخير عند ترك الخدمة ويشترط لاحتساب مدة الخدمة السابقة فى المعاش أن تبلغ بالإضافة الى مدة الاشتراك فى التأمين المدة التى تعطى الحق فى المعاش وفقاً لأحكام القانون ويستتبع من ذلك أن المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل تدخل فى حساب مدة الاشتراك المرجية للاستحقاق فى المعاش المنتصوص عليها فى تلك المادة .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ١٩٧٩/٤/٢١ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ من ٢٠ ع ٢ ص ١٦٢)

٣٧- نص المشرع فى المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمعاماه المختلطة على قواعد تحديد المعاش الذى يستحقه ورثة المحامى المختلط وعلى أسس توزيعه بين هؤلاء الورثة وقد التزم حين أصدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمعاماه أمام المحاكم الوطنيه - فيما نص

عليه في المادة ٩٨ منه - ذات القواعد والأسس بالنسبة لتحديد وتوزيع المعاش بالنسبة لورثة زميله المحامي الوطني بقصد تحقيق المساواة بين معاش ورثة كل منهما وورثة الآخر . الأمر الذي أهابت عنه المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فيما جرى به نصها من أن « يكون معاش التقاعد مساوياً للمعاش المحدد للمحامي بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة ، وتحديد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقاً للقواعد المتبعة في نقابة المحامين الوطنية » وكشف عن مرماه ما ورد بالمذكور الإيضاحي لهذا القانون بما يبين معه أن الشرع قد أطلق المساواة بين معاشات التقاعد للمحامين أمام المحاكم المختلطة ومعاشات تقاعد المحامين أمام المحاكم الوطنية . فجاءت عبارة نص المادة ٢٢ من القانون المشار إليه عامه مطلقة في إقرار هذا المساواة بحيث تشمل المحامين المتقاعدين المستحقين عنهم على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون حين أوجبت التوافق التام بين نظام صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة ونظام صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم الوطنية بما يتضمن توحيد أحكام الاشتراك في كل منهما وتحديد المستحقين للمعاش وقواعد توزيعه بينهم الأمر الذي يستتبع توزيع المعاش المستحق لورثة المحامي المختلط وفق ذات القواعد المعمول بها بشأن تحديد معاش ورثة المحامي أمام المحاكم الوطنية طبقاً لأحكام القانون الساري وقتئذ وإذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وحدد معاش المظنون ضدها - الزوجه - على مقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة المنطبق على واقعه النزاع بما يتضمنه من تنظيم معاشات المحامين كافة سواء في ذلك من كان مقيداً أمام المحاكم الوطنية أم كان مقيداً أمام المحاكم المختلطة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢ من ٣٠ ع ٢ ص ٥٣٤)

٣٨- النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن العامه على أن « ... » وفي المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة على أن « » وفي المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن « » يدل على أن عمال المرافق العامه الذين يلتزمون بالاستمرار في تادية أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربي لا يندرجون ضمن من

تنطبق عليهم أحكام احتساب مدة الخدمة مضاعفة الواردة في القانون رقم ١١٦ الذي حدد على سبيل الحصر الفئات التي تنطبق عليهم أحكامه . ورغم أن قرار وزير التموين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الأولى على أن تحتسب مدة خدمة العاملين بالجهات التي تضمنها الجدول المرفق به منها المطعمون ضدها الثانية التي يعمل بها المطعمون ضده الأول ومدة خدمة مضاعفة في المعاش ، إلا أنه لم يرد في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ نص بتفويض وزير التموين في إضافته فئات غير المنصوص عليها في القانون من تحتسب لهم مدة خدمة مضاعفة في المعاش ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعمون ضده الأول بأحقبه في احتساب مدة خدمته مضاعفة في المعاش استناداً إلى قرار وزير التموين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

(الطعن رقم ٩٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٢ من ٦٧٢)

٣٩- نص المشرع على أن تكون الاستمارة ٩ من بين المستندات المطلوب تقديمها مع طلب صرف المعاش أو التعريض تيسيراً للإجراءات لم يتفيا من هذه الاستمارة أن تكون إجراء شكلياً بحتاً ، فمنى ثبت إخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالبيانات التي تتضمنها الاستمارة والكفيلة بتقدير المعاش أو التعريض بما يتحقق به علم الهيئة فإنه ينتج أثره .

(الطعن رقم ١١٧٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٩ ص ٣٠ ع ٢ من ١٤٦)

٤- إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاء باستحقاق المطعمون ضده الأول لمعاش قبل الهيئة رغم تسليمه بأنه من المستثنى من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأنه يعمل خبيراً زراعياً بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي فإنه يكون مخالفاً للقانون ذلك لأن مقتضى ما انتهى إليه الحكم في قضائه للمطعمون ضده الأول بطلبائه التقرير بأن من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقبل اشتراكات من عامل مستثنى من القانون صراحة وهو ما يخالف نص المادة الثانية منه وبأن من حقها أن تظل بمظلة التأمينات الاجتماعية عاملاً غير خاضع للقانون كما استبدى الحكم بحكمه التشريع في استحقاق المطعمون ضده الأول للمعاش والادخار قبل الهيئة رغم وضوح النص القانوني باستثنائه من هذا الاستحقاق كما أدخل نظام التأمين الاختياري رغم أن القانون يعتبره إلزامياً .

وإذا كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣٥ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٠ / ٢ / ٢١ من ٢٨٠)

٤١- مفاد نص المادة ١٢/٥ من قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جرى على قاعدة معينة فى احتساب أيام العمل - لمن يتقاضون أجرهم بغير الشهر - ستة وعشرين يوماً توحيداً للأساس الذى يجرى عليه تحديد الأجر الشهري بالنسبة لهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٦ من القانون المذكور قد أوجبت أن تربط المعاشات لمستحقها على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك ، فإنه ينبغى حساب الأجر المذكور على الأساس الوارد فى المادة ١٢/٥ من القانون المذكور باعتباره أجر ستة وعشرين يوماً .

(الطعن رقم ٩٤١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠ / ٢ / ٢٢ من ٢١ من ٨٦٢)

٤٢- إذ كانت مدة اشتراك المطعون ضده - وهو سائق سياره خاصة - فى التأمين من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى تقاعده فى ١٩٧٥/٣/١ تقل عن المدة المرجحة لاستحقاق المعاش فإن دعواه تكون قائمة على غير أساس ويتعين رفضها ، ولا يغير من هذه النتيجة أن الهيئة تقاضت اشتراكات عن مدة خدمته التى قضاها فى ظل قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن قيام الهيئة بتقاضى الاشتراكات عن أحد العمال فى غير الأحوال المحددة بقوانين التأمينات الاجتماعيه لا ينشئ للعامل حقاً لا تقرره له أحكام هذه القوانين .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠ / ٥ / ١٧ من ٢١ من ١٤٠٢)

٤٣- إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة الرابعة منه على أن « يرفع معاش العجز والشيخوخه والوفاء بنسبه ١/٢ وذلك لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم ، مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٩١ » وكانت عبارته معاش العجز والشيخوخه والوفاء قد وردت فى هذا النص بصفه عامه ومطلقه لتشمل معاش الوفاء سواء

أكانت الوفاء طبيعياً أم ناشئة عن إصابته عمل ، فإن القول بقصر مدلول هذه العبارة على معاش الوفاء الطبيعي واستبعاد معاش الوفاء بسبب إصابته عمل من زيادة المعاش يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص ، وهو ما لا يجوز ذلك لأنه متى كان النص عاماً وصريحاً في الدلال على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقوله الاستثناء . بقصد الشارع أو الرجوع إلى ما يرد في شأنه بالمذكور الإيضاحيه لمشروع القانون .

(الطعن رقم ١٤٢١ سنة ١٧ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥ من ٢١ من ١٤٨٤)

٤- الحكم النقضي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو الذي يضع حداً للنزاع في جلسته أو في حرمه أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بحسبة ١٩٧٥/٣/٢٣ المردعه صدرته الرسيه ، أنه قطع في أسبابه كل موارث المضمون ضدهم يستحق معاش العجز الكامل بنسبه $\frac{1}{8}$ المنص عليه في المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ولأن حيزاً لا احتساب قدر هذا المعاش ، فإن قضاء في هذا الخصوص يعد قضاء قطعياً لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساساً مغاير ، فإذا ما جاء الحكم المنهي للتخصوم فقطى بقيمة المعاش محسباً على أنه معاش العجز الكامل عن إصابة عمل ونسبه $\frac{1}{8}$ من آخر مرتب والمنصوص عليه في المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد ناقض قضاء السابق وخالف القانون .

(الطعن رقم ١١٨ سنة ١٧ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ من ٢١ من ١٥١٤)

٥- النص في المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن : ... مفاده ان المشرع تغيا مصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه في طلب حساب معاش المدة السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وذلك بواقع $\frac{1}{2}$ من متوسط الأجر الشهري الذي أفصح عنه بدلاً من $\frac{1}{1}$ من هذا المتوسط لتمكينه من زيادة المعاش الذي تقرر أصلاً لكفاله الحماية الاقتصادية له وللمستحقين عنه بتوفير نفقات معيشتهم عند بلوغه سن التقاعد ومعيشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم

ذلك الطلب إذا رأى أنه يحقق مصلحة له . ولما كان المعاش لا يرتكن في أساسه على رباط عقى بين المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تحدده أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي فرضه وليس في هذه الأحكام ولا في القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه عن طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه واسترداده ما دفعه في هذا الخصوص . يزيد هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأن منع في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الاشتراك عنها مما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية من إطلاق حقه في العدول إلى حظر هذا الحق وتعميم الحظر وجعله شاملاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قدم في ١٩٦٨/٣/٢٩ طلب حساب المعاش المستحق له عن المدة السابقة على ١٩٥٦/٤/١ - وهي السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل - بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المنوه عنه بدلاً من ١٪ منه وبدأ سداد الاقساط المستحقة في هذا الشأن اعتباراً من ١٩٦٨/٤/١ ثم انضغ له أن ذلك الطلب لن يؤدي إلى زيادة معاشه فإنه يحق له العدول عن طلبه واسترداد الاقساط المدفوعة بصدده .

(الطعن رقم ٦٢٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٤ من ٢١ ص ١٧٦٧)

٤٦- استقر قضاء هذه المحكمة على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذي ينظم حالات المستحقين للمعاش ومدى استحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجري اتفاق في شأنها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعنه بقوله أن ما قرره ممثلها بجلسته ١٩٧٦/٤/٨ أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لا تمنع في تسوية مستحقات المطعون ضده حسب الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه وفقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات وصادر بذلك حق المستأنفه في الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٤ من ٢١ ص ٢٠٤٧)

٤٧- مفاد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء قبل أو بعد تعديله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ أن المشرع فرق بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين وجعل لكل منهما حساباً مغايراً في تقدير المعاش ، وإذا خالف الحكم هذا النظر وحدد المعاش المضي به بنسبة ٢٪ من متوسط الأجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ ص ٢٧١)

٤٨- مفاد نص المادتين ٨٥ ، ٧٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن رب العمل هو الملتزم قبل هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة كاملة عن مدة العامل السابقة على سريان القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي جعل التأمين اجبارياً لدى الهيئة - وهي التي تلتزم قبل العامل أو المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق ولو لم يتم صاحب العمل بزيادة مبلغ المكافأة المذكور إليها ولها في هذه الحالة حق الرجوع عليه بما لم يوف به من مكافأة مستحقه للعامل قياساً على حالة عدم سداد اشتراكات التأمين .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ من ٢٢ ص ١٨١٤)

(الطعن رقم ١٥٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/٥)

٤٩- أن النص في المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ، ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة » مفاده أن حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون لأنه وحده هو الذي ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم ، وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تجبز على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون إلا بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه .

(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ من ٢٢ ص ٤٢٧)

٥- تنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعه الدعوى - على أنه « إذا توفي المؤمن عليه أو

صاحب المعاش كان للمستحقين عن الحق في تقاضى معاش وفقاً للأصله والأحكام المقرره بالجدول رقم (٣) الموافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاء المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المخصوص عليه في المواد التالية وقد أورد الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون في البند العاشر بياناً بأنصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش وأورد البند الثاني عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بياناً بأنصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نص المعاش بينما يستحق الأخوة والأخوات أيهم أو كلهم ربعه . ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه على أن يسرى حكم البند الثاني عشر المضاف على الحالات التي وقعت قبل تاريخ نشر القانون في ١٩٨٠/٥/٣ على أن يكون الصرف طبقاً له اعتباراً من هذا التاريخ . ومفاد ذلك أنه إذا توفي المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجاً أو أولاد يكون نصيب الوالد أو الوالدان في المعاش النصف بينما يكون نصيب الأخوة أو الأخوات الربع على ألا يصرف نصيب الأخوة أو الأخوات لهم إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ .

(الطعن رقم ٩٢٥ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ من ٣٤ ص ١٢٧٧ .

الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

٥١- تنص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقع الدعوى على أنه : إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقاً للأنظمة والأحكام المقرره بالجدول رقم (٣) الموافق اعتباراً من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة بالمستحقين في المعاش ١ ٢ ٣ ٤ ٥ الوالدان ويشترط لاستحقاق الوالد ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى ، وأورد الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون في بنده الثامن بياناً بالمستحقين في المعاش وانصبتهم في حالة وجود والدين أو أحدهما مع وجود أرملة أو زوج مستحق تنص على أن يستحق الوالدان أو أحدهما ثلث المعاش .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ من ٣٥ ص ١٢٨٤)

٥٢- مؤدى نص المادة ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي. بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٩ من القانون الأخير أنه في حالة انتهاء خدمة أصحاب المعاشات قبل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي في ١/٩/١٩٧٥ تعاد تسوية المعاشات اعتباراً من هذا التاريخ على أساس الأجر الذي سويت عليه من قبل راذ كان الثابت في الدعوى أن خدمة مورث المطعون ضدها الأولى لدى المطعون ضدها الثانية انتهت في ٦/٢/١٩٧٥ في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وقبل العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن الأجر الذي يتخذ أساساً لإعادة تسوية معاش المطعون ضدها الأولى يكون هو ذات الأجر الذي ينص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تسوية المعاش وفقاً له . لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص بأن تربط معاشات الشبوحه والتعجز والتوفاه والتأمين الإضافي ضد العجز والتوفاه على أساس متوسط الأجر الذي سبقت عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، فإن إعادة تسوية معاش المطعون ضدها الأولى بتعين أن يجري على أساس متوسط أجر مورثها خلال السنتين الأخيرتين من عمله

(الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ من ٣٥ من ١٤٥٨)

٥٣- مكافأة زيادة الانتاج التي تستحق للعامل بالقطاع العام هي المبالغ التي تؤدي إليه نظير ما يبذله من جهد إضافي وعنايه وكفايه في النهوض بعمله وذلك بالتطبيق لنظام مستقر بضعه مجلس الادارة المختص إعمالاً لسلطته المخولة له بمقتضى المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على وائمه الدعوى وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تمنح نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها في معاش الطاعن فإن النعم بهذا السبب وأياً ما كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٩٤٥ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

٥٤- لما كان مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٧/

٢٠١ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أي عدد من السنوات التي قضوها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين إذا قدموا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك في موعد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٢ وأدوا المبالغ المبيته بالجدول (٤) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعه واحدة نقداً خلال فترة إبداء الرغبة أو بالتفسيط لمدة خمس سنوات تحصل ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة في المعاش ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعنة لم تؤد الى الهيئة المطعون ضدها الثانيه هذا المبالغ ومن ثم لا يكون لها الحق في طلب حساب مدة عملها لدى البنك الأهلي وهي الفترة من ٢٤/٦/١٩٤٠ إلى ٩/١٢/١٩٥٥ ضمن مدة اشتراكها في التأمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى الى هذه النتيجة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً بضمي النعي عليه على غير أساس .

(المظمن رقم ٧٨٠ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٥)

٥٥- لما كان مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات لهم الحق في طلب حساب المدة التي قضوها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن اشتراكهم في التأمين اذا انتهت خدمتهم قبل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ ، واستحقوا مكافأة عن مدة عملهم ، وكان مجموع المدة المراد ضمها الى المدة التي استحققت عنها المكافأة تعطيتهم الحق في المعاش وفقاً للقانون الذي انتهت خدمتهم في ظله على ان يردوا هذه المكافأة ويؤدوا المبالغ التي نص عليها القانون الى الجهة الملزمة بصرف المعاش ، او كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في احدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وعوملوا بأحد قرانين التأمين والمعاشات المدنيه وانتهت خدمتهم بسبب نقلهم من تلك الجهات أو تعيينهم باحدى وحدات القطاع العام وصرفوا مكافأة بشرط رد هذه المكافأة واداء المبالغ التي ينص عليها القانون ، أو كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في احدى وحدات القطاع العام وعوملوا بقانون التأمينات الاجتماعية وصرفوا تعويض

الدفعة الواحدة لخروجهم من نطاق تطبيق هذا القانون وردوا هذا التعريض وأدوا المبالغ المبينة آنفاً ، وكان الثابت في الأوراق ان المطعون ضده التحق بالعمل لدى شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية في ١٢/٦/١٩٧٤ ، وبلغ سن الستين في ٢٨/٦/١٩٧٥ قبل العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ ، ولم يصدر قرار من الوزير المختص أو من رئيس الوزراء - بعد خدمته بعد هذا التاريخ وفقاً لنصر المادة ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فان خدمته لدى تلك الشركة تكون قد انتهت ببلوغه سن التقاعد في ٢٨/٦/١٩٧٥ ولم يظل يؤدي عمله بها بعد هذا التاريخ لما كان من غير اصحاب المعاشات ولم يستحق مكافأة مدة خدمته لدى الشركة ، وانما الحق تعريض الدفعة الواحدة طبقاً للمادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي انتهت خدمته في ظله - فانه لا يكون له الحق في مدة العمل السابقة على عمله لدى هذه الشركة الى مدة اشتراكه في التأمين لعدم توافر شروط المادتين ١/٣٤ ، ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلتين بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في حقه ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٥٦- مؤدى نص الفترتين الأولى والثانية من المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي يحكم واقعه الدعوى - والفترات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٧٦ من ذات القانون ، أنه في حالة عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته نتيجة إصابته عمل بسوى معاشه بواقع ٨٠٪ من متوسط الاجر الذي تقاضاه في السنة الأخيرة من عمله أو في مدة الاشتراك في التأمين إن قلت مدة خدمته عن سنة ، وأنه إذا كان غير خاضع في تحديد أجره وترقياته للاتحة عمل صدرت بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو بمقتضى اتفاقية جماعية لا يجوز أن يتجاوز الفرق في الأجر عند نهاية مدة خدمته عنه عند بدئها ٤٪ زيادة أو نقصاً والا استبعد ما جاوز هذه النسبة عند حساب المعاش ، وأن مناط إعمال هذا القيد أن تكون مدة الاشتراك في التأمين متصلة لان الشرع تغيا منه -وعلى ما جاء بالمذكور

الايضاحيه للقانون - منع التلاعب الذي قد يلجأ اليه البعض من منع أجور
صوريه للعاملين عند نهاية الخدمة أو زيادة هذه الأجور زيادة مفتعله لرفع قيمة
المعاش بما يؤدي الى الإضرار بحقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعيه . وحماية
العاملين الذين تنخفض أجورهم في نهاية لخدمه لأي سبب من الأسباب .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

٥٧- لما كانت المادتان ٢/١٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديلها تقتضيان بأنه اذا ما زادت مدة اشتراك
المؤمن عليه في التأمين عن ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاق الحد
الأقصى للمعاش ايها أكبر لموجب السنوات الزائدة التي قضاها في أي عمل أو
نشاط بعد سن العشرين وأدى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين
ويصرف له تعويض من دفعه واحدة هو ١٥٪ من الاجر السنوي عن كل سنة
وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعي قد استبدل بهذين النصين المادتين ٢٦ ، ٣٤ ونص في أولهما على
استبعاد تلك المدة من المدد التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة ، ونص في
المادة ١٩ علي أن يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمين
الاجتماعي المشار اليه في ١/٩/١٩٧٥ ونص في المادة ١٧ منه على أن « مع
عدم الاخلال بحكم المادة الثالثة عشرة يعتبر صحيحاً ما تم قبل العمل بهذا القانون
من صرف وتوزيع ورد لمعاش المستحقين . بالمخالفة للنصوص المعدلة وذلك فيما
عدا الحالات التي عدلت فيها انصبه المستحقين في المعاش بالزيادة فتؤدي اليهم
الانصبه الجديدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز
مجموع ما يؤدي الى تحسين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب
الاحوال » . مما مفاده أن مجال اعمال هذه المادة مقصور على المتأثرين سائر
الحقوق التأمينيه الاخرى ، فان المطعون ضده وقد أحيل الى المعاش لبلوغه سن
الستين في ٢/٣/١٩٧٦ وله مدة ثلاث سنوات زائدة عن القدر اللازم لاستحقاق
الحد الاقصى للمعاش ، ضمت الى خدمته طبقاً للمادة ٣٤ المشار اليها آنفاً ، لا
يكون له الحق في تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة أو الاحتفاظ بما صرف له
منها . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٠)

٥٨ لما كان مورد نص المادة ٩٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقاً للنصيب والأحكام المقررة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون المذكور اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، وطبقاً للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما أو للاثنتين في حالة عدم وجود أرمله أو زوج . وكان مقتضى نصي المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظته أنه في حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش في ظل العمل بهذا القانون يزول معاشه إلى باقى المستحقين من فئته وكان الشاهد في الحكم أن العامل سعيد عبد الحالى سيد محمد جيلى قد توفي بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٥ فى حوز العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وانحصر مستحقا المعاش في والديه - المرحوم عبد الحالى سيد محمد جيلى - والمطعمون صديها فحبة سيد علي ابراهيم ، ثم توفي الوالد بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١ فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باشتراك الأخوة مع الوالدة في نصيب الوالد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥)

٥٩- النص في المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتباراً من تاريخ صدوره على أنه تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على جميع الموظفين من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم قوانين التأمينات المعاشات والتأمين الاجتماعي ويقصد بفئات القوى العاملة كل أفراد الشعب ذر النشاط الانتاجي وعلى الاخص الفئات الآتية ، كما أن النص في المادة الرابعة من ذات القرار على أن : يخضع المؤمن عليهم المشار اليهم في المادة السابقة لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ بلوغ سن الثامنة عشر أيهما الحق ، والنص في المادة الخامسة منه على أن : تتحدد مهنة المؤمن عليه طبقاً للبيانات الواردة

فى البطاقة الشخصية أو العائلية ، وفى حالة عدم وجود هذه البطاقة يجوز تحديد المهنة بناء على شهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة أو أية جهة أخرى حكومية أو غير حكومية أو أى مستند آخر تقبله الهيئة ، يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول بها ومن بينهم الفئات التى أوردها الشارع على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ، وحدد الوسيلة اللازمة اتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده ، فى المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقاً للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عداها من الوسائل التى أوردها النص المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ دون أن يورد فى مدوناته شروط استحقاق المطعون ضده للمعاش المحكوم به طبقاً لأحكام القانون المشار إليه وأطرح الحكم البيان الثابت ببطاقته العائلية من أن يعمل كاتب محام بالمخالفة لأحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ الذى أوجب الاعتداد بهذا البيان ، فانه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٦)

٦- لما كانت المواد ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعيه ، ٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون السابق تقضى بأن ربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك ، عن كل سنة اشتراك فى التأمين ، بعد أقصى ٧٥٪ من هذا المتوسط على ألا يزيد عن مائة جنيه شهرياً أو ينقص عن ثلاثمائة وستين قرشاً شهرياً ، ويرفع بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ١/١/١٩٧٤ بالنسبة لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ ، وتدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى التأمين التى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك فى هذا

التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر المشار اليه عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة ، ويجوز حساب المعاش عن هذه المدة أو جزء منها بواقع ٢٪ من هذا المتوسط اذا طلب المؤمن عليه ذلك وأدى الي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم (٥) المرافق للقانون دفعه واحدة أو مقسطة وفقاً للشروط والاضاع المبينه في المادة ٨٤ من ذات القانون ، وبعد تعديل هذه المواد عدا المادة ٧٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ صار ربط المعاش اعتباراً من ١/١/١٩٧١ بواقع جزء واحد من خمسة واربعين جزءاً من متوسط الاجر عن كل سنة اشتراك في التأمين بعد اقصى ٧٥٪ من هذا المتوسط بشرط الا يجاوز مائة وعشر جنيهات في الشهر لمن يتقاسرون اجوراً تبلغ أو تزيد عن الف جنيه سنوياً ، ومائة جنيه بالنسبة لباقي المتقاعين ، ولا يقل عن ثلاثمائة وستين شهرياً ، وبواقع ٧٥٪ من متوسط الاجر عن كل سنة خدمة سابقة علي اشتراك المؤمن عليه في التأمين ، وكانت حقوق الهيئة العامة للتأمينات قبل اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستفيدين فقط طبقاً للمادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - باصدار قانون التأمين الاجتماعي بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق وكانت الواقعة البحرية لسريان تقادم اشتراكات التأمين عن الفترة السابقة علي اشتراك المطعون ضده في التأمين لم تحتق بتقديم المذكور طلباً الي الطاعنه لحساب معاشه عن هذه الفترة بواقع ٢٪ من متوسط اجره وتعيده بسداد المبالغ المبينه بالجدول رقم ٥ المرافق للقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه دفعه واحدة أو مقسطة وفقاً للشروط والاضاع المنصوص عليها في المادة ٨٤ من هذا القانون ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ضده بمعاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط اجره الشهري عن كامل مدة خدمته بلا تفرقة بين مدة اشتراكه في التأمين والمدة السابقة لها ، ودون مراعاة للتعديلات في نسب المعاش التي استحدثها القرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، ويبحث ما اذا كان المطعون ضده قد أدى المبالغ المبينه بالجدول رقم (٥) المرافق للقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وفقاً للشروط والاضاع التي نصت عليها المادة ٨٤ من هذا القانون ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشاهد قصور في التسيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٧ .

الطعن رقم ٢١٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٧)

٦١- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين

الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم تنص على « تسرى على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذا القانون وبما يتعارض مع أحكامه » وكانت المادة ١٨ من القانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تنص على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الأحوال معاشاً في حالتى العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته بشرط ألا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة » كما تنص المادة ٢١ على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً إضافياً في الحالات الآتية : ١ - ٢ - وفاة المؤمن عليه ، ٣ - ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ولما كان القانون رقم ١.٨ لسنة ١٩٧٦ لم ينص على قاعدة معينة بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند احتساب مدة الاشتراك فإنه يتعين الرجوع الى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠)

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٦٢- لما كان المشرع قد أورد الاحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والباب الثالث من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وافرد الباب الرابع من كل من القانونين للاحكام الخاصة بتأمين اصابات العمل ، وكان النص في المادة ١/٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الوارده في الباب الرابع منه على أنه (اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على اساس ٨٪ من متوسط الاجر في السنة الاخيره أو خلال مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك ويراعى في حساب متوسط الاجر المشار اليه في الفقرة السابقة احكام الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ٧٦) وفي المادة ٢٨ من ذات القانون على أنه (اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم لا تقل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً يوازي نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل) وفي المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - والواردة في الباب الرابع

على أن (يستحق المعاش في الحالات الآتية : ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه بلوغه سن التقاعد ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة ٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود آخر له لدى صاحب العمل ٤- وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته ٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود (١ ، ٢ ، ٣) متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤- شهراً على الأقل) وفي المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه (..... ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه في جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٨- تسعة جنبيات شهرياً بما في ذلك اعانه غلاء المعيشة المنصوص عليها بالمادة ١٦٥- وترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الى القدر المنصوص عليه بالفترة السابقة وتحصل الحزب العامة بقيمة هذه الزيادة) وفي المادة ٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه (اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٪ من الاجر المنصوص عليه بالفقرة الاخيرة من المادة ٢- ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ ويزداد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى يبلغ المؤمن عليه من الستين حقيقة أو حكماً اذا كان العجز أو الوفاة سبباً في انتهاء خدمة المؤمن عليه) وفي المادة ٥٢ من ذات القانون على أنه (اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ واذا أدى هذا العجز الى انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل وفقاً لتقاعده المنصوص عليها بالبند ٣- من المادة ١٨- يزداد معاشه وفقاً لحكم الفقرة الاخيرة من المادة السابقة) مؤداه أن الزيادة في المعاش المنصوص عليها في المادتين الاخيرتين مقصورة على المؤمن عليهم الذين أصيبوا باصابة عمل في المادتين الاخيرتين نشأ عنها عجز كامل مستديم أو وفاة أو عجز جزئي مستديم ممن استحقوا معاشاً في ظل العمل بهذا القانون ، وان الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة ٢٤ من هذا القانون خاص بمعاش الشيخوخة والعجز والوفاة الوارد في الباب الثالث منه دون المعاش الوارد في الباب الرابع والناشئ عن اصابة عمل . كان الثابت في الحكم أن معاش المطعون ضده استحق نتيجة اصابته باصابة عمل نشأ

عنها عجز جزئي مستلزم في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ فانه يكون خاضعاً لاحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون والمادتين رقمي ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طالما نشأ الحق فيه في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولايسرى في شأنه الحد الادنى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن هذا الحد مقصور على المعاشات المستحقة وفقاً لاحكام تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء دين المعاشات التي تستحق نتيجة اصابة عمل ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥٩ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)

٦٣- مؤدى نص المادتين الأولى والحادية عشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات أن الزيادة التي قررها المشرع للمعاشات المستحقة وفقاً لاحكام القانون رقم ١.٨ لسنة ١٩٧٦ من ١٩٧٨/٧/١ - وهو تاريخ نفاذ أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ - تسرى سواء بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ أو التي تستحق اعتباراً منه وحتى ١٩٧٨/١٢/٣١ .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٦٤- مؤدى نصوص التشريعات المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن رفع الحد الادنى للمعاش ، القانون ٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير إعانه إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٢٤ من القانون ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي ، المادة الأولى من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات المادة الأولى من القانون ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانه غلاء إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والمادة الثامنة من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي والذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ زيادة الحد الادنى للمعاش وفي الوقت نفسه رفع المعاشات السابق ربطها لتلاحق الزيادة في الحد الادنى رعايه من المشرع وعلى ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل به لإفاده من تلك الزيادة من تواريخ نفاذها المنصوص عليها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

١٥- أحكام قانون التأمينات الاجتماعية أحكام أمرة تتعلق بالنظام العام ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها ، وقد نصت المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي - الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الواجب التطبيق علي واقعه الدعوى - على أن (يحول تأمين الشيفوخة والمعجز والوفاء مما يأتي :

١ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥٪ من اجور المؤمن عليهم لديه شهرياً . ٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠٪ من اجره شهرياً) ونصت المادة ١٩ من هذا القانون علي أنه (..... وفي حالات طلب صرف المعاش للمعجز أو الوفاة يسوى المعاش علي اساس المتوسط الشهري للاجور التي ادبت علي اساسها - الاشتراكات خلال السنة الاخيره من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك)

ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أن (تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقرره كاملة بالنسبه للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنده في الهيئة المختصة ، وتقرر الحقوق وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، واذا لم تثبت الهيئة المختصة من حصة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الاجر ربط المعاش أو التعويض علي اساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليهما ، ويؤدى المعاش أو التعويض علي اساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للاجر في حالة عدم امكان التثبت من قيمة الاجر ويكون للهيئة المختصة حق مطالبه صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقرره بهذا القانون والمبلغ الامنافى وكذا المبالغ المخصوص عليها بالمادة ١٣ المستعقة عنها) ومؤدى ذلك أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تلتزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه الاب السبه للاجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للاجور أيهما أكبر ، وفي حالة ما إذا لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش الا على اساس الاجر غير المتنازع عليه بينهما وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحيث لا يقل في هذه الحالة عن الحد الأدنى للاجور ، وتقاس علي ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الاجر الفعلى فانه ولا سبيل لالزام الهيئة بربط المعاش علي اساس الاجر المتنازع عليه الا اذا تثبت بنفسها من قيمة الاجر اما اذا تثبت من قيمة الاجر فلا وجه لالزامها بربط المعاش علي الجزء المتنازع - عليه اذ ان القانون لا يلزمها بذلك ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنه تازعت المطعون ضده في الاجر الذي يطلب ربط المعاش علي اساسه وان صاحب

العمل لم يكن قد مدد اشتراكات التأمين عن هذا الاجر المتنازع عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ اجرى حساب المستحقات التأمينية لمورث المطعون ضده على اساس الاجر المتنازع عليه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)

٦٦- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لايسرى بوجه عام الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه اعمالاً للآثر المباشر للقانون . وقد نصت الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على أن (يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعليه الموجبة للاستحقاق في المعاش ولايسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦) وحددت نفس الفقرة بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الذي يصدر مفسراً لتلك المادة كاشفاً عن حقيقة المراد منها منذ تقنينها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بمدة ثمانين شهراً ، ومفاد ذلك أن الاصل هو انتهاء خدمة العامل وعدم التحاقه بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين ، واستثناء من هذا الاصل يحق له متابعة عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه هذه السن اذا كان قادراً على القيام بأعباء وظيفته وقت بلوغها لكي يستكمل مدد الاشتراك الفعليه التي ترتب استحقاقه للمعاش وقدرها مائة وثمانين شهراً حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية للاستشارة رقم (١) تأمينات اجتماعية التي اشر عليها الحبير بالنظر والارفاق بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨ - والمقدمة من الطاعنه في حافظة مستنداتها وفق هذا المطعون - أن تاريخ ميلاد مورث المطعون ضدهم هو ٨/٦/١٨٩٤ ، وبذلك يكون قد بلغ سن الستين في ٨/٦/١٩٥٤ ، واذا خلت الاوراق عما يدل على التحاقه بأي عمل قبل التأمين عليه بتاريخ ١/١٢/١٩٦٤ وكان التحاقه بعمل جديد من هذا التاريخ لا يستكمل به مدة اشتراك في التأمين حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، فان مورث المطعون ضدهم لاينتفع باحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده احكام قانون التأمين

الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا يغير من ذلك أن يكون قد تم التأمين عليه بالفعل بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١ لان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن احكام قوانين التأمينات من النظام انعام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وبذلك فإن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التأمين على مورث المظنون ضدهم على خلاف احكام القانون لا يمس به أو ورثته من بعده حقا في المعاش ، واذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المظنون ضدهم في معاش عن مورثهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ١٤٥٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٤)

٦٧- لما كان النقص في المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى - والذي يحكم واقع الدعوى على أنه - يستحق المعاش في الحالات الآتية - ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به - أو بلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالتأمين «ب» - «ج» من المادة ٢ ، وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢ شهرا على الأقل مؤداه أن العاملين بالقطاع الخاص يستحقون معاش الشيخوخة اذا بلغ المؤمن عليه سن الستين ، وكانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢ شهرا على الأقل ، وكان الشاهد بتقرير الحبير أن المظنون ضده من مواليد ١٩١٧/٦/١٣ ، وبلغ من الستين في ١٩٧٧/٦/١٣ ، وان له مدة خدمة بالجيزة في المدة من ١/١/١٩٥٩ الى ٣/٩/١٩٦٦ ومدة ثمانية بالفيوم في الفترة من ١/٧/١٩٦٧ حتى ١/٧/١٩٦٨ ، وكان مجموع المدين ٩٦ شهرا ، وهي مدة أقل من مدة الاشتراك المقررة لاستحقاق المعاش . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بأحقية المظنون ضده لمعاش شهرى شهرى واعتمد في ذلك على ما جاء بتقرير الحبير خطأ من أن مدة خدمة المظنون ضده في كل من الجيزة والفيوم تبلغ ٧ شهر ، ١٢ سنة مع أن الشاهد فيه أنها ٩٦ شهرا فقط ، فإنه يكون قد خالف الشاهد في الاوراق بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١١٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)

٦٨- مؤدى النقص في المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال

من مواسمهم أنه يشترط لاستحقاق معاش العجز أن يكون من شأن العجز أن
يحول كلفة ريشة مستديمة بين المؤمن عيب وبين مرارة أية مهنة أو نشاط
مكتسب منه ، وأن يقع العجز خلال فترة استمرار النشاط .

(المظن رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٦٩ - مؤدى من المادتين ١٥ - ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأصدار
قانون التأمين الاجتماعي - أن حق العمل في المعاش قبل الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، لأن القانون وحده هو الذي ينظم
استحقاق في المعاش وشروط استحقاقهم ، وأن الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية مجبرة على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى
عليهم أحكامه ، ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنده لدى الهيئة ، وأن
التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون الزامى
بالنسبة لجميع أصحاب الاعمال والعاملين لديهم وأن أحكام القانون المذكور
تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحليل أي من انهية أو
أصحاب الاعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من التزامات فرضها
القانون عليهم .

(المظن رقم ١١٠٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

(المظن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)

٧ - لما كان المشرع قد خص الباب التاسع من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في
المستحقين شروط استحقاقهم ونص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٠٤ منه
على أنه : إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في
تقاضى معاش ، وفقاً للاتصية والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق من أول
الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ويقصد بالمستحقين الارملة والمطلقة والزوجة والابناء
والبنات والوالدين والاخوة والاخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن
عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد
التالية : الخ ، كما نص في المادة ١٠٧ من القانون المذكور بعد تعديلها
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ على أن
يشترط الاستحقاق الابناء الا يكون الابن قد بلغ من الحادية والتشرين ويستثنى
من هذا الشرط الحالات الآتية : ١ - العاجز عن الكسب ٢ - الطالب بأحد

مراحل التعليم التي لا يتجاوز مرحلة الحصول علي مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغاً للدراسة . ٣ - من حصل علي مؤهل نهائى لا يتجاوز المرحلة المشار اليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو يزاول مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة - والعشرين بالنسبة للحاصلين علي مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين علي المؤهلات الاقل ... هـ وفي المادة ١٠٨ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها على أن « بشرط لاستحقاق البنت الا تكون متزوجة » بما مفاده أن المشرع بعد أن حدد علي سبيل الحصر فئات المستحقين للمعاش بين شروط استحقاق كل طائفة منهم وفقاً للأصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق بحيث اذا تخلف شرط أو أكثر من تلك الشروط التي حددها المشرع سلفاً وجب الامتناع عن صرف المعاش لمستعده من الورثة وكانت تلك الاحكام والشروط من النظام العام فلا يجوز للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا لاصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو لاصحاب الاعمال التحلل من أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت - الطاعنة قد دفعت بعدم استحقاق المطعون ضدهم للمعاش لتخلف الشروط التي نص عليها القانون للاستحقاق وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى تأييد الحكم الابتدائي لقاضى بالزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهم لاربعه الاول مبلغ ٢١ جنيه معاشاً شهرياً لهم دون بيان لمدى توافر الشروط والاحكام المنصوص عليها في القانون فيهم من عدمه استناداً الى أن الطاعنة ستحقق من توافرها عند صرف المعاش فانه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . واذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧١٩ سنة ٥٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٩)

٧١- النص في المادة ١٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى علي أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستتبعة منها المد التي ادى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا يعطيه الحق في معاش . واستثناء هـ

حكم الفقرة الاولى يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يزود للهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء طبقاً لحكم المادة « ١٧ » وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها الي مدة - الاشتراك في التأمين لاستكمال المدد المروجة لاستحقاق المعاش في هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين عن تلك السنوات » والنص في المادة « ١٨ » من ذات القانون على أن « يستحق المعاش في الحالات الآتية : - انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بتنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين « ب ، ج » من المادة ٢ متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢ شهراً على الأقل - ٢ - » مما مفاده انه متى بلغ المؤمن عليه سن الستين استحق معاش الشيخوخة متى كانت الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ١٢ اشتراكاً شهرياً على الأقل فان قلت مدة اشتراكه عن ذلك كان له الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك المروجة لاستحقاق المعاش ومتى اكتملت هذه المدد قام حق المؤمن عليه في استحقاق - المعاش وانتهى تأمين الشيخوخة بالنسبة له لانتهاء الفرض منه وهو استكمال مدد الاشتراك لاستحقاق المعاش اذ ليس المقصود في هذه الحالة اتاحة الفرصة للمؤمن عليه الحصول على معاش اكبر من خلال العمل بعد سن الستين بل مجرد استكمال مدد الاشتراك المروجة لاستحقاق معاش الشيخوخة . لما كان ذلك وكان مناط استحقاق الشيخوخة بالنسبة للمؤمن عليهم في القطاع الخاص والمنصوص عليهم في البندين ب ، ج من المادة الثانية من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التأمين الاجتماعي - بلوغهم من الستين مع استكمال مدد الاشتراك المروجة لاستحقاق المعاش دون اشتراط انتهاء الخدمة اذ لهم الجمع بين المعاش والاجر دون حدود ولا يغير من ذلك ما ورد بالفقرة الاخيرة من المادة « ٤٠ » من - القانون المشار اليه من أنه « لا تسري احكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه » اذ انها تتناول حالة عودة المؤمن عليه صاحب المعاش لعمل يخضعه لاحكام التأمين ممن لم يبلغ من الستين . لما كان ذلك وكان الثابت من - الاوراق أن المطعون ضده الاول عند بلوغه من الستين لم يكن قد استكمل مدد الاشتراك المروجة لاستحقاق معاش الشيخوخة . وانه استكمل مدد الاشتراك المروجة لاستحقاق في ١/٨/١٩٧٩ فانه يستحق معاش الشيخوخة -

اعتباراً من هذا التاريخ ويكون له الحق في الجمع بين الاجر والمعاش مادام أنه لا يلزم انتهاء خدمته لاستحقاق المتأخر . واذ التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون التعنى علمه بسبب الطعن على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)

٧٢- مؤدى نصوص المواد ٢/أ و ٥/ط و ٥/١٨ و ١/١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون قانون التأمين الاجتماعي المعدل - بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانونين رقمي ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ أن العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام يستحقون معاشاً في حالة انتهاء خدمتهم قبل بلوغ سن التقاعد وكان هذا الانتهاء لسبب آخر غير الفصل بقرار جمهوري أو الغاء الوظيفة أو الوفاة أو العجز متى كانت مدة اشتراكهم في التأمين ٢٤ شهراً على الأقل ، وسري المعاش على اساس المتوسط الشهري للاجور التي ادبت عنها الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة اشتراكهم في التأمين بواقع جزء من خمسة واربعين جزءاً من الاجر ، وبحسب المعاش وفقاً لما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محدداً بالملءة أو بالانتاج أو بهما معاً . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ندب العامل من وظيفته الاصلية للعمل في وظيفة اخرى هو تكليف له بالقيام بأعباء الوظيفة المنتدب اليها مع اعفائه مؤقتاً من وظيفة الاصلية دون أن يقطع صلته بها وانما تظل علاقته بها قائمة . لما كان ذلك وكن الثابت في الدسوى أن المطعون ضده الاول كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانيه في وظيفة ادارية لقاء أجر ثابت بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢١ ندب للعمل بقسم الانتاج وصدر قرار نقله اليها في ١٩٧٩/٩/١ وأنهيت خدمته بالاستقاله في ١٩٧٩/١٢/٣١ فإنه يتعين حساب معاشه وفقاً للاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته الاصلية والوظيفة التي نقل اليها دون اجر هذه الوظيفة الاخيرة خلال مدة نديه اليها . واذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقض لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)

٧٣- مؤدى نص المواد ١/٣٤ . ١٩٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة
٧ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أن يحق لأصحاب المعاشات من انتهت
خدمتهم قبل يوم ١/١ أو من تركوا الخدمة حتى يوم ١/٤/١٩٨٠ حساب أي
عدد من السنوات التي تمزجوا في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن
مدة اشتراكهم في التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلباً
بذلك في موعد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ المبيته بالجدول رقم ١٤١
المرفق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة إهداء
الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل من تاريخ استحقاق الزيادة في
المعاش .

(الطعن رقم ٢٠٢٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١/٢٢ / ١٩٩٠)

مواعيد الاعتراض

١- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذي تجر به الهيئة ونخطر به صاحب العمل ، ويحق له الاعتراض عليه إنما يتضمن علاوة على الاشتراكات التى تطالب بها المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومنها الغرامة الإضافية التى تفرضها الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه ، وإذا كانت المواعيد الواردة فى ذلك النص لم تخصص بأى قيد ، فإن التفرقة التى تقول بها الطاعنه تكون على غير اساس ، ومن ثم فتسرى أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لها وفقا لأحكام هذا القانون ، سواء أكان النزاع يقوم على خلاف فى أرقام الحساب أو على التطبيق القانونى ، لأن الاعتراض على الحساب لا يكون إلا يتناوله من كافة نواحيه ، فضلا عن أن تلك التفرقة تتجانب مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد ، وهو البت فى ذلك الحساب فى أقرب وقت

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٩٢٢ ،
الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٥٤ ،
الطعن رقم ٢٧٣ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٢ من ٢٢ من ١٨١ ،
الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٧)

٢- الإجراء المعمول عليه والذي تنتفع به المواعيد الواردة فى المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وأما توقيع الهيئة الحجز الإدارى ضد صاحب العمل فهو إجراء خوله لها القانون لتعصيل المبالغ المستحقة لها قبله ، والتى أصبحت واجبه الأداء ، وإذا كان الثابت أن الهيئة أخطرت مورث الطاعنه بالمبالغ المستحقة عليه على ذلك النحر ، وأنه لم يعترض أصلا على الحساب ، فإنه لا يسوغ بحال اعتبار إجراءات هذا الحجز بمثابة إخطار جديد حتى ولو كان المبلغ المعجز من أجله يقل عن رصيد الحساب السابق إخطاره به ومن ثم فإن النعى على الحكم - إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الاوان يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٢ من ٢٤ ع ٢ من ٩٢٢ ،
الطعن رقم ١١٩٧ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٥ ،
الطعن رقم ١٢٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٦ ،
الطعن رقم ٧٦٥ سنة ٥١ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٧)

٣- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالاعتراض على الحساب أن يتم إقامته خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء مدة الشهر المحددة للهيئة التأسيسية للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه سراحة أو ضمناً ، ولما كان الثابت من الاوراق أن اعتراض الطاعن ورد للهيئة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ ، وكانت مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على اعتراضه تنتهى في ١٩٧٢/٢/٢٢ لأن الميعاد إذا كان مقداراً بالشهر ، لا يحسب بالأيام بل باعتباره شهراً كاملاً دون نظر إلى عدد أيامه ، وتبدأ بعد ذلك مدة الثلاثين يوماً المحددة للطاعن للالتجاء إلى القضاء التى تنتهى في ١٩٧٢ ٣/٢٣ باعتبار أن شهر فبراير في سنة ١٩٧٢ كان تسعة وعشرين يوماً ، وكان الطاعن قد أقام دعواه - على كاهو ثابت من الصورة الرسمية بصحيفتها المقدمة بملف الطعن - بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣ أى قبل الأجل المحدد له فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف الثابت في الاوراق ورتب على ذلك قضاء بسقوط الحق في إقامة الدعوى ، يكون معيباً بما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ من ٢٨ ص ١٧٧٠ .

الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤ من ٣٠ ع ٢ ص ٧٣٧ .

الطعن رقم ٢٣٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١١ من ٣٠ ع ٣ ص ٢٣٢)

٤- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية أن الحساب الذي تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه لا يعتبر نهائياً ويجعل بالتالى الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة إلا في حالة صدور قرار الهيئة الصريح أو الضمني برفض اعتراض صاحب العمل على هذا الحساب وتقاعسه عن رفع دعواه تلك خلال الأجل الذي أفصحت عنه المادة ١٣ المشار اليها أما إذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول ذلك الاعتراض ثم اتخذت إجراءات الحجز اقتضاء لمبلغ الحساب موضوعه فإن الميعاد الذي حددته هذه المادة بالالتجاء إلى القضاء ينحسر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لدفع تلك الاجراءات التى تخضع للقواعد العامة في رفع الدعاوى في قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ٦٧١)

٥- نظمت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في فقراتها الأربع الأولى كيفية حساب الهيئة لمستحققاتها قبل صاحب العمل وإخطاره بهذا الحساب ونصت في فقرتها التالية على أنه يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائياً ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض . مما يدل على أن المرحلة التي يجرى فيها إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب واعتراض صاحب العمل عليه تنقضي إذ لم تستجب الهيئة للاعتراضية برفضها هذا الاعتراض صراحة أو ضمناً وعندئذ يكون لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء في الميعاد الذي حددت وإلا صار الحساب نهائياً وينبئ على ذلك أن ما توجهه الهيئة إلى صاحب العمل من إخطارات بهذا الحساب بعد أن ترفض اعتراضه على النحو المشار إليه يخرج عن نطاق تلك المادة والتقدير بالأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك وكانت الهيئة قد رفضت اعتراض المطعون ضده على الحساب ثم عادت وأخطرته بعد ذلك - بناء على تظلم قدمه إليها - بحساب يقل رصيده عن رصيد الحساب السابق إخطاره به فإن ما ترتبه الهيئة على ذلك الإخطار الأخير والذي لا يعدل وأن يكون تصحيحاً للإخطار الأول يكون منهار الأساس وبالتالي لا يعيب الحكم اعثاله الرد على ما تمسكت به الهيئة في هذا العهد .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ من ٢٨ من ١٥٠٢)

(الطعن رقم ١٠٨١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٥)

٦- مؤدي نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذي لجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه إنما يكون إستناداً إلى بياناته ومستثناته التي يقدمها إلى الهيئة وسجلاته الملزم بحفظها وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المنو عنه أو بناء على تحريات الهيئة التي تجريها في حالة عدم وجود هذه البيانات والمستثنات والسجلات لما كان ذلك وكانت المواعيد الواردة في تلك النصوص لم تنص على

قيد ، فإن أحكام المادة ١٣ المشار إليها تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقا لأحكام ذلك القانون سواء كان النزاع حول الحساب المبني على بيانات ومستندات وسجلات صاحب العمل طبقا للفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة أو الحساب المؤسس على تحريرات الهيئة بالتطبيق للفقرة التالية منها والفرقة في هذا الخصوص بين عذرين النوعين من الحساب تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو البت في هذا الحساب أيا كانت طريقة إجرائه في أقرب وقت ، ذلك أن المشرع ابتغى حسم المنازعات القضائية التي قد تنشأ حول ذلك الحساب حتى تستقر الأوضاع بين الهيئة وصاحب العمل وذلك بتحديد مواعيد إثارتها لكي لا تتخذ إذا ما تركت مفتوحة وسيلة لتعطيل حقوق الهيئة ، فإذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذي أخطرته به الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه الاخطار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، فإن حقه الأصلي في الالتجاء الى القضاء بظل قائماً مادام قد أقام دعواه قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات الاعتراض والتقاضى خلالها يضمن الحساب نهائياً وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة .

(الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ ص ٢٠ ع ١ ص ٩٢٢)

٧- جرى قضاء محكمة النقض على أن الإجراء الذي تفتتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يقضى عن ذلك أى إجراء آخر بما يقتضاه أنه إذا لم يتم إخطار صاحب العمل أصلاً بهذا الحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فإن أياً من هذه المواعيد لا يفتتح .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ ص ٢١ ص ٢٢٣)

(الطعن رقم ٢٢٨٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٦)

٨- قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ إستحدثت إجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة

وعلى الهيئة المختصة بإخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة ١٥٧ وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على من « ينشأ بالهيئة المختصة لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم والمستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الردية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ، فإن هذه الإجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - والتي لم تبدأ مراعاتها إلا في ظل - هي التي تسري على واقع النزاع بالمخضوع لأحكام هذا القانون .

(الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٤٧ في جلسة ١٠/٢/١٩٨٠ من ٣١ من ٤٦١)

٩- الاجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ولئن كان القانون لم ينص على شكل معين للخطاب إلا أن هذا الخطاب يجب أن يتضمن بياناً كافياً عن اشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بالقدر اللازم لتعريف صاحب العمل بها تعريفاً نافياً للجهالة . فإذ كان ما ورد في خطاب الطاعنه - رب العمل - للهيئة وفي مذكرة محاميتها عند وصول خطاب الهيئة للطاعنه متضمناً مطالبتها بالمبلغ محل التنازع لا تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها المحكم بشأن الإخطار وفق أحكام القانون على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم وكانت الهيئة المطعون ضدها لم تقدم في الدعوى دليلاً على حصول الإخطار المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم قبول الدعوى بناء على ما استخلصته بغير سند من عبارات خطاب الطاعنه ومذكرة محاميتها والتفتت بذلك عن خلل الدعوى

من الدليل علي حصول الإخطار ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٥١٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ ص ٢١ ص ٦٠٠)

١- لما كانت المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعه الدعوى - بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأوليات كيفية حساب الاشتراكات المستحقة علي صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية علي أن تقوم الهيئة بإخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وإن لصاحب العمل الاعتراض علي هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار - وعلى الهيئة المختصة أن ترد علي هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار ، وعلى الهيئة المختصة أن ترد علي هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع علي اللجان المشار اليها في المادة - (١٥٧) وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقرير الهيئة ، وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحبة العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار ولكل من الهيئة وصاحبه العمل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره والا صار الحساب نهائياً ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الاجراء المعمول عليه ، والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة سالفة الذكر ، هو الهيئة صاحبة العمل بالحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولا يفتى عن ذلك أي اجراء آخر ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨ قد اقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعنه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد تأسيساً علي أن (من الثابت أن قرار لجنة فض المنازعات صدر يوم ١٩٧٨/٢/٢٢ واخطرت المستأنف عليه بصورة من هذا القرار بموجب خطاب الهيئة مؤرخ ١٩٧٨/٣/١٦ وقد أقام المستأنف عليه دعوى ببراءة الذمة الحالية في ١٩٧٨/٤/٨ أي في خلال الثلاثين يوماً التي نص عليها القانون ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في غير محله) فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بما جاء بهذا السبب علي غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨)

(الطعن رقم ٧٦٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

١١- مژدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، وقرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ ، أن لصاحب العمل فى حالة اخطاره بقيمة اشتراكات التأمين المحسوبة والمبالغ الاخرى المستحقة عليه أن يعترض على هذه المطالبة أمام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الاخطار ، وأن يطلب النزاع على لجنة فحص المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الهيئة اذا ما رفضت اعتراضه وأن يضمن فى هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره به باعتبار هذا الاخطار أحد الاجراءات التى نص قرار وزير التأمينات المشار اليه فى حدود التفويض المنصوص عليه فى المادة ١٥٧ أنه البيان - على وجوب اتباعها بصدد اصدار قرار اللجنة .

(الطعن رقم ٥٠٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٢ .

الطعن رقم ١٨٩٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٧)

١٢- مژدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لصاحب العمل فى حالة اخطاره بمقدار اشتراكات التأمين والمبالغ الاخرى المستحقة عليه أن يعترض على هذه المطالبة أمام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الاخطار وأن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الهيئة اذا ما رفضت اعتراضه وله أن يضمن فى هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره باعتبار هذا الاخطار أحد الاجراءات التى نص عليها قرار وزير التأمينات المشار اليه - فى حدود التفويض المنصوص عليه فى المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلاته أنه البيان - على وجوب اتباعها بصدد اصدار قرار اللجنة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعنين لرفعها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ رفض اللجنة لطلبهم مع أن تاريخ اخطارهم بقرار الرفض هو الممول عليه فى هذا الخصوص فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢١٥ سنة ٥١ ق جلسة ٦/٢/١٩٨٩)

١٣- مژدى نص المادتين ١٢٨ و. ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ أن لصاحب العمل في حالة اخطاره بقبعة اشتراكات التأمين المحسوبة والمبالغ الاخرى المستحقة عليه أن يعرض علي هذه المطالبه أمام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الاخطار - فاذا ما رفض اعتراضه كان له أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره برفض الاعتراض . وله أن يضمن في قرار اللجنة المشار اليها في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره به ولا يحق به اللجوء مباشرة الي المحكمة للمنازعه في الحساب سواء أكانت المنازعه متعلقه بالحساب أم بالتطبيق القانونى اما اذا كانت المنازعه بسبب آخر غير حساب الاشتراكات مما لاينطبق عليه نص المادة ١٢٨ من القانون المشار اليه فانه يجوز للنوى الشأن اللجوء الي المحكمة اذا انقضت ستون يوماً من تاريخ تقديم طلب عرض النزاع علي اللجنة ولم تفصل فيه .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٩٠)

مكافأة نهاية الخدمة (النظام الخاص والميزة الأفضل)

١- سواء أكان مقتضى نصوص الأوامر العسكرية يوجب على رب العمل أو في الأقل يخوله فصل الرعايا الإيطاليين فلا محل للقول بأن رب العمل إذا فصل العامل قد حالة بفعله دون تحتي شرط سن التقاعد الذي يخوله الحصول على مكافأة خاصة تكفل له معاشاً مدى الحياة طالما كان الفعل الذي حال دون تحقق هذا الشرط مستنداً الى نص القانون .

(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢١ في جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٤)

٢- إذا كان الحكم قد قرر أنه ليس للعامل أن يجمع في مطالبته بين مزيا النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل الفردى هل له أن يطلب النصاء له بأيتها أكثر فائدة له ثم بين الحكم أن معاملة العامل وفقاً لنظم الشركة التي يعمل بها على أساس تقدير المكافأة على الاجر الثابت دون صمد علاوة الغلاء أفيد له من معاملته وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المحرم بعقد العمل الفردى فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه بل هو تطبيق صحيح للمادة ٢٨ من الدستور المشار إليه .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢١ في جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٥٤)

٣- متى كان الحكم إذا احتسب المكافأة المستحقة لورثة العامل على أساس المرتب الأصلي مضافاً إليه اعادة غلاء المعيشة قد استند في ذلك الى وجوب الأخذ ببلاتعة الشركة صاحبة العمل لأنها أكثر فائدة للعامل إذا اعطت له الحق في الحصول على مكافأة تحسب على أساس نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته وأخر شهر عن كل سنة من السنين التالية لها فهي أجدى عليه من المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي نصت على أن تحسب مكافأة عامل المياومة بحيث لا تزيد عن أجره ستة شهور ، كما استند على نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك لأن المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي كان سارياً وقتئذ قد نصت على أن كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو كان سابقاً على صدور القانون . ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا

بخالف العرف المتبع ولا محل للنس على الحكم بأنه إذ اضاف إعانه غلاء المعيشة على أجر العامل قد جمع في التطبيق بين أحكام لائحة الشركة وأحكام قانون عقد العمل لأنه إنما طبق اللائحة التي تنص على أن المكافأة محتسب على أساس آخر أجر للعامل ، وأن الأجر ينصرف وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدني إلى ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك اعانه الغلاء ، إذ هي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه متى كانت اللائحة لا تحوى نصا صريحا يقضي باستبعاد اعانه الغلاء من الأجر عند احتساب المكافأة بعد العمل بالقانون المدني .

(الطعن رقم ١٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٤)

٥- إن المادة ٣/٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ أجازت لصاحب العمل نسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي يبينها منها وقوع فعل من العامل عمدا أو وقع تقصير يقصد به إلحاق خساره مادية بصاحب العمل نصت على أنه لايجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما جرى إلى العامل فلا يفصل لمجرد إدعاء من صاحب العمل لم يتم عليه دليل . وإذا ن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ١/٢٣ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يتم بذلك مع إرجوع تحقيق هذا الشرط للقضاء بحرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له فإن هذا الحكم يكون منعدم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٥- متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تنص المادة ١/٢٣ منه على أنه إذا كان الفصل صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته بحسب على النحو المبين في هذه المادة ، فإنه يكون قد تمسك ضمنا بجميع الشروط الواردة في هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالي يكون قد أنكر تحقيق أي سبب يسلط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تخديه بعدم توافر الأسباب المبرره

أنه لا زالت السلطة المختصة في المكافأة وفقاً للمادة ٣/٣ من القانون المذكور ذكره مسبقاً
بقرار المجلس الأعلى للمعاشات رقم ١٩٥٢/٤/٩

(الطعن رقم ٢٠ سنة ١٩٥٢/٤/٩ جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٦- متى كان عقد استئجار العامل حالياً من النص على تقرير مكافأة له أياً كان
نوعها في حالة فصله ولم يقدم دليلاً لدى محكمة الموضوع على قيام عرف في
المؤسسة التي يعمل بها بتقضي بمنح من هم في مثل حالته مكافأة خاصة تكفل
لهم معاشاً مدي الحياة أو منحهم مكافأة تبلغ مرتب شهر عن كل سنة من سنين
الخدمة فإن المحكم إذا أقر تقرير مكافأة لهذا العامل تعادل مرتباً ستة أشهر لم
يخالف القانون .

(الطعن رقم ٢١ سنة ١٩٥٢/٤/٩ جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٧- إذا كان قيمة المؤسسة أقل من أسمى جنبه فإنه وفقاً للمادة ٢٣ ب فقرة ثانية
من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يجوز أن تزيد مكافأة
العامل على أجر ثلاثة أشهر . وإذا كان الوافع في الدعوى هو أن
قيمة الرشوة المستوكة تتجاوز قيمته فيبلغ ٦٠٠ جنبه فإن المحكم المطعون فيه إذا
قصّر للمطعون عليه بمكافأة تزيد على أجر ثلاثة أشهر يكون قد خالف
القانون .

(الطعن رقم ٢٠ سنة ١٩٥٢/٤/٩ جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٨- متى كان المحكم قد أجاز الجمع بين المكافأة المسحقة للعامل عن مدة خدمته
وبين المبالغ التي سندها رب العمل لحسابه في بوليصة التأمين فإنه يكون
قد أخطأ في تطبيق المادة ٢٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة
١٩٤٤ - ذلك أن الواضح من هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل
بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة
بل كان ما حوله هو الحصول على أكبر القيمتين . والحكمة التي توخاها المشرع
في ذلك هي عدم إلحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد
تؤثر عليها في أداء رسالتها فتنتج عنها في سبيل تنظيم عملها
قد اتخذت نظاماً مالياً يؤدي ذات الغرض من نظام التوفير أو الادخار -
كما هو الحال في نظام التأمين - فإن هذه الحكمة نزل قائمة وتنتج أثرها
في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وليس ثبت مبرر

للتفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب المكافأة .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٨ من ٨ من ٨٤٢ .

الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٥ من ٩ من ٥٤٠)

٩- إن الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى إذ نصت على جواز الجمع بين مكافأة الخدمة للعامل وما يستحقه في صندوق الادخار في حالة عدم النص في لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلاً للالتزام القانونى بالمكافأة ، هي تشريع مستحدث دعا الى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد وقد تضمنت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكماً إنشائياً جديداً لايسرغ تطبيقه الا علي الرقائع التى وقعت بعد نفاذه .

(الطعن رقم الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ من ٨ من ٨٤٢)

١- حق المكافأة وحق التعويض حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما فمكافأة العامل عن مدة خدمته التزام مصدره المباشر القانون وسببه ما أداه العامل من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذى تم بينهما هي بهذا تعتبر نوعاً من الأجر الإضافى أوجب قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في المادة ٢٣ منه ودفعه للعامل عند انتهاء العقد بغير خطأ أو تقصير من جانبه فلا يجوز حرمانه من هذه المكافأة إلا فى الاحوال المقررة قانوناً . أما التعويض فهو مقابل الضرر الذى يصيبه العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر يدور معه وجوداً وعدمه . وإذا فتمت كان الثابت أن الطاعن إنما طلب في دعواه الحكم بالمكافأة على أساس قانون عقد العمل الفردى الذى تنص المادة ١/٢٣ منه - على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب أن يدفع للعامل المكافأة عن مدة خدمته فحسب على النحو المبين في هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار الطاعن مفصولاً من الخدمة لا مستقبلاً وبالتالي مستحقاً للمكافأة القانونية عن مدة الخدمة - ولكنه قضى في الدعوى على اعتبار أنها دعوى تعويض فحسب وأعمل حكم المادة ٦٦٦ من القانون المدنى الذى يقضى بالتعويض عن الفصل التعسفى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وخالفه فيما انزله من حكم مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/١٦ من ٩ من ٦٥٩)

١١- إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة المَطْعُون عليها والعمال - بعد العمل بأحكام قانون العمل الجديد - قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وحصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضى باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة ، وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بإداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بجدول ترتيب درجات العمال لا يتضمن قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المرتب دون إضافته إعانة الغلاء لما في ذلك من إهدار لحق افتراضه القانون لا يستتقط إلا بنصر صريح في الاتفاقية ، لما كان ذلك وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء إذ هي -مبـر جزئياً لا يتجزأ من الأجر- فإن الحكم المَطْعُون فيه إذ قضى باحتساب مكافأة مدة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافته علاوة الغلاء ستكون قد أخطأ تطبيق القانون ثم يستوجب نقضه .

(المَطْعُون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢/٢/١٩٥٩ من ١٠ من ٢٢٧)

١٢- مـؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ أنه إذا كانت نصوص لائحة صندوق الإِدْخَار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية خدمته ، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة ، فإذا كان الحكم المَطْعُون فيه قد انتهى إلى أن نصوص لائحة صندوق إِدْخَار مستخدمى الشركة المَطْعُون عليها يستفاد منها أن ما يؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعمالها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانونى بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان ما استخلصه الحكم في هذا الصدد سائغ تؤدى إليه عبارات لائحة الصندوق المذكور ونصوصها التي استعرضها الحكم ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم أحقية مورث الطاعن في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصدد ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفاً للقانون .

(المَطْعُون رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠٢٥ في جلسة ١٩٦٠/٢/٤ من ١١ من ١١١)

١٣- مـؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لائحة صندوق الإِدْخَار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون في مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل

يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر فإذا كان القرار المطعون قد أقام قضاء في هذا الخصوص على أنه و تبين من مطالعة نصرة لاتحة صندوق الادخار التعديلات التي طرأت عليها في سنة ١٩٢٠ وخاصة الأمر الإداري الصادر من مجلس إدارة الشركة أن ما بصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من صندوق الادخار هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة وكان ذلك قبل صدور التشريعات العمالية التي نص فيها على تقرير حق العمال في مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصيلة الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذي قالت به لا يتفق مع الواقع ، - وهو استخلاص سائغ تؤدي إليه عبارات لاتحة الصندوق المذكور ونصوصها . فإن ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٦١)

١٤- إغفال القرار المطعون فيه الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس الماهية مضافاً إليها علاوة الغلاء يعيبه بالقصور ذلك أنه وإن كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يتعين مع ذلك إظهار عناصر هذه الحصيلة من واقع لاتحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسب مئوية للمرتب مضافاً إليه علاوة غلاء المعيشة أم أنها تقتصر على المرتب الأساسي وحده وهو أمر يتأثر به دخل الصندوق وحقوق مستخدمي الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصيلة الصندوق تزيد على المكافأة .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٦٦١)

١٥- يشمل الأجر بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ، فيدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدني هذا المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، وأسساً على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي ، ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ، ومثل هذا

الاتفاق يكون صحيحاً وفقاً لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه بتعين نقضه .

(الطعن رقم ٤٤١ سنة ٢٥ في جلسة ٢٤/٣/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٤٦)

١٦- متى استخلص الحكم لأسباب سائفة أن شركة من الشركات - عندما أصدرت لائحة صندوق الادخار في ظل قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الصندوق بالإضافة إلى المكافأة ، فإن هذا الحكم لا يكون قد صرف العند عن مواضعه .

(الطعن رقم ١٢٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٨٢٨)

١٧- إذا رأت محكمة الموضوع إقرار رب العمل على ما أرتأه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل إنما هي أجر عمل إضافي طبقاً للكشف المقدم منه لا مكافأة لخدمة وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، لا يضاف إليه ، فإن ما انتهت إليه - بما لها من سلطة في تقدير الموضوع وفي فهم الواقع من الدعوى بما تؤدي إليه أوراقها - لا سلطان عليه فيه لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ في جلسة ٢٣/٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٥١)

١٨- تنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه إذا وجد في منشأ صندوق ادخار وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة . فإذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداء صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة كان للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار والمكافأة القانونية . ومؤدي ذلك يشترط لكي تقوم المبالغ التي يؤديها صاحب العمل بصندوق الادخار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين : أولهما أن تكون لائحة الصندوق متضمنة نصاً يفيد ذلك ، وثانيهما أن يكون ما أداء صاحب العمل مساوياً لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته أو يزيد عليه . فإذا توافر

هذان الشرطان كان الجمع بين حصيلة صندوق الادخار وما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته غير صحيح في القانون

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ من ١٤ من ٥٢٢)

١٩- لا يرتب قانون العمل رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الثردى - خلافاً القانون العمل الموحد (المادة ٧ من قانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) - لصاحب العقد المحدد المدة حقاً في المكافأة عند انتهاء مدته .

(الطعن رقم ٥٣٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢١ من ١٢ من ٥٩٠)

٢٠- متى خلت لائحة العمل من النص على أن يساهم به رب العمل في اقساط التأمين (بالنسبة للموظفين الذين يفصلون من خدمته لأسباب لا تتعلق بالامانة) قد قصد به أن يكون مقابلاً لإلتزام رب العمل القانونى بأداء مكافأة نهاية الخدمة بحيث يدخل في حسابها ويقتطع منها ، فإن ما يساهم به رب العمل في هذا الشأن يعتبر ميزة للموظف يتمتع بها إلى جانب ما يتتبع به من ميزات أخرى ومن ثم نهى لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقتطع منها . ولاوجه في هذا الخصوص لقياس حالة الفصل على حالة الاستقالة لاختلاف العلة واختلاف الوضع والأثر القانونى لكل منهما .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٢ من ٦٥٢)

٢١- صرح المشرع في القرار الجمهورى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار شركة سكك حديد الفيوم الرابعية التى أسقط الإلتزام عنها مسئولة وحدها عن المكافآت المستحقة لعمالها ومستخدمى مرفق سكك حديد الفيوم الزراعيه عن مدة خدمتهم في عهد الشركة ، وإن كان قد رأى رعايه لهؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيرا لحصولهم على هذه المكافأة أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينه بها .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ من ١٢ من ٩٥٢)

٢٢- متى كانت علاقة العمل قد استمرت إلى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ما لم يكن قد تم واكتمل من آثارها يحكمه هذا المرسوم بقانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام بشأن أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠ من ١٤ من ١٠٦٢)

٢٣- متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض طلب الطاعن استحقاقه مدفوعات الشركة في صندوق التوفير بالإضافة إلى مبلغ المكافأة ، على أن الشركة المطعون عليها عدلت لائحة الصندوق بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ منها وذلك قبل سريان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وثبت هذا التعديل في قرار هيئة التحكيم في نزاع بين الشركة ونقابه عمالها ومزودي هذا التعديل أن تعتبر مدفوعات الشركة في الصندوق جزءاً من المكافأة التي يستحقها العامل ، وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصول الصندوق من مدفوعات الشركة ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٥ من ١٥ من ١٧٢)

٢٤- مزدي ما نصت عليه المادتين ٣٧ ، ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار بقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ أن مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون الاستثناء الوارد عليها ، والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومكافأة العامل الذي يستقيل أصبحت تحكمها المادة ٨٠ من القانون بعد أن يرجع في حسابها إلى المادة ٧٣ فيستحق ثلث المكافأة إذا كانت مدة خدمته تزيد عن سنتين ولا تبلغ خمس سنوات وثلاثين إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا ما جاوزت مدة خدمته عشر سنوات .

(الطعن رقم ١٢٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٧ من ١٦ من ٢٢٤)

٢٥- إذا كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى ، قد عاد فقرر إدخال المنحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسرى عليه المعاش استناداً إلى أنهما يعتبران جزءاً من الأجر مع أن اعتبارهما كذلك لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقاً لنظام العمل في البنك ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠ من ١٥ من ٧٠٢)

(الطعن رقم ١٨٩٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ من ٣٥ من ١٢٧٩)

٢٦- ترك العامل الخدمة لعدم قيام صاحب العمل بالتزاماته القانونية ازامه ومنها دفع الأجر في المواعيد وعلى الوجه المقرر في القانون ، لا يمنع من استحقاقه المكافأة أو التعويض .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ ص ١٦ ص ٩٥)

٢٧- النص في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - ومن بعده في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - على أن تحسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس « الأجر الأخير » ، إنما راعى فيه الشارع مصلحة العامل وتدرجه وزياده أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاهره ، ولا يتأتى التزامه وتطبيقه - بحرفيته - في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح السنوية أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لاحتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة - أو السنة السابقة عليها - قد انتهت بخساره فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح استثنائي نتيجة ظروف حادثة لتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، و إذا كان الأصل في انكافأة أنها أجر إضافي فالتزام أوجه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارهما إحدى وسائل الضمان الاجتماعي وأهل محله « المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق التأمين والادخار » فإنه يتمين احتساب المكافأة - في هذه الصورة - على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة في الأرباح خلال مدة العمل .

(الطعن رقم ٤٦٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ ص ١٧ ع ٢ ص ٦٤٧)

٢٨- بالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بين أنه نص في المادة ٧٣ منه على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادراً من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق التي اكتسبها العمال بمقتضى القوانين الملغاة » . وإذا كان الطاعن من العمال المعينين بالماهية الشهرية وتحسب مكافأة مدة خدمته على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من

السنوات التالية ، وقدّر الحكم المطعون فيه مكافآته بمرتبة عشرة أيام عن كل سنة من الخمس سنوات الأولى وخمسة عشر يوماً عن باقى السنوات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢١ ق ١٩٦٦/١/٥ من ١٧ ع ١ من ٥١)

٢٩- متى كان النظام القانونى لصندوق الادخار ينص على أن ما يدفعه البنك للصندوق إنما هو مقابل التزام بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وهو الالتزام المفروض عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، أو تقرير معاش لهم بدلا من المكافأة ، فإنه لا يكون للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقاً للاتحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية أو المعاش وإذا كان الثابت في الدعوى أن الصندوق انحل لعدم موافقة الجهات المختصة على إنشائه وقررت الجمعية العمومية تصفيته واختارت المطعون عليهم مصفين له ، ومقتضى هذه التصفية - وفقاً للتواعد العامة في القانون ووفقاً لنظام الصندوق - أن ترد الي البنك المبالغ التى كان قد ساهم بها من صافى التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وفقاً للقانون وهو ما قرره المادة ٨٩ من الصندوق ، وأن البنك الجمهورية حل محل أيونيان بنك والتزم بكافة التزاماته قبل موظفيه فيكون من حقه استرداد ما دفعه أيونيان بنك لحساب الصندوق من صافى التصفية بعد خصم تكاليفها . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن هذا المبلغ تبرع من البنك لصالح الصندوق وليس مساهمة خاصة منه تتبع للصندوق في بدايه تكوينه مواجهة التزاماته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ ع ١ من ٢٩٢)

٣- المقصود بالأجر الأساسى عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ، هو الأجر الاجمالى للعامل أو المستخدم بعد أن تطرح منه إلتانته غلاء المعيشة .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٤ من ١٧ ع ٢ من ١٠٠٤)

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ من ٥٨٠)

٣١- لا تخلو العمولة أن تكون هي كل الأجر أو بعضه فتدخل بذلك في حساب

المكافأة ، وكذلك البذل ما لم يتم الدليل على أنه كله أو بعضه مقابل تكليف فعلى .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ من ١٧ ع ٢ من ١٢٢٦)

٣٢- مكافأة مدة الخدمة تحدد على أساس مدة العمل وهي تنتهى بانتهاء العقد أو إنهائه ، والحكم بالمكافأة عن مدة العقد كاملة مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٥ من ١٧ ع ٢ من ١٢٩٢)

٣٣- مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة نظم القانون شروط استحقاقه وعين المستحقين له على وجه أمر لا تجوز مخالفته ولم يجعل لغيرهم حقاً في التحدث عنه . وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن للمتوفى ورثة أوصى لهم « بمبالغ محددة بعينها في وصيته » وجرى الحكم على أن المكافأة حق ثابت ومشروع للورثة كما جرى - مع ذلك ومن ناحية أخرى - على أن المطعون عليه بصفته منفلاً للوصية أن يطالب بالمكافأة تأسيساً على أنه إذ يطالب بها إنما يطالب « بحق من الحقوق التي كانت للمتوفى ولورثته أو للموصى لهم تلجته في ذلك الضرورة وهي المبادرة بطلب تلك المكافأة قبل سقوطها بالتقادم الحولى » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ من ١٧ ع ٢ من ١٧١٨)

٣٤- بالرجوع إلى القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ يبين أنه نص في المادة ٢٣ منه على أنه « إذا كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته بحسب على الوجه الآتى
(ب) للعامل المعينين بالماهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات اللاحقة على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر تسعة شهور على أن يمنع من بلغت خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر سنة » وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه من العمال التعيين بالماهية الشهرية وأمضى في خدمة البنك حوالى ستة عشر عاماً وقضى له الحكم المطعون فيه بمكافأة بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة بحسب

قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لائحة البنك فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ من ١٧ ع ٤ من ١٨٠٢)

٣٥- النص في المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وفي المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « إذا وجد في منشأة صندوق إيداع للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مسارياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً أحكام هذا الفصل أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ بدلاً من المكافأة وإلا استحققت المكافأة فإذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداء صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فللعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقاً للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية » وكذلك النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ - بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها - على أن « تستحق مكافأة عن مدة العمل لموظفي وعمال الدوائر والتفاتيح الزراعية المعينين بالماهية الشهرية والذين يفصلون بسبب الاستبلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الوظيفي ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب مشتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهرى » هذا النص وذلك يدل على أن حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد » وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط الدعوى الطاهن لرفعها بهذا انقضاء سنة من إنتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١ من ١٨ ع ١ من ٢٩١)

٣٦- إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذي كان يشغلها لا يمنع من استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ورفضه قبول وظيفة جديدة لا يجعله في حكم المستقيل .

(الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ من ١٨ ع ١ ص ٤٥٢)

٣٧- مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون والاستثناء الوارد عليها والمادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ من ١٨ ع ١ ص ٧٨٢)

٣٨- متى كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه « إذا وضع في المنشأة نظام للمعاش جاز للعامل المستحق للمعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة وإذا ما إنتهت خدمته قبل استحقاقه للمعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاش أيهما أفضل » وكان الغرض من إنشاء نظام معاشات مستخدمى شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية وتكوين صندوق المعاشات هو منح معاشات لمستخدمى الشركة وقد نص في نظام الصندوق على أحوال إستحقاق المعاش والمدد اللازمة له ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يطالب بحصته في مدفوعات الشركة في هذا الصندوق علاوة على ما قبضه من مدفوعات هو ومكافأة نهاية الخدمة وهي تزيد على حصته في مدفوعات الشركة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفضها ، فإن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ من ١٨ ع ٢ ص ١١٧٦)

٣٩- إذا كان مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية فقرة جديدة المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ ، أنه إذ كان العقد مبرماً صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم ينته إلا بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن مكافأة العامل عن مدة الخدمة السابقة على القانون الأخير محتسب على أساس القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأما المدة التالية للعمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فتحتسب المكافأة عنها وفقاً لأحكام هذا القانون وتضاف إلى

المكافأة عن مدة الخدمة السابقة ولو كانت هذه المكافأة قد بلغت الحد الأقصى المقرر في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٨ ع ١ ص ٥٥٠)

٤- إذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعمون عليه قد انتهى في سنة ١٩٥٧ - قبل صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - وبانتهائه تتعدد جميع آثاره ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد أقام الحكم المطعمون فيه قضاء بعدم قبول دعوى الطاعن ضد المطعمون عليه بطلب مكافأة نهاية الخدمة على أساس أن الملزم بها قانوناً هي مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون المذكور التي لم يعمل به إلا ابتداءً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ ، دون أن يعرض لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذي انتهى العقد في ظله ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠ من ٢١ ع ٢ ص ٨٦٧)

١- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، وبين الناتج من الاشتراكات التي أداها صاحب العمل بالمؤسسة .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢ من ٢١ ع ٢ ص ٩٧١)

٢- مفاد نص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه إذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر إلى ما بعد العمل به ، فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام هو الذي يحكم ما لم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذي انتهى في ظله .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٠ من ٢١ ع ٢ ص ١٠٢٧)

٣- متى كان المعاش الذي قدره مجلس إداره الشركة الطاعن للمطعمون عليه -

العامل - هو مقابل نهاية الخدمة التي تنازل عنها ، وكان الأصل في المكافأة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها إجر إضافي إلزام أوجب القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارهما إحدى وسائل الضمان الاجتماعي ، لما كان ذلك ، فإن تقرير معاش للعامل لا يعتبر من أعمال التبرع حتى ولو كانت فيه زيادة عن المكافأة التي حددها القانون بل يعد من الأعمال المتصلة بإداره المشروع .

(الطعن رقم ٤٨٨ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ من ٢٢ ع ١ من ٢٢٢)

٤- أجاز المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، للمؤمن عليهم الذين تنتهي مدة خدمتهم خال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذا بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤ شهرا أو أكثر ، أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلا من احتسابها في المعاش وقد ورد هذا النص استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فيه ، ويتعين قصر الرخصة المقررة به حسبما هو واضح من عباراته الصريحة على المؤمن عليهم وحدهم الذين تنتهي مدة خدمتهم وهم علي قيد الحياة خلال مدة خمس السنوات التالية لصدور القانون متى توافرت باقي الشروط المطلوبة ، دون المستحقين عن المؤمن عليهم المذكورين ، يدل على ذلك أنه واضح من نص الفقرة «ب» من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المقصود بالمؤمن عليهم هم العمال وكذلك المدرجون منهم ، يؤكد هذا النظر أن المشرع أضاف المادة ٨٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونظم بها كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكررا ، وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم فقرر أنه في هذه الحالات توزيع المكافأة والتعويض طبقا أحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولم ينظم المشرع كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، مما يدل على أن حكمها إنما ينصرف إلى المؤمن عليه وحده دون المستحقين عنه ولا محل للاستشهاد بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٧ والتي تقضى بأن تصرف للمستحقين عن المؤمن عليه في حالة فقد معونه تعادل معاش الوفاء ، ذلك أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا هو إن نص استثنائي على ما سلف البيان

فلا يجوز التوسع في تفسيره عن طريق القياس أو الاستنتاج من باب أولى كما ذهب الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ع ١ من ٤١٨)

٤٥- لا تعارض في الحكم إذ نفى تعسف الشركة المطعون ضدها في فصل الطاعن ، ثم ألزمها بأن تدفع قيمة المكافأة ومقابل مهلة الإخطار وذلك لإختلاف الأساس بين قضاء المحكمة برفض طلب التعويض وبين قضائها بحق الطاعن في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٦ في جلسة ١٨/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ع ١ من ٤٢٢)

٤٦- النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير إنما راعى فيه الشارع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مصلحة العامل وتدرجه وزيادته أجره خلال مدة العمل وهو يراجه الغالب الاعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاهرة ، ولا يتأتى التزامه وتطبيقه بحرفيته في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لأحتمال أن تكرر منه نهاية الخدمة أو السنة السابقة عليها قد انتهت بخساره فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح استثنائي نتيجة ظروف طارئة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنه أجر إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها ، فإن يتعين احتساب المكافأة في هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٥ في جلسة ٨/٤/١٩٧٢ من ٢٢ ع ٢ من ٦٦٣)

٤٧- متى كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - قد أفصح في صحيفة الطلب المقدم منه لاستصدار أمر الاداء أن المبلغ المطالب به هو الباقي له من مكافأة مدة خدمته لدى والد المطعون عليه تعهد المطعون عليه بسداد وقام فعلاً بسداد مبلغ منه ، وكان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، ولم يتمسك بأن إقرار المطعون عليه بنطوى على التزام بمقابل تعويض عن الفصل أو باعتباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة ، فإنه لا يقبل

منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه
إذا قضى بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لرفعه على غير ذى صفة لم يخالف
القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١ من ٢٤ ع ١ من ٢٦٦)

٤٨- إنه وإن كانت هيئة التأمينات الاجتماعية طبقاً للقانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٦١ هي الملزمة بأن تودى للعامل المكافأة عن مدة الخدمة السابقة على أن
تقتضيها من رب العمل طبقاً للمادة ٤/٥٦ ، إلا أنه لما كان الشاهد من مدونات
الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - استوفى من رب العمل - المطعون
سدها الثانيه - مبلغ من أصل مكافأة نهاية الخدمة وذلك بموجب
إيصالات موقعه منه خلال مدة عمله ، وكان تعجيل رب العمل بجزء من مبلغ
مكافأة نهاية الخدمة لمعامله قبل استحقاقه - باعتبار أنه حق مالى له - قد تم
سواء على طلبه ، وكان لايجوز للطاعن إقتضاء حقه فى المكافأة مرة أخرى من
هيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التزم هذا النظر يكون
محيلاً فى القانون .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ من ٢٤ ع ٢ من ٩٥٨)

٤٩- مفاد نص المادتين ١/٦٣ ، ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢
سنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل التزام الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة من عاتق صاحب
العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو فرق فى ذلك بين حالة اشتراك
صاحب العمل فى التأمين وفيها تحسب هذه المكافأة كاملة الى أن تعود المؤسسة
الى صاحب العمل بالفرق بين المكافأة المحسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين فى عقود العمل الفردية أو
المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها فى المنشآت أو قرارات هيئة التحكيم
أيهما أكبر وبين الناتج من الاشتراكات التى أداها ، وبين حالة تخلف صاحب
العمل عن الاشتراك فى التأمين وفيها تحسب المكافأة على أساس الحد الأدنى
للأجور على أن يقتضى العامل من المؤسسة وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا
القانون باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلى عندما تستوفى حقوقها من
صاحب العمل ، ويكون للمؤسسة الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات
وفوائده تأخيرها والمبالغ الإضافية فضلاً عما تكلفته من نفقات وتعويض .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ من ٢٥ ع ١ من ١٤٩٢)

٥- مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم واقع الدعوى والمادة ٤ من القانون الأخير علي ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن نظام تأمين الشبخرخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع علي عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم قبول الدعوى بطلب المكافأة قبل الوزارة المطعون ضدها على ذلك الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ من ٢٥ من ١٩١)

٥١- متى كان استناد الطاعنه الي المادة ١٨٢ من القانون المدني يفتقر إلى الدليل على أن سبب التزامها قد زال - يصدر القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد أن كانت قد أوفت إلي المطعون ضده بالمبلغ (الزائد في مكافأة نهاية الخدمة) الذي تطالبه برده ، ذلك أن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنه قد قدمت صورته طبق الاصل من المخالصة التي تسلم المطعون ضده بمقتضاها مستحقاته ، وهي صورة غير موقعه منه ولا تحمل تاريخاً ، وإذا لم يثبت أن الرفاء قد تم قبل زوال سببه ، فإن استناداً الطاعنه إلي المادة ١٨٢ المشار إليها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٨ من ٢٦ من ٢٥٩)

٥٢- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء - برفض دعوى رب العمل باسترداد ما دفع بغير حق - على انتفاء ركن الغلط فيما قامت به الطاعنه (رب العمل) من وفاء بمكافأة نهاية الخدمة للعامل المطعون ضده والتزامها بما دفعته استناداً إلي ما انتهى إليه من أن وفاءها تم طبقاً لأحد الرأيين في تفسير المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان استخلاصه هذا سائغاً انتهى فيه بما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ من تعارض التفسيرات بشأن هذه المادة ، وكان ثبوت واقعه الغلط مسألة موضوعية مستقل قاضي الموضوع بتقديرها فإن ما تنعاه الطاعنه علي الحكم المطعون فيه - من الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(الطعن السابق)

٥٣- إذ كان الثابت في الدعوى - بطلب مكافأة نهاية الخدمة - أن عقد عمل مورث الطاعنين لدى المطعون ضده انتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ - في ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى - وبانتهائه تتحدد جميع آثاره ويخضع للقانون الذى انتهى في ظله ، وكان الحكم المطعون فيه - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - قد أخضع هذا العقد لأحكام قانون لاحق هو القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التى توجب مطالبه هيئة التأمينات الاجتماعية بالمكافأة دون رب العمل - الذى لم يعمل به إلا ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٩ فى جلسة ١٩٧٥/٦/٢ من ٢٦ ص ١١٥٧)

٥٤- يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض للفصل فيما اذا كان المبلغ المطالب به محسوباً على أساس ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى خدمة الطاعن - العامل - بوازى قيمة الاشتراك عن المعاشات والتعويضات محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من مواد إصدار القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيعتبر ما يطالب به الطاعن مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز أن توجه إلا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية باعتبار أنه قد حل محلها نظام المعاش أو التعويض حسب الاحوال ، أم أنها تزيد على ذلك فيعتبر من قبيل الميزة الإضافية التى نصت الفقرة الثانية ومن المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام أصحاب الأعمال بتأديتها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية على أن تصرفها للمؤمن عليه أو المستعدين عنه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض رغم أن هذه التفرقة جوهرية وحامة ومؤثره على الفصل في الدعوى ذلك أنها لو انتهت إلى أن هناك ثمة مبالغ من تلك المطالب بها تعتبر من قبيل الميزة الإضافية ، وكان الحاصل في الدعوى أن هذه المبالغ هي محل نزاع من المطعون ضدها الأولى ولم تدع الوفاء بها إلى الهيئة لعامة التأمينات الاجتماعية لحساب الطاعن فإن دعوى هذا الأخير قبلها بالمطالبه بها تكون مغالفة لنصوص القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث ذلك ولم يقل كلمته فيه واعتبر أن المبلغ المطالب به محسوباً على أساس مرتب ثلاث شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة هو على إطلاقه مكافأة نهاية الخدمة لا توجه المطالبه به إلا لهيئة التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد وصف ما طالب به في هذا الشأن

بأنه مكافأة نهاية الخدمة إذ من المقرر أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .

(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ ص ٢٩ من ١٠٥٨)

٥٥- مفاد نص الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن القانون حدد الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل إرسال المكافأة التي تزيد عن الحقوق المستحقة للعامل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة كل عامل ، أما وقت استحقاقه هذه المكافأة فإنما يكون عند استحقاق العامل المضمن عليه أو المستحقين عنه المعنيين في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأنه في حالة وفاة المضمن عليه فإنه يجري توزيع المكافأة وفقاً لحكم المادة ٨٢ السالفة الذكر - لما كان ذلك وكان الثابت أن المورث - المضمن عليه قد استحق صرف المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة حتى تاريخ وفاته وبالتالي لم يكن قد حان وقت صرف الميزة الأفضل إليه حتى ذلك التاريخ لتصبح من تركته فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٨٩/٢ ، ٣ ، ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية ان يكون توزيع مكافأة الميزة الأفضل المستحقة على الأساس المبين بالمادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتمد توزيع مبالغ تلك المكافآت على أساس أنها تركه قولاً بأن المورث المضمن عليه قد استحقها بالكامل باستقالته قبل وفاته دون إقرار توزيع الطاعنه لها وفق المادة ٨٢ من قانون العمل السالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ ص ٣٠ ع ١ ص ٦٢٦)

٥٦- النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار - لا يغفل بما يكون قائماً وقت العمل به من صناديق إدخار وأنظمة تأمين أو معاشات أنشأها أصحاب الأعمال ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى التزام بمكافأة نهاية الخدمة وما تقرره لهم أحكام هذا القانون وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . وإذا كان ذلك . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون ضده الأثر بما يستحقه ، طبقاً لنظام التأمين والمعاش المؤرخ

١٧/٩/١٩٥٦ الصادر من البنك الأهلي اليوناني - الماطعون ضده الثاني - لصالح موظفيه وعماله والذي لم تدع الطاعنة أنه خلا من تلك الحقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧ ص ٢٠ ج ٢ ص ٨٦)

٥٧- مفاد نص المادة ٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٧١ ، ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في ١/١/١٩٦٢ وإن حصة العامل في النظام الخاص المحددة بالتطبيق للمادة ٧١ المشار إليها تنزوا ووجوباً إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ سريان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٣/٦/١٩٦٢ فيمتنع على صاحب العمل الوفاء بها للعامل الذي لا يحق له المطالبة هذا الأخير بها بل تكون الهيئة هي صاحبة الحق في الرجوع بها عليه عند امتناعه عن سدادها إليها ويقتصر حق العامل على الزيادة بالميزة الأفضل بين حصته في النظام الخاص ، والحصة المقررة وفقاً للمادة ٧١ المنزه عنها واجبه السداد للهيئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضدهم الستة الأول ببلغ ٩٧ ج و ٥٦٢ م هو مجموع ما دفعه مورثهم في النظام الخاص شاملاً ربع الاستثمار تأسيساً على عدم قيام الدليل على أدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان ذلك المبلغ المدفوع في النظام الخاص يزيد عن الحصة التي ينبغي الوفاء بها للهيئة بالتطبيق للمادة ٧١ سالفة الذكر مادام حق الورثة يقتصر على الزيادة بالميزة الأفضل ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ ص ٣٠ ج ٢ ص ٢٧٠)

٥٨- الأجر الذي محسوب على أساسه مكافأة النظام الخاص ، هو ذلك الذي تحدده القواعد المنظمة لها ، فإذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقاً للأجر الأساسي - وهو الأجر بغير الاعتداد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادره بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في خصوص تحديد

الأجر ، سيما أن اعتبار إعانة الفلاء والمنحة جزءاً من الأجر ، لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الاساسى ، مادامت أحكامها جرت بذلك .

(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٢١ حتى ٩٧٣)

٥٩- «نُصّ نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة - بما فى ذلك نظام المكافآت الأفضّل - يقع على عاتق الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه دون صاحب العمل .

(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٢١ حتى ٩٧٧)

٦٠- نص الشارع فى الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعيه الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام هيئة التأمينات الاجتماعيه بفوائد مركبه عن مبالغ فروق الميزه الأفضّل بمعدل ٣٪ سنوياً وذلك من تاريخ إيداعها فى الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، فإن مقتضى ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الأحكام العامه للفوائد الوارده بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى لأنه من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحه للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، وإذا كان ذلك الثابت فى الدعوى أنه لم يتم إيداع مبلغ فرق الميزه المطالب به فى الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه ، فإن طلب إلزام الهيئة بفوائد عن ذلك المبلغ يكون على غير أساس من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٦١- قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محل القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والذى سرت أحكامه - وفقاً للمادة الثانيه منه - على جميع العاملين عدا من استثنتهم هذه المادة على سبيل المحصر قد أبقى على نظام تأمين الشيخوخه إلى جانب من استحدثه من تأمينات أخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على أن « » ومفاد ذلك أنه إذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة أفضّل قبل آخر يوليو ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم إلا بفرق الميزه التى تزيد وفقاً لهذا النظام

عن مكافأة نهاية الخدمة القانونيه . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عمل الصحفي على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك أن ما تضمنته هذه المادة ليس حكماً مستحدثاً فهو ترديد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادر في ١٩٤٣/١٠/٢٣ . والتي أبقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقرره للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة .

(الطعن رقم ١٨١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٠ من ٢١ من ١٧٧٢ .

الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ٢/٥/١٩٨٨)

٦٢- مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونيه محسوبه على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل إنما حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل أدائه الى الهيئة العامة للتأمينات بأن يكون عند إنتهاء خدمة العامل ، كما حدد وقت استحقاقه وشروطه على وجه أمر لا يجوز مخالفته . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمه قد جرى على أن حق العامل في اقتضاء الميزه الإضافيه هو حق ناشئ عن عقد العمل ومحكمه قواعده ، وكان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن إنتقال ملكية المنشأ من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في استمرار عقد العمل فيبقى قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء برفض دعوى الطاعن على أن مطالبته بالميزه الاضافيه تخالف أحكام الأجور المقرره للعاملين بالقطاع العام وأنه بإدماج شركة ... في شركة المطعون ضدها اثباتية ونقل قطاع الانتاج من هذه الشركة إلى المطعون ضدها الأولى ينتهى حق الطاعن في إقتضاء لميزه الإضافيه التي كانت مقرره له في الشركة السلف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٢/٥/١٩٨١ من ٢٢ من ١٢٤٩)

٦٣- مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل يلتزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل . وذلك بالنسبة للعاملين لديهم الموجودين بالخدمة في ١٩٦٤/٣/٢٢ .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ من ٢٢ حتى ٢٤٢٣ .

الطعن رقم ١١٤٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

٦٤- من المقرر - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو ادخار الأفضل التي ارتبطت بها الشركة حق ناشئ عن عقد العمل فمن ثم فإنه لا يترتب على انتقال ملكية المنشأة بإدماجها في منشأة أخرى أحقية العاملين في المنشأة المندمجة في المطالبة بما يكون مقرراً لعمال المنشأة الناجمة من نظام خاص بمكافأة نهاية الخدمة مادامت عقود عملهم التي ارتبطوا بها مع الشركة المندمجة لم تكن تقرر لهم هذا النظام ذلك أن خلاص الشركة الناجمة للشركة المندمجة لا يمكن أن يترتب عليها تحميلها بحقوق العاملين بالشركة المندمجة تتجاوز حقوقهم الواردة بعقود عملهم قبل الاندماج ، ولا محل لإعمال قاعدة المساواة في هذا المجال ذلك أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي يكفلها القانون ، فلا يصح أن تتخذ سبيلاً إلى مناهضة أحكامه أو مخالفتها .

(الطعن السابق)

٦٥- مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ أن الالتزام بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إنما يقع على عاتق صاحب العمل وحده دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتنحصر العلاقة بشأن هذه الزيادة بين العامل وصاحب العمل دون تدخل من الهيئة المذكورة طالما أن خدمة العامل انتهت بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٩/١ .

(الطعن رقم ١٩٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٢٢ حتى ٢٨١ .

الطعن رقم ١٩٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٦- مؤدى نص المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - الواردة فى الباب السابع منه أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولييه ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إدارات أفضل يلزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، وأن حق العامل فى قيمة هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل وأن شرط التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء هذا الحق إلى المؤمن عليه أو المستحقين منه لدى صرف المعاش أو التعويض أن يكون صاحب العمل قد أدى إليها قيمة تلك الزيادة .

(الطعن رقم ١٠٦١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ من ٣٥ من ١٢٧٥ ،

الطعن رقم ٤٥١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ ،

الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٧ ،

الطعن رقم ٦٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٦ ،

الطعن رقم ٨١٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٢)

٦٧- من المقرر أن نقل العامل من شركة إلى أخرى ليس من شأنه التأثير على مدة خدمته بالشركة المنقول منها أو على حقه فى انتضاء ما يقابل تلك المدة فى نظام المعاش أو المكافأة أو الادخار الأفضل التى ارتبطت بها الشركة بوظيفتها صاحب عمل ، مما يقتضى التزام الشركة المنقول منها بأن تؤدى إليه الزيادة فى نظام المعاش أو المكافأة أو الادخار الأفضل عن مدة خدمته لديها وبأن تؤدى إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المدة المذكورة عند انتهاء خدمة العامل بالشروط المنصوص عليها قانوناً .

(الطعن رقم ١١١٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢١)

٦٨- وحيث أن هذا النعى شديد ذلك أن مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتنفيذ القانون المشار إليه بأن تصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه قيمة الزيادة بين ما كان يتحمله أصحاب الأعمال فى أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل ومكافأة نهاية الخدمة القانونية عند

استحقاق صرف المعاش او التعويض مترتباً اسامياً على التزام اصحاب الاعمال بقيمة هذه الزيادة بمقتضى رابطة العمل والتزامهم بموجب القانون بادائها الى الهيئة كاملة دين اجراء تخفيض عند انتهاء خدمة العامل وان ما تضمنته المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على اساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ليس حكماً مستحدثاً ولكنه ترديد لما نصت عليه لاتحة العمل الصحفي الصادرة في ١٩٣٤٣/١١/٢٣ والتي ابقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة ، وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ عن قصد الشارع من ايراد نص هذه المادة اذ اوضحت ان الهدف من ذلك هو احياء الاحكام السابقة على صدور القانون والحفاظ على الحقوق المكتسبة للصحفيين ، ومؤدى ذلك ان المؤسسات الصحفية ارتبطت بنظام هذه المكافآت منذ ١٩٤٣/١١/٢٣ ، والنص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه ان ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما انه لا يتعارض معه ويتعين اعمال هذين النصين معاً فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقاً لنظام مكافآت نهاية الخدمة المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لقانون العمل .

(الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

٦٩- بطل نص المادتين ١٧ ، ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن صاحب العمل يلتزم بأداء مكافأة نهاية الخدمة القانونية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يحق للعامل مطالبة بها ، وأن حق العامل قبل صاحب العمل الذي ارتبط مع عماله بنظام معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل حتى آخر يوليو ١٩٦١ إنما يقتصر على فرق الميزة التي تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية .

(الطعن رقم ٢٦٨٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)

منازعات التأمينات الاجتماعية

١- نص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ في المادة ١٥٧ منه على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية . ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه » وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٢٦ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع الرسمية في ١٩٧٧/١/٩ ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطالب رفع طلبه المائل إلى هذه المحكمة في ١٩٧٧/٧/١٣ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فإن طلبه يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن إصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون .

(الطلب رقم ٧٥ سنة ٤٧ ق رجال قضاء ، جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ ص ٢٩ ص ٥٨ ،
الطلب رقم ٢ سنة ٤٩ ق رجال قضاء ، جلسة ١٩٨١/٦/٢٣ ص ٣٢ ص ٤٨ ،
الطلب رقم ٢٩ سنة ٥٠ ق رجال قضاء ، جلسة ١٩٨١/٦/٢٣ ص ٣٢ ص ٢٨ ،
الطعن رقم ٧٧٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤٢)

٢- تنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى

الهيئة المختصة تعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسريته بالطرق الودية .
ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي سنتين يوماً
من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ، ولما كان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠
لسنة ١٩٧٦ الصادر بتشكيل اللجان المنصوص عليها بهذه المادة ، لم ينشر
في الوقائع الرسمية إلا بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ وكان الطلب قد قدم في
١٩٨٦/١١/٢٧ فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس .

(الطلب رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق «رجال قضاء» جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ من ١٢٠ ع ٨٩ ،
الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٧ من ٢٣ ع ١٢٥)

٣- المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ بعد أن بينت في فتراتها الأربعة الأولى قواعد المعاشات والتعويضات
المقررة وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بالنسبة لالتزامات صاحب
العمل في مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها وتلك المعددة وفقاً لنظام أفضل
وكيفية حسابها واقتضاها وصرفها واستخدامها نصت في الفقرة الأخيرة فيها على
أن « تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية في أي خلاف ينشأ من
تطبيق أحكام هذه المادة » وينص هذا المعنى عن أن المشرع رسم سبيلاً للفصل
في الخلاف الذي قد ينشأ حول الحقوق المبنية به فأنشأ اللجنة المشار إليها لكي
تضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق المؤمن عليه الأصل
في الجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي ولم يجعل
من الالتجاء إلى هذه اللجنة إجراء مسبقاً قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد
هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على
تقديم طلب إلى الهيئة قبل اللجوء إلى القضاء وهو ما يؤذن بتحول في السياسة
التشريعية إذ فرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع
الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم
قبول دعوى الطاعنة تأسيساً على أنها رفعت قبل الالتجاء إلى اللجنة المنوطة عنها
يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ من ٢١ ع ٦٦٠)

٤- نص المادة ١٥٧ من هذا القانون- ق ٧٩ سنة ١٩٧٥ - نظم إجراءات معينة
في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيبين

مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٤ . بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النازعة على تلك اللجان ، هو في حقيقته دفع يبطلان الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، ويضحي بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو - كما صرحت به المذكرة التفسيرية - الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في الدعوى ، باعتباره حقاً مستقلاً لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة لا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالنسبة التي تطلق عليه .

(الطعن رقم ٦٩٧ سنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ من ٢٢ من ١٠٠٧ .

الطعن رقم ٧٦٥ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ .

الطعن رقم ٢١٢٨ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

٥- ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعاً بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ مرافعات ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لها الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم .

(الطعن السابق ، الطعن رقم ١٨٠٢ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦ .

الطعن رقم ٨٥٦ سنة ٥٥ في جلسة ١٩٨٧/١/١٩ .

الطعن رقم ٢١٢٨ سنة ٥١ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

٦- مژدى نص المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/١/١٩٧٥ وقبل تعديلها بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، أنه إذا اعترض صاحب العمل على الحساب الذى أخطرته به الهيئة فإن إخطاره يرفض الهيئة اعتراضه يصبح هو الإجراء المعمول عليه والذى يفتح به لصاحب العمل ميعاد آخر معه مدته ثلاثين يوماً يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص النزاعات المشأ إليها فى المادة ١٥٧ من هذا القانون ، لم كان ذلك ، وكان الشأهت فى الدعوى أن الهيئة المعطون ضدها أخطرت الطاعن فى ١٩٧٦/٦/٣ بحساب اشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣ ومقدارها ٦.١ ج و ٩٧. م فاعترض على هذه المطالبة فى ١٩٧٦/١٠/٧ ثم ردت الهيئة على اعتراضه فى ١٩٧٦/١٠/١٧ بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للمناقشة وطالبته فى هذا التاريخ بسداد اشتراكات التأمين المستحقة عليه عن المدة من ١/٤/١٩٥٩ إلى ٣١/١٢/١٩٧٤ - ومقدارها ٤٩٤ ج و ٢١٨ م - وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موعد للمناقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعد بهذه المشأه رفضاً للعتراض فإنه لا يترتب على الطاعن إن أقام دعواه بالمنازعة فى الحساب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه . وإذا انتهى الحكم المعطون فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الطاعن أقامها بعد المراعيه المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ من ها القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ من ٢٢ ص ١١٩٢)

٧- النص فى الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التعديل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والنص فى الفقرة الثأمة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وفى المادة ١٥٧ من ذات القانون ، يدل على أن اللجان التى أستحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهى اللجان التى صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ المعمول

به من ١٩٧٧/١/٩ ولئن كانت بحكم تشكيلها لجان إدارية إلا أن المشرع لم يعهد إليها بمهمة الفصل في النزاع بين الطرفين وإنما قصد من إنشائها محاولة تسوية النزاع بينهم بالطريق الودية قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء . فلا تعتبر اللجان في قيامها بمهمة التسوية الودية هذه هيئات ذات اختصاص قضائي . ولما كان ذلك وكان قرار لجنة فحص المنازعات لا يصدر في نطاق العلاقة التأمينية فيما بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأصحاب الأعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء فإنه تعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وحائزاً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة وبما مقتضاه أن جهة القضاء العادي تكون هي المختصة بنظر الطعون التي ترفعها أصحاب الأعمال في هذه القرارات .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ من ٢٤ من ٥٢٩ .

الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨)

أ- لما كان مؤدى نصي المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الاجتماعيه رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٧/١/٩ بتشكيل لجان فحص المنازعات ، لا يجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء دون سلوك طريق الاعتراض لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقديم طلب إلى هذه الهيئة لعرض منازعته على هذه اللجان سواء أكانت المنازعة متعلقة بأرقام الحساب أم بالتطبيق القانونى ولو كانت الحقوق المتنازع عليها قد نشأت قبل العمل بهذا القانون فى ١٩٧٥/٩/١ ، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٢ فى ظل سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعى السالف الذكر وبعد تشميل لجان فحص المنازعات المشار إليها ، دون سبيل الاعتراض أمام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقديم طلب إليها لعرض النزاع على هذه اللجان ، فإن دعواه تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٤٢٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

الطعن رقم ٥٨٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٦ .

الطعن رقم ١٨٠٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ .

الطعن رقم ٥٧١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٩- مزدى ما نصت عليه المادتين ١٢٨ : ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩/١/١٩٧٧ لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب العائلات وغيرهم من المستحقين للجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض منازعاتهم على تلك اللجان وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الاجراءات والمراعى المنصوص عليها فى القانون المشار إليه من النظام العام وللمحكمة النقض ان تثيره من تلقاء نفسها طالما كان يدخل فى نطاق الطعن وكانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن المطعون ضده الأول أقام دعواه رقم فى ظل العمل بأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه وبعد تشكيل لجان فض المنازعات المذكورة ودون أن يسبق ذلك تقديم طلب منه الى الطاعنة لعرض النزاع على هذه اللجان فإن الدعوى تكون غير مقبولة واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوعها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٤)

١- لما كان النص فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد نظم اجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه فيتعين مراعاتها اعمالاً للاثر الفورى للقانون فلا يجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعته على اللجان المشار اليها اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان سواء كانت منازعته فى حساب الاشتراكات او فى خضوع عماله لاحكام قانون التأمين الاجتماعى (وكان الثابت فى الاوراق ان المطعون ضده رفع الدعوى امام محكمة اول درجة دون ان يسبقها بتقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض منازعته لعرض منازعته فى شأن عدم خضوع ماله الزراعيين المسددة عنهم الاشتراكات المطالب بردها على اللجان المنصوص عليها فى القانون سائف الاشارة اليها فان دعواه تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٨٥٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

١١- الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها دون عرضها على اللجان المنصوص عليها في القانون هو دفع شكلي موجه لاجراءات الخصومة وشكلها وكيفية رفعها وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفعها باعتباره مستقلاً عن الحق المطالب به .

(الطعن السابق)

١٢- مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٩٧٥ اصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٩٧٧ والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - ان الشارع نظم اجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بأن الزم اصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين - منذ انشئت تلك اللجان في ٩/١/٩٧٧ - قبل اللجوء الى القضاء بتقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسلمهم الاخطار المحدد لحقوقهم التزمينية والا كانت دعواهم غير مقبولة ورخص لهم باقامة دعوى مبتدأه أمام القضاء بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ تقديم ذلك الطلب - اذا لم يكن قد تم اعلاتهم بصدر قرار من اللجنة المختصة - وكان من المقرر ان لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على اسباب سائفه تكفى لحمله ، وان محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه فانها لا تكوم ملزمة بعد ذلك بالرد استتلاً على الطعون التي توجه اليه لان في اخذها به معولاً على اسبابه ما يفيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام برفض الدفع الذي اهدته الطاعنه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل اللجوء الى لجان فحص المنازعات بما أورده في مدوناته (..... ذلك ان الثابت من مستند المستزنف ضدنا رقم ١٣ المقدم ضمن حافظة مستنداتنا لمحكمة الدرجة الأولى وما أورده خبير الدعوى بتقريره انها تقدمت بطلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات لتسريته بالطرق الثورية على نحو اوجبه المادة ١٥٧ من قانون التأمين

الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٩٧٥ وذلك قبل اللجوء بدعواها المفروضة على القضاء ومن ثم يكون النعى على الحكم المستأنف بهذا السبب على غير اساس (وكان هذا الذى أورده الحكم سائفاً وله صلة الثابت فى الأوراق فان النعى عليه بهذا الوجه ينحل الى جمل موضوعى فى سلطة المحكمة فى فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيها لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٨١٠ سنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٩)

١٣- لما كان مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ - بتشكيل لجان فحص المنازعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الشارع نظم اجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون . بأن التزم اصحاب الاعمال منذ إنشاء تلك اللجان فى ٩/١/١٩٧٧ - قبل اللجوء الى القضاء بتقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعيه لعرض النزاع على اللجان المذكوره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه بقرار رفض اعتراضه ، ولو كانت المبالغ قد استعفت عن مدد سابقة على تاريخ انشاء هذه اللجان ، ويتعين مراعاة تلك الاجراءات اصحاً للامر الفورى المباشر للقانون . واجاز لكل من الهيئة ومالك العمل الطعن فى هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً والا كانت دعواهم غير مقبولة . وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بصحيفتها المودعة قلم الكتاب فى ١٤/٨/١٩٧٧ ، دون ان يسبقها بتقديم طلب الى الهيئة المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان التى الذكر ، وكان لا يفتى عن تقديم هذا الطلب اعتراض الطاعن على المطالبة أمام لجنة الاعتراضات لاختلاف كل من الاجرامين فى مضمونه ومرماه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف القانون اذ أخطأ فى تطبيقه ، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله .

(الطعن رقم ١٩٢١ سنة ٥١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٢٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٩)

منحه الوفاء

١- مؤدى الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن منحه الوفاء هذه لا تستحق إلا بسبب وفاة صاحب المعاش ، والمقصود بصاحب المعاش هو من ربط له معاش وفقاً لأحكام القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ١٩٧٧ قى جلسة ١٩/٤/١٩٨١ من ٣٢ من ١١٧٢)

نقض

١- إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد سريان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١/١١/١٩٦٨ وكان الطعن في هذا الحكم يخضع - وفقاً لنص المادة الأولى من هذا القانون - للقانون الساري وقت صدوره ، وكانت المادة ٢١٢ من ذات القانون تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بع صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري » وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون منعاً من تقطيع أوصال القضية قبل صدور الحكم الختامي المنهي للخصومة . إذ كان ما تقدم وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذي يحسب احتساب الاشتراكات وفقاً له ووجوب احتسابها على أساس معين لا يعتبر قضاء تنتهي به الخصومة كلها كما أنه ليس حكماً من الأحكام التي استثنائها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ سالفه الذكر ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٢٩٩ في جلسة ١٩٧٤/٦/٨ من ٢٥ من ١٠١٧)

٢- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد ما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضائها الحكومة ان تلك الادارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدراتها عن طريق هيئات عامة خرجت بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية فمنحها شخصية مستقلة لتحقيقاً لغرضها الأساسي وهو أداء خدمه عامه ، ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت ان تلك الهيئات في الاغلب الاعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . لما كان ذلك وكانت الهيئة الطاعنة ١ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الهيئات العامة التي تعد بمثابة مصالح حكومية ، فإن إدارة قضائها الحكومة تكون صاحبه الصفة في إتخاذ إجراءات الطعن بالنقض ومباشرة نيابه عنها أمام القضاء .

(الطعن رقم ١١٢٣ سنة ١٧٤ في جلسة ١٩٨١/١/١١ من ٢٢ من ١٥٨)

فهرس هجائى موضوعى

للقواعد التى قررتها محكمة النقض فى قوانين العمل
ونظم العاملين بالقطاع العام والتأمينات الاجتماعيه
من ١٩٣١ إلى ١٩٩٠

الجزء الأول

قوانين العمل ونظم العاملين بالقطاع العام

(أ)

إثبات

١- جواز اثبات العامل وحده لحقوقه العمالية بكافة طرق الاثبات .
شرطه . عدم وجود عقد عمل مكتوب . المادة ٤٣ من القانون ٩١ لسنة
١٩٥٩ . ص ٨

٢- فصل العامل . وجوب اخطاره بذلك بكتاب مسجل . الكتابة هي وسيلة
للإثبات إقرار العامل بعلمه بواقعه الفصل كاف لترتيب آثارها . ص ٨

- يراجع علاقة العمل

إجازات

- ١- إذن صاحب العمل لعماله بإجازات تزيد على الحد المقرر في القانون دون أن تتخذ صفة الاستقرار . اعتبار ذلك منحه وليست حقاً مكتسباً . ص ٩
- ٢- الأجازة السنوية حق أوجبه المشرع سنوياً للعامل . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز التنازل عنه مشروط ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت . ص ٩
- ٣- حق العامل في أجازة السنة الأخيرة في خدمته إذا ترك العمل قبل قيامه بالأجازة . تمسك بها أم لم يتمسك معها يكن زمن استحقاقها . ص ٩
- ٤- الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة . لا اعتبار للملحقات . ص ٩
- ٥- إجازات إضافية . إتخاذها صفة العمومية والاستمرار والثبات . صيرورتها إلزاماً في ذمه رب العمل . ص ١٠
- ٦- المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . إجازات العامل . استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام . تعريض العامل عنه . ص
- ٧- إجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل نقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانوناً ولتقتضيات العمل . حلول موعد الإجازة ورفض رب العمل الترخيص للعامل بها . استحقاق العامل للتعويض عنها . ص ١٠
- ٨- مقابل الإجازة . احتسابه على الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل مقابل ما يؤديه من عمل . لا تدخل في ذلك مكافأة الانتاج . ص ١١
- ٩- إتفاق رب العمل مع عماله على منحهم أجازة بأجر في الأعياد تتجاوز الحد المقرر قانوناً صحته لكونه أكثر فائدة للعمال . المادة ٢/٦ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . الحد الأدنى لتدار الأجازة المقررة قانوناً . تعلقه بالنظام العام . ص ١٢
- ١٠- أجازات العامل بأنواعها . فرضها لاعتبارات تتعلق بالنظام العام . القانون

٩١ لسنة ١٩٥٩. استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي . شرطه . رفضه الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام جوهري يوجب تعريض العامل عنه . ص ١٢

١١- السنة الميلادية . اتخاذها أساساً لحساب إجازات العاملين . المادة ٤ . ٤ من اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . اتخاذ تاريخ بدء خدمة العامل أساساً لحساب مدة السنة التي يستحق عنها الإجازة . خطأ . ص ١٣

١٢- وجوب اتخاذ السنة الميلادية أساساً لحساب إجازات العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٣

١٣- الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الإجازة . هو الأجر الثابت دون احتساب الملحقات . ص ١٣

١٤- عند إعداد العامل مطاوعة للشركة بإجازته عن السنوات السابقة على السنة الأخيرة من خدمته . بها رفضت التصريح له بها . أثره . عدم جواز المطالبة بمقابل نقدي عنه . ص ١٤

١٥- الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل إجازة العامل . هو الأجر الثابت دون احتساب الملحقات . وجوب ضم المنحة إلى الأجر عند حساب بدل مهلة الانتظار . الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به . ص ١٤

١٦- العمال المخصصون للحراسة والنظافة . استثنائهم من تطبيق أحكام تحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية في القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لرب العمل شفيلهم طوال أيام الأسبوع . ص ١٤

١٧- مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تحديد وقت الإجازة الاعتبارية للعاملين بها . جواز تأجيله لها لسنوات تالية على مدة أيام متصلة سنوياً . رفض الترخيص بالإجازة المستحقة للعامل رغم طلبها . أثره . استحقاقه مقابلاً نقدياً عنها . ص ١٥

١٨- قانون العمل . قانون مكمل لللائحة نظام العاملين بالقطاع العام ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . خلوعاً من نص بشأن المقابل النقدي للإجازات . مؤداه . الرجوع في هذا الشأن للقانون المذكور . ص ١٥

١٩- إجازة العامل السنوية . مناط استحقاقها . مباشرة عمله خلال الفترة المستحق عنها الأجازة . استبدالها بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بها . إجازة السنة الأخيرة من الخدمة . أحقية العامل في مقابل نقدي لما لم يحصل عليه منها ونسبه المدة التي قضاها أياً كان سبب انتهاء الخدمة .

ص ١٦

٢- نقل العامل . لا أثر له على حقه في إجازته وفي المقابل النقدي لما لم يحصل عليه منها .

ص ١٦

أجر

١- وجوب المساواة في الحقوق بين عمال صاحب العمل وعمال من عهد إليه بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها . ليس من الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات الأعمال الطارئة أو الدورية . مثال . أشغال التجاره والنحاس والبويات .
ص ١٧

٢- وجوب مساواة عمال من عهد إليه صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية بعمل صاحب العمل . مسئولية صاحب العمل ومن عهد إليه تضامنياً في خصوص تلك المساواة .
ص ١٧

٣- سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله .
ص ١٨

٤- إجراء تعديل في آلات المصنع والاصناف المنتجة . تنظيم للمنشأة يملكه رب العمل ولا يخول العامل الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها .
ص ١٨

٥- الأجر الأساسي . ماهيته . الأجر الاجمالي بعد طرح إعانه غلاء المعيشة منه .
ص ١٨

٦- سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله . المكافأة السنوية . جزء من الأجر . صرفها على أساس الأجر الأصلي دون إعانه الغلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على أساس الأجر الشامل . لا مخالفه للقانون . دفاع جوهري . إعانه .
ص ١٨

٧- أجر العامل يحدد باتفاق اسرمين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا ينزل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً . مجرد نقل العامل من نظام الأجر اليومي أو الأسبوعي إلى نظام الأجر الشهري ، ليس من شأنه أن يزيد أو ينقص من أجر العامل .
ص ١٩

٨- الأصل ان العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر . جواز الاتفاق على مخالفة ذلك صراحة أو ضمناً قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام .
ص ١٩

٩- شمول الأجر كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أياً كان نوعه وطريقه
تجديده وتسميته . تحديد الأجر في العقد أو في قرارات رب العمل . عدم
جواز استقلال أى من المتعاقدين بتعديله . ص ١٩

١٠- القرار الإدارى . ما هيته . قرار مدير عام مصلحة الموانى والنائر بتقدير
أجر المرشد بميناء الاسكندرية ليس قراراً إدارياً . المنازعة فى شأنه مما تختص
به جهة القضاء العادى . ص ٢٠

١١- عضو مجلس الادارة المنتخب في الشركات المساهمة . إمكان شغله قبل
العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وظيفه المدير العام أو المدير الفنى
للشركة . جمعه فى هذه الحالة بين صفتى الوكيل والأجير . معاملته
بالقواعد القانونيه الخاصه بكل صفة على حدة . ص ٢٠

١٢- انتهاء الحكم إلى أنه يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة باعتباره
مديراً عاماً أن يتقاضى أجراً نظير الإدارة الفعلية . النعى عليه فيما قرره
من اعتبار رئيس مجلس الإدارة عضواً منتدباً دون أن يصدر قرار من مجلس
الادارة بتعيينه . غير منتج . ص ٢١

١٣- نقل العمال من نظام الأجر اليومى إلى نظام الأجر الشهري نفاذاً للاتحة
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . خلو . هذه اللاتحة من بيان كيفية احتساب اجورهم
عن أيام الأعياد والاجازات الرسميه . وجوب الرجوع إلى قانون العمل ٩١
لسنة ١٩٥٩ . ص ٢١

١٤- العامل الشهري اعتبار أجره مدفوعاً عن ٣ يوماً دون نظر لما يتخللها
من عطلات . وجوب احتساب أجره عن الاعياد والإجازات الرسميه على
أساس ان الشهر ٣ يوماً . ص ٢١

١٥- تكييف ما يعتبر أجراً وما لا يعتبر كذلك . من المسائل القانونيه التي
يتعين على المحكمة ان تقول كلمتها فيها . ص ٢١

١٦- أجور العمال بالمنشأة . جواز تقديرها بنسبة معينة من الأرباح . هذه
الأجور تعد من التكاليف على الربح . وجود صلة قرابه تربط هؤلاء العمال
بصاحب المنشأة . وجوب التحقق من تناسب الأجر مع ما يزد به هؤلاء العمال
من عمل . استخلاص ذلك . خاضع لتقدير محكمه الموضوع . ص ٢١

١٧- تقدير أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم على أساس الانتاج الفعلى حسابها على أساس متوسط ما يتقاضاه العامل عن أيام العمل الفعليه في السنه الأخيره ضروره استبعاد مقابل ساعات العطل . ص ٢٢

١٨- تحديد أجر العامل بنسبه مئوية من الارباح . عدم تحقيق المنشأة أى ربح . وجوب تقدير الاجر وفقاً للأسس المحددة بالمادة ١/٦٨٢ مدنى . ص ٢٢

١٩- الحد الاقصى لمكافآت الانتاج أو البرنص . المادة ١ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٣ عدم جواز مجاوزته استناداً الى عرف أو حقوق مكتسبه . لا يمنع من اعتبار المكافآت جزءاً من الأجر كونها مكافأة انتاج تخضع لأحكام ذلك القانون . ص ٢٢

٢٠- العاملون بالشركات النفعيه للزمسات العامة استمرارهم في تقاضى مرتباتهم شاملة إعانه النفعيه . والمنحة السنويه في الحدود المقرره قانوناً حتى اتمام التعادل . ص ٢٣

٢١ - معادلة وظائف العاملين بشركات القطاع العام . أساسه . مرتب العامل مضافاً إليه إعانه الغلاء ومتوسط المنحة فى الثلاث السنوات السابقيه . نقض هذا المرتب عن أول مربوط الدرجة المقرره لوظيفته . وجوب رفعه إلى هذا المربوط . ص ٢٣

٢٢ - أجر العامل . جواز الاتفاق على تحديده بنسبه مئوية من قيمة المبيعات . ص ٢٤

٢٣ - استخلاص الحكم من مستندات العامل أن تمسك رب العمل بأنه خبير وليس موظفاً بالشركة هو فى مصلحته إذا لم يكن ليحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش . لاسياد في الاستدلال . ص ٢٤

٢٤ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . فرضه مرتباً خاصاً للمعينين وفقاً لأحكامه . تفيد الشركات بهذا المرتب . لاملح للتعدي بكادر الشركة باعتباره أكثر فائدة أو بمرتبات الجدول المرفق بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ص ٢٤

٢٥ - الحكم برفض دعوى العامل بطلب رفع أجره إلى الحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٩/٢٨ بعد إقامة الطعن بالنقض الذي منع المطالبة بالحد الأدنى المذكور . وجوب رفض الطعن . علة ذلك . ص ٢٥

٢٦ - تكليف العامل بأعمال وظيفته تعلم المتفق عليها فبعقد العمل . لا يفيد بذاته تعديل العقد . الوعد بالترقية إنبها لا يكسبه حقاً فيها . القضاء برفض طلب تسوية الحالة على أساس الدرجة والمرتبة المقررين لها . صحيح . ص ٢٥

٢٧ - القضاء نهائياً باستحقاق العامل لفرق الأجر وفقاً للحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ عن مدة سابقة على القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذا الفرق عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض لمخالفته لذلك القضاء السابق . ص ٢٦

٢٨ - القيود الواردة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ . سريانها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة بصفتهن هذه دون مديري الشركة . عضو مجلس الإدارة الذي يجمع بين هذه الصفة وعمل المدير . خضوعه للقيود سالفة الذكر بصفته الأولى دون الأخيرة . ص ٢٧

٢٩ - طريقة احتساب الأجر المتفق عليها في عقد العمل . عدم جواز تعديلها بالإدارة المفردة موافقة العامل كتابه على تعديل طريقة احتساب أجره بجعله بالعمولة بدلاً من الأجر الشهري . انقضاء بطلان هذا الاتفاق لأنه أدى إلى تخفيض الأجر . خطأ . ص ٢٧

٣٠ - العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . لتجديد مرتباتهم اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل . ص ٢٨

٣١ - تقييد حرية الشركات في تحديد مرتبات من تعيينهم ممن كانوا يعملون بالحكومة أو المؤسسات العامة أو شركاتها . المادة ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٢٩

٣٢ - تعيين العمر بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه عند التعيين للحد الأدنى لأجر المقرر بجدول الوظائف المعتمدة . لا عبره بإجازته العلمية أو خبرته العملية السابقة . اعتداد الحكم بخبرة لا تستلزمها وصف الوظيفة المعين بها . خطأ . ص ٢٩

٣٣ - مساواة مرتبات مدرسي المدارس الخاصة عند التعيين بمرتبات نظرائهم في المدارس الحكومية . قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ . تطبيقه من من تاريخ العمل بذلك القرار دون أثر رجعي . ص ٣٠

٣٤ - المساواة بين مدرسي المدارس الخاصة ونظرائهم بالمدارس الحكومية . اقتصارها على وجوب منح الأولين المرتبات المقررة للأخيرة عند بداية التعيين . عدم تعديلها إلى المساواة بينهم في العلاوات وما قد يطرأ على المرتبات من زياده بعد التعيين . ص ٣٠

٣٥ - عامل المباشرة - القصد - برفض طلب احتساب أجره عند التعيين وفق الأسس المنقبة لعمال المباشرة . الاستناد في ذلك إلى اتفاق الطرفين على طريقة أداء الأجر فضلاً عن ظروف العمل بالنشأة . صحيح في القانون . ص ٣٢

٣٦ - احتجاج العمال بأن الشركة منحت زميلاً لهم أجراً يزيد على الحد الوارد بالجدول المرافق لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يسوغ الاستدلال به على أن الشركة منحت إلى التفرقة في المعاملة بين عمالها . إمكان تصور وقوع الخطأ في ذلك من جانب الشركة . ص ٣٣

٣٧ - انقضاء العامل عن مباشرة أعماله بالجمعية الخيرية . اتباعاً لما ارتأته وزاره الشؤون الاجتماعية محققاً لصالح العمل . أثره . انقضاء التزام الجمعية بالوفاء بأجر العامل عن تلك الأعمال . حلة ذلك . ص ٣٣

٣٨ - جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف شركات القطاع العام . عدم جواز تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٪ منها . لا محل لإعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص . ص ٣٤

٣٩ - المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعريض الائتلاف . مناطها . القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماعداها يخضع للقواعد العامة . المادة ٣٦٤ مدنى . ص ٣٤

٤٠ - استحقاق العامل أجره إذا منعه رب العمل من أدائه . المادة ٦٩٢ مدنى . عدم انطباق هذا النص في حالة فصل العامل . ص ٣٤

٤١ - الأصل في الأجر أنه لقاء العمل . عدم أحقية العامل في المطالبة بأجره عن المدة اللاحقة لإنهاء خدمته . لا يغير من ذلك سابقة الحكم بوقف تنفيذ قرار الفصل . ص ٣٥

٤٢ - تعيين العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . منحه الحد الأدنى للأجر المقرر بجدول ترتيب الوظائف . اعتبار هذا الأجر شاملاً لكل ما يستحقه العامل . عدم أحقيته في المطالبة بالأجر ورعايته غلاء المعيشة طبقاً لللائحة الشركة التي كانت سارية قبل اللائحة المشار إليها . ص ٣٥

٤٣ - الأصل في الأجر أنه لقاء عمل . منع العامل من العمل بسبب راجع إلى رب العمل . أثره . استحقاقه الأجر رغم ذلك . المادة ٦٩٢ مدنى . تطبيق هذا النص . شرطه . أن يكون عقد العمل قائماً . ص ٣٦

٤٤ - العاملون الذين صدرت لهم أحكام قضائية نهائية باستحقاق الحد الأدنى للمرتب في اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ قبل صدور القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم قبول طلب المساواة بهم علة ذلك . ص ٣٦

٤٥ - وجوب مراعاة أن يكون مرتب رئيس مجلس الإدارة أعلى مرتب في الشركة عند وضع جدول الوظائف . المادة ٦٣ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول ذلك دون إمكان زيادة مرتبات بعض العاملين بالشركة علي مرتب رئيس مجلس الإدارة . ص ٣٧

٤٦ - المعينون بالشركات من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة خلال سنتين من تركهم الخدمة استحقاقهم لمرتب لا يجاوز ٥٠٪ عما كانوا يتقاضونه . عدم

جواز المطالبة بالمساراة مع غيرهم من العاملين . علة ذلك . المادة ١٠ مكرر
من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦٩ المعدلة بالقرار الجمهوري ١.٨١ لسنة
١٩٦٢ . ص ٣٧

٤٧ - استحقاق العامل الأجر المقرر للوظيفة . مناطه صدور قرار التعيين فيها
مرتبطاً باستلام العمل . عدم انسحاب هذا الاستحقاق إلى مدة العمل السابقة
على صدور قرار التعيين . ص ٣٨

٤٨ - بداية علاقة العمل وترتيب آثارها عند الأجر . العبرة فيها بالقرار
الصادر بالتعيين لا عبرة بتاريخ استلام العمل إلا بالنسبة لتحديد بدء
استحقاق الأجر . ص ٣٨

٤٩ - حقوق المفاوض من الباطن والعمال قبل المفاوض الأصلي ورب العمل المقرر
بالمادة ٦٦٢ مدني . أولويتها على حقوق المحال إليه يدين المفاوض الأصلي
قبل رب العمل الناشئ عن عقد المفاوضة بشرطه . ص ٣٨

٥٠ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة شهرية
تحت التسرية . إعتداد تعيينه بعد ذلك في الفئة المالية السابعة . أثره .
استحقاقه الحد الأدنى المقرر لهذه الوظيفة من تاريخ إعتداد التعيين دون المدة
السابقة . ص ٣٩

٥١ - العاملون بشركات القطاع العام بالفئة الثانية عشر في ظل اللائحة ٣٣.٩
لسنة ١٩٦٦ علم جواز نقلهم إلى المستوى الثالث بالجدول المرافق للقانون
٦١ لسنة ١٩٧١ إقتصار النقل على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية
عشرة فحسب . ص ٣٩

٥٢ - استحقاق العامل للأجر . شرطه أن يكون عقد العمل مازال قائماً . فصل
العامل . أثره إنقضاء الالتزام بدفع أجره . ص ٤٠

٥٣ - الأجر في نظام العاملين بالقطاع العام . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الأصل ربطه بوحدة زمنية يحددها جدول توصيف
الوظائف . الأخذ بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة . أثره . عدم
التقيد بنهاية مرسوم المستوى الوظيفي . ص ٤٠

٥٤ - الانتاج الفردى والانتاج الجماعى . ماهية كل منهما . مساعد رئيس
الوردية . عدم اعتباره عاملاً بالانتاج . علة ذلك . وجوب ربط أجر العامل
بانتاجه هو لا بانتاج غيره . ص ٤١

٥٥ - تعيين العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية في بنوك القرى . اعتباره
تعييناً جديداً يستحقون بموجبه الحد الأدنى لأجر الوظيفة . لاعبره بتوافر
الخبرة التى قد تؤهلهم لوظائف أعلى . قرار وزير الزراعة بتحديد فئاتهم
الوظيفية ومرتباتهم وفقاً لخبرتهم . مخالف لقانون . علة ذلك . المادتان ٢٢
من القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ و ١٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
ص ٤١

٥٦ - مجموعة العاملين المتكامل عملهم بالقطعة أو بالانتاج . تحديد أجر فريق
منهم بنسبة محددة من أجر الفريق الآخر . رفع أجر أحدهم تبعاً لزيادته
الانتاج . وجوب رفع أجر الفريق الآخر حفاظاً على ما كان قائماً من تناسب
الأجر بينهما . مثال . ص ٤٢

٥٧ - تعيين العامل على وظيفة محددة بجدول الشركة . أثره . استحقاقه الحد
الأدنى للأجر المقرر لفئة وظيفته . المادة ٩ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
لا محل لتطبيق نص المادة ٨٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
علة ذلك . ص ٤٣

٥٨ - لائحة العاملين بالجمعية التعاونية للبترول . تحديدها ثلاث مستويات
للعاملين لكل منهما أجر محدد . أثره . الزيادة في الأجر . قصرها على
من كانوا يشغلون عند العمل بهذه اللائحة وظائف بأى من هذه المستويات
المعينون بعد ذلك لا يستحقون هذه الزيادة . القانون ٦ لسنة ١٩٧٦
واللائحة المشار إليها . ص ٤٤

٥٩ - زيادة أجر التعيين عن بداية الأجر المقرر للوظيفة . شرطه . أن تكون
مدة الخبرة الزائدة متفقة مع طبيعة عمل هذه الوظيفة وتؤدى لرفع مستوى
الاداء بها . المادة ٢٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٤٤

٦ - سنطة - يجب العمل في تنظيم منشأته . عدم جواز التحدي به
لتعديل طريقه تحديد الأجر بإرادته رب العمل المنفردة بما يؤدي إلى
خلفه
ص ٤٥

٦١ - الأصل في الأجر أنه لقاء عمل يقوم به العامل . الاستثناء . حالات
محددة على سبيل الحصر . الحكم الوارد بالمادة ٤ . من اللامحة التنفيذية
للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام الحكم المحلي قاصر على
حالة قيام عضو المجلس المحلي بأداء واجبات عضويته بالمجلس . علة
ذلك
ص ٤٥

٦٢ - إنهاء خدمة العمال . شركات القطاع العام طبقاً لأحكام القانون ٤٨ لسنة
١٩٧٨ . مؤداها إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانهاء بالتعسف . ليس
للعامل إلا الحق في شريطة إن كان له مقتضى . أثره . عدم استحقاق
العمل لأجره عند ذلك
ص ٤٦

أجر إضافي

- ١ - تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لمصالح العمل . لاحق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل أو استقر العرف عليه . ص ٤٧
- ٢ - حق رب العمل في تنظيم منشأته . عدم جواز التعدي به لتعديل طريقه لتحديد الأجر بإرادته رب العمل المنفردة بما يؤدي إلى خفضه . مثال في تعديل أسس احتساب الأجر الإضافي . ص ٤٧
- ٣ - قضاء الحكم في مسألة أساسية . لتحديد الأجر الإضافي للعامل الذي يأخذ حكم الأجر الأصلي . حيازته قوة الشيء المحكوم فيه مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها في دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها . ص ٤٨
- ٤ - حرمان العمال المخصصين للحراسة والنظافة من الحق في الراحة الأسبوعية جواز تشغيلهم طوال أيام الأسبوع . المادة ١٢٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم استحقاقهم للأجر الإضافي المضاعف . علة ذلك . ص ٤٨
- ٥ - الأعمال الخارجة عن نطاق العمل الأصلي والمغايرة لطبيعته التي تؤدي في غير أوقات العمل الرسمية . وجوب تقاضي العامل أجراً إضافياً عنها . لا يعد ذلك مكافأة تشجيعية . للقاضي تقديره عند عدم الاتفاق على تعيين مقداره . المادة ١/٦٨٢ مدني . ص ٤٩
- ٦ - خلو اللاتحين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ من تحديد من لا يتمتع من العمال بالأجر عن أيام الراحة وساعات العمل الإضافية . وجوب الرجوع في شأن هذا التحديد لأحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥
- ٧ - الوكلاء المفوضون عن صاحب العمل . عدم سريان أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن ساعات العمل والراحة الأسبوعية عليهم . ص ٥
- ٨ - استحقاق العامل للأجر الإضافي المضاعف . المادة ١٢ من القانون ٩١ لسنة

- ١٩٥٩ . شرطه . أن يقوم بالعمل في يوم الراحة . ص ٥ .
- ٩ - جواز تشغيل العمال وقتاً إضافياً في المؤسسات الصناعية . شرطه .
امتصدار إذن بذلك من وزارة الصناعة . استحقاق العامل لأجر مقابل زياده
العمل . ص ٥١ .
- ١٠ - ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . الأجر الإضافي مقابل الزيادة في
ساعات العمل المقررة . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة . ص ٥١ .
- ١١ - منع رب العمل أجراً إضافياً لعماله في منطقة معينة لا يستوجب مساواة
عماله في منطقة أخرى بهم . علة ذلك . حق رب العمل في التمييز
في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها . ص ٥١ .
- ١٢ - الأجر الإضافي . ارتباطه بأداء العامل ساعات العمل الإضافية . عدم
اعتباره منحة في معنى المادة الأولى من القرار الجمهوري ٣٥٨ لسنة ٦٨
بشأن تنظيم المعاملة المالية للموفدين للتدريب . التفات الحكم عن طلب
ندب خبير لتحقيقه لا قصور . ص ٥٢ .
- ١٣ - ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . الأجر الإضافي في مقابل
الزيادة في ساعات العمل المقررة أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .
ص ٥٢ .
- ١٤ - إشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجراً
إضافياً يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليه
٢٥٪ من ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ عن ساعات العمل الليلية .
القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٣ .
- ١٥ - إشتغال العامل في أيام الراحة الأسبوعية - مدفوعة الأجر - استحقاقه
أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي أجر ساعات العمل الإضافية
محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة
مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجراً إضافياً مضاعفاً ٥٠٪ من أجر
ساعات العمل الإضافية إن كان العمل نهاراً و ١٠٠٪ إن كان العمل ليلاً .
القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٣ .

- ١٦ - العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جميعاً ساعات عمل إضافية . القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك . ص ٥٤
- ١٧ - الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . المادة ٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا بتحقيق سببها . الأجر الإضافي أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية . ص ٥٤
- ١٨ - حق العاملين في بعض المؤسسات الصناعية بالقطاع الخاص في الاستمرار في تقاضي أجورهم طبقاً لقرار وزير الصناعة رقم ٢٤٧ سنة ١٩٧٧ . شرطه . ان تصل نسبة اعمالهم الإضافية خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار إلى ٩٠٪ من أيام العمل . ص ٥٤
- ١٩ - ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . مقابل الجهود غير العادية للعاملين بالقطاع العام اعتباره أجراً إضافياً مرتبطاً بالظروف التي اقتضته . المادة ٤٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٥٥
- ٢٠ - اشتغال المطعمون ضد سائقاً لسيارته نقل العاملين فترة في الصباح من السابعة حتى الثامنة والنصف وأخرى في المساء من الثالثة والنصف حتى الرابعة والنصف وقضائه الوقت بين الفترتين في الإنتظار والراحة . عدم اعتباره مؤدياً لساعات عمل زائدة يستحق عنها مقابل . ص ٥٥
- ٢١ - إجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل نقدي . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانوناً . تعلق فرضها بالنظام العام . قبول العامل العمل في أيام الراحة الأسبوعية في غير تلك الأحوال . عدم استحقاقه للأجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٦
- ٢٢ - جواز تشغيل العامل - استثناء - وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٧
- ٢٣ - اشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجر اليوم

المعتاد مضافاً إليه أجراً عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً علي أساس قسمة أجر اليوم المعتاد علي ساعات العمل المعتاد مضروباً في عدد ساعات العمل الإضافية ، وأجراً إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٪ إذا كان العمل.

ص ٥٧

٢٤ - اشتغال العامل في يوم راحته الأسبوعي . أثره . استحقاقه الأجر الإضافي المشار إليه بنسبة ٥٪ إذا كان العمل نهاراً و ١٠٪ إذا كان العمل ليلاً .

ص ٥٧

٢٥ - مجالس إدارة شركات القطاع العام . اختصاصها بوضع ضوابط وقواعد صرف مقابل الجهود غير العادية والاعمال الإضافية اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ المادة ٤٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ص ٥٧

٢٦ - الأجر الأصلي فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا بتحقيق سببها . الأجر الإضافي أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المراعبد القانونية ليس للعامل أن ينمى علي جهة العمل أنها بعدم تشغيله وقتاً إضافياً قد حرمت من الإجر الإضافي أو أن يطالب بمقابل نقدي لعدم تشغيله .

ص ٥٨

٢٧ - عمال الحراسة والنظافة . تقاضيه أجراً إضافياً عن ساعات العمل الإضافية بالنسبة المقررة بالمادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جواز مطالبتهم بتعويض عن الساعات الإضافية الزائدة عن هذا الحد .

ص ٥٨

٢٨ - الاعمال الإضافية . ماهيتها . الاعمال الخارجة عن نطاق العمل الأصلي والمقايمة لطبيعته . المادة ٤٤ القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ص ٥٨

٢٩ - حق العامل في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية . تشغيله خلالها . موداه . استحقاقه الأجر المستحق عن يوم الاجازة مضافاً إليه أجراً مضاعفاً .

ص ٥٨

٣ - قانون العمل . إعتباره مكملاً لأحكام نظامى العاملين بالقطاع العام الصادرين بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . خلو التشريعين الآخرين من نص بشأن حساب الأجر عن ساعات العمل الإضافية وجوب الرجوع فى هذا الشأن . لقانون العمل وحده . علة ذلك . ص ٥٩

٢١ - ساعات العمل الإضافية . إستحقاق العامل الأجر عنها . شرطه . مجرد استمراره فى العمل تنفيذاً لتعليمات صاحب العمل . ص ٦ .

٢٢ - خلو نظام العاملين بالقطاع العام من نص بشأن كيفية حساب الأجر الإضافى . مزدهاء . وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقانون العمل . علة ذلك . ص ٦ .

اختراع العامل أثناء وسبب العمل

١- ما يكتشفه الموظف أو يهتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلًا في نطاقها تملكه الدولة ولا يكون للموظف أي حق فيه الأمر كذلك بالنسبة للعامل متى كانت طبيعة الأعمال التي تعهد بها العامل تتطلب منه إفراغ جهده في الكشف أو الاختراع وهيأت له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه كن ذلك .
ص ٦١

٢ - انتهاء الحكم إلى عدم أحقية العامل في مطالبة رب العمل بأى مقابل عن ابتكاره . عدم إجابته إلى طلب مناقشة الحبير لتحديد مقدار المكافأة المطلوبة - لاعيب .
ص ٦١

٣ - استحقاق المقابل المقرر بالمادة ٦٨٨/٣ مدنى . مناطه . توصل العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية . لا يعد كذلك التحسينات التى لا ترقى إلى مرتبه الاختراع . عدم جواز رجوع العامل على رب العمل بدعوى الإثراء بلا سبب في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٨٨ مدنى .
ص ٦١

٤ - المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ٤٩ . عدم انطباقها إلا حيث يكون موضوع الاختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات أدخلها صاحبها على اختراع له منحت عنه براءة اختراع .
ص ٦٢

إختصاص قيمي

- ١ - طلب الزام ثلاثة أوقات بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة طلبات ثلاثة . سبب الالتزام في كل طلب منها هو عقد مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المادة ٤١ مرافعات ولو تماثلت في النوع . ص ٦٣
- ٢ - طلب اعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدار القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه . ص ٦٣
- ٣ - الأجر وبدل الانذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عنه الفصل التعسفي . طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد . عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها جملة . تقديرها كذلك في الاستئناف . ص ٦٣
- ٤ - المرتب والمكافأة السنوية ومقابل الإجازة ومكافأة نهاية مدة الخدمة . مبالغ محددة بمقتضى قانون عقد العمل . سلطة القاضي التقديرية في تحديدها . معدومة . ص ٦٣
- ٥ - المحكمة الابتدائية . إمتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً بالطلب المنظور أمامها من طلبات تدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . طلب الأجر عن مدة الإيقاف . إرتباطه بطلب التعويض عن الوقف الحاطي . . علة ذلك . وحده سببهما القانوني وهو عقد العمل . ص ٦٤
- ٦ - طلب العامل لتحديد مرتبه الشهري . غير قابل للتقدير . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . امتداد اختصاصها إلى طلب صرف الفروق ولو كان داخلاً في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي . ص ٦٤
- ٧ - إستطالة المنازعه إلى أصل استحقاق العامل للملاوة الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . إعتبارهما زائدة عن النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية جواز استئناف الحكم الصادر فيها . ص ٦٤

إختصاص نوعى

- ١- اعتبار مسألة الاختصاص بحسب نوع الدعى قائمة في المحصورة ومطروحة دانساً علي المحكمة واعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً علي قضاء ضمنى في شأن الاختصاص . تعلقه بالنظام العام . ص ٦٥
- ٢ - اختصاص محكمة شئون العمل بالمنازعات العمالية المتعلقة بقوانين العمل اختصاص نوعى . ص ٦٥
- ٣ - توزيع العمل علي دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية . وليس من شأنه أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . ص ٦٦

اختصاص ولائى

١- تحديد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية مرتب أحد العاملين بشركات القطاع العام الخاضعين لقواعد التقييم . النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لأن المنازعة فى التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائى لامتلك المحكمة ولاية الفصل فيه . إتصال هذه الامور بولاية المحكمة . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض . ص ٦٧

٢- علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعيه ولائحة نظام العاملين بها - الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - باعتبارها جزءاً متمماً للعقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الأفراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الاداريه لصدورها فى نطاق العلاقة الناشئه عن عقد العمل . ص ٦٧

٣- تحديد طبيعة القرار - الصادر من البنك الأهلى بفصل أحد العاملين به - لمعرفة الجهة . القضائية المختصة بنظر الطعن عليه . العبرة فيه بوقت صدوره . ص ٦٧

٤- علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعيه ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءاً متمماً لعقد العمل . لا يغير من ذلك خضوع العاملين بهذه الشركات للقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبه بحقوقهم . ص ٦٨

٥- العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل ولنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .عدم اعتبار القرارات التى تصدرها الشركات فى شأنهم قرارات إدارية . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بهذه القرارات . ص ٦٨

٦- الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بشروط حق فى الترقيه . العبرة

فى تحديدھا بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بوزال صفة المؤسسة العامة عن
البنك بعد ذلك وتحوله إلى شركة مساهمة . ص ٦٩

٧- الموظف العام . ماهيته . الحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً
بنظر الدعوى . إغفاله بحث مدى انطباق المقررات الأساسية لفكره الموظف
العام على حالة الطاعن . قصور بحث مدى انطباق المقررات الأساسية
لفكره الموظف العام على حالة الطاعن . قصور . ص ٦٩

٨- رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسات العامة . علاقته بها تعاقدية
وليس تنظيمية . اختصاص القضاء العادى بنظر ما ينشأ بينه وبين الشركة
من منازعات لا اختصاص للقضاء الإدارى فى هذا الخصوص . ص ٧٠

٩- فصل جهة القضاء الإدارى بشأن تكيف العلاقة بين الخصم وجهة الإدارة
بأنها علاقة تنظيمية وليس عقدية . عدم قبول المنازعة من بعد أمام
جهة القضاء العادى فى شأن حقيقة هذه العلاقة . ص ٧٠

١- تأميم الشركة ونسبتها لمؤسسة عامة . احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية
اعتبارها من اشخاص القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين بها علاقة
تعاقدية . مؤداه . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى العامل وإن كان
مصدر حقه قرار صادر من الوزير المختص . ص ٧١

١١- المخالفات ضد النظام التسويى لريان السفينة اختصاص مدير إدارة
التفتيش البحرى أو من يقوم مقامه بحسب الأحوال بتوقيع جزاء عقابى
عليه . القانون ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ . عدم اختصاص القضاء المدنى بالفصل فى
المنازعة المتعلقة به . ص ٧٢

١٢- جهاز تصفيه الحراسات . ماهيته . اعتبار المعينين به ابتداء أو المعارين له
من جهات حكومية أخرى موظفين عموميين . اختصاص القضاء الإدارى
بمنازعاتهم حول المكافآت التى يصرفها لهم الجهاز . ص ٧٢

١٣- الهيئة العربية للتصنيع . منظمة دولية اقليميه متخصصة . وجوب الرجوع
فى كل ما يتصل بعلاقة موظفيها بها إلى اتفاقية تأسيسها المصدق عليها
بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . للجان القضائية المنشأة وفقاً للنظام

الأساسى للهيئة . اختصاصها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بينها وبين العاملين بها . ص ٧٤

١٤- اعتبار قرارات اللجنة العليا المشكلة لتفسير أحكام القرار بقانون ٣ لسنة ١٩٦٧ تفسيراً تشريعياً ملزماً لا أثر له على قواعد الاختصاص . ص ٧٥

١٥- القرار الإدارى - لاتعة المصانع الحربية الصادره فى ١/٧/١٩٥٥ - طلب إلغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه . خروجه بآثاره دون تأويله ولو هرض النزاع بشأنه بصفه تبعيه مما تختص المحاكم العاديه به . ص ٧٥

١٦- اختصاص المحكمه الاداريه لجامعه الدول العربيه دون غيرها بالمنازعات التى تنشأ بين المنظمه والموظفين العاملين بها . ص ٧٦

١٧- العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . أثره . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات التى تصدرها هذه الشركات النص على ترقبه العاملين فى بعض الحالات بقرار من الوزير المختص . لا يغير من طبيعه هذه العلاق . ص ٧٧

١٨- بنك التسليف الزراعى والتعاونى . مؤسسه عامه قبل الغائها . علاقـه العاملين بها علاقـه لاتعيه تنظيميه برغم صدور القانون ٦١ لسنة ١٩٧١. اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعاوى الخاصه بهم . ص ٧٨

١٩- العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . أثره . اختصاص القضاء العادى بنظر الدعاوى الخاصه هم . المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٧٩

إدارات قانونية

- ١- أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . وجوب قيدهم بجداول نقابة المحامين . عدم التزام جهة العمل باتخاذ إجراءات القيد . التزامها بحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الاجراء . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . ص ٨
- ٢- المحامون بالإدارات القانونية بالقطاع العام . معاملتهم المادية طبقاً لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . اشماله على جدول للمرتبات . موزاه . عدم تطبيق جداول المرتبات الملحقه بتشريعات العاملين بالقطاع العام . الرجوع إلى أحكام هذه التشريعات . شرطه . عدم وجود نص في القانون الخاص المشار إليه . حله ذلك . ص ٨
- ٣- صحيفة الطعن بالنقض المقام من إحدى وحدات القطاع العام . وجوب توقيعها من محام عضو بالإدارة القانونية بالشركة ومقبول أمام محكمة النقض . الاستثناء . المادة ٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . توقيع الصحيفة ممن كان عضواً بالإدارة القانونية وعين بوظيفة إداريه . أثره . بطلان الطعن . المادة ٢٥٣ مرافعات والمادة ١/١ من القانون المشار إليه . ص ٨١
- ٤- العاملون الفنيون بالإدارات القانونية الذين تدخل وظائفهم لفيه ضمن الهيكل التنظيمي لهذه الإدارات . أحتيتهم دون غيرهم في بدل التفرغ . ص ٨١
- ٥- بدء تطبيق قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ . مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت إجرائها . ص ٨٢
- ٦- بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة المقرر للعاملين بالقطاع العام . ماهيته . عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقطاع العام . ص ٨٢
- ٧- النظم المالية المقرره بلاحقة نظام العاملين بشركة مصر للتأمين الصادره نفاذ للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . عدم جواز الجمع بينهما وبين بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . حله ذلك . ص ٨٤

٨- تسكين أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام . وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها الواردة به . تسكينه على وظيفة تعلق وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغره وتوافر الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة . تسكينه على وظيفة أعلى منها ولو استوفى المدة اللازمة لشغلها . غير جائز . ص ٨٤

٩- أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . سريانها على جميع العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . أعضاء الإدارات القانونية بهذه الجهات خضوعهم لأحكام القانون المشار إليه . علة ذلك . ص ٨٥

١٠- تحديد الاشتراطات لشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية . مناطه . ما ورد في شأنها بجدول توصيف الوظائف ، نفاذاً للمادتين ١ و ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، دون اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المنصوص عليها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك . ص ٨٦

١١- إجراءات تأديب أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة . خضوعها لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . علة ذلك . ص ٨٦

١٢- تسكين أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . مناطه الربط بين العضو والوظيفة التي يشغلها في الهيكل الوظيفي للإدارة وتوافر المصرف المالي الخاص بها . استحداث وظيفة جديدة بعد التسكين . شغلها بطريقة التعيين متى توافرت شروطه . ص ٨٧

١٣- الحكم باعتبار اعتماد مجلس إدارة الشركة للهيكل الوظيفي للإدارات القانونية هو الاعتماد النهائي وتسكين المطعون ضدهم عليها ، دون صدور هذا الاعتماد من اللجنتين المشار إليهما بالمادتين ١٧ و ١٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . خطأ في تطبيق القانون . ص ٨٧

١٤- قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واشتراطات شغل الوظائف الفنية بها المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون المشار إليه . خضوعها لقراري وزير العدل ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ و ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ دون تلك الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . علة ذلك . ص ٨٨

١٥- أحكام الـ سور ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . مناسط إعمالها . أن يكون العامل معبناً على إحدى الوظائف التي عدتها المادة الأولى من القانون وبالشروط الواردة به وبقرار وزير العدل ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ . ص ٨٨

١٦- البنك الرئيسي للتنمية والتيمان الزراعي والبنوك الزراعيه التابعة له . خضوعه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . ص ٨٩

١٧- الوظائف الفنيـه بالإدارات القانونيه للمؤسسه العامه أو الهيئـة العامه والوظائف بالإدارات القانونيه للوحدات التابعة لها . إعتبارها وحده واحدة في مجال التعيين والترقيـه . مؤداه . أحتيه شاغلوا الوظائف الفنيـه بالإدارات القانونيه في التزامهم على الوظائف الحاليه بالمؤسسه العامه أو الهيئـة العامه . القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . ص ٩٠

استئناف

١- عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف كأصل عام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات . إغفال المحكمة الاستئنافية الرد على طلب جديد غير معقل أمامها . لا عيب . مثال بشأن فصل عامل . ص ٩١

٢- تضمين العامل دعواه طلباً أصلياً بإلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمته وإعادةه إلى عمله ، وطلباً احتياطياً بالتعويض النقدي . تأسيس كل تعسف من الطرفين على الشركة في إنهاء الخدمة . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي للعامل بطلبه الأصلي . النعى عليها بعدم إعادته القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج . ص ٩١

٣- طلب العامل إلزام الشركة بأن تؤدي له بدل انتقال هراقع جنبيين شهرياً حتى تاريخ الفصل في الدعوى . قضاء المحكمة الابتدائية للمدعى ١١٦ جنياً . جواز الطعن به بطريق الاستئناف . علة ذلك . ص ٩١

٤- طلب العامل إلزام رب العمل بالتعويض لاتهامه له كيداً . سبب الدعوى . العمل غير المشروع وليس عقد العمل . ص ٩٢

٥- دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى . إختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتهاء علاقة العمل . ترك المدعى للخصومه في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجية بشأن نفي علاقة العمل . علة ذلك . رب العمل ليس خصماً حقيقياً في النزاع . ص ٩٢

٦- قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لوفعها قبل الأوان . إستناداً إلى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك . ص ٩٣

٧- تحول مؤسسه مصر للطيران إلى شركة مساهمة . لا يغير من شخصيتها الاعتبارية . أثره . الحكم عليها ابتداءً . حقها في استئنافه أيأ كان الاسم الذي اختصت به ص ٩٣

استقاله

- ١- عدم ترك العامل العمل فور تقديم استقالته أو قبولها . استمراره في العمل بأمر رب العمل . ترتيب الحكم على ذلك عدم انتهاء العقد . لا مخالفة للقانون . ص ٩٥
- ٢- الاستقاله إنهاء للعقد بالإرادة المنفردة . إنتاجها لأثرها بمجرد تقديمها لا يحول دون ذلك التأثير عليها بالحفظ من رب العمل أو إقرارها بأن علاقة العمل مازالت باقية . ص ٩٥
- ٣- القضاء باعتبار مدة خدمة العامل متصله . تمسك رب العمل بانتهاء العقد باستقاله العامل مختاراً أو تعيينه بعد ذلك بعد تعييناً جديداً . عدم بيان الحكم الدليل المقبول لقضائه . خطأ وقصور . ص ٩٥
- ٤- إنهاء علاقة العمل بالاستقاله . مناطه . قبول جهة العمل لها صراحة أو حكماً . المادة ٦٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . طلب الاحالة للمعاش المبكر وفقاً للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٥ . انطواء ضمناً على طلب بالاستقاله . مژدى ذلك . مراعاة المبدأ المنصوص عليه بالمادة ٦٧ المشار إليها . ص ٩٦
- ٥- تكليف العامل لوظيفة تخالف عمله الفنى . عدم اعتباره اكراهاً على الاستقاله قبولها لا يعد خطأ يستوجب التعويض . مخالفة الحكم المضمن فيه لهذا النظر . فساد فى الاستدلال وخطأ فى القانون . ص ٩٧
- ٦- انتهاء خدمة العامل . من أسبابها الاستقاله . عدم خضوعها لرقابة القضاء إلا فيما يخص طلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابى . ص ٩٧
- ٧- قبول استقاله العامل صراحة أو حكماً . أثره . إنهاء علاقة العمل . ص ٩٧
- ٨- تقديم العامل استقالته مختاراً وقبول الشركة لها . أثره . انتهاء خدمته . تعيينه بعد ذلك . إعتباره تعييناً جديداً . ص ٩٨

اعانه غلاء المعيشة

- ١- اعتبار حق العامل فى اعانه الغلاء متعلقة بالنظام العام وصحة الحكم القاضى برفض التصديق على صلح نزل فيه العامل عن جزء من هذه الاعانه .
ص ٩٩
- ٢- استخلاص محكمه الموضوع لأسباب سائغه أن أجر العامل الذى استخدم بعد ٣ يونيه سنة ١٩٤١ قد تحدد بحسب أجر سنة ١٩٣٠ ودون مراعاة لحاله الغلاء . تقدير موضوعى .
ص ٩٩
- ٣- العمال الذين ينتفعون بأحكام الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ الخاص باعانه الغلاء . وجوب بحث ما إذا كان المستشفى الذى يعمل به العامل الذى يطالب باعانه الغلاء وفقاً لهذا الأمر من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى الربح أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى إلى ذلك .
ص ٩٩
- ٤- شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أياً كان نوعه مقابل قيامه بالعمل . فتدخل فى هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . يتعين عند حساب مكافأة نهاية الخدمة . إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر الأسمى .
ص ١٠٠
- ٥- بين المرتب الأسمى وإعانة الغلاء فى نماذج تعيين العمال يحقق ذلك غرض الشارع من الأمر العسكرى ٩٩ سنة ١٩٥٠ . التحدى بسراكى الأجور لا يجدى .
ص ١٠٠
- ٦- الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . مراعاة حالة الغلاء فى تحديد أجور العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣ أو علم مراعاتها وقت التعيين . اتخاذ معياراً لاستحقاقهم نصف إعانه الغلاء أو استحقاقها كاملاً . مقارنة أجر العامل الذى عين بعد ١٩٤١/٣/٣ بأجر زميله الذى عين فى تاريخ سابق متى تساوت ظروفهما لا مقارنة أجريهما بعد تطبيق الكادر الجديد . ص ١٠١
- ٧- الأوامر الصادره بشأن إعانه غلاء المعيشة . زيادة إعانه الغلاء على النصاب الرارد فيها لمصلحة العامل .
ص ١٠١
- ٨- تمسك رب العمل فى دفاعه أمام هيئة التحكيم بأنه جرى على تضمين أجور

عماله عند تعيينهم إعانة غلاء المعيشة بأعلى فئاتها ، رد القرار المطعون فيه على هذا الدفـاع بما اثبتته مفتش مكتب العمل فى تقريره من أن تغييرات قسـد أدخلت على الأجور الثابتة بملفات وسجلات العمال بتحويلها من أجر إجمالى إلى أجر مقسم أصلاً إلى أساسى وغلاء معيشة بأعلى فئاتها لضمان عدم تأثير قيمة الغلاء بتغيير الحالة الاجتماعيه للعامل . قصوره عن مواجهة هذا الدفـاع الجوهري الذى قد يتغير به إن صـح وجه الرأى فى النزاع .

ص ١.٢

٩- يجب إضافـه غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجر ساعات العمل الإضافيه .

ص ١.٢

١٠- تحديد ما إذا كان المستشفى من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى الربح أم لا . لزومه لمعرفه ما إذا كان عماله ينتفعون بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن إعانة الغلاء والأوامر التالية .

ص ١.٢

١١- تمسك الطاعن (رب العمل) بعدم استحقاق العامل لاعانة غلاء المعيشة لأن المستشفى الذى يملكه لا يستهدف الربح ولا يعد منشأة تجارية . اغفال القرار المطعون فيه هذا الدفـاع . قصوره .

ص ١.٣

١٢- عنـم سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامه . المادة ٢/٢ قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لمحيـد هؤلاء . اعتباراً من ١٩٦٢/١١/٢٩ وحتى يتم التعادل . المادتان ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة .

ص ١.٣

١٣- دعاوى المطالبه باعانة غلاء المعيشة المقامه من أفراد أطقم السفن التجاريه اعتبارها منتهيه بصـدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . علم الاخلال بالأحكام النهائي الصادره فى شأن اعانة الغلاء .

ص ١.٤

١٤- القضاء النهائي باستحقاق العامل لاعانة غلاء المعيشة بالاضافه الى أجره الأساسى وبالإزام رب العمل بأدائها له مده معينة . يجوز الحجية فى الدعوى لاحقه بين نفس الخصوم بطلب الاعانة عن مدة تاليه . عدم التقيد بهذه الحجية يعجز الطعن بطريق النقض .

ص ١.٤

١٥- فصل الحكم بصفة قطعيه فى استحقاق الطاعنين لاعانة غلاء المعيشة ونـدبه

خبيراً لتحديد مقدارها صيرورته نهائياً حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه . وجوب
تقيد المحكمه بما قضت به . ص ١.٥

١٦- عدم الاخلال بالأحكام النهائية الصادرة فى شأن إعانه الغلاء . المادة ٢
من ائقانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . شمول النص كافة الأحكام النهائية سواء
قضت مبالغ الاعانه المستحقه أو قطعت باستحقاق الاعانه وحسرت النزاع
فى تحديد مقدارها . ص ١.٥

١٧- القضاء نهائياً بأحتية الطاعن - بحرى بشركة الملاحة البحرية - فى إعانه
غلاء المعيشة عن مدة سابقة على القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . الحكم من بعد
برفض دعواه بحقه فى هذه الإعانه عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه
بالتقضى . علة ذلك . ص ١.٦

١٨- دعاوى أفراد أطقم السفن البحرية بطلب إعانه غلاء المعيشة . اعتبارها
منتهية . القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم إدراج دعوى الرهان
بطلب هذه الإعانه فى تلك الدعاوى . عله ذلك . ص ١.٦

١٩- قواعد اعانه غلاء المعيشة . عدم سريانها إلا على العاملين وقت
صدورها . المعينون بعد العمل بأحكامها . افتراض ان فئاتها قد روعيت عند
تحديد أجورهم . ص ١.٧

٢٠- الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . تطبيقه ما لم تكن فئات إعانه غلاء
المعيشة التى تصرفها المؤسسات التى يسرى عليها أزيد من الفئات الواردة
بالمجدول المرفق به . ص ١.٨

٢١- تقاضى العامل طوال مدة خدمته لفئات إعانه الغلاء الواردة بملتحة البنك
باعتبارها الأكثر سخاء . عدم جواز مطالبته عند تقاعده بالمزايا التى تعود
عليه من تطبيق نظام آخر . ص ١.٨

٢٢- صرف إعانه غلاء المعيشة للمعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
بصفة شخصية وحتى تتم تسوية حالاتهم وفقاً للملحة ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ . موزاء . بقاؤها . مسئلة بنائها غير مندمجة فى المرتب
الأساسى . ص ١.٨

٢٣- الأجر المحدد بقرار وزير الحربية الصادر سنة ١٩٥٧ لأفراد اطقم السفن البحرية التجارية أجر شامل لإعانه غلاء المعيشة . القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم جواز مطالبتهم بتطبيق قواعد إعانه غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . ص ١٠٩

٢٤- العاملون بالمساجد خروجهم عن نطاق تطبيق الأوامر العسكرية الخاصة بإعانه غلاء المعيشة . ص ١٠٩

٢٥- بنك بورسعيد قبل تحويله إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . اعتباره مؤسسه عامه ذات طابع اقتصادى . عدم سريان نظم إعانه غلاء المعيشة على العاملين به . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٠٩

٢٦- قرارات رئيس الجمهورية استناداً للإعلان الدستوري الصادر فى ١٩٦٢/٩/٢٧ لها قوة القانون فى إلغاء وتعديل القانون.القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . له قوة القانون فى إلغاء نظم إعانه غلاء المعيشة . ص ١١٠

٢٧- إلغاء الامر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقرير إعانه غلاء المعيشة بقانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أثره ، عدم جواز طلب العامل أية زيادة فى أجره بالتطبيق لهذا الأمر . ص ١١٠

٢٨- الأجر الشهري الذى حطر المشرع زيادته مع إعانه غلاء المعيشة المقرره بالقانون ١ لسنة ١٩٧٥ عن خمسين جنيهاً ، لتحديد الأجر الذى جرى على أساسه حساب الاشتراكات التأمين الاجتماعى فى ١/١/١٩٧٥ أو الأجر عند الالتحاق بالخدمة بالنسبة لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ . عدم استهلاك إعانه الغلاء المذكوره من أية علاوات أو زيادات تطرأ على أجر العامل بعد التاريخ المشار إليه . ص ١١١

٢٩- إعانه غلاء المعيشة . احتسابها وفقاً للأجر الأساسى للعامل دون عموله البيع . على ذلك . القرار الجمهورى ٣٩ لسنة ١٩٧٥ . ص ١١١

اعتقال العامل

- ١- اعتقال العامل . قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلاً . أثره .
وقف العقد مؤقتاً دون انفساخه . التزام رب العمل رغم ذلك بالأجر عن
فترة اعتقاله . ص ١١٣
- ٢- إنتهاء خدمة العامل بشركات القطاع العام ، ورودها على سبيل المحصر في
المادة ٧٥ من اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ ليس من بينها حالة اعتقال
العامل . وجوب أداء أجره إليه طوال فترة الاعتقال . ص ١١٣
- ٣- مكافأة زيادة الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة . القضاء باستحقاق
العامل لهذه المكافأة خلال فترة اعتقاله . خطأ . ص ١١٣
- ٤- تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كفيته . اللائحة
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . إعتقال العامل . أثره . وقف العقد لا انفساخه .
تسكينه على اعتبار شغله للوظيفة التي كان سبيل إليها لو ظل في العمل
دون أن يعتقل . خطأ في القانون . ص ١١٤
- ٥- العامل بعقد محدد . اعتقاله خلال تلك المدة . أثره . وقف العقد
دون انفساخه . لا يحول ذلك دون انتهاء العقد بانتهاء مدته خلال فترة
الاعتقال . ص ١١٥

إقتراض العامل من صاحب العمل

- ١- طلب العامل بأحد البنوك قرضاً بمحض رغبته من هذا البنك . إلزامه بالفائدة التى التزم بها فى عقد القرض . عدم امتداد الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إليها . ص ١١٦

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل

- ١ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله . بطلانه . مناطه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . ص ١١٧
- ٢ - اتفاق العامل بالصلح أو التنازل مع رب العمل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . مثال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة . ص ١١٧
- ٣ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . الاتفاق على تحديد أجر العامل وإضافة متوسط المنع إليه التي كان يقضها في الثلاث سنوات السابقة على العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتنفيذ لأحكامها وبما يجاوز الحد الأدنى للأجور . صحيح . ص ١١٧
- ٤ - الاتفاق بين رب العمل وعماله على التنازل عن جزء من إعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم . باطل وفقاً للمادة ٣/٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - مخالفته للنظام العام . ص ١١٨
- ٥ - تنازل الطاعن عن الفروق المالية الناتجة عن منحة مرتباً يقل عن أول مربوط الفئة التي سويت حالته عليها طبقاً لأحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو تنازله عن الدعوى بهذه الفروق . اتفاق باطل . القضاء بترك الخصومة استناداً إلى هذا الإقرار . خطأ في القانون . ص ١١٨
- ٦ - تنازل العامل عن دعواه قبل رب العمل . ثبوت أنه تتضمن تنازله عن حقوق له ناشئة عن عقد العمل . إثبات الحكم تركه للخصومة . خطأ . المادة ٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١١٩
- ٧ - بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل . شرطه . أن يمس حقوقاً تقررهما قوانين العمل . ص ١١٩

الأرباح المخصصة للعمال

- ١- تأميم المنشأة تأمياً نصياً . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ١٥٪ من الأرباح للموظفين والعمل . ص ١٢.

إلتزام العامل بطاعة أوامر جهة العمل

١- إلتزام العامل بالطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون واللوائح والنظم .
ص ١٢١

التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل الجماعية

- ١ - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم . اشمالها على كل نزاع مهما كانت صفته سواء أكان ناشئاً عن خلاف فى تطبيق أو تأويل فى قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة الى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية لا تستند إلى نص فى القانون ما عدا ما استثنى . ص ١٢٢
- ٢ - ليس مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله هيئة ذات اختصاص قضائى . عدم قيامه برفع تقرير نتيجة سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق لا يترتب عليه البطلان . ص ١٢٢
- ٣ - يكون انعقاد هيئة التحكيم صحيحاً إذا لم يحضره المندوبان المعلقان أو أحدهما . ولا يجب على الهيئة قانوناً أن تثبت فى قرارها رأيها إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى انتهى إليه . ص ١٢٣
- ٤ - المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . وجوب حلف المندوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على أنها باسرا عملها دون حلف اليمين . النعى بالبطلان لحلو القرار ومعاشر الجلسات مما يدل على أنها قد أديها عار عن الدليل . ص ١٢٣
- ٥ - قيام النزاع بشأن ادماج عمال تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة المالية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وإمر المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع . لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل وشروطه . ص ١٢٤
- ٦ - مناط اختصاص هيئة التحكيم هو قيام نزاع جماعى خاص بالعمل أو بشروطه . ص ١٢٤
- ٧ - طلب فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسى للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل فى أعمال نقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين المطلبين . ص ١٢٤
- ٨ - طلب إعادة العمال المقصولين فصلاً تصفياً بقصد الدفاع عن مصلحة

العمال المشتركة يصح اعتباره نزاعاً جماعياً تختص به هيئة التحكيم متى كان متعلقاً بمبدأ فى المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال أو فريق منهم . ص ١٢٥

٩ - طلب العمال تقرير بدل انتقال لهم استناداً إلى نص فى لائحة العمل مرتبط بشروط العمل وتختص بنظره هيئة التحكيم . لا يمنع من ذلك ادعاء رب العمل إلغاء هذا البديل منذ زمن بعيد . ص ١٢٥

١٠ - قيام هيئة التحكيم بتطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وإغفالها استعمال الرخصة المخولة لها فى الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة . عدم التزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة . ص ١٢٦

١١ - هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح وأن لها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقرره لهم فى القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة . ص ١٢٦

١٢ - استناد القرار المطعون فيه إلى مبادئ العدالة وحدها فى تقرير حق عمال مصنع فى علاج أفراد عائلاتهم على حساب الشركة أسوة بزملائهم فى مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة . النعى عليه بالخطأ فى القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال فى المنطقة التى بها المصنع الأول على غير أساس . ص ١٢٦

١٣ - وجوب تحديد ميعاد لنظر النزاع لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الأوراق من لجنة التوفيق قصد به وضع قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل فى النزاع . الإخلال بهذه القاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار . ص ١٢٧

١٤ - إيجاب المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل فى النزاع . لا يترتب على الإخلال بهذه القاعدة بطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد عدة أشهر . ص ١٢٧

١٥ - إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفى النزاع بعد ثلاثة أيام من صدوره .
لا بطلان . ص ١٢٧

١٦ - عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت فى قرارها رأى المندوبين أو أحدهما
إلا إذا كان مخالفاً لما انتهت إليه اللجنة . ص ١٢٧

١٧ - محصيل قرار هيئة التحكيم أن الحالات المعرضة عليها بشأن اعانة الغلاء.
والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح القضائى المبرم بين الطرفين
هى حالات فردية . موضوعى . التحدى بخطأ القرار فى تكيف هذا
الصلح . غير منتج . ص ١٢٨

١٨ - إنتهاء قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى فى شأن إعانة
الغلاء . خطؤه تزيماً فى فهم المادة ٣ من الأمر العسكرى ٣٥٨ لسنة
١٩٤٢ . لا عيب . ص ١٢٨

١٩ - تمسك الشركة صاحبة العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل
انتقال للعمال الذين التحقوا بخفمتها بعد إلغاء الهدل . إغفال الإشارة إلى
هذا الدفاع أو الرد عليه فى القرار . قصور . ص ١٢٨

٢٠ - استناد قرار هيئة التحكيم فى قضائه بالزام الشركة بعلاج أسر العمال الى
شرط فى عقد مبرم بين الشركة والحكومة لا إلى أحكام قانون عقد العمل
الفردى . لا مخالفة للقانون . ص ١٢٩

٢١ - لهيئة التحكيم أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات . لها
الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن
الى حقوق تزدى اليها نصوص القانون . اتفاق الطرفين بشأن توزيع حصة
الروبة . لايجوز لهيئة التحكيم تعديلها إلا بسبب تغيير الظروف
الاجتماعية أو الاقتصادية . ص ١٢٩

٢٢ - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما كانت صفته
سواء كان ناشئاً عن خلاف فى تطبيق القانون أو غير ذلك من المنازعات
الاقتصادية التي تستند إلى نص فى القانون . ص ١٢٩

٢٣ - قرار هيئة التحكيم بأنها تهبب بالشركة أن تسهل على عمالها سكنى
ماكنها على الوجه الملائم . لا يخرج مخرج الإلزام ولا تنحصر به المحصومه .
قرار مصيب . ص ١٢٩

٢٤ - رأى المنويين الحاضرين عن صاحب العمل أو الفرقة الصناعيه وعن
النقابه أو العمال . وجوب اثبات الرأي المخالف مع بيان سبب علم
الأخذ به . ص ١٣٠

٢٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . شروطه . وحده
الموضوع والمحصوم والسبب . مثال فى قرارات هيئة التحكيم فى منازعات
العمل . ص ١٣٠

٢٦ - قرارات هيئة التحكيم تحوز حجة الشئ المقضى . جواز إعادة النظر فيها
إذا تغيرت الظروف الاقتصادية . ص ١٣٠

٢٧ - تصنيف الوظائف من سلطة رب العمل أو الجهات الاداريه المختصة على
حسب الأحوال . طلب النقابة تصنيف الوظائف بالشركة . عدم انطوانه على
نزاع خاص بالعمل . خروجه عن اختصاص هيئة التحكيم . ص ١٣١

٢٨ - هيئة التحكيم إلزامها أملاً بتنطبق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض
عليها من منازعات جماعيه بين العمل وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى
العرف ومبادئ العدالة فى إيجابه العمال إلى مطالبهم التى لا ترتكن إلى
حقوق مقررده لهم فى القانون . رخصه لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار
العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بها . ص ١٣١

٢٩ - هيئة التحكيم . اختيار المنويين وإحضارهما يوم الجلسة . منوط
بالمحصوم . لا إلزام على الهيئة باستدعائهما أو التقرير بصحة إنعقادها إذا
تغيبا . عدم حضور المنويين . لا بطلان . ص ١٣١

٣٠ - النزاع بين العمال ورب العمل بشأن استحقاقهم لمبالغه البدل . نزاع فردى
لا يتصل بحق الجماعه . اختصاص المحاكم العاديه به . ص ١٣٢

٣١ - إثبات حلف عضو هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب
تضمينها بالحكم . ص ١٣٢

٣٢ - قضاء هيئة التحكيم بعدم الاختصاص الولائي والانتهاج إلى نفس علاقة العمل بين الطرفين بإلزامها خاسر الدعوى بمصروفاتها . لا خطأ . ص ١٣٢

٣٣ - التعاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ص ١٣٢

٣٤ - اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير بعض عمال الشركة في صرف متوسط عمله التوزيع خلال أجازاتهم . دعوى مقامه من ذي صفه . اختصاص هيئة التحكيم بنظرها . عله ذلك . ص ١٣٣

٣٥ - المندوبون عن الحصرم . اختيارهم منوط بهم لا بهيئة التحكيم . لا إلزام على الهيئة باستدعائهم . ص ١٣٣

٣٦ - للعاملين ان يحتفظوا بالأمير لهم مما اكتسبوه من حقوق سواء كان مصدرها قانون العمل أو عقد العمل المشترك أو عقد العمل الفردي . ص ١٣٣

٣٧ - حلف عضرى هيئة التحكيم اليمين لاضرورة لإثباته في معضر جلسة كل نزاع يعرض عليها . كفاية إثباته بمحضر أول نزاع ينظر أو في معضر مستقل . الأصل في الاجراءات أنها روعيت . من يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه . ص ١٣٤

٣٨ - اختصاص هيئة التحكيم . المادة ١٨٨ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . دعوى النقابة بطلب تقرير حق بنض عمال الشركة في احتساب الأجر الإضافى وأجر أيام الراحة على أساس الأجر الاصلى مضافاً اليه العلاوة الدورية . نزاع جماعى يتعلق بعلاقة العمل . اختصاص هيئة التحكيم بنظره . ص ١٣٤

٣٩ - الأصل نسي الاجراءات انها روعيت . عبء إثبات من يدعى خلاف ذلك . وقوعه على عاتق من يدعيه . إثبات حلف هيئة التحكيم للبين بمحضر الحسنة . إنكار ذلك . وسئلته . الطعن بالتزوير . ص ١٣٤

٤ - نظر هيئة التحكيم العمالية للتزاع . جوازه في غيبه مندوبى أصحاب العمل والنقابة المادة ١٩٨ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١٣٥

٤١ - هيئة التحكيم . إختصاصها بالمنازعات الخاصة بالعمل أو بشروطه بين أصحاب الأعمال وعمالهم المادة ٩٣ القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . التزامها أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح ، جواز إستنادها إلى أحكام الشريعة الاسلامية والعرف ومبادئ العدالة . مناطه . المادة ١.٢ من القانون المذكور . ص ١٣٥

٤٢ - العمليات المبيته في البندين الأول والثانى من المادة ٣ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١ وما يلحق بها من عمليات أخرى . إعتبارها من صناعات الناجم والمعاجر شرطه . أن يقع في المنطقة المرخص بها أو المتعاقد عليها أو الصادر بشأنها قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية . مخالفة هنا النظر . خطأ في القانون . ص ١٣٥

التوفيق والتحكيم . . . الطعن بالنقض في قرارات هيئة التحكيم

- ١ - عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه . علم قبول الطعن شكلا بالنسبة له . ص ١٣٧
- ٢ - وجوب ابداع الكفالة في الطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الايداع فيما رفع من الطعون قبل العمل بهذا القانون . ص ١٣٧
- ٣ - وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . علم قيام الدليل علي قبول القرار المطعون فيه أو انقضاء ميعاد الطعن عند التقرير به . اعتبار الطعن مقبولا . ص ١٣٧
- ٤ - اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٣٨
- ٥ - الطعون في قرارات هيئات التحكيم المحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . اعتبارها في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض . عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه في الميعاد أثره . بطلان الطعن . ص ١٣٨
- ٦ - التمسك ببطلان تشكيل اللجنة الثلاثية . دفاع بخالطة واقع . عدم قبول إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ١٣٨
- ٧ - اللجنة النقاية لعمال المنشأة . إستقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية ممثليها . مژداه . ذكر إسمها المميز له في صحيفة الطعن كاف لسير الطعن . ص ١٣٩

الراتب المصرفي

١ - الراتب المصرفي . ماهيته . عدم جواز الجمع بينه وبين أي بدل مهني آخر .
حق العامل في أن يختار بينهما . ص ١٤ .

٢ - تقرير الراتب المصرفي للعاملين ببنوك التنمية الزراعية الذين يشغلون فئات
وظيفية . مؤداه . عدم أحقية المعينين بمكافأة شاملة أو المؤقتين لهذا
البدل . ص ١٤ .

٣ - ائتاب المصرفي . اعتباره بدل طبيعة عمل . عدم جواز الجمع بينه وبين
أي بدل مهني آخر . حق العامل في أن يختار بينهما . ص ١٤ .

٤ - الراتب المصرفي . اعتباره بدل طبيعة عمل . عدم جواز الجمع بينه وبين
بدل التفرغ المقرر للعاملين الفنيين بالادارات القانونية . القانون ٤٧ لسنة
١٩٧٣ . ص ١٤٢

٥ - الراتب المصرفي . إعتباره بدل طبيعة عمل . عدم جواز الجمع بينه وبين أي
بدل مهني آخر . حق العامل في أن يختار بينهما . لارجه للتعدي بالحق
المكتسب ألا في الحقوق التي يكفلها القانون . ص ١٤٢

العمل بالهيئات الاجنبية

- ١- وجوب تقديم عقد عمل مع الهيئة الأجنبية للحصول على إذن الجهة المختصة خارج البلاد . ولم سبق للطالب العمل بالهيئات الاجنبية بالداخل . القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٤٣

العمل لدى الغير في غير أوقات العمل

- ١- الإدعاء بقيام العرف الاتفاقى علي سماح رب العمل لعماله أداء عمل آخر لدى الغير في غير أوقات العمل لديه . عبء إثبات قيام ذلك العرف وانصراف قصد الطرفين معا الى الالتزام به يقع علي من يدعيه . ص ١٤٤

الفاقد والتالف

- ١- منازعة العمل صاحب العمل حول اقتطاع قيمة المنتجات التي ينسب إليه أنه تسبب في فقدانها . المادة ٥٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . حق العامل في اللجوء إلى القضاء مباشرة في هذا الشأن بالطرق المعتادة لرفع الدعوى .
- ص ١٤٥

الوهبة

- ١- اتفاق رب العمل مع عماله على اختصاصه بجزء من الوهبة مقابل زياده أجورهم الثابتة ومراعاة الحد الأدنى لها . احتجازه جزماً منها لما يقوم العمال بإتلاقه من أدوات . لا مخالفة للقانون . ص ١٤٦
- ٢ - إتفاق رب العمل مع عماله على إختصاصه بجزء من الوهبة مقابل أدواته الفاقدة والتالفه . لا خطأ . ص ١٤٦

انتقال ملكية المنشأة

- ١ - منشأة فردية . صيرورتها شركة . استقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد . ص ١٤٧
- ٢ - انتقال ملكية المنشأة لا أثر له على عقد العمل . مسئولية صاحب العمل الجديد عن الالتزامات المترتبة عليه . تخالف العامل مع رب العمل القديم وصرفه المكافأة عن مدة عمله لديه ليس دليلاً على الاتفاق على فسخ العقد . ص ١٤٧
- ٣ - انتقال ملكية المشروع المزمع إلى الدولة . أثره بالنسبة لعقود العمل المبرمة . بقاؤها سارية بقوة القانون قبل رب العمل الجديد . ص ١٤٧
- ٤ - انتقال ملكية المنشأة . لا يؤثر في استمرار عقود عمالها . مسئولية رب العمل الجديد بالتصامع صاحب العمل السابق عن تنفيذ حقوق العمال السابقة على انتقال الملكية . ص ١٤٧
- ٥ - انتقال ملكية المنشأة بإدماجها في أخرى . بقاء عقود العمل قائمة بين عمالها والمنشأة الدامجة . القضاء بأحقية العامل لبدء التمثيل والسكن الذي كان يتقاضاه بالمنشأة المنمجة . لا خطأ . لا يغير من ذلك عدم حصول عمال المنشأة الدامجة على هذا البذل . ص ١٤٨
- ٦ - بيع المنشأة بطريق المزاد شاملاً حقوقها والتزاماتها . بقاء عقود إستخدام عمالها قائمة . مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوقه العمال لا محل للنصر بأن انتقال الملكية لم يتم بتصرف إداري . ص ١٤٨
- ٧ - انتقال ملكية المنشأة أياً كانت صورته . أثره . التزام الخلف بجميع الالتزامات المترتبة للعمال في ذمة رب العمل . ص ١٤٩
- ٨ - انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف ولو بالاندماج . أثره . استمرار عقود عمالها مع صاحب العمل الجديد . تطبيق الفواعد التي تضمنتها العقود والنظم الخاصة بعمال الشركة الدامجة - قبل الاندماج - على عمال الشركة المنمجة . شرطه . ص ١٤٩

- ٩ - اندماج شركة في أخرى . اعتبار الشركة الدامجة خلفاً عاماً للشركة المندمجة في حدود ما تفق في عقد الاندماج . ص ١٤٩
- ١٠ - الراسى عليه المزاد في البيع الجبرى . اعتباره خلفاً خاصاً . وهو المزاد من شأنه نقل الملكية دون إنشاء ملكية جديدة . ص ١٤٩
- ١١ - انتقال ملكية المنشأة . أثره . بقاء عقد العمل قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد . إدماج المنشأة في أخرى . أثره . خضوع العمال لنظامى العمل والأجور في المنشأة الدامجة . شرطه . ألا يؤدي ذلك إلى نقص أجورهم التى كانوا يتقاضونها بالمنشأة المندمجة . ص ١٥
- ١٢ - انتقال ملكية المنشأة . أثره . بقاء عقد العمل قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد . شرطه . ألا يكون نشاطه التزام منالتزامات المرافق العامة واسقط عنه - علة ذلك . ص ١٥
- ١٣ - انتهاء التراخيص الصادرة للشركات والافراد باستغلال نقل الركاب . أثره . انتهاء عقود العاملين لديهم . عدم اعتبار الشركات والاشخاص الجدد المرخص لهم بذات النشاط خلفاً خاصاً لمن انتهت تراخيصهم . ص ١٥

إنقطاع عن العمل

- ١ - إنقطاع العامل عن العمل لتخلف صاحب العمل عن أداء أجره بغير مبرر .
إعتباره غياباً مبرراً ودفعاً بعدم التنفيذ . ص ١٥٢
- ٢ - مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص . أثره . استبعاد الحكم المطعون فيه هذه المدة من مدة الغياب المشترطة لانتهاء الخدمة استناداً إلى تظلم العالم من تقرير الطبيب . خطأ في القانون المادتان ٦٨ ، ١٠٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ص ١٥٢
- ٣ - سلطة جهة العمل في تقدير أسباب إنقطاع العامل ، لايعدها غير اسامة استعمال السلطة . التزام العامل بإثبات مشروعيه غيابه . ص ١٥٢
- ٤ - الانقطاع عن العمل اندر يقوم سبباً لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام . شرطه . أن يكون بدون سبب مشروع . إنذار الفصل . وجوب توجيهه إلى العامل المنقطع بعد اكتمال مدة الانقطاع المقررة . ص ١٥٢
- ٥ - احتساب المدة في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . الاعتداد بالسنة الميلادية من أول يناير حتى آخر ديسمبر أساماً لحساب مدة الغياب المنقطع عن العمل . ص ١٥٣
- ٦ - مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الوحدة أجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص . أثره . الحكم برفض التعويض عن الفصل استناداً إلى الانقطاع عن العمل بدون البت في شأن الأجازة المرضية . خطأ في تطبيق القانون مشرباً بالنقص في التسيب . ص ١٥٣
- ٧ - إنذار العامل المنقطع عن العمل دون مبرر خلال المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٠ / ١ ، ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وجوب أن يكون مكتوباً . عدم استلزام المشرع له شكلاً خاصاً . تسليم الحكم بإنذار الطاعنه كتابه وأطراح هذا الإنذار استناداً إلى أنه لم يكن مصحوباً بعلم الوصول . خطأ في القانون ومخالف للشايف في الأوراق . ص ١٥٤

إنهاء خدمة (فصل العامل)

- ١- تقدير قيام المبرر لفصل العامل مسألة موضوعية . ص ١٥٥
- ٢- نفى الحكم تصف رب العمل في استعمال حق فصل العامل . تقدير موضوعي ص ١٥٥
- ٣- صحة تقرير الحكم بأنه ليس لرب العمل عقد غير محدد المدة فصل العامل متى شاء ووجوب ترافره ما يبرر الفصل . ص ١٥٥
- ٤- جواز الاستناد في فصل العامل الأجنبي الى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الذي أوجب استخدامه نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات . ص ١٥٥
- ٥- حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يكون قد اقله من الآلات والادوات نتيجة لحظنه أو إهماله لا يمنع صاحب العمل من استعمال حقه في الفسخ طبقاً للمادتين ١/٢١ ، ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . ص ١٥٥
- ٦- حق رب العمل في فسخ عقد العمل لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحددة المدة ، مرده أن العقد ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة . ص ١٥٦
- ٧- مطالبة العامل بما يعتقد أنه حق له . تمسك رب العمل مهبر للفصل بما ورد من عبارات في صحيفة دعوى المطالبة بما ورد من عبارات في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرها قذفاً في حقه وتعدياً عليه استخلاص الحكم أن السبب المباشر للفصل هو مطالبه العامل بما يعتقد أنه حق له وأن هذا السبب منقطع الصلة بمسلك العامل قبل رفع دعوى المطالبة وتحصيله أن الفصل كان بغير مبرر . لا خطأ . ص ١٥٦
- ٨- رفض دعوى العامل للمطالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق على أساس أن الفسخ له ما يبرره . استبعاد الحكم مع ذلك تطبيق المادة ٦/٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا تناقض والخروج عن نطاق الدعوى . ص ١٥٧

٩- تقدير فناء المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل فى استعمال حق الفصل . مسألة موضوعية . ص ١٥٢

١٠- فصل العامل فى غير الحالات الواردة بالمادة ٤ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . التزام مدى حصول التعسف بإثباته . ص ١٥٢

١١- مرض العامل لا يعتبر بذاته من الأسباب المؤدية الى انفساخ العقد بقوة القانون . وجوب قيام الدليل على أن رب العمل أعرب عن نيته فى انهاء العقد فى غير تعسف بسبب هذا المرض . ص ١٥٢

١٢- سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص نية رب العمل فى انهاء عقد العمل بسبب مرض العامل مما يقدم اليها من أدلة . ص ١٥٨

١٣- المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنبث عن الأسباب المنهية لعقد العمل غير محدد المدة . أثر ذلك . ص ١٥٨

١٤- استناد الحكم نفياً للتعسف فى انهاء العقد الى وقوع رب العمل فى خساره مالىة . ضفطه لمصروفاته سبب سائغ فى توفر المبرر للاستغناء عن بعض عماله . النعى على الحكم بأن حق رب العمل فى ذلك مشروط باستحالة استمرار المؤسسة فى نشاطها إلا يلبجونها إلى هذا الحفض جندل موضوعى لا تصح اثارته أمام محكمة النقض . ص ١٥٨

١٥- إيضاح المادة ٦٨٥ مدى التزامات العامل الجوهرية . منها تأدية العمل بنفسه وبذلك فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد . تمسك رب العمل فى تبرير فصله للعامل بعدم بذله العناية اللازمة . نفى الحكم جهل العامل بالعمل والتنويه بكفائته لا يصلح رداً على هذا الدفاع الجوهرى . ص ١٥٩

١٦- حق صاحب العمل فى فسخ العقد طبقاً للفقرة ٨ من المادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم إيقاف العامل لاتهامه فى جنابة سرقة لا يسقط حقه فى فصله بعدم اخكم نهائياً فيها . ص ١٥٩

١٧- حق صاحب العمل فى فسخ العقد طبقاً للمادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لارتكاب العامل خطأ نشأ عنه خساره مادية جسيمة . شرطه . ميعاده . علم صاحب العمل بالحادث . بيان اسم العامل فى البلاغ
تبرير لازم ص ١٥٩

- ١٨- فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب . أو بغير مراعاة مواعيد التليغ عن الحادث الذى ارتكبه لا يمنع من اعتباره فسخاً لعقد العمل . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . مثال . ص ١٦ .
- ١٩- إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل فى فسخ العقد . مثال . ص ١٦ .
- ٢٠- قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى القانون . جوازه . ص ١٦١ .
- ٢١- إنهاء عقد العمل لعدم كفاية العامل لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته . ص ١٦١ .
- ٢٢- غياب العامل . وجوب إخطار صاحب العمل بسبب غيابه . تخلفه عن ذلك فصله . مراعاة الأوضاع المقررة فى القانون . وجوب أن يسبق الفصل إنذار كتابى من صاحب العمل للعامل . ص ١٦١ .
- ٢٣- قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى القانون . جوازه . ص ١٦١ .
- ٢٤- تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع . ص ١٦٢ .
- ٢٥- مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة فى نفيه إلى أسباب سائفة إعراضها عن طلب الإحالة على التحقيق . ص ١٦٢ .
- ٢٦- تقدير مبرر فصل العامل . مسألة موضوعية . استقلال قاضى الموضوع بها باستخلاص سائغ . ص ١٦٢ .
- ٢٧- انتهاء العمل بالمنشأة التى كان يعمل بها العامل (المنصوص بسبب نشاطه النقابى) لا يمنع من الحكم بإعادته الى عمله ما دام رب العمل لم يصف أعماله . ص ١٦٣ .
- ٢٨- انتهاء وصف التعسف عن فصل العامل اعتبار أن ما اتخذته من إجراءات غير لائقة اعتبار أن ما اتخذته من إجراءات غير لائقة فى حق رؤسائه

مبدأً للمبدأ . إير . الحكم مبررات سائفة له كافية لحمله . لا تناقض ولا قصور .
ص ١٦٣

٢٩- للشركات المساهمة شرمات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تعيين مستخدمين من المصريين وفصل موظفيها من الأجانب بما يحقق النسبة المقرره فى القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . الفصل فى هذه الحالة له ما يبرره .
ص ١٦٣

٣- عدم ترك العامل العمل فور تقديم استقالته أو قبولها . استمراره فى العمل بأمر رب العمل . ترتيب الحكم على ذلك انتهاء العقد لا مخالفة للقانون
ص ١٦٣

٣١- المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على أحوال انتهاء عقد العمل بوفاة العامل أو عجزه عن تادية عمله أو بمرضه مرضاً يستوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة لم يرد على سبيل الحصر .
ص ١٦٤

٣٢- عدم اشتراط لائحة المعاشات (الخاصة بمؤسسة رب العمل) لاستحقاق الموظف للمعاش أن يكون الفصل بسبب حالة المرض به وأن اشترطت أن يكون المرض من شأنه أن يعجزه عن الاستمرار فى العمل . لا يمنع من الالتحاق أن يكون الفصل راجعاً لسبب آخر استدلال الحكم على حالة المرض والعجز بأدلة مستمدة من شهادات طبية لاحقة لانتهاء عقد العمل . لا مخالفة فى ذلك للقانون .
ص ١٦٤

٣٣- العجز عن العمل . إثباته تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل . اختلاقيها . عرض الأمر على الطبيب الشرعى . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . إغفالها . لا يحرم المحكمة من استعمال حقا فى اتخاذ اجراءات الكفيله بتحقيق دليل العجز وتقديره .
ص ١٦٤

٣٤- انتهاء علاقة العمل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة الجئحة . حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشىء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية
ص ١٦٥

٣٥- تحديد رب العمل من المستين لتقاعد عماله . تصرف منه بما له من سلطة مطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل بها . إنهاء عقد العامل لهذا السبب لا يكون بغير مبرر . ص ١٦٥

٣٦- سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه فى المكان الذى يصلح له . عدم كفاية العامل . مثال . مآخذ مشروع . أثره تعديل شروط العقد . إنهاؤه . الإدعاء بعدم صحة هذا المآخذ والتعسف فى إنهاء العقد . عبء اثباته . ص ١٦٥

٣٧- منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال . لهذا الإنهاء ما يبرره . سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته . تقديره . مبرراته . التحقق منها . رقباه القاضى . ص ١٦٦

٣٨- سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه فى المكان الذى يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً . نقله إلى مركز أقل مبره أو ملازمة من المركز الذى يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل فى إنهاء العقد . ص ١٦٦

٣٩- قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى القانون . جوازه . ص ١٦٦

٤٠- حق صاحب العمل فى فسخ العقد طبقاً للمادة ٧٦/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مناه . غياب العامل بغير سبب مشروع . ص ١٦٦

٤١- توفير الرعاية الطبية للعامل أو منحه إجازة مرضية . لا شأن له بمشروعيه أو عدم مشروعية سبب الغياب . ص ١٦٦

٤٢- سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل تقدير مبرر الاتهاء . موضوعى . ص ١٦٧

٤٣- منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضى . ص ١٦٧

٤٤- التصرف الذى ينتفى عنه وصف التعسف فى فصل العامل .
شرطه . ص ١٦٧

٤٥- اعادة العامل الذى يفصل بسبب نشاطه التقابى الى عمله أمر جوازى
للمحكمة . ص ١٦٧

٤٦- قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب
المنصوص عليها فى القانون . جوازه . ص ١٦٨

٤٧- ارتكاب العامل جريمة أو جنحة أو اضراب غير مشروع أو التحريض عليه
أو ارتكاب أية جنحة داخل دائرة العمل . عدم التزام رب العمل بإبلاغ الحادث
إلى السلطة المختصة . حقه فى إجراء تحقيق إدارى . الاكتفاء فى إجراء
الفصل . ص ١٦٨

٤٨- مرض العامل المستوجب لإنقطاعه عن العمل . الانقطاع المتصل مدة لا
تقل عن مائة وثمانين يوماً . كفاية لإنهاء العقد ولو انتهت سنة وبدأت
أخرى خلالها . ص ١٦٨

٤٩- من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير
كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن
سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف
عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله الى مركز أقل ميزة وملازمة من المركز الذى
كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع
صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل . ص ١٦٨

٥٠- تحديد رب العمل سناً معيناً لتقاعد عماله . يترتب عليه انتهاء العقد
تلقائياً . استمرار العامل فى عمله بعد بلوغه سن التقاعد بموافقة رب
العمل . موداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة بين الطرفين لا يجوز
إنهاؤه بغير إخطار سابق ويخون مبرر . ص ١٦٩

٥١- يجوز لصاحب العمل فصل العامل بدون إنذار أو تعويض بسبب فرض
الحراسة على أمواله بمقتضى الأمر العسكرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأمر
رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة . بعد

تنازلاً عن استعمال هذه الرخصة فلا يجوز أن يتخذ منها مبرراً
للفصل . ص ١٦٩

٥٢- للعامل الموقوف طبقاً لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة
١٩٥٩ مركز قانونى خاص . يفترض التعسف فى صاحب العمل إذا هو رفض
إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق فى إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا
توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو
الذى يدعى خلاف الثابت حكماً . ص ١٦٩

٥٣- إدارة المرفق لحساب الملتزم ولحمت مسئوليته . عدم مسئولية جهة الإدارة
عن التزاماته . اسقاط الالتزام أو انتهائه ، أثره . وضع حد فاصل بين إدارة
الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق عدم اعتبار الدولة خلفاً خاصاً أو عاماً
للملتزم . مثال فى دعوى عمل . ص ١٧ .

٥٤- بلوغ العامل السن المحددة للتقاعد . مؤداه . إنتهاء العقد تلقائياً دون
حاجة لإخطار . استمرار العامل فى عمله بعد ذلك بموافقة رب العمل .
مؤداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة . عدم جواز انتهاء هذا العقد بغير
إخطار ودون مبرر . ص ١٧ .

٥٥- القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئى مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة
كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة . مانع
لذات الخصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئى آخر مترتب على ثبوتها أو
انتفائها . مثال فى دعوى عماليه . ص ١٧ .

٥٦- لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ . جواز استخدام من يتمتع بهجنسيه إحدى الدول الى تعامل الجمهورية
العربية بالمثل . إنهاء خدمة العاملين بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة
أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الاجنبية ص ١٧١

٥٧- المدارس الخاصة . الزامها باتباع إجراءات تأديب المدرسين والموظفين
الفنيين الواردة بالقانون ١٦ لسنة ١٩٥٨ وقرارات وتعليمات وزاره التربية
والتعليم فى شأن تنظيم هذه المدارس . تطبيق أحكام قانون العمل فى شأن
إنهاء عقود هؤلاء المدرسين والموظفين الفنيين . صحيح . ص ١٧١

٥٨- الإصدار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة . قانون العمل ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلاً خاصاً . ص ١٧٢

٥٩- عدم مراعاة قواعد التأديب . لا يمنع من فسخ عقد العمل لأى مسوغ مشروع . ص ١٧٢

٦٠- تقدير مبرر الفعل . مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . ص ١٧٢

٦١- عقد العمل غير المحدد المدة . جواز إنهائه باتفاق الطرفين واستبدال عقد جديد بمحدد المدة به . عدم مساس هذا العقد الأخير بأي حق من حقوق العامل فى حكم المادة ٣/٦ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . انتهاء الحكم المطعون الى صحة ذلك العقد . لا خطأ . ص ١٧٣

٦٢- القانون ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . إقتصار تطبيقه على من يفصل من موظفى وعمال الدوائر والانتدابات الزراعية بسبب الاستيلاء على الأراضى التى يعملون بها تنقيحاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى . ص ١٧٣

٦٣- تقدير المبرر للفصل . مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . ص ١٧٣

٦٤- عقد العمل غير المحدد المدة . اعتباره منتهياً باخطار أحد الطرفين للآخر بالرغبة فى إنهائه . عدم مراعاة مهلة الاخطار . لا يترتب عليه إلا الحق فى التعويض . ص ١٧٤

٦٥- جواز أن يكون هناك خطأ مدنى دون أن يورث خطأ جنائى . الحكم ببراءة العامل من الجريمة المسند اليه . غير مانع من اعتبار ما وقع منه اخلاً بالتزاماته الجهرية . ص ١٧٤

٦٦- قضاء الحكم برفض طلبى الطاعنين (العمال) العودة الى عملهم الأصلى تأسيساً على عدم جواز هذا الطلب . النعى عليه بعدم استظهار ركن الضرورة التى دعت الى تغيير العمل . غير منتج . ص ١٧٤

٦٧- اختصاص المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل أو الوقف عن العمل .

نطاقه . عدم اختصاص تلك المحاكم باعادة من يفصل إلى عمله أو تعويضه
عن الفصل أو الوقف المخالف للقانون . الاختصاص بذلك للمحاكم العادية ذات
الولاية العامة . ص ١٧٥

٦٨- سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي الشركات
المشار إليها في القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذين يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر
جنباً شهرياً . شمولها حق توقيع عقوبة الفصل عند إخلال العامل بالتزاماته
الجمهوريّة . عدم التزام رب العمل بإبلاغ النيابة الإدارية عند وقوع أية مخالفة
منهم . ص ١٧٥

٦٩- عدم إفصاح المادة ٥٦ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامه الصادر بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عن الحالات التي يجوز
فيها توقيع عقوبة الفصل . مؤداه . ترك ذلك التحديد للقواعد العامه الوارده
بالمادة ٧٦ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١٧٦

٧- نص المادة ٦٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ عدم إيجابه إبلاغ النيابة
العامه عن ارتكاب العامل لجناية أو أية جنحة داخل دائرة العمل . حق رب
العمل في فصله متى قدر ما وقع منه يكفي لانتهاء علاقة العمل طبقاً للمادة
٧٦ من ذات القانون . ص ١٧٦

٧١- المنازعه فيما انتهى اليه الحكم بأسباب سائغه من توافر شروط تطبيق
المادة ٧٦ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام
محكمة النقض . ص ١٧٦

٧٢- الاستقاله إنها . للعقد بالإدارة المنفردة . انتاجها لاثرها بمجرد تنفيذها لا
يحول دون ذلك التأشير عليها بالحفظ من رب العمل أو اقراره بأن علاقة
العمل مازالت باقية . ص ١٧٧

٧٣- تقدير مبرر الفصل من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به متى
بنى على أسباب سائغه . ص ١٧٧

٧٤- نص المادة ٥٧ من قانون المؤسسات العامه وشركات القطاع العام ٣٢
لسنة ١٩٦٦ انصرافه . جواز تنحية أعضاء مجلس إدارة الشركة . عدم وروده
على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن التقاعد ص ١٧٧

٧٥- العاملون الندير صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية تجاوزهم من الستين ، وانتفاء سبب بقائهم فى الخدمة بعد بلوغهم تلك السن . جواز إنهاء خدمتهم . ص ١٧٧

٧٦- انتهاء الحكم صحيحاً إلى أحقية الشركة فى إنهاء خدمة العامل بعد بلوغه من الستين بالتطبيق للمادة ٧٥ من اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . عدم التزامه من بعد بحث ما تمسك به العامل من تجديد عقده المهرم بعد بلوغه تلك السن لمدة غير محدودة . ص ١٧٨

٧٧- حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بإدانته رب العمل لفصل العامل - وهو عضو النقابة - قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك . قضاء الحكم المضمون فيه بأن الفصل لم يكن له شأن بالنشاط النقابى . عدم اعتباره مخالفاً لحجية الحكم الجنائى . علة ذلك . ص ١٧٨

٧٨- فصل أحد العاملين بشركات القطاع العام بموجب قرار جمهورى ودون اتباع الطريق التأديبى عدم اتصاله بأعمال السيادة التى يمتنع على القضاء نظرها . علة ذلك . ص ١٧٩

٧٩- تقدير قيام المهرر لفصل العامل . استقلال قاضى الموضوع به متى بنى على أسباب سائفة . ص ١٧٩

٨٠- تقدير توافر اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية مما يستقل به قاضى الموضوع . ص ١٨٠

٨١- مد خدمة العامل بعد بلوغه من الستين المادة ٧٦ من اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . مرهون بحاجة العمل حسب تقدير رب العمل وسلطته فى تنظيم منشأته . التحاق العامل بالشركة فى سنة ١٩٦١ بعد بلوغه من الستين ثم استغنائها عنه سنة ١٩٦٦ . لا خطأ ولو كان العامل مازال لاتقاً طيباً . ص ١٨٠

٨٢- الأصل أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ولو اتسم بالتصرف . الاستغناء الفصل بسبب النشاط النقابى . إلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمة العامل لعدم خطأ السبب . خطأ . ص ١٨٠

٨٣- تغيب العامل من العمل أكثر من ١٠ أيام متوالية في السنة الواحدة .
أثره جواز فسخ العقد . شرطه . إنذاره كتابه بعد مضي ٥ أيام . وجوب
وصول الإنذار للعامل قبل اكتمال العشرة أيام . ص ١٨١

٨٤- قيام العامل باخطار رب العمل بسبب غيابه لمرضه . ثبوت علم رب العمل
بذلك بعد فسخ العقد لتغيب العامل مدة أكثر من ١٠ أيام . اعتبار الفسخ
مبرراً . ص ١٨١

٨٥- إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة
بالشرف والأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة من سلطة رئيس مجلس إدارة
الشركة للاتحة ٣٣.٩ سنة ١٩٦٦ . اختلاف هذه الحالة عن الفصل
التأديبي . ص ١٨١

٨٦ و ٨٧- عدم مراعاة رب العمل قواعد التأديب لا يمنعه من فسخ عقد
العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المبينة بالمادة ٧٦ من القانون ٩١ لسنة
١٩٥٩ . ص ١٨٢

٨٨- إنهاء العقد بسبب عجز العامل . المقصود بالعجز هو عدم قدرته على
أداء ذات العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان قادراً على أداء أعمال
أخرى . ص ١٨٣

٨٩- منع العامل من مواصلة عمله بسبب راجع الى رب العمل . استحقاقه لأجر
الفترة التي منع فيها من العمل . المادة ٦٩٢ مدني . عدم مريان هذا النص
في حالة فصل العامل . ص ١٨٣

٩٠- فصل العامل . وجوب إخطاره بذلك بكتاب مسجل بالكتابة هي وسيلة
الاثبات . إقرار العامل بعلمه بواقعة الفصل كاف لترتيب آثارها . ص ١٨٤

٩١- عقد العمل غير محدد المدة . إنهاء رب العمل له بإرادته المنفردة . أثره .
إنقضاء الرابطة العدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . القضاء بإعادة العامل إلى
عمله . شرطه . ص ١٨٤

٩٢- الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين . حق العامل في
الاستمرار في العمل لمدة سنة أخرى من تاريخ نفاذ للاتحة ٣٣.٩ لسنة

١٩٦٦ . شرطه . لتحديد رب العمل سناً معيناً . لا يترتب حقاً مكتسباً للعامل . ص ١٨٤

٩٣- عقد العمل غير محدد المدة . جواز إنهاؤه رب العمل له ولو اتسم بالتعسف . حق العامل في التعويض ان كان له محل . القضاء للعامل باستحقاقه لأجر رغم إقراره بفصله من العمل . خطأ . ص ١٨٥

٩٤- عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . التحاق أحد العاملين بشركات القطاع العام أثناء عمله بوظيفة بشركة أخرى في ظل أحكام ذلك القانون . أثره . حرمانه من حق الاختيار . فصله من العمل بالشركة الأخيرة . اعتباره فصلاً مبرراً . ص ١٨٥

٩٥- القرار الجمهوري ١٩٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض العاملين المعارين للخدمة من سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي . عدم صريانه على ما انتهت خدمته لانتهاء عقده دون فصل . ص ١٨٦

٩٦- سلامة قرار فصل العامل من عدمه . مناطه . الظروف والملاهيات المحيطة به وقت الفصل . لا بعده . ص ١٨٦

٩٧- مبررات فصل العامل التي ذكرها صاحب العمل . إعتبارها نافية للتعسف من جانبه . ما لم يثبت العامل عدم صحتها . ص ١٨٧

٩٨- إنهاء خدمة العامل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خضوعها للأحكام المنصوص عليها في ذلك القانون ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد فيه نص . قرار إنهاؤه عدم خضوعه لرقابة القضاء إلا فيما يخص طلب التعويض . الاستثناء الفشل بسبب النشاط النقابي . المادة ٧٥ من قانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١٨٧

٩٩- إلزام الطرف الذي ينتهي عقد العمل بالإفصاح عن سبب إنهائه له . عدم إفصاحه عنه قرينه على أن الإنهاء بغير مبرر . ذكر صاحب العمل سبب إنهاء العقد لا يكلفه إثبات صحته . التزام العامل بإثبات أن الفصل بغير مبرر . إثباته صحة سبب الفصل . دليل كاف على التعسف . ص ١٨٨

١- عدم اللباقة للخدمة معياً . من أسباب إنهاء خدمة العامل . بثبوتها

بقرار من الجهة الطبية المختصة . عدم جواز فصل العامل قبل نفاذ أجازته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب العامل إنهااء خدمته . ص ١٨٩

١.١- سرمان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بمؤسسة مصر للطيران . مؤداه تطبيق أحكام القانون ٢٤ سنة ١٩٦٤ بشأن الأمراض المزمنة . تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عليهم . خطأ فى القانون . علة ذلك . ص ١٨٩

١.٢- عدم إفصاح الحكم عن الوقائع التى استند إليها والأدلة التى اقتنع بثبوتها للقول بعدم استنفاد المطعون ضده لإجازته المرضية والاعتيادية . قصور . ص ١٨٩

١.٣- الدعوى بطلب بطلان قرار الإحالة للتقاعد إعتبارها إقرار قضائي بحصول الفصل من العمل . ص ١٩٠

١.٤- إنهااء المطعون ضدها عمل الطاعن الموقت بانتهاء مدته صحيح فى القانون . علة ذلك . ص ١٩٠

١.٥- سوء سلوك العامل المزدى إلى إنهااء خدمته الاعتداد به عند احتساب مدد الخدمة الفعلية سواء وقع فى مجال العمل أو خارجه . علة ذلك . ص ١٩١

١.٦- إنهااء خدمة العامل فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم خضوعه لرقابة القضاء ، إلا فيما يتعلق بطلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابى . المادة ٦/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١٩١

١.٧- إنهااء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . أثره . انقضاء الرابطة العقدية ولو اتمم الاتهاء بالتعسف . ليس للعامل إلا الحق فى التعويض . جواز اعادته الى عمله إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى . ص ١٩٢

١.٨- بطلان قرار الفصل لمخالفة أحكام التأديب . لا يمنع صاحب العمل من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . الاستثناء . الفصل لأسباب نقابية . ص ١٩٢

- ١٠٩- تقدير مبرر فصل العامل . استقلال قاضي الموضوع به . ص ١٩٣
- ١١٠- مخالفة القواعد التنظيمية الخاصة بوقف وفصل العامل لا يترتب عليه أن يكون الفصل تعسفاً ولا يسلب المحكمه سلطتها في تقدير المبرر للفصل . ص ١٩٣
- ١١١- قرار انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن التقاعد . قرار كاشف . ص ١٩٣
- ١١٢- انتهاء خدمة العامل من أسبابها الاستقالة . عدم خضوعه لرقابه القضاء إلا فيما يختص بطلب التعريض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي . ص ١٩٣
- ١١٣- تقدير قيام المبرر لفصل العامل وتقدير التعريض المستحق له عن الفصل بدون مبرر من سلطة محكم الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب سانحه . ص ١٩٤
- ١١٤- قرار إنهاء خدمة العامل في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم خضوعه لرقابة القضاء إلا فيما يتعلق بطلب التعريض ولو اتسم الإتهام النقابي . المادة ٤/٦٦ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ص ١٩٤
- ١١٥- عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . إنهاء عقد العمل لشغل أكثر من وظيفة بالمخالفة لأحكام هذا القانون مبرر وغير مشوب بالتعسف . ص ١٩٤
- ١١٦- قرار إنهاء خدمة العامل في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم خضوعه لرقابة القضاء إلا فيما يتعلق بطلب التعريض ولو اتسم الإتهام بالتعسف . المادتين ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدني . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي . المادة ٤/٦٦ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ص ١٩٦
- ١١٧- انتهاء خدمة العاملين بالمنظمات الصحفية والقرمية في ظل القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ببلوغ سن الستين . الاستثناء . الاستمرار في العمل حتى الخامسة والستين . تعيين الطاعن في ظل لائحة تحدد سناً معيناً للتقاعد . لا يترتب حقاً محضاً . ص ١٩٦

١١٨- الحكم بعقوبة جنابة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ . من أسباب انتهاء خدمة العامل . المادة ٧/٩٦ القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . اعتبار الهروب من خدمة القوات المسلحة . جريمة مخلة بالشرف شرطه . أن يكون وقت خدمة الميدان وصدر حكم بعقوبة جنابة . المادة الأولى من قرار وزير الحربية ٥٣٧ لسنة ١٩٦٨ . ص ١٩٧

(ب)

بدل

- ١- البديل المستحق للعامل . ماهيته . إعتباره جزءاً من الأجر .
شرطه . ص ١٩٨
- ٢- انتقال ملكية المنشأة بإدماجها فى أخرى . أثره . عدم أحقية العامل بالمنشأة المندمجة فى المطالبة بالبديل المقرر لعمال منشأة أخرى مندمجة بدعوى المساواة بهم . ص ١٩٨
- ٣- شركات القطاع العام . تشكيل مجلس إدارة مؤقت لمباشرة أعمال معينة . أثره . استحقاق الأعضاء للمكافأة والبديل المقررين طول مدة العضوية دون الفترة التالية لزوال هذه الصفة ص ١٩٨
- ٤- منع العامل مقبلاً تعديلاً له . ما كان يقوم به من جهد إضافى . القضاء بعدم استحقاقه له بعد زوال سببه لا خطأ . ص ١٩٩
- ٥- البديل الذى يعطى للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه . مثال . ص ١٩٩
- ٦- البديل . ماهيته . اعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزءاً من الأجر . اعطاؤه لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها . إعتباره جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت الى تقريره . ص ١٩٩
- ٧- تخفيض البدلات والرواتب الإضافية بمقتضى القانون ٣ لسنة ١٩٦٧ . الاستثناء . حالاته . المادة الأولى من القانون . ص ٢٠٠

بدل اغتصاب

- ١- بدل الاغتصاب المنصوص عليه فى المادة ١١ من اللائحة ١٥٤٩٨ لسنة ١٩٦١ . إندراج فى بدل طبيعة العمل . ص ٢.١
- ٢- أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا تمس حقوق العاملين المكتسبة قبل نفاذها . مودى ذلك . عدم إلغاء القرارات التى أصدرتها الشركات بمنع بدل الاغتصاب وفقاً لللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما دام لم ينص صراحة على إلغاء هذه القرارات . علة ذلك . ص ٢.١
- ٣- بدل الاغتصاب يندرج فى بدل طبيعة العمل . م ١١ من اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ضرورة تقديره بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تقديره بقرار من مجلس إدارة الشركة . لا أثر له . جواز قيام الشركة بوقف العمل به . ص ٢.١
- ٤- قرار الشركة بمنع بدل لعائلها قبل صدور اللاتحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . بقاؤها نافذة بعد العمل . ص ٢.٢
- ٥- بدل الاغتصاب . إندراج فى بدل طبيعة العمل . إستحقاق العامل له . وجوب صدور قرار به من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمداً من الوزير المختص . لا محل لإعمال قاعدة المساواة فى هذا الخصوص . ص ٢.٢

بدل إقامة

- ١- القرار الجمهوري ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن بدل الإقامة . قاصر على موظفي الدولة وعمالها . عدم انطباقه على العاملين بالقطاع العام . ص ٢.٣
- ٢- بدل الإقامة في الأماكن النائية . ما هيته . عدم اعتباره اعانة غلاء معيشة التي تقرر عدم سريان قواعدها على العاملين بالقطاع العام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٢.٣
- ٣- المساواة بين عمال صاحب العمل . قاعدة تفرضها قواعد العدالة . منع بدل اقامة للعاملين بفرع أصوار . أثره . استحقاق العامل المنقول اليه لهذا البديل . ص ٢.٣

بدل انتقال

١- بدل الانتقال ، اعتباره جزءاً من الأجر ، متى كان لقاء طاقة يبذلها بقطع يزوالها . اعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات بتكديدها . عدم اعتبارها جزءاً من الأجر .
ص ٢.٤

٢- بدل الانتقال . اعتباره جزءاً من الأجر . مناطه .
ص ٢.٤

٣- انتقال العاملين بشركات القطاع العام بسيارات الركوب الخاصة بها الى مقر أعمالهم التزامهم بأجر الانتقال من منازلهم ون الانتقال من أماكن التجمع .
قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . الانتقال من أماكن التجمع لا يعد ميزه عينيه . جواز عدول رب العمل عن تقديم هذه الخدمة . علة ذلك .
ص ٢.٤

٤- القضاء في المسألة الأساسية الواحدة بين ذات الخصوم . اكتسابه قوة الأمر المقضى . القضاء نهائياً باستحقاق العامل لبذل انتقال ثابت عن مدة معينة باعتباره أجراً ثابتاً زيد على مرتبه . وجوب التقيد بهذا القضاء عند المطالبة بهذا البذل عن مدة لاحقة .
ص ٢.٥

٥- مصاريف الانتقال المنصوص عليها بالمادة ٥ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال القاهت على السواء .
أساس ذلك .
ص ٢.٥

٦- تقرير بدل الانتقال في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور قرار من وزير المالية والاقتصاد . المادة ٣٥ من لائحة بدل لاسفر ٤١ لسنة ١٩٥٨ . تقرير لجنة شئون الافراد له . القضاء باعتباره مجرد توصيه . لا خطأ .
ص ٢.٦

٧- تقرير بدل انتقال للعاملين شركات القطاع العام . أداته قرار من وزير المالية والاقتصاد . المادة ٣٥ من القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ . صدور قرار من لجنة شئون الافراد بتقرير بدل الانتقال في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقرار ١٤ لسنة ١٩٦٥ . عدم الأثر .
ص ٢.٦

٨- بدل الانتقال . تقريره لمراجعة المصروفات التي يتكبدها العامل أثناء تأدية وظيفته . لا يعتبر من طبيعة تحديدته بمبلغ شهري ثابت . قضاء المحكم المطعون فيه بفروق نفقات الانتقال الفعلية . عدم اعتباره خارجاً عن نطاق الطلبات المطروحة .
ص ٢.٧

٩- تخفيض البدلات والرواتب الإضافية بواقع ٥٢٥ مع استثناء مصاريف الانتقال . المادة ١ من القانون ٣ لسنة ١٩٦٧ . القضاء المطعون ضده بفروق مصروفات الانتقال الفعلية دون خفض بما لا يجاوز بدل الانتقال الثابت المقرر له . صحيح .
ص ٢.٧

١٠- صدور قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٦٦ بإلغاء تخصيص سيارات للعاملين بالبنك . وجوب أداء مقابل نقدي للعامل عن تلك الميزة العينية . اعتبارها جزءاً لا يتصل عن آخره لا يحوز انتقاصه .
ص ٢.٧

١١- منع بدل انتقال ثابت للعاملين بشركات القطاع العام في ظل العمل باللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، شرطه . صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بتقريره .
ص ٢.٨

١٢- بدل الانتقال . ماهيته . تقرير بدل انتقال ثابت لمدير الإدارة القانونية ومن في حكمه دون سائر الاعضاء الذين يحصلون على نفقات انتقالهم الفعلية لا يجيز لهم المطالبة بالبدل الثابت . التعدي مبدأ المساواة لا محل له . علة ذلك .
ص ٢.٨

١٣- صرف البدل باستمرار وانتظام أو تقريره بمبلغ شهري ثابت . أثره . عدم تغيير طبيعته . علة ذلك .
ص ٢.٨

بدل تفرغ

١- المهندس المعين بمقتضى أمر تكليف صادر طبقاً لأحكام القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ واللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لا محل للمطالبة ببدل تفرغ طبقاً للقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات بشركات القطاع العام طالما أن تعيينه لا يستند إليه . ص ٢١ .

٢- بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقطاع العام . عدم جواز الجمع بينه وبين الراتب المصرفي بالنسبة لمن يعمل منهم في قطاع البنوك . القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . قضاء الحكم المطعون فيه بما يخالف هذا النظر . خطأ في القانون . ص ٢١ .

٣- بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز منحها بغير الطريق القانوني . المادة ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . بدل التفرغ للإحصائيين التجاريين . قصره على العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام . علة ذلك . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ . ص ٢١١ .

٤- بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بالقطاع العام في ظل أحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . تفويض مجلس الوزراء في تقريرها بدل التفرغ للإحصائيين العلميين والتجارين والزراعيين قصره على العاملين المدنيين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام . علة ذلك . ص ٢١١ .

٥- البدلات الوظيفية في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ماهيتها . اداة تنظيمها مجلس إدارة شركات القطاع العام . عدم تعارضه مع قرار رئيس مجلس الوزراء بوقف صرف بدلات التفرغ . علة ذلك . قضاء الحكم بعدم أحقية الطاعنين في البديل المطالب به دوم أن يعرض لما إذا كان من البدلات الوظيفية . خطأ في القانون وقصور . ص ٢١٢ .

٦- البدلات الوظيفية في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . حق تقريرها منوط بمجلس إدارة الشركة . شرطه . أن تكون بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة . ص ٢١٢ .

بدل تمثيل

١- البديل . متى يكون جزءاً من الأجر ومتى لا يكون كذلك . بدل التمثيل . ص ٢١٣

٢- بدل التمثيل المستحق لأعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام . عدم استحقاقهم له في فترة تنحيته عن عملهم . لا يعد هذا البديل أجراً أو مكافأة مما نصت عليه المادة ٥٢ من القانون ٦ لسنة ١٩٧٧ . ص ٢١٣

٣- البديل المستحق للعامل . ماهيته . إعتباره جزءاً من الأجر . شرطه . ص ٢١٣

٤- مرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها المحدد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٨ تبعاً لمستوى تقييم الشركة على النحو الوارد بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ سنة ١٩٦٧ . رؤساء مجالس الإدارة الموجودين وقت العمل بالقرار تسرى عليهم تلك القاعدة إذا لم تكن قد صدرت لهم قرارات من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم في وظائفهم . رؤساء مجالس الإدارة الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرار من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرافق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية . ص ٢١٤

٥- بدل التمثيل يصرف لشاغلي الوظائف التي تقرر لها لمراجعة الالتزامات التي تفرض عليهم مراكزهم . يصرف أيضاً ويلات الحكمة للقائمين بأعبائها . ص ٢١٤

بدل سفر

١- بدلا السفر والسيارة المؤديان للعامل عوضاً عن نفقات تكبدها في السفر .
عدم اعتبارهما جزءاً من الأجر . ص ٢١٦

٢- العاملون بالجهات النائية . استحقاقهم لميزه السفر على نفقة الشركة هم وعائلاتهم . مناطه . قيامهم بالسفر فعلاً . القضاء . بمقابل نقدي لتذاكر السفر كتعويض رغم عدم سفرهم . باعتبار هذا المقابل ميزة عينيه تلحق بالأجر . ص ٢١٦

٣- العاملون بالجهات النائية بشركات القطاع العام . أحقيتهم في السفر على نفقاتها . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذاً لللائحة رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . تحديد المناطق النائية اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة ببيانها . ص ٢١٦

٤- تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذاً لللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . ص ٢١٧

٥- الموظفون للتدريب بالخارج من العاملين بشركات القطاع العام . استحقاقهم لبديل السفر المقرر بنظام الشركة المعتمد من المؤسسة المادة ٢٩ القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا محل لإعمال أحكام بدل السفر الوارد بالقرار الجمهوري الخاص بالموظفين للتدريب بالخارج . ص ٢١٧

٦- لمجالس إدارة شركات القطاع العام حق وضع الاسس والقواعد بالموظفين للتدريب بالدول الأجنبية خلافاً للأحكام العامة الواردة في القرار الجمهوري ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ ولائحة بدل السفر ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ . ص ٢١٨

٧- مقابل استثمارات السفر بالسكك الحديدية بين الجهة النائية التي يعمل بها العامل وموطنه الأصلي . مناطه حسابه . الفئة المالية التي يشغلها العامل فعلاً وقت استحقاق الصرف . لا عبرة بما يطرأ على هذه الفئة من تعديل نتيجة تسوية لاحقة . ص ٢١٩

٨- الجهات النانية المرخص للعاملين فيها بتذاكر سفر مجانية . تحديد مؤسسة
الغزل والنسيج هذه الجهات بالبلاد الواقعة على ساحل البحر الاحمر الجنوبي
والواحات . أثره . اقتصار الحق فى المقابل النقدي لهذه التذاكر على العاملين
بينه الجهات . ص ٢١٩

٩- مضاعفة بدل السفر للوفود والعاملين خارج الجمهورية فى ظل قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ . شرطه . أن يكونوا فى مهام
رسمية . ص ٢٢٠

١- احتساب العامل ضمن الحد الأقصى لافراد الاسره الذى يصرف عنه
بدل نقدي يبدأ سريانه منذ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧
لسنة ١٩٧٩ . ص ٢٢٠

بدل سكن

١- وجود مسكن مشترك بمقر عمل العامل يقيم فيه بصفة مؤقتة . لا يستتبع زوال حقه فى بدل السكن المقرر له . علة ذلك ص ٢٢١

٢- بدل السكن المقرر اعتباره جزء من الأجر . شرطه . أن يكون صاحب العمل قد التزم بأدائه للعامل مقابل عمل يؤديه وكانت طبيعة العمل تفرض حصوله عليه . ص ٢٢١

بدل طبيعة عمل

- ١- بدل طبيعة العمل . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله . عدم اعتباره جزءاً من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها في أدائه لعمله . اعتباره جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت الي تقريره . ص ٢٢٢
- ٢- بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . اختصاص مجلس الوزراء بتقريرها . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم جواز الاستناد لقاعدة المساواة للمخرج عمل قرره المشرع بنص صريح . ص ٢٢٢
- ٣- منع بدل طبيعة للعاملين بالقطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . أدائه . صدور قرار جمهوري به . قرار الشركة بصرفه . عديم الأثر . تمسك الطاعنه بذلك أمام محكمة الموضوع . دفاع جوهري . إغفال الرد عليه قصور . ص ٢٢٢
- ٤- استحقاق العامل بالقطاع العام بدل طبيعة العمل ، شرطه . اعتماد الوزير المختص للقوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية بناء على قرار مجلس الوزراء ، وقرار وزير الخزانة لهذه القوائم . القضاء بأحقية العامل للبدل بمجرد اعتماد الوزير المختص للقوائم دون نظر الى موافقة وزير الخزانة . خطأ في تطبيق القانون . ص ٢٢٣
- ٥- بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام . تقرير البدل لشاغلي الوظائف التجارية والمالية والإدارية والخدمات العامة بنسبة ٥٪ من البدل المقرر لشاغلي الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الانتاج بموجب قرارى مجلس الوزراء المؤرخين في ١٩٧١/١٢/٢١ ، ١٩٧٩/٦/٥ لا يترتب للطائفة الأخيرة حقاً في أن تظل بدلاتهم بصفة مستمرة ضعف بدلات الطائفة الأخيرة . ص ٢٢٤
- ٦- البدلات الممنوحة للعاملين قبل سريان القرارين الجمهوريين رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣.٩ والقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . بقائها قائمة وناقذة بعد العمل بها . علة ذلك . عدم النص صراحة على إلغائها . لا يغير من ذلك تنظيم القرار الأخير طريقة منع بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل للعاملين الخاصين لأحكامه ص ٢٢٦

٧- بدلات طبيعة العمل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ . حسابها على أساس الأجر المقرر لبداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل . التسوية على فئة مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . أثرها عدم استحقاق البديل المتردد لوظائف هذه الفئة . علة ذلك . ص ٢٢٦

٨- بدلات طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام في ظل أحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . قرار مجلس الوزراء . بتحديد الشروط والأحكام المنظمة لصرفها . تخلف هذه الشروط كلها أو بعضها . أثره . امتناع صرف البديل . ص ٢٢٧

٩- بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . قرار رئيس مجلس الوزراء . رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ يحدد المبادئ والقواعد المنظمة لصرفها . تخلف هذه القواعد وتلك المبادئ . أثره . امتناع صرف البديل . لا محل لطلب المساواة فيما يناهض القانون . ص ٢٢٧

١٠- قرارا مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٧١/١٢/٢١ ، ١٩٧٩/٦/٥ لا يرتب حقاً لشاغلي وظائف المجرعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية في ربط بدلاتهم بدلات شاغلي الوظائف التجارية والمالية . ص ٢٢٨

١١- بدل طبيعة العمل . ماهيته . مقابل ما يبذله العامل من جهد في عمله المتعاقد عليه ويرتبط به وجوداً وعدماً . اختلاف عن الأجر الإضافي . ص ٢٢٩

بدل غذا .

- ١- العسكريون المشار إليهم في القانون ١.٦ لسنة ١٩٦٤ المنقولون الى وظائف مدنية وجوب احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من رواتب أصلية وتعويضات بدل التغذية هو جزء من الأجر المستحق لهم . ص ٢٣ .
- ٢- اتفاق رب العمل مع العمال على منحهم بدلاً نقدياً عوضاً عن الوجبة الغذائية . تعديل هيئة التحكم هذا البديل بالزيادة دون موجب يقتضيه . خطأ . ص ٢٣ .

بدل ملابس

- ١- البذل . ما هيته . تقرير الشركة بدلاً للعمال مقابل الزى الخاص . عدم اعتباره جزءاً من أجورهم . نقل العامل الى شركة أخرى لا تستلزم هذا الزى . أثره . عدم استحقاقه للبذل المذكور . ص ٢٣٢

(ت)

تأديب

- ١- سلطة رب العمل فى توقيع الجزاءات التأديبية المقررة له فى القانون على موظفى الشركات المشار إليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذين تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً . حقه فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق . عدم التزامه بإبلاغ النيابة الادارية عند وقوع أية مخالفات منهم . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق رب العمل فى توقيع عقوبة الفصل المقررة فى المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٢٣
- ٢- انتهاء خدمة العامل من تاريخ وقفه عن العمل فى ظل المادة ٦١ من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مناطه . صدور حكم تأديبى يفصله من الجهات المختصة طبقاً للقراريين ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ . إعمال حكم هذا النص عبر حالات الفصل بغير حكم تأديبى . خطأ . علة ذلك ص ٢٢٣
- ٣- القضاء بعدم الاختصاص الولائى بنظر الدعوى إلغاء قرارات الجزاءات بالمخصم من مرتب العامل بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً استناداً الى المادة ٦ من اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . خطأ . علة ذلك . ص ٢٣٤
- ٤- قواعد التأديب . عدم مراعاتها وفسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى القانون . جائز . ص ٢٣٤
- ٥- قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد واجراءات تأديب العمال . عدم صريانه على العاملين بشركات القطاع العام . علة ذلك جواز الجمع بين توقيع الجزاء التأديبى والاقترطاع من أجر العامل تعريضاً عما تسبب فى فقد . اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . ص ٢٣٤
- ٦- الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . خضوعها للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا محل لانطباق المادة ٦ من القرار الجمهورى ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك . ص ٢٣٥
- ٧- الطعون فى الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام . اختصاص المحاكم

العادية بها حتى ٥/١/١٩٧٢ . تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
الدعاوى التى ترفع بعد ذلك اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها . علة
ذلك . ص ٢٣٦

٨- توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يحول دون طلب صاحب
العمل تعويض الضرر الذى أصابه من جرأتها بالطرق العادية . ص ٢٣٦

٩- العقوبات والإجراءات التأديبية التى تتخذ حيال العامل . تفويض وزير
الشئون الاجتماعية والعمل فى بيانها . المادة ٦٦ من قانون العمل ٩١ لسنة
١٩٥٩ . صدور القرار الوزارى ٩٦ لسنة ١٩٦٢ (المعدل) مزدهاء . عدم
التزام صاحب العمل باتباع ما ورد به من قواعد وإجراءات فى غير العقوبات
المنصوص عليها فيه . عدم صرف علاوة استثنائية أو وقف نشر المقالات أو
الغاء العمود الأسبوعى للمصحف أو منعه من الكتابة فى الجريدة أو اعتبار
إجارته بدون مرتب . عدم دخولها ضمن هذه الجزاءات . القضاء ببطلانها عدم
اتباع تلك الإجراءات . خطأ فى القانون . ص ٢٣٧

١٠- قواعد مجازاة العاملين تأديبياً . خضوعها لنظام أمر . قانون ٦١ لسنة
١٩٧١ . توقيع عقوبات تجاوز الجزاءات التأديبية . أو اقتضاء قيمة التعويض
من أجر العامل وسبلته الدعوى المدنية أو الجنائية . ص ٢٣٨

١١- سلطة صاحب العمل فى تأديب العامل . مراقبة انضائه له فى استعمالها .
مناطه . ص ٢٣٩

١٢- علاقة العمل بعلمها العقد والاتحة نظام العمل والجزاءات التأديبية
والقانون والعرف الأحكام التى تنظمها الاتحة . إلزامها لصاحب العمل .
مردء توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . الزام
العامل بها . منشأة حق صاحب العمل فى تنظيم منشأته والإشراف على
العاملين بها . ص ٢٤٠

تجنيد (ضباط احتياط)

- ١- تجنيد العامل . قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك .
انقضاء عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
ص ٢٤٢
- ٢- ترقية العاملين بالقطاع العام . أفضلية ضباط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . سريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى .
٢٣-٩ لسنة ١٩٦٦ ، القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
ص ٢٤٢
- ٣- الهيئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن خمسين عاملاً عدم التزامهم بالاحتفاظ للمجندين منهم بوظائفهم مدة تجنيدهم . المادة ٦ من القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ .
ص ٢٤٣
- ٤- المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية إلا اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل للتسوية بينهم وبين المجندين بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . لا محل للتسوية بينهم وبين المجندين بالحكومة . التمسك بأحكام القانون ١٦ لسنة ١٩٦٢ . لا أساس له طالما أن العامل التحق بالشركة قبل صدوره .
ص ٢٤٣
- ٥- التحاق العامل بالشركة وأداؤه الخدمة العسكرية قبل العمل بالقانونين ١٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٣ لسنة ١٩٦٧ لا محل لبحث مركز زملائه المسارين له من تاريخ الحصول على المؤهل لاحتساب أقيمه تعيينه اعتباراً من تاريخ تعيينهم .
ص ٢٤٤
- ٦- المجند الذى لم يسبق تعيينه . جرب مساواته عند التعيين في الأقدمية مع زملائه المتخرجين معه . عدم أحقيته في المساواة معهم في العلاوات أو الترقيات أو الأجر . أحقيتهم في المطالبة بهذه المساواة . المادتان ٦٢ ، ٦٣ من القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٨
ص ٢٤٤

٧- النص فى اتفاقية الامتياز البترولى على عدم خضوع شركة البترول للاتحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . سريان أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ فحسب على علاقاتها بالعاملين بها . عدم التزامها بوضع تنظيم معين للترقيات والعلاوات . القواعد الخاصة بترقيات وعلاوات ضباط الاحتياط . المادة ٦٨ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ عدم سريانها على العاملين بالشركة . ص ٢٤٥

٨- المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمه مدنيه لهم إلا اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ . عليه ذلك . القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تعيينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث . ص ٢٤٦

٩- اعتبار فترة استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة العسكرية مدة خبره تحسب فى الاقدميه عند التعيين فى القطاع العام . سريان ذلك اعتباراً من ١٨/٣/١٩٧١ . القانون ١ لسنة ١٩٧١ المعدل للقانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . تعيين العامل قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث . ص ٢٤٧

١٠- العاملون بشركات القطاع العام . استدعاؤهم للخدمة كضباط احتياط . وجوب الاعتداد بالتقارير التى تعدها القوات المسلحة عنهم فى شأن تقدير كفايتهم عند النظر فى تقبتهم . ثبوت تساوى المستدعى مع زملائه فى درجة الكفاية . أحقيته فى الترقية بالاختيار بالأفضليه عليهم . القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ . ص ٢٤٧

١١- المجندون ممن لم يسبق تعيينهم وحرمتهم التجنيد من التعيين مع زملائهم . أحقيتهم فى مساواتهم مع زملائهم فى الاقدميه المادة ٦٣ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٦٥ قبل تعديلها بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ . ص ٢٤٨

١٢- العاملون بالقطاع العام . عدم احتساب مدة خدمتهم العسكرية مدة خدمه مدنيه إلا اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٦ . علة ذلك . القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٤٨

١٣- ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة لضباط الاحتياط عند تحديد أقدميتهم ودرجاتهم . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ . مريانه علي الموظفين العموميين دون العاملين بشركات القطاع العام . ص ٢٤٩

١٤- الأجر الأصل فيه أنه لقاء العمل . الاستثناء حالات محددة على سبيل المحصر . ليس منها تجنيد العامل . الحكم الوارد بالمادة ٥١ من القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط . علة ذلك . ص ٢٤٩

١٥- تجنيد العامل . فصله من بعد لثبوت عدم لياقته طبياً . اعتباره مجنناً في الفترة التي قضاها بالقوات لاسلحه . القضاء له بأجره عن تلك الفترة بمقرره أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد . خطأ في القانون . ص ٢٥

١٦- عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . أثرها . مدة تجنيد إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة مؤدياً مدة الاختيار بنجاح . عدم إلزام صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مدة عقد العمل المحدد بمدة التجنيد أو صبروره هذا العقد غير معدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه . القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٥

١٧- مكافآت وحوافز الانتاج . عدم ادراجها ضمن الأجور وملحقاتها المستحقة للعاملين المستدعين والمستبقيين بالخدمة في الاحتياط الا اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٨ تاريخ العمل بالقانون ٩ لسنة ١٩٧٢ . المادة ٥١ من القانون ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية . ص ٢٥١

١٨- فترة استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة السابقة واللاحقة لتعيينهم بالقطاع العام . احتسابها ضمن مدة خدمتهم . علة ذلك . ص ٢٥٢

١٩- ضباط الاحتياط . أفضليتهم عند التعيين أو الترقية بالاختيار . مناهها . تساريفهم مع غيرهم من المرشحين . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٥٣

- ٢- المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مد خدمه مدنيه لهم إلا إعتباراً مكن ١٩٦٨/١٢/١ . علة ذلك . القانون ٢٨ لسنة ١٩٧١ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تعيينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . أثره . عدم إعمال النص المستحدث . ص ٢٥٣
- ٢١- المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . قصر سريانها على المجندين الحاصلين على موهلات دراسية دون غيرهم . علة ذلك . ص ٢٥٤
- ٢٢- مدة الخدمة العسكرية . وجوب احتسابها كمدة خبرة وأقدمية عند التعيين للمجندين ذوى الموهلات . شرطه . المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . ص ٢٥٤
- ٢٣- مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة وأقدمية للمجندين ذوى الموهلات . شرطه المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدله بالقانون ١٠٣ سنة ١٩٨٢ . عدم جواز الاستناد إلى الاقدمية المقرره بهذه المادة للطعن على قرارات التعيين والترقيه التي تمت في ١٩٨٠/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ . علة ذلك . ص ٢٥٤

ترقيه

- ١- تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلم المتفق عليها فى عقد العمل . لا يفيد بذاته تعديل العقد . الوعد بالترقيه إليها لا يكسبه حقاً فيها . ص ٢٥٦
- ٢- ترقيه العاملين بالقطاع العام . أفضليه ضباط الاحتياط عند التعيين أو الترقيه بالاختيار فى الوظائف العامه إذا تسارت مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . سريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى . اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٥٦
- ٣- ترقيه العاملين بشركات القطاع العام . شروطها . المادتان ٢ . ٢٥ من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استخلاص الحكم بأسباب سائغه توافر شروط ترقيه العامل . لا مخالفة للقانون . ص ٢٥٧
- ٤- ترقيه العامل للفتة السادسه وما فوقها أساسها . الاختيار بحسب الكفاء . الأفضليه للأقدم عند التساوى فى الكفاء . اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن العاملين بالقطاع العام . ص ٢٥٧
- ٥- ترقيه العاملين لاي المستوى الأول والثانى لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقيه بالاختيار على أساس الكفاءه وفقاً لمصلحة العمل . القانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ . ترقيه زملاء الطاعن الأتسم منه فى المزهل والدرجة . لا خطأ . طالما لم ينسب لرب العمل إساءة استعمال حقه فى الاختيار . ص ٢٥٨
- ٦- ترقيه العاملين بشركات القطاع العام . أساسها . الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لوظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقيه إليها . ص ٢٥٩
- ٧- قيام العامل على سبيل الاختيار بأعمال وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها . لا يكسبه حقاً فى الترقيه إليها . اعتبار ذلك ندباً لها لا يجرى مجرى الترقيه . ص ٢٥٩
- ٨- الوظيفة والفتة المالىه . متلازمان . الترقيه إلى فتة مالىه معينه . مؤداها . الترقيه إلى إحدى وظائف هذه الفتة . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين بالقطاع العام . ص ٢٥٩

٩- مصانع الشركة وأقسامها ، اعتبارها وحدة واحدة عند اجراء الترقيات طبقاً للقواعد الخاصة بالشركة . أثره . عدم جواز تخطي أحد العاملين في الترقية لمجرد أنه يعمل في مصنع غير الى يعمل به العامل المرقى . شرطه . توافر اشتراطات شغل الوظيفة في حقه . ص ٢٦ .

١٠- الحكم الصادر بندب خبير . عدم اشتغال أسبابه أو منطوقه على قضاء صريح أو ضمنى بشأن أحقية العامل للفئة المطالب بها . أثره . لا حجية له في هذا الخصوص . ص ٢٦ .

١١- ترقية العامل . أثرها . استحقاقه أجر الوظيفة المرقى اليها اعتباراً من تاريخ الترقية الفعلى لا عبرة بتاريخ نده للوظيفة قبل ذلك أو تراخيه في استلام العمل بها . ص ٢٦١ .

١٢- الترقية ليست حقاً للعامل إذا توافرت فيه شروطها . الشركة وحدها صاحب الحق في تقرير الوقت المناسب لاجراء الترقية . الترقية لوظائف الفئة السادسة وما يعلوها ، خضوعها لتقدير الشركة . اللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . عدم التزامها بشغل الوظيفة الحالية لديها ولو كان طالب الترقية مكلف بالقيام بأعمالها . ص ٢٦١ .

١٣- ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثاني . أساسه . الاختيار على أساس الكفاية دون اعتداد بالاقدمية . اختصاص جهة العمل بوضع ضوابط ومعايير الترقية القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٢٦٢ .

١٤- الترقية لوظيفة تقتضى تأهيلاً خاصاً وصلاحيه خبره معينه بشرطه . وجوب توافر هذا التأهيل وتلك الصلاحيه في العامل المرشح . مثال . ص ٢٦٢ .

١٥- ترقية العاملين بالقطاع العام . ماهيتها . الترقية الحاطنة لا تكسب أحداً حقاً . جواز سحبها مهما طال الوقت . علة ذلك . ص ٢٦٣ .

١٦- حق مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية في وضع ضوابط ومعايير الترفيه بحسب ظروف الوحدة وطبيعة نشاطها . ضوابطه . المادة ٨/٨ قرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٢٦٤ .

١٧- ترقية العامل اعد الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع عن النظر فيها مادام معاراً . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨/٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ من احتساب مدة إعارته في الترقية . ص ٢٦٤

١٨- إرجاء الشركة النظر في ترقية العامل لحين الفصل في النزاع القائم بينهما . عدم إعتباره قراراً بالترقية . علة ذلك . وجوب صدور قرار الترقية ممن يملكه في الوقت الذي يحدده . ص ٢٦٤

١٩- قرار الوزير المختص لتعيين وترقية العاملين في وظائف الادارة العليا بشركات القطاع العام . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . قرار صادر في نطاق العلاقة المتعلقة بهذا القرار . اختصاص القضاء العادي بالفصل فيه . ص ٢٦٥

٢٠- احالة أحد العاملين بالقطاع العام إلى النيابة في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . أثرها . مع جهة العمل من ترقبته متى حل دوره فيها مع حفظ وظيفته لمدة عام يكرر النظر في ترقبته خلالها إذا قضى ببراءته . القضاء بالبراءة بعد هذه المدة . يرجع حساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المعكمة التأديبية . ص ٢٦٥

٢١- التعيين أو الترقية لوظائف الإدارة العليا بالقطاع العام في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترخص السلطة المختصة بها دون قيد إلا عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف عن المصلحة العامة . ص ٢٦٥

٢٢- العاملون المفصولون نتيجة الحكم عليهم في قضايا سياسية . العفو عنه . أثره . اعتبار مدة خدمتهم متصلة عند الترقية سواء تمت بالاقدمية أم بالاختيار . علة ذلك . ص ٢٦٦

٢٣- طلب إلغاء القرار بترقية الطاعن فيما تضمنه من تخطي المظنون ضده في الترقية والحكم بترقبته . القضاء بإلغاء القرار على إطلاقه دون قصره على مجرد التخطي في الترقية . قضاء بما لم يطلبه المحصر . ص ٢٦٦

٢٤- عضو مجلس الشعب العامل بالدولة أو القطاع العام . ترقبته أثناء عضويته في المجلس وجوبها بالاقدمية عند حلول دوره فيها ، أو بالاختيار

إذا رقى من يلبه في الاقدميه . المادة ٢٥ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ .
مؤدى ذلك عدم التزام الادارة بترقيه من يلبه في الاقدميه إذا رقى هو
بالاختيار . ص ٢٦٧

٢٥- ترقية العاملين الى المستوى الأول والثانى . لجهة العمل وضع المعايير
اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . القانون
٦١ لسنة ١٩٧١ . درجة تقارير الكفاية . اعتبارها عنصراً رئيسياً من
عناصر الترقية . الاستناد الى الأفضلية في الاقدميه وكبر السن دون النظر
الى درجة تقارير الكفاية . خطأ في القانون . ص ٢٦٧

٢٦- سلطة صاحب العمل فى تنظيم منشأته . مؤداها . حقه فى قصر الترقية
على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية . الترقية ليست حقاً
مكتسباً للعامل يتحتم ترقبته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها . الوحدة
الاقتصادية وحدها صاحبه الحق فى تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة
الترقيات . ص ٢٦٨

٢٧- الوظيفة والفئة المالبه أمران متلازمان . الترقية الى فئة مالية
معينة . مؤداها . الترقية الى إحدى وظائف هذه الفئة . القانون ٤٨
لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٦٩

٢٨- ترقية العاملين بالقطاع العام . ماهيتها . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
الترقية المحاطة لا تكسب أحداً حقاً . جواز سحبها مهما طال الوقت عليها .
علة ذلك . ص ٢٦٩

٢٩- ترقية العامل المعار الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع
عن النظر فيها مادام معاراً . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٢٨
من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة إعارته فى استحقاق
الترقية . ص ٢٦٩

٣- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة
الاقتصادية . وفقاً لمتطلبات العمل . شرطه . عدم انطواء قرارها على شبهه
التعمف وإساءة استعمال السلطة . ص ٢٧٠

٣١- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية . توافر شروط الترقية فى العامل وثبوت أحقيته فيها مع وجود الوظيفة الخالية . أثره جواز حرمانه من الترقية - عند اجراء حركة الترقيات بها - بغير سبب يبرر ذلك . ص ٢٧ .

٣٢- ترقية العاملين بالقطاع العام إلى وظائف الدرجة الأولى وما يعلوها فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على أساس الكفاية وفقاً للمعايير التى تضعها جهة العمل تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٧ .

٣٣- ترقية العاملين بشركات القطاع العام . اتمامه الوظيفة تالية للوظيفة المرفى منها . مع توافر شروط شغلها لمن يرشح إليها . المادة ٣٢ ، ٣٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٧١

٣٤- لا وجه لإعمال قاعدة المساواة للخروج على أحكام وشروط الترقية المقررة بالقانون . ص ٢٧١

٣٥- ترقية العامل إلى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى . قوامها . توافر الشروط فيمن يرشح لها . المادتان ٨ ، ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٧١

٣٦- الوظيفة والفئة المالية . أمران متلازمان . تعديل الفئة المالية المخصصة للوظيفة . اعتباره استحداثاً لوظيفة جديدة . ص ٢٧١

٣٧- المجموعة النوعية أو الفرعية فى وظائف شركات القطاع العام ، إعتبارها وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والتدب والإعارة ، شغل وظيفة خالية بإحدى المجموعات قصره على شاغلى وظائف هذه المجموعة . علة ذلك . ص ٢٧٢

٣٨- ترقية العاملين بالقطاع العام ، لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل ، لا يحددها فى ذلك إلا عيب اساء استعمال السلطة . القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . اشترط أن يكون المرشح للترقية قائماً بالعمل فعلاً . لا يناهض أحكام القانون . ص ٢٧٢

٣٩- ترقية العاملين بينوك القطاع العام . مناطها . الاختيار على أساس الكفاية
بمراعاة الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة البنك ، ودرجة كفاية
العامل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين واجتيازه بنجاح برامج
التدريب . خروج قرار البنك عن هذه الحدود في الاختيار . انحراف في
استعمال السلطة . ص ٢٧٣

٤- رئيس ونصف أعضاء مجالس إدارات شركات القطاع العام . تعيينهم بقرار
من رئيس مجلس الوزراء . استثنائهم من قواعد الترقية . أثره . لا محل
للتحدى بفتاتهم المالية والاستناد إليها بطلب الترقية . علة ذلك . ص ٢٧٣

٤١- التزام محكمة الموضوع باستظهار قواعد الترقية المقررة بالقانون ١١ لسنة
١٩٧٥ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ . علة ذلك . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة
النقض . ص ٢٧٤

٤٢- ترقية العاملين بالقطاع العام في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . إتمامها للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس
إدارة الشركة . مؤدى ذلك استيفاء المرشح شروط شغل الوظيفة المرقى إليها .
عنصر أساسي وجوهري للترقية . لا محل للتحدى بقاعدة المساواة لمناهضة
أحكام القانون . ص ٢٧٤

٤٣- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية
وفقاً لمتطلبات العمل . شرطه عدم إنطواء قرارها على شبه التعسف . لا
يغير من ذلك ترشيح العامل للترقية على وظيفة شاغره . ص ٢٧٥

٤٤- التقديم في الوظيفة . حسابها من تاريخ التعيين فيها . ص ٢٧٦

٤٥- المجموعة النوعية أو الفرعية في وظائف شركات القطاع العام . إعتبارها
وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة . أثره ،
شغل وظيفة خالية بإحدى المجموعات قصره على شاغلي وظائف هذه
المجموعة . علة ذلك . ص ٢٧٨

٤٦- ترقية العاملين بالقطاع العام . تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها
مجلس إدارة الشركة . عدم إتمامها إلا لوظيفة خالية . شرطه . توافر شروط
شغلها في المرشح لها . الترقية الى وظائف الدرجة الأولى وما يعلوها في ظل
القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . قوامها الاختيار . ص ٢٧٩

٤٧- الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل . خضوعها لتقدير الشركة . مؤداه عدم التزامها بشغل الدرجات الحالية لديها . أعمال الشركة قاعدة حسابية لتسوية حالة العاملين الخاضعين على مؤهل عال أثناء الخدمة . لا يفيد إجراء حركة ترقية بها . عدم كشف الحكم عن المصدر الذي استقى منه صدور حركة ترقية . خطأ في القانون وقصور في التسبب . ص ٢٧٩

٤٨- حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع قواعد وضوابط الترقية بحسب ظروف الوحدة وطبيعة نشاطها . لا يحده في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . المادة ١ ، ٣٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . اشتراط القيام بالعمل مدة محددة بعد العوده من الاجازة . لا يناهض أحكام القانون . ص ٢٨٠

٤٩- ترقية العاملين بالقطاع العام لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . لا يعدل في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . اشتراط ان يكون المرشح للترقية قائماً بالعمل فعلاً لا يناهض أحكام القانون . لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ . ص ٢٨٠

٥٠- ترقية العاملين بالقطاع العام إلى الدرجة الثانية وما دونها . تمامه بالاختيار والاقدمية . الاكتفاء في الترقية بالاقدمية بحصول العامل على تقرير كفاية بمرتبه لا تقل عن كفاء . المادة ٣٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٨١

٥١- المجموعة الوظيفية أو الوظيفية في وظائف شركات القطاع العام . إعتبارها متعددة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والتدب والاعاره . الحكم باختلاف المجموعة الوظيفية التي تنتمي اليها وظيفية الطاعن والمقارن به دون الاطاعه بالهيكل التنظيمي للشركة . خطأ في القانون . ص ٢٨٢

٥٢- الترقية الى وظائف الدرجة الثانية وما دونها بالاختيار على أساس الكفاية . شرطها . حصول العامل على مرتبه ممتاز في السنتين الأخيرتين . الأفضليه عند التساوى في هذا المرتبه للحاصل على ممتاز في السنة السابقة عليهما ثم للأقدم في الوظيفة السابقة.مخالفة الحكم المطعون فيه بهذا النظر . أخذه بالأسبقية في التعيين معياراً للأفضلية خطأ وقصور . ص ٢٨٢

تسكين

- ١- سلوك الشركة مراحل التقييم والتسكين وفقاً للمادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وضع العامل في الوظيفة التي استوفى شروطها المقررة في التقييم . نقله من الوظيفة السابقة لعدم استيفائه شروط شغلها مع عدم المساس براتبه . لا خطأ . ص ٢٨٤
- ٢- شغل الموظف في تاريخ التقييم وظيفة كاتب بالشركة . تسكينه بالفئة السادسة وفقاً لجدول التعادل . القضاء باستحقاقه للفئة الرابعة تأسيساً على أن مدة خدمته ومرتبه يؤهلانه لها . عدم الاعتداد بتلك الوظيفة بجدول التعادل . خطأ . ص ٢٨٤
- ٣- تسكين العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نقل العامل من شركة لأخرى . تسوية حالته على الوظيفة التي كان يشغلها بشركته الأصلية في ١٩٦٤/٦/٣ . مناطه . توافر شروط هذه الوظيفة لديه وفقاً للقواعد المحددة بجدول الشركة المنقول إليها . ص ٢٨٥
- ٤- المرتب الذي يتقاضه العاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . لا اعتبار له عند إجراء التعادل . عدم دخوله في عناصر التسوية . ص ٢٨٦
- ٥- نقل الموظف بالحكومة إلى الشركة قبل أن تتم تسوية حالة العاملين بها . لتحديد مرتبه عند النقل وفقاً للمادة ٦ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ غير مانع من أعمال حكم المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة بالنسبة له عند إجراء التعادل . ص ٢٨٦
- ٦- وجوب رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم طبقاً لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلى أول يولييه سنة ١٩٦٤ . القرار الجمهوري ٢٧.٩ لسنة ١٩٦٦ . أثر ذلك . اعتبار مرتبتهم في ١٩٦٤/٦/٣ أساساً للتسوية . مقتضاه . أن العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف إليها . ص ٢٨٧
- ٧- تسوية حالة العامل على الفئة المالية التي يستحقها وتقاضيه أو مربوطها .

لا محل لتحديه بأجر أعلى منح لبعض زملائه بالمخالفة لأحكام القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بدعوى مساواته بهم . ص ٢٨٧

٨- تسوية حالة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدم قيامها أساساً على الحالة الشخصية للعامل . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراكات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً . ص ٢٨٨

٩- تسوية حالة عامل على وظيفة معينة . وجوب أن تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المحددة بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة وفق جداول الشركة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا محل للتعدي بقاعدة لامساواة في هذا الخصوص . ص ٢٨٨

١٠- تعيين بعض العاملين بالحراسة العامة بالقطاع العام . تسوية حالتهم . القضاء بصرف فروق مالية لهم عن الماضي . مخالفة لنص المادة ٣ من القانون ٥٦ سنة ١٩٧٦ . ص ٢٨٩

١١- تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . كيفيتها . قيد العامل على وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها . اعتباره منتدباً للقيام بأعبائها . لا حق له في الحصول على بداية مرهونها . ص ٢٨٩

١٢- تسوية العامل على فئة وظيفته لم يستوف شروط شغلها حسب قواعد التوظيف والتقييم المعتمدة . غير جائز . ص ٢٩٠

١٣- تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن جواز تسكين العامل بثلاثي مدة الخبرة اللازمة . عدم التزام رب العمل بها . استعماله هذه الرخصة . لا يترتب عليه اضافته الى سنوات الخبرة الفعلية . ص ٢٩٠

١٤- تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تسكين العامل على فئة معينة . أثره استحقاقه لأول مرهوط هذه الفئة طالما أن التسكين لم يكن بصفة شخصية . أو قيد بطريق التدب . ص ٢٩٠

- ١٥- عمولة المبيعات من ملحقات الأجر، غير الأجر المتخذ أساساً عند تسوية حالة العامل طبقاً لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم شموله للعمولة المذكورة . ص ٢٩١
- ١٦- تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سريانها على العاملين ذوي الوظائف الدائمة في ١٩٦٤/٦/٣ . أصحاب الوظائف الموقرة المعينون في تاريخ لاحق . عدم سريان هذه الأحكام عليهم . ص ٢٩١
- ١٧- العاملون بشركات المجمعات الاستهلاكية . سريان قواعد التسكين عليهم الصادر باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك . ص ٢٩٢
- ١٨- العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلى . منحهم مقابلاً لهذا العمل . عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . أثره . أحقيتهم في تقاضى هذا المقابل مضافاً لأجورهم بعد التسوية . ص ٢٩٣
- ١٩- قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز إعصالها للخروج على أحكام التسكين باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٢٩٣
- ٢٠- إعادة تقييم فئات العاملين بشركات القطاع العام . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون بالفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة ، نقلهم إلى المستوى الثالث . عدم سريان ذلك على شاغلي الفئة الثانية عشرة . البحث عن حكمه التشريعي غير جائزه . ص ٢٩٤
- ٢١- إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا تشرب على المحكمة إن هي لم تتعرض لاستحقاقه للفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحاً عليها . ص ٢٩٤
- ٢٢- التجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل . أمر جوازى للشركة لا محل لإعمال مبدأ المساواة للخروج على القاعده المقررة بنص صريح . ص ٢٩٥
- ٢٣- إعادة تقييم شركات القطاع العام . سريان الآثار المترتبة على ذلك ابتداء .

من أول السنة المالية التالية اعتماد مجلس الوزراء له عدم امتداد هذا الحكم الى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ . ص ٢٩٥

٢٤- العاملون السابقون بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين تعيينهم بالمؤسسة المصرية العامة للسباحة والفنادق وشركاتها بالقرار الجمهوري رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ . تسوية حالتهم . وجوب الاعتداد عند حساب مدة الخبرة بمدة عملهم بتلك المؤسسات أو الشركات وعملهم بالحراسة دون المدة السابقة عليها . ص ٢٩٥

٢٥- التحاق العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . أثره عدم خضوعه للأحكام الخاصة بمعادلة الوظائف وتسوية حالة العاملين . ص ٢٩٦

٢٦- أقسمه العاملين بالقطاع العام ارجاعها الى ١٩٦٤/٧/١ . القرار الجمهوري ٢٧.٩ سنة ١٩٦٦ . موزاه . وجوب إضافة العلاوات الدورية التي يحصلون عليها بعد ١٩٦٤/٦/٣ إلى المرتبات التي اتخذت أساساً للتسوية في ذلك التاريخ وفي الفئات المقررة لها . لا أثر لإرجاء صرف الفروق المالية إلى أول السنة المالية التالية على هذه النتيجة . علة ذلك . ص ٢٩٦

٢٧- القضاء بتسوية حالة العامل على الفئة المالية السابعة دون بحث أحقيته في الفئة المالية السادسة . غير مانع من نظر دعواه الجديدة بطلب أحقيته في التسوية على الفئة المالية السادسة . ص ٢٩٧

٢٨- التسكين على فئة مالية معينة . شرطه . التزام الشركة الطاعنه قاعده حسابيه معينه لتحديد مدة الخبرة . وجوب اعمالها على قرانائه بغير تفرقه إعمالاً لمبادئ العدالة . اختلاف هذه القاعدة في طبيعتها وأهدافها عن قاعدة التجاوز عن ثلث مدة الخبرة المطلوب للتسكين على فئة معينة . ص ٢٩٧

٢٩- عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفيه لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة . التجاوز عن ثلث المدة اللازمة للتسكين أمر جوازي للشركة تقدره طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين بها . لا محل للتحدي بقاعدة المساواه أو قواعد العدالة للخروج على هذا الأصل المقرر بنص صريح . ص ٢٩٨

تصحيح وتسوية أوضاع العاملين فى القطاع العام

- ٢- ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . احتساب الحكم المطعون فيه مدة اعتباره للعامل عند احتساب المدة الكلية اللازمة للترقية . خطأ فى القانون . ص ٢٩٩
- ٢- المدة اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تكون مدة خدمه فعليه . إعتداد الحكم بمدة خبرة العامل المحتسبة عند التسكين . خطأ . ص ٢٩٩
- ٣- مدة الخدمة السابقة المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من قانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على لجنة شئون العاملين لاعتمادها وإصدار قرار بإضافتها . ص ٣٠٠
- ٤- أحكام القانونين ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام قصر سريانها على المعينين بوظائف الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٠٠
- ٥- العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين فى وظيفة مقرر له لحمله المؤهلات العليا قبل ١٩٧٥/٥/١ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب احتساب عدد سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . ص ٣٠١
- ٦- مدد الخبرة المعتبره للترقيه . ماهيتها . وجوب الاعتداد بمدد الخبرة الفعلية التي قضاها العامل فى عمل يكسبه خبره فى وظيفته الحالية . المادتين ١٨ و ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٠١
- ٧- التمسك باختصاص لجنة شئون العاملين دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل . القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . دفاع جوهرى إغفال الرد عليه . قصور . ص ٣٠٢

٨- قواعد المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ووحداتها المعتمدة
١٩٧٤/١١/١٦ لتنفيذ القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض
العاملين بالدولة طبقاً لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الصادره فى ١٩٧٤/٦/٥ فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ للعاملين بمصانع
الطائرات باستثناء قاعدة القرن الأميز المادة ١ من القانون ٢١ لسنة
١٩٧٦ . التسريبات المخالفة لتلك القواعد جواز سحبها فى أى وقت . علة
ذلك . ص ٣.٢

٩- تسوية العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية . المادتان ٢ ، ٤ من
القانون ٣٥ سنة ١٩٦٧ . تحديد مجالها بالنسبة الى المعينين على درجات أو
فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم اغسطس سنة ١٩٥٣ .
وكذلك المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة . والعاملين الذين
حصلوا على درجات مؤهلاتهم بالترقية أو إعادة التعيين دون تعديل
أقدمياتهم . وجوب وضع هؤلاء جميعاً فى درجات مؤهلاتهم من تاريخ
دخولهم الخدمة أو حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب . ص ٣.٣

١٠- العاملون الذين يسرى فى شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تدرج مرتباتهم
وعلاواتهم وترقياتهم أسرة بزملاهم . المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥
المنصود بهؤلاء الزملاء المعينون على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً
لمرسوم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . علة ذلك . ص ٣.٤

١١- أحكام القانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٦٧ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ . قصر
سريانها على المعينين بوظائف الصبية والإشراف ومساعدى الصناع المنصوص
عليهم فى الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
والمادة ١ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، / ٢.١ من القانون ٥١ لسنة
١٩٧٩ . ص ٣.٤

١٢- حصول العامل على مؤهل عال أثناء خدمته . احتساب مدة الخدمة السابقة
على الحصول على المؤهل العالى . مناطه . أن تكون وظائف المنشأة مقسمة
الى مجموعات منها مجموعة الوظائف العالية . وتقل فئته الى
الوظائف العالية قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى
١٩٧٥/٥/١ . ص ٣.٥

١٣- ترقية العامل وفقاً للقانون رقم ١ سنة ١٩٧٥ . عدم جوازها خلال السنة المالية الواحدة لاي أعلى من فئتين وظيفيتين . ترقية الى فئة ثالثة فى سنة مالية تالية رد أقدميته عندئذ الى أول الشهر التالى لاستكمال المدد القانونيه وصرف الفروق المالية فى ١/٧/١٩٧٧ . وجوب التقيد فى هذه الحالة بحكم الفقرتين ح . ط من المادة ٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣.٥

١٤- مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى المشروعات أو المنشآت التى آلت أو تزول ملكيتها الى الدولة وقمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو تعاونياً أو أداء خدمة أياً كان الشكل الذى تتخذه الإعتماد بها فى حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣.٦

١٥- الجمعيات التعاونية التابعة للمؤسسات العامة . إعتبارها من وحدات القطاع العام الاقتصاديه المادة ٤ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٦ لسنة ١٩٧١ (المقابلة للمادة ٤ من قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ السابق) . أثره . حساب مدة الخدمة السابقة التى قضيت فيها ضمن مدد الخدمة اللازمة للترقية وفقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين ١١ سنة ١٩٧٥ شرطاه . أن تكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية . ص ٣.٧

١٦- أحكام الترقية الحتمية وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . عدم إنطباقها إلا على العامل المعين على فئة وظيفيه ذات ربط مالى . مجرد تقاضى العامل أجر يدخل نطاق الربط المالى للوظيفة لا يكفى . ص ٣.٧

١٧- ترقية مجموعات العاملين . تجرى طبقاً للجدول الخاص بكل مجموعة . العبرة فى تطبيق أي جدول من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بوصف الوظيفة التى يشغلها العامل وقت نشره . علة ذلك . ص ٣.٨

١٨- شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية فى ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . اعتبارها شهادة

متوسطة تتبع لحاملها صلاحية شغل وظيفة من الفئة (١٨. / ٣٦.) عدم اشتراط أن تكون مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة . علة ذلك . ص ٣٠٩

١٩- ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتماد بالمدد الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المزل أيهما أقرب . لا محل لإعمال قرار وزير التعليم العالي رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك . ص ٣١٠

٢٠- شهادتي إتمام الدراسة الاعدادية الصناعية والزراعية في ظل قرار وزير التنية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . تقييمها كشهادة أقل من المتوسطة تتبع لحاملها صلاحية شغل وظيفة من الفئة (١٦٢ - ٣٦.) . اتساقه مع أحكام القانون التشريع الأعلى . ص ٣١١

٢١- تصحيح أوضاع الطاعنين على الفئة (١٨. - ٣٦.) باعتبار أن الشهادات الحاصلين عليها من الشهادات المتوسطة . مغالفة لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . النعى باكتسابهم حقاً بتصحيح أوضاعهم وفق قرار وزير التنية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ . غير منتج . ص ٣١٢

٢٢- شهادة الابتدائية للصناعات . اعتبارها مؤهلاً متوسطاً حتى ولو كانت غير مسبقة بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة بذاتها . ص ٣١٢

٢٣- العاملون غير الحاصلين على مؤهل دراسي المعينون إبتداءً في وظائف الخدمات المعارنه أو المكتبيه ونقلوا قبل نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الى وظائف المجموعة المهنية أو المكتبيه . المدد الكلية اللازمة لترقيتهم . كيفيه حسابها . المادتين ١٥ ، ٢١ من القانون المشار اليه . إضافة المدة المنصوص عليها في المادة ٢١ الى مدة خدمتهم في وظائف المجموعة المهنية والوظائف المكتبية . خطأ في القانون . ص ٣١٣

٢٤- طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة

شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون المشار إليه
عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .
ص ٣١٤

٢٥- حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة الذين يعينون في
الوظائف المدنية التي أفصحت عنها المادة الأولى من القانون ٧٢ لسنة ٧٤
اعتبار من تاريخ سريانه . خضوعهم لنص المادة الخامسة منه . المعينون في
هذه الوظائف قبل نفاذه . تسوية حالتهم وفقاً لنص المادة السادسة منه
وبشرطها .
ص ٣١٤

٢٦- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة المستوى
العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين . اعتباره . مجرد تقييم
علمي لخريجي تلك المدارس . لا أثر لذلك في أوضاعهم المالية أو
الوظيفية .
ص ٣١٥

٢٧- العسبة والإشراف ومساعدو الصناع الحاصلين أثناء الخدمة على مؤهل
دراسي أقل من المتوسط . استحقاقهم الدرجة التاسعة من تاريخ الحصول على
المؤهل باعتباره الأقرب لصدور القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل .
ص ٣١٥

٢٨- ترقية العامل لفئة ثالثة وفقاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ . حقه في الخيار بين أن يطالب بها على أساس
المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون المشار إليه . أو بالتسوية وفقاً لأحكام المادة
١٤ منه إذا كان يخضع للتسوية المقررة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . عدم جواز
الجمع بين حكم الترقية والاستفادة بالتسوية .
ص ٣١٦

٢٩- المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين ١١ لسنة ١٩٧٥ . نطاق
تطبيقها . العاملون بوزارات الحكومة والمصالح ووحدات الإدارة المحلية
والهيئات العامة وكذلك العاملون بالقطاع العام ممن طبقت عليهم أحكام القانون
٣٥ لسنة ١٩٦٧ وقت أن كانوا يعملون في إحدى هذه الجهات . علة
ذلك .
ص ٣١٧

٣- مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة
فيها . عدة سنوات الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في

الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الاقدمية من مدة الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون المشار اليه . سبق احتسابها في أقدميته . أثره . صيرورتها جزءاً من سنوات خدمته واعتبارها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق القانون المذكور . ص ٣١٧

٣١- أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . فيما عدا المادتين ١ و ٢ سريانها على جميع العاملين بالقطاع العام . علة ذلك . تطبيق الجدول الأصح للعامل عند ترقيته . شرطه . المادة ١٦ / هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين في وظيفته مقرر له لحمله المؤهلات العليا . وجوب احتساب سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للمادة ٢/د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣١٨

٣٢- حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والاقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد . عدم تحقق لزمالتهم نظرانهم المتساويين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين بهذه الجهات إلا من وقت هذا التعيين . المقصود بالزميل . القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ . ص ٣٢١

٣٣- مدة التطوع بالخدمة العسكرية . حسابها ضمن مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . شرطه . أن تكون قضيت في عمل يكسب خبرة في العمل الأصلي . المواد ١٨ و ١٩ و ٢١ من القانون المشار اليه . ص ٣٢٢

٣٤- العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط بالقطاع العام . رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين . مودى تسوية حالته . وضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج متى كان موجوداً في الخدمة في ١/٥/١٩٧٥ . المواد ٨ ، ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٢٢

٣٥- تطبيق المدد المحدد بالجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وتصحيح الوضع الوظيفي للعامل بجموعة وظائف الخدمات المعاونة . شرطه . أن يكون نقله

إلى تلك المجموعة أو إعادة تعيينه بها بسبب المرض . علة ذلك . المادة السادسة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ . ص ٣٢٤

٣٦- عدم استكمال العامل المدة اللازمة للترقية للفئة المالية المطالب لها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . أثره . عدم أحقيته لهذه الفئة . علة ذلك . ص ٣٢٥

٣٧- ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحسوبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مضافاً إليها ما لم يحتسب في أقدمية العامل من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه . لا محل لاشتراط تزامن مدد الخدمة الفعلية السابقة مع مدد الخدمة الاعتبارية . ص ٣٢٥

٣٨- أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن أفضل للعامل . وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتب المستحق للعامل . ص ٣٢٦

٣٩- دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيذاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٢٧

٤٠- شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية . تقييمها كشهادة متوسطة . عدم اضافة مدة أقدمية افتراضية الى حاملها سواء كانت مدة دراسته بأجازات ، أم استمرت بغير أجازات . قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ . انساقه مع أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الأعلى . ص ٣٢٧

٤١- الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحق به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المادة ٢١ بند هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المشار إليه . ص ٣٢٨

٤٢- مدد الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه من الوظائف المهنية الى الوظائف

الكتابية ، كصفة حسابها . تطبيق الجدول الثالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال واعتبار من تاريخ النقل أو إعادة التعيين . تطبيق الجدول الأصح للعامل شرطه . أن يكون منطبقاً على أكثر من نصف المدة الكلية .
المادة ٢١/هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٢٨

٤٣- مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
ما قبلها . مدة الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة المرجود بها وقت تطبيق القانون مضافاً إليها ما يحسب من مدة الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها بالمادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه كذلك مدة الخدمة المحسوبة في أقدميته والتي تقررت له بمقتضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها . علة ذلك . ص ٣٢٩

٤٤- العاملون غير الحاصلين على مؤهل دراسي المعينون ابتداء في وظائف الخدمات المعاونه أو المكينة ونقلوا قبل نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الى وظائف المجموعة المهنية أو المكتبية . المدد الكلية اللازمة لترقيتهم حسابها وفقاً للمادتين ١٥ ، ٢١ من القانون المشار إليه . إضافة المدة المنصوص عليها في المادة ٢١ الى مدة خدمتهم في وظائف المجموعة المهنية والوظائف المكتبية خطأ في القانون . ص ٣٢٩

٤٥- مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية . أدماجها في مدة بداية خدمة العامل الكلية التي بدأ من فئة بداية التعيين المقرره لكل طائفة من وظائف العاملين ، الاستثناء .
العاملون الفنيون أو المهنيون غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، تخفيض المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلاً . علة ذلك . ص ٣٣٠

٤٦- الفئات المالية التي تتم الترقية اليها وفقاً لأحكام المادة ٣/٦ ، ٤ والمادة ١٥٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اعتبارها منشأة لصفة شخصية . أثره الفانها عند خلوها من شاغليها . علة ذلك . ص ٣٣١

٤٧- الفروق المالية المترتبة على الترقية تطبيقاً لأحكام المادة ١٥ من القانون ١١

لسنة ١٩٧٥ . شروط صرفها . المادة ٢ من القانون المشار اليه المعدل بالقانون
٢٣ لسنة ١٩٧٧ . ص ٣٣٢

٤٨- الاقدمية الاعتبارية للعاملين بالقطاع العام المقررة بالقانون ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ المعدل ، الاعتداد بها في الدرجات التي كانوا يشغلونها في ٣١ /
١٢ / ١٩٧٤ . أو التي حصلوا عليها بعد تسوية حالاتهم بالقانون ١١ لسنة
١٩٧٥ . علة ذلك . ص ٣٣٢

٤٩- حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين
لأول مرة بمجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية . عدم الاعتداد فيه
بالفترة التي سكن عليها العامل تطبيقاً للقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ . علة ذلك المادة ٢١/د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٣٢

٥٠- مدة الخدمة السابقة المشترطة للترقية في المادة ١٢ من القانون ١١ لسنة
١٩٧٥ . جواز التقدم بطلب احتسابها حتى ٢١ / ١٢ / ١٩٧٧ وفقاً لأحكام
القانوني ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ مؤدى ذلك عدم سريان الميعاد
المحدد بالمادة ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين أكملوا
المدد المشترط للترقية خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . القانون ٧
لسنة ١٩٨٤ . ص ٣٣٣

٥١- ميعاد استحقاق العلاوة الدورية . خلو القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ من النص
عليه . مؤداه . عدم جواز منح العلاوة للعامل الموقى قبل حلول أول يناير
التالي لإنقضاء سنة من تاريخ الترقية . علة ذلك . المادة ٢٤ من القانون ٦١
لسنة ١٩٧١ . ص ٣٣٤

٥٢- دبلوم فن التمريض في ظل قرار وزير التنمية الإدارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥
الصادر نفاذاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . عدم إعتباره ضمن المؤهلات
المتوسطة . علة ذلك . ص ٣٣٥

٥٣- الأقدمية الاعتبارية للعاملين بالقطاع العام غير الحاصلين على دبلومات
دراسية المقررة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل . العبرة في تحديدها بالفترة
المالية التي شغلها العامل أصلاً في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ أو التي يشغلها في
ذات التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ص ٣٣٦

تعيينات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

- ١- منشور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المنظم لإجراءات التظلم من قرارات التقويم . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . عدم التعويل على ما تضمنه بشأن الجهة المختصة بنظر التظلم من قرارات التقويم . انعقاد الاختصاص للقضاء العادى بنظر التظلم من هذه القرارات . ص ٣٣٧
- ٢- تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن عدم ضم مدة الخدمة السابقة في القطاع العام فى أقدمية الوظيفة . تعليمات إدارية لا يمكن أن تعدل من قاعدة المساراة ص ٣٣٧
- ٣- تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . قرارات تنظيمية غير ملزمة وليست لها صفة التشريع ص ٣٣٧
- ٤- تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ص ٣٣٨

تعويض

- ١- جواز الاعتماد في شأن بطل الانتذار على قصد المتعاقدين المستخلص من الأوراق .
ص ٢٢٩
- ٢- تقدير التعويض عن المدة التي تكفى المستخدم الذي فصله رب العمل بدون مسرع حتى يهيئ لنفسه عملاً جديداً . موضوعي .
ص ٢٢٩
- ٣- صحة الحكم للأطبيب بقيمة أجر المدة الباقية من عقد استخدامه وفقاً للمادة ٤٠٣ مدني قديم بناء على ما رأته المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع من أنه لم يوفق في الإلتحاق بوظيفة جديدة .
ص ٢٢٩
- ٤- استخلاص الحكم أن صاحب العمل هو الذي حال دون قيام العامل بعمله والقضاء للعامل بالتعويض لا يؤثر عليه تزيد الخاطي . في تقرير عدم انطباق المادة ٣٠ من قانون عقد العمل إلا حيث لا يوجد اتفاق بين العامل ورب العمل دون تحديد للمعنى الذي يقصده .
ص ٣٤٠
- ٥- البطلان المترتب على عدم اتباع رب العمل قواعد التأديب قبل توقيع جزاء الفصل التأديبي لا يستتبع حتماً القضاء للعامل بالتعويض عن نسخ العقد بغير بحث في صحة الأسباب التي بني عليها .
ص ٣٤٠
- ٦- امتناع العامل في دعواه بطلب التعويض الى سبب جديد لم يطرحه على محكمة الموضوع . لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
ص ٣٤١
- ٧- تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أي ضرر من فصله . التفتات الحكم عن هذا الدفاع الجوهري وعدم العناية بتمحيصه أو الرد عليه .
ص ٣٤١
- ٨- مراعاة الحكم في تقريره للتعويض عن فصل تعسفي للعناصر التي أوردتها المادة ٣٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لا محل للنعي عليه بالقصور أو الخطأ في تطبيق القانون .
ص ٣٤١
- ٩- استناد الحكم في القضاء بالتعويض الى عدم ثبوته المبرر لديه في الفصل

يتحقق به خطأ رب العمل الموجب لمسئوليته دون حاجة الى اثبات سوء نية أو إساءة استعمال حق الفصل . ص ٣٤٢

١٠- الضرر من أركان المسؤولية . فمسك رب العمل بانتفاء الضرر من جراء فصل العامل لالتحاق برب عمل آخر . دفاع جوهرى لو صح قد يغير معه وجه الحكم . ص ٣٤٢

١١- تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة يمتنع الجدل فى ذلك أمام محكمة لانقض . ص ٣٤٢

١٢- تقدير الحكم للمدة التى يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التى يتعطل فيها عن العمل . تقدير سليم يتفق وأحكام القانون . عدم قضاء الحكم بتعويض للعامل عن المدة التى التحق فيها بعمل آخر بأجر لا يقل عن أجره المتفق عليه مع رب العمل . لا مخالف فذلك القانون . ص ٣٤٢

١٣- استبلاء الإدارة على المرفق العام ثم إسقاطها الإلزام . إسناد تفسير المرفق من جديد الى ملتزم آخر . إنهاء جهة الإدارة عقد العمل - الذى لم يشأ الملتزم الجديد الاحتفاظ به - موجب لمسألته عن هذا الانهاء ونتائجه . ص ٣٤٣

١٤- استبلاء الإدارة على المرفق العام نفاذاً لأمر عسكرى . طرح التزام استغلال المرفق فى المزايا من جديد . إنهاء الإدارة عقد استخدام عامل لهذه المناسبة دون مبرر . وجوب مسألته عن هذا الانهاء . ص ٣٤٣

١٥- إذا كانت عبارات المخالصة صريحة قاطعة فى عدم المطالبة بأي حق يترتب على الفصل من الخدمة مهما كان السبب فلا يجوز الانحراف عن المعنى الظاهر لتلك العبارات . ص ٣٤٤

١٦- تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر وتهاورها بحيث لا يبقى فيها ما يكفى لحمل الحكم عليها . مثال فى طلب التعويض عن الفصل التعسفى . ص ٣٤٤

١٧- اشتغال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر فى تقديره للتعويض . ص ٣٤٤

- ١٨- ضرر . عدم استلزام توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المنسوبة للعامل .
تقرير أنها ليست مبرر كافياً للفصل بتقدير موضوعي . ص ٣٤٤
- ١٩- تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العاملين ومندوبين تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه اتخاذ هذه التصرفات عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقاً للمادة الثالثة من القانون ٢٧ لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا الحظر . مثال بشأن طلب تعويض عن فصل تعسفي . ص ٣٤٥
- ٢٠- إخلال رب العمل بالتزاماته قبل العامل . ترك العامل العمل . استحقاقه للمكافأة والتعويض . ص ٣٤٥
- ٢١- تعريض . عناصره . أجر . ارتباطه به . ص ٣٤٥
- ٢٢- التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي . الرجوع فيه إلى تقدير القاضي المطلق . عدم إعتباره معلوم المقدار وقت الطلب . ص ٣٤٥
- ٢٣- إنهاء عقد العمل بغير مبرر مشروع حقه في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر . ص ٣٤٦
- ٢٤- الحكم بوقف تنفيذ فصل العامل الصادر من القضاء المستعجل . لا يقيد محكمة الموضوع عند نظر دعوى التعويض عن الفصل . ص ٣٤٦
- ٢٥- رفض دعوى التعويض عن فصل العامل لتوافر إنهاء العقد . لا محل لبحث الضرر . ص ٣٤٦
- ٢٦- ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . القضاء بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور . ص ٣٤٦
- ٢٧- قرينة قوة الأمر المقضي . شروطها . رفع الدعوى السابقة بطلب مقابل الانتذار والمكافأة . رفع الدعوى اللاحقة بطلب التعويض عن الفصل التعسفي . اختلاف الدعويين موضوعاً . ص ٣٤٧

٢٨- القضاء برفض دعوى التعويض عن الفصل استناداً الى أنه كان مبرراً لا
بتسم بالتعسف . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض متى بنى على
أسباب صائفة . ص ٢٤٧

٢٩- جواز إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بالارادة المنثردة . شرطه . مراعاة
مهلة الإخطار المقررة فى القانون . هذا لانها . لا يرتب مسئولية طالما استند
الى ما يبرره . تغطته الحكم إذ أقر إنهاء العقد فى غير الحالات الواردة فى
قانون العمل . لا سند له من القانون . ص ٢٤٧

٣٠- طلباً التعويض عن الفصل التعسفى والتعويض عن عدم مراعاة مهلة
الانذار المقررة لفسخ عقد العمل غير المحدد المدة . اختلافهما فى الأساس
الذى يقوم عليه كل منهما وأن المحدا فى المصدر وهو العقد . القضاء
بمقابل مهلة الانذار مع رفض طلب التعويض عن الفصل التعسفى . لا
تناقض . ص ٢٤٨

٣١- التعويض عن مهلة الاخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر . ماهية كل
منهما . جواز الجمع بينهما قانوناً . ص ٢٤٨

٣٢- التعويض عن فسخ رب العمل للعقد . مناطه . اتفاق الطرفين على تقدير
التعويض بما يوازى الأجر عن المدة الباقية من عقد العمل . عدم خضوع مبلغ
التعويض للضريبة على كسب العمل . علة ذلك . ص ٢٤٨

٣٣- تأميم المستشفى . أثره . أصحاب المستشفيات المزمه دون دائئها هم
وخدمهم أصحاب الحق فى الحصول على التعويض من المؤسسة العلاجية .
الحكم باعتبار المؤسسة خلفاً عاماً للمنشأة المزمه طبقاً للمادة ٨٥ من قانون
العمل . خطأ . ص ٢٤٩

٣٤- تقدير الضرر وتحديد التعويض . من إطلاقات قاضى الموضوع .
شرطه . استناده الى أساس سليم من الواقع أو القانون . مثال بشأن
فصل العامل . ص ٣٥

٣٥- عقد العمل محدد المدة . ساقط تنفيذ بعد إنقضاء مدته . اعتباره مجدداً
لمدة غير محددة . الفأزه دون مراعاة مهلة الأخطار . استحقاق العامل تعويضاً
مساوياً لأجره عن ثلاثين يوماً . ص ٣٥

٣٦- قضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة القتل الخطأ لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة رفض الحكم المطعون فيه دعوى التعويض عن الفصل . استناده الى أن العامل قاد السيارة بسرعة تبرر فصله . مخالفة لحجبه الحكم الجنائي السابق . ص ٣٥ .

٣٧- فصل رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة للمؤسسة العامة دون مبرر . أثره . مسئولية الشركة عن التعويض . لا يغير من ذلك أن يكون الفصل بقرار من رئيس الجمهورية . ص ٣٥١

٣٨- تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضائها على أسباب سائغة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة إصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ . ص ٣٥١

٣٩- التعويض عن فسخ العقد . أساسه المسؤولية التقصيرية . ص ٣٥٢

٤٠- حجبة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون قد فصل فصلاً لازماً بين الدعويين وفي وصفه القانوني ونسبته الى فاعله . أثره . الحكم ببراءة عامل من الجريمة المسندة اليه . يجوز الحجبة في شأن طلب التعويض عن الفصل التعسفي . ص ٣٥٢

٤١- تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة قاضي الموضوع . طالما أقام قضاءه على أسباب سائغة . الجدل الموضوعي في هذا التقدير . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ص ٣٥٣

تعيين

١- لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المنتخب - فى الشركات التى آلت ملكية بعض اسهمها للدولة - ان يعفى من يعين فى الوظائف التى لا يقل المرتب الأسمى فيها عن ١٥ جنيه شهرياً من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة . ص ٣٥٤

٢- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . تشريع خاص . القواعد المقررة بخصوصه تعتبر استثناء من أحكام نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وفقاً لأحكامه يكون بقرار من الوزير المختص . ص ٣٥٤

٣- القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية . وتسوية حائلي الدرجة السادسة . عدم انطباقه على العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة . ص ٣٥٥

٤- اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل . شرطه . قيام مظهر خارجى خاطئ . منسوب للأخير من شأنه أن يخدع الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر . مثال فى تعيين عامل . ص ٣٥٦

٥- احتفاظ الشركة المؤتممة بشخصيتها الاعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة . بفاؤها من أشخاص القاصر الخاص . علاقة العاملين تعاقدية . صدور توصيات من رئيس الوزراء بغير الاقتصاد بالحاق الطاعن بخدمة تلك الشركة . عدم صلاحيتها كأداة لتعيين . ص ٣٥٦

٦- عدم جواز التعيين بشركات القطاع العام فى وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها إلا بقرار من رئيس الجمهورية . المادة ٧ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب احتساب أنسية من تم تعيينه فى ظله من تاريخ صدور القرار لا من تاريخ إبرام العقد . ص ٣٥٧

٧- اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤقت للشركة من جانب المؤسسة . عدم اعتبار هؤلاء الأعضاء معينين فى وظائف مجلس الإدارة الخاصة بالشركة المذكورة . ص ٣٥٧

٨- تشكيل مجلس الادارة المؤقت من جانب المؤسسة . اختيار الطاعن ضمن هذا التشكيل . عدم اعتبار ذلك تعييناً جديداً أنهى صلته بالشركة التي كان يعمل بها أصلاً . علة ذلك . ص ٣٥٨

٩- العامل المعين تحت الاختبار فى شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للاستمرار فى العمل . خضوعه للنظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة فى هذا الخصوص . المادة ٦ القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . إنهاء العقد دون إعتبار لنتيجة الاختبار . خطأ . ص ٣٥٨

١٠- صدور قرار رئيس الوزراء بتعيين أحد العاملين بشركة من شركات القطاع العام مفوضاً للقيام بسلطات مجلس إدارة شركة أخرى أو رئيساً لهذا لا مجلس . اعتباره ندياً من وظيفته الأصلية وليس تعييناً جديداً . علة ذلك التذب لا ينهى علاقة العامل بالعمل المنتخب . ص ٣٥٩

١١- طلب العامل أحقيته فى التعيين بالفئة الثانية . القضاء بأحقية للفئة الرابعة دخوله فى نطاق الطلب المطروح فى الدعوى . ص ٣٥٩

١٢- تعيين العامل بشركات القطاع العام . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . استحقاقه لأجر الوظيفة المعين بها . عدم الاعتداد بأجازته العملية أو خبرته العملية بما قد يؤوله لوظيفة أعلى . أثره . عدم جواز المطالبة بتعديل الأجر أو الوظيفة المعين بها استناداً لقواعد المساواة . ص ٣٦٠

١٣- تعيين أحد العاملين فى الشركة فى وظيفة بها بعد اجتيازه بنجاح الاختبار الملن لشغل الوظيفة . اعتبار إعادة تعيين بالشركة وليس ترقية له عدم جواز طلب زميله المجند بالقوات المسلحة المساواة . ص ٣٦٠

١٤- الحاق العاملين بالحكومة أو لقطاع العام - الذين لم يتركوا الخدمة - بوظائف أخرى غير وظائفهم الأصلية . عدم اعتباره تعييناً جديداً ولو نص القرار الجمهورى على ذلك . ص ٣٦١

١٥- النشره الداخليه عن مساهمة للتعيين فى وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتبارها وعداً بالتعاقد . علة ذلك . ص ٣٦١

١٦- تعيين العامل عضواً فى مجلس إدارة المنشأة . لا أثر له على استمرار علاقة العمل التى نشأت بينه وبينها من قبل وما ترتبه من آثار . ص ٣٦١

١٧- الحكم بعقوبة جنابة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . أثره . اعتبار المحكوم عليه سىء السيرة والسمعة فاقد شروط الصلاحية للتعين ما لم يكن قد رد إليه اعتباره . المادة ٤ من القرار الجمهورى ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك . ص ٣٦١

١٨- شروط التعيين . المادة ٤ من القرار الجمهورى ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ . أمره ومقرره للمصلحة العامة . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها . القرار الصادر بتعيين المحكوم عليه بعقوبة جنابة . باطل بطلاناً مطلقاً لا تلحقه اجازة . ص ٣٦٢

١٩- تعيين العاملين تحت الاختيار بشركات القطاع العام . نظام حتمى ولو لم ينص عليه فى عقد العمل . المادة ٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم استثناء المهندسين الحاضرين لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ . ص ٣٦٢

٢٠- تعيين العامل بوظيفة تخالف تلك المعلن عنها . أثره . عدم أحقيته فى تسرية حالته بالوظيفة الواردة فى الاعلان . علة ذلك . ص ٣٦٣

٢١- إعادة التعيين طبقاً للمادة الثالثة من القانون ٧٣ لسنة ١٩٧١ . أثره . ص ٣٦٣

٢٢- تعيين رئيس ونصف أعضاء مجالس إدارات شركات القطاع العام . تعيينهم بقرار رئيس مجلس الوزراء استثناءهم من قواعد الترقية . أثره . لا محل للتحدى بفتاتهم المالية والاستناد إليها بطلب الترقية . علة ذلك . ص ٣٦٤

تقادم

- ١- مكافأة نهاية الخدمة . اعتبار النسبة في الأرباح من عناصرها . سقوط الدعوى بطلب المكافأة بالتقادم . بدؤه . من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل أو ورثته بياناً يستحقه بحسب آخر جود . ص ٣٦٥
- ٢- التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ مدنى . قرينة الوفاء . وجوب توثيقها بيمين الاستيثاق . التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدنى لا يقوم على هذه القرينة ولا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور . عدم اتساعه لتوجيه بين الاستيثاق . ص ٣٦٥
- ٣- حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً . حق ناشئ . عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت إنتهاء العقد . ص ٣٦٥
- ٤- دعوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . خضوعها للمادة ٦٩٨ مدنى . ص ٣٦٦
- ٥- دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم وفقاً للمادة ٦٩٨ مدنى . ص ٣٦٦
- ٦- دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . عوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدنى دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدنى . ص ٣٦٦
- ٧- تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . المادة ٦٩٨ مدنى . عدم قيامه على قرينة الوفاء . لا محل لتوجيه بين الاستيثاق . ص ٣٦٦
- ٨- متى كان حق العامل في المعاش - وقد تقرر في اللائحة الخاصة بالشركة - ناشئاً عن عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ص ٣٦٧
- ٩- تقادم المادة ٣٧٨ مدنى يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨

مدنى على هذه القرينة . امتداد هذا التقادم الى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . ص ٣٦٧

١- تقادم المادة ٦٩٨ مدنى . سريانه على دعاوى التعريض عن الفصل التعسفى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . ص ٣٦٨

١١- إنتهاء الحكم بتقادم الدعوى العمالية الى نتيجة سلبية . اسناده خطأ الى المادة ١/٣٨٧ مدنى والصحيح إنها المادة ١/٦٩٨ مدنى لا يبطله . بمحكمة النقض أن تصحح الخطأ . ص ٣٦٨

١٢- التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة . المادة ٣٧٥ مدنى اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى . المادة ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والأجور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين . ص ٣٦٨

١٣- تقادم الدعوى الناشئة عن قانون العمل . خضوعه للتواعد العامة فى القانون المتى ص ٣٦٩

١٤- حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمه للمعاشات أو للمكافآت أو الادخار الأفضل التى أقرها صاحب العمل وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى بالتقادم الحولى . ص ٣٦٩

١٥- دعوى التعريض عن إخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالتزامهم عدم سقرطها بالتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٢ مدنى . علة ذلك . ص ٣٧٠

١٦- دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه العمالية قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . اعتبار الدعوى مرفوعة فى الميعاد المادة ٦٩٨ مدنى . لا يغير من ذلك أن يكون العامل قد عدل طلباته بالزيادة لعدم إنقضاء تلك المدة عن حقوق استجدت له . ص ٣٧٠

١٧- تسليم العامل بياناً بما يستحقه من عمولة توزيع قبل فصله من العمل . إقامة دعواه بطلب العمولة المذكورة بعد إنقضاء سنة من وقت إنتهاء العقد . أثره سقوط حقه بالتقادم الحولى . ص ٣٧١

١٨- علم العامل يقينياً بقرار فصله من تاريخ تقديم شكواه إلى مكتب العمل .
مطالبته بحقوقه العمالية بعد انقضاء سنة من هذا التاريخ . أثره . سقوط
دعواه بالتقادم لا يغير من ذلك عدم مراعاة المهلة القانونية لإخطار
بالفصل . ص ٣٧١

١٩- فروق الأجر المستحقة للعامل نتيجة تسوية حالته . خضوعها بالتقادم
الخمسي . ص ٣٧٢

٢٠- أجر العامل . حق دوري متجدد . خضوعه للتقادم الخمسي . عدم زوال
هذه الصفة عنه بتجمد الأجر وصورته مبلغاً ثابتاً في الذمة . ص ٣٧٢

٢١- حق العامل في الأجر الإضافي وبند السكن وبند السفر حق دوري
متجدد . خضوعه للتقادم الخمسي . المادة ٣٧٥ / ١ مدني . ص ٣٧٢

٢٢- القضاء بأحقية العامل في فروق الأجر المستحقة له نتيجة التسكين . حكم
مقرر للحق وليس منشأ له . سريان أحكام التقادم الخمسي عليه من تاريخ
الاستحقاق وليس من تاريخ القضاء به . ص ٣٧٣

٢٣- سقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بمضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق
حتى تاريخ إقامة الدعوى . مطالبة العامل بالجزء الباقي الذي لم يسقط
استمرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على هذا
الجزء . المادة ٣٧٥ مدني . ص ٣٧٣

٢٤- التقادم الحولي . المادة ١/٦٩٨ مدني قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد
العمل . عدم سريانه على التزام صاحب العمل أن يرد للعامل ما أودعه لديه
من وراق أو شهادات أو أدوات . علة ذلك . ص ٣٧٤

٢٥- صدور حكم بدين دوري متجدد حائز لقوة الأمر المقضي . أثره . صيرورة
مدة تقادمه خمس عشرة سنة . المادة ٣٨٥ . ص ٣٧٤

٢٦- دعوى اثبات علاقة العمل . لا تعد الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
عدم خضوعها للتقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني . علة
ذلك . ص ٣٧٤

- ٢٧- فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل خضوعها للتقادم
الخمسى . ص ٣٧٥
- ٢٨- الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . تقادمها بانقضاء سنة . بد . سريانها .
المادتان ١/٦٩٨ ، ٣٨٨ مدنى . ص ٣٧٥
- ٢٩- أجر العامل - الأجر الإضافى - حق دورى متجدد . خضوعه للتقادم
الخمسى . ص ٣٧٥
- ٣- فروق الاجر المترتبة على ترقية العامل . حق دورى متجدد . خضوعه
للتقادم الخمسى . ص ٣٧٦
- ٣١- دعوى العامل بالغاء قرار انتهاء خدمته . من الدعاوى الناشئة عن عقد
العمل سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . المادة
٦٩٨ مدنى . ص ٣٧٦
- ٣٢- دعوى العامل بالغاء قرار فصله . سقوطها بالتقادم المحولى المادة ٦٩٨
مدنى . اختطه بالفعل . وسيلته . مجرد العلم به . أثره . ص ٣٧٦
- ٣٣- فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها
سائغاً وله سند تكييفها لهذا الواقع من المسائل القانونية التى تخضع فيها
لرقابة محكمة النقض . مثال فى انتهاء خدمة وتقادم . ص ٣٧٧

قطع التقادم

- ١- دعوى النقاية . استقلالها عن دعاوى الاعضاء . لا تمنع عضو النقابة من رفع الدعوى بحقه ولا تقطع التقادم بالنسبة له . ص ٣٧٨
- ٢- المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدنى . مدة تقادم ورود الوقف والانقطاع عليها . ص ٣٧٨
- ٣- الاجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يكون متعلقاً بالحق ذاته ومتخذاً بين نفس الخصوم . ص ٣٧٨
- ٤- المحكم برفض الدعوى - دعوى وقف تنفيذ فصل العامل - يزيل أثرها فى قطع التقادم . النعمى على المحكم بالتقصير أو التناقض فيما استطرده إليه زائداً عن حاجة الدعوى . لا جدوى . ص ٣٧٨
- ٥- دعوى العامل بوقف تنفيذ قرار الفصل . لا تقطع مدة تقادم دعوى التعويض عن الفصل . علة ذلك . ص ٣٧٩
- ٦- اقرار العمل بدين العامل قبل انتهاء عقد العمل . غير قاطع لتقادم دعاوى العامل الناشئة عن العقد . علة ذلك . التقادم لا ينقطع قبل بدء سريانه . ص ٣٧٩
- ٧- دعوى العامل بوقف قرار الفصل . لا تقطع مدة التقادم دعوى التعويض عن الفصل والمطالبة بالأجر . علة ذلك . ص ٣٧٩
- ٨- المطالبة القضائية القاطعة للتقادم المسقط . ماهيتها . عوى العامل بإلغاء قرار فصله لا تقطع سريان التقادم في المطالبة بتأخر الأجر والعمولة والمنحة السنوية . ص ٣٨٠
- ٩- التقادم . انقطاعه بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة . المادة ٣٨٣ مدنى . ص ٣٨٠

وقف التقادم

- ١- إتهام العامل وتقصيره للمحاكمة . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام .
عدم اعتباره مانعاً من رفع دعوى التعويض عن الفصل . عدم صلاحيته سبباً
لوقف الدعوى . ص ٢٨١
- ٢- المانع الذى يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف سريان التقادم
مضى كان المانع ناشئاً عن تقصيره . مثال فى منازعة عماليه . ص ٢٨١
- ٣- المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط
الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة
الحراسة . مثال فى عمل . ص ٢٨١
- ٤- الدعوى المستعجلة يوقف تنفيذ قرار فصل العامل . لا تصلح سبباً لوقف مدة
سقوط دعوى التعويض عن الفصل بالتقادم . علة ذلك . ص ٢٨٢
- ٥- إتهام العامل وتقصيره للمحاكمة . عدم اعتباره مانعاً من رفع دعوى طلب
الأجر والتعويض عن الفصل . إجراءات الدعوى الجنائية والمحاكمة . لا توقف
مدة سقوط هذه الدعوى بالتقادم . ص ٢٨٢
- ٦- علاقة التبعية بين العامل ورب العمل . عدم اعتبارها مانعاً أدبياً يحول دون
مطالبة العامل بحقوقه . ص ٢٨٣
- ٧- علاقة العمل . عدم اعتبارها مانعاً أدبياً يوقف التقادم . علة
ذلك . ص ٢٨٣

تقارير الكفاية الدورية

١- العاملون بالشركات التابعه للمؤسسات العامه . علاقتهم بها تعاقدية لا تنظيمية . اختصاص القضاء ... بنظر الدعاوى التى يرفعونها للمطالبه بحقوقهم . نهائية قرار رذيس مجلس إدارة الشركة فى تظلمات العاملين من تقارير النشاط الدورية . لا يمنع من اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بها . ص ٣٨٤

٢- تقدير درجة كفاية العاملين الحاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها . عدم التزامها باهلاء أسباب . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . القضاء . بإهدار قرار اللجنة لحلوه من بيان أسباب تعديلها لتقدير الرئيس المباشر . خطأ فى القانون . علة ذلك . ص ٣٨٤

٣- العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . اختصاص القضاء العادى بنظر منازعتهم . مثال بشأن تقارير الكفاية . ص ٣٨٥

٤- تقارير الكفاية فى ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . اعدادها . توقيع اعضاء لجنة شئون العاملين عليها . بيان غير جوهري . اغفاله لا يؤدى الى بطلانها . ص ٣٨٥

٥- تقدير درجة كفاية العاملين الحاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل التقرير النهائى . المادتان ٢٤ ، ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٣٨٦

٦ - التقارير السنوية للعاملين بشركات القطاع العام . خضوعها لرقابة القضاء . ص ٣٨٦

٧ - افتقار العامل الموقوف عن العمل لتقارير الكفاية . لا يؤثر فى أحقيته للعلاوة الدورية متى توافرت فيه شروط استحقاقها . علة ذلك . ص ٣٨٦

٨- تقدير درجة كفاية العاملين الحاضعين لنظام التقارير الدورية .حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال

السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختص مجرد اقتراح
المادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٨٧

٩ - العبرة في الترقية بالاختبار النهائي بدرجة كفاية العامل . ضرورة اعلمته
به . أثره . انفتاح مراعيه التظلم منه . ص ٢٨٧

١٠ - عدم التظلم من تقارير كفاية العاملين للجنة التظلمات المنصوص عليها في
المادة ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . لا يسلب العامل حقه الاصيل في
الالتجاء إلى القضاء مباشرة . علة ذلك . ص ٢٨٨

١١ - حق جهة العمل في تقدير كفاية العامل . شرطه . عدم اماعة استعمال
السلطة . الأصل عدم جواز قياس كفاية العامل على كفايته نسي فترة
أخرى . المادة ٢٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص ٢٨٨

١٢ - تقدير كفاية العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي . حق
لجنة شئون العاملين وحدها . رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة
مجرد اقتراح . لها أن تأخذ به أو تعدله على أن تلتزم في حالة التعديل
بتسبيب قرارها . لا رقابة عليها في الحالتين طالما خلا تقديرها من الانحراف
واساعة استعمال السلطة . القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ . ص ٢٨٩

تقدير كفاية العامل

- ١ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي يصلح له .
عدم كفاية العامل . مثال . مأخذ مشروع . أثره تعديل شروط العقد .
انتهازه . الإدعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عيب .
اثباته . ص ٣٩١
- ٢ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذي
يصلح له . تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو
ملازمة . شرطه . رفض العامل النقل . أثره . حق رب العمل في إنهاء
العقد . ص ٣٩١
- ٣ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح
له . لا يحده في ذلك إلا عيب اماعة استعمال السلطة . ص ٣٩١

(د)

دعوى

- ١ - إعفاء العامل من رسوم الدعوى التى يرفعها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى . يقتصر هذا الإعفاء على مرحلة التقاضى أمام محكمة أول درجة دون مراحل التقاضى التالية . ص ٣٩٢
- ٢ - المادة ٣٩ مكرراً المضافة بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ ليس من شأنه الاخلال بالتساعده التنظيمية التى وضعتها بطلان الحكم . ص ٣٩٢
- ٣ - إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التى يرفعونها فى المطالبة بحقوقهم فى جميع مراحل التقاضى . لا يشترط فى هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من هذا القانون من احتمال كسب الدعوى . جواز الحكم على العامل فى حالة رفض الدعوى وتحقق خسارتها بالمصروفات كلها أو بعضها ، احتمال هذه المصروفات الرسوم القضائية - المعفاة أصلاً - والتى تقتصر على رسوم الدعوى . ص ٣٩٢
- ٤ - متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردى فإنها تنظر على وجه السرعة برفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . ص ٣٩٣
- ٥ - طلبات الأجازة وبدلى الإنذار والأجازة ومكافأة نهاية الخدمة . ميعاد استئناف الحكم ، يصادر فيها عشرة أيام . الدعوى بطلبها من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . ص ٣٩٣
- ٦ - التزام رب العمل الجديد مع رب العمل السابق بالتضامن عن الوفاء بجميع الالتزامات . عدم وجوب توجيه الطلب الخاص به ابتداءً إلى صاحب العمل السابق . ص ٣٩٣
- ٧ - طلب العامل استرداد ما أودعه من أموال لدى رب العمل تأميناً للضرر الذى قد يلحق به نتيجة صفقة عقدها العامل . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان لعدم تحديد الضرر بعد . خطأ . علة ذلك . ص ٣٩٤

٨ - رئيس مجلس إدارة الشركة التايم للمؤسسة العامة . وجوب تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية . نقله إلى شركة أخرى بقرار من المؤسسة المختصة أثره . توجيه مطالبته الناشئة عن العمل إلى هذه الشركة الأخيرة . ص ٣٩٤

٩ - إنعماج وحدة انتاجية (مصنع) بإحدى الشركات في شركة أخرى . خصومة العامل بالمصنع بشأن تسوية حالته . المحسم الأصل فيها هو الشركة الأخيرة دون الشركة الأولى . ص ٣٩٤

١٠ - إعفاء العمال من الرسوم القضائية على الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة بحقوقهم . المادة ٧ القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ . جواز الحكم على العامل في حالة رفض الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها . ص ٣٩٥

١١ - الشركة يمثلها رئيس مجلس إدارتها ونفى صلاتها بالغير . الحظر الوارد في المادة ١٠٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . سريانه عند التعاقد مع شركة أخرى . ص ٣٩٥

١٢ - الشخصية المعنوية للشركة . استقلالها عن شخصية من يمثلها . أثره استمرار الوكالة الصادرة منه قبل تغييره . ص ٣٩٦

١٣ - الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . صاحب الصفة في مباشرتها أمام المحاكم . إدارتها القانونية . الاستثناء . جواز ائابة معامى خاص عنها مباشرة بعضها . شرطه . أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . ص ٣٩٦

دعوى النقاة ودعاوى الاعضاء

- ١ - المنازعة فى مدى استحقاق العامل لفرق إبانة غلاء المعيشة بسبب تغيير حالته الاجتماعية وتراخيه فى إخطار رب العمل له . نزاع فردى لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره . ص٣٩٧
- ٢ - دعوى النقاة . استقلالياً عن دعاوى الاعضاء . لا تمنع عضو النقاة من رفع الدعوى بعقده ولا تقطع التقادم بالنسبة له . ص٣٩٧
- ٣ - المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين تناقش فيها الطرفان فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول . وتكون هى بناتها الأساس فيما يدعيه بعد فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر . مثال فى دعوى النقاة بطلب حقوق عمالية . ص٣٩٧
- ٤ - دعوى النقاة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافها فى الموضوع والسبب والآثار والاشخاص . ص٣٩٨
- ٥ - دعوى النقاة . اختلافها عن دعوى الاعضاء فى موضوعها وآثارها والاشخاص فيها الحكم الصادر فى دعوى النقاة ضد الشركة . لا حجة له فى النزاع القائم بين أحد أعضائها وذات الشركة . ص٣٩٨

دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل

- ١ - طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض قاضى الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل . جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع فى صورة دعوى مبتدأة . ص.٤٠٠
- ٢ - الدعوى بطلب مرتب وعموله وبدل إنذار ومكافأة وتعويض عن الفصل التعسفى . لا يعتبر استمراراً لإجراءات وقف تنفيذ قرار الفصل . ص.٤٠٠
- ٣ - دعوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التى ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . الأحكام الصادرة فيها استئنافها . ميعاده . عشرة أيام . ما عداها . بقاؤه على أصله . ص.٤٠٠
- ٤ - طلب العامل إعادته إلى عمله . ماهيته . طلب تعويض بطريق التنفيذ العينى . رفعه طبقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . ص.٤٠١
- ٥ - ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى دعوى التعويض التى ترفع طبقاً للمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عشرة أيام . ما عداها . ميعاد استئنافها . ٤ يوماً المادة ١/١٢٣، ١/٢٢٧ مرافعات . ص.٤٠١
- ٦ - انتهائية الحكم الصادر فى دعوى قرار الفصل . لا تنصرف إلى الحكم فى الدعوى الموضوعية . ص.٤٠٢
- ٧ - عدم التزام العامل بالأوضاع والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا يحرمه من حقه فى دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادى . ص.٤٠٢
- ٨ - الحكم المستعجل يوقف قرار فصل العامل وقتى لا يمس أصل الحق لا حجبة له أمام قاضى الموضوع . ص.٤٠٢
- ٩ - وقف تنفيذ قرار فصل العامل وإلزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره

إليه . ماهيته اعتباره تعويضاً مؤقتاً وليس نفقة مؤقتة . المادة ٧٥
من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٤٠٢

١ - رفض دعوى العامل بالتعويض عن الفصل . مؤداه انتهاء أثر الحكم
الوقتي بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض المؤقت له . حق رب
العمل في استرداد ما استرقاه العامل من تعويض مؤقت لئلا يبيد . المادة
١٨٢ مدني . ص ٤٠٣

(ر)

رأى مجلس الدولة

- ١ - رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وفقاً للمادة ٢/٩١ منه . عدم التزام الجهة الطالبة باتباعه . ص ٤.٤
- ٢ - رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين فى شركات القطاع العام . عدم الالتزام باتباعه . ص ٤.٤

(س)

سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته

١ - سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته باعتباره المالك والمسئول عن إدارتها .
له أن يضيق دائرة نشاطه أو أن يضغط مصروفاته تفادياً لكارثة مالية
توشك أن تنزل به .
ص ٤ . ٥

٢ - تحديد رب العمل من ٦ لتقاعد عماله . تصرف يستند الى ما له من
سلطة تقديرية مطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل بها متى لم يقصد
بهذا التحديد الإساءة إلى العمال .
ص ٤ . ٥

٣ - سلطة رب العمل فى تنظيم إدارته على الوجه الذى يراه كفىلاً بتحقيق
مصلحة منشأته . لا وجه للحد من سلطته فى هذا الخصوص طالما كانت
ممارستها مجردة عن أى قصد فى الإساءة إلى عماله .
ص ٤ . ٦

٤ - منشأة . تضيق دائرة نشاطها أو ضغط مصروفاتها . إغلاق أحد
فروع المنشأة أو أحد أقسامها . إنهاء عقود بعض العمال . لهذا الانتهاء
ما يبرره . سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته . تقديره . مبرراته .
التحقق منها . رقابة القاضى .
ص ٤ . ٦

٥ - سلطة رب العمل . تقدير كفاية العامل . وضعه فى المكان الذى
يصلح له . تكليفه بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه
إختلافاً جوهرياً . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملامعة من المركز الذى
شغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . رفض العامل النقل . أثره .
حق رب العمل فى إنهاء لعقد .
ص ٤ . ٧

٦ - تعيين العمل . كفاية بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدائها فى
العقد . تحديد نوع الخدمة ومدائها . الرجوع إلى الاعمال التى يقوم بها
نظراً العامل وإلا تحددت بالرجوع إلى العرف فإن لم توجد تولى القاضى
تحديدها وفقاً لمقتضيات العدالة . سلطة رب العمل فى تنظيم حقه فى
تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات وإعادة توزيعها على عماله

ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته . شرطه .
ص ٧.٤

٧ - لرب العمل سلطة تنظيم منشأته وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه . لا يختلف عنه إختلافاً جوهرياً متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . ولو أدى إلى نقص في عسولته . رفض العامل . أثره . جواز إنهاء رب العمل للعقد .
ص ٨.٤

٨ - لرب العمل سلطة تنظيم منشأته . عدم جواز فرض العامل عليه قسراً في وظيفة معينة .
ص ٨.٤

٩ - حق صاحب العمل في إعادة تنظيم منشأته . مناطه . انتفاء التعسف أو المساس بالحقوق المكتسبة للعمال .
ص ٨.٤

من تقاعد العامل

- ١ - مشروعيه شرط التزام العامل بالتقاعد عند بلوغه سنًا معينة. ص ٩. ٤
- ٢ - تحديد رب العمل من الستين لتقاعد عماله . تصرف منه بما له من سلطة مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل بها . إنهاء عقد العمل لهذا السبب لا يكون بغير مبرر . ص ٩. ٤
- ٣ - تحديد رب العمل سنًا معينًا لتقاعد عماله . يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيًا . استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن التقاعد بموافقة رب العمل . موزاء . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة بين الطرفين لا يجاوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر . ص ٩. ٤
- ٤ - النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها . ليس من شأنه أن يجعل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة . ما ورد بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ليس إلا سرداً لبعض صور إنهاء العقد عرضياً وليس انتهاءً عادياً . ص ٩. ٤
- ٥ - تحديد رب العمل سنًا معينًا لتقاعد عماله أثناء خدمتهم . من سلطته المطلقة . ص ١١. ٤
- ٦ - تحديد رب العمل من الستين لتقاعد عماله . تصرف منه بما له من سلطة في تنظيم المنشأ . عدم الاعتداد بما كان معمولاً به من قبل في تحديد سن أخرى . علة ذلك . اعتبار إنهاء خدمة العامل مبرراً ببلوغه تلك السن . ص ١١. ٤

(ش)

شهادة خلو الطرف

- ١ - أساس التزام رب العمل بإعطاء الأجير عند إنتضاء عقد العمل شهادة يخلو طرفه تتضمن بيانات معينة . ص ٤١١
- ٢ - أساس التزام رب العمل قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٣ عند إنتضاء عقد العمل بإعطاء العامل شهادة يخلو طرفه . ص ٤١١

طوائف العمال المستثناء من تطبيق قانون العمل

- ١ - نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العام ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وعلى إلقاء القانون ٣١٩ بالسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال . مقتضى ذلك اعتبار نقابات عمال الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلّة انحلالاً نهائياً . ص٤١٢
- ٢- المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تعتبر هذه الهيئة مؤسسه عامه . لا يسرى عليها الاستثناء الوارد فى المادة ١/٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص٤١٢
- ٣- قرار إدارى . إعمال القوانين واللوائح التى تحكم الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعريض . الحكم طبقاً للمادة ٦٩٨ مدنى . خطأ فى القانون ص٤١٣
- ٤- أفراد أسرة رب العمل المستثنون من تطبيق أحكام قانون عقد العمل . ذرو قرياه ممن يجمعهم معه أصل مشترك متى كان يعولهم سواء كانت قرايتهم مباشرة أو قرايه حواشى . ص٤١٣

(ع)
عقد التدريب

- ١ - عقد العمل وعقد التدريب . ماهية كل منهما . عدم اشتراط أن يتلقى العامل أجراً عند التدريب . ص٤١٤
- ٢ - عقد التدريب . إلتزام العامل القاصر فيه بأداء تعريض عند فسخه .
اعتباره تصرفاً دائراً بين النفع والضرر . لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر . ص٤١٤

عقد العمل البحرى

- ١ - عقد العمل البحرى المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة . ينتهى حتماً بانتهائها . ما لم يستبق مجهز السفينة العامل لفترة أخرى أو يتعلق الأمر ،وتتأخر حدثت أثناء الرحلة .
ص ٤١٥
- ٢ - المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها للتقادم المحلى المقرر بالمادة ٢٧١ بحرى . توجيه البمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى وفقاً لما يسفر عنه توجيه البمين دون إعمال حكم التقادم .
ص ٤١٥

عقد العمل المشترك

- ١ - لاتعة العمل الصحفي تعتبر عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع . ص٤١٦
- ٢ - عدم امتداد أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك إلى لاتعة العمل الصحفي . إهدار الحكم للاتعة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرغ عنها . ص٤١٦
- ٣ - صدر لاتعة العمل الصحفي تنفيذاً للقانون ١ لسنة ١٩٤١ بقاؤها . منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذى أنشأها أو ما بقيت هى بالنص على نفاذها بعد الغائه إلغاء القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ للقانون ١ سنة ١٩٤١ دون أن يحسب هذا الإلغاء . إهدار الحكم للاتعة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة . خطأ فى القانون . ص٤١٧
- ٤ - عقد العمل المشترك . ماهيته . واتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة أو أكثر أو إتحاد نقابات العمال وبين أصحاب الأعمال أو المنظمة الممثلة لهم . وجوب أن يكون مكتوباً وإلا كان باطلاً وأن توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة أو الإتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر إعلان عن هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشتملاً على ملخص لأحكام العقد وإلا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله دون اتباع هذه الإجراءات لايزيل البطلان . ص٤١٨

علاقة العمل « عقد العمل »

- ١ - تحقق عقد العمل بتوافر تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجراً على عمله . ص ٤١٩
- ٢ - تقرير الحكم أن الفارق بين عقدي العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والإشراف في العقد الأول وانعدامه في العقد الثاني وأن وكيل الطاعن استغنى عن خدمات المطعون عليهما . لا يكشف بذاته عن حقيقة العلاقة . ص ٤١٩
- ٣ - قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يعارنه في مباشرة مهنته في المحاماة لقاء أجر متى توافر عنصر التبعية والإشراف . ص ٤١٩
- ٤ - إفراغ الطرفين في العقد كل عناصره من تبعية العامل لرب العمل والنص على حق العامل في الأجازات ومكافأة نهاية الخدمة . ينشئ عن المجاء نية الطرفين إلى إبرام عقد عمل فردي . ص ٤١٩
- ٥ - النشاط في تكليف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بكفى لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص سائغ لا يشوبه فساد في الاستدلال . ص ٤٢
- ٦ - عقد العمل . تحققه بتوافر التبعية والأجر . ص ٤٢
- ٧ - جمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مدير فني لها . جوازه . ص ٤٢
- ٨ - رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور . ص ٤٢١

٩ - فصل المظعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى ويرتب أقل بعد رفع دعواه يوقف قرار الفصل . اشتباره إجراء . قصد به مخالفه أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى . اعتبار علاقة لمظعون عليه بالشركة مستمرة إلى أن فصلته للمرة الثانية . استخلاص موضوعى مانع . ص ٤٢١

١٠ - توافر التبعية المهنية لقيام علاقة العمل . مضمونها . ص ٤٢٢

١١ - العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التي يوجد بها مركز إداره هذه الأعمال . إبرام فرع الشركة فى مصر العقد . تطبيق القانون المصرى إستبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجب التطبيق . مناطه . مخالفه النظام العام أو الآداب فى مصر . مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطنى أكثر فائدة . عدم جواز إستبعاد أحكام القانون الأجنبى . ص ٤٢٢

١٢ - عقد العمل . خصائصه الأساسية . التبعية والأجر . عدم قيامه إلا بهما مجتمعين . ص ٤٢٢

١٣ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولا تخضع لنظام العاملين - الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ - باعتبارها جزءاً متمماً للعقد . عدم اعتبار قرارات لجان شئون الافراد ورئيس مجلس الإدارة من قبيل القرارات الادارية لصدورها فى نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل . ص ٤٢٣

١٤ - البطريق . اختصاصه برسمامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم . له وحده الاشراف الادارى والمالى على جميع الاديرة والكنائس . حقه فى أن يعهد بإداره كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية تتولى الإدارة نيابة عنه اعتبار عقود العمل المبرمة بين هذه الجمعيات والعاملين بها قائمة بينهم وبين البطريقة . ص ٤٢٣

١٥ - هيئة الارشاد : بميناء الاسكندرية . عدم اعتبارها مؤسسة عامة .
مرشدوها لا يعتبرون موظفين عموميين . ص ٤٢٤

١٦ - هيئة الارشاد بميناء الاسكندرية . تمتعها بالشخصية المعنوية . سلطتها
في رقابة مرشديها وتوجيههم والوفاء بأجورهم . العلاقة بينها وبينهم
علاقة عمل . لا يغير من ذلك تدخل مصلحة الموانئ في تعيينهم
وترقيتهم وتأييدهم . ص ٤٢٤

١٧ - لا يعيب الحكم خطؤه في تكييف العلاقة بين المرشد وهيئة الارشاد بميناء
الاسكندرية إذا لم يكن لهذا الخطأ تأثير علي النتيجة السليمة التي انتهى
إليها . ص ٤٢٤

١٨ - العاملون بالشركات والمنشآت المزممة . علاقتهم بالشركات التي يعملون
بها : تعاقدية لانتظيمية . خضوعها لأحكام قوانين العمل والتأمينات
الاجتماعية ولاتعة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
اختصاص القضاء : العادي ينظر الدعاوى التي يرفعونها للمطالبة
بحقوقهم طبقاً لهذه القوانين . ص ٤٢٥

١٩ - البنك الأهلي المصري . في ظل القانونين ٢٤ ، ٢٥ لسنة ١٩٦٠ وقبل
صدور القرار الجمهوري ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويله إلي شركة مساهمة
عربية . مؤسسة عامة . العاملون به موظفون عموميين . تطبيق
لاتعة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل علي
موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقاتهم بها رغم ذلك علاقة لاتعية
تنظيمية . اختصاص القضاء : الاداري دون غيره ينظر الطعون علي قرارات
فصلهم . ص ٤٢٥

٢٠ - المرشد في ميناء الاسكندرية لا يعد موظفاً عمومياً . عند قيامه
بإرشاد السفينة يعد تابعاً للمجهز الذي ينوب عنه الرهان . قيام علاقة من
علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة عند مساعدته لها في حالة
الخطر . ص ٤٢٦

٢١ - تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود . مناطه . توافر

عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . مشال في منازعه بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثناء في الحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور . ص ٤٢٧

٢٢ - عقد العمل وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبء بما تتضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نفى المحكمة علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائغة التي أوردتها . ص ٤٢٨

٢٣ - العبء في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلفه الأفراد علي عقودهم من تسمية أو تكييف . نفى المحكمة علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية . ص ٤٢٨

٢٤ - خضوع الأرباح الناتجة من الوساطة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . الوسيط المشار إليه بالمادة ٦٧١ مدنى . إعتباره أجيراً . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور . ص ٤٢٩

٢٥ - إدانته مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها . ص ٤٢٩

٢٦ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء علي عقد العمل من الأدلة والفرائن التي تقدم إليها . ص ٤٣

٢٧ - إقامة الحكم قضاءً بأحقية ورثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بين موذيهم ورب العمل لا على أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون . ص ٤٣

٢٨ - استئناف الحكم الابتدائي من جانب العامل وحده لزياده التعريض المقضى له به عن فصله تعسفياً . مؤداه . صيرورة الحكم الابتدائي نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى في شأن قيام علاقة العمل . التزام الحكم الاستئنافى بذلك ونضاؤه بزياده التعريض . النقص عليه في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين لا يصادف محلاً في قضائه . غير مقبول . ص ٤٣

٢٩ - البطريرك. اختصاصه برسامة القسس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم ولجبردهم .
الكنائس والقسس العاملين بها . خضوعها لتبعيته . وإشرافه الكاهن لدى
الهيئة الكسبية للأبائ الأرثوذكس . علاقته بها علاقة عمل . ص ٤٣١

٣ - أسباب الحكم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً . بمنطوقه لها حجية ملزمة .
الأسباب الناقلة . النعى عليها بالخطأ في القانون بفرض صحته . غير
منتج . مثال بشأن علاقة العمل . ص ٤٣١

٣١ - بطلان عقد العمل بالاستناد إلى المادة ٣/٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
من النظام العام . التحدى به استناد الأسباب واقعيه . عدم جواز الدفع به
لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٤٣٢

٣٢ - العبرة في تكيف العقود هي بحقيقة ما عناه العاقدون منها . تعرف
قصد المتعاقدين من سلف محكمة الموضوع . القيام بالعمل القانوني
محل الوكالة قد يستتبع القيام بأعمال مادية تعتبر ملحقة به وتابعة له .
مثال بشأن وكالة محام . ص ٤٣٢

٣٣ - العبرة في تكيف العقد هي بما عناه العاقدان . تكيف العقد بأنه
عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر
العامل بنسبة من الأرباح . الأسباب الزائدة . النعى عليها بفرض
صحته . غير منتج . ص ٤٣٢

٣٤ - انعقاد الوعد بالتعاقد . شرطه . اتفاق الطرفين على جميع المسائل
الجوهرية للعقد المراد إهرمه والمدة التي يجب إهرامه فيها . المسائل
الجوهرية . المقصود بها . أركان العقد وشروطه الأساسية . مثال في
عمل . ص ٤٣٣

٣٥ - طلب العامل الزام رب العمل بإداء الاشتراكات المستحقة عنه
لهيئة التأمينات الاجتماعية . تعرض الحكم لبحث العلاقة القائمة
بينهما وانتهازه إلى أنها علاقة عمل . فصل في طلب داخل نطاق الطلبات
المطروحة . ص ٤٣٣

٣٦ - عقد العمل محدد المدة . استمرار تنفيذه بعد انقضاء مدته . اعتباره

مجدداً لمدة غير محددة . المادة ٢١ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩. ابرام عقد غير محدد المدة بمقدد محدد المدة . خروجه عن نطاق المادة سالفة الذكر . ص ٤٣٤

٣٧ - تبعية العامل للرب العمل . عنصر جوهري في عقد العمل . نفس الحكم قيام هذه التبعية دون بيان الدليل على ذلك . قصور . ص ٤٣٤

٣٨ - العاملون بينك مصر - قبل تحويله إلى شركة مساهمة - موظفون عموميون - تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة . بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة تنظيمية . اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم . ص ٤٣٥

٣٩ - العاملون بينك مصر . علاقتهم به تعاقدية منذ تحويله إلى شركة مساهمة بصور القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . خضوعهم لأحكام قانون العمل ونظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ص ٤٣٦

٤٠ - أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . اعتبارهم وكلاء عن الشركة طبقاً لقانون التجارة . عدم اعتبارهم من العاملين بتلك الشركات قبل العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بشركات القطاع العام . ص ٤٣٦

٤١ - رئيس وأعضاء مجلس إدارة وعضو مجلس الإدارة المنتخب بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . اعتبارهم من العاملين بها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ متى روعي في تعيينهم الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات بينهم وبين الشركات التي يعملون بها . ص ٤٣٧

٤٢ - عدم استئناف حكم محكمة أول درجة الذي قطع بأن عقد العمل غير محدد المدة . مؤداه صيرورته نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي . النفي على ما قضى به ذلك الحكم الأول مرة أمام النقض . غير مقبول . ص ٤٣٨

٤٣ - الحكم بتنقض قرار هيئة التحكيم والقضاء باختصاصها بنظر الدعوى . اعتبار بانعنى البترول الجائلين بالقاهرة وضواحيها التابعين للنقابة عمالا

- لدى تلك الشركات . امتناع معاودة النزاع في تلك العلاقة . ص ٤٣٨
- ٤٤ - قضاء محكمة النقض بقيام علاقة عمل بين بائعى البترول الجائلين بالقاهرة وضواحيها وبين شركات البترول العاملين بها . أثره . انطباق جميع القوانين المنظمة للعلاقة بين العمال وأرباب العمل . ص ٤٣٨
- ٤٥ - المؤسسات الصحفية ومؤسسات خاصة . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ . القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . خضوع علاقاتها بالعاملين فيها أحكام قانون العمل دون أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٤٣٩
- ٤٦ - علاقة العمل . مناط قيامها . توافر عنصرى التبعية والأجر . إحصار العمال بعض الأدوار أو الحامات ودفعهم أجور مساعدتهم . لا ينفى عنصر التبعية ماداموا يخضعون لرقابة رب العمل وإشرافه . تحديد الأجر بالقطعة . لا يغير من طبيعته عقد العمل . ص ٤٣٩
- ٤٧ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيام علاقة العمل بأسباب سائغة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض . ص ٤٤
- ٤٨ - إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبل اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهورى ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ . من اشخاص القانون العام . الموظفون والمستخدمون بها اعتبارهم من الموظفين العموميين . ص ٤٤
- ٤٩ - بداية علاقة العمل وترتيب آثارها عدا الأجر . العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين . لا عبره بتاريخ استلام العمل إلا بالنسبة لتحديد بدء استحقاق الأجر . ص ٤٤
- ٥٠ - علاقة شركات القطاع العام بالعاملين لديها . علاقة تعاقدية . توجيهات وزير الصناعة بالحاق عمال المنشأة التى أغفلت بخدمة إحدى الشركات . تعيين الشركة لأحدهم إعتباره منبت الصلة بمقد عمله السابق . عدم احتينه نى المطالبة بأجره فى المنشأة السابقة . ص ٤٤١
- ٥١ - اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام .

نطاق سرياتها من حيث الزمان . ص ٤٤١

٥٢ - الاشراف المالى والادارى لمديرية التربية والتعليم على المدرسة الخاصة .
اعتبارها نائبة عن صاحب المدرسة . قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ . عدم
التزام الجهة المشرفة أجر العامل المستحق خلال فترة الاشراف . ص ٤٤٢

٥٣ - العاملون ببنك مصر . علاقتهم به اعتباراً من . ١٩٦٥/٤/٢ علاقة
عقدية . القرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . ص ٤٤٢

٥٤ - اشراف وزارة التربية والتعليم مالياً وإدارياً على المدارس الخاصة .
أثره . اعتبارها نائبة نيابة قانونية عن صاحب المدرسة . المادة ٤٥
من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ . ص ٤٤٢

٥٥ - تمييز عقد العمل عن غيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية .
كفاية لتحقيقه ولو في صورته التنظيمية أو الادارية . ص ٤٤٢

٥٦ - المؤسسات الصحفية فيما يجاوز مسئولية مديرها ومستخدميها الجنائية
ومزاولة الاستيراد والتصدير من أشخاص القانون الخاص . أساس ذلك .
علاقة المؤسسات الصحفية بالعاملين فيها . تحكمها القواعد المنصوص
عليها فى القانون المدنى وقانون العمل . علة ذلك . ص ٤٤٣

٥٧ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه
مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجراً . تأميم الشركة . أثره . أغفال
الحكم بحث علاقة الشريك بالشركة بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته
فى شىء من الارباح باعتبارها أجر . قصور . ص ٤٤٣

٥٨ - رابطة العمل . عدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر
شروط المسئولية التقصيرية . علة ذلك . انتقال سلطة الرقابة على العامل
إلى المستعير أو المستأجر . أثره . ص ٤٤٤

٥٩ - علاقة شركات القطاع العام بالعاملين لديها علاقة تعاقدية .
خضوعها لأحكام نظم العاملين بها . خضوعهم لأحكام قانون العمل
فيما لم يرد به نص خاص . ص ٤٤٤

٦ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . هيئة قابضة تتبعها بنوك

التنمية الزراعية بالمحافظات . مجلس إدارة البنك الرئيسى هو المهيمن
على شئونه وله سلطة إصدار اللوائح ومنها نظم العاملين بالبنك الرئيسى
والبنوك التابعة له ومرتباتهم . المادتان ١ ، ١ من القانون ١١٧ لسنة
١٩٧٦ . ص ٤٤٥

٦١ - العامل بالقطاع العام . هو من يعمل تحت سلطة وإشراف إحدى وحدات
القطاع العام لقاء أجر دائماً كان أم مؤقت . ص ٤٤٥

٦٢ - عقد العمل . ماهيته . المادتان ٤٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
المادة ٦٧٤ مدنى . ص ٤٤٥

٦٣ - مؤسسة مصر للطيران فى ظل العمل بالقانونين رقمى ١١١ ، ١١٦
اعتبارهما ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها علاقة
تعاقدية لاتنظيمية . أنشده . خضوعهم للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
بشأن نظم العاملين بالقطاع العام . ص ٤٤٥

٦٤ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . التزامات
متقابلة إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع
الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه . أن تكون الالتزامات مستحقة
الوفاء . تحديد تلك الالتزامات . مرده أحكام نظام العاملين بالقطاع العام
ولوائح الشركة . ص ٤٤٦

٦٥ - إمتخلاص قيام علاقة العمل من سلطة محكمة الموضوع مادامت
تستند إلى أسباب مائه . المنازعه فى ذلك . جدل فى تقدير الدليل .
عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ص ٤٤٦

علاوات

- ١ - ثبت أن مرتب العامل يقع بين حدى ربط الفئة المقررة للتوظيفه التى حصل عليها بعد إجراء التعادل . أثره . استحقاق العلاوات المقرره لفئة هذه الوظيفة حتى يصل لنهاية مربوطها. اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٤٤٧
- ٢ - طلب العامل القضاء. له بالعلاوة الدورية المستحقة عن المدة من ١/١/١٩٦٦ . مزداه . طلب العلاوة المستحقة عن سنة ١٩٦٥ باعتبار أنها تصرف في ١/١/١٩٦٦ . المادة ٣١ من اللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . ص ٤٤٧
- ٣ - العاملون بالقطعه أو بالانتاج أو بالعمولة بشركات القطاع العام . استحقاقهم للعلاوات الدورية متى قررت الشركة منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ واللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بالقرار الجمهورى ٨.٢ لسنة ١٩٦٧ . ص ٤٤٧
- ٤ - استحقاق العلاوة الدورية السنوية . مناطها . شغل العامل وظيفة ذات فئة مالية وارده بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية ولو كان من العاملين بنظام الأجر بالقطعه أو بالانتاج أو بالعمولة . علة ذلك . ص ٤٤٨
- ٥ - العلاوة الدورية . مناط استحقاقها شغل العامل لوظيفة ذات فئة مالية مدرجة بالهيكل التنظيمى ووقوع أجره بين حدى ربطها مع توافر شروط منحها المادتان ٢٤ ، ١٥ من اللائحة ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ . ص ٤٤٨
- ٦ - العلاوات الاستثنائية المقررة بالقوانين أرقام ٤٣ سنة ١٩٧٦ ، ١٥ ، ١٦ سنة ١٩٧٧ قصرها على العاملين بالقطاع الخاص دون مساوهم . علة ذلك . ص ٤٤٩
- ٧ - منع العامل علاوة دورية في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه . مضى منه على تعيين العامل فى الخدمة . فيما فيها فترة الاختبار وحصوله على تقدير مقبول على الأقل فى متوسط التقارير الدورية الأخيرة . المادة ٢٥ . ص ٤٤٩

- ٨ - تقرير منح العلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم منحها في ظل اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . مناطه . صدور قرار من مجلس إدارة الشركة واعتماده من المؤسسة ثم الوزير المختص . تميز اللائحة بين العاملين في نسبة العلاوة تبعاً لمستوى تقاريرهم السنوية . ص ٤٥
- ٩ - الخطأ العقدي أمامه . إخلال المدين بالتزامه العقدي . إستناد الحكم في قضائه بالتعريض إلى إخلال الطاعنه بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل دون بيان مسنده في قيام هذه الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون . ص ٤٥
- ١٠ - الزيادة في مرتب العامل عن نهاية ربط المستوى . احتفاظه بها بصفة شخصية مع استهلاكها من البدلات أو العلاوات التي يحصل عليها مستقبلاً . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٤٥
- ١١ - حالات حرمان العامل من العلاوة الدورية . ورودها علي سبيل الحصر في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٤٥
- ١٢ - العاملون بالهيئة المصرية العامة للبترول المعارين للخارج والمرخص لهم بإجازات بدون مرتب . منحهم العلاوات الدورية وفقاً لللائحة نظام العاملين بها . مؤداه عدم أحقيتهم في المطالبة بالعلاوات الدورية المقررة بنظام العاملين بالقطاع العام . ص ٤٥١
- ١٣ - الأجر المقصود به . إعتبار العلاوة الدورية بعد منحها للعامل أجراً . المادة ٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٤٥٢
- ١٤ - العاملون بشركات القطاع . أحقيتهم في العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها . العاملون بالقطاع أو الإنتاج أو العمولة إستحقاقهم لتلك العلاوات طالما لم يصدر نظام خاص لهم . علة ذلك ص ٤٥٢
- ١٥ - اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بشوك القطاع العام . بعضها مجلس إدارة كل بنك . مريان أحكامه علي العاملين بها مؤداه . عدم التقيد بالنظم والقواعد المتضمن عليها في قانون العاملين بالدولة والقطاع العام . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . ص ٤٥٣

عمل عرضى أو مؤقت

- ١ - العمال العرضيون أو المؤقتون . هم المعينون على غير الوظائف الواردة
بجداول المقررات الوظيفية للشركة والموصوفة بجندول توصيف الوظائف والوارد
في هيكلها دون نظير لنوع لعمل أو الوقت الذى يستغرقه . ص ٤٥٤
- ٢ - نظام العاملين بالقطاع العام . سريانه على العاملين المعينين على وظائف
واردة بجداول مقررات الشركة الوظيفية العامل المؤقت أو العرضى .
معاملته وفقاً لعقد عمله أو قرار تعيينه . ص ٤٥٤
- ٣ - العمال العرضيون أو المؤقتون . هم المعينون على غير الوظائف الواردة
بجداول المقررات الوظيفية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذى
يستغرقه . العامل المعين بكافأة شاملة . اعتباره عاملاً عرضياً أو مؤقتاً .
مؤهده . الاقدمية في الوظيفة الدائمة . حسابها من تاريخ التعيين فيها دون
اعتداد بالمدد التى قضيت في عمل عرضى أو وقت . علة ذلك . ص ٤٥٥
- ٤ - نظم العاملين بالقطاع العام . سريانها على العاملين المعينين على وظائف
واردة بجداول المقررات الوظيفية للشركة . المعينون على غير تلك الوظائف .
معاملتهم وفقاً للقواعد التى يوضعها مجلس إدارة الشركة وطبقاً لما يرد فى
عقود عملهم أو قرارات تعيينهم . الاقدمية فى الوظيفة . حسابها من تاريخ
التعيين فيها دون اعتداد بالمدد التى قضيت في عمل عرضى أو مؤقت .
علة ذلك . ص ٤٥٦

عمولة

- ١ - العمولة . تكييفها . دخولها في حساب المكافأة . البذل . اعتباره في حساب المكافأة ما لم يكن كله أو بعضه مقابل تكليف فعلي . ص ٤٥٨
- ٢ - اتفاق العامل بالصلح أو التنازل مع رب العمل . مناط بطلانه . المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . مثال بشأن استبدال أجر ثابت بعمولة . ص ٤٥٨
- ٣ - الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل . العمولة المرتبطة بالتوزيع وجوداً وعدماً من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها . إلا بالتوزيع الفعلي . القضاء . بأحقية العاملين في صرف متوسط هذه العمولة عن أيام الاجازات السنوية والمرضية . خطأ . ص ٤٥٨
- ٤ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها المحصورة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . المادة ٢٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن ندب خبير لبحث استحقاق العامل للعمولة . ص ٤٥٩
- ٥ - طريقة احتساب الأجر المتفق عليها في عقد العمل . عدم جواز تعديلها بالإرادة المنفردة موافقة العامل كتابة على تعديل احتساب أجره يجعله بالعمولة بدلا من الأجر الشهري . القضاء . بطلان هذا الاتفاق لأنه أدى إلى تخفيض الأجر . خطأ . ص ٤٥٩
- ٦ - أجر العامل . الأصل في استحقاقه أنه لقاء العمل الذي يقوم به . ملحقات الأجر . عدم إقصاء بعضها . الثبات والاستمرار . صرف مبلغ معين للعامل بخلاف أجره الثابت عن كل سببه يقوم بتمويلها . القضاء . باعتبار متوسط ما تقاضاه عن فوري السفن خلال فترة سابقة بمثابة أجر ثابت يستحق ولو لم يتحقق سببه . خطأ . ص ٤٦٠
- ٧ - العمولة من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها . ص ٤٦٠
- ٨ - لرب العمل أن يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهرياً متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . ص ٤٦٠

٩ - القضاء بعدم استحقاق العامل متوسط ما كان يتقاضاه من عمولة . اهتناؤه على أن العامل نقل من العمل التي تستحق العمولة بسببه وأن هذا النقل اقتضته مصلحة العمل . لا خطأ . ص ٤٦

١٠ - الاتفاق على تحديد أجر العامل بمرتب ثابت وعمولة تمثل نسبة مئوية من قيمة المبيعات . عدم جواز تعديله إلا باتفاق الطرفين . القضاء بتثبيت العمولة وإضافة متوسطها خلال سنة سابقة إلى الأجر بصفة دائمة . تعديل لطريقة أداء الأجر المتفق عليه . غير جائز . ص ٤٦١

١١ - ثبوت أن إلغاء المؤسسة لعمولة التأمين كان عاماً وشاملاً لكافة المنتجين في جميع شركات التأمين . القضاء بعدم أحقية العامل للعمولة . لا خطأ . ص ٤٦١

١٢ - لرب العمل سلطه تنظيم منشآته . شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك . تعيين عامل آخر مع الطاعن - لحاجة العمل - أدى إلى انتقاص عمولته . لا خطأ . ص ٤٦٢

١٣ - لرب العمل إعادة تنظيم منشآته ولو أدى ذلك إلى انتقاص في عمولة العاملين لديه . شرطه . انتفاء التعسف وسوء القصد . ص ٤٦٢

١٤ - لرب العمل أن يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً أو نقله إلى مركز أقل ميزة . شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك . ص ٤٦٢

١٥ - العمولة على المبيعات . ماهيتها . مكافأة قصد منها إيجاد حافز على العمل ليس لها صفة الثبات عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع فعلاً . ص ٤٦٢

١٦ - القضاء نهائياً باستحقاق العامل لعمولة التوزيع في فترة عمله بقسم البيع لا حجة له في دعوى تالية بطلبه عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور . ص ٤٦٣

١٧ - عمولة التحصيل . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها . نقل

العامل من قسم التحصيل إلى قسم آخر . عدم استحقاقه للعمولة المذكورة . علة ذلك . ص ٤٦٣

١٨ - عمولة التوزيع . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بقيامه بالتوزيع الفعلى . ص ٤٦٤

١٩ - القضاء نهائياً باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال مدة معينة . مطالبة العامل باستحقاقه لذات العمولة عن فترة تالية إستناداً لذات السبب في الدعوى السابقة . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق . علة ذلك . ص ٤٦٤

٢٠ - عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بالتوزيع الفعلى . وقف العامل عن العمل . أثره . عدم استحقاقه للعمولة خلال فترة الوقف . ص ٤٦٥

٢١ - نقل العامل إلى شركة لاتصرف أية عمولات أو بدلات للعاملين بها . أثره . عدم أحقيته في المطالبة بما كان يتقاضاه منها في عمله السابق . ص ٤٦٦

٢٢ - اندماج شركة في أخرى . لتحديد الشركة الدامجة نسبة معينة للعمولة عن المبيعات . صريحتها على العاملين بالشركة المندمجة ولو كانت أقل من النسبة التى كانت معددة لهم قبل الاندماج . شرطه . ألا يقل أجرهم مضافاً إليه العمولة عما كانوا يتقاضونه بالشركة المندمجة . أغفال ذلك . أثره . خطأ وقصور . ص ٤٦٦

٢٣ - حق مجلس إدارة شركة القطاع العام فى تحديد نسب العمولة أو تعديلها . شرطه . أن يتم فى إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفاً تطوير الإنتاج وتنميته . ص ٤٦٧

٢٤ - عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بقيامه بالتوزيع الفعلى . علة ذلك . ص ٤٦٧

٢٥ - الأجر . الأصل فيه إنه لقاء العمل . عمولة التحصيل من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بقيامه بالتحصيل الفعلى . ص ٤٦٧

(غ) غلق المنشأة

١ - عدم التزام صاحب المدرسة الخاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم في ظل القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ بالحصول على إذن سابق منها عند اعتزامه غلق المدرسة . ضرورة هذا الإذن في ظل القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ . ص ٤٦٨

٢ - قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة لبحث أسباب توقف منشآت القطاع العام . عدم إيجابه الحصول على إذن من تلك اللجنة عند غلق المنشآت المشار إليها . ص ٤٦٨

٣ - القضاء برفض دعوى التعويض عن الفصل استناداً إلى أنه كان مبرراً لا يتم بالتعسف . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . متى بنى على أسباب سائفة . ص ٤٦٨

٤ - إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . إنهاء عقود العاملين بها . التحاقهم بمنشأة أخرى . اعتباره تعاقداً جديداً منبت الصلة بعقود العمل السابقة . ص ٤٦٩

٥ - إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . إنهاء عقود العاملين . التحاق أحدهم بمنشأة أخرى . اعتباره تعاقداً جديداً . ص ٤٦٩

٦ - إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . إنهاء عقود العاملين بها . التحاقهم بمنشأة أخرى . يعتبر تعاقداً جديداً لمحكمة العلاقة فيما بين طرفيه دون عقد العمل السابق . ص ٤٦٩

(ل)

لائحة تنظيم العمل

- ١ - لا سبيل لإلزام رب العمل بوضع كادر لعماله إلا برضائه ما لم يتم الدليل على قيام عرك بذلك . ص ٤٧١
- ٢ - المقصود بلائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال تنظيم أداء العمل . عدم تعدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقبات والملاوات الدورية . ص ٤٧١
- ٣ - ليس في المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقبات والملاوات الدورية لعماله . ص ٤٧١
- ٤ - لائحة النظام الأساسي للعمل . ليس لها شكل معين . إبداءها الجهة الإدارية . عدم وجوبه . عدم وضعها في مكان ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نافذها . شرطه . ص ٤٧٢
- ٥ - العبرة بما اشتملت عليه اللائحة من نصوص لا بعنوانها . ص ٤٧٢
- ٦ - علاقة العمل يحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والعرف . الأحكام التي تنتظمها اللائحة إلزامها لصاحب العمل مرده توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . التزام العامل بها . مناة حق صاحب العمل في تنظيم منشآته والاطراف على العاملين بها مثال . في شأن المكافأة الأفضل . ص ٤٧٢

(م)

مدة عقد العمل

- ١ - النص في عقد الاستخدام علي حق كل طرف في إبطاله في أي وقت شاء .
اعتباره عقداً غير محدد المدة ولو نص فيه علي أنه لمدة محددة . ص ٤٧٣
- ٢ - النص في عقد الاستخدام علي انتهائه بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلي أخطار من رب العمل بعدم تجديده . تكرار التجديد ٢٢ مرة برغم النص في كل مرة على منعه . استخلاص محكمة الموضوع أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عندها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منذ بدايتها غير محدد المدة . لامخالفة فيه للقانون . ص ٤٧٣
- ٣ - لا محل للتعدى بنص المادة ٦٨ مدني إذا كان الحكم قد انتهى إلي أن عقد الاستخدام بدأ غير محدد المدة . ص ٤٧٣
- ٤ - انتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلاً قبل تكليفها بإداره المرفق . استمرار علاقاتها بعمالها ومستخدميها . تجديد عقد المظنون عليه . تجديده لمدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام . ص ٤٧٣
- ٥ - طبيعة التعامل . صلاحيتها لتخصيص مدة العقد . اعتبار الحكم وظيفة الطبيب المقيم في المستشفيات وظيفة موقوته محددة المدة بانتهاء فترة تدريبه التي لا تقل عن سنتين . لا مخالفة للقانون . ص ٤٧٤
- ٦ - منشأة فردية . صيرورتها شركة . استقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد . ص ٤٧٤
- ٧ - بيع رب العمل مؤسسته إلي رب عمل آخر . النص في عقد البيع علي قيام البائع بتعريض مستخدميه واعتبارهم مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد للمشتري ابتداء من تاريخ البيع . تخالص العامل عن حقوقه قبل رب العمل الأول . تقرير الحكم أن تجزئة عقد العمل فضلاً عن مخالفته للقانون فإنه يترتب على إنقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة .

اعتبار المشتري مستولاً بطريق التضامن عن النوفاء، بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة . باعتبار مدة العقد متصلة .
لا خطأ . ص ٤٧٤

٨ - مزدي شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب علي العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة . انتهاء القرار المطعون فيه إلي تقرير حق العامل في اعتبار خدمته متصلة لمجرد إبداء رغبته في هذا الخصوص . مخالف للقانون . ص ٤٧٥

مساواة

- ١ - مؤسسة . إستقلالها . مناسط التسوية بين عمالها وعمال صاحب العمل الأصلي . شرطه . ص٤٧٦
- ٢ - التسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله أو بجزء منها في منطقة عمل واحدة في جميع الحقوق . المقصود بها . ص٤٧٦
- ٣ - المجادلة أمام محكمة النقض فيما انتهت إليه محكمة الموضوع من عدم توافر عناصر المساواة . جدل موضوعي غير مقبول . ص٤٧٦
- ٤ - استثناء العاملين الذين صدرت لهم أحكام نهائية من الخضوع لأحكام القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز طلب المساواة بهم في تحديد الأجر . ص٤٧٦
- ٥ - قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد . ماهيتها . قاعدة أساسية . وجوب إعمالها ولم لم يصدر بها نص خاص في القانون . ص٤٧٧
- ٦ - عدم تقديم الطاعنه ما يدل على اختلاف حالة العامل عن حالة زميله المقارن به . نعى بغير دليل . ص٤٧٧
- ٧ - منع علاوة اجتماعية لزملاء العامل بعد نفاذ اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالمخالفة لأحكامها . عدم جواز طلب العامل المساواة بهم في الأجر . لامساواة فيما يتم على خلاف القانون . ص٤٧٧
- ٨ - إعمال مبدأ المساواة بين العاملين . شرطه لرب العمل حق التمييز في الأجر بين عماله لإعتبارات مبرره يراها . ص٤٧٨
- ٩ - قاعدة المساواة بين عمال رب العمل . قاعدة أساسية تفرضها قواعد العدالة ولو لم يجر بها نص في القانون . ص٤٧٨
- ١٠ - وجوب التسوية بين عمال المقاول من الباطن وعمال صاحب العمل الأصلي . المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . شرطه . ص٤٧٨

- ١١ - المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي يكفلها القانون . ص ٤٧٩
- ١٢ - طلب المساواة على خلاف حكم القانون غير جائز . ص ٤٧٩
- ١٣ - طلب المساواة على خلاف القانون غير جائز . ص ٤٧٩

مقابل التهجير

- ١ - أحقية العامل في مقابل التهجير . شرطها . تهجير أسرته إلي خارج منطقة انقضاء بسبب ظروف العدوان . المادة ٣ من القرار الجمهوري ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلة بالقرار الجمهوري ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ . ص. ٤٨
- ٢ - إستناد الحكم في قضائه للمطعون ضده مقابل التهجير إلي قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ دون أن تتوافر فيه شروط استحقاق هذا المقابل . خطأ في القانون . علة ذلك . ص. ٤٨

مكافأة (حافز انتاج)

- ١ - المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . الأصل فيها أنها تبرع . لاتعد جزاء من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة . الاستثناء . أحواله . ص ٤٨١
- ٢ - استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعامل واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . ص ٤٨١
- ٣ - الحد الأقصى لمكافآت الانتاج أو البرنص . مادة ١ القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز مجازته استناداً إلى عرف أو حقوق مكتسبه . لا يمنع من اعتبار المكافآت جزاء من الأجر كونها مكافأة انتاج تخضع لأحكام ذلك القانون . ص ٤٨١
- ٤ - السرية بين الموظفين والعمال في اقتضاء مكافآت الإنتاج أو البرنص . المادة ١ القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . الحد الأقصى لتلك المكافآت بالنسبة لهم جميعاً . مائة جنيه في السنة . ص ٤٨٢
- ٥ - مكافآت الانتاج المنصوص عليها في المادة ١ القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٣ . شمولها كافة صور هذه المكافآت ومنها مكافأة الأيراد . الحد الأقصى لتلك المكافآت في الفترة من ١/٦/١٩٦٣ والتي أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات وفقاً للنظام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مائة جنيه في السنة . ص ٤٨٢
- ٦ - عدم جواز محدى العمال بحق مكتسب فيما يزيد عن الحد الأقصى الذي فرضه المشرع لمكافآت الانتاج . للمشرع أن يدل في المراكز القانونية القائمة بحيث يتمتع التمسك بالحق المكتسب . ص ٤٨٣
- ٧ - مكافأة الانتاج . ارتباطها بالعمل وجوداً وعدماً . عدم استحقاق العامل لها خلال فترة إبعاده عن العمل . ص ٤٨٣
- ٨ - امتداد السنة المالية للشركة حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٢ . القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٢ . تقاضى العامل نصيبه في الأرباح على هذا الأساس .

لاخطأ . عدم أحقية العامل في المطالبة بأية زيادة عن الفترة التي امتدت إليها السنة المالية .
ص ٤٨٣

٩ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . اللائحة ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ والقانونان ٦١ لسنة ١٩٧١ . ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . القضاء . بتعديل نسبة حوافز الانتاج المحددة بقرار الشركة استناداً لقاعدة المساواة . خطأ .
ص ٤٨٤

١٠ - مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج ، عدم تجاوزها . ١/١٠ من الأجر الاساسي للعامل ، الاستثناء . حالة عدم تقاضى العامل أجراً .
علة ذلك . المادة ٧٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
ص ٤٨٤

١١ - حوافز الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا بتحقق سببها . نقل العامل إلى عمل آخر غير مقرر له حوافز انتاج أخرى . عدم استحقاقه لها . علة ذلك .
ص ٤٨٥

١٢ - مكافأة الانتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا بتحقق سببها .
ص ٤٨٥

١٣ - مجلس إدارة شركة القطاع العام . يضع النظام الخاص بحوافز الانتاج .
المادة ٤٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
ص ٤٨٥

١٤ - مكافأة الجهد غير العادية بقرار وزير الكهرباء . ٥٥ لسنة ١٩٧٥ . استحقاق العامل لها . شرطه . أن تزيد ساعات عمله عن عشر ساعات يومياً . القضاء بأحقية المطعون ضده لها دون توافر هذا الشرط . خطأ وقصور وفساد في الاستدلال .
ص ٤٨٦

١٥ - مجلس إدارة شركة القطاع العام . يضع النظام الخاص بحوافز الانتاج . تقديره مكافأة الانتاج بحاصل ضرب نسبة محدد بحسب الانتاج الزائد في المرتب الشهري . مؤداه . إرباط المكافأة بالدرجة المالية لا بالوظيفة التي يشغلها العامل . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون وقصور .
ص ٤٨٦

منحة

- ١ - تقرير منحة سنوية تعهد رب العمل صرفها للعمال باستمرار وعلى اطراد .
صدر قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ . ص ٤٨٨
- ٢ - اعتبار المنحة السنوية التي تمنح للمعامل جزءاً من الأجر الذي تقدر المكافأة على أساسه .
ص ٤٨٨
- ٣ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص اعتياد رب العمل على صرف منع للعمال بصفة عامة وأن هذا الاعتبار أنشأ عرفاً خرج بها عن اعتبارها تبرعاً إلى جعلها التزاماً يضاف الى الأجر الأصلي ويعتبر مكمل له .
ص ٤٨٨
- ٤ - التزام صاحب العمل بأداء المنحة كما هي وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها . اختلافها عن الأجر العادي أو الأساسي الذي تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة . علاوة غلاء المعيشة تضاف وتنسب إلى الأجر الأساسي وحده لا إلى ملحقاته .
ص ٤٨٩
- ٥ - استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالقدر الذي يطلبه العمال ليست جزءاً من الأجر . مانع تقريرها بعد ذلك حق العمال في وصف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بمقدار ثابت . لا تعارض .
ص ٤٨٩
- ٦ - توافر عناصر العرف في صرف المنحة . اعتبارها حقاً مكتسباً للعمال وجزءاً من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرار العرف .
ص ٤٨٩
- ٧ - رفض القرار المطعون فيه منع علاوة اجتماعية للمتزوجين لأن العرف لم يستقر على منحهم إياها ولأنه لا محل للمقارنه بالشركات الأخرى . لكل ظروفها كان لحمله .
ص ٤٩٠
- ٨ - مناط استحقاق المنحة التي يتعلق بها حق العمال وتصبح جزءاً من الأجر أن يلتزم رب العمل بدفعها من ماله الخاص .
ص ٤٩٠

٩- الأصل فى المنح أنها تبرع . اعتبارها من الأجر . شرطه . النص فى لائحة الشركة على عدم دخولها ضمن الأجر . مفاده . ص ٤٩

١٠- إذا كان هناك محل لتفسير العقد يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفى للألفاظ . الاستهداء . فى ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغى توافره من أمانه وثقة وفقاً للمعرف الجارى فى المعاملات . مثال . اقرار الشركة فى عقد صلح بحق عمالها فى المنحه . ص ٤٩١

١١- الأصل فى المنحه أنها تبرع . صيرورتها جزء من الأجر . شرطه . التزام صاحب العمل بدفعها فى عقد العمل أو لائحة المنشأة . ص ٤٩١

١٢- توافر شروط المنحه . إعتبارها حقاً مكتسباً للعمال . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرارها . ص ٤٩١

١٣- الاندیه الرياضیه . خضوعها للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العامله فى ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . القانون لم يرتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات فى الميعاد . ص ٤٩١

١٤- نفى الحكم بأسباب سائغه وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحه للعامل كجزء من أجره . منازعه العامل فى ذلك جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ص ٤٩٢

١٥- المنحه الواجب دفعها للعامل كجزء من الأجر فى الفترة السابقة على معادلة الوظائف . اختلافاً عن الفروق المالىه التى يتحقق نتيجة التعادل . ص ٤٩٢

١٦- تحديد متوسط المن الواجب ضمها للمرتب . المناط فيه . المنحه التى صرفتها الشركة للعاملين فى الثلاث سنوات السابقة على تعادل وظائف الشركة بوظائف الجدول المرفق بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ . ص ٤٩٣

١٧- المنحه التى صرفتها الشركات للعاملين بها . ضم متوسطها إلى الأجر .

كيفية احتسابها . اللائحة ١١٩ لسنة ١٩٦٢ . لا عبء بتعليمات
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الخصوص . ص ٤٩٣

١٨- اعتبار المنحة جزءاً من الأجر . شرطه . وجوب التقيد بما جرى عليه
العرف في هذا الخصوص . ص ٤٩٤

١٩- المنحة . ماهيتها . إعتبارها جزءاً من الأجر متى كانت مقررة في عقد
العمل أو لائحة المنشأة . أو جرى العرف بمنحها . النص في لائحة
الشركة على عدم اعتبارها كذلك . أثره . وجوب اعتبارها تبرعاً وليس
التزاماً . ص ٤٩٤

٢- تقدير نوافر شروط الاستمرار في أداء المنحة حتى استقرت عرفاً . من
سلطة محكمة الموضوع . ص ٤٩٥

مؤهلات دراسيه

- ١ - الحكم الصادر بتدب خبير فى ظل قانون المرافعات السابق . عدم فصله فى المنازعه بشأن تحديد مستوى المؤهل العلمى للعمال لا يحوز حجية فى هذا الخصوص . ص٤٩٦
- ٢ - مؤهل التجاره التكميلية العاليه . اعتباره مؤهلاً عالياً . قانون المعادلات الدراسيه ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . ص٤٩٦
- ٣ - المنازعه بشأن أحقيه العاملين تسويه حالاتهم باعتبار أن مؤهلهم من المؤهلات العاليه . إقرار المحكمه بوجهة نظرهم . لا بعد تعدياً لولايتها القضائية . ص٤٩٧
- ٤ - المؤهلات العلميه الاجنبيه . تقبيحها ومعادلتها بالمؤهلات الوطنيه وتحديد مستواها المالى . وسيلته . اللجنة الخاصه المنصوص عليها بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ص٤٩٧

ميزه عينيه

١ - سلطة رب العمل فى أن يميز فى الأجور بين عماله لاعتبارات
براها . ص ٤٩٩

٢ - التزام من يستخدم عمالاً فى المناطق البعيده عن العمران التى تعين بقرار
من وزير الشئون الاجتماعيه أن يوفر لهم التغذية الملائمة وفقاً للمادة
٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ص ٤٩٩

٣ - انطباق أحكام الأمر العسكرى رقم ٤٦٩ فى الحدود المبينه به على جميع
العمال فى مديرتى قنا وأسيوط دون التقيد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة
عن العمران . عدم انطباق حكم المادة ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة
١٩٥٢ إلا حيث يكون العمال فى المناطق البعيدة عن العمران التى
يحددها وزير الشئون الاجتماعيه . ص ٤٩٩

٤ - الأصل فى المنع أنها تبرع من رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزء من
الأجر إلا إذا كانت مقرره فى عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى
أصبح العمال يعتبرونها جزء من الأجر . السكن المجانى يعتبر من الامتيازات
العينية التى لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ عدم
تمسك العامل باتفاقه على السكن المجانى فى العقد أو أن العرف قد جرى
به على الوجه الذى يشترطه القانون . عدم اعتبار الحكم السكن المجانى
جزء من الأجر فى هذه الحالة . لا مخالفه فيه للقانون . ص ٥٠٠

٥ - التزام رب العمل بسكنى العاملين ومقابل مصاريف استهلاك المياه .
ميزه عينيه . اعتبارها عنصراً من عناصر الأجر . المساس بها .
انتقاص من الأجر . غير جائز . ص ٥٠٠

٦ - اعتبار المزايا العينية جزءاً من الأجر . مؤداه . ضروره ادماجها فى
مرتب العامل عند اجراء التعادل . عدم جواز صرف مقابل عنها بعد
التسويه . ص ٥٠١

٧ - السكن المجانى . اختياره ميزه عينيه تلحق بالأجر وتأخذ حكمه . شرطه .
أن يكون رب العمل ملزماً بأن يوفره للعامل فى مقابل عمله . ص ٥٠١

٨- الميزة العينية اعتبارها جزءاً من أجر العامل . ص ١ . ٥

٩- شمول مرتب العامل على مقابل نقدي لمزايا عينية تقررت له كبديل سيارة واستعمال تليفون . عدم جواز الانتقاص منه . مخالفة الحكم لهذه القاعده رغم تمسك العامل بالنص على هذه المزايا في قرار تعيينه واستمرار صرفها له دون إتفاقه فعلاً . خطأ في القانون ص ٢ . ٥

١٠- إعتبار الميزة العينية جزءاً من الأجر . شرطه . أن يلتزم صاحب العمل بها باعتبارها من مقتضيات العمل . الملايس التي تمنح للعامل لحسن مظهره أو بقصد توحيد الزي . لا تعد ميزة عينية . ص ٢ . ٥

١١- حصول العامل على السكن والغذاء نظر مقابل نقدي . لا يعد ميزة عينية . لا يغير من ذلك مقدار المقابل ومدى تناسبه مع التكلفة الفعلية . ص ٣ . ٥

١٢- صدور قرار من المؤسسة بإباحه السفر المجاني بشروط معينة هو تقرير بميزة عينية اضافيه . عدم اعتباره تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك . ص ٣ . ٥

١٣- تخصيص سيارات ركوب لنقل العاملين بين محال اقامتهم ومقار أعمالهم . ميزة عينية لفاؤها بقرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . أثره . وجوب أداد تعريض نقدي عنها . ص ٤ . ٥

١٤- الميزات العينية التي تأخذ حكم الأجر وتلحق به . مناطها . أن يكون رب العمل ملزماً بأن يوفرها للعامل لقاء عله . ميزة المأكل والسكن المقرر بسبب طبيعة العمل في الفنادق . لا تعد ميزة عينية ولو صدر قرار من رئيس مجلس الإدارة باعتبارها جزءاً من الأجر . علة ذلك . ص ٤ . ٥

١٥- تقديم صاحب العمل الغذاء للعامل نظير مقابل نقدي . عدم اعتباره ميزة عينية أياً كان مقدار المقابل ومدى تناسبه مع التكلفة الفعلية . ص ٥ . ٥

(ن)

ندب العامل

- ١ - نقل العامل بالقطاع العام أو ندبه من وحدة اقتصادية إلى أخرى. جوازه في نفس المستوى الوظيفي . شرطه . مصلحة العمل وانتفاء التمسك . ص ٦ . ٥
- ٢ - ندب العامل بقرار خاطئ . من جانب الشركة . ثبوت التعويض للعامل عما أصابه من أضرار نتيجة ذلك القرار . أثره . وجوب القضاء بالتعويض الجاهر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار . إشتماله علي ما فوته الفعل الضار أو التصرف الإداري الخاطئ . من كسب للعامل . القضاء بتعويض إجمالي يشتمل علي عناصر لا تدخل في الضرر المقضي بالتعويض عنه . أثره . ص ٦ . ٥
- ٣ - مدة خدمة العامل الموضوع تحت تصرف المحاد الجمهوريات ، اعتبارها في حكم الخدمة الفعلية في الجهة الأصلية بالنسبة لاستحقاقاته . قرار مجلس المحاد الجمهوريات بالقانون ٢ لسنة ١٩٧٢ . ص ٧ . ٥
- ٤ - ندب العامل لشغل إحدى الوظائف . عدم صلاحيته سندا لأحقاقه في المطالبة بها . ص ٧ . ٥

نقابات العمال

- ١ - نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عدم سرعان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وعلى إلغاء القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال . يقتضى ذلك إعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ومنها أعمال هيئة قضاء السويس منحلة إنحلالاً نهائياً . ص ٨٠٥
- ٢ - المادة ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مطلقه وصريحة في أن العمال المنتمين إلى نقابة يمثلهم في طلباتهم ومنازعتهم رئيس نقاباتهم دون تفصيل أو تخصيص . ص ٨٠٥
- ٣ - النقابات التي كانت قائمة في ظل القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ تعتبر منحلة متى أدركها آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ما لم تكن النقابة قد شكلت قبل هذا التاريخ . ص ٩٠٥
- ٤ - استبقاء الشارع في المادة ٧٤ من القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حقوق الصحفيين وامتيازاتهم المقررة من قبل هلالحة العمل الصحفي . لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف أو وكالات الأنباء أن يكون هؤلاء مقبدين بجدول نقابة الصحفيين . ص ٩٠٥
- ٥ - المنظمة النقابية مباشرتها للمنازعات الفردية والجماعية لأعضائها . حقها إقامة الدعاوى المتعلقة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ . ص ٩٠٥

نقض

- ١ - إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض إجراء جوهري . إغفاله يؤدي إلى البطلان . لكل ذي مصلحة التمسك بذلك وللمحكمة أن تنقض به من تلقاء نفسها . يعنى من إيداع الكفالة الدولة ومن يعنون من الرسوم القضائية . الإعفاء الوارد بقانون العمل الواحد قاصر على الدعاوى التى ترفع طبقاً لأحكامه . ص ٥١١
- ٢ - شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية مديرتها . ذكر إسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن . كاف لصحته . ص ٥١١
- ٣ - النزاع حول امتثال العامل لإعانة غلاء المعيشة وبطل الإجازات وفي أحقية ورثة رب العمل في فصله . غير قابل للتجزئة . ص ٥١١
- ٤ - واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى إصابه عمل . ص ٥١١
- ٥ - النعى الموجه إلى ما ورد في الحكم الابتدائي فيما لو أخذ به الحكم الاستئنافي المطعون فيه . عدم قبوله . مثال في دعوى عماليه . ص ٥١٢
- ٦ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافيه . جواز الطعن فيه بالنقض متى بنى الطعن على صدوره في مسألة اختصاص ولائى، والادعاء بمخالفته في ذلك القانون أو خطئه في تطبيقه أو تأويله . مثال بشأن العاملين بالقطاع العام . ص ٥١٢
- ٧ - سبب جديد بخالظه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن استقالة العامل . ص ٥١٣
- ٨ - السبب القائم على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن التعويض عن فصل العامل . ص ٥١٣
- ٩ - النعى على الحكم في تكليفه لشروط من شروط العقد . عدم تأثير هذا التكليف على نتيجة الحكم الصحيحة . غير منتج . مثال في عمل . ص ٥١٣

- ١ - إقامة الحكم علي دعامتين . كفاية احداها لحمل قضائه . النعي علي الأخرى - بفرض صحته - غير منتج . مثال في دعوى عمل . ص ٥١٣
- ١١ - تمسك رب العمل لأول مرة أمام محكمة النقض بحقه في حبس التأمين المدفوع له من العامل تبعاً للرهن الهيازي المقرر له عليه . سبب جديد غير مقبول . ص ٥١٤
- ١٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها المحسومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن حكم نذب خبير لبحث استحقاق العامل للعمولة . ص ٥١٤
- ١٣ - الطعن علي الحكم بطريق النقض لمخالفته حجية حكم سابق . جائز سواء دفع أمام محكمة الموضوع بتلك الحجة أم لم يدفع . مثال بشأن مطالبة عمال البحر والملاحين بإعانة غلاء المعيشة . ص ٥١٤
- ١٤ - إقامة الحكم علي دعامات متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . النعي علي الأخرى - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . مثال في عمل . ص ٥١٥
- ١٥ - تحصيل محكمة الموضع في نطاق سلطتها التقديرية أن الطاعن (العامل) لا يتساوى مع زميله المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل . عدم قبول المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ص ٥١٥
- ١٦ - اختصاص العامل لسبب العمل للحكم في مواجهته بمستحققاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . طلب رب العمل رفض الدعوى ومنازعة بشأن تحديد تساريخ فصل العامل . تعلق أسباب طعن العامل بالنقض بتحديد هذا التاريخ . توافر مصلحته في اختصاص رب العمل فيه . ص ٥١٥
- ١٧ - استخلاص الحكم من تقرير الخبير عدم وجود لائحة أو نظام ثابت لعلاج الموظفين القضاء بعدم أحقية العامل في طلب نفقات العلاج . لا قصور . ص ٥١٦
- ١٨ - عدم تحدى العامل أمام محكمة الموضوع بوجود لائحة للتسم الذي نقل

أنه تعدد امر في العمولة . التصك بذلك أمام محكمة النقض . سبب
جديد . غير منقول . ص ٥١٦

١٩ - حجية الحكم المانع من إعادة النظر في المسألة المفضى فيها .
مناظرة . فصله في مسألة أساسية تناقش فيها طرفان واستقرت حقيقتها
بينهما . مثال في عمل . ص ٥١٧

٢٠ - إقامة الحكم قضاء في دعوى التعويض على أساس المسؤولية
التفسيرية . النعى على الحكم لاستناده أيضاً للمادتين ١٠٨ من
القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والخامسة من قرار وزير العمل رقم ٤٨
لسنة ١٩٦٧ . غير منتج . ص ٥١٧

٢١ - دفاع موضوعي جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
مثال دعوى عمل . ص ٥١٧

٢٢ - الطعن في الحكم للتعطيل يرد في الأسباب . لا يصح إلا إذا كانت
هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ولا تقوم له قائمة إلا بها .
عدم القضاء على الصاعته بشئ . أثره . انتهاء مصلحتها في الطعن
في الحكم . مثال في دعوى عمل . ص ٥١٧

٢٣ - دافع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في عمل . ص ٥١٨

٢٤ - القضاء بأحقية العامل في التمسك على فئة مالية معينة مع ندب خير
لتحقيق الفروق المالية دون شرطه بالنفاذ المعجل . غير منه للغصومة .
عدم جواز الطعن فيه استقلاً . المادة ٢١٢ مرافعات . ص ٥١٨

٢٥ - تضمين العامل دعواه طبعاً أملياً بإلزام الشركة بتسكينه على فئة
مالية معينة . وطالب احتياطياً بالتعويض النقدي عن تسكينه
خطأ على فئة أقل . إنته . محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي
للعامل بطلبه الأعلى . النعى عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة
الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج . ص ٥١٨

٢٦ - صدور قرار تعيين الطاعن رئيساً لمجلس إدارة الشركة الطاعنه ونشره في

الوقائع الرسمية قبل رفع الطعن . مؤداه اعتبار الدفع ببطلان الطعن
المؤسس على عدم تقديم هذا القرار على غير أساس . ص ٥١٩

٢٧ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض النصدى لها من تلقاء
نفسها . ص ٥١٩

٢٨ - الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام والتي لم تطرح عناصرها
أمام محكمة الموضوع . عدم جواز ابدائها لأول مرة أمام محكمة
النقض . ص ٥١٩

٢٩ - نقض الحكم والإحالة . أثره . ما فصلت فيه محكمة النقض . بحوز حجية
الشيء المحكوم فيه . ص ٥١٩

٣٠ - صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام
محكمة النقض . عدم اشتغال الصحيفة على التوقيع المشار اليه . أثره .
بطلان الطعن . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ص ٥٢٠

٣١ - الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها . الأصل أنها صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى نيابة عنها .
الاستثناء المحامي من غير هذه الادارات له مباشرة بعض هذه الدعاوى .
شرطه . أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها . عدم
مراعاة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . ص ٥٢٠

٣٢ - خلو صحيفة الطعن بالنقض من توقيع محام مقبول أمام محكمة
النقض . أثره . بطلان الطعن . ص ٥٢١

٣٣ - الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . هي صاحبة
الصفة في مباشرة الدعاوى عنها . الاستثناء . الدعاوى التي
ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الادارة القانونية بها أو
منهم عليها . قصر مباشرتها على هيئة قضايا الدولة . عدم مراعاة
ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . ص ٥٢١

نقل العامل

- ١ - عدم جواز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة إلا في نطاق ما تقضى به المادة ٢/٢٩٦ مدنى . تعهد العامل بالاستمرار فترة معينة في خدمة رب العمل في العمل الذي يستند إليه . اعتبار نوع العمل غير محدد اتفاقاً . وجوب تحديثه وفقاً لما تقضى المادة ٢/٦٨٢ مدنى . ص ٥٢٣
- ٢ - من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن سلطته كذلك أن يكلف العامل عملاً آخر - غير المتفق عليه - لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاحة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى علاقة العمل . ص ٥٢٣
- ٣ - سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل . وضعه في المكان الذى يصلح له . تكليفه بعمل آخر . شرطه . نقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاحة . شرطه . عدم كفاية العامل . مآخذ مشروع لتعديل العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا المآخذ والنقص في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه لاشأن لتقدير كفاية العامل بقواعد التأديب . ص ٥٢٣
- ٤ - استخلاص الحكم في حدود سلطته الموضوعية أن نقل العامل لا ينطوى على جزاء تأديبى وأن الرخصة التي نقل اليها تملو في مستراها عن نظيرتها بالشركة المنقولة منها . لا خطأ ص ٥٢٤
- ٥ - نقل العامل بالمؤسسة الصحفية إلى المؤسسات العامة . مخالفة للقانون . لا يغير من ذلك توجيهات رئيس الوزراء الصادر في هذا الخصوص . ص ٥٢٤
- ٦ - نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاحة من مركزه الذي كان يشغله . عمل تعسفى إذا قصد الأساء إليه . حق صاحب العمل أن يعهد إليه بعمل آخر ولو اختلف عنه اختلافاً جوهرياً متى اقتضت ذلك ضرورة ملحة . شرطه . أن يكرم مآخذاً بالقدر اللازم لمراجعة هذه الضرورة . ص ٥٢٤

٧ - نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها . شرطه أن يتم النقل في ذات المستوى الوظيفي . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٥٢٥

٨ - نقل العامل . شرطه . النقل إلى مركز أقل مبرة بقصد الاسماء إلى العامل اعتباره عملاً تعسفياً . أثره . ص ٥٢٦

٩ - العاملون بالقطاع العام . علاقتهم بالشركات التي يعملون بها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية . القرارات التي تقررها تلك الشركات ليست من قبيل القرارات الادارية . اختصاص القضاء العامي بنظر المنازعات المتعلقة بها . صدور قرار نقل العامل أو نفيه من الوزير المختص لاى تلك العلاقة التعاقدية . ص ٥٢٥

١٠ - نقل رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . منوط برئيس مجلس الوزراء . إصداره قراراً بنقل الطاعن . إعتباره صاحب صفة في المحسومة المتعلقة بطلب إلغاء هذا القرار . عدم اختصاص المشمل القانوني للشركة . لا أثر له . ص ٥٢٧

١١ - استظهار التعسف في نقل العامل من القرائن المتخلصه من ملاحظات نديه والظروف التي أحاطت بقرار نقله . استئلال محكمة الموضوع بتقديرها طالما لم تخرج عما يؤدي إليه مدلولها . النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الشأن . جلد موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . ص ٥٢٧

١٢ - حالات انتهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام . ردها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على سبيل الحصر . النقل من شركة إلى أخرى . عدم اعتباره إنهاء للخدمة ولو ورد بلفظ التعيين في الشركة المنتسول اليها العامل . ص ٥٢٨

١٣ - نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى . أثره . استصحاب العامل المنتسول لمدة خدمته وخبرته المعتمدة قانوناً . المادة ٢٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ص ٥٢٨

١٤ - صدور قرار من الوزير بنقل العامل من شركة إلى أخرى في الحالات التي ناط فيها المشرع برئيس مجلس الاداره سلطة إصداره بعد عرض الأمر على

لجنة شئون العاملين . أثره . اعتبار القرار صادراً ممن لا يملك إصداره . نقل
العاملين شاغلي الوظائف حتى المستوى الأول إلى خارج المؤسسة أو الوحدة
الاقتصادية منوط برئيس مجلس الإدارة . شرطه ألا يفوت النقل علي العامل
دوره في الترقية . الإعفاء من هذا الشرط . مناطه . ص ٥٢٩

١٥ - سلطة صاحب العمل في تنظيم منشآته . حقه في نقل العامل . شرطه .
أن تقتضى مصلحة العمل ذلك وانتفاء التعسف وسوء القصد . تقدير
تعسف صاحب العمل في استعمال حقه . استقلال قاضى الموضوع به متى
بنى على أسباب سائغة . ص ٥٢٩

١٦ - ترك الخدمة في الحكومة أو القطاع العام للإلتحاق بوظيفة جديدة .
تعيين جديد يكسب العاملين مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة
التحاقهم بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . اعتباره نقل . ص ٥٣٠

١٧ - احتفاظ العامل المنقول وفقاً للقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٣٩
لسنة ١٩٧٧ بصفة شخصية . بالبدلات وحوافز ومكافآت الانتاج وأى مزايا
مادية أو عينية أخرى . عدم جواز الجمع بينها وبين ما يكون مماثلاً لها في
الجهة المنقول إليها . أثره . حقه في صرف أيهما أكبر . ص ٥٣٠

١٨ - نقل أعضاء مجلس إداره شركات القطاع العام في ظل القانون ٤٨
لسنة ١٩٧٨ منوط بالوزير المختص . أثره . اعتباره صاحب الصفة في
خصومة الطعن بالتعويض عن هذا القرار . ص ٥٣١

١٩ - نقل العامل . المادة ٥٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . شرطه .
مصلحة العمل وانتفاء التعسف وسوء القصد . تقدير قيام التعسف في نقل
العامل . مما يستقل به قاضى الموضوع . ص ٥٣١

٢٠ - نقل العامل داخل الشركة بدون موافقته . شرطه . أن يكون بريئاً
من التعسف وسوء القصد . ص ٥٣٢

٢١ - الوزير المختص . حقه في نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى .
حالاته . المادة ٥٤ قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . لجهة العمل هذا الحق .
شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك وألا يكون بقصد الإساءة أو ستر
جزاء تأديبي . ص ٥٣٢

(و)

وقت العمل

- ١ - الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يومياً وعلى احتساب ٧/١ الأجر اليومي عن كل ساعة زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ على الاتفاق المذكور . ص ٥٣٣
- ٢ - التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً . غير جائز . ص ٥٣٣
- ٣ - تشييل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل . لا حق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل أو استقرار العرف عليه . ص ٥٣٣
- ٤ - سلطة رب العمل في تنظيم وقت العمل اليومي . تشييل العمال ساعات أقل من المحدد قانوناً . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل . ص ٥٣٣
- ٥ - التزام العامل بأداء عمله وفقاً للتنظيم وفي المواعيد التي يحددها رب العمل مادام هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون . الإذن للعمال المسيحيين البدء العمل في العاشرة من صباح الأحد . جواز العدول عنه لمقتضيات العمل عند خلو العقد من نص مانع . ص ٥٣٤
- ٦ - تقسيم وقت العمل اليومي من سلطة رب العمل . مثال بشأن توزيع ساعات العمل الإضافي . ص ٥٣٤
- ٧ - الحد الأقصى لساعات العمل المحدد بسبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة في الأسبوع العبره فيه بساعات التشييل الفعلي أوقات تناول الطعام والراحة أو الانتظار بمكان العمل قبل بدئه . عدم دخولها في حساب تلك المدة . ص ٥٣٥

وقف العامل

- ١ - وقف العامل عن عمله بسبب اتهامه في إحدى الجرائم . المقصود بلفظ « العلم » الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ هو علم صاحب العمل بتدبير الاتهام الحاصل من الغير . ص ٥٢٦
- ٢ - صحة الحكم بالزام رب العمل بإجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل حتى وفاته تأسيساً على أن التبليغ ضد العامل بتبديد أموال المنشأة كان يعلم رب العمل وتدبيره وانتهى تحقيق الشكوى بحفظها بقرار صادر نهائياً . ص ٥٢٦
- ٣ - حق رب العمل في وقف العامل عن مزاولة نشاطه بمجرد اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عند تقاضى العامل أجره عن مدة الوقف . شرطه . ص ٥٢٦
- ٤ - للعامل الموقوف طبقاً لنص المادة ١/٦٧ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ مركز قانوني خاص يفترض التعسف في صاحب العمل إذا هو رفض إعادته إلى عمله . صاحب العمل له الحق مع ذلك في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . عبء إثبات توافر المبرر يتحمله صاحب العمل لأنه هو الذي يدعى خلاف الثابت حكماً . ص ٥٢٧
- ٥ - لا يوجب قانون العمل إعادة العامل الموقوف إلى عمله قبل صدور قرار من السلطة المختصة بعدم تقديمه للمحاكمة أو القضاء ببراءته . فسخ العقد لسبب آخر جائز لصاحب العمل . ص ٥٢٧
- ٦ - العامل الموقوف . له مركز قانوني خاص . افتراض التعسف في جانب رب العمل إذا رفض إعادته إلى عمله . لصاحب العمل مع ذلك الحق في إنهاء العقد الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع . اثبات توافر المبرر يقع على عاتق رب العمل . ص ٥٢٧
- ٧ - عدم تحقيق الدليل الذي بنت عليه المحكمة امتناعها . قصور مبطل . مثال في وقف عامل . ص ٥٢٨
- ٨ - اختصاص النيابة الإدارية بفحص وتحقيق الشكاوى المقدمة ضد موظفي

الشركات المشار إليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ . إبلاغ النيابة الإدارية بتبديد موظف لأموال الشركة . إبلاغ للسلطة المختصة في حكم المادة ١٧ من قانون العمل . ص ٥٢٨

٩ - براء رب العمل من اتهامه بعدم أداء الأجر للعامل استناد الحكم في ذلك إلى عدم استحقاقه للأجر خلال فترة إيقافه عن العمل . وجوب تقيد المحكمة المدنية بهذا القضاء . في دعوى العامل بطلب أجره خلال تلك الفترة . ص ٥٢٩

١٠ - قواعد وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل . تنظيمها بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا محل لإعمال قواعد قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٢٩

١١ - العاملون بالقطاع العام . وقف العامل عن عمله . المادة ٥٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . شموله الوقف الذي تقتضيه مصلحة لتحقيق الإداري أو الجنائي . ص ٥٢٩

١٢ - عمولة التوزيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بالتوزيع الفعلي . وقف العامل عن العمل . أثره . عدم استحقاقه للعمولة خلال فترة الوقف . ص ٥٤

١٣ - وقف العامل احتياطياً . أثره . وقف صرف نصف مرتبه . وجوب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف . وأغفال ذلك . أثره عدم جواز حرمانه من كل أجره حتى تفصل المحكمة التأديبية في هذا الشأن المادة ٦٨ من اللائحة ٢٣.٩ سنة ١٩٦٦ . ص ٥٤

١٤ - المخرج عنهم صحياً من المحكوم عليهم في قضايا سياسية . عودتهم لأعمالهم . جوازى لجهة العمل . علة ذلك . القرار الجمهورى ١.١ لسنة ١٩٧١ . وقف العامل لحبه احتياطياً قبل العمل بأحكام القرار الجمهورى ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . وجوب الرجوع في شأن اقتضاء العامل لكامل أجره لأحكام قانون العمل . شرطه أن يكون الاتهام - سبب الوقف

بتدبير صاحب العمل - المادة ٧١ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٤١

١٥ - حبس العامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . أثره . وقف عقد العمل . عدم استحقاق العامل أجرافى هذه الحالة . علة ذلك . تعليلات رئيس الوزراء في ١٩٦٥/٨/٢٢ ليست في منزلة التشريع . ص ٥٤٢

١٦ - استحقاق العامل لإجره كاملاً عن مدة حبسه الاحتياطى في ظل اللائحة ٣٣.١ لسنة ١٩٦٦ شرطه . عدم تقديمه للمحاكمة الجنائية أو القضاء ببراءته ثم انتفاء مسؤوليته التأديبية . تخلف ذلك . أثره . عدم استحقاقه لتعويض الأجر الموقوف مدة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي . موجب للحرمان من الأجر . ص ٥٤٣

١٧ - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النفاية وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبين . حظر وقفهم عن العمل إلا بحكم من المحكمة التأديبية . المادة ٥١ من قانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . قصره على الموقوف المعتبر جزءاً تأديبياً . الوقف الاحتياطى سريان على جميع العاملين بصرف النظر عن صفتهم النفاية أو الوظيفية . المادة ٥٧ من القانون المشار إليه . علة ذلك . ص ٥٤٣

١٨ - حالات حرمان العامل من العلاوة الدورية . ودورها على سبيل الحصر في القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ليس من بينها حالة العامل الموقوف . ص ٥٤٤

١٩ - وقف العامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائى . أثره . وقف صرف نصف أجره . إستراداده له بعد عودته إلى عمله شرطه . الوقف تنفيذاً لحكم جنائي نهائى . أثره . عدم أحقيه العامل فى كامل أجره . ص ٥٤٤

الجزء الثاني التأمينات الاجتماعية

(أ)

استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط

١ - استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط . وجوب أدائه اشتراكات التأمين عن فترة الاستدعاء . اختلاف ذلك عن حالة استدعائه للخدمة العسكرية الإلزامية . المادة ٣/١٥ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفسره بقضاء المحكمة العليا .
ص ٥٤٨

اشتراكات التأمين

١ - اشتراك أصحاب العمل والعمال في مؤسسه التأمينات ولو كانوا مرتبطين بأنظمه خاصه . المادة ٧٨ القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . هذا النص يطبق على الهيئات التي يصدر بها قرار وزاري . المادة ٧ من القانون المذكور . عقود التأمين الجماعية ظل معمولاً بها حتىصدر قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٤٩

٢ - الاشتراك الاجبارى لدى هيئة التأمينات . لا يتعارض مع قيام عقود التأمين الجماعية ، العقد متى نشأ صحيحاً . لا يزول ولا يرقف أثره إلا باتفاق طرفيه . ص ٥٥

٣ - نصيب صاحب العمل في اشتراكات التأمين عن العمال لدى هيئة التأمينات . عدم جواز الاتفاق على تحميل العامل بها . المادة ٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٥

٤ - حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى . نطانه . قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المحامى من الاتهام الموجه له بعدم التأمين على عماله لعدم خضوعه لأحكام التأمينات . التزام المحكمة المدنية . بحجية هذا الحكم . قضاؤها بعدم أحقية هيئة التأمينات فى المطالبة باشتراكات التأمين على هؤلاء العمال . لا خطأ . ص ٥٥

٥ - مدة الخدمة العسكرية الإلزامية . إعفاء رب العمل والعمال من أداء الاشتراكات عنها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . المادة ١٥ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم سريان ذلك على مدة الاستبقاء لدى الخدمة أو الامتلاء من الاحتياط . ص ٥٥١

٦ - القضاء ببراءة ذم صاحب العمل من اشتراطات هيئة التأمينات عن فترة مساهمة على شركة المبرم بينه وبين العمال المستحقه عنهم تلك الاشتراكات استناداً إلى حكم جنائى قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال فى تاريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ فى القانون . علة ذلك . ص ٥٥٢

٧- افساط التأمين عن مدة الخدمة السابقة . صدور قرار وزير العمل رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ متضمناً النص على انقضاء الحق فى الباقي منها فى حالات وفاء المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو انتهاء الخدمة بسبب العجز المستديم الذى تبلغ نسبته ٣٥٪ فأكثر . اعتباره صادراً فى نطاق التفويض المخول للوزير فى المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٥٢

٨- إلزام صاحب العمل بسداد اشتراكات التأمين إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . برامة ذمتها منها . لا تتم إلا بالوفاء أو بما يقوم مقامه . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٥٣

٩- الاعانة المالية المقدمة من وزارة التربية والتعليم للمدارس الخاصة . ماهيتها . تعهد الوزارة بسداد اشتراكات التأمين المستحقة على إحدى المدارس خصماً من هذه الاعانة . لا ينتقل بمجرد الالتزام بها إلى هذه الوزارة ما لم تتم حواله الدين إلى الأخير وتقبلها هيئة التأمينات الاجتماعية . ص ٥٥٣

١٠- تعهد مندوب وزارة التربية والتعليم أمام الحبير بسداد اشتراكات التأمين عن إحدى المدارس الخاصة وقبول الحاضر عن هيئة التأمينات الاجتماعية ذلك . لا تنعقد بهما حواله الالتزام ولا تنعقد فى حق الهيئة . علة ذلك . ص ٥٥٣

١١- حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين . التزام صاحب العمل بأدائها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للمدار خارج الجمهورية ويتقاضى أجره من الجهة المستعيره ولو تعهد العامل بأداء هذه الحصة عن صاحب العمل . علة ذلك . تعلق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام ص ٥٥٤

١٢- قبول هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام صاحب العمل بها . لا يكسب العامل حقاً تأمينياً ينص عليه فى القوانين المذكورة . ص ٥٥٤

١٣- علاقة المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن وفى شركة التوصية .

علاقة شركة ونسبت علاقة عمل . أثره . عدم خضوعه لأحكام التأمينات الاجتماعية . الاشتراك عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . لا أثر له .
ص ٥٥٤

١٤- التزامات هيئة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها بالنسبة للعاملين الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي ، ولو لم يتم صاحب العمل بأداء الاشتراكات عنهم .
ص ٥٥٥

إصابه عمل

- ١ - سريان قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال ومستخدمى الحكومة غير الدائمين . ص ٥٥٦
- ٢ - أساس تحديد التعويض عن اصابه العمل وفقاً للقانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ ومدى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض فى حالة ما إذا لم تكن العاهه الجزئية من العاهات المذكوره فى الجدول . ص ٥٥٦
- ٣ - عدم جواز الجمع بين أحكام قانون اصابات العمل وأحكام القانون العام فى المطالبه بالتعويض ما لم يكن الحادث المطلوب عنه التعويض قد نشأ عن خطأ فاحش . طلب العامل تعويضين أصليين أحدهما بناء على قانون اصابات العمل والآخر بناء على قواعد المسئولية يستوجب إذا استبعدت المحكمة تطبيق قانون اصابات العمل نظر الطلب المؤسس على القانون العام . ص ٥٥٦
- ٤ - جواز تطبيق القواعد العامه للمسئليه التقصيره متى كان خطأ رب العمل الذى نشأ عنه الحادث فاحشاً دون اللجوء إلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ والحكم المؤسس على ذلك لا يعيبه خطؤه فى فهم هذا القانون . ص ٥٥٧
- ٥ - لا محل للتعدى بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ متى كانت المحكمة فى قضائها بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ مدنى قديم قد استخلصت لأسباب سائغه أن المصاب لم يكن عاملاً بالمصنع وأن اصابته وقعت بإهمال أحد عماله . ص ٥٥٧
- ٦ - اعتبار المفاول من الباطن من أصحاب العمل فى حكم القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ وانتفاء مسئولية المفاول الأصلية كلما كانت مسئولية المفاول من الباطن منتفية للقرابة . ص ٥٥٧
- ٧ - بيان العمال الذين تشملهم المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى أحال إليها الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ الخاص بإعانه الغلاء وخطأ الحكم باعتبار كل مستشفى محلاً تجارياً . ص ٥٥٨
- ٨ - خطأ الحكم فى تقريره أن تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦

والتعويض للعامل بموجبها مقصور على الحوادث الناشئة عن آلات العمل وأدواته .
ص ٥٥٨

٩- العبء في تطبيق المادة ٤ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ في بدرجة الخطأ المنسرب إلى رب العمل .
ص ٥٥٩

١٠- معنى الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم في المادة ٤ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ التي أجازت تطبيق قانون آخر خلال قانون إصابات العمل . ص ٥٥٩

١١- الالتزام الذي ترتبه المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ في ذمه رب العمل .
ص ٥٥٩

١٢- عدم صريان قواعد الانقطاع الخاصة بالتقادم بالنسبة للعدة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ . ص ٥٦٠

١٣- مسئولية صاحب السفينة عن فقد ملاحيه نتيجة تأجيرها لدولة معاربه متى كان فقد الاستخدام خالياً عما يفيد اعتزام صاحبها هذا التأجير وعدم احاطة الملاحين به . لا رقايم لمحكمة النقض متى رتبته المحكمة المسئولية عن الفقد على هذا الخطأ .
ص ٥٦٠

١٤- وجوب اخطار رب العمل بالحوادث فور حصوله . جواز التراخي إلى وقت ظهور أثر الحادث .
ص ٥٦١

١٥- إلزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من إنترامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم . إجماع الالتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه . اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب .
ص ٥٦١

١٦- إصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمه . التعويض عنها تنويض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معياراً بدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهه . المادتان ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لا ملطة لقاضي الدعوى في تقدير هذا التعويض . مثال .
ص ٥٦١

١٧- خروج عمال الزراعة عن نطاق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . التأمين على إصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة منهم . ص ٥٦٢

١٨- الإلزام بتوفير وسائل العلاج بمؤسسه رب العمل . شرط وجوبه ان يزيد عدد العمال بمؤسسه رب العمل على خمسمائه عامل . إغفال هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط . قصور في التدليل . ص ٥٦٢

١٩- القضاء بمسئولية رب العمل عن وفاء العامل تأسيساً على المسئولية التقصيرية . أثره . وجوب تقدير التعويض وفقاً لأحكام القانون المدني دون قانون إصابات العمل . ص ٥٦٢

٢٠- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سرانه- فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام - على ما لم يستقر أو يتحدد أويكتمل من آثار العقد إلى تاريخ لعل به . ص ٥٦٣

٢١- تسوية المعاش إستناداً إلى قانون المعاشات العسكرية دون مراعاة التعويض عن إصابه العمل . هذه التسوية لا تحول دون الحكم بكل التعويض عن الإصاء طبقاً لأحكام القانون المدني . ص ٥٦٣

٢٢- وفاء رب العمل بالتعويض عن الإصابه للعامل . أثره . حلو له محل الأخير في التعويض قبلالمسئول . وجوب إخطار رب العمل للمسئول بالامتناع عن الوفاء بالتعويض للعامل . إهماله لذلك . وفاء المسئول بالتعويض للعامل . مبرىء لذمته قبل رب العمل . ص ٥٦٣

٢٣- رجوع العامل على رب العمل بالتعويض عن إصابه العمل وفقاً لقواعد المسئولية التقصيرية . شرطه . نشوء الإصابه عن خطأ جسيم من جانبه . الخطأ الجسيم . شموله كل فعل خاطيء . سواء كون جريمه من عدمه . ص ٥٦٤

٢٤- قواعد التحكيم الطبي المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قواعد تنظيمية عدم اتباعها لا يحرم العامل من حقه الأصيل في اللجوء إلى القضاء . ص ٥٦٤

٢٥- التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل .
غير مانع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى
إذا وقع بسبب خطئه الجسيم .
ص ٥٦٥

٢٦- مسئولية المتبرع عن أعمال تابعه غير مشروعه . قيامها على خطأ
مفترض لا يقبل إثبات العكس إنتهاء الحكم إلى اعتبار الأخطاء المسند
إلى تابعى الشركة الطاعنه والتي نشأ عنها حادث وفاء العامل .
أخطاء جسيمة تجبى الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدنى .
المجلد فى نسب الخطأ وتقدير درجته . موضوعى .
ص ٥٦٥

٢٧- إصابه العمل . شرط اعتبارها كذلك . ورودها بالجدول المرفق بالقانون ٦٣
لسنة ١٩٦٤ أو أن تكون قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسبب
عنوث الانفصال الشبكى - كعالة مرضيه - تلقائياً بسبب قصر نظر
خلقى شديد . عدم إعتباره إصابه عمل . لا يغير من ذلك إعتباره من
الأمراض المزمنه .
ص ٥٦٥

٢٨- المعاش عن العجز الجزئى الناشء عن إصابه عامله بوزارة الصحة أثناء
العمل استناداً إلى المادة ٣. القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته .
تعويض يمدى للعامل فى صوره معاش . الدعوى بطلبه . اختصاص
جهة القضاء العادى بنظرها . على ذلك .
ص ٥٦٦

٢٩- قواعد التأمين انصعى المقرره للأوضاع التى يتبعها العامل المريض .
قواعد تنظيميه . القصد منها عدم تحميل الهيئه بنفقات غير حقيقه
وغير ضروريه . إلتزام الهيئه إذا تثبتت من حقيقه مصروفات العلاج
وضرورتها بصرفها للعامل ولو لم يقع الإجراءات المنصوص عليها فى القانون
٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
ص ٥٦٧

٣- الإصابه نتيجة حادث أثناء العمل . اعتبارها إصابه عمل ولو انتفت
العلاقه بين الإصابه والعمل . المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ . لا محل لقصر تطبيق هذه المادة على الحوادث التى تنشأ عن
مخاطر العمل .
ص ٥٦٧

٣١- استناد العامل المضروب في طلب التعويض قبل صاحب العمل إلى قواعد المسئولية التقصيرية . شرطه . أن يكون الخطأ الناشئ عن الحادث جسيماً . المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . ص ٥٦٧

٣٢- الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ماهيته . ص ٥٦٨

٣٣- إصابه العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . مثال بشأن الإصابه بجلطة في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل . ص ٥٦٨

٣٤- تعريض ملاحى السفن عن قطع أحد أعضائهم نتيجة الإصابه دون المرض . المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية . توجيه الدعوى إلى رب العمل دون هيئة التأمينات استناداً إلى هذا النص . لا محل لإعمال قوانين إصابه العمل أو أمراض المهنة . ص ٥٦٩

٣٥- العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية . عدم خضوعهم لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . التزام الجهات التابعين لها - رغم ذلك - بعلاجهم من إصابات العمل وندفع التعويضات المقرره وفقاً لأحكام تأمين إصابات العمل . ص ٥٦٩

٣٦- المعونه المالبه التي تؤدي للعامل خلال فترة تخلفه عن أداء عمله بسبب إصابه العمل . المادة ٢٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . طبيعتها . تعويض عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله . عدم جواز الجمع بينهما . ص ٥٧

٣٧- عقود التأمين عن العمل ضد إصابات العمل . إلغائها بعد مرور عام من تاريخ العمل بالقانون ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ . خضوعها لأحكام القانونين ٨٩ و ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ خلال تلك السنة . ص ٥٧

٣٨- الحراسه المراجعة للمسئليه عن الأشياء . ماهيتها . المادة ١٧٨

مدنى . مثال بشأن مسئولية مالك الشيء عن إصابته أحد عمال المقاول أثناء قامه بالعمل لحسابه . ص ٥٧

٣٩- إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية . لايعنى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزاماتها طبقاً للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٧١

٤٠ - تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لالتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل المادة ٤١ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لايجز بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل المسئول عن الإصابة . ص ٥٧١

٤١ - مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه . جواز رجوع العامل على رب العمل استناداً إلى أحكام المسئولية التقصيرية . لا محل لإعمال حكم المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال إعماله يكون عند بحث المسئولية الذاتية للآخر . ص ٥٧٢

٤٢ - حق العامل في التعويض عن إصابته العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض عن ذات الإصابة قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين . ص ٥٧٢

٤٣ - مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذى أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان الهيئة التأمينات الاجتماعية . علة ذلك . ص ٥٧٢

٤٤ - تعرض ملاحى السفن في حالة قطع عضو من أعضائهم . المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرى . فقد الملاح أسنانه أثناء وسبب عمله بالسفينة . أثره . استحقاقه للتعويض . ص ٥٧٣

٤٥ - حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطؤه جسيماً . وجوب خصم المحرق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل . ص ٥٧٣

٤٦ - إصابة العامل . المقصود بها . انقضاء نتيجة الإصابة بجلطة في القلب .

لمحصل الحكم أن الإصابة نشأت عن المجهود المبذول في العمل دون أن تكشف الأوراق عن أن الارهاق يتسم بالمباغته . خطأ في القانون . ص ٥٧٤

٤٧ - إحالة القاضى إلى المعاش بسبب المرض . المادة ٩١ القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا يدل بذاته على أن الإصابة إصابة عمل أو أن العجز كاملاً . إستحقاقه المعاش المقرر بالمادتين ٥١ ، ٥٢ القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشرطه . ص ٥٧٤

٤٨ - استشهاد العامل أثناء فترة تجنيده لاتعد إصابته عمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . سريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن معاشات القوات المسلحة دون القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصابة العمال المدنيين في العمليات الحربية . ص ٥٧٥

٤٩ - المعونة المالية المستحقة للعامل في فترة عجزه عن العمل بسبب إصابته وجوب صرفها عند بلوغ العامل سن الستين . علة ذلك . المادة ٢٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٧٦

٥٠ - إصابة العامل بأحد الامراض المنصوص عليها في المادة ٣/٥٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . أثره . استحقاقه للمعونة المالية الواردة بهذه المادة حتى تاريخ شفائه أو استقرار حالته بقدرته على العمل أو ثبوت العجز الكامل . إنهاؤه رب العمل للعقد . لا أثر له . ص ٥٧٦

٥١ - إصابة العامل نتيجة خطأ من تابع رب العمل . جواز رجوع العامل عليه استناداً مسئولته عن أعمال تابعه . لا محل لإعمال حكم المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا عند بحث المسئولية الذاتية لرب العمل . ص ٥٧٧

٥٢ - حق العامل المصاب قبل هيئة التأمينات الاجتماعية اختلافه عن حقه في التعريض قبل المسئول عن الفعل الضار جواز الجمع بين الحقين . ص ٥٧٧

٥٣ - طلب العامل إعاده النظر أمام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات لنسبه العجز نتيجة إصابته عمل . صدور قرار اللجنة . وجوب

التنديد به باعتباره قراراً نهائياً غير قابل للطعن فيه . المادة ٤٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٧٧

٥٤ - ثبتت إصابة العامل بالذهبة الصدرية وقصور الشريان التاجي . رفض الحكم إحالته للكشف الطبي . لاخطأ طالما لم يدع العامل أن أصابته كانت نتيجة حادث مفاجئ . وقع أثناء العمل أو بسببه . ص ٥٧٨

٥٥ - دعوى العامل المصاب بالتعريض عن إصابته العمل قبل رب العمل . جواز استناده إلى المنولية التفسيرية إذا كان الخطأ النشأ عنه الحادث جسيماً . المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٧٨

٥٦ - إصابة العمل وفق أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . الوفاة بسبب هبوط في القلب . عدم بيان الحكم لأساس قضائه بأن الوفاة حدثت أثناء العمل وبسببه . قصور . ص ٥٧٩

٥٧ - لصاحبة العمل . شرطها . وجوب أن تكون أثناء تادية العمل أو بسببه . نطاق ذلك . غرق العامل خلال رحلة ترفيهيه مع فريق الجواله بالشركة أثناء إجازته . لا يبعد إصابه عمل . القانون ١٩٧٥/٧٩ . ص ٥٧٩

٥٨ - تنفيذ التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين إصابة العمل . القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لا يخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المنقول عن الاصابة . ص ٥٨

٥٩ - انواع التأمين الاجبارى . ورودها في قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٧٧ . على سبيل الحصر . استقلال كل منها في مبناه وأحكامه . ص ٥٨

٦٠ - تأمين إصابات العمل . صريانه على العاملين الحاضري نلأحكام قانون التمل ولو كانوا من المتدرجين أو التلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفى والمكلفين بخدمة عامة . ص ٥٨

٦١ - إنتهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين . إقتصاره على تأمين الشبخرخة والمعجز والوفاة دون تأمين إصابات العمل . علة ذلك . ص ٥٨١

٦٢ - سريان تأمين إصابات العمل . مناطه قيام علاقة العمل وحدث الإصابة خلالها . لتحديد سن الستين كحد أدنى لتقاعد العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل . لا يحصل دون تشغيلهم أو استمرارهم في العمل بعد هذا السن . مؤدى ذلك . خضوعهم لتأمين إصابات العمل . ص ٥٨١

٦٣ - حساب معاش إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذي يحسب على أساسه معاش الشيخوخة والعجز والوفاء . لا يتأدى منه سريان أحكام انتهاء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأمين إصابات العمل . علة ذلك . ص ٥٨١

٦٤ - النص في قرار وزير التأمينات الاجتماعية على عدم استحقاق المصاب تعويض الأجر إذا انتهت خدمته ببلوغه سن الستين أو من التقاعد المنصوص عليه في نظام توظيفه . مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو من آخر للتقاعد . ص ٥٨٢

٦٥ - خطأ صاحب العمل الشخصى الذي يرتب مسئولية الذاتيه في معنى المادة ٢/٦٨ القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خطأ واجب الاثبات لا تنطبق في شأنه أحكام المسئولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدنى . علة ذلك . ص ٥٨٢

٦٦ - إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط اعتبارها في حكم إصابه العمل أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعى . ص ٥٨٣

٦٧ - إصابة العمل . المقصود بها . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الارهاق في العمل . لا يعد إصابه عمل لأنه لا يتسم بالمباغته ولا يعتبر مرضاً مهتياً . ص ٥٨٣

٦٨ - اعتبار الوفاة إصابة عمل ، واقع لقاضى الموضوع تقديره لا رقابة لمحكمة النقض متى كان استعلاصه سائفاً . ص ٥٨٣

٦٩ - القانون بمعناه العام . المقصود به . للسلطة التنفيذية الحق فسي إصدار
قرارات ولوائح تشريعية . قرار وزير التأمينات ٧٤ لسنة ١٩٨٥
بتواعد وشروط اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الارهاق إصابة عمل .
سريانه من تاريخ العمل به . ص ٥٨٤

الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي

- ١ - الأجر في قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ماهيته . عدم دخول الأجر الإضافي في حسابه ولو حصل عليه العامل طوال مدة عمله .
علة ذلك . ص ٥٨٦
- ٢ - الأجر الذي يحسب على أساس اشتراكات التأمين والمعاش بالنسبة للعامل المنتدب . ماهيته . كل ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلي . ص ٥٨٦
- ٣ - قرار المحكمة العليا بشأن اعتبار مكافأة الانتاج جزءاً من الأجر .
مجال إعماله . نطاق قانون التأمينات الاجتماعية . ص ٥٨٦
- ٤ - الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ماهيته . كل ما يحصل المؤمن عليه لقاء عمله الأصلي . ص ٥٨٦
- ٥ - الأجر الذي يحسب على أساس اشتراكات التأمين والمعاش بالنسبة للعامل المنتدب . ماهيته . كل ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلي . ص ٥٨٧

التأخر في سداد الاشتراكات

- ١ - فرق المشرع بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل بإخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد التي رسمها القانون . في حالة التأخير يلزم صاحب العمل بفوائد ٦٪ عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد . عدم التزامه بدفع مبالغ إضافية . ص ٥٨٨
- ٢ - تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المضمن عليهم لديها . جزاءه - الأثر الرجعي لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي قررتها المادة ٥ من مواد إصداره . ص ٥٨٨
- ٣ - الغرامة التي يلتزم بها رب العمل - إذا ما تأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية في مواعييدها - تتعدد بعدد الشهور التي تأخر فيها على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٪ من قيمة الاشتراكات . سريانها بأثر رجعي . ص ٥٨٩
- ٤ - المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيره في أداء الاشتراكات ماهيته . جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات في مواعييدها . استحقاقه بمجرد ثبوت التأخير . عدم اعتباره تعويضاً . عدم سريان حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني الذي يوجب الاعتذار . ص ٥٨٩
- ٥ - العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الفصل في الدعوى نهائياً . أثره . إنطباقه عليها . تأخر رب العمل عن أداء الاشتراكات في ظل هذا القانون . التزامه بأداء المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ من هذا القانون . يحكم أثرها الرجعي . ص ٥٩٠
- ٦ - التفرقة في الجزاء بين حالة تخلف رب العمل عن الاشتراك أصلاً في هيئة التأمينات الاجتماعية . وبين تأخره بعد اشتراكه في سداد المبالغ المستحقة . المادة ١٧ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سريانها بأثر رجعي .

اشغال بحث حالة رب العمل وما إذا كان قد تخلف أصلا عن الاشتراك في
الهيئة أم أنه تأخر عن سداد المبالغ المستحقة . قصور . ص ٥٩

٧ - المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سريان أحكامها اعتباراً من تاريخ
النيل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات
انتهية المستحقة للهيئة جزاءه . تقرير الحكم المضمن فيه أن المادة
١٧ لا تنطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك . خطأ . ص ٥٩١

٨ - اشتراكات التأمين المتأخرة وأقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية
الخدمة المتأخرة لدى صاحب العمل . إعفاؤه من فوائد التأخير والمبالغ
الاضافية المستحقة . القانون ٨٨ لسنة ١٩٧٤ . علم إعفاؤه من المبالغ
الاضافية عن التأخير في إخطار هيئة التأمينات بانتهاء خدمة
العامل . ص ٥٩١

التخلف عن الاشتراك في التأمينات

١ - تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم . تأخر رب العمل - بعد اشتراكه - في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد والأوضاع التي رسمها القانون .
حالتان فرق المشرع بينهما أو جعل لكل منهما (في القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩) حكماً خاصاً . جزاء حالة التأخير الفوائد ٦٪ سنوياً عن الاشتراكات التي لم تورد (المادة ٧٣) . وجزاء حالة التخلف - فضلاً عن الفوائد - دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة (المادة ٧٦) . عدم سريان جزاء المادة ٧٦ علي حالة التأخير . أخذ القانون الجديد ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالفرقة بين حالتى التخلف والتأخير . ليس للمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد (٦٣ لسنة ١٩٦٤) أن تضيف لأحكام القانون القديم (رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩) جديداً لم تضمنه نصوص أو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها . ص ٥٩٣

٢ - القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . أخذ بالفرقة بين حالة تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وحالة الأخير عن توريد الاشتراكات المستحقة للهيئة . ص ٥٩٣

٣ - الأثر الرجعى للمادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انسحابه إلى حالتى التخلف عن الاشتراك والتأخر عن أدائه في المواعيد المحددة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ص ٥٩٤

امتياز المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات

- ١ - المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية بمقتضى القانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت حق امتياز لها على جميع أموال المدين من منقول وعقار . قصر الحكم المطعون فيه لحق امتياز الهيئة على ميزانيه المنشأة . خطأ . ص ٥٩٥
- ٢ - جميع حقوق الامتياز العامة أو الخاصة . عدم جواز الاحتجاج بها قبل الحائز حسن النية . مؤجر العقار . اعتباره حائزاً للمنقولات الموجودة بالعين المزجرة المادة ١١٣٣ مدنى . مثال بشأن حقوق هيئة التأمينات الاجتماعية . ص ٥٩٥
- ٣ - امتياز دين أجره المبنى والأراضى الزراعية المستحق للمؤجر على منقولات العين المزجرة . قاصر على أجره سنتين - امتياز المؤجر حسن النية . عدم تقدمه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية إلا فى حدود أجره سنتين المادة ١١٤٣ مدنى . ص ٥٩٦

انتقال ملكية المنشأة وأثره علي مستحقات هيئة التأمينات

- ١ - مسئولية صاحب العمل الجديد بالتضامن مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة للعمال . ص ٥٩٧
- ٢ - انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف قانوني . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بأخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . المادة ١٢٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٥٩٧
- ٣ - انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف قانوني . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن هذه المستحقات المادة ١٤٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ص ٥٩٧

(ت)

تأمين إضافي (تعويض إضافي)

- ١ - التأمين الإضافي . المادة ٨٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . استحقاق المؤمن عليه أو ورثته لهذا التأمين . شرطه . وفاة العامل قبل انقضاء ستة أشهر على خدمته الفعلية . عدم استحقاقه للتأمين الإضافي ولو كان قد تم سداد اشتراكات ١٢ شهرا مقدماً طبقاً لتعليمات هيئة التأمينات . ص ٥٩٩
- ٢ - التأمين الإضافي المستحق للعامل في حالات العجز الكامل أو الوفاة . تأخر هيئة التأمينات في صرفه له . أثره . التزامها بدفع ١٪ من قيمته عن كل يوم تأخير . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم اقتصار هذا الجزاء على التأخر في صرف المعاشات وتعويض الدفعة الواحدة . ص ٥٩٩
- ٣ - استحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه للتأمين الإضافي . شرطه . حدوث العجز أو الوفاة أثناء الخدمة . ص ٦٠٠
- ٤ - استحقاق التأمين الإضافي . المادة ٨٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بسداده ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عن العمال لديها . ص ٦٠٠
- ٥ - التأمين الإضافي المستحق عند وفاة المؤمن عليه . وجوب توزيعه على الورثة طبقاً لقواعد الارث ما لم يكن قد حدد مستفيدين آخرين قبل وفاته . ص ٦٠٠
- ٦ - إجازة طلب الانتفاع ببعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل به . إستثناء من قاعدة عدم رجعية القوانين . إنحصاره فيما يتعلق بطلب الانتفاع بما تقررر المادة ٥١ من القانون إذا ما اعتبرت الحالة محل التسوية إصابة عمل في حكم المادة ٥ (هـ) من القانون في تسوية المعاش والزيادة النسبية فيه . مجاوزة ذلك إلى القضاء بتسوية التأمين الإضافي وفقاً لأحكام القانون الجديد . خطأ . ص ٦٠٠
- ٧ - استحقاق المعاش والتعويض الإضافي . شرطه . إن تكون مدة الاشتراك في

التأمين لا تنقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون ٧٩ لسنة ٧٥ بشأن حساب كسور الشهور أو كسور السنة عند حساب مدة الاشتراك . المواد ١٨ و ٢١ و ٤٩ من القانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ . ص ١.٦

٨ - التعويض الإضافي المستحق عند وفاة المؤمن عليه . وجوب توزيعه على الورثة طبقاً لقواعد الإرث ما لم يكن قد حدد مستفيدين آخرين قبل وفاته . ص ٢.٦

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء

١ - استثناء أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على عشرين جنيهاً من أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاء القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ . شرطه . عدم شموله صاحب المهنة غير التجارية المعفى أصلاً من الضريبة . علة ذلك . ص ٦.٣

٢ - قضاء الحكم الصادر بتدب الحبير بعدم خضوع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . قضاء قطعي في شق من النزاع . جواز الطعن فيه استقلاً . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . ص ٦.٣

٣ - تأمين العجز الكلي بالتطبيق لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . مناط استحقاقه عدم استطاعه المؤمن عليه القيام بأي مهنة أو عمل يكتسب منه . ص ٦.٤

٤ - اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة . توقفه كأصل بمجرد بلوغه من الستين . تقاضى العامل معاشاً لبلوغه من الستين . إلحاقه من بعد عمل آخر لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة . ص ٦.٤

٥ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . سريانه على بعض أصحاب الأعمال . مناطه المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ . الطلب الذي يقدمه المؤمن عليه مجرد وسيلة لإخطار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليها وبالفئة التي يختارها لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية على أساسها . عدم تقديم هذا الطلب . أثره . حساب الاشتراكات وصرف المستحقات وفقاً للفئة الدنيا . ص ٦.٥

٦ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . سريانه على بعض أصحاب الاعمال المادة ١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ . امتداد نطاقه إلى من يؤدون خدمات لحساب انفسهم والمشتغلين بالمهن الحرة . القانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ مؤداه . عدم جواز التذرع بالانتماء إلى مهنة حرة ينظمها قانون آخر للخروج عن نطاق تطبيق القانون . علة ذلك . ص ٦.٧

٧ - تأمين الشيخوخة . انتهاء الاشتراك فيه كأصل ببلوغ سن التقاعد . وداء
علم جواز الاستمرار في التأمين أو تأجيل تسوية المعاش .
الاستثناء الاستمرار في العمل والتأمين حتى استكمال المدة الموجبة
لاستحقاق المعاش . الاستمرار بعد ذلك . للحصول على معاش أكبر غير
جائز . علة ذلك .

ص ٦٠٧

تأمين صحي

- ١ - المنشآت وفروعها بمحافظة الاسكندرية . خضوعها لأحكام التأمين الصحي متى بلغ عدد العمال بأى منها مائة عامل على الأقل . القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ . المقصود بالقرار ٣.٤ لسنة ١٩٦٦ مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار سالف الذكر . ص.٩.٦
- ٢ - سريان أحكام التأمين الصحي عن المنشآت والجهات . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور قرار من وزير الصحة . لا يغير من ذلك ما ورد بالقانون من سريانه خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به . ص.٩.٦
- ٣ - احتفاظ الزمن عليهم بالمزايا الطبية المقررة لهم قبل العمل بأحكام التأمين الصحي . علة ذلك . ص.١١.٦

تحكيم طبي

- ١ - لجوء المزمّن عليه إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً . اختياره هذا الطريق لاقتضاء حقوقه . أثره . وجوب التزامه بقرار لجنة التحكيم . علة ذلك . نهائية القرار وعدم قابليته للطعن .
- ص ٦١١

تعويض الدفعة الواحدة وفوائد التأخير

- ١ - تقدير كفاية المستندات المقدمة من العامل لتقدير التعويض المستحق له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية ومدى جدية المنازعة التي أدت إلى تأخيرها في صرف التعويض له . استقلال قاضي الموضوع به . ص ٦١٢
- ٢ - وفاء هيئة التأمينات الاجتماعية للعامل بجزء من المبلغ المقضى له به . القضاء بعدم استحقاق العامل للجزء المسالى المقرر بالمادة ٩٥ من القانون ٦٣ لسنة ٦٤ عن الجزء غير المدفوع من يوم التنفيذ الجزئي حتى السداد . خطأ . ص ٦١٢
- ٣ - تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . طلب العامل لهذا التعويض لتركة مهنة التمريض وعمله مزارعاً لحسابه ، استحقاقه للتعويض دون التقيد بسنه . لا محل لاشتراط مغادرته البلاد نهائياً . ص ٦١٢
- ٤ - التعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . استحقاقه من تاريخ استيفاء المستندات المؤيدة للصرف . عدم إعفاء هيئة التأمينات الاجتماعية من دفع هذا التعويض ولو كانت تلك المستحقات محل نزاع منها متى ثبت للمعكمة إلزامها بها . ص ٦١٣
- ٥ - إنتهاء الحكم إلى أحقية العامل لصرف تعويض الدفعة الواحدة . عدم إجابته لطلب التعويض الإضافي عن أيام التأخير رغم ثبوت تقدمه بمستندات الصرف التي لم تكن محل نزاع من هيئة التأمينات . خطأ . ص ٦١٣
- ٦ - استحقاق العامل لتعويض الدفعة الواحدة في حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل لاشتراط استحالة عودته إلى عمل جديد . النص القانوني الصريح . لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى الاستهزاء بقصد الشارع منه . ص ٦١٤
- ٧ - تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انتهاء خدمة العامل قبل توافر شروط الحصول على معاش . استحقاقه

للتعويض المذكور عنه بلوغه سن الستين ولو بلغها أثناء نظر دعواه أمام محكمة الاستئناف .
ص ٦١٤

٨ - المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الفرض منها . هذه المادة لم تضيف حالات جديدة لاستحقاق العامل للمعاش أو تعويض الدفعه الواحدة .
ص ٦١٥

٩ - المحكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصوم . رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا لقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ . لا محل لبحث استحقاقهم للتعويض طبقا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .
ص ٦١٥

١٠ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه . المادة ٣/٨٥ م القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إعفاء من هذا التعويض الإضافي متى كانت منازعتها في أصل الحق المطالب به . تقدير جديده المنارعه مما يستقل به قاضي الموضوع . ص ٦١٦

١١ - حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته المادة ٩٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . نشؤوه من تاريخ من تاريخ استيفائه للمستندات المزمدة للصرف . تقديم المستندات إلى المحكمة . القضاء بالتعويض من تاريخ صدور الحكم . لا خطأ .
ص ٦١٦

١٢ - حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته . نشؤوه بعد استيفائه المستندات المزمدة للصرف .
ص ٦١٦

١٣ - المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات في صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بعد العمل بهذا القانون . من تاريخ صدور الحكم حتى السداد . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .
ص ٦١٧

١٤ - تقدير كفاية المستندات المطلوبة لهيئة التأمينات لتقدير المعاش أو التعويض من سلطة قاضي الموضوع .
ص ٦١٧

١٥ - تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم المستندات . أثره . التزامها بأداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك قيمة المستحقات . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٦١٧

١٦ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء ١٪ من قيمة مستحقات العامل عن كل شهر تأخر في صرفها وجوب ألا يجاوز ذلك أصل المستحقات . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تجاوز أصل المستحقات عند نفاذ هذا القانون . أثره . عدم أحقية العامل في تقاضى التعويض عن الفترة اللاحقة لنفاذه . ص ٦١٨

١٧ - تأخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم مستنداته . أثره . التزامها بأداء ١٪ من المستحقات عن كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك أصل المستحقات . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . جزاء مالبا وليس فائدة قانونية . ص ٦١٩

١٨ - استقالة العامل لاشتغاله بالمحاماة في ١٩٧٣ . عدم استحقاقه تعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك . القضاء له بالتعويض باعتبار أن مهنة المحاماة من المهن الحرة الخارجة عن نطاق تطبيق قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٦١٩

١٩ - الجزاء المالي عن تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات المؤمن عليهم أو ذويهم في ظل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . عدم مجازاته أصل المستحقات التأمينية ولو استحق بعضها فعلاً قبل العمل بهذا القانون . المادة ١٤١ نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري ومباشر . ص ٦٢٠

٢ - السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الاشتراك في التأمين والتي قضاها العامل في أي عمل أو نشاط إستثنائها من المدد التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة في حالة استحقاقه الحد الأقصى للمعاش . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلاً بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ص ٦٢١
مريان هذا التعديل اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ ولو كلن العامل قد أحيل إلى المعاش قبل صدوره .

٢١- تعويض النفقة الواحدة . حالات استحقاقه . المادة ٢٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . لا ارتباط بينها وتستثنى كل منها بفاتها عن الأخرى . انتفاء العلاقة بين المؤمن عليه وجهه بالعمل - الاستقالة والاشتغال بالمعاماة - أثره .
عدم استحقاق التعويض . ص ٦٢١

٢٢ - حساب تعويض النفقة الواحدة . خضوعه لأحكام المادة ٣/٥٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . علة ذلك .
ص ٦٢٢

تقادم

- ١ - تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . المادة ١/٦٩٨ مدنى . عدم سريانه على طلب مكافأة نهاية الخدمة المتمثل في تعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك . منشأ الحق في هذا التعويض ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية . ص٦٢٣
- ٢ - دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . تقادمها بمضى خمس سنوات . المادة ١١٩ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . رفع العامل دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة في سنة ١٩٦٧ رغم انتهاء خدمته في سنة ١٩٦٠ . وجوب احتساب بدء سريان التقادم من تاريخ العمل بالقانون المذكور . علة ذلك . ص٦٢٣
- ٣ - الاشتراكات التي يلزم صاحب العمل بأدائها عن العاملين لديه وتوريدها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية في مواعيد دورية شهرية . انصافها بالدورية والتجدد تقادمها بخمس سنوات . ص٦٢٤
- ٤ - سقوط الحق بالتقادم . أثره . سقوط الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة تقادمها . المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات المستحقة على رب العمل لهيئة التأمينات . اعتبارها من ملحقات الحق الأصلي . ص٦٢٣
- ٥ - التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدنى . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل . ص٦٢٣
- ٦ - التقادم الحولى . المادة ٦٩٨ مدنى . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٢٥
- ٧ - مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية خضوعها للتقادم الحسى . المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٢٥

٨ - حق العامل في المعاش قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . منشؤه القانون
وليس عقد العمل . عدم سريان أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة
١/٦٩٨ مدنى في هذا الخصوص . ص ٦٢٥

٩ - نفي الملزم للتقادم الحولى الذي تمسك به الطاعن . عدم إعمال المحكمة
لحكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا خطأ
طالما لم يتمسك الطاعن بالتقادم المنصوص عليه فيها . ص ٦٢٦

١٠ - اشتراكات التأمين والغرامات والفوائد التأخير المستحقة لهيئة
التأمينات الاجتماعية . تقادمها بخمس سنوات ولو أقر المدين
بالمديونية . ص ٦٢٦

١١ - تقديم العامل طلباً بتسرية مستحقاته قبل سريان أحكام القانون ٩٢ لسنة
١٩٥٩ عليه . أثره . لامحل لإعمال مواعيد سقوط الوارد بالمادة ١٠٠
منه . وجوب تطبيق أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . ص ٦٢٦

١٢ - علم هيئة التأمين الاجتماعية بالتعاقد عمال بالمنشأة . مستحقاتها قبل
رب العمل سقوطها بالتقادم الخمس . ص ٦٢٧

١٣ - سداد رب العمل اشتراكات عن عماله تزيد عما هو مستحق لهيئة
التأمينات سقوط حقه في استردادها بانتقضاء سنتين من تاريخ الدفع .
القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سداد مبالغ غير مستحقة كلها أصلاً .
سقوط الحق في استردادها بمضى ثلاث سنوات تبدأ من يوم العلم بالحق
في الاسترداد . المادة ١٨٧ مدنى . ص ٦٢٧

١٤ - حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو
الادخار الأفضل التي ترتبط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد
العمل . سقوطه بالتقادم الحولى الزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء
قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة رب العمل بها خطأ
في القانون . ص ٦٢٧

١٥ - تقادم الحقوق التأمينية بمضى خمس سنوات من الوقت الذي تصبح فيه
واجبة الاداء . المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . بدء سريانه

من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو في إصابه العمل وقت
حادث الإصابة . دعوى التعويض المؤسمة على المسئولية التقصيرية
المرفوعة على صاحب العمل في مواجهة هيئة التأمينات الاجتماعية . غير
قاطعه لهذا التقادم . ص ٦٢٨

١٦ - تقادم دين الهيئة قبل صاحب العمل . سريانه من تاريخ علمها
بالتحاق عمال لديه . علة ذلك . ص ٦٢٩

١٧ - استخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . استقلال
محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً ويؤدى إلى
النتيجة التى انتهى إليها . ص ٦٢٩

١٨ - المطالبة بالمعونة اليومية عن التعمطل بسبب العلاج عن إصابة العمل
قاطعه لتقادم طلب مصاريف العلاج . علة ذلك . المادة ١٤ . القانون
٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . التزام هيئة
التأمينات الاجتماعية لعلاج العامل المصاب وفقاً للتعليمات التى
تحددتها . بحث توافر شروط هذه التعليمات من سلطة المحكمة في تقدير
الدليل . ص ٦٢٩

١٩ - تقادم الحق في المطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة بالزيادة لهيئة
التأمينات الاجتماعية . بمضى سنتين من تاريخ الدفع . المادة ١٢٥/٢
القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٦٣

٢٠ - النزول عن التقادم . لا يفترض . لقاضى الموضوع استخلاصه دون
معقب عليه من محكمة النقض طالما كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من
الأوراق . ص ٦٣

٢١ - الدعوى بتعديل الحقوق المقررة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها
لتقادم ثنائى لا يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانه من تاريخ
الاخطار بربط المعاش بصفه نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة
لباقى الحقوق باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون
علة ذلك . ص ٦٣

٢٢ - الدفع المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ دفع موضوعي .تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه . وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للنزاع . ص٦٣١

٢٣ - سقوط الحق في طلب تعديل الحقوق المقررة بقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بانقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بهربط المعاش بمصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق الاستثناء . حالاته . المادة ١٤٢ من القانون .عدم خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع والوقف المقرر للتقادم . علة ذلك . ص٦٣١

تقدير سن العامل

١ - تحديد سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار كقيته .
نهائيته . ص ٦٣٣

٢ - القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة والقرار الجمهوري ٢١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن أحكام اللياقة الصحية للتعين في الوظائف العامة . عدم جواز الاستناد إليهما للاحتجاج بشهادة تقدير سن العامل الصادره من القومسيون الطبي أثناء عمله بالقطاع الخاص . ص ٦٣٣

٣ - تقدير سن العامل المؤمن عليه . كقيته . القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . حصول العامل على شهادة بتقدير سنة من القومسيون الطبي . عدم اعتداد الحكم بهذه الشهادة لعدم اتباع الطريق الذي رسمه القانون . لا خطأ . ص ٦٣٤

توقيع الحجز الإدارى وفاء لدين هيئة التأمينات

- ١ - اقتضاء الحق جبراً . شرطه . أن يكون محقق الرجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط من سلطة محكمة الموضوع . مثال فى حجز إدارى لإقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية . ص ٦٣٥

(ح)

حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات

- ١ - حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . ورودها على سبيل المحصر في قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ . الاستقالة للعمل بالمحامة . لاتعد من هذه الحالات .
ص ٦٣٦
- ٢ - خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واشتغاله لحسابه . أثره . استحقاقه لتعويض الدفعة الواحدة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن حالات الخروج النهائي من نطاق قانون التأمينات . عدم سريانه إلا على ما يقع بعد صدور القرار المحدد لهذه الحالات في ١٣/٥/١٩٦٩ .
ص ٦٣٦
- ٣ - قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون . ورودها على سبيل المحصر استناداً إلى التفويض الوارد في القانون . المادة ٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . استقالة العامل للاشتغال بالتجارة لحساب نفسه لاتعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .
ص ٦٣٧
- ٤ - خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . استحقاقه تعويض الدفعة الواحدة إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة إن قلت مدة التأمين الكلية عن ٢٤ شهراً وذلك طبقاً للنسب والقواعد المبينة في القانون المادتان ٦ ، ٢/٧١ مكرراً من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادتان ٧٣ ، ٨ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢/٢ من مصاد أصداره والمادة ٢٧ قانون عقد العمل الفردي ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
ص ٦٣٨

(خ)

خضوع العمال الاجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية

- ١ - قانونا التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مريان أحكامهما على جميع العمال بما فى ذلك المدرجين . العمال الاجانب ليسوا من الفئات المستثناة على سبيل الحصر . ص٦٣٩
- ٢ - إجازة تعيين العمال الاجانب بشركات القطاع العام بشرط المعاملة بالمثل فى اللاحقين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ و القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . موزاء . خضوعهم لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها فى القانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٣٩
- ٣ - قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائى من نظام تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . إيرادها حالة مغادره الأجنبى للبلاد بين هذه الحالات . إعتبارها أثراً من آثار خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية . ص٦٣٩
- ٤ - حظر منع الموظفين الأجانب معاشاً أو مكافأة فى المرسوم بقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٦ وفى القرار الجمهورى ١٤ لسنة ١٩٦٨ . مقصور على العاملين منهم بالدولة . الإشاره فى ديباجة القرار الجمهورى ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ وديباجة القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى هذين التشريعين لا يتأدى منه تطبيق أحكامهما على العاملين بشركات القطاع العام . ص٦٤

(د)

دعوى

١ - الحكم بقبول الاستئناف شكلاً يتصل بشكل الاستئناف دون غيره وأن من اختصم فيه كان خصماً أمام محكمة أول درجة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلاً بالنسبة للاث الخصم . لا تناقض . مثال فى دعوى قبل هيئة التأمينات . ص ٦٤١

٢- " وجه الاستعجال " و " وجه السرعة " . تعبيران مترادفان قانوناً . الأحكام الصادره فى الدعوى التى تظهر بهذا الوف . عدم اعتبارها من الأحكام الصادره فى المواد المستعجلة . ميعاد استئنافها . ٦ يوماً فى ظل قانون المرافعات السابق . مثال فى تأمينات اجتماعيه . ص ٦٤١

٣- تقديم طلب كتابى لهيئة التأمينات الاجتماعيه للمطالبة بمستحقات المؤمن عليه . المادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ليس شرطاً لقبول الدعوى . إعلان الهيئة بصحيفة الدعوى للمطالبة بهذه المستحقات خلال خمس السنوات المحدده بالنص المذكور يتحقق به معنى الطلب الكتابى . ص ٦٤٢

٤- وجه الاستعجال المنصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . حث المحكمة على نظر الدعوى المتعلقة بقانون التأمينات الاجتماعيه على وجه السرعة . ميعاد استئناف الأحكام الصادره فى هذه الدعوى . أربعون يوماً . ص ٦٤٢

٥ - دعوى المطالبة بالحق فى مكافأة نهاية المخدمه أو بمعاش اتفاقى بديل عنها وهكذا بالحقوق التى ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعيه . وجوب توجيهها إلى الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه دون صاحب العمل . حلول هذه الهيئة محل مؤسسه التأمينات الاجتماعيه فى هذا الخصوص . ص ٦٤٢

٦- تعديل المدعى طلباته إلى مبلغ تعويض الدفعه الواحدة الذى أظهره الخبر مضافاً إليه غرامه التأخير السابق طلبها بواقع ١٪ يومياً . ضروره احتساب مقدار الغرامه المطلوبه عند تقدير قيمة الدعوى . الحكم بعدم جواز الاستئناف رغم مجاوزة الطلبين للنصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية . ص ٦٤٣

٧ - طلب العامل إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش له وإلزامها بمبلغ التأمين الإضافي والمعونة المالية . وجوب تقدير الدعوى جميع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو قانون التأمينات . اعتبار ان قيمتها تزيد على ٢٥ جنيهاً . قصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها بالزام الهيئة بمبلغ جنيهاً قيمة المعونة المالية . جائز . ص ٦٤٤

٨ - قضاء محكمة الجناح بإدانة صاحب العمل لعدم التأمين على عماله . عدم تقديم الطاعنة - هيئة التأمينات - ما يفيد أن الحكم الجنائي قد صار باتاً . لا محل للنقض على الحكم المضمون فيه بمخالفة الحكم النهائي . ص ٦٤٤

٩ - التجاء صاحب العمل إلى القضاء معترضاً على التقرير الجزائي للاشتراكات المستعققة عليه لهيئة التأمينات الاجتماعية . ندب المحكمة خبيراً لفحص الحساب . لا محل للنقض على الحكم بأن التقدير الجزائي هو جزاء على تخلف صاحب العمل عن تقديم البيانات والسجلات للهيئة . ص ٦٤٥

١٠ - قضاء محكمة الجناح نهائياً بإدانة رب العمل لعدم التأمين على عماله الثلاثة . قضاء المحكمة المدنية ببراءة ذمته من اشتراكات التأمين المستعققة عليه عن هؤلاء العمال بمقوله عدم خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفتها لمحكمة الحكم الجنائي السابق . ص ٦٤٥

١١ - قضاء محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المدعيه لمبلغ مقابل تعريض النفعه الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة ، مع إعاده الدعوى للرافعه لإدخال خصوم آخرين لتحديد نصيبها فيه . عدم جواز استئنافه استقلاً . المادة ٢١٢ مرافعات . ص ٦٤٦

١٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى المطالبه بالمستعقات لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لعدم تقديم طلب كتابي للهيئة قبل رفعها . قضاء تستنفذ به المحكمة رلائها . قضاء المحكمة الاستئنافيه بالفائه وقبول الدعوى . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادتها لمحكمة أول درجة . ص ٦٤٦

١٣ - اختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل مناطه . القانون ٩١

لسنة ١٩٥٩ . التاريخ بين شابه العمال وهيئة التأمينات بشأن حساب المعاش. اختصاص القضاء. العادى ينظرها دون هيئات التحكيم . ص٦٤٧

١٤ - طلبات رجال القضاء. والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة التقضى دون غيره ينظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقه على التحاقهم بالقضاء. أو النيابة العامة . ص٦٤٨

١٥ - إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الاجماعيه والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية فى جميع درجات التقاضى . المادة ١٢٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . ص٦٤٨

١٦- الهيئة العامة لها التخصيه الاعتباريه . رئيس مجلس ادارتها هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات لأخرى . المادتان ١ ، ٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ . الهيئة العامة للتأمينات الاجماعيه . رئيس مجلس إدارتها يمثلها أمام القضاء. وفى صلاتها بالغير . المادة ١٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ص٦٤٩

١٧ - إعفاء دعاوى هيئة التأمينات الاجتماعيه والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم القضائية . المادة ٣٥ من القانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ . مؤداه . ص٦٤٩

(ص)

سريان قانون التأمينات الاجتماعية على الأحداث

- ١ - حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشر سنة كاملة في صناعات معينة . القرار الوزاري ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤدى ذلك فيساق عقد العمل ما لم يتمسك العامل ببطاقته . سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم . المادة ٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
- ص ٦٥١

(ع)
عمال البحر

١ - العاملون بالبحر ممن تسرى عليهم أحكام قانون التجارة البحرية خضوعهم
لقانون عقد العمل الفردى وقانون التأمينات الاجتماعية اعتباراً من ٧/٨/
١٩٨١ تاريخ العمل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . الخطأ المقصود فى المادة
٢/٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خطأ صاحب العمل الشخص الذى
يرتب مسئولية الذاتية . خطأ واجب الاثبات . ص ٦٥٣

عمال المخازن

١ - الأجر الذي يحسب على أساسه معاش العجز الجزئى المستديم .
ماهيته تشير طريقة حساب هذا الأجر . شرطه . صدور قرار من
الوزير المختص . ص ٦٥٤

٢ - اشتراكات التأمين . حسابها على أساس الأجور الفعلية للعمال . عدم
جواز تغيير هذه الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الاجتماعية
قبول هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام صاحب العمل بها لا
يكسب العامل حقاً تأمينياً لم ينص عليه فى القوانين المذكورة . ص ٦٥٤

٣ - اشتراكات التأمين التى يزودها صاحب العمل إلى هيئة التأمينات
الاجتماعية . حسابها على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر . المادة
١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . جواز تحديد الأجر فى حالات معينة
وتحديد الشروط والأوضاع التى تتبع فى تحصيل وأداء الاشتراكات
المستحقة وفقاً للقانون المذكور بقرار يصدر من وزير التأمينات . ص ٦٥٥

٤ - الأجر الذى تحسب على أساسه الحقوق التأمينية لعمال المخازن البلدية
تفويض وزير التأمينات الاجتماعية فى إصدار قرار يتضمن قواعد لتحديد
المادة ١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . المادة ١٢ من القانون ٦٣ لسنة
١٩٦٤ . ص ٦٥٥

عمال الزراعة

١ - عمال الزراعة المستثنون من نطاق قانونية التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم . العاملون بالزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتابية المتعلقة بالزراعة . علة ذلك . ص ٦٥٧

٢ - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إيرادها في مقام التعليق على مادته الثانية أن المقصود بعبارة العاملين في الزراعة من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة لا من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة . خروج عن المعنى الصحيح للنص . عدم الاعتداد بما ورد بها في هذا الخصوص . ص ٦٥٧

٣ - العاملون بالزراعة لدى من تزيد حيازته عن خمسة أفدنة في ١/٩/ ١٩٧٣ أو يده عن لا تقل مدة عملهم عن ستة أشهر متصلة . سريان أحكام تأمين أصابات العمل والشبخوخة والعجز والوفاة عليهم من ٣/٧/ ١٩٧٤ تاريخ العمل بالقرار الوزاري ٥ لسنة ١٩٧٤ . لا عبرة بتاريخ سريان القرار الجمهوري الذي قضى بسريان التأمين عليهم . ص ٦٥٨

ملحوظة

بعد صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إستقر المبدأ الآتي :

٤ - العاملون بالزراعة استثنوا من أحكام القوانين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قاصر على من يعمل بالفلاحة البحتة . العاملون في الزراعة بصفة غير مباشرة كالإداريين وعمال الحراسة والمشتغلين على الآلات الميكانيكية خضوعهم لجميع أنواع التأمينات التي نظمتها تلك القوانين اعتبار نص المادة ١ . من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ نص تفسيري كاشف عن مراد الشارع . أثره . سريانه من تاريخ العمل بالقوانين المفسرة . ص ٦٥٩

عمال المقاولات

١ - أداء الاشتراكات على أساس الأجر الفعلي للعمال المؤمن عليهم . قرار وزير العمل . ٢ لسنة ١٩٥٩ . بحساب أجور عمال المقاولات بنسبة مئوية من قيمة العمل أو المقاوله في تأمين إصابات العمل . اعتبار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ناسخاً له . حساب الاشتراكات في ظل هذا القانون وقبل العمل بأحكام قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس أجورهم الفعليه . لا خطأ . ص ٦٦١

٢- أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بأداء الاشتراكات عن العاملين لديهم . المقصود بهم . التزام المقاول - دون صاحب العمل - بأداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل . قصود صاحب العمل عن إخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه . ليس من شأنه إلزامه بأداء هذه الاشتراكات . للهيئة في هذه الحالة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى . ص ٦٦٢

٣- صاحب العمل . ما هيته . لا محل لاشتراط امتنانه واحترافه . القضاء براءه ذمه رب العمل من المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية استناداً إلى كونه لا يحترف صناعه البناء . خطأ . ص ٦٦٣

٤ - التزام رب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين عن عمال المقاولات من مستحقات المقاول وسدادها لهيئة التأمينات . شرطه أن يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن . المادة ٨ من قرار وزير العمل ٧٩ لسنة ١٩٦٧ . ص ٦٦٣

٥ - التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عدم إخطار صاحب العمل للهيئة باسم المقاول وعنوانه لا يعد قرينه قانونيه على أنه هو الذي أقام البناء . ص ٦٦٤

٦- التزام المقاول وحده دون صاحب البناء بأداء الاشتراكات المستحقة عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . اعتداد الحكم في مجال الاثبات بعقد المقاوله طالما لم تنف الهيئة ما ورد به . لا خطأ . ص ٦٦٤

٧- التزام المقاول وحده دون مالك البناء بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ولو لم يخطر عن اسم المقاول وعنوانه . عدم الاخطار لا يسقط حق المالك فى إثبات قيام مقاول بالعمل . ص ٦٦٥

٨ - المنازعة بشأن حجية العقود التى قدمها مالك البناء لإثبات أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاولين . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٦٦٥

٩ - قرار وزير التأمينات ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد التأمين على عمال المقاولات . وفاة العامل قبل العمل بأحكامه . أثره . عدم سريانه على واقعه الدعوى . ص ٦٦٥

١٠ - قيمة مدخل الهوايه والاعتاب الهندسية واشتراكات الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه عن العمال الذين قاموا بالبناء . وجوب اجتنابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير الأجره . ص ٦٦٥

١١ - قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصه بالتأمين على عمال المقاولات . قصر تطبيقه على من يرتبط عقد عمله بعمليات المقاولات . عدم سريانه على من عداهم ولو استخدمهم صاحب العمل فى أعمال مقاولات عارضه . ص ٦٦٦

١٢ - إلتزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعيه . عبء اثبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيدته علاقة عمل وليست علاقة مقاوله . وقوعه على عاتق الهيئة العامه للتأمينات . علة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٦٦٦

١٣ - عمال المقاولات . قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بحساب حقوقهم التأمينيه على أساس الأجر المحدد للحرقة فى الجدول رقم (٨) المرافق له . قضاء الحكم بحساب المعونه المالىه والمعاش للمؤمن عليه على أساس الأجر الفعلى . خطأ . ص ٦٦٧

١٤ - الأجر الذى محسوب على أساسه الحقوق التأمينيه لعمال المقاولات . تفويض

وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعيه فى إصدار قرار بتعديده ، المادة ١٢٥
من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ص٦٦٨

١٥ - الحقوق لتأمينيه لعمال المقاولات (عامل عادى) .حسابها على أساس الأجر
الذى يحدده قرار وزير التأمينات الاجتماعيه . المادة ١٢٥ من القانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٦١ لسنة ١٩٨١ . ص٦٦٨

١٦- الأجر الذى تحسب على أساسه الحقوق التأمينيه لعمال المقاولات
(مبيض) . طريقه تحديده .المادة ١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة
١٩٧٥ . ص٦٦٩

عمال مصانع الطوب

١ - اشتراكات التأمينات . حسابها على أساس الأجور الفعلية . تغيير طريقه حساب هذه الأجور . شرطه . صدور قرار من وزير العمل . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات . انقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اعتماد الحكم فى قضائه على تقدير لم يصدر به قرار من الوزير المختص . خطأ فى تطبيق القانون . ص٦٧١

٢ - طريقه حساب الأجر الذى يتخذ أساساً لربط الاشتراكات والشروط والأوضاع التى تتبع فى تحصيل وأداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية . تفويض وزير العمل فى إصدار قرارات تتضمن قواعد لمحددتها فى حالات معينة ولو خالفت القواعد المتبعة بالنسبة لغيرها . المادة ١٢/٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٧١

٣ - اشتراكات التأمين . حسابها على أساس الأجور الفعلية للعمال . عدم جواز تغيير طريقه حساب هذه الأجور إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اطراح الحكم تقديرات اللجنة الفنية الدائمة لأجور عمال مصانع الطوب واعتداده بأجورهم الفعلية . ص٦٧٢

١ قانون

- ١ - الاعتذار بالجهل بالقانون . غير مقبول . الادعاء . بعدم وضوح النص لا يصلح عذراً . مثال فى تأمينات اجتماعيه . ص ٦٧٣
- ٢ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه . ص ٦٧٣
- ٣ - قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مريان أحكامه على جميع العاملين عند الفئات المينه به . أصحاب الأعمال خروجهم من نطاق تطبيق القانون . ص ٦٧٤
- ٤ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله حصه من الربح وليس أجراً . مؤدى ذلك . عدم خضوعه لأحكام قانون التأمينات الاجتماعيه ولو أدت الشركة عنه اشتراكاً للهيئة . عليه ذلك . التأمين الاجتماعى تأمين إجبارى مشور القانون . ص ٦٧٤
- ٥ - العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التى يوجد مركز إدارة هذه الاعمال . ابرام فروع الادارة فى مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصرى . ص ٦٧٤
- ٦ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعيه رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه . ص ٦٧٥
- ٧ - تطبيق القانون على وجهه الصحيح . واجب على القاضى دون طلب من الخصوم . ص ٦٧٥
- ٨ - قيام قانون خاص مؤداة . عدم الرجوع إلى القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام . عليه ذلك . ص ٦٧٥

(م)

مدة الخدمة

١ - ضم مدة الخدمة السابقة لمن كان خاضعاً لقانون التأمينات الاجتماعية والتحق بإحدى الوظائف . جوازى للمؤمن عليه . المادة ٤٢ من القانون ٥ لسنة ١٩٦٣ . اعتبار اللائحة التنفيذية للقانون هذا الضم اجبارياً . لا محل لأعمالها . للمؤمن عليه المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك . ص ٦٧٧

٢ - ضم مدة الخدمة السابقة على صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى حساب المعاش . شرطه ان تكون لما يستحق العامل عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٦٧٧

٣ - قائد السيارة الخاصة . عدم إستحقاقه لمكافأة نهاية الخدمة . القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم جواز ضم مدة خدمته السابقة على القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عند حساب المعاش المستحق له . ص

٤ - طلب رجل القضاء . ضم مدة خدمة سابقة طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . المحلل شرطه . ان يكون قد فصل من عمله السابق بغير الطريق التأديبى . ص ٦٧٨

٥ - طلب ضم مدة خدمة سابقة طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ توجيهه إلى وزير العدل . جواز اللجوء الى القضاء مباشرة دون عرض على اللجنة النصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ص ٦٧٨

٦ - حساب مدة الخدمة السابقة فى المعاش . شرطه استحقاق مكافأة عنها طبقاً لقانون العمل صرر هذه المكافأة للعامل . مؤداه . عدم أحقيته فى ضم مدة خدمته السابقة إلى مدة اشتراكه فى التأمين . علة ذلك . القضاء بأحقية فى ضمها رغم عدم قيامه برد المكافأة التى صرفها عن هذه المدة . خطأ فى القانون . ص ٦٧٨

٧ - ضم مدة الخدمة فى القوات المسلحة مضاعفة عند حساب المعاش أو

المكافأة في ظل القانون ١١٦ لسنة ٦٤ للعمل بقانون ٩ لسنة
٦٨ . ٩ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . صدور قرار بتحديد مدة الحرب
والمتفعين بهذه الضميمة .
مر ١٧٩

٨ - حساب المدة السابقة للاشتراك في التأمين ضمن المدة المحسوبة في
المعاش وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
حالانه . الشروط والادخاع للتخصص عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ من
القانون بشأن اداء المبالغ للهيئة بالمجئول رقم ٥ . الرافق ، تسوية الاعياء .
وفقاً للمادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . ص ٦٨

معاش

- ١ - اعتبار المنحة والعلاوة الاجتماعية جزءاً من الأجر لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده مادام نظام العمل فى المنشأة قد جرى على ذلك . ص ٦٨٢
- ٢ - صاحب العمل يلتزم بالاشتراك عن عماله لدى هيئة التأمينات وبأداء هذه الاشتراكات إليها فى مواعيدها . مقابل ذلك تلتزم الهيئة بترتيب معاش الخلف العامل المتوفى . لا يجوز للهيئة الرجوع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية . المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعريض . ص ٦٨٢
- ٣ - عدم استحقاق مرشدى هيئة الإرشاد بميناء الاسكندرية أى معاش أو مكافأة فى حالة تركهم العمل للإلتحاق بعمل آخر . المادة ١٨ من اللائحة الداخلية للهيئة . ص ٦٨٢
- ٤ - إجازة الحارس الإدارى على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل . نفاذ الإجازة فى حق الشركة باعتبارها من اعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . ص ٦٨٣
- ٥ - حلول نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة إعتباراً من أول يناير ١٩٦٢ . ص ٦٨٣
- ٦ - تأمين الشيخوخة . حله محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من ١/١/١٩٦٢ . التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال . شرطه وحالاته . ص ٦٨٤
- ٧ - معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ سن الستين متى بلغت مدة اشتراكه فى التأمين مضافاً إليها المدة السابقة . ٢٤ اشتراكاً شهرياً . المدة السابقة على الاشتراك على التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يقبضها العامل . عدم استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاق المعاش جواز استمراره فى عمله أو التحاقه بعمل جديد متى

كان قادراً على أدائه لاستكمال تلك المدة . ص ٦٨٥

٨- استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للمعاش . بلوغه سن الستين . ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بقية الحصول على معاش أكبر . ص ٦٨٦

٩ - عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين . مطالبة بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . الحكم بعدم جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لا زيادته . لا مخالفة للقانون . ص ٦٨٦

١ - القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . قانون تفسيري . بيانه قصد المشرع من المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية منذ تطبيقها . مژدى ذلك . استمرار المؤمن عليه فى العمل بعد سن الستين لاستكمال المدة المرجبة لاستحقاق المعاش . شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك فى التأمين . ص ٦٨٧

١١ - استحقاق معاش الوفاة . شرطه وفاة المؤمن عليه خلال مدة الخدمة . المادة ٦٢ القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . حدوث الوفاة بعد الاخطار بانتهاء العقد غير المحدد المدة . القضاء بالمعاش استناداً إلى أن الوفاة وقعت أثناء الخدمة لامتداد عقد العمل حتى نهاية مهلة الاخطار التى لم يراعها رب العمل . خطأ . ص ٦٨٧

١٢ - حق العامل المؤمن عليه فى الجمع بين المعاش المستحق له عن مدة عمله فى الحكومة والمعاش المستحق له طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفة الحكم لهذا النظر ومحجبه عن بحث حق العامل فى الاستمرار فى العمل بعد سن الستين . خطأ . ص ٦٨٨

١٣ - استمرار المؤمن عليه فى العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه . شرطه . المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى التأمين والتى يستحق عنها مكافأة . وجوب

أحسابها في المسدة المقررة لاستحقاق المعاش . ص ٦٨٨

١٤ - أصحاب المعاشات العاملون بالمادة ٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
المقصود بهم . العاملون المؤمن عليهم الدين لهم حق المعاش وفقاً
للنانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . إقتضاء حقهم في الإفادة من القانون ٦٣ لسنة
١٩٦١ طبقاً لما ورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه . ص ٦٨٩

١٥ - المادة ٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية . إنطباق حكمها على المستحقين عن أصحاب المعاشات الذين
نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً للنانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ص ٦٨٩

١٦ - التفرقة في الحكم بين أصحاب المعاشات وبين المستحقين في
المعاش عن أولئك العمال . تعبير « المستحقين الحاليين » الواردة
بالمادة ٣ من مواد إصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم إنصرافه إلى
أصحاب المعاشات أنفسهم . ص ٦٨٩

١٧ - حق المؤمن عليه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين
لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . المادة ٦ من القانون ٦٣
لسنة ١٩٦٤ قاصر على العامل بمقد غير محدد المدة . العقد محدد
المدة - انتهائه في أجل معين لا يرتبط بمن التقاعد . ص ٦٩

١٨ - عدم أحقية العامل في طلب مدد خدمته بعد بلوغه سن الستين
متى كان ضم مدد خدمته تتوافر به المسدة الموجبة لاستحقاق المعاش . لا
يغير من ذلك اقتضاؤه مكافأة نهاية الخدمة عن إحدى مدد خدمته
السابقة . ص ٦٩

١٩ - تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتماعية . تقرير
الحكم أن ذلك لا يمنعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف
مصدر كل من الدعويين . لا خطأ . ص ٦٩١

٢٠ - انتقال النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف . أشهره . إلزامها
بتنفيذ ما قرره الواقف - الناظر السابق - من معاش للعاملين بإدارة

٢١ - التزام النظر على الوقف الحبرى . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . تقرير الواقف بصفته ناظراً معاشاً للعاملين بإدارة الوقف بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة . جوازه دون إشهار شرعى .
علة ذلك . ص ٦٩١

٢٢ - العجز الكامل للعامل أو وفاته خلال فترة تعطله عن العمل . وجوب أداء المعاش المستحق . شرطه . حدوث السبب المرجب للمعاش خلال سنة من تاريخ التعطل . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . تحقق هذا السبب بعد العمل بالقانون المذكور . وجوب تطبيق أحكامه . ص ٦٩٢

٢٣ - جواز انتهاء خدمة العامل عند بلوغه من الستين رغم قدرته على العمل لاستكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . شرطه . وفاة رب العمل بالاشتراكات اللازمة لاستحقاق المعاش . القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . ص ٦٩٢

٢٤ - أنصبة المستحقين فى المعاش عن العامل المتوفى الذين يسزل حقهم فيه . عدم أهلولتها إلى غيرهم إلا فى حالات معينة . القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . لا يندرج فى هذه الحالات أهلولة معاش والده العامل إلى زوجها وأولادها . ص ٦٩٣

٢٥ - انتهاء خدمة العامل نتيجة عجز جزئى مستديم غير ناشئ عن إصابه عمل ولم يتوافر له عمل آخر . استحقاقه معاش العجز الكامل . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديله بالقانون ٤ لسنة ١٩٧٠ . ص ٦٩٣

٢٦ - المعاش المستحق للعامل فى حالة العجز الكامل المستديم نتيجة إصابه عمل . مفايرته للمعاش المستحق عند إنتهاء الخدمة نتيجة عجز مستديم غير ناشئ عن إصابه عمل مع عدم وجود عمل آخر . وجوب احتساب المعاش الأخير على أساس المادة ٨٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٦٩٤

٢٧ - المعاش المستحق للعامل بالتطبيق لحكم المادة ٧٩ من القانون ٦٣

لسنة ١٩٦٤ . كفاية تقديمه طلباً بصرف معاشه . التزام هيئة التأمينات بتحديد المعاش وفقاً لحالته طبقاً للقانون . ص٦٩٤

٢٨ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء معاش للعامل ولو لم يقم رب العمل بأداء الاشتراكات عنه . واستحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش . مناطه . خضوعه لقانون التأمينات الاجتماعية . عدم وجوب التحقق من مقدار الأجر ومدة العمل . ص٦٩٤

٢٩ - انتهاء خدمة العامل لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش . أثره . استحقاق تعويض الدفعة الواحدة دون المعاش المقرر بالمادة ٥/٦ من مواد إصدار القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٩٦

٣٠ - جواز استمرار العامل في عمله بعد سن الستين استكمالاً لمدة الاشتراك الفعلية لاستحقاقه المعاش . شرطه . أن يكون قادراً على العمل . إثبات المقدرة الصحية عدم تحديد القانون طريقاً معيناً للإثبات . الالتجاء إلى التحكيم الطبي غير لازم . ص٦٩٦

٣١ - استمرار العامل في عمله بعد بلوغ سن الستين بقصد استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . وجوب إفصاح العامل عن رغبته في ذلك . ص٦٩٧

٣٢ - حق العامل في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة . منشأة القانون وليس عقد العمل . نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين لا يعد تنازلاً باطلاً عن الحقوق الناشئة عن العقد . ص٦٩٧

٣٣ - طلب العامل صرف معاشه قبل بلوغ سن الستين . وجوب اجراء التسوية باحتساب المستحق له من معاش ثم تخفيضه بمقدار النسبة المحددة قانوناً بحسب السن . ثبوت تجاوز المعاش بعد ذلك الحد الأقصى ، وجوب النزول بمقتضاه إليه . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٦٩٧

٣٤ - وفاء العامل قبل العمل بأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى للمعاش . وجوب تسوية معاش المستحقين عنه وفق

أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا محل
للتقيد بالحد الأدنى للمعاش فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ . ص ٦٩٩

٣٥ - الأجر الإضافى مقابل تشغيل العامل ساعات إضافية . عدم دخوله
فى حساب المعاش المستحق له . لا يغير من ذلك حصوله عليه طوال مدة
عمله . ص ٦٩٩

٣٦ - المدة السابقة لاشتراك العامل المؤمن عليه فى التأمين ويستحق عنها
مكافأة . دخولها فى حساب مدة الاشتراك الموجبه لاستحقاق المعاش . المادة
٨٥ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٧٠٠

٣٧ - معاشات التقاعد للمحامين أمام المحاكم المختلطة والمستحقين عنهم .
وحرب التسوية بينها وبين معاشات المحامين أمام المحاكم الوطنية فى
كافة الوجهة . المعاش المستحق لورثة المحامى المختلط وتوزيعه وفق
أحكام قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا خطأ . ص ٧٠٠

٣٨ - عمال المرافق العامة . التزامهم بأداء أتعاليهم فى ظروف المجهود الحرس .
عدم سريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بشأن احتساب مدة
الخدمة مضاعفة فى المعاش . قرار وزير التكوين ٢٦ لسنة ١٩٧٦ .
باحتساب المدة مضاعفة لهؤلاء العمال . عدم الاعتداد به لصدوره بغير
تفويض له فى ذلك . ص ٧٠١

٣٩ - طلب صرف المعاش أو التمريض . عدم وجوب تقديم لهيئة التأمينات
مع الاستماره (٩) المشار إليها بقرار وزير العمل . جواز تقديم الطلب
مستوفياً ذات بيانات الاستماره . ص ٧٠٢

٤٠ - التأمين الاختيارى . غير جائز فى ظل أحكام قانون التأمينات
الاجتماعيه رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بأن قبول هيئة التأمينات
للاشتراكات رغم عدم إلزام رب العمل بها يكسب العامل حقاً فى
المعاش . خطأ فى ظل القانون . ص ٧٠٢

٤١ - العمال اللذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر . وجوب احتساب أيام
العمل ستة وعشرين يوماً . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب مراعاة
ذلك عند حساب المعاش . ص ٧٠٣

٤٢ - ثبت أن مدة الاشتراك في المعاش منذ العمل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى نهاية خدمة العامل تقل عن المدج المرجيه لاستحقاق المعاش . وجوب رفض الدعوى به . لا يغير من ذلك تقاضى هيئة التأمينات اشتراكات سابقة على هذا القانون رغم عدم إستحقاقها قانوناً . ص ٧.٣

٤٣ - رفع معاش العجز والشيخوخة والوفاء بنسبة ١٪ لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ لا محل للفرقة بين الوفاء الطبيعى والوفاء بسبب إصابته عمل . الاستثناء بقصد الشارع أو ما ورد بالمذكرو الإيضاحيه . لا محل له مع إطلاق النص . ص ٧.٣

٤٤ - الحكم القطعى . ماهيته . فصل الحكم السابق بنذب خبير فى استحقاق معاش العجز المكامل على أساس معين . عدم جواز عدول ذات المحكمه عنه بتقرير أساس آخر مغاير . ص ٧.٤

٤٥ - طلب المضمن عليه حساب معاش المدة السابقة على الاشتراك فى التأمين بواقع ٢٪ بدل من ١٪ جواز عدوله عن هذا الطلب . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إستحدث حكماً مغايراً بمنع هذا العدول . ص ٧.٤

٤٦ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعيه أمام محكمه أول درجة تسويه معاش المدعى طبقاً للحكم الذى سيصدر فيها . لا يعد مانعاً من استئنافها له . عللة ذلك تعلق الأحكام الخاصه بالمعاش بالنظام العام . ص ٧.٥

٤٧ - تقدير المعاش . وجوب التفرقة عند احتسابه بين المدة السابقة على الاشتراك فى التأمين وبين مدة الاشتراك فيه . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ . ص ٧.٦

٤٨ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعيه قبل العامل أو المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق عن كامل مدة خدمه . لا يغير من ذلك عدم أداء رب العمل للهيئة مكافأة نهاية خدمه عن المدة السابقة على سريان التأمين الإجبارى . للهيئة الرجوع عليه بما لم يوف به من مكافأة . ص ٧.٦

٤٩ - حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامه للتأمينات الاجتماعيه

مصدره القانون . انره . ان الهيئة لا تجبر على الوفاء بالتزامها المقرر في القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه . ص ٦. ٧

٥ - وفاة المؤمن عليه دون أن يترك أرمله أو زوجاً متسحقاً أو أولاد . مؤداه . أحقيه والديه في نصف المعاش . استحقاق أخوه المؤمن عليه أيضاً وأخواته ربع المعاش مع عدم استحقاق انفروق المالبه إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلاً بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ . ص ٦. ٧

٥١ - استحقاق الوالدين أو أحدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود أرمله أو زوج مستحق وألا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى . المادة ٩٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ص ٧. ٧

٥٢ - أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٩/١ . أحقيتهم أو المستحقين عنهم في إعادة تسوية معاشاتهم اعتباراً من هذا التاريخ بمراجعة الأجر السابق تسوية المعاش على أساسه . لتحديد متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . بالنسبة للعاملين بأحكامه . مثال . ص ٨. ٧

٥٣ - مكافأة زيادة الانتاج للعاملين بالقطاع انعام . ماهيتها . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها المادة ٢٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . علم وضع الشركة نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها في معاش الطاعن . تعيين الحكم فيما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن في ضم مكافأة زيادة الانتاج للمرتب في حساب المعاش أياً كان وجه الرأي فيه . غير منتج . ص ٨. ٧

٥٤ - أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو تركوا الخدمة حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤ . حقهم في حساب أي عدد من السنوات التي قضاوها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين . شرطه . المواد ٣٤ / ١. ٢ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ . ص ٨. ٧

٥٥ - حساب المدة التي قضاها المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين . حالاته وشروطه . المادتان ١/٣٤ ، ١٧ . من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ص ٩٧ .

٥٦ - المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل أو الوفاء . حسابه على أساس ٨٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو في مدة الاشتراك في التأمين إن قلت مدة الخدمة عن سنة . عدم جواز تجاوز الفرق في الأجرة عن نهاية الخدمة عند بدئها . ٤٪ زياده أو نقصاً . شرطه . أن تكون مدة الاشتراك متصله . عله ذلك . ص ٧١ .

٥٧ - احتفاظ المستحقين بالمعاش الذي يتم صرفه وتوزيعه ورده قبل تعديل القانون ٧٩ صحيح . عدم سريان ذلك على سائر الحقوق التأمينية الأخرى . المادة ١٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ص ٧١١ .

٥٨ - وفاة أحد المستحقين لمعاش . أيلوله معاشه إلى باقي المستحقين من فته . المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . قبل تعديله بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ . ص ٧١٢ .

٥٩ - أحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ . الاستفادة منها . شرطه . ان يكون المؤمن عليه من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي . ص ٧١٢ .

٦٠ - تقدير المعاش وفقاً للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبعد تعديله بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ . وجوب التفرقة بين المدة السابقة على الاشتراك في التأمين وبين مدة الاشتراك فيه . ص ٧١٣ .

٦١ - استحقاق المعاش والتعويض الإضافي . شرطه . ان تكون مدة الاشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة . المادتان ١٨ و ٢١ من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ . ص ٧١٤ .

٦٢ - المعاش الذي نشأ الحق فيه في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نتيجة

إصابة عمل . خضوعه لأحكام المادتين ٢٧ . ٢٨ منه . والمادتين ٥١ و ٥٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من هذا القانون لا يسرى في شأنه . علة ذلك . ص ٧١٥

٦٣ - الزيادة المقررة في المعاش المستحق وفقاً للقانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ مبرراتها على المعاشات المستحقة قبل ١/٧/١٩٧٨ وحتى ٣١/١٢/١٩٧٨ . علة ذلك . المادتان ١ . ١١ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٨ . ص ٧١٦

٦٤ - أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ زيادة الحد الأدنى المقرر لمعاشهم وفقاً للقوانين الصادرة في هذا الشأن اعتباراً من تواريخ نفاذها . علة ذلك . ص ٧١٦

٦٥ - إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بربط معاش العامل على أساس الأجر المسدد عنه إشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر. إلزامها بربط المعاش على أساس الأجر غير المتنازع عليه في حالة عدم إشتراك صاحب العمل عن المؤمن عليه . عدم تثبيت الهيئة من قيمة الأجر المتنازع عليه . أثره . عدم إلزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه. ص ٧١٧

٦٦ - الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين . الاستثناء متابعته لعمله أو التحاقه بعمل جديد . علة ذلك . استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش . ص ٧١٩

٦٧ - معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ سن الستين متى كانت مدة إشتراكه في التأمين ١٢ شهراً . ص ٧٢٠

٦٨ - معاش العجز . شروط استحقاقه . المادتان ١ . ١/١٨ من القانون ١.٨ لسنة ١٩٧٦ . ص ٧٢٠

٦٩ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه . ص ٧٢١

٧ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . أثره . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات الاجتماعية أو

أصحاب الأعمال أو أصحاب المعاشات من أحكامه . مثال » القواعد المتعلقة بالمستحقين لمعاش الوفاة » .
ص ٧٢١

٧١ - استمرار المؤمن عليه في العمل أو إلتحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه . شرطه . أن يكون من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها . ١٢ شهراً على الأقل ، إذا اكتملت هذه المدة لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ من الستين أن يطلب الاستمرار في عمله أو الإلتحاق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر .
ص ٧٢٢

٧٢ - ندب العامل إلى وظيفة أخرى . مناطه القيام بأعباء الوظيفة المنتدب إليها مع إعفائه مؤقتاً من وظيفته الأصلية دون أن يقطع صلته بها . حساب معاشه وفقاً لأجر وظيفته الأصلية والوظيفة المنقول إليها دون أجر هذه الوظيفة الأخيرة خلال مدة ندبه إليها . ص ٧٢٤

٧٣ - أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ أو تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ . حقهم في حساب أي عدد من السنوات التي قضاوها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن اشتراكهم في التأمين . شرطه . المادتان ١/٣٤ . ١٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٧ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .
ص ٧٢٥

مواعيد الاعتراض

- ١ - الحساب الذي تجر به الهيئة وتخطر به صاحب العمل وفقاً للمادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شموله الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة ومنها غرامة المادة ١٧ . النزاع في أرقام ذلك الحساب أو في التطبيق القانوني . خضوعه لمواعيد الاعتراض الواردة بالمادة ١٣ مألغة الذكر . ص٧٢٦
- ٢ - مواعيد المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاعتراض علي الحساب انفتاحها باخطار الهيئة صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . الدعوى بعد فوات تلك المواعيد غير مقبولة . ص٧٢٦
- ٣ - مواعيد الاعتراض علي حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . التجاء صاحب الشأن إلي القضاء خلال الثلاثين يوماً التاليه لإنقضاء مدة الشهر المحددة للهيئة للرد علي الاعتراض عنم الاعتداد بتاريخ الرد صراحة أو ضمناً . وجوب احتساب مدة الشهر دون النظر إلي عدد أيامه . ص٧٢٧
- ٤ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل علي المبالغ المطلوبة لها . توقيها بعد ذلك حيزاً وفاء لتلك المبالغ . التجاء رب العمل للقضاء بطلب براءة ذمته . علم تقبده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٧٢٧
- ٥ - رفض هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل علي الحساب . وجوب الالتجاء للقضاء في الميعاد وإلا صار الحساب نهائياً . التصحيح الذي تجر به الهيئة بعد فسي هذا الحساب . لا يوجب اتباع الأوضاع والمواعيد القانونية بشأنه . ص٧٢٨
- ٦ - مواعيد الاعتراض علي حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التي تخطر رب العمل بها . وجوب التقيد بها سواء كانت المنازعة مبنية علي مستندات وسجلات رب العمل أو قائمة علي محريات الهيئة . المادة ١٣ القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص٧٢٨

٧ - علم إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية رب العمل بالحساب بخطاب
موصى عليه بعلم الوصول . أثره . عدم انفتاح مواعيد الاعتراض عليه
المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٧٢٩

٨ - إخطار هيئة التأمينات لسرب العمل بحساب الاشتراكات فى ظل
القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ اعتراضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون .
صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب اعمال ما استحدثه من
إجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات . ص ٧٢٩

٩ - مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المطلوبة لهيئة التأمينات
الاجتماعية . إفصاحها بإخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم
الوصول . رده إلى الهيئة لوروده له . لا يفيد حصول الاخطار مستوفياً
للبينات . ص ٧٣

١٠ - افتتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقاً للمادة ١٥٧
من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . اعلان صاحب العمل بخطاب موصى
عليه مع علم الوصول . ص ٧٣١

١١ - حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التى تخطر
صاحب العمل بها . حقه فى الاعتراض أمام الهيئة . الالتجاء إلى القضاء
يوجب اتباع المواعيد القانونية بشأنه . ص ٧٣١

١٢ - إنفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقاً للمادة ١٥٧
من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . إعلان صاحب العمل بخطاب
موصى عليه مع علم الوصول . ص ٧٣٢

١٣ - حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التى تخطر
صاحب العمل بها . حقه فى الاعتراض عليها أمام الهيئة ثم لجنة فحص
المنازعات . عدم جواز اللجوء إلى المحكمة مباشرة بشأنها سواء تعلقت
المنازعة بالحساب أم بالتطبيق القانونى . الالتجاء إلى القضاء . شرطه أن
يكون فى الميعاد المحدد . المادة ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون ٧٩
لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . ص ٧٣٣

مكافأة نهاية الخدمة (النظام الخاص والميزة الأفضل)

- ١ - لا محل للتول بأن فصل رب العمل للعامل حال دون تحقق شرط سن التقاعد الذي يخوله الحصول على مكافأة خاصة متى كان الفصل مستنداً إلى نصوص الأوامر العسكرية بشأن فصل الرعايا الإيطاليين . ص ٧٣٤
- ٢ - عدم جواز الجمع في المطالبة بين نظام رب العمل وبين المزايا المخولة للعامل بمقتضى قانون عقد العمل الفردى وحقه في المطالبة بأيهما أكثر فائدة له وتطبيق ذلك في تقدير المكافأة . ص ٧٣٤
- ٣ - جواز احتساب المكافأة المستحقة لورثة العامل على أساس المرتب الأصلي مضافاً إليه إعانة الغلاء استناداً إلى لائحة الشركة صاحبة العمل باعتبارها أكثر فائدة للعامل وإلى نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ مدنى . ص ٧٣٤
- ٤ - شرط حرمان العامل من المكافأة المستحقة له طبقاً للمادة ٣/٣ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ . ص ٧٣٥
- ٥ - تحدى العامل بعدم توافر الأسباب المبرره لفصله والمسقطه لحقه في المكافأة وفقاً للمادة ٣/٣ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ لا يعتبر ميباً جديداً متى كان العامل قد اسس دعواه بطلب المكافأة على هذا القانون . ص ٧٣٥
- ٦ - صحة الحكم بتقرير مكافأة للعامل تعادل مرتب ستة أشهر متى خلا عقد استخدام من النص على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها في حالة فصله وعدم قيام عرف في المؤسسة يقضى بمنحه مكافأة خاصة . ص ٧٣٦
- ٧ - خطأ الحكم للعامل بمكافأة تزيد على أجر ثلاثة أشهر مع أن قيمة المؤسسة ٦٠٠ جنيه . ص ٧٣٦
- ٨ - الجمع بين المكافأة والتأمين غير جائز طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . ص ٧٣٦
- ٩ - عدم سريان المادة ٢/٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى على الماضى . ص ٧٣٧

١٠ - حق العامل في المكافأة . المادة ٢٣ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ . حقه في التعويض المادة ٦٩٦ مدنى . حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما . ص ٧٣٧

١١ - اعتبار اعانه الغلاء جزء لا يتجزأ من الأجر . مادة ٣/٦٨٣ مدنى . عدم النص صراحة في الاتفاقية بين الشركة والعامل على استبعاد اعانه غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة . احتساب الحكم المطعون فيه رغم ذلك مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مرتبه الاصلى دون اضافة علاوة الغلاء . خطأ في القانون . ص ٧٣٨

١٢ - المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مؤداه . جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الادخار ما لم يتضمن لائحته نصاً على أن يؤديه صاحب العمل في الصندوق ولحساب العامل إنما يؤدي مقابل التزامه القانونى الخاص بالمكافأة . ص ٧٣٨

١٣ - استخلاص القرار لأسباب سائفة أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من الصندوق هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة . رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لا خطأ . ص ٧٣٨

١٤ - مثال لقرار معيب بالقصور لإغفاله الرد على طلب جعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس الماهية مضافاً اليه علاوة الغلاء . ص ٧٣٩

١٥ - احتمال الأجر بفهمه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته . اعتبار غلاء المعيشة جزءاً لا يتجزأ من الأجر . وجوب ادخالها ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرتض العامل لاتفاق مع صاحب العمل استبعادها من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له . ص ٧٣٩

١٦ - صدور لائحة صندوق الادخار من الشركة في ظل قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . استخلاص الحكم لأسباب سائفة أن الشركة قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على

ما أودعته الشركة بصندوق باء ضافة إلي الكافأة هو استخلاص لا
تخريف فيه للعقد . ص ٧٤

١٧ - إقرار محكمة الموضوع رب العمل علي ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي
صرفت للعامل هي أجر اضافي لا مكافأة أو منحة . عدم احتسابه له
ضمن الأجر الذي تمحدد علي أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير
موضوعي . ص ٧٤

١٨ - عدم جواز الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة .
شرطه النص في لائحة الصندوق علي أن يزوده صاحب العمل فيه
لحساب العامل ، مقابل لالتزامه بالمكافأة وأن يكون ما أداء مساوياً
لما يستحقه العامل من مكافأة أو يزيد عليه . ص ٧٤

١٩ - ليس للعامل في العقد المحدد المدة الحق في المطالبة بمكافأة نهاية
الخدمة عند انتهاء مدة العقد وفقاً للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤
الملقى . ص ٧٤١

٢ - خلو لائحة العمل من النص أن ما يساهم به رب العمل في أقساط
التأمين - بالنسبة لما يفصل من العمال لأسباب لا تتعلق بالأمانة -
قد قصد به أن يكون مقابل لالتزامه بمكافأة نهاية الخدمة ميزة
يستحقها العامل لا تحسب ضمن مكافأة نهاية الخدمة لا محل لقياس
حالة الفصل على حالة الاستقالة . ص ٧٤١

- إسقاط الالتزام عن شركة سلك حديد القيوم الزراعية . الشارع في القرار
بمعددي رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٩٦ . إقرار الشركة المذكورة مسئولة وحدها
عن المكافآت المستحقة لعمالها عن مدة خدمتهم في عهد ما قبل
لإسقاط . ص ٧٤١

٣ - استمرار علاقة العمل إلا ما بعد العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة
١٩٥٢ . ما لم يكن قد تم أو اكتمل من آثاره . يحكمه هذا
المرسوم بقانون . قواعد تنظيمية أمره . خضوع أحوال استحقاق
مكافأة مدة الخدمة لأحكامه . ص ٧٤١

٢٣ - تعديل لائحة الشركة والنص على اعتبار مدفوعاتها فى صندوق التوفير جزءاً من المكافأة التى يستحقها العامل . إجراء التعديل قبل العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . منع المادة ٣٩ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ الجمع بين المكافأة وحصيلة صندوق الادخار من مدفوعات رب العمل . القضاء بعدم استحقاق الطاعن لمدفوعات الشركة فى الصندوق بالإضافة الى مبلغ المكافأة . لا مخالفة فيه للقانون . ص ٧٤٢

٢٤ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استقالة العامل . إعمال حكم المادة ٨ فى شأن مكافأة نهاية الخدمة . ص ٧٤٢

٢٥ - اعتبار المنحة والعلاوة الاجتماعية جزءاً من لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده مادام نظام العمل فى المنشأة قد جرى على ذلك . ص ٧٤٢

٢٦ - اخلال رب العمل بالتزاماته قبل العامل . ترك العامل العمل . استحقاقه المكافأة والتعويض . ص ٧٤٣

٢٧ - تحديد الأجر بنسبة مئوية من الارباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها . مكافأة نهاية الخدمة . احتسابها على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الارباح خلال مدة العمل . ص ٧٤٣

٢٨ - انتهاء عقد العمل المحدد المدة أو إلغاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . مكافأة العامل عن مدة خدمته . احتسابها على أساس أجر نصف شهر من الخمس سنوات الأولى وأجر شهر عن كل سنة تالية . المادة ٧٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ٧٤٣

٢٩ - ما يدفعه رب العمل لصندوق الادخار مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة . حل الصندوق من صافى التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقاً للقانون . ص ٧٤٤

٣٠ - مكافأة نهاية الخدمة الأجر الأساسى . ماهيته . الأجر الاجمالى بعد طرح إعانة غلاء المعيشة . ص ٧٤٤

- ٣١ - العمولة . تكييفها . دخولها في حساب المكافأة . البطل . اعتباره في حساب المكافأة ما لم يكن أو بعضه مقابل تكليف فعلى . ص٧٤٤
- ٣٢ - مكافأة مدة الخدمة . تحديد على أساس مدة العمل لمدة العقد . ص٧٤٥
- ٣٣ - مكافأة مدة الخدمة . حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة . تنظيم شروط استحقاقه وتعيين المستحقين له على وجه أمر ولا تجبر مخالفته . ليس لغيرهم حق التحدث عنه ص٧٤٥
- ٣٤ - إلغاء عقد العمل . مكافأة مدة الخدمة . حسابها . ص٧٤٥
- ٣٥ - حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت انتهاء العقد . ص٧٤٦
- ٣٦ - إلغاء الوظيفة وفصل الموظف . استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . رفضه قبول وظيفة جديدة . لا يعتبر استقالة . ص٧٤٧
- ٣٧ - فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مكافأة نهاية الخدمة حسابها . ص٧٤٧
- ٣٨ - منشأة . وضع نظم للمعاش . حق العامل المستحق للمعاش في أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة . انتهاء الخدمة قبل استحقاق المعاش . الحق في الحصول على المكافأة أو المستحق في صندوق المعاش أيهما أقل . الجمع بينهما . عدم جوازه . المادة ٣/٣٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ص٧٤٧
- ٣٩ - فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إبرام العقد قبل صدور القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ . مكافأة نهاية الخدمة . حسابها ص٧٤٧

٤ - انتهاء عقد العمل في ظل القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . قضاء الحكم بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لالتزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بها وفقاً للقانون الأخير دون تعرض الحكم لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . تدليل معيب . ص ٧٤٨

٤١ - الالتزامات بدفع مكافأة العامل . إنتقاله من عاتق صاحب العمل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية . المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ص ٧٤٨

٤٢ - إبرام عقد العمل قبل صدور قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة - واستمراره إلى ما بعد العمل بهذا القانون . أثره . استحقاق المكافأة عن مدة الخدمة كاملة . ص ٧٤٨

٤٣ - الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجر إضافي . تقرير الشركة معاشاً للعامل بما يزيد على المكافأة . لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع . ص ٧٤٨

٤٤ - حق العامل المؤمن عليه وحده في طلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته بدلاً من احتسابها في المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصدور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . المستحقون عن العامل ليس لهم هذا الحق . ص ٧٤٩

٤٥ - رفض طلب التعويض عن الفصل . القضاء بحق العامل في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار . لا تناقض . ص ٧٥

٤٦ - تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو بأجر ثابت مع نسبة منها . احتساب المكافأة . أساسه . الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما تقاضاه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل . ص ٧٥

٤٧ - تضمن صحيفة طلب استصدار أمر الأداء أن المبلغ المطالب به هو باقى مكافأة نهاية الخدمة . عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هذا المبلغ هو مقابل تعويض عن الفصل أو منحة . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القضاء بعدم قبول طلب مكافأة نهاية الخدمة لعدم . توجيهه إلى هيئة التأمينات . لا خطأ . ص ٧٥

٤٨ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء المكافأة عن مدة الخدمة السابقة للعامل . القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . تعجيل رب العمل الوفاء للعامل بجزء من المكافأة قبل ميعاد استحقاقه . أثره . عدم جواز اقتضائه مرة أخرى من هيئة التأمينات . ص ٧٥١

٤٩ - الإلتزام بمكافأة نهاية الخدمة . نقله من عائق صاحب العمل إلى عائق مؤسسة التأمينات الاجتماعية . سواء اشترك فى الأمين أو تغلف عنه . القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ص ٧٥١

٥٠ - تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من ١/١/١٩٦٢ الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة بعد هذا التاريخ . وقوعه على عائق مؤسسة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل . ص ٧٥٢

٥١ - دعوى استرداد ما دفع بغير حق استناداً إلى المادة ١٨٢ مدنى . وجوب إثبات ان الوفاء قد تم قبل زوال سببه . مثال بشأن مكافأة نهاية الخدمة . ص ٧٥٢

٥٢ - الحكم برفض دعوى رب العمل باسترداد ما دفعه للعامل من مكافأة نهاية الخدمة بغير حق . إقامته على إنتفاء ركن الغلط فيما قام به المسترد من وفاء بما دفعه . لا خطأ . ص ٧٥٢

٥٣ - إنتهاء عقد العمل فى ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى . عدم خضوعه لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى توجب مطالبة هيئة التأمينات الاجتماعية بمكافأة نهاية الخدمة دون رب العمل . ص ٧٥٣

٥٤ - المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون

رب العمل بالمعاش أو التعويض . عدم أداء رب العمل للميزة الإضافية المنصوص عليها في المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلى هيئة التأمينات . أثره . جواز مطالبة العامل لرب العمل بأدائها إليه . ص ٧٥٣

٥٥ - مكافأة الميزة الأفضل التي يلتزم رب العمل بأدائها إلى هيئة التأمينات . استحقاق العامل لها عند صرف معاشه أو تعويض الدفعة الواحدة . وفاة العامل قبل ذلك . وجوب توزيع المكافأة على المستحقين عنه طبقاً للمادة ٨٢ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم إعتبارها من تركته . أثره . عدم أحقية الورثة فيها . ص ٧٥٤

٥٦ - تنفيذ القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يخل بما يكون قائماً عند العمل به من نظم خاصة للتأمين والادخار والمعاشات التي ترتب للعمال امتيازات تكميلية . ص ٧٥٤

٥٧ - حصة العامل في النظام الخاص المقررة وفقاً للمادة ٧١ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بالوفاء بها للعامل . التزام رب العمل بأن يؤدي للعامل الفرق بين حصته في النظام الخاص والحصة المقررة وفقاً للمادة ٧١ . ص ٧٥٥

٥٨ - الأجر الذي لحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للتواعد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ص ٧٥٥

٥٩ - الالتزام بأداء مكافأة نهائية الخدمة وقيمة المكافآت الأفضل . وقوعه على عاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٧٥٦

٦ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية للفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للعامل . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق أثره عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقاً للمادة ٢٢٦ مدني . ص ٧٥٦

- ٦١ - التزام رب العمل بمرفق الميزة الأفضل التي تزيد عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية مثال بشأن إلتزام المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين . ص ٧٥٦
- ٦٢ - حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبطت بها الشركة حق ناشئ عن عقد العمل . ادماج الشركة في أخرى . أثره التزام الشركة الدامجة بقيمة هذه الزيادة . ص ٧٥٧
- ٦٣ - استحقاق مكافأة النظام الخاص . شرطه . ارتباط صاحب العمل مع عماله به قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ووجود العامل بالمنظمة في ٢٢/٢/١٩٦٤ . المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٧٥٨
- ٦٤ - نشؤ الحق في مكافأة النظام الخاص عن عقد العمل . أثره . عدم أحقية العاملين بالمتشاة المدمجة في المكافأة متى خلت عقودهم من تقريرها . لا وجه للتحدى بدعوى المساواة بعمال الشركة الدامجة . غلة ذلك . ص ٧٥٨
- ٦٥ - انتهاء خدمة العامل بعد ١/٩/١٩٧٥ . التزام صاحب العمل دون هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إليه . القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ص ٧٥٨
- ٦٦ - أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ . إلتزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة من العامل في هذه الزيادة . ناشئ عن عقد العمل . إلتزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل مرسوم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأدائه إلى العامل أو المستحقين عنه . شرطه . أداء صاحب العمل تلك الزيادة إلى الهيئة . ص ٧٥٩
- ٦٧ - نقل العامل من شركة إلى أخرى . أثره . التزام الشركة المنقول منها بأداء الزيادة فيه المعاش أو المكافأة أو الادخار الأفضل له عن مدة خدمته لديها . وأداء مكافأة نهاية الخدمة للهيئة عن المدة المذكورة . ص ٧٥٩
- ٦٨ - التزام المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها بمكافأة نهاية الخدمة طبقاً للقانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ مقصور على الزيادة بين

هذه المكافأة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لقانون العمل . علة ذلك . ص ٧٥٩

١٩ - صاحب العمل الذي ارتبط بنظام أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ التزامه بأداء مكافأة نهاية الخدمة القانونية إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . حق العامل قبله قاصراً على قيمة الزيادة بين ذلك النظام وبين المكافأة المذكورة . ص ٧٦

منازعات التأمينات الاجتماعية

- ١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المشار إليها فيه قبل الالتجاء إلى القضاء . لا يغير من ذلك أن يكون العجز المطالب بمعاش عنه قد استقر قبل العمل بالقانون المذكورة . ص ٧٦١
- ٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل الالتجاء للقضاء . تقديم الطالب طعنه أمام محكمة النقض قبل نشر قرار وزير التأمينات بتشكيل هذه اللجان . أثره . قبول الطلب . ص ٧٦١
- ٣ - المنازعة بين العامل وهيئة التأمينات الاجتماعية بشأن المعاشات والتعويضات المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم التجاء العامل إلى اللجنة المنصوص عليها فيها . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجنة المذكورة . خطأ . علة ذلك . ص ٧٦٢
- ٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى المؤس على حكم المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى دفع شكلى موجه لإجراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١١٥ مرافعات . ص ٧٦٢
- ٥ - الحكم بعدم قبول الدعوى المؤس على حكم المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا تستنفذ به المعكمة ولايتها فى نظر موضوع الدعوى . القضاء استئنافياً بالقضاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . ص ٧٦٣
- ٦ - طلب عرض المنازعة فى الحساب على لجنة فحص المنازعات . وجوبه خلال ثلاثين يوماً من رد البيضة على اشتراض صاحب العمل بالرفض . المادتين ١٢٨ و ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . رد البيضة بتحديد موعد للناقشة وتحديد المطالبة بحساب آخر . عدم اعتباره قرار بالرفض . القضاء بعدم قبول المنازعة فى الحساب المقامة

فى ١٩٧٦/١٢/٢ قبل نفاذ القرار ٣٦ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات . خطأ فى القانون . ص٧٦٤

٧ - لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية . لم يعهد إليها باختصاص قضائى.القرارات التى تصدرها لا تعد من قبيل القرارات الادارية . أثره اختصاص القضاء العادى بهذه المنازعات . ص٧٦٥

٨ - منازعات التأمينات الاجتماعية . عدم جواز اللجوء الى القضاء بشأنها قبل عرضه على لجان فحص المنازعات اعتباراً من تاريخ نشر القرار الوزارى ٣٦ لسنة ١٩٧٦ سواء تعلقت بأرقام الحساب أم بالتطبيق القانونى أو كانت الحقوق المتنازع عليها قد نشأت قبل العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى . ص٧٦٥

٩ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء إلى القضاء . الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى من النظام العام . ص٧٦٦

١٠ - إجراءات رفع الدعوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب إعمالها بأثر فورى . الالتجاء إلى القضاء بشأنها قبل تقديم طلب إلى الهيئة لعرضها على اللجان المختصة . أثره . عدم قبول الدعوى . ص٧٦٦

١١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها دون عرضها على اللجان المنصوص عليها فى القانون رفع شكلى وليس دفئاً بعدم القبول . ص٧٦٧

١٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى . حق أصحاب المعاشات والمستفيدين فى إقامة دعوى مبتدأة . شرطه . أن يتسم فى المراحل المحددة . ص٧٦٧

١٣ - منازعات التأمين الاجتماعية . عدم جواز اللجوء الى القضاء .

بشأنها قبل عرضها على لجان فحص المنازعات إعتباراً من تاريخ نشر
القرار الوزاري ٣٦ لسنة ١٩٧٦ سواء تعلقت بأرقام الحساب أم
بالتطبيق القانوني . أو كانت الحقوق المتنازع عليها قد نشأت قبل
العمل بقانون التأمينات ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تخلف ذلك . أثره .
عدم قبول الدعوى . لا يفتى عن ذلك الاعتراض أمام لجنة الاعتراضات
لاختلاف كان من الاجرائين في مضمونه ومرماه .
ص ٧٦٨

منحة الوفاة

- ١ - استحقاق منحة الوفاة . شرطه . أن يكون قد تم ربط معاش للعامل قبل وفاته . المادة . ١١ . القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ص ٧٦٩

(ن)

نقض

١ - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذي يجب احتساب الاشتراكات المستعقة لهيئة التأمينات الاجتماعية وفقاً له . قضاء لا تنتهي به الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال .
المادة ٢١٢ مرافعات . ص ٧٧

٢ - الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . علة ذلك . القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .
ص ٧٧

موضوعات وصفحات فهرس القواعد

الصفحة

الجزء الأول

قوانين العمل ونظم العاملين بالقطاع العام

(أ)

٧٧٢	إثبات
٧٧٣	أجازات
٧٧٦	اجر
٧٨٥	أجر إضافي
٧٩٠	اختراع العامل
٧٩١	اختصاص قيمي
٧٩٢	اختصاص نوعي
٧٩٣	اختصاص ولائي
٧٩٦	إدارات قانونية
٧٩٩	استئناف
٨٠٠	استقالة
٨٠١	اعانة غلاء المعيشة
٨٠٥	اعتقال العامل
٨٠٦	اقتراض العامل من صاحب العمل
٨٠٧	الاتفاق بالصلح أو التنازل
٨٠٨	الأرباح المخصصة للعمال
٨٠٩	إلتزام العامل بطاعة أوامر جهة العمل
٨١٠	التوفيق والتحكيم في منازعات العمل الجماعية
٨١٦	التوفيق والتحكيم ... الطعن بالنقض في قرارات هيئة التحكيم
٨١٧	الراتب المصرفي

٨١٨	العمل بالهيئات الاجنبية
٨١٩	العمل لدى الغير فى غير اوقات العمل
٨٢٠	الفاقد والتالف
٨٢١	الزوجة
٨٢٢	انتقال ملكية المنشأة
٨٢٤	انقطاع عن عمل
٨٢٥	انهاء خدمة (فصل العامل) .

(ب)

٨٤٠	بدل
٨٤١	بدل اغتراب
٨٤٢	بدل اقامة
٨٤٣	بدل انتقال
٨٤٥	بدل تفرغ
٨٤٦	بدل تمثيل
٨٤٧	بدل سفر
٨٤٩	بدل سكن
٨٥٠	بدل طبعة عمل
٨٥٢	بدل غذاء
٨٥٣	بدل ملابس

(ت)

٨٥٤	تأديب
٨٥٦	تجنيد (وضباط احتياط)
٨٦٠	ترقية
٨٦٧	تسكين
٨٧١	تصحيح وتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام
٨٨٠	تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
٨٨١	تعويض
٨٨٦	تعيين

٨٨٩	تقديم
٨٩٣ قطعه
٨٩٤ وقفه
٨٩٥	تقرير الكفاية الدورية
٨٩٧	تقدير كفاية العامل
	(د)
٨٩٨	دعوى
٩.٠	دعوى النقاة ودعاوى الاعضاء
٩.١	دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل
	(ر)
٩.٣	رأى مجلس الدولة
	(س)
٩.٤	سلطة رب العمل فى تنظيم منشاته
٩.٦	من تقاعد العامل
	(ش)
٩.٧	شهادة خلو الطرف
	(ط)
٩.٨	طوائف العمال المستثناة من تطبيق قانون العمل
	(ع)
٩.٩	عقد التدريب
٩١٠	عقد العمل البحرى
٩١١	عقد العمل المشترك
٩١٢	علاقة العمل (عقد العمل)
٩٢١	علاوات
٩٢٣	عمل عرضى أو مؤقت

٩٢٤	عموله
(غ)	
٩٢٧	غلق المنشأة
(ل)	
٩٢٨	لائحة تنظيم العمل
(م)	
٩٢٩	مدة عقد العمل
٩٣١	مساراة
٩٣٣	مقابل التهجير
٩٣٤	مكافأة (حافز انتاج)
٩٣٦	منحة
٩٣٩	مؤهلات دراسية
٩٤٠	ميزة عينية
(ن)	
٩٤٢	ندب العامل
٩٤٣	نقابات العمال
٩٤٤	نقض
٩٤٨	نقل العامل
(و)	
٩٥١	وقت العمل
٩٥٢	وقف العامل

الجزء الثانى التأمينات الاجتماعية

(أ)

- ٩٥٥ استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط
٩٥٦ اشتراكات التأمين
٩٥٩ اصابة العمل
٩٦٩ الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى
٩٧٠ التأخر فى سداد الاشتراكات
٩٧٢ النكف عن الاشتراكات فى التأمينات
٩٧٣ امتياز المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات
٩٧٤ انتقال ملكية المنشأة وأثره على مستحقات هيئة التأمينات

(ب)

- ٩٧٥ تأمين إضافى (تعريض إضافى)
٩٧٧ تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء
٩٧٩ تأمين صحى
٩٨٠ محكم طبي
٩٨١ تعريض النفقة الواحدة وفوائد التأخير
٩٨٥ تقادم
٩٨٩ تقدير سن العامل
٩٩٠ توقيع الحجز الإدارى وفاء لدين هيئة التأمينات

(ج)

- ٩٩١ حالات الخروج النهائى من نطاق تطبيق قانون التأمينات

(خ)

- ٩٩٢ خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية

(د)

٩٩٣

دعوى

(س)

٩٩٦

سريان قانون التأمينات الاجتماعية على الاحداث

(ع)

٩٩٧

عمال البحر

٩٩٨

عمال المغاير

٩٩٩

عمال الزراعة

١. . .

عمال المقاولات

١. . ٣

عمال مصانع الطوب

(ق)

١. . ٤

قانون

(م)

١. . ٥

مدة خدمة

١. . ٧

معاش

١. ١٨

مواعيد الاعتراض

مكافأة نهاية الخدمة (النظام الخاص والميزة الأفضل)

١. ٢. .

١. ٣. .

منازعات التأمينات الاجتماعية

١. ٣٣

منحة الوفاة

(ن)

١. ٣٤

نقض

تم بحمد الله

مستشار الجمهورية

١. ٤. .

رقم الايداع ١٩٩٠/٧٤٩٤

ترقيم دولي ISBN - 0024 - 03 - 977



مركز الكرنك للكمبيوتر

ب. ١٤٥٠١٨٢ الاسكندرية

Bibliotheca Alexandrina



0566958